

المسألة ١٢٧ :

النداء^(١)

هو : توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبيهه للإصغاء ، وسماع ما يريد المتكلم^(٢) .
وأشهر حروفه ثمانية : الهمزة المفتوحة ، مقصورةً أو ممدودة - يا - أيّا - هيّا -
أيّ ، مفتوحة الهمزة المقصورة أو الممدودة ، مع سكون الياء في الحالتين - وا - ...^(٣)
ولكل حرف منها موضع يُستعمل فيه :

(أ) فالهمزة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب^(٤) في المكان الحسى
أو المعنوى ؛ كالتى في قول الشاعر ينصّح ابنه أُسَيْدًا :
أُأَسَيْدُ ، إنْ مَلَأَ مَلَكُ مَتَ فَسِرْ به سَيْرًا جميلًا
وكالتى في قول الآخر : أَرَبَّ الكون : ما أعظمَ قدرتك ، وأجلَّ شأنك .

(ب) ستة أخرى ؛ (هـ : آ - يا^(٥) - أيّا - هيّا - أيّ ، بسكون الياء مع

(١) في هذه الكلمة لغات ؛ أشهرها : المدّ مع كسر النون . وهى مصدر قياسى للفعل :
« نادى » ويجوز فيها القصر أيضاً . وقد ورد السماع بضم النون مع المد أو القصر . والهمزة التى في
آخر كلمة : « نداء » أصلها الواو ؛ فهى متقلبة عن أصل .

(٢) ويقولون في تعريفه أيضاً : « طلب الإقبال بالحرف : « يا » أو أحد إخوته » . والإقبال
قد يكون حقيقياً ، وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة ، كما فى نحو : « يا الله » . وقد يكون الغرض
من النداء تقوية المعنى وتوكيده ، كقولك لمن هو مصغ إليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر هو
ما فصلته لك يا على - مثلاً -
(كما سيجىء فى ص ١٢٢) .

والأصل فى المندى أن يكون اسماً لعاقل ، ولكن من الأسماء مالا يكون إلا منداه ، ومنها
لا يصلح منداه
- كما سيجىء فى ص ٦٨ -

(٣) فالهمزة مقصورة وممدودة ؛ وكذا « أيّ » مقصورة الهمزة وممدودتها . وبقيّة الأحرف ممدودة ،
لأنها محتومة بالألف . والبعيد يحتاج إلى مد الصوت لسمع ، ولهذا يرى بعض النحاة أن « أيّ »
المقصورة هى لنداء القريب

(٤ ، ٤) قد يقال : كيف تكون « يا » فى أصل وضعها للقوى الحقيقى - لا المجازى - لنداء البعيد
مع أنها قد استعملت لنداء « الله » فى أفصح الكلام ، والله أقرب شئ للمتكلم - وغيره - فى كل حين ؟
أجابوا : إن المتكلم الذى ينادى ربه يستصغر نفسه أمام المولى ويرى البعد الواسع بين المنزلتين ؛ منزلة
الخالق ومنزلة المخلوق ، والتفاوت العظيم بين الدرجتين ، فلهاذا يستخدم الحرف « يا » وأجاب آخرون :
إنها تستعمل فى القريب والبعيد ، ودعى المجاز فى أحدهما والتأويل خلاف الأصل .

فتح الهمزة مقصورة وممدودة -) لاستدعاء المخاطب البعيد^(١) حساً أو معنى ، والذي في حكم البعيد ؛ كالتأثم ، والغافل . . .

فمثال « يا »^(١) قول الشاعر في مدح الرسول عليه السلام :

كيف تَرَقَى رُقَيْتِكَ الْأَنْبِيَاءُ ! يا سماءاً يا طاولتها سماءُ

ومثال « أَيْبَا » قول بعضهم بر « أَيْبَا متوانياً وأنت سليل العرب الأبطال ، لا تنس مجدهم على الأيام » . ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع « أَيْبَا » في هذا المثال .

أما تحديد القرب والبعد فترك للعُرف الشائع : سواء أكانا حسيين أم معنويين . . .

(ح) « وَا » ويُستعمل لنداء المندوب^(٢) ؛ كقول الشاعر في الرثاء :

وإمُحْسِنًا مَلَكَ الْنَفُوسَ بِبِرِّهِ وَجَرَى إِلَى الْخَيْرَاتِ سَبَّاقَ الْخُطَا

وقول الآخر : واحترَّ قلباهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِيمٌ^(٣)

(د) وقد تستعمل : « يا » للنذبة^(٤) بشرط وضوح هذا المعنى في السياق ،

وغدم وفوق لبس فيه ؛ كآلية الكريمة التي تَحْكِي قول العاصي يوم القيامة :

« يَا حَسْرَتًا عَلَيَّ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ » . وقول الشاعر في رثاء الخليفة الأموي

عمر بن عبد العزيز :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا ، فَاصْطَبَرْتُ لَهُ وَقَمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَ

فإنشاء الشعر بعد موت « عُمَر » العادل دليل على أن « يا » للنذبة .

فإن التيسر الأمر بين أن تكون « يا » للنذبة أو لا تكون ، وجب ترك « يا » ،

والاقتصار على : « وا » ؛ كأن تقول : في نذبة « عمر » : واعُمَر ، ولا يصح

مجيء « يا » إذا كان أحد الحاضرين يسمى : عُمَر^(٥) . . .

* * *

(١٤١) انظر « ب » من ص ٥ .

(٢) هو : المتفجع عليه ، أو المتوجع منه . فالأول هو الذي يصاب الناس بفجعة موته .

(حقيقه أو حكماً) والثاني : هو بلاء أو داء يكون سبباً في تألم المتكلم وتوجعه .

- انظر ص ٨٩ حيث الباب الخاص بالنذبة -

(٣) بارد . . (٤) نداء المندوب - كما سيجيء في باب : « النذبة » ، ص ٨٩ -

(٥) فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك في باب عنوانه : النداء :

حذف حرف النداء :

(١) يصح حذف حرف النداء « يا » — دون غيره — حذفًا لفظيًا فقط ، مع ملاحظة تقديره ، كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب^(١) :

زَيْنَ الشَّبابِ وَزَيْنَ طُلَّابِ الْعِلْمِ هَلْ أَنْتَ بِالْمُهْجِ الْخَزِينَةِ دَارِي ؟
وقول الآخر :

إنما الأرض والسماء كتاب فاقروه ، معاشر الأذكيا
التقدير : يا زين الشباب — يا معاشر الأذكيا .

(ب) وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف « يا » ، أشهرها :

١ — المنادى المندوب^(٢) ؛ كالأمثلة السالفة .

٢ — نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة ، نحو : يا الله .

٣ — المنادى البعيد ؛ كقول الشاعر :

يا صادقًا يَشْدُو عَلَى فَنَنِ رُحْمَاكَ ؛ قد هيبت لي شَجَنِي
٤ — المنادى النكرة غير المقصورة^(٣) ، نحو : يا محسنًا لا تكدر إحسانك بالمرن .

٥ — المنادى المستغاث^(٤) ؛ كقول الشاعر :

يا لَقَوِي لِعِزَّةٍ وَفَخَارٍ وَسِبَاقٍ إِلَى الْمَعَالِي وَسَبَقِ
٦ — المنادى المتعجب منه ؛ نحو : يا لَفْضَلِ الْوَالِدَيْنِ ؛ للتعجب من كثرة فضلهما .

= وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ ، أَوْ كَالنَّاءِ : « يَا » و : أَيْ — و : آ — كَذَا : أَيَا — ثُمَّ : هَيَا
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، و : « وَآ » لِمَنْ نَدِبَ أَوْ : « يَا » وَغَيْرُ « وَآ » لَدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبَ
(الناء = النائي ، أى : البعيد . الداني = القريب) سرد أحرف النداء ، وبين أن « يا » والأربعة التي بعدها تستعمل للبعد وما يشبهه ، وأن الهمزة لنداء القريب . وأن « وا » للمندوب ، وكذا : « يا » بشرط أمن اللبس . أما عند اللبس فيجتنب استعمال « يا » في التذبة . وهذا هو المراد من قوله :

(وغير « وا » لدى اللبس اجتنب) أى : اجتنب عند اللبس استعمال حرف في التذبة غير « وا » .

(١) البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم في رثاء مصطفى كامل . الزعيم المصرى الوطنى المتوفى سنة ١٩٠٨ .

(٢) كما سيجىء في ص ٩١ .

(٣) سيجىء شرحها في ص ٣١ ومنه يعلم أن المنادى بها لا بد أن يكون غير معين ولا مقصود .

(٤) من ينادى ليخلص من شدة ، أو يساعد في دفعها (وسيجىء للاستغاثة باب خاص ، في ص ٧٧) .

٧- المنادى ضمير المخاطب ، عند من يجيز نداءه ؛ كقول الشاعر :
يا أنت يا خير الدعاة للهدى لَسْبَيْكَ داعياً لنا ، وهادياً
أماً ضمير غير المخاطب فلا ينادى مطلقاً^(١) . . .

(ح) ويقلّ الحذف - مع جوازه - إن كان المنادى اسم إشارة غير متصل بكاف الخطاب^(٢) ، أو كان اسم جنس لمعين^(٣) ، فثال الأول قول أعرابي لابنه : « هذا ، استمع لقول الناصح ولو أغضبك قوله ؛ فن أحبك نَهَاكَ ، ومن أبغضك أغواك » . وقول آخر لأولاده : « هؤلاء ، اعلموا أن أقوى الناس من قاوم هواه ، وأشجعهم من حارب الباطل . . . » . أى : يا هذا - يا هؤلاء . . .

ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السّهر : « ليلٌ ، أمّا لك آخرٌ يدنو ؟ وهل للحزن آخر ؟ صبحٌ ، أمّا لك مقدّمٌ يرُجى ؟ وهل فى الفجر مَطْمَعٌ ؟ » . أى : يا ليل ، يا صبح ، ليلٍ وصبح مُعَيَّنِينَ . . .

ومن هذا قول العرب : أطريق كسراً^(٤) ؛ إن النعام فى القرى . أى : يا كروان .

(١) من الأسماء ما لا يكون منادى ، ومنها ما لا يكون إلا منادى . والبيان فى ص ٦٨ .

(٢) يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب (طبقاً لما نقله الصبان فى هذا الموضع عن الشاطبى) إلا فى الندبة فيصح . (على حسب البيان الآتى فى رقم ٢ من هامش ص ٩١) وهذا الشرط لازم أيضاً عند حذف : « يا » . لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى اسم الإشارة ؛ إذ المنادى اسم الإشارة هو المقصود بتوجيه النداء ؛ لما هو مقرر أن المخاطب بالكاف غير المشار إليه فى الرأى الراجح - راجع الصبان ، جزء ٣ آخر باب النداء - . وخير من هذا أن يقال فى التعليل : هو استعمال العرب ، فحسب .

(٣) المراد باسم الجنس المعين النكرة المقصودة المبنية على الضم عند نداءها ؛ فيخرج اسم الجنس غير المعين ، والمراد منه هنا : النكرة غير المقصودة . وسيجىء تفصيل الكلام على هاتين النكرتين ، وحكمهما فى ص ٢٥ و ص ٣١ .

(٤) هذا مثل يضرب للمتكبر ، وقد تواضع من هو خير منه . وقد حذفت النون والألف من كلمة : « كروان » لترخيم النداء ، وقلبت الواو ألفاً ، كما سيجىء بيانه فى باب الترخيم - ص ١٠٥ و ١١٤ وفى حذف حرف النداء لفظاً لا تقديرأ - ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك : - مع اقتصاره على بعض مواضع الحذف - :

وغير مَندوبٍ ، ومَضْمَرٍ ، وما جا مُسْتَعَاثًا - قَدْ يَعْرِى . فاعْلَمَا
(جا = جاء . يعرى = يجرد من حرف النداء ، فاعلما = فاعلم . والألف إما زائدة للشعر ، وإما =

زيادة وتفصيل :

(أ) يمتاز الحرف : « يا » بأنه أكثر أحرف النداء استعمالاً ، وأعمّها ؛ لدخوله على أقسام المنادى الخمسة ^(١) ؛ ولهذا يتعين تقديره - دون غيره - عند الحذف كما يتعين في نداء لفظ الجلالة (الله) ^(٢) وفي المستغاث ، وفي نداء « أيّها ، وأيتها » ؛ إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا في نداء هذه الأشياء حرفاً آخر .

(ب) يجوز مناداة القريب بما للبعيد ، والعكس ، وذلك لعلّة بلاغية ، كتنزيل أحدهما منزلة الآخر ، وكالتأكيد ^(٣) . . .

(ح) الأصل في النداء أن يكون حقيقياً ، أى : يكون فيه المنادى اسماً لعاقل ؛ كى يكون في استدعائه وإسماعه فائدة .

وقد ينادى اسم غير عاقل ، لداع بلاغى ؛ فيكون النداء مجازياً ؛ كقوله تعالى ^(٤) : (وقيل يا أرضُ ابلعى ماءك ، ويا سماءُ اقْلعي) ^(٥) . .

= أصلها نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفاً عند الوقف) .

يقول : قد يتجرّد المنادى من حرف النداء إذا كان المنادى غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث وهذا التجرد ، - أى : الحذف اللفظى - ، ليس قليلاً في الكلام الفصيح . ثم بين أن هناك مواضع غيرها يكون الحذف فيها قليلاً ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لمنعه ، وطالب بتأييد مجوزيه ، ونصر من يلومهم على المنع ، وعلى إباحة القياس عليه . قال :

وذاك في اسم الجنس والمشار له . قُلْ . وَمَنْ يَجْنَعُهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهُ (المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأولى أن يقول : المشار به . عاذله = لأمه) يريد : أن حذف حرف النداء قليل في اسم الجنس ، واسم الإشارة - وقد ترك شرط خلوّه من ضمير المخاطب - لضيق الشعر - وطالب بتأييد من يلوم المانع ؛ إذ لا حجة له في المنع ؛ ولورود أمثلة تكفى لإباحة القياس عليه . (١) ستأّن في ص ٩ .

(٢) في نداء لفظ الجلالة (الله) جملة لغات ، ستجىء في ص ٣٦ ورقم ٢ من هامشها (وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٤ من هامش ص ١) .

(٣) انظر ما يوضحه في رقم ٢ من هامش ص ١ وفي ص ١٢٢ - الوجه الثالث -

(٤) في قصة طوفان نوح - عليه السلام - الواردة بسورة : هود .

(٥) امتنعى وكفى عن إنزال المطر .

.....

وقول الشاعر :

يا ليلِ طُلُ ، يا نومُ زُلُ يا صبحُ قَفُ ، لا تطلعِ

وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جملة فعلية ، أو اسمية . فثالث دخوله على الحرف قوله تعالى : « يا ليت قومي يعلمون بما غفرت لى ربى . . . » ، وقول الشاعر :

فياربُما^(١) باتَ الفتى وهو آمنٌ وأصبحَ قد سُدَّتْ عليه النُـمَطـالُعُ

ومثال دخوله على الجملة الفعلية :

قلْ لِمَنْ حَصَلَ مالاً واقتنَى أقرض الله ، فَيَـنـا نِعَمَ المَدِينِ

وقول الشاعر :

يا حبذا النيلُ على ضوء القمرِ وحبذا المساء فيه والسحرُ

وقول الآخر يخاطب ليلتى :

فيا حبذا^(٢) الأحياءُ ما دمت حيةً ويا حبذا الأمواتُ ما ضمتك القبرُ

ومثال دخوله على الجملة الاسمية قول شاعرهم^(٣) :

يا - لعنةُ الله والأقوامِ كلهم والصالحين على سِمعان من جارِ

وفى هذه الحالات يكونُ حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف ، مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآية : يارب ، أو يا أصحاب . . . أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى - وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى . والرأيان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لصلاحه لكل الحالات ، ولو لم تستوف الشرط الآتى الذى يتمسك به كثير من النحاة ، وهو : عدم حذف المنادى قبل

(١) وكقولهم : ياربُ متئمة ساعة ، أو رثتُ حزن أيام .

(٢) حبذا : جملة فعلية للمدح العام . وتفصيل الكلام عليها فى الباب المناسب ؛ وهو باب :

« ألفاظ المدح والذم - ج ٣ م ١١٠ .

(٣) كما جاء فى « المغنى » ج ٢ عند كلامه على الحرف : « يا » وهو داخل هنا على جملة اسمية

دعائية ، وكما جاء فى المعجم أيضاً .

الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صيغة «جبدا» . فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى : (أَلَا يَأْتِي... اسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ...) ، وقبل الدعاء قول الشاعر^(١) :

أَلَا يَا... اسْلَمْ يَا هِنْدُ ، هِنْدُ بَنِي بَدْرٍ إِذَا كَانَ حَتَّى قَاعَدًا آخَرَ الدَّهْرِ
فإن لم يتحقق الشرط عند المتمسكين به فعلاً منادى محذوف ، ولا نداء ، ويكون الحرف المذكور هو للتنبيه .

(د) يعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطالب ؛ يرغم أنها قبل النداء خبرية ، فهي تتحول معه إلى إنشاء طابى جملة فعلية . فالأصل في مثل : يا صالح ، هو : أناذى أو أدعو صالحاً ... حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، وناب عنهما حرف النداء^(٢) ، وبقي المفعول به ، وصار منادى واجب الذكر - غالباً - وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل في حرف النداء . وقيل غير هذا ...

ولا قيمة للخلاف في أصل الجملة الندائية ؛ فالذى يعيننا هو أنها صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية^(٣) .

(١) ومثله البيت السالف : (يا - لعنةُ الله ...) .

(٢) ولهذا يعتبر حرف النداء من حروف المعاني التى ينوب كل منها عن جملة محذوفة ، يذكر بدلاً ... ، فحرف النداء ينوب عن جملة : (أناذى × أو : أدعو ×) وحرف الاستفهام ينوب عن جملة : (أستفهم ×) وحرف العطف ينوب عن جملة : (أعطف × ...) وهكذا . ثم انظر رقم ٤ من هامش ص ٩ وقد سبق إيضاح لحروف المعاني . في صدر الجزء الأول (م ٥) وفى بابي : « الظرف وحروف الجر » من الجزء الثانى .

هذا ، ولا يصح في الجملة الندائية أن تقع خبراً ، فقد قال السيوطى في الهمع (ج ١ ص ٩٦) في أقسام الخبر ما نصه : « لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ، ولا مصدره بـ لكن ، أو : بل ، أو : حتى . بالإجماع في كل ذلك » ١٥ .

(٣) ولهذا قيل إن السبب في حذف الفعل مع فاعله على الوجه السالف هو قصد الإنشاء ؛ إذ ظهور الفعل قد يومم الإخبار ، وأيضاً كثرة الاستعمال ، والتعويض عن الفعل بحرف النداء ، وظهور المعنى المراد بعد حذفهما - راجع الهمع ج ١ ص ١٧١ في المفعول به وناصبه -

(هـ) ولما كان حرف النداء نائباً عن العامل الأصلي المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التي يؤثر فيها ؛ نيابةً عن ذلك العامل المحذوف . وأشهرها شبه الجملة ^(١) ، كقول الشاعر :

يادارُ بينَ النَّقا والحَزَنِّ ، ما صنعت يدُ النوى بالأُكسى كانوا أهالك ؟
وقول الآخر :

يا لَلرَّجالِ لِقومٍ عَزَّ جانبُهُمُ واستلَّهمُوا المجدَ من أصلٍ وأعراقٍ
فليس في المثالين - وأشباههما - ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : « يا » .
وجعلوا من المعمولات المصدر ^(٢) في مثل قول القائل :

« يا هندُ ، دعوةَ صبٍّ دائمٍ دَنِفٍ » ^(٣) . . .

فالمصدر « دعوة » متعلق بالحرف : « يا » ، النائب : عن « أدعو » . والتقدير :
أدعو هنداً دعوة صب .

(١) لهذا إشارة في باب : الظرف ، ج ٢ م ٧٨ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في ج ٢ باب المفعول المطلق م ٧٤ .

(٣) تكلمة البيت : * منى يوصل ، وإلا مات أو كترَبا *

(الدنف : شديد المرض - كرب : اقترَب من الموت) .

المسألة ١٢٨ :

أقسام المنادى الخمسة * ، وحكم كل

القسم الأول : المفرد العَلَم ، ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقي^(١) ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، ويشمل مثناه ، وجمعه ، (نحو : فَضْل ، عَلَم رجل - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائدة ، علم امرأة - العائدتان - العائدات - العوائد ...) ، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها مزجياً ؛ كسيبويه (علم إمام النخاعة المشهور) - أم إسنادياً ، كـنَصَرَ اللهُ ، أو : شاء اللهُ ، عَلَمين ، أم عددياً كـخمسَـةَ عَشَرَ^(٢) . . .

فكل هذه الأعلام - وأشباهها - تُسَمَّى مفردة في هذا الباب ، وتعريفها بالعلمية قبل النداء يلزمها بعده - على الأصح - فلا يُزيله النداء ليفيدها تعريفاً جديداً أو تعييناً . وإنما يُقَوِّى التعريف السابق ، ويزيدُ العلمية وضوحاً وبياناً . ويلاحظ حذف « أل » وجوباً من صدر المنادى ؛ - علمناً وغيره - إن لم يكن المنادى من المواضع المستثناة التي يصح تصديرها « بأل »^(٣) .

حكمه :

(١) الأكثر بناءؤه على الضمة - بغير تنوين - أو على ما ينوب عنها . ويكون في محل نصب دائماً ، لأن المنادى في أصله مفعول به^(٤) ؛ نحو : يا فَضْلُ ، كلُّ شَيْءٍ

* هي : المفرد العلم - النكرة المقصودة - النكرة غير المقصودة - المضاف - الشبيه بالمضاف .

(١) وهو الذى يدل على واحد . ويلحق به في حكمه هنا مثناه وجمعه . لكن أيعتبر هذان بعد النداء أعلاماً أم نكرات مقصودة ؟ الجواب في رقم ٣ من ص ١٦ .

(٢) عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددي بمنزلة المضاف ، منصوباً ، (كما سيجي في رقم ٤ من ص ١٦ وفي هامش ص ١٧ ورقم ١ من هامش ص ٣٢) . وأرأيهم ضعيف . الخلاف يظهر في توابع المنادى .

(٣) ستجيء في ص ٣٦ .

(٤) المنادى بمنزلة المفعول به لفعل محذوف مع فاعله - في أحد الآراء - ثابت عنهما « يا » أو إحدى أخواتها . يقول النخاعة في مثل : يا على ... إن أصله - كما تقدم ، في « د » من ص ٧ - : ادعو ، أو : أنادى عليا . . . حذف الفعل ، مع فاعله وثابت عنهما « يا » وصار المفعول به =

يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التجربة — يا فضلان^(١) . . . يا فضلون^(١) . . .
يا فضول — يا أفاضل^(٢) . . . — يا عائدة . . . — يا عائدتان . . . — يا عائدت
. . . — يا عوائد . . .

فالمفرد العلم في هذه الأمثلة — وما شابهها — مبني على الضمة في المفرد الحقيقي ،
وفي جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبني على الألف في المثنى ، وعلى الواو
في جمع المذكر السالم . وهو في أكثر أحواله مبني^(٣) لفظاً على الضمة وفروعهما ، منصوب
محلاً^(٤) .

ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة ؛ كالتى في بعض الأعلام السالفة ، أو
مقدرة كالتى في آخر الأعلام المختومة بحرف علة ؛ كموسى في قوله تعالى : (يا موسى
لا تخف . إني لا يخافُ لدى المرسلون) . . . وكالتى في آخر الأعلام المركبة التى
ذكرناها ، ومنها : سيبويه . . . ، وكالتى في آخر الأعلام المنقولة ، المبنية أصالة
قبل علميتها وندائها ؛ مثل الكلمات : منذ^(٥) . . . كيف — قطام . . . وغيرها من
كل لفظ سُمى به ، وصار علماً ، وكان مبنياً أصالة قبل أن يصير علماً منادى —
فتبقى علامة البناء الأصلى السابق على حالها ، وتقدر على الآخر علامة البناء الجديدة
التي جلبها النداء ، ويكون المنادى في كل ذلك ، في محل نصب^(٥) . . .

ويُستحقُّ بالمفرد العلم المبنى أصالة قبل النداء — في حكم البناء على الضمة
المقدرة ، كلُّ ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء ؛ وليست

= منادى ، مبنياً على الضم في محل نصب . ويستدلون على أنه في محل نصب بورود كثير من توابعه
منصوباً في الكلام الصحيح المأثور . وليس في الجملة ما يصلح سبباً لنصبه إلا مراعاة المحل .

(١٠١) راجع — رقم ٣ ص ١٦٠ في الزيادة والتفصيل — ما يختص بنداء العلم المثنى والجمع ؛ لأهميته .
(٢) جمع : أفضل .

(٣) إلا صورة يجوز في بنائها أمران ، تجيء في ص ١٨ وإلا ثلاث صور معربة (في ص ١٣ و ٢٠ و ٣٤)

(٤) راجع « د » من ص ٧ ، ورقم ٤ من هامش الصفحة السابقة . ولا فرق في هذا الحكم بين

العلم الموصوف وغير الموصوف — انظر « الملاحظة » التى في ص ٢٢ —

(٥ ٥) ويقال في كلمة مثل : « منذ » — علماً — عند نداها ، إنها منادى ، مبني على ضم

مقدر على آخره منع من ظهوره علامة البناء الأصلى ، في محل نصب . وعلامة البناء الأصلى في هذه
الكلمة هي : الضمة . وهذه تختلف عن ضمة البناء التى يجلبها النداء .

(ثم انظر « ج » ص ٢٣ — و ص ١٢)

أعلاماً ؛ كأسماء الإشارة (نحو : هذا - هؤلاء . . .) وأسماء الموصولات غير المبسوطة بأل^(١) (نحو : مَنْ - ما . . .) وضمير المخاطب (نحو : أنت - إِيَّاكَ . . .) أما غير المخاطب فلا ينادى ، كما عرفنا^(٢).

(١) أما اسم الموصول المبسوطة « بأل » فله حكم خاص يجرى في « الحالة الرابعة » من ص ٣٨ .
(٢) في ص ٤ - هذا ، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاة شاع اتباعه والاعتصار عليه ؛ ويعارضه رأى آخر أنسب . (كما سيذكر في « الملاحظة التالية » ص ١٢) وقد يكون من السائغ أن نذكر - بإيجاز - للمتخصصين ما في المطولات النحوية من خلاف جدلى شكلى حول حكم المعارف المبنية قبل النداء وليست أعلاما . يدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد النداء ؛ أهو الذى كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد بدل السابق ، حل محله ؟ فشراح المفصل (ج ١ ص ١٢٩) يعرض للرأين ، ويرجح - في وضوح وصراحة - الرأى القائل إن المعارف كلها - أعلاما وغير أعلام - تفقد تعريفها السابق ، وتصور نكرات ، ويجلب لها النداء بما فيه من القصد والإقبال على المخاطب تعريفاً جديداً يزيل تنكيرها الجديد . ويؤيد هذا بكلام طويل . أما غيره - كأبى بكر بن السراج ، ومن معه من القدامى ، وكالصبيان من المتأخرين - فيؤيد الرأى الآخر ؛ بحجة أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنه تعريفه القديم مطلقاً ، ولا يمكن أن يتجرد منه ، ويصير نكرة تقبل التعريف المحلول بالقصد والمخاطبة مع النداء ، (كلفظ الجلالة « الله » وأسماء الإشارة ...) وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب سيبويه (ج ١ ص ٣٠٣) اكتفى فيها المقرر بأن أحال إيضاحها وتفصيلها وتفرعها إلى ما جاء في شرح السيرافى لها . كذلك أشار صاحب شرح التصريح (في أول الفصل الثانى من أقسام المنادى) إلى المنادى المعروف ؛ ما كان منه مذكراً أو مؤنثاً ، علماً وغير علم ، معروفاً قبل النداء أو بعده . إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفرعات وتشعيبات لا خير في سردها الآن ، ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين .

الأولى : أن العلم المفرد إذا نودى ، وجب بناؤه على الضمة ؛ وأنه - بعد النداء - معرفة لا شك في تعرفه ، علم لا خلاف في علميته . ولا يعيننا بعد هذا أن يكون تعرفه وعلميته هما السابقان على النداء ، أو مجلولبان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأنه في الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقها التعريف مطلقاً ؛ كلفظ الجلالة « الله » .

وما سبق خاص بالعلم المفرد الذى ليس مثنى ولا مجموعاً . فإن كان مثنى أو مجموعاً فله حكم آخر يجرى - في رقم ٣ من ص ١٦ -

الثانية : أن المعارف الأخرى التى ليست أعلاماً ، والتى يغلب أن تكون قبل النداء مبنية أصالة (كالضمير ، والإشارة ...) لا شك في تعرفها ولا يعيننا أيضاً أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء ، وأنه استمر بعده ؛ (إذ لا يمكن تنكيرها - على الأصح) - أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذى زال بالنداء ، وصارت المعرفة نكرة بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد والمخاطب مع النداء ... لا يعيننا ذلك ؛ لأن هذه المعارف التى ليست أعلاماً والتى هى مبنية أصالة قبل =

ملاحظة :

ما تقدم من حكم الضمة المقدرة في آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء ، وفي آخر ما ألحق بها . . . هو الرأي الشائع عند أكثر النحاة — كما أشرنا^(١) — وفيه مع صحته وشيوعه — نوع من التضييق والتعقيد ؛ لأن بعض المحققين يتوسع فيقول : (إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علماً لغير ذلك اللفظ ، فالواجب الإعراب)^(٢) . يريد : فالواجب اعتبارها معربة بعد النقل ، وقبل مناداتها ، وتناسي البناء السابق ، ويراعى عند نداءها هذا الاعتبار الجديد ، الذي يجعلها في حكم الأسماء المعربة ، الأصلية الإعراب قبل مجيء النداء . —

وبناء على هذا الرأي — الشامل للضمير والإشارة ، وغيرهما صرح بعض النحاة بأنك (تقول في : كيف ، وهؤلاء ، وكم ، ومنذ . . . أعلاماً) — (يا كيف ، يا هؤلاء — يا كم — يا منذ . . . بضمه ظاهرة ؛ فهي متجددة للنداء هـ) .

= النداء — سببى بعده على الضمة المقدرة أو فروعها . وتعتبر ملحقة بقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة — كما يرى بعض النحاة — لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكرة تامة التنكير تصوير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة . لو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويحل محله تعريف جديد — وهذا رأى — ^{مردود} — لوجب أن يكون التعريف المتجدد ماثلاً لتعريفها السابق نوعاً ودرجة ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية ، (على رأى من يقول : إنه يفقد علميته بالنداء ، ثم تعود له بعده) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف في أصلها ، زال تعريفها السابق ، فصارت نكرة ، ثم نوذبت فاكتسبت التعريف الجديد المخالف للسابق ، وصارت به نكرة مقصودة ، (مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً في رأى الأقوى — كما سبق) . وإنما ألحقت بالعلم لقرب درجة تعريفها منه ، ولم تدخل في عداده لأنها ليست علماً . . . وهذا الخلاف شكلي ؛ بالرغم مما يرتبون عليه من وضع المعارف في درجات متفاوتة القوة في التعريف تفاوتاً يؤدي إلى تقديم بعضها في ترتيب الكلام على بعض ، لكن لا أثر له في ضبط الكلمة ، ولا معناها ، ولا إعرابها ؛ فهي على الرأيين معرفة بعد النداء ، ومبنية على الضمة . سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكرة المقصودة . . . (وقد سبق تفصيل الكلام على العلم في ج ١ ص ٢٠٠ م ٢٢) . (١) في رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٢) هذا كلام « الرضى » في باب : « العلم » نقله « خالده » وعلق عليه في شرحه : على « التصريح » (ج ٢ — أول الفصل الثاني ، في أقسام المنادى) . وقال الرضى أيضاً ما نصه : (كل مفرد مبنى تسمى به شخصاً فالواجب فيه الإعراب مع الصرف — أى : مع التنوين — ...) هـ ١ . راجع حاشية « خالده » على التصريح ، آخر باب : « مالا ينصرف » .

وفي هذا الرأي توسعة ، وتيسير محمودان ؛ لأنه يجعل حكم المنادى ^(١) « المفرد العلم » مُطَرِّدًا ؛ يعم ويشمل صوراً كثيرة بغير تفرقة ولا تشييت . ومن ثمَّ كان الأخذ به أفضل من الأخذ بالرأى الأول .

ولنمّا يبنى المفرد العلم - وملحقاته - إذا لم يكن معرباً مجروراً باللام في « الاستغاثة والتعجب » مع ذكر « يا » فيهما ؛ كما في نحو : « يا لَعَلِّي الضعيف » ؛ للاستغاثة بعلى في نصر الضعيف . و : « يا لَعَلِّي المحسن » ؛ للتعجب من كثرة إحسانه . فالمنادى فيهما ، معرب وجوباً ، كما كان قبل النداء ، مجرور باللام في محل نصب ، لأنه خرج بسبب الجار من قسم « المفرد العلم » ، ودخل في قسم المضاف - ^(٢) تأويلاً - .

وكذلك يجب إعرابه (ولا يصح بناؤه) إذا كان هذا العلم المفرد منقولاً من أحد الأعداد المتعاطفة ، بالتفصيل الموضح في مكانه ^(٣) .

وهناك صورة يجوز فيها الإعراب والبناء ، وستجىء ^(٤) .

(١) وهو البناء على الضمة أو ما ينوب عنها ، من غير تفرقة بين ما أصله علم قبل النداء أو غير علم ، مبنى أو غير مبنى . لأن إدراك هذه التفرقة ، والوصول إلى معرفتها اليوم عسير . كل السر على جمهرة الناس ، في الاستغناء عنها راحة بغير ضرر . وهناك نص آخر يؤيد ما سبق ؛ ماخصه : وجوب الإعراب والتنوين معاً قبل النداء في كل لفظ أصله مفرد حقيقى (أى : ليس مثني ولا جمعاً ، ولا نوعاً من أنواع المركبات الثلاثة التى منها المركب الإضافى ، وشبه الملحق به) ومبنى ثم ترك أصله ، وصار علماً منقولاً من معناه وحكمه السابقين إلى معنى وحكم جديدين . مثل كلمة : « أمس » ، وغانٍ « إذا صارتا علمين ؛ فعند نداءهما يجرى عليهما حكم الأسماء المعربة قبل النداء .

(راجع التصريح أول الفصل الثانى في « أقسام المنادى ، ج ٢ ص ١٦٦ - وحاشيته آخر باب « المنوع من الصرف » ص ٢٢٦) وسبق لهذا الحكم بيان مفيد في ج ١ ، بابى العرب المبني - والعلم ، م ٦ و ٢٣ ص ٧٤ و ٢٧٨) .

(٢) كما سيجىء هذا في ص ٧٩ من باب الاستغاثة .

(٣) ص ٣٣ و ص ٣٤ - ١ -

(٤) في ص ٢٠ .

زيادة وتفصيل :

١ - ما كيفية بناء المفرد العلم الذي كان في أصله اسماً منقوصاً ، منوناً ، ثم نقل إلى العلمية ؛ مثل : هادٍ - راضٍ - مرتضٍ - مستكفٍ - وغيرها ؟ . . . :

الأصل في المنقوص أن يكون مخنوماً بالياء^(١) الظاهرة إلا في بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منوناً مرفوعاً أو مجروراً ؛ فيجب حذفها نطقاً وكتابة ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء ، فتحذفان ؛ طلباً للخفة . فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها ؛ تنحليصاً من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمة إلى الصور السالفة . (فأصل : « هادٍ » - مثلاً - في : « أنت هادٍ للخير » هو : هادٍين ؛ بكتابة التنوين نوناً ساكنة تبعاً لأصله^(٢) . ثم حذفت الضمة ؛ منعاً للثقل ؛ فصارت الكلمة : « هادٍين » بياء وزون ساكنتين . ثم حذفت الياء^(٣) ؛ للتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمة : « هادٍن » ؛ بإثبات التنوين على شكله الأول نوناً ساكنة . ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسرة مكررة لكسرة الحرف الأخير الذي قبل الياء المحذوفة ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركة أصلية هجائية ، والأخرى بدل التنوين . وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة : « هادٍ » . ومثلها استمعت لهادٍ ، وأصلها : هادٍين ، حذفت كسرة الياء ، وجرى ما سبق . . .) .

فإذا نوديت وجب حذف التنوين ، لأن المنادى هنا علم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين . وهذا الضم مقدر على الياء ، لكن أتبقى الياء محذوفة كما كانت ، والضم مقدر عليها ، برغم حذفها - لأنها ملحوظة كالمذكورة - أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقاً وكتابة ، ويكون الضم مقدرًا عليها كذلك ؟ رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة ، فوجب حذف التنوين ؛ لأنه معارض لبناء المنادى ، كما يوجب ألا ترجع الياء ؛ لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ فقد

(١) يجوز حذفها بالتفصيل الخاص بحذف الياء - وقد سبق بيانه مفصلاً في ج ١ م ١٦ -

(٢ و٣) أوضحنا هذا وسببه في صدر الجزء الأول عند تفصيل الكلام على التنوين - م ٢ -

.....

 طرأ عليها النداء وهي محذوفة ، فتبقى على حالها من الحذف .

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها لأن سبب حذفها — وهو تلاقيها ساكنة مع التنوين — قد زال بزوال التنوين . وإذا زال السبب لا تبقى بعده آثاره التي توجد بوجوده . فالرأيان متفقان على حذف التنوين وسببه ، مختلفان في إرجاع الياء وإثباتها ، أو عدم إرجاعها .

ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن في العَلَم المنقوص إلا حرف أصلي واحد ، مثل « مُرٍ » ، اسم فاعل من « أَرَى » ، فتقول في نداء المسمى به : يا مُرِي .

والحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مقنع . والفصيل إنما هو السماع الوارد عن العرب ، ولم ينقل إلينا منه ما يكفي للترجيح ، فالرأيان متكافئان وقد يكون الأنسب هو الرأي الداعي إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح ، وأبعد من اللبس والاختلاط .

وكل ما قيل في كلمة : « هاد » — مما أسلفناه — يقال في سائر الأعلام المنقوصة المنونة عند ندائها . . . — كما سيجيء البيان ^(١) .

٢ — إذا كان المفرد العَلَم في أصله منقولاً من اسم مقصور منون . (نحو : مرتضى — مُصْطَفَى — رضا . . . وأشباهها) — وجب عند ندائه حذف تنوينه ، لأنه مبني على الضم ، وهذا البناء يقتضي حذف التنوين حتماً . لكن أتعود بعد ذلك ألف المقصور التي حذفت من آخره نطقاً ؛ بسبب تلاقيها ساكنة مع التنوين الساكن ، أم لا تعود ؟ .

(ذلك أن الأصل في كلمة مثل : مُرْتَضَى ، هو مُرْتَضَى ؛ أي : مُرْتَضِيسٌ رُفْعاً — والنون الساكنة هي التنوين — تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَانٌ ، تلاقى ساكنان : الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وصارت الكلمة : مُرْتَضِنٌ ، لكنها تكتب « مرتضى » طبقاً لقواعد رسم الحروف ؛ وهي تقضى بأن يوضع على الحرف الذي قبل النون حركة

(١) في باب : تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما (. . هامش ص ٦١٣) .

ثانية مماثلة لحركته الهجائية ، تغنى عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركة الهجائية الثانية هي الرمز الدال على التنوين ، بدلا من التنوين .

ويجب النحاة : أن الظاهر في هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة فيجرب على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، مختلفين في رجوع الألف نطقاً أو عدم رجوعها ، بالحجة التي تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف . . .

٣- سبق في باب المثني^(١) أن العلم المفرد إذا تُسنى أو جُمع ، زالت علميته ، وصار نكرة ، ولا يُحكّم له بالتعريف إلا بوسائل جديدة تزداد منها : إدخال «أل» المعروفة عليه ، أو ندائه . . . أو . . . فإذا نودي العلم بعد تثنيته وجمعه حكم له بالتعريف الناشئ من النداء ، لا من العلمية ؛ لأن النداء هنا دخل على منادى خال من العلمية ، فقد أزالها ما طرأ من التثنية أو الجمع ، مثل : يا محمدان - يا محمدون . . . وأشباههما ؛ فيصير بعد ندائه في حكم النكرة المقصودة - عند كثير من النحاة - تجرى عليه أحكامها التي منها : صحة نعتها - أحياناً - بالنكرة أو بالمعرفة ؛ فيراعى إما أصله الأول الذي زالت علميته قبل النداء ، وإما حالة تعريفه الطارئة بعد النداء -^(٢) . . . - بخلاف العلم الذي ليس مثني ، ولا جمعاً ، فإن علميته تبقى بعد النداء ويعترف بها ، أو لا تبقى ؛ فيتعرف بالنداء الطارئ لا بتلك العلمية السابقة - على حسب الخلاف الذي سبق^(٣) .

٤- إذا نودي : «إثنا عشر» و «إثنا عشرة» علمين ، جاز أن يقال : يا إثنا عشر ، ويا إثنا عشرة ، فإثنا وإثنا مبيان على الألف ، لأن المثني وملحقاته في هذا الباب في حكم المفرد ؛ فيبنى على ما يرفع به . وكلمة : «عشر وعشرة» بعدهما مبنية على الفتح ، لا أهمية لها ، لأنها بمنزلة نون المثني . وهمزتهما للقطع^(٤) ما دام علمين .

(١) ج ١ ص ٨٣ م ٩ .

(٢) طبقاً لما سيجيء في «د» من ص ٣٠ .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ١١ .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨ و ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

ويجوز أن يقال : يا إثني عشرَ ، ويا إثني عشرة . . . بالنصب بالياء على اعتبار المثني مع كلمة : «عشر» أو «عشرة» بمتزلة المضاف مع المضاف إليه في الصورة ، والمنادى المضاف واجب النصب^(١) .

(١) هذا رأي الكوفيين الذي أشرنا إليه (في رقم ٢ من هامش ص ٩ و ١ من هامش ص ٣٢) وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة في قسم المنادى المضاف ، فصدر كل واحد منها واجب النصب ، عند الكوفيين في النداء ، ويظل العجزُ مبنياً على الفتح ، بمتزلة النون .
 أما عند غيرهم فالأعداد المركبة كلها مبنية على فتح الجزأين - (ماعدا العلمين : إثني عشر وإثني عشرة - ؛ والمنادى هو العدد المركب بجزأيه معاً إلا هذين . فإذا كان المنادى العلم هو : إثنا عشر ، وإثنتا عشرة ، فصدرهما وحده ، في حكم العلم ، المثني ، المنادى ، المبنى .
 ويترتب على الخلاف بين الكوفيين وغيرهم الخلاف في ضبط تابع المنادى .

(ب) من المفرد العلم صورة يجوز فيها أمران^(١) : البناء على الضم في محل نصب ، أو البناء على الفتح في محل نصب . وهذه الصورة الجائزة بحكميها لا بد أن يكون فيها المنادى علماً مفرداً (أى : غير مثنى ، ولا مجموع) ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة (فلا يكون معتل الآخر : كعيسى ، ولا مبنيّاً على السكون لزوماً ، مثل : « مَن » إذا صارت علم شخص ...) وأن يوصف مباشرة - أى : بغير فاصل - بكلمة : « ابن » أو : « ابنة »^(٢) ، دون « بنت » ، وكلماتهما مفردة ، مضافة إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد^(٣) . . . مثل : يا حسنُ بن علي ، مَن أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك . ويا فاطمةُ بِنْتُ محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتي :

(١) انظر الزيادة والتفصيل ص ٢٠ - ففيها أمر ثالث حكمه الإعراب ، وتعليل الأوجه الثلاثة .
(٢) فلو كان لفظ : « ابن وابنة » غير نعمت كأن يكون بدلا ، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ ، أو منصوباً بعامل محذوف - بمثل : أعني - لم يصح حذف التنوين وما يتبعه . - كما سيحىء هنا -
(٣) ولا يشترط في العلمين ولا في أحدهما التذكير - على الرأي الراجح - ولا مانع أن يكون العلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . أو جنسياً للأعلام المجهولة ؛ نحو : يافلان بن فلان ، أو : يا حارث بن همام ، (للشخص الذى تخيله : « الحريرى » وجعله دعامة المحاورات في مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه في كثير منها) . وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثرة استعماله كالأعلام ، وبضع كلمات ساغت كهذه .

ومتى اجتمعت الشروط في نداء أو غيره وجب - في ذلك الرأي الراجح - حذف همزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من : « ابن » ، و « ابنة » إلا لضرورة الشعر ، أو لوقوع إحداهما في أول السطر ، فتثبت الألف كتابة . وكذلك يجب - في غير الضرورة الشعرية - حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى . (وقد سبقت إشارة لهذا في ج ١ ص ٤٤) .

غير أن هنا مسألة وقع الخلاف فيها في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى . وفي حذف همزة الوصل مع ألفها من الصفة (ابن وابنة) هى : أن يكون العلم الأول (الموصوف) كنية أو مضافاً آخر ، أو يكون العلم الثانى (وهو المضاف إليه) كنية أو مضافاً آخر كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة . ومثل محمد بن أبي بكر من أشهر الزهاد ... فيرى كثير من النحاة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل في الصورتين . ويرى آخرون جواز حذفهما ، وإثباتهما . وقد يكون الحذف - على قلته - هو الأنسب اليوم ؛ ليكون حكمه مطرداً شاملاً الصور المختلفة .

ومسألة أخرى ، هى التى تكون فيها الصفة كلمة : « بنت » ويكون موصوفها علماً لمؤنث يصح صرفه ، ومنعه من الصرف . فهل يجوز بقاء التنوين في موصوفها المنادى وغير المنادى ؟ روى سيبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة : « هند » وأشباهها ؛ مما يجىء في ص ٢٣٨ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين « هند » ، وتركه لكثرة الاستعمال .

وقد يكون الأحسن هنا أيضاً حذف التنوين ، ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل ، وقاعدته عامة .

« حسن » ، و « فاطمة » ، على الضم أو على الفتح ، في محل نصب في الحالتين .
ولا بد أن تكون البنوة حقيقية .

فإذا فقد شرط وجب الاختصار على البناء على الضم ، كأن يكون المنادى غير
علم ، مثل : يا غلامُ ابنُ سعيد ، أو يكون علماً مفصلاً^(١) من المنادى ، مثل :
يا سليمانُ النبي ابنُ داوود ، أو تكون كلمة : « ابن » و « ابنة » ليست نعتاً
وإنما هي بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك مما ليس
نعتاً^(٢) . . .

(١) مع الخلاف في العلم إذا كان كنية ، على الوجه المبين في هامش الصفحة السالفة .
(٢) مع ملاحظة ما نردده كثيراً ، وهو أن اختلاف الإعراب لا بد أن يتبعه اختلاف المعنى ،
فالمراد من النعت مغاير كل المغايرة للمراد من البديل . . . وكذلك الشأن في غيرهما .

زيادة وتفصيل :

أولاً : إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معرباً منصوباً ، بغير تنوين .

والنحاة في تعليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزيادة ، بغير حاجة ماسة إلا رغبتهن في إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة ، وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطردة ، ولا يعرف العرب شيئاً من هذه التعليلات ، ولا شأن لهم بها ، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر بغير تنوين .

وفما يلي بعض تلك الآراء بليجاز يحتاج إليه الخاصة :

(١) في مثل : يا حسن بن عليّ - بضم المنادى - يكون بناؤه على الضمّ في محل نصب ؛ مراعاة للقاعدة العامة ، لأنه مفرد علم . وتعرب كلمة : « ابن » صفة ، منصوبة ، تبعاً لمحل الموصوف . لا لفظه المبني^(١) . وهذا إعراب حسن لا مآلاً يند عليه .

(٢) وفي مثل : يا حسن بن عليّ . . . (٢) - بفتح المنادى - يكون مبنيّاً على الفتح في محل نصب ؛ (فهو مبني لفظاً ، منصوب محلاً) . ويقولون : إن حقه البناء على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحرك بحركة تماثل الحركة التي على آخر لصفة ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة ؛ إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلاً فصل ؛ لأنه - جز غير حصين - كما يقولون -

وفي هذه الحالة يذكرون في إعراب المنادى : أنه مبني على ضم مقدر ، منع من ظهوره فتحة الإبتاع^(٣) ، في محل نصب ، وكلمة : « ابن » صفة له ، منصوبة باعتبار محله .

(١) لأن البناء لا ينتقل من المتبوع إلى تابعه ، ولا من كلمة إلى أخرى ليست مبنية .

(٢) تجيء مناسبة أخرى لهذا النوع من المنادى ، في « ج » ، من ص ٥٣ .

(٣) أي : الفتحة التي جاءت في آخر المنادى متتابعة ومائلة للفتحة التي في آخر صفته .

فلم هذا التوهم ، واللف والالتواء في إعراب المنادى ، وإتباع حركته - وهو السابق - لحركة صفته اللاحقة ، مع ما في هذا من مخالفة المؤلف الذى يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع في حركته للمتقدم ؟ .

لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنياً على الفتح مباشرة ، أو على الضم ، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربى ؟ ولا ضرر في هذا ولا إساءة ، بل إنه السائغ المقبول ، وهو في الصورتين في محل نصب .

(٣) ويجيزون في إعراب المنادى في الصورة السالفة أنه مبنى مع صفته على فتح الجزأين ، على توهم وتخييل تركيبه مع صفته تركيباً لفظياً ، كالتركيب اللفظي الذى في الأعداد : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وما بعد أربعة عشر إلى آخر تسعة عشر ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائماً في جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيباً يلزمهما ، ويقتضى أن يلزمهما فتح آخرهما .

فما الداعى لهذا التكلف أيضاً ، وحمل المنادى مع صفته في هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة ، مع وجود الفارق الواضح بينهما ؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدي معناه الأساسى المطلوب إلا مع التركيب الحتمى ، فكل جزء من الجزأين بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة ، تؤدي معنى أصيلاً ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن النعت والمنعوت كما هو معروف . ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين ضعيفة ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوى ، وإنما القوى أن نقول في هذه الحالة ما قلناه في الحالة الثانية وهو أن المنادى مبنى على الفتح - مباشرة - في محل نصب ، نزولاً على حكم الواقع الذى لا ضرر في اتباعه . أما كلمة : « ابن » فإعرابها هنا كإعرابها هناك .

(٤) ويجيزون أيضاً في المنادى السالف ألا يكون مبنياً على الفتح في محل نصب ؛ وإنما يكون معرباً منصوباً ، مباشرة ، بغير تنوين ، غير أنهم لحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ؛ فتمسوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة

منها فارتضوا أن تكون الصفة (ابن) في حكم الزائدة التي لا وجود لها، وأن المنادى مضاف، وأن المضاف إليه هو الكلمة التي بعد كلمة «ابن» وبذا يكون المنادى - في تقديرهم داخلياً في قسم المضاف الذي يجب إعرابه ونصبه!! ويترتب على هذا أن تكون كلمة: «ابن» مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء، وإنما هي موقوفة - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب فليست صفة، ولا غيرها.

فما هذا؟ وما الدافع له؟ الخير في إهماله، وإنما ذكرناه لنعرض شيئاً يستحق الإعراض عنه. ثم نواجه الواقع بحكم أصيل يناسبه، لا إقحام فيه، ولا وقف، ولا بناء؛ فنعتبر المنادى معرباً بغير تنوين، وكلمة: «ابن» صفة له، منصوبة.

«ملاحظة»:

كل ما تقدم خاصاً بكلمة: «ابن» يسرى على كلمة: «ابنة» الواقعة مثلها صفة لمنادى مؤنث، مستوف للشروط، ولا يسرى على غيرهما. فإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقى مفرداً علمياً^(١)، له ولتوابعه أحكامهما الخاصة، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه في جميع الأحوال، كالشبيه بالمضاف، ويصير هذا النصب العام مخالفاً للحكم الصحيح.

ثانياً^(٢) - المنادى النكرة المقصود بـ «ابن» بكلمة: «ابن»، أو «ابنة» أو غيرهما، له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق، فيتوقف على حال هذه النكرة، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين، أو بغيرهما، أم جاء الوصف بعد النداء، وطراً بعد تحققه؟ وسيجيء الحكم مفصلاً عند الكلام على النكرة المقصودة^(٣).

(١) سيجيء هذا في أول ص ٣٠.

(٢) سبق الكلام على: «أولاً» في ص ٢٠.

(٣) ص ٢٨.

(ح) وإذا كان المفرد العلم مبنياً قبل النداء بقى على بنائه القديم في اللفظ ، لكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه — طبقاً للرأى الشائع من رأيين كما أسلفنا^(١) — فكلمة مثل : « سيبويه » — وهى علمٌ على إمام النحاة المشهور — مبنية قبل النداء على الكسر لزومًا . فإذا نودى ، وقيل : يا سيبويه ، أحسن الله جزاءك . . . ، كانت كلمة « سيبويه » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر ، في محل نصب^(٢) . . .

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره في التوابع ، كالتعت وغيره — وستجىء الأحكام المفصلة الخاصة بتوابع المنادى^(٣) . — فإذا جاء للمنادى تابع صح في هذا التابع أن يكون في مظهره الشكلى مرفوعاً^(٣) ؛ مراعاةً صوريتة — غير حقيقية — للضم المقدر في المنادى ، وجاز أن يكون منصوباً ؛ مراعاةً لمحل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى في محل نصب — كما عرفنا — ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلي التى ليست طارئة مع النداء . تقول : يا سيبويه النحوى ؛ ببناء كلمة « النحوى » على الضم — رفعاً صوريتاً غير^(٣) حقيقى — أو بنصبها مباشرة : باعتبارها معربة . ومثل هذا يقال في كل علم مفرد لازم البناء في أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلي اللازم على الكسر (ومنه : حذّام ، رَقَاش . . . علمين على امرأتين عند من بينهما) أم على غير الكسر ؛ (مثل : حيث — كيف — أربعة عشر — وأخواتها من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين ، — نَعَم . . . أعلام أشخاص) فيقال في كل علمٍ من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلي (على الكسر ، أو على الضم ، أو على الفتح ، أو على فتح الجزأين ، أو على السكون) في محل نصب في كل ذلك ..

ومثل هذا يقال في العلم المعرب المنقول من جملة محكية ، مثل : « صنعت خيراً » علم على شخص ، فيقال : يا صنعت خيراً الشجاعُ فالمنادى — وهو :

(١٠١) في رقم ٤ من هامش ص ١١ — وانظر « الملاحظة » التى في ص ١٢ حيث تعرض للرأى الآخر المفيد .

(٢) ص ٤٠ .

(٣ ، ٣) هل يقال لهذا اللفظ إنه مرفوع ، مع أن رفعه صورى ، وغير حقيقى ؟ وما إغرابه ؟ الإجابة والبيان في ص ٥٢ .

« صنعت خيراً » - مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية ،
 في محل نصب . ويجوز في النعت : (الشجاع) الرفع الصوري^(١) تبعاً للفظ المنادى
 والنصب تبعاً لمحلّه .

(د) المنادى المفرد العلم مبني - في الأكثر كما عرفنا - فلا ينون إلا في
 الضرورة الشعرية ، فيباح تنوينه مع رفعه^(٢) ، أو نصبه^(٣) . فمثال الأول قول
 الشاعر يهدّد خصمه حميداً :

لا تهيجني - يا حميد - إن لي فتكة الليث ، إذا الليث غضب

ومثال الثاني قول المادح :

حسبنا منك - يا علياً^(٤) - أياد يتغنّى بها الزمانُ نشيداً

وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنيّاً على الضم ، لكنه منون للضرورة لزم
 التصريح بهذا عند إعرابه^(٢) ، وجاز في تابعه الرفع مراعاة للفظه - إن لم يوجد مانع
 آخر - والنصب مراعاة لمحلّه . أما إذا كان منصوباً منوّناً فيقال في إعرابه إنه
 منصوب منون للضرورة ، ولا يجوز في تابعه إلا النصب ، لأن النصب هو الأصل
 المحلى في المبني ، وقد ظهر النصب في اللفظ ، فلا داعي لإهماله ، ومراعاة
 غيره . . .

(١) يقال هنا ما سبق في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

(٢ ، ٣) ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبني على الضم ، ولحقه التنوين للضرورة . وقد اجتمع
 التنوين وعدمه في العلم : « مطر » في بيت يستشهد به قدماء النحاة ؛ هو :

سلام الله يا « مطر » عليها وليس عليك يا « مطر » السلام

(٣) والنصب في الضرورة - بالرغم من إباحته - أقل وأضعف من الرفع . ويقال في إعرابه :
 إنه منصوب مراعاة لبعض اللهجات ، ومنون لضرورة الشعر .

(٤) الضرورة في هذا البيت مباحة للشاعر ، ولكن تركها أفضل ؛ إذ لا يختل الوزن بتركها .
 وبعض النحاة يستشهد ببيت مثله ؛ هو قول الشاعر :

ضربت صدرها إلى وقالت يا « عدياً » لقد وقتك الأواقي

وموضع الشاهد : هو : يا عدياً .

القسم الثاني : النكرة^(١) المقصودة : ويراد بها :

”النكرة التي يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها، مع قصد فرد من أفرادها، والاتجاه إليه وحده بالخطاب“ ؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين^(٢) بعد أن كانت تدل على واحد غير معين ، ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف . فكلمة مثل : « رجل » هي نكرة ، مبهمة ، لا تدل على فرد واحد بذاته ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح ، و... ، وكل رجل آخر . فإذا قلنا : يا رجلُ سأساعدك على احتمال المشقة ، تغير شأنها ، ودلت على فرد معروف الذات والصفات - دون غيره - هو الذي اتجه إليه النداء ، وخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفة معينة بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إبهام . والنكرة المقصودة هي - في الرأي الأنسب - القسم الوحيد الذي يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى .

حكمها :

الأكثر البناء^(٣) على الضمّة ، أو ما ينوب عنها - في محل نصب ، فهي شبيهة بالمفرد العلام في هذا . ومن أمثلتها قول شوقي يخاطب بليلته الحبيس :
يا طيرُ - والأمثالُ تُضْ رَبُّ لِّلَّيْلِبِ الْأَمْثَلِ - :
دُنْيَاكَ مِنْ عَادَاتِهَا أَلَا تَكُونُ لَأَعْزَلِ

(١) وتسمى - كما في رقم ٣ من هامش ص ٤ - اسم الجنس المعين . وقد سبق الكلام على النكرة وتعريفها وما يتصل بها في ١٠ ص ١٣١ م ٧ .

(٢) الفرق بين التعيين والتعريف في النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التعيين والتعريف في الأولى عرضيان طارئان بسبب النداء ؛ فهما أثران من آثاره ؛ يجثمان معه ، ويزولان معه . ولكنهما أصيلان في العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر للنداء في إيجادها ، أو زوالهما ، أو بقاءهما - على الرأي الأرجح الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ١١ -

والمعارف متفاوتة في درجة التعريف ، وقوته ، طبقاً لما سبق تفصيله في الموضع الأنسب (وهو ١٦ م ١٧ رقم ٣ من هامش ص ١٩١) ومنه يعرف أن النكرة المقصودة في درجة اسم الإشارة ؛ لأن التعريف بكل منهما يتم إما بالقصد الذي يعينه المشار إليه ، وإما بالتخاطب كما في الموضع السالف ، وكما في : « ب » من ج ١ م ٣٢ ، ص ٣٩٩ - وأن التعريف بالعلمية ذاتي ؛ فهو أقوى .

(٣) إلا في الضرورة الشعرية - كما سنعرف - ، وفي صورة أخرى معربة ستجىء في الزيادة والتفصيل : ص ٢٨ - « أ » . وثالثة معربة تجيء في ص ٣٤ .

ولا يصح تنوينها إلا في الضرورة الشعرية ، فتُنُون مرفوعةً أو منصوبة ،
كقول الشاعر وهو ينظر للقمر .

يا قمرًا ، لا تُفْشِ أسرارَ النُورِ وارحمْ فؤادَ السَّاهرِ الولَّهَانِ

ويصح : يا قمرٌ . وفي الحالتين يكون إعرابها كالمفرد^(١) العلم المنُون فيهما .

هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة ، ومفردة (أى : غير مضافة ،
ولا شبيهة بالمضاف) فإن كانت غير مقصودة فهي من القسم الثالث الآتي . وإن
كانت غير مفردة فهي من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس .

وإنما تبنى النكرة المقصودة المفردة على الوجه السالف بشرط ألا تكون موصوفة ،
وألا تكون من الأعداد المتعاطفة^(٢) ، ولا معربة مجرورة باللام في حالة الاستغاثة
أو التعجب ؛ مع وجود حرف النداء : « يا »^(٣) ؛ لأن للأولين حكمًا سيجيء^(٤) .
وأن الجار يجعلها من قسم المنادى المضاف - تأويلا - . دون غيره ، وهو معرب
واجب النصب ؛ نحو : يا لَمَقَوِيَّ لضعيفٍ يستنصره ، ويا لَلَمَطَرِ الهَتُونُ !!
في نداء منسكَّرين معيّنين . فالمنادى مجرور باللام في محل نصب ، وقد بقي معربًا
كشأنه السابق على النداء . وسيجيء البيان في باب الاستغاثة^(٤)

(١) سبق في « د » ص ٢٤ . ويجب التصريح باسمها عند الإعراب .

(٢٤٢) انظر « أ » ص ٢٨ و ص ٣٤ .

(٣) دون غيره ، ولا يصح حذفه في الحالتين ، - كما سبق في رقم ٦٥٥ من ص ٣ - .

(٤) ص ٧٧ - ويقول ابن مالك في أحكام المنادى المبني على الضم مطلقاً ؛ (أى : سواء
أكان مفرداً علماً ، أم نكرة مقصودة) :

وَابْنِ الْمَعْرِفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا . عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا

فهو يطالب ببناء المنادى المفرد المعرف ، وأن يكون بناؤه على العلامة المهدودة فيه في حالة رفعه
قبل النداء ؛ لأن الضم - لا الرفع - هو علامة البناء في الشائع ، فالذي علامته الضمة يبني عليها ، والذي
علامته الألف ؛ كالثنى ، أو الواو كجمع المذكر ، يبني عليهما ... وهذا الحكم ينطبق على القسمين :
المفرد العلم والنكرة المقصودة ؛ فكلاهما مفرد ومعرف . غير أن تعريف المفرد العلم أصيل ، بسببه العلمية ؛
فهو سابق على النداء ، وباق معها ولو زال النداء ؛ طبقاً لأحد الرايين المعروضين في ص ١١ . أما
تعريف النكرة المقصودة فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مدة وجوده ، زائل بزواله - كما سبق في
هامش الصفحة الماضية - وبناء المفرد العلم على الضم إنما يكون واجباً في غير الضرورة وبعض الصور =

= التى أشرنا إليها فى رقم ٣ من هامش ص ١٠. كما أن النكرة الموصوفة لا تبنى - فى غير الضرورة - على الضم وجوباً إلا عند عدم وصفها وعدم طولها . فإن وصفت أو طالت جرت عليها الأحكام الآتية فى ص ٢٨ و ٣٤ . ثم بين ابن مالك أن المنادى الذى يستحق البناء إذا كان مبنياً قبل مناداته ، يجب تقدير بنائه الجديد ، وملاحظته فى النية ، وإجراؤه مجرى العرب الذى زال إعرابه بسبب النداء ، وحل محله بناء جديد ، أو مجرى اسم مبنى فى أصله ، زال فى التقدير بناؤه القديم وحل محله بناء طارئ جديد بسبب النداء - مع ملاحظة أن الجديد هو الذى يراعى وحده فى توابعه - يقول : - ورأيه مدفوع برأى آخر سبق فى ص ١١ - :

وَأَنؤ أَنُضْمَامَ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا وَلِيُجَرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جَدِّدًا
وقبل أن يتم الكلام على هذا القسم أقحم بيتا يتعلق بأقسام أخرى سيجىء شرحها وشرحه فى ص ٣٣ هو :

والمفرد المنكُورَ ، والمُضَافَا وشبههُ انْصَبَ ، عادماً خلافاً

وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة « ابن » - أو ابنة - وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو الضم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى فى البيت الأول بأن ساق مثالا مستكمل الشروط - وقد شرحناها مفصلة فى ص ١٨ ، ٢٠ - واكتفى فى البيت الذى يليه بالنصر على أن الصفة (وهى كلمة : ابن ، وابنة) إن لم تقع مباشرة بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاختصار على البناء على الضم يقول فى اختصار معيب :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ ، وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ : أَزَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ
(- تهن : مضارع ، مجزوم ، معناه : تضعف . وناضيه : وهن ، بمعنى : ضعف) .

والضمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْمًا أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْمٌ - قد حُتِمَا
(الألف التى فى آخر كل شطرة زائدة لوزن الشعر)

يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم (بشرط ألا يكون المنادى نكرة تقتضى حكماً خاصاً) أو لم يقع علم بعد الابن . أى : إذا لم يتوسط « الابن » بين علمين مباشرة - كما قلنا - ؛ فثال الأول يا غلام ابن سعد - سليمان النبی ابن داود . ومثال الثانى : ياسليمان ابن النبی . ثم عرض لحكم آخر من أحكام المنادى المستحق للبناء ؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع والنصب مع التنوين فى الحالتين عند الاضطرار الشعرى :

وَاضْمُ أَوْ انْصَبَ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بَيْنَا

أى : اضم أو انصب ما اضطرراً من كل ما له استحقاق ضم بين فيما سبق . والذى يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة . . . والمنادى المبنى على الضم إذا نون يبق على بنائه ، وتنوينه طارئ للضرورة . أما فى حالة تنوينه منصوباً فنقول - فى الأحسن - إنه معرب منصوب ، تبعاً لبعض الجهات ، وأنه منون للضرورة ، - كما سبق فى هامش ص ٢٤ -

زياد وتفصيل :

(١) تبنى النكرة المقصودة على الضمّ وجوباً إذا كانت غير موصوفة مطلقاً^(١) (أى : لا قبل النداء ، ولا بعده .) فإن دلت قرينة واضحة - أى قرينة ؛ لفظية ، أو غير لفظية - على أنها كانت قبّله موصوفة بنعت مفرد ، أو غير مفرد ؛ فالأغلب الحكم بوجوب نصبها مباشرة ؛ إذ قد اتصل بها شيء تسمّى معناها ، ولم تقتصر على لفظها وحده ، فدخل عليها النداء وهى متصلة بما يتممها ؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصب مثال هذا أن تخاطب : (شاهدتك من بعيد قادماً علينا ، ويبدو أنك رجل غريب . فيا رجلاً غريباً ستكون بيننا عزيزاً) . فالنكرة المقصودة هنا منصوبة وجوباً ، على الرأى الأغلب ؛ لأنها كانت موصوفة قبل النداء ؛ بقرينة الكلام السابق عليها . ومن الأمثلة للنعت بالجملة أن تسمع : « سيزورنا اليوم وفدٌ نعزّه » فتقول : يا وفدٌ نعزّه نحن فى شوق لرؤيتك . ويصحّ : يا وفدٌ من بلاد عزيزة ... أو يا وفدٌ أمامنا - إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة . ومن هذا أبيات الشاعر التى أنشأها حين قيل له : هذا شرع وراء دجلة تعبث به الرياح ؛ فقال أبياته التى مطلعها :

يا شرعاً وراء دجلة يجرى فى دموعى ، تجنبتك العوادي

ومن الأمثلة المسموعة التى لها قرائن معنوية تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاها الفراء عن العرب فى مشهور بالكرم : يا رجلاً كريماً أقبل . وقوله عليه السلام : يا عظيماً^(٢) .

(١) فى هذه الصورة يصح وصف المعرفة بالنكرة ، (طبقاً للبيان الآتى هنا وفى « د - ص ٣٠ » وكذلك فى رقم ٢ من هامش ص ٤٤) . ولا تبنى النكرة المقصودة التى من الأعداد المتعاطفة (انظر ص ٢٣) (٢) فى هذا المثال - وأشابهه - ما يقع فيه المنادى نكرة مشتقة متحملة الضمير وبعدها جملة - يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالاً من الضمير المستقر فى المنادى المشتق ، وليست نعتاً ؛ - لأن النعت لا يكون معمولاً للمنعوت المشتق - ويكون المشتق هو العامل الذى نصب جملة الحال ؛ فهى من معمولاته التى تتم معنا . ويترتب على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصودة التى تنصب . بشرط ألا يثبت أن الوصف متأخر عن النداء - كما سبق - . ويخالفه ابن مالك فى تلك الصورة فىرى أن الجملة نعت - برغم تنكيرها حكماً - لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل فى النعت هو « يا » أو ما نابت عنه ، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا ما يقتضى أن يكون من قسم الشبيه بالمضاف . ورأى ابن مالك أوضح وأيسر ، ورأى ابن هشام أدق . =

يَرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ ، وَيَا حَلِيمًا لَا يَعْجَلُ . وقول الشاعر :
 أَدَارًا بِحُزُونِي هَجَّتْ لِلْعَيْنِ عَيْبَرَةٌ فَاءُ الْهُوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ
 فالرجاء في الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار ووجودها قبل
 أن يناديها الشاعر . فالنكرات المقصودة في الأمثلة السالفة وأشباهاها منصوبة .
 وقبل اكتسبت هي وصفتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت
 الصفة والموصوف متلازمين مصطحبين ، فأفادهما التعريف معاً ، وإن شئت
 فقل : إنه أكسبَ المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف فوراً من المنادى
 الموصوف إلى صفته ، فالصفة هنا تنتمي للمنادى ؛ فهي بمنزلة المفعول من العامل .
 ومن أجلها انتقلت النكرة المقصودة^(١) إلى قسم الشبيه بالمضاف . وقيل إنها لا تنتقل
 للشبيه بالمضاف ، ولكن يحسن فيها النصب .

أما إذا دلت القرينة الواضحة على أن وصف النكرة المقصودة كان بعد النداء
 فإن المنادى يجب - في الأغلب - بناؤه على الضم ، ولا يصح نصبه ، بالرغم
 من وجود صفة له . ذلك أن النداء حين دخل على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة ،
 فاستحقت البناء وجوباً . فإذا جاءت الصفة بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تسمَّ
 البناء على الضم وتحقق ، فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة التكميل الأصلي الذي
 يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب . والمنادى في هذه الصورة
 معرّف بسبب النداء والقصد مع أن صفته الطارئة بعد النداء قد تكون نكرة جوازاً ؛
 إذ لا مانع في هذه الصورة من أن يوصف بالنكرة أو بما هو في حكمها - كالجمل -
 لأن تعريف الموصوف هنا طارئ غير أصيل^(٢) . والتعريف الطارئ على المنعوت
 لا يُوجب في التعت المطابقة فيه . وإنما يجيزه ، فمخالفة المطابقة في التعريف مغتفرة
 في هذه الصورة ؛ (كما سيجيء)^(٣) .

= فإن كان المنادى نكرة جامدة فهي خالية من الضمير ، ولا مكان - في الغالب - لمجيء
 الجملة أو شبهها حالاً منه ، ويتعين إعرابها صفة .

(١) وفي ص ٣٤ صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف .
 (٢) راجع الخضرى ، ثم التصريح وحاشيته - في هذا الباب عند الكلام على النكرة المقصودة
 غيرها . وسبق إيضاح هذا لمناسبة أخرى في باب « الإضافة » عند الكلام على أثر الإضافة غير المحضة
 (ج ٣ م ٩٣ ص ٢٩) ولها إشارة في باب التعت أيضاً (ج ٣ م ١١٤ ص ٤٣٥) .

(٣) في « د » . أما الصفة التي سبقت مجيء النداء فطابقة في التعريف والتذكير للموصوف
 حتماً ولا تغتفر المطابقة بعد النداء .

فإن لم توجد قرينة ، تدل بوضوح على أن وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم .

ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقاً في النكرة الموصوفة ؛ سواء أكان وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجة للتقييد ، بغير داع ، إذ يصعب في الأغلب — تحقيق القيد ؛ بمعرفة أن الوصف كان قبل النداء أو بعده ، ورأيه أيسر وأخف مؤنة ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقة في أداء المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان .

ولا يسرى ما سبق على العلم الموصوف فإنه حين يُوصف يظل على حاله في قسم المفرد العلم^(١) ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلم ليس شديد الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه .

(ب) إذا كانت النكرة المقصودة اسماً منقوصاً ، منوناً ، محذوف الباء للتونين ؛ (مثل : داع — مرتض — مستهذ) — أو اسماً مقصوراً منوناً محذوف الألف (مثل : فتى — علأ — غنى) — وبنيت على الضم ، كان الشأن في وجوب حذف تنوينها ، وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم^(٢) في المفرد العلم في تلك الصيغتين . فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا :

(ح) هل يُعَدّ من النكرة المقصودة نداء المعارف المبنية أصالة قبل النداء وليست أعلاماً (كالإشارة ، وضمير المخاطب . . .) فتبنى على الضم المقدّر ؟ . . راجع الشرح والتفصيل الذي بسطناه^(٣) .

(د) تصير النكرة المقصودة التي لم توصف قبل النداء ، معرفة بسبب النداء — كما شرحنا — فتعريفه طارئ ؛ فتوصف بالمعرفة ؛ تبعاً لهذا التعريف الطارئ ، ويصح وصفها بالنكرة مراعاة لحالتها السابقة من التنكير ؛ فتقول لرجل معين : يا رجلاً المهذب ، أو مهذباً . والأول أحسن^(٤) .

أمّا النكرة التي توصف قبل أن تُنادى فإن صفتها واجبة المطابقة لها تعريفاً وتنكيراً ؛ فيجىء النداء وهي مطابقة قبل مجيئه فلا يغير المطابقة .

(١) راجع ما سبق في ص ٢١ خاصاً بهذا . (٢) في رقم ٢ ص ١٥ .

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ٩١ . (٤) سبق بيان المراجع في هامش رقم ٢ من ص ٢٨ .

القسم الثالث : النكرة غير المقصودة^(١) ، وهى الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالمناداة ؛ ولهذا لا تستفيد منها تعريفاً .

حكمها :

وجوب نصبها مباشرة . نحو : يا عاقلاً تذكّر الآخرة ، ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أيا رايكنا إماماً^(٢) عرّضت^(٣) فبسلّغن^(٤) نداماى^(٥) من نسجّران^(٥) ألا تلاقيا

القسم الرابع : المضاف ، بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير المخاطب^(٦) ،

سواء أكانت محضة ؛ كقول الشاعر :

فيا هسجّر ليلتى قد بلغت بى المدى وزدت على ما ليس يسبلّغه هسجّر
ويا حبسها زدنى جيوى كلّ ليلة ويا سلوة الأيتام موعدك الحشّر

ومثل قول القائل :

يا أخا البلر سناء^(٧) وسنّا^(٨) حفظ الله زماناً أطلعك

أم غير محضة كقول الآخر :

يا ناشر العلم بهذى البلاد وفقت ؛ نشر العلم مثل الجهاد

حكمها :

وجوب النصب بالفتحة ، أو بما ينوب عنها .

(١) وتسمى اسم الجنس غير المعين - كما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤ :

(٢) « إمام » هذه مركبة من « إن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

(٣) أتيت . . .

(٤) ندامى : جمع ، من مفرداته : ندمان ، وهو : الموانس في مجلس الشراب .

(٥) بلد في اليمن .

(٦) مسaire للأصاليب العربية الصحيحة ؛ فإنها لا تجمع في الجملة الواحدة الندائية التى ليست

للندبة ، خطابين لشخصين مختلفين . على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه فى المعنى ، وبخالفاً

له فى المدلول ؛ فبين مطلوب النداء ومطلوب الإضافة تعارض - وهذا فى غير الندبة - ، فلا يصح أن

يقال : يا خادمك ؛ لأن النداء خطاب للمضاف ؛ مع أن المضاف إليه هنا ضمير مخاطب آخر غير

المضاف . - ولهذا إشارة فى ص ٥٠ - أما فى الندبة فيجىء الكلام عليها فى رقم ٢ من هامش ص ٩١ .

(٧) شرفاً ورفعاً . (٨) ضوءاً .

ويُلحق بهذا القسم نداء : « ائْتِيْ عَشَرَ » ، وائْتِيْ عَشْرَةَ » فينصب صدرهما بالياء في أحد الرأيين اللذين سبق شرحهما^(١) - وهو الرأي المرجوح الذي يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف -

وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية ، كقول القائل^(٢) في غادة :

لو تموت لراعتني ، وقلت : ألا يا بُؤْس للموت ، ليت الموت أبقاها
وقول الآخر^(٣) :

* يا بُؤْسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوَامٍ * .

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف : ويراد به كل مُنَادَى جاء بعده معمول يتم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعاً بالمنادى ، أم منصوباً به ، أم مجروراً بالحرف - لا بالإضافة^(٤) - والجار والمجرور متعلقان بالمنادى ، أم معطوفاً على المنادى قبل النداء ، أم نعتاً له قبل النداء أيضاً^(٥) .

حكمه :

كسابقه - وجوب نصبه بالفتحة ، أو بما ينوب عنها . فثال المعمول المرفوع قولهم : يا واسعاً سلطانه لا تظلم ، فإن الظلم بلاء على صاحبه ، ويا عظيماً جاهمه لا تغتر ؛ فإن الغرور رائد الهلاك . ومثال المنصوب قولهم : يا غاصباً ما ليس لك كيف تسعد ؟ ويا آكلاً مالَ غيرك ، كيف تنعم ؟ وقول حافظ في عمر بن الخطاب :

يا رافعاً رايةَ الشورى ، وحارسها جزاك ربك خيراً عن مُحِبِّها

(١) في رقم ٢ من هامش ص ٩ وهامش ص ١٧ وهو الرأي الكوفي المرجوح ، الذي يحتاج بأن صورتها كالتضايقين . وكذلك صور بقية الأعداد المركبة ، ويوجب نصب صدرها .

(٢) هو جُنَادَةُ العذرى ، من أدركوا الدولة الأموية .

(٣) هو النابغة الذبياني . وصدر البيت : قالت بنو عامر : خالوا بني أسد (يقال :

خالى فلان قبيلته ، أى : تركها .) والمعنى : اتركوا بني أسد ، ولا تجهلوا عليهم بالحرب - والبيت سبق في ج ٢ باب « حروف الجر » عند الكلام على اللام .

(٤) لأن المعمول إذا كان مجروراً بالإضافة كان المنادى هو المضاف ؛ فيدخل في قسم

المضاف ، لا الشبيه به . (٥) طبقاً للبيان الخاص بالنعت في ص ٢٨ .

ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالمنادى قول شوقي :

يا طالباً لمعالى المسلكِ مُجْتَهِداً خُذْهَا من العلمِ ، أوْخُذْهَا من المالِ

وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية (كما سبق ^(١)) ، وكما يجيء .

ومثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُمي بمجموع المتعاطفين ^(٢) من

أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها ، نحو : يا سبعةً وعشرين — يا تسعةً وأربعين . . . و . . . فى نداء المسَمَّى بهما معاً . وتظل الواو عاطفة ، ومنه

قول الشاعر فى نداء قصر يريثه ، يسمى : خمساً وعشرين :

أخمساً وعشرين ^(٣) صِرت خراباً فكيف ؟ وأنت الحصينُ المنيعُ

وقد سبقت أمثلة النعت قبل النداء ^(٤) .

(ملاحظة عامة) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام المنادى الخمسة

— هما : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة — يبينان فى أكثر حالاتهما على الضمة أو فروعها ، وأن الثلاثة الباقية — وهى النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه — منصوبة دائماً .

(١) فى ص ١٣ و ٢٦ والبيان فى ص ٧٩ .

(٢) هما : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) علم على قصر فخم ، أشم ، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسية ، واشتهر بهذا الرقم .

(٤) فى ص ٢٨ — وفى الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه

فى ص ٢٧ :

والمُفْرَدُ الْمُنْكَوَرُ ، والمُضَافَا ، وَشِبْهُهُ ، انْصَبَ . عَادَماً خِلَافَا

يقول : انصب المفرد المنكور (وهو النكرة الباقية على تنكيرها ، وليست مضافة ولا شبهة بالمضاف) وانصب كذلك المضاف ، وشبه المضاف ، بغير خلاف فى نصب الثلاثة ؛ إذ أنك لا تجد فى نصبها خلافاً ذا قيمة . ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات ثلاثة سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها فى مناسباتها الخاصة (ص ٢٧ وما بعدها) وهى :

وَنَحَوْ : زَيْدٌ ضُمٌّ وَافْتَحَنٌ مِنْ نَحَوْ : أَزَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ

وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْماً أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عِلْماً قَدْ حُتِمَا

وَاضْمُ أَوْ انْصَبَ مَا اضْطَرَّاراً نُونَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

النحوالوافى — رابع

زيادة وتفصيل :

(١) في نداء الأعداد المتعاطفة ^(١) المسمى بها قبل النداء — كالتى في الصفحة السالفة — يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معاً عند النداء ، بشرط أن يكونا — معاً — علماً على فرد واحد ، سُمى بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف في الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه ^(٢) . . . وفي هذه الصورة يتمتع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من العلم : « عبد شمس » أو « عبد قيس » ، أو غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى العلم عند مناداته .

وكذلك لو ناديت جماعة واحدة ، معينة . مقصودة ، عديتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين ؛ لأن المنادى نكرة مقصودة ، لكنها طالت ، بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبة ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها .

أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفة ، كخمسة وعشرين ، ونظائرها ، ولكن أردت بالأول وحده — وهو المعطوف عليه المنادى — جماعة معينة عددها خمسة ، وأردت بالثانى — وهو المعطوف — جماعة معينة أخرى ، عددها عشرون ، وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ، ويجب نصب الثانى أو رفعه ^(٣) ؛ مراعاة لمحل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه . والأرجح فى مثل هذه الصورة إدخال « أل » على الثانى ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه « أل » لتفيده التعريف ، إذ لم يدخل عليه — مباشرة — حرف نداء يفيد ذلك ،

(١) أى : المشتملة على معطوف عليه ومعطوف .

(٢) والإعراب السابق هو المختار عندهم . على الرغم من أن التسمية وقعت بكلمتين معاً فإعراب كل واحدة منهما على حدة مشكل — كما جاء فى حاشية ياسين على التصريح فى هذا الموضع — ثم قالت ما نصه : « (إلا أن يقال : إن فى إعراب كل بالإعراب الذى استحقه المجموع دفعاً للتحكم ؛ كقولهم : الرومان حلوا حامض) » .

(٣) هذا الرفع صورى ظاهرى فقط ؛ طبقاً للبيان الآتى فى رقم ٣ من ص ٥٢ .

.....

 أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصود عليه . ولا مانع من الاستغناء
 عن « أل » هذه ، وبحيىء حرف نداء مكانها ؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ،
 ويجب فى هذه الصورة بناؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصودة . ولا تذكر معه
 « أل » ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلا على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحة
 التالية .

(ب) وأيضاً تُعْتَبَر النكرة المقصودة الموصوفة قبل النداء داخلية فى قسم
 الشبيه بالمضاف وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها^(١) ..

(١) فى الزيادة والتفصيل ص ٢٨ - « ١ » .

المسألة ١٢٩ :

الجمع بين حرف النداء ، و « أل »

من أحكام النداء حكم عام تخضع له أقسامه الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء « بأل » فلا يصح الجمع بينه وبين حرف^(١) النداء ، إلا في إحدى الحالات الآتية :

(الأولى) : لفظ الجلالة : « الله » ؛ نحو : (يا الله^(٢)) ، سبحانه !! أنت القادر على كل شيء ، المنعم بفيض الخيرات) . والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال : « اللهم » ، وهو من الألفاظ الملازمة للنداء^(٣) ، نحو قوله تعالى : (قل : اللَّهُمَّ ، مالك الملك ؛ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ . . .) . وكقول عليّ - رضى الله عنه - وقد مدحه قوم في وجهه : (اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَعْلَمُ بِي مِنْ نَفْسِي ، وَأَنَا أَعْلَمُ بِنَفْسِي مِنْهُمْ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي خَيْرًا مما يَظُنُّونَ ، واغفر لى ما لا يعلمون) .

ويقال في إعرابه : « الله » منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء : « يا » . ومن الشاذ الجمع بينهما ، كما في قول القائل :

إني إذا ما حدثُ أَلَمَّما أقول : يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّما

(١) لا فرق في المنع بين « يا » أو أخواتها . وسبب امتناع الجمع - وهذا مذهب البصريين - مسaire الكلام العربي الفصيح ، فإنه يكاد يخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ، كما ، و « أل » . أما دخول « يا » أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة . والكوفيون يميزون الجمع بين « يا وأل » مطلقاً - كما سيجىء في هامش ص ٣٩ .

(٢) يجوز في همزة « أل » عند نداء لفظ الجلالة - الله ، دون غيره - بالحرف « يا » أن تكون للقطع ، فتظهر وجوباً في النطق وفي الكتابة ، وتثبت معها ألف « يا » في النطق والكتابة . ويجوز اعتبارها همزة وصل ؛ فتحذف مع ألفها نطقاً وكتابة معاً ، وتحذف ألف « يا » نطقاً فقط ؛ لا كتابة - وقد تحذف الهمزة وألفها وتبقى ألف « يا » نطقاً وكتابة .

(٣) كما سيجىء في ص ٦٨ .

ومن الجائز أن تحذف «أل» من أوله ، ويكثر هذا في الشعر ، كقول القائل :

لَا تُهَمُّ إِنْ الْعَبِيدَ يَمُدُّ نَعْرُ رَحْلَتَهُ ؛ فَامْنَعْ رَحْمَتَكَ
وقول الآخر (١) :

لَا هُمْ هَبْ لِي بَيَانًا أَسْتَعِينُ بِهِ عَلَى قَضَاءِ حَقُوقِ نَامِ قَاضِيهَا
فتكون كلمة : «لاه» هي المنادى المبني على الضم (٢) . . .

ولا مانع أن يجيء بعد : «اللهم» صفة له ؛ كقوله تعالى : (قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ . . .) ويمنع هذا بعض النحاة ؛ بحجة أن الأسماء الملازمة للنداء (ومنها : اللهم) ليست في حاجة إلى الفائدة التي يحققها النعت لغيرها ، ويُعرب الصفة إعراباً آخر ؛ كأن تكون نداء مستأنفاً في الآية السالفة . . . والأنسب الأخذ بالإباحة (٣) . . .

(١) هو : حافظ إبراهيم ، في مطلع قصيدته المشهورة بالعُمرية ، في سيرة عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه .

(٢) أما «لاه» التي تتردد في النصوص القديمة كالتي في قول الشاعر :

لَا إِلَهَ ابْنُ عَمَلِكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي ؛ فَتَحْزُونِي . . .
فأصلها «لله» حذفت من أولها لام الجر .

(٣) هذا ، وتستعمل صيغة : «اللهم» في النداء الحقيقي على الوجه السالف . وقد تستعمل قبل حرب من حرف الجواب ؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكيناً في نفس السامع ، وتأكيذاً لمضمونه ؛ كأن يسأل سائل : أصبح أن زكاة المال تبقى صاحبها عوادي الأيام؟ فتجيب : اللهم ، نعم . ومثل : أيتشى الحازم ركوب ريس - ريس نيل الأغراض؟ فتجيب : اللهم ، لا . فكأنك تقول : والله ، نعم ، أو والله ، لا ، وقد تستعمل لإفادة الندرة ، والدلالة على قلة الشيء أو بُعد وقوعه وتحقيقه ، كأن يقال : سأسافر لزيارة أخي . اللهم إذا أبي أن يجيء ، وسأحدثه في شئوننا الهامة ، اللهم إذا لم يغضب . فن النادر أو المستبعد أن يأتي الأخ زيارة أخيه ، أو الحديث معه .

وتعرب في صورتين الأحيترتين - في الرأي الأنسب - كما تعرب في النداء الحقيقي . ولكن يزداد عند إعرابها : أن النداء غير حقيق ، وأنه خرج عن معناه الأصل إلى معنى آخر ؛ هو : تقوية الجواب وتمكينه وتأكيده لمضمونه . أو إفادة الندرة والبعد . . .

(الثانية) : المنادى المشبّه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك :
 لمغنّ : يا البلبل ترنيماً وتغريداً أطرِبنا — يا الشافعي فقههاً وصلاحاً سرُ على
 نهجَه — يا المأمون ذكاء وبراعة أحسن محاكاته ، أى : يا مثل البلبل . . .
 يا مثل الشافعي . . . ، يا مثل المأمون . . . فالمنادى في الحقيقة محذوف ، قد
 حل محله المضاف إليه ، فصار منادى بعد حذفه . ولا يصح^(١) يا « القرية » على
 إرادة : « يا أهل القرية » لأن الشرط هنا مفقود . . .

(الثالثة) : المنادى المستغاث^(٢) به ، المجرور باللام المذكورة : نحو :
 يا لوالد لولد . فإن لم يكن مجروراً باللام المذكورة لم يصح الجمع بين « يا »
 و « أل » فلا يقال : يا الوالد للولد .

(الرابعة) : اسم الموصول المبدوء « بأل » بشرط أن يكون مع صلته علماً ؛
 نحو : يا ألدنى^(٣) كتب ؛ في نداء مسمى بالموصول مع صلته . والأنسب هنا أن
 يقال فيه : « إنه مبني على ضمّ مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية — في
 محل نصب » . لأنه في هذه الصورة داخل في عداد الأشياء الملحقه بالمفرد العلم .
 فإن لم توجد الصلة مع الموصول المبدوء بأل ، وكانت التسمية بالموصول وحده لم
 يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءاً من العلم .

(الخامسة) : نداء العلم المنقول من جملة اسمية مبدوءة « بأل » ؛ نحو :
 الرجل زارع ؛ تقول : يا الرجل^(٣) زارع ، سر على بركة الله .

(السادسة) : العلم المبدوء « بأل » إذا كانت جزءاً منه^(٣) ، يؤدي حذفها

(١) على سبيل الحقيقة ، لا المجاز .

(٢) سيجىء باب « الاستغاثة » وأحكامها في ص ٧٧ . وأما الجمع فيها بين : « يا ، وأل » ففي

رقم ٣ من ص ٨٢ .

(٣) الهزمة هنا للقطع بعد أن صارت في أول علم ؛ فيجب إثباتها نطقاً وكتابة في كل الأحوال ؛
 لأن المبدوء بهزمة وصل إذا سمي به يجب قطع هزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها
 إلا لفظ الجلالة : (الله) فله عند النداء الأحكام الخاصة التي سبقت (في رقم ٢ من هامش ص ٣٦)
 وقد نص « الخضرى والصبان » على ما تقدم — في آخر باب النداء ، ج ٣ — ، وهو المفهوم أيضاً من
 كلام « التصريح . » ج ٢ في ذلك الموضع ، وكذلك « المغنى » ج ٢ — الباب السابع .
 ولهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ١٠٩ ويحىء له بيان أكل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

إلى لبس لا يمكن معه تعيين العلم المندى ؛ نحو : يا ألساحب - يا ألقاضى -
يا ألهادى ، فىمن اسمه : ألساحب بن عبّاد ، وألقاضى الفاضل - وألهادى
الخليفة العباسى ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة فى هذا ^(١) .

(السابعة) : الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فترًا إياكما أن تُعقِبانَا شرًا

.....

(١) وهذا رأى البصريين . أما الكوفيون فىجيزون الجمع بين : « يا وأل » فى غير الضرورة
- كما تقدم فى رقم ١ من هامش ص ٣٦ .

وفىما سبق من حكم اجتماع « أل » وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرًا على بعض المواضع :
وباضطرارٍ خُصَّ جمعُ « يا » و« أل » إلّا معَ الله ، ومَحَكِيَّ الجُمْلِ
والأَكْثَرُ : « اللَّهُمَّ » ، بالتَّعْوِيضِ وَشَدَّ : يا « اللَّهُمَّ » فى قَرِيضِ
(فى قريض : فى شعر) . وقد نص الناظم على امتناع الجمع بين « يا » و« أل » وهذا النص للتمثيل المجرد
وليس مقصوداً به التقييد بالحرف « يا » لما شرحنا من أن الجمع المنوع يشمل يا مع « أل » كما يشمل
أخوات « يا » مع « أل » أيضاً .

المسألة ١٣٠ :

أحكام تابع المنادى^(١)

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما : يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين . وليس للمنادى حكم آخر في حالة الاختيار ، إلا في الاستغاثة - وما في حكمها - عند جر المنادى باللام ، كما سنعرف في بابها^(٢) .

(١) فإن كان المنادى منصوب اللفظ وجوباً وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد - وجب نصب التابع مطلقاً^(٣) ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عربياً مخلصاً لا تغفل مآثر قومك ، وقول الشاعر :
أيا وطني العزيز رعاك ربي وجنتيك المكاره والشرورا
وقول الآخر :

ياسارياً في دجى الأهواء معتسفاً^(٤) مأل أمرك للخسران والندم

ومثل : أجيئوا داعى الله يا عربياً أهل اللغة الواحدة ، والروابط الوثيقة . أو :
يا عربياً كلكم أو كلهم^(٥)

(١) أكثر النحاة من الخلاف المرقى ، والتفريع الشاق في هذا الباب . وقد صفينا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعة ، مع البسط الذى لا غنى عنه أحياناً ، ثم ختمناه بملخص - في ص ٥٧ - لا يتجاوز أسطراً ، فيه غنية للشادى ، ومن لا يريد بسطاً .

والتوابع أربعة معروفة ، (هى : النعت ، والعطف بنوعيه ، والتوكيد ، والبدل) وسبق إيضاحها وتفصيل الكلام عليها في آخر الجزء الثالث . (٢) ص ٧٧ .

(٣) أى : سواء أكان هذا التابع مقروناً بأل ، أم غير مقرون - على الراجح فيهما - مضافاً ، أم غير مضاف .

(٤) يصح إعراب « معتسفاً » نعتاً ، ويصح حالا ؛ لوقوعها بعد نكرة موصوفة ؛ هى : سارياً .

(٥) الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون للغائب أو للمخاطب . وهذه قاعدة عمقا ، تسرى على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب ، إلا إذا كان التابع اسم إشارة ، فلا يصح أن يتصل بآخره علامة خطاب . وكذلك إن كان اسم موصول بالتفصيل الهام الآتى في رقم ٢ من هامش ص ٤٩ .

وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة نقول : يا عربياً كلكم أو كلهم ، أجيئوا داعى الله - يا هارون نفلك أو نفسه خذ بيد أخيك - يا هذا الذى قمت أو قام ؛ أسرع للصارخ .

وإن كان التتابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من «أل»^(١) فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتبوع ؛ مثل : بُوركتَ يا أبا عُبَيْدَةَ عَامراً ؛ فلقد كنت من أمهر قواد الفتح الأول . أو : بُوركتُما يا أبا عُبَيْدَةَ وخالداً . . . ولا داعي للتمسك بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل - وهو القسم الرابع الآتى^(٢) .

فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ وجوباً ، مع اشتراط التجرد من «أل» فى : «عطف النسق»^(٣) . غير أن نصب التوابع يكون واجباً فى بعضها ، وجائزاً مستحسنناً فى بعض آخر ؛ طبقاً للبيان السالف^(٤) . . .

(١) وكذا المبدوء «بأل» ؛ طبقاً لما يأتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٢) فى ص ٥٣ .

(٣) إلا على الرأى الآتى فى نهاية البيان الذى فى رقم ٤ من هامش هذه الصفحة .

(٤) يكاد النحاة يتفقون على الحالات الثلاث السالفة التى يجب فيها نصب توابع المنادى . أما التى يجوز فيها النصب - وهى حالة البدل . وعطف النسق المجرد من «أل» - فرأيهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى . فجمهورهم - وهذا غريب - توجب اعتبار كل منهما بمنزلة منادى مستقل ، يخضع لحكم المنادى المستقل - ا - فتقول فى البدل : بُوركتَ يا أبا عُبَيْدَةَ عَامراً . . . ببناء كلمة : «عامر» على الضم ؛ لأنها مفرد علم . ويقولون : بُوركتَ يا أمير الجيش أبا عُبَيْدَةَ ؛ بنصب كلمة : «أبا» لأنها فى حكم المنادى المضاف . وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نية تكرار العامل) ولما كان العامل هنا - فى رأيهم - هو حرف : «يا» أو أحد أخوته كان مقدراً وملحوظاً قبل البدل أيضاً ، فكأنها تقول : «يا عامر ، ويا أبا عُبَيْدَةَ» . فالبدل بمنزلة منادى جديد يخضع لحكم النداء ؛ كما قلنا .

وهذا الكلام مردود من ناحيتين - (وجبذا تركه ، وترك الرد عليه ، والاكتفاء بالحكم السالف الذى ارتضيناه) .

أولاهما : أن القاعدة التى يتمسكون بها ليست قاعدة مطردة ، ولا محل اتفاق ، فالذى لا يؤمن بها - لأسباب عنده قوية - لا يجد مسوغاً لإعراب التابع هنا منادى مبنياً على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده .

ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيخرج التابع من نطاق التبعية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق : «المنادى» . لهذا تساؤل بعض المحققين : كيف نقول فى أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعيتها المنادى ، مع أن التبعية إما أن تكون لمراعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة ، ليس له محل . فكيف نعتبرها تبعاً له ؟ . . . (راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضوع) =

وهناك حالة يجب فيها جرّ التابع - في رأى أكثر النحاة - هى التى يقع فيها المتبوع (المنادى) مجروراً باللام - وهذا لا يكون إلا فى الاستغاثة ، وما فى حكمها - نحو : يا أباؤا والد والوالدة لأولاد^(١) .

= وشئ آخر أهم من الجدل السالف ؛ هو ما نص عليه سيبويه - فى الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤ - قال للخليل : (أرايت قول العرب : « يا أخانا زيداً أقبل » . قال : عطفوه (أى : هو عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصباً مثله . وهو الأصل ؛ لأنه منصوب فى موضوع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيدٌ - بالبناء على الضم - وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة . قال هذا بمنزلة قولنا : يا زيد ؛ كما كان قوله : يا زيد أخانا . بمنزلة : « يا أخانا » فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً ، (أى : الحكم على هيئته وحاله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر) بمنزلة إذا كان منادى . ويا أخانا زيداً أكثر فى كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل ...) . ١٥

ومن هذا النص الحرفى يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الأكثر فى المسموع ، وهذا هو الأهم . فلم ندل عنه إلى غيره مما ليس له قوته ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم ، أو اعتبروه عطف بيان ، برغم وضوح البدلية فى المثال ؟

ب - أما عطف النسق المجرد من « أل » فيقولون : إن حرف العطف معه بمنزلة عامل النداء فكان حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فيبنى على الضم فى مثل : بوركت يا أبا عبدة وخالد ؛ لأنه مفرد علم . ينصب فى مثل : بوركت يا جنود الفتح وأبا عبدة ، بنصب كلمة « أبا » معربة . فما معنى أن حرف العطف بمنزلة العامل ؟ إن قلنا فى كلمة : « خالد » إنها منادى ، فليست إذاً معطوفة ؛ لأن العطف يقتضى نصبها . وإن قلنا إنها معطوفة على ما قبلها فما قبلها منصوب . فن أين جاء البناء على الضم ؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : « يا » وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة الندائية الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى ، مع أنه لو وصف بكلمة : « ابن » أو « ابنة » لم يعتبر ... ؟ . وفى هذا كله من الحذف والتقدير والضعف من بعض النواحي ما يقتضى تفضيل الرأى الذى يبيح النصب ، وهو رأى يؤيده السماع أيضاً ...

هذا وإباحة النصب واستحسانه تشمل المبدوء بأل ، والمجرد منها . غير أن الأفضل فى المبدوء بأل أن يكون نصبه راجعاً لاعتباره معطوفاً على المنادى ، أو لاعتباره مقعولاً به لفعل محذوف ، أو منصوباً بعامل آخر يقتضى النصب . ولا يصح اعتباره منادى بحرف نداء محذوف ؛ لما يترتب على هذا من الجمع بين « أل » وحرف النداء فى غير المواضع التى يباح فيها الجمع . (انظر ما يتصل بالحكم السابق ، فى رقم ٤ من ص ٥٣) .

(١) لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى ، إلا الجر فى التابع ؛ لأن المتبوع - المنادى - مجرور اللفظ بحرف جر أصلى . وإذا كان المنادى المستغاث مخموراً بزيادة ألف الاستغاثة ، نحو : يا عليما ، ومحموداً) لم يجر فى توابعه الرفع عند فريق ، فلا يصح : « ومحموداً » لأن المتبوع مبنى على الفتح ، =

ويجوز فيه فريق من النحاة أمرين : الجرع مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه . وهذا الرأى أحسن - كما سيجى^(١) فى بابها^(٢)

* * *

(ب) وإن كان المنادى مبيناً وجوباً على الضم - لفظاً أو تقديرأ - فتوابعه إما واجبة النصب فقط ، وإما واجبة الرفع الشكلى فقط ، وإما جائزة الرفع الشكلى والنصب . وإما بمنزلة المنادى المستقل . وفيما يلى بيان هذه الحالات الأربع :

١ - يجب - على الأشهر - نصب التّابع ؛ مراعاة لمحل هذا المنادى ، (ولا يصح مراعاة لفظه) فى صورة واحدة ، هى : أن يكون التّابع نعتاً^(٣) ، أو عطف بيان ، أو توكيداً . بشرط أن يضاف التابع فى الثلاثة إضافة محضة - وهذه تقتضى أن يكون المضاف مجرداً من «أل» - ؛ كقولهم : يا زيادُ أميرَ العراقِ بالأمس ، نشرت لواء الأمن . وطوّيت بساط الدّعة - يا أهرامُ أهرامَ الجيزة . أنتنّ من عجائب الآثار - شرّ الإخوان من يسائر الزمان ؛ يُقبّل معه ويُدبّر معه ؛ فاحذروا هذا يا أصدقاء كُلكم^(٤) .

فإن لم يتحقق الشرط خرجت التّوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت فى الحالة الثالثة الآتية^(٥) (حيث يصح فيها الرفع الصّورى ؛ مراعاة شكلية للفظ المنادى . والنصب مراعاة لمحلّه) ؛ كأن يقع التابع مفرداً مقرونًا بأل^(٦) ؛ مثل :

= ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب ؛ لاعتبار المنادى مبنيًا على ضم مقدر ، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة - فى محل نصب ؛ فيجوز فى توابعه الرفع الشكلى والنصب . وهذا الرأى أوضح وأنسب -

وسيجى^(١) فى ص ٤٥ وفى باب الاستغاثة ، ص ٨٦ .

(١) ص ٧٧ .

(٢) وإذا علمنا بهذا الرأى صار النصب حكماً عاماً يشمل جميع أنواع التابع للمنادى المنصوب بالتفصيل السالف .

(٣) بشرط ألا يكون منعوته (المنادى) اسم إشارة ، ولا كلمة : «أى» أو : أية
ولا وجب رفع النعت صورة . لدخوله فى حكم الحالة الآتية الخاصة به ، وهى الثانية .

(٤) انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٠ .

(٥) انظر ص ٥٢ . ويتضح الرفع الصورى بما فى رقم ١ من هامش ص ٤٧ .

(٦) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٢ .

يا زبادُ الأميرُ ، أو خاليتاً من «أل» ومن الإضافة المحضة^(١) ؛ مثل : يا رجلُ محمدٌ — بالتثنية — أو محمداً ، أو يكون مضافاً لإضافة غير محضة^(٢) ؛ نحو : يا مسافرُ راكبٌ^(٣) السيارة ، أو الراكبُ السيارة ، حاذر عواقب الإسراع . أو يكون عطف نسق ، أو بدلا . ولهذين حكمهما الخاص . . . إلى غير هذا مما سيجيء بيانه مفصلاً^(٣) . . .

(١٤١) سبق الكلام عليها مفصلاً أول الجزء الثالث .

(٢) لا يقال في هذا المثال وأشباهه إن النعت نكرة ، بسبب إضافته غير المحضة ، مع أن المنعوت نكرة مقصودة ؛ وهي معرفة بالقصد والإقبال مع النداء ، — لا يقال هذا ؛ لما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٨ ؛ وفي ص ٢٩ وفي «د» ص ٣٠ من أنه يتسامح في التعريف الطارئ كتعريفها . ولهذا لا يصح أن ينعت بالمضاف المذكور إلا النكرة المقصودة .

(راجع الصبان والخضري في هذا الموضع ؛ ولها بيان سابق في ج ٣ «باب الإضافة» عند الكلام على أثر الإضافة — م ٩٣ رقم ٢ من هامش ص ٣١ وكذلك في : «باب النعت» هناك عند الكلام على المطابقة م ١١٤ ص ٤٣٥) .

(٣) في ص ٥٢ — وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك في باب مستقل عنوانه :

«فصل» قائلا :

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ «أَلْ» أَلْزَمُهُ نَصْبًا ؛ كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(المراد : «بذئ الضم» ، هو المنادى المبني على الضمة ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون في آخر المنادى العلم ، والنكرة المقصودة . ويشمل المبني قبل النداء) .

يقول : إن تابعه المضاف المجرد من «أل» يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : «أزيد» ذا الحيل ، أي : يا زيد ؛ صاحب الحيل . فالمنادى : زيد ، مبني على الضم ، وتابعه هو «ذا» نعت منصوب بالألف وهو مضاف ، و «الحيل» مضاف إليه . وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبني على الضم لازمة النصب ، بشرط الإضافة والخلو من «أل» وكذلك توابع المنادى الذي ليس مبنيًا على الضم ، وهو المنادى المنصوب اللفظ — لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة :

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ، وَاجْعَلَا كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَبَدَلَا

فقد صرح في هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل كحكم المنادى المستقل (يعربان في حالات ويبتنيان في حالات) وما عداهما مما لا يدخل في نطاق البيت الأول واختصاصه يجوز رفعه ونصبه . ولما كان بيته الثاني يدل على أن عطف النسق مطلقاً (مجرداً من أل أو مقروناً بها) يجري عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا في المجرد — أسرع وتدارك الأمر في البيت الثالث حيث يقول :

وَأِنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أَلْ» مَا نُسَقَا فِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفَعُ يَنْتَقَى =

(وتجب الإشارة إلى أن حركة التَّابِع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة إعراب ولا بناء ؛ ولذلك يَنْوَنُ إذا خلا من ألٍ والإضافة^(١) و . . . فهي طارئة لتحقيق غرض معين ، هو : المشاركة الصُّورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع ؛ فلا تدل على شيء غير مجرد المماثلة الشكلية . ومن التسهيل في التعبير — أن يقال في ذلك التابع إنه مرفوع . أما الإعراب الدقيق فهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإبتاع الشكلية للفظ المنادى — كما سيجيء في القسم الثالث —) .

ومن النحاة من يوجب النصب في صورة ثانية^(٢) ؛ هي التي يكون فيها المنادى المبني على الضمّ مختموماً بألف الاستغاثة ؛ نحو : يا جُنْدِيّاً وضابطاً ، أدركا المستغيث . فلا يجوز عنده في التابع — مهما كان نوعه ، ومنه كلمة : (ضابطاً) في المثال — إلا النصب مراعاةً لحل المنادى المبني على الفتح الطارئ بسبب الألف . لكن التحقيق والتّرجيح يقطعان بجواز النصب ، ويجوز الرفع ، المباح في توابع المنادى المبني على الضمّ^(٣) .

٢ — ويجب رفع التَّابِع مراعاةً شكلية للفظ ذلك المنادى في صورتين :

إحدهما : أن يكون التابع نعتاً ، ومنعوتة — المنادى — هو كلمة : « أَيْ » في التذكير ، « وَأَيَّة » في التأنيث ؛ كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ

= (ينتق = يختار) كذلك يفهم من البيت الثاني أن الرفع والنصب جائزان في تابع المنادى إذا كان المنادى « أَيْ » أو « أَيَّة » . وهذا غير صحيح كما شرحناه في القسم الثاني الواجب رفعه . ولنع هذا الفهم صرح بأن النعت بعدهما يجب رفعه واقتارانه « بآل » وأنهما لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بهما . وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعت إلا مرفوعاً مقترناً بهما (وله تفصيلات أوضحناها في الشرح الآتي) يقول :

و « أَيُّهَا » مَصْحُوبٌ « أَل » بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ
و « أَيْ هَذَا » « أَيُّهَا الَّذِي » وَرَدَ وَوَصَفُ : « أَيْ » بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ
وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفَيْتُ الْمَعْرِفَةَ

(١) — كما سيجيء في ص ٥٢ — لأن المبني لا ينون في الغالب .

(٢) تقدمت الأولى في ص ٤٣ .

(٣) راجع ما سبق في رقم ١ من هامش ص ٤٢ وما يأتي في ص ٨١ .

فاستمعوا له . . .) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً . . .) ، « فَأَيَّ وَآيَةٍ » مبيتان على الضم في محل نصب ، لأن كلا منهما منادى ، نكرة مقصودة . و « ها » حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لانفارقهما ^(١) وكلمتا : « الناس والنفس » . (وأشباههما) ، نعتان متحركتان بحركة مماثلة وجوباً لحركة المنادى : مراعاة لمظهره الشكلي ^(٢) فقط . مع أنه مبني ، وهما صفتان معرفتان ، منصوبتان مَحَلًّا ، لا لفظاً ^(٣) (أَى : أنَّهُما منصوبتان تبعاً لحل المنادى) بفتحة مقدرة على الآخر . منع من ظهورها ضمة المماثلة للفظ المنادى في صورته الشكلية ^(٤) ؛ فالضمة التي على آخرهما هي الحركة الطارئة للمشاركة ، ولا توصف بإعراب . ولا بناء — كما تقدم — ^(٥) . . .

وكما يجب الإتيان بالرفع الشكلي الصوري في صفة « أَى وَآيَةٍ » يجب — في

- (١) ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة .
 (٢) لهذا المظهر الشكلي بيان مفيد في ج ١ م ٧ ص ٩٨ — موضوع : أنواع الإعراب .
 (٣) والمآزى يميز في لفظهما النصب أيضاً — كما سيحىء في رقم ١ من الهامش التالى — ، وكذا في أشباههما مما يكون نعت : « أَى أو آية » وله ما يؤيده من السماع ، ومن بعض القراءات القرآنية — وإن كانت تلك القراءة شاذة — كما صرح بهذا الصبان . وشذوذا لا يمنع محاكاتها بعد أن قرئ بها القرآن .
 (٤) وقد تكون ضمة المماثلة مقدرة ؛ كقول المتنبي :

تَرْفُقُ أَيُّهَا الْمَوْلَى عَلَيْهِمُ فَإِنَّ الرَّفْقَ بِالْجَانِي عِتَابُ

يريد : يأيها المولى . ويكون لهذه الضمة المقدرة من الآثار في التوابع وغيرها ما يكون للظاهرة . كما أشرنا —

(٥) انظر ص ٤٩ — وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف :

وَأَيُّهَا مَضْحُوبٌ « أَلْ » بَعْدُ صَفَةً يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

(بعد ، الأصل : بعد كلمة : « أيها ») يريد : ما كان نعتاً مبدوءاً بأل بعد كلمة : أيها — يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه . ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتاً لأى وآية عند النداء ، مقتصرًا على اسم الإشارة والموصول :

وَأَيُّ هَذَا « أَيُّهَا الَّذِي » وَرَدَ وَوَصَفُ أَى بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

يريد : ورد عن العرب : « أَى هذا ، وأيها الذى » ؛ فالنعت الوارد مقصود على اسم الإشارة واسم الموصول المبدوء بأل . ونعت « أَى » بغيرها يرد ، أَى : يرفض ويستبعد .

الشائع - كذلك في صفة صفتيهما، وفي كل تابع آخر للمصفة - ففي مثل : (بارك الله فيك يا أيُّها الطبيبُ الرحيمُ) ، يتعين الرفع وحده في كلمة : « الرحيم » التي هي صفة للصفة ، لعدم ورود السماع بغيره ، بالرغم من أن المنعوت - الطبيب - في محل نصب ، فعدم ورود السماع بالنصب يقتضي امتناع نصب التابع ، وعدم إباحته مطلقاً ؛ لا لفظاً ولا محلاً^(١)

(١) يحتاج هذا الحكم إلى نوع من التفصيل والإيضاح الذي يزيل أثر الخلاف النحوي ، واضطراب الآراء فيه ، ويبين ما سبقت الإشارة إليه (في رقم ٣ من هامش ص ٤٦) - نقل الأشموني - وغيره - أن كلمة : « أيَّ » إذا نوديت كانت نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها « ها » التنبيه ، وتؤنث أيَّ « لفظاً » لتأنيث صفتها ؛ نحو : يأبها الإنسان - يأبها النفس ... يلزم تابعها الرفع . وليس المراد بالرفع رفع الإعراب ، وإنما المراد به ضمة الإلتباع التي يقصد بها مجرد أشكاله والمماثلة لحركة المتبوع . وهذه الضمة لا توصف بإعراب ، ولا بناء ؛ - كما قرره الصبان ، وبسطناه من قبل - وأجاز المازني (كما في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة) في هذا التابع نصبه ، قياساً على غيره من تابع أنواع المنادى المبني على الضم ثم قال الأشموني :

إنما لزم رفع التابع لأنه المقصود بالنداء، وقد جاءت « أيَّ » وُصلةً وسيلةً لنداء ما فيه « أل » . وهنا قال الصبان ما نصه الحرفي :

(« قوله : « إن المقصود بالنداء هو التابع » - ومع ذلك ينبغي ألا يكون محله نصباً ؛ لأنه بحسب الصناعة ليس مفعولاً به ، بل تابع له . ويؤيد هذا قول ابن المصنف ، وسيذكره الشارح (الأشموني) أيضاً : إنه لو وصفت صفة « أيَّ » تعين الرفع) . ا هـ

ومن الكلام السابق تبين صراحة أن التابع لا يكون هنا منصوباً مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا محلاً . لكن الصبان قال بعد ذلك كلاماً قوياً موافقاً للضوابط والأصول العامة يعترض على ماسبق ، ونصه : (أنا أقول : يرد عليه أن تابع ذى محل ، له محل متبوعه . وحينئذ ينبغي أن يكون محل تابع « أيَّ » نصباً ، وأن يصح نصب نعته . ويؤيده ما قدمناه - قريباً قبل ذلك بصفتين - عن الدماميني في : « يا زيد الطريفة صاحب عمرو » أنه إن قدر : « صاحب عمرو » نعتاً للطريفة ، لفظ به كما يلفظ النعت ؛ إن رفعاً فرفع ، وإن نصباً فنصب ، على ما بيناه سابقاً . اللهم إلا أن يكون منع نصب نعت تابع « أيَّ » لعدم سماعه أضلاً .

» نعم يصح ما بحثه من أنه ليس لتابع « أيَّ » محل نصب ، ولا يجوز نصب نعته على اعتبار أن رفع التابع هو رفع إعراب ، وأن عامله فعل مقدر مبني للمجهول ، والتقدير : « يدعى العاقل » كابر لكن ما بعد « أيَّ » على هذا التقدير ليس تابعاً لأي في الحقيقة ، فلا يظهر حمل كلامه على هذا مع قوله : إنه تابع له . فتأمل) . ا هـ

فالصبان يرى أن تابع « أيَّ » لا بد أن يكون منصوباً محلاً مثل المتبوع « أيَّ » (لأن كلمة « أيَّ » مبنية على الضم في محل نصب) والشأن في التابع - دائماً - أن يكون له محل كمثل المتبوع . وهذا كلام صحيح قوى لا يعترض الأخذ به إلا عدم ورود السماع به ، والسماع الأهمية الأولى في انتزاع =

ثانيتها : أن يكون التابع نعتاً ، والمنعوت - المنادى - اسم إشارة للمذكر ، أو للمؤنث ؛ جىء به للتوصل إلى نداء المبدوء « بأل »^(١) ؛ لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة ، - إلا في بعض مواضع سبقت^(٢) - نحو : يا هذا السائح ، لا تتعجل في حكمك ، ويا هذه السائحة لا تتعجلي . . . فالمنادى مبنى على ضم مقدر في محل نصب ؛ فيجب رفع النعت في المثالين وأشباههما ، رفعاً صورياً ؛ لا يوصف بإعراب ، ولا بناء - كما سبق - وإنما هو رفع جىء به مراعاة شكلية للضم المقدر في اسم الإشارة المنعوت - المنادى - ولا يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المفرد المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصباً مباشراً .

وجود النعت على هذه الصورة ضرورى ؛ ليدل على المشار إليه ، ويكشفه . ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه في الإفراد والتذكير وفروعهما .

أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز في التابع الأمران^(٣) - كما سيأتى في القسم الرابع .

= حكم لا يعتوره عيب أو ضعف .. من أجل ذلك كان الاختصار على رأى الأشمونى - ومن وافقه - أنسب ؛ مبالغة في الاحتياط ؛ لأنه رأى متفق عليه ، إذ لا يعترض عليه الصبان - أو غيره - وإنما يرى الصبان أن يزيد عليه إباحة النصب المحلى ، وهذه الإباحة قد أضعفها عدم ورود السماع بها . (١) وفى هذا يقول ابن مالك بيتاً ألحنا له فى ص ٤٥ :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يُفْقِتَ الْمَعْرِفَةَ

(ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة) . يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج - كأي - إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة « بأل » من اسم جنس ، أو اسم موصول . ولا يصح هنا أن يكون نعت اسم إشارة مثله - كما سيجىء فى رقم ٢ من ص ٥٠ - وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه . أما إذا لم يؤد ذلك فالنعت ليس واجباً .

(٢) فى ص ٣٦ .

(٣) لأن التابع سيرب فى هذه الحالة صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما مفرد ، فيدخل فى القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران .

زيادة وتفصيل :

١ - يجب إفراد « أَيْ ، وأَيَّة » عند وقوعهما منادى ، فلا يصح أن تلحقهما علامة تنثية ، أو جمع ؛ سواء أكانت صفتها مفردة أم غير مفردة ؛ نحو :
يأيها الناصح اعملْ بنصحتك أولاً - يأيها المتنافسان تترفعاً عن الحقد -
يأيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد . يأيها الناصحة اعملي ... - يأيها المتنافسان -
يأيها الطالبات اعملن ...

أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذي يحسن الاقتصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فمثال التذكير ما سبق ، ومثال التأنيث أيضاً : يأيها الفتاة أنت عنوان الأسرة - يأيها الفتاتان أنتم عنوان الأسرة - يأيها الفتيات أنتم عنوان الأسرة . ويجوز في « أَيْ » المجردة من الناء ، عدم المماثلة (ولكنه ليس الأحسن) فتظل بصورة واحدة للمذكر والمؤنث . ولا يصح هذا في « أَيَّْة » المختومة بالناء ، فلا بد من تأنيث صفتها المؤنثة .

ولا بد من وصف « أَيْ وأَيَّة » عند نداءهما ؛ إما باسم تابع في ضبطه لحركتهما اللفظية الظاهرة وحدها^(١) مُعَرَّفٌ بِأَلِ الجَنَسِيَّةِ في أصلها ، وتَصْصِيرٌ بَعْدَ النداء للعهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بِأَلِ^(٢) ، وإما باسم إشارة مجرد من

(١) يجوز فيه بعض النحاة النصب - طبقاً لما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٤٦ - مراعاة للمحل كظائره - أما الذين يمتنعون النصب فحجتهم أن نصبه لم يرد في المسموع .

(٢) اشترط « المصحح » (ج ١ ص ١٧٥) أن يكون الموصول مصدراً بِأَلِ ، وصلته خالية من الخطاب ؛ فلا يقال : يأيها الذى قمت . في حين نقل الصبيان (ج ٣ أول فصل : تابع المنادى) صحة ذلك قائلاً ما نصه : (ويجوز : يأيها الذى قام ، ويأيها الذى قمت) . ١ هـ . والظاهر أن الذى منعه « المصحح » ليس بالمنوع ، ولكنه غير الأفصح في الكلام المأثور ؛ بدليل ما قرره أكثر النحاة ونصه : (كما نقله الصبيان ج ٣ أول تابع المنادى ؛ تعليقاً على المثال النحوى الذى عرضه الأشمونى ؛ وهو :
يا تميم كلهم ، أو كلكم) :

« الضمير في تابع المنادى يجوز أن يكون بلفظ الغيبة ؛ نظراً إلى كون لفظ المنادى اسماً ظاهراً ، والاسم الظاهر من قبيل الغيبة ، وبلطف الخطاب ؛ نظراً إلى كون المنادى مخاطباً ؛ فعلمت أنه يجوز =

كاف الخطاب^(١) ، ويتحتم — في الرأي الأشهر والأولى — أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في ضبطهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها ؛ فيكون كل منهما مبنيًا في محل رفع فقط^(٢) ؛ تبعًا لصورة المنعوت — المنادى — نحو :
يا أيها العلمُ الخفاقُ ، تحيةً ، ويا أيُّها الرايةُ العزيزةُ سلمتُ على الأيام ،
أو : يا أيُّها الذي يخفق فوق الرؤوس ، تحيةً ، ويا أيُّها التي ترفرفين سلمتُ . . .
ومن الأمثلة قوله تعالى : (يا أيُّها الذين آمنوا لا تُبطلوا صدقاتكم بالبنِّ^(٣)
والأذى . . .) وقوله تعالى :

(يا أيُّها الذين آمنوا اذكروا الله ذكرًا كثيرًا ، وسبحوهُ بكرةً وأصيلاً) ،
وقول الشاعر :

أيُّها ذا الشاكي وما بك داءٌ كن جميلًا ترَ الوجودَ جميلًا
فإن كانت « أل » ليست جنسيَّةً ؛ — بأن كانت زائدة في أصلها ولكنها
صارت بعد النداء للعهد كالمحمدين ، أو : زائدة لازمة لأنها قارنت الوضع ؛ مثل :
السموعل والتسع ، أو غير لازمة ، مثل اليزيد ، أو للمح الأصل كالحارث ، أو
للغلبة كالنجم . . . — لم يصح النعت بما دخلت عليه ؛ فلا يقال : يا أيُّها السيفُ ،
ولا يا أيُّها الحربُ ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا يا أيُّها محمدان . . . أو المحمدون .
وكذلك لا يقال : يا أيُّها ذاك العالم ؛ لاشتمال الإشارة على كاف الخطاب^(١) .
وإذا وصفت « أئى وأئبة » باسم الإشارة السالمف فالأغلب وصفه أيضًا باسم مقرون
بأل ، كالبيت المتقدم^(٣) . . .

٢ — إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المنادى أو غير المنادى فالأغلب
أن يكون الوصف معرفة مبدوءة بأل الجنسية بحسب أصلها (وتصير بعد النداء
= أيضًا يا يزيد نفسه ، أو نفسك . قاله الدمامي . . . » ١٠٤ هـ ثم قال الصبان بعد ذلك : (ويجوز
يا أيُّها الذي قام ويا أيُّها الذي قيمت) . ١٠٥ هـ .

وقد أشرنا لما سبق في ج ١ م ١٩ ص ١٨٤ وفي ص ٣٤٣ أيضًا .

(١ ، ١) منعًا لاشتمال الجملة الواحدة — في غير الندية — على خطابين لشخصين مختلفين ،
بالإيضاح الذي سبق (في رقم ٦ من هامش ص ٣١) سواء أوجدت إضافة ؛ كالمثال الذي هناك ،
أم لم توجد ؛ كالمثال الذي هنا .

(٢) وبعضهم يميز النصب ، على المحل ؛ — طبقًا لما سلف في رقم ١ من هامش ص ٩٤ .

(٣) وفي الجزء الثالث م ١١٤ ص ٣٣٧ إشارة لهذا .

للعهد الحضورى) . أو : باسم موصول مبدوء « بأل »^(١) ، نحو : يا هذا المتعلم ، حصّن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ؛ فإن فى هذا التحصين كمال الغاية ، وتمام المقصد - يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ، ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة^(٢) .

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبدوء « بأل » عطف بيان ؛ سواء أكان مشتقاً كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو : يا هذا الرجل ... لكن الأحسن إعراب المشتق نعتاً ، وإعراب الجاهل عطف بيان .

ويقول النحاة : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلا إذا كان وُصلةً لنداء ما بعده ، ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ للدليل يدل على ذلك . أما إن قصد نداء اسم الإشارة ، وقُدِّرَ الوقف عليه (بأن عرفه المخاطب بدون نعت ، كوضع اليد عليه ...) فلا يلزم نعته ، ولا رفع نعت نعته^(٣) .

٣ - يتردد فى هذا الباب لفظ : « المنادى المبهم » يريدون به : (المنادى الذى لا يكفى فى إزالة إبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شيء آخر يكمل تعريفه) . ويقصدون : « آى » ، و « أية » « واسم الإشارة » لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده .

أما فى غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول^(٤) وبعض الظروف وأسماء الزمان التى سبق الكلام عليها فى بابها من الجزء الثانى .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٤٧ - السابقة لأهيتها .

(٢) سبق النص على هذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٨ - وهناك شروط أخرى يجب تحقيقها إذا كان المنعوت اسم إشارة . وقد سبق بيانها فى باب النعت (ج ٣ م ٣ ص ١١٤) .

(٣) لأن حكم نعت النعت فى هذه الحالة هو حكم النعت .

(٤) طبقاً لما سبق فى أول الموصول ، ج ١ م ٢٦ .

٣- ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت ، أو عطف بيان ، أو تأكيد ، وكذلك في النعت المضاف المقرون بأل^(١) ، وفي عطف النسق المقرون « بأل » ؛ نحو : يا معاويةُ الحليمُ ؛ بلغت بالحلُم المَدَى . أو الواسعُ الحلمُ ، بنصب كلمتي : الحليم ، و « الواسعُ » مراعاةً لمحل المنادى ، وبضمهما مراعاةً لصورتيه شكليةً للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ؛ فالمنادى مبنى على الضم ، أما النعت فمعرّبٌ شكلاً ، ولكن الحركة التي على آخره حركة عَرَضِيَّةٌ ، لا تدل على إعراب أو بناء ؛ ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافة ، « كما سبق^(٢) » فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة . ويقال في إعراب النعت بما أشرنا به ، وهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإتباع والمشاركة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى^(٣) . ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع إنه مرفوع .

ومثل : يا أحمدُ المتنبئُ قتلَكَ غرُورك . برفع « المتنبئ » أو نصبه على التوجيه السالف . ومثل : أنتم ذخيرة الوطن يا طلابُ أجمعون ، أو أجمعين ، برفع كلمة : أجمعون ، أو نصبها ، ومثل : يا محزونُ والمكروبُ ، إن حمل المهوم جنون . . . وفي هذه الصورة الأخيرة . لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظة حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع - هنا حرف النداء و « أل »^(٤) . . .

(١) اقترانه « بأل » يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هي التي تجتمع و « أل » . وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشعب تلك الإضافة . أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامداً ؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و « أل » . وأما التوكيد المعنوي فألفاظه معارف - كما سبق في باب - فلا تقترن « بأل » التي للتعريف . ومن المهم ملاحظة الفوارق بين هذا التابع الذي يجوز فيه الأمران ، والتابع الذي يجب نصبه ، وقد سبق في (١) ص ٤٣ .

(٢) في ص ٤٥ .

(٣) يتضح الرفع الصوري بما في رقم ١ من هامش ص ٤٧ - ولا ينطبق الحكم السابق إعل النعت المنادى النكرة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارئاً بعدئذها . أما النعت السابق على ندائها فيجعلها شيئاً بالمضاف واجب النصب (كما سبق في ص ٢٨) فيتعين نصب النعت .

(٤) انظر ما سبق متصلاً بعطف النسق ص ٣٤ .

٤- ويعتبر التسابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق (١) إذا كان بدلاً ، أو كان عطف نسق خالياً من « آل » (٢) ؛ فيبنى كلّ منهما على الضمّ إن كان مفرداً معرفة - بالعلمية أو بالقصد - وينصب إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ؛ فثال البناء على الضمّ : يا جيشُ قادةُ (٣) وجنداً أنت حمى البلاد ، ببناء كلمة : « قادةُ » على الضمّ ، كبنائها لو كانت منادى . وكذلك لو قلنا : يا قادةُ وجنودُ أنتم حمى البلاد ؛ فبنى كلمة : « جنودُ » على الضمّ ما دام الخطاب لمعيّن في الصورتين .

ومثال النصب : يا جيشُ جيشَ الوطن تيقّظ ، أو : يا شبابُ وغيرَ الشباب ، لا تُقصروا في إنهاء البلاد . بنصب كلمتي « جيش » و « غير » ، لإضافتهما ، فهما في حكم المسبوقتين بأداة النداء . . .

والأحسن عند مجازاة هذا الفريق الأخذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضمّ وعامل النصب هو حرف النداء المذكور في أول الجملة (٤) . . .

وأفضل من كل ما سبق الاقتصار على النصب ؛ مجازاة للفريق الآخر الذى لا يوافق على اعتبار البديل وعطف النسق المجرد من « آل » في حكم المنادى المستقل للأسباب التى أسلفناها (٥) .

* * *

(>) وإن كان المنادى (٦) مما يصح نصبه وبناءه على الضمّ فأمره محصور

(١) سبق عرض الرأيين في رقم ٤ من هامش ص ٤١ .

(٢) لأن المبدوء بآل لا ينادى إلا في مواضع سبقت في ص ٣٦ .

(٣) على اعتبار كلمة : « قادة » بدل جزء من كل ، برغم خلوها من الضمير ؛ لأن المبدل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط مخنوف ؛ أى : قادة منه وجند

(وقد سبق تفصيل هذا في > ص ٣٨٧ م ٢٣ باب : البديل) .

(٤) لن يترتب على الأخذ بهذا الرأى فساد ، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأى القائل إن العامل هو الحرف : « يا » المحذوف الملحوظ ، أو عامل آخر مخنوف ؛ كفعل أو شبهه . وقد تقدم (في رقم ٤ من هامش ص ٤١) تفصيل الرأيين ، وسبب الترجيح .

(٥) في رقم ٤ من هامش ص ٤١ .

(٦) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التى سبقت الإشارة إليها في أول ص ٤٠ .

— غالباً — في نوعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه .
أولهما : المتادى الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه ^(١) .

ثانيهما : المتادى المفرد الذي تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثاني المكرر ؛ سواء أكان المتادى المفرد علماً ، أم اسم جنس . أم اسماً مشتقاً ^(٢) . فمثال المكرر العلم : يا صلاحُ صلاحُ الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك ! ! وقول الشاعر :
أياسعدُ سعدُ الأوسِ كن أنت ناصراً وياسعدُ سعدُ الحزَرَ جين العطارفِ
أجيباً إلى داعي الهدي ، وتسميها على الله في الفردوس سنية عمارفِ
ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلامُ غلامُ القومِ كن أميناً على أسرارهم . ومثال المشتق المكرر : يا راصدُ راصدُ النجومِ ، ماذا رأيت من عجائب الكون ؟ . . .
وحكم المتادى في مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم . وحكم التابع وجوب النصب في الحالتين ، طبقاً للبيان التالي :

١ — في حالة نصب الأول — أى : المتادى — يكون السبب راجعاً إما : لاعتبار هذا المتادى مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام ، والاسم الثاني المكرر مقحماً ^(٣) بين المتضامين (ويُعرب توكيداً لفظياً للأول ، أو مهملاً زائداً) . . . وإما : لاعتبار المتادى ، مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام :
يا صلاحُ الدين صلاحُ الدين بإضافتين في الأسلوب الواحد ، ويكون الاسم الثاني منصوباً على هذا الرأي — توكيداً لفظياً ^(٤) أو : بدلاً ، أو : عطف

(١) في ص ١٨ و ٢٠ و ٢١ بيان إعرابهما عند وقوعهما نعتاً للمتادى .

(٢) سبب النص على هذه الأنواع الثلاثة : أن بعض النحاة لا يوافق إلا على العلم .

(٣) أى : متوسطاً بين شيئين متلازمين ؛ وتوسطه بينهما — كما سيذكر — إما لأنه توكيد لفظي للأول ، أو : لأنه زائد في رأى قوى يبيح زيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء — تبعاً للبيان الذي في رقم ٣ من هامش الصفحة التالية — والأول أحسن ؛ إذ لا خلاف في صحته .

(٤) لا يقال : كيف يعرب توكيداً لفظياً مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع التعريف بينهما ، إذ تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء — على خلاف في ذلك ؛ سبق تفصيله في رقم ٢ من هامش ص ١١ — وتعريف الثاني بالإضافة ؛ لأنه لا يضاف إلا بعد تجرده من العلمية ؟

لا يقال ذلك ، لأنه يكفى في التوكيد اللفظي ظاهر التعريف وإن اختلفت جهته ، أو اتصل به شيء

(كما سبق في باب التوكيد ص ٣٨٨ م ١٦)

بيان ، أو : مفعولا به لفعل محذوف ، أو : منادى بحرف « يا » المحذوف ^(١) .
ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح في أداء الغرض .

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثاني مقحماً بين المتضايفين ، وأعرناه
توكيداً لفظياً ، (مسابرةً للأحسن) وجب اعتبار فتحته فتحة إعراب ^(٢) كالمتبوع .
أما إذا اعتبرناه زائداً ^(٣) فهو مهمل لا يُعرب توكيداً ، ولا بدلاً ، ولا غيرهما .
وفتحته هي فتحةٌ مماثلة ومساويةٌ للأول ؛ فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب ،
ولأنها هي حركةٌ صوريةٌ للمشكلة المجردة . . .

٢ - وفي حالة بناء الأول على الضم - لأنه مفرد معرفة - يكون مثبتاً على الضم
في محل نصب ، فينصب الثاني إما على اعتباره توكيداً لفظياً ، أو بدلاً ، أو
عطف بيان . مراعى في الثلاثة محلّ المنادى ، وإما على اعتباره منادى مضافاً
مستقلاً ، أو على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف ^(٤) .

(١) ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد حرف النداء جزأين مركبين معاً كتركيب الأعداد : ثلاثة عشر -
أربعة عشر ، وأخواتهما ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافاً إلى ما بعد الثاني ، وهذا المضاف منصوب
بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصلي (وهي حركة فتح الجزأين) فالفتحة التي على
آخر الثاني هي فتحة البناء الأصلي ، وليست فتحة الإعراب الآتية للنداء . أما الفتحة التي على آخر الاسم
الأول فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركة هجائية لضبط بنية الحرف الهجائي التي هي فوقه .

(٢) على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضايفين بالتوكيد اللفظي ؛ لاتحاده بالأول لفظاً
ومعنى ، وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب . وكان حقه أن ينون ولكن يقتصر عدم تنوينه بقصد المشكلة
بين الاسمين .

(٣) وإذا كان زائداً - عند من يجيز زيادة الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضايفين ، ولا
يعتبر فصلاً ، لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى - كما سبق - وكان حقه التنوين ، فترك للمشكلة بين الاسمين ،
وعلى هذا فتحته فتحة إتياع للأول ؛ لا توصف بإعراب ولا بناء .

(٤) وإلى هذا القسم « ح » يشير ابن مالك في بيت ختم به هذا الفصل :

فِي نَحْوِ : سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ ثَانٍ ، وَضَمٌّ ، وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِبُ

أي : مثل : يا سعدُ سعدُ الأوسِ - والمنادى وتابعه علمان في المثال - يجب نصب الثاني منهما .
أما أولهما فقد طالب بضمه ، أو فتحه ، وحكم بالإصابة في الأخذ بترأيه ، والقاعدة - كما تضمنها البيت
نغاية في الإيجاز ، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض في الشرح .

.....

زيادة وتفصيل :

إذا كان الاسم الثانى غير مضاف ؛ نحو : يا صلاحُ ، صلاح ، أو :
 يا سعدُ سعد . . . ، جاز بناؤه على الضم ؛ إما باعتباره (وهذا هو الأحسن)
 منادى حذف قبله حرف النداء « يا » ، وإمّا باعتباره توكيداً لفظياً يساير - هنا -
 لفظ المنادى فى البناء . ويجوز نصبه باعتباره توكيداً لفظياً تابعاً لمحل المنادى .

ولا يصح إعرابه بدلا ، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان فى اللفظ إلا بشرط
 أن يفيد البدل زيادة فى البيان والإيضاح ، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان ،
 لأن الشئ لا يبين نفسه ^(١) . . .

(١) وإنما صح البدل والبيان فى الحالة السابقة التى يكون فيها الثانى مضافاً لتحقيق شرطهما فيه .

- كما سبق فى ج ٣ ص ٤٠١ عند تعريف عطف البيان -

ملخص موجز يتضمن ماسبق من أحكام توابع المنادى

جميع توابع المنادى يصح نصبها ^(١) ، إلا فيما يأتي :

١ - أن يكون المتبوع - المنادى - هو لفظ « أئ » أو « أئة » أو اسم إشارة . فيجب في حركة نعتها مشابهتها لحركة المتبوع مشابهة صورية فقط (أو نقول بالعبارة التي فيها التسمح : يجب رفع النعت في المظهر الشكلي ، بقصد مماثلة حركته لحركة المنادى - بالتفصيل الذي سبق ^(٢) - ، نحو : يأتها الفتاة ، من كثر كلامه كثر خطؤه . ومثل : يا هذا الغلام لا تنس شكر من أحسن إليك .

٢ - أن يكون المتبوع - المنادى - مبنياً على الضم والتابع بدلاً ، أو عطف نسق مجرداً من « أل » ؛ فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاة . أما غيرهم فيجيز النصب - وهو الأنسب ؛ ليكون حكم النصب عاماً شاملاً - نحو : جزيت خيراً يا عائشة زوج الرسول ، فلقد كنت مرجعاً وثيقاً في شئون الدين - يا خديجة وعائشة كنما خير عون للنبي عليه السلام .

٣ - أن يكون المنادى مجروراً باللام في الاستغاثة وما يلحق بها ؛ فيجب جر التابع - وهذا هو المشهور - أو نصبه ^(٣) ، نحو : يا لئغنى المتلى للجائع ، ويا لئلقادر القوى للمعاجر .

(١) قد يكون هذا النصب واجباً في مواضع ، وجائزاً في أخرى . فهو في الحالتين صحيح .

(٢) في رقم ٢ ص ٤٥ .

(٣) كما سبق في ص ٨٠ .

المسألة ١٣١: في باب المضاف إلى ياء المتكلم

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم^(١)

هذا المنادى قسمان : قسم صحيح الآخر ، وما يشبهه^(٢) ، وقسم معتل الآخر ، وما يُلحق به^(٣) .

(١) فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما لياء المتكلم محضة^(٤)

(١) لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع : « المضاف إلى ياء المتكلم » الذي ليس منادى . - وقد سبق الكلام عليه في الجزء الثالث ، م ٩٧ ص ١٣٧ - ولا يكاد أحدهما يستغنى عن الآخر . وستجىء إشارة في آخر الباب ص ٦٧ إلى إضافة الأسماء الخمسة .

(٢) صحيح الآخر هو : ما ليس مختوماً بأحد أحرف العلة الثلاثة (الألف - الواو - الياء) . ومعتل الآخر ؛ هو : ما في آخره حرف منها . فإن كان هذا الحرف ساكناً وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة ، وود ، ولين ، وإن لم تكن قبله حركة تناسبه مع سكونه فهو حرف علة ، ولين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط . والمزاد هنا : حرف المد . ولهذا إشارة في هامش ص ١٠٥ رقم ٢ - أما الذي يشبه صحيح الآخر ، أو المعتل الآخر الذي يشبه الصحيح فهو ما في آخره حرف متحرك من حرق العلة (الواو - الياء) مع سكون ما قبله ، مثل : صفو ، شجيو ، نهى ، بنى . . وقد يكون الحرفان مشددين ، أو مخففين ؛ نحو : مرقى - مغزوّ - ظبى ، دلو . . أما الألف فساكن مفتوح ما قبله دائماً . ومن الشبيه أيضاً : المختوم بياء مشددة للنسب ونحوه ؛ (مما لم يكن نتيجة إدغام يامين إحداهما ياء المتكلم) نحو : عبقري ، بهي ، شافى ، كرسى . . فعخرج نحو : خليلي وصاحبتي وبني ، وكاتبتي . . فلهذا النوع - ويسمى : « الملحق بالمعتل الآخر » - كما سيجىء في الرقم التالي ، وفي رقم ١ من ص ٧٢٢ - حكم خاص موضح في باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث ، راجع موجز هنا آخر الباب - ص ٦٥

(٣) الملحق به هو : المثني ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحذفت نونهما للإضافة ، ونعم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل ؛ وهى : الألف وإلياء المثني ، والواو وإلياء لجمع المذكر السالم . فهذه العلامات ليست من بنية الكلمة ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هى طارئة على آخرها لغرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العلة فإنه معلود من حروف الكلمة الثلاثية وجزء من بنيتها ، وليس طارئاً لغرض الإعراب ؛ لهذا لا يدخل في عداد المعتل كل من المثني وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحذفت نونهما للإضافة وإنما يسميان ملحقان بالمعتل ، لاشتراكهما معه في المظهر الشكلى ، وفي بعض الأحكام التى سنعرّفها في « ب » ص ٦٥ .

(٤) أما حكم غير المحضة فيجىء في ص ٦٣ .

ومباشرة^(١) ما يأتي :

١- وجوب النصب بفتحة مقدرة إن كان المنادى مفرداً^(٢) ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالمًا . ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :
يا أخيتي ، أين عهدُ ذاك الإخاء ؟ أين ما كان بيننا من صفاء ؟
وقول الآخر :

سألتني عن النهار جفوني - رحم الله - يا جفوني - النهار

ونحو : يا زميلاتي لكنّ تقديرى وإكبارى ، ونحو : يا سعيبي قد بلغت بي المدي ، ويا صتموي إن أطلت الغياب فلن تهدأ نفسي . . .

فكلمة : (أخ - جفون - زميلات) - (سعي - صفو) وأشباهها - منادى ، مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الباء . (لأن هذه الباء يناسبها كسر ما قبلها) والباء مضاف إليه ، مبنية على السكون في محل جر^(٣) . . .

٢- يصح في هذه الباء ست لغات : بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض . هي^(٤) :

حذف الباء مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ كآلية الكريمة : (وإذ قال إبراهيمُ رَبِّ اجعل هذا البلد آمناً)^(٥) . ونحو : استقبل العالمُ المخترعُ أعوانه وهو يقول : أهلاً يا جنود ، أهلاً يا رجال ، أنتم الفخر ، ومجد البلاد .

(١) أي : بغير فاصل بين المتضامين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتي في ص ٦٤ حيث يتعرض للفصل ، وللإضافة غير المحضة .

(٢) أما المثني وجمع المذكر السالم فلحقان بالمعتل - كما قلنا في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة - ولهما حكمهما الخاص وسيأتي في ص ٦٦ .

(٣) للإعراب المقدّر (أو : التقديرى) وكذا الإعراب المحلى - أهمية وأثار لا يمكن إغفالها ، وقد أوضحناها في بابها الخاص ، وهو باب : «المعرب والمبنى» ج ١- ص ٦ ، ٨٤ ، و م ١٦ ص ١٩٨ .

(٤) أثرتنا الترتيب الآتي على غيره ، بمحاولة لكثير من النحاة اختاروه ، بحجة أنه المطابق للوارد من كلام العرب ، كثرة وقلة . وواجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعددة ما هو أنسب للمقام ، وأبعد من اللبس عند عدم القرينة ؛ كالصورة الثانية والثالثة ، حيث ثبتت في كل منهما الياء .

(٥) وقوله تعالى : («يا عباد لا خوف عليكم اليوم ، ولا أنتم تحزنون») .

والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفة هنا . . .

بقاؤها مع بنائها على السكون في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودى . . .

يارجالى . . .

بقاؤها مع بنائها على الفتح في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودى . . . يارجالى . . .

بناؤها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفاً^(١) ؛ نحو : يا فرحاً بإنجاز

ما فرض الله ، ويا حسرتاً على التقصير . . . (والأصل^(٢)) : يا فرحى ،

يا حسرتى . . . ؛ فصار : يا فرحى . . . ، يا حسرتى . . . ، ثم صار :

يا فرحاً . . . يا حسرتاً . . .) والمنادى هنا منصوب - والأيسر أن يكون

منصوباً بالفتحة الظاهرة - وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه ،

مبنية على السكون في محل جر^(٣) . . . ويجوز في هذه الصورة أن تلحقه هاء

السكت عند الوقف ؛ فتقول : يا فرحاً . . . - يا حسرتاً . . .

قلب الياء ألفاً على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترك الفتحة قبلها دليلاً

عليها ؛ نحو : يا فرح . . . ، يا حسرة . . . وفي هذه الحالة يكون المنادى

منصوباً مضافاً ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، المحذوفة ، هي المضاف إليه^(٤) . . .

(١) لتحركها وفتح ما قبلها ؛ تطبيقاً لقواعد الإعلال والإبدال .

(٢) هذا الأصل - كغيره من أمثاله الكثيرة - خيالى محض . ومجرد فرض لا يعرف عنه العرب

الأوائل شيئاً . وإنما يراد منه ما يراد من أكثر الفروض المتخيلة ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من

طريق واضح مألوف . ومعلوم أن هذه الأصول الخيالية والفروض - كما رددنا في مناسبات متعددة - ليست

مقصورة على الصناعة النحوية ، فالنحاة في هذا كغيرهم من المشتغلين بسائر العلوم اللغوية وغير اللغوية .

وقد أحسنوا وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتعسفون .

(٣) وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوباً بالفتحة الظاهرة للقرار ما يتكلفه بمض العرب

حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفاً .

وحجتهم : أنهم يريدون تسجيل الأطوار كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطالة .

(٤) يقول ابن مالك في حكم الصحيح وشبهه ، واللغات المتعددة التى في ياء المتكلم إذا كانت هي

المضاف إليه :

واجعلْ مُنادى صَحَّ إِنَّ يُصَفَّ لِيَا كَعَبْدٍ، عَبْدِي - عَبْدًا، عَبْدِيَا

(صح = أى : صح آخره . عبيدا = أصلها : عبيد ، وزيدت في آخرها ألف لأجل الشعر)

يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجمله كعبد ، عبيد . . . أى : على مثال واحد مما يأتى - ولم

=

يذكرها مرتبة على حسب كثرة استعمالها .

بقيت اللغة السادسة ؛ (وهي أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من أسبَس في تَبَيُّن نوعها ، ومن اضطراب في إعرابها^(١)) ؛ ولهذا يجب اليوم إهمالها ؛ جمعاً لرأى من إهمالها من النحاة القدماء ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة .

وتتلخص في حذف « الياء » ، - مع ملاحظتها في النية - وبناء المنادى على الضم (كالاسم المفرد المعرفة) . ويقع هذا في الكلمات التي تشيع إضافتها ، ليكون العلم بشيوع إضافتها قرينة ودليلاً على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ^(٢) في النية كالكلمات : رَبِّ ، وقوم ، وأم ، وأب وأشباهها مما يغلب استعماله مضافاً ؛ نحو : يا ربُّ ، وفقني إلى ما يرضيك - يا قوم ، لا تتوانوا في العمل لما يرفع شأنكم - يا أمُّ ، أنت أكثر الناس عطفاً على ، ويا أبُّ ، أنت أشدهم عناية بي

وما سبق يتبين أن ثلاثاً من اللغات الست تقتضي حذف الياء ، وثلاثاً أخرى تقتضي إثباتها .

= يا عبدٍ : مثال لما حذف فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها - يا عبدِي ؛ لثبوت ياء المتكلم الساكنة المكسور قبلها - يا عبدٌ : للمنادى الذي قلبت معه ياء المتكلم ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذفت الألف - يا عبداً كالسابق ، ولكن من غير حذف ياء المتكلم المتقلبة ألفاً - يا عبدِي : للمنادى الذي أضيف لياء المتكلم المبني على الفتح ؛ فهذه خمس لغات اكتفى بها . ولم يتعرض السادسة التي يحذف فيها المضاف إليه ، ويبني الاسم بعده على الضم ، وقد شرحناها . وساق بعد هذا بيتاً سيحجى شرحه في مكانه المناسب من هامش ص ٦٥ - هو :

وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ ، وَحَذَفُ الْيَاءِ اسْتَمَرُّ فِي : «يَا بَنُ أُمِّ» ، «يَا بَنَ عَمِّ» ، لا مَفَرُّ

(١) سبب الاضطراب في إعرابها اختلافهم الشديد في الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من ناحية أنه مضاف ؛ فيكون منادى منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الضمة التي جاءت لمشابهته بالنكرة المقصودة في التعريف بالتداء وقصد الإقبال ، (لا بالعلمية ، ولا بالإضافة ، ولا بال) - أم يراعى حاله الحاضرة من ناحية بنائه على الضم

وهذا الخلاف ليس شكلياً ، وإنماله أثره في التوايع ؛ أ تكون واجبة النصب حتماً ، نتيجة للرأى الأول ، أم يكون شأنها شأن توايع المنادى المبني على الضم ، ولها أحكام مختلفة ، سبق شرحها في ص ٤٠ وما بعدها ؟

(٢) لأنها - وهي المشهورة بالإضافة - تدل إذا لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لغير المتكلم على أنها مضافة للمتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ؛ لأن ضميره الياء يحذف أكثر من غيره .

٣ - إن كان المنادى الصحيح الآخر هو كلمة « آب » ، أو « أم » جاز فيه اللغات الست السابقة ، ولغات أربع أخرى ؛ وهى :

حذف ياء المتكلم ، والإتيان بـ «أ»^(١) التأنيث الحرفية عوضاً عنها ، مع بناء هذه التاء الحرفية على الكسر ، أو على الفتح - وكلاهما كثير قوى - أو على الضم ، وهو قليل ، ولكنه جائز ؛ نحو : يا أبتُ أنتُ كافلنا ، ويا أمتُ ، أنت راعيتنا ...

والمنادى فى هذه الصور الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة^(٢) دائماً ، وهو مضاف ، ويا المتكلم المحذوفة مضاف إليه ، وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها ، مع بقائها حرفاً للتأنيث كما كانت ، وليست المضاف إليه ...

والصورة الرابعة - وهى أقلها فى السماع الوارد ، ولا يصح القياس عليها - : الجمع بين تاء التأنيث السالفة التى هى العوض ، وألف بعدها أصلها ياء المتكلم ؛ نحو : يا أبتا ... يا أمتا .

وكقول الشاعر :

يا أمتا أبصرنى راكب فى بلد مُسْحَنَفِر^(٣) لاجِب^(٤)

وقول الآخر :

يا أبتا عليك أو عسا كما

وفى هذه الصورة جمع بين العوض - وهو التاء - والمعوّض عنه ، وهو : الياء المتقلبة ألفاً . ولذا قال بعض النحاة : إن هذه الألف ليست فى أصلها ياء المتكلم ؛ وإنما هى حرف هجائى ، وزائد لمدّ الصوت . وهذا الرأى أوضح وأيسر فى إعراب تلك الصيغة المسموعة .

(١) سبقت الإشارة لهذا (فى باب الإضافة ليا المتكلم ج ٣ ص ٩٧) والأكثر فى هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وفقاً ووصلاً ، وأن تكتب تاء متسعة (أى : غير مربوطة) ويجوز كتابتها مربوطة ، كما يجوز الوقف عليها بالهاء . لكن الأفضل الاختصار على الرأى الأول الذى يقضى باعتبارها تاء متسعة فى جميع أحوالها .

(٢) لأن تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها دائماً . ولا داعى للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التى جاءت لمناسبة التاء .

(٤) معهود مهد .

(٣) واسع .

وهناك صورة أضعف من هذه ، وأندر استعمالاً في السَّماع الوارد ، حتى خصها كثير من النحاة بالضرورة الشعرية ، نذكرها لتدركها إذا صادفتنا في بعض الكلام القديم ، هي الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها . أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفاً والتاء بعدها .

كقول الشاعر :

أيا أبتى ^(١) ، لا زلتَ فينا ، فإنما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر :

كأنك فينا يا أباتٍ ^(٢) غريبٌ ^(٣)

هذا ، ولا تكون تاء التأنيث عوضاً عن ياء المتكلم إلا في أسلوب النداء على الوجه السالف ، دون غيره من الأساليب . ووجودها في آخر كلمتي : « أب ، وأم » يحتم استعمال كل واحدة منهما منادى ، ويمنع استعمالها في غيره ^(٤) ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر ، وشبهه إذا كانت إضاפתهما محضة — كما أسلفنا ^(٥) — فإن كانت غير محضة فالمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسرة التي لمناسبة الياء . وهذه الياء ثابتة دائماً ومبنية على السكون أو الفتح ؛ كقولهم : (يا رائدٍ للهدى وقيت الردى ، ويا مرشدٍ للخير صانك الله من الزلل) . فالمنادى :

- (١) والأيسر في الإعراب أن تكون كلمة : « أب » منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الياء المحذوفة . أما المذكورة فحرف هجائي ناشئ من بناء التاء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة . أو : أن التاء للتأنيث اللفظي ، والياء بعدها مضاف إليه ، وقد فصلت التاء بين المتضامين .
- (٢) ويقال في الإعراب : « أب » منادى ، منصوب ، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، والتاء حرف للتأنيث اللفظي ، يضيظ بالفتحة ، أو الكسرة ، أو الضمة — كما سلف .
- (٣) وإلى بعض ما سبق — في نداء « أب » و « أم » — يقول ابن مالك باختصار :

وفي النداء : « أبتِ » ، « أمتِ » ، « عرَضَ » وأكسِرَ ، وأفتَحَ ، ومن الياء التاء عوض

يريد : عرض في النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبتِ ، يا أمتِ بكسرة التاء أو فتحها ، وقد ترك الضم — ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركاً التفصيلات التي عرضناها .

(- رائد ، ومرشد -) منصوب وجوباً بفتحة مقدّرة ، والياء معها مبنية على السكون أو على الفتح ، ولا يصح حذفها . ولا بد معها أن يكون المنادى المضاف مفرداً^(١) .

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المنادى المضاف إضافة محضة ، بشرط أن يكون مضافاً للياء مباشرة ؛ كما تقدم^(٢) . فإن كان - هو - أو غيره من سائر أنواع المنادى - مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبنائها على السكون ، أو على الفتح^(٣) كقولهم : يا طالب إنصافى ، لا أعلم لك منصفاً إلا عملك ؛ إذا أحسنته جمالك ، وإذا أتقنته كمالك ، وقول الشاعر :

يا لَهْفَ نَفْسِي إِنْ كَانَتْ أُمُورُكَو شَسْتِي ، وَأَحْكِمَ أَمْرُ النَّاسِ فَاجْتَمَعَا
فيجوز : (إنصافى ، أو : انصافى - نفسى ، أو نفسى : بإسكان الياء أو فتحها) .

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : (ابن أمّ ، أو : ابن عمّ ، أو : ابنة أمّ ، أو ابنة عمّ ، أو بنت أمّ ، أو بنت عمّ -) فالأفصح^(٤) فى هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ (نحو : يا بَنَ أمّ كن على الخير معواناً لى ، ويا بَنَ عمّ لا تقعد عن مناصرتى بالحق - يا بنة أمّ يا بنة عمّ يا بنت أمّ)

(١) يفهم من كل ما سبق أن المنادى المضاف الذى إضافته غير محضة ، لا بد أن يكون - فى الغالب - وصفاً عاملاً ، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً ؛ لأن المثني وجمع المذكر السالم ملحقات بالمعتل فى حكمه - وسيجىء فى ص ٦٦ - فإذا أضيفا عند النداء لياء المتكلم وجب بنائها على الفتح وحده - فى رأى الأصح .

(٢) ما لم تحتم الضرورة الشعرية الاختصار على أحدها .

(٣) قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لغتين أخريين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنة ، كقول الشاعر

القديم فى الرثاء :

يا بَنَ أُمِّي ، وَيَا شُعَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَفْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ
وثانيهما : قلبها ألفاً ؛ كقول الآخر :

يا بِنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

يا بنت عمّ . . .) فالمنادى معرب منصوب . والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة .

ويجوز في الألفاظ السالفة حذف الياء بعد قلبها ألفاً . وقلب الكسرة قلبها فتحة : (يا بن أمّ . . . يا بن عمّ . . . يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .) قلبت ياء المتكلم ألفاً بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة . ثم حذفت ياء المتكلم المنقلبة ألفاً . وبقيت الفتحة قبلها دليلاً عليها . فيقال عند الإعراب : إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التي منع من ظهورها الفتحة التي جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفاً . وحذفت هذه الألف للتخفيف .

ويصح أن يقال في هذه الصورة : إن المنادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيباً مزجياً وصاراً معاً بمنزلة : « خمسة عشر » أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبة المبنية على فتح الجزأين . وعندئذ يقال في الإعراب : (يا بن أمّ . . . يا بن عمّ . . . يا بنت أمّ . . . يا بنت عمّ . . .) « يا » حرف نداء . وما بعدها منادى مضاف . منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلية التي هي فتح الجزأين . وياء المتكلم المحذوفة هي المضاف إليه . وتكون الفتحة التي على حرفي النون والتاء (في : ابن ، وابنة ، وبنت . . .) حركة هجائية . لا توصف بإعراب ولا بناء (١) . . .

* * *

(ب) إن كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلاً الآخر . أو ملحقة (٢) به

(١) ويجوز - في الألفاظ السالفة - شيء آخر : هو إهمال الياء المحذوفة ، واعتبارها كأن لم توجد ، مع اعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً ، وإعرابه مبنى على الضم المقدّر ، كأنهما كلمة واحدة مفردة معرّفة . ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من لبس يدعو للفرار منه . وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة في بيت سبقت الإشارة إليه في هامش ص ٦١ ، وهو :

وَفَتْحٌ أَوْ كَسْرٌ ، وحذفُ الياءِ اسْتَمَرَّ في : « يا بن أمّ » « يا بن عمّ » . لا مَقَرَّ

يا بن أم ، يا بن عم ، أصلهما : يا بن أمي - يا بن عمي . ويريد بهما : المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم ، وأن حذف هذه الياء مستمر معها - على الأرجح - وأن الحرف الذي قبل الياء المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة ، ولم يذكر السبب ، واستغنى بما سبق عن غيره مما سردناه . . .

(٢) بيان هذا الملحق في رقم ٣ من هامش ص ٥٨ .

فحكمه هو ما كان يجري عليه قبل النداء ، وقد سبق تفصيله^(١) ، ويتلخص في قاعدة واحدة^(٢) ؛ هي : سكون آخر المضاف دائماً ، وبناء المضاف إليه على الفتح في الأفصح - وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتي :

١ - المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتى أنت عوفى في السرّاء والضراء .

٢ - المنقوص المضاف إلى ياء المتكلم ، وتدغم الياءان ، وأولاهما ساكنة ، والأخرى مبنية على الفتح ؛ نحو : يا داعي للخير ، لبّيتك من داعٍ مطاع .

٣ - المثني وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح^(٣) ؛ كقول الشاعر في حديقة :

خُذْ الزاد يا عَيْتِي من حسن زهرها فما لكما دون الأزاهر من مُتَعٍ
٤ - جمع المذكر وشبهه ؛ وتدغم ياءه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر :

يا سابِقي إلى الغفران مكرّمةً إنَّ الكرام إلى الغفران تستبقُ

٥ - المخنوم بياء مشددة ، وليس تشديدها للإدغام ؛ ففي كلمة مثل : عبقرى ، يقال : أفرحتني يا عبقرى . بحذف الياء الثانية من المشددة ، وإدغام الأولى التي بقيت في ياء المتكلم المفتوحة .

ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء المشددة قبلها مكسورة^(٤) ؛ نحو : يا عبقرى ، لك إكبارى وتقديرى . . .

ويصح قلب ياء المتكلم ألفاً وحذفها ، مع فتح الياء المشددة قبلها ؛ نحو : يا عبقرى . . .

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصلناه هناك .

(١) - ٣ م ٩٧ ص ١٣٧ .

(٢) - هذا التلخيص لا يكاد يفتي عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإيضاح ، وعرض صور

هامة كثيرة .

(٣) - طبقاً لما سلف في رقم ١ من هامش ص ٦٤ .

(٤) - لتكون الكسرة دليلاً على الياء المحذوفة .

.....

.....

زيادة وتفصيل :

(١) يجرى على الأسماء الخمسة : (أب - أخ - حم - هن - فم) عند ندائها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغير مناداتها . ذلك أن الرأى الفصيح الذى يحسن الاختصار عليه هو إضافتها حالها الحاضرة . دون إرجاع لامها المحذوفة (أى : دون إرجاع حرفها الأخير . وهو : «الواو» المحذوفة . إذ الشائع أن أصلها أبى - أخى - حمى - هنى - فمى . والميم والهاء زائدتان فى : «فم» وفى «فموة» . . .) .

فإذ أضيفت تلك الأسماء - وهى مناداة - أو غير مناداة - أعربت على حسب حاجة الجملة ؛ وكُسِر حرفها الأخير الحالى لمناسبة الياء^(١) . فتقول : يا أبى - يا أخى - يا حمى - يا هنى - يا فى - ويصح فى هذه : يا فمى .

وهناك رأى مستنبط من بضعة أمثلة مروية عن بعض القائلين ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم . وهذه الياء يجب بناؤها على الفتح ، فتجتمع الواو والياء . وتسبق إحداهما بالسكون ؛ فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء فى الياء^(٢) . ويكسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فتقول يا أبى - يا أخى . . . وفى هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام^(٣) .

أما «دو» التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم .

(ب) يجوز فى كلمة : «ابنم» المبدوءة بهمزة الوصل . والمسخومة بالميم الزائدة - ومعناها : ابن - إثبات الميم عند الإضافة وحذفها ؛ نحو : يا بنمى ، أو : يا بنى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها .

(١) - فهى بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الحالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم (وقد سقت إشارة لهذا فى مناسبة أخرى ، ج ٣ باب المضاف إلى ياء المتكلم ص ١٣٨ م ٩٧) .

(٢) - إن كان أصل : «فم» هو «فيم» بالياء المحذوفة رجعت الياء ساكنة ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبنية على الفتح .

(٣) وتكون الأسماء الخمسة كالمتل ؛ فى إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح .

المسألة ١٣٢ :

الأسماء التي لا تكون إلا منادى

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسماً لناسخ أو خبراً له ، ولا شيئاً آخر غير المنادى ^(١) . وأشهر هذه الأسماء ما يأتي :

١ - « أبت ، وأمّت » بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما على الراجح الذي فصلناه ^(٢) - ووجودها يحتم أن يكون كل منهما منادى ، ولا يصح استعمالهما في شيء آخر معها - نحو : يا أبت ، إني لك مطيع ، يا أمّت إني بك بارٌّ . أى : يا أبى . . . يا أمى .

٢ - « اللهم » ، المختومة بالميم المشددة ^(٣) ، نحو : اللهم لا سعادة إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يغضبك .

٣ - « فُلٌّ » (بضم الفاء واللام معاً) ؛ وهى عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان . و « فُلّة » ، (بضم الأول وفتح الثانى) وهى عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا فُلٌّ ، عملُ المرء عنوان نفسه ، ودليل عقله - يا فُلّةُ ، القصدُ يُمنُّ ، وخير الكلام أصدقُه . فالمنادى (فُلٌّ ، وفُلّةُ) مبنى على الضم دائماً في محل نصب .

ولا يعيننا أن يكون سبب التعيين هنا في الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها علم على إنسان ، كسائر الأعلام الشخصية (مثل : محمد . . . وفاطمة . . .) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئ بالمناداة والقصد ، وأنها نكرة مقصودة ،

(١) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لضمير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكضائر غير المخاطب . (أما ضمير المخاطب ففريق يجيز نداءه ؛ طبقاً لما سلف في ص ٤) وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب - للسبب الذى فى رقم ٢ من هامش ص ٤ - فلا يقال : يا ذاك . وكالاسم المبدوء « بآل » فى غير المواضع المستثناة التى سبق ذكرها فى ص ٣٥ ؛ فلا يقال : يا المكافح ستدرك مأربك . . .

(٢) فى ص ٦٢ وما بعدها .

(٣) فى ص ٣٦ وهامشها الكلام على معانيها المختلفة ، وطريقة إعرابها .

مثل : يا رجلُ ؛ لِمُعَيَّن ، أو : يا فتاة ؛ لمُعَيَّنة ، وقد عُرِّفَت النَّكْرَةُ بالنداء والإقبال . . . — لا يعنينا شيء من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة ؛ هي بناء الكلمة بصورتها الحالية على الضم دائماً ، في محل نصب ، وعدم استعمالها في غير النداء إلا لضرورة شعيرية ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوباً مباشرة ؛ لأنها لا تكون مضافة ، ولا شبه مضافة ، ولا زكرة غير مقصودة ؛ إذ السماع الوارد في لفظها يقتضى قصرها على المنادى المبني على الضم^(١) . . .

(١) كما يقتضى ألا ينقاس عليها غيرها .

زيادة وتفصيل :

يدور الجدال حول أصل هاتين الكلمتين ، ولولا مااه من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغوية في المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات . . . — لأهملناه . وملخصه :

أن فريقاً من النحاة يرى أصل : « فُلُّ » و « فُلَّةٌ » هو « فلان » و « فلانة » وأنهما في النداء — كأصلهما — كنايةتان عن عَلم شخص لرجل معين ، كعلی . . . وامرأة معينة ؛ كزینب . . . ، حذف من آخرهما الألف والنون ، للترخيم^(١) — برغم أن قواعده لا تسمح بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة — وأن الألف والنون زائدتان . وأما النون فأصلية ؛ لأن مادة فعلهما الماضي هي : « فَلَئَنَّ » وعند التصغير — إذا سمى بهما — يقال فيهما « فُلَيْيَنَّ » و « فُلَيْيَنَّةٌ » ، وأنهما يختلفان في الاستعمال عن أصلهما الخالي من الحذف ، فلا يُستعملان إلا في النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى .

ويوافق آخرون على هذا الرأي ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا للترخيم ، وإلا وجب أن يقال في المذكر « فُلَاً » وفي المؤنث « فُلَانٌ » طبقاً لقواعده^(٢) .

ويخالفهما كثير من البصريين ؛ فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار « فلان » و « فلانة » — كما يرى أنهما مختومتان بياء أصلية ، حذف تخفيفاً ؛ كحذفها من كلمة « يد » ، فأصلهما : « فُلَيْيٌ » و « فُلَيْيَّةٌ »^(٣) وتصغيرهما

(١) سيأتى بابه في ص ١٠١ .

(٢) وهذه القواعد تقضى ألا يحذف في الترخيم مع الآخر ما قبله من حرف مد زائد إلا إذا كان المرخم خماسياً فصاعداً . وكلمة : « فلان » أربعة أحرف فقط ، فترخيمها هو : « يا فلا » . كما تقضى تلك القواعد ألا يقال في التأنيث : « يا فلة » ، وإنما يقال : يا فلان — راجع الصبان في هذا الموضع ، وكذلك ص ١٠٢ الآتية ، وما بعدها —

(٣) وإذا حذفت الياء وجب تحريك اللام التي قبلها بالفتحة ؛ لأن الفتحة هي التي تناسب

تاء التأنيث .

«فُلَيْتِي» وفُلَيْتِيَّة» ومادة ماضيهما «فَلَيْتِي» وأن كلا منهما عند النداء نكرة مقصودة بالمناداة والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود، وتدل الثانية على امرأة مقصودة ، ولا يرجعان في أصلهما إلى كلمتي : « فلان وفلانة » اللتين هما كنايةتان عن علمين شخصيين أحدهما لرجل ، والآخر لأمراة — كما سبق — . وهذا الرأي أوضح ، وأبعد من التعقيد .

فالآراء متفقة على بناء « فُلُ » و « فُلَيْتِيَّة » على الضم ^(١) ، مختلفة في أصلهما ، وفي نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكرة مقصودة ؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتيهما هذه إلا منادى . وأن كلمتي : « فلان » و « فلانة » تستعملان في النداء وغيره ^(٢) ، مع اعتبارهما ، كنايتين عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامراة معينة ، ونونهما أصلية ، ومادة فعلهما « فَلَئِن » ^(٢) ؛ تقول في استعمالهما في النداء : يا فلان ، تضييع الغاية بين العجز والملل ، ويا فلانة ، من أعجب بنفسه ضاعت هيئته . . . كما تقول في غيره : أسرع فلان إلى سماع مُحاضرة فلان . . . وبادرت فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان .

(١) ويجرى على توابعهما حكم توابع المنادى المبني على الضم .

(٢ و ٢) راجع الخضرى .

٤ - لُؤْمَانُ ، وَمَلَأْمٌ (وكلاهما وصف بمعنى : كثير اللؤم والدناءة) ،
وَنَوْمَانٌ (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لُؤْمَانُ أو : يا مَلَأْمٌ . من
أساء إلى غيره حاقت به إساءته - يا نَوْمَانُ ، الاعتدال في كل الأمور حميد .
ويجوز في الثلاثة زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث . ولا يقاس على هذه الثلاث
المسموعة غيرها مما يشاركها في الوزن إذا كان غير مسموع . فكل واحدة من هذه
منادى مبنى على الضم في محل نصب .

٥ - مَلَأْمَانٌ ، وَمَخْبِشَانٌ (وصفان بمعنى : لئيم . وخبيث) . . .
وغيرهما ؛ من كل وصف على وزن : « مَفْعَلَان » ، وأصل مادته - في الغالب -
يدل على أمر مذموم . وقد يدل على أمر محمود ، مثل : مَكْرَمَان . ومَطْيَبَان ؛
(وهما وصفان بمعنى : عزيز مكرم ، وطيب) ومن الأمثلة : يا مَلَأْمَانُ . من
قَبِضَتْ سيرته تقاسمته البلياء - يا مَخْبِشَان . من خَبِثَتْ نَفْسُهُ حُرِمَ
صفوة الحياة - يا مَكْرَمَانُ ، من كَشَفَ كُرْبَةً غيره : كشف الله كُرْبته -
يا مَطْيَبَانُ ، من طابت سريرته سلمته الليالي .

ويجوز زيادة تاء التأنيث في : « مَفْعَلَان » عند نداء المؤنث .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس في هذه الصيغة : الكثرة الوارد بها ،
أما إعرابها فكالنوع السابق^(١) . . .

٦ - ما كان وصفاً على وزن : « فَعْلَل » بمعنى : فاعل ؛ لزم المذكر
وسببه ، نحو : غُدْرٌ ، بمعنى : غادر ، وَسُفْهَةٌ ، بمعنى : سَفَاهَةٌ ، وشَتَمٌ ،
بمعنى : شاتم . . . ، وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته في أصلها على
السبب والذم . ومن الأمثلة : يا غُدْرُ ، لا صداقة معك ، ولا أمانة لك . . .
- يا سَفْهَةٌ ، مَقْتَلُ الرجل بين فكَيْهِ . . .

(١) اكتب ابن مالك في الكلام على : « فل » و « فلة » ولؤمان وملأم ، ونومان ، بقوله في باب
عنوانه : « أسماء لازمت النداء » . . .

و« فُلٌ » بعضُ ما يُخَصُّ بالنداء «لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ» كَذَا. واطَّرَدَا...١-

وختم البيت بقوله : « واطردا » . وهذا الختام لا علاقة له بما سبقه ، وإنما يتصل معناه بما يليه من
حكم جديد يختص بوزن : « فَعْلَل » وهذا الاتصال معيب في الشعر عامة .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس فى هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها على السب ، كما يبيح استعمالها فى غير النداء . أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق .

٧- ما كان وصفاً على وزن : « فَعْعَالِ » - (بمعنى فاعل ، أو : فَعْعِيْلَة) لسبّ الأنثى وذمها ، وهو مبنى على الكسر أصالة . وينقاس - فى الرأى الأنسب - فى كل ماله : فعل ، ثلاثى ، تام ، مجرد ، متصرف تصرفاً كاملاً ، ومعناه السبّ والشم ؛ نحو : غَدَّارٍ وَسَرَّاقٍ . بمعنى : غادِرة ، وسارقة ، ونحو : خَبِثَاتٍ ، وَكَتِكَاعٍ ؛ بمعنى : خبيثة ، ولكيعة ؛ أى : لثيمة وخسيصة . تقول : يا غَدَّارِ ؛ لا راحة لحسود ، ولا عهد للغدَّار - يا خَبِثَاتِ ، لا هدوء مع خُبُثٍ ، ولا اطمئنان مع سوء نية ^(١) . . .

ومن الشروط السالفة يتضح أن وزن : « فَعْعَالِ » لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : « دحرج » لأنه غير ثلاثى . والفعل ؛ « كان » لأنه غير تام ، والفعل « ليس » ، لأنه جامد ، والفعل يذر ، أو : يدع لأن كلا منهما ناقص التصرف ^(٢) . . .

أما إعرابها : فننادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلى - فى محل نصب .

وبمناسبة الكلام على صيغة : « فَعْعَالِ » المبنية على الكسر أصالة ، وأنّها قياسية فى الموضع السالف بشرطها - يستطرد النحاة فيقولون : إنها قياسية أيضاً فى موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السب والشم ، وذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر مبنى على الكسر دائماً ؛ مثل : تَرَّاكَ ؛ بمعنى اترك ما أمرك بتركه - نَزَّالٍ ، بمعنى : انزل إلى الحرب أو غيرها - شَرَّابٍ ؛ بمعنى : اشرب ، ومن هذا قولهم : شرابٍ من ورد التجارب ؛ فإنه خير الموارد . وقول الشاعر :

(١) ومثل قول الشاعر :

عليك بأمر نفسك بالكاعِ فما كان مرعياً كراعِ

(٢) فى المشهور .

تَرَكَ - يَصَاحِبِي - مَا لَيْسَ بِحَمْدِهِ سَرَاعَةُ^(١) قَوْمِكَ مِنْ أَهْلِ الْمَرْوَةِ
وقول الآخر :

نَزَالَ إِلَى حَيْثُ الْمَكَارِمُ تَبْتَغِي أَلِفًا يَنَاعِيهَا ، أَمِينًا يَصْنُونُهَا

وسيجيء^(٢) تفصيل الكلام على هذه الصيغة في باب اسم الفعل . . . (٣)

* * *

وملخص ما سبق في هذا الباب :

أن في اللغة ألفاظاً لا تُسْتَعْمَلُ إلا منادى ؛ وهي أنواع ثلاثة :

(١) أشراف وعظماء ، المفرد : سَرِي .

(٢) في ص ١٤٠ م ١٤١ وكذلك يجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٦٠ بيان أنواعها المختلفة ومعانيها
وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٣) ويقول ابن مالك - بإيجاز - في نداء ما هو على وزن : « فَعَالٍ » الخاص بالأنثى ،
و « فَعَالٍ » الخاص باسم فعل الأمر ، و « فُعْلٌ » الخاص بنداء المذكر :

١ وَأَطَرَدَا - ١

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزَنْ : يَا خَبَاتٍ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي - ٢

أى : اطرد في سب الأنثى : « يا خبات » وما كان على وزنها . والأصل : « فَعَالٍ » ، وما كان على
وزنها . وهذا الوزن مطرد في الأمر أيضاً ، ومقصده اسم فعل الأمر ، ثم قال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذَّكَوْرِ : « فُعْلٌ » وَلَا تَقِسْ . وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ « فُلٌ » - ٣

فهو يقرر أن نداء ما كان على وزن : « فُعْلٌ » خاصاً بسب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوعه نهي
عن القياس عليه . ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوع في الكلام الفصيح يبيح
القياس ، كما بيناه من قبل . لهذا يكون الأخذ بالرأى المحيز أنسب ما دام المعنى المراد واضحاً .

وختم البيت بإباحة جر « فل » في الشعر للضرورة ؛ لأن كلمة : « فل » : و « فلة » ملازمتان
للنداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما إلا في تلك الضرورة ؛ كالبيت الذي يرددونه :

تَضِلُّ مِنْهُ إِلَى بِالْهُوَجْلِ فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

(الهوجل هنا : الصحراء التي لا أعلام فيها . اللجة - بفتح اللام - : الأصوات المختلطة) .

والبيت متصل بما قبله في وصف الإبل المتزاحمة في الصحراء مثيرة للغبار ، يدفع بعضها بعضاً . وقد
شبهها بقوم في لجة - وهي اختلاط الأصوات في الحرب . - يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أمسك فلاناً عن
فل ، أى : احجز بينهما . .

ويقول بعض النحاة إن « فل » الواردة في البيت ليست المختصة بالنداء ، وإنما هي اختصار لكلمة
« فلان » التي تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد في البيت . ويرى غيرهم العكس ولا قيمة لهذا
الجدل ، لوضوح الرأى القائل بأنها ليست منادى .

(أ) نوع مقصور على السماع الوارد ، لا يتجاوز الحكمُ لنظّمه ونصّه الوارد إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه : أبَت - أمّت - (الملازمتين لتاء التأنيث) - اللهم - فُل - فِلَة - لُوْمان - مَلّام - نَوْمان .

وكل هذا النوع منادى ، مبنى على الضم إلا « أبَت وأمّت » ، فلهما حكمهما التفصيلي في الباب السابق (١) .

(ب) نوع قياسي ، وهو ما كان على وزن : « فَعْعَال » لسبب الأنثى وذمها . وله شروط . . . مثل : يا خَبِثَاتٍ - يا غَدَارِ . . .

وهذا النوع منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - في محل نصب . وهو غير النوع الذي على هذا الوزن ، ويعرب اسم فعل أمر .

(ح) نوع في قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ؛ لكثرة الوارد منه . ومن ألفاظه ما كان على وزن : « مَفْعَعْلان » (٢) للذم (غالباً) ، أو للمدح ، ومنه : مَلّامان ، مَخْبِثَان - مَكْرَمَان - مَطْطِيبَان . ومن ألفاظه أيضاً ما كان على وزن : « فَعْعَل » لذم المذكور وسببه ، نحو : غُدَر ، وسُفِهَ . . .

وكل هذا النوع منادى مبنى على الضم في محل نصب .

فالأنواع الثلاثة عند النداء تبني على الضم الظاهر في محل نصب ، إلا وزن : « فَعْعَال » فيبنى على ضم مقدر ، وإلاّ أبَت وأمّت ، ففي إعرابهما التفصيل الذي سبق خاصاً بهما .

* * *

(١) ص ٦٧ .

(٢) وتزاد التاء في المؤنث .

نداء المجهول - اسمه

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا في اللغة أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل - يا شاب - يا فتى - يا غلام - يا هذا - أيها السيد - أيها الأخ - يا زميل ... كما نقول للأنثى : يا فتاة - يا شابة - يا سيدة أيتها الأخت - يا زميلة إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء ، والتي يُترك اختيارها لذوق المتكلم . وبراعته في حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديماً . وكما يختار المتعلمون اليوم . . .

وبما اختاره العرب أحياناً كلمة : « هَنَّ » لنداء المذكر المجهول ، و « هَنَّة » (بسكون^(١) النون أو فتحها) للمؤنثة المجهولة ؛ تقول : يا هَنَّ . لا تستشعر الوحشة في بلدنا ؛ فالغريب بيننا قريب - يا هَنَّة ماذا تبغين ؟ ويقولون في التثنية : يا هَنَّان . . . ، ويا هَنَّتان . . . وفي جمعي السلامة : يا هَنَّون^(٢) يا هَنَّات .

وربما ختموا هذه الكلمات عند ندائها بالأحرف الزائدة التي قد تختتم بها في الندية^(٣) ؛ فيقولون في الأفراد : يا هَنَّاهُ ، ويا هَنَّاهُ ، وفي التثنية : يا هَنَّانِيهِ ويا هَنَّانِيهِ ، وفي الجمع : يا هَنَّونَاهُ ، ويا هَنَّاتُوهُ ؛ بسكون الهاء الأخيرة في كل ذلك عند الوقف ، وحذفها ، وصلاً . وقد تثبت وصلاً في الشعر أو غيره ؛ فتتحرك بالضم أو بالكسر .

ولما كانت « هَنَّ » و « هَنَّة » متعددة المعاني اللغوية ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم - كان الأنسب اليوم أن نختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفروعها المختلفة .

(١) قال الصبان : إنه بسكون النون . وجاء في كثير من كتب اللغة بفتحها . ولعل الفتح أنسب لتاء التأنيث ، وليسائر المذكر في التحرك .

(٢) يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شروط جمع المذكر لا تنطبق عليه .

(٣) سيجيء بابها في ص ٨٩ .

المسألة ١٣٣ :

الاستغاثة

إذا وقع إنسان في شدة لا يستطيع — وحده — التغلب عليها ، أو توقع أن يصيبه مكروه لا يقدر على دفعه ... ، فقد ينادي غيره لينقذه مما وقع فيه فعلاً ، أو ليدفع عنه المكروه الذي يتوقعه ، ويخاف مجيئه ...

ومن الأمثلة : مناداة الغريق حين يُشرف على الموت ؛ فيصرخ : « يا لمناس لِّلغريق » . ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعاً من الأعداء مقبلاً فيرفع صوته : « يا لمنحُرُّرأس للأعداء » . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هي التي تسمى : « الاستغاثة » ؛ ويقال في تعريفها إنها :

« نداء موجه إلى من يُخلص من شدة واقعة بالفعل ، أو يُعين على دفعها قبل وقوعها » .

أسلوبها وأركانها :

أسلوب الاستغاثة — على الوجه السالف — أحد أساليب النداء . ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقيق أركانه الثلاثة الأساسية ؛ وهي : حرف النداء « يا » ، وبعده — في الأغلب — : « المستغاث به » ؛ وهو المنادى الذي يُطلب منه العون والمساعدة ويسمى أيضاً : « المستغاث »^(١) ، وهذا الاسم أكثر شيوعاً هنا ، ثم : « المستغاث له » وهو الذي يُطلب بسببه العون ؛ إما لنصره وتأييده ، وإما للتغلب عليه ، كالمثاليين السالفين ؛ فهو الدافع للاستغاثة ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته . من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثة الاصطلاحية^(٢) ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها . وتتركز هذه الأحكام فيما يأتي :

- (١) يقال : استغاث الصبي بوالده ، أو استغاث الصبي والدّه ؛ فالفعل يتعدى بنفسه تارة — وهذا هو الأكثر — وبالباء تارة أخرى ، وهذا صحيح أيضاً . فالوالد مستغاث ، أو : مستغاث به .
- (٢) هناك أساليب غير اصطلاحية ، كأن يقول الخائف مثلاً : إني أستغيث بك يا والدي — أدركني يا صديقي وخلصني — أيها النبيل ادفع عني السوء الذي ينتظرنى — ...

(أ) ما يختص بحرف النداء :

يتعين هنا أن يكون حرف النداء هو : « يا » دون غيره من إخوته ، وأن يكون مذكوراً^(١) دائماً ؛ نحو : يا لَلْأَحْرَارِ لِلْمُسْتَضْعَفِينَ ... فإن تخلف أحد هذين الشرطين لم يكن الأسلوب أسلوب استغاثة .

(ب) ما يختص بالمستغاث (وهو : المندادى) :

١ - الغالب على المستغاث أن تسبقه لام الجرّ الأصلية . ومتى وجدت كانت مبنية على الفتح وجوباً ؛ نحو : يا لَلطَّيِّبِ لِلْمُرِيضِ ، وقول الشاعر^(٢) :
يا لَلرَّجَالِ لِحِجْرَةِ مَوْودَةٍ^(٣) قَتَلْتُ بِغَيْرِ جَرِيرَةٍ وَجُنَاحٍ^(٣)
ووجود هذه اللام ليس واجباً ، إنما الواجب فتحها حين تذكر ...^(٤) ويستثنى من بنائها على الفتح حالتان ، يجب فيهما بناؤها على الكسر .

الأولى : أن يكون المستغاث « ياء المتكلم » ، نحو : يا لِي لِلْمَلْهُوفِ .
والثانية : أن يكون المستغاث غير أصيل ؛ وذلك بأن يكون غير مسبوق « بيا » ، ولكنه « معطوف » على مستغاث آخر مسبوق بها ؛ فيكتسب من السابق معنى الاستغاثة ، والمراد منها . نحو : يا لَلدَّوَالِدِ وَلِلْأَخِ لِلْقُرْبِ الْحَتَّاجِ . فكلمة « الأخ » ليست مستغاثاً أصيلاً . لعدم وجود حرف النداء « يا » معها ، ولكنها استفادت معنى

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٥ من ص ٣ وفي « أ » من ص ٥ ويحيى في ص ٨٢ .

(٢) البيت لشوقي من قصيدة يرثي فيها منصب « الخلافة » الإسلامية التي آلت إلى سلاطين الترك ، ثم ألغوها سنة ١٩٢٩ وكان لإلغائها ألم عميق إذ ذاك . ومن الأمثلة قول الآخر يعاتب :

أَتَتَرَكْنِي ، وَأَنْتِ أَخِي وَصَنَوِي ؟ فَيَا لَلنَّاسِ لِلأَمْرِ الْعَجِيبِ

(٣ ، ٢) الموهوبة : هي البنت التي كانت تدفن حية عقب ولادتها ، كمادة بعض الأمم القديمة ، ومنهم بعض القبائل العربية الجاهلية . والجريرة الإثم والذنب ، وكذلك : الجناح .

(٤) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : الاستغاثة .

إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَ بِاللَّامِ مَفْتُوحًا ، كَيَا لِلْمُرْتَضَى

(استغث اسم : أى : استغث به . وخفض ، أى : جر)
يريد : إذا نودي اسم مستغاث به وجب خفض المندادى ؛ (أى : جره) بلام مبنية على الفتح ، هو : يا لِلْمُرْتَضَى .

الاستغاثة من « المعطوف عليه » المستغاث الأصيل الذي قبله « يا » وهو الوالد .
ففي هذه الصورة - والتي قبلها - يجب كسر اللام الداخلة على المستغاث .

ويترتب على عدم ذكر « يا » مع المعطوف شيء آخر ، هو صحة ذكر لام الجر معه ، وحذفها ؛ نحو : يا لَطِيبٍ وَلِلسُّمْرِضِ للجريح ، أو :
وَالْمُسْمَرِّضِ للجريح .

فإن ذكرت « يا » مع المعطوف كان مستغاثاً أصيلاً كالمعطوف عليه ، ووجب فتح اللام معهما في المواضع التي يجب فيها بناؤها على الفتح ! كقول الشاعر :
يا لَسْقَمِي ، ويا لَأَمثالِ قَوْمِي لَأُناسٍ عَسُوهُمْ في ازْدِيادٍ^(١)

٢ - جميع أنواع المنادى المستغاث ، المحرور بهذه اللام الأصلية ، المسبوق بالحرف : « يا » ، معرب - إذا تحققت شروط ثلاثة^(٢) - منصوب ؛ فهو محرور لفظاً ، منصوب محلاً^(٣) . حتى المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، فليكنهما يعتبران - حكماً ؛ بسبب هذه اللام - من قسم المنادى المضاف ، الواجب النصب^(٤) ، ويلحقان به ، فكل ؛ منهما محرور اللفظ ، منصوب المحل ، (كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف : « يا » ، والمحرور باللام الأصلية) . لهذا يقال في إعراب المستغاث في الأمثلة السابقة^(٥) (وهي : يا لَطِيبٍ . . . يا للرجال . . . وأشباهاها -) اللام حرف جرّ أصلي ، والطبيب . . . أو الرجال . . . منادى منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجرّ . والجر والمحرور متعلقان « بيا » : لأنها نائبة عن الفعل « أدعو »

(١) يقول ابن مالك في هذا :

وافتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ « يا » وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنَيْنِ

إذا تكررت « يا » بأن ذكرت مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفي غير هذه الصورة يجب كسر اللام معه . وهذا يشمل ألا تذكر « يا » مع المعطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على المستغاث له إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً هو ياء المتكلم . ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر الأخرى . كما سنعرف .
(٢) وهي الشروط الثلاثة المذكورة بعد .

(٣) كيف يكون له مثل من الإعراب مع أصالة اللام الجارة ؟ - انظر الإجابة في رقم ٣ من هامش الصفحة الآتية .

(٤) كما سبق في ص ١٣ و ٢٦ .

(٥) في ص ٧٨ .

أو ما بمعناه^(١) .

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر ، مراعاة للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحله ، — وهذا هو الرأى الأنسب الذى يحسن الأخذ به^(٢) — تقول : يا للمطبيب الرحيم . . . يا للرجال الشجعان ، بجر كلمتى : الرحيم والشجعان ، أو نصبهما .

أما الشروط الثلاثة التى لا بدّ من اجتماعها ليكون المستغاث معرباً منصوباً ، فهى : أن يكون معرباً فى أصله قبل النداء ، وأن تكون لام الجر مذكورة ، وقبلها : « يا » مذكورة أيضاً .

أما إن كان المستغاث مبنياً فى أصله ؛ نحو : يا لهذا للمصالح . . . فالواجب إبقاؤه على حالة بنائه الأسمى ، ويكون فى محل نصب . فكلمة : « هذا » فى المثال السالف منادى ، مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره سكون البناء الأسمى ، فى محل نصب^(٣) .

(١) كما عرفنا فى دوه من ص ٧ .

(٢) كما سبق فى ص ٥٧ . . . ليكون هذا الحكم عاماً يخضع له التابع فى الاستغاثة ، كما يخضع فى غيرها من بقية أساليب النداء .

(٣) الرأى الأقوى — بين آراء متعددة — أن المستغاث المجرور باللام الأصلية ، المغرب قبل النداء ، معرب مجرور باللام فى محل نصب . وأن حرف الجر أصلى وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء « يا » لنيابته عن الفعل : أدعو ، أو ما يشبهه — كما عرفنا أول الباب ، فى دوه من ص ٧ و ٨ — لكن كيف يكون معرباً مع أن له محلاً ؟ والإعراب المحلى لا يكون للمعرب الأصيل — فى الصحيح ؟ — وإذا صح أن له محلاً فما محله ؟ أهو الجر باللام الجارة — وهى أصلية — أم النصب بالنداء ؛ إذ لا يمكن أن يكون له محلان ؟

ولا يفيد فى إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لا يحتاج مع مجروره إلى تعليق ؛ لأن هذا الاعتبار لا قيمة له فى بعض الحالات ؛ كأن يكون المستغاث المجرور باللام مبنياً فى أصله قبل النداء ؛ (مثل : يا لهذا للصائح — أو : يا لك للداعى . . .) إذ المنادى هنا مبنى أصالة قبل النداء ؛ فيتعين أن يقال فى إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر . منع من ظهوره علامة البناء الأسمى ، وأنه فى محل كذا ؟ فما محله هنا ؟ أهو الجر ، أم النصب ؟ ولا يمكن أن يكون له محلان . وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فما وجه الترجيح ؟ . . . و . . .

وبالرغم من هذا التعارض لا مفر من الأخذ بأحد رأيين :

١ — إما الرأى السامح الذى يعرب المستغاث المجرور باللام الأصلية الذى ليس مبنياً قبل النداء =

وأما إن كانت اللام محذوفة فيجوز أن تحذف ألف في آخر المستغاث ؛ عوضاً عنها ، ولا يصح الجمع بين اللام والألف . ومع وجود هذه الألف يبقى المنادى دالا على الاستغاثة كما كان ^(١) ولكنه لا يعتبر في هذه الصورة ملحقاتاً بالمنادى المضاف (بالرغم من وجود الألف التي هي عوض عن اللام) ، وإنما هو مبني على الضم المقدر ^(٢) . في محل نصب ؛ لأن اعتباره ملحقاتاً بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها ، لا على وجود عوض عنها بعد حذفها ^(٣) .

ومن الأمثلة : يا عالِمًا للجاهل . وقول الشاعر :

يا يَزِيدًا لِمَلِ زَيْلٍ عِزٌّ وَغِنًى بَعْدَ فِاقَةٍ وَهَوَانٍ

ف عند إعراب المنادى في المثالين المذكورين : (عالِمًا . . . يزيدًا . . .) يقال : منادى ، مبني على ضم مقدر على آخره (منع من ظهوره الفتحة التي

= منادى مجرور باللام في محل نصب ، برغم أنه معرب ، والمعرب - في غير هذا - لا يكون له محل ، وأن المبني أصالة مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلي ، أو علامة البناء الأصلي - إن كانت علامته غير السكون - في محل نصب أيضاً . ولا يخلو هذا الرأي بشطريه من ضعف ؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة ، ولكنه أهون مخالفة من غيره .

ب - وإما الرأي الذي يعتبر اللام حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور في اللفظ ، وله محل إعرابي آخر ، وهما لا يتعلقان . فالمستغاث المعرب أصالة مجرور بها لفظاً في محل نصب ، وهي مبنية على الفتح إلا في صورتين السالفتين (وهما : « المستغاث المعطوف » الذي لم تسبقه « يا » وكذا « المستغاث ياء المتكلم » فتبني على الكسر) والمستغاث المبني أصالة - أي قبل النداء ، - كاسم الإشارة ؛ مثل : يا لهذا . - يكون مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها علامة البناء الأصلي - في محل نصب . فزيادة « اللام » - لا أصالتها - هي التي توجب للمنادى إعراباً لفظياً ، وآخر محلياً معاً . أما أصالتها فتقتضي اللفظي وحده ، فإذا اقتضت معه محلاً كان هذا الاقتضاء عيباً .

(١) بشرط وجود قرينة تدل على الاستغاثة ، وعلى أن هذه الألف للعوض وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم التي سبق اللام عليها في ص ٥٨ ، ولا عن غيرها . . .

(٢) بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف .

(٣) يقول ابن مالك :

وَلَا مَ مَا اسْتَغِيثَ عَاقِبَتُ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

(أي : عاقبها ألف ، بمعنى : جاءت عقبها ، وحلت في مكانها بعد حذفها) وبين لهذا التعاقب موضوعين ؛ هما : ما استغيث به (أي : المستغاث) والاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتي ، ص ٨٦ .

جاءت لمناسبة الألف) ، في محل نصب^(١) ويجرى على توابعه - في رأى الأصح - ما يجرى على توابع المنادى المبني على الضم^(٢) من أحكام إعرابية مختلفة ؛ ومنها : جواز الرفع والنصب في بعض الحالات ؛ فالرفع مراعاة شكلية للفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف^(٣) .

ولإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء هاء السكت الساكنة نحو : يا عالمآه° . . . وتحذف عند الوصل .

فإن حذفت لام الجر بغير تعويض كان حكم المستغاث حكم غيره من أنواع المنادى التي ليست للاستغاثة ، كقول الشاعر :

ألا يا قومُ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْمَغْتَالَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

فيصح في كلمة : « قَوْمُ » أن تكون منادى منصوباً ؛ لإضافته إلى ياء المتكلم المحذوفة ، وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلاً عليها . (ولا بد من قرينة تال على أن النداء للاستغاثة) . ويصح أن تكون مبنية على الضم (باعتبارها نكرة مقصودة) في محل نصب .

وأما إذا حذفت « يا » أو كان حرف النداء حرفاً آخر غيرها ، فإن الجملة لا تكون من باب : الاستغاثة - كما تقدم^(٤) .

٣ - كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثاً ؛ غير أنه يجوز - هنا - الجمع بين « يا » و « أل » التي في صدر المستغاث ، بشرط أن

(١) فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالماً وحذفت قبلهما لام الجر فإنهما يبنيان على ما يرفعان به من ألف أو واو . ويصح مجيء الألف بعد نونهما للتعويض ، فيقال : يا محمودان - ويا محمودونا . وإذا كان المستغاث المجرور باللام مضافاً ؛ مثل : يا أعوان محمود لمحمود - جاز حذف - اللام من المضاف وزيادة الألف في آخر المضاف إليه ؛ عوضاً عنها ؛ فيقال : يا أعوان محموداه ، فالمضاف منادى منصوب مباشرة ، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، (وهي فتحة طارئة لا تلاحظ في التوابع ولا غيرها) وإلهاء للسكت . - طبقاً لما سيجيء مباشرة -

(٢) سبق بيان أحكامها في ص ٤٠ .

(٣) راجع رقم ١ من هامش ص ٤٢ ، ثم ص ٤٥ .

(٤) في « ١ » من ص ٧٨ .

يكون مجزوراً باللام المذكورة ، لتفصل بينهما ؛ كما في الأمثلة المتقدمة . فإن لم يتحقق الشرط لم يصح الجمع^(١) .

٤ - قد يحذف المستغاث ، ويقع المستغاث له بعد « يا » في موضعين .

أحدهما : أسلوب مسموع يلتزم فيه الحذف - على الرأي الصحيح - وهو « يالى » ، بشرط أن يكون مقتصراً على هذا الجملة المشتملة على « يا » وعلى « المستغاث له » وحده ، الخالية مما يصلح أن يكون « مستغاثاً به » ؛ نحو : (عرفت الأحق فاكثويت بحمقه ؛ فيالى . وصاحبت العاقل فأمنت أذاه ؛ فيالى ؛ ما أنفع العقل الرجيع) . والأصل - مثلاً - يا لآنصارى لى ، ويا لآخوان لى .

ثانيهما : أسلوب قياسي - وهو قليل مع قياسته وجوازه - ويشمل كل أسلوب يكون اللبس مأموناً فيه عند الحذف ؛ كقول الشاعر :

يَا ... لِأَناسِ أَبَوْا إِلَّا مُشَابِرَةً عَلَى التَّوَعْلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ
والأصل : - مثلاً - يا لآنصارى لى لآنساسِ أَبَوْا ... « فالآنساسُ » هم المستغاثُ لهم . ولا لبس في هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر - نطقاً وكتابة - يمنعه ، وإذا لم تضبط فالمعنى يمنعه أيضاً ؛ إذا لا يعقل أن يكون الأناسُ مستغاثاً بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب في البغي والعدوان ؛ فَمَنْ شَأْنُهُمْ هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد .

(>) ما يختص بالمستغاث له :

١ - يجب تأخيره عن المستغاث .

٢ - ويجب جره بلام أصلية مكسورة دائماً . - كالأمثلة السابقة - إلا في حالة واحدة ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميراً لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر^(٢) ؛ نحو : يا لآنصاح لسا ، ويا لآنمخلص لكم ... بخلاف :

(١) سبقت الإشارة لهذا ، في ص ٢٨ الحالة الثالثة .

(٢) لوجب فتحها دائماً إذا دخلت على ضمير غير ياء المتكلم ؛ سواء أكان ما بعدها مستغاثاً أم غير مستغاث .

يا لكرائد لي ؛ لأن الضمير ياء المتكلم .

وفي جميع الصور تتعلّق اللام وبجروها بحرف النداء « يا » .

٣ - يجوز حذفه إن كان معلوماً واللّبس مأموزاً ؛ كقول الشاعر :

فهل من خالدٍ إمّا ^(١) هلكنا وهل بالموت يا لکناس عارٌ

والأصل : يا لکناس لِّلشّامتين ، أو نحو ذلك . وقول الآخر :

يا لَقَوِي . . . من للعلا والمَساعي يا لَقَوِي . . . من للندي والسّماح ؟

٤ - يجوز - عند قيام قرينة - الاستغناء عن هذه اللام ، والإتيان بكلمة :

« من » التعليلية ^(٢) عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستنصراً عليه ،

(أى : أن يكون القصد من الاستغاثة التغلب عليه ، وإضعاف أمره . . .)

نحو : يا لأكحرار من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :

يما لكرجال ذوى الألباب من ذفَرٍ لا يبرحُ السّفهُ المُرْدِي ^(٣) لهم دينا

فإن لم يكن مستنصراً عليه بأن كان مستنصراً له لم يصح مجيء « من »

وتعينت اللام .

* * *

بقيت بعض أحكام عامة أهمها :

١ - جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ؛ نحو : يا لك لي ؛

يقولها من يستغيث المخاطب لنفسه .

٢ - جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له في المعنى ؛ كقولك في النصّح

الريقق لمن يُهمل ، واسمه على - مثلاً - : يا لعلّي ، لعلّي ، تريد : أدعوك

لتنصف نفسك من نفسك .

(١) هي : « إن » الشرطية المدغمة في : « ما » الزائدة .

(٢) أى : السببية . (وهي الدالة على التعليل ، وبيان السبب) وإنما يصح وقوع « من » التعليلية

بعد « يالى » بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به ؛ كقول الشاعر :

فيا شوقاً ما أبقي ! ويالى من النوى ! ويادمع ما أجرى ! ويقلب ما أقسى !

(٣) المهلك .

٣- إذا وقع بعد « يا » اسم مجرور باللام ، لا يُنَادَى إلا مجازاً ؛ - لأنه لا يَتَعَقَل - وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثاً ، جاز فتح اللام وكسرها ؛ نحو : يا لِّلْعَجَب - يا لِّلْمَرْوَةِ - يا لِّلْكَارِثَةِ . . . فالفتح على اعتبار الاسم مستغاثاً به ، مجازاً ، (لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقة ، أى : يا عجب ، أو : يا مروءة . . . أو : يا كارثة . . . احضُر ، أو : احضرى ، فهذا وقتك) . والكسر على اعتبار الاسم مستغاثاً له . والمستغاث محذوف . فكأنك دعوت غيره تنبيهه على هذا الشيء ، والأصل - مثلاً : - يا لِّقَوِّى لِّلْعَجَب ، أو : لِّلْمَرْوَةِ أو لِّلْكَارِثَةِ^(١) . . .

أما فى مثل : « يا لك »^(٢) - بكاف الخطاب : للعاقل وغيره - فاللام واجبة الفتح^(٣) ولكن الكاف تصلح أن تكون مستغاثاً به أو : مستغاثاً له ، على الاعتبارين السالفين .

(١) وعلى هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها فى المنادى المقصود منه التعجب ، وهو الموضوع الآتى بعد هذا مباشرة . - كما هو مبين فى الحكم الثانى ، من ص ٨٧ - والمعنى لا يختلف على اعتبار الأسلوب للاستغاث ؛ تقديراً ، أو اعتباره للنداء المقصود به التعجب ؛ إذ المآل المعنوى فىهما واحد ، برغم اختلاف التقدير .

(٢) يساعد على إعراب هذا الأسلوب ما سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٨٠ .

(٣) لما أوضحناه فى رقم ٢ من هامش ص ٨٣ .

المسألة ١٣٤ :

النداء المقصود به التعجب

أسلوبه :

راقبَ أحدُ الشعراءِ البدرَ في ليلةٍ صافيةٍ ، فبهره جماله ، وتماّم استدارته .
ولطُفَ حركته . . . فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدة مطلعها :

يا لَلْبَدُورُ ، ويا لَلْحُسْنُ ، قد سَلَبَا منى الفؤادِ ؛ فأَمسى أمرُهُ عَجَبًا
وراقبَ آخرَ الشمسِ ساعةَ غروبِها ، وما ينتابها من صُفْرةٍ ، وتغير ،
واختفاء ؛ فامتَلأتَ نفسه بفيضٍ من الخواطر ، سجله في قصيدة منها :

يا لَلْغُرُوبُ ، وما به من عِبْرَةٍ للمستهام ، وعِبْرَةٍ لِلرَّاءِى
أو ليس نَزْعًا للنهار ، وصِرْعَةً للشمسِ بين جنازةِ الأضواءِ ؟

وتكشَفَ يوم من أيام الربيعِ الباسمة عن صباحٍ عاصفٍ ، متجهّمٍ ، قارسٍ ،
فقال أحدُ الشعراءِ أرجوزةً مطلعها :

يا لَلصَّبَاحِ أَغْبِرِ الأديمِ قد طَعَنَ الربيعَ فى الصميمِ

فهذه الأساليبُ : (يا لَلْبَدُورُ — يا لَلْحُسْنُ — يا لَلْغُرُوبُ — يا لَلصَّبَاحِ ...
وأشباهاها) قد تَوَهّمَ في مظهرها اللفظي ، وهيئتها الشكلية أنها أساليب استغاثة ؛
— كالتى مرّتْ في الباب السَّالِفِ^(١) — لاشتغالها على حرف النداء : « يا » ،
وعلى منادى مجرور باللام المفتوحة . ولكنها في حقيقتها ليست باستغاثة ؛
نحوها — فى الغالب — من المستغاث به الذى يوجّه له النداء حقيقة^(٢) ، لا مجازاً ،
وما يصلح أن يكون مستغاثاً حقيقياً ، (لا مجازياً) ، ولأنّ المتكلم بها على هذه
الصورة لا يطلب التخلص من شدة واقعة ، ولا دفع مكروه متوقّع . وإنما هى
أساليب نداء ؛ أريد بها التعجب من ذات شيء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر

(١) ص ٧٧ .

(٢) الأصل فى النداء الحقيقى أن يكون موجهاً لما قل ، وإلا فهو نداء مجازى لداع بلاغى .

طابقاً للبيان الذى فى ج ص ٥ .

غريب فيه ، أو غرض آخر مما سنبينه ؛ فهي نداء خرج عن معناه الأصلي إلى هذا الغرض الجديد ، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة ، دون أن يكون منها في المعنى والمراد .

وقد ينادى العَجَبُ نفسه - مجازاً - للمبالغة في التعجب ؛ فيقال :
يا عجبُ - يا لَعَجَب - يا عجباً للعاق - .

أحكامه :

١ - يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن يخلو منها ؛ وقد مرّت الأمثلة للحالتين . والشائع عند حذف هذه اللام أن تجيء الألف في آخره عوضاً^(١) عنها ؛ فيقال عند القرينة^(٢) ؛ يا بدوراً . . . يا حُسْنًا . . . يا عَجَبًا . . . ، ولا يجوز اجتماعهما . ويجوز عند الوقف على المختوم بالألف مجيء هاء السكت الساكنة : نحو : يا بدوراه - يا حسناه .

٢ - يجوز في المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرهما ، على الاعتبارين اللذين سبق إيضاحهما في الحكم الثالث من الأحكام العامة التي وردت في آخر باب « الاستغاثة »^(٣) .

٣ - جميع الأحكام النحوية الأخرى التي ثبتت للمنادى المستغاث - ومنها : الإعراب ، والبناء ، ووجود الحرف : « يا » دون غيره - تثبت للمنادى المتعجب ، برغم اختلافهما غرضاً ودلالة .

* * *

(١) وإلى هذا أشار ابن مالك في النصف الثاني من البيت الذي سبق في ص ٨١ ، ونفسه :

وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقِبَتُ أَلِفٍ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٍ

(٢) لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب ، وعلى أن الألف التي في آخر المنادى هي للمعوض وحده ، وليست منقلبة عن ياء المتكلم - كالتى سبق الكلام عليها في ص ٥٨ - أو عن غيرها .

(٣) رقم ٣ من ص ٨٥ وقد أوضحنا في رقم ١ من هامش تلك الصفحة أن المعنى لا يتغير باعتباره للاستغاثة ، أو للنداء المقصود به التعجب ، لأن المآل المعنوي واحد فيهما ، برغم اختلاف التقدير .

الغرض منه :

الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء أحد أمرين :

١ - أن يرى المرء شيئاً عظيماً يتميز بذاته ، أو بكبرته ، أو شدته . أو غرابة فيه . . . ؛ فينادى جنسه ؛ إعلاناً بإعجابه ، وإذاعة به ، كالأمثلة السالفة .

٢ - أن ينادى من له صلة وثيقة بذلك الشيء . وتخصص فيه ، وتمكن منه . حمداً له وتقديراً ، أو : طلباً لكشف السرّ فيه ، ومواطن العجب ؛ كأن يسمع عن طيارات غزو الفضاء ، واختراق الغلاف الجوي ، أو الدوران حول الأرض كلها في بضع ساعات ، أو إرسال رُؤاد وأجهزة علمية إلى سطح القمر . . . - فيقول :

يا لِّلْعُلَمَاءِ ، أو : يا لِّلْعَبَاقِرَةِ . وكنقول شوقي : (في قيصر الرومان الذي فتنته كلابوبانرة ، وقضت على ملكه ، وعليه . .) :
ضَيَّعَتْ قَيْصَرَ الْبَرِيَّةِ أَنَّثَى يَا لِّلرَّبِّىْ مِمَّا تَجْرُ النِّسَاءُ . . .

هذا ، والتعجب بكل أنواعه وصيغته - كما سبق في بابه ^(١) - ليس مقصوراً على الأمر الحميد أو المحبوب ، وإنما يكون فيهما ، وفي الذميمة أو البغيض .

المسألة ١٣٥ :

النَّدْبَةُ

يَتَّضِحُ معناها مما يَأْتِي :

١ - قيل لأعرابي : « مات عثمانُ بنُ عفانَ اليومَ ... » فصرخ :
(وا عثمانُ ، وا عثمانُ . أثابك الله وأرضاك ؛ فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ،
شديد الحرص على دينك ، باراً بالفقراء ، مُقْنَعاً بالحياء ...) .

٢ - وقيل لعمر - رضى الله عنه - : أصابنا جَدَبٌ شديد ... فصاح :
وا عُمَرَاه ، وا عُمَرَاه .

٣ - وقيل لفتى يتأوه : ما بك ؟ فأمسك رأسه ، وقال : وا رأسى .

وقيل لآخر : مالك تضع يدك على كبدك ؟ فردد قول الشاعر :

فوا كَبِيداً من حبٍّ من لا يحبني ومن عِبْرَاتٍ ما لهن فناءُ

٤ - وسئل غنى افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك ؟ فقال فى أسف
وحسارة : وا فقَرَاه .

ففى الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يُسمى : « النَّدْبَةُ » ؛ ومنه :
وا عثمان - وا عُمَرَاه - وا رأسى - وا كَبِيداً - وا فقَرَاه ... ويقولون فى تعريفها :
(إنها نداء موجَّهٌ للمتفجَّع عليه ، أو للمتوجَّع منه) ^(١) . يريدون بالمتفجَّع عليه :
من أصابته المنيّة ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقلة الصبر ؛ سواء أكانت
الفجيجة حقيقية كالتي فى المثال الأول : « وا عثمان » ، أم حكميّة كالتي فى المثال
الثانى : « وا عُمَرَاه » فإن عُمَرَ حين قال ذلك كان حيّاً ، ولكنه بمنزلة من أصابه
الموت ؛ لشدة الألم ، والهول الذى حلّ به ^(٢) .

(١) سبقت إشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ٢ .

(٢) وما يصلح للفجيجة الحكميّة النداء المجازى فى مثل قول المعرى :

فواعجبنا ، كم يدعى الفضل ناقصاً ووا أسفنا ، كم يُظهر النقص فاضلُ

ويريدون بالمتوجّع منه : الموضع الذى يستقر فيه الألم ، وينزل به ، (كالمثال الثالث : وارأسى - واكيدا) ، أو : السبب الذى أدّى للألم وأحدثه ؛ (كالمثال الرابع : وافقراه) ؛ فالمتوجّع منه هو مكان الألم ، أو سببه .

والمنادى فى هذه الأساليب - وأشباهها - يسمى : المندوب^(١) ، فهو : المتفجّع عليه ، أو المتوجّع منه .

والغرض من الندبة : الإعلام بعظمة المندوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته ، أو العجز عن احتمال ما به

ومن المندوب وحرف النداء يتألف أسلوب « الندبة الاصطلاحية »^(٢) فهما ركناه . ولكل منهما أحكامه التى تتلخص فيما يأتى :

(١) حرف النداء :

١ - لا يستخدم فى الندبة إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : « وا » ؛ لأنه مختص بالندبة ، لا يدخل على غير المنادى المندوب ؛ كالذى فى الأمثلة السالفة .

والآخر غير أصيل ؛ وهو : « يا » ؛ لأنه غير مختص بالندبة ، وإنما يدخل على المنادى المندوب وعلى سواه . واستعمال « يا » قليل هنا ، وهو - على قِلّته - جائز ، بشرط أمن اللبس بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للندبة ، لا لنوع آخر من أساليب النداء . ومن الأمثلة ما جاء فى خطبة أحد الأدباء يرثى زعيمًا^(٣) وطنيًا فوق قبره :

= فهو يتدب العجب والأسف ، وكأن كلا منهما قد مات فى وقت اشتداد الحاجة إليه . ويشترط فى هذه الصورة أن تكون الندبة للعجب نفسه ، وكذا للأسف من غير إضافتهما لياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وإلا كانت هذه الألف ليست للندبة - كما سيحىء فى رقم ١ من ص ٩٤ وفى رقم ١ من ص ٩٩ - (١) هل المندوب منادى ؟ الجواب فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية .

(٢) تعريف الندبة وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية ؛ كأن يقال : ما أشد الفجيعة فى فلان ، أو فقدنا فلاناً ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال . . أو . .

(٣) هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ فى منفاه ببرلين ، ثم أحضره الوطنيون ، ودفن بالقاهرة خلال تلك السنة .

« لقد أفنيت عمرك في الجهاد ، واستنزفت مالك - وما كان أكثره - في طلب الحرية للبلاد ، واسترجاع الحق المغصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك ، وانطفأ مصباح حياتك ؛ فأه !! آه !! يا محمداه . . . » .

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادى الذى دخلت عليه « يا » ميت . . .

٢ - ولا بد في أسلوب الندبة من أن يُذكر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه^(١) ، ولا الاستغناء عنه بعروض أو بغير عوض . . .

(ب) المنادى ، وهو المندوب^(٢) هنا :

١ - كل اسم يصلح أن يكون مندوباً ، إلا نوعين من الأسماء :

أحدهما ؛ النكرات العامة ؛ (وهى الباقية على أصلها من الإبهام والشيوع ، وتشمل النكرة المقصودة - مثل : رجل - فتاة - عالم - طيبة . . .) وهذه النكرات العامة لا تصلح أن تكون مندوباً إذا كان متفجعاً عليه ، أما إن كان متوجعاً منه فتصلح ؛ نحو : وامصيتاه . . . ، في مصيبة غير معينة^(٣) . . .

والآخر : بعض المعارف^(٤) . وينحصر في الضمير ، وفي اسم الإشارة الخالى

(١) سبقت الإشارة لهذا في « ب » من ص ٣ .

(٢) يقل بعض النحاة : إن المندوب ليس منادى حقيقة ؛ وإنما هو على صورة المنادى . وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنهم منعوا في النداء . « يا غلامك » ، ونحوه مما يكون فيه المنادى مضافاً إلى المخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض في مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين في جملة واحدة (كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٤) مع أن هذا واقع في أسلوب الندبة ؛ مثل : واغلامك . . .

وقال آخرون : إنه منادى . وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت في الندبة : « واحمداه » فكأنك تقول له : أقبل ؛ فإني مشتاق إليك - مثلاً - وإذا قلت : « واحزنه » فكأنك تقول : احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك . ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ، والاقتصار عليه .

(٣) كما سيجىء في ص ٩٣ .

(٤) وحجتهم أنه لا يخلو من إبهام ، كما سبق في أبوابه . والمندوب لا بد أن يكون معيناً لا إبهام فيه ، ليتحقق الغرض من الندبة .

من علامة خطاب في آخره . وفي الموصولات المبدوءة « بأل » ، وفي « أئ » الموصولة وفي « أئ » التي تكون منادى . فلا يصلح شيء من هذه المعارف لأن يكون منادياً ؛ فلا يقال — مثلاً — : « أنت ، ولا : « إياك — ولا : « هذا — والذى ابتكر دواء شافياً — وأيهم مخترع — وأيهما الرجلأه .

أما الموصولات المجردة من « أل » فيرى فريق من النحاة صلاحها للندبة ، بشرط أن تكون صلتها شائعة الارتباط بالموصول ، معروفة بذلك بين المتخاطبين ؛ نحو : « وأمن^(١) » بني هـرم مصر — وأمن^(٢) أنشأ مدينة القاهرة . لأن هذا الموصول بمنزلة قولك : « « خوفو » — وأ « معيز^٣ » ؛ بل أقوى . لما فيه من الإشادة بذكر شيء هام ينسب له .

ويرى آخرون المنع : بحجة أن شيوع الصلة . وإدراك المراد منها . عسير في أغلب الأحيان . وربما شاعت عند قوم وخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب عند الحاجة .

واسم الموصول : « من » في المثالين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي — في محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول — في الرأى الأصح — من قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف — كما يرى بعض النحاة — فهو منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي . وأثر كل رأى يتظهر في توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم ، لها أحكامها التي سبقت^(٣) وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك . ومثل هذا يقال في بقية الموصولات المبنية قبل النداء .

فليس بين المعارف كلها ما يصلح للندبة إلا العليم ، وإلا المضاف لمعرفة يكتسب منها التعريف ، وإلا الموصول — عند بعض النحاة — بشرط تجرده من

(١) بانى الهرم الأكبر بجيزة القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : « خوفو » كان البناء قبل الميلاد بنحو ثلاثة آلاف سنة تقريباً — ولا يزال قائماً شامخاً .

(٢) هو : المعز لدين الله الفاطمى ، وأنشأها حول سنة ٣٦٠ هـ .

(٣) فى ص ٤٠ .

« أَلْ » . وبشرط اشتهاار الصلة بين المتخاطبين ، وإلا بعض المقرون « بَال » مما يصلح للنداء^(١) .

٢ - حكم المندوب من ناحيتى الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علماً مفرداً . أو نكرة مقصودة . مع مراعاة التفصيل الخاص بكل ...^(٢) نحو : وا عمر - وا عثمان . وا رأس - وا كبد ... وأشباههما مما عرضناه فى الأمثلة الأولى وما لم نعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف^(٢) ؛ فمثال المضاف قول الشاعر فى قصيدة يرثى بها عالماً دينياً كبيراً^(٣) :

وا خادِمَ الدين والفصحى وأهلها
وحارسَ « الفقه » من زيغ وبهتان
ومثال الشبيه به ما قيل فى رثائه : واناشرأ راية العرفان عالية .

ويلحق بالشبيه النكرة المقصودة الموصوفة ؛ كقولهم فى رثاء الإمام على :

وا إماماً خاض أرجاء الوغى
يصرعُ الشركَ بسيفٍ لا يُفسلُ

أما النكرة غير المقصودة فلا تصلح مندوبة ؛ إذا كانت للمتفجع عليه لا للمتوجع منه - كما سبق^(٤) - فلا يقال : « وارجلأه » لغير معين .

وإذا اضطر شاعر لتكوين المندوب المفرد جاز رفعه ونصبه كما جاز له هذا فى المنادى المفرد الذى سبق الكلام عليه^(٥)

(١) وقد سبق بيانه فى ص ٣٦ .

(٢ و ٢) سبق إيضاح شامل للمفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف ، وشبهه . فى أول باب « المنادى » ص ٩ ، ٢٥ ، ٣١ ، ٣٢ .

(٣) هو الأستاذ الشيخ محمد عبده المتوفى سنة ١٩٠٥ (٤) فى ص ٩١ .

(٥) فى « د » من ص ٢٤ - ويقول ابن مالك فى باب مستقل : عنوانه : « الندبة » مبيناً ما سبق من أن حكم المندوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا يندب ، وأن الموصول يندب بما اشتهر به :

ما لِلْمَنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ . وَمَا نَكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ ، وَلَا مَا أَبْهَمَا وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشتهَرُ كَثِيرُ زَمَرَمَ ؛ يَلَى : وَاَمِنْ حَفَرُ

(يل وامن حفر ، أى يقع بعد قولك : وامن حفر . أى : وامن حفر بر زمرم) .

يريد : أن الموصول يصح أن يكون مندوباً بسبب اشتهاره بصلته . وضرب لهذا مثلاً هو : وامن =

٣ - الغالب في المندوب أن يختم - جوازاً - بألف زائدة تتصل بآخره ، إما حقيقة ؛ نحو : وا عُمَـرَاه ، وقول المتحسر :

فوا أسفناً^(١) من مكرُمات أروهما فيسُنْهَضْنِي عَزْمِي ، ويُقْعَدْنِي فَقْرِي

وإما حكماً ؛ كالتى تزداد في آخر المضاف إليه لغير ياء المتكلم^(٢) إن كان المندوب مضافاً ؛ نحو : وا عبد الملكاه^(٣) .

والغرض من زيادة الألف مدّة الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس . وزيادتها ليست واجبة ، وإنما هى غالبية - كما قلنا - لكنها إن زيدت وجب لها أمران .

فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وُجد قبل مجيئها في آخر المندوب المبني ، أو في آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبني نُذْبَةُ الْعِلْمِ المحكى حكاية إسناد^(٤) ؛ نحو : وازادَ محموداً ؛ فيمن اسمه : « زاد محمود » ومثال المضاف إليه :

= حفر بئر ززم . والذي حفرها هو عبد المطالب ، وشاح بين الناس هذا ، فكانت قلت : واعبد المطلب . (١) مع مراعاة الشرط الذى سبق في رقم ٢ من هامش ص ٨٩ والذي يقتضى أن تكون الندبة هنا للأسف نفسه من غير إضافة لياء المتكلم المنقلبة ألفاً - أما المندوب المضاف لياء المتكلم فتفصيل الكلام عليه في ص ٩٩ .

(٢) لأن المندوب المضاف لياء له حكم مستقل (سيجيء في ص ٩٩) . ومن اتصالها حكماً زيادتها في آخر بعض التوابع ، وزيادتها في صلة الموصول المجرد من « أل » عند من يبيع ندبته ، فيقول : وامن بنى هرم مصرأ - وامن أنشأ مدينة القاهرة . ويصح : مصرأه ، والقاهرته ؛ بزيادة هاء السكت الساكنة ؛ كما سيجيء هنا . وإنما كانت الزيادة التى في آخر المضاف إليه فى آخر الصلة - وأشباههما ؛ كالتابع - حكية ، لأنها لم تصل بآخر المندوب مباشرة . وإنما اتصلت بآخر شيء وثيق الارتباط به ، إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعبر حكماً وتأويلاً بمنزلة المتصلة بآخر المضاف . وكذلك الشأن فى الزيادة المتصلة بآخر الصلة ، والتابع . هذا تعليل النحاة . والعلة الحققة هى استعمال العرب .

(٣) الهاء للسكت . والكلام عليها في ص ٩٦ .

(٤) اشتمل المثال على ندبة العلم المحكى إسناداً ؛ لأنه الذى يوجد فيه التنوين مع النداء ؛ تحقيقاً للحكاية . ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة - كما سيجيء هنا ، وفى « ب » من ص ٩٧ أما المنادى العلم المفرد فبنى على الضم ؛ فلا تنوين فيه اختياراً - كما عرفنا فى - « د » من ص ٢٤ - وإنما يوجد التنوين أحياناً فيما يتممه ، كصلة الموصول عند من يعتبره مفرداً ، وأما المندوب =

وا حارس بيتاه . فى ندبة : « حارس بيت » .

وأما الآخر : فأن يتحرك ما قبلها بالفتحة — بشرط أمن اللبس — إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هى التى تناسبها ؛ كالأمثلة السالفة . فإن أوقعت الفتحة فى لَبَس وجب تركها ، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسرة وتبقى بعدها ياء ، وتبقى الضمة وتبقى بعدها واو ؛ ففى مثل : وا كتابتك — بكسر الكاف — نقول : وا كتابتكى ، ولا يصح مجيء الألف ؛ فلا يقال : وا كتابكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ أهو خطاب للمذكر أم لمؤنث ؟ وكذلك لا يتبين فى « وا كتابه » لو جئنا بالألف ؛ فيجب الاستغناء عنها بالواو بعد الهاء .

وفى مثل : وا كتابهْم ، يقال : وا كتابهْمُوهُ ، ولا يصح وا كتابهْمَاه ، بزيادة الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لمثنى أم لجمع ؟ .

ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أخرى نحو : مصطفى ، فيقال : وامصطفاه^(١) . . .

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف — الواو — الياء) ، زائدة ، لا تعرب شيئاً ، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للندبة ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة قبلها تناسبها ؛ فالفتحة قبل الألف ، والضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء^(٢) . . .

= المضاف فلا يدخله تنوين مطلقاً ، وقد يدخل فى المضاف إليه ، وفى الجزء الثانى المتم لشبه المضاف . أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبة لا تصل به ، وأما النكرة المقصودة فقد تنون إذا وصفت ؛ طبقاً لما سلف فى ٢٨ .

(١) وعند إعرابه يقال : « مصطفى » منادى مبنى على ضم مقدر للتعذر — كما كان قبل الندبة — على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين ، والألف الموجودة زائدة للندبة ، والهاء السكت . وهذا هو الرأى الأقوى بالنسبة للرأى الآخر الذى يقول إن المندوب المختوم بالألف مبنى على الفتح .

وإذا حذفت الألف من آخر المندوب بسبب مجيء ألف الندبة وجب — فى الأرجح — مجيء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هى الزائدة للندبة ، وليست من حروف المندوب — كما أشرنا —

(٢) يقول ابن مالك فى زيادة ألف الندبة وحذف ما قد يكون فى آخر المندوب من ألف أو تنوين

لأجائها :

ويصح في حالة الوقف زيادة هاء السكت^(١) الساكنة بعد الثلاثة ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعُمرَاهُ - وا كبدَاهُ - وإمامَاهُ - وا خادم وطنَاهُ - وا كتابكِيهِ - وا كتابهُوهُ ... كما يقال : وا عُمرَا - وا كبدَا - وإمامَا ... ، ولا تزداد الهاء جوازاً ، إلا بعد حرف من أحرف المدّ الثلاثة . والأفصح حذف الهاء في وصل الكلام إلا في الضرورة الشعرية فتبقى وتتحرك بالكسر أو بالضم . ومن القليل الذي يحسن إهماله أن تبقى في الاختيار ، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم^(٢) !! ..

= وَمُتَتَّهَى الْمُنْدُوبِ صَلَتهُ بِالْأَلْفِ مَتَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

(متلوهوا أى : الذى تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المندوب يحىء بعده ألف التذبة ، فإن وقعت ألف التذبة بعد مثل لها ، (أى : بعد ألف) وجب حذف المثل ؛ لالتقاء الساكنين ، دون ألف التذبة لأنها جاءت لغرض . ثم قال :

كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ مِنْ صَلَتهِ أَوْ غَيْرِهَا . نِلْتَ الْأَمَلُ

يريد : كذلك يحذف التنوين الذى من الشيء الذى أكل المندوب ، وجاء بعد المندوب ليتمه ؛ كالصلة بعد اسم الموصول ، والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها ... وبقية البيت دعاء للمخاطب ، سيق للتكملة الشعرية ...

ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المندوب وضبطه بالفتحة عند مجىء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها ؟ وكيف نتوقا ؟

وَالشَّكْلَ حَتْمًا ، أَوَّلِهِ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوْهْمٌ لَا بَسًا

(لابساً بوهم = خالطاً المقصود بغيره ، بسبب وهم . والوهم : ذهاب الظن لغير المراد) .

يقول : إن كان الفتح قبل ألف التذبة يحدث لبساً ، بسبب وهم فالواجب العدول عن الفتحة وعن الألف ، والمجىء بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسرة يجانسها الياء ، فتجىء بعدها الياء ، والضممة يجانسها الواو فتجىء بعدها الواو . وهذا معنى : أول الشكل مجانساً له ، أى : اذكر بعد الشكل الحرف الذى يجانسها . (١) وتسمى : ها الاستراحة .

(٢) وفي هاء السكت (ها الاستراحة) يقول ابن مالك :

وَوَاقِفًا زِدْ «هَاءَ» سَكَتٍ إِنْ تَرَدَّدْ وَإِنْ تَرَدَّدْ فَلَمَدَّ «وَالهَا» لَا تَزِدْ

أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المندوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها فأنت حر - إلا في الصورة التى عرضناها عند الشرح في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة - . وإن شئت الاستغناء عنها فلا تزد حرف المد ، ولا الهاء (وحرف المد هو الألف ، والواو ، والياء) ولا تزداد الهاء إلا بعد واحد منها .

.....

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالمًا فإن نونهما لا تحذف عند مجيء ألف الندبة ، فيقال : وا إبراهيمانا - وا إبراهيمونا ، فيبَسِّيان على الألف والواو ؛ كالمنادى المجرد .

(ب) إذا ندب المفرد ولم تاحقه ألف الندبة ، كان كالمنادى المحض مبنياً على الضم في محل نصب - كما سبق - نحو : واجْعَفَرُ . أما في مثل : سيبويه ، و « قام محمود » - علمين - فيقال : واسيبويه - وا قام محمود (في ندبة من اسمه هذا) ، فالمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلية في سيبويه ، وحركة الحكاية في الثاني المنون . وهو في الحالتين في محل نصب فإذا جاءت ألف الندبة ؛ فقلنا : واجعفرآ ، فهو منادى مبني على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف - في محل نصب . وإذا قلنا : واسيبويهآ ، فهو منادى مبني على ضم مقدر ، منع من ظهوره علامة البناء الأصلية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة ، في محل نصب ، أو : أنه مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب ، وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحذوف . وإذا قلنا : وا قام محموداً^(١) ، بزيادة ألف الندبة ، فالمنادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة الحكاية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة - في محل نصب . أو مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب . والأفضل أن يكون الضم مقدراً لفتحة المناسبة ، مراعاة للناحية اللفظية المذكورة .

أما المضاف وشبهه^(٢) ، نحو : وا كتاب جعفرآ - وا قارئاً كتاباه - فالجزء الأول منصوب دائماً كالنداء المحض ، والجزء الثاني يقدر إعرابه ، وسبب التقدير مجيء الفتحة ، لمناسبة الألف .

(ح) إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلاً ، أو عطف بيان . أو توكيداً

(١) بغير تنوين ؛ طبقاً لما سبق في ص ٩٤ .

(٢) سبق تعريفه وحكمه في ص ٣٢ .

.....

 معنويًا - فالأحسن ألا تدخل ألف الندبة على التابع . ويكتفى بدخولها على المتبوع .

وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : واعْمَرِ واعْمُرَاهُ .
 ويجوز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه . وهذا حسن .

وإن كان توكيداً لفظياً دخلت عليهما ، نحو : واعْمُرَاهُ واعْمُرَاهُ . . .

أما إن كان نعماً لفظه كلمة : « ابن » المضافة لعلمهم فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : وا حسين بن عليّاه . فإن كان النعت لفظاً آخر فالأحسن إدخالها على المنعوت وحده .

المندوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا^(١) أن المنادى صحيح الآخر المضاف إضافة محضة ، قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم ، كقول الشاعر وقد عاد إلى وطنه من منفاه^(٢) :

فيا وطني لقيتُك بعد يأسٍ كَأني قد لقيتُ بك الشبابا

وعرفنا ما يجوز فيه - اختياراً - من لغات أشهرها ست ، منها ثلاث تثبت فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها . فالثلاث الأولى هي : إثباتها ساكنة ؛ نحو : يا وطني - إثباتها متحركة بالفتحة ، نحو : يا وطني - قلبها ألنا بعد فتحة ؛ نحو : يا وطننا .

والتي تحذف فيها هي : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : يا وطن - . قلبها ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛ نحو : يا وطن - حذفها ، وبناء المنادى قبلها على الضم ؛ نحو : يا وطن .

١ - فإذا نذب المضاف إضافة محضة لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ومجيء ألف الندبة مفتوحاً ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف الندبة بعدها ، ففي نحو : يا مَـلِي ، يقال : وا مَـلَا ، أو : وا مَـلِيّاً^(٣) .

(١) في ص ٥٨ .

(٢) لما اشتملت الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، وكان الإنجليز يحتلون البلاد المصرية إذ ذاك - نفوا الشاعر إلى أسبانيا ، وظل بها حتى انتهت الحرب في آخر سنة ١٩١٨ فعاد إلى وطنه أول سنة ١٩١٩ .

(٣) ويقال في إعراب : « واملأ » « مال » ، منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة على اللام ؛ منع من ظهورها الكثيرة العارضة لمناسبة الياء - . والياء مضاف إليه ، مبنى على سكون مقدر منع من ظهور الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ، في محل جر . ويقال في إعراب : (وا مالا) ، « مال » منادى مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء المحذوفة - أو : منع من ظهورها الفتحة الحالية التي جاءت لمناسبة ألف الندبة . ومراعاة الفتحة الحالية أوضح .

وفي المنسوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة وجواز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زيادة ألف الندبة في الحالتين وفتح ما قبلها - يقول ابن مالك :

ويصح عند الوقف زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذى أوضحناه^(١).

٢- وإذا ندب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجز إلا زيادة ألف الندبة بعدها ، ففي مثل : يا مَالِيَّ ، يقال : وا مَالِيَّا . ويصح زيادة هاء السكت الساكنة وقفاً . . .

٣- وإذا ندب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، حذفت ، وحل محلها ألف أخرى للندبة ؛ فيقال فى : يَا مَالَاً - وا مَالَاً . ويصح وقفاً زيادة هاء السكت الساكنة . . .

٤وهو٦- أما إذا ندب المضاف لياء المتكلم المحذوفة فيزداد ألف الندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحاً ، ففي مثل : يا مَالٍ - يا مَالٍ - يا مالٍ . . . يقال فيها جميعاً : وا مَالَاً . ويصح وقفاً زيادة هاء السكت الساكنة .

وقد يؤدي بعض الصور السالفة إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامة قرينة تزيله .

وإذا أضيف المنادى المندوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مَالٍ أهلى . . . وجب إثبات الياء ، لأن المندوب لم يُضَفْ إليها مباشرة ؛ فلا تسرى عليه أحكام المنادى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زيادة ألف الندبة بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مَالٍ أهلى - وا مَالٍ أهليا^(٢) .

= وقائلٌ وا عَبْدِيَّ ، وا عَبْدَا مَنْ فى النَّدَا ، الياء ، ذا سُكونٍ أَبْدَى

(تقدير البيت : ومن أبدى فى النداء حرف الياء ذا سكون - قائل واعبديا ، واعبدا) . يريد أن من لغته فى المنادى المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، مع بقاءها ، فإنه يقول عند الندبة : واعبديا - أو واعبدا ، بتحريك الياء بالفتح ، ثم زيادة ألف الندبة ، أو بحذف الياء مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها .

(١) فى ص ٩٦ .

(٢) نص على هذا سيبويه (فى الجزء الثانى من كتابه ، باب الندبة ص ٣٢٢) . ويجيز غيره حذف الياء فى هذا النوع عند مجيء ألف الندبة ، وليس بشئ . . .

الترخيم

الترخيم الاصطلاحي : « حذف آخر اللفظ بطريقة معينة ؛ لداع بلاغي »^(١) . وهو ثلاثة أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضرورة الشعرية ، وترخيمه للتصغير . والباب الحالى معقود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فوضع الكلام عليه : « باب التصغير »^(٢) .

القسم الأول : ترخيم المنادى .

نصح أعرابي لابنه : « عامر » ؛ فكان مما قال : (يا عامر ، صداقة للثيم ندامة)^(٣) . ومداراته سلامة . . .) فحذف الراء من آخر المفرد العلم المنادى .

وسمع آخر أعرابية تتغنى بمزاياها ؛ فقال لها : (يا أعرابي ، دعى ما أنت فيه ؛ فمن حدث الناس عن نفسه بما يرضى ، تحدثوا عنه بما يكره) . فحذف التاء^(٤) من آخر المنادى النكرة المقصودة . . .

فالخذف على الوجه السالف نوع مما يسمى : « ترخيم نداء » ، وهو : « حذف آخر المنادى المفرد العلم ، أو النكرة المقصودة . وقد يقتصر الخذف على هذا أو لا يقتصر » - طبقاً لما سيحجى -^(٥) .

(١) هو : التخفيف - غالباً - أو التمليح ، أو الاستهزاء . وقد يكون السبب هو الضعف : خوف ، أو هول ، ونحوهما مما يحدث العجز عن إتمام النطق بالكلمة ؛ فقد جاء في « المحتسب » - ج ١ ص ٢٥٦ - ما نصه على لسان أهل النار في الآية الكريمة : « ونادوا يا مالك » وقراءة من قرأها : « يا مال » ؛ (قال أبو الفتح : هذا المذهب المألوف في « الترخيم » ، إلا أن فيه في هذا الموضع سراجاً جديداً ؛ وذلك لأنهم عظم ما عليه ضعفت قواهم ؛ وذلت أنفسهم ، وصغر كلامهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ؛ ضرورة عليه ، ووقفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف في منطقته . . .) ٥١ .

(٢) ص ٦٨٣ . (٣) أى : مؤديه للندم ؛ بسبب نتائجها الضارة .

(٤) نداء الترخيم كثير عندهم في المنادى المختوم بباء التأنيث ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ منها :

عامر - حارث - صاحب -

(٥) في ص ١٠٥ .

شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم الذى يقتضى حذف الآخر وحده أو مع شيء غيره ، إلا بعد أن تجتمع فى المنادى شروط عامة لا بد من تحققها فيه - سواء أكان مجرداً من تاء التأنيث أم محتوماً بها - وشروط تحاصة بالمجرد منها ؛ فالعامة هى :

١ - أن يكون المنادى معرفة ، إماً بالعلمية ، وإما بالقصد والإقبال ^(١) ؛ (لأن المنادى الذى يراد ترخيّمه قسماً ، مجرد من تاء التأنيث ، ومقتّر بها ، فإن كان مجرداً من تاء التأنيث وجب أن يكون علماً ؛ فيتعرف بالعلمية ، وإن اقترن بالتاء وجب أن يكون علماً ، أو نكرة مقصودة ؛ فيتعرف بالعلمية ، أو بالنداء مع الإقبال ، ولا يصح ترخيّم النكرة المحضة ، وهى النكرة غير المقصودة) .

٢ - ألا يكون مستغاثاً مجروراً ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : يا لصالح لمحمود - يا فاطمة لأخيها . فإن حذفت اللام الداخلة عليه جاز ترخيّمه ؛ نحو : يا صالحاً ^(٢) لمحمود - يا فاطمة ^(٢) لأخيها .

٣ - ألا يكون مندوباً ؛ فلا يصح الترخيم فى مثل : وا معتصم ، أين أنت ؟ وابعلة ما صنعت بك الأيام ؟ .

٤ - ألا يكون مضافاً ، ولا شبيهاً به ^(٣) ؛ كما مضاف فى قولهم : يا أدهل العالم ، عالم ذو همة يحسبى أمة . - يا فتاتى أنتِ عنوان بلادى . وشبهه فى مثل : « يا بخيلاً بماله ، أنت تشقى ، وغيرك يسعد » .

(١) فسبب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكرة مقصودة . أما بقية أقسام المنادى فلا ترخم - كما سيحىء التصريح هنا وفى الشرط الرابع -

(٢ و ٢) الألف التى فى آخر المستغاث هى التى تنجى - جوازاً - عند حذف لام الجر ، وتفصيل

الكلام عليها فى ص ٧٨ .

(٣) هذا الشرط مفهوم من مضمون الشرط الأول ، ولكن ذكرناه صريحاً هنا ليكون أوضح وأجنى .

٥ - ألا يكون مركباً تركيب إسناد - على الأرجح^(١) - فلا يصح الترخيم في عَدَلَم كَالَّذِي فِي قَوْلِهِمْ : يَا « فَتَحَ اللَّهُ » . الجاه يَفْتَنِي . والمجد يَبْقَى - يا « زَيْنَبُ فَاضِلَةٌ » : لا تقابلي الإحسان بالبحرود .

٦ - ألا يكون من الألفاظ المقصورة على النداء^(٢) . فلا يصح الترخيم في مثل : يَا فُلَّ . وَيَا فُلَّةً . . .

٧ - ألا يكون من الألفاظ المبنية أصالة قبل النداء : مثل : حَمْدًا - رَقَاشٍ . . . علمين لمؤنثتين .

تلك هي الشروط العامة التي يجب تحققها في المنادى المراد ترخيمه بقسميه ؛ (مختوم ببناء التأنيث ، والمجرد منها) .

أما الشروط الخاصة التي لا بد من تحققها مع العامة في القسم المجرد من تاء التأنيث ، دون المختوم بها . . . فأهمها :

١ - أن يكون تعريفه بالعلمية دون غيرها ، نحو : « سالم » علم رجل ؛ تقول : يا سالٍ ، أذلَّ الحرصُ أعناقَ الرجال . فلا يصح في المجرد من تاء التأنيث أن يكون نكرة مقصورة (لأن تعريفها بالقصد والإقبال ، لا بالعلمية ؛ نحو : يا صاحبٍ ، لمعين) أما المختوم بها فيصح أن يكون علمياً وأن يكون نكرة مقصورة ؛ كأن تقول في نداء فتاة اسمها عائشة : يا عائشٌ : آفة النصيح أن يكون جِهاراً . وفي نداء مسافرة معينة : يا مسافِرٌ ، تيقظي في رحلتك ؛ فإن سلامة في البيقظة .

٢ - أن يكون العلم منها أربعة أحرف أو أكثر ؛ فلا يصح ترخيم العلم الثلاثي الخالص من تاء التأنيث مطلقاً ؛ (٣) مثل « سعد » و « رجب » في قولهم : يا سعد ، من أحسن إلى لئيم أساء إلى نفسه - يا رجب ، النفس الصغيرة مولعة بالصغار .

(١) كما سيأتي في ص ١٠٩ ، وفيها حكم ترخيم المركب المزجي .

(٢) وقد سبقت في ص ٦٨ .

(٣) أي : سواء أكان ساكن الوسط أم متحركه ، ولا داعي للفرقة بين الاثنين كما يرى بعض النحاة .

أما المختوم ببناء التأنيث فيصح ترخيمه ، سواء أكان علماً أم نكرة مقصودة ، ثلاثياً أم أكثر . وتقول في نداء فتاة اسمها « هَيْبَة » نداء ترخيم : يا هَيْبُ ، إنَّ الإِماميَّ والأحلام كالأزهار ؛ ما تراكم منها قتَل . وفي أخرى اسمها : « ماجدة » يا ماجِدُ ، إن الله لا ينظر إلى الصور ، وإنَّما ينظر إلى الأعمال ^(١) ...

* * *

(١) فيما سبق يقول ابن مالك :

تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُنادَى كَيَّا «سَعَا» فِي مَنْ دَعَا «سَعَادَا»

أى : احذف آخر المنادى حذف ترخيم ، كمن يقول : يا سعا ، وهو ينادى فتاة اسمها : سعاد . ثم قال :

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِالْهَاءِ . وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَ :

يَحْذِفُهَا وَفَرُهُ بَعْدُ . واحْظُلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ «الْهَاءِ» قَدْ خَلَا

إِلَّا «الرَّبَاعِيَّ» فَمَا فَوْقُ . «الْعَلَمُ» دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

يقول : جوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء ، (أى : بناء التأنيث التى تصير « هاء » في الوقف)

إجازة مطلقة ؛ يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ؛ علماً أو نكرة مقصودة ، ثلاثياً أو زائداً على

الثلاثة . متحرك الوسط ، أو ساكنه . ثم قال : إن المنادى المرخم يحذفها يوفر بعد ذلك ، فلا يجوز حذف

شيء من حروفه بعد حذف التاء . وعرض بعد هذا للترخيم الخالى منها ؛ فقال : احظ (أى : امنع) ترخيم

المنادى الخالى منها إلا إذا كان علماً رباعياً فإفوقه ، غير مضاف ، وغير مركب تركيب إسناد متم ،

(أى : تركيب إسناد تام ، كامل) .

ويلاحظ في هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظورة السابقة - كالمنادى

المضاف ، والمركب تركيب إسناد - ليس محظوراً في المنادى المختوم بالتاء وحده ، وإنما حظره عام

يشمل المجرد منها أيضاً ؛ كما شرحنا .

ما يحذف جوازا من آخر المنادى عند ترخيمه

يجوز أن يحذف من آخر المنادى بسبب ترخيمه حرف واحد - وهو الأغلب -
أو حرفان ، أو كلمة ، أو كلمة وحرف . وفيما يلي البيان :

أولا : يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التي سلفت .

ثانياً : يحذف منه الحرفان الأخيران^(١) معاً بعد تحقق الشروط التي سلفت ،
مزيداً عليها أن يكون المنادى علمياً مجرداً من تاء التأنيث . وأن يكون الحرف الذي
قبل الأخير حرف مد^(٢) . وأن يكون زائداً لا أصلياً . وأن يكون رابعاً فصاعداً .
وبعبارة أخرى :

يجوز أن يحذف من المنادى العلم المرخم الجرد من تاء التأنيث الحرفان
الأخيران . بشرط أن يكون السابق منهما حرف مد . زائداً . رابعاً فأكثر ...
مثل : عِمْرَان - خلدون - إسماعيل . . . تقول : يا عِمْرُ ، من ساء قوله
ساءت معاملة الناس له - يا خِلْدُ ، النصح أغلى ما يباع ويوهب - يا إِسْمَاعِ ،
من خاف الله حرصته عنايته .

أما الحرف الأخير فقد يكون أصلياً « كهزمة » أسماء في المنادى المرخم من
قول الشاعر :

يا أَسْمُ . صبراً على ما كان من حَدَثٍ إنَّ الحوادثَ مِلَّةٌ قِئْ^(٣) وَمُسْتَنْظَرُ

(١) يدخل في هذا من الأعلام ما كان على صورة : المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم (ويراعى في الثلاثة التفصيل الهام الآتي في : « ١ » ص ١٠٨) .

(٢) لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف علة ساكناً ، والحركة التي قبله تناسبه ، (وهي الفتحة قبل الألف : والنضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، نحو : قام - يقوم - مقيم) . وهو في هذه الحالة حرف علة ، ومد ، ولين . فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمي : حرف علة ولين ، نحو : فرعون وخير . فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ نحو : حَوْر وهَيْف . . .

(راجع ما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥٨) .

(٣) يريد : أصبرى على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتومة ؛ بعضها ملق^(أى : واقع حاصل) ، وبعضها منتظر وقوعه .

فكلمة : « أَسْمَ » ، أصلها : أَسْمَاء ، وهمزتها الأخيرة بمنزلة الأصلية ، لأنها منقلبة عن واو أصلية ^(١) . وقد يكون زائداً كالنون في « مَرَوَان » من قول الشاعر :

يا مَرَوُ إنَّ مطيَّتي محبوبسةٌ ترجو الحباءَ ^(٢) . وربها لم يسيئَسِرْ

ولا يصح في هذا القسم المستوفى للشروط الاقتصار على حذف الحرف الأخير وحده ، وإنما يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله أيضاً . إلا إن كان المنادى المرخم محتوماً بتاء التأنيث ؛ فتحذف وحدها دون الحرف الذي قبلها . ففي مثل : « عَقَنْبَاة » ^(٣) وسَلَحَفَاة ، علمين ، يقال : يا عَقَنْبَا . يا سَلَحَفَا بالألف فيهما .

فالترخيم يحذف آخر المنادى أمر اختياري . لا واجب . لكن إذا اخترنا الحذف في هذا القسم المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذي قبله ، لأنهما متلازمان وجوداً وحذفاً في غير المختوم بتاء التأنيث حيث يقتصر الحذف عليها وحدها ^(٤) .

وبمراعاة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح في الأمثلة الآتية وأشباهها، حذف الحرفين الأخيرين معاً في نداء الترخيم :

يا مرتجاة ، علماً ، لا يقال : يا مرتَجَ ، لوجود تاء التأنيث ^(٤) .

يا جعفر ، يا ثمود — يا سعيد — يا عماد . . . أعلاماً ، لا يقال : يا جَعَفَ — يا ثَمَمُ — يا سَعِ — يا عِمَ . . . لأن الحرف الذي قبل الأخير ليس حرف مدٍّ أو حرف مدٍّ ، لكنه ليس رابعاً فأكثر .

يا رُحَيْسِمَ ، يا هَبَيْسَخَ ^(٥) — علمين — لا يقال : يا رُحَيَّ — يا هَبَيَّ . . .

(١) « أسماء » جمع ، مفردة : « أَسْمَ » — مع زيادة همزة الوصل — وأصله : « سَسَوُ » ؛ فواوه أصلية ، تنقلب همزة عند جمعه على « أفعال » .

(٢) العطاء .

(٣) هي في الأصل صفة للعُقَاب (إحدى الطيور الجارحة) يقال : هذه عُقَاب عَقَنْبَاة ، أى : ذات

مخالب قوية .

(٤ و ٤) بخلاف التاء في مثل : « هندات » — طبقاً للبيان الهام في ص ١٠٨ ب —

(٥) أصل معناه : الغلام السمين ، المثلث .

لأن حرف العلة (الياء) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذف الياء ؛ لأنها ليست للمد .

يا قَبَنَوْر^(١) — علمًا — لا يقال : يَا قَبَنَوْر ؛ لأن حرف العلة (الواو) قبل الآخر ليس ساكنًا ؛ فلا يصح حذفه . لأنه ليس حرف مد .

يا فَرَعَوْن — علمًا — لا يقال : يا فِرْعَ ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة (الواو) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو . لأنها ليست للمد هنا .

يا غِرْثَيْق^(٢) — علمًا — لا يقال : يا غِرْثَ ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء . لما سبق .

يا مَخْتَار — علمًا لا يقال : يا مُخْتَتَ ، لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .

يا منقاد — علمًا — لا يقال : يا مُسْتَقَ ، لأن حرف العلة ليس زائدًا ، فأصله الواو ؛ فلا بد من بقاء الألف .

(١)

* * *

(١) أصل معناه : الصعب اليابس من كل شيء .

(٢) أصله : اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء .

(١) وفي حذف الحرف الأخير ومعه الحرف الذي قبله (وهو الذي تلاه الأخير) يقول ابن مالك :

ومَعَ الْآخِرِ احْدَفَ الَّذِي تَلَا إِنَّ زَيْدَ ، لَيْسَ سَاكِنًا ، مُكَمَّلًا ...
أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا . وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ قُفَى
تلا : أى : تلاه الآخر .

وليسا ساكنًا = يقصد به حرف المد ، وقد شرحناه .

الخلف = الخلاف بين النحاة .

قوى — تبع ، أى : جاء بعده حرف ، والجملة الفعلية : (قوى) خبر للمبتدأ : (فتح) والجملة من المبتدأ والخبر صفة لـ «واوٍ» . والجار مع مجروره (بهما) متعلقان بالفعل : (قوى) .

يريد : يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف مد رباعى . فإن كان قبل الواو والياء فتحة — نحو : فَرَعَوْنُ وَغِرْثَيْقُ — فقد وقع خلاف فى جواز حذفهما .

زيادة وتفصيل :

(أ) يصح ترخيم ما سُمِّيَ به من المثني وجمعي التصحيح بحذف زيادتهما من آخر العَلَمِ ، بشرط أن يكون ترخيها على لغة من ينتظر ^(١) ، اكبلا يقع فيهما اللبس بالمفرد ؛ فنقول في نحو : محمدان ومحمدين (علمين) : يا محمد - يا محمد ؛ بالفتح في الأول والكسر في الثاني . وكذا في المنسوب . ويمتنع الضم في كل ما سبق ؛ لكيلا يلتبس بالمفرد . وأما محمدون - ونظائره من كل عَلَمٍ أصله جمع مذكر سالم مرفوع بالواو - فيمتنع ترخيها مطلقاً ؛ للسبب السالف ^(٢) .

(ب) عرفنا ما يحذف منه حرفان عند الترخيم . وهو يشمل المثني وجمعي التصحيح إذا كانت أعلاماً ؛ فترخم كلها بحذف الآخر ومعه ما قبله ، بالشروط التي سلفت . لكن يمتنع بقاء الألف في مثل : « هندات » لأن الثاء فيه ليست للتأنيث ^(٢) .

(ح) الحركة المجانسة لحرف العلة فيصير حرف مدّ بسببها ، قد تكون ظاهرة ؛ كالأعلام التي في الأمثلة السالفة ؛ وقد تكون مقدّرة في بعض الأعلام الأخرى ؛ كما في جمع المقصور جمع مذكر سالمًا ؛ نحو : يا مصطفَـوْنَ ، ويا مصطفَـيْنَ ، عَلَمَـيْنَ . . . فنقول عند الترخيم : يا مصطفى ، بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثاني ، لأن أصلهما ؛ مصطفَـيُونَ ومصطفَـيَيْنَ ، بضم الياء في الأول ، وكسرها في الثاني . تحركت هذه الياء فيهما ، وانفتح ما قبلها ؛ فقبلت ألفاً . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فالحركة مجانسة ؛ لأنها الضمة قبل الواو في اللفظ الأول ، والكسرة قبل الياء في الثاني . فلا يضر أن تكون المجانسة تقديرًا ؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجانسة اللفظية الظاهرة ، ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما ؛ بشرط أن تكون كل كلمة علمًا .

* * *

(١) الكلام عليها في ص ١١١ .

(٢ و ٢) راجع الصبان والحضري في هذا الموضع .

ثالثاً : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم ، كلمة كاذب في أصلها مستقلة ، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج^(١) ، وصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة ؛ نحو : (حَمْدَوَيْه - خَالَوَيْه) - (رَامَهْرُمَز) - (تسعةَ عشر . . .) إذا جعلت هذه المركبات أعلاماً ؛ فنقول في ندائها ترخيماً ، يا حمداً - يا خالاً - يا راماً - يا تسعةً - ولا بد عند ترخيمها من وجود قرينة قوية تدل على أصلها ، إذ ترخيمها لا يخلو من لبس ، ولا سيما المركبات العددية المبنية على فتح الجزأين ؛ نحو : تسعةَ عشرَ .

وقد منع كثير من النحاة ترخيم المركب المزجي (وكذا الإسنادي) كما تقدم^(٢) بحجة أنه لم يسمع ، وأنه موضع إلباس . والأخذ برأيه أحسن .

* * *

رابعاً : يحذف من آخر المنادى المستوفى شروط الترقيم ، كلمة ، ومعها حرف قبلها . ويقع هذا في لفظين من المركبات العددية ؛ (هما : إثنا عشرَ ، وإثنتا عشرةَ) ، إذا جعلنا علميين^(٣) ؛ فيقال : يا إثناً . . . يا إثنتا . . . يحذف كلمة : « عشرَ » أو « عشرة » والألف التي قبلهما - كما يقال هذا في ترخيمهما من غير تركيب - لأن كلمة : عشر ، وعشرة ، بمنزلة النون في الاسم

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجي في ص ١ ص ٣٠٠ م ٢٣ . وفي حذف عجزه ؛ (أى آخره) ، يقول ابن مالك :

وَالْعَجْزُ احْدِفْ مِنْ مَرْكَبٍ ، وَقَلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمَرُو نَقْلٌ
يريد : حذف العجز من المركب المزجي جائز ، أما من مركب الجملة (وهو المركب الإسنادي) فقليل ، وقد نقله عن العرب عمرو ، (المشهور باسم : سيبويه) .

(٢) في رقم ٥ من ص ١٠٣

(٣) هذا شرط حتمي ؛ لكيلا يلتبسا بندا المثنى الذي ليس علماً ، وإنما هو عدد محض ، وهو : اثنا وإثنتان ، ومثلهما في نداء المرخم بقية الأعداد المركبة ، ثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، وخمسة عشر . . . إلخ ، فلا يحذف عجزها للترخيم إلا إذا كانت علماً ، منعاً - في ظنهم - للالتباس بثلاثة ، وأربعة ، وبقية الأعداد المفردة .

هذا . وإذا صار الاسم المبدوء بهمة وصل - مثل : اثني . . . وإثني - علماً فإن همزة تصير همزة قطع ؛ يجب كتابتها والنطق بها . - كما سلف في رقم ٣ من هامش ص ٣٨ وسيجيء لها بيان أكمل في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٧ .

المفرد ؛ (أى : الخالى من التركيب وهو : اثنان واثنان)^(١) . فصارت هى والألف
بمنزلة الحرفين الزائدين فى آخر الأصل المثنى ؛ إذا كان علماً .
« ملاحظة » : اشتد الخلاف بين النحاة الأقدمين فى ترخيم الأعداد المركبة
(أعلاماً وغير أعلام) من ناحية جوازه وطريقته ، أو عدم جوازه . والحق أن ترخيمها
لا يخلو من لبس وخفاء يحملان اليوم على اجتنابه .

(١) (أو المراد بالاسم المفرد : ما كان آخره نون قبلها حرف مدّ فى نحو : مسكين ، علماً ؛
حيث تحذف النون فى الترخيم ومعها حرف المدّ - وثبتت الهمزتان نطقاً وكتابةً إذا كانا علمين -

كيفية ضبط المنادى بعد ترخيمه

المنادى المرخم لا يكون إلا مفرداً علمياً أو نكرة مقصودة — بتفصيلهما الذى عرضناه^(١) — فحكمه الأساسى هو البناء على الضم وفروعه . ولضبطه طريقتان بعد ترخيمه .

الأول : أن يلاحظ الحذف ، ويعتبر كأنه باق ، ويظل ما قبله على حركته أو سكونه قبل الحذف^(٢) ، ويستمر رمز البناء على الضم — وفروعه — مقصوراً على الحرف الأخير المحذوف ، كما كان قبل حذفه ، من غير نظر لما طرأ عليه ؛ ففى مثل : يا عامِرُ . . . يا سيدةُ . . . يكون المنادى قبل الترقيم (عامِرُ — سيدةُ) مبنياً على الضم فى محل نصب ، ويصير بعد الترقيم : يا عامٍ — يا سيدَ ، منادى مبنياً على الضم الذى على الحرف المحذوف ، فى محل نصب أيضاً ، بالرغم من كسر الميم ، وفتح الدال ؛ لأن كلا منهما لا يُعَدُّ — بحسب هذه الطريقة — حرفاً أخيراً فى كلمته ، يختص بعلامة البناء .

وكذلك فى مثل : يا سالمُ — يا مسافِرُ ، يا إفرندُ^(٣) ؛ فالمنادى من غير ترقيم مبنى على الضم فى محل نصب . فإذا رُخِّمَ قيل بهذه الطريقة : يا سَالٍ — يا مسافِرَ ، يا إفرِنَ . . . ، والمنادى مبنى على الضم فى محل نصب ، كما كان من غير

(١) فى ص ١٠١ ، وما بعدها .

(٢) يستثنى من هذا مسألتان يقع فيهما تغيير ؛ الأولى : ما كان مدغمًا فى المحذوف مع وقوعه بعد حرف مدّ هو — فى الغالب — ألف ، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها ؛ نحو : مضارَ ، ومُحاجَ ، علمين ؛ فيقال فيهما يا مضارَ ويا مُحاجَ ، بالكسر على اعتبارهما اسمى فاعل أصله : مضارِر — مُحاجِج ، أو بالفتح على اعتبارهما اسمى مفعول . أما إن كان أصل السكون فالأحسن تحريكه بالفتحة لقربها من السكون فى الخفة ؛ نحو : إبحارَ (بتشديد الراء ، اسم لبقلة) ، فيقال عند التسمية به وترخيمه : « يا إبحارَ » فتحذف الراء الثانية للترخيم ، وتفتح الأولى التى كانت مدغمة فيها وبقيت بعدها . الثانية : ما حذف لواو الجمع ، كما إذا سُمى بنحو : قاضون ومصطقون من جموع معتل اللام ، يقال فى ترخيمه : يا قاضِى ، ويا مصطفى ؛ برد الباء فى الأول ، والألف فى الثانى ؛ لزوال سبب الحذف . (حاشية الصبان — وغيرها — فى هذا الوضع) .

ويلاحظ أن استثناء المسألتين السالفتين مقصور على الأخذ بالطريقة الأولى المعروضة دون الثالثة .

(٣) الإفرند فى الأصل : السيف .

حذف . . . وهكذا يظل آخر اللفظ الحالى على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل حذف الحرف الأخير .

وتسمّى هذه الطريقة : « لغة من ينوى المحذوف » . وتشتهر باسم : « لغة من ينتظر » . ويجب الاقتصار عليها في ترخيم المنادى المختوم بقاء التأنيث عند خوف اللبس - كما سيجىء - مثل : يا على ، مرخم « عَمَلِيَّة » ، علم أنثى ؛ لوجوب فتح الحرف الذى قبل تاء التأنيث ؛ فتكون هذه الفتحة - فى الاسم المفرد الذى يجب بناء آخره على الضم - دليلاً على أن هناك حرفاً محذوفاً ملحوظاً هو التاء ؛ إذ لو لم نلاحظه لقلنا : « يا على » فيلبس نداء المؤنث بالمذكر ^(١) .

الثانية : مراعاة الأمر الواقع ؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل عنه نهائياً ، وانقطعت الصلة بينهما ، وكأنهما لم تكن ، وصار آخره الحالى - بعد حذف ما حذف - هو الذى يقع عليه العلامة . ففى المثالين السالفين يقال فى نداء الترخيم : (يا سالُ - يا مسافُ) . فالمنادى مبنى على الضم فى محل نصب . وتُسمّى هذه الطريقة : « لغة من لا ينوى المحذوف » ^(٢) - أو : « من لا ينتظر » .

(١) والأصح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة « من ينتظر » أن يزداد على آخره عند الوقف هاء السكت . بل جعلها سيبويه لازمة عند طوائف العرب التى ترخم هذا النوع . (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠) .

بقى شيء هام ؛ هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة « من ينتظر » فى المرخم المؤنث عند خوف اللبس . فلم يقتصرونها على المؤنث وحده ؟ إن الفرار من اللبس مطلب أساسى ، يجب أن يعم كل الحالات ؛ ترخيماً وغير ترخيم . - كما سيجىء فى هامش ص ١١٣

(٢) وفى الطريقتين المذكورتين لضبط المنادى المرخم يقول ابن مالك فى الأول التى يُنَوِّى فيها المحذوف :

وَإِنْ نَوَّيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِ اسْتَعْمِلْ بِمَا أَلْفَ فِيهِ أَلِفٌ

يريد : إن نويت ما حذف بعد حذفه ، فاستعمل الباقي بعد الحذف بما ألف فيه ، وعرف عنه قبل الحذف . أى : اترك الباقي على حاله المألوف فيه قبل الحذف . ويقول فى الثانية التى لا ينوى فيها المحذوف :

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَمًا

أى : اجعل الباقي من المنادى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى النية - اجعله كما لو كان قد تمم بالآخر فى الوضع ، فكلمة : « وضعاً » منصوبة على نزع الخافض . والمقصود من هذا كله : إن لم تنو المحذوف فاجعل الآخر الحالى بعد الحذف كأنه آخر وضعى ، أى : أصلى ، من وضع العرب =

وتصلح الطريقتان في مثل : « عنتر » و « عبل » في قول الشاعر عنترَة .
ولقد شَتَمَى نفسه وأبرأ سَتَمَها قِيلُ الفوارس : وبنك — عنترُ أقْدِم .
وقوله :

يا عبلُ لا أخشى الحِمَامَ ؛ وإنما أخشى على عينيكِ وقتَ بُكَاتِكَ
فأصل الكلمتين قبل النداء : عنترَة وعبلَة ، ثم ناداهما نداء ترخيم ؛ فحذف
آخرهما . فالواجب — على لغة من ينتظر — أن نترك آخرهما الخالي على ما كان
عليه قبل الحذف فيظل مفتوحاً كما كان ؛ فنقول : عنترَ — عبلَ . . . ويقع
البناء على الضم على الحرف المحذوف . أما على لغة من لا ينتظر فيجب بناء الباقي
على الضم مباشرة ، وهكذا في كل النظائر الأخرى المختومة بتاء التأنيث .

ويلاحظ أن المرخم المختوم بتاء التأنيث لا تصلح له إلا طريقة : « من ينتظر »
عند خوف اللبس ، كما أسلفنا . فإذا أُمنِ اللبس — بسبب اشتهاار الكلمة في
الاستعمال أو لسبب آخر — جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك ؛ كما في البيتين
السابقين ، وكما في نحو : يا فاطمَ — بضم الميم أو فتحها — وهى ترخيم : فاطمة ،
ومثلهما : هُمَزَة ، (لمن يغتَاب الناس) ومَسْلَمَة ، علم رجل . . .

= وكأنه لم يحذف شيء يليه . وعلى الأول الذى ينتظر يقال في : « ثَمُود » علماً « ياثمو » يحذف الدال وترك
ما عداها على حاله . أما الثانى . الذى لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : ياثمى ؛ للسبب المبين في الشرح
وفى هذا يقول ابن مالك :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثَمُودَ : يَا ثَمُو ، وَيَا ثَمِي ، عَلَى الثَّانِي بَيَا
ويجب الاقتصاد على الرأى الأول في المرخم المختوم بالتاء إذا أوقع الأخذ بالرأى الثانى في لبس
كما في ترخيم « مُسْلَمَة » (بضم الميم) علم امرأة ؛ فيقال : يا مُسْلَمَ ؛ ليكون فتح الميم الأخيرة في هذا
المنادى الواجب بناؤه على الضم — دليلاً على الحذف . أما لو قلنا : « يا مُسْلِمُ » بغير انتظار المحذوف فإن
اللبس يقع بين نداء مُسْلِم ومُسْلَمَة .

والحق أنه يجب الفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بتاء التأنيث ، أم المجرّد منها ؛
أم غيرهما . ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء — كما أشرنا في آخر هامش الصفحة السابقة — فإن لم
يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما في مُسْلَمَة (بفتح الميم ، علم قائد مشهور)
وفى هذا يقول ابن مالك :

والتزمِ الْأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَة وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَة

زيادة وتفصيل :

(١) الأخذ بطريقة « من لا ينتظر » على الوجه المشروح يقتضى — كما عرفنا — إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره كأنه لم يوجد ؛ فيجربى على الآخر الحالى كل الأحوال النحوية والصرفية المختصة بآخر الكلمة . فى مثل : (ثمود — علاوة — كبروان) وأشباهاها من الأعلام التى تنادى ترخيماً فيختم آخرها بعد الحذف بحرف علة ؛ فيقال : يا ثمو — يا علاو — يا كرو) فى مثل هذه الكلمات يبقى الآخر الحالى على ما هو عليه عند من ينتظر ؛ فيبنى على الضم على اللدال ، والتاء ، والنون المحذوفات — فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف .

أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالى تغييرات لا مناص منها ؛ أهمها : أنه سيتغير ضبطه ؛ فيصير مبنياً على الضم المقدّر أو الظاهر ؛ فيقال : يا ثمّو — يا علاو — يا كـرو . وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبني على ضم آخره المذكور فى الكلام ، وأنه سيتغير تغييراً صرفياً على حسب ما تقتضى به الضوابط الصرفية من الإعلال ، والصحة ، والإبدال وغير هذا ، كرجوع حرف محذوف ؛ فيقال يا ثمسى ، بقلب ضمة الميم كسرة ، لتقلب الواو ياء ، كى لا يكون آخر الاسم وأو لازمة ساكنة قلبها ضمة ، لأن هذا نادر فى العربية^(١) ، وكى لا وتقلب الواو فى آخر الكلمتين الأخيرتين همزة وألفاً ، لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة فى : « يا علاو » ، ولتحركها وانفتاح ما قبلها فى : « يا كرو » ، فيقال : يا علاء — يا كـراً^(٢) ولا يقع شىء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى .

(١) كان هذا رأياً مقبولاً فى العصور الخالية ، قبل انتشار الأسماء والأعلام المختومة بواو لازمة ساكنة ، قلبها ضمة . أما الآن فقد عاشت كثيرها من الألفاظ المعتلة الآخر ، المقصورة والمنقوصة : فوجب اتخاذ حكم لها ؛ كمنظائر : ولعله هنا يكون بإبقائها وعدم ترخيم المنادى الذى يحويها . أما فى غير الترخيم فقد وضعناه فى الجزء الأول ، فى المسألة الخامسة عشرة . كما وضعناه فى هذا الجزء (فى باب التنبيه ، والجمع ، والنسب) .

(٢) أى : ياكروان ، ومنه المثل العربى الذى يقال لمن يتكبر وحوله من هو أشرف منه يتواضع : « أطرق كرا ، إن العام فى القرى » — وقد أشرنا له فى ص ٤ —

(ب) مع أن الطريقتين صحيحتان ، والأمر في تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ، ومراعاته المقام — قد تكون (الأولى وهى : « لغة من ينتظر ») أنسب ؛ لبعدها عن اللبس . غالباً ؛ إذ حركة آخرها الحالى فى أكثر الصور ، لا تكون ضمة — برغم استحقاق المنادى فى موضعه هذا البناء على الضم وجوباً — فعدم وجود الضمة يوحى أن فى اللفظ الحالى حذفاً ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالى ليس هو الأخير فى الأصل . وإلا فأين علامة البناء ؟

نعم يقع اللبس فى هذه الطريقة حين يكون الحرف ؛ الذى قبل المحذوف مباشرة مضموماً هجائياً . نحو : قنْفُد — علمماً — فعند نداءه نداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول : يا « قُنْفُ » فالفاء مضمومة ضمماً يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمة بناء ، أم ضمة حرف هجائى ليس آخر الأحرف ؟ وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس ، أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأخرى ، أو يعدل عنهما معا إذا أوقعت كل واحدة منهما فى اللبس كالذى يحدث فى مثل : يا فتاة .

(ح) يرد فى الفصحح كثيراً نداء لفظ « صاحب » كقول الشاعر :

هَلَسْمُ « يا صاح » إلى روضة يحلو بها العانى صدّاً^(١) همّه

فأصل الكلمة : « صاحب » نوديت نداء ترخيم بحذف الباء . وهذا رأى يسائر قواعد الترخيم عامة ؛ فهو أنسب من رأى الذى يقول إن أصلها « صاحى » ورخمت شذوذاً بحذف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعى للأخذ بالشاذ حين يكون المطرد ممكناً .

أما حذف الباء فى غير حالة النداء فشاذ ، إلا للضرورة الشعرية^(٢) . . .

(١) يريد : صدأ .

(٢) انظر المسألة التالية ، ورقمها : : (١٣٨) .

المسألة ١٣٨ :

القسم الثانى ترخيم الضرورة الشعرية ^(١)

هذا النوع مقصور على غير المنادى ؛ ولا يصح إجراؤه إلا بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة :

أولها : أن يكون فى شعر .

ثانيها : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ؛ فلا يصح ترخيم لفظ : « الغلام » ؛ لأنه لا يصلح للنداء ؛ بسبب وجود « أل » ^(٢) . . .

ثالثها : أن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة ، وإما مختوماً بتاء التأنيث .

فمثال الأول :

لنعم الفتى - تعشوا إلى ضوءِ نارِهِ - طريفُ بنِ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرِ ^(٣)
أراد : ابن مالٍ ؛ فرخمه ترخيم الضرورة .

ومثال الثانى :

وهذا ردائى عنده يستعيره لِيَسْلُبْنِي حقى ، أَمالِ بنِ حَسَنَظَلِ
أراد : يا مالٍ بنِ حنظلة ^(٤) ؛ فحذف التاء من « حنظلة » للضرورة فى غير المنادى .

وإذا وقع ترخيم الضرورة فى لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين : طريقة من لا ينتظر - كالبيتين السالفين ^(٥) أو من ينتظر ، - كقول الشاعر :

(١) انظر معنى الضرورة وتفصيلها الدقيق فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٢) وقد سبق البيان فى ص ٣٦ .

(٣) الحصر : شدة البرد .

(٤) والبيت - على هذا التقدير - يصلح شاهداً للحالتين معاً .

(٥) بدليل وجود التنوين فى الأول ، وكسر اللام فى الثانى . فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى الأصل بحذف التنوين فى الأول وفتح اللام فى الثانى .

ألا أضحت حبالكمو رِمَاماً^(١) وأضحت منك شاسعة^(٢) أُمَاماً^(٣)

وبمقتضى الأولى يضبط آخر اللفظ المرخّم على حسب ما تقتضيه الجملة من ضبطه ، ويجرى عليه ما تقتضيه الضوابط العامة ، من إعلال ، وصحة ، وإبدال .. وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئاً مما سبق مع عدم اختلال الوزن ؛ ككلمة « مال » المنونة في البيت الأول والمجرورة بالإضافة ، وكلمة : « حنظل » المجرورة بالإضافة في البيت الثاني مع عدم التنوين .

وبمقتضى الثانية يبقى اللفظ المرخّم على حاله بعد حذف آخره ، ككلمة : « أُمَام » في البيت الأخير .

هذا ، ولا يشترط في المرخم للضرورة أن يكون معرفة (علماً أو غير علم) ، ولا شرطاً أخرى غير التي سبقت . ومن ترخيم النكرة قول الشاعر — في بعض الروايات : —

* ليس حتى على المنون بخال *

أى : بخالد^(٤) . . .

(١) جمع رمة (يضم الراء غالباً . ويصح الكسر) قطعة حبل بالية .

(٢) بعيدة .

(٣) علم امرأة . والأصل قبل الترخيم : أُمَامَة .

(٤) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على ترخيم الضرورة ببيت واحد هو :

ولا ضِطْرَارَ رَخْمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ ؛ نَحْوُ : أَحْمَدَا

فلم يتعرض لشيء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضرورة صالحاً للداء ؛ نحو : أحمد . وقد أشرنا في

رقم ١ من هامش الصفحة السالفة إلى أن المراد الدقيق من : « الضرورة » موضح تفصيلاً في رقم ٢ من

المسألة ١٣٩ :

الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

١ - قال أحد الشعراء :

قلْ للحوادثِ أقْدَمِي ، أوْ أَحْجِمِي إِنَّمَا بَنُو الإِقْدَامِ والإِحْجَامِ
نَحْنُ النَّيَامُ إِذَا اللَّيَالِي سَأَلَمَتْ فَإِذَا وَتَسَّنَ فَنَحْنُ غَيْرُ نِيَامِ

من يسمع : « نَيَا » أو : « نَحْن » يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، الدال على التكلم ، وعن مدلوله ، وحقيقة المتكلم به ، وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرب ، أم : أهل العلم ، أم : الأبطال ، أم : أبناء الشرق . . . أم . . . ؟ أم غير هؤلاء ممن لا يُحْصَوْنَ جنساً ، ولا نوعاً ، ولا عدداً .

أيكون المراد - مثلاً - : (إِنَّمَا - العرب - - بنو الإقدام . . .) و (نحن - الأبطال - ، - النيام) . . . و . . . فالضائرات المذكورة يشوبها عيب واضح ؛ هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معهما إلى تخصيص وتوضيح . فإذا جاء بعد كل ضمير منها اسم ظاهر ، معرفة ، يتفق مع الضمير في المدلول ، ويختلف عنه بزيادة التحديد والوضوح - زال العيب ، وتحقق الغرض ، كالذي تحقق بزيادة كلمة : « العرب » وكلمة : « الأبطال » . فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذي في تلك الضائرات ، برغم أنها متجهة للمتكلم^(١) .

٢ - يقول الشاعر :

وأنا ابنُ الرِّياضِ ، والظِّلِّ ، والماءِ وِدَادِي ما زال خير وِدَادِ

فن هذا المتكلم ؟ وما مدلول هذا الضمير الدال على التكلم ؟ أهو شاعر ، أم ناثر ، أم عالم ، أم زاهد ؟ . . . ، ما جنسه ؟ . . . إن الضمير : « أنا »

(١) سبق - في ١ - ص ٢٥٥ م ١٩ (باب : الضائرات) - معنى : إبهام الضمير ، وطريقة إيضاحه .

لا يَسْلَم من غموض يحتاج معه إلى اسم ظاهر من نوع خاص ؛ يزيل هذا العيب ؛
 كأن يقال : (أنا - الشاعر - ابنُ الرياض) ، أو : (أنا - الشرق -
 ابنُ الرياض) ... فحجىء هذا الاسم الظاهر ، المعرفة ، المعين ، الواضح ، الذى
 معناه معنى الضمير قبله - قد أزال عنه عيب العموم والإبهام .

٣ - وكذلك الضمير « أنت » فى قول الشاعر :

أنت فى القولِ كاللهِ أجملُ الناسِ مذهباً

فما الذى يظنه سامع الضمير : « أنت » الدّال على الخطاب ؟ أياكون المراد :
 (أنت - الشاعر - أجملُ الناسِ مذهباً) : أم : (أنت - الناثر - ...) أم
 (أنت - الأديب - ...) أم محمداً - أم عليّاً ؟ ... لا بد من اسم ظاهر
 كالأسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام عن الضمير .

٤ - نشهد فى عصرنا كثيراً من المتعاقدين يبدعون عقود البيع ، والشراء ،
 والمدائنة ، وغيرها - بجملة شاعت بينهم حتى ابتدلت ؛ هى : « نحن - الموقعين -
 على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا ... » وكلمة : « الموقعين » هى الاسم الظاهر
 المعرفة الذى جاء لإزالة ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام ، مع اتفاق الاسم الظاهر
 والضمير فى المدلول ، وتسميئُ الظاهر بما فيه من تحديد وإيضاح

بالتأمل فى الأمثلة السالفة - وأشباهاها - نلاحظ فى كل أسلوب منها بعد إزالة
 ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام : أربعة أمور مجتمعة ، تتصل بموضوعنا
 اتصالاً أصيلاً قوياً .

أ - ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها : اسم ظاهر معرفة : مدلوله الضمير ، ولكنه يُحدّد المراد من ذلك
 الضمير ، ويخصّصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام .

ثالثها : حكم معنوى وقع على ذلك الضمير .

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة (لأنه شريك الضمير
 فى الدلالة ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنوى) واختصاصه به ،
 واقتضاره عليه ؛ فيكون هذا اختصاصاً واقتصاراً على بعضٍ مُعين مما يشمله الضمير

(ذلك : أن الضمير بعمومه يشمل أفراداً كثيرة، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذى يعتبر أقل أفراداً منه) ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم الظاهر أخص من الضمير الذى بمعناه . ففى مثل : (نحن - العرب - بنو الإقدام والإحجام) ، نجد الضمير العام المبهم هو : « نحن » والاسم الظاهر المعرفة هو : « العرب » ، والحكم المعنوى الذى وقع على المبتدأ هو : « البنوّة » للإقدام والإحجام . وقد خُصص هذا الحكم ببعض أفراد الضمير ؛ وهم : « العرب » ، أى : صار خاصاً بهم ، مقصوراً عليهم . وهكذا يقال فى سائر الأمثلة ، ونظائرها . . .

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذى يسميه النحاة فى اصطلاحهم : « المختص » ، أو : « المخصوص » ؛ لاختصاص المعنى به ، ولأنه يُعرب « مفعولاً به » لفعل واجب الحذف مع فاعله ، تقديره الشائع عندهم ، هو : « أخص ^(١) » ويعبرون عن هذه المسألة تعبيراً اصطلاحياً بالغرض منها : وهو : « الاختصاص » . ويشترطون فى أسلوب الاختصاص أن تتحقق فيه الأمور الأربعة السالفة .

ويقولون فى تعريفه : (إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم ظاهر ، معرفة ، معناه معنى ذلك الضمير ، مع تخصيص هذا الحكم بالمعرفة ، وقصره عابها) .

الغرض منه :

الغرض الأصلى من الاختصاص الاصطلاحى هو : التخصيص والقصر . على الوجه المشروح فيما سلف . وقد يكون الغرض الفخر ؛ نحو : (إني - العربى - لأستكين طاغية) . (إني - الرّحالة - أنعلم من الرحلة ما لا أتعلمه من الكتاب) وقول الشاعر :

لنا - معشر الأنصار - مجدٌ مؤنثٌ^{*} بإرضائنا خير البرية أحمداً

أو : التواضع ؛ كقول أحد الخلفاء : (أنا - الضعيف العاجز - أحتطمُ البغى ، وأهتدمُ قلاعَ الظالمين . وأنا - البائس الفقير - لا أستريح وبجانبي متأوه ، أو محتاج) . . .

(١) لا مانع أن يكون تقديره : أعنى ، أو : أقصد ، أو : أريد . . . أو ما شاكل هذا - إلا أن الفعل : « أخص » هو المشهور ، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع نحويّاً : « الاختصاص » ولا بد من حذف هذا الفعل مع فاعله - كما أشرنا - ولهذا يعتبرون « المخصوص » هنا نوعاً من « المفعول به » الذى ينصب بمائل واجب الحذف .

أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ، أو نوع ، أو عدد
 نحو : (نحن - الناس - نخطئ) ونصيب ؛ والعاقِل من ينتزع من خطئه
 تجرِبة تعصمه من الزلل مرة أخرى) ، (نحن - المثقفين - قدوة لسوانا ، فإن
 ساءت القدوة فالبلاء فادح) . (أنتم - الأربعة الأئمة - نجوم الهداية ،
 ومصابيح العرفان) .

* * *

حكمه : الاسم ^(١) الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) :
 يجب نصبه دائماً ، على التفصيل الآتي :

١ - إن كان الاسم هو لفظ « أئ » في التذكير أو « أئمة » في التأنيث وجب
 بناءهما على الضم في محل نصب ^(٢) ؛ على المفعولية ، ويجب أن يتصل بآخرهما
 كلمة : « ها » التي للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغة التي لا تتغير إفراداً ، ولا تثنية ،
 ولا جمعاً ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع بغير بناء ولا إعراب .
 (لأن حركة الرفع هذه هي مجرد حركة ظاهرية صورية ^(٣) لحجارة « أئ » ، وأية «
 ومماثلتهما فيها ، تجيء تبعاً للفظهما المبني) ، وأن يكون هذا النعت مبدوءاً بأل
 التي للعهد الحضوري ؛ نحو : (أنا - أيُّها الجندي - فداء وطني) . (نحن -
 أيُّها الجنديان - نقضي الليل ساهرين) . (نحن - أيُّها الجنود - حماة
 الأوطان) . (أنا - أيُّها الصانعة - حريصة على الإنقاذ) . (نحن - أيُّتها
 الصانعتان - حريصتان على الإنقاذ) (نحن - أيُّتها الصانعات - حريصات
 على الإنقاذ . . .) .

فالضمير في كل ما سبق ، مبتدأ . وكلمة « أئ » ، أو : « أئمة » مفعول به لفعل
 واجب الحذف مع فاعله ، تقديره - مثلاً - : « أخص » وهي مبنية على الضم
 في محل نصب . و « ها » حرف تنبيه مبني على السكون . والاسم المعرفة المقرون بأل ، نعت
 مرفوع حتماً ، رفع إتياع للناحية الشكلية اللفظية وحدها . وليس له محل ^(٣) إعرابي

(١) هذا الاسم أربعة أنواع ، يجيء بيانها في الزيادة ص ١٢٥ .

(٢) يقول النحاة إنهما بنيا هنا حملاً لهما على النداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما . والحق

أن علة بناءهما على الضم هنا وفي باب النداء هي الاستعمال العربي وحده .

(وفي صدر الجزء الأول بيان الأسباب التي ذكروها للبناء ، ثم تفنيدها) .

(٣ ، ٣) التحقيق أن ضمته إتياع صوري لفظي (كما سبق في باب النداء ص ٤٥ و ٤٩) ؛ إذ =

مطلقاً ، مع أنه تابع للفظ كلمتى : « أئى وأئبة » المبنيين على الضم لفظاً ، وإن كازنا منصوبتين محلا - كما سبق .

ويصح تأخيرهما فى نهاية الجملة ؛ مثل : (نحن أنصارُ الحق أئبها الطلابُ) (نحن أنصارُ الفضيلة أئبها الفتياتُ . . .)^(١) .

٢ - إن كان الاسم المختص لفظاً آخر غير : « أئى وأئبة » وجب نصبه ، سواء أكان مضافاً أم غير مضاف . نحو (أنا - الطبيب - لا أتوانى فى إجابة الداعى . . .) . : (أنا - طالب العلم - لا تفتترُ رغبتى فيه)^(٢) .

* * *

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء :

بين الاختصاص والنداء تشابهٌ فى أمور ، وتختلف فى أخرى . فيتشابهان فى ثلاثة أمور^(٢) :

أولها : إفادة كلٍّ منهما الاختصاص وهو فى هذا الباب خاص بالمتكلم أو المخاطب ، وفى باب النداء خاص بالمخاطب .

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر (أى المتكلم أو المخاطب)^(٣) ولا يكون ضمير غائب .

ثالثها : أن الاختصاص يودى - بسبب ما فيه من تحديد وإيضاح - إلى تقوية المعنى وتوكيده ، وقد يتحقق هذا فى النداء كذلك أحياناً ؛ كقولك لمن هو مصغ إيليك ، مقبل على حديثك : إن الأمر - يا فلان^(٤) - هو ما فصلته لك^(٥) . . .

= لا مقتضى للرفع الإعرابى ، ولا للبناء ، فهى محض حركة صورية - فيما يقال - . ولكن انظر تفصيل الكلام فى هذا الحكم الهام فى رقم ١ من هامش ص ٤٧ .

(١) إعراب هذه الجملة الفعلية المحذوفة موضع فى « ب » ص ١٢٥ .

(٢ و ٣) يردد النحاة هذه الأوجه لإثبات المشابهة . والحق أن هذه المشابهة واهية ، ولا يكاد أمرها يقوى إلا فى « أئى وأئبة » بسبب بئأهما على الضم فى محل نصب ، ووجود حرف التنبيه والنعت بعدهما ، وكل هذا مع الأمور الثلاثة السالفة .

(٣) يلاحظ أن النداء - كما سبق فى بابه ، ص ١ وفى هامش ص ٦٨ - لا يكون للمتكلم .

(٤) ويذكر اسمه الحقيقى فى النداء .

(٥) سبقت الإشارة لهذا فى رقم ٢ من هامش ص ١ .

ويختلفان في أمور : بعضها لفظي ، والآخر معنوي . فاللفظية أشهرها :

١ - أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقاً ، لا لفظاً ، ولا تقديرًا . (لا « يا » ، ولا غيرها) .

٢ - أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها - كالأمثلة السالفة - أو في آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النصر - أيُّها الجنودُ ، أو أيَّتُها الكتيبةُ .

٣ - أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه في التكلم ^(١) أو الخطاب - .
والغالب أن يكون ضمير تكلم . ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبة ، ولا اسمًا ظاهرًا . ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم في الدعاء : (سبحانك الله العظيم) ، (وبك - الله - نرجو الفضل) . بنصب كلمة : « الله » فيهما .

٤ - أن الاسم المختص منصوب دائماً في لفظه ، علمًا كان أو غير علم إلا « أئى وأية » فإنهما مبنيتان على الضم لفظاً ، منصوبتان محلاً . . . أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصودة مبنيان فيه - في الأغلب - على الضم في محل نصب ، وكذا : أئى ، وأية ، يبنيان في النداء على الضم في محل نصب .

٥ - أنه يقل أن يكون علمًا - ومع قلته جائز - نحو : أنا - خالدًا - حطمت أصنام الجاهلية .

٦ - أنه يكثر تصديره « بأل » بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بأل إلا في بعض حالات سبق سردها ^(٢) .

٧ - أنه لا يكون نكرة ، ولا اسم إشارة ، ولا ضميرًا ، ولا اسم موصول .

٨ - أن « أئى وأية » هنا لا توصفان باسم إشارة . بخلافهما في النداء ، وأن صفتهمما واجبة الرفع الصورى اتفاقاً ، بخلافهما في النداء ^(٣) .

٩ - أن « أئى » مختصة هنا بالذكر مفرداً ، ومثنى ، وجمعاً ، ولا تستعمل للمؤنث

(١) سواء أكان ضمير المتكلم خاصاً به وحده ، أم شاركه فيه غيره ؛ فالخاص مثل : « أنا » والآخر مثل : « نحن » .

(٢) في ص ٣٦ .

(٣) في رقم ٢ من ص ٤٥ ورقم ٣ من هامش ص ٤٦ ما يوضح هذا الخلاف .

بخلافها في النداء ، كما أن « آية » مختصة هنا وفي النداء ، بالمؤنث مفرداً ومثنى ،
وجمعاً ، ولا تكون للمذكر .

١٠ - أنه لا يُرَخِّم اختياراً ، ولا يستغاث به . ولا يندب ...

١١ - أن العامل هنا محذوف وجوباً مع فاعله بغير تعويض ، أما في النداء
فحرف النداء عوض عنهما . وأن الفعل المحذوف هنا تقديره - غالباً - « أُنْخِصُّ »
أو : ما بمعناه . أما في النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادي ، أو : ما بمعناها
والمعنوية أشهرها :

١ - أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

٢ - أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة ،
وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه . وقد يكون الغرض هو : الفخر ، أو التواضع
أو : زيادة البيان : - كما شرحنا - وأما الغرض من النداء الأصلي ^(١) فطلب
الإقبال . بالتفصيل الذي سردناه ^(٢) في بابه ^(٣) . . .

(١) دون النداء الذي خرج عن الغرض الأصلي إلى غيره .

(٢) ص ١ وما بعدها و ح من ص ٥ .

(٣) وقد اقتصر ابن مالك في بيان ما سبق كله ، على بيتين دَوَّهما في باب مستقل عنوانه :

الاختصاص ، قال :

الاختِصاصُ : كَنداءٍ دُونَ « يَا » كَأَيِّهَا الْفَتَى ؛ بِإِثْرِ : اِرْجُونِيَا

أى : كقولك ارجوني أيها الفتى ، بوقوع : « أيها الفتى » إثر : « ارجوني » ، أى : على إثرها ،
وبعدها . ثم قال :

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ « أَيْ » تِلْوَ « أَلْ » كَمِثْلِ : نَحْنُ الْعُرْبُ أَسْحَى مِنْ بَذَلْ

أى : قد يرى الاختصاص مستعملاً من غير كلمة « أى ، وآية » فيه . يريد : من غير أن يكون
الاسم المختص هو لفظ : « أى ، أو : آية » وإنما يكون اسماً مشتملاً على « أَلْ » كالمثال الذى ساقه ،
وهو : (نحن - العرب - أسحى من بذل) ، أى : أكرم من أعطى ماله . فكل ما يفهم من البيتين هو أن
الاختصاص كالنداء ، لكن من غير حرف نداء مطلقاً ، وأن لفظه قد يكون : « أَيْ وَآيَةً » ، وأن
الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : « أَلْ » وهذا الكلام مبني .

زيادة وتفصيل :

(١) يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المخصوص) أربعة أنواع .
 الأول منها مبنى على الضم وجوباً ، في محل نصب وهو : «أى» للمذكر
 و «أية» للمؤنث ؛ مع التزام كل صيغة بصورتها في جميع استعمالاتها ، ووقوع
 «ها» التي للتنبيه بعدهما ، ومجيء نعت لهما مقرون بأل التي للعهد الحضورى .
 أما الثلاثة الباقية فواجبة النصب ، وهى : المقرون بأل ، نحو : (نحن -
 الشرفاء - نرفع عن الدنيا) . والمضاف ، نحو : (أنا - صانع المعروف -
 لا أرجو عليه جزاء) . والعلم - وهو أقل الأربعة استعمالاً - نحو : (أنا - علياً -
 لأهأب في سبيل الحق شيئاً) .

(ب) الاسم المختص منصوب بفعل محذوف وجوباً مع فاعله ، والجملة - فى الغالب -
 تكون فى محل نصب ، حالاً من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال ^(١) ؛
 كالتى فى مثل : ارجونى ^(٢) أيها الفتى . وفى مثل : ربنا اغفر لنا أيها الجماعة ^(٣) .
 وقد تكون أحياناً معترضة : مثل : نحن - الحُكَّام - خُدَّامُ الوطن ، أى : أخص
 الحكام . فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره . ومثلها : إنا - معاشرَ الأنبياء - لانورث ^(٤) .

(١) فليس منه الضمير الذى يعرب مبتدأ فى رأى كثير من النحاة - وإن كان فى رأيهم تسف
 كما سيجىء هنا فى رقم ٤ - .

(٢) التقدير : ارجونى حال كوفى مخصوصاً من بين الفتيان - اغفر لنا حال كوننا مخصوصين
 بين الجماعات . وقد نص النحاة على إعراب واو الجماعة فاعلاً لفعل الأمر ، وعلى إعراب جملى الاختصاص
 فى المثالين حالين من الياء ، ونا .

(٣) فلا يكون لها محل من الإعراب ؛ كالأشأن فى كل الجمل المعترضة .

(٤) كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أولهما ما يلزم له .
 وقد نص النحاة على أنها معترضة ، ولم يعربوها هنا حالاً من الضمير الذى قبلها - كما أعربوها فى المثالين
 السابقين - فراراً من مجيئ الحال مما أصله المبتدأ ؛ إذ الشائع بين كثرتهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ ،
 ولا أصله مبتدأ ، وقد عرضنا - فى الجزء الثانى ، باب : الحال م ٨٤ ص ٣٣٩ وم ٨٥ ص ٣٧٧ - لهذا
 الشائع ، وانبهنا إلى تحططه بالحجة القوية . وإذا لا مانع أن تكون جملة الاختصاص الفعلية فى المثالين
 الأخيرين وأشباههما جملة حالية أو معترضة ، بل إنها فى الحالية أنسب للغرض ، وأوضح .

التحذير والإغراء

(١) التحذير : « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليجتنبه »^(١) . والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة :
أولها : « المحذّر » ، وهو المتكلم الذى يُوجّه التنبيه لغيره .
ثانيها : « المحذّر » ، وهو الذى يتجه إليه التنبيه .
ثالثها : « المحذور » ، أو « المحذّر منه » ، وهو : الأمر المكروه الذى يصدر بسببه التنبيه .

ولكن هذا الأصل قد يُعدّل عنه أحياناً كثيرة ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور الثلاثة ، — كما سنعرف — .

ولأسلوب التحذير — بمعناه اللغوى العام^(٢) — صور مختلفة ؛ منها : صورة الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :

احذّر مصاحبة اللئيم ؛ فإنها تُعدى كما يُعدى السليم الأجربُ

ومنها : صورة النهى ؛ كقول الأعرابي فى لغته ، وقد فتنته :

لا تَلْمُنى فى هواها ليس يرضينى سواها . . .

ومنها : الصورة المبدوءة بالضمير « إِيَّاكَ »^(٣) « وفروعه الخاصة بالحطاب »^(٤)

(١) هذا تعريف لغوى يردده — بنصه — كثير من النحاة . ولكن يفضل بعضهم أن يقال : (إنه اسم منصوب ، معمول للفعل : « أَحذّر » المحذوف ، ونحوه .) لأن هذا يناسب مهمة النحو التى هى البحث فى أحوال الكلم إعراباً وبناء . وأيضاً ليدخل فى التعريف نحو قول الشاعر :

بِئْسَ وَبِئْسَ حُرْمَةُ اللَّهِ فى تضييعها

بنصب كلمة : « الله » ، بعامل مخوف تقديره : احذّر ، أو : احش ، أو : اتق ، أو نحو ذلك . .
فبناء على التعريف اللغوى يكون : « الله » هو الأمر المكروه ؛ وهذا لا يليق .

(٢) الذى يشمل « الاصطلاحى » الآتى ، وغير الاصطلاحى .

(٣) بكسر الهمزة ، مجازة لأفصح اللغات ، وأشهرها ، ويجوز فتحها فى لغة ، كما يجوز قلبها « هاء مكسورة » فى لغة أخرى
(٤) هى : إِيَّاكَ ، وإِيَّاكُم ، وإِيَّاكُن .

كأنّ في قول أغرابية لابنها : (إياك والنميمة^(١)) فإنها تزرع الضغينة^(٢) ، وتُفَرِّقُ بين المحبين . وإياك والتعرّض للعُيوب ؛ فَتَسْتَحْذِرُ غَرَضًا^(٣) ، وخلق^(٤) ألاّ يثبت الغرض على كثرة السّهام ...) وقولهم : (إياكم وثورة الغضب فإنها تَجلب المرض وسوء العاقبة .) إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التي تحقق « التحذير » بمعناه اللغوي العام .

غير أنّ الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب . ولا تنطبق عليه ضوابطه النحوية وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد والأحكام . لا تنطبق إلا على خمسة أنواع « اصطلاحية » ؛ يسمونها : « صور التحذير الاصطلاحي » ، هي - وحدها - المقصودة من هذا الباب بكل ما يحويه ، ولا سيما اشتمال كل منها على اسم منصوب يُعَرَّبُ مفعولاً به لفعل محذوف مع مرفوعه . وفيما يلي بيان هذه الأنواع الخمسة الاصطلاحية :

النوع الأول : صورة تقتصر على ذكر « المحذّر منه » (وهو : الأمر المكروه) اسماً ظاهراً^(٥) ، دون تكرار ، ولا عطف مثيل له عليه - والمراد بالمثل هنا ؛ مُحذَرٌ منه ، آخر - ؛ كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النار ، وكتحذيره من سيارة ؛ بأن يقال له : السيّارة .

وحكم هذا النوع : جواز نصبه بفعل محذوف جوازاً هو ومرفوعه . فكلمة : « النار » أو « السيارة » يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف جوازاً تقديره - مثلاً - : احذّر النار - احذر السيارة . والفاعل ضمير محذوف معه أيضاً ؛ تقديره : أنت . ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تقدير بشيء في اختياره إلا موافقة المعنى ، وصحة التركيب . مثل : اجتنب النار - اجتنب السيارة ... أو : حاذر ، أو : جانب ...

وفي كل هذه الأمثلة يصح حذف الفعل وفاعله معاً . أو ذكرهما معاً^(٦) ،

(١) السعي بين الناس بالإفساد .

(٢) الحقد والعداوة .

(٣) هدفاً تُصوب إليه السهام .

(٤) جدير ، أمر محقق ...

(٥) أى : ليس ضميراً

(٦) مع ملاحظة أن الضمير المستتر نوع من

الضمير المذكور - لا من المحذوف - طبقاً لما سبق إيضاحه في باب الضمير - ج ١ .

فيقال : النار ، أو اجتنب النار . . . كما يصح ضبط « المحذّر منه » ضبطاً آخر غير النصب ، كالرفع ؛ فيقال : النارُ . على اعتباره — مثلاً — مبتدأ خبره محذوف . لكنه في حالة التصريح بفعله لا يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ، وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب . إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحي . أن يكون الاسم منصوباً على أنه : « مفعول به » . وناصبه عامل محذوف هو ومرفوعه^(١) . معاً .

النوع الثاني : صورة تشتمل على ذكر « المحذّر منه » اسماً ظاهراً^(٢) ؛ إماً مكرراً . وإما معطوفاً عليه مثله بالواو — دون غيرها — ؛ نحو : البردَ البردَ — البردَ والمطرَ .

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم في صورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً^(٣) . ويراعى في تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : (احذرَ البردَ البردَ — احذرَ البردَ والمطرَ) . أو : تجنب . . . أو اتق . . . فحكم هذا النوع : وجوب النصب ، ووجوب حذف العامل ومرفوعه معاً . ويتعين في صورة « التكرار » أن يكون الاسم الثاني تأكيداً لفظياً ، وفي حالة « العطف » أن يكون حرف العطف هو : « الواو » — دون غيرها — وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ، لا عطف جُمُتل .

النوع الثالث : صورة تشتمل على ذكر اسم ظاهر^(٣) مختوم بكاف خطاب للمحذّر ؛ بحيث يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه ، سواء أكان مكرراً أم غير مكرر . معطوفاً عليه بالواو مثيل له — أى : « مُحذّر آخر » أم غير معطوف . ولا بد في صورة العطف أن يكون المعطوف « مُحذّراً » أيضاً (كالمعطوف عليه) ؛ كأن يقال لمن يحاول لمس طلاء سائل : يدك — أو : يدك يدك — أو : يدك وملابسك . والتقدير : أبعد يدك . . . — أبعد يدك وملابسك . . . ، أو : صن يدك وملابسك . . . ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب . . .

(١) والداعي البلاغي للحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ ليتنبه المخاطب قبل فوات الفرصة ، كي لا يصيبه المكروه بفواتها .

(٢ و ٢) أى : ليس ضميراً — كما سبق —

(٣) لهذا إيضاح آخر ، يجيء في : « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و ١٣٥ ؛

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم السابق الذى تكرر ، وكذلك المعطوف عليه . والنائب لهما عامل محذوف مع مرفوعه وجوباً^(١) وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات ، أمّا الذى جاء تكررراً فتوكيد لفظي .

فإن كان الاسم منفرداً (أى : ليس مكرراً ولا معطوفاً عليه) فحكمه حكم النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً - لا وجوباً - فيصح إظهار عامله وحذفه ، كما يصح ضبطه بغير النصب ؛ فإذا ظهر عامله أو كان الضبط بغير النصب فلن يكون من أساليب « التحذير الاصطلاحي » ؛ - كما أوضحنا فى ذلك النوع - .

النوع الرابع : صورة تشتمل على اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر ، ويكون هذا الاسم كما فى النوع السالف هو الموضع أو الشيء الذى يخاف عليه ، ولكن قد عطف عليه بالواو - دون غيرها - « المُحذّر منه » ؛ نحو : يدك والسكين - رأسك وحرارة الشمس - مواعيدك والخُلف . فالمعطوف هنا « محذّر منه » ، بخلافه فى النوع السالف الذى يكون فيه المعطوف « محذّراً » . . . (٢)

وحكم هذا النوع : وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف ، وأن يكون عامل النصب محذوفاً مع مرفوعه وجوباً^(٣) . والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين^(٤) أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر : للمعطوف . ولا يراعى فى اختيارهما إلا مناسبتهما للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صنّ يدك وأبعد السكين - احفظ رأسك ؛ واحذر حرارة الشمس - تذكّر مواعيدك ، وتجنب الخلف . . . وأمثال هذا مما هو مناسب . وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشيء الذى يُخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ،

(١) لهذا الحكم إيضاح آخر يجىء فى « د » و « هـ » من الزيادة والتفصيل ، ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٢) الفرق بين هذا النوع وسابقه . أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذّراً منه . أما السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسماً ظاهراً موضعاً للخوف عليه ، وليس محذّراً منه .

(٣) لهذا الحكم إيضاح يجىء فى : « د » و « هـ » من الزيادة ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٤) وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويسائر الضوابط العامة . وفى هذه الحالة يكون المعطف عطف مفردات .

وتشتمل المتأخرة على « محذّر منه » وبين الجملتين واو العطف ؛ تعطف الجملة الثانية على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جُمل ، لا مفردات ^(١) . . .

النوع الخامس : صورة تشتمل على ذكر المحذّر ضميراً منصوباً للمخاطب ، هو : « إياك » ^(٢) وفروعه . وبعده « المحذّر منه » ، اسماً مسبوقاً بالواو ، — دون غيرها — أو غير مسبوق بها ، أو مجروراً بالحرف : « مِنْ » . فلا بد في هذا النوع من ذكر « المحذّر » ضميراً معيّناً ، ثم « المحذّر منه » . فمثال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها ~~بكم~~ (إياك والجرد بدينك ، والبخل بمالك . . .) . وقولهم : إياكم والديّن ؛ فإنه همّ بالليل ، ومثّله بالنهار . ومثال غير المسبوق بها قولهم : (إياكم تحكّم الأهواء السيئة ؛ فإن عاجلتها ذميم ، وآجلها وخيم . ومن أमत هواه أحيا كرامته) . وقول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاء ^(٣) ؛ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ومثال المجرور بِمَنْ قولهم : (إياك من مؤاخاة الأحمق ؛ فإنه يريد أن ينفعلك فيضرك) . وقولهم : (إياك من عزّة الغضب الطائش ؛ فإنها تُفضي إلى ذلة الاعتذار المهين) .

وحكم هذا النوع : وجوب ذكر المحذّر منه بعد الضمير « إياك » وفروعه ، ووجوب نصب هذا الضمير ^(٤) ؛ باعتباره مفعولاً به لفعل واجب الحذف مع مرفوعه ، تقديره : « أحمذّر » ، والأصل : « أحمذرك » . ثم أريد تقديم : « الكاف » لداع بلاغي ؛ هو : « إفادة الحصر » ؛ فنع من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا في ختام كلمة أخرى . فلم يكن بدّ — عند إرادة تقديمه — من الاستغناء عنه ، والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل

(١) هناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد أو صعوبة . ولا حاجة لنا بها بعد أن تلاقت الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتعاطفين ، ووجوب حذف عامل النصب مع مرفوعه . أما الخلاف العنيف في غير هاتين الناحيتين فيرجحنا منه الالتجاء إلى الطريقة التي تحيرناها .

(٢) الأحسن اعتبار « إياها » ومعها علامة الخطاب التي بعدها ، هما الضمير المنصوب ، ولا داعي لاعتبار الضمير هو : « إياها » ، واعتبار ما بعده حرف خطاب

(وقد سبق إيضاح هذا وتفصيل الكلام عليه في موضعه من باب : « الضمير » ج ١ ص ١٦٣ م ١٩) .

(٣) الطعن في كلام غيرك بقصد تكذيبه ، وتحقيره .

(٤) للحكم إيضاح يجيء في « د و ه » من الزيادة والتفصيل ص ١٣٤ و ١٣٥ .

بنفسه ، وهو الضمير : « إياك » فصار الكلام : « إياك أحذر » ثم حذف الفعل والفاعل معاً ؛ مجازة للمأثور من الكلام الفصيح الذى يطرد فيه هذا الحذف الواجب .

أما الاسم الظاهر المذكور بعد « إياك » وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوباً . والأحسن الأيسر - اختيار فعل خاص به يناسبه ويساير المقام ، ويكون غير الفعل الناصب للضمير « إياك » فيجتمع في الأسلوب فعلان محذوفان مع مرفوعيهما . فى المثالين السابقين^(١) : « إياك والنميمة - (إياك والتعرض للعيوب ...) يكون التقدير ؛ إياك أحذر ، وأبغضُ النميمة - إياك أحذر ، وأقبح التعرض للعيوب . بمعنى : أحذرك وأبغض ... وأقبح ... ويصح أن يكون التقدير : إياك احفظ^(٢) ، واحذر النميمة - إياك احفظ^(٣) ، واترك التعرض للعيوب وهكذا من غير تقييد بشيء إلا نصب الاسم بعد الواو ، واختيار فعل - أى فعل - يناسب المقام ، ويساير الأسلوب الصحيح . وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التى قبلها . وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه فى كل جملة ؛ يراعى المحذوف هنا فى العطف كآنه مذكور ؛ فى الأسلوب جملتان ، الثانية منهما معطوفة بالواو على الأولى .

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولاً به للفعل : « أحذر » المحذوف ؛ لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة . فأول المفعولين هو : « إياك » وفروعه ، وثانى المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير « إياك » ، وفروعه . أما إذا قلنا : « إياك من النميمة ... » . « إياك من التعرض للعيوب ... » . فإن الجار مع مجروره متعلقتان بالفعل المحذوف وجوباً ؛ وهو : « أحذر » ؛ لأنه قد يتعدى أيضاً -

(١) فى ص ١٢٧ .

(٢ و ٣) والأصل : أحفظ نفسك واحذر النميمة ، أو : باعد نفسك حذف الفعل وفاعله فصار الكلام : نفسك واحذر النميمة ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه (وهو : الكاف) مقامه ، فصار منصوباً مثله ؛ وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : « إياك » ، السبب الذى يبيناه فى الصفحة السالفة . ونعود فنكرر هنا ما رددناه - وما سيجىء - فى « ١ » - ص ١٣٣ - ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف فى جميع مسائل هذا الباب - وغيره - متروك للمتكلم يختاره بغير قيد ، لإقيد المناسبة للسباق ، ومسايرته للتركيب الصحيح . ومن المسائرة للتركيب الصحيح ألا تعطف الجملة الثانية على الأولى إذا كانت إحداها خبراً والأخرى إنشاء ، - طبقاً للرأى الأقوى .

لمفعولين ؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ، ويتعدى للآخر بحرف الجر : « من » .
 وفي جميع الصور السالفة يجوز تكرار الضمير « إياك » وعدم تكراره ؛ فلا يتغير
 شيء من الأحكام المتقدمة . وعند التكرار يُعرب « إياك » الثاني توكيداً لفظياً للأول .
 ولا يصح أن يكون الضمير « إِيَّأ » المَحذَر مخْتَوماً بغير علامة الخطاب^(١) فلا
 يقال : إِيَّأى ومعاونة الظالم ، ولا إِيَّاه ومعاونة الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ،
 ولا يحذر الغائب . وقد وردت أمثلة نادرة من هذا النوع الممنوع ، لا يصح القياس عليها .
 لكن يصح أن يكون « المحذَر منه » ضميراً غائباً معطوفاً على « المحذَر » ؛
 نحو : لا تصاحب الأحمق ، وإِيَّاك وإِيَّاه . فالضمير « إِيَّاه » فى حكم كلمة
 « النسيمة » فى مثال : « إِيَّاك والنسيمة . . . » ومن هذا قول الشاعر القديم :

فلا تصحب أخاً الجهل وإِيَّاك وإِيَّاهُ

وعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم شاذاً إلا إذا كان محذراً
 لا محذراً منه^(٢) . . .

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتى :

١ - إن كان أسلوب التحذير مصدرراً بالضمير « إِيَّاك » وفروعه - وجب
 فى كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً . سواء فى هذا
 أن يكون الضمير مكرراً أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جُزْ
 بعده « المحذَر منه » أم نصب . . .

٢ - إن كان أسلوب التحذير غير مُصدر بالضمير « إِيَّاك » وفروعه وجب
 نصب الاسم الظاهر بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً ؛ بشرط العطف أو التكرار^(٣) .
 فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف مع مرفوعه جوازاً ؛ فيصح
 إظهارهما ، كما يصح ضبط الاسم بغير النصب . وفى حالة إظهارهما ، أو ضبط الاسم
 بغير النصب - حيث لا عطف ولا تكرار فيهما - لا يتعين الأسلوب للتحذير . . .

(١) غيرها هو علامة التكلم ، أو الغياب . (٢) راجع الخضرى .

(٣) انظر « دو » - ص ١٣٤ و ١٣٥ - فى الزيادة والتفصيل التاليين ، حيث ترى إيصاحاً وتكبيلاً .

زيادة وتفصيل :

(١) تضمنت المراجع المطولة جندلاً يصدّح الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير - ولا سيما ناصب الضمير « إياك وفروعه » - أهو الفعل : أَحْذَرُ ، أم بَاعَدُ ، أم أَجْتَنِبُ ، أم أَحْذَرُ ؟ ... أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر ... و ...
والأمر لا يحتاج لكل هذا . وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، أونصّه ^(١) : (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : « باعد » ، ولا على تقدير : « احذر » ... ؛ بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ؛ إذ المقدّر ليس أمراً مُتَعَبِّداً به لا يُعَدَّلُ عنه ^(١)) .

وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف في التحذير ، وفي الإغراء ، وفي غيرهما من كل ما يحتاج إلى تقدير .

(ب) يقول بعض النحاة إن الضمير : « إياك » وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير « إياك » وصار « إياك » مغنياً عن التلغظ بالفعل المحذوف ، ففي مثل قولهم : « إياك والحسد ، فإنه يؤثر فيك أسوأ الأثر ، ولا يؤثر في عدوك ... » نجد في أنفط إياك ضميرين :

أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : « إياك » .

ضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل الناصب له .
ويترتب على هذا أنك إذا أكدت : « إياك » توكيداً معنوياً بالنفس ، أو بالعين ، قلت : إياك نفساً . أو إياك أنت نفسك ، بفصل أو بغير فصل ؛ طبقاً للقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين . أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنك تقول مراعاة لتلك القواعد : إياك أنت نفسك ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل ، دون ترك الفاصل . ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ على الضمير المنصوب « إياك » : فتقول إياك والصدق ، والسفهاء . أو إياك أنت والصدق ، والسفهاء ؛

بفصل أو بغير فصل ، ومن الأول الذى لا فصل فيه قولهم ^(١) : (إيّاكم والكبر ،
والسُّخْفَ ، والعظمة ^(٢)) ، فإنها عداوة مجتلبة ^(٣) من غير إحسنة ^(٤) . ونقول عند
العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصديق ، بالفصل .

وكل ما تقدم مبنى على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر
في « إياك » وإخوته . وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقرر أن الفعل وفاعله
حذفاً معاً ، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستمكن في « إياك » وفروعه ، فليس
معناً إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز (إياك وفروعه) .
والأخذ بهذا رأى أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول
لم يؤيد رأيه — فيما رجعت إليه — بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول
الفصل .

(ح) يقول الرضى : (إن « المحذّر منه » المكرر يكون اسماً ظاهراً ؛ نحو :
الأسد الأسد ، وسيفك سيفك . ويكون مضمراً ؛ كإياك إياك ، وإياه إياه :
وإياى إياى) .

والأحسن العدول عن المضمّر لندرة الأمثلة الواردة منه ندرة لا تبيح القياس
عليه ، ولا سيما ضمير غير مخاطب .

(د) قد يرفع ، المكرر والمعطوف في أسلوب التحذير — وفي أساليب الإغراء ،
وسياقى قريباً ^(٥) — وفي هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً اصطلاحياً . قال
الفراء في قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » .. نصبت كلمة : « ناقة » على التحذير ^(٦) .
ولورفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة : « هذه » لجاز ، وكان التقدير : هذه ناقة الله ؛

(١) ما يأتي بعض وصية طويلة لعبد الحميد الكاتب ينصح فيها الكتاب (وهم : الأدباء) ويوضح
آداب الكتابة بعد أن صار زعيم الكتاب في عصره ، والكاتب الخاص لمروان بن محمد ، آخر خلفاء
الأمويين . وقد قتل عبد الحميد سنة ١٣٢ هـ وهي السنة التي قامت فيها الدولة العباسية بعد أن أبادت الدولة
الأموية . (٢) المراد بها : الكبر .

(٣) مجلوبة ، يحرها صاحبها على نفسه بعمله ، وليس البد منها أمراً خارجاً عن اختياره .
(٤) الإحنة : العداوة . يريد : أن المرء يجلب لنفسه العداوة بسبب تلك الصفات . لا بسبب
عداوة وإساءة سبقت إليه ؛ فهو يدفع ضررها عنه . (٥) في ص ١٣٦ .
(٦) ويجوز أن تكون منصوبة على الإغراء — كما سيجيء في رقم ٣ من هامش ص ١٣٦ .

.....

لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير .

(هـ) يصح في كثير من أمثلة التحذير المشتملة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يدك والسيف - أصابعك والخبر فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية ، والمراد : راقب يدك مع السيف - باعد أصابعك مع الخبر أو نحو هذا التقدير ؛ فالاعتبار الأول دائماً هو للمعنى وصحة التركيب . فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعية وحدها ، أو جوازهما . . . ، نزلنا على حكمه ؛ كما سبق ^(١) .

(و) ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها في آخر الإغراء في : « ب » قسم الزيادة ^(٢) .

(ز) الأغلب في أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبي ؛ تبعاً لعاملها الدال على هذا النوع . فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطلبي فهي خبرية .

* * *

(١) في « ١ » ص ١٣٣ . . .

(٢) في ص ١٣٨ .

(ب) الإغراء :

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله^(١) : نحو : (العملَ العملَ ، فإنه مفتاح الغِنَى ، والطريقُ إلى المجد) . فالمتكلم به ، هو : « المُغْرَى »
المخاطب هو : « المُغْرَى » ... والأمر المحبوب هو : « المُغْرَى به » . وعلى هذه الثلاثة مجتمعة يقوم أسلوب : « الإغراء » .

وحكم الاسم المحبوب (وهو : المُغْرَى به) وجوب نصبه باعتباره مفعولا به
لعامل مناسب للسياق ، محذوف مع مرفوعه وجوباً ، بشرط أن يكون هذا الاسم
مكرراً - كالمثال السابق - أو : معطوفاً عليه مثله ، (أى : أمر محبوب آخر)
كقولهم : الفرارَ والهربَ من اللئيم الأحمق ؛ فإنه كالحية لا يكون منها غيرُ اللدغ .
أى : الزم الفرار والهرب^(٢)

فإن لم يكن الاسم مكرراً ولا معطوفاً عليه مثله جاز نصبه مفعولا به لعامل
مذكور أو محذوف ، وجاز أيضاً أن يضبط ضبطاً آخر غير النصب - كالرفع - تقول :
« الاعتدالَ ، فإنه أمانٌ من سوء العاقبة » ، أى : الزم الاعتدالَ ، فيصح
حذف العامل ويصح ذكره ، ويصح الرفع فيقال : « الاعتدالُ » . . . على
اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه^(٢) . . .
وفي حالة ظهور العامل ، وكذا في حالة ضبط الاسم ضبطاً غير النصب على
المفعول به ، لا يسمى الأسلوب^(٣) إغراء اصطلاحياً^(٤)

(١) يقال في هذا التعريف إنه : لُغَوِيٌّ ، كما قيل في التحذير (في رقم ١ من هامش ص ١٢٦) .
(٢ ، ٢) ومثل هذا يقال في ضبط كلمتي : « عمل ، وكذا » في الحكمة الماثورة : (عملك لا أسلك ،
وكذلك لا جدك . . .)

(٣) فإن لم نعتبره في حالتي التكرار والعطف مفعولا به جاز ضبطه بنير النصب ، كالرفع - مثلاً -
على الابتداء . وقد سبقت الإشارة في - د ص ١٣٤ من الزيادة والتفصيل - إلى أن المكرر والمطوف ،
في الإغراء قد يرفع فلا يسمى إغراء اصطلاحياً . ومن أمثلة المرفوع .

إن قوماً منهم : عُمَيْرٌ ، وأشباهُ عُمَيْرٍ ، ومنهم : السفاحُ . . .
لجديرون بالوفاء إذا قا لَ أخو النجدة : السلاحُ السلاحُ
وأما كلمة : « ناقة » في قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » فتصلح إغراء وتحذيراً - كما سبق في « د » ص ١٣٤
(٤) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : « التحذير والإغراء :

والأكثر في أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية ؛ تبعاً لنوع عاملها الدال على هذا النوع . فإن لم يكن دالاً على الإنشاء الطلبي فهي خبرية .

= إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَ

يقول : المحذر - وهو المتكلم - نصب أسلوب : « إياك والشر » ونحو هذا الأسلوب . . نصبه بما وجب استتاره ؛ (أى : يعامل محذوف وجوباً) . هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى عرضه . فإن لم يكن مشتملاً على عاطف فقد قال فيه :

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْسُبُ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيْعَمِ الضَّيْعَمِ ، يَا ذَا السَّارَى

(الضيغم = الأسد . السارى : المسافر ليلاً) .

يريد : أنسب هذا الحكم لـ « إيا » أيضاً عند عدم العطف عليها . بأن تقول : إياك الشر ، أو : إياك من الشر . أما في جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين . فحذف الفعل الناصب ليس واجباً إلا مع العطف أو التكرار . ثم بين بعد ذلك أن اشتمال أسلوب التحذير على محذّر منه يكون هو الضمير : « إياى » للمتكلم ، و « إياك » للمخاطب ، وفروعهما . . . - أمرشاذ . وللفائى أكثر شذوذاً ومن قاس عليه فقد انتبه ، أى : ابتعد عن الصواب . يقول :

وَشَذَّ إِيَّايَ ، وَإِيَّاهُ أَشَدَّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو :

وَكَمْ مُحَذَّرٌ بَلَا إِيَّاهُ ، اجْعَلَا مُغَرِّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَّلَا

أى : أن حكم الاسم المغرّى به كحكم المحذّر الذى بنى « إياك » في كل الأحكام .

.....
.....

زيادة وتفصيل :

(١) ليس من اللازم أن تكون الواو في الإغراء للعطف ؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعية ؛ نحو : المشى والاعتدال ؛ فتقوى - الإجادة والمثابرة ؛ كى تفوز بما تهوى . وقد يقتضى المعنى العطف وحده ، أو يتسع للأمرين ، فيراعى دائماً ما يقتضيه المعنى .

(ب) ألحق - بالتحذير والإغراء فى وجوب إضمار الناصب - لا فى معناهما - بعض الأمثال المأثورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات الأخرى المسموعة بالنصب أيضاً ، والتي يسمونها : « شبه الأمثال » ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المشتمل فى الشهرة ، وكثرة الاستعمال والتعميم ، وقد تشتمل على قيد تخاطب ، أو حالة معينة .

(١) فن الأمثال :

١ - كَلَيْهِمَا ^(١) ونمرا - وهو مثل يقال لمن خير بين شيئين ، فطلبتهما معاً ، وطلب الزيادة عليهما . التقدير : أعطى كليهما ، وزدنى تمرا .

٢ - الكلاب على البقر؛ مثل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان ، وأن يغتم السلامة لنفسه . والتقدير : اترك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وأنسج بنفسك .

٣ - أَحْسَنَفًا ^(٢) وسوء كيلة ، يضرب لمن يجمع بين إساءتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين . والتقدير : أتبع حَسَنَفًا ، وتزيد سوء كيلة .

(ب) وما يشبه المثل :

١ - قوله تعالى : « انْتَهَوْا . خيراً لكم » . أى : انتهوا واصنعوا خيراً لكم .

٢ - من أنت ؟ علياً . التقدير : من أنت ؟ تذكر علياً . يقال لمن يذكر عظيمًا جليل القدر بسوء .

(١) وورد قليلا : كلاهما - بالألف -

(٢) الحشف : أردأ التمر ، وسوء الكيلة - بكسر الكاف - : قبح الطريقة والهيئة التى تستخدم

.....

٣- كلَّ شَيْءٍ وَلَا هَذَا . والتقدير : اصنع كلَّ شَيْءٍ ، وَلَا تصنع هذا .

٤- هَذَا وَلَا زَعَمَاتِكَ . التقدير : أَرْضَى هَذَا ، وَلَا أَنُوهَم زَعَمَاتِكَ .

٥- إِنْ تَأْتِ فَأَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ . والتقدير : إِنْ تَأْتِ فَسَوْفَ تَجِدُ أَهْلَ اللَّيْلِ وَأَهْلَ النَّهَارِ فِي خِدْمَتِكَ بَدَلَ أَهْلِكَ .

٦- مَرْحَبًا ، وَأَهْلًا ، وَسَهْلًا . التقدير : وَجَدْتُ مَرْحَبًا ، وَأَتَيْتُ أَهْلًا ، وَنَزَلْتُ سَهْلًا .

٧- عَذِيرَكَ . أَيْ : أَظْهِرْ عُدْرَكَ ، أَوْ أَظْهِرْ عَاذِرَكَ (عَذِير : بِمَعْنَى : عَذْر ، أَوْ عَاذِر) .

٨- دِيَارَ الْأَحْبَابِ . أَيْ : اذْكُرْ دِيَارَ الْأَحْبَابِ . . .
 وهكذا :

ويصحّ - كما عرفنا - تقدير أفعال مناسبة غير التي عرضناها . ويصحّ اعتبار الواو للمعية في بعض مما سلف . والمهم استقامة المعنى .

المسألة ١٤١:

أسماء الأفعال .

تعريفها : (نُقَدِّمُ أمثلة) :

في اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على « فعل » معين ، — أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله — لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها هذا الفعل المعين ، والتي تبيِّن نوعه ؛ كاللفظ : « هَيَّهَاتَ »^(١) في قول الشاعر يخاطب عزيزاً رحل عنه :

بَعُدْتُ دِيَارُ ، وَاحْتَوَتْكَ دِيَارُ هِيَهَاتَ^(٢) للنجم الرفيع قرارُ

فإنه يدل على الفعل الماضي : « بَعُدَ » ويقوم مقامه في أداء معناه^(٣) ، وفي عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي ، (مثل : إحدى التَّسَاوِين ؛ تاء التأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل . . .) ، إذ لم يَرِدْ عن العرب وجود علامة من العلامات الخاصة بالفعل الماضي في « هيهات » .

وكاللفظ : « آه » في قول الشاعر :

أهَّأَ لَهَا مِنْ لِيَالٍ !! هَلْ تَعُودُ كَمَا كَانَتْ ؟ وَأَيُّ لِيَالٍ عَادَ مَاضِيهَا ؟

فإنه يدل على الفعل المضارع : « أَتَوَجَّعُ » ويقوم مقامه في معناه ، وعمله ، وزمنه . ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تُدْخِلْهَا على « آه » قط .

وكاللفظ « حَنَدَارِ » في قول المادح :

سَلْ عَنْ شَجَاعَتِهِ ، وَزُرْهُ مُسَالِمًا وَحَنَدَارِ ، ثُمَّ حَنَدَارِ مِنْهُ ، مُحَسَّرًا

فإنه يدل على فعلي الأمر : « احْنَدِرْ » من غير أن يقبل علامة الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على « حَنَدَارِ » مطلقاً . . .

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدَّد ؛ هو :

(١ و ٢) وفيه لغات كثيرة ، أعلاها المذكورة هنا ، مسيطرة للوارد في القرآن الكريم . ومن لغاتها : « أَيَّهَات » وهي لغة الحجازيين .
(٣) انظر معنى « اسم الفعل » في الصفحة الآتية .

أنك لو سألت المراجع اللغوية عن المقصود من لفظ : « هَيْهَاتَ » فكان
الجواب : (هيهات ، معناه : بَعُدْ) - (آها ، معناه : أتوجع) - (حَذَرٌ ،
معناه : احذَرْ) ، وهكذا نظائرها .

فكل لفظ مما سبق - ونظائره - يسمى : « اسم فعل » . وهو ^(١) : اسم يدل

(١) التعريف الآتى صفوة تعريفات متعددة جاوزت ستة ، ولم تخل من قصور أو غرض .
وهو أقرب إلى التعريف الدقيق الذى اختاره جمهورهم لاسم الفعل . ونزيدة بياناً ووضوحاً بما يأتى :
(بما ذكرناه عند تعريف الاسم ج ٢ م ٢) .

لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها ؛ فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : « رمان » - مثلاً - فكانت
كلمة : « رمان » هى الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ الدال على تلك الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنها
« اسم » يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فنعدنا شيئاً ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة
بها ، ولفظ معين إذا نطقنا به انصرف الذهن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو
مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه إلا هذه الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنه اسم ،
هى معناه وسماء . وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : رَمان . فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ،
أو شارة يراد بها أن تدل على شئ آخر ، وأن تعينه ، وتميزه من غيره . وهذا الشئ الآخر هو المراد من تلك
الشارة ، والغرض من اتخاذها . فهو مدلولها ومرماها . أى : هو المسمى بها . ومتى ثبت أن الاسم هو الرمز
والعلامة ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمناً فى ذاته كل أوصاف
المسمى ، كالصورة التى يكتب إزاءها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة ومضمونها كاملة .

مثال آخر : هبك رأيت طائراً صغير الجسم ، جميل الشكل ، سحر الغناء ، يتميز بأوصاف
خاصة ، فسألت : ما هذا الطائر ؟ فقلت : « بلبل » . فإن كلمة : « بلبل » رمز ، أو : شارة ،
أو : علامة على هذا الطائر المعين . فإذا سمعتها بعد ذلك أو قرأتها ، فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ،
وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أى : فهمت مدلولها وسماءها ، لأنها الاسم الدال عليه .
فكلمة : « البلبل » مدلولها الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم ، هو : « البلبل » ، فلكل اسم
مسمى ، ولكل مسمى اسم ، ولا يفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتعددت
الكلمات الدالة عليه .

قياساً على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمة : هيهات ؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل
« بَعُدْ » بكل خصائصه ؛ من الدلالة على معنى البعد ، والمضى ، والعمل ، مع عدم التأثر بالعوامل . فاللفظ :
« هيهات » رمز ، أو شارة ، أو علامة - تدل على الفعل : « بَعُدْ » . أى : أن اللفظ : « هيهات »
اسم ، سماء الفعل : « بَعُدْ » . والفعل : « بَعُدْ » مسمى ، له اسم ؛ هو : « هيهات » .

وإذا سئلت : ما المراد من : « آه » ؟ كان الجواب : « أتوجع » . فكلمة : « آه » هى الرمز ،
أو : العلامة ، أو الاسم . أما المرموز له ، أو : المسمى - فهو الفعل المضارع : « أتوجع » . وكما
خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامة الرمز من التأثر بالعوامل التى يتأثر بها .

على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وزمنه ، وعمله ، من غير أن يقبل علامته ، أو يتأثر بالعوامل ^(١) .

ما يمتاز به اسم الفعل ^(٢) :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربي القديم مزيّتين ليستا للفعل الذي بمعناه .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى ، وأقدر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه . فالفعل : « بَعُدَ » - مثلاً - يفيد : مجرد « البعد » ، ولكن اسم الفعل الذي بمعناه ؛ وهو : « هيهات » ، يفيد البعد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بَعُدَ جداً ؛ كما في قولهم : هيهات إدراك الغاية بغير العمل الناجع .

والفعل : « افترق » يفيد : « الافتراق » المجرد ؛ ولكن اسم الفعل :

= المضارع ؛ كالنواصب أو الجوازم . . ، وكذلك : « حذر » فإنه اسم ، سماء فعل الأمر : « احذر » بما هو مختص به .

ما تقدم يتبين المراد - عند جمهورهم - من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها « أسماء للأفعال » ، كما أن لفظ : « الرمان » اسم للفاكهة المعينة ، و « الليل » اسم للطائر الخاص ، و « الفرس » اسم للحيوان المعروف . . . فكذلك هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم « لفعل بعينه . . .

ولما كان الاسم - - كما شرحناه - يدل دلالة كاملة على سماء ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعاً لذلك ، - لا بالأصالة - كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية - لا بالأصالة - معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله ، في الغالب ، مع عدم التأثير بالعوامل . وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمة : « اسم » هو المراد منها في كل موضع آخر ، ولكنه اسم في لفظه فقط ؛ بدليل الإسناد إليه دائماً وبدليل قبوله التنوين في حالات كثيرة ، وكلاهما من علامات الاسم ، وأنه ليس فعلاً في لفظه ! بدليل أنه لا يقبل علامة من علامات الأفعال . فحقيقته : أنه اسم في لفظه ، فعل في معناه .

وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب ، لا يزال يشوبه - بحق - بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة ، مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مضافاً ، ولا مضافاً إليه . ولا غير ذلك . . .

ويخف الاعتراض ، ويكاد الضعف يختفي - لو أخذنا بالرأي القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة . وأصحاب هذا الرأي يسمونه : « خاليفة » بمعنى : خليفة الفعل ، ونائبه ، في معناه ، وعمله وزمنه ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشرح هنا .

(١) قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل النصب والحزم . وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن

فعله ؛ فلا يعد اسم فعل ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات .

(٢) متى يحسن الحكم على اللفظ بأنه اسم فعل ؟ الإجابة في رقم ٣ من هامش ص ١٤٧ .

« شَتَّانَ » وهو بمعناه — يفيد : الافتراق الشديد^(١) ؛ لأن معناه الحقة هو : « افترق جدًّا » . . . كقولهم : شَتَّانَ الإحسان والإساءة ، وشَتَّانَ ما بين العناية والإهمال . وكقول الشاعر :

الفكر قبل القول يُؤمِّن زيفه شَتَّانَ بين رويَّةٍ وبديهة^(٢)

الثانية : أنه يؤدي المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ، للالتزامه — في الأغلب — بصورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثني ، أو الجمع أو التذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلًا بعلامة تدل على نوع معين دون غيره^(٣) ؛ تقول : صه يا غلامٌ ، أو : يا غلامان ، أو : يا غللمان ، أو : يا فتاة ، أو : يا فئاتان ، أو : يا فتيات . ولو أتيت مكانه بالفعل الذي بمعناه لتغيرت حالة الفعل ؛ فقلت : اسكت يا غلام — اسكتا يا غلامان — اسكتوا يا غللمان — اسكتي يا فتاة ، اسكتا يا فئاتان — اسكتن يا فتيات . . .

وبسبب هاتين المزييتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغة فيه .

* * *

أقسام أسماء الأفعال :

(١) تنقسم بحسب نوع الأفعال التي تدل عليها^(٤) ، إلى ثلاثة أقسام :

(١) ولا بد أن يكون الافتراق معنويًّا — كما سيحىء البيان في ص ١٤٦ — ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ ، حيث بعض الحالات الخاصة باستعمال « شتان » .

(٢) المراد : تسرع بغير أعمال فكر .

يق السؤال عن فاعل « شتان » في هذا البيت وفي البيت الآخر لذي أورده ، وقال عنه الصبان إنه من كلام بعض المحدثين ، ونصه :

جازيتموني بالوصال قطيعة شَتَّانَ بين صنيعكم وصنيعي

جاء في الخضرى : (قال في شرح الشذور : « لم تستعمله العرب . وقد يخرج على اضمار « ما » موصولة بين « ا ه ... أى : فيكون « شتان » بمعنى : بعد ، و « ما » بمعنى : المسافة) ا ه كلام الخضرى .

(٣) كأنها الأفعال المنقولة من شبه الجملة وبعض المصادر ، مثل : عليك ، أمامك ، رويدك ، وستأتى في : « ب » ص ١٤٧ وما بعدها .

(٤) مع ملاحظة المزييتين السالفتين لكل اسم من أسماء الأفعال ، دون فعله .

أولها : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها وروداً في الكلام المأثور ، نحو :
 « آمين » ، بمعنى : استجب ، و « صه » - بالسكون - بمعنى : اسكت عن
 الموضوع المعين الذي تتكلم فيه ، و « حتى » (بفتح الياء المشددة ، مثل : حتى
 على الصلاة - حتى على الفلاح) بمعنى : أقبل ، أو : عجل . . . وجميع
 هذه الألفاظ سماعية .

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد - على الأصح - هو : ما كان من اسم
 فعل الأمر على وزن « فَعَالٍ ^(١) » مبنياً على الكسر بشرط أن يكون له فعل ثلاثي ،
 تمام ، متصرف ، نحو : حَذَّارٌ ^(٢) ، (في البيت السالف ^(٣)) بمعنى : احذر ،
 ونحو : نَزَّالٍ إلى ميدان الجهاد ، وزَحَّامٍ في مجال الإصلاح ، بمعنى انزل ،
 وازحسم .

ولا يصح صوغ « فَعَالٍ » إذا كان فعله غير ثلاثي ، كدحرج ، (وشَدَّ
 دَرَاكٍ ، من أدرك) أو : كان فعله ناقصاً ، مثل : كان ، وظل ، وبات :
 الناسخات ، أو كان غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

واسم فعل الأمر مبني دائماً ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوباً ^(٤) . وقد
 يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر السماعية : (هَيَّا ، بمعنى : أسرع) - (ومَهْ ، بمعنى :
 انكف ^(٥)) عما أنت فيه) - (وتَسَيَّدَ ، وتَسَيَّدَخَ ، وهما بمعنى : أمهل) -

(١) سبق (في ص ٧٣) عند الكلام على الأسماء الملازمة للنداء أن منها ما يكون على وزن : « فَعَالٍ »
 بشرط خاصة ، وسيجيء في رقم ١ من هامش ص ٢٦٠ بيان مناسب عن صيغة : « فَعَالٍ » ، وأنواعها
 المختلفة ، وحكم كل نوع من ناحية الإعراب والبناء .

(٢) في ص ١٤٠ . وهو : سل عن شجاعته . . . ومثل قول الشاعر :

حَذَّارٍ ، حَذَّارٍ من جَشَعٍ ؛ فَيَأْنِي رَأَيْتَ النَّاسَ أَجَشَعُهُ اللَّئَامَ

(٣) استتار الفاعل وجوباً يشمل - في الرأي الأسهل - فاعل اسم فعل الأمر ، وفاعل اسم فعل
 المضارع ، المختوم كل منهما بضمير المفرد المذكر وفروعه ، والمفردة وفروعها ، فيدخل اسم الفعل المنقول
 من ظرف المكان ، ومن الجار مع مجروره - طبقاً لما سيجيء في ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ -

(٤) هذا هو الأول ، وليس بمعنى : « اكفُف » - كما يقول بعض النحاة - لأن « اكفُف »

متعد ، و « مه » لا يتعدى ؛ فهو مثل : « انكفُف » - راجع الجمع هنا -

(وَوَيْهًا ، بمعنى : حَرَضَ^(١) ، وَأَغْرَى^(٢)) - (وَحْيَهُلَّ^(٣)) بمعنى : أَقْبَلَ^(٤) ، (وَقَطَّ^(٥) ، أَوْ عَجَّلَ^(٦)) . - (وَهَلَسُم^(٧)) بمعنى : أَقْبَلَ^(٨) ، وَتَعَمَّلَ^(٩)) - (وَقَطَّ^(١٠) ، بمعنى : انْتَهَى^(١١)) .

ثانيها : اسم فعل مضارع - وهو سماعي ، وقليل - نحو : (أَوْهَ ، بمعنى : أَنَالَسَمَ) ، وَأَفَّ بمعنى : أَتَضَجَّر ، كقوله تعالى : « فَلَا تَقْبُلْ لَهُمَا أَفَّ » أى : للوالدين ، (وَوَى ، بمعنى : أَعْجَبُ ، وهذا أحد معانيها ؛ كقوله تعالى : « وَى كَأَنَّهُ لَا يَفْلَحُ الْكَافِرُونَ »^(١٢)) وقد يكون اسم الفعل : « وَى » مخنومًا

(١) فعل أمر ، ماضيه : أَغْرَى .

(٢) يجوز في اللام عدة لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتثوين أو غير تثوين . والأشهر فتح هائه في كل أحوالها . (ويجوز إلحاق كاف الخطاب بآخره على الوجه المبين في رقم ٩ من ص ١٦٠) باعتبارها حرفاً متصرفاً .

(٣) الحجازيون وبعض العرب يُلزِمونه صورة لا تتغير في الأفراد والتذكير وفروعهما . وغيرهم يعدونه اسم فعل أمر أيضاً ، ولكن يغيرون الضمير الفاعل في آخره بحسب المعنى وموقع الضمير . وتجري على الألسنة عبارة : « هَلَسُمَ جَرًّا » ويقول بعض النحاة في توجيهها : إن « هلم » بمعنى : « أقبل » وائتر . وليس المراد الإقبال والمجيء الحسين ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشيء وملازمته . وأيضاً : ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذى في قوله تعالى : (فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا) وأما كلمة : « جرا » فهي مصدر جَرَّة ، يَجْرُرُهُ ، جَرًّا ، إذا سحب . وليس المراد الجر الحسي ، بل التعميم الذى يشمل وغيره ؛ فإذا قيل : « كان ذلك عام كذا وهلم جرا » ، فكانه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام استمراراً . أو استمر مستمراً (على الحال المؤكدة) وهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات . (الصبان في هذا الموضع) .

(٤) الصحيح أن كلمتي : « تعال » - و « هات » هما فعلان للأمر ؛ لقبول كل منهما العلامة الخاصة بفعل الأمر . - وقد سبق البيان المناسب في ج ١ م ٤ ، عند الكلام على هذا الفعل .

(٥) تفصيل الكلام على اسم الفعل : « قط » وما فيه من آراء واستعمالات مختلفة ، مع اقترانه بالفاء أو عدم اقترانه . . . كل ذلك معروض ببسط مناسب في الجزء الأول - م ٣٠ موضوع : المعروف بآل عند بيت ابن مالك ونصه :

« أَلْ » حرف تعريف أو اللام فقط . . .

(٦) في كلمة : « وى » - في الآية الكريمة ، وما يماثلها - آراء أخرى . منها : رأى « ابن عباس » وبه أخذ سيبويه - فيما يقال - ، وملخصه ، أن « وى » كلمة زائدة ، يستعملها النادم لإظهار ندمه ، وأنها مفصولة من « كأنه » . وينسب لسيبويه رأى آخر ، سجله ابن جني في كتابه « المحتسب » - ج ٢ ص ١٥٥ - وهو يعرض لقوله : « ويكأنه » في الآية السالفة ، ونصه :

بكاف الخطاب الحرفية^(١)، منه قول عنتره :

ولقد شَفَسَى نفسي وأبرأ سقمَها قيلُ الفوارس : ويك - عنتر - أقدم
واسم الفعل المضارع مبني حتمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبًا ، وهو
مثل فعله في التعدى واللزوم .

ثالثها : اسم فعل ماض - وهو سماعي وقليل ؛ كالسابق - ، ومنه : «هيهات» ،
وكذا : «شَتَّانَ» وقد تقدم . والصحيح الفصح في «شَتَّانَ» أن يكون الافتراق
خاصًا بالأمور المعنوية^(٢) ؛ كالعلم ، والفهم ، والصَّلاح ؛ تقول : شتان^(٣)
عليّ ومعاوية في الشجاعة ، وشتان المأمون والأمين في الذكاء ، وشتان الإيثار ،
والأثرة^(٤) ؛ فلا يقال شَتَّانَ المتخاصمان عن مجلس الحكم ، ولا شتان المتعاقدان
عن مكان التعاقد^(٥) . . .

= (الوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه ، وهو : أن «وى» على قياس مذهبهما اسم سمي به الفعل
(أى : اسم فعل) في الخبر ؛ فكانه اسم : «أعجب» ثم ابتداء فقال : «كأنه لا يفلح الكافرون» وكذلك
قوله تعالى : «وى كأن الله يسيطر الرزق لمن يشاء من عباده . » ؛ ف «كأن» هنا إخبار عارٍ من معنى
التشبيه . ومعناه : أن الله يسيطر الرزق لمن يشاء . و «وى» منفصلة من كأن ، وعليه بيت الكتاب :
وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يَعِزُّ بَبْ ، ومن يَفْتَقِرُ يَعِشْ عَيْشٌ ضَرَّ
وما جاءت فيه «كأن» عارية من معنى التشبيه لما أنشدناه أبوعل :

كأنى حين أُمسى لا تكلمنى متيم يشتهى ما ليس موجودا

أى : أنا حين أُمسى «متيم» من حال كذا وكذا (. . .) . . اهـ .
(١) انظر رقم ٩ من ص ١٦٠ - حيث الكلام على «كاف الخطاب» التي تتصل بأنواع أسماء الأفعال .
(٢) لهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ١٤٣ ، ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ ؛ حيث بعض
استعمالاتها .

(٣) ولا يكون فاعله إلا متعدداً بواو العطف دون غيرها ؛ وقد تفصل بينه وبين فاعله «ما»
الزائدة (وسجى إشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ١٥٨ عند الكلام على الأحكام) .
(٤) الإيثار تقديم المرة غيره على نفسه في الانتفاع ، والأثرة العكس .
(٥) في ص ١٦١ صور أخرى من أسماء الأفعال المختلفة . وقد اقتصر ابن مالك في باب عنوانه :
«أسماء الأفعال والأصوات» على الإشارة العابرة لما شرحناه ، بقوله :

ما ناب عن فعلٍ ؛ كَشَتَّانَ وَصَهْ هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا : أَوْهْ ، وَمَهْ
والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لها معاً . وقد
أوضحنا معنى أسماء الأفعال التي عرضها . ثم قال .

وَمَا بِمَعْنَى : «أَفْعَلْ» ؛ كَامِينَ ، كَشُرْ وَغَيْرُهُ - كَوَى وَهَيْهَاتَ - نَزُرْ
(والمراد من : «أفعل» ، هو فعل الأمر . نزر = قل .) أى : أن اسم الفعل الذي بمعنى فعل الأمر
كثير . أما الذي بمعنى غيره - كالذي بمعنى الماضى أو المضارع - فقليل .

واسم الفعل الماضي مبنى في كل أحواله كغيره من سائر أسماء الأفعال ، ولكنه يحتاج إلى فاعل إما ظاهراً ، وإما ضميراً مستتر جوازاً ، يكون للغائب في الأعم الأغلب^(١) - كما سيجىء - وهو بهاتين يخالف النوعين الآخرتين فوق مخالفته لهما في المعنى والزمن . أما تعديته وزومه فيجـرى فيهما كغيره على نظام فعله .

* * *

(ب) وتنقسم بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل^(٢) وعدم أصالتها ، إلى قسمين :

أولهما : المـُـرْتَجَل ؛ وهو : ما وُضِعَ من أول أمره اسم فعل ولم يستعمل في غيره من قبل . مثل : شتان - وى - مه . . .

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذى وضع في أول الأمر معنى ثم انتقل منه إلى اسم الفعل . والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ - إما منقول من جار مع مجروره^(٣) ، مثل : « عليك » ، بمعنى : تَمَسَّكَ أو : بمعنى : الزم ، أو : بمعنى : « أعتصم » - فعل مضارع - فمن الأول قولهم : عليك بانعلم ؛ فإنه رجاء من لا جاه له ، وعليك بالخلق

(١) انظر : « ١ » من ص ١٥٦ ثم رقم ١ من هامش ص ١٥٧ .

(٢) مع تفردھا - دونه - بالمزيتين السالفتين في : ص ١٤٢ .

(٣) من أمثلة اسم الفعل المنقول من جار مع مجرور أو من ظرف مكان : عليك - (بمعانيه التي ذكرناها) ، وأمامك ، بمعنى : تقدم ؛ وكذا مكانك ، بمعنى : اثبت .

قال بعض النحاة - وقوله شديد - لا أدري الحاجة إلى جعل مثل هذا الظرف - مكانك - اسم فعل ؟ فهلاً جعلوه ظرفاً على بابه ، باقياً على أصله من الظرفية من غير نقله إلى اسم الفعل ؛ لأن اعتباره منقولاً إلى اسم الفعل إنما يحسن حين لا يمكن الجمع بين الظرف وذلك الفعل الذى بمعناه ؛ كما لا يصح أن يقال : اسكت صه - الزم عليك - خذ دونك . . أما إذا أمكن فلا يجوز إخراجها عن الظرف إلى اسم الفعل ، فإنه يصح أن يقال : اثبت مكانك ، وتقدم أمامك . . في حين لا يصح أن يقال : صه اسكت كما تقدم .

هذا رأي سجله « الصبان » . ونرى أنه يطبق على الجار مع مجروره أيضاً . لانطباق العلة عليهما كذلك . وقد يقال : إن الجمع ممكن على سبيل « التوكيد » اللفظى بالمرادف . وهذا صحيح بشرط وجود قرينة هل لإرادة التوكيد اللفظى ؛ لتحقيق غرض فيه .

الكريم ؛ فإنه الغني الحق . أى : تمسك بالعلم - تمسك بالخلق^(١) . . .
وقولهم : من نزل به مكروه فعليه بالصبر ؛ فهو أبعد الألم ، وأجلب للأجر ، أى :
فليتمسك بالصبر . . .

ومن الثانى قوله تعالى : ((يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم ، لا يضركم من
ضل إذا هتديتم) ، أى : الزموا شأن أنفسكم .
ومن الثالث : على بالكفاح لبلوغ الأمانى . أى : اعصم .

ومن المنقول من الجار والمجرور : « إليك » ؛ بمعنى : ابتعد وتَسَحَّ ؛ مثل :
(إليك عني - أيها المنافق - ؛ فذو الوجهين لا مكان له عندى ، ولا منزلة له فى
نفسى) وهذا هو الغالب فى معناها ، وقد تكون بمعنى : « خذ » ، نحو : إليك
الوردة ، أى : خذها^(٢) . . .

ومنه : « إلى » ، بمعنى : أقبل ، نحو : إلى - أيها الوفى - فإنى أحرك
الصادق العهد .

والأحسن فى الأمثلة السالفة - وأشباهاها - إعراب الجار ومجروره معاً ، اسم
فعل مبنى ، لا محل له من الإعراب^(٣) .
٢ - وإما منقول من ظرف مكان^(٤) ؛ مثل : « أمامك » ؛ بمعنى تتقدم .

(١) وبثل قول القطامى :

عليك بالقصد فيما أنت فاعله إن التخلّى يأتى دونه الخلق^١
(٢) فهو بهذا المعنى متعد . وهو بالمعنى الأول لازم ، وكلاهما قياسى هنا . ولا قوة للرأى الذى
ينكر المعنى الثانى . فقد أثبت « الجوهري » ، وورد مسموعاً فى كلام من يحتج بكلامهم ، ومنهم القطامى
الشاعر الأموى .

(٣) وبهذا الإعراب الذى أشار به بعض النحاة والذى له إيضاح مفيد يأتى فى (رقم ٢ و ٣ من
هامش ص ١٥٧) نأمن كثيراً من الاعتراضات والمغامز التى فى غيره . ولن يترتب على الأخذ به إساءة
للمعنى ، أو لصحة التركيب .

وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره فتيبته هو فاعل اسم الفعل ؛ نحو : عليك
أنت فسيك بالأعمال العظيمة . فالضمير : « أنت » توكيد للفاعل : « أنت » المستتر وجوباً . وكلمة :
« نفس » توكيد له أيضاً .

(٤) التقييد بالمكان منقول صراحة من شرح التوضيح ، وهو المفهوم من كل الأمثلة . - ثم انظر
رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة -

و « وراءك » ؛ بمعنى : تأخر ، تقول : أمامك إن واتتك الفرصة ، وساعتك القوة . ووراءك إن كان في إدراك الفرصة غصة ، وفي نيلها حسرة وندامة .

ومثل : « مكانك » ، بمعنى : اثبت^(١) ، تقول لمن يحاول الهرب من أمر يمارسه : مكانك تحمداً وتذكر غايتك .

ومثل : « عندك » بمعنى : خذ . تقول : عندك كتاباً ، بمعنى : خذه^(٢) .
والأيسر اعتبار الظرف كله (بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة) هو اسم الفعل^(٣) .

٣ - وإما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل : « رويدَ » (بغير تنوين) بمعنى : تمهل ، وبمعنى : أمهل ؛ فالأول نحو : رويدَ - أيها العالم - لقوم يتعلمون ؛ فإن التمهّل داعية الفهم ، والفهم داعية الاستفادة . ومثل قول الشاعر :

رويدك^(٤) ، لا تعقب جميلك بالأذى فتضحى وشمل الفضل والحمد منصع
والثاني نحو : رويدَ مدنياً ؛ فإن الإمهال مروءة . . . فكلمة : « رويد » في الأمثلة السالفة اسم فعل أمر ، مبنى ، غير منون .

وأصل المصدر : « رويدَ » هو : « إرواد » ، مصدر الفعل الرباعي : « أرودَ » ، ثم صُغِرَ المصدر^(٥) : « إرواد » تصغير ترخيم ؛ بحذف حروفه الزائدة ؛ فصار : « رويدَ »^(٦) ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل . . .

(١) فيكون لازماً . وحكى الكوفيون تعديته ، وأنه يقال : مكانك محمداً ، أى : انتظره .

(٢) انظر لسان العرب - ج ٤ ص ٣٠٣ - حيث الكلام على : « عند » .

(٣) يوضح هذا ما يبيح في رقم ٢ و ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) الكلام على هذه الكاف في رقم ٩ من ص ١٦٠ .

(٥) وهذا المصدر المصغر ينصب المفعول به جوازاً ولو لم ينتقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً (كما تقدم في بابه ٣ ص ١٦٧ م ٩٩) لأن هذا الشرط حتمى في غير المصدر : « رويد » الذى ورد به السماع عاملاً وغير عامل - أما تفصيل الكلام على تصغير الترخيم ففى ص ٧١٠ .

(٦) لكلمة : « رويد » حالتان ؛ أولاهما : أن تكون مصدراً معرباً باقياً على مصدريته وإعرابه .
والأخرى : أن تترك المصدرية والتنوين ، وتنتقل إلى حالة جديدة هى : « اسم فعل الأمر » على الوجه الذى شرحناه =

وقد يكون اسم الفعل منقولاً من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمة : « بَلَّغَ » - بغير تنوين - بمعنى : اترك ؛ تقول : بلَّغَ مسيئاً قد اعتذر ، واغفر له إساءته ، أى : اترك . . . والأصل : بلَّغَ المسيء . . . ، بمعنى : ترك المسيء ، من إضافة المصدر لمفعوله . ومن الجائز أن يكون الأصل : بَلَّغَهَا مَسِيئاً . . . باستعمال كلمة : « بَلَّغَهَا »^(١) مصدراً ناصباً معموله ؛ قياساً على : تَرَكْنَا مُسِيئاً ، بمعنى تركنا المسيء ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ « بَلَّغَ » ولكن بغير تنوينه - إلى اسم فعل بمعناه^(٢) . . .

= وفي الحالة الأولى التي تظل فيها مصدراً معرباً قد تكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المحذوف . إما منوناً ناصباً مفعولاً به ، نحو : رويداً علياً ، وإما مضافاً إلى المفعول به ، نحو : رويداً على ، فلفظ : « رويد » فيهما مصدر منصوب بفعل الأمر المحذوف ، بمعنى : « أرود » ، وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة : « على » مفعول به منصوب في الأول ، ومضاف إليه مجرور في الثاني . وإما منوناً غير ناصب لمفعوله ، نحو : رويداً ياسائق ؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المحذوف أيضاً . ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فيُنصب منوناً إما حالا ؛ نحو قرأت الكتاب رويداً ؛ بمعنى : مُرَوِّداً ، أى : متمهلاً ، وإما نعتاً لمصدر مذكور - في الغالب - نحو : سارت الوفود سيراً رويداً ، أى : سيراً متمهلاً ؛ أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سيارة رويداً ، أى : سيراً رويداً (وكان المصدر هنا نعتاً لمحذوف لا حالا ؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة بغير مسوغ) . وقد تقع « ما » الزائدة بعد « رويد » على الوجه الآتي في : « ا » ص ١٥١ .

(١) ورد في حاشية الخضرى تنوين « بلها » ولا أدري أهذا التنوين مسموع ، أم هو افتراضى نحلاً على المصدر : تركاً ، كما أظن ؟ .

(٢) إذا كان الاسم بعد كلمة : « بله » منصوباً منوناً جاز أن تكون مصدراً عاملاً معرباً كصدر فعلها المعنوى : « تَرَكَ » الذى مصدره : « تَرَكَ » وجاز أن تكون اسم فعل أمر مبنياً بمعنى : اترك ، والقرائن - إن وجدت - هى التى تحدد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدراً مضافاً - لأن اسم الفعل لا يكون مضافاً - والاسم المجرور هو المضاف إليه . فكلمة : « بله » مثل كلمة « رويد » كلتاها تتعين مصدراً إذا كان الاسم بعدها مجروراً بالإضافة إليها ، وتصلح مصدراً أو اسم فعل إذا نصبته . وتكون فتحتهما فتحة بناء إذا كانا اسمي فعل ، وفتحة إعراب في غيرها .

ولها استعمالات أخرى تيجى في « ب » .

وفي الكلام على اسم الفعل المنقول من جار مع مجروره ، (مثل : عليك - إليك) أو من ظرف مكان ، (مثل : دونك . . . مكانك . . .) أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ (نحو : رويد . . .) أو ليس له فعل إلا من معناه ؛ (مثل : بله) - يقول ابن مالك :

زيادة وتفصيل :

(١) قد تفصيل « ما » الزائدة بين اسم الفعل : « رُوِيَْدَ » ومفعوله ^(١) ، قال أعرابي لشاعر يمدحه : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويدَ ما الشعر . فالمراد : أرود الشعر ؛ كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجة بك إليه .

(ب) قد تكون « بله » اسم استفهام مبنية على الفتح ، بمعنى : « كيف » . وتعرب خبراً مقدماً عن مبتدأ مؤخر ، نحو : بله المريض ؟ بمعنى : كيف المريض ؟ .

وبما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ؛ واسم فعل الأمر — كلمة « بله » في قول الشاعر ^(٢) :

تَندُرُ الجماجمَ ضاحياً ^(٣) هاماتها بله الأكف ؛ كأنها لم تُخَلَّوْا

فيجوز في : « بله » أن تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح ، و « الأكف » بعده منصوب ، مفعول به . ويجوز أن تكون : « بله » مصدراً منصوباً على

=والفعلُ مِنْ أَسْمَائِهِ : « عَلَيْكَ » وَهَكَذَا « دُونُكَ » ... مَعَ « إِلَيْكَ »

كَذَا : « رُوِيَْدَ ، بَلَه » ، نَاصِبَيْنِ وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

في البيت الثاني : أن « رويد » و « بله » قد يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدهما ، وترك التفصيل الضروري لهذا النصب . وأنهما يعملان الخفض فيما بعدهما إذا بقيا على أصلهما مصدرين مضافين ؛ فيجران بعدهما الاسم باعتباره « مضافاً إليه » . فهذا الجر دليل على بقائهما مصدرين حتماً — لأن اسم الفعل لا يضاف ، ولا يعمل الجر سلقاً — كما سبق — أما نصبه فلا يكفي وحده للقطع بأنهما مصدران حتماً ، أو اسمان لفعلين حتماً ، إنما يصلحان الأمرين عند عدم القرينة التي تبين أحدهما دون غيره . وعدم التنوين في « رويد » هو القاطع في أنها « اسم فعل » عند نصب الاسم بها .

(١) لهذا إشارة في آخر رقم ٦ من هامش ص ١٤٩ .

(٢) هو كعب بن مالك ، شاعر الرسول عليه السلام . والبيت من قصيدة له في وصف موقعة الأحزاب ، وهوها .

(٣) بارزاً منفصلاً من مكانه .

المصدرية نائياً عن فعل الأمر ، مضافاً ، و «الأ كف» مضاف إليه ، مجرور .
كما يجوز أن تكون «بله» اسم استفهام مبني على الفتح ، خبراً مقدماً وما بعده
مبتدأ مؤخر .

وقد تنفع «بله» اسماً معرباً بمعنى : «غير» كالذي في الحديث القدسي
منسوباً للمولى جل شأنه : «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن
سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ؛ ذخراً من بله ما أطلعتم^(١) عليه» . (أى :
من غير ما أطلعتم عليه) . فهي مجرورة بيمين .

(ح) تكون «بله» بمعنى : «أين» ، طبقاً لما صرح به الصبان عند
ضبطه كلمة «بله» ، في الحديث القدسي السالف ؛ حيث قال ما نصه : (بفتح
«بله» وكسرها . فوجه الكسر ما ذكر^(٢)) ، وأما وجه الفتح فقال الرضوي : إذا كانت
«بله» بمعنى : «كيف» جاز أن تدخله «من» ؛ حكى أبو زيد : «إن فلاناً
لا يطيق حمل الفهر (الحجر الصغير يملأ الكف) فن بله أن يأتي بالصخرة » ؟
أى : كيف ، ومن أين ؟ . وعليه تتخرج هذه الرواية ؛ فتكون «بله» بمعنى :
«كيف» التي للاستبعاد ، و «ما» مصدرية في محل رفع بالابتداء ، والخبر «من
بله» ، والضمير المجرور بعلى عائداً على الذخر . اهـ ، ثم قال الصبان : والمعنى
على هذا : من كيف ؟ أى : «من أين اطلاعكم على هذا الذخر - أى : المدخر .
ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى «كيف» من الركافة : ولو جعلت
فيها من أول الأمر بمعنى : «أين» . لكان أحسن . اهـ .

(١) بتشديد الطاء وفتح اللام . وفي بعض الروايات : أطلعتم - بضم الهضمة ، وكسر اللام -

(٢) في الحديث القدسي السابق ، وهو أنها اسم معرب بمعنى غير مجرور .

أهم أحكامها :

١ - أنها سماعية جامدة ؛ فيجب الاقتصار على الوارد^(١) منها ، دون تَصَرَّف فيها ؛ بزيادة عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، وضبط حروفها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زيادة حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه أو ترتيبه . . .

إلا أن هناك نوعاً واحداً قياسياً ؛ هو : صوغ « فَعَالٍ » بالشروط التي سبق الكلام عليها^(٢) في اسم فعل الأمر . وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصورة الواردة لا يختلف فيها باختلاف الأفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب ، إلا إذا أباح السماع الاختلاف^(٣) . أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقاً للمراد منه . فاسم الفعل : « صه » مثلاً يلزم صورة واحدة ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنت - أنت - أنتما - أنتم - أنتن - على حسب الحالات .

٢ - أنها - في الرأي الشائع - أسماء مبنية^(٤) ليس فيها معرب ، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة . ويجب التزام حركة البناء المسموعة - طبقاً لما مرّ في الحكم الأول - فنحن المبنية على الفتح ؛ كالشائع في : شَتَّانَ ، وهيهاتَ ، عند كثير من القبائل . وكالأحسن في المنقول من جار يكون مجروره « كاف الخطاب » للواحد ؛ مثل : عليكَ ، وإليكَ . . .

ومنها : المبنية على الكسر ، مثل : كَتَّابٍ - حَمَّادٍ - قَمَّاءٍ ، بمعنى اكتب - احمّد - اقرأ . . .

ومنها المبنية على الضم كالغالب في : مثل : آه ؛ بمعنى : أتوجع . . .

(١) إلا عند الكسائي . (٢) في ص ١٤٤ .

(٣) كاسم الفعل المخوم بكاف الخطاب المتصرف ، على الوجه الآتي في رقم ٩ من ص ١٦٠ .

(٤) يقول النحاة في تعليل بنائها : إنه الشبه لبعض الحروف التي تعمل ، (مثل : ليت وأخواتها)

في أنها عاملة ولا تكون معمولة . وهذا تعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً . . . وكلاهما يرفض ما دام غير مطابق للواقع الحق ؛ الذي هو : مجرد استعمال العرب ؛ إذ لا علة غير هذا . وقد أنفضنا الكلام في علل البناء المنقولة ، وبيان السبب في رفضها في مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ .

ومنها المبنية على السكون ؛ مثل : مَهْ ، بمعنى : انكفَفَ^(١) .

وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر ؛ تبعاً للوارد ، نَحَوُ : «وَيَ» ؛ بمعنى : أعجب ، فيصح «وا» ؛ كما يصح : «واهَّأ» بالتنوين . ومثل : «آه» ؛ فإنها يصح فيها أيضاً : آه ، واهَّأ ، بالتنوين فيهما .

وغاية القول : أنه يجب - في النوع السماعي - الاقتصار على نَصِّ اللفظ المسموع وصيغته ؛ وعلى علامة بنائه الواردة معه ؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر ، معها تنوين أو لا . فعند إعراب واحد منها يقال : اسم فعل لماض ، أو لمضارع ، أو لأمر ، - على حسب نوعه ، مبني على الكسر ، أو الفتح ، أو غيرهما - لا محل له من الإعراب .

٣- أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقاً ، مثل : آمين ، وشتان ، وباب «فَعَال»^(٢) القياسي ، وبعضها لا يتجرد من تنوين التنكير ؛ مثل : «واهَّأ» بمعنى «أتعجب» ، وبعضها يَدْخُلُهُ تنوين التنكير حيناً ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين لغرض آخر ؛ مثل : «صَه» فإنه اسم فعل أمر بمعنى : اسكت . فحينَ يكون المراد طلب السكوت عن كلام خاص معين ، نقول : صه ، بسكون الهاء ، ومنع التنوين . وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام ، تتحرك الهاء بالكسر - وجوباً - مع التنوين . فنقول : «صَه» . فعدم التنوين في «صَه» بمثابة قولنا : اترك الكلام في هذا الموضوع المعين الخاص المعروف لنا ، وتكلم في غيره . ويجيء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقاً ؛ في الموضوع الخاص المعين ، وفي غيره^(٣) .

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ١٤٤ .

(٢) سبق الكلام عليه في ص ١٤٤ .

(٣) وجود التنوين في أسماء الأفعال دليل على أنها اسم من جهة لفظها ، أما من جهة معناها فهي فعل - (كما شرحنا في هامش ص ١٤١) - وكما صرح الناظم في شرح الكافية ؛ حيث قال : «لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالا ، ومن قبل اللفظ أسماء ، جعل لها تعريف وتنكير ؛ فعلمة تعريف المعرفة منها تجرد من التنوين ، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منكراً» .

(راجع حاشية الصبان في هذا الموضع . وقد سبق تفصيل الكلام على تنوين التنكير ، وأنه خاص

- في الغالب - بالأسماء المبنية ج ١ ص ٢١ م ٣) .

وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يلحقها التعريف والتنكير وهما لا يلحقان الفعل مباشرة ؟ =

ومثل : « إياه » اسم فعل أمر ، بمعنى : زدني ، فإن كان مبنياً على الكسر بغير تنوين فعنائه : زدني من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين ، فالمراد : زدني من حديث أي حديث ، بغير تقييد بنوع معين .

من ثمَّ كان اسم الفعل المنوّن نكرة ، والخالي من التنوين معرفة ، وما يُستون حينئذٍ ولا ينون حينئذٍ آخر يجري عليه في كل حالة حكمها المناسب لها . واللغة وحدها — كما وردت عن العرب — هي الفیصل الذي له الحكم على اسم الفعل بالتنوين ، أو بعدمه .

٤ — أنها تعمل — غالباً — عمل الفعل الذي تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتماً ، وتسايره في التعدى ، والازوم ، وباقي المكملات . . . ؛ فإن كان فعلها متعدياً فهي مثله ، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر ، فهي مثله أيضاً . وفي الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً . وإن احتاجت لمكملات أخرى استوفت حاجتها . فمن المتعدية كأفعالها : ما سبق^(١) من : « رُويد ، وبلة : » ومن : « دَرَاك » بمعنى : أدرك . ومن : « حَذَار » بمعنى : احذر كالتى في قول الشاعر :

حَذَارٍ — بُسْنَى^(٢) — البغى ، لا تقربنه^٣ حَذَارٍ ؛ فإن البغى وخشم^٤ مراتبه^٥

ومن اللازمة : هيهات — أف — صه . . .

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير في التعدى والازوم الفعل الذى يؤدي معناه ، نحو : حَيَّهَلْ المائدة ، بمعنى : آيت المائدة ، وحيهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبل على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعُمَرَّ ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطاب ، ومثل : هَلَسْمْ ؛ فإنها تكون متعدية كقوله تعالى : (هَلَسْمْ شهداءكم)

— أجابوا : إن تعريفها وتذكيرها راجع إلى المصدر الذى هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : « صه » — بالتنوين — معناه : اسكت سكوتاً مطلقاً ؛ أى : اقل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تعيين في اللفظ يدل على نوع خاص محدد من السكوت . أما لفظ : « صه » المجرد من التنوين فعنائه : اسكت السكوت المعهود للمعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت . هذا لتلبيهم . والتعليل الصحيح هو استعمال العرب .

بمعنى : قَرَّبُوا وأَحْضَرُوا . وتكون لازمة نحو قوله تعالى : (هَلِّسْ إِيَّانَا) بمعنى اقرب وتعال .

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله في التعدية وال لزوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متعدياً بنفسه . مع أن فعله الذى بمعناه ، وهو : « استجب » ، قد ورد متعدياً ولازماً ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائى ، أو استجب لدعائى . . . ومثل : « إياه » من حديثك ، بمعنى زدنى من حديثك ؛ فاسم الفعل « إياه » لازم في هذا المثال ، مع أن فعله متعد .

* * *

أما فاعل أسماء الأفعال :

(أ) فقد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكاد^(١) هذان يختصان باسم الفعل الماضى وحده . نحو : هيهات تحقيقُ الآمال بغير الأعمال ، وقوله تعالى : (هيهاتَ هيهاتَ لِمَا^(٢) توعَدُونَ) ، ونحو : السفر هيهات ، أى : هو — ومثل : عمرو ومعاوية في الدهاء شتان ، أى : هما . . .

(ب) وقد يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً ، وهذا هو الأعم الأغلب^(٣)

(١) قلنا : « يكاد » لأن هناك حالة نادرة عرضها بعض النحاة في قوله تعالى في سورة يوسف (وَغَلَقْتُ الْأَبْوَابَ ، وَقَالَ مَرَّتَ لَكَ) : أقرب : هيت . اسم فعل ماضٍ بمعنى « هيتأت » ويترتب على هذا أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره : « أنا » والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتعلقان بفعله . (راجع المغنى في الكلام على لام التبيين) .

وقيل : إن « هيت » اسم فعل أمر بمعنى : « أَقْبِلْ » أو « تعال » والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، والمراد : إرادتك لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا الرأي لا يكون في الآية اسم فعل ماضٍ ، فاعله ضمير للمتكلم ، — لأن هذا غير معهود في فاعله ؛ إنما الممهود فيه أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مع استنائه جوازاً .

(راجع المغنى في الموضوع السابق وحاشية ياسين على التصريح ج ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول) .

(٢) « لما » اللام حرف جر زائد . « وما » موصولة فاعل ، مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصل ، في محل رفع ، لأنها فاعل : « هيات » .

(٣) قلنا : « الأعم الأغلب » . لأن هناك حالة نادرة في مثل قولنا : من طلب إدراك غاية فعلية بالسمى الدائب لها ، وهو أسلوب مسموع قديماً ، ومنه قولهم : « فعلية بالصوم » . أى فليتمسك بالصوم . فالضمير هنا للغائب . وهو أيضاً مستتر جوازاً .

لكن قال بعض النحاة : إن « عليه » هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالهما خبر =

في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر . ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذي يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحمقى ؛ بمعنى : أتضجر ؛ ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : « أنا » وهذا الضمير وحده هو الذي يصلح فاعلاً للمضارع : أتضجر . ونحو : صه ، بمعنى اسكت . ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير وحده هو الذي يلائم فعل الأمر : « اسكت » . ومثل قولهم : عليك بدینک ؛ ففيه معادك ، وعليك بمالك ، ففيه معاشك ، وعليك بالعلم ؛ ففيه رفعة قدرك . . . « فعليك » اسم فعل أمر ؛ بمعنى : تَمَسَّكْ ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير هو الفاعل المناسب لفعل الأمر : « تَمَسَّكْ » .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم^(١) ، وأنه يماثل فاعل فعله - وأنه - في الأعم الأغلب ، - يكون في اسم الفعل الماضي اسماً ظاهراً ، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكون في اسم الفعل المضارع والأمر ضميراً مستتراً وجوباً للمتكلم - أو لغيره قليلاً - ، وللمفرد أو غيره^(٢) على حسب فعله ، ولا يكاد يصح في هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً^(٣) .

=مقدم ، والباء بعدها زائدة ، داخله على المبتدأ المجرور لفظاً بها ، المرفوع محلاً . ولو أخذنا بهذا الرأي لصارت القاعدة مطردة ، وهي أن فاعل اسمي الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً . فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة .

(١) حاجة اسم الفعل إلى فاعل محترم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذي بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتماً إلى : « مسند » يكون فعلاً أو اسماً . ولا ثالث لهما . واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلاً مستنداً . فلم يبق إلا أنه اسم مسند .

(٢) الأمثلة للفاعل المستتر المفرد كثيرة . أما غيره فالمفردة مثل : أيها الفتاة ، عليك بالخزم في كل أمورك . ولغيرها : عليكما بالخزم .. - عليكم بالخزم - عليكن بالخزم .. وتقدير الفاعل : أنت - أنتما - أنتم - أنتن . (ويتصل بهذا ما سبق في رقم ١ من ص ١٤٧) .

(٣) قد يكون في آخر اسم الفعل ما يدل على الإفراد والتذكير أو فروعهما . وعلى المخاطب أو غيره . ومن الأمثلة : رُوَيْدَكَ - رُوَيْدَكَ - رُوَيْدَكَ - رُوَيْدَكَ . على اعتبار : « رُوَيْد » اسم فعل أمر ، بمعنى الفعل : « أمهل » الذي ينصب مفعولاً به ، والضمير بعده مفعوله . والمعنى أمهل نفسك - نفسك - أنفسكم - أنفسكم . (راجع ما يتصل بهذا في ص ١٤٩) .

ومثل : عليك الجد في كل أمرك - عليك - عليكم - عليكن . ومثل : « ها » و« ها » (بالمد والقصر) بمعنى : خذ ، تقول في اللفظة الأولى : هاك - هاك - هاك - هاكن . والفاعل في كل ما سبق ضمير مستتر حتماً =

والضابط الذى يجب الاعتماد عليه فى هذا الشأن هو أن يوضع فى مكان اسم الفعل ، الفعل الذى بمعناه ؛ فما يصح أن يكون فاعلا لهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذى يدل عليه ، ويقوم مقامه ، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضاً .

واعتماداً على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل ، دالاً على المفرد المذكر ، أو المؤنث ، أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما — على حسب ما يناسب السياق ، ففى مثل : « صه » — كما سبق — قد يكون الفاعل : أنت — أنت — أنتم — أنتم — أنتن ، على حسب المخاطب . وقد يكون الفاعل متعدداً إذا كان الفعل يحتاج إلى فاعل متعدد ، نحو شَتَان السَّابِقُ واللاحقُ فى البراعة ، كما تقول : افترق السَّابِقُ واللاحقُ فى البراعة ، لأن الافتراق فى البراعة أحد الأمور المعنوية^(١) التى لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معاً ، أو أكثر فى تحقيقها ، فيجىء له اسمان مرفوعان به : أحدهما فاعل بغير واسطة ، وبعده الآخر مسبوقةً بواو العطف — دون غيرها — واسطة بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه^(٢) .

= أما فى الثانية : « هاء بالمد » فقد تلتزم صورة واحدة للجمع ؛ فتقول : هاء يا على الكتاب ، أو يافاطمة ، أو يا عليان ، أو يا فاطمتان ، أو ياعليون ، أو يافاطمات . ويصح أن يتصل بآخرها علامة الإفراد والتذكير وفروعها ، فتقول : هاء ياعلى (بالبناء على الفتح) وهاء يافاطمة (بالبناء على الكسر) وهائى فى المثنى ، وهائوم فى جمع المذكر ، وهائون فى خطاب جمع المؤنث ، فالضمير « ما » و « الميم » و « النون » هو الفاعل ، وهو ضمير بارز فى هذه الصورة التى هى أفصح من سابقها وعليها قوله تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيّه) — راجع ج ٤ ص ٤٢ من شرح المفصل — .

(١) انظر ما يختص بهذا فى ص ١٤٢ و ١٤٦ .

(٢) وقد تقع « ما » الزائدة بعد « شتان » مباشرة وقبل الفاعل ؛ كقول الأعشى : (يصف شقائه . وما يلقاه من العناء كل يوم . على حين يقضى « حَيَّانٌ » أخو جابر يومه فى الرفاهة والمتعة بضروب النعم . — « وحيان » هذا أحد سادات بنى حنيفة ، ومن أوسعهم ثروة ، وأعظمهم حظوة عند ملوك الفرس —) .

شتان ما يومى على كورها ويوم حيان أخى جابر

فكلمة : « ما » زائدة ، و « يوم » الأولى : فاعل ، والثانية معطوفة عليها بالواو ، فهى فاعل فى المعنى كالأولى . وقد ورد فى الفصحى وقوع : (ما بين) بعد شتان ، ومنه قولهم : « لشتان ما بين اليزيديين فى الندى » . والأسهل فى هذه الصورة أن تكون « شتان » بمعنى : « بعد » وما اسم موصول . أى : بعدت المسافة بين اليزيديين ، والشرط — وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر — متحقق ، لأنه إذا =

٥ - جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقاً - مع أنها أسماء مبنية ، عاملة ، كما تقدم - فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا منفعلاً به ، ولا مضافاً ولا مضافاً إليه . . . ولا شيئاً آخر يقتضى أن تكون مبنية في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر . ، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب .

٦ - أن معمولاتها - في الأعم الأغلب - لا تتقدم عليها^(١) ؛ مثل : عليك بالحق ، بمعنى : تمسك بالحق ، وعليك نفسك ، بمعنى : الزم شأنك . . . ولا يصح - بناء على الأعم الأغلب - أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسك عليك^(٢) . . .

٧ - أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقاً^(٣) . ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب ، أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر (صه - مه - آمين) ، والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع (هيهات - شتان - أف - واهاه) .

٨ - أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية ؛ فلهما كل الأحكام التي تختص بالجملة الفعلية ؛ كوقوعها خبراً ، أو صفة ، أو صلة ، أو حالاً . . .

= تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر ، ومثل هذا قول علي رضي الله عنه :

« شتان ما بين عملي ، عمل تذهب لذته ، وتبقى تبعته ، وعمل تذهب مؤنته ، ويبقى أجره » .

(١) يرى الكسائي ومن شايعه جواز التقديم ، مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (كتاب الله

عليكم . .) ينصب « كتاب » على أنها مفعول به لاسم الفعل : « عليكم » بمعنى : الزموا . . .

(٢) وفيما يلي كلام ابن مالك في أنها تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه ، وفي أن بعضها نكرة - وهو

المنون تنوين التنكير - وبعضها معرفة ، وهو غير المنون ، وفي أن معمولاتها لا تتقدم عليها .

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا . وَأَخَّرَ مَا لِيَذَى فِيهِ الْعَمَلُ

(تقدير البيت نحرياً : وأخر ما العمل فيه لذي . . أي : لهذه الأسماء . وما من عمل لما تنوب عنه

، لها . أي : وشيء وهو عمل للذي تنوب عنه - لها . فما ثبت من عمل للفعل النائية عنه ثبت لها فكلمة

« ما » الأولى بمعنى شيء ، مبتدأ ، وخبره الجار مع المجرور : « لها » .

والبيت مع تعقيده اللفظي يتضمن أمرين : أولهما : إعمالها كفعالها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها

عنها . ثم قال :

وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنٍ

(بين = واضح . وسبب وضوحه تجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التنكير ، ويدل عدمه على

(٣) كما سيجيء في ص ١٦٧ .

(التعريف) .

و . . . وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، (كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن : «فَعَالٌ» . . .) وخبرية إن لم تدل على إنشاء (كاسم الفعل الماضي ، أو المضارع . . .) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالضوابط والشروط الخاصة بكل حالة^(١) . . .

٩ - أن بعضاً منها تلحقه الكافُ سماعاً ، بشرط اعتبارها حرف خطاب محض . وما ورد به السماع : «وَيَ» بمعنى : أعجبُ . و«حَيَّهَلْ» بمعنى : أقبل^(٢) و«النَّجَاءَ» بمعنى : أسرعُ ، و«رَوَيْدٌ» التي بمعنى : تمهل^(٣) ، فقد قال العرب : وَيَكُ ، وحيهلك ، والنجاءك ، ورويدك . والكاف في الأمثلة السالفة حرف خطاب متصرف^(٤) ، لا يصلح أن يكون ضميراً مفعولاً به لاسم الفعل ، لأن أسماء الأفعال السالفة لا تنصب مفعولاً به ؛ لقيامها معنى وعملاً مقام أفعال لا تنصب مفعولاً به . وكذلك لا يصح أن تكون هذه الكاف ضميراً في محل جر مضافاً إليه ؛ لأن أسماء الأفعال مبنية ، ولا تعمل الجرَّ مطلقاً ؛ فلا يكون واحد منها مضافاً .

(١) خالف في هذا شارح المفصل فقد قال (في ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال) ما نصه : « اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حده في الفعل . ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مفردة على حده في اسم الفاعل واسم المفعول ، والظرف . والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها ، قال زهير :

وَلِنَعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ «نَزَالٍ» وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ
فلو كانت «نزال» بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد «دعيت» إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شيء منها فاعلاً .

قال الأعمى في البيت السابق ما نصه : (إنما أخبر عن «نزال» على طريق الحكاية . وإلا فالفعل وما كان اسماً له . لا ينبغي أن يخبر عنه . . .) . ١٥

(٢) كما سبق في ص ١٤٥ وفي رقم ٢ من هامشها . وفيه صور ضبطها .

(٣) لأن الفعل : «تمهل» لازم لا ينصب مفعولاً به ، فكذلك اسم الفعل الذي بمعناه ، فإن الكاف بعده حرف مجرد للخطاب في الصور المختلفة ، ولا يصح اعتباره مفعولاً . بخلاف «رويد» الذي بمعنى «أهمل» فإنه ينصب المفعول به كالفعل الذي بمعناه . وقد سبق بعض ما يتصل به في رقم ٣ من ص ١٤٩ ، ورفقم ٣ من هامش ص ١٥٧ .

(٤) يتصرف على حسب المخاطب تذكيراً وتأنيساً ، وإفراداً ، وتثنية ، وجمعاً - طبقاً للبيان التام الذي تقدم في ج ١٩ ص ٢١٥ باب الضمير -

زيادة وتفصيل :

نختم الباب بسرد بعض آخر من أسماء الأفعال المختلفة الأنواع ، يكثر ترداده في الكلام العربي القديم ، ونكتفي بضبط واحد مما له أكثر من ضبط .

اسم الفعل	معناه	اسم الفعل	معناه
هَيْتَ - هَلْ ، - هَلَا	أَسْرَعُ ، وتعالَ إِلَى	حَدَرَكَ بِرْدَا بَعْدَكَ	احذر بردا تأخَّرْ ، أو احذر شيئاً خلفك
قَدْكَ - قَطَطُكَ - بَسْ هَيْتَكَ - هَيْتِكَ هَيْتَا إِلَيْكَ	اكتف بما كان ، وانهته وانقطع عما أنت فيه أَسْرَعُ فِيمَ أَنْتَ فِيهِ تَسْنَحُ	أَمَامَكَ ، وراءَكَ - فَرَطَكَ حَيَّ (بياء مشددة مفتوحة) عندَكَ مَكَانَكَ	احذر شيئاً بين يديك بادِرْ وَأَسْرَعُ ، ومنه حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ عندَكَ الشَّرِيفُ : الزَّيْمَةُ مِنْ قَرَبِ اُتْبَيْتُ
دَعْ - دَعْدَعْ وُشْكَانَ سُرْعَانَ لَمَعًا دَعْدَعًا هَمَّهَامَ بَنَحْ	قم فانتعش ، واسلِّمْ مِمَّا أَصَابَكَ مِنَ السُّوءِ . (فاللفظ يتضمن دعاء له بالانتعاش والسلامة) . اسم فعل ماضٍ (ويجوز في الواو الحركات الثلاث) قَرَّبَ أَوْ : عَجَّلَ وَأَسْرَعَ . ومنه وشكان إذا خرجا فذا فاعل ، وخرجاً تمييز . (يجوز في السين الحركات الثلاث) . عَجَّلَ وَأَسْرَعَ . وقد يتضمن في الوقت نفسه التعجب من السرعة ، فكأذلك تقول ما أسرع !! انتعشَ مِنْ مَكْرُوهِ أَصَابِهِ ، ونهضَ مِنْ عَثْرَةٍ . وهو يتضمن الدعاء بالسلامة . انتعشَ مِنْ مَكْرُوهِ أَصَابِهِ ، ونهضَ مِنْ عَثْرَةٍ ، وهو يتضمن الدعاء بالسلامة . نفدَ ، ولم يبقَ مِنَ الشَّيْءِ بَقِيَّةٌ . أَتْنَى وَأَمْدَحُ ، وَأَبْدَى إعْظَامِي وتقديرى لما أرى .		

المسألة ١٤٢ :

أسماء الأصوات

يراد منها نوعان :

أولهما : ألفاظ تُوجَّه إلى الحيوان الأعجم ، وما في حكمه ، - كالأطفال -
 إما لزجره وتخويفه ، لينصرف عن شيء ، وإما لحثه على أداء أمر معين بمجرد
 سماعه أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد . فالمراد من توجيه اللفظ هو طلب
 الامتناع ، أو طلب الأداء .

وكلا الأمرين - الانصراف عن الشيء ، وأداء الأمر المعين - لا يتحقق إلا
 بعد تمرين ، وانقضاء مدة تتكرر فيها مخاطبة باللفظ ، ويتدرب فيها الحيوان وما في
 حكمه على إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيدرك - بعد التكرار الذي يصاحبه
 التدريب - المراد من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، وأن هذا المراد هو
 الزجر ، أو الحث ، (بمعناهما السالفيين) ويكتفى في إدراك الغرض بسماع اللفظ
 دون زيادة عليه .

فن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات - وأشباهها - بسبب
 أمر بغض يراد العدول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيوجهون لها أحد
 الألفاظ الآتية : (هَيْدَ - هَادَ - دَهَ - جَهَ - عَاهَ - عَيْهَ ...) وقولهم لزجر الناقة :
 (عاجَ - هَيْجَ - حَلَّ ...) وكقولهم لزجر الغنم : (إسَ - هِسَ -
 هُسَ - هَجَ -) وللكلب : (هَجَجَ - هَجَ ...) وللضأن : (سَعَ - وَخَ - عَزَ -
 عَيْزَ ...) وللخيل : (هَلَا - هَالِ ...) وللطفل : (كَحَ ، كَحْ ...) وللشبع :
 (جَاهَ - وللبغل : عَدَسَ ...)

إلى غير هذا من ألفاظ الرجز عندهم ، وهي كثيرة في عددها ، وضبط
 حروف كل منها .

ومن أمثلة ما يوجهه للحيوانات وأشباهها ، لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد
 تكليفها أمراً كى تؤديه وتقوم بإنفاذه - قول العرب للإبل ؛ «جُوتَ» ، أو : «جِيَّ» ،

إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب ، و«نَحَّجَّ» ، إذا طلبوا منها الإناخة .
و«هَيْدَعُ» ، إذا أرادوا منها الهدوء والسكون من النفار . و«سَأُ ، وتَسْشُرُ» ،
إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرَب . «وَدَجَّ . وقُوسٍ» لدعوة الدجاج
إلى الطعام والشراب . . . و«حَاحَا» للضأن ، و«عَاعَا» للمعز ؛ ليحضر
الطعام . . .

ثانيهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم^(١) ، أو مما يشبهه كالجماد ونحوه ،
فيرددها الإنسان ويعيدها كما سمعها : تقليداً ، ومحاكاة لأصحابها ، من غير أن
يقصد من وراء هذا دلالة أخرى . فقد كان العربي يسمع صوت الغراب ، فيقلده
قائلاً : « غاق » ، أو : صوت الضَّرْب ؛ فيقول محاكياً : « طاق » ، أو صوت وقوع
الحجارة ، فيُحَاكِيه : « طَق » ، أو صوت ضربة السيف فيردده : « قَبَب » ،
أو صوت طَيِّ القماش ، فيقول : « قاشِ ماشِ » .^(٢) . . . إلى غير هذا من الأصوات
التي كان يسمعها فيحاكيها^(٣) دون أن يريد من المحاكاة معنى آخر .

أشهر أحكامها

١ - أنها أسماء^(٤) مبنية ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على

-
- (١) أما الحيوان الناطق فالألفاظ ذات معان ، وإلا كان كثيره .
(٢) قاشِ ماشِ (بكسر الشين فيهما) مركب مزجي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ،
وهو من المركبات المزجية المتعددة التي تكون اسم صوت مع تركيبها المزجي .
(٣) وفي النوعين السابقين يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : « أسماء الأفعال والأصوات » :
(٤) أنها أسماء

ومَّا به خوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ - صَوْتًا يُجْعَلُ
(التقدير : ما به خوطب ما لا يعقل . . . يجعل صوتاً) يريد : أن ما يشبه اسم الفعل - في أنه
لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت . وهذا تعريف قاصر مبتور ، فوق أن
تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح . لأن اسم الفعل لا بد له من فاعل ظاهر أو ضمير ،
فلا يتفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعاملات أخرى . . . كما سبق في بابه (ص ١٥٥) . ثم اقتصر في بيان
أنواعه وأحكامه على بيت واحد خم به الموضوع هو :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حَكَايَةً ؛ كَقَبْ وَالزَّمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ ؛ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ
المراد : حكاية صوت الجماد وغيره . وقب : صوت السيف . واسم الصوت بنوعيه مبني وجوباً كما
يقول في بيته . وقوله يحتاج إلى تفصيل وإبانة عرضناها .

(٤) يعترض بعض النحاة على اسميتها ؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم . =

مجرد الصوت ، ولم تخرج من هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر . وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه في عدد حروفه ، أو في نوعها ، أو ترتيبها ، أو ضبطها ، أو علامة بنائها . . . كالأمثلة السالفة . . . أما المستحدث بعدهم فيلزم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها - جائز في كل عصر^(١) ، ويجرى على الجديد المستحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسماً واجب البناء بالعلامة التي يشيع بها النطق في عصره ، وتسرى عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات .

لكن هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب^(٢) فيها إعراب أسماء الأصوات بنوعيتها المسموعة عن العرب ، والموضوعة المستحدثة بعدهم . والأخرى : يجوز فيها الإعراب والبناء .

(١) فيجب^(٢) إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية التي هي الصوت المحض ، وصارت اسماً متمكناً يراد به : إما صاحب الصوت ، الذي يصدر عنه الصوت والصياح مباشرة ، وينسب له أصالة دن غيره . وإما شيء آخر ليس هو صاحب الأصل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيهاً يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما . . .

فثال الأول : أزعجتنا غاق* الأسود ، وفزعنا من غاق* الأسود . . . ، فكلمة : « غاق » ، بالتنوين ، لا يراد منها هنا أصلها ، وهو : صوت الغراب ، وإنما يراد

= وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير العاقل . وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أُطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه . وهذا ينطبق على أسماء الأصوات . فليس الشرط في الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه . وقيل إنها ملحقة بالأسماء . ربيست أسماء . . . ولا أهمية للخلاف ؛ إذ الأهمية لأحكامها الآتية . ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها الحروف المهملة (مثل : لا ، وما ، النافيتين) في أنها غير عاملة ، ولا معمولة . والسبب الحق هو : مجرد استعمال العرب الأوائل - كما كررنا -

(١) ومنها أصوات الحيوانات والطيور التي لم يعرفها العرب ، والأصوات التي وجدت بعدهم كأصوات السيارات ، والطيارات ، والبواخر ، والآلات المختلفة ، ما جد منها وما يسجد .
(٢ و ٢) تبعاً للأغلب - كما سيجيء في الهامش التالي .

أنَّها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذى ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : « الغراب » ذاته ، لا صوته الصادر منه . فالغراب هو المسمَّى ، و « غاق » فى الجملة اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجملة الأولى ، ومجرور « بمن » فى الجملة الثانية .

ومثل : ما أقسى قسبًا . فكلمة : « قسبًا » - بالتنوين - اسم معرب متمكن منصوب فى هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : « السيف » نفسه ، مع أنها فى الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية على السكون ، ولاتنون . لكنها تركت أصلها هذا ، وصارت معرفة تدل على صاحب الصوت - أى : على السيف - بعد أن كانت اسمًا لصوته ، مبنية غير منونة . فالمراد فى الأمثلة السابقة ونظائرها هو : أزعجنا الغراب - فرعنا من الغراب - ما أقسى السيف .

ومثال الثانى : أردت هالاً السريع ؛ فصادت عدسًا الضخم . وأصل كلمة : « هال » اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لرجره . وأصل كلمة : « عدس » اسم صوت صادر من الإنسان يوجه إلى البغل لرجره ، فكلنا الكلمتين تركت هنا أصلها ، والبناء ، وصارت اسمًا معربًا مرادًا منه الحيوان الأعجم - وشبهه - مما لا يصدر عنه ذلك الصوت ، إنما يوجه إليه من غيره ^(١) .

(ب) ويجوز إعرابها وبناءها إذا قصد لفظها نصًا ؛ مثل : فلان لا يرعوى إلا بالزجر ؛ كالبغل لا يرعوى إلا إذا سمع : « عدَسٌ » أو : « عدَسًا » بالبناء على السكون ، أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها .

٣ - أنها - فى أصلها - أسماء منفردة ، مهمة . والمراد من انفرادها : أنها لا تحمل ضميرًا . هذا نوع من أنواع الاختلاف بينهما وبين أسماء الأفعال . والمراد من إهمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تؤثر فى غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبرًا ، ولا فعلاً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً . . . ولا شيئًا آخر يكون عاملاً أو معمولاً - إلا فى الحالتين السالفتين : (١ ، ب ، بصورهما الثلاث) . ومن ثمَّ

(١) بعض النحاة يجيز بناءها فى الصور السالفة مراعاة لأصلها . ولكن الإعراب أوضح وأقدر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاختصار عليه .

تختلف أيضاً عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل .

* * *

ونحلاصة ما تقدم : أن أسماء الأصوات مهملة إذا بقيت على وضعها الأصلي اسم صوت محض ، بالطريقة التي شرحناها . أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة . — بأن انتقلت من معناها الأصلي إلى الدلالة على صاحبها الأصل الذي يصيح ويصوت بها ، أو على من يتجه إليه النطق بها — فإنها في هذه الصور الثلاث تكون معربة إما وجوباً ؛ كما في : « ا » بفرعيها ، وإما جوازاً كما في : « ب » فالشرط في إهمالها ، وفي بنائها لزوماً — أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد ، لا محل لها من الإعراب ؛ فلا تكون في محل رفع ، ولا نصب ولا جر ، وإنما يقال فيها : اسم صوت مبني على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر ، أو السكون ، على حسب حالة آخره .

نونا التوكيد

يراد بهما : نُونَان ، إحداهما مشددة مبنية على الفتح ، والثانية مخففة مبنية على السكون ؛ كالنونين في قولهم : لا تقعدَنَّ عن إغاثة الملهوف ، وبادرَنَّ بمعاونته .

وهما من أحرف المعاني^(١) ، وتتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع والأمر فتخلصهما للزمن المستقبل^(٢) ؛ ولا تتصل بهما إن كانا لغيره^(٣) ، وكذلك لا تتصل بالفعل الماضي ، ولا بأسماء الأفعال مطلقاً ؛ (سواء أكانت طلبية أم خبرية)^(٤) ولا بغيرها من الأسماء والحروف ؛ نحو : « لا تحملَنَّ حقداً على من ينافسك في الخير ، وابدلَنَّ جهدك الحميد في سبقه ، وإدراك الغاية قبله » . فالنون في آخر الفعلين حرف للتوكيد ، ويصح تشديدها مع الفتح ، أو تخفيفها مع التسكين . وقد اجتمعا في قوله تعالى في قصة يوسف : (لَيُسْجَنَنَّ ، وَلَيَكُونَنَّ من الصَّاغِرِينَ) .

أثرهما المعنوي :

لو سمعت من يقول : « لا تنفع النصيحةُ الأحمق » ، ولا يفيد التأديب فقد تردد في تصديق الكلام ، ويدخلك الشك في صحته . ولك العذر في هذا ، لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكائه أن مثل هذا الكلام قد يقابل بالتردد والشك ؛ فيعملَ على أن يدفعهما ، ويمنعَ تسربهما إلى ذهن السامع ، بإحدى الوسائل الكلامية التي عرض لها البلاغيون - ومنها : نون التوكيد فلو أنه قال : لا تنفعَنَّ ولا يفيدنه لكان مجيء نون التوكيد ، بمثابة القسم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد

(١) سبق تفصيل الكلام على أحرف المعاني ، في ج ١ م ٥ ص ٦٢ ، باب : « الحرف » .

(٢) أو تَرْقُوبِهِ - كما سيجيء .

(٣) قد يكون - أحياناً - زمن المضارع والأمر ، لغير المستقبل ؛ (طبقاً للبيان الخاص بهذا في

ج ١ م ٤ ص ٥٤ و ٦١ باب الفعل) ؛ فلا تدخلهما في هذه الحالة نون التوكيد - ثم انظر « ا » ص ١٧٧

(٤) كما تقدم في رقم ٧ من ص ١٥٩ .

تأكيد مضمونه ، وصحة ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من هو مستعد للاقتناع .

ومثل هذا أن يقال لك : (أكثر من الحساد بفضلك) ، (ولا تكثر من الأعداء بجهلك) . أو : (تجنب شر القتلة ؛ شاهد الزور) ، (وهل يُبَرِّئُ القاتل ، وهل يقتل البريء سواه ؟) . . . فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك كل مسألة من هذه المسائل عرضاً مجرداً ، (أى : خالياً من رغبته القوية وتشده في مطالبتك بالتنفيذ أو بالتترك ، خالياً من الحرص على تأديتك ما تحدث بشأنه أو عدم تأديتك ، وتصديقك به أو عدم التصديق) .

وقد يكون لك الحق في هذا الزعم ؛ فليس في الكلام ما يبعده . فلو رغب المتكلم أن يبعد الزعم ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشده في التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال — ل زاد في الكلام ما يدل على هذه الرغبة ؛ كأن يزيد « نون التوكيد » ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة . وتكسبه تأكيداً ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصوراً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات . فلو قيل في الأمثلة السالفة : (أكثرن . . . لا تكثرن . . . — تجنبن . . . — يُبَرِّئَن — . . . يقتلن . . .) لكان مجيء نون التوكيد ، برغم اختصارها البالغ بمنزلة القسم ، وبمنزلة قول المتكلم : إني أؤكد كلامي ، وأتشدد في أن تُنفذ مضمونه في المستقبل ، وأحرص على أن تُصدقَه . أو : بمنزلة تكرار ذلك الكلام ، وإعادة تحقيق الغرض السالف ، ومن أجله سميت : بـ « نون التوكيد » . والمشددة أقوى في تأدية التوكيد من المخففة .

وفوق هذا فكلتاها تُخلّص المضارع لازمن المستقبل ، سواء أكان اتصاها به مباشراً أم غير مباشر^(١) . ومن ثَمَّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضى أحياناً — كما سبق — منعاً للتعارض بينهما .

أما الأمر فزمنه مستقبل في الأغلب ؛ فتقوّى فيه الاستقبال . فإن كان لغيره خلّصته للمستقبل المحض .

(١) يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالضمير .

فالأثر المعنوي لهذه النون هو : توكيد المعنى على الوجه السالف ، وتخليص زمن المضارع للاستقبال ، وتقوية الاستقبال في فعل الأمر أو إرجاعه إليه .

وقد تفيد النون — مع التوكيد — الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد ، ففي مثل : يا قومنا احذَرُنْ مكاييد الأعداء . . . يكون المراد : يا قومنا كلكم ، أو جميعكم ، فرداً فرداً . . .

* * *

وخلاصة كل ما تقدم : أنهما حرفان من أحرف المعاني ، يُلحَقان بآخر المضارع وآخر الأمر ، لتخليص هذين الفعلين لزمان المستقبل ، ولا ياحقان بهما ولا بغيرهما من الأفعال التي لا يراد منها المستقبل الخالص ، ولا بأسماء الأفعال مطلقاً ، ولا سائر الأسماء ، والحروف . وأن فائدتهما المعنوية هي : تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع لزمان المستقبل ، وتقوية الاستقبال في الأمر ، أو إرجاعه إليه ، وأنهما قد يفيدان — مع التوكيد — الشمول والعموم في بعض الصور .

* * *

آرثاهما اللفظية ، والأحكام المترتبة على وجودهما :

لنوني التوكيد آثار لفظية مشتركة بينهما ، تتحدُّث من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، المتجرد للمستقبل ، أو بآخر الأمر كذلك . وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيلة .

وأهم الآثار المشتركة بينهما هو :

١ - بناء المضارع على الفتح ، بشرط أن تتصل به نون التوكيد اتصالاً مباشراً ؛ بأن يكون خالياً من ضمير رفع بارز^(١) يفصل بينهما ؛ ذلك أن المضارع معرب دائماً ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ؛ فينبى على الفتح ، أو نون

(١) ضامير الرفع البارزة التي تتصل بآخر المضارع والأمر وتحدث فيهما تغييرات مختلفة — هي : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون النسوة . وتستجى التغييرات في ص ١٧٧ وما بعدها — وقد سبق (في ١ ص ٥٣ م ٦) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، ومنه : أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشراً عند بناءه على الفتح . أما نون النسوة فاتصالها به لا يكون إلا مباشراً دائماً ، ويبنى معها على السكون — كما في رقم ٣ من هامش ص ١٨٥ و ١ من هامش ص ١٨٩ —

النسوة ؛ فينبى على السكون . كقول شوقي فى وصف الدنيا :
 لا تحفِلْنَ ببؤسها ونعيمها نَعْمَى الحياة وبؤسها تَضْلِيلُ
 وكقوله فى الأمهات المصريات المجاهدات :

ينفُشْنَ فى الفَتَيانِ من رُوحِ الشجاعة والثباتِ
 يَهْوَيْنَ تقبيلَ المهَنَّدِ ، أو معانقةَ القنَّاةِ^(١)

ويدخل فيما سبق : المضارع المسبوق بلام الأمر أو بغيرها من الجوازم التى يصح الجمع بينهما وبين نون التوكيد ؛ فإنه يبنى على الفتح فى محل جزم^(٢) ؛ كقولك للمهمل : لَتَحْتَرِمَنَّ عَمَلَك ، ولتُكْرِمَنَّ نَفْسَكَ بإنجازه على خير الوجوه . ومثل : إِمَّا^(٣) تنصرن ضعيفاً فإن الله ناصرك ... ، فالأفعال : (تَحْتَرِمُ ، وتُكْرِمُ ، وتنصر ...) مبنية على الفتح ؛ لاتصالها المباشر بنون التوكيد ، فى محل جزم بلام الأمر . فإن لم يكن الاتصال بين المضارع ونون التوكيد مباشراً نشأت أحكام سنعرضها بعد^(٤)

٢ - بناء فعل الأمر على الفتح ، بشرط اتصاله بنون التوكيد اتصالاً مباشراً ، فلا يكون اتصالاً بضمير منع بارز^(٥) يفصل بينهما - ؛ نحو : اشكرن من أحسن إليك ، وكافئته بالإحسان إحساناً ، واعلمن أن كلمة حمد وثناء قد تكون خيراً جزاء^(٦) .

(١) الريح .

(٢) ومن الأمثلة : « تكونن » فى قوله تعالى : (ولا تكونن من الذين كذبوا بآيات الله فتكونن من الخاسرين) وكذلك المضارع « تحفل » فى البيت السالف و « تنصر » فى قول الآخر :

لا تضجِرَنَّ ولا يدخلك مَعْجَزَةٌ فالقوز يَهْلِكُ بين العجز والضجر

فالأفعال المضارعة السالفة مبنية على الفتح فى محل جزم بلا الناهية .

(٣) أصلها : « إن » الشرطية المدغمة فى « ما » الزائدة .

(٤) فى ص ١٨٥ و ١٩٩ .

(٥) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٦) ولا داعى لأن نقول : فعل أمر مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة الآتية لمناسبة النون وإنما نقول - تيسيراً بغير تلك الإطالة - : فعل أمر مبنى على الفتح ، لاتصاله بنون التوكيد ؛

فإن كان فعل الأمر متصلاً بضمير رفع بارز يفصل بينهما فإنه يجري عليه ما يجري على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف في الأحكام ولا في التغيرات ؛ فالمضارع والأمر سيان فيما يجري عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ؛ سواء أكان آخرهما صحيحاً أم معطلاً ، مؤكّدين أم غير مؤكّدين ، مع ملاحظة الاختلاف بينهما في ناحيتين هامتين .

أولاهما : أن الأمر مبنى دائماً في كل الأساليب ؛ سواء أكان مؤكداً أم غير مؤكد .
وثانيتهما : أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقاً . وسيجيء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب ^(١) .

٣ - أن تأكيد فعل الأمر بها جائز في كل أحواله ^(٢) ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع المجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة ^(٣) ، هي : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه . وقلته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : يجب توكيده ، حين يكون مثبتاً ، مستقبلاً ، جواب قسم ، مبدوءاً باللام ^(٤) التي تدخل على جواب القسم ، ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل ؛ نحو : والله لأعملن الخير جهدي - بالله لأجتنبن قول السوء قدر استطاعتي - تالله لسأحاربن الشر ما وسعتنا المحاربة ^(٥) . . . فالأفعال المضارعة : (أعمل - أجتنب - نحارب . . .) واجبة التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط

(١) في ص ١٨٥ و ١٩٩

(٢) فتدخل الحالات التي يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى غرض آخر مع بقاء صيغته على حالها ؛ كخروجه إلى الدعاء في شعر لأحد الأنصار كان يردده النبي عليه السلام يوم غزوة الخندق ، ومنه :

فَثَبَّتِ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قَيْنَا لَا قَيْنَا وَأَنْزَلْنَ سَكِينَةً عَلَيْنَا

(٣) انظر « ب » من الزيادة والتفصيل ص ١٧٧ .

(٤) عند من يرى - كالبصريين - أن هذه اللام لا تعينه للحال - وسيجيء هذا في ص ١٧٣ - .

(٥) أي : مدة اتساع المحاربة لنا ، واقتدارنا عليها .

كلها ، فهي مثبتة ، مستقبلة الزمن^(١) ، وقبلها قسم وقعت في جوابه ، مصدره بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما .

فإذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية :

فن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحالة السالفة فيكون منفيًا ، إمّا لفظًا : نحو : إن دعيتُ للشهادة فوالله لا أكتمُ الحق ، وإما تقديرًا ، فبحو : قوله تعالى : (تَاللهِ تَنفَعُكَ تَذَكُّرُ يَوْسَفَ . . .) أى : لا تفتأ ، لأن حذف « لا » النافية كثير في جواب القسم عند أمن اللبس^(٢) .

ومن الصور التي يمتنع فيها توكيده أيضًا أن يفقد شرط الاستقبال في تلك الحالة أيضًا ؛ فيكون زمنه للحال بقرينة تدل على هذا ، كقول الشاعر :

لَسَنَ تَكُ قَدْ ضَاقتْ عَلَيْكُمْ بَيوتُكُمْ لَسَيَعْلَمُ رَبِّي أَن بَيْتِي وَاسِعٌ

(١) لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل ، ولا علامة أو قرينة هنا تمنع تجرده للاستقبال (كما أوضحنا في ص ١٢٨ ، وفي ص ١٠٩ م ٤) .

(٢) تحذف العرب - أحيانًا - « لا » النافية في جواب القسم ، مع ملاحظتها وتقديرها في المعنى ؛ لأن اللبس عندئذ بين المنى والموجب مأمون ، إذ لو كان الجواب غير منى في المعنى والتقدير لوجب أن يكون المضارع مؤكدًا باللام والنون معًا ، جرياً على الأغلب في جواب القسم عند البصريين ، وبأحدهما عند أكثر الكوفيين - ومن أمثلة حذف « لا » النافية في الآية السالفة : (تالله تفتأ تذكر يوسف) أى : لا تفتأ ما جاء في أمالي أبي القاسم الزجاجي - ص ٥٠ - في بيت ليل الأخيلية ترقى توبة :

فأقسمت أبكى بعد توبة هالكا وأحفِل من دارت عليه الدوائر
أى : لا أبكى ولا أحفل ؛ فقد جاء ما نصه : (تريد : لا أبكى ... والعرب تضمر « لا النافية » في جواب القسم مع ملاحظتها في المعنى ؛ لأن الفرق بينه وبين الموجب قد وقع بلزوم الموجب اللام والنون : كقولك : والله لأخرجن . قال الله عز وجل : « تالله تفتأ تذكر يوسف » أى : لا تفتأ تذكر يوسف) . ٥١ .

وقال الشاعر :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالى
أى : لا أبرح . . .

- وقد ذكرنا ما تقدم بمناسبة أخرى في الجزء الأول عند الكلام على : « فتى » م ٤٢ ص ٥١٠ وفي الجزء الثاني م ٩٠ ص ٣٨٣ بمناسبة الكلام على أحرف القسم وجوابها .

وقول الآخر :

يَمِينًا لَأَبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يَزْخَرِفُ قَوْلًا ، وَلَا يَفْعَلُ

لأن المعنى هنا على الحالية ، ولأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال — عند فريق من النحاة^(١) — وذن التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان .

ومن الصور الممنوعة أيضاً أن يكون في تلك الحالة السالفة مفصولاً من لام الجواب ، إما بمعموله ، وإماً بغيره ؛ كـقَدْ ، أو سوف ، أو السين ... ؛ نحو :
والله لغَرَضَكُمْ تُدْرِكُونَ بالسعى الدائب ، والعمل الحميد . ومثل : والله لقد تنالون رضا الناس بحسن معاملتهم . ونحو قوله تعالى : (ولسوف يعطيك ربك فترضى) والأصل : والله لسوف ...

الثالثة : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه — مع كثرتة واستحسانه —

لا يبلغ درجة الواجب . وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداة : « إن » الشرطية المدغم فيها « ما » الزائدة للتوكيد (أى : إمّا) ، أو : يكون مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العَرَض^(٢) ، أو التحضيض ، أو أو التمنى ، أو الاستفهام ...

فمثال المضارع المسبوق « بإمّا » : إمّا تَحْذَرْنَ من العدو تأمنْ أذاه ، وإما تُهْمَلْنَ الحذر تتعرضْ للخطر . والأصل : إن تحذر ... وإن تهمل ... زيدت « ما » على « إن » الجازمة ، وأدغمت فيها . ولا يحسن في النثر ترك هذا

(١) غير البصريين — كما أشرنا في رقم ٤ من هامش ص ١٧١ . — ومعلوم أن الذى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمة : الآن ، أو : الساعة . . . ، ومنها : النى بليس ، ومنها : لام الابتداء . . . ، إلى غير هذا مما سردناه في موضعه الأنسب (ح ١ ص ٣٦ م ٤) فمن يريد الدلالة على الحال بغير لام القسم في مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول في النثر : ليعلم الآن . ويمينا لأبغض الساعة ...

(٢) العرض : طلب فيه لين ورفق (ويظهران في اختيار الكلمات الرقيقة ، وفي نبرات الصوت) والتحضيض : طلب فيه عنف وشدة (ويظهران في اختيار الكلمات الجزلة ، والضحمة ، وفي النبرات القوية العتيفة) . والأداة الغالبة في العرض هى : (ألا) الخففة . وقد تستعمل قليلا للتحضيض . وأدواته الغالبة هى : لولا — لوما — هلا — ألا — وسيجىء الكلام على هذه الأدوات في بابها الخاص — ص ٥١٢ —

التوكيد بعد : « إمّا » ، لكنه يصح في الشعر للضرورة . كقول القائل :
يا صاح ، إرْسَاتُ تَجِدُني غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ ^(١) فما التَّخَلُّبُ عن الإخوان من شيء يسمّى
ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر : لِيَتَحَذَّرَنَّ مَدِيحَ نَفْسِكَ ، وَلِتَدَعَنَّ الثَّنَاءَ
عَلَيْهَا ، وَإِلَّا كُنْتَ هَدَفًا لِلسَّخَرَةِ وَالْمَهَانَةِ .

ومثال المسبوق بالنهي قوله تعالى : (وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ
الظَّالِمُونَ) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنَّ العلم ينفع وحده ما لم يُتَوَجَّ رَبُّهُ بِخِلَاقٍ ^(٢)

وقول الآخر :

ولا تطمعنَّ من حاسدٍ في مودة وإن كنت تبديها له وتنيل

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لا يَبْعَدَنَّ ^(٣) قَوْمِي الَّذِينَ هُمُّو سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْعُجُزِ . . .
وبالعَرَضِ قولهم : أَلَا تَنْسِيَنَّ إِسَاءَةَ مَنْ أَعْتَبَيْكَ ^(٤) .

وبالتحضيض قول الشاعر :

هَلَا تَمُنُّنَّ بِوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ كَمَا عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ

وبالتمنى قول الشاعر :

فلينك يومَ الملتقى تَرَيَنِي ألكي تعلمي أني امرؤُ بك هائمٌ

وبالاستفهام قول الشاعر :

أَتَهْجُرُنَّ خَلِيلًا صَانِ عَهْدٍ كَمُو وَأَخْلَصَ الْوَدَّ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ ؟

الرابعة : أن يكون توكيده قليلاً ^(٥) ، وهو - مع قلته - جائز فصيح ، لكنه

(١) مال وغنى . (٢) بنصيب من الخير والصلاح . وكذلك قول الشاعر :

لا يَخْدَعَنَّكَ مِنْ عَدُوٍّ دَمْعُهُ وَا رَحِمَ شَبَابِكَ مِنْ عَدُوٍّ تَرْحِمُ

(٣) لا يبعدن ؛ أى : لا يهلكن (الفعل : بعد يبعد ، بمعنى : هلك يهلك) . دعاء لقومه ألا
يصيبهم الهلاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفة لجزرم (جمع : جزور . والجزور مؤنثة في لفظها .
ومعناها الغالب : الناقة ، وقد يراد منها الحمل) وإنما كانوا آفة لها لكثرة ذبحهم إياها لأنفسهم ، وللضيوف
وهذا كناية عن الكرم . (٤) أزال سبب عتابك .

(٥) قلة نسبة (أى : بالنسبة لنوع التوكيد السابقين - وانظر « ١ » ص ١٧٧)

لا يَرْقَى في قوته مَرْقَى النوعين السالفين . وعلامته : أن يكون بعد « لا » النافية كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً »^(١) ، أو بعد : « ما » الزائدة التي لم تدغم في « إن » الشرطية ؛ كقولهم في المثل : بعينٍ ما أَرَيْتَكَ^(٢) ، وقول الشاعر في المال :

قليلًا به^(٣) ، ما يَحْمَدَنَّكَ وارث إذا نال مما كنتَ تجمع مَغْنَمًا
ويدخل في هذا « ما » الزائدة بعد « رَبِّ » ؛ نحو : ربما يُقْبِلَنَّ الخير وراء
المكروه^(٤) ، أو بعد : « لَسَمَ »^(٥) كقول الشاعر :

من جَحَدَ الفضل ولم يَدَّ كُرْنَ بالحمد مُسَدِّيه فقد أجْرما
أو بعد أداة شرط غير « إن » المدغمة في : « ما » الزائدة ، كقول الشاعر :
مَنْ تَشَقَّقَنَّ^(٦) منهم فليس بآيب أبدا ، وقتلُ بني قُتَيْبَةَ شأ في
٤ — عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل^(٧) ، إلا إن كان المعمول شبه

(١) وقوله تعالى : (يَأْهَأُ التَّاعِلُ أَدْخِلُوا مَسَاكِنَكُمْ ؛ لَا يَحْطِطَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ ، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ) .
(٢) هذا مثل قديم تقوله لمن يخفى عنك أمراً أنت به بصير، تريد : «إني أراك بعين بصيرة . « فا »
زائدة . وجاء في الأساس ما معناه : أنك تقول هذا لمن أرسلته واستجلبته ؛ فكأنك تقول له : لا تَكَلِّمْ عَلَى شَيْءٍ
فإني أنظر إليك ، أى : لا تقف ، ولا تنتظر . وفي هذا المثل تأييد الحكم بصحة تقديم شبه الجملة على
متعلقه الفعل المؤكد بالنون — كما سيجيء في الحكم الرابع —
(٣) الضمير عائد على المال في بيت قبله هو :

أَهْنُ لِلَّذِي تَهْوَى التَّلَادُ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مَتَّكَانَ الْمَالُ نَهَبًا مُقْسَمًا
و « قليلا » نعت لمصدر محذوف ، والتقدير : حمداً قليلا يحمدك وارث .. وفي البيت شاهد آخر
يحكم عليه بالضعف هو تقديم كلمة « قليلا » النعت مع منوعة المحذوف ، مع أنها معمولان للمضارع
المؤكد بالنون وليسا شبه جملة — إذ شبه الجملة هو الذي قد يباح تقديمه — كما في رقم ٢ من هذا الهامش ،
وكما سيجيء في الحكم الرابع —

(٤) منع بعض النحاة التوكيد بالنون بعد : « ربما » بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو
في حكمه . ويرى سيبويه صحة هذا التوكيد ، بحجة وروده في المأثور .
وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون حكم « رب » مطرداً .

(٥) انظر « ١ » من الزيادة والتفصيل ، ص ١٧٧ ، حيث الرأى المعارض ، ولعله أنسب .

(٦) تُصَادِفُ وَتَقَابِلُ .

(٧) لأن فعلها لا يعمل فيما قبله ؛ وهو لذلك لا يفسر عاملاً محذوفاً قبله . أما متعلق شبه الجملة ، =

جملة فيصح التقديم - في الرأي الأرجح - ؛ ففي مثل : اسمعَ النصح . . . لا يصح أن يقال : النصح اسمعَ . بخلاف لا تثقَ بمناقٍ ، واحذرتهُ عند قلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمناقٍ لا تثقَ . وعند قلب الأيام احذرته (١) .

٥ - وقوع تغيرات أخرى تملح المصارع صحيح الآخر ومعتلة ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما للضمائر الرفع البارزة ؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو يُقلب . وقد يحذف الضمير إذا كان واو جماعة ؛ أو ياء مخاطبة ، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف . وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف . . . إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد ، والتي سنذكرها آخر الباب (٢) تفصيلاً - كما قلنا - .

* * *

= إذا كان متقدماً على هذا الفعل فالشائع أنه لا يجوز ، وهناك رأى آخر يجيزه - طبقاً للبيان الذي سبق (في رقم ٢ و ٣ من الهامش السابق وكما في هامش ص ١٠٠ طبعة ٣ ج ٢ م ٦٧ - باب النائب عن الفاعل) واعتاداً على بعض الشواهد التي تؤيده ، ومنها ما تقدم .

(١) لهذا صلة بما سبق في رقم ٢ و ٣ من هامش الصفحة السالفة .

(٢) ص ١٨٥ - وفيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : « نونا التوكيد » .

(سنضع جهة اليسار رقماً لكل بيت كما ورد في ترتيب باب بالالفية ؛ لأننا لم نلتزم في عرض مسائل هذا الباب ترتيبها في أبيات الناظم) .

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ؛ هَمَّا كُنُونِي : اذْهَبَنَّ ، وَأَقْصِدْنَهُمَا - ١
يريد بالمثل الأول : نون التوكيد المشددة ، وبالثاني : المخففة . ثم قال :

يُوكِّدَانِ « أَفْعَلْ ، وَيَفْعَلُ » آتِيَا ذَا طَلَبٍ ، أَوْ شَرْطًا إِمَّا تَالِيَا - ٢
المراد من « افعل » هو : الأمر . ومن « يفعل » آتيا ، المضارع الآتي ، أي : الذي زمنه مستقبل ، حالة كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطاً تالياً إما . (ففي الجملة تقديم وتأخير) :

أَوْ : مُثَبِّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقَلَّ بَعْدَ ، « مَا » و « لَمْ » وَبَعْدَ : « لَا » - ٣

وغير « إِمَّا » مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَاءِ وَآخَرَ الْمُؤَكِّدِ الْفَتْحُ ؛ كَابْزَرًا - ٤
يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : « ما » و « لم » ، و « لا » وبعد غير « إن » الشرطية المدغمة في « ما » ، من باقي طوالب الجزاء ، أي : باقي الأدوات الشرطية التي تطلب جزاء .

ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير في غير هذه المواضع التي سردناها . ومن الكثير ما ذكره أولاً مجملًا . ثم قال : إن آخر الفعل المؤكد يبنى على الفتح ؛ « كابرزا » وأصله : « ابرزن » بنون التوكيد =

.....

زيادة وتفصيل :

(ا) يرى بعض النحاة - ورأيه سديد - أن توكيد المضارع المنفى بالحرف : « لم » قليل ، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه ، وليست قلة نسبية ؛ (أى : ليست قلة بالنسبة لغيره ، حيث يشترك القليل والكثير معاً في الكثرة التي تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها) . وحجته : أن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، وزن التوكيد حرف يُخلص زمنه للمستقبل ، فيتعارضان . وهذا رأى يحسن الاقتصار عليه .

(ب) جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع - من ناحية توكيده بالنون - خمسة أقسام ، غير الحالة التي يمتنع فيها توكيده .

الأولى : وجوب توكيده . . . وهي الحالة التي أوضحناها .

والثانية : أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك حين يكون مسبوقاً « بإن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

والثالثة : أن يكون توكيده كثيراً ؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب : (أمر - نهى - دعاء - عرض - حض - تمن - استفهام) .

والرابعة : أن يكون توكيده قليلاً . وذلك بعد : « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة غير المسبوقه بإن الشرطية .

والخامسة : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : « لم » الجازمة ، أو أداة شرط أخرى .

وذكروا لهذا التقسيم تعليقات مصنوعة لا يعرفها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق في التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلة بين العرب .

= الخفيفة المنقلبة ألفالاًجل الوقف . وسرد بعد هذا أبياتاً أربعة في أنواع من التغيرات التي تصيب الفعل عند إسناده لضائر الرفع البارزة ، وسنعود إليها عند الكلام على هذه التغيرات ، ثم بين الأحكام التي تختص بها « الخفيفة » ، وعرضها في خمسة أبيات ختم بها الباب وسنذكرها فيما يلي - ص ١٧٩ وما يليها -

فما الحاجة إلى هذا التقسيم الحماسي والسداسي...، مع أن القسم الثاني والثالث لا يختلفان في الأثر ؟ فحكمها واحد ؛ هو : شدة الحاجة معهما إلى التوكيد . وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب ؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر في درجة الكثرة والنوع ؛ لأنهما - معا - مشتركان عند العرب في الكثرة التي تفيد شدة الحاجة للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسياً قوياً ، وما يزيد على هذا القدر المشترك يصير زيادة في الدرجة البلاغية ؛ لا في صحة الاستعمال وقوته ، وهذه الزيادة متروكة لتقدير المتكلمين في العصور المختلفة - بعد عصور الاحتجاج - ولرغبتهم في محاكاة هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال . فهي منتقلة بينهما ؛ فإن لم تنجبه الرغبة إلى محاكاة الزائد ، - لغرض بلاغي - ، وشاع الاستعمال الأدبي على إهمالها ، اكتسبها الآخر وصار هو الشائع ، وانتقلت إليه درجة الزيادة . ولا عيب في هذا ؛ فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما كثير ، لكنه قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة في الاستعمال زمنياً مؤقتاً ، تنتقل بعده إلى نظيره .

ومثل هذا يقال في القليل والأقل . فما الحاجة إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما في قسم واحد ما دامت قلدتهما ليست مانعة من القياس عليهما ؛ لأنها قلة نسبية عددية (أى : على حسب نسبة أحدهما للآخر) . وليست قلة ذاتية تمنع القياس .

الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة

تنفردُ المخففة بأمور أربعة :

الأول : عدم وقوعها - في الرأي الأرجح - بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع ^(١) الألف ؛ نحو : (أيها الشابان ، عامِلان زملاء كما بكرِيم المعاملة ، واجتَنَبان كثرة العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطيعة) . فتتعين المشددة هنا مع بنائها على الكسر ، ولا يصح مجيء الخفيفة ، لأن المنع هو الأعم الأغلب في الكلام المأنور .

ويجيز بعض النحاة مجيء الخفيفة ساكنة ، أو متحركة بالكسر ؛ متابعة لبعض العرب ، والأنسب الاقتصار على الأغلب ؛ منعاً للتشيعب ، وابتعاداً عما فيه من اللباس وخفاء ^(٢)

الثاني : عدم وقوعها - في الرأي الأحسن - بعد نون النسوة مباشرة . فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مسنداً لنون النسوة وأريد توكيده بالنون ، وجب - في هذا الرأي الأعلى - أن تكون نون التوكيد مشددة ، مبنية على الكسر ، ووجب أن يفصل بينها وبين نون النسوة ألف زائدة ، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : (أيتها السيدات : لا تُقَصِّرْنَ في واجبن القوى ، وفي مقدمته حسن تربية الأولاد ، والإشراف على شؤون البيت ، واعلمن أن ما في تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءة عامة) . فلا يصح مجيء الخفيفة هنا - في الرأي الأحسن الذي يحتمل الاقتصار على المشددة المكسورة ، بعد الألف الفاصلة ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق في القسم الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف ^(٣) :

(١) كالألف الفاصلة التي في النوع التالي .

(٢) في هذا الأمر يقول ابن مالك :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أَلْفٌ - ١٠

(٣) وفيه ابتعاد أيضاً عن اللبس ، وعن صور خيالية تنشأ عند الوقف . ومن هذه الصور الخيالية المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف بعد ألف الاثنين ، أو الألف الفاصلة بين النونين ... - في رأى من يميز وقوعها بعدها - في مثل يالاعبان درجنان كرتكما ، يالاعبات درجنان كرتكن ؛ فتصير : درجنا - ودرجنا . ثم تقلب الألف الثانية همزة ؛ فيقال فهما : درجاء ، ودرجنا ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد الألف ؛ فتقلب الأخيرة همزة - تطبيقاً للقواعد الصرفية في كل ذلك -

وفي الاكتفاء بهذا الرأي ، ابتعاد عن اللبس والخفاء^(١).

الثالث : وجوب حذفها - في الرأي الشائع - لفظاً لا خطاً إذا وليها ، مباشرة ، ساكن ، ولم يُوقَف عليها . وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان في غير الموضع الذي يصح فيه تلاقيهما^(٢) - ؛ نحو : لا تَسْعُوْنَ الحلف ، ولا تصدّقنْ الحلاف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتبقى الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ؛ إذ لا مسوِّغ لوجود الفتحة في هذا الباب إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة . ومنه قول الشاعر :

(١) وفي الأمر الثاني الذي تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك :

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مَوْكَدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنِدًا - ١١

أى : زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكد مسنداً إلى نون النسوة .

(٢) يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد النطق ببعض ألفاظ التهجي وذكر أسمائها ؛ نحو : كاف - جيم - لام ، وفي غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة ، فتى تحققت جاز الالتقاء ، ووصف بأنه « على حدة » أى : على النمط المشروع المحدد لصحة التلاقى . « أولها » : أن يكون الساكن الأول حرف لين (أى : حرف علة ساكناً) « ثانيها » : أن يكون

بعده حرف صحيح ساكن ، مدغم في مثله . « ثالثها » : أن يكون التلاقى في كلمة واحدة ؛ ومن الأمثلة للألف : (شَابَةٌ - عَامَّةٌ - ضَالَّونَ - صَادُّونَ) وللواو : تُمُودٌ الثوب (الأصل : ماددت البائع الثوب - أى : مدّ كل منا الثوب ؛ فتمادّ الثوب ، وهذه التاء هى تاء المطاوعة . فإذا بنى الفعل « تمادّ » للمجهول صار : تُمُودٌ) . وللياء : خُويَصةٌ ؛ تصغير : « خاصة » ، و « أُصَيْمٌ » تصغير « أصم » .

وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حدة ، وبالرغم من هذا يحذف أول الساكنين كما سنعرف .

ويرى بعض النحاة : - ورأيه أحسن - أن التلاقى المباح ليس مقصوراً على كلمة واحدة ، فقد يكون فيها وفيها يشبه الكلمة الواحدة أيضاً . كالكلمات التي يتصل بآخرها فاعلها الذى هو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضمائر نون التوكيد (انظر ما يتصل بهذا ويوضحه في ج ١ ص ٣٣ م ٤ و ص ٩٧ م ٧ ولا سيما رأى الصبان الذى قال إن الصحيح عدم اشتراط التلاقى في كلمة واحدة . . .) وكما يتضح في هذا الباب .

والمجمع اللغوى القاهرى قرار يتصل بهذا ، - سجله في ص ٩٥ من كتابه المسمى : « مجموعة القرارات العلمية ، من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين » تحت عنوان : إباحة المد عند التقاء الساكنين ، أو زيادة موضع لاغتفار التقاء الساكنين - . ونص القرار :

(لا حرج على من يدفع اللبس بمد عند التقاء الساكنين في مثل قولهم : اجتمع مندبو العراق بمندوبى الأردن . . .) هـ .

ولا تُهين^(١) الفقير؛ علّك أنْ تركعَ يوماً ، والدهرُ قد رفعه
فالمضارع مجزوم بلا الناهية ؛ فلا مسوّغ لوجود الفتحة على النون ، وبقاء الياء
قبلها إلا ملاحظة نون التوكيد الخفيفة المحذوفة .

ولا داعي في هذه الصورة لحذفها كتابة - في غير الضرورة - كما يرى بعض
النحاة ، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة الدالة عليها - لأن هذا الحذف الخطي قد
يوقع في لبس أو احتمال ، يحسن الفرار منهما .

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن . وهذا رأى فريق
آخر من النحاة ، وحجته : أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين هو
الكسر^(٢) ، وأن الكسر هنا أخفّ وأبعدُ من اللبس ؛ فوق أنه مسموع في بعض

(١) البيت من بحر المنسرح - كما قال الصبان ، والخضري ، وليس من الخفيف - وهو للأضبط
بن قُرَيْش الجاهلي ، فهو ممن يحتاج بكلامهم . وقد حذفت فيه نون التوكيد .

(٢) قال شارح المفصل (ج ٩ ص ١٢٧) ما نصه : ("اعلم أن الأصل في كل ساكنين التقيا
أن يحرك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بفتِ الأمة ، وقامتِ الجارية ، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا لعلّة ..") .
ولم يذكر هو ولا غيره من المتسكين بحذفها تعليلاً مقبولاً لحذف نون التوكيد التي يليها ساكن ،
ولا لخروجها على الأصل العام . بل إن حذفها قد يؤدي إلى لبس محقق في حالات متعددة ؛ منها : المضارع
المؤكد بالنون ، المعطوف على مضارع آخر كذلك ، مسبوق بلا الناهية ، مثل : لا تهملن وتلعب الساعة .
فانوع الفتحة التي على المضارع « تلعب » ؟ أم فتحة بناء بسبب نون التوكيد المحذوفة ، والواو للعطف
المجرد الذي لا أثر له في المعية ، ولا في البناء أيضاً - من باب أولي ، لما هو معروف من أن العطف على المبنى
لا يجلب البناء للمعطوف مطلقاً - أم هي فتحة إعراب ، والواو للعطف والمعية معا ؟ لا قرينة تمنع أحد
الاحتمالين بالرغم من اختلاف المعنى اختلافاً واسعاً بينهما .

حالة أخرى : هي الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف إذا أريد توكيده بالنون الخفيفة مع جزمه
بلا الناهية ، في مثل : (لا تخشَيْنِ الأذى في سبيل الحق ...) فلو حذفنا النون لالتقاء الساكنين وتركنا الفتحة
قبلها دليلاً عليها ، لصار الكلام : لا تخشَى الأذى في سبيل الحق . وترك هذه الياء - المتطرفة ، المتحركة ،
التي قبلها فتحة ، - من غير قلبها ألفاً ، مخالف للضوابط اللغوية الأساسية . كما أن قلبها ألفاً ، عملاً بتلك
الضوابط يؤدي إلى أن نقول : لا تخشَى الأذى (بألف مكتوبة ياء) فقع في محذور ؛ هو تلاق الساكنين
الذي يقتضينا أن نتخلص منه بحذف ألف العلة من آخر الفعل ، وهذا الحذف يؤدي إلى لبس لدليل معه على
أن الفعل مؤكد في أصله . وعدم التخلص منه يؤدي أيضاً إلى لبس ؛ هو : اعتبار « لا » نافية ،
وليست ناهية .

لما سبق - وغيره - كان « ياسين » في حاشيته على التصريح محقّقاً حين قال ما نصه عن التقاء نون =

أمثلة قليلة؛ لكنها على قلتها مسيطرة للأصل العام السالف .

وهذا الرأي — على قلة أنصاره — أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبة اللبس والغموض ، وخلوه من التفريق بين حالتي النطق والكتابة . فإن وُجِدَ من يعارض في أنَّه الأفضل فلا أقل أن يكون في منزلة الرأي الشائع الذي يوجب الحذف .

أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر في الأمر الرابع التالي :

الرابع : وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها ، بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة ؛ ففي مثل : احذرْ قول السوء ، وتعودْ حبس اللسان عن منكر القول — نقول عند الوقف على الفعلين المؤكَّدين : احذرْ — تعودْ . . . ؛ والقرائن كفيلة بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة . . .

فإن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة ، بأن كانت بعد ضمة ، أو كسرة — وجب أمران : حذف النون ، نطقاً لا كتابةً ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف ، ففي مثل : (أيها الفتيان ، لا تهابنْ مقابلة الشدائد ، ولا تخافنْ ملاقات الصَّعاب في سبيل إدراك الغايات النبيلة . وفي مثل : يا فتاتي : لا تُحجمينْ عن احتمال العناء في شريف المقاصد ، وستنبي^(١) الأغراض) . . . نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة مع أمن اللبس : لا تهابوا — لا تخافوا . . . — لا تُحجمي . . . ، بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعة وياء مخاطبة اللتين حذفنا نطقاً فقط عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين . أما . . . حذفها فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان محذوفاً نطقاً بسبب وجودها .

= التوكيد الخفيفة بساكن في الصورة السالفة : ” (هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنة ، ولقيت ساكناً ؟ . قلت : أشار السعد في شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون . وأقول : فحينئذ ما الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكناً ؛ كين ، وعن ؟ فتأمل) ” . اهـ . فوضوح سؤاله صحيح دقيق ، لمسيرته للأصل العام في التقاء الساكنين ، والإجابة عنه جدلية محضة . وكان حقها أن تؤيد بالسماع الذي له القول الفصل ؛ ولهذا جاءت واهية متداعية ، وقد دفعها بسؤال آخر هدمها وأبادها .

(١) شريف .

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوباً في حالتين :

الأولى : حذفها في النطق دون الكتابة إن وقع بعدها ساكن ، ولم يُوقَف عليها ، - وهذا الرأي هو الشائع ، وإن كان غير الأنسب اليوم - .

والأخرى : حذفها في النطق دون الكتابة إن وُقِفَ عليها بعد ضم أو كسر .
مع إرجاع ما حذف لأجل وجودها عند عدم الوقف .

وكل ما سبق جارٍ على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شيعاً ، وقد أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التي لا خير في نقلها ، وليس من ورائها اليوم إلا البلبلة والاضطراب (١) . . .

(١) وفي الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَحَذَفَ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدَفَ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ - ١٢
أى : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا رَدَفَهَا (ولها وجاء بعدها) ساكن . وكذلك إذا وقعت عند الوقوف عليها ، بعد غير الفتحة . وغير الفتحة هو الكسرة والضممة . ثم قال :

وَارْدُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمًا - ١٣
يريد : إذا وقعت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أى : حذف منه) في وصل الكلام بسببها ، وعند وجودها . وختم الباب بقوله :

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتَحِ الْفَا وَقَفًا ؛ كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ : قِفًا - ١٤
أى : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفا . وساق لهذا مثلاً ؛ وهو :
« قِفَنْ » حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة . فعند الوقف يقال : قِفًا .

.....

زيادة وتفصيل :

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة : « خصائص تمتاز بها
 نون التوكيد الخفيفة » ، أو : « أمور تنفرد بها » . ولا مانع من هذا على اعتبار تلك
 الخصائص أو الأمور أحكاماً بعضها عندى (أى : سلكى) كالأول والثانى ،
 وبعضها حذف - طبقاً للشائع - كالثالث ، أو : قلب ؛ كالرابع فى بعض
 حالاته .

ولا مانع فى الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها
 نون التوكيد الشديدة دون الخفيفة ، ولكن على أساس آخر : هو أنها أمور إيجابية ؛
 لا عدم فيها ولا تغيير . فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثانى :
 وقوعها بعد الألف الفاصلة ، والثالث : بقاؤها إذا وليها ساكن . والرابع : بقاؤها
 على حالها من غير حذف أو قلب عند الوقف

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير
توكيدهما ، ومع التوكيد

الكلام على المضارع ^(١) :

عرفنا ^(٢) أن المضارع معرب في كل أحواله ، إلا إذا اتَّصل بآخره نون النسوة ؛
فبنى على السكون ^(٣) ، كالأمثلة السالفة ، أو اتَّصل بآخره نون التوكيد اتصالاً
مباشراً ؛ فبنى على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أتأمرن بالمعروف ،
وأنت لا تأتمرن به ؟ أم معتل الآخر مطلقاً ؛ (أى : بالالف ، أو الواو ،
أو الياء) كقول ناصح لأخيه : لا تنهين عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجون
من لئيم خيراً وإن تودد إليك ، ولا تفترين حديثاً ، ولو توهمت أن الناس به
مصدقون . ومن هذا قول القائل :

فلا تبكين في إثر شيء ندامةً إذا نزعته من يديك النوازع

فالأفعال المضارعة : (تأمر - تأتمر - تنهى - ترجو - تفتري - تبكى . . .)
مبنية على الفتح لاتصالها - مباشرة - بنون التوكيد .

ومما تجب ملاحظته أن حرف العلة : « الألف » لا بد أن ينقلب ياء مفتوحة
للبناء قبل : « نون التوكيد » كما في الفعل : « تنهى » في المثال السالف وأشباهه .
أما « واو » العلة و « ياؤها » فيبقيان على صورتها مع تحريكهما بفتحة البناء ؛ لأجل
نون التوكيد .

ولا يصح حذف حرف علة من تلك الثلاثة لأجل الجازم إن كان المضارع
مسبوفاً بجازم - كما في الأمثلة المتقدمة ؛ لأن مراعاة نون التوكيد أهم وأولى في تلك
الصور ؛ فالمضارع فيها مبنى على الفتح لفظاً ، ولكنه في محل جزم .

فإن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشراً لم يصح بناؤه

(١) الكلام على الأمر في ص ١٩٩ .

(٢) في ص ١٦٩ . (والتفصيل في ج ١ ، باب المعرب والمبنى) .

(٣) وفي كل الصور والحالات لا يكون اتصالها به إلا مباشراً - كما في رقم ١ من هامش

على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ؛ (ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو نون نسوة) فإن أريد توكيده مع وجود فاصل من هذه الضمائر البارزة جاز ، ولكن من غير بناء على الفتح . ويرتب على هذا التوكيد عند وجود الضمير الفاصل وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر أم معتلّهُ ؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتمية ^(١) :

(١) إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، وبتوكيد :

١ - إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : « تَفْهَمُ » ، وأردنا إسناده لألف الاثنين من غير توكيد - قلنا : أنما تفهمان . والإعراب : « تفهمان » ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل . فهو معرب حتماً .

أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : « أنما تفهمانين ؟ » بنون التوكيد الثقيلة المفتوحة ، ولا يصح - في الأرجح - مجيء الخفيفة بعد المضارع المشتمل على ألف الاثنين ^(٢) . والمضارع هنا معرب أيضاً ؛ لوجود الضمير : (ألف الاثنين) فاصلاً بينه وبين نون التوكيد المشددة . غير أنه اجتمع في آخر اللفظ ثلاثة ^(٣) أحرف

(١) سنذكرها بتفصيل وبسبب وجلاء ؛ لدقتها وخفائها على كثير ، مع شدة الحاجة إليها في غالب الأساليب الهامة . هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر عند إسناد هذه الضمائر ؛ مؤكداً وغير مؤكد .

وهذه المناسبة نذكر ما يردده بعض المتسرعين بشأن الحذف ، والتقدير ، والتعليل في هذا الباب ، من أنه خيالي محض ؛ لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وهذا صحيح . ولكن أكثره خيال بارع نافع هنا . وحذف وتقدير يوصلان - غالباً - في هذا الباب إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب ، بل ما قد يستحيل إدراكه بدونهما . فن الحذور إنكار فضل مبتكره في هذه المسائل - وأشباهاها - بغير روية ولا إنصاف . ومن غير السائق إصدار حكم عام واحد على أمرين مختلفين كل الاختلاف ؛ فأحدهما نافع بغير ضرر ، والآخر لا نفع فيه ، بل قد يكن فيه الضرر بغير روية وإنصاف .

(٢) نون التوكيد الخفيفة لا تقع - في الأرجح - بعد ألف الاثنين مطلقاً ، وإنما تقع الشديدة ،

- كما سبق في ص ١٧٩ . -

(٣) أولاً : نون الرفع ، والثانيان : نون التوكيد المشددة ؛ (والحرف المشدد يعتبر حرفين) . فوجب حذف أحد الثلاثة ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينة التي تدل عليها . والنوات الثلاث زوائد . فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية ، كقوله تعالى : (لِيُسْجَنَنَّ وليكونن من الصاغرين) . وقد سبق - في ج ١ م ٦ ص ٨٨ عند الكلام على إعراب المضارع - أن =

زوائد ، متألثة ، متوالية . وهذا لا يقع — غالباً — فى لغتنا إلا سماعاً . فوجب حذف « نون الرفع » لوجود قرينة تدل عليها ؛ (هـى : أن المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بثبوت النون . فإذا لم تكن مذكورة ، فلا بد أن تكون محذوفة لعللة ؛ والمحذوف لعللة كالثابت) . ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة ، أو تخفيفها ؛ لأن الحذف أو التخفيف يتنافى الغرض البلاغى من الإتيان بها ، ومن تشديدها ^(١) . فصار الكلام بعد الحذف : تفهمان ، ثم كسرت نون التوكيد المشددة ، مراعاة للمأثور عن العرب فى هذا الموضع ؛ حيث يُلزَمونها التشديد والبناء على الكسر .

وعند الإعراب يقال فى « تفهمان » : « تفهما » ، فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى النونات « والألف » ضمير فاعل ، و « نون التوكيد » المشددة حرف مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب . وإن شئت قلت : « تَفْهَما » : فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وحذفت لتوالى النونات ، والألف ضمير فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد . . .

فالصورة النهائية بعد إجراء التغيرات السالفة هـى : « أَتَفْهَمان » ، بتشديد نون التوكيد وجوباً بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع . ولا مانع هنا من التقاء « ألف الاثنين » ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ؛ لأن التقاء الساكنين هنا جائز — كما أوضحنا من قبل ^(٢) .

٢ — ونقول عند إسناده لواو الجماعة من غير توكيد : أنتم تفهمون ؟ (فالمضارع مرفوع بثبوت النون ؛ والواو ضمير فاعل) . ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات : أنتم تفهمون ؟ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع — لتوالى ثلاثة أحرف فى الآخر ، وهى زوائد ، ومن نوع واحد — فيصير الكلام :

= توالى الأمثال المنوع يتحقق حين تكون الأحرف الثلاثة المتألثة المتوالية زوائد فليس منه : (القاتلات جُنن ، أو : يُجَنَّن) لأن الزائد هو المثل الأخير من الزوائد . وليس منه الفعل ومشتقاته فى مثل : أنا أحْيِيكَ : أو أنا حْيِيكَ . . (راجع الصبان هنا فى الموضع السالف ، وشرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ١٨٦) .

(١) وطبقاً لما جرى عليه أكثر العرب . والخفيفة لا تقع هنا — كما سبق —

(٢) فى رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ .

« تفهمون » فيلتمتقي ساكنان هما : واو الجماعة ، والنون الأولى الساكنة من النون المشددة المفتوحة الآخر ، فتحذف واو الجماعة - في الأغلب^(١) - لوجود الضمة قبلها تدل عليها عند حذفها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشددة ، لغرض بلاغي يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أنتم تفهمون ؟ وعند الإعراب نقول بعد الحذف : « تفهم » الحالية أصلها « تفهمون » فهي مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالي الأمثال . . . ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، ضمير ، فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف ، مبني على الفتح ، لا محل له من الإعراب . ولا تتغير الفتحة الذي على آخره .

« ملاحظة » : ليس من اللازم لحذف واو الجماعة في هذه الصورة وأمثالها مما يُسند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعة ، أن تكون نون التوكيد مشددة ، فمن الجائز أن تكون مخففة . ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع وجوبا كما تحذف مع المشددة ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكنان السالفان ؛ وهما : واو الجماعة ونون التوكيد المخففة ؛ فتحذف واو الجماعة هنا ، كما حذفت هناك .

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو اتباع العرب في المأثور عنهم ، ومحاكاتهم في حذفها ؛ بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات في هذه الصورة ، ويقول النحاة : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة ، وباء المخاطبة ، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة ، فتحذف مع المشددة ؛ منعاً لتوالي ثلاثة أحرف زائدة ، مماثلة في آخر اللفظ ، وتحذف مع المخففة أيضاً ؛ طلباً للتخفيف ، ومجازة للحذف مع المشددة^(٢) .

٣ - ونقول عند إسناده لباء المخاطبة بغير توكيد : أنت تفهمين يا زميلتي ؟ فالمضارع « تفهمين » مرفوع بثبوت النون ، وباء المخاطبة ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد من غير تغيرات : أتفهمين ؟ ، ثم تحذف النون الأولى (علامة الرفع) لتوالي الأمثال ، و . . . ؛ فيصير الكلام : أتفهمين ؟ فيلتمتقي ساكنان ، هما : باء

(١) انظر الرأي الآخر في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ .

(٢) التعليل الصحيح هو محاكاة العرب .

المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذف — فى الأغلب — ياء المخاطبة للسبب السالف ، وتبقى الكسرة قبلها لتدل عليها ؛ فيصير الكلام : أتَفْهَمِنَ ؟ ويقال فى إعرابه : « تفهمن » ، مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، والفاعل هو : « ياء » المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين . ونون التوكيد حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب ، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده .

ولو أتينا بنون التوكيد الخفيفة مكان الثقيلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تماماً ، طبقاً لما تضمنته « الملاحظة » السالفة ، من أن نون الرفع تحذف وجوباً هنا للخفة ، وللحمل على الثقيلة ؛ لا لتوالى الأمثال .

٤ — ونقول عند إسناده لنون النسوة بغير توكيده : أنتن — يا زميلاتي — تفهمن ؟ . فالفعل « تفهم » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى ضمير فاعل مبنى على الفتح فى محل رفع — .

ونقول مع التوكيد : أنتن تفهمنان ؟ بمعنى نون التوكيد المشددة المبنية على الكسر ؛ — والمخففة ؛ لا تجىء هنا — ثم زيادة « ألف » فاصلة^(١) بين نون النسوة ونون التوكيد . والإعراب بعد التوكيد لا يتغير ، ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة حرف للتوكيد مبنى على الكسر ، لا محل له ، والألف التى بين النونين حرف زائد لا محل له .

* * *

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة ، بغير توكيد — يستلزم ما يأتى :

١ — إن كان الضمير ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، لزمته فى حالة الرفع النون التى هى علامة الرفع ، فيكون معرباً مرفوعاً بثبوت النون ، والضمير

(١) إذا أكد الفعل المضارع المسند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما — كما سبق فى ص ١٧٩ — ويكون المضارع مبنياً على السكون لاتصاله المباشر بنون النسوة . — ولا يكون اتصاله بها إلا مباشراً ؛ لأن إسناده إليها يقتضى اتصاله بها مباشرة ، — كما سبق فى رقم ١ من هامش ص ١٦٩ و ٣ من هامش ص ١٨٥ .

فاعلا . وهذه النون خفيفة في كل حالاتها ، ولكنها مبنية على الكسر لا محل لها بعد ألف الاثنين فقط ، أما بدو واو الجماعة ، وياء المخاطبة فبنية على الفتح ، لا محل لها .

٢- وإن كان الضمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون ، ونون النسوة هي الفاعل^(١) ، وهي مبنية على الفتح في محل رفع .

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١- عدم بناء المضارع مطلقاً مع وجود الضمائر الفاصلة بينه وبين نون التوكيد ؛ فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فيبنى على السكون ؛ لأنها تتصل به اتصالاً مباشراً في كل حالاتها .

٢- وجوب حذف نون الرفع - إن كانت موجودة من قبل - إذا كان ضمير الرفع ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ويتساوى في وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشددة ومخففة . أما بعد الألف فنون التوكيد باقية ، ومشددة حتماً ، ومبنية على الكسر .

٣- وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها . والكسرة قبل ياء المخاطبة ؛ لتدل عليها - والحذف في الحالتين هو الأرجح - .

٤- زيادة ألف بين نون النسوة ونون التوكيد ؛ لتفصل بينهما .

(١) وفي توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التي عرض فيها حالات توكيده :

وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَ جَانَسٍ وَنَ تَحَرُّكٍ قَدْ عَلِمًا - ٥
وَالْمُضْمَرُ احْذَرْنَهُ لَا الْأَلْفَ ، - ٦

(المراد بالضمير اللين هنا : الضمير الساكن الذي أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة - جانس : مائل وسائر) .

وفي آخر البيت السابق على هذا قال الناظم : « وآخر المؤكدة افتح ؛ كابرزا » واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن ؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا الضمير ، وهي الضمة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء ، والفتحة قبل الألف . والذي يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معتله كلامه الآتي - مباشرة - على المعتل الآخر .

٥ - وجوب تشديد نون التوكيد وبنائها على الكسر^(١) بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد .

أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر ، أو خفيفة ساكنة .

* * *

(ب) إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزة^(٢) ، من غير توكيد ، وبتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ؛ نحو : أنت ترضى الإنصاف ، وترجو أن يَشيع ، وتجرى وراء تحقيقه .

أولا : ١ - إن كان معتلا بالألف (مثل : ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أأنتما ترضيان ؟ . . . والإعراب : « ترضيان » فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين ضمير فاعل .

وتقول عند التوكيد قبل التغيير : أترضيان ؟ والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشددة ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق^(٣) ، مع بقاء ألف الاثنين ، - برغم التقائها ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة - . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر مع تشديدها في هذه الحالة أيضاً^(٤) ؛ فيصير الكلام : « أترضيان ؟ » فالفعل المضارع « ترضيان » معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، وألف الاثنين ضمير ، فاعل . والنون المذكورة المشددة حرف للتوكيد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

(١) يقولون في سبب كسرها مشابهتها نون المثني في الصورة الموضعية ، أى : المظهر الشكلى . لكن السبب الحق هو استعمال العرب .

(٢) سبقت الإشارة المفيدة لهذا في موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع (ج ١ م ٦ ص ٨٨)

(٣) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٤) طبقاً للبيان الذى في رقم ٥ من هذه الصفحة .

٢- فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعة من غير تأكيد ولا تغيير ، قيل فيه : « تَرْضَيُونَ » بقلب ألفه ياء مضمومة - لأن الضمة هي المناسبة للواو - وزيادة واو الجماعة ساكنة ، فتتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتقلب ألفاً . ويصير الكلام : « تَرْضَاوْنَ » فيلتقى ساكنان ؛ ألف العلة وواو الجماعة ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائي ، وقبله الفتحة تدل عليه بعد الحذف ، وتبقى واو الجماعة ؛ لأنها فاعل ؛ - فهي شطر جملة - وليس قبلها علامة تدل عليها بعد حذفها ، ويصير الكلام « تَرْضَوْنَ » . والإعراب : تَرْضَوْنَ ، مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو ضمير فاعل .

وعند التوكيد يقال بغير التغيير « أَرْضَوْنَنَّ » ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال بوصفه السابق^(١) ؛ فيصير الكلام : « تَرْضَوْنَ » فيلتقى ساكنان ؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما^(٢) ؛ فتتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها ؛ وهي الضمة ، ويصير الكلام : تَرْضَوْنَ .

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال . . . ، وواو الجماعة ضمير فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف مبنى على الفتح هنا ، وقد فصلت واو الجماعة بينه وبين المضارع ، ولهذا بقي معرباً ، بسبب الفصل .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة : فإن كانت مخففة حُذفت نون الرفع مع عدم تعدد الأمثال : للتخفيف ، والحمل على المشددة ، كما سبق البيان^(٣) - ؛ فيتلقى الساكنان ، فتتحرك واو الجماعة ، بالضم للتخلص منه .

٣- وإن كان معتلا بالألف أيضاً ، وأريد إسناده لياء مخاطبة من غير تأكيد ، قيل بغير التغيير : « أَرْضَايَنَّ »^(٤) ؟ التقي ساكنان ، ألف العلة وياء مخاطبة ، حذفت الألف ؛ لأنها حرف هجائي^(٥) وقبله الفتحة التي تدل عليه

(١) في رقم ٢ من هامش ص ١٨٠ و ٣ من هامش ص ١٨٦ .

(٢) لأن الفاعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغي ؛ ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذي يؤدي إلى عيب .

(٣) في ص ١٨٨ بعنوان : « ملاحظة » .

(٤) والأصل : « تَرْضَيَنَّ » بقلب الألف ياء مكسورة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً .

(٥) فليس شطر جملة ، بخلاف ضمير الرفع .

بعد حذفه ، وبقيت الياء ، لأنها شطر جملة (فاعل) ولا دليل يدل عليها بعد حذفها ؛ فصار الكلام : « تَرْضِيَنَّ » وهو فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والياء ضمير فاعل .

وعند التوكيد قبل التغيير يقال : « تَرْضِيَنَّ » ؛ فتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير الكلام : « تَرْضِيَنَّ » فيلتقي ساكنان ؛ ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما ^(١) ؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة لأنها هي المناسبة لها ، ويصير الكلام : « تَرْضِيَنَّ » .

وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف مبنى لا محل له . وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة ، وبسبب هذا الفصل بقى المضارع معرباً .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حُذفت نون الرفع أيضاً بالرغم من عدم تعدد الأمثال . . . لما سبق ^(٢) - ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه .

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ، فنقول : أأنتن ترضيئن ؟ فالمضارع : « ترضي » مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى فاعل ، مبنية على الفتح فى محل رفع .

أما عند التوكيد فنقول : ترضيئن : بزيادة ألف فاصلة بين النونين والإعراب كما سبق ^(٣) فى صحيح الآخر . ولا تجيء المخففة بعد هذه الألف الفاصلة .

ثانياً : إن كان معتل الآخر بالواو* (مثل* : ترجؤ) وأريد إسناده :

١ - لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحة لمناسبة الألف ؛ فنقول بغير توكيد : أنتما ترجؤان - مثلاً - والمضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف ضمير* فاعل . ونقول مع التوكيد : « أنتما تَرْجؤَانِ ؟ » ، وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشددة ، مراعاةً للنسق العربى الذى يقتضى كسرها

(١) لأن الماعل شطر جملة ، ولا علامة تدل عليه عند حذفه . والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغى ، ولأنه يمكن التخلص من الساكنين بغير الحذف الذى يؤدى إلى عيب .

(٢) فى ص ١١٨ بعنوان : « ملاحظة »

(٣) فى رقم ٤ من ص ١٨٩ .

دائمًا بعد ألف-الاثنتين ، وتشديدها ، فنقول : تَرْجُؤَانَّ . ولا تجيء الخففة بعد الألف مطلقًا ، — كما كررنا (١) —

٢ — وإن أريد إسناده لواء الجماعة بغير توكيد قيل : « أَنْتُمْ تَرْجُؤُونَ » (٢) —
— مثلاً — فتلتقى واوان ساكتتان ، فتحذف واو العلة . وتبقى واو الجماعة ، للسبب الذى عرفناه ؛ فيصير الكلام : « تَرْجُؤُونَ » مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة ضمير فاعل .

فإذا أريد التوكيد ، قيل بغير التغير : « أَتَرْجُؤْنَ » وتحذف نون الرفع لتوالى الأمثال — بوصفه السابق ؛ فيصير : « تَرْجُؤْنَ » ؛ فيلتقى ساكنان ، واو الجماعة ، والنون الأولى من المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ — برغم أنها شطر جملة — لوجود الضمة قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : « تَرْجُؤْنَ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والفاعل : واو الجماعة المحذوفة ، والنون المشددة المذكورة للتوكيد ، وهى مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة .

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من المشددة ؛ فيتلاقى الساكنان (٣) ؛ فتحذف الواو للتخلص منه ، وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها .

٣ — وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : « أَنْتِ تَرْجُؤِينَ » فيلتقى ساكنان ؛ واو العلة ولياء المخاطبة ؛ فنحذف حرف العلة ، ويصير الكلام ، « تَرْجُؤِينَ » ، ثم تقلب الضمة التى قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هى المناسبة للياء ، فيصير : « تَرْجُؤِينَ » .

(١) البيان فى رقم ٥ من ص ١٩١ .

(٢) وأصلها : « تَرْجُؤُونَ » استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة . . . ومثل هذا يقال فى : « يدعون » الواردة فى الآية الكريمة المشتملة على أنواع من المضارع المجزوم ، المسند لواء الجماعة ، صحيح الآخر ومعتله ؛ وهى قوله تعالى : (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ؛ وأولئك هم المفلحون .) — واستعاد الآية لمناسبة أخرى فى رقم ٣ من هامش ص ٤٠٨ —
(٣) يتلاقى الساكنان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع — وهذا الأحسن ، بل قيل إنه واجب للخفة والحمل ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضحة التخفيف فى اللفظ — وإما لإدغام نون الرفع ونون التوكيد ، فتسكن الأولى . وفى هذه لبس لا يتبين معه أن نون التوكيد خفيفة .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « أَأَنْتَ تَرْجِينَ؟ » تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : « تَرْجِينَ » . فيلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى ، فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، (برغم أن الياء شطر جملة « فاعل » لوجود الكسرة الدالة عليها ، وعدم الاستغناء عن تشديد النون) فيصير تَرْجِينَ مع تشديد النون وفتحها . والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وياء المخاطبة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد .

فإن كانت نون التوكيد مخففة — لا مشددة — حذفت لها نون الرفع أيضاً^(١) ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسرة قبلها .

٤ — وإن أريد إسنادُه لنون النسوة بغير توكيد قيل : أَأَنْتِ تَرْجُونََ اللهُ ؟ بزيادة نون النسوة . فالمضارع : « ترجو » مبنى على السكون ، بسببها . وهى الفاعل . وعند التوكيد نقول : أَأَنْتِ تَرْجُونَنَّ بزيادة ألف فاصلة بين النونين . وعند الإعراب نقول : « ترجو » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة فاعل . والألف بعدها زائدة ، ونون التوكيد حرف مشدد ، مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب . ولا يصح مجيء المخففة بعد هذه الألف .

ثالثاً : إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ — إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحة — لوجوب فتح ما قبل الألف — فنقول : أَنْتَا تَجْرِيَانِ . فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنية ضمير فاعل . ونقول عند التوكيد قبل التغيير : « أَنْتَجْرِيَانِنِ ؟ » تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات — بوصفه السابق — وتتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة ؛ — لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وبنائها على الكسر بعد ألف الاثنين^(٢) — فيصير الكلام : « تَجْرِيَانِنِ » ويقال فى الإعراب ، « تَجْرِيَانِ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال . . . والألف ضمير فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد مبنى على الكسر ؛ لا محل له .

(١) لما سبق فى ص ١٨٨ بعنوان « ملاحظة » .

(٢) وكل « ألف » أخرى ؛ طبقاً للبيان الذى فى رقم ٥ من ص ١٩١ .

٢- وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أنتم «تَجْرِيُونَ» التي ساكنان : ياء العلة ، وواو الجماعة ، حذفت ياء العلة - لما عرفناه - فصار الكلام : تَجْرِيُونَ . قلبت الكسرة قبل الواو ضمة ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : «تَجْرِيُونَ» .

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : «أَتَجْرُونَنَ ؟» تحذف النون لتوالى النونات فيصير : «تَجْرُونَنَ» فيلتقي ساكنان ، واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها دليلاً عليها ؛ وأهدم الاستغناء - بلاغياً - عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام : «تَجْرُونَنَ» . مضارع معرب ، مرفوع بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب البناء على الفتح . وقد انفصل عن المضارع بواو الجماعة المحذوفة التي هي في حكم المذكورة كما سبق ؛ وبسبب هذا الفصل بقي المضارع معرباً .
ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلاً من الثقيلة . فتحذف نون الرفع أيضاً ، فيلتقي الساكنان ، فتحذف واو الجماعة .

٣- وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : أأنتِ تَجْرِينَ ؟ فيلتقي ساكنان ؛ ياء العلة ، وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ؛ لأنه حرف هجائي وقبله الكسرة تدل عندئذ عليه حذفه ؛ فيصير الكلام : «تَجْرِينَ» ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل .

وعند التوكيد نقول : «أَتَجْرِينَنَ» تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال . . . فيصير الكلام : «تَجْرِينَنَ» فيلتقي ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة - برغم أنها شطر جملة - لوجود الكسرة قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء - بلاغياً - عن تشديد النون . فيصير : «تَجْرِينَنَ» . مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضاً . والنون المشددة حرف للتوكيد . . . وقد فصلت من المضارع بياء المخاطبة المحذوفة والتي تعد كالمذكورة ؛ فبقي معرباً . ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضاً . فيتلاقى الساكنان ، فتحذف ياء المخاطبة .

٤- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد ، قيل : أأنن تَجْرِينَ ؟

فالمضارع : « تجرى » مبنى على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة (الفاعل) .
وعند التوكيد : « تجرينَّان » فالمضارع « تجرى » مبنى على السكون ، ونون
النسوة بعده ضمير فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف ،
ويجب تشديده وتحريكه بالكسر^(١) ، ولا تجيء المخففة هنا .

* * *

(أ) يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية
عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ، وأن كل ضمير منها يعرب فاعلاً :

١ - إن كان مُعْتَمِلاً بالألف قلبت ياء مفتوحة ، عند إسناده لألف الاثنين ،
وساكنة مع نون النسوة . وحذفت هذه الألف للتي للعاة عند إسناده لواو الجماعة
وياء المخاطبة ، مع بقاء الفتحة التي قبلها في الحالتين ، لتدل عليها بعد الحذف .

زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ؛ لتكون
علامة لرفع المضارع المعرب .

أما نون النسوة فالمضارع معها مبنى على السكون دائماً ؛ فلا توجد معها نون للرفع .

٢ - وإن كان معتلاً بالواو أو بالياء بقياً عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا
بالفتحة لمناسبة الألف ، وتجيء بعد الألف نون الرفع التي هي علامة لرفع المضارع ؛
وبقيا كذلك عند الإسناد لنون النسوة ، ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبنى
على السكون عند إسناده لنون النسوة .

ب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة
وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، وزيادة نون الرفع بعدهما في حالة رفع المضارع .

(ب) ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١ - حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو
بالضم ، والياء بالكسر .

وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوة ، مع مجيء

نون التوكيد مشددة فيهما ومكسورة ومع إيجاد ألف فاصلة بين نون النسوة ، ونون التوكيد المشددة .

٢ - ترك حرفي العلة " الواو والياء " ، مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد هذا الضمير . والمضارع معرب في هذه الصورة .

ويتركبان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة (لأن المضارع معها مبنى على السكون) وبعدها ألف فاصلة ، فنون التوكيد الثقيلة المكسورة .
أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء مخاطبة فيجب حذف حرفي العلة كما يجب حذف الضميرين (الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الباء) .

٣ - حذف نون الرفع في جميع الحالات . وهي لا توجد مع وجود نون النسوة .

٤ - ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة في جميع الحالات ، إلا مع ألف الاثنين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها في الحالتين ، كما يجب زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد^(١)

(١) يقول ابن مالك في حكم المضارع المعتل الآخر المسند لضائر الرفع :

وإن يكن في آخر الفعل أَلِفٌ -

فاجعله منه رافعاً غيرَ الياء والواو - ياءً ؛ كاسعين سعيًا -

(اجعله منه ياء . أى : اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل ، ومن حروفه ، وليست ضميراً فالضمير في : « اجعله » راجع للألف . وفي : « منه » راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الهاء التي هي المفعول الأول للفعل : اجعل . أما مفعوله الثاني فهو كلمة : « ياء » المتأخرة) .

والمعنى : اجعل حرف العلة الألف ينقلب ياء ؛ إذا رفع الفعل ضميراً غير واو الجماعة ، أو ياء مخاطبة ، بأن رفع الاسم الظاهر ، أو الضمير المستتر ، أو ألف الاثنين ، أو نون النسوة : نحو : أيرضين الصديق - أترضين - يا أخى - أترضيان - يا أخوى؟ - أأنن ترضيان؟ . واقتصر الناظم على مثال للأمر المسند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسعين سعيًا .

أما إن رفع المضارع واو الجماعة ، أو ياء مخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف ، مع تحريك الضمير بحركة تناسبه ؛ وهي الضمة للواو ، والكسرة للياء ، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفة . يقول : =

٥ - المضارع فى جميع الحالات السالفة معرب ؛ لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد . إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنياً على السكون ، لأن نون النسوة تتصل به مباشرة فى جميع حالات إسنادها إليه .

* * *

الكلام على الأمر^(١) :

حكم الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كضارعه عند الأسناد لضائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبنى دائماً ولا تتصل بآخره نون رفع مطلقاً ، — كما أشرنا سالفاً^(٢) .

* * *

ما حكم نون التوكيد بنوعيتها عند الوقف عليها ؟
الجواب فى رقم ٤ من الملاحظات التى فى آخر الجدول الآتى .

* * *

— واحذفه من رافع هاتين ، وفى واوٍ وياءٍ شكلٌ مُجَانِسٌ قُفِىَ — ٨
نحو ، اخشَيْنِ يَا هِنْدُ ، بالكسر ، ويا قومُ اخشَوْنِ ، واضمُّمٌ ، وقسْ مُسَوِّبًا — ٩
(مجانس: مناسب للضمير ، ولانق به . قفى . تبع . أى : توبع فيه كلام العرب ، وحكى الوارد عنهم) .
وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحة التى قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء — إذا أكد الفعل بالنون .
فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينها ، نحو : يا قوم هل تَرْضَوْنَ بغير النجوم مقعداً ؟ يا بنت بلادى : هل تَرْضَيْنِ بغير الفخار مقصداً ؟ وقد ترك التفصيل الخاص بالفعل المعتل الآخر ، وإن كان المفهوم منه حذف حرف العلة لأجل واو الضمير ، أو يائه ، مع ضم ما بقى قبل واو الضمير ، وكسر ما بقى قبل ياء الضمير . وعند توكيد المعتل بأحد هذين الحرفين يجرى عليه ما يجرى على الصحيح ؛ فتحذف نون الرفع ، وواو الضمير ، ويأؤه ؛ طبقاً لما قدمناه من الأحكام المفصلة الخاصة بالمعتل .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة وختم بها الباب ، وقد شرحناها فى مكانها المناسب من هامش ص ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣) وقد وزعت فيها الأبيات الآتية :

(ولم تقع خفيفة . . .) ، (وألفا زد . . .) ، (واحذف — خفيفة . . .) ، (واردد إذا حذفها . . .) ، (وأبدلنها) ، وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ .

(١) سبق الكلام على المضارع فى ص ١٨٥ .

(٢) فى ص ١٧١ .

المسألة ١٤٥ :

مالا ينصرف

معنى الصرف^(١) :

الاسم المعرب قسمان :

١ - قسم يدخله نوع أصيل^(٢) من التنوين ، لا يدخل غير هذا القسم ، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة . - (إلا عند وجود طارئٍ مُعارض ؛ كإضافة الاسم ، أو اقترانه « بأل »^(٣) أو وقوعه منادى معرفاً ، أو اسماً مفرداً لـ « لا » النافية للجنس . . .) - ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذى يحويه أشد تمكناً فى الاسمى من سواه ؛ ولهذا يسمى : « تنوين الأمكنية »^(٤) ، أى : التنوين

(١ و ١) الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع المجرد من نون التوكيد المباشرة ، ومن نون الإناث ، فإن اتصل بإحدهما اتصالاً مباشراً ، صار مبنياً . أما الأسماء فنها : « المعرب » ، ومنها : « المبنى » : ومن المعرب ما يسمى : « المتمكن الأمكن » ، وهو : « المنصرف » ، وما يسمى : « المتمكن غير الأمكن » ، وهو : « غير المنصرف » . ويقول النحاة : إن الاسم إذا أشبه الحرف بُنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف .

وقد سبق فى الجزء الأول (م ٦ ص ٧٢ وما بعدها) تفصيل الكلام على هذا كله ، وبيان أحكامه ، وحقيقة الرأى فى كل - وستجىء لمحة منه فى هامش ص ٢٠٤ .

ملاحظة - يجرى فى تعبيرات بعض القدماء استعمال كلمة : « الإجراء » بمعنى « الصرف » ، و « عدم الإجراء » بمعنى : « منع الصرف » ، وكذلك المُجَرَّى وغير المُجَرَّى . ومن أمثلة ذلك ما جاء فى ج ١ ص ٨٥ من كتاب : « النوادر » لأبى مسحل الأعرابى ونصه : قال الأُمَوِيُّ : سمعت بنى أسد يذكرون « موسى » - موسى الحجام - ويُجَرُّونه . فيقولون هذا موسى كما ترى . وهو « مُفْعَلٌ » من أوسيت . قال : ويجرون اسم الرجل إذا كان اسمه موسى ؛ فيقولون هذا موسى قد جاء ؛ فيلحقونه بأوسيت ؛ فيجرُّونه . ومن جعله أعجمياً لم يُجَرِّه . وجعله بمعنى : « فُعِلَ » . وقال الكسائى : سمعهم يؤثثون « موسى » الحجام ، ولا يجرُّونها ؛ فيقولون هذه موسى . كما ترى . (١ هـ .

(٢) من التنوين ما هو أصيل ، وينحصر فى أربعة أنواع سبق بيانها ، وإيضاح أحكامها (فى ج ١ ص ٣٣ م ٣) وهى : تنوين الأمكنية - تنوين التذكير - تنوين المقابلة - تنوين العوض . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضرورة الشعرية ، وتنوين الترقيم ، والتنوين الغالى - وقد أوضحناها فى المرجع السابق -

(٣) مهما كان نوعها .

(٤) لا بد من فهم هذا النوع من التنوين فهماً دقيقاً : كى يتيسر إدراك « المنوع من الصرف » =

الدال على أن هذا الاسم العرب أمَكَنُ^(١) وأقوى درجةً في الاسمية من غيره .
ويسمى أيضاً : « تنوين الصَّرف »^(٢) وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة^(٣) .
وجوده في الاسم العرب يفيد خفة في النطق ، فوق الدلالة على الأمكنية .

وإذا ذكرت كلمة « التنوين » خالية من التقييد الذى يبين نوعه كان المقصود :
« تنوين الأمكنية » ، أى : « الصَّرف » . ومن أمثلة الأسماء المشتملة
عليه ، أو التى تستحقه لولا الطارئ المعارض ما جاء فى قول شوقي :

إنما الشرقُ منزلٌ لم يُفَرِّقْ أهله إن تفرقت أصقاعه
وطنٌ واحدٌ على^(٤) الشمس ، والفُصْ حَسَى ، وفى الدَّمعِ والجراحِ اجتماعه

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلاً على « الأمكنية » لأن انضمامه إلى « الإعراب »
فى اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملاً على علامتين بدلاً من واحدة ، يبعدانه
كل البعد عن الحروف وعن الأفعال ؛ هما : « التنوين » ، و « الإعراب » ؛

= على وجهه الحق . ولن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصلية ، وتفهمها عند تفهم
« تنوين الأمكنية » لتمييز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها .

(١) « أمكن » ، أفعل تفضيل من الفعل الثلاثى : « مَكَّنْ مكانة » ، إذا بلغ الغاية فى التمكن ،
ومن هنا جاء تنوين الأمكنية . ولا يصح أن يكون من الفعل : « تمكَّن » لأن هذا غير ثلاثى لا يحى فيه
« أفعل » مباشرة .

(٢) من معانى « الصرف » فى اللغة : (التصويت - اللين الخالص - الانصراف عن شئ إلى
آخر . . .) ومن أحد هذه المعانى أُخِذَ « الصرف النحوى » . فالتنوين تصويت فى آخر الاسم المنصرف -
أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحروف والفعل ؛ أو منصرف عن طريقتهما إلى غيره ؛ إلى طريق
الاسمية المحضة . ويعبر بعض القدماء - كما سبق فى هامش الصفحة الماضية - عن « الصرف » ، ومنع
الصرف بالإجراء ، وعدم الإجراء .

(٣) وفى هذا يقول ابن مالك فى أول الباب الذى عقده بعنوان : « ما لا ينصرف » : - وسنذكر
على يسار كل بيت رقم ترتيبه فى بابه - :

الصَّرفُ : تنوينٌ أتى مُبيناً معنًى به يَكُونُ الاسمُ أمَكَنًا - ١
وبعض النحاة يسمي التنوين كله : « صرفاً » .

(٤) يصلح الحرف « على » هنا أن يكون معناه : التعليل ، أى : بيان العلة والسبب . (اعتماداً
على ما سبق بيانه من معانى الحرف الجار « على » - ج ٢ م ٩٠ ص ٤٧٠) .

إذ التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال . وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف ولا أكثر الأفعال . فهذا التنوين المقصور على الأسماء المعربة^(١) صار الاسم القوي المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين معاً . كما صار أخف نطقاً .

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقي في دلالة على جمعيته ، نحو : هؤلاء متعلمات فاضلات ، لأن هذا تنوين للمقابلة ، ولأنه قد يوجد في الاسم غير المنصرف ؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات - عطيات - زينات . . . فإن هذا العلم المنقول من جمع المؤنث السالم ، يجوز صرفه ، مراعاة لأصله الذي نقل منه ، فيكون تنوينه - كتكوين أصله - للمقابلة لا للأمكنة . ويجوز عدم صرفه ، مراعاة للحالة التي دو عليها الآن ؛ وهي أنه : علم على مؤنث ؟ فيكون غير أمكن أيضاً^(٢) .

وليس من تنوين « الأمكنة » كذلك تنوين « العيوض » ولا تنوين « التنكير » ؛ لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة^(٣) . . .

وسيتكرر في هذا الباب وغيره كلمة : « الصرف » مراداً منها تنوين « الأمكنة » جرياً على الشائع^(٤) .

٢ - قسم لا يدخله هذا النوع الأصيل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ؛ فيكون امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسمية ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ في درجة التمكّن ، وقوته ، مبلغ القسم السالف ؛ كالأسماء : عمر - عثمان - مريم - عبدة . . . وغيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ، أي : الممنوعة من

(١) وواضح أنه لا يدخل المبنيات مطلقاً .

(٢) ستجىء الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش الصفحة التالية وكذلك في « ج » من ص ٢٤٠ .

(٣) يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة ؛ نحو : دوع - ليال - سواع - غواد - هواد -

(كما سيجىء في ص ٢٠٩) وقد يدخل الأسماء المنصرفة أيضاً ، نحو : « كُئِل » ؛ و « بعض » ؛ فيكون للعوض والصرف معاً ، لا لأحدهما . أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبنيات لإفادة تنكيرها . وقد يدخل على الاسم المعرب لهذا الغرض -

كما سبق تفصيل هذا في باب : التنوين (ج ١ م ٣ ص ٢٣) ، وكاسيجىء بعضه هنا وفي « ب »

(٤) عند غير ابن مالك ، ومن وافقه .

أن يدخل عليها تنوين : « الصرف » الدّال على « الأمكنية » ، والمؤدى إلى خفة النطق ، (لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا) — .

وإنما كان هذا القسم « متمكناً غير أمكن » ، لاشتماله على علامة واحدة ، هى الإعراب ، وبسببها كان محصوراً فى الأسماء المعربة وحدها . أما تنوين « الأمكنية » فلا يدخل هذا القسم . وبسبب حرمانه هذا التنوين ، وامتناع دخوله ، اترب من الفعل والحرف ؛ إذ صار شبيهاً بهما فى حرمانيهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما .

وإذا امتنع دخول تنوين « الأمكنية » على الاسم الذى لا ينصرف امتنع ، — تبعاً لذلك — جره بالكسرة ؛ فيجر بالفتحة نيابة عنها^(١) ، بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقترناً « بأل »^(٢) — مهما كان نوعها — . فإن أضيف ، أو اقترن « بأل »^(٣) وجب جره بالكسرة . — وهذا هو حكم الممنوع من « الصرف » ، وسيجىء الكلام عليه^(٤) .

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين . والحكم على الاسم المعرب بأنه من القسم الأول « الأمكن » أو من القسم الثانى « المتمكن » ؟ .

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم المعرب المتمكن ، وهو « الممنوع من الصرف » ، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفوا بها ؛ لعلمهم أنها متى وجدت فى اسم معرب كانت دليلاً على أنه « لا ينصرف » ، ومتى خلا منها كان فقدّها دليلاً على أنه من القسم الأول : وهو : « المعرب الأمكن » ، أى : « المعرب المنصرف » . فعلامة الاسم المعرب الذى لا ينصرف « وجودية » ، وعلامة المعرب المنصرف ، « عدمية » أى : سلبية . غير أن

(١) إلا العلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علماً منقولاً ؛ فإنه يجوز إعرابه مصروقاً كأصله ، رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ، ويجوز إعرابه كالممنوع

— كما عرفنا فى الصفحة السابقة ، وكما سيجىء فى : « ج » من ص ٢٤٠ وفى ١ من ص ٢٦٤ —

(٢ و٣) أو ما يقوم مقامها (انظر « ب » ص ٢٠٧) .

(٤) فى الصفحات التالية ، ثم فى ص ٢٦٤ بعض لأحكام العامة المهمة .

العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة : وقد تكون اثنتين معاً ،
لهذا كانت الأسماء الممنوعة من الصرف نوعان :

نوع يُمنَع صرفه في كل استعمالاته حين توجد فيه هذه العلامة الواحدة ،
ونوع يُمنَع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً^(١) من بين علامات تسع .
ومجموع النوعين أحد عشر شيئاً :

(١) يعبر النحاة عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود علتين فيه ، أو علة واحدة

تقوم مقام علتين ...

والتعبير بعلتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لهما
من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانتا قد اشتركتا معاً في إيجاد المعلول الواحد
لم تكونا علتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركتا معاً في إيجاد هذا المعلول الواحد . اللهم إلا أن
يكون مرادهم علتين ، أى : عسيين .

ويقولون في تعليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تطمئن إليه النفس ، ولا يرتاح إليه العقل .
نلخصه للمتخصصين ، لإبانة ضعفه وهافته ، مع دعوتنا إلى نبذه وإهماله إهمالاً تاماً . يقولون :
إن التنوين الأصلي خاصة من خواص الأسماء ، لا وجود له في الأفعال ولا الحروف . وإن الحروف
كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع في بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بُنى (كأن يشبهه
في الوضع ، أو في المعنى ...) أو غيرها من أنواع الشبه التي عرفناها في صدر الجزء الأول ، باب : الإعراب
والبناء . وإذا أشبه الاسم الفعل مُنع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ؛
فلذلك حرم التنوين الذي هو علامة القوة ، والوسيلة لخفة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابهه في
الضعف فقد استحق مثله امتناع التنوين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم - فأمران :

أحدهما : لفظي ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع
أضعف من الأصل .

ثانيهما : معنوي ؛ وهو : أن الفعل محتاج دائماً إلى الاسم في الإسناد ، وليس كذلك الاسم ،
فإنه قد يستند إلى اسم مثله ؛ ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله ، والفعل أثقل لقلة استعماله ؛
والحاجة ضعف . فإذا وجد في الاسم ضعفان معاً لفظي ومعنوي ، أو ضعف واحد آخر يقوم مقامهما
فقد شابه الفعل ، واستحق منع التنوين ، كما في مثل : « فاطمة » فقد وجد في هذا الاسم الضعف اللفظي ،
وهو علامة التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوي ؛ وهو : العلمية التي هي فرع
التنكير : أما النوع الواحد من الضعف الذي يقوم مقام الاثنين فمحذور في : « ألف التأنيث » بنوعها ؛
(المقصورة والممدودة) ، وفي « صيغة منتهى الجموع » . فوجود ألف التأنيث في آخر الاسم هو علة لفظية ،
وملازماتها إياه في كل حالاته هي علة معنوية . وخروج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الآحاد العربية علة
لفظية ، (إذ ليس في تلك الآحاد مفرد ثالث ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كعذافر
- للجلجلى القوي - والأسد ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءى النسب كيان - وشأم ، وأصلهما مئى ، وشأمى - =

(٢) فالذى يُمنَع صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملاً على :
« ألف التأنيث المقصورة ، أو الممدودة » . وكذلك ما يكون على وزن : « صيغة
منتهى الجموع » .

١ - فالمقصورة ألف تجيء فى نهاية الاسم العربى ، لتدل على تأنيثه ،
ومثلها الممدودة ، إلا أن الممدودة لا بد أن يسبقها - مباشرة - ألف زائدة للمد ،
فتنقلب « ألف التأنيث همزة » (١) . . . ومن أمثلة المقصورة : (« ذَكَرَى » مصدر ،
نكرة للفعل : ذَكَرَ : بمعنى تذكَّرَ) و (« رَضَوَى » علم على جبل بالحجاز ،
بالمدينة) ، و (جَرَحَى : جمع : جريح) و (حَبَلَى ، وصف للمرأة
الحامل . . .)

وعند إعراب هذه الكلمات نقول فى حالة الرفع : إنها مرفوعة بضمة مقدرة
على الألف ، وفى حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، ونقول فى
حالة الجر : إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف ، نيابة عن الكسرة . والتونين
ممتنع فى كل الحالات - كما عرفنا - .

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهاها ، بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو
الاسم من « أل » (٢) ومن الإضافة . وإلا وجب جره بالكسرة .

= (بالباء المشددة) حذفت إحدى الياءين تخفيفاً، وجاءت الألف عوضاً عنها ، وفتحت همزة شأى بعد سكونها
ومدت ؛ فصار يمانى وشأى . ثم أُعْلَإ لال المقوص (كوال ، وراع) فصار يمان وشأم - كما سيجىء
فى جمع التكسير - ومثلها ثمان ، فأصله : ثُمْنَى ، نسبة إلى الثمن ، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت
إحدى الياءين . . . إلى آخر ما مر ، وغير ذلك مما لاتجاره ولا توافقه صيغة منتهى الجموع) . . . أما
علة المعنوية فى صيغة منتهى الجموع فدلتها على الجمع . . . إلى غير هذا مما يقولون .

وقطم بادى التكلف والصنعة ، لا يقوى على الفحص ، وقد آن الوقت لإهماله نهائياً ، لأنه لا يثبت
أمام الاعتراضات التى تتجه إليه من بعض النحاة القدامى والمحدثين . وقد عرضنا ملخص رأيهم فى الجزء الأول
(ص ٣٤ م ٣ عند الكلام على التونين) ثم أوضحنا بعده أن التعليل الحق فى « الصرف » وفى منعه هو :
كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذى نحاكبه .

(١) لألف التأنيث بنوعها أوزان مشهورة ، تضمنها الباب الخاص بالتأنيث . (وسيأتى فى
ص ٥٨٥) وألف التأنيث الممدودة ليست فى الحقيقة هى الممدودة ، كما يتبين من الشرح السالف ، إنما
الممدود ما قبلها فوصفت بالمد ملاصقتها له ؛ كما سيجىء فى الزيادة - ص ٢٠٧ - .

(٢) أو ما ينوب عنها - كما يجىء فى الصفحة الآتية - مهما كان نوع « أل » (كما سبق فى
ص ٢٠٠ و ٢٠٣) .

ومن أمثلة الممدودة : (صَحْرَاء ، وهى اسم نكرة) ، و (زكرياء ، علم إنسان) ، و (أصدقاء ، جمع صديق) ، و (حمراء ، وصف للشئ الأحمر المؤنث) . . . ، وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعة بالضمة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ، بشرط خلوا الاسم من « أل » ومن الإضافة ؛ وإلا وجب حره بالكسرة - كما تقدم - .

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتبين أن ألف التانيث بنوعيتها قد تكون فى اسم نكرة ؛ كـ كَرْتَى وصَحْرَاء . وقد تكون فى معرفة ؛ كـ رَضَوَى وزَكْرِيَاء . وتكون فى اسم مفرد كالأمثلة السالفة ، وفى جمع ؛ كـ جَرَحَى وأَصْدَقَاء ، وقد تكون فى اسم خالص الاسمية ؛ كـ رَضَوَى وزَكْرِيَاء ؛ عِلَّامِينَ ، أو فى وصف ^(١) ؛ كـ حَبْلَى وحمراء . . . وهى بنوعيتها تمنع الاسم فى كل حالات استعماله ^(٢) من تنوين الأمكنية ، وتوجب جره بالفتحة ، بدلا من الكسرة بشرط أن يكون مجرداً من من « أل » ومن الإضافة ^(٣) . . .

* * *

(١) المراد به هنا : الاسم الذى يغلب فى استعماله ألا يكون علماً ، ولا بمصدراً .

(٢) لأنها لا تفارقه مطلقاً . (انظر رقم ٢ من ص ٢٦٤) .

(٣) وفى هذه الألف بدالاتها المختلفة يقول ابن مالك :

فَالْفُ التَّانِيثُ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ ، كَيْفَمَا وَقَعَ - ٢

(مطلقاً : أى : بنوعيتها ، فى جميع حالاتها ؛ من ناحية أن كل واحدة تكون خاتمة فى معرفة ،

أو نكرة ، فى مفرد أو جمع ، فى اسم أو صفة - ومعنى صرف : تنوين . . .)

يريد : أن ألف التانيث تمنع صرف الاسم الذى يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : على أى

حال كان عليه من التعريف ، أو التنكير ، أو الاسمية ، أو الوصفية ، أو الإفراد ، أو الجمع . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) يقول النحاة : إن ألف التأنيث الممدودة ، كحمرء ، وخضرء — وغيرهما — كانت في أصلها مقصورة (أى : حمـرـى — خـضـرى . . .) فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى . والجمع في النطق بين ألفين ساكنتين محال ، وحذف إحداهما ينافي الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذفت الأولى لضاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانية لضاع الغرض من التأنيث ، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها — وهو الحمزة — يفتت الغرض من المد ؛ فلم يبق إلا قلب الثانية حمزة تدلّ على التأنيث ؛ كما كانت هذه الألف تدلّ عليه قبل انقلابها .

(ب) يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقرونًا « بأل » مهما كان نوعها — كما عرفنا^(١) — ودلّ « أل » ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية ، ومنه : « أم » التي هي بمنزلة « آل » .

* * *

(١) في ص ٢٠٣ الأمور الطارئة التي تعارض وجود التنوين ، ومنها : « آل » .

٢- وصيغة منتهى الجموع^(١) هي : كل جمع تكسير بعد أنف تكسيه حرفان^(٢) ، أو ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون أوسط هذه الثلاثة حرفاً ساكناً^(٣) ،
لحر : (معابد - أقارب - طبائع - جواهر - تجارب - دواب . . .) ،
وكذلك (مناديل - عصافير - أحاديث - كراسي - تهاويل - . . .)

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتضح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن : « متفاعل » ، و « مفاعيل » ؛ كمعابد ومناديل . وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة ؛ كباقى الأمثلة السالفة .
« ملاحظة » :

يجرى على السنة فريق من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي ؛ جمع التكسير المائل لصيغة : « متفاعل » ، ومفاعيل . لكنهم يريدون بالمماثلة : أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح في الحالتين - سواء أكان ميماً أم غير ميم - وأن الثالث ألف زائدة ، يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها ، أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . . . فليس المراد بالمماثلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصيل الذى يُراعى فى صوغه عدد الحروف

(١) سبب هذه التسمية موضح فى : « هـ » من ص ٢١٣ .

(٢) وقد يكون أحد الحرفين مدغماً فى الآخر ؛ نحو : خواص - عوام - دواب . . .

(٣) وقد يكون الثانى الساكن ياء مدغمة فى مثلها ، بشرط وجود هذه الياء المشددة فى المفرد أيضاً .
نحو : كراسى - قمارى (لنوع من الطيور . المفرد : قُمَرَى) وبخانى (لنوع من الإبل . المفرد : بخنى) . فليس من هذا ما يكون آخره ياء مشددة زائدة للنسب أو لغيره ؛ نحو : رباحى (نسبة إلى بلد) - حواري (ومن معانيه : الناصر) لأن هذه الياء المشددة ليست فى المفرد .

وقد خلت المراجع المتداولة - كالصبيان ، والهمع ، والتوضيح ، والتصريح - من اشتراط أن يكون الساكن حرف علة ، وهو هنا الياء ؛ ليصير بها الجمع على وزن « مفاعيل » واكتفت جميعاً باشتراط سكونه . إلا أن « الخضرى » فى آخر باب : « جمع التكسير » نص على هذا صراحة ، بقوله : (لايقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل ؛ كصاييح) ١ هـ .

ويترتب على هذا أن تكون كلمة « أرادب » المجموعة المنوعة من الصرف - وأمثالها - غير مشددة الباء ، مع أن مفردها : « إردب » بتشديد الباء ، ومع أنها مضبوطة بالشكل فى : « لسان العرب » بالتشديد ضبطاً كتابياً فقط ، بوضع شدة فوق الباء ، خلافاً لبعض المعاجم الأخرى . ويظهر أن ما قاله « الخضرى » هو الأعم الأغلب ، وأن غيره هو النادر الذى يقتصر فيه على السماع .

الأصلية والزائدة ، وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصّها في الموزون ، وإنما المراد عندهم هو : المماثلة في عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحروف الأصلية بمثله ، ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصّاً ؛ فيقولون في « جواهر » إنها على وزن « مفاعل » - مثلاً - وفي : « الأعيب » إنها على وزن : « مفاعيل » - مثلاً - مع أن الوزن الصرفي الأصيل يوجب أن تكون الأولى على وزان : « فواعل » ، والثانية على وزان : « أفاعيل » . فالأمر عند هذا الفريق مجرد اصطلاح يراعى في العمل به ما وضع له . والأحسن : الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته الميزان الصرفي الأصيل ^(١)

حكم صيغة منتهى الجموع :

هو حكم غيرها من الأسماء الممنوعة من الصرف ؛ فيجب تجریدها من تنوين « الأمكنية » ^(٢) ، كما يجب جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألا تكون مقترنة « بأل » وألا تكون مضافة . فترفع بالضمّة ، وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة أيضاً ، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بأل ؛ فتجر بالكسرة مباشرة ^(٣) .

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من « أل » و « الإضافة » ، وكانت اسماً منقوصاً ^(٤) (مثل : دواعٍ ؛ جمع : داعية ، وثوانٍ ؛ جمع : ثانية . وأصلهما :

(١) اعترض بعض النحاة على التعريفين السابقين لصيغة منتهى الجموع ، وعلى أنها الصيغة المماثلة لصيغة : « مفاعل » ومفاعيل ، ووضع تعريفاً آخر يحوي شروطاً سبعة . واعتراضه ضعيف ، وتعريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه ؛ ومنهم الخضرى في حاشيته ، والصبان .

(٢) وكذلك لا يدخلها تنوين التنكير - كما سيجيء في « ح » من ص ٢١٢ - وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا (في رقم ٣ من هامش ص ٢٠٢) ولكنه نوع يخالف النوعين السابقين .

(٣) راجع « ج » من ص ٢١٢ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ . وقد اجتمع الصرف - بسبب وجود « أل » وعدمه في قوئم : للمواهب ضرائب ، يدفعها الموهوب من دمه ، وعقله ، ونبل شعوره .

(٤) هو اسم العرب الذى آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : هادٍ - راضٍ . =

دواعي^(١) ، وثوانى^(٢) . كان الأغلب^(٣) — هنا — أن تحذف ياؤها ، ويجيء التنوين عوضاً عنها^(٤) . وتبقى الكسرة قبلها في حالتى الرفع والجر . أما في حالة النصب فتبقى الياء ، وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين ؛ نحو : (للرحلات دواعٍ تحتمها . وما عرفت لإغفالها من دواعٍ . فعلى أهل النشاط ، والرغبة في المعرفة والتجربة — أن يجيبوا دواعي الارتحال ؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها . . .) فتكون مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة ، نيابة عن الكسرة . والتنوين المذكور في حالتى الرفع والجر عوض عن حرف الياء^(٥) .

فإن كانت اسماً منقوصاً مقترناً بأل ، أو مضافاً وجب أن تبقى ياؤها في كل الحالات ، غير أنها تكون ساكنة في حالتى الرفع والجر وتمتدّ رعلها الضمة والكسرة ، وتكون متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب . نحو : من الثوانى تكون الساعات والأيام ؛ فليس العمر إلا الثوانى التى نستعين بها ، وليست الثوانى إلا قطعاً من الحياة نفقدها ، ونحن عنها غافلون .

ومثل : دواعي الخير والشر كثيرة ، تكاد تخلط إلا على العاقل الأريب ؛ فإنه يميز دواعي الخير ، ويستجيب لها سريعاً ، ويدرك عاقبة الشر ، ويفر من دواعيه^(٦) . . .

* * *

= مستقص — متعال ... وهذه الكلمات — وأشباهها — مختومة في أصلها بالياء الساكنة اللازمة التى حذفت بسبب مجيء التنوين — وقد سبق إيضاحه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفة في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ — (١) ويحسن الاقتصار عليه

(٢) لأن تنوين العوض غير ممنوع هنا ، بخلاف تنوين الأمكنة — كما سبق في باب التنوين ،

ج ١ م ٣ ص ٣٢ — (٣) انظر رقم ٣ من ص ٢٦٦ .

(٤) مما تقدم يتبين أن المنقوص الذى هو صيغة منتهى جموع ، والمنقوص المفرد ، يتشابهان عند تجردهما من « أل » والإضافة في وجوب حذف الياء رفعاً وجرّاً ، وبقائها مع ظهور الفتحة عليها في حالة النصب ، ورفعها بضمة مقدرة على الياء المحذوفة ، كما يتشابهان في وجود التنوين رفعاً وجرّاً .

ويختلفان بعد ذلك في أن المنقوص المفرد المجرد من « أل » والإضافة يلحقه التنوين في حالة النصب أيضاً . وتنوينه في حالاته الثلاث تنوين « أمكنة » وليس تنوين « عوض » . أما المنقوص الذى هو صيغة منتهى الجموع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعاً وجرّاً فقط — كما سبق — وتنوينه « عوض » عن الياء المحذوفة ، وليس تنوين « أمكنة » ولا يجوز تنوينه في حالة النصب .

ويختلفان كذلك في الجر ؛ فالمفرد يجر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة =

= على الياء المحذوفة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

ويختلفان كذلك في أن حذف الياء في صيغة ستبى الجموع هو اللخفة ، أو للتخلص من التقاء الساكنين - على خلاف في ذلك - أما في المفرد فللتخلص من التقاء الساكنين ، بيان هذا ما يقولونه في كلمة منقوصة للمفرد ، مثل : « دَاعٍ » ، وأن أصلها : « داعي » (دَاعِيْنٌ) استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة ؛ فصارت الكلمة : (دَاعِيْنٌ) ، التقى ساكنان لا يصح هذا التقاءهما : الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت : دَاعٍ (دَاعِيْنٌ) .

أما في كلمة هي منتبى الجموع ؛ مثل : « دَوَاعٍ » فأصلها : دَوَاعِيْ (دَوَاعِيْنٌ) فعلى اعتبار أن حذف الياء سابق على منع الصرف ، استثقلت الضمة على الياء فحذفت ؛ فصارت : دَوَاعِيْنٌ ؛ التقى ساكنان ، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة ؛ فحذفت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصارت الكلمة : دَوَاعٍ (دَوَاعِيْنٌ) . ثم حذف التنوين ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف ، وحل محله تنوين آخر ؛ ليكون عوضاً عن الياء المحذوفة ، وليمنع رجوعها عند النطق ، فصارت : « دَوَاعٍ » .

أما على اعتبار أن الحذف متأخر عن منع الصرف فالأصل : « دَوَاعِيْ » (دَوَاعِيْنٌ) حذف التنوين لمنع الصرف ؛ فصارت الكلمة : « دَوَاعِيْ » استثقلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء طلباً لللخفة ، وجاء تنوين آخر للمعوض عنها ، ولمنع رجوعها

(هكذا يقولون . وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب في ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به) ، وكل ما سبق هو في المنقوص الخالي من « أل والإضافة » .

فإن كان المنقوص بنوعيه - المفرد والجمع المتناهي - مضافاً أو مقروناً بأل ، فالحكم واحد ؛ هو منع تنوينه ، وعدم حذف يائه . ويرفع بضمة مقدرة على الياء ، وينصب بفتحة ظاهرة عليها ، ويجر بكسرة مقدرة عليها .

« ملاحظة » : يقول الصبان في آخر هذا الباب ما نصه :

(لو سميت بالفعل : « يَغْزُو » و « يَدْعُو » ورجعت بالواو للياء ؛ أجرته مجرى « جَوَارٍ » وتقول في النصب : رأيت يرى - ويغزى . قال بعضهم : وجه الرجوع بالواو للياء ما ثبت أن الأسماء المتمكنة ليس فيها ما آخره واو قبلها ضمة ؛ فتقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها . وإذا سميت بكلمة : « يَرْمِي » من « لم يرم » رددت إليهما ما حذف منه ، ومنعته من الصرف : تقول : هذا يرمي ، ومررت بيرمي ، والتنوين للمعوض ، ورأيت يرى . وإذا سميت بكلمة : « يَغْزُو » من قولنا : « لم يغز » قلت : هذا يغز ، ومررت ببغز ، ورأيت يغزى . إلا أن هذا يرد إليه الواو ، وتقلب ياء ؛ لما تقدم ، ثم يستعمل استعمال « جَوَارٍ » .) هـ

وقد نقلنا كلام الصبان هذا في الجزء الأول - م ١٦ ص ١٤٦ - وقلنا : إن فيه فوق التخيل البعيد ما يستدعي التوقف بل الإهمال ، إذ يؤدي الأخذ به اليوم إلى تغيير صورة العلم تغييراً يقع في اللبس والإبهام ، واضطراب المعاملات - وهذه المسألة صلة بما سيجيء في ص ٢٤٧ وهو : « العلمية ووزن الفعل » .

.....

زيادة وتفصيل :

(أ) قلنا^(١) إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجرداً من « أل » والإضافة هو في الأغلب الذي يحسن الاختصار عليه - حذف يائه رفعاً وجراً ، مع بقاء الكسرة قبلها ، ومجيء التنوين عوضاً عنها . . .

وإنما كان هو الأغلب لأن بعض العرب^(٢) يقلب الكسرة قبل الياء فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع ، والكثير أن يكون مفرداً اسماً محضاً على وزن : « فعَلاء » الدالة على مؤنث ليس له - في الغالب - مذكر : كصحراء وصحار ؛ وعذراء وعذار ؛ فيقول فيهما : صحارَى ، وعذارَى . . . ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، بغير تنوين ؛ نحو : (في بلادنا صحارَى واسعة - إن صحارَى واسعة تحيط ببلادنا ، تحوى كنوزاً نفيسة من المعادن المختلفة - وقد اتجهت العزائم إلى تعمير صحارَى لا حدود لها على جانبي وادينا الحصب) . . . ، فكلمة « صحارَى » اسم مقصور ، ممنوع من الصرف .

وفي بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص في كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعاً وجراً ، وتظهر عليها الفتحة نصباً .

(ب) صيغة منتهى الجموع لا تكون في اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف^(٣) ، أو منقولة عنه . ولا تكون لمفرد بالأصالة .

أما كلمة « سراويل » مراداً بها : الإزار المفرد ، فهي أعجمية الأصل^(٤) . . . وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيرة لبسها النسبَاح .

(ج) وصيغة منتهى الجموع - في كل الاستعمالات - تمنع الاسم من

(١) في ص ٢٠٩ .

(٢) كما سيحيى في ص ٢٦٨ - وانظر ما يتصل بهذا في رقم ٢٠ من ص ٦٥٧ باب : جمع التكسير -

(٣) في ص ٢٠٨

(٤) كما سنعرف في ص ٢١٤ ، حيث البيان المفيد عن الملاحظات بصيغة منتهى الجموع .

تنوين « الأمكنية » وتنوين « التثنية »^(١) سواء أكان الاسم علمياً أم غير علم ،
فلو سمى إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنع من الصرف ، لشبه
منتهى الجموع ؛ لأن مدلولها في هذه الصورة مفرد لا جمع تكسير . وذلك المنع
بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً بأل - كما تقدم - .

(د) عرفنا^(٢) أن مثل : كراسى - قمارى - بَخَاقى . . . ممنوعة من الصرف
بالتفصيل السالف . فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة (التي هي في
الجمع وفي مفرده) وحل محلها ياء أخرى مشددة ، من نوع آخر ؛ هي ياء
النسب ، ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب^(٣) . . .

(هـ) تسمى صيغة منتهى الجموع : بالجمع المتناهي أيضاً ، لانتهاى الجمع
إليها ؛ فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى . بخلاف كثير غيرها من جموع
التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أناعم ،
وأكالب^(٤) .

* * *

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ .

(٢) في ص ٢٠٨ ورقم ٣ من هامشها .

(٣) راجع ما يختص بهذا في باب النسب - في ١ من ص ٧١٥ -

(٤) كما في : المصباح المنير ، أيضاً

حكم ملحقاتها :

ليس الحكم السابق خاصاً بصيغة منتهى الجموع الأصيلة - وهى نوع من جمع التكسير ، كما عرفنا - ولا مقصوراً عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها^(١) . والملحق بها هو : (كل اسم جاء وزنه ماثلاً لوزن صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً ، أم غير أصيل ، علماً أم غير علم ، مرتجلاً^(٢) أم منقولاً) . فمثال العلم العربى المرتجل الأصيل : « هَوَازَن » ؛ اسم قبيلة عربية ، ومثال العلم المُعَرَّب : « شَرَاحِيل » وقد استعمله العرب علماً ، سُمي به عدة رجال . . .

ومن الأعجمى العرب الذى ليس علماً « سَراويل » - بصورة الجمع - اسم ، نكرة ، مؤنث ، للإزار المفرد^(٣) . . .

ومثال الأعلام المرتجلة فى العصور الحديثة : كَشَاحِم^(٤) علم رجل ، و « بَهَادِر » علم مهندس هندى ، و « صَنَافِير » ، علم قرية مصرية ، وكذا

(١) اكفى ابن مالك فى الكلام على صيغة منتهى الجموع بقوله :

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشْبِهٍ . « مَفَاعِلًا » أَوْ : « الْمَفَاعِيلَ » بِمَنْعٍ كَافِلًا - ١٠

التقدير : كن كافلاً - أى : قائماً منفذاً - لجمع مشبه « مفاعل أو مفاعيل » ، بمنع الصرف . وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقة ؛ فقد يكون اسماً على وزن الجمع . وإنما ذكر الجمع للتمثيل . وليته قال : « ولكن ليلفظ » والذى يشبه « مفاعل ومفاعيل » هو ما كان مثلهما فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدؤاً بالميم أم بغيرها ؛ فليس المراد : « الميزان الصرفى الحقيقى » كما شرحنا - فى ص ٢٠٨ - ثم تكلم على حكم صيغة منتهى الجموع إذا كانت اسماً منقوصاً ، كالجوارى ؛ فقال :

وَذَا اعْتِسَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارَى رَشْمًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارَى - ١١

أى : أجر عليه ما تجر به على سارٍ ، (وأصله : سارى ، اسم فاعل منقوص ، فعله : سَرَى ؛ إذا سافر ليلاً) ، من حذف يائه رفعاً وجرّاً عند تنوينه ، وبقائها فى حالة النصب ، وترك التفصيل الضرورى لهذا ، وقد عرضناه .

(٢) العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علماً ، ولم يستعمل من قبل العلمىة فى معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٣١٢ م ٢٢) .

(٣) لهذا إشارة فى « ب » من ص ٢١٢ .

(٤) بفتح الكاف . ويجوز فيها الضم ؛ فيخرجها عن أوزان صيغة منتهى الجموع ، وبالضم

يشتهر شاعر عباسى .

« أعانيب » . فكل اسم من هذه الأسماء - ونظائرها - يعتبر ملحقة بصيغة منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالا على مفرد ، وجارياً على وزن من أوزانها ^(١) - كما سبق - لا فرق في هذا بين العلم ، (وهو الأكثر) ، وغير العلم . ويقال في إعرابه : إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع ، أو : لأنه مفرد ملحق بها ^(٢) . . . أما هي فممنوعة أصالة ، كما أسلفنا ؛ لدلائلها على الجمع حقيقة .

وإنما كانت تلك الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقات لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع ، وهذه لا تكون في العربية إلا بالجمع أو منقول من جمع . فما جاء على وزنها للمفرد فإنه يمنع من الصرف للمشابهة (أى : المماثلة) بين الوزنين ، بالرغم من دلالة على مفرد .

* * *

(١) في هذا يقول ابن مالك :

و « لسراويل » بهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ - ١٢

وإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ ، فَلَا نَصْرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ - ١٣

يريد : أن لكلمة « سراويل » وهى اسم على صورة الجمع شهاً بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن « سراويل » - مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث - جارية على وزن أحد الجموع ، فاقضى هذا الشبه منعها من الصرف منعاً عاماً (أى : يشمل كل حالاتها التى تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده ، كما يرى بعض اللغويين ، أو عليه حيناً وعلى الجمع الذى مفردة « سروالة » حيناً آخر ؛ كما يرى غيرهم) .

ثم قال بعد ذلك : إن به سُمِّيَ - أى : بصيغة الجمع المتناهى - وصار علماً على شيء فإنه يحق منع هذا المسمى من الانصراف ، أى : من الصرف . . . يريد أن كل ما سُمِّيَ بالجمع المتناهى أو بما لحق بالجمع المتناهى يمنع من الصرف ؛ سواء أكان علماً مرتجلاً أم منقولاً ، عربياً أم أعجمياً . . .

(٢) إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصلية ، (نحو : مكارم) ، أو ما لحق بها ، (نحو : شرّاحيل) - علماً على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف ؟ أهو مجئ العلم على وزن مماثل لأوزان صيغة منتهى الجموع ، أم هو العلمية وشبه العجمة ، لأن هذا الاسم علم ، وليس بين أوزان المفرد العربى الأصل ما يكون على هذا الوزن . . . ؟ رأيان . . .

ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علميته فإنه يظل ممنوعاً من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية ، وشكلها . ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه العجمة وقد زالت علميته .

والصواب والأيسر رأى سيبويه ومن معه . وبهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما لحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، في جميع حالاتها ، حتى الحالة التى تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته

(ب) الذى يُمنَع صرفه لوجود علتين معاً :

لا بد أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر العلة المعنوية في « الوصفية » وفي « العلمانية ^(١) » وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية لا بد أن تكون من بين العلل السبع الآتية - دون غيرها ^(٢) - وهى : (زيادة الألف والنون - وزن الفعل - العدل - التركيب - التأنيث - العجمة - ألف الإلحاق) . فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق . فالعلل (كما يسميها النحاة) تسع معيّنة ، ليس فيها علة معنوية إلا الوصفية والعلمية ، أما السبعة الباقية فللفظية ^(٣) ، لا تصلح واحدة منها لمنع الصرف ، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين . فلاسم يجمع من الصرف : للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل - أو الوصفية مع العدل .

وكذلك يمنع من الصرف للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلمية مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق . وفيما يلي البيان :

(١) سواء أكان العلم للشخص أم للجنس - كما سبق في الجزء الأول ، باب : العلم -

(٢) أشرطنا أن تكون علامتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد في الاسم المغرب عرستان : إحداها لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودها . وسبب صرفه أن إحداها ليست معتبرة في منع الصرف ، ولا معدودة من أسبابه ، كما في كلمة : « أَجْسِمَال » تصغير : « أَجْسَال » جمع تكسير لِجَسَل . فإن « أَجْسِمَالاً » مصروفة بالرغم من اشتغالها على علتين ، إحداها : معنوية ، هى : التضخيم الذى يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهى الجمع الذى يعتبر فرعاً للأفراد . مثل هذا يقال في « حائض وطامث » فإنهما مصروفتان حتماً مع اشتغالهما على علتين غير معتبرتين ؛ هما : لزوم التأنيث والوصف .

هذا ، والسبب الحق في الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصرُوا الممنوع من الصرف على ما سردناه . أما ما يذكره النحاة غير هذا من التعليلات فرفض .

(٣) حتى التأنيث المعنوي في مثل : سعاد - زينب - م ... فإنه يعتبر في هذا الباب علة لفظية ؛ لظهور أثره في اللفظ بتأنيث الفعل له ، وعودة الضمير عليه مؤثراً ، - كما سيبيحى في رقم ١ من هامش

الكلام على الاسم المنوع من الصرف للوصفية^(١) وما ينظم إليها وجوباً من إحدى العلل الثلاث .

١ - يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون إذا كان على وزن « فَعْلَان » - بفتح الفاء وسكون العين - بشرطين : أن تكون وصفيته أصيلة (أى : غير طارئة) ، وأن يكون تأنيثه بغير التثنية ؛ إما لأنه لا مؤنث له ؛ باختصاصه بالذكور ، وإما لأن علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست تاء التأنيث ، كأنْ يَكُون ، بألف التأنيث . . . ، فمثال ما ليس له مؤنث : « لَسَحْيَان »^(٢) ، لكبير اللحية . ومثال الآخر عَطْشَان - غضبان - سكران - رِيَّان . . . ؛ فإن أشهر مؤنثاتها^(٣) : عطشى - غضبى - سكرى - ريّاً . . .^(٣) ومن الأمثلة قولهم : (كان أبو بكر لَسَحْيَان -^(٢)) ، تزيده لحيته وقاراً ، وهيبة .

(١) ليس المراد بالصفة أو الوصف هنا النعت ، وإنما المراد بعض الأسماء المشتقة التى ليست أعلاماً . وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله فى (ص ٣٠٤ م ٩٨) .

(٢ و ٢) على وزن « فَعْلَان » (مفتوح الأول) كما فى المراجع النحوية المتداولة ، وزاد الصبيان فقال إنه على وزن : « رَحْمَان » .

(٣ و ٣) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على : « فَعْلَانَة » ويمثلون للمستوفى الشرط : بعطشان وغضبان ، وسكران . . . مع أن كتب اللغة - كالقاموس - تأتى للثلاثة بمؤنث مخنوم بالتاء ، وبمؤنث آخر ليس مخنوماً بها . فلا مناص من حمل الشرط النحوى على الأكثر الأغلب فى : « فَعْلَان » ؛ بأن يتجرد مؤنثه من التاء فى المشهور إن تعددت مؤنثاته . وبهذا يصرح ابن جنى فى كتابه : « المحتسب » - ج ٢ ص ٧٢ - حيث يقول ما نصه : « (يقال رجل سكران ، وامرأة سكرى ؛ كغضبان وغضبى . وقد قال بعضهم : « سكرانة » ، كما قال بعضهم : « غضبانة » . والأول أقوى وأفصح . . .) »^١ .

« ملاحظة هامة » : أخذ المجمع اللغوى القاهرى بالمذهب الكوفى ، وبلغه بنى أسد فى إلحاق تاء التأنيث جوازاً بكلمة « سكرانة » ونظائرها . وقرار المجمع ، وما يتصل به من مذكرات وقرارات مدوّنة فى ص ٨٣ و ٩١ من المجلد الشامل للبحوث والمحاضرات التى أقيمت فى مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المنعقد ببغداد سنة ١٩٦٥ وفيما يلى نص القرار كما قدمته اللجنة المختصة ، ووافق عليه أغلبية المؤتمرين ، وأخذ به المجمع نهائياً : « (إن تأنيث « فَعْلَان » بالتاء لغة فى بنى أسد (كما فى الصحاح) - أو لغة بنى أسد (كما فى المخصص) وقياس هذه اللغة صرفها فى النكرة ؛ (كما جاء فى شرح المنفصل) . والناتق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ . وإن كان غير ما جاء به خيراً ، (كما فى قول ابن جنى) . لذا يجوز أن =

كثير الصمت، وافر الحلم . ما رآه الناس غضبانَ إلا حينَ يُحَمِّدُ الغضبَ) .
وقوله عليه السلام : « ليس بمؤمن مَن بات شعبانَ رِيَّانَ ، وجاره جائع طاورٍ » .

فإن كان الغالب المسموع على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من الصرف ؛ نحو : (سَيْفَان ، للرحل الطويل الممشوق القائمة) - (وَمَصَّان ، للرحل اللثيم) ؛ فإن مؤنثهما الشائع : سيفانة ومصانة . وكذلك إن كانت وصفيته غير أصيلة ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمة : « صَفْوَان » في قولهم : « بش رجل صَفْوَانٌ قلبه » . وأصل الصفوان : الحجر .

وإذا زالت الوصفية وحدها وسمي بهذا الاسم - ؛ بأن صار علماً مزيداً بالألف والنون ؛ كتسمية رجل بغضبان ، أو بعطشان - فإنه يظل على حاله ممنوعاً من الصرف ؛ لأن الوصفية التي زالت حل محلها العلمية الجديدة ؛ وبانضمام العلمية الجديدة إلى الزيادة يجتمع في الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف ^(١) .

٢ - ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل ^(٢) بالشرطين السالفين

= يقال : عطشانة وغضبانة ، وأشباهها ؛ ومن ثم يصرف « فَعْلَان » وصفاً ، ويجمع « فَعْلَان » ومؤنثه « فَعْلَانَةٌ »
[جمع تصحيح] « ٥١ .

(١) وفي الكلام على الوصفية مع : بادة الألف والنون يقول ابن مالك - بعد كلامه على ألف التأنيث أول الباب - :

وزائداً « فَعْلَان » في وَصَفٍ سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءً تَأْنِيثٌ خْتِمٌ - ٣

(المراد بزائدي « فَعْلَان » : الألف والنون الزائدتان في آخره) . يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا اشتمل على الألف والنون الزائدتين بشرط أن يكون وصفاً لا ينجم آخره بتاء التأنيث عند تأنيثه ؛ فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث - وقد سردنا الأمثلة لكل -

(٢) سواء أكان الوزن خاصاً بالفعل ، نحو : أجمل - أشرف - . أم على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أول لغبته في الفعل ، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم ؛ نحو : أَحْمِرُ ، وَأَفْضِلُ ، (تصغير : أحمر ، وأفضل) فهما على وزن : « أُبَيْطِرُ » وهو وزن في الأفعال أكثر . والهمزة في أولهما لا تدل على شيء ، مع أنها في الفعل : « أُبَيْطِرُ » تدل على المتكلم . لما سبق وجب منع « أحمر وأفضل » من الصرف - (انظر الكلام على لفظ « أعلَى » المصغر في ص ٢٦٦ ثم انظر ص ٢٧٥) - بخلاف بَطَلٌ ، وَجَدَلٌ (للصلب الشديد) وَنَدِسَ (بفتح أوله مع ضم الثاني أو كسره ، للقوى السمع) فإنها أوصاف أصلية على وزن للفعل ، ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتغلب فيه جانب الفعل .

(وهما : ألا يكون مؤنثه الشائع بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة) .
ويتحقق الشرطان في الوصف الذى على وزن « أفْعَل » ، ومؤنثه « فَعْلَاء » ، أو
فُعْلَمَى ؛ نحو : أحمر وحمراء - أبيض وبيضاء - أجْمَل وجمَلَاء^(١) ، ونحو :
أفضل وفُضِّلَى ، وأحسن وحُسِّنَى ، وأدنى ودُنْيَا ... فهذه الألفاظ - وأشباهاها
ممنوعة من الصرف ، لتحقيق الشرطين .

فإن كان الوصف مؤنثه بالتاء لم يُمنع من الصرف ، نحو : « أَرْمَل » في قولنا :
عطفت على رجل أرمِل (بالكسرة مع التنوين) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرملة .
وكذلك ينصرف الوصف إذا كان وصفيته طارئة (أى : ليست أصيلة) ،
نحو « أَرْنَب » في قولنا : مررت برجل أرنَب (بالكسرة مع التنوين ، أى :
جبان) . فالوصف منصرف - بالرغم من أن مؤنثه لا يكون بالتاء في الأغلب - لأن
وصفيته طارئة ، سبقتها الاسمية الأصلية ، للحيوان المعروف .

ومما فقد الشرطين معاً كلمة : « أربع » في مثل : قضيت في التزهة ساعات
أربعاً ؛ لأن مؤنثها يكون بالتاء ، فتقول : سافرت أياماً أربعة ؛ ولأن وصفيتها
طارئة عارضة ؛ إذ الأصل السَّابِق فيها أن تستعمل اسماً للعدد المخصوص في نحو :
« اخلفاء الراشدون أربعة » . ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفاً^(٢) ، فوصفيتها ليست
أصيلة سابقة ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمة في جميع استعمالاتها .

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التى لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف كلمات
أخرى ؛ مثل : « أجْدَل » ، للصقر - « وأخْيَل » ، لطائر فيه نقطة تخالف

(١) قال الكسائى مستدلاً :

فهى جمَلَاء كبدِر طالع بَدَّت الخلق جميعا بالجمال

(٢) لا يجوز في كلمة : « أربع » منع الصرف ؛ سواء أكانت الوصفية ملحوظة أم غير ملحوظة :

إذ أن مؤنثها بالتاء ، فالشرط الثانى مفقود دائماً ؛ فلا يصح منعها من الصرف .

وإذا كانت كلمة « أربع » مستعملة في الوصفية العارضة ، فعناها يشمل أمرين ، ذوات ، وعدد .
أى : ذوات معناها العدد المخصوص ، والكية المخصوصة ؛ (كما هو الشأن في المشتقات ؛ كضارب ، فإنه
يفيد أمرين : الذات والمعنى الذى هو الضرب) . أما إذا كانت مستعملة في مجرد العدد فعناها الكية العددية
المخصوصة ، دون دلالة على ذات . - وقد شرحنأ - في رقم ١ من هامش ص ٢١٧ المراد هنا من الصفة -
كما شرحنأ دلالة المشتق على الذات والصفة في الجزء الثالث .

في لونها سائر البدن) - «وأفعى»، للحية . فكل هذه ، وما شابهها ، أسماء بحسب وضعها الأصلي لتلك الأشياء ؛ ولهذا تُصَرَف .

وقد بصرح في هذه الكلمات - ولا يدخل فيها كلمة : أربع - منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها ، ويمكن تخيله مع الاسمية ، وقد وردت ممنوعة من الصرف في بعض الكلام الفصيح ، فالأجلد : يُلحظ فيه القوة ؛ لأنه مشتق من الجدل (بسكون الدال) بهذا المعنى . والأخيل : يُلحظ فيه التلون ؛ لأنه من الخييلان ، بهذا المعنى . والأفعى : يلحظ فيها الإيذاء الذي اشتهرت به ، واقرن باسمها ^(١) ، وعلى أساس التخيل والملاحظة المعنوية مع السماع يجوز منع الصرف . ولكن الأنسب الاقتصار على صرف هذه الأسماء ؛ لغلبة الاسمية عليها .

وهناك ألفاظ وُضعت أول نشأتها أوصافاً أصلية ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة ^(٢) وبقيت فيها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه ؛ لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ، مثل : «أدْهم» للقيد ^(٣) ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء الذي فيه دُهْمَة ، (أى : سواد) ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً مجرداً للقيد ؛ ومثل : «أَرْقَم» ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشيء المرقوم ، (أى : المنقط) ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط البيض والَسود . ومثل : «أَسود» فأصله وصف لكل شيء أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود ، ومثل : «أَبْطَح» وأصله وصف للشيء المرتبى على وجهه ؛ ثم صار اسماً للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق ، ومثل : أَبْرَق ، وأصله وصف لكل شيء لامع براق ، ثم صار اسماً للأرض الحشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين .

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفية أصلها السابقة قد زالت بسبب الاسمية الطارئة . ولكن الاقتصار على الرأي الأول أنسب .

وفيهما مما سبق - في غير كلمة : أربع ^(٤) - أن الوصفية الأصلية الباقية

(١) يرى بعض النحاة أن «أفعى» لا مادة لها في الاشتقاق . ويرى آخرون - بحق - أنها مشتقة من فَعَوْ السم ، أى : شدته .
(٢) الحالية من الوصفية والعلمية .
(٣) المصنوع من الحديد .
(٤) لما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية .

لا يصح إغفالها في منع الصرف . أما الوصفية الطارئة القائمة ، أو الوصفية الأصلية التي زالت وحل محلها الاسمية الطارئة المجردة ؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أو لا يلاحظ ؛ بمعنى أنه يجوز - عند وجود إحداها مع العلة الثانية - صرف الاسم ومنعه من الصرف ، بشرط تحقق الشرط الثاني . (وهو ألا يكون تأنيث الوصف بالتاء . . .) ، وأن الأفضل الاختصار على حالة واحدة ؛ فالصرف أفضل إن كانت الاسمية هي الأصلية ، والوصفية هي الطارئة . والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفية هي الأصلية والاسمية هي الطارئة . وفي مراعاة هذه الأفضلية مسأيرة للسبب العام في منع الصفة من الصرف ، وتيسير في الاستعمال (١) . . .

وإذا سُمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية، وحل محلها العلمية ؛ فيجتمع فيه العلمية ووزن الفعل ؛ وهما علتان يؤدي اجتماعهما إلى منع صرفه ؛ كتسمية رجل : أرقم - أو : أسود (٢) .

* * *

(١) وفي الوصفية الأصلية والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك :

ووصفٌ أَصْلِيٌّ وَوَزْنٌ أَفْعَلًا مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِنَتًا ؛ كَأَشْهَلًا - ٤
يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصلي مع وزن « أفعل » - وهو وزن الفعل - الممنوع تأنيثه بالتاء . ومثل للمستوفى الشروط بلفظ : « أشهل » ؛ تقول طفل أشهل ، وطفلة شهلاء . (والشهل : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرقة)

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والاسمية الطارئة ، وحكمها ، والتثني لهما ، فقال :

وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ - ٥
فَالْأَدْحَمُ : (الْقَيْدُ) لِكَوْنِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَضَفًا - انْصِرَافُهُ مُنْعٌ - ٦
وَأَجْدَلٌ ، وَأَخْيَلٌ ، وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنَ الْمَنَعَا - ٧

يقول : ألغ الوصفية العارضة كالتي في أربع ، ولا تعتمد بها في منع الصرف . وكذلك ألغ الاسمية العارضة . وساق أمثلة للحالتين ؛ منها : الأدهم (وهو : اسم للقيد من الحديد) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفًا للشيء الأسود لامراعاة لاسميته الحالية . ثم ضرب أمثلة لألفاظ وضعت في أول أمرها أسماء خالية من الوصفية فصرفت ، ويجوز تخيل معنى الوصفية فيها ، وملاحظة هذه الوصفية برغم أن تلك الألفاظ لا تزال باتية على اسميتها ، ومنها أجدل - أخيل - أفعى .

(٢) راجع رقم ١ ص ٢١٧ ورقم ٢ من ص ٢٦٤ .

٣- ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع العدل^(١) في إحدى حالتين :
الأولى : أن يكون الاسم أحد الأعداد العشرة^(٢) الأولى ، وصيغته على وزن :

(١) سبق معنى الوصفية في رقم ١ من هامش ص ٢١٧ - أما العدل فيقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصل ، بشرط ألا يكون التحويل لقاب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى ، فليس من المعدول «أيس» مقلوب «يئس» ولا «فخذ» بسكون الخاء ؛ تخفيف «فخذ» بكسرهما ؛ ولا «كؤثر» بزيادة الواو ؛ لإلحاق الكلمة : بجمعفر ، ولا «رجيل» بالتصغير ؛ لإفادة معنى التحقير و غيره -

والعدل يكون في الصفات وله الحالتان التاليتان . ويكون في الأعلام وله صور متعددة أشهرها : «فعل» المعدول عن فاعل . وكذا «فعل» بالشروط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف للعلمية والعدل . (ص ٢٥٦) .

والعدل قسمان : «أ» تحقيقي : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من العدل ، وملاحظة وجوده ؛ كالعدل في : سحر - وسيجيء في ص ٢٥٨ - ، وأخر - بمعنى آخر ، ومشتى - ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة الممنوعة من الصرف بعض المخالفة ، مع اتحاد المعنى في الصيغتين ، فسحر بمعنى السحر المعروف ، وأخر بمعنى آخر ، ومشتى بمعنى اثنين اثنين ، وهكذا .. فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ - وأشباهاها - معدول ، ليس الصرف أو عدمه ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته الممنوعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين برغم هذه المخالفة .

«ب» تقديري : وهو الذي يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعاً من العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف . فيقدر فيه العدل لثلاث المنع بالعلمية وحدها ؛ مثل : «عمر - زفر» . . . ؛ فلو سمع مصروفاً لم يحكم بعدله ، مثل : «أدد» (وهو جد إحدى القبائل العربية كما سيجيء في ص ٢٥٧) وهذا النوع التقديري خاص بالأعلام ، ومنها : «عمر - زفر - جثم - جمع ... ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه جعلهم يعتبرون العلة الثانية مقدرة . (انظر البيان في رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦)

وفائدة العدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره - غالباً - كما في : مشى وأخر ، . . . وإما تخفيفه مع تفرغه وتمحضه للعلمية ؛ فيبتعد عن الوصفية ، كما في : «عمر - زفر» ، المعدولين عن عامر وزافر ، لاحتماهما قبل العدل للوصفية .

وعندى أن كل ما قيل في العدل وتعريفه وتقسيمه ، وفائده ، مصنوع متكافئ . ولا مرد لشيء فيه إلا السماع . وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فعّال - أو مفعّل ، أو فَعَّل ، أو غيرها من الصيغ المسموعة نصاً عن العرب .

(٢) هناك رأى يقصره على بعض العشرة ، ولا يبلغ به العشرة . لكن الأرجح هو الرأى الأول . ويؤيده الأمثلة التي عرضها سيبويه في كتابه نقلاً عن العرب ، مستشهداً بها ، وكذلك الأمثلة التي أوردها

« فُعَال » أو : « مَفْعَل » ، نحو : أَحَادَ وَمَوْحَدَ - ثُنَاءَ وَمَشْنَى - ثُلَاثَ . وَمَثَلَتْ - رُبَاعَ وَمَرْبَع - خُمَاسَ وَمَخْمَسَ - سُدَاسَ وَمَسْدَسَ - سُبُعَ وَمَسْبُوعَ - ثَمَانَ وَمَشْمَنَ - تِسَاعَ وَمَتَسَع - عَشَارَ وَمَعَشَرَ .

ويقول النحاة : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد ؛ فكلمة : « أَحَادَ » في مثل : صافحت الأضياف أحَادَ ، معدولة عن الكلمة العددية الأصلية المكررة : « واحداً واحداً » والأصل : صافحت الأضياف واحداً واحداً ؛ فعدل العرب عن الكلمتين ، واستغنوا عنهما بكلمة واحدة - للتخفيف - تؤدي معنهما ؛ هي : أَحَادَ ، ومثلها مَوْحَدَ^(١) وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعدول عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ؛ ولهذا كانت كل واحدة منهما محتومة المنع من الصرف^(٢) .

وكلمة : « ثُنَاءَ » ، في مثل : سار الجند ثُنَاءَ ... ، معدولة عن أصلها العدديّ المكرر للتوكيد ، وهو : « اثنين اثنين » والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدل العرب عن الكلمتين ، وأتوا بهما بكلمة واحدة - للتخفيف - تؤدي معنهما ؛ هي : ثُنَاءَ ، ومثلها : « مَشْنَى » وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما مصروف .

ومثل هذا يقال في بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة . والأغلب في هذه الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالاً ، كالأمثلة السالفة ، أو تكون نعتاً ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيوراً مَشْنَى ؛ وطيوراً ثُلَاثَ . . . أو تكون خبراً ؛ نحو : أصابع اليدين والرجلين خُمَاسُ . . . ومن القليل أن تكون مضافاً ، ومن

(١) التعليل النحوي السابق ضعيف ؛ فالدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصلي المكرر ، إلى استعمال الاسم المعدول ؟ لا دليل ولا ما يشبهه . والحق أن العرب استعملوا النوعين ، وأحدهما مصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعي لذلك التعليل .

(٢) في هامش الجزء الثاني (م ٨٤ ص ٣٤٥) بيان مفيد ، وتصويب للأساليب المشتبهة على التكرار في نحو : صافحت الأضياف واحداً واحداً ، وأقبل الجنود اثنين اثنين ، أو ثلاثة ثلاثة .. و . . . فقد كان بعض القدماء - كالحريزي - يرى أن استعمالها على هذا الوجه خطأ ، وما هي بخطأ .

الممنوع أن تكون مقرونة بأل^(١) . . .

ويجوز أن يتكرر اللفظ المعدول فيكون التالى توكيداً^(٢) لفظياً للأول، فنقول :
سار الجندُ مَشْنَى مَشْنَى - أو : ثُلَاثَ ثُلَاثَ . . . وهكذا .

ومن العرب من يميز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثُلَاثَ ثُلَاثَ ،
أو ثُلَاثًا ثُلَاثًا . . . وهكذا . وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية .
والرأى الأول أكثر وأشهر .

الثانية : كلمة «أُخْرَ» ؛ فى مثل : (سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين ،
ولنساء أُخْرَ أثرهن فى السياسة ، والثقافة ، ونشر العلم) ، فهى جمع ،
مفردُه : «أُخْرَى» و «أُخْرَى» مؤنث للفظ مذكر ؛ هو : «آخِرَ» . . .
(بفتح الخاء) ، على وزن : «أَفْعَل» ، ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة -
فلفظ : «آخِرَ» هنا : «أفعل للتفضيل» ، مجرد من «أل» والإضافة للمعرفة^(٣) ؛
فحقه أن يكون مفرداً مذكراً فى جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو
جمعاً ، أو مؤنثاً ، وهذا ما تقتضيه الأحكام العامة لأفعل التفضيل المجرد منهما ؛
(نحو : المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما - الإخوان والأصدقاء
أنفع فى الشدة ، وأبعد عن التقصير - ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من
الساهرات على تربية أولادهن . . .) وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس فى
المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشة أم المؤمنين ولنساء آخِرَ - بمد الهمزة
وفتح الخاء - أثرهن . . . ، لكن العرب عدلوا عنه ، وقالوا : نساء «أُخْرَ»
بصيغة الجمع ، ومنعوه من الصرف ؛ فكان العدل بانضمامه للوصفية سبباً فى منعه

(١) وهنا قال الصبان ما نصه :

« ادعى الزخشرى أنها تُعرَف ؛ فيقال : فلان تزوج المثنى والثلاث . . . قال أبوحيان : ولم يذهب
إليه أحد . وكما لا تُعرَف لا تؤنث ؛ فلا يقال مَشْنَاه مثلاً . . . » ا هـ .

(٢) فيكون الغرض من التكرير هو قصد التأكيد ، لا إفادة التكرار تأسيساً ، - أى : ابتداء -
لأن إفادة التكرار التأسيسى - وهو المجرد من التأكيد ابتداء - مفهومة قبل التكرار حتماً (نص على هذا
الأشوفى والصبان) .

(٣) لأن المضاف للمعرفة قد يجوز فيه المطابقة وعدمها بالتفصيل الذى سبق بيانه فى باب «أفعل

من الصرف. وإن شئت فقل : كان منعه من الصرف دليلاً على وجود العدل فيه مع الوصفية (١).

وإذا زالت الوصفية وحدها وحلَّتْهَا اسْمِيَّةٌ بَقِيَ الاسم على منع الصرف ؛ لاشتماله في حالته الجديدة على عِلْمَيْنِ مانعتين معاً لصرفه ؛ وهما : العلمية والعدل . كتسمية إنسان : «مَشْنَى» أو «ثُلَاثَ» أو نحوهما مما كان في أصله وصفاً معدولاً ، ثم صار علماً باقياً على حاله من العدل . . .

ويتبين مما سبق في الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها للعلامة الأخرى ، أن الوصفية إذا اختفت وحدها بسبب أن الاسم صار «علماً مزيداً» ، أو : «علماً على وزن الفعل» ، أو : «علماً معدولاً» - بقي هذا الاسم ممنوعاً من الصرف كما كان ، ولكن للعلمية ومعها العلامة الأخرى (٢) . . .

* * *

(١) العدل هنا تحقيق ، - سبقت الإشارة له في رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ - وفي هذا التعليل ما في سابقه من ضعف . والعلّة الصحيحة هي مجرد الاستعمال العربي الصحيح ، وقد بسطنا تعليل النحاة كاملاً ، وعرضنا رأيهم في «أُخَر» ومنعها من الصرف ، وفي أنها للتفضيل أو ليست له . . . ثم الرد عليه في الجزء الثالث (باب أفعل التفضيل ص ٣١٠ م ١١٢) فلا داعي للتكرار والإطالة ؛ علماً بأن المعروض في باب التفضيل هام ، ومفيد .

(٢) وفي الصورة الثالثة وهي صورة الوصفية مع العدل يقول ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنَى ، وَثُلَاثَ ، وَأُخَرَ - ٨
يقول : إن الاسم يمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : «مَثْنَى» أو : «ثُلَاثَ» ، أو «أُخَرَ» ولم يذكر أيضاً ولا تفصيلاً إلا ما ذكره في البيت التالي من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنهما من ألفاظ الأعداد الأربعة الأولى . قال :

ووزنُ مثنَى وَثُلَاثَ كهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ ؛ فَلْيُعْلَمَا - ٩
وأهل ما زاد على الأربعة :

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع والتي أول كل منها .

وكن لجمعٍ مُشْبِهٍ مفاعِلًا - ١٠

وذا اعتلالٍ منه كالجواري - ١١

ولسراويل بهذا الجمع - ١٢

النحو الوافي - رابع

زيادة وتفصيل :

(ا) لم يحكم النحاة على « أخرى » الممنوعة من الصرف بأنها معدولة ؛ لأشتمالها على ألف التأنيث المقصورة ، وهذه أقوى في منع الصرف من العدل . وأما آخران وآخرين فمعربان بالحروف فلا دخل لهما في منع الصرف .

(ب) قد تكون : « أخرى » بمعنى « آخره » - بكسر الخاء - وهى التى تقابل كلمة : « أولى » كالتى فى مثل : (قالت أخراهم لأولاهم . . .) وقالت أولاهم لأخراهم . . .) وفى هذه الصورة تجمع كلمة : « أخرى » على « آخر » المصروفة ؛ لأنها غير معدولة ؛ لأن مذكورها هو : « آخر » - بكسر الخاء - الذى يقابل « أول » بدليل قوله تعالى : (وأنّ عليه النشأة الأخرى) ، أى : الآخرة ، يؤيد هذا قوله تعالى : (ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) ، والقصة واحدة ، فليست « أخرى » التى هى بمعنى : « آخره » من باب أفعل التفضيل .

والفرق أن أنثى المفتوح الخاء^(١) لا تبدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكورها ، فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : أقبل رجل ، وآخر ، وآخر . . . أقبلت سيدة ، وأخرى ، وأخرى . أما أنثى المكسور الخاء^(٢) فتبدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد ، كما أن مذكورها كذلك . . .

* * *

وإن به سُمى أو بِمَا لَحِقَّ - ١٣ -

وقد شرحنا الأبيات الأربعة فى مكانها الأنسب (ص ٢١٤ و ٢١٥) كى يكون الموضوع متصلا بعضه ببعض ، وبعدها - فى الألفية - الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف للعلمية وسبب آخر معها ، وسيجىء شرحها فى موضعها .

(١) مفتوح الخاء هو : « آخر » ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة - والصيغة للتفضيل كما أسلفنا - وأنثاه هى : « أخرى » التى تجمع على : « آخر » الممنوعة من الصرف .

(٢) مكسور الخاء هو : « آخر » الذى معناه : « أخير » أى : مقابل لأول ويدل على النهاية . ومؤنثه « آخِرة » ، أو « أُخْرَى » التى تجمع على « آخر » المصروفة .

الكلام على الاسم المنوع من الصرف للعلمية^(١) مع إحدى العلل السبع .

١ - يُمنع الاسم من الصرف إذا كان علمياً ، مركباً تركيب مزج . والمراد بالتركيب المزجي^(٢) : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت إثنائيهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية - في الرأي الأشهر - أما آخر الكلمة الأولى فقد يكون ساكناً ؛

(١) ملاحظة هامة : العلم هنا يشمل علم الشخص وعلم الجنس ، (طبقاً لما سبق في الجزء الأول - باب العلم .) والمنوع من الصرف للعلمية ومعها علة أخرى لا يدخله تنوين «الأمكنية» ، فلو زالت العلمية لوجب تنوينه تنوين تكثير - كما ستعرف في ص ٢٣١ و ٢٦٥ - إن لم يوجد سبب آخر للمنع .

(٢) سبق الكلام على المركب المزجي في باب العلم (ج ١ ص ٢٧٠ م ٢٢) ومن أهم ما قلناه هناك : إن المركب المزجي لا يكون إلا من كلمتين ، فقط ، (وقد تفصل بينهما الواو ؛ في بعض الصور الساعية ؛ كما في : « كَيْتٌ وَكَيْتٌ - ذَيْتٌ وَذَيْتٌ » طبقاً للبيان الآتي في ص ٥٨٣) ولا يصح مزج أكثر منهما . ومضى امتزجتا صارتا في العلم كلمة واحدة ذات شطرين ، كل شطر منهما بمنزلة الحرف الهجائي الواحد من الكلمة الواحدة (العلم) (كما نص على هذا شارح « المفصل » ج ٤ ص ١١٦) .

والأصل قبل التركيب أن يكون لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى . أما بعد التركيب المزجي فالأمر يختلف : فإن كان هذا التركيب علماً من النوع الذي تتركز فيه علامات الإعراب أو البناء على آخر الثانية فقط ؛ كسيوي ، وبعلبك وغيرها . . . من الأمثلة المعروضة هناك - في ص ٢٧٩ - ، ونظائرها زال المعنى الأصل لكل منهما نهائياً ، ولا يصح ملاحظته ؛ إذ ينشأ من المزج معنى جديد ، مستحدث ، لا صلة له بالمعنى السابق لهما أو لإحادهما .

أما إن كان هذا المركب المزجي من النوع الآخر الذي يبنى على فتح الجزأين (وهو المذكور في ج ١ ص ٢٨١) ، كالمركبات العددية مثل : ثلاثة عشر ، وأربعة عشر . . أو المركبات الظرفية ، نحو : صباح مساء . . أو الحالية ؛ نحو فلان جارى بيت بيت ، أى : ملاصقاً ، أو باقى المركبات الأخرى التى تبنى على فتح الجزأين طبقاً للأحكام المدونة في أبوابها . . . ، فإن المعنى بعد التركيب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى الذى كان لكل كلمة قبل مزجها بأختها ؛ إذ يتكون المعنى الجديد من معناها السابق ، مع بعض زيادة تنضم إليه ، دون إلغاء لمعناها السابق ، أو إهمال لملاحظته في تكوين المعنى المستحدث . فأساس المعنى الجديد هو معناها القديم مع ضم زيادة إليه . وهذا النوع يلاحظ فيه قبل المزج أنه على تقدير « واو العطف » بين الكلمتين وأنها في حكم المتعاطفين ؛ فعناهما بملاحظتها قبل التركيب هو معناها الجديد بعد المزج بغير ملاحظتها (راجع شرح المفصل ج ١ ص ٦٥ و ج ٤ ص ١٢٤) .

نحو : بُرْسَعِيد (١) - نُيُويُوك (٢) - جَرْدِ نُسْتِي (٣) - وقد يكون متحرّكاً (٤)
بالفتحة (وهذا هو الأكثر) ؛ نحو : طَبَرَسْتَان (٥) - (خَالَوِيَه (٦) -
سِيَّيَوِيَه (٧) ، في لغة من يُعْرَبهما ولا يبنيهما (٨) - حَضَرَمَوْت (٩) بِعَلَمَيْكَ (١٠) .

أحكامه :

أشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج - غير العددي ، وأشباهه (١١) - هو :
(١) أن يُترك آخر جزئه الأول على حاله قبل التركيب ، من السكون أو
الحركة ، ونوعها ؛ فلا يتغير ضبط آخر ذلك الجزء الأول مطلقاً بعد التركيب ، ولو كان
واواً ساكنة أو ياء ساكنة (١٢) ، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء ، ولا ينظر إليه إلا
على اعتباره بمنزلة جزء من كلمة - ، وليس كلمة مستقلة - ولهذا يتصل بالثاني كتابة
إن أمكن وصل حروفهما المجهائية -

-
- (١) اسم أجنبي ، معناه : ميناء سعيد . ويطلق على مدينة مصرية على الساحل الشمالى الشرقى .
ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء ، ولكن تتحرك الراء بعدها للتخلص من الساكنين .
(٢) معناه : «يُوك الجديدة» ، وهو اسم مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية .
(٣) اسم أجنبي ، معناه : «حديقة سى» ويطلق على حى مشهور في القاهرة ، على الساحل
الشرقى للنيل .
(٤) وقد تكون حركة الأول الكسرة - أحياناً - كما في بعض الأصوات المركبة تركيباً مزجياً ؛
نحو : «قاش-ماش» اسم لصوت طي القماش - طبقاً للبيان السالف في رقم ٢ من هامش ص ١٦٣ -
(٥) اسم مدينة فارسية ، مركبة من طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان .
(٦) عالم لغوى ، نحوى ، في القرن الرابع الهجرى .
(٧) اسم إمام النحاة ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ ، ومعنى «سبب» باللغة
الفارسية : التفاح . ومعنى «ويه» : راحة . وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف في اللغة الفارسية .
فمعناه : راحة التفاح .
(٨) لأن منع الصرف مقصور على الأسماء المعربة ؛ ولا يكون في المبنية - كما تقدم -
(٩) اسم بلد في اليمن .
(١٠) اسم بلد في لبنان . وأصله مركب من كلمتين : «بعل» (اسم صنم) و «بك» اسم رجل
اشتهر بعبادته .
(١١) أما حكم العددي وأشباهه فيجىء في : «ب» من ص ٢٣١ .
(١٢) ولو كانت هذه الباء آخر اسم منقوص فإنها تظل ساكنة كذلك - كما سيجىء في رقم ٢ من
من هامش الصفحة التالية .

(ب) يجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده ، فيعرب إعراب الممنوع من الصرف ؛ فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة نيابة على الكسرة ، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث ؛ كالشأن في كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافة . ومن الأمثلة : (غادرنا « نَسُوْبُركَ » في طائرة سِيَّاحِيَّة ، قاصدين إلى « بَعْلَبَسَك ») ؛ فوصلناها بعد عشرين ساعة . ولما نزلنا في مطارها قال المذيع : من كانت « بُرْسَعِيدُ » غايته فليستعد ؛ فهذه الطائرة متجهة إليها) .

(ح) من العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة - ولا يُمنع من الصرف ما دام مضافاً - ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائماً^(١) . فإن كان الأول (المضاف) مختوماً بحرف علّة قدر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب - حتى الفتحة - رفعاً ونصباً وجرّاً من غير منع صرف . ولا فرق في هذا بين الألف ، والواو ، والياء ، ثم يجيء بعده القسم الثاني (المضاف إليه) فيكون ممنوعاً من الصرف إن استحق المنع ؛ وإلا فينصرف^(٢) . وعلى هذا الرأي يُفصل الجزءان في الكتابة . ومن الأمثلة التي يكون فيها آخر الجزء الأول حرفاً صحيحاً وآخر الثاني غير ممنوع من الصرف : (هذه بَعْلُ بَسَكٌ - زرت بعْلَ بَسَكٌ - تمتعت ببِعْلِ بَكٌ) . ومثال ما يكون فيه الأول (المضاف) صحيح الآخر معرباً ويكون المضاف إليه ممنوعاً من الصرف : (من أشهر المدن الفارسية القديمة رامُ هُرْمُز - عرفت أن رامَ هُرْمُزَ

(١) وهذه الإضافة لفظية ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف الهجاء في الكلمة الواحدة كاليم ، والعين . . . من مثل : معدن . . . فهو يتم الآخر . وإنما فائدتها تخفيف التركيب ، والتنبيه إلى شدة الامتزاج .
(وقد سبقت لهذا إشارة في ج ٣ م ٩٣ ص ٤٧) .

(٢) للمركب المزجي أحكام إعرابية أخرى نهلها ؛ لقلة الوارد بها ، وعدم أهميتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً ؛ كبناء خمسة عشر وأشباهها - ؛ فيكون في آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً في جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً . فإن كان معتلاً (ألفاً ، أو واواً ، أو ياء) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثاني في جميع أحواله . وعلى هذا فالمركب المزجي إذا كان جزؤه الأول معتلاً - يظل ساكناً في كل اللغات السالفة . وفي منع الاسم من الصرف للعلمية والتركيب المزجي يقول ابن مالك مقتصرأ على بيت واحد :

والعلمَ امنعْ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبُ مَزْجٍ ؛ نحو : معْيِدْ كَرِبَا - ١٤

مدينة أثرية - في رامِ هُرْمَزَ صناعات يدوية دقيقة). فكلمة : « رام » في الأمثلة السالفة مغربة على حسب الجملة ؛ وهى مضاف ، وكلمة : « هرمز » مضاف إليه ، مجرورة بالفتحة بدل الكسرة في كل الاستعمالات ؛ لأنها علم أعجمي^(١) ، يُمنع من الصرف لهذا . . .

ومثال المضاف الذى آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات ، وبعده الجزء الثانى (المضاف إليه) غير ممنوع من الصرف : « صافى وُرود » اسم قرية مصرية . تقول : (صافى ورود في الصحراء الغربية - أرغب أن أشاهد صافى ورود (بسكون الياء)^(٢) - لم أذهب إلى صافى ورود) . فكلمة : « صافى » مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضاً . وهى مضافة ، وكلمة : « ورود » مضاف إليه مجرورة منونة ؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف ؛ لعدم وجود ما يقتضى المنع . ومثلها : « مَعْدَى كَرَب » اسم رجل (وهو مركب من جزأين . . .)^(٣) .

ومثال معتل الجزء الأول الذى يليه الجزء الثانى (المضاف إليه) ممنوعاً من الصرف : « رضا عائِشَة » ، اسم امرأة فارسية - حادى شَمَرَر ، اسم مدينة وكذا : نُبُويُرُك .

* * *

(١) هى وحدها بغير صدرها علم أعجمى فى الأصل .

(٢) وهذا النوع من المنقوص ينصب بفتحة مقدرة - كما سبق فى رقم ٢ من الهامش السابق ، وفى « ج »

من ص ٢٢٩ ، وفى ج ١ ص ١٧٢ و ١٧٧ م ١٦ .

(٣) ويقال إن أصلها : « مَعْدَى » ، على وزن : « مَفْعِل » ؛ اسم مكان أو زمان من « عداء »

بمعنى : جاوز ، وكان القياس فتح الدال . و « كَرَب » بمعنى : « فساد » .

وقيل : أصله ، معدى ، بفتح الدال ، ثم حذفت الألف (المكتوبة ياء) ، وجاءت ياء النسب ، وكسر ما قبلها وخففت هذه الياء ؛ فصارت غير مشددة . فوزنه : « مَفْعَى » . وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب .

زيادة وتفصيل :

(١) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزجيّ - نحو : خالـويـه - وفقدهما ، أو أحدهما ، وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع .
مثال فقدهما معاً : زارنا خال (وهو : أخوالأم) - استقبلت خالاً - فرحت بخال .

ومثال فقد التركيب : هذا خال (علم رجل) - إن خالاً مقبل - سميت إلى خال ... - . ومثال فقد العلمية : من أشهر خالويه في اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم ؟ بتون كلمة : « خالويه » تنوين تنكير^(١) بسبب فقدتها العلمية .

لـ (ب) إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف ، ولا يصح منعه من الصرف ما دام مضافاً . أما جزؤه الثاني فمضاف إليه ، ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من أحكام الصرف وعدمه .

وإذا كان المركب إسنادياً وجب أن يحكمى على ما هو عليه من غير تغيير .
والصحيح أنه معرب لا مبني .

أما المركب العدديّ مثل : « ثلاثة عشر » وأخواته المركبة - فبني على فتح الجزأين عند البصريين . إلا « اثنتي عشر ، واثنيتي عشرة » ، فعربان إعراب المثني ، - كما سبق في باب المثني - والكوفيون يجوزون في العدد المركب إضافة صدره إلى عجزه . (وسيأتى البيان في باب : « العدد »)^(٢) .

فإن سمي بالعدد المركب جاز لإبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف ؛ للعلمية والتركيب ، وجاز إضافة صدره إلى عجزه .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلاً (في ج ١ ص ٢٣ م ٣) وأنه يلحق بعض الأسماء ليكون وجوده دليلاً على أنها نكرة ، وحذفه دليلاً على أنها معرفة . والأغلب دخوله على الأسماء المبنية . ولكنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة ، لغرض أوضحتها هناك وهو الدلالة على تنكيرها ؛ كقولك : مررت بأحمد - بالتثنية - إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

(٢) ص ٥٢٠ .

.....

أما المركب من الأحوال فـ نحو : « أنت جارى بيتَ بيتَ » ، ومن الظروف
 نحو : أعملُ صباحَ مساءً . . . ؛ فيجوز فيه عند التسمية به ، وصيrote عـ كما
 أحد أمرين^(١) :

إما إضافة الصدر إلى العجز مع إعراب الصدر على حسب الجملة ؛ نحو :
 بيتُ بيتَ نظيف - صباحُ مساءً محبوب . . .
 وإما بقاء التركيب مبنياً على فتح الجزأين دائماً ؛ ويكون فى محل رفع ،
 أو نصب ، أو جرّ ، على حسب حاجة الجملة فيقال : بيتَ بيتَ نظيفٌ -
 صباحَ مساءً محبوب . . .

(١) راجع حاشية « خالد » على « التصريح » - ٢ باب : « مالا ينصرف » عند الكلام على

العلم المركب تركيب مزج -

٢- ويُمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا مختومًا بألف ونون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : بدران - حيان - مروان - قحطان - غطفان . . . أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان - رمضان - من أسماء الشهور العربية ، ونحو : « عَمَّان » اسم بلد في الأردن ، و « رَعْدان » اسم قصر بها .

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه (وهما: العلمية والزيادة) تقول : عَمَّانُ حاضرة البلاد الأردنيَّة، وفي أحد أطرافها قصر فخم ، يسمى : « رَعْدان » بينه وبين عَمَّان بضعة أميال . . .

فإن كان الحرفان : (الألف والنون) أصليين ، معًا ، أو النون^(١) وحدها ، لم يُمنع الاسم من الصرف ؛ فثال الأصليين : بان^(٢) - خان^(٣) . ومثال أصالة النون : أمان - لسان - ضمان - .

وإن كانا معًا صالحين للأصالة ، وللزيادة ، أو كان أحدهما هو الصالح وحده جاز في الاسم الصرف وعدمه^(٤) ؛ نحو : حسان ، علم على رجل^(٥) ، فيجوز أن يكون مشتقًا من الحس ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف للعلمية وزيادة الحرفين . ويجوز أن يكون مشتقًا من الحسن فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وكذلك : « غَسَّان » ؛ قد يكون من الغس ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ؛ للعلمية وزيادة الحرفين . وقد يكون : من الغسن ؛ بمعنى : المضغ ؛ فلا يمنع ؛ لأن الزائد حرف واحد . وودان ، قد يكون من الود ؛ بمعنى : الحب ؛ فيُمنع ، أو : من الودن ، بمعنى : نقع الشيء في الماء ونحوه ؛ فلا يمنع^(٦) . . .

* * *

- (١) الأعم الأغلب أن تكون « النون » هي الأصلية ، وقبلها « الألف » زائدة . أما للعكس فلا يكاد يوجد .
(٢) اسم جبل بالحجاز ، واسم الشجر المعروف بشجر : « البان » .
(٣) دكان ، أو فندق . (٤) باعتبارين مختلفين .
(٥) واسم شاعر الرسول عليه السلام .

(٦) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله :

كَذَلِكَ حَاوِي زَائِدَتِي فَعَلَانَا ، كَغُطْفَان ، وَكَأَصْبَهَانَا
أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علمًا حاويًا الحرفين الزائدين في « فَعْلَان » وهما : =

.....

زيادة وتفصيل :

(١) يقول الصرفيون : إن علامة زيادة الألف والنون هي سقوطهما في بعض التصريفات ؛ — كما في « حمدان » و « فرحان » ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حَمَمْد ، وفَرَح . . . — بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني ؛ نحو : عثمان — مروان — رشدان . . . فإن كان قبلهما حرفان أصليان ثانيهما مضعف جاز أمران : إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلا ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلا فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون . ومن الأمثلة : حَسَّان — عَفَّان — حَيَّان . . . فتمنع من الصرف على اعتبارها من الحس ؛ بمعنى : الإحساس — مثلا — ومن العفة — ومن الحياة . ويكون وزنها « فَعْلَلَان » . وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن ، والحَيْن (بمعنى الملاك) . كَرِنَ على وزن « فَعْعَال » لأن نونها أصلية . . . ومن الأمثلة : شيطان : فهو إما من شَطَطَن بمعنى : ابتعد ، وإما من شَاط بمعنى : احترق . . .

وإذا كان العلم ذو الزائدتين مسموعاً عن العرب الفصحاء بصورة واحدة هي المنع أو عدما فالأولى اتباع المسموع ، كما في « حسان » شاعر الرسول ، فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه . . . ولكن هذا التحريم تحكيم وتشدد بغير حق .

= الألف والنون . وليس من اللازم أن يكون على وزن « فعلان » وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين ، نحو : عمران—سُفْيَان و « غَطَفَان » (علم على فرع من فروع قبيلة « قيس » العربية . والفطَف : اتساع النعمة) و « أصهبان » (وفي هذه الكلمة لغات كثيرة : منها كسر الهمزة ، ومنها : إبدال بائها فاء . . .) ولا تكون الألف والنون زائدتين إلا على اعتبار أن أصل الكلمة : عربى : أما على الرأى القائل إنها 'عجمية' — وهو الصواب — فلا تمنع للعلمية مع الزيادة ، وإنما تمنع للعلمية مع شيء آخر (سيجىء في ص ٢٤٢) ؟ هو : العجمة .

(ب) لو أبدلت النون الزائدة لاماً — كما يجري في بعض اللهجات القديمة — منع الاسم من الصرف أيضاً إذا كان مستوفياً شروط المنع . كقولهم : أُصِيلال ، في « أُصِيلان » ، التي هي تصغير شاذ لكلمة : « أُصِيل »^(١) فإذا سُمي إنسان : « أُصِيلال » منع الصرف ؛ للعلمية وزيادة الألف واللام ، إعطاء للحرف المبدل ، حكم الحرف المبدل منه .

ولو أبدل الحرف الأخير نوناً — في بعض اللهجات القليلة — ، لم يمنع من الصرف ، كقول بعض العرب : حِينَان ، وهي : الحِنَّاء ، فأبدلوا الهمزة الشائعة نوناً ؛ فلو سُمي رجل حِينَاناً « لم يمنع من الصرف » .

ويفهم مما تقدم أن الحكم بمنع الصرف للزيادة يعتمد على الحرف الزائد في المبدل منه نصاً ، قبل أن يصير الزائد حرفاً آخر بسبب البديل ؟ أي : أن العبرة هي بالأصل الشائع ، لا بالمبدل .

(ح) إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع الزيادة وفقد العلتين أو : إحداهما — وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلمية وحدها كلمة : « بَدْران » في مثل : (ادعُ « بَدْراناً » واحدًا من بين أصحاب هذا الاسم) ، والتنوين هنا للتذكير الذي أشرنا إليه^(٢) ، ومثال ما فقد الزيادة : « بدر » علم رجل ، تقول : فرحت بلقاء بدر . ومثال ما فقدتهما معاً : « بدر » بمعنى : قمر ، أحد البدور السماوية . . .

(١) الوقت بين العصر والمغرب .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ و ٢٤٩ ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١ .

٣- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع التأنيث^(١). ومنعه إما واجب ، وإما جائز .

(١) فالواجب يتحقق في صور^(٢) ؛ منها : أن يكون العلم مختوماً بالتاء الزائدة؛ المتحركة، الدالة على التأنيث . لافرق بين العلم المذكور ؛ (نحو: عترة - معاوية - طلحة - حمزة . . .) والعلم لمؤنث ؛ (نحو: فاطمة - عبلة - مينة - بشينة . . .) ولا بين الثلاثي ؛ (كأمية - هبة - عيزة . . . أعلام نساء) ، وغير الثلاثي ؛ كبعض الأعلام السالفة، ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه . . . ؛ فجميع الأعلام المختومة بالتاء الزائدة ، المتحركة ، الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتماً^(٣) . . .

(١) سبق (في رقم ٣ من هامش ص ٢١٦) أن التأنيث ولو كان معنوياً - يعتبر علة لفظية من علل منع الصرف. ومثال المعنوي الأعلام المؤنثة: زينب، سعاد، مى، سوسن.. فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثاً معنوياً ؛ لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة في لفظها ، ولكنها تعتبر في هذا الباب بمنوعة من الصرف لعلتين ؛ إحداهما العلمية ، والأخرى التأنيث الذى يعتبر هنا علة لفظية ، لظهور آثاره في اللفظ . بتأنيث الضمير العائدة على المؤنث ، وبتأنيث الفعل له . . .

هذا والمراد بالعلمية هنا ما يشمل العلمية الكاملة وجزء العلمية ، - طبقاً للتوضيح الآتى في « و » من ص ٢٤١ - .

(٢) تخضع هذه الصور أيضاً للحكم الآتى في : « أ » ص. ٢٣٩ .

(٣) وليس من هذا النوع التاء في مثل : « أخت وبنت » فإنها - في الراجح - ليست للتأنيث ، وإنما هي أصل من أصول الكلمة ، كتاء : « سُحُت » فلو سُمى بما هي فيه مذكر لم يجز منعه من الصرف. وبهذه المناسبة نذكر أن قولنا : « التاء الزائدة في آخر الاسم للدلالة على التأنيث » أنسب وأدق من غيره فبعض النحاة يقتصر على تسميتها : « تاء التأنيث المتحركة المتأخرة » وبعضهم يسميها : « هاء التأنيث » . وعلى كل منهما اعتراض ؛ قال الصبان ، ج ١ باب : العرب والمبنى عند الكلام على المُلحق بجمع المذكر ما نصه : (قال في « التصريح » : الفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل في الوقف هاء . وتكتب مجرورة (أى : متسعة مفتوحة) وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة .) ، ١ هـ . وليس في هذا الكلام ما يدل على وجوب زيادة هذه التاء زيادة محضة لتخرج التاء في مثل : « أخت وبنت » لأنها ليست زائدة ، وإنما هي مبدلة من أصل ؛ هو الواو ولا يمتنع الاسم من الصرف إلا مع التاء الزائدة المحضة - أنظر رقم ٣ من هامش ص ٥٨٦ حيث الكلام له صلة بما هنا . -

وإلى المؤنث بالتاء أشار ابن مالك بالشرط الأول من بيت نصه :

كَذَا مُؤنَّثٌ بِهِاءٌ مُطْلَقًا ١٦ -

أى : يمنع لاسم من الصرف كالذى منع سابقاً . ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظي الذى =

ومنها : أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم لمؤنث ، وأحرفه تزيد على ثلاثة ؛ نحو ؛ زينب - سعاد - مصباح - اعتماد - ... أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مختوم بها ، ولكنه علم لمؤنث ، ثلاثي ، محرك الوسط ؛ نحو : قمر - تحف - أمل - ... أعلام نساء .

ومنها : أن يكون غير مختوم بها ، وغير محرك الوسط ، ولكنه علم لمؤنث ثلاثي ، أعجمي ؛ نحو : (دام ، علم فتاة) - و (جور^(١) ، علم بلد) - و (موك^(٢) ، علم قصر) - و (سيب ، علم فاكهة) .

ومنها أن يكون ثلاثياً مخالفاً لكل ما سبق من الحالات ، ولكنه علم منقول من أصله المذكر الذي اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعد ، صخر - قيس ... أعلام نساء^(٣)

=تدل عليه تاء التأنيث. «وسماها:» الهاء «كثيره من بعض اللغويين والنحاة؛ نظراً لأنه يوقف عليها بالهاء - كما سبق - وكان الأولى أن يقول ما قلناه : «بتاء» ... أما الشطر الثاني للبيت فيأتي في رقم ٢ من هذا الهامش .

(١ ، ١) قد يقال : كيف تمنع كلمة: «جور» وكلمة: «موك» من الصرف وجوباً مع أنهما من أسماء الأماكن . وأسماء الأماكن يجوز منعها وعدم منعها ، كما سيجيء في: «١» من الزيادة ص ٢٣٩ - أجابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة - أو علة أخرى - في العلم المؤنث ، فإن وجدت مع العلمية علة أخرى رجح جانب المنع وحده ، تبعاً للمسموع عن العرب في هذا .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في العلم المؤنث الخالي من تاء التأنيث (مع ملاحظة أن صدر البيت الأول قد سبق في رقم (٣) من الصفحة السابقة :

..... وشرط. منع العار كونه ارتقى - ١٦

فوق الثلاث. أو: كجور، أو: سقر أو: زيد اسم امرأة، لا اسم ذكر - ١٧

يريد : أن العلم المؤنث العاري من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة ، (أى : زيادتها على الثلاثة) وإلا فبشرط أن يكون أعجمياً ؛ مثل : «جور» ، أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط ، نحو : «سقر» ، أو أن يكون علماً منقولاً من مذكر لمؤنث ، ومثل له : «زيد» علم امرأة . ثم قال :

وجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وعجمة ؛ كهند ، والمنعُ أَحَقُّ - ١٨

وجْهَانِ فِي الْعَادِمِ . . . أى : يصح وجهان في العلم الذي عدم وفقد التذكير السابق وصفه ، كما عدم وفقد العجمة - ولا بد أن يكون ساكن الوسط . مثل : هند . ومنعه أولى .

(ب) والجائز يتحقق حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثيًّا ، ساكن الوسط ، غير أعجمي ، وغير منقول من مذكر ؛ نحو : هند - مَيَّ - دَعْد - جُمْل - من أعلام النساء ، فيجوز فيها تبعًا للفصيح المأثور الصرف وعدمه .
أو يكون العلم المؤنث ثنائي الحروف ؛ مثل : « يد » ، علم فتاة ، فيجوز الأمران . . .

* * *

وملخص ما سبق :
أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا حالتين يصح فيهما المنع وعدمه :
الأولى : أن يكون العلم المؤنث حرفين .
الثانية : أن يكون ثلاثيًّا ، ساكن الوسط ، غير أعجمي ، وغير منقول من المذكر للمؤنث .

* * *

زيادة وتفصيل :

(١) ما سبق هو الأصل العام الذى يراعى تطبيقه فى الاستعمال . مع ملاحظة أن بجانبه أصلاً آخر يصح تطبيقه أيضاً - إن لم يوجد مانع ^(١) - ، وهو خاص بأسماء الأرضين ، والقبائل ، والأحياء ^(٢) ، وأسماء الكلمات : ومنها حروف الهجاء ، وحروف المعاني ؛ (مثل : إن - لم . . .) والأفعال . . . فيصح فى كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشئ مذكر المعنى ؛ كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيلة بالجد الأول لها ، والحق بالخط ، أو بالمكان . . . وحرف المعنى والفعل ، بإرادة « اللفظ » وهكذا . . .

كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشئ مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض بالبقعة ، وكذا القبيلة . (ولفظها مؤنث أيضاً) ، والحق بالبقعة أو بالجهة . وأسماء حروف الهجاء وحروف المعاني والأفعال ، بالكلمة . . . ؛ فأمثال تلك الأعلام الخاصة بشئ مما سبق يجوز فيها الصرف وعدمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين . إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنيث المعنوى ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - كتغلب ، علم قبيلة ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وكذا : « تعز » علم بلد يسمى . . . ومثل « بَغْدَاد » علم على « بَغْدَاد » ؛ فيمنع من الصرف للعلمية والزيادة . . . وهكذا . . .

(ب) إذا سُمى المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً ، وإلا وجب منعه من الصرف بشرط أربعة :
أولها : أن يكون رباعياً فأكثر ؛ حقيقة ؛ كزنب ، أو تقديرأ ، كجيسل ،
مخفف : جيسل ^(٣) .

ثانيها : ألا يكون التذكير هو الأصل الأول فيه قبل استعماله علماً مؤنثاً ؛

(١) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ .

(٢) جمع حى ، وهو : الخط ، أى : الناحية من البلد .

(٣) اسم للضبع .

فلا يُعرَف استعماله إلا مذكراً قبل العلمية المؤنثة ؛ مثل : « دلال » علم امرأة ؛ فإنه علم منقول من التذكير وحده ؛ إذ أصله مصدر ، ولم يستعمل مؤنثاً قبل التسمية المؤنثة . فإن سمي به بعد ذلك مذكر وجب صرفه .

ثالثها : ألا يكون من الأسماء التي تستعمل مذكورة ومؤنثة قبل استعمالها علماً للمذكر ؛ نحو ؛ ذراع ؛ فإنها مذكورة ومؤنثة . فإن سمي بها مذكر وجب صرفها^(١) . . .

رابعها : ألا يكون تأنيثه مبنياً على تأويل خاص يجعله غير لازم ؛ كتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمة « رجال » ، فإن تأنيث « رجال » - وأشباهها - مبنى على تأويله بالجماعة^(٢) وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع . وبالجمع مذكر . فإذا سمي مذكر بكلمة : « رجال » وجب صرفه .

(ح) إذا سمي مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم (نحو : فاطمات - زينبات - عطيمات - ثمرات - مهجات . . .) جاز في هذا العلم المنقول عدة لغات ؛ أشهرها : بقاؤه مصروفاً ؛ (مراعاة لحالة الجمع السابقة التي نقل منها ، وكان فيها التنوين قبل أن يصير علماً) ، ويصح منعه من الصرف ، بشرط أن يكون هذا الجمع المؤنث علماً - بعد نقله - على مؤنث ؛ فتراعى حالة تأنيثه القائمة ، أو أن يكون مفردة دالاً على مؤنث ، فتراعى حالة التأنيث في مفردة . فلا بد من العلمية . . . ومعها ما يدل على أن هذا الجمع للتأنيث^(٣) . . .

(د) إذا امتنع صرف الاسم العلمية مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالا معاً وجب تنوينه ؛ إن لم يوجد داع آخر للمنع . فنال زوال العلمية : لم أتحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا إلى فاطمة من الفاطمات اللاتي لا أعرفهن ، وهذا التنوين الحادث بعد زوال العلمية تنوين تنكير - كما تقدم - .

(١) هذا الشرط لإيضاح الثاني الذي يشمله ضمناً .

(٢) كما سبق في باب الفاعل ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

(٣) كما سيجيء في (١) ص ٢٦٤ ، وسبقت الإشارة له في ص ٢٠٢ وفي رقم ١ من هامش

ومثال ما فقد التأنيث : محمد - علي . . .

ومثال ما فقدتهما : رجل - غلام .

(ه) التأنيث الذي يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظياً فقط (بوجود علامة تأنيث ظاهرة في العلم يُراد به مذكر) ؛ نحو : (معاوية - حمزة) وقد يكون معنوياً فقط ؛ (بأن يدل لفظ على مؤنث مع خلوه من علامة تأنيث ظاهرة) ، كزنب . وقد يكون لفظياً ومعنوياً معاً ؛ كعائشة . . .

(و) كما يمتنع صرف الاسم للعلمية مع التأنيث - بالشروط والتفصيلات السابقة - يمتنع كذلك الجزء من العلم مع التأنيث ؛ كما في كلمتي : « قُحافة ، وهُريرة » ، وهما جزءان مؤنثان ، من علمين قديمين ، مضافين ، أحدهما : « أبو قحافة » والآخر : « أبو هريرة » . فيجري على هذا المضاف إليه ، - وهو الجزء المؤنث من العلم - ما يجرى على العلم الكامل المؤنث ، من أحكام الصرف وعدمه (١) .

٤ - يُمنَع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين :
أولهما : أن يكون علمًا في أصله الأعجمي^(١) ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة
العربية علمًا^(٢) فيها .

ثانيهما : أن يكون رباعيًا فأكثر .

فمثال المستوفى للشرطين : يوسف - إبراهيم - إسماعيل . . .

(١) فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير علم في أصله الأعجمي
(أى : الأجنبي لمطلقاً^(١)) ، فإن نقله العرب إلى لغتهم ، واستعملوه أول استعماله
عندهم علمًا ، فإنه يمنع من الصرف . وإن لم يستعملوه أول استعماله عندهم علمًا وإنما
نقلوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر ، ثم جعلوه علمًا بعد ذلك - لم يمنع من الصرف .
فمثال ما ليس علمًا في اللغة الأعجمية ، ولكن نقله العرب إلى لغتهم علمًا أول
الأمر الكلمة الفارسية : « بُنْدَار » (وهى اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتاجر
الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء) . وكذلك الكلمة الرومية : « قالون » - (وهى
اسم جنس للشيء الجلاء) ، والكلمتان في اللغة الأجنبية اسمًا جنس ، وليستا
علمين . وقد نقلتهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما العربى ؛ ولهذا
امتنع صرفهما - فى رأى الشائع - .

ومثال ما ليس علمًا في اللغة الأعجمية ونقله العرب إلى لغتهم نكرة أول
الأمر - لا علمًا - « دِيَابَج » و « لِيَجَام » و « فَيَسْرُوز » فكل منها في اللغة
الأجنبية اسم جنس يدل على المعنى المعروف . وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم

(١٠١) أى : غير العربى مطلقاً ؛ فالمراد باللفظ : « الأعجمى و : الأجنبى » عام يشمل كل لفظ
من لغة أجنبية عن لغة العرب .

(٢) وقد يدخل على تغيير يسير فى الحروف ، وضبطها (إما لتخفيف النطق به ؛ وإما
لتقريبه من الصيغ العربية .) . . . أو لا يدخل . وقد يكون على الأوزان العربية (نحو : خُرْم) أو
خارجاً عنها (نحو : خُرَّاسَان) - راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٤٢ -
وإذا أدخل العرب على اللفظ الأجنبى عند استعمالهم إياه علمًا أو غير علم ، تغييراً ولو يسيراً ،
فإنه يسمى بعد هذا التغيير : « معرباً » وإن تركوه على حاله سمى عندهم : « أعجمياً » - كما سيجىء فى
رقم ٣ من هامش ص ٥٩١ -

جنس كذلك في أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ، ويظل حكم الصرف باقياً بعد أن يصير علماً .

بناء على الشرط السابق لا بد لمنع الاسم الأجنبي من الصرف للعلمية والعجمة أن يكون : إمّا علماً في اللغة الأجنبية ، ثم ينتقل منها علماً في العربية ، ليستعمل أول أمره علماً فيها ، دون أن يسبق له في لغة العرب استعمال آخر قبل هذه العلمية . وإما أن يكون غير علم في اللغة الأجنبية ، ولكنه ينتقل إلى العربية ، فيستعمل فيها أول استعمالاته علماً .

ويرى فريق من النحاة أنه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا . وهذا الرأي أحق بالاتباع والتفضيل اليوم ؛ لأنه عملي ، فيه نفع وتيسير بغير إساءة للغتنا ؛ فننسى الآن — بل من المستحيل واللغات الأجنبية تتجاوز المئات — أن نهتدي إلى أصل كل لفظ أجنبي نريد التسمية به ، ونعرف : أهو علم في اللغة الأجنبية قبل انتقاله علماً إلى لغتنا فمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه ؟

هذا والأعلام الأجنبية التي انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لها هم العرب الفصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربي بغير تغيير في الحروف وضبطها ، أو بتغيير يسير^(١) . وهذا حق لهم . ومن الواجب التقيد في كل علم أجنبي استعمله العرب بالطريقة التي استعملوها في نطقه ، وضبط حروفه . وقد يكون الناقل لها من جاء بعد العرب الفصحاء من المحدثين . وهذا النقل جائز ، وحق مستديم لهؤلاء . ولا يزالون حتى اليوم على نقلها واستعمالها أعلاماً ، وسيستمررون على هذا . ومن الأمثلة : « إبراهيم وإسماعيل » ، وهما من الأعلام في لغة الأعاجم وقد نقلهما العرب علمين أيضاً . ومن الأمثلة الأخرى التي نقلوها واتخذوها أعلاماً أول الأمر مع أنها لم تكن في اللغة الأجنبية أعلاماً كلمة : « فَرْفَج » ، ومعناها الفارسي : عريض الجناح . وكلمة : « طَسْجُوج » ، ومعناها : الناحية . وكلمة : « فَنَزَج » ، ومعناها : رقص . وكلمة : « سَادَج » ، ومعناها : غَضْ طَرَى ...

(١) للسبب الذي تقدم في رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة .

فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاماً في اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلاماً أول الأمر ، ثم غير أعلام بعد ذلك . ومن الأعلام المنقولة حديثاً إلى لغتنا : مُرْقَص - جوزيف - فكتور . . . فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوباً^(١) للعلمية والعجمية .

(ب) وإن لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان العلم الأعجمي ثلاثياً فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط . . .) ؛ مثل : نُوح^(٢) - ومثل : شَتَر ، (علم على حصن) . وكذلك إن كان رباعياً لاشتماله على ياء التصغير ؛ فإنه في حكم الثلاثي ، لا يمنع من الصرف .

ويرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف . والأحسن الأخذ بالرأى الأول^(٣) . . .

* * *

(١) في الرأى الأرجح . وإذا كان العلم الأعجمي قد دخل العربية قديماً أو حديثاً وهو ساكن الآخر لزوماً (بسبب وجود حرف علة ساكن في آخره ، أو ضبط الحرف الأخير بالسكون أصالة ؛ مثل : « ابن جينى » ، وابن سيدة . . . بسكون الياء في الأول من غير تشديد ، وسكون الهاء في الثاني ...) فإنه يعرب - في أقوى الآراء - إعراب الممنوع من الصرف ، ولكن بعلامات مقدرة على آخره في جميع حالاته .

(٢) انظر ما يختص بهذه الكلمة - وأمثالها - في : « ١ » من الصفحة الآتية .

(٣) وفي منع الصرف للعلمية مع العجمة يقول ابن مالك .

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعْ زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعُ - ٤

(زيد = زيادة . العجمي الوضع والتعريف = أى العجمي في وضعه وتعريفه) ؛ بأن يكون اسماً أعجمياً معرفة - بالعلمية في لغة العجم ، فإن لم يكن معرفة بأن كان في أصله وصفاً شئ - لم يجوز رأى ابن مالك منعه من الصرف . وهو بهذا يسير على الرأى الذى يشترط أن يكون الاسم أعجمياً وعلماً عند الأعاجم .

زيادة وتفصيل :

(١) أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، إلا : مالكًا ، ومنكرًا ونكيرًا ؛ فهذه الثلاثة مصروفة . . . ، وأما « رضوان » فممنوع من الصرف للعلمية والزيادة .

وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا محمدًا ، وصالحًا ، وشعيبًا ، وهودًا ، ولوطًا ، وزوحًا^(١) ، وشيثًا . وسبب المنع : العلمية والعجمة . وأما « موسى » اسم النبي فممنوع من الصرف ؛ لو روده في السماع الأغلب كذلك .

وأما لفظ « موسى » الذي ليس اسمًا للنبي ، وإنما هو اسم للأداة التي للحلق فيصبح صرفة ومنعه من الصرف ؛ فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فالرأس مُوسَى : كمعطى . ويكون ممنوعًا إن كان فعله : ماسَ عَمِيسَ ؛ فهو « فُعِّلَى » منها . قلبت الياء وأوَّأ لوقوعها بعد ضمة (كما قلبت في : مُوقِن - من أيقن) ومنع الصرف لألف التأنيث المقصورة .

وأما « إبليس » فممنوع من الصرف للعلمية والعجمة ؛ على اعتباره أعجمي الأصل . وأما على اعتباره عربي الأصل مشتق من الإبلّاس ؛ وهو الإبعاد ، فممنوع من الصرف أيضًا ، ولكن للعلمية وشبه العجمة ؛ لأن العرب لم تسم به أصلاً ؛ فكأنه من غير لغتها ، بالرغم من أن صيغته لها نظائر أصلية في العربية ؛ مثل : إكليل ، إقليم . . .

(ب) وضع النحاة علامات غالبة^(٢) ؛ يعرف بها الاسم الأعجمي .

منها : أن يكون وزنه خارجًا عن الأوزان العربية ؛ مثل : إبراهيم ، ولابريسم .

ومنها : أن يكون رباعيًا أو خماسيًا مع خلوه من حروف الدلالة ، وهي ستة ، جمعها بعضهم في : « مُرُّ بنفل » .

(١) انظر ما يخص هذه الكلمة - وأمثالها - في : « ب » من الصفحة السابقة .

(٢) سجلها كثير منهم - كالهمع ، والأشوفي . . - ون المهم التنبيه إلى أنها غالبية ، وليست مطردة .

ومنها : أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصميمة ؛ كاجتماع الجيم والقاف بفاصل ، أو بغير فاصل بينهما ؛ مثل : « جُرْمُوق »^(١) ، ومثل : « قَيْج »^(٢) ، و « جَيْقَة »^(٣) واجتماع الصاد والجيم في مثل : صَوْبَلْحَان ، والكاف والجيم في نحو : سَكَّرَجَة ، والراء بعد النون في أول الكلمة ؛ نحو ؛ ذَرَجِس ، والزاي بعد الدال في آخر الكلمة ؛ مثل : « مهندز » .
ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل .

(ح) إذا فقد الاسم الممنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معاً — وجب تنوينه — كما عرفنا — إن لم يكن هناك داع آخر للمنع . فمثال فاقد العلمية : تكلم إبراهيم واحد في الحفل ، وناب عن غيره ممن يشاركونه في الاسم . ومثال فاقد العجمة : مصطفى — مأمون — أمين . . . ومثال فاقدتهما : إنسان — صبي . . .

(١) جورب من جلد لين ، رقيق ، يمتد إلى الساق .

(٢) نافقة هزيمة .

(٣) رجل .

٥ - يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع وزن الفعل - سواء أكان الفعل ماضياً أم مضارعاً ، أم أمراً - إذا تحققت صورة من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص : إما بالفعل الماضي وحده - دون مرفوعه^(١) ؛ كالماضى الذى على وزن : « فَعَلَّ » بالتشديد - نحو : صَرَّحَ ؛ - عَلَّمَ - كَلَّمَ ... ، وكالماضى المبني للمجهول في مثل : حُوِّكِمَ - عُوِّفَ - كُرِّمَ ... ، وكالماضى المبدوء بهمزة وصل ، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة ، نحو : انتفع - استفهم - تسابق - تقابل - تَعَلَّمَ - تَبَيَّنَ ... ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، (دون مرفوعها^(١)) أعلاماً منقولة وجب منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل .
ووجب أن تصير همزة الوصل التي في أولها همزة قطع ، تظهر في النطق وفي الكتابة ، - (كما هو الشأن في كل همزة وصل في أول اللفظ ، ثم قد صار علماً منقولاً ؛ سواء أكان منقولاً من فعل أم غير فعل ، فإنها تصير للقطع^(٢)) - .

فإذا نقلت الأفعال هي ومرفوعها فلا تمنع من الصرف ؛ لأن العلم صار : « جملة محكية » .

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر دون فاعلهما إذا كان الوزن من غير الثلاثي^(٣) ؛ نحو : يدحرج - ينطلق - يستخرج . ونحو : دحرج - انطلق -

(١ و ١) مرفوعه هو : الفاعل ونائبه .

(٢) تصير همزة الوصل التي في أول الفعل أو غيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علماً منقولاً ، يتساوى في هذا الأسماء بأنواعها المختلفة - ما عدا لفظ الجلالة : « الله » فله الأحكام الخاصة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣٦ - وغير الأسماء (كما سبقت الإشارة لهذا في رقم ٣ من هامش ص ٣٨ ورقم ٣ من هامش ص ١٠٩) وقد نص على هذا الصبان في آخر باب النداء عند قول ابن مالك :

« وباضطرار خص جمع « يا » و « أل » ... وتضمن بعضه كذلك كلام « التصريح » ، وسجله الخفري أيضاً في الموضع نفسه وزاده إيضاحاً وتعليلاً سائفاً يجب الاكتفاء به . وكذلك نص عليه المغني (في - ٢ - الباب السابع)

لكن الصبان سها ؛ فنقل عن بعضهم شرطاً يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق . وكان سهو الصبان في الجزء الثالث من حاشيته ، في باب « المنوع من الصرف » عند الكلام على بيت ابن مالك :

« كذاك ذو وزن يخص الفعلا . . . » وكذلك في جزئه الرابع . في باب : « همزة الوصل » عند الكلام على الماضى المبدوء بها) .

(٣) لأنهما من غير الثلاثي يكونان على وزن يكاد يختص بالفعل ، ولا يوجد في غيره إلا نادراً .

استخرج . إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ؛ فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا غالباً فيه ، نحو : قاوم - قاتل - عارض . . . فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو : راكب - فاضل - صاحب . . .

ولا يخرجُ الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعمالوها قليلا في غيره ؛ كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن : « فَعَّلَ » علما ، نحو : « خَضَّم » علم رجل تيمى ، و « شَمَّر » علم فرس . أو استعمالوها نادراً بصيغة المبني للمجهول ، نحو : « دُئِلَ » علم قبيلة ، أو بصيغة المضارع ؛ نحو : « ينجلب » ، الخرزة ، و « تُبَشَّر » لطائر . . . و « تَعَزَّ » لمدينة في اليمن . و « يَشْكُر » لقبيلة هجاها الشاعر بقوله :

و « يشكر » لا تستطيع الوفاء وتعجير « يشكر » أن تغدرا

وكذلك لا يخرجها عن اختصاصها بالفعل أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم (أى : الأجانب ، غير العرب) مثل « رَدَدَ » ، علم فتاة و « طُسِجَ » علم نبات ، و « بَقَمَ » علم صَبْغ ، و « يُجَقَّب » علم رجل رسام . . .

الثانية : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر في الفعل : كصيغة « اِفْعَلْ » ، (نحو : اِثْمِدْ ^(١) - اجلس) - وكصيغة : « اُفْعَلْ » (نحو : « اُبْلَسْ » ^(٢) - اُكْتُبْ) . وكصيغة : « اِفْعَلْ » (نحو : اِصْبَعْ - اِسْمَعْ) فإذا سمي بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغاب استعمالا ، والأكثر بين هذه الأوزان .

الثالثة : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل . شائع فيهما معاً ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتماله على زيادة تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، نحو : اِفْكَلْ ^(٣) ، وَاكْتُبْ ، وِتَسْفَلْ ^(٤) ، فإنها على وزن : اِفْهَمْ ، وَاكْتُبْ ، وِتَسْخَرْ . . . لكن الهمزة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى ، في حين أن الهمزة في « اِفْهَمْ وَاكْتُبْ » تدل

(٢) نوع من البقل .

(٤) ثعلب .

(١) كَيْمَل .

(٣) هى الرعدة والرعدة .

على المتكلم ، والتاء في « تنصر » تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة .
فالفاعل المبدوء بالزيادة التي لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن
تدل على معنى فيه . فإذا جاء العَلَم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى
الفعل ، فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل (١) . . .

ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على
السواء من غير ترجيح لناحية الفعل — لا يجوز منعه من الصرف ، كشَجَرٍ ؛ فإنه
يوازن : ضَرَبَ ؛ وكجَعَفَرٍ ؛ فإنه يوازن : دَحْرَجَ .

ويرى بعض بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف ما دام منقولاً
من فعل : نحو : صَابِرٌ ؛ منقولاً من فعل أمر ، و « ظَفِيرٌ » منقولاً من
الماضي . وقد يكون إهمال هذا الرأي أحسن (٢) . . .

(١) ملاحظة : قال ابن قتيبة في كتابه « أدب الكاتب » ، باب : « ما لا ينصرف » — ما نصه :
« كل اسم في أوله زيادة ؛ نحو : يزيد ، ويشكر ، وَيَنْصُرُ ، وتَغْلِبُ ، وإصْبَحَ ، وَأَيْلُمُ ، وَيَرْمَعُ ،
وإِثْمِدُ ، ... ، كل هذا لا ينصرف في المعرفة ، وينصرف في النكرة . هذا إذا كان الاسم بالزيادة
مضارعاً للفعل . فإن لم يكن مضارعاً للفعل صرفته ؛ نحو : يَرْبُوعٌ ، وأُسلُوبٌ ، وإِصْلِيْتُ ، وَيَعْسُوبٌ .. » اهـ
(٢) وفي منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتصرأ على التوعين الأولين
من وزن الفعل .

كذلك ذو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَا أو غَالِبٌ ، كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى - ٢٠
أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل ، أو يغلِب في الفعل
فالختص بالفعل ؛ نحو : « يَعْلى » ، علماً . والغالب ، نحو : « أحمد » ؛ وهو علم منقول من المضارع
وقد يكون منقولاً من أفعل التفضيل الذي فعله : « حَمِيدٌ » فيكون منقولاً من وصف لا من فعل مضارع .
وقد يدخله تنوين التكرير — أحياناً — إذا لم يدل على معين
(انظر . ج من ص ٢٣٥ ، ورقم ٣ من هامش ص ٢٥١) .

زيادة وتفصيل :

(١) لا يُمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازمًا - في الأغلب - صيغة ثابتة في كل أحواله لا تتغير ، وأن تكون صيغة الفعل أصلية لم يدخلها تغيير ، وألا يخالف العلم الطريقة السائدة في الفعل . فكلمة : « امرئ » - مثلاً - يجوز في «رائها» أن تكون مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ؛ تبعاً للهمزة ومسايرة لها ، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء ، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها الراء في الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرؤ نابه - كرمت امرأاً نابهاً - أثبت على امرئ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومة فالكلمة على وزن الفعل : «انصر» ، وإذا كانت مفتوحة فهي على وزن الفعل : «استمع» . وإذا كانت مكسورة فهي على وزن الفعل : «اجلس» فهذه الموازنة في الصور الثلاث لا يُعتمد بها في منع الصرف . فإذا صارت كلمة : « امرئ » علمًا ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالاتها المختلفة ، ولا تلازم وزنًا ؛ فنقتصر معه على وزن فعل واحد .

وكذلك الاسم : « قُفْل » فإنه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : «رُدَّ» . والاسم « ديك » على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : « قِيلَ » و « بيع » وبالرغم من هذا فإن الاسمين : « قفل وديك » - وما يشبههما - لا يمنعان من الصرف - إذا صارا علمين - ؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصلياً خالياً من تغيير سابق ؛ إذ الفعل : «رُدَّ» أصله رُدَدَ ، - بضم فكسر ، وأدغمت الدالان ؛ فصار ؛ «رُدَّ» فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة لا توازنها كلمة : قُفْل .

وصيغة الفعل « قيل » المبنية للمجهول : ليست أصلية ، في هذا الوزن ؛ وإما أصلها : « قول » نقلت حركة الواو للقفاء بعد حذف الضمة ^(١) ، ثم قلبت الواو

(١) وذلك يمكن قلب الواو ياء . والوصول إلى بناء الماضي المعتل العين - للمجهول ، (طبقاً لقاعدة البناء للمجهول - وقد سبقت في ج ٢ ص ٨٦ م ٦٧ - وهي تبين أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصة الكسر وإما خالصة النون . . . إلخ) .

.....

أحمد) . ومثال ما فقد وزن الفعل: على... ، ومثال ما فقدهما معاً: شجاع - نبات .
 وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعاً من الصرف . وهذا حين يكون العلم
 في أصله وصفاً قبل العلمية ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين ، فإنهما يمتنعان من
 الصرف للعلمية ووزن الفعل ، بعد أن اختفت الوصفية وحلت محلها العلمية . فإن
 زالت العلمية لم ينصرفاً أيضاً ؛ لأن الوصفية ستعود ؛ فيمتنعان للوصفية مع وزن
 الفعل .

(ح) من المفيد الرجوع إلى « الملاحظة » المدونة بهامش ص ٢١١ لاستبانة
 الصلة بينها وبين موضوع العلمية ووزن الفعل .

* * *

٦ - ويُمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة :

بيان هذا : أن العرب كانوا يُلحقون بآخر بعض الأسماء ألفاً زائدة ، لازمة ، مقصورة أو ممدودة ، فيصير الاسم على وزن اسم آخر^(١) ، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر - ومنها : الصرف ، وعدمه - وتسمى هذه الألف : « ألف الإلحاق » ومن أمثلتها : « عَلِمْتُ » ، علم لبنت ، و « أُرطى »^(٢) ، علم لشجر ، وهما ملحقان بجعفر . وصحّ منعهما^(٣) من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة ، وزيادتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن « فَعَلَمْتُ » المختومة بألف التأنيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها - فلما أشبهت ألفُ الإلحاق المقصورة في زيادتها ولزومها ألف التأنيث المقصورة ، وجعلت وزن الاسم جارياً على الوزن الخاص بهذه - امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التأنيث^(٣) ؛

(١) قال السيوطي (في معجم الهوامع ج ١ ص ٣٢ ، الباب الثاني ، مالا ينصرف -) ما نصه : « الإلحاق أن تبنى - مثلاً - من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف . فتفتى (أى : تنتهى) أصول الثلاث ؛ فتأق بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعي الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذي زاد - حرف الإلحاق » اهـ .

وعلى هذا الكلام مأخذ متعددة . يغنينا عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات مسموعة قليلة معدودة ، وليس لها أحكام هامة ، وأن الإلحاق (في الرأى الأصح ، طبقاً للتفصيل الشامل الذي جاء في الجمع ، ج ٢ ص ٢١٧ - باب التصريف -) خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاء عصور الاحتجاج بكلامهم ، وقد حدها المجمع اللغوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المدن ، وآخر الرابع في البوادي . (٢ و ٢) في الرأى الشائع . وقيل إن ألف « أُرطى » أصلية ؛ فالكلمة منونة دائماً .

(٣) هذا تعليل كثير من النحاة ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب ليس غير . وبمثل هذا يحكم على ما يقولونه في تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة ، وأنها لا تشبه ألف التأنيث الممدودة في منع الصرف . والعلة - عندهم - أن همزة ألف التأنيث الممدودة كانت ألفاً في الأصل ، ثم انقلبت همزة حين وقعت بعد ألف زائدة للمد - كما سبق عند الكلام عليها في ص ٢٠٥ و ٢٠٧ - أما ألف الإلحاق الممدودة ، كمِطْبَاء ، (اسم لقصبه العنق) - وهي مزيدة للإلحاق بكلمة : « قِطَاس » ، وليست على أوزان الممدودة - فنقلبة عن « ياء » فليس بين الهمزتين تشابه أصلهما . . . هكذا يعللون . والصواب ما عرضناه .

وفي منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك :

وما يصيرُ علماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ - ٢١

إلا أن ألف التأنيث أصيلة في المنع ؛ فيكفي وجودها وحدها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر . أما ألف الإلحاق فلا بد أن ينضم لها العلامية تقول : هذا عَمَلْتَنِي يتكلم - عرفت عَمَلْتَنِي يحسن الخطابة ، استمعت إلى عَمَلْتَنِي ، فهو ممنوع من الصرف للعلامية وألف الإلحاق المقصورة .

ومن أمثلة المقصورة : رجل عِزْهِىَ (أى : لا يلهو) : ووزنها « فِعْلى » ولا تكون الكلمة المختومة بألف الإلحاق المقصورة على وزن « فُعْلَى » ، بضم الفاء . أما ألف الإلحاق الممدودة - مثل : عِلْبَاء - فلا تمنع من الصرف ^(١) . . .

* * *

.....

زيادة وتفصيل :

(أ) إذا فقد هذا الاسم المنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معاً ، دخله التنوين ، إلا إذا منع مانع آخر ؛ فمثال فاقد العلمية : رأيت أرطى كثيراً ، ثمرة كالعُنباب يُغذّى الإبل (بتنوين « أرطى » للتذكير) .
 أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفاً .

(ب) لا تكون ألف الإلحاق المقصورة ^(١) - إلا في وزن خاص بألف التأنيث المقصورة . وكلاهما حرف زائد ، لازم ، غير مبدل من شيء آخر . ويجوز في الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين ، بشرط أن يكون غير علمي ؛ مثل : هذه أرطاة ، أو علقاة ... ولكن هذه التاء لا تلحق الاسم المختوم بألف التأنيث ^(٢) ؛ ولهذا لم تجعل الألف في « أرطى » وعلقي - وأشباههما - ^(٣) للتأنيث .

أما كلمة : « تَسْرَى » وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة وغير منونة على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف ، أو للإلحاق فلا تمنع .

(١) دون الممدودة .

(٢) لكيلا يجمع في الاسم علامتان للتأنيث .

(٣) انظر رقم ٢ من هامش ص ٢٥٣ .

٧- ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العَدَل^(١) . ويتحقق هذا في عدة صور ، أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المعنوي جمعاً على وزن : « فَعْل^(٢) » ؛ وهو : (جُمِعَ - كُتِبَ^(٣) - بُصِعَ^(٤) - بُشِعَ^(٥)) ؛ مثل : احتفيت بالنابغات كلهن جمع - كُتِبَ - بُصِعَ - بُشِعَ . فكل جمع من هذه الأربعة التي على وزن : « فَعْل^(٦) » توكيداً لكلمة : « النابغات » ، مجرور بالفتحة بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية مع وزن : « فَعْل^(٦) » ، المجموع ، سماعاً^(٧) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ تعريفه وتقسيمه .

(٢) سبق الكلام عليها في باب التوكيد (ج ٣ ص ٤١٧ م ١١٦) . وما ذكر هناك يتبين أنها أعلام جنسية ، يصح جمعها جمع مذكر سالماً . وليس بين الأعلام الجنسية ما يجمع هذا الجمع سواها (طبقاً للبيان الملون هناك) .

(٣) من كَتَبَ الجلد ، بمعنى : تجمعه .

(٤) من بَصَعَ العرق ، بمعنى : تجمعه .

(٥) من البَشِعَ ، وهو : طول العنق مع قوة تماسك أجزائه .

(٦) أما العلمية فلما سبق (في الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ إذ كل واحد منها علم جنس يدل على الإحاطة والشمول... وأما التعبير بوزن : « فَعْل^(٦) » السماعي فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير « بالعدل » الذي ارتضاه كثير من النحاة ، وحاولوا جاهدين تأييده ، والدفاع عنه أمام الممارضين . فلم ينجحوا في دفاعهم . يقولون :

إن هذه الصيغ الأربع التي على وزن « فَعْل^(٦) » جموع تكسير ، مفرداتها : جَسَمَاء - كَسَمَاء - بَصَمَاء - بَشَمَاء . فالمفرد على وزن : « فَعْلَاء » والمفرد إذا كان اسماً على وزن « فَعْلَاء » يكون القياس في جمعه : « فعلاوات » لا « فَعْل^(٦) » . وأيضاً فإن تلك المفردات هي المؤنث للألفاظ المذكرة : أجمع - أكتع - أبصع - أبشع . وهذه المفردات المذكرة تجمع جمع مذكر سالماً . فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالماً لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكرة في الجمع المناسب لكل منهما . ثم يقولون : (وهذا قول البصريين الذين يمتنعون جمع « فعلاء » جمع مؤنث سالماً) - إن العرب لم تفعل هذا ولكنها تركت الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، ومنعت الجمع غير المناسب من الصرف . . . ؛ فكان هذا الترك وهذا المنع دليلين على عدولها . وكلام غير هذا كثير ، والاعتراض عليه أكثر وأقوى .

فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فما حكمة عدولها ؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهملته وعدلت عنه ؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغيره مخالفاً للقياس ؟ ولم لا يكون القياس هو ما فعلته العرب في هذه الألفاظ ؟ وهل يفكر العربي ويطلق التفكير المنطقي على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعتها ؟ كل هذا غير معقول ولا واقعي . وقد أشرنا إليه كثيراً في ثانيا الأجزاء المختلفة ، -

وهو الوزن الذى يقول النحاة فى سبب منعه من الصرف إنه : « العلمية مع العدل » .

الثانية : ما كان على وزن « فَعْلَل » أيضاً ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ، ممنوع من الصرف ، سماعاً^(١) فإن لم يحرب السماع فى : « فَعْلَل » فالأحسن صرفه . وأشهر المسموع من الأعلام : (عُمَرُ - مُضَر - زُفَر - زُحَل - جُمَح - قُزَح - عَصَم - دُلُف - هُذَل - ثُعَل - جُشَم - قُشَم .) وأما أَدَدُ (جدّ قبيلة عربية) فلم يسمع فيه إلا الصرف^(٢) . وأما : « طَوَى » - اسم واد بالشام - فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ؛ بإرادة أنه علم على بقعة معينة ، ويجوز صرفه على إرادة أنه علم على مكان . وقد ورد السماع بصرفه وعدم صرفه .

ويجب الصرف إن كان « فَعْلَل » جمعاً ، فى غير ألفاظ التوكيد المعنوى السالفة ؛ كخُفِر ، وقُرِب . أو اسم جنس كصُرَد^(٣) ، ونُغِر^(٤) ، أو صفة كحُطِم^(٥) ولُبِسِد^(٦) ، أو مصدراً ؛ كهُدَى ، وتَقَسَّى . . .

فوزن « فَعْلَل » هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان مفرداً ، مذكراً ، مسموعاً بالمنع . وقد يجب صرفه إذا كان جمعاً ، أو اسم جنس ، أو وصفاً ، أو مصدراً ، - بشرط ألا يكون ذلك الجمع من ألفاظ التوكيد المعنوى - كما

=وأوضحنا وجه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاة حين يريدون أن تكون القاعدة مطردة يتكلفون ويتجاوزون المقبول . ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربى الفصيح كانت العلة الحقيقية هى السماع عنه ، ومثل هذا يقال فى كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه .

(١) إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف ؛ فلجأ النحاة إلى ما يسمونه : « العدل » ، قالوا إن ذلك العلم ممنوع من الصرف لأنه معدول عن كلمة أخرى على وزن : « فاعل » (عامر - ماضر - زافر . . .) وأن العرب أرادوا أن يدلوا على هذا العدول ويرشدوا إليه ، فعنوا العلم السالف من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلاً ومرشداً للعدل . وكل هذا مرفوض ؛ (لما ذكرناه فى رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة ، وردناه فى أمكنة أخرى .) وقد آن الوقت لإهماله . . .

(٢) كما سبق فى « ب » رقم ١ من هامش ص ٢٢٢ .

(٣) نوع من الغريبان .

(٤) نوع من البلابل .

(٥) من معانيه : الراعى الذى يظلم الماشية فيشتم بعضها ببعض .

(٦) من معانيه : المقيم بمنزله ، لا يبرحه ، ولا يسمى واه معاشه .

سلف - وقد يجوز فيه الأمران والأحسن الصرف إذا كان السماع مجهولاً . فله ثلاث حالات . . .

الثالثة : لفظ « سَحَرَ » (وهو : الثلث الأخير من الليل) بشرط استعماله ظرف زمان ، وأن يزداد به سحر يوم معين ، مع تجريده من « أل » بالإضافة ، نحو : غردت البلابل يوم الخميس سَحَرَ . فكلمة : « سَحَرَ » ظرف منصوب على الظرفية ، ممنوع من القنوين للعلمية والعدل ^(١) ، سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة . وهذا هو التعليل الصحيح . . . أمّا أكثر النحاة فيقول : إنه ظرف ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ويقتصرون على هذا ^(٢) .

فإن لم يكن لفظ « سَحَرَ » ظرف زمان ، - بأن كان اسماً محضاً ، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه - وجب تعريفه « بأل » ، أو « بالإضافة » إذا أريد منه أن يدل على التعيين ، ولا تصح العلمية ، تقول : السَحَرَ أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن . وعجيب أن يغفل الناس عن سحَرهم وأن يقتضوا سحَرهم ثائمين . . .

وإن كان ظرفاً لكنه غير معين (بأن كان ظرفاً مبهمًا ، لا يدل على سحر يوم معين ، خاص -) وجب صرفه ، نحو : يحرص الزراع على الحصاد في

(١) سبق الكلام في ص ٢٢٢ ، وهما شبهتا على العدل وأقسامه وفائدته ، وسحر ، وآخر ... وفي المتنوع من الصرف للعلمية والعدل يقول ابن مالك :

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلًا كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ ، أَوْ : كَتَعَلًا
امنع صرف العلم إن كان معدولاً عن كلمة أخرى . ومثل العلم المعدول بمثابة أولها : « فَعَلَ »
التي للتوكيد ، (أي : يمنع التوكيد التي هي جماع على وزن : « فَعَلَ ») وثانيهما : « تَعَلَّ » علم رجل .
(والالف التي في آخر : « تَعَلَّ » زائدة للشر) .

(٢) دون أن يرفقوا الآية : « السماع » ، أو نحوها من كل ما يفيد أن سبب المنع هو السماع المحض الوارد بترك القنوين والمعدول عنه ، ونراهم يتعسفون ويتلمسون لإثبات العدل أسباباً واهية لكيلا يقال : إن سببه في هذه الكلمة هو السماع . فهو عندهم - علم على الوقت المعين الخاص ، وهو معدول عن « السحر » المقرونة بأل التي للتجريد ، لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون مرفعاً « بأل » ، فعدل العرب عن اللفظ « بأل » ، فعدلوا تعريفه بغير ذكرها . . . إلى غير هذا من آراء وأقوال أخرى في سبب منعه ، واعتراضاته كثيرة على كل منها . وما أغنانا عنها جميعاً لو جعلنا السبب هو : السماع .

سَحَرٌ - سأبدأ رحلتى القادمة بسحرٍ . فالمراد فى المثالين : سحر غير معين من الأسحار المتعدد . . .

وإن كانَ ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من « أل » و « الإضافة » وجب صرفه كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السَّحَرِ إلى العصر ، وأعود يوم السبت فى سَحَرِهِ (١) .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على : « سَحَر » ، ومنعه من الصرف وعدم منعه - يعرض النحاة للكلام على : « رجب وصفر » . وهما من أسماء الشهور العربية . فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان . ووجه ذلك - عندهم - أن المعين معدول عن « الرجب » ، و « الصفر » كما قالوا فى « سَحَرٌ » إنه معدول عن « السحر » إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . ويمكن أن يكون المانع فيهما هو العلمية والتأنيث ، باعتبار أن المراد : المدة (٢) .

الرابعة : ما كان علماً لمؤنث ، على وزن : « فَعْعَالٍ » مثل : رَقَاشٍ - حَذَامٍ - قَطَامٍ - . . . أعلام نساء ؛ فللعرب فيه طريقتان :

إحداهما : أن بعضهم - كقبيلة تميم - يسمّنه من الصرف بشرط ألا يكون مختوماً بالراء . ويقول النحاة : إن سبب المنع هو العلمية والعدل ، لأن الأصل : راقشة - حاذمة - قاطمة . . . فعُدِلَ عن هذا الأصل إلى وزن : « فَعْعَالٍ » ؛ مع منعه من الصرف ؛ ليكون المنع دليلاً على العدل . وفى هذا التعليل ما فى غيره مما سبق . وقيل إن سبب المنع ، هو : العلمية والتأنيث المعنوى ؛ كالأشأن فى

(١) وفى « سحر » يقول ابن مالك :

والعدلُ وللتعريفُ مانِعاً سَحَرٌ إذا به التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرُ

أى : أن العدل والتعريف بالعلمية يمنعان - معاً - « سَحَرٌ » من الصرف ، بشرط أن يكون لفظ « سحر » مقصوداً به تعيين سَحَرٍ معين . وقد ترك بقية الشروط التى سردناها .

(٢) راجع حاشية ياسين على التصريح ، ح ٢ باب التوكيد ، عند الكلام على توكيد النكرة . (وقد نقلنا كلامه فى ج ٣ باب الإضافة ، م ٩٣ ص ٣٨ فى بحث الإضافة البيانية ، مثل : شهر رجب) هذا ، وكلام الخضرى وغيره - فى آخر باب المنوع من الصرف ، عند الكلام على العلمية والعدل فى سحر - ينتهى إلى ما قرره ياسين فى حاشيته .

زينب ، وسعاد . . . وهذا التعليل أصح ؛ نحو : رَقَاشُ شاعرة جاهلية - ضُرب
المثل بحذام في سدّ آد الرأي .

فإن كانت صيغة : « فَعْعَال » محتومة بالراء مثل : « وَبَارِ » علّمت قبيلة
عربية ، و « ظَفَّارِ » علم ببلد يَمَنِي ، و « سَفَّارِ » علم بئر معينة - فأكثر
التمييز بينه على الكسر في كل الحالات ، نحو : « وبارِ » قبيلة عربية على
حدود اليمن - أفنى الزمان « وبارِ » القديمة - لم يبق من « وبارِ » القديمة إلا
الأطلال . فكلمة : « وبارِ » في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع ،
أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . ومثلها : « ظَفَّارِ » ، « سَفَّارِ » ،
ونظائرها - .

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان « فَعْعَالِ »
علماً مؤنثاً محتوماً بالراء أم غير محتوم ^(١) . . .

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن « فَعْعَالِ » المؤنث مقصور

(١) وزن « فَعْعَالِ » قد يكون معدولاً ، وقد يكون غير معدول .

« أ » فالمعدول - كما يؤخذ من هذا الباب وما سبقه في أبواب أخرى - خمسة أنواع ، علم مؤنث ،
كحَدِّ أَمْرٍ ، واسم فعل أمر ؛ كَنَزَالٍ . ومصدراً كحَسَادٍ المعدول عن : المَحْمَمَةِ (بكسر الميم الثانية وفتحها) وحال
مثل كلمة : « بَدَّادِ » في قولهم : الخيل تعدو في الصعيد « بَدَّادِ » ، وصفة ، إما مسموعة جارية مجرى الأعلام
من فاحية إحلاها محل الاسم ، واستعمالها غير تابعة لموصوف ؛ نحو : « حَلَّاقِ » المنية ، وهو معدول عن
« حالقة » وإما صفة ملازمة للنداء في ذم الأنثى ، نحو : يَالْكَاعِ - يافَسَّاقِ - ياغَبَّاثِ . وهو معدول عن
المشتق ؛ تريد : يالاكمة - يافاسقة - ياغيثة . (بالإيضاح الذي سبق . عنها في رقم ٧ ص ٧٢) . فهذه خمسة
أنواع كلها مبنية على الكسر ، معدولة عن مؤنث . فإن صارت علماً لمذكر جاز إعرابها مع منمها من
الصرف - وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها ، ولا يصح البناء في الحالتين . وإن صارت علماً
ل مؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عند التمييز والحجازيين .

« ب » - وغير المعدول يكون اسماً ؛ كجَنَاح ، ومصدراً ؛ كذَّهاب ، ووصفاً (أى : مشتقاً)
نحو : جواد ، أى : كريم ، وجنساً نحو : سحاب . فهذه أربعة أنواع لو صارت إحداها علماً لمذكر
وجب إعرابه وتنوينه ، إلا إن كان « فَعْعَالِ » في أصله مؤنثاً ، كمنشأق ؛ للأنثى من أولاد المعز ، فإن جعل
عناق المؤنث - وأشباهه - علماً منع صرفه للعلمية والتأنيث .

هذا ، وفي اللغة ألفاظ تزيد على المائة - كما قالوا - بناها العرب على الكسر ؛ لسبب من الأسباب
السالفة في : « أ » وقد جمع أكثرها « رضى الدين الصفاني » (المتوفى سنة ٦٥٠ هـ) في كتاب عنوانه :
(ما ينته العرب على : « فَعْعَالِ ») ونشرت أكثرها مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق .

على بعض تميم بشرط ألا يكون العلم مختوماً بالراء^(١) . . .

الخامسة : أمس . وأشهر لغات العرب فيه لغتان :

إحدهما : منعه من الصرف ، رفعاً ، ونصباً ، وجراً . وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط : (أن يكون علماً مراداً به اليوم الذى قبل يومك مباشرة^(٢) . . .) ، وأن يكون خالياً من « أل » والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف) ؛ فيقولون انقضى أمس^٣ على خير حال - وقضيت أمس^٤ فى إنجاز عملى - وقد استرحت مذ^٥ أمس^٦ . فكلمة أمس مرفوعة بالضمة بغير تنوين ، ومنصوبة ومجرورة بالفتحة من غير تنوين فيهما . ويقول النحاة فى تعليل منعه من الصرف : لانه العلمية والعدل ؛ لانه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معدول عن الأمس المعروف بأل ، فصار معرفة بغيرها^(٣) .

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين فى حالة الرفع وحدها ، ويبنيه على الكسر فى حالتى النصب والجر ؛ فلا يدخله فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول فى الأمثلة السالفة : انقضى أمس^٧ . . . - قضيت أمس^٨ . . . - وقد استرحت مذ^٩ أمس^{١٠} . . . -
والأخرى ؛ بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته إذا^(٤) استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يدخلونه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك فى بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذى يليه :

زَيْنٌ عَلَى الْكُسْرِ : « فَعَالٍ » عَلَمًا مُوثَثًا . وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا - ٢٤

عند تميم ٢٥

يقول : ابن على الكسر العلم الموثث الذى لعل وزان : « فعال » فى كل أحواله عند غير تميم ، أما عند تميم فهو نظير : « جشم » فى أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . وتمة البيت الأخير تخصص بحكم مستقل منذ ذكر مع فى ص ٢٦٥ وهامشها .

(٢) وقال الخفصرى (ج ١ باب : « المغرب والمبنى » عند الكلام على علامات البناء) ما نصه :

(٣) وهذا التعليل مرفوض كنظائره السالفة ؛ لما أوضحناه من قبل . - فى رقم ٦ من هامش ص ٢٥٦ .

(٤) ويقول النحاة فى سبب بنائه هو تضمنه معنى الحرف « فى » (وقد تكلمنا على هذا التضمين

تفصيلاً فى الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ فى موضوع الإعراب والبناء وسببها) .

مضى أمس بأحداثه ؛ فتهيأ للغد — عرفت أمس بوقائعه ، فإذا يكون اليوم —
لم أهتم بأمس . . . ، فكلمة : « أمس » مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب
أو جرٍّ على حسب حالة الجملة .

فإن أريد بكلمة : « أمس » يومًا مبهما (أى : يومًا ماضيًا غير معين ، بأن
أريد به أمس من الأموس من غير تخصيص) كان معربًا منصرفًا عند التميميين
والحجازيين . وكذلك إن كان مضافًا ، نحو : انقضى أمس من الأموس الطيبة —
قضينا أمسًا من الأموس في رحلة — لم نأسف على أمس من الأموس . . . — أمسنا
كان جميلًا — إن أمسنا كان جميلًا — سررت بأمسنا .

وكذلك إن كان معرفًا « بآل » ، نحو : أمس كان جميلًا . . . إن أمس
كان جميلًا . . . سررت بانقضاء الأمس .

أو : كان مصغرًا ؛ نحو أميس كان جميلًا . . . إن أميسًا كان
جميلًا . . . سررت بأميس .

أو : كان مجموعًا جمع تكسير ؛ نحو : أموس كانت جميلة . . . إن
أموسًا كانت جميلة ، سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : « أمس » ظرفًا مجردًا من « آل والإضافة » وليس اسمًا ،
فهو مبني على الكسر عند الفريقين أيضًا ، نحو : سرتني زيارتك أمس ، وسأزورك
قريبًا — خرجت أمس مبكرًا لرحلة نهريّة ^(١) . . .

* * *

زيادة وتفصيل :

(١) إذا زالت علمية « أمس » دخلها التنوين ، نحو : سأزورك في أمس من الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونة « بأل » فهي معربة ، يمتنع تنوينها بسبب « أل » - كما هو معروف - لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافة .

وكل كلمة أخرى ممنوعة من الصرف للعلمية مع العدل يجب صرفها إذا لم توجد العلتان أو إحداهما ، ما لم يمنع من الصرف مانع آخر .

(ب) إذا سميت رجلاً « بأمس » وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف « غاق » إذا سميت بها . (وقد سبق : أن كل مفرد مبنى إذا صار علماً - فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف ؛ طبقاً لأنسب الرايين اللذين عرضناهما من قبل)^(١) .

وإن سميت « بأمس » على لغة تميم صرفته أيضاً في الأحوال كلها .

(١) في ص ١٢ وحاشيتها ؛ حيث البيان المناسب .

أحكام عامة في الممنوع من الصرف

(وتشمل ما يأتي : منع اتصال تنوين الأمكنية به - أنواع الممنوع من الصرف - حكم المنقوص عند منعه من الصرف - وجوب تنوين الممنوع من الصرف ، وجوازه - جواز منع الصرف للضرورة) .

كثير من هذه الأحكام العامة منشور في مواضع متفرقة من الباب الخاص بالممنوع من الصرف ، أو غيره من الأبواب الأخرى . ونعرضه هنا في جمع وتركيز .

١ - الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين « الأمكنية » ^(١) مطلقاً . وحكمه : أنه يرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً نيابة عن الكسرة . ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً « بأل » - أو بما ينوب عنها ، مثل : « أم » في بعض اللهجات العربية - .

فإن فقيد الشرط وجب جره بالكسرة ، مثل : لا تكن بأعجل - الخصمين استجابة للشر ، فما أضراً أن توصف بالأعجل

وإذا كان الممنوع من الصرف علمياً منقولاً من جمع مؤنث سالم ^(٢) (مثل : عطيات - علييات - زينات . . .) - جاز لإعرابه إعراب مالا ينصرف ، وجاز لإعرابه كالمصرف ، فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع تنوينه في الحالات الثلاث .

٢ - الممنوع من الصرف أحد عشر نوعاً . منها ما يكون ممنوعاً لعلة ^(٣) واحدة ، ومنها ما يكون ممنوعاً لاثنتين . فالممنوع لواحدة هو : « صيغة منتهى الجموع » - وملحقاتها - ، والمختوم « بألف التأنيث » . وكلاهما لا ينصرف مطلقاً مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقاً ^(٤) . لكن لا يجر بالفتحة إلا بشرط خلوه من « أل » و « الإضافة » .

(١) لهذا التنوين إيضاح مناسب في ص ٢٠٠ .

(٢) تفصيل هذا في الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم . وقد سبقت له الإشارة هنا في ص ٢٠٢ وفي رقم ١ من هامش ص ٢٠١ وله إيضاح في ج من ص ٢٤٠ .

(٣) سبق الإيضاح والتعليق في رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .

(٤) سبقت الإشارة لهذا في ص ٢٠٦

والممنوع لعلامتين - أى : لعلتين^(١) - قد تكون إحداهما « الوصفية » مع شئ آخر ، وقد تكون « العلمية » مع شئ آخر أيضاً .

فالممنوع للوصفية مع شريكها ثلاثة أنواع لا تنصرف مطلقاً ، مهما اختلفت استعمالاتها^(٢) ؛ لأن هذه الوصفية مع شريكها ملازمة للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية ، وعندئذ يمتنع صرفه للعلمية وما يكون معها . فهذا النوع الممنوع للوصفية مع شريكها ، كسابقه لا ينصرف مطلقاً . لكن لا يجزى بالفتحة إلا بشرط خلوه من « أل » ، و « الإضافة » .

والممنوع من الصرف للعلمية مع شئ آخر سبعة أنواع : ويظل ممنوعاً ما دام مشتقاً على العلتين ، فإن زالت إحداهما أو كليتهما دخله التنوين وجوباً - إن لم يوجد داع آخر للمنع - وقد أوضحنا تفصيل هذا في مواضعه . . . وستأتى له إشارة أخرى قريبة^(٣) . . .

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية ؛ كأحمر ، وأفضل علمين^(٤) . . . ، فإنهما يمتنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل ، مع

(١) سبق الإيضاح في رقم ١ من هامش ص ٢٠٤ .

(٢) فإذا انضم إلى هذه الثلاثة التي لا تنصرف مطلقاً النوعان السابقان (وهما : - أ - صيغة منتهى الجموع ، وملكاتها - ب - وألف التأنيث بنوعيهما) نشأت خمسة أنواع ملازمة لمنع الصرف في كل استعمالاتها . - طبقاً لما نص عليه الحضري وغيره .

(٣) وقد أشار ابن مالك إلى حكم الممنوع من الصرف للعلمية مع شئ آخر ، إذا فقد العلمية فقال :

..... واصْصِرْفَنَّ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا - ٢٥

أى : يجب صرف كل اسم نُكِّرَ بعد أن كان معرفاً ، وكان للتعريف أثر في منع صرفه . وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف « العلمية » ، دون غيرها ، كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً .

وكان الأنسب هنا أن يقول : و « نَوَّنَنَّ » ، بدلاً من : « اصْصِرْفَنَّ » ؛ لأن « الصرف » الذى يشيع استعماله في هذا الباب يراد به : « تنوين الأمكنية » في الأغلب . أما التنوين الذى يلحق العلم الممنوع من الصرف إذا فقد علميته فتنوين التذكير . - كما سبقت الإشارة في رقم ١ من هامش ص ٢٢٧ -

هذا ، وصدر البيت هو : (عند تميم ، واصْصِرْفَنَّ مَا نُكِّرَا) وقد سبق - في هامش ص ٢٦١ - عند الكلام على حكم ينسب لتيم ، ورد ذكره قبله .

(٤) بخلاف « أحمد » ، طبقاً لما تقدم في رقم ٢ من هامش ص ٢٤٩ و « ب » من ص ٢٥١ .

أنهما في الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة .
فإذا زالت العلمية لم يحز تنوين الاسمين ؛ لأن زوالها سيؤدي إلى رجوع الوصفية
التي زالت بسببها ؛ فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير سبب
المنع هو : الوصفية مع وزن الفعل .

٣ - إذا كان الممنوع من الصرف اسماً منقوصاً^(١) ، (علمياً أو غير علم ؛
كـبعض أنواع الوصف ، وصيغة منتهى الجموع) - فإن ياءه تحذف رفعاً ، وجرّاً ،
ويذوّن^(٢) . وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين . مثل : دواعٍ ، جمع :
داعية - وأُعْيِلَ^(٣) ، تصغير : أعلى - وراعٍ ، علم فتاة ، - وكذلك :
تَفْدٍ (علم فتاة : منقول من المضارع تَفْدِي) . . . تقول : (ظهرت للخير
دواعٍ - عرفت دواعي للخير - استجبت لدواعٍ كريمة) فكلمة : « دواعٍ » ،
الأولى منونة ، وهي فاعل مرفوع بضمّة على الياء المحذوفة . والأصل (دَوَاعِي -
دواعيين) دخلها أنواع من التغيير سبق^(٤) شرحها ؛ لأن هذه الكلمة ممنوعة من
الصرف لصيغة منتهى الجموع . . .

وكلمة : « دواعٍ » ، مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين .

وكلمة : « دواعٍ » الأخيرة - منونة بجرورة باللام ، وعلامة جرّها الفتحة
على الياء المحذوفة ، بدل الكسرة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى
الجموع ، وأصلها : (دواعي - دواعيين) دخلتها التغييرات التي سبق^(٤) إيضاحها .
وتقول : (أُعْيِلَ خير من الأسفل - إنَّ أعْيِلِيَّ خير من الأسفل -
لا تقنع بأعْيِلٍ ، واطلب المزيد) . فكلمة : « أُعْيِلَ » الأولى منونة ، مبتدأ

(١) سبقت الإشارة إليه في هذا الباب - ص ٢٠٩ وهامشها . - أما تفصيل الكلام عليه في

الجزء الأول ص ١٢٤ م ١٥ .

(٢) وهذا التنوين للعوض (كما أشرنا في هذا الباب - ورقم ٢ من هامش ص ٢٠٩ - وفي ص ٢٥

م ٣ وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون في الممنوع من الصرف) .

(٣) تقضي قواعد : « التصغير » الخاصة بغير الثلاثي - وستأتي في ص ٦٩٤ - بكسر هذه « اللام »

بعدياء التصغير ؛ فتقلب الألف بعد اللام المكسورة ياء ، وتصدر الكلمة : « أعْيِلِيَّ » . وهذه منقوصة ،

إذا نونت حذفت يائها رفعاً وجرّاً . (٤ و ٤) في ص ٢٠٩ .

مرفوع بالضممة على الياء المحذوفة ، والأصل : أَعْيَلِي (أَعْيَلِيْن) دخلتها التغيرات التي عرفناها ، لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل ؛ فهي على وزن المضارع : أَسَيِّطِرُ ، وَأَبْسَيِّطِرُ (١) . . .

وكلمة : « أَعْيَلِي » اسم « إن » منصوبٌ بالفتحة الظاهرة على الياء بغير تنوين .

وكلمة : « أَعِيلِ » الأخيرة ، منونة مجرورة بالياء وعلامة جرهما الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد دخلها التغير المعروف .

وتقول : (سمعت قصيدة لشاعرة اسمها : « راع ») (وقد صافحت « راعِي » بعد سماعها) - (وسوف أستمع إلى « راع » . . .) ، فكلمة : « راع » الأولى منونة ، خبر مرفوع بضممة على الياء المحذوفة ، وأصلها : راعِي (راعِيْن) طراً عليها التغير السالف .

وكلمة : « رَاعِي » ، مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمة : « راع » الأخيرة منونة ، مجرورة بإلى ، وعلامة جرهما الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . وقد طراً عليها التغير الذي قدمنا .

وتقول : « تَفْعِد » طيبة مشهورة - إن « تَفْعِدِي » طيبة مشهورة - يُشْنِي المَرْضَى على « تَفْعِد » . فكلمة : « تَفِد » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بضممة على الياء المحذوفة ، وكلمة : « تَفْعِدِي » (بغير تنوين) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة . وكلمة : « تَفِد » الأخيرة منونة ، مجرورة بعلى ، وعلامة جرهما الفتحة على الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل . . . وهكذا .

ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ،

(١) وهذا على الرأي الأرجح الذى لا يجعل وزن : « أَعْيَلِ » خاصاً بالوصف ، إذ يوجد في الفعل ؛ نحو : أَيْطِر .
- انظر رقم ٢ من هامش ص ٢١٨ ثم ص ٢٧٥ .

ثبتت ياءه بغير تنوين في جميع حالاته (رفعاً، ونصباً، وجراً) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين . ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون في الأمثلة السالفة ظهرت دواعي للخير ، - اتبعت دواعي للخير - اهتديت بدواعي للخير . ويقولون : أعيلي خير . . . - إن أعيلي خير . . . لا تقنع بأعيلي . . .

ويقولون : الشاعرة اسمها : راعي . . . - صافحت راعي . . . - إلى راعي . . . - وكذلك : «تفدى» طيبة مشهورة . . . - إن تفدى طيبة . . . يثنى المرضى على تفدى . . .

ولكن هذا الرأي ضعيف - عندهم - ؛ لندرة شواهد الفصيحة ، وضعف الاستدلال بها ، فيحسن إهماله^(١) . . .

وهناك رأى آخر في المنقوص الذى على وزن الصيغة الأصلية لمتنهي الجموع ؛ وملخصه^(٢) : أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزان المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصلية لمتنهي الجموع ، وأن يكون مفردة اسماً محضاً على وزن : «فَعْلَاء» الدالة على مؤنث ، وليس له - في الغالب - مذكر ؛ كصَحْرَاء وصَحَارٍ ، فيقول فيها . «صَحَارَى» بغير تنوين في الحالات الثلاث^(٣) . . .

(١) وإنما ذكرناه - كما نذكر الضعيف من أشباهه - لنتلئى به في فهم الوارد منه في الكلام القديم ، مع الدلول عن استعماله .

(٢) الإشارة إليه سبقت في «أ» من ص ٢١٢ .

(٣) وفي المنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك :

وما يكونُ منه منقوصاً ففي إعرابه نهْ جَوَارٍ يَقتنى

(منه ، أى : من المنوع من الصرف . يَقتنى = يتبع) . وتقدير البيت : ما يكون من المنوع من الصرف منقوصاً ، فإنه يَقتنى (أى : يتبع ويسير) في إعرابه نهج جوار ، وطريق جوار (جمع تكسير لحارية) ، في حذف يائه رفعاً وجراً مع التنوين ، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين في حالة النصب . وهذا حكم مجمل مختصر . وقد وفيناه في الشرح .

٤ - الممنوع من الصرف قد يجب تنوينه ، وقد يجوز :

فيجب تنوينه في حالتين :

(أ) أن يكون أحد السببين المانعين له هو : « العلمية » ، ثم زالت بسبب تنكيره ، وبقي بعد زوالها العلة الثانية وحدها (وهى : التأنيث ، أو : الزيادة ، أو : العدل ، أو : وزن الفعل ، أو : العجمة ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصورة) ؛ لأن هذه العلة الثانية الباقية لا تكفى وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية ؛ فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر - ولهذا تدخل عليه « رَبٌّ » وهى لا تدخل إلا على النكرات فى الأعم الأغلب - ، فتقول : (رب فاطمة ، أو عثمان ، أو عُمَيْرٌ ، أو يزيد ، أو إبراهيم ، أو معديكب ، أو : أرطى - قابلت) ؛ بالجر بالكسرة مع التنوين فى هذه الأنواع السبعة ؛ لذهاب أحد موجبى المنع ، وهو : العلمية .

ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل ^(١) ؛ وهو الاسم الذى كان فى أصله وصفاً ممنوعاً من الصرف للوصفية وعلة أخرى ، ثم زالت عنه الوصفية وحدها ، وحلّت محلها العلمية ؛ فصار ممنوعاً من الصرف للعلمية الطارئة ومعها العلة الأخرى ، نحو : « أحمر » ؛ فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ، ولكنه يقتضى رجوعه إلى الوصفية الأصلية التى سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة . فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعاً من الصرف كما كان . أما فى غير هذه الحالة فينون فى حالاته الإعرابية الثلاثة ، ولا يجر بالفتحة .

(ب) أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير « عُمَيْرٌ » على : « عُمَيْرٌ » ، وكتصغير : « أحمد » تصغير ترخيم على : « حُمَيْدٌ » فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف ؛ فكلمة : « عُمَيْرٌ » ليست كعمر الممنوعة من الصرف ، سماعاً (أو لِمَا يسميه النحاة : العلميّة والعدل) فلا سماع فى عُمَيْرٍ ، ولا عدل فيها . وكلمة : « حُمَيْدٌ » ليست على وزن الفعل ؛ فهى فاقدة للسبب الثانى الذى لا بد

منه مع العلمية . بخلاف « أحمد » ففيه السببان ^(١) .

وهذه الحالة الثانية : « ب » راجعة للأولى . وفي الحالتين يمر الاسم بالكسرة : وجوباً ؛ إذ يجري عليه حكم المنصرف كاملاً ، إن لم يمنع مانع آخر .

* * *

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين :

الأولى : مراعاة التناسب في آخر الكلمات المتجاورة ، أو المختومة بسجعة ، أو بفاصلة ^(٢) في آخر السُّجْمَل ؛ لتتشابه في التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ؛ لأن للتناسب إيقاعاً عذبةً على الأذن ، وأثراً في تقوية المعنى ، وتمكينه في نفس السامع والقارئ . ومن الأمثلة كلمة : « سلاسل » بالتنوين في قراءة من قرأ قوله تعالى : (إنا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَّاسِلًا ، وأَغْلَالًا ، وَسَعِيرًا .) فقد نونت الكلمة لمراعاة التي أتت عليها وتجاورها . وكذلك كلمة : « قوارير » في قراءة من قرأها بالتنوين في قوله تعالى يصف أهل الجنة : (مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمَهَرِيرًا . ودَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ، وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا ، وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ فَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا . . .) فقد نونت كلمة « قَوَارِيرًا » الأولى لمراعاة التنوين في آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها . . . ونونت كلمة : « قوارير » الثانية لمراعاة الأولى ، . . . ولمراعاة نهاية الآية السابقة ، فإنها منونة أيضاً .

ومن الأمثلة قراءة من قرأ : « يَغُوثَ » ، و « يَعْقُوقَ » منونتين في قوله تعالى

(١) قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين معاً . ويمثلون لهذا بكلمة : « تحلُّ » علماً ، (ومن معانيه : القشر الذي يظهر حول منابت الشعر . .) فهي غير ممنوعة من الصرف إلا إذا كانت علماً مصغراً ، نحو : « تُحْلِلِي » فإنها تمنع للعلمية ووزن الفعل ، إذ تكون على وزن : « تُدَحِّجُ » ، وتبَيطِرُ » — ولهذا الحكم تفصيلات في ص ٢٧٥ ، ولا سيما الحالة الثالثة —

(٢) « السجعة » : وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر . . . كقوله تعالى : (إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمططرياً ؛ فوقاهم الله شر ذلك اليوم ، ولقاهم نضرة وسروراً . .) « والفاصلة » . . وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما . وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً صرفياً ، وإنما يكفي أن يكون متقارباً . ومن الأمثلة الآية الآتية بعد في أهل الجنة : (متكئين فيها . . .) .

عن المشركين ، ومخاطبة بعضهم بعضاً بالتمسك بأصنامهم : (وقالوا : لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ ، وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا ، وَلَا سُوَاعًا ، وَلَا يَغُوثًا ، وَيَعُوقًا ، وَنَسْرًا^(١)) ، فقد نُوتت الكلمتان مراعاة لما حوّلها من كلمات أخرى منونة .

الثانية : الضرورة الشعرية^(٢) ، وما في حكمها^(٣) - ؛ فيضطر الشاعر بسببها إلى تنوين الاسم ؛ ككلمة « محاسن » في قول الشاعر :

(١) كل هذه أسماء أصنام اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لهم عبدوها .
(٢ ، ٢) الشائع في أكثر الكتب النحوية أن « الضرورة » خاصة بالشعر وحده . لكن بعض المحققين لا يرون هذا التحديد الضيق ، كما صرح : « ابن برّي » في رسالته المطبوعة في نهاية : « مقامات الحريري » ، يدافع فيها عن صاحب « المقامات » ، ويصحح كل ما أخذها عليها « ابن الخشاب البغدادي » ، فقد صرح « ابن برّي » بأن الضرورة ليست مقصورة على الشعر وحده ، وإنما تشمل السجع والفواصل أيضاً . وفيما يلي نص كلامه (ص ١١ من تلك الرسالة) :

(اعلم أن للسجع ضرورة الشعر ، وأن له وزناً يضاهي ضرورة الوزن الشعري في الزيادة والنقصان والإبدال ، وغير ذلك . وحذفوا التنوين فيه كما حذفوه في الشعر - وساق أمثلة متعددة تؤيد كل ما سبق - حكى ذلك الخليل ، وأبو حنيفة الدينوري . . . وقد جاء مثل هذا في فواصل القرآن ، لتتفق الفواصل . فمن الزيادة قوله تعالى في سورة الأحزاب : عن الكافرين : « (يوم تُقَلَّبُ وُجُوهُهم في النار ، يقولون : يا ليتنا أطعنا الله ، وأطعنا الرسول . وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) » - فقد زيدت ألف في آخر كلمة « السبيل » ؛ مراعاة لكلمة « الرسول » ، وزيدت ألف في كلمة : « الرسول » لأن الآيات التي قبلها مخنومة بكلمات منونة ، منصوبة ، آخرها ألف . وكذلك زيدت ألف في كلمة : « الظنون » من قوله تعالى في سورة الأحزاب .. « وتظنون بالله الظنونا » وزيادتها مراعاة لآخر الآيات التي قبلها ، المخنومة بكلمات منصوبة آخرها ألف (أليما - بصيراً ...) فزيدت الألف في الفواصل كما تزداد في الشعر ، آخر القافية - بقصد الإطلاق . ومن النقص قوله تعالى في سورة الفجر : « والفجر ، وليالٍ عشر » ، والشّفع ، والوتر ، والليل إذا يسر » فحذفت الياء من « يسر » اتباعاً للوتر ، وما تقدمه . وكذلك حذفت الياء - من : « أكرمني ، وأهانني » - في قوله تعالى في هذه السورة : « فأما الإنسان إذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول ربّ أكرمّن . وأما إذا ما ابتلاه فقدرّ عليه رزقه فيقول ربّ أهانّن » كما حذفت في الشعر في قول القائل :

فهل يَمْنَعُنْ اِرْتِيَادُ الْبِلَادِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ ، أَنْ يَأْتِيَنِ
(أي : يأتيني) ١ هـ كلام ابن برّي ،

وهو كلام قوي نفيس ، يؤيده ويوافقه الفصل الخاص الذي عقده له صاحب : « هج المومنين » في الجزء الثاني تحت عنوان : « خاتمة » - ص ١٥٨ - بعد الباب الخاص بموضوع : « الضرائر » . وكلاهما أعم وأشمل من كلام ابن جني حيث يقول : (الأمثال تجري مجرى المنظوم في تحمل الضرورة) - راجع ص ١٩ من التعريف بكتابه : المحتسب ، ج ١ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة . -

إن الذى ملأ اللغات محاسناً جعل الجمالَ سره^(١) فى الضاد^(٢)
ويتبع هذا جره - حتمًا - بالكسرة بدل الفتحة فى حالة الجر ؛ « ككلمة
« عُنَيْزَة » فى قول امرئ القيس :

ويوم دخلتُ الخِدرَ خدرَ عُنَيْزَة^(٣) فقالت له الويلَاتُ إنك مُرْجِلِي^(٤)
فقد دخل الجر والتنوين فى كلمة : « عنيزة » لضرورة الشعر . ومثل كلمة :
« فاطمة » فى قول الشاعر يمدح « عليّاً زين العابدين » بأنه من نسلها وهى بنت
الرسول عليه السلام :

هذا ابن فاطمة إن كنتَ جاهله بجمده أنبياءُ الله قد خستموا
وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه ، مثل كلمة :
« عَصَائِبِ » فى قول المادح :

إذا ما غزا بالجيش حلقى فوقه عصائبُ طير تهتدى بعصائبِ
فقد جرّ الكلمة بالكسرة وحدها مراعاة للكسرة فى آخر أبيات القصيدة .
وإنما كان التنوين جائزاً - لا واجباً - فى الحالتين السالفتين ، لأن المتكلم
يستطيع فى الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع فى الحالة
الثانية أن يترك الكلمة التى تدفعه إلى التنوين قهراً واضطراً^(٥) ليختار كلمة أخرى
تلائم القافية والوزن الشعرى من غير حاجة لمنع الصرف .

وفى كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة ،
ويزاد على إعرابها حين تكوين منوثة : أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسرة -
لا بالفتحة - على الأفصح .

(١) الضاد : رمز يكتفى به عن اللغة العربية وحدها ؛ لعدم وجوده فى اللغات الأخرى الشائعة .

(٢) الخدر : الهودج . « مرجل » : ستجعلنى راجلة ، أى : ماشية ، لأن الهودج لا يحتملها معاً .

(٣) أى : أن تنوين الضرورة يعتبر ضرورياً محتوماً إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد
تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين . ويعتبر اختيارياً جائزاً إن لاحظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار
كلمة أخرى لا توجب عليه التنوين .

وعند كثرة النحاة : أن الضرورة هى التى تباح فى الشعر دون النثر ولو استطاع الشاعر أن يتخطاها ،
إذ تعد فى النثر مخالفة غير جائزة . وهذا رأى يرفضه - بحق - « ابن برّيّ » محتجاً بما تقدم فى رقم ٢
من هامش الصفحة السالفة .

٥ - يجوز في الضرورة الشعرية^(١) أن يُمنع الاسم المنصرف من التنوين الذي استحقه قبل هذه الضرورة ؛ سواء أكان الاسم علماً أم غير علم . فمثال العلم كلمة : « شبيب » في قول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشبيب غائلة^(٢) النفوس ، غدور

فقد منع التنوين من كلمة : « شبيب » ، للضرورة الشعرية ، إذ لا يوجد مع العلمية السبب الذي يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف . ومثال غير العلم كلمة : « موالى » في قول الشاعر :

فلو كان عبد الله دولي هجوتي ولكن عبد الله دولي موالياً
والأصل الغالب أن يقول : مولى موالٍ . فترك هذا الأصل ، وأثبت الياء . وجر الاسم بالفتحة الظاهرة عليها . . .

لكن إذا مُنع الاسم من التنوين بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه في حالة الجر ؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة المتكسرة ولكن بغير تنوين ، أم يجز بالفتحة بغير تنوين كالممنوع من الصرف ؟ الأمران جائزان . والأحسن جره بالكسرة كأصله والاقتصار في الضرورة على منع تنوينه^(٣) .

ويعرب الاسم الممنوع من التنوين للضرورة على حسب موقعه من الجملة ويزاد في كل حالة إنه ممنوع من التنوين للضرورة وإذا كان مجزوراً بالفتحة زيد

(١) انظر البيان السابق الخاص بمعنى : « الضرورة » ، والمراد الدقيق منها - في رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ -

(٢) مجرور بالفتحة بدل الكسرة ؛ لما تقرر : أن المنصرف الذي يمنع صرفه للضرورة يصح في حالة الجر - جره بالكسرة بدل الفتحة ، ويصح جره بالفتحة بدل الكسرة - كما سيحى هنا - . « والأزارق » - وأصلها : الأزارقة ، جمع أزرق - قوم من الخوارج ينسبون إلى نافع بن الأزرق زعيمهم . و« شبيب » هذا هو : شبيب بن زيد من ربههم . ادعى الخلافة وتسمى بأمر المؤمنين . وكلمة : « الأزارق » مفعول به للفعل : « طلب » والتفاعل ضمير مستتر ، تقديره : هو ، يعود على سفيان نائب الحجاج ، وزوج ابنته .

« هوت » بمعنى : أطمعت ، وغرت . يقال : هوى به الأمر : أى : أطمعه وغره .

غائلة النفوس ، هى : الموت ، وترب فاعلاً للفعل : هوى .

(٣) ليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها .

أيضاً : أنه مجرور بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة^(١) . . .

* * *

(١) وفي تنوين الممنوع ، ومنع التنوين من الاسم الذي يستحقه .. يقول ابن مالك في ختام الباب :

وَلَا ضِطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ ذُو الْمَنَعِ . وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ ٢٥

يريد : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامي ، وأن المصروف قد يمنع تنوينه . وقد أوضحنا الحكيم ، وسردنا تفاصيلهما .

وبمناسبة قول ابن مالك : (والمصروف قد لا ينصرف) نذكر أن فريقاً من النحاة - ومنهم ابن هشام في كتابه : « المغنى » في مبحث « قد » - يمنع وقوع « لا » النافية بعدها ، فاصلة بينها وبين المضارع ، ومشترطاً أن يكون المضارع بعدها مثبتاً . وهذا الرأي يقول بعض اللغويين كصاحب القاموس ، وتبعهم فيه أحد الباحثين المعاصرين .

لكن صاحب « لسان العرب » نقل في مادة : « دام » مثلاً عربياً فصيحاً نصه : « قد لا تعدم الحسناء داما » كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه : « الأمثال » ، المطبوع على هامش كتاب : « الأمثال » للبيداني (في ص ١١٧ ج ٢) مثلاً آخر قديماً نصه : « قد لا يقاد بي الجمل » ورأيت في بعض الشعر الجاهلي وغيره من فصيح الكلام الذي يحتاج به وقوع المضارع المنى بالحرف « لا » مسبوقاً بكلمة : « تد » مباشرة (أى : أن الحرف « لا » النافي توسط في ذلك الكلام العربي الصحيح بين « قد » والمضارع) . وقلنا في الجزء الأول (م ٤ - ص ٥٠) إن رفض تلك الأمثال غير مستساغ إلا إذا لجأنا للتأويل الواهي المتعسف الذي لا يثبت على التمهيص .

ومن الأدلة أيضاً ورودها في شعر الأعشى ميمون ، وهو جاهل أدرك ظهور الإسلام في بيت له (من قصيدته التاسعة والعشرين بالصفحة ١٩٥ من ديوانه) ونصه :

وَقَدْ قَالَتْ قَتِيلَةٌ إِذْ رَأَتْنِي وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحُسْنَاءُ ذَامَا . . .

وفي بيت آخر لتيس الجهمي - وهو جاهل - ، وقد نقله الأمدى في كتابه : المؤلف ص ١٢٣ ، ونصه :

وَكُنْتُ مَسْجُودًا فِينَا حَمِيدًا وَقَدْ لَا تَعْدَمُ الْحُسْنَاءُ ذَا مَا . . .

وكذلك في بيت للنمر بن تولب - وهو مخضرم - (ونصه كما رواه السيوطي في شواهد المغنى ، ص ٦٦) .

وَأَحْبَبُ حَبِيبِكَ حَبًّا رُوَيْدًا فَقَدْ لَا يَعُولُكَ أَنْ تَصْرَمَا . . .

وهذه الرواية توافق رواية « منتهى الطلب » في المخطوطة الأصلية المحفوظة بدار الكتب ، ورقمها بين المخطوطات الأدبية : (١٢٦٣١) . . . إلى غير هذا من الأمثلة التي تقطع بصحة الاستعمال السابق في غير ضعف ، ولا شذوذ ، ولا تأويل ، ولا تردد في الحكم بصحة قول ابن مالك هنا - وهو الإمام الثقة : « والمصروف قد لا ينصرف . . . » وصحة من استعملها قبله بمئات السنين من منطقة العرب الذين وضعوا « سوراً » للقضية الجزئية نصه : « (قد يكون وقد لا يكون) » ومن استعملها بعده من علماء النحو وغيره في كثير من أساليبهم ، كالأشمون في الجزء الثاني ، باب : « الاستثناء » عند الكلام على الأدوات : « ليس ، وخلا » حيث يقول ما نصه : (. . . لأنه قد لا يكون هناك فعل . . .) ه وكذلك في باب =

زيادة وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر في الصرف ومنعه . ولهذا أربع حالات ^(١) .

الأولى : أسماء تمنع من الصرف وهي مصغرة أو مكبرة . لوجود سبب المنع في حالتها — بشرط ألا تكون مضافة ولا مقرونة بأل ، كما عرفنا — ومن أمثلتها :

معديكرب — طلحة — زينب — حمراء — غضبان — إسحاق — أحمر — يزيد . . . ونحوها مما نحقق فيه شرط المنع ، ولا يفقد سبب المنع في تصغير ولا تكبير .

الثانية : أسماء تمنع من الصرف وهي مكبرة . وتصرف وهي مصغرة ، نحو :
عُسر — شَسْر — سِرْحان ^(٢) — أرطى ^(٣) — جنادل . . . أعلاماً . فإن تصغيرها على عَمْسِر — شَمْسِر ^(٤) — سُرَيْحين — أَرَيْط — وَجْنَيْدِل ^(٤) — يزيد سبباً لازماً لمنعها من الصرف ؛ هو العدل في عمير ، ووزن النعل في شَمْسِر ^(٤) . وعدم وجود الألف الزائدة في سُرَيْحين ، وعدم وجود ألف الإلحاق في أَرَيْط ، وعدم وجود صيغة منتهى الجموع في وَجْنَيْدِل .

الثالثة : أسماء تمنع من الصرف مصغرة ، وتصرف مكبرة . ومنها : تَحْلِيء ^(٥) .

== الصفة المشبهة (ج ٣ ص ٤) حيث يقول : (إنها قد تكون جارية على اسم الفاعل كظاهر القلب . . . وقد لا تكون . . .) اهـ وكذلك ضياء الدين بن الأثير — ومكانته اللغوية والأدبية والبلاغية لا تجحد — حيث يقول في كتابه : « الجامع الكبير » ، في صناعة المنظوم من الكلام ، والمنثور — ج ١ ص ٤٨ : « طبعه المجمع العلمي العراقي — ما نصه : (. . . والناظم قد لا يمكنه ذلك . . .) » اهـ .
وقد أصدر مؤتمر المجمع اللغوي (المنعقد بالقاهرة في فبراير سنة ١٩٧١) قراره الحاسم بعد التثبت والتحصيل بجواز إدخال « قد » على المضارع المنفي بالخرف « لا » .

(١) هذه الحالات يجمعها ضابط واحد وضعوه ، هو : أن كل مصغر لم يذهب تصغيره أحد سببه فهو غير مصغرف ، وإلا فهو مصغرف . (٢) من معانيه : الذئب ، والأسد . . .
(٣) أصله نوع من الشجر . (٤ ، ٤ ، ٤) تصغير ترخيم .
(٥) أشعر المتروءة على الجلد بعد الدباغة ، ووسخ الجلد وسواده ، والقشر الذي حول منابت الشعر .

— تَوَسَّطَ (١) — تَهَيَّبَ (٢) . تُرْتَّبُ (٣) ؛ فتصغيرها : تُحَيِّلُ (٤) — تَوَيَّسَ —
 تَهَيَّبَ — تُرَيَّبُ . وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع :
 « تَهَيَّبَ » فتمنع للعلمية ووزن الفعل ، ولم تكن قبل التصغير مستحقة للمنع
 فكفله لها . وهذا بشرط ألا تجيء ياء عوضاً عن حرف حذف في بعضها ؛
 فإن جيء بالياء وجب التنوين . نحو : تَوَيَّسَ وَتَهَيَّبَ . . . ؛ لفقد
 وزن الفعل . . .

الرابعة : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبرة ، فإذا صُغرت
 تحتم المنع ، نحو : دُعِدَ — جُمِّلَ ، وهما علمان لفتاتين . فيجوز فيهما المنع
 وعدمه قبل التصغير (٥) . أما بعده (دُعِيْدَ — جُمِّيْلَ . . .) فيجب منعها .

* * *

(١) مصدر تَوَسَّطَ .

(٢) اسم طائر . (بكسر أوله وثانيه وثالثه المشدد) .

(٣) الشيء المقيم الثابت . (وضبطه : على وزن قُنْصَمَد ، أمر جُنْدَب) .

(٤) انظر رقم ١ من هامش ص ٢٧٠ .

(٥) أما جواز المنع للعلمية والثبات ، وأما جواز الصرف فلائه علم ثلاثي ، ساكن الوسط ، غير

— طبقاً لما سلف في ص ٢٣٨ ب — .

نقل من مذكر المؤنث ، وغير أعجمي

إعراب الفعل المضارع

١ - نواصبه

الأفعال ثلاثة : « ماض ، وأمر » ، وهما مبنيان دائماً . و « مضارع » ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً « نون التوكيد » ؛ فيبنى على الفتح ، أو « نون النسوة » فيبنى على السكون . وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً ^(١) .

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره رفعاً ، ونصباً ، وجزماً ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامة ضمة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة رفعه ، وتكون فتحة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكوناً أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله . وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا في حالة واحدة ؛ هى التى يتجرد ^(٢) فيها من الناصب والجازم ؛ فلا يسبقه شئ منهما ؛ سواء

(١) سبق (في ج ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما في الأفعال... كما سبق هنا (في ص ١٦٧ م ١٤٣) الكلام على نون التوكيد ، وأحكامهما ، وأثارهما ، واتصالهما المباشر بالمضارع ، وغير المباشر ، ونتيجة كل ... أما نون النسوة فاتصالها به مباشر في كل حالاتها .

(٢) للنحاة جدل عنيف في سبب رفع المضارع ؛ أهو التجرد - والتجرد علامة عديمة - أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التى فى أوله ... أم ... ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه ... وهذه المعركة الجدل لا طائل وراءها . ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها .

أما حقيقة الأمر فهى أن العرب رفع المضارع الذى لم يسبقه ناصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذلك ، وأن المحدثين تابعوا العرب في مسلكهم ، وحاكهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون في عامل الرفع : أهو عدى أم غير عدى ؟ ويقتضينا الجدل ومتابعة ركب الحياة الحضارية بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد - ولو كان يسيراً - إلى جلائل الأمور .

إن نظرية « العامل » التى ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة ، ودليل نبوغ وعبقريّة ؛ وطالما امتدحناها ولم ننكر من أمرها إلا التعسف - بغير داع - في تطبيقها . وهذا هو العرّض المغيّب في جوهرها النفيس (كما أشرنا في ص ٤٥ م ٦ ج ١ . وفصلنا الكلام فيها) . ونحن نكشف عنها هذا العرّض في مناسبات مختلفة ؛ ليصفو جوهرها ، ويخلص معدنها الثمين ... ولهذا ندع الجدل هنا في سبب رفع المضارع .

أكان رفعه ظاهراً أم مقدراً ؛ كالفعلين : « يُسَىُّ وَيُتَلَّى » في قول الشاعر :
 وَأَقْتَمَلُ دَاءَ رُؤْيَا الْعَيْنِ ظَالِمًا يَسَىُّ ، وَيُتَلَّى فِي الْحَافِلِ حَمْدُهُ
 فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه ^(١) . وهذا الباب معقود
 للكلام على الأدوات التي تنصبه ، وكلها حروف ، وهى :
 (أنْ - لنْ - إذنْ - كى) - (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية -
 واو المعية) . فهذه تسعة . وزاد بعض النحاة حرفين ؛ هما : « لام التعليل » ،
 و « ثمَّ » ؛ المملوكة ^(٢) بواو المعية ، وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفاً .
 وكل حرف منها يُخلص زمن المضارع للمستقبل المحض ^(٣) .

والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر أو
 مقدر . أما بقية الأحرف فلا تنصبه بنفسها ، وإنما الذى ينصبه هو : « أنْ »
 المضمرة وجوباً بين كل حرف من تلك الأحرف والمضارع .

والمذهب الكوفى يبيح توسط « كى » مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل
 والمضارع ، ويجعل هذا المضارع منصوباً بـ « كى » ، لا « بأنْ » المضمرة ،
 وسيجىء ^(٤) بيان هذا كله فى موضعه المناسب من الباب .

(١) يقول ابن مالك فى رفع المضارع فى باب عنوانه : « إعراب الفعل » .

رَفَعَ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَتَسَعْدُ - ١

(٢) فى المذهب الكوفى . والكلام عليها فى ص ٣٨٥ .

(٣) فى الجزء الأول (م ٤ ص ٥٤) . تفصيل الكلام على أنواع الزمن فى المضارع .

(٤) فى ص ٣٠٠ .

زيادة وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح (لاتصاله المباشر بنون التوكيد) ، أو على السكون ؛ (لاتصاله بنون النسوة) فهل يكون له محل من الإعراب ؛ فيقال عنه : مبنى فى محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت له قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه ؟ .

الأحسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون فى محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول ، تابع له (كأن يكون الثانى معطوفاً على الأول ، أو توكيداً لفظياً له ، أو بدلاً منه) ؛ فيجب رفع الثانى المجرد عن الناصب والجازم ؛ تبعاً لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع .

أما إذا كان المضارع المبنى غير مجرد — لوقوعه بعد ناصب أو جازم — فإنه يبنى على الفتح ، أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون فى محل نصب إن سبقه ناصب ، وفى محل جزم^(١) إن سبقه جازم . ويراعى هذا المحل فى المضارع الذى يجرى بعده ، تابعاً له ؛ (معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً : . . .) لأن مراعاة المحل واجبة فى هذه الصورة . ويتعين فيها أن تكون العلامة الإعرابية فى التابع مماثلة للعلامة الإعرابية المحلية فى المتبوع . فنثال المضارع المبنى على الفتح فى محل نصب : (... إذن لأصحابين الخائن ، ولا أرافقه) . فالفعل : « أصحاب » مبنى على الفتح فى محل نصب بالحرف : « إذن » والفعل « أرافق » معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعاً لمحل المعطوف عليه . . .

ومثال المضارع المبنى على الفتح فى محل جزم : (لا تخافن إلا ذنبك ، ولا ترجون إلا ربك) ، وقول الشاعر :

لا تحسبنَّ المجد والاعلياء فى كذب المظاهر

فالأفعال : تخاف — ترجو — تحسب — مبنيّة على الفتح فى محل جزم بـ « لا » الناهية .

ومثال المضارع المبني على السكون ، لاتصاله بنون النسوة — إما في محل نصب وإما في محل جزم على حسب الأداة التي قبله — قول بعض المؤرخين في وصف الأعرابيات :

اشترك كثيرات منهن في الحروب ، كما تشترك فيرق المتطوعات اليوم . ومع اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ . وأننى لهن أن يتركسنه ، والدين والنشأة العربية الأصلية خير عاصم للحرائر ؟ .

فالمضارع « يهمل » — مبني على السكون في محل جزم بالحرف « لم » . والمضارع « يترك » مبني على السكون في محل نصب بالحرف : « أن » .

ويجب مراعاة هذا المحل في التوابع — كما سلف — ؛ فيجب نصب المضارع المعطوف — مثلاً — إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل نصب ، كما يجب جزم المضارع المعطوف — مثلاً — إن كان المعطوف عليه مضارعاً مبنياً في محل جزم وهكذا بقية التوابع . فلاعراب المضارع إعراباً محلياً أثر في توابعه وفي المعنى .

(ح) لا يعتبر المضارع ساكناً إذا كان سكون آخره عارضاً بسبب الوقف عليه ، أو بسبب التخفيف من توالى ثلاث حركات في آخره مباشرة ، أو في آخره مع ما يتصل به ويعتبر جزءاً منه ، كالضمير . وهذا التخفيف لغة بعض القبائل ، وأوضح صورته تسكين الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة المتوالية المتحركة . فيقولون : — يستمع — بسكون الميم في المضارع : « يستمع » مكسور الميم ، ويقولون : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) : بسكون الراء في آخر المضارع « يأمر » ؛ لوقوع الضمير المتحرك بعده ، وهذا هو ما يعيننا الآن . فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حاله الأصلية ، ونزيد : أنه سكن للوقف ، أو للتخفيف ^(١) ومثل هذا السكون لا يراعى في التوابع .

* * *

(١) سبق بيان شامل عن « سكون التخفيف » : في ج ١ م ١٦ ص ١٨٠ عند الكلام على : « مواضع الإعراب التقديرى » ، وأشهر المواضع التي تندرج فيها الحركات الأصلية .

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :

— الأول : « أن » المصدرية ^(١) المحضة الناصبة للمضارع . وعلامتها اجتماع أمرين معاً : (أن تقع في كلام يدل على الشك ^(٢) ، أو على الرجاء والطمع) ^(٣) ، (وأن يقع بعدها فعل) . — فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقق ، ولا في كلام يدل على الرجحان ^(٢) ، ولا تدخل على غير فعل — . فمثال وقوعها بعد الشك : (أى الأمرين أجدرُ بالعاقل ؛ أن يدارى السفية أو أن يقاطعه ؟ فلقد عجز رأى الحكيم عن ترجيح أحدهما) . ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : (والذى أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين) ، وقول الشاعر :

المـرءُ يـأـمـلُ أن يعـيـشَ ، وطولُ عيشٍ قد يضره

فأما التي تقع في كلام يدل على اليقين فهي « المخففة من الثقيلة » ^(٤) نحو : أعتقد أن سينتصر الحق ، ولو تأخر انتصاره . . . ، أى : أنه سينتصر
وأما التي تقع في كلام يدل على الرجحان (أى : الظن الغالب) فتصلح للنوعين ؛ فيصح أن تكون مصدرية ناصبة المضارع ، كما يصح أن تكون مخففة من الثقيلة ؛ نحو : (من غره شبابه ، أو ماله ، أو جاهه ، وظن أن يسلمه الدهر — فقد عرض نفسه للمهالك) .

(١) « أن » حرف متعدد الأنواع ، وسترى إشارة لأنواعه ملخصة موجزة — في ص ٢٩٠ — ومنها :
« أن المصدرية » . ويصح أن يقال : « أن » المصدرية ، أى : الحرف المصدرية . كما يقال « أن » المصدرية ، أى : الكلمة المصدرية ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمة . وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة ، وغيرها . (انظر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٧١) .
(٢ و ٣) اليقين : هو قطع المتكلم بثبوت أمر ، وتحقيقه ، سواء أكان هذا اليقين صحيحاً في الواقع أم غير صحيح ، وسواء أكان الثبوت والتحقق سلباً أم إيجاباً . والشك هو : استواء التصديق والتكذيب في نفس المتكلم ، بحيث لا يستطيع أن يصل إلى القطع والحزم بثبوت الشيء أو بنفيه ؛ لعدم وجود مرجح لأحدهما . والظن أو الرجحان : هو تغلب أحد الأمرين على الآخر في قوة الدليل تغلباً لا يصل إلى حد اليقين — وقد سبق الكلام على هذا ، في ج ٢ م ٦ ص ٥ أول باب : « ظن وأخواتها » .
(٣) أى : الأمل .

(٤) سبق البيان الشافي عنها في المكان الأنسب (ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : « إن وأخواتها ») لأنها من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع . ويجيء لها بيان مناسب في ص ٢٩٠ .

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التي تنصب المضارع . كقول الشاعر :
أأنت أحيى ما لم تكن لى حاجة ؟ فإن عرضت أيقنت أن لا أخاليا
... أى : أنه لا أخاليا .

أهم أحكامها :

١ - أنها تدخل على الماضى والمضارع باتفاق ^(١) . وإذا دخلت على الماضى لا تنصبه لفظاً ، ولا تقديرأ ، ولا محلاً - لأن الماضى لا ينصب مطلقاً - ولا تُغَيَّر زمنه . وإنما تركه على حاله ؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله .

وإذا دخلت على المضارع نصبته وجوباً ؛ لفظاً ، أو تقديرأ ، أو محلاً ، وخلصت زمنه للاستقبال - كالشأن فى كل نواصبه - كقولهم : (خير لك أن تقبل ما لا بد منه مختاراً ، بدل أن ترضى به قهراً واضطراً ؛ فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر ؛ وذلة المغلوب على الأمر) .

٢ - أنها لا بد أن تُسبك مع الجملة الفعلية - المضارعية وغير المضارعية - التى تدخل عليها سبكاً خاصاً يؤدى إلى إيجاد مصدر مؤول ، يغنى عن « أن » وما دخلت عليه « ؛ ويعرب على حسب حاجة الجملة : فقد يكون فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبرأ ، أو سادأ مسدأ المفعولين ، أو غير ذلك مما يقتضيه السياق ^(٢) . . .

ومن الأمثلة قولهم : (من البر أن تصلَ صديقَ أبيك . ومن أحب أن يصلَ أباه فى قبره فليصلْ إخوانَ أبيه من بعده) . . . ، وقولهم : (أدركَ السَّبَّاقَ غايته ، بعد أن أحسنَ الوسيلةَ إليها)

(١) أما دخولها على الأمر والنهى فيجىء الكلام عليه فى « الزيادة والتفصيل » ، ص ٢٩٧ .

(٢) سبق (فى ج ١ ص ٣٦٤ و ٥٧٤ م ٢٩ عند الكلام على أنواع الموصولات الحرفية) كيفية سبك المصدر المؤول ، وطرائقه المختلفة ، وفوائده التى لا تتحقق فى المصدر الصريح ، أوضحنا كل هذا بما فيه غنى وكفاية ؛ لأهميته . وأوضحنا هناك - وفى ج ٢ باب المستثنى م ٨١ ص ٢٥٥ عند الكلام على حكم المستثنى « باللا » - أهم المواضع التى يقع فيها المصدر مؤولاً بدون حرف سبك ، كالتى بعد همزة التسوية أو نوع خاص من القسم .

٣ - أنها تتصل بالفعل الذى تدخل عليه اتصالاً مباشراً^(١)؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير « لا » النافية ، أو الزائدة ؛ فالأولى نحو :

وإن افتقادی واحداً بعد واحد دليلٌ على ألا^(٢) يَدومَ خليلُ

ونحو : ما أعجبَ . ألا^(٢) يرتدعَ الظالمُ بمصير من سبقوه . والثانية : نحو قوله تعالى : (لِيَسْلَأَ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَا^(٢) يَتَّقِدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ...) . أى : لأن يعلمَ أهل الكتاب^(٣) ... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلا فسدَ .

وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية التى دخلت عليها « أن » المذكورة^(٣) . فإذا دخلت على جملة فعلية تشتمل - مثلاً - على مضارع وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات وغيرها . وجب أن تتصل أجزاء هذه الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينها أجنبي - وهو الذى يجىء من جملة أخرى - ؛ ففى مثل : (سررت أن أراك نصير الفضيلة ؛ لا تبغى بها بئدلاً ولو احتملت فى سبيلها المتاعب ، ولا قيت المشقات) - لا يصح فى كلمة أو أكثر من الكلمات التى جاءت بعد : « لو » أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه « أن » السالفة^(٤) .

(١) فلا يصح الفصل بينهما بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على « لام الجحود ») ولا بسواها إلا كلمة : « لا » النافية ، أو الزائدة . وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف ، أو بالجار مع مجروره ؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع .

(٢ و ٢) هنا : « أن » مدغمة فى « لا » طبقاً لقواعد رسم الحروف . والأصل : أن لا - وسيجىء الكلام على كتابتها فى ص ٢٩٨ قسم « ب » من الزيادة . -

(٣ و ٣) الجملة التى تدخل عليها « أن » تسمى : « صلة أن » (كما عرفنا فى الجزء الأول ، باب « الموصول » عند الكلام على الموصولات الحرفية . م ٢٩ ص ٣٦٨) . وتعاد هذه الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٨٥ .

(٤) لهذا يمتنع فى مثل : (عسى أن يعرف الولد فضل والديه) - إعراب : « الولد » اسماً لعسى ؛ لأن اسم « عسى » أجنبي عن الجملة التى دخلت عليها « أن » إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها . ونظير هذا كلمة : « رب » فى قوله تعالى : « عسى أن يعيذك ربك مقاماً محموداً » فلا يصح إعرابها اسم « عسى » مع إعراب « مقاماً » منصوباً على الظرفية أو غيرها بالفعل : « يعيذك » . أما مع إعراب : « مقاماً » مصدرًا لفعل مخنوف (أى : تقوم مقاماً) فيجوز الأمران (وقد أوضحنا هذا فى الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ فى باب الموصولات الحرفية ، وفى باب عسى وأخواتها ص ٤٧٠ م ٥٠ من ذلك الجزء) .

٤ - أن معمول فعلها لا يتقدم عليها - في الرأي السديد - سواء أكان المعمول مفعولاً أم غير مفعول ، كقول شوقي : (عليك أن تلبسَ الناسَ على أخلاقها ، وليس عليك ترفيع أخلاقها^(١)) . فلا يصح : عليك - الناسَ - أن تلبسَ على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك - على أخلاقها - أن تلبسَ الناسَ^(٢) . . .

٥ - أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصبه ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (والوالداتُ يرضعنَ أولادَهنِ حواينَ كاملينِ لمن أرادَ أنْ يُتمَّ الرضاعةَ) برفع المضارع : « يتمُّ » على اعتبار « أنْ » مصدرية مهملة . والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصاً على الإبانة ، وبُعْداً عن الإلباس .

٦ - أنها تمتاز - ومثلها : كى عند الكوفيين - بنصبها المضارع ظاهرة ، أو مضمرة^(٣) ، بخلاف بقية الأدوات الأخرى التي تنصبه بنفسها ؛ فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة .

* * *

وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوباً : ومواضع لإضمارها وجوباً ، ومواضع لجواز الأمرين . وفيما يلي البيان^(٤) .

(١) فيجب إظهارها في موضع واحد ، هو أن تقع بين « لام الجر » و « لا » سواء أكانت « لا » نافية أم زائدة ، فثال الأولى قول العربي : إني أنتصر للعرب ، لثلاً^(٥) يطمع فينا أعداؤنا ، وقول الشاعر :

وإني لأتركُ قبح الكلامِ - لئلاَّ أجاب بما أكرهُ

(١) جمع : خَلَقَ ، وهو : الثوب البالي القديم .

(٢) ولا صلة لهذا الحكم بصحة تقديم الخبر الذي مبتدؤه « مصدر مؤول » كالذي في قول الشاعر :

ومن نكد الدنيا على الحرِّ أن يرى - عدواً له ؛ ما من صداقته بدُّ

فقد تقدم الخبر (من نكد ...) على المصدر المؤول المبتدأ (أن يرى ...) وهذا جائز .

(٣ و ٣) في ص ٤٠٢ السبب في إضمار « أن » وجوباً وجوازاً .

(٤) هذه الهزمة هي هزمة : « أنْ » أما نونها فذمعة في : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ؛

وسيجيء البيان في « ب » من ص ٢٩٨ -

طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة .

ومثال الثانية قول الله تعالى : (لِيَعْلَمَ^(١) أَهْلُ الْكِتَابِ أَلاَّ يَتَّقِدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ) : أى : ليعلم أهل الكتاب . . . - كما سبق^(٢) - .

(ب) ويجب إضمارها بعد واحد من ستة أحرف : (لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية - واو المعية) ، وكذا بعد : « ثُمَّ » الملحققة بواو المعية ، عند من يرى إلحاقها . وإضمار أن بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تيجىء عند الكلام على كل منها .

(ج) ويجوز إظهارها وإضمارها فى موضعين :

أولهما : أن يسبقها لام الجر . ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله : « لا » النافية ، أو الزائدة : نحو : اقرأ التاريخ لِيَتَسَنَّعَ بِعِجْرِهِ ومواعظه ، أو : لأن تنفع^(٣) ، وقول الشاعر :

إن أخاك الحق من يسعى معك^٤ ومن يضر نفسه لينفعك^٥
ومن إذا صرف زمان صدعك بدد شمل نفسه ليجمعك^٦

فيصح - فى غير الشعر - لأن ينفعك - لأن يجمعك . . .

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعايل^(٧) وهى التى بمعنى : « لأجل : كذا : . . . » فما بعدها - فى الأغلب - علة لما قبلها فى الكلام المثبت^(٨) ، كالأمثلة السابقة .

وقد تكون أصلية لبيان العاقبة (وتسمى : « لام الصيرورة » أو : « لام المال » ، وهى التى يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ، ونهاية

(١) هذه الهمزة هى همزة : « أن » أما نونها فدمغة فى : « لا » فلا تظهر نطقاً ولا كتابة ؛ طبقاً لقواعد الإملاء والقراءة . وسيجىء البيان فى « ب » من ص ٢٩٨ -

(٢) فى ص ٢٨٣ .

(٣) وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون منى ، فإن سبقها وجب إضمار « أن » - كما سيجىء فى مواضع الوجوب ، ص ٣١٧ -

(٤) تختلف لام التعايل فى معناها وحكمها عن لام الجحود . وسيأتى الكلام على هذا فى ص ٣١٧ و ص ٣٢١ .

(٥) وقد تسمى : « لام » كى ، لصحة إحلال : كى الدالة على التعايل محلها . (انظر ص ٣١٧ و ٣٢١) .

جزائية له) . كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : (فَاَتَّخَذَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا . . .) ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وبترتيبه في القصر الفرعوني ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن . . . ، وإنما اعتنوا بترتيبه لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزلة الولد . فلم تتحقق هذه الأمنية ، وتتحقق بدلها أمر آخر ؛ هو العداوة والحزن ، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية ، وهما العاقبة (النتيجة) والمآل الذي صار إليه أمر العناية .

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى ، وهي الواقعة بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر في الحديث عن ليلاه :

أريدُ لِأَنسَى ذِكْرَهَا ؛ فكأنما تَمَثَّلُ^(١) لى ليلَى بكل سبيل

المضارع : « أريد » متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسلك من « أن » المقدرة جوازاً بعد اللام ، ومن الجملة المضارعة بعدها ، وهذه اللام زائدة بينهما . والتقدير : أريد نسياني ذكرها^(٢) ، والأصل أريد لأن أنسى .

(١) أى : تتمثل ، وحذفت إحدى التاءين ، تخفيفاً .

(٢) والغالب أن يكون المفعول مصدراً مؤولاً ، وقد يكون اسماً صريحاً . ومن الأمثلة أيضاً قول

الشاعر في الرثاء :

أَرَادُوا لِيُخْفُوا قَبْرَهُ عَنْ عَدُوهِ فَطِيبَ تَرَابَ الْقَبْرِ نَمَّ عَلَى الْقَبْرِ
أى : أرادوا إخفاء قبره ؛ فلام الجر زائدة بين الماضى ومفعوله المصدر المؤول . ومثله :

أَرَادَ الظَّاعِنُونَ لِيَحْزَنُونِي فَهَاجُوا صَدْعَ قَلْبِي ؛ فاستطارا
ومثله :

وَمَنْ يَكْ ذَا عَظْمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسِرَ عَوْدَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ
أى : رجا كسر عود الدهر به . . . ومثل :

وملكت ما بين العراق ويشرب ملكاً أجار لمسلم ومعاهد
أى : أجار مسلماً ومعهداً .. فاللام في هذه الأمثلة وأشباهاها - زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير ، أو المصدر المؤول كبقية الأمثلة . واعتبار هذه اللام زائدة داخلية على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسماً محذوفاً قبلها . على أن زيادتها في البيت الأخير الذى يستشهد به النحاة موضع شك ؛ لما قدمناه عند الكلام عليه في باب : « حروف الجر » - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٧ - حيث الموضع الأنسب لتفصيل الكلام على أحوال لام الجر وأحكامها ومعانيها .

ويجيز الكوفيون إضمار : « كى » فى كل موضع يجوز فيه إضمار : « أن » وإظهارها ؛ كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة ؛ فالموضع الصالح لإظهار « أن » وإضمارها صالح جوازاً للأمريين عندهم فى « كى » . ويسمون لام الجر التى قبلها : بـ « لام » التعليل أو : بـ « لام كى » وهذا الخلاف لا أهمية له ، بالرغم من كثرة استعمال « أن » الناصبة فى أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة . . .

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعة ويليه المضارع مباشرة هى : (الواو - الفاء - ثم - أو . . .) بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعانى التى توجب إضمار « أن » ؛ (كالسببية مع : « الفاء » ، والمعية مع : « الواو » و « ثم » ، وكالتعليل ، والغاية ، والاستثناء مع : « أو » ^(١) . . .) وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ^(٢) ، جامداً محضاً (أى : اسماً خالصاً من معنى الفعل) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدراً صريحاً ^(٣) أم غير مصدر . أما المعطوف فهو المصدر المؤول من « أن » والجملة المضارعية بعدها .

فمثال « الواو » إذا كان المعطوف عليه مصدراً صريحاً : تعَبُّ وأَحْصَلَ رَزَقٌ خَيْرٌ من راحة وأَمَدٌ يَدَى للسؤال .
وقول القائل :

وَلُسْبُسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُسْبُسِ الشُّفُوفِ ^(٤)

ومثالها إذا كان جامداً غير مصدر : لولا النخلُ فى الصحراء ويغذى البدوى لم يجد قوته ، ولولا الآبارُ وتسقيته لم يجد شرابه .

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إن اقتنائى الكتب فاستفيدَ منها ، كإقتنائى الحديقة البانعة فأنتفعَ بثمارها ورياحينها . . .

(١) انظر ص ٣٢٧ ، ٣٧٢ .

(٢) وهذا هو الأغلب . ولا مانع من تصديه أحياناً . طبقاً لما سيجىء فى ص ٣٢٩ .

(٣) غير مؤول ولا متصيد .

(٤) جمع : شَفَّ (شدة الفاء ، مع فتح الشين وكسرها) وهو الثوب الرقيق الذى يكشف ما تحته كالحرير الغالى ونحوه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر : إن البحر فأفكرَ في عجائبه ، كالقمر فأطلقَ
خواطري وراء أسرارهِ .

ومثال « ثم » والمعطوف عليه مصدر صريح : إن التسرع في الأمر ثم
يُصْلَحُ ، كالإهمال فيه ثم يُتَدَارَكُ ؛ كلاهما معيب ؛ يضاعف الجهد والعناء ،
ويضعف الأثر .

ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إن الزروع ثم أَعْتَمَدَ على نفسه في
رعايتها لى من خير الوسائل للغنى ، وإن المال ثم يساء التصرف فيه لهو أشد دواعي
الشقاء .

ومثال « أو » والمعطوف عليه مصدر صريح : لا يرضى النابه بالتقصير أو
يتداركته ؛ وإنما رضاه بالكمال ، أو يقترب منه .

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لن يتحول البعد دون اتصالنا .
فعندنا البريد والبرق أو يبادر أحدهنا بزيارة أخيه . . . وهكذا .

فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمرة
جوازاً ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن — المضمرة جوازاً ، أو الظاهرة —
وما دخلت عليه معطوف على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدرأ صريحاً ، أو اسماً جامداً
غير مصدر . ولا بد — مراعاة للأغلب — أن يكون المعطوف عليه مذكوراً في الكلام ؛
إلا يصح أن يكون محذوفاً ولا أن يكون — في الأغلب ^(١) — متصيذاً متوهماً .

فإن كان المعطوف عليه اسماً غير صريح — بأن كان فيه معنى الفعل ، كالمشتقات
العاملة — لم يصح النصب ، نحو : الصارخة فيتألمُ العاقلُ هي النادبة . فالفعل :
« يتألم » واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمة : « الصارخة » وهي اسم غير صريح
إذ هي من المشتقات العاملة ؛ ففيها معنى الفعل ، ورائحته ، وواقعة موقعه ،
من جهة أنها صلة « أل » الموصولة . والأصل في الصلة أن تكون جملة ، فكلمة
صارخة بمنزلة : « تصرخ » فكأن التقدير : « التي تصرخ » ، فلما جاءت « أل »

(١) قد يكون متصيذاً ، أحياناً — كما سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة السالفة ، وكما يجيء .

الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التي تصلح أن تكون صلة لها .

وإذا لم يصح العطف في المواضع الثلاثة لم يصح نصب المضارع تبعاً لذلك ، فيجب رفعه على اعتبار الواو ، والفاء ، وثم ، حروف استئناف ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها . وعلى اعتبار « أو » في هذا الموضع - خاصة - للاستئناف كذلك (١) .

(١) وفي موضع الإظهار الواجب والجائز ، والإضمار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابع والثامن :

وبين « لا » ، ولَمْ جَرُّ التَّزِمِ إِظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةٌ . وَإِنْ عُدِمَ .. - ٧

« لا » « فَإِنَّ » أَعْمَلُ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمَرًا - ٨

أى : يلزم إظهار « أن » الناصبة للمضارع إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعها ولام الجر . فإن عدت « لا » فأعمل « أن » مظهرة أو مضمرة ؛ لأن الأمرين جائزان .

ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إضمارها وجوباً وساقاً في ص ٣١٧ .

وفي الموضع الثاني من مواضع إظهار « أن » الناصبة وإضمارها - جوازاً ، يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت الذي ختم به الباب :

وإن عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفَ - ١٨

- وتستجىء له إشارة أخرى في ص ٣٩٧ حيث مكانه الذي ارتضاه ابن مالك -

يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل . - ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذي شرحناه - نصبته « أن » ثابتة في الكلام أو محذوفة ؛ (بمعنى : مقدرة) ولم يذكر شيئاً عن حروف العطف التي تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات .

ويلاحظ أنه قال : تنصبه « أن » فأراد من « أن » الكلمة ، ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحذف ، يريد : منحذفاً ؛ على إرادة الحرف . « أن » . (انظر رقم « ١ » من هامش ص ٢٨١ ن هامش ص ٣٧١) .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) من المفيد سرد بقية أنواع : « أن » بإيجاز مناسب ؛ لشدة الحاجة إلى فهمها ، ولأنها تزيد « المصدرية المحضة » الناصبة للمضارع وضوحاً لا يكاد يتحقق إلا بعد عرض هذه الأنواع المختلفة ؛ عرضاً تستبين به وجوه المشابهة والمخالفة .

والأنواع خمسة :

- ١ - المصدرية المحضة الناصبة للمضارع وجوباً ، وقد سبق الكلام عليها ^(١) ..
- ٢ - المخففة ^(٢) من الثقيلة - وهى من أخوات « إن » - وتعرف بعلامة من أربع :

(١) أن تدخل مباشرة على فعل جامد ^(٣) ، أو على حرف غير « لا » ؛ كقوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) ، وقول الشاعر :

أَجِدْكَ ، ما تَدْرِينْ أنْ رُبَّ لَيْلَةٍ كأنَّ دُجَاهَا من قُرُونِكَ يُنْشَرُ

(ب) أو : تنقَع في كلام يدل على اليقين ، والتحقق ، والاعتقاد الثابت .

مثل : « أيقن » ، ومثل : « علم ورأى » إذا أفادا اليقين والتأكد ، والاعتقاد الثابت . ويدخل في هذا كل الأفعال وغيرها مما يفيد اليقين ؛ مثل : « اعترف » ، بمعنى : علم وأقر ، وكذا : « خاف وحذر » ، - عند سيبويه وأصحابه - وما بمعناها إذا كان الشيء المخوف أو المحذور متيقناً . ومن الأمثلة قول الشاعر :

وإذا رأيت من الهلال نموه أيقنت أن سيكونُ بدراناً كاملاً . . .

ومثل : أعلمُ أن سيكونُ الجزاء على قدر العمل . وقول الشاعر ينصح :

(١) في ص ٢٨١ .

(٢) المخففة من الثقيلة ثنائية لفظاً ، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف . - وقد سبق إيضاحها في الموضع الأنسب ، ج ١ ص ٥٥ - ٦١٠ - أما المصدرية فثنائية أصلاً وحالاً .

(٣) مثل : ليس - عى - . . .

فإن عصيتم مقالى اليوم فاعترفوا أن سوف تلتقون خزيًا ظاهر العار
ومثل : يقرّ الشريف من الإساءة والتقصير ؛ مخافة أن يحاسبه الضمير .
وقد اجتمع اليقين ودخولها على حرف غير الحرف « لا » فى قول الشاعر :
تيقنت أن رُبَّ امرئٍ خيّل خائئاً أمينٌ ، وخوآن يُخال أميناً

(ح) أو : تكون داخلية على جملة اسمية مسبوقه بجزء من جملة — لا بجملة
كاملة — فيكون المصدر المؤول من « أن » المخففة وما دخلت عليه متممًا للسابقة ؛
كقوله تعالى : (وآخِرُ دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)^(١) ، فالمصدر المنسبك
من « أن » وما دخلت عليه خبر المبتدأ : « آخِر » . وكقول الشاعر :
كنى حزناً أن لا حياة هنيئة ولا عمل يرضى به الله ، صالح . . .
فالمصدر المؤول فاعل للفعل : كفى .

(د) أو : تكون داخلية على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صانك الله
ورعاك ، وأن هيا لك حياة سعيدة .

وأهم أحكامها :

أنها من أخوات « إن » ؛ فتتصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ،
ونخبها جملة قد تحتاج إلى فاصل فى أغلب الأحوال .

ومن أحكامها : أنها تُسبَك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر متصرف ،
(أى : يعرب على حسب حاجة الجملة ؛ من مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو
مفعول به ، أو ساد مسد المفعولين . . . أو . . .) .

إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التى عرضناها بأمثالها فى مكانها
الأنسب^(٣) .

(١) سعاد الآية لمناسبة أخرى فى ص ٢٩٥ .

(٢) إذا وقعت « لا » بعد أن المخففة وجب فصلها كتابة — كما سيجىء فى « ب » من ص ٢٩٨ .

(٣) ج ١ ص ٦١٦ م ٥٥ ، ص ٣٦٨ م ٢٩ ، ص ٥٨٣ م ٥٢ .

٣ - الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون مخففة لا تنصبه ؛ وهى الواقعة فى كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها أحد الأفعال الآتية : (ظن - خال - علم ، التى بمعنى : ظن - حسب - حَسَبًا ...) فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل فعل من هذه الأفعال - وما شابهها - على أحد الاعتبارين السالفين .

أما « أنْ » الواقعة فى كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل - فليست إلا « المصدرية المحضة » الناصبة للمضارع وجوباً - كما أسلفنا ^(١) - فإن أجرى الظن مجرى اليقين تأويلاً ، جاز الأمران ، وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : (أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَسْرُكُوا) أو يتركون ...

٤ - الزائدة : وهى التى يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحية العمل ؛ إذ لا عَمَلٌ لها على الأصح ، وإنما أثرها معنوى محض ؛ هو تقوية المعنى وتأكيده ؛ (كالتشأن فى الحروف الزائدة المهملة ، طبقاً للبيان الخاص بهذا فى صدر الجزء الأول ، عند الكلام على الحرف) وتقع - فى الغالب - « بعد » لِمَا « الحينية » ^(٢) كالتى فى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا) .
والتى فى نحو : أجبب الصارخ لِمَا أن يكون ^(٣) مظلوماً . برفع : يكون .

(١) فى ص ٢٨١ .

(٢) « لما » الحينية ، هى التى بمعنى : حين ، ووقت . وقد سبق تفصيل الكلام عليها فى باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥ .

(٣) وقوع المضارع بعد « لما » الحينية جائز ، ولكنه قليل . ولهذا الحكم بيان ذكرناه فى الجزء الثانى وهو بيان مفيد ، لا غنى عن الرجوع إليه ؛ لأهميته ، ولما حواه من سرد أنواع جواب « لِمَا » - (م ٧٩ ص ٢٣٥) عند الكلام على الظرف : « لما » - حيث قلنا هناك :
قال الأشمونى فى الجزء الثالث ، أول باب : « إعراب الفعل » عند الكلام على أنواع « أنْ .. » ومنها « الزائدة » ما نصه : (الزائدة هى التالية « لِمَا » نحو قوله تعالى : « فلما أن جاء البشير ») ... اه
كلام الأشمونى .

وهنا قال الصبان : (قوله نحو : فلما أن جاء البشير ...) وتقول : أكرمك لما أن يقوم زيد ، برفع المضارع . فارضى . اه كلام الصبان نقلاً عن الفارضى .

وهذا النص صريح فى جواز دخول « لِمَا » على المضارع قياساً إذا كان مسبقاً بأن الزائدة ، والعجيب أن الصبان يأتى به هنا جليلاً واضحاً يكمل ما فات الأشمونى ثم ينسب هذا فى الجزء الرابع أول باب : « الحوازم » عند الكلام على « لما » الجازمة ؛ فقد احترز الأشمونى فوصفها بأنها أخت « لم » وقال هذا الاحتراز =

أو بين الكاف ومجرورها ، كقول الشاعر يصف امرأة :
ويوما تَوَافِينَا^(١) بوجه مُقَسِّمٍ^(٢) كأن ظبية تعطو^(٣) إلى وارق^(٤) السَلَمِ^(٥)

أو بين « لَوَ » وفعل مذكور للقسم ؛ كقول الشاعر :
فأقسِمُ أن لَوَ التَّقْسِينَا وأنتمْ لكان لكم يومٌ من الشر ؛ مظلم
أو بين « لو » وفعل للقسم محذوف ؛ كقول الشاعر :

أما والله أن لو كنت حرّاً وما بالحرّ أنت ولا العتيق^(٦) . . .

ومن الزائدة أيضاً — في رأى بعض النحاة — الواقعة بعد جملة مشتملة على القول
وحروفه نصّاً ؛ مثل : قلت للمتردد : أن أقدم . . . ، عند من يُصَوِّب هذا

= لإخراج « لما الحينية » و« لما الاستثنائية » لأن هاتين لا يليهما المضارع . فيقول الصبان تعليقاً على هذا
وتأيداً له ، ما نصه : « أى : كلامه فيما يليه المضارع ، فلا حاجة إلى الاحتراز منها » . اهـ . فهو
يكتفى بهذا ، ساكتاً عما قاله الأشموني من أن المضارع لا يجيء بعد « لما الحينية » و« لما الاستثنائية » .
وهنا احتمال آخر ولكنه ضعيف ؛ هو أن يكون المراد من منع دخول « لما الحينية » على المضارع هو دخولها
المباشر بغير فاصل بينهما من « أن » أو غيرها .

وكما نرى هذا في باب « الجوازم » نسيه أيضاً في باب « جمع التكسير » — ج ٤ — عند الكلام على
صيغة : « فَعُول » واطرادها ؛ وبيت ابن مالك : « وبِفَعُولٍ فَعَلْ ، نحو : كبد . . . » حيث قال الأشموني
عنها في ذلك الباب : « ظاهر كلام المصنف هنا موافقة التسهيل ، فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا
المطرّد ، ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقد ، أو نحو : قل . . . أو ندر .. » اهـ وهنا قال
الصبان ما نصه :

(قوله : ولما يذكر غيره . . . إلخ .) تركيب فاسد ؛ لأن « لما الحينية » لا تدخل إلا على ماض .
اهـ كلام الصبان . وفي كلامه هذا مجال للاحتمال السالف الضعيف .

فبأى الرأيين نأخذ ؟ بالأول لأنه نص صريح فيه تيسير ، ولكن حظه من القوة والسمو البلاغى أقل
كثيراً من الآخر الذى منعه أكثر النحاة .

(١) تأتينا .

(٢) جميل حسن .

(٣) تمد عنتها وتميله .

(٤) وارق : أى : به أوراق .

(٥) السَلَم : شجر .

(٦) الشريف كريم الأصل .

التركيب ، — كما سيحجىء هنا في الكلام على المفسرة^(١) — وقد وردت زيادتها بعد «إذا» في قليل من المسموع الذي لا يقاس عليه .

٥ — الجازمة . وهي لغة لإحدى القبائل العربية^(٢) ؛ نحو : أواصل العمل إلى أنْ يكتملْ ، أو : أن ينته وقتُه . والأفضل إهمال هذه اللغة اليوم ؛ منعاً للخلط والإلباس .

٦ — الضمير :

تكون «أنْ» ضميراً للمتكلم عند بعض العرب — بمعنى : «أنا» ؛ فيقول : أنْ جاهدت في الله حقَّ الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت . . . أما مجيئها للمخاطب مذيلة ببعض حروف تدل على فروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل^(٣) ؛ نحو : أنت — أنت — أنتما — أنتم — أنن .

٧ — المفسرة :

وهي حرف مهملة^(٤) . والغرض منه : إفادة التبيين والتفسير ، مثل : «أى المفسرة» فكلاهما حرف تفسير ؛ ولهذا يصح إحلال «أى» محل «أنْ» .

ولا تكون «أنْ» مفسرة إلا بثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه .

ثانيها : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح المراد منها .

ثالثها : ألا تقترن «أنْ» بحرف جر ظاهر أو مقدر .

(ومن الشرط الثاني يتبين أن الذي يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة : أما الحرف

(١) انظر رقم ٤ من هامش ص ٢٩٥ ، الآتية ، ثم ص ٢٩٧ وفي هذه الصفحة نوع آخر من الزائدة .

(٢) عرض بعض النحاة لها أمثلة من الشعر ، وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب صحيحة قوية . ولكن صحتها وفساد تلك الأمثلة لا يقدحان في الأمر الواقع ، وهو وجود قبيلة عربية تجزم بالحرف : «أنْ» .

(٣) سبق تفصيل الكلام على هذا الضمير من نواحيه المختلفة في الباب الخاص بالضمير — ج ١ —

(٤) لا عمل له ، ولا يتأثر بعامل .

« أن » ف مجرد أداة ، أو آلة ، أو رمز ، في الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآلية .

فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسرة لمفعول الفعل الذي قبلها ؛ إن كان متعدياً ، سواء أكان المفعول ظاهراً أم مقدراً . فالظاهر كالذي في قوله تعالى ، يخاطب موسى : (... إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي) ؛ أن أقذفه في التابوت فاقد فيه في اليم (...) ف « ما يوحي » هو عين « أقذفه في اليم » معنى . . . ، والمقدر كالذي في قوله تعالى ^(١) في قصة نوح : (فأوحينا إليه أن اصنع الفلئك ...) على تقدير : أوحينا إليه شيئاً ؛ هو : اصنع . ويصح أن تكون « أن » هنا زائدة ، والمعنى ^(٢) : أوحينا إليه لفظ : « اصنع » .

وإن لم يكن الفعل متعدياً فالجملة التفسيرية لا محل لها — كما سيجيء .

فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت — في الغالب — مخففة من الثقلية ؛ كالي في قوله تعالى : (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) لأن ما قبلها مبتدأ لا خبر له إلا « أن » وما دخلت عليه . وهذا ينمى التفسيرية ؛ لأنها لمحض التفسير — لا للتكميل — فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامة ؛ كما سلف ^(٣) .

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار « أن » زائدة لا مفسرة ؛ نحو : قلت له : أن افعل ^(٤) — كما سبق ^(٥) عند الكلام على « أن » الزائدة — .

(١) في سورة : « المؤمنون » (وستعاد الآية لمناسبة أخرى في ص ٢٩٧) .

(٢) انظر ص ٢٩٧ .

(٣) في : (ح) من ص ٢٩١ .

(٤) جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع عند الكلام على « أن » الناصبة للمضارع ما نصه : « قلت له : أن افعل — ليست مفسرة ؛ لوجود حروف القول — ولا يقال مثل هذا التركيب ، لعدم وجوده في كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول [يريد : من غير أن] وعلى تسليم أنه يقال — لا تجعل « أن » فيه تفسيرية ، بل زائدة . وجوز الزحشرى في قوله تعالى : « [ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله] اعتبار « أن » مفسرة على تأويل : « قلت » بأمرت . واستحسنه في المعنى . قال : وعلى هذا فمضى شرطهم ألا يكون في الجملة التي قبلها حروف القول ، أي : باقيا — هذا القول — على حقيقته ، غير مؤول بغيره » . اهـ . هذا ، وفي الصفحة التالية ما يتم الموضوع ، ويزيده بياناً .

(٥) في ص ٢٩٣ .

وإن لم يتأخر عنها جملة امتنع مجيء «أن» ؛ فلا يقال : «أرسلت إليك ما يليق :
«أن» مدحاً » . فيجب حذف : «أن» أو الإتيان بكلمة : «أى المفسرة» .

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهي «مصدرية» . لاختصاص حرف
الجر بالدخول على الاسم ، ولو كان الاسم مصدراً مؤوَّلاً ؛ كالمثال السابق ، وهو :
(فأوحينا إليه أن اصنع الفلّك . . .) إن جعلنا التقدير : فتأوَّحينا إليه بصنع
الفلّك . . . على معنى : وأشرنا إليه (أى : عليه) بصنع الفلّك . ولم نجعله على
تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جر محذوف .

بقى شيء هام ؛ هو : إعراب الجملة الواقعة بعد «أن» المفسرة . قال
صاحب المغنى : (الجملة المفسرة لا محل لها مطلقاً) . ولكن الصبان في حاشيته
ناقش هذا عند الكلام على «أن» المفسرة . وقال : إن الجملة المفسرة التي لا محل
لها من الإعراب هي الجملة التي ليست في معنى المفرد ، كالتى في مثل : (محمدأ
أكرمته) إذ الأصل : أكرمتُ محمدأ أكرمته — أما التي تفسر المفعول بعد «أن»
— فالظاهر أنها في محل نصب ، تبعاً لما فسرته ؛ لأنها في معنى هذا اللفظ ، فيحل
المفرد محلها . ثم أيد الصبان رأيه هذا بكلام نقله عن بعض المحققين .

وإذا كان لها محل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فما موقعها ؟ أتكون مفعولا
مثله ، أم بدلا ، أم عطف بيان ؟

تكون بدلا أو عطف بيان ؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسيران التفسير
ويناسبانه ؛ (كما سبق فى بابهما ج ٣ ص ٩٩ م ١١٧ . . . وص ٤٨٦ م ١٢٣ . . .
وشىء آخر هام أيضاً :

إذا جاء بعد «أن» الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة : «لا» نحو :
أشرت إليه أن لا يفعل ، جاز رفعه على اعتبار «لا» نافية . وجزمه على اعتبارها
ناهية ، و«أن» فى الحالتين مفسرة^(١) ، وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافية ، و«أن»

(١) فى هذا المثال — وأشباهه — تكون الجملة بعدها مفسرة للجملة قبلها ، لعدم وجود مفعول ظاهر =

.....
.....

مصدرية^(١). فإن حذفت « لا » امتنع الجزم ، وصح الرفع أو النصب .

لكن صرح الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار « أن » مصدرية ؛ اعتماداً على الرأي الأصح الذى يبيح دخولها على الأمر والنهى ، . . . وقد جاء فى حاشية الحضرى ما نصه^(٢) :

(وصل « أن » بالماضى اتفاق ، وبالأمر^(٣) عند سيبويه ، بدليل دخول الجار عليها فى نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد . إذ لا يدخل إلا على الاسم ، فنقول بمصدر طلى ، أى : كتبت إليه بالأمر بالقيام ؛ كما قدر الزخشرى فى قوله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك) ، أى : بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب . وردة الدمامينى بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : « أى » ؛ كهذه الآية ، ونحو : (فأوحينا إليه أن^(٤) اصنع الذلک . . .) ونحو (وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى) . ونحو : (وانطلق الملائم منهم أن أمشوا . . .) ، أى : انطلقت ألسنتهم^(٥) فكل ذلك - إن لم يقدر فيه الجار - هى فيه إمّا تفسيرية ؛

(لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حرروفه ؛ ووقوع جملة بعدها ، وخلوها من الجار لفظاً) ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه ، - وإما زائدة ؛ كالتمثال : (أى :
= أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجملة التى بعدها لا محل لها من الإعراب ، بناء على ما سبق من كلام المعنى والصبان .

(١) وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم يتعدى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار محذوف ، وهذا التأويل يخرج من عداد المفسرة ؛ لأن المفسرة - كما سبق - لا تقتصر بحرف الجر مطلقاً ، (لا ظاهراً ولا مقدراً) وتدخل فى عداد المصدرية ، وليس فى هذا التأويل تكلف ؛ لأن حذف حرف الجر قياسى قبل « أن » وأن « إذا كان الفعل قبلهما لازماً .

(٢) ج ١ أول باب الموصول .

(٣) والمراد به ما يشمل النهى أيضاً - كما يتضح من التمثيل الآتى - ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع .

(٤) انظر ص ٢٩٤ . حيث الكلام على المفسرة . . و ..

(٥) ليس المراد بالانطلاق المثى ، وإنما المراد : انطلاق الألسنة ، كما أن المراد بالمشى هنا هو الاستمرار على الشئ . وليس المثى المعروف .

كتبت إليه بأن قم) ، أى : بهذا اللفظ . زيدت « أن » كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان فى الواقع اسماً ، لقصد لفظه) .

وإذا دخلت « أن » على الماضى والأمر باعتبارها مصدرية فإنها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل تنصبه ؛ — كما جاء فى المعنى عند الكلام عليها . — خلافاً لرأى ضعيف آخر .

(ب) انتهينا من الكلام على « أن » من وجهتها النحوية واللغوية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها فى النطق وفى الكتابة إذا وقعت بعدها « لا » . أما مع غير « لا » فتظهر فى الحالتين .

١ — فىجب حذف النون فىهما إن كانت « أن » مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق « بلا » النسافية ، أو : « » الزائدة ، نحو : شاع ألا يُخفِق الإنسان فى الوصول للكواكب — (ما منعك ألا تسجد إذ أمرتُك) والحذف هنا معناه عدم ظهورها فى الكتابة وفى النطق ؛ فهى مدغمة فى « لا » وإدغامها يمنع ظهورها خطأً ونطقاً . . .

٢ — ويجب إظهارها فى الكتابة ، وإبرازها خطأً لا نُطقاً إن كانت غير ناصبة للمضارع ؛ سواء أكان بعدها اسم ، أم فعل ؛ نحو : تيقنت أن لا أسافر — أشهد أن لا إلهَ إلا الله ، فتظهر فىهما خطأً ، وتدغم فى « لا » عند النطق .

* * *

الثانى : لَن :

وهو حرف^(١) ، يفيد النفي بغير دوام ولا تأييد إلا بقرينة خارجة عنه . فإذا دخل على المضارع نفى معناه فى الزمن المستقبل المحض — غالباً^(٢) — نفياً مؤقتاً يقصر أو يطول من غير أن يدوم ويستمر ، فمن يقول : لن أسافر ، أو : لن أشرب ، أو : لن أقرأ غداً ، أو نحو هذا . . . ، فإنما يريد نفي السفر — أو غيره — فى قابل الأزمنة مدة معينة ، يعود بعدها إلى السفر ونحوه ، إن شاء ، ولا يريد النفي الدائم المستمر^(٣) فى المستقبل ، إلا إن وجدت قرينة مع الحرف « لن » تدل على الدوام والاستمرار .

أشهر أحكامه :

١ — أنه مختص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل المحض غالباً^(٢) ؛ ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوداً على المستقبل غالباً — كما تقدم — نحو قوله تعالى : (لن تنالوا البرَّ حتى تُسَفِّقُوا بما تُحبِّثون) .

٢ — جواز تقديم معمول مضارعه عليه (أى : على « لن ») ؛ كقول الشاعر :

مَهْ — عاذلى^(٤) — فهائماً لن أبرحنا بمثلٍ أو أحسن من شمس الضحا

فكلمة : « هائماً » خبر للمضارع المنصوب بـ « لَن » ، وقد تقدمت على الناصب .

(١) هو حرف غير مركب . أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته ، (وأن أصله « لا أن » أو . . . أو . . .) فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه ؛ لعدم جدواه . (٢ و ٣) لأنه قد ينشئ زمنه المستقبل المتصل بالحال ؛ كآية : (فلن أكلم اليوم إنسيا) . فقد نشئ الحال الممتد إلى المستقبل .

(٣) يدل على هذا قوله تعالى : (فلن أكلم اليوم إنسيا) فلو كانت « لن » تفيد تأييد النفي للمستقبل المحض (الخالص) لوقع التعارض بينها وبين كلمة : « اليوم » فى الآية ، لأن اليوم محدد معين ، وهى غير محددة ولا معينة . ولوقع التكرار المعيب فى قوله تعالى : (. . . فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يتمنوه أبداً . . .) فافائدة كلمة « أبداً » التى تدل على التأييد إن كانت « لن » تدل عليه ؟ أما التأييد فى قول الشاعر :

إن العرائن تلقاها محسدةً ولن ترى للثام الناس حسداً

وفى قوله تعالى : (إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له . . .) فيسبب قرينة خارجية ، هى العلم القاطع المستمد من المشاهدة الصادقة الدائمة .

(٤) يا عاذلى .

٣ - عدم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى فى قول القائل :

لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً - أدع القتال وأشهد^(١) الهيجاء
والأصل : لن أدع القتال . . . ما رأيت أبا يزيد . . . وأجاز بعضهم الفصل
بالظرف أو بالجار والمجرور ؛ لأن شبه الجملة يتوسّع فيه . . .

٤ - أنه قد يتضمن مع النفي الدعاء أحياناً ؛ كقول الشاعر :

لن تزالوا كذلكم ؛ ثم لازل - ت لكم خالداً خلود الجبال -
ومنه قوله تعالى على لسان موسى : (قال ربّ بما أنعمت علىّ ؛ فلن أكون
ظهيراً للمجرمين) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله بالغيب ؛ يقتضيان أن يكون
الكلام متضمناً الدعاء ، لا النفي القاطع لأمر يكون فى المستقبل ، لا يدرى المتكلم
عنه شيئاً ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالداً لأعدائه خلود الجبال ؟
٥ - أنه - بمعناه السابق - حرف جزم عند بعض العرب القدامى^(٢) ؛ فيقول
قائلهم : لن أنطق لغواً ، ولن أشهد زوراً . . . ، يجزم الفعلين . وليس من
المناسب اليوم محاكاة هذه اللغة ؛ حرصاً على الإبانة ، ولإبعاداً للخلط واللبس .

* * *

الثالث : كى

وهو حرف متعدد الأنواع ؛ يعينها منها : النوع المصدرى المحض ، المختص
بالدخول على المضارع ، وبنصبه وجوباً بنفسه مباشرة ، لا « بأن » المضمرة وجوباً
كما يرى بعض النحاة .

(١) المضارع : « أشهد » ، إما مرفوع على الاستثناف . وإما منصوب بأن المضمرة جوازاً لعطفه
على اسم صريح ؛ هو المصدر : « قتال » - طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا ، وقد سبقت فى ص ٢٨٧ -
والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيجاء . أى : لن أدع القتال ، وشهود الهيجاء . . . ولا يجوز
عطف « أشهد » على المضارع المنصوب قبلها ؛ وهو : « أدع » لثلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المعطوف منفياً
كالمعطوف عليه ، فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيجاء . وهذا غير المراد .

(٢) جاء هذا الحكم فى كثير من المراجع النحوية بصيغة تدل على الشك فى صحته ؛ بدليل أن
« المعنى والأشئى » اشتركا فى النص الآتى (وزعم بعضهم أنها قد تجزم) اهـ وبدليل عبارة « الخضرى »
ونصها : (قيل : والجزم بها لغة) وساق المراجع السالفة بيتين استشهدا للجزم .

وعلاوة مصدريته الخاصة وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع « أن » المصدرية بعده (في الرأي الأرجح) لا ، ظاهرة ولا مضمرة ؛ إلا في حالة الضرورة ، أو التوكيد اللفظي ؛ نحو : منحن الله الحواس لكي نستخدمها في تحصيل العلم ، وإنجاز مطالب العيش . وزودنا بالأمل الكبير ؛ لكيلا يستبد بنا اليأس فيحرقنا بناره ؛ ويشتهر هذا النوع باسم : « كى المصدرية » . وهو مثل : « أن » المصدرية معنى ، وعملاً ، وسبكاً^(١) ؛ ولهذا لا يصح وقوع « أن المصدرية » بعده ، إلا في حالة الضرورة أو التوكيد اللفظي — كما تقدم — ، وبالرغم من هذا فوجود « أن المصدرية » ، بعده في هاتين الحالتين غير مستحسن .

وتشتهر لام الجر التي قبل « كى » باسم : لام التعليل « لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت^(٢) .

وأهم أحكام « كى » المصدرية :

١ - وجوب نصبها المضارع بنفسها ، وتخليص زمنه للمستقبل — غالباً — فهي كسائر النواصب في هذا التخليص .

٢ - وجوب اتصالها بالمضارع مباشرة وعدم الفصل بينهما ، بغير ، « لا » النافية وحدها — كالتى في المثال السالف^(٣) — أو « ما » الزائدة وحدها ، أو هما معاً بشرط تقديم « ما » . ومثال الفصل « بما » الزائدة : امنح نفسك قسطها من الراحة

(١) بين الحرفين بعض فروق ؛ أهمها : تصرف « أن المصدرية » مع صلتها ؛ بأن يقع المصدر المؤول منها مبتدأ ، وفاعلاً ، ومفعولاً ، ومجروراً بحروف الجر المختلفة ، وغير هذا من المواقع الإعرابية المتعددة . أما « كى المصدرية » فغير متصرفة ؛ فالمصدر المنسبك منها ومن الجملة المضارعية بعدها لا يكون إلا مجروراً باللام .

(٢) وهذه « اللام » هى التى تدل وحدها على « التعليل » أما « كى » التى بعدها . . . فتجردة للمصدرية ولا دخل لها بالتعليل . فإن كان الكلام قبل اللام منفياً فقد تكون علة لما قبلها أو لا تكون ، على حسب البيان الآتى عند عودة الكلام عليها ، والموازنة بينها وبين لام الجحود ، فى « ب » من ص ٣٢١ . (٣) إذا توسطت كى بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة فى الكتابة . وإن لم توجد لام الجر فصلت « كى » عن « لا » . تطبيقاً لقواعد الإملاء الحالية ؛ كقول الشاعر :

وإني لأنسى السرّكى لا أذيعه فيما من رأى شيئاً يصابن بأن ينسى !!
(انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠٥) .

لكَيْسِمَا تَنْشَطَ وَتَقْوَى . وقول الشاعر :

ولَقَدْ لَحْنْتُ^(١) لَكُمْ لَكَيْسِمَا تَفْهَمُوا وَحَيْثُ^(٢) وَحَيْثُ لَيْسَ بِالْمُرْتَابِ

ومثال الفصل بهما معاً : لا تتعرض للشبهات لكَيْسِمَا لا يصيبُكَ التجريح بحق وغير حق ، وقول الشاعر :

أردت لكَيْسِمَا لا ترى لى عَثْرَةٌ ومن ذا الذى يُعْطَى الكمال فيكْمَلُ ؟
والفصل « بلا » النافية وحدها لا يمنع النصب - باتفاق - أما الفصل « ما »
الزائدة وحدها ، أو بهما معاً فالراجع أنه لا يمنع أيضاً .

٣ - وجوب سبكها مع الجملة المضارعية^(٣) التى بعدها مصدراً مؤولاً يعرب
مجروراً باللام ؛ فهو مصدر غير متصرف ، بخلاف المصدر المنسبك من « أن
المصدرية » - وما دخلت عليه فهو مصدر متصرف حتماً^(٤)

ونشير هنا إلى أسلوب فصيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل
منصوباً ، كقوله تعالى : (إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ؛ لِيَغْفَرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ
من ذَنْبِكَ ، وما تَأَخَّرَ . . .) فما الذى نصب المضارع : « يغفر » ؟

قيل منصوب « بأن » مضمرة جوازاً بعد اللام ، وقيل منصوب : « كى »
مضمرة جوازاً بعدها عند الكوفيين . وقد يكون رأى الأول هو الأنسب ؛ لأن
الأكثر هو إضمار « أن » ، ويشيع عملها ظاهرة ، ومضمرة ، وجوباً^(٥) ، أو جوازاً . . .

(١) أوضحت وبينت . (٢) أخبرت .

(٣) الطرق المستعملة فى سبك « المصدر المؤول » ، والأسباب الداعية لاستعماله دون المصدر
الصريح - موضحة تفصيلاً - فى ج ١ م ٢٩ ص ٢٩٩ عند الكلام على : « الموصولات الحرفية » .

(٤) انظر رقم ١ من هامش من الصفحة السابقة .

(٥) انظر « بوح » من ص ٢٨٥ وص ٤٠٢ ؛ - حيث بيان السبب . وفى : (لن ، وكى ، وأن)

يقول ابن مالك :

وَبَلَنْ أَنْصِبُهُ ، و « كى » ، كَذَا « بَأَنْ » لا بَعْدَ عِلْمٍ . وَالَّتِى مِنْ بَعْدِ ظَنْ ... - ٢

فَانْصَبُ بِهَا ، وَالرَّفْعُ صَحِيحٌ ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفُهَا مِنْ « أَنْ » ؛ فَهُوَ مُطَرَّد - ٣
يقول : انصب المضارع بالحرف « لن » ، والحرف « كى » وكذا بالحرف « أن » بشرط ألا يكون
الحرف : « أن » واقماً بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداة « أن » واقمة بعد ما يفيد الظن =

.....
.....

زيادة وتفصيل :

١ - قلنا^(١) : إن « كى » حرف متعدد الأنواع ... أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه^(١) ، وما يزيده بياناً وجلاء ويتم الفائدة عض بقية الأنواع فى إيجاز مناسب :

الأنواع كلها أربعة :

(أ) « كى » المصدرية المختصة بالمضارع ونصبه وجوباً . وقد سبقت^(١) .

(ب) « كى » التعليلية المختصة « وهى حرف جر يفيد التعليل (أى : يفيد أن

حفا نصب بها المضارع إن شئت ، وصحح الرفع إن شئت ، (أى : اعتبره صحيحاً) ، واعتقد أنها فى صورة الرفع مخففة من « أن » الثقيلة التى هى من أخوات « إن » . ثم بين بعد ذلك أن بعض القبائل يهمل « أن » الناصبة للمضارع وجوباً ؛ حملاً على أختها « ما المصدرية » فكلاهما عنده لا ينصب .. قال :

وبعضهم أهمل : « أن » ؛ حملاً على « ما » أختها - حيث استحققت عملاً - ؛
(تقدير البيت : وبعضهم أهمل « أن » حيث استحققت عملاً ؛ حملاً على أختها : « ما » المصدرية فإنها لا تعمل) .

يريد : أن بعض العرب أو النحاة - يهمل « أن » فى كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع . وسبب إهمالها حملاً على « ما » المصدرية التى لا تعمل ، بالرغم من مشابقتها « أن » فى المعنى . والإهمال مقصور على « أن » المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع - كما سبق - . أما غيرها من بقية أنواع « أن » كالمخففة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به . وعلى هذا الأساس يجب - فى بيت ابن مالك - تعليق الظرف : « حيث » بالفعل الماضى : « أهمل » ؛ ليستقيم المعنى المراد .

وقبل أن يتم الكلام على : « أن » المصدرية الناصبة ، انتقل إلى : « إذن » الناصبة ، ثم عاد إلى إتمام الكلام على « أن » فسرّد حالات إظهارها وإضمّارها ، جوازاً وجوباً فى الحالتين ؛ فقال :

وبين « لا » ولأم جرّ التزم ٧ -

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه مما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب ص ٢٨٩ .

ويعاد ذكره لمناسبة فى ص ٣١٢ . (١) فى ص ٣٠٠ .

.....

 ما بعده علة لما قبله من كلام مثبت^(١)، غالباً ؛ فهي بمنزلة «لام التعليل» السابقة^(٢) معنى وعملاً . ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على «ما» الاستفهامية ، - للسؤال عن العلة - فتجرها ؛ نحو : كيّمَ تكثّر الغابات في المناطق الاستوائية ؟ بمعنى : لِمَ تكثّر الغابات ؟ ولا يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قويّ بينها وبين المضارع ، ولفساد التركيب والمعنى على المصدرية .

الثانية : أن تدخل على : «ما» المصدرية فتجر المصدر المؤول : كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرّ ؛ فإنما يُرجى النّفى كيّمَا يضرّ وينفع

أى : يُرجى النّفى «كى» الضرّ والنّفع ؛ بمعنى : للضرّ والنّفع^(٣) . فلا يصح - في الراجع - اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل على حرف مصدرى - في الفصيح إلا لتوكيد لفظى في بعض الحالات ، أو لضرورة شعرية ، وكلاهما غير مستحسن هنا . . .

الثالثة : الداخلة على : «لام الجر» كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدتُ نارى كى ليُبَصَّرَ ضَوْئُهَا وأخرجتُ كلبى وهو فى البيت داخله
 ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها فناسبه : «أن» المضمرة جوازاً بعد لام التعليل .

الرابعة : الداخلة على «أن» المضمرة وجوباً - عند البصريين - ؛ نحو : أخلصُ فى عملى كى أرفع شأن وطنى وهذا على اعتبار الناصب للمضارع عندهم

(١) انظر رقم ٢ من هامش ص ٣٠١ ؛ و «ب» من ص ٣٢١ .

(٢) فى ص ٣٠١ .

(٣) وقيل إن «ما» زائدة ، كفتها عن العمل - تبعاً لبعض الآراء - وليست مصدرية ، والمصدر من «كى» الملاءة وصلتها . وعلى هذا تكون لام الجر مقدرة قبلها . وتدخل «كى» فى عداد المصدرية الناصبة ، ولكنها لم تنصب بسبب «ما» .

هو: « أن » المصدرية المضمرة وجوباً ، وليس « كى » ؛ لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدراً — فى فصيح الكلام إلا على الوجه السالف . وظهور « أن » هذه أحياناً بعد « كى » ضرورة على هذا رأى البصرى ، كقول الشاعر :
فقلت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا^(١)

والكوفيون يجيزون وقوع « أن » الظاهرة — بعد « كى » فى الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : « كى » ؛ لسبقها ، مثل : اسمع الموسيقى كي أن تهدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كي أن تنتعش ... ، ورأيهم هو السيد الذى يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور « أن » المصدرية أن إضمارها بعد « لام التعليل » جائز لا واجب عند الفريقين

فالحرف « كى » فى الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعملاً . فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكدة له ، وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوباً كما سبق ، وإضمار « أن » هنا وجوباً عندهم هو موضع سادس يزداد على المواضع الخمسة الآتية (فى ص ٣١٧) التى يجب فيها الإضمار ، والتى يزداد عليها :
« ثم » عند الكوفيين

(ح) « كى » الصالحة للمصدرية و « للتعليلية » ولها صورتان :

الأولى : « كى » المجردة من « لام الجر » قبلها ، ومن « أن » المصدرية بعدها^(٢) نحو : صن لسانك كي تسلم من ألسنة الناس ، وادخر بعض مالك كي ينفعلك عند تقلب الأيام . . . وقول شاعر قصير :

إذا كنت فى التوم الطوال علوتهم بعارفة ، كي لا^(٣) يقال قصير

(١) البيت لجميل بن مسمَر ، وفيه رواية أخرى تخلو من الشاهد ، هى :

فقلت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك هذا كي تغر وتخدعا

(٢) الفرق بين هذه الصورة والصورة الرابعة التى سلفت أن الرابعة لا بد فيها من دخول « كى » على « أن » المضمرة وجوباً والتى يجب ملاحظتها فى الإعراب وفى المعنى .

(٣) الشائع فى قواعد رسم الحروف فصل « لا » النافية من « كى » وجوباً إذا لم تسبقها لام الجر ، فإن سبقتهما وجب وصل الثلاثة فى الكتابة

(انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٠١)

النحو الوافى — رابع

فإن قدرنا اللام قبلها « فكى » مصدرية ، وإن قدرنا « آن » بعدها « فكى »
تعليلية بمعنى لام الجر . والمضارع في الحالتين منصوب^(١)

النانية « كى » المتوسطة بينهما ؛ نحو : يُغْفَرُ للصديق هفوته ، لكى أن
تدوم مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جارة ، و « كى » تعليلية مؤكدة لها
توكيداً لفظياً ، و « آن » مصدرية ناصية للمضارع . والمصدر المنسبك مجرور باللام .

كما يصح أن تكون « اللام » للتعليل وهى جارة أيضاً ، و « كى » مصدرية
مؤكدة توكيداً لفظياً « بأن » المصدرية . والمضارع منصوب بـ « كى » ، والمصدر
المؤول من « كى » وصلتها مجرور باللام . ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق
« آن » بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى فى نصبه ، وأكثر استعمالاً من « كى » . ومن
المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره ؛ لأنه للتوكيد اللفظى .
وفى الصورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع « بلا » النافية فلا تمنع عملها
النصب ، أو : بـ « ما » فتكفها عن العمل . وقيل : لا تكفها ، أو بهما معاً مع
تقديم « ما »^(٢) ؛ نحو : اتق الأذى كى لا تؤذى ، واحذر العدوى كيما تسلم .
ومثال الفصل بالحرفين معاً البيت الذى سبق^(٢) وهو :

أردت لكى لا ترى لى عثرةً ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمُل ؟

(د) كى الاستفهامية ؛ فتكون اسماً مختصراً من كلمة : « كيف » الاستفهامية ،
وتؤدى معناها ، وتُعرب اسم استفهام مثلها . نحو : كى أنت ؟ بمعنى : كيف
أنت ؟ ومنه قول الشاعر :

كى تجنحون إلى سلم وما تُشِيرَت قتلأكمو ، ولظى الهيجاء تضطرم ؟

أى : كيف تجنحون وتميلون . . . ؟ ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم
وجود العلامة الخاصة بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه

(١) وفى مثل هذا الأسلوب يجوز تأخير المعلول ؛ فيصبح : كى تلعنى جثت ، سواء أكانت
« كى » مصدرية ناصبة أم جارة ؛ لأنها فى معنى المفعول لأجله ، وتقدم المفعول لأجله سائغ .

(راجع المص ، ٢ ص ٥) .

(٢٢) انظر رقم ٢ من ص ٣٠١ .

لها الصدارة الحتمية (مثل : كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدرًا وقد يكون عجزاً

وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع « كى » الأربعة .

* * *

٢ - ما الذى نصب المضارع : « يحسبوا » فى البيت القديم ^(١) وهو :
 وطرفُكْ إِمّا جئتُنّا فاحبِسِنَّهُ كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر
 (أى : إن زرتنا فاحبسْ بصرك عنا - أى : أبعدنا - ووجهه لغيرنا ؛
 ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها هناك ، فلا تتجه الشبهة إلينا . ولا يحيق
 بنا المكروه .
 أو : امنع نظرك عنا ؛ لحسبان الناس - إن نظرت إلينا - أن هواك
 عندنا . . .) .

ف قيل أصل الكلام : « كىما » حذف ياء « كى » تخفيفاً ، واتصلت بها
 « ما » الزائدة ، ونصب المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة . وقيل :
 إن : « كما » تنصب أحياناً بنفسها وأن معناها : « كىما » ^(٢) وقيل : « الكاف »
 للتعليل و « ما » مصدرية ناصبة ، كما تنصب « أن »

وكل هذه آراء ضعيفة تكاد لا تختلف فى الغرض منها . وأخفها الأول .

* * *

(١) قال العيني : (إن هذا البيت قاله لبيد العامري من قصيدة من الطويل) . ا هـ ونسبه غيره
 لعمر بن أبي ربيعة ، والروايات مختلفة فى نص البيت وألفاظه .
 (٢) من الأمثال العربية القديمة التى تؤيد هذا المعنى : « اترك الشر كما يتركك » . ويقول أبو هلال
 العسكري : إن « كما » لفة فى « كىما » . والخلاف شكل لا أهمية له . ومن ذلك قول العرب أيضاً : « لا تظلموا
 الناس كما لا تظلموا » وهذا مذهب الكوفيين - راجع شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٤٠ -

الرابع : إذن .

الكلام على هذه الأداة يتركز في أربعة أمور : مادتها ^(١) - معناها -

أحكامها - كتابتها .

(١) فأمّا مادتها فكلمة واحدة « بسيطة » ، ثلاثية الحروف المجائية ، وليست مركبة من كلمتين . هما : « إذن » و « أن » ، ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها ، وبأنها تحوّلّت من أصلها المركب إلى أصلها الحالى ^(٢) ...

(ب) وأما معناها : فالدلالة على أدريين : هما : « الجواب » - وهذا يلزمها دائماً في كل استعمالاتها - « والجزاء » ، وهذا يلزمها في الأغلب . والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها في كلام يكون مترتباً على كلام قبله ، ترتّب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان الكلام السابق مشتملاً على استفهام مذكور ، أم غير مشتمل عليه ، ولكنه بمنزلة الملحوظ . فليس من اللازم أن يكون السابق مشتملاً على استفهام صريح يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يترتب ويتوقف عليه كلام يجي بعده في الجملة المشتملة على « إذن » . ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه : « سأغضبى عن هفوتك » . فيقول الآخر : « إذن أعذر عنها . مخلصاً شاكراً » . فهذه الجملة الثانية ليست ردّاً على سؤال سابق مذكور ، وإنما هى بمثابة جواب عن سؤال خيالى ، ناشئ من الجملة الأولى ؛ تقديره : - مثلاً - ما رأيك ؟ أو ماذا تفعل ؟ أو نحو ذلك ... أى : أن هذه الجملة المشتملة على : « إذن » جملة مترتبة على كلام سابق خال هنا من الاستفهام الصريح - دون الملحوظ - وخال من طلب الجواب ، ولكنها بمنزلة الجواب عن سؤال ذهنيّ تولد من الأولى . وكلمة : « إذن » في الجملة الثانية بمثابة الرمز الذى يحمل إلى الذهن سريعاً الدلالة على أن الثانية تشتمل على الإجابة ...

ومثال اشتغال الكلام السابق على استفهام مذكور قول القائل : ماذا تفعل

(١) أى : صيغتها - تكوينها اللفظى -

(٢) وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرماتها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشئ منها . ولا داعى للإثقال بعرضها هنا . والواجب تناسها ؛ كأن لم تكن . ومن شاء الاطلاع على شئ منها فإمامه المطولات . كحاشية الصبان ، وشرح المفصل ، وشرح سيويه ...

لو صادفت بائساً ؟ فتجيب : إذن° أبذل طاقتي في تخفيف بؤسه . فهذه الجملة جواب عن الاستفهام المذكور في سابقتها ووجود كلمة : « إذن » رمز يُوحي أن الإجابة مذكورة في هذه الجملة .

ولا فرق في وقوعها دالة على الجواب بين أن تكون في أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها ، غير أنها لا تنصب المضارع إلا كانت في صدر جملتها ، — كما سيجيء —
تقول : في المثال الأول : (إذن° أعذر لك مخلصاً) ، أو : (أعذرُ — إذاً — لك مخلصاً) أو : (أعذرُ لك مخلصاً — إذاً) .

والمراد من أنها للجزاء — غالباً — دلالتها على أن الجملة التي تحتويها تكون في الغالب مسببة عما قبلها ، وتُعدُّ أثراً من آثاره ؛ توجد بوجوده ، وتترتب به عادة ، كالمثالين السالفين ، وفيهما تبدو السببية واضحة بين الاعتذار والإغضاء عن الهفوة ، وكذلك بين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن المجيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فلنأى أعذر . . . أو : لنأى أبذل طاقتي ، أى : فالجزاء . . . (١)
فإن لم يوجد بين الجملتين جزء لم يصح — في الغالب — مجيء « إذن » ؛ كأن يقول الصديق : سأغضى عن الهفوة ؛ فتجيب : إذاً ينزلُ المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف ؛ فيجيب : إذاً تغربُ الشمس ؛ إذ لا علاقة ولا ارتباط بين المعنى في الجملتين ؛ فالكلام لغو .

وإنما كانت دلالتها على « الجزاء » غالبية ، لأنها — أحياناً قليلة — لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ، فتمحض للجواب وحده ، كأن يقول الثري لك شريكه : أنا أجبك فيجيب : إذاً أظنُّك صادقاً ؛ لأن الصدق لا يصلح هنا جزءاً مناسباً للمجبة (٢) ، وأيضاً فهذا الظن حالى الزمن ، والجزاء لا يكون إلا مستقبلاً . وبسبب الحالية في هذا المثال لم تنصب المضارع .

(ح) وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشرة ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛

(١) راجع شرح المفصل في الكلام على « إذن » : (ج ٧ ص ١٥ و ج ٩ ص ١٤) .

(٢) فدالتها الحتمية على الجواب لا تقتضى دلالة حتمية على الجزاء ، فن الممكن الاستغناء عن ذكره في بعض الحالات ؛ إذ ليس من اللازم أن يكون الجواب عن شيء مسبباً عن ذلك الشيء ، ومعلولاً له .

— كسائر الأدوات الناصية له — وإنما تنصبه وجوباً إذا اجتمعت شروط أربعة^(١) :
أولها : دلالتها على جواب حقيق بعدها ، أو ما هو بمنزلة الجواب — كما

شرحنا — .

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلاً محضاً ؛ فلا يوجد في الجملة ما يدل على أن زمنه للحال ؛ ثلثاً يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل . فإن وجد ما يدل على حالية المضارع لم تكن : « إذا » ناصية ، ويجب رفع المضارع ، واعتبارها ملغاة العمل ، كالمثال الذي سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب : إذاً أظنك صادقاً ؛ لأن هذا الظن ليس أمراً سيتحقق في المستقبل ، وإنما هو قائم حاصل وقت الإجابة ؛ فزمنه حالي .

ثالثها : اتصاها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ، ويجوز الفصل بالقسم إن وجد أو « لا » . النافية ، أو بهما معاً . فإن كان الفاصل غير ما سبق لم تنصب ، ووجب رفع المضارع ؛ مثل : ... إذاً — أنا — أدرك غايي بسلوك أنجع الوسائل لتحقيقها . ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن — والله — أرضي ربي بإرضاء الوالدين . ومثال الفصل « بلا » النافية مع الإعمال أيضاً . : . إذن — لا أخاف في الله لومة لأئم . ومثال الفصل بهما : إذن والله لا أغضب الوالدين . وقد ورد في النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الإعمال مع الفصل — بالنداء ، أو الدعاء ، أو الظرف . ولكنها لقلتها مقصورة على السماع ؛ لا يباح القياس عليها .

رابعها : أن تقع في صدر^(٢) جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب — بالرغم من ارتباطهما في المعنى — فإن تأخرت عن صدر جمدها إلى آخرها أهملت ، وكذلك إن وقعت حشواً بين كلماتها . فمثال التي فقدت صدارتها ووقعت في آخر الجملة : . . . أنصفك إذا . ومثال التي وقعت في ثانيا جملتها : إن تسرف في الملاينة إذاً تتهم بالضعف . . .

(١) شرح المفصل (ج ٩ ص ١٤) فقد زاد الشرط الأول الآتي ، الذي جعل الشروط أربعة

لا ثلاثة . ورأيه شديد .

(٢) هل وقوعها بعد الواو أو الفاء يزيل صدارتها ؟ الجواب في ص ٣١٢ .

ويكثر وقوعها حشواً في ثلاثة مواضع :

(أ) بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد؛ نحو : الصادق — إذأ — محبوب ؛ ،
والخبر هنا مفرد . ونحو : أنا — إذأ — أنصرُ المظلوم . والخبر هنا جملة
مضارعية^(١) . . . و . . .

(ب) بين جملة الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم
غير جازمة ، نحو : إن يكثرُ كلامك — إذأ — يسأمُ سامعوك . ونحو : إذأ أنصف
الناس بعضهم بعضاً — إذأ — يسعدون .

(ج) القسم وجوابه ؛ سواء أكان القسمُ مذكوراً ؛ نحو : والله — إذأ —
أتركُ عملاً لا أحسنه ، وقولاً لا خير فيه . أو مقدراً ؛ نحو : لئن يتصنُ المرء نفسه
عن مواقف الهوان — إذأ — لا يفقد إكبارَ الناس ، واحترامهم إياه^(٢) .

(١) وفي رأى « الفراء » ومن معه من الكوفيين — (كما جاء في كتابه : « معاني القرآن » ج ١
ص ٢٧٤) أنها إذا سبقت بيانً واسمها ، وتلاها المضارع ، يجوز إعمالها في نصبه ، كما يجوز إعمالها
في رفعه ؛ نحو إني إذن أحترمك أيها العادل ، بنصب المضارع أو رفعه ، ومن النصب قول الشاعر :

لا تتركُنِّي فيهمو شطيراً إني إذن أهلك أو أطيّراً

بنصب المضارع : « أهلك » بدليل عطف المضارع الذي بعده بالنصب تبعاً للمعطوف عليه .
أما غير الكوفيين فيعتبرون النصب في البيت شاذاً ، أو ضرورة ، أو مؤولاً بحذف خبر « إن » فتقع
الأداة بعده في صدر جملة جديدة ، وتقديره : إني لا أستطيع ذلك .. أو نحو هذا التقدير . ورأى الكوفيون
هنا ضعيف .

(٢) كان القسم هنا مقدراً ، لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه . والأصل : والله إن يصن
وقد وقع بعدها أداة الشرط : « إن » . وإذا اجتمع الشرط والقسم — وكلاهما لا بد له من جملة جوابية —
يكون الجواب في الغالب للمتقدم منهما ، ويحذف جواب المتأخر حذفاً غالباً ، وقيل : حذفاً واجباً .
للاستغناء عنه بجواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المحذوف (وسيجيء بيان هذا الحذف ، وتفصيل الكلام
عليه في ص ٤٨٥) . لهذا كانت الجملة من : « يفقد وفاعله » جواباً للقسم لا للشرط .
وفي « إذن » وأحكامها السابقة يقول ابن مالك :

وَنَصَبُوا « بِإِذْنِ » الْمُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوَصَّلَا - ٨

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ . وَانْصَبُ وَاَرْفَعَا إِذَا « إِذْنٌ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا - ٦

يريد : أن العرب نصبت المضارع « بإذن » ، إن كان المضارع مستقبل الزمن ، وكانت « إذن » مصدرية
في أول جملتها ، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما ، أو بفاصل هو القسم . واقتصر في الفاصل
على القسم وحده ، ولم يذكر : « لا » النافية ، ولأهما معاً . . . وكذلك لم يذكر الشرط الرابع .

ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت « إذن » واقعة بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا =

(د) وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القُدَامَى يكتبونها ثلاثية مخنومة بالنون هكذا: (إذن) سواء أكانت عاملة أم مهملة . أمّا خاصّة المخدّثين فيكتبون العاملة ثلاثية مخنومة بالنون ، والمهملة مخنومة بالألف ، لا بالنون ؛ للتفرقة بين النوعين^(١) .

وهذا حسن جدير بالاعتصار عليه ، والاتفاق على الأخذ به .

* * *

إلى هنا ، وبعد الزيادة التي في الصفحة التالية - ينتهى الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ظاهرة . وتمتاز « أن » بأنها تنصبه ظاهرة ومضمرة . وكذا « كى » عند الكوفيين .
وننتقل بعد تلك الزيادة إلى القسم الثانى وهو الأدوات التي ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً .

= العاطف . ولكن النحاة قيده بالواو أو الفاء - كما سيجىء في الزيادة ، ص ٣١٣ - وترك التفاصيل الهامة في كل ماسبق :

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيتين ذكرناهما في مكانهما الأنسب (ص ٢٨٩) هما :

وبين : « لا » و « لام جرّ » التزم إظهار « أن » ناصبة . وإنْ عُدْ ٧-
« لا » « فأن » أَعْمَلُ مُظْهِراً أو مُضْمِراً ٨-

وقد سبق البيت الأول في ص ٢٨٩ لمناسبته هناك .

(١) وهو رأى منسوب للفراء ، - كما جاء في كتاب : « الاقتضاب » للبليوسى ، باب : « المعجاء » ص ١٦٦ - وفي بعض المراجع الأخرى نسبته لغير الفراء . ولا قيمة لهذا الخلاف هنا في النسبة .

زيادة وتفصيل :

(١) هل تَسْقِدُ : « إِذَنْ » صدارتها بسبب تقدم الواو أو الفاء عليها ؟

إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال « إذن » ؛ فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ؛ فلا تنصبه ، فمن اعتبر الحرفين للاستئناف كانت عنده : « إذن » في صدر جملة جديدة مستقلة بإعرابها ؛ (لأنها مستأنفة) . فتنصب المضارع . ومن اعتبرهما لعطف المضارع وحده بدون فاعله على مضارع وحده كانت حشواً ؛ فلا تنصب المضارع . وقد قرئَ بيهما قوله تعالى : (وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّوكَ^(١) مِنَ الْأَرْضِ ؛ لَيَخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذْ لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا) ، أو : (وَإِذْ لَا يَلْبِثُونَ خِلَافَكَ . . .) وإعتبارها للاستئناف ، أو : لعطف مضارع وحده على مضارع وحده ، حكم خاضع للسياق ، ولما يقتضيه المعنى ؛ فلا بد من ملاحظة هذا ، ومن ملاحظة أمر هام آخر ؛ هو ، أن عطف الفعل المضارع وحده (أى : بدون فاعله) على الفعل المضارع وحده يختلف عن عطف الجملة المضارعية كاملة على نظيرتها المضارعية^(٢) وغير المضارعية من ناحية الإعمال والإهمال . فعطف المضارع وحده على المضارع يوجب الإهمال ؛ لأن المعطوف هنا لا يستقل بنفسه ؛ فلا بد أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه ، فهو تابع له ؛ فلا تكون « إذن » واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها ؛ نحو : لم يحضرُ الغائب ، وإِذَا يَسْتَرْحُ أَهْلُهُ . أى : لم يحضرُ الغائب ولم يسترحْ أهله ؛ فجزم المضارع « يسترح » دليل على أنه معطوف وحده على : « يحضر » عطف فعل على فعل ، لا عطف جملة على جملة ؛ إذ لو كان المعطوف جملة لم يصح جزم « يسترح » ؛ لعدم وجود ما يقتضى جزمه .

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها (مضارعية أو غير مضارعية ، كالماضوية والاسمية) فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة ؛ ألّا محل من

(١) يستفزون : يزعمون ويقولون .

(٢) سبق (في ج ٣ ص ٦٢٠ م ١٢١) - إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل وحده على الفعل وحده ، وعطف الجملة على الجملة ولا سيما عطف الفعلية على الفعلية .

الإعراب ، أم ليس لها محل ؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال : « إذن » ؛ لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لجملة أخرى سبقتها ، وبهذه التبعية لا تكون في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب ؛ نحو : (إن للطيور المهاجرة رائداً يتقدمها ؛ وإذا يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السبيل) . فجملة : « يتقدمها » مضارعية في محل نصب صفة للكلمة : « رائداً » ، وجملة : « يرشدها » مضارعية معطوفة عليها ؛ فهي في محل نصب كالمعطوف عليه ؛ ويجب إهمال « إذن » فلا تنصب المضارع بعدها ؛ لعدم وقوعها في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب .

وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملة الشرطية ؛ مثلاً — جاز الإعمال والإهمال ؛ نحو : (إن يشتهر نافع وإذا تزاد أعباؤه ، يفرح خاصته) . فجملة : « يشتهر نافع » جملة شرطية لا محل لها من الإعراب ، وقد عطف عليها بتمامها جملة : « تزاد أعباؤه » ، وليس لها محل من الإعراب أيضاً ؛ لأنها كالمعطوف عليه ؛ فيصح نصب المضارع : « تزاد » باعتبار « إذن » في صدر جملة لا محل لها من الإعراب ؛ فهي بمنزلة الجملة المستقلة في إعرابها ؛ ولأن المعطوف على الأول أول مثله . ويصح الرفع على اعتبار أن الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها فهي مرتبطة به ارتباطاً إعرابياً ومعنوياً يجعلها في حكم غير المستقلة ، ويجعل « إذن » في غير الصدارة الكاملة .

ولما تقدم يصح الاعتباران في مثل : عجائب الاختراع تزاد كل يوم ، وإذا تسعد بها الناس أو تشقى . فإن عطفنا الجملة المضارعية : (تسعد ، وفاعله) على المضارعية : (تزاد ، وفاعله) وهي جملة في محل رفع خبر المبتدأ — وجب إهمال « إذن » ورفع « تسعد » . وإن عطفناها ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ : « عجائب وخبره » ، وهي جملة لا محل لها من الإعراب — جاز الإعمال والإهمال ، فينصب المضارع أو يرفع ^(١) . . .

(١) ما جاء واضحاً في حكم « إذن » الواقعة بعد « الفاء أو : الواو » قول المبرد في كتابه : « المقنَّب » (ج ٢ ص ١١) بعد نصه الصريح على أنه يصح الإعمال والإلغاء : (وذلك قولك : إن تأتي آتيتك وإن أكرمتك .. ، إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جزمت . أما الجزم فعل العطف =

(ب) قد تكون : « إذا » متضمنة معنى الشرط في الماضي ؛ فيجوز إجراؤها مجرى « لو »^(١) في قرن جوابها باللام^(٢) ، كقوله تعالى : (ولولا أن ثبتتسناك لقد كدت تركن إليهم شيئاً قليلاً ، إذا لأذقنك ضعف الحياة ، وضعف الممات ، ثم لا تسجد لك علينا نصيراً) ، أى : لو ركنت شيئاً قليلاً لأذقنك ...

وقد تتضمن معنى الشرط في المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر :

ما إن^(٣) أتيت بشئ أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطاً إلى يدي
إذا فعاقبني ربي معاقبة قرت بها عين من يأتيك بالحسد

أى : إن أتيت - في المستقبل - بشئ أنت تكرهه فلا رفعت ... - فعاقبني ربي ... وما بعد الفاء في المثالين ، جملة دعائية ، فزمنها مستقبل .

وقد تدخل على جواب : « لو » وجواب « إن » الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ، نحو : لو زاملتني إذا لأرضيتك .

وقول الشاعر :

فلو خلد الكرام - إذا - خلدنا ولو بقى الكرام - إذا - بقينا^(٤)
- ونحو : إن تنصف أخاك - إذا - تسلم لك مودته ...

= على : « آتاك » ، والنصب على إعمال « إذن » . والرفع على قولك : « وأنا أكرمك » ، ثم دخلت « إذن » بين الابتداء والفعل فلم تعمل .) « ١ هـ .

(١) سيجىء في م ١٦٠ باب : « لو » وأقسامها وأحكامها ، وكل ما يتصل بها ، وبأنواع جوابها . ويشار لهذا الحكم في « ج » من الأحكام المشتركة الآتية في بابها .

(٢) فائدة هذه اللام موضحة تفصيلاً في الأحكام المشتركة الآتية في بابها .

(٣) « إن » هنا زائدة .

(٤) ومثل هذا قول شاعرهم :

رمنى بنات الدهر من حيث لا أرى فكيف بمن يُرمى ، وليس برامٍ ؟
فلو أنها نبئ - إذا - لا تقيتها ولكنى أرئى بغير سهام .

ويقول الفراء في الآية الكريمة : (ما اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وما كَانَ معه مِنْ إِلَهِه ؛ إِذَا لَذَبَ كُلُّ إِلَهِه بِمَا خَلَقَ . . .) ، إن مجيء اللام بعد : « إِذَا » يقتضى وجود : « لو » قبلها مقدرة كالأية المذكورة ، أو ظاهرة كقوله تعالى في آية أخرى : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى ، إِذَا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ . . .)^(١) .

(ح) هل يجوز إهمال « إذن » مع استيفائها كل شروط الإعمال ؟ إن المستحسن غاية الاستحسان عند استيفائها الشروط هو : « الإعمال » ، ولا سيما اليوم ؛ حيث الرغبة شديدة في اتباع الأشهر ؛ توحيداً للبيان ، ومنعاً لفوضى التعبير ؛ إلا إذا اقتضت فائدة محققة في اتباع غيره . وقد أجاب مجمع اللغة العربية بالقاهرة عن السؤال السالف بعد دراسة شاملة ، وتحقيق واف بما نصه^(٢) : « ورد النصب بـ «إِذَنْ» في كلام العرب ؛ وورودها في القرآن مفصولة بالحرف « لا » ليس يمنع عملها . وكون ورودها في القرآن « قراءة » لا يمنع الاحتجاج به ؛ فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج . ولكن من المعزوز إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل « إذن » مع استيفاء شروط الإعمال . وقد نسب إلى البصريين قبول الإلغاء ، إلا أن ذلك موصوف بالقلّة . واستناداً إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط ، وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب) . اهـ^(٢) . . .

* * *

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول الناصب بنفسه ، ويليه القسم الثانى الناصب بأن مضمرة . . .

(١) سيجى إشارة للحكم السالف فى « ج » من الأحكام المشتركة الآتية .

(٢ و ٢) طبقاً للوارد فى مجلته (الجزء الخامس والعشرين ، الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨)

الأدوات الخمس^(١) التي يُستَصَبُ بعدها المضارع
« بأن » مضمرة وجوباً^(٢).

الأداة الأولى : لام الجحود (أى : النفي) وتُهد لها بالأشياء التالية :

ما كان الحرُّ لِيَقْبَلَ الضيمَ .
ما كان الطبيبُّ لِيَسْتَوَانِي عن المريضِ .
ما كان العاقلُّ لِيَسْأَرَعَ في الاتِّهامِ .
لم يكن المتقنُّ لِيَرْضَى بالتقصِ .
لم يكن الأديبُّ لِيَتَقَرَّأ تافه الكلامِ .
لم يكن ربيبُ السوءِ لِيَنْسَى ذِشْأته .

ما المعنى الدقيق الذي قدَّصه
الناطق بإحدى هذه الجمل ؟

إن من نطق بالأولى نَقَبَ عن الحرِّ نفيّاً قاطعاً أنه قَبِيلٌ في حالة من حالاته

(١) وهى : « (لام الجحود) في هذه الصفحة) - («أو» ، في ص ٣٢٦) - « (حتى» ، في ص ٣٣٣) - « (فاء السبية » في ص ٣٥٢) - « (أو المعية » ، في ص ٣٧٥) ويزاد على هذه الخمسة : «ثم» عند نحاة الكوفة - كما سيظهر في ص ٣٨٥ - ، «وكى التعليلية» المحضة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوباً ، ولا داعى للأخذ بهذا الرأى . (كما سبق عند الكلام عليها في ص ٣٠٣) .

هذا ويشور الجدل - ولا سيما اليوم - حول الداعى إلى الإضمار «أن» جوازاً وجوباً ، وأثرها في نصب المضارع . وسيجىء في ص ٤٠٢ م ١٥٢ الاعتراض ودفعه ، بعد أن نفرغ من مواضع الإضمار ، ونفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر .

(٢) «ملاحظة هامة» : من الأحكام المشتركة بين هذه الأدوات أنه :

(أ) لا بد من سبك الجملة المضارعية بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب الحالة .
(ب) لا يصح الفصل بين هذه الأدوات والمضارع المنصوب بفواصل مطلقاً ؛ إلا : « لا » النافية إذا اقتضاها المعنى ولم يمنع من وجودها مانع . وأجاز بعض النحاة الفصل بين : «حتى والمضارع» بفواصل معينة يحىي بيانها (في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٨) .

(ج) لا يصح تقديم معمول هذا المضارع على الأداة .

(د) لا يصح الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية المضارعية .

الضميم ، أو سكت عليه ، مهما كانت الدواعى . فكأنه قال : ما كان الحرّ مريداً^(١) قبُول الضميم ، راضياً به ، أو مُهَيَّئاً لقبوله فى وقت مّا . فالنفي منصب على ما قبل اللام وما بعدها معاً (أى : أنه واقع على الكلام كله) فهو نفي عام لهذا ، ولأنه — أيضاً — شامل لجميع حالات الحرّ ، دون التقييد بحالة معينة ، أو الاقتصار عليها .

ومن نطق بالثانية نفي عن الطبيب نفياً باتّناً فى جميع أحواله أنه تباطأ فى إنقاذ مريضه ، وأنه رضى ذلك ، أو أرادَه فى صورة من الصور ؛ فكأنما قال : ما كان الطبيب مريداً^(٢) التوانى مطلقاً ، ولا راضياً به ، مهما كانت حالته وصورته . فالنفي عام ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها ، ويشمل كل حالات الطبيب ؛ فهو عام بسبب هذين الأمرين .

والغرض الضمنى الذى يرمى إليه الأسلوب من وراء ظاهره هو أن الحرّ لم يُخلق ولم يوجد مطلقاً لما نفي عنه ، وكذلك الطبيب . ومثل هذا يقال فى الصور الأخرى المعروضة ، وما يشاكلها ؛ فكل منها يرمى إلى نفي شىء نفياً قاطعاً ينصبّ على ما قبل اللام وما بعدها معاً ، ويشمل جميع الحالات المعنوية التى يتضمنها الكلام — كما يرمى إلى أن الذى نُفِىَ عنه ذلك الشىء لم يرض به مطلقاً ، ولم يُهَيَّأ لقبوله ، وإنما خلق وهبى لدفعه ورفضه . فهذا أسلوب يبلغ الغاية فى قوة الجحد ، إذا أريد به الاتجاه المعنوى السالف .

وبملاحظة كل جملة — مما سلف — نجدُها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة :

١ — الفعل الناسخ : « كان » أو « يكون » — دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو التامة . وكلاهما يسمى : « فعل كوّن » ، لاشتقاقه من المصدر « كَوَّنَ » الذى يدل على الوجود العام (المطلق) .

(١) إنما قدرُوا هنا الخبر « مريداً » أو مهياً ، أو مستعداً . . . ، فراراً من تقدير الكلمة الشائعة ؛ وهى : « موجود » ؛ لكيلا يتسرب منها الوهم إلى أن : « كان » هنا بمعنى : « وُجد » وهى « كان » التامة التى لا تصلح قبل « لام الجحد » أما التى تصلح فلا بد أن تكون ناسخة ، كما سيجى . . . ولا مانع من تقدير الخبر المحذوف بكلمة : « موجود » مع إدراك أن فعل « الكون » قبلها لا بد أن يكون ناسخاً ، لا تاماً .

(٢) انظر رقم ١ من هذا الهامش .

٢- وجود حرف نني^(١) قبل فعل « الكون » الناسخ ، وهذا النافي المسموع هو : « ما^(٢) » أو : « لم » وتختص « ما » بالدخول على : « كان » ، الماضية الناسخة ، وتختص « لم » بالدخول على المضارع المجزوم : « يَكُنْ » الناسخ ، ولا يصلح للدخول عليه غيرها^(٣) . والنفي منصب في الحالتين على معنى كل الكلام الذى يليه ، فهو شامل ما قبل اللام وما بعدها .

٣- أن فعل « الكون » إما ماض لفظاً ومعنى : كالأثلة الثلاثة الأولى ، وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثة الأخيرة التى وقع فيها فعل « الكون » مضارعاً مسبوقاً بالحرف الجازم « لم » ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه ماضياً - فى الغالب - مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها ، فيصير مضارعاً فى لفظه ، ماضياً فى زمنه ومعناه .

٤- أن فعل الكون الناسخ يليه - مباشرة - اسمه ظاهراً ، لا ضميراً ، ثم مضارع منصوب ، مبدوء بلام مكسورة . أما خبره فعام محذوف ، يجب أن يتعلق به الجار مع مجروره . والجار هو « اللام » التى اشتهرت باسم : « لام الجحود »^(٤) ، والتى تتصل بالمضارع - كما قلنا - والمضارع بعدها منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ، والمصدر المكون من « أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله - فى محل جر « بلام الجحود » . والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام المنصوب ، لأنه خبر الناسخ . والتقدير ما كان الحر مهياً أو مريداً لقبول الضيم ... أو ما شابه هذا .

(١) بشرط بقاء النفي على معناه ، وعدم نقضه بشئ مثل « إلا » التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها (كما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥) -

(٢) فلا تصلح : « لن » ؛ لأنها لنى زمن المضارع المستقبل . والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً ، ولا تصلح : « لا » ؛ لكثرة استعمالها فى نفي المستقبل . ولا تصلح : « لست » الجازمة ؛ لأنها لنى معنى المضارع بعد أن قلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحالى ؛ فلا يكون زمنه للماضى الخالص المطلوب هنا .

(٣) أو « إن » النافية عند فريق - كما فى الصفحة الآتية - .

(٤) فى نوع هذه اللام آراء تجمىء فى ص ٣٢١ ، والجحود ، هو : النفي - كما تقدم - لأنها تقوى معنى النفي فى الجملة كلها ؛ (قبلها وبعدها) إذ لا تقع إلا بعد كون منى عام ، والمعنى بعدها منى أيضاً ؛ لتعلقها مع مجرورها بالخبر العام المحذوف المنفى ؛ فيسرى النفي منه إلى المصدر المؤول الذى يليها مباشرة ، وهو مجرورها - .

كما سيجىء فى « ج » من ص ٣٢٤ - .

ف عند إعراب المثال الأول نقول : (ما) نافية - (كان) : فعل ماض ناقص -
 (الحُرُّ) اسمها مرفوع - (لَيْتَ قَبْلُ) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلى -
 (يقبل) : مضارع منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره :
 هو - (الضيم) مفعول به . والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ،
 والتقدير : لَيْتَ قَبْلُ والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر « كان »
 والتقدير : ما كان الحر مهياً أو مريداً لقبول الضيم

ولا يختلف إعراب « إن » النافية عن إعراب : « ما » ، في شئ مطلقاً عند
 من يبيح دخول « إن » - فكلاهما يصح أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما .
 ومثل هذا يقال في بقية الأمثلة . مع ملاحظة أن : « لم » حرف نفي جازم ،
 ولا بد بعده من المضارع : « يَكُنْ » المجزوم به .

من كل ما سبق يتبين معنى : « لام الجحود » ، وعملها ، وأن المضارع
 ينصب بعدها « بأن » مضمرة وجوباً ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة
 (وهى : أن يسبقها فعل كـون عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منى ^(١)) - ماض
 لفظاً ومعنى أو معنى فقط - بعده اسمه ظاهراً ، يليه المضارع المنصوب المبدوء
 باللام مباشرة) ؛ فإن فقد شرط من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن
 الأسلوب داخلاً فيما نحن فيه

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذى تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسماً
 ظاهراً - فى الأعم الأغلب - بل يكون ضميراً مستتراً جوازاً ، يعود على اسم
 الناسخ السابق ، ومنع أكثر النحاة أن يكون اسماً ظاهراً ^(٢)

(١) مع بقاء معنى النفي وعدم إلغائه بشئ ، مثل « إلا » التى للاستثناء ، أو إحدى أخواتها
 - (طبقاً لما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٣١٩ ، وكما سيحىء فى ص ٣٢٥) -
 (٢) اقتصر ابن مالك فى الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها - بالشرط الثانى من
 البيت الثامن فى باب : « إعراب الفعل » ونصه :

وَبَعْدَ نَفْيِ « كَانَ » حَتَّمَا أَضْمِرَا - ٨

يريد : أضمر الحرف الناصب وهو : « أن » إذا وقع بعد الفعل المنى : « كان » . ولم يوضح
 شروط هذا الفعل ، ولا مضارعه ، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التى لا تصلح القاعدة إلا
 بذكرها . وقد عرضناها وافية . أما الشرط الأول من البيت فيتعلق بحكم آخر أوضحناه وذكرنا البيت معه
 فى مواضع إظهار « أن » وإضمارها .

زيادة وتفصيل :

(١) اختلف النحاة في الحكم على نوع « لام الجحود » . فمن قائل : إنها حرف زائد ، وزيادته غير محضة ؛ إذ لا يمكن الاستغناء^(١) عنه ؛ لأنها تفيد « الاختصاص » ، وتقوية النفي الذي ينصب على ما قبلها ، وما بعدها^(٢) أيضاً . ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الكون .

ومن قائل : هي زائدة زيادة غير محضة أيضاً ، ولكن المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها ، والمصدر المؤول خبر . وقيل . . . وقيل . . .

وهذه الآراء ضعيفة ؛ لأن أكثرها يعارض ويناقض القواعد النحوية العامة . وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأي البصري ، الذي يجعل لام الجحود حرف جر أصلي يفيد تقوية معنى النفي قبلها وبعدها ، والمضارع منصوب بعدها « بأن » المضمرة وجوباً . والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عام . وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاة ، وهو أقل عيوباً من سواه ، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التي وردت مشتملة على خبر « الكون » مذكوراً كقول القائل :

سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضيّع قد يصيب
فذكر الخبر « أهلاً » يمنع أن تكون اللام في هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة ، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها ، أو المصدر المؤول هو الخبر . . .

(ب) إذا لم يكن الفعل المنفي قبل اللام « فعل كون » لم يصح اعتبارها « لام جحود » . ووجب اعتبارها نوعاً آخر يناسب السياق ، ويساير معنى الأسلوب ،

(١) سبق - في ج ٢ م ٩٠ ص ٤٠٣ و ٤١٨ و ٤١٩ - باب : حروف الجر ، تفصيل الكلام على زيادة حرف الجر ، وعلى زيادة « اللام » زيادة محضة وغير محضة . . . ، وعلى معانيها ، وبها : « الاختصاص » . . . و (ص ٤٣٨)

(٢) حاشية الخضرى والصبان في هذا الموضع من باب : « إعراب الفعل » .

كأن تكون زائدة، أو للتعليل^(١). أو للعاقبة . . . أو . . . والأغلب أن تصلح للتعليل في كثير من الأساليب المنفية ، فتدل على أن ما بعدها علة لما قبلها — وقد تسمى في هذه الحالة « لام كى » كما سبق^(٢) — ، نحو : لم يكذب الشاهد لمساعد المتهم ؛ فعدم مساعدة المتهم هو العلة في عدم كذب الشاهد، أى : لم يكذب الشاهد كذباً يكون سببه وعلّة حدوثه (أى : الغرض منه) هو مساعدة المتهم ، فمُساعدة المتهم هنا لم تتحقق ؛ فهى منفية . وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرره^(٣) : من أن النفي الذى قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينة ، كما فى المثال السالف « وتفسير هذا ما قرره أيضاً من أن الجار والمجرور بعد « لام التعليل » المسبوقة بفعل منى إنما يتعلقان بذلك الفعل المنى ، ويصيران قيداً فيه ؛ فلا يكون نفيه مطلقاً خالياً من التقييد ، ولكنه مقيد بهما ، فالنفي ينصب عليه فى حالة واحدة فقط ؛ هى حالة تقيده بهما ، دون بقية أحواله المطلقة التى لا تخضع للقيد . وفى هذه الحالة الواحدة يسرى النفي إلى القيد فيشملة أيضاً (أى : يسرى على الجار مع مجروره) ، فى المثال السالف يكون الكذب المنى نوعاً معيناً محدوداً ؛ هو الكذب المقيد بأنه لمساعدة المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعدة فمُسكوت عنه ؛ لا يمكن الحكم عليه بشئ ؛ فقد يكون منفيّاً أو غير منى بقرينة أخرى خارجة عن الجملة . والقيد نفسه (وهو : المساعدة) منى حتمّاً^(٤) . . .

مثال آخر : ما صلّى العابد لينافق . أى : ما صلّى العابد صلاة يكون سببها ، وعلّة أداؤها هو : النفاق . فالجار والمجرور المكوّنان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النفي حتمّاً . وأما ما قبلهما — وهو الصلاة غير المقيدة — فمُسكوت عنه .

(١) انظر « ح » من ص ٣٢٤ ، حيث الكلام على الفرق بينها وبين « لام الجحود » وقد سبق كلام على « لام التعليل عند الكلام على : « كى » ص ٣٠٠

(٢) فى « ب » من ص ٣٠٣ .

(٣) راجع الصبان فى هذا الموضع.

(٤) مما يزيد الأمر وضوحاً أن نجعل هذا المثال مثبتاً (خالياً من النفي) ونوازن بين معنييه فى حالتى الإيجاب والنفي ، فيزداد المراد من التعليل والتقييد جلاء ، ولا سيما إذا تعددت وتنوعت الأمثلة — ثم انظر « ج » الآتية .

وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفصلي : « صَلَّيْ » فهما قيد له ، وصار بهما مقيداً ، فالصلاة المنفية هي الصلاة المقيدة بأنها للنفاق ، وليست مطلقة صلاة . أما الصلاة المطلقة التي ليست للنفاق فمذكورة عنها ، لا يفهم أمرها ولا الحكم عليها من هذا التركيب ؛ فقد تكون موجودة أو لا تكون . . . وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينة أخرى خارجة تعينها لهذا أو لذلك ، والقيد في الحالين منفي حتماً . . . (١)

وإذا كان الفعل المنفي قبل اللام فعل « كون » غير ناقص لم يصح اعتبارها لام جحود ، ووجب توجيهها لشيء آخر ، ويكثر أن يكون هو : « الاعليل » أيضاً على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجد الحاكم ليظلم . فالشأن في « كان » هنا كالشأن في كل فعل غير ناسخ يحل محلها من ناحية أن الجار والمجرور منفيان حتماً ، ويةملقان به ؛ فيصير مقيداً بهما ؛ ويصير معناه بسبب النفي الواقع عليه غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها . أما غيرها فمذكورة عنه يحتاج لقرينة خارجة عن الجملة ، تبين أمره نفيًا وعدم نفي ، والقيد (الجار والمجرور المتعلقان به) منفي حتماً . فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم (أى : ما وجد وظهر الحاكم) الذي يكون سبب وجوده ، وعلّة ظهوره : الظلم . فسبب الوجود وعلته هو : الظلم ، والظلم منفي ، فالمسبب عنه منفي لا محالة . أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل ، فهما قيد له . . . و . . . وفي هذا المثال لا يصح اعتبار اللام « للجحود » ؛ لأن هذا يؤدي إلى مخالفة الواقع الذي يدل على أن كثيراً من الحكام ظالمون .

ومن الأمثلة السالفة وأشباهها يتبين أن النفي قبل لام التعليل ينصب على الفعل الذي قبلها في حالة واحدة ؛ هي التي يكون فيها مقيداً بهذه اللام الجارة ومجرورها ، وليس مطلقاً من التقييد ، وأن هذا النفي ينصب على ما بعدها دائماً (أى : على القيد) .

فإذا كان الفعل غير مسبوق بنفي لم تكن اللام للجحود .

وإذا كان الفعل ناسخاً غير « كون » لم تصلح اللام للجحود — كما تقدم (٢) —

في أصح الآراء ؛ فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليهين غيره . . . وما ظننت الأمة الناهضة لتسعى إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القوية لتتركن إلى الراحة . . . قال أبو حيان : « كل هذه التراكيب فاسدة ؛ إذ لم يسمع لها نظير في كلام العرب ، فوجب منعها وردّها » اهـ .

(ح) يتردد هنا - وفي الأبواب الأخرى - لفظ : « لام التعليل » ، و « لام الجحود » فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداهما من الأخرى بغير غموض ولا خفاء ؟

الفارق بينهما ما أسلفناه من أن لكل واحدة منهما معنى يخالف معنى الأخرى ؛ فلام الجحود تفيد النفي العام ؛ ولام التعليل تفيد التعليل (أى : أن ما بعدها علة وسبب فيما قبلها) على الوجه الذي شرحناه في كل منهما .

وشيء آخر ؛ هو أن النفي مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معاً في كل حالتهما ؛ فهو منصب على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عام منفي ، وخبره المحذوف أمر عام أيضاً ، ومنفي تبعاً له ، ويتعلق به الجار والجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منفي ، فيتسرب إليهما النفي منه حتماً ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه . . . ، ويؤثر فيه بالنفي ؛ كالأمثلة التي في أول البحث ؛ حيث يعم النفي ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملاً غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات .

أما لام التعليل . فالنفي قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كونه عاماً ، وإنما هو فعل مقيد بالجار والجرور (وهما : لام التعليل ، وما دخلت عليه) ؛ فالنفي منصب على هذا الفعل المقيد ؛ أى : منصب عليه في حالة تقيده - وهى حالة واحدة ، دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التي لا تدخل في التقييد ؛ والتي هى مسكوت عنها ، كما قدمنا - فلا يحكم على تلك الحالات الأخرى بالنفي أو بعدمه إلا بقريئة خارجة عن الجملة . والقيد (وهو لام التعليل ومجرورها) - منفيان حتماً ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنفي . فالمعنى بعد لام التعليل منفي ، أما قبلها فلا يتعين النفي إلا في الصورة الواحدة التي شرحناها وهى التي يكون فيها الفعل مقيداً بالجار مع مجروره ؛ فمعنى الفعل فيها ليس عاماً ^(١) مطلقاً .

(١) يقول الصبان : إن النفي مع « لام » التعليل منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق =

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة «لام الجحود» ألا ينتقض النفي بعدها بشيء ؛ مثل «إلا»^(١) الاستثنائية — أو إحدى أخواتها — فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم ؛ لأن «إلا» هذه تنقض النفي السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتاً . وهذا مُخَالَف لما تتطلبه لام الجحود من نفي ما قبلها وما بعدها معاً بالحرف النافي المذكور في صدر جملتها : ولم يشترطوا هذا في لام التعليل فأجازوا : ما حضر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجملة ينفي الحضور عن المتعلم ، وعجزها الواقع بعد «إلا» ينفي ذلك النفي وينقضه ، ويثبت الحضور . . . ، وأنه لاستفادة المتعلم ؛ فكأن الجملة : حضر المتعلم ليستفيد .

(د) هل يصح حذف «لام الجحود» ؟ وهل يصح حذف فعل «الكون» قبلها ؟ يجيز الحذف بعض النحاة ، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب ، وقد تصدى لبحثها بعض المحققين ، وانتهى منها إلى أن المحذوف فيها لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره ؛ فلا داعي للإباحة حذف واحد منهما .

* * *

= ما يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد «لام التعليل» علة لما قبلها ، وإذا انتفت العلة انتفى المعلول ؟ يبدو أنه لا يوافقه ، إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتعددة التي لا تدخل في القيه (١) سبقت الإشارة لهذا (في رقم ١ من هامش ص ٣١٩ ورقم ١ من هامش ص ٣٢٠) .

الأداة الثانية : « أو » العاطفة ^(١) التي بمعنى : « حتى » ، أو « إلا » الاستثنائية :

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » العاطفة في موضعين :

أحدهما : أن تكون « أو » العاطفة صالحة للحذف ، ووضع « حتى » في مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : « حتى » دالة على الغاية ، أم دالة على التعليل .

(١) فالدالة على الغاية : (ويسمونها : « الغائية » أو : التي بمعنى : « إلى ») هي التي ينقضى المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ويتم انقضائهما بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائياً . وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمني ، واستمرار معنوي متلاحق ، لا ينقطع ولا يتوقف نهائياً إلا بتحقيق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحصول ؛ نحو : أقرأ الكتاب ، أو أتعب ، (أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب) ، فقراءة الكتاب تتطلب وقتاً ، يتابع بعضها بعضاً فيه ، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمني محدد ، فإذا حصل التعب — وهو المعنى الذى بعد « أو » — انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصول هذا التعب . ونحو : أتناول الطعام أو أشبع . (بمعنى : حتى أشبع ، أى : إلى أن أشبع) فتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة ؛ وإنما يستغرق وقتاً يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق — وهو المعنى الذى بعد : « أو » — . فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام . ومثل : أنام الليل أو يطلع الفجر ، وأصلى الصبح وأنعبد أو تشرق الشمس ^(٢)

(١) يجرى على هذه الأداة الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ ، والتي تجرى على كل نظائرها التي تنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً .

أما : « أو » العاطفة . . التي لا تنصب المضارع بعدها « بأن » — فقد سبق الكلام عليها (في ج ٣ ص ١١٨ ص ٥٨٥ من باب : عطف النسق .)

(٢) وما يصلح لذلك قول امرئ القيس يخاطب رفيقه في السفر : (وكان امرؤ القيس قد صمم على الأخذ بثأر أبيه من قتله ؛ فقصده قصر الروم ليستعين به على تحقيق غرضه . واستصحب معه في سفرته الطويلة الشاقة عمرو بن قسيمة الذى جزع وتوجع ما حاق بهما من المشقات . وهو الذى يقصده امرؤ القيس بقوله : =

فالحرف «أو» فيما سبق حرف عطف بمعنى «حتى» الجارة^(١). ولكنه لا يعرب حرف جر^(٢)....

(ب) والدالة على «التعليل» (ويسمونها: «أو التعليلية») أى: (الى بمعنى: «كى التعليلية»، أو «لام التعليل») يكون ما بعدها علة لما قبلها؛ نحو: لأَرْضِيَنَّ اللهَ أو يَغْفِرَ لى، بمعنى: حتى يَغْفِرَ، أو: كى يَغْفِرَ لى، فما بعد «أو» - وهو: المغفرة - علة فيما قبلها، وهو إرضائى الله. ولا تصح أن تكون «أو» هنا بمعنى: «حتى» الغائية؛ لفساد المعنى؛ إذ يكون: سأَرْضِيَّ الله إلى أن يَغْفِرَ لى، فإذا تحقق الغفران انقطع إرضائى له، وأغضبته... .

ومن الأمثلة: أحاذر العدوى أو أسلم، وأحرصُ على التَّوَقَّى أو أنجوَ من المرض. فأو بمعنى: «حتى التعليلية»، ولا تصلح الغائية، لفساد المعنى معها...

و «أو» تعرب هنا حرف عطف، ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئاً غير العطف، بالرغم من أنها بمعنى «حتى» التعليلية الجارة^(٢)....

* * *

والآخر: أن تكون «أو» بمعنى: «إلا» الاستثنائية؛ وهذا حين لا يصلح فى موضعها «حتى» بنوعيهما السالفين؛ (وهما: الغائية، والتعليلية). فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى: «حتى» ووضعها فى مكان: «أو»، فإن لم يستقم المعنى معها قصدنا «إلا» الاستثنائية. نحو: تهوى الطائفة أو تسلم من الخلل، وتسقطُ أو تبرأ من الفساد... أى: إلا أن تسلم - إلا أن تبرأ... ونحو: يُقتلُ النَّمْرُ بالرصاص أو تُخطئُه الرصاصة...، ويحرصُ الصياد

= بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أننا لاجقان بقيصرا
فقلبت له: لا تبك عينك إنما نحاول ملكا، أو نموت فنعذرا
والشطر الأخير هو محل الشاهد.

(١) «حتى» الجارة حرف بمعنى «إلى» الدالة على الانتهاء، وتعمل الجر مثلها.

(٢) (٢ و ١) أما المخطوف عليه فثبى قبلها يغلب أن يكون مصدراً متخيلاً متصيداً من الكلام

العابق، طبقاً لما سيبيء شرحه هنا (فى ص ٣٢٩). - وانظر «ب» ٣٣١ -

على جلدته ، أو يعجزَ عن سلخه . فلفظ « أو » في الأمثلة السالفة بمعنى : « إلا » ولا يصلح غيرها . ومع أنه بمعناها - يعرب حرف عطف ، ولا يصح اعتباره حرف استثناء ...

فإن لم تصلح « أو » العاطفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو : « إلا » لفساد المعنى بوضع أحدهذين في موضعها ، كانت لمجرد العطف^(١) ؛ فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا إن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف^(٢) ... ؛ فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه « بأن » أيضاً ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقول أحد الولاة لشاعر هجاء ؛ (لولا شعرك الجيد أو يُحَرِّمَ أولادُكَ عائلهم لقطعت لسانك . فلا عفو بعد اليوم ، أو أقبل شفاعته) . ويصح إظهار « أن » فنقول : أو أنْ يحرم أولادك ... أو أنْ أقبل شفاعته . وفي كلتا الحالتين يعرب المصدر المسبب من « أن » (الظاهرة أو المضمرة جوازاً) مع ما دخلت عليه معطوفاً . أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسماً صريحاً قبل « أو »^(٣) ، وهو هنا : « شِعْر ، وعفو » . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك ... فلا عفو أو قبول شفاعته ... ومن هذا قوله تعالى : (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً ، أو من وراء حجاب ، أو يُرْسِلَ رسلاً ...) بمعنى : أو أنْ يرسل رسلاً . فالمضارع « يرسل » منصوب « بأن » مضمرة جوازاً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : « وحياً » والتقدير : إلا وحياً أو إرساله رسلاً ...

ملاحظة : لما كانت « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوباً أو جوازاً ، حرف عطف - وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفاً على

(١) وقد سبق الكلام عليها في باب : « عطف النسق (ج ٣ م ١١٨ ص ٥٨٥) كما سبقت الإشارة .

(٢) سيجىء في « د » من الزيادة والتفصيل (ص ٣٢٩) ؛ بيان السبب الذي يقتضى نصب

المضارع بعد « أو » العاطفة .

(٣) عملاً بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بشروط ، منها : أن يكون المصدر المؤول من

« أن » وما دخلت عليه معطوفاً على اسم صريح خالص مذكور ... و... ، وقد سبقت في ص ٢٨٧ •

شئ قبلها يناسبه^(١) ؛ (كصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر . . .) فإن وُجد في الكلام السابق معطوف عليه مذكور ، عطفنا عليه المصدر المؤول الذي بعد «أو» كما في الأمثلة الأولى ، وكما في الأمثلة الأخيرة (وهي : لولا شعرك الجيد أو يُحَرِّمَ . . . — فلا عفو أو أقبل شفاعة . . . — إلا وحياً أو يرسل رسولاً . . .) وإن لم يذكر في الكلام السابق معطوف عليه تَصَيَّدْنَا من ذلك الكلام اسماً جامداً ، مصدرراً كان أم غير مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدرراً — لا اسماً جامداً محضاً ؛ — ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، في المصدرية . . .

ويقول النحاة : إن تَصَيَّدْنَا هذا المصدر — المعطوف عليه — من الكلام الذي قبل «أو» لا يحتاج في تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقة خاصة . وكل ما يشترط فيه أن يكون ملائماً للمعنى ، مسائراً للسياق الصحيح^(٢) . . . وفيما يلي بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه صراحة ، ثم اشتغالها عليه بعد تصيده :

(١) يجب أن يكون المعطوف عليه مذكوراً — في الأغلب — وجامداً حين يكون نصب المضارع بأن* مضرة جوازاً ؛ (طبقاً لما تقدم إيضاحه في ص ٢٨٧) ، ولا يصح في حالة نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلاً أو مشتقاً يشبه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول — وهو بعد التأويل اسم صريح — معطوفاً على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين التابع والمتبوع في أمور ؛ أهمها الزمن ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول بعد إتمام تأويله يدل على المعنى المجرد الخالي من الزمن ومن الذات ، في حين يدل الفعل على الزمن ، وتدل المشتقات العامة على الزمن ، ومعه صاحب المعنى (أى : الذات) .

وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسماً جامداً محضاً (أى : اسماً جامداً غير مصدر) نحو : لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم . . . فالمصدر المؤول من «أن» المضرة بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «شعر» وهو اسم جامد محض . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك . . . ومثله قول الشاعر :

ولولا رجال من رِزَامٍ أَعَزَّةٌ وآل سُبَيْعٍ ، لَوِ أَسْوَعُكَ — علقما

(رزام : اسم قبيلة . وعلقم : منادى مرخم ، وأصله يا علقمة . . .) فالمصدر المؤول من أن المضرة بعد «أو» ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : «رجال» ورجال اسم جامد محض . والتقدير : لولا رجال أو إسمائك . . .

(٢) أكتفى ابن مالك ببيت واحد في الكلام على «أو» السالفة ؛ هو :

كَذَاكَ بَعْدَ : «أَوْ» ، إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا : «حَتَّى» ، أَوْ : «أَلَّا» — أَنْ يُخْفَى =

المثال أولاً بغير ذكر المعطوف عليه صراحة	المثال بعد تصيد المصدر المعطوف عليه	ملاحظة
أقرأ الكتاب أو تعب . أتناول الطعام أو أشبع . أنام الليل أو يطلع الفجر أصلى وأتعبد أو تشرق الشمس لأرضين الله أو يغفر لي أحاذر العدو أو أسلم	سيكون منى قراءة للكتاب أو تعب سيكون منى تناول للطعام أو شبع . . . يكون منى النوم واستمراره أو طلوع الفجر . تكون منى صلاة وتعبد أو شروق الشمس . . . ليكن منى إرضاء الله أو غفرانه لي تكون منى محاذرة للعدو أو سلامة . . .	ليس من اللازم أن نقول : « سيكون » أو : « لتكن » ... ولما اللازم هو مسaire المعنى مع صحة الأسلوب ..

= وفي البيت تقديم وتأخير . والأصل : (« أن » غنى كذلك بعد « أو » إذا يصلح في موضعها حتى ،
أو إلا .) .

يريد : الحرف المصدرى « أن » خفسي - بمعنى : أضمروا لم يظهر - خفاء بعد « أو » مثل ذلك الذي
وقع بعد لام الجحود ؛ من ناحية أنه خفاء وإضمار واجب ؛ فلا يصح ظهور « أن » فيه بعد « أو »
كما لا يصح ظهورها بعد لام الجحود . بشرط أن تكون : « أو » بمعنى : « حتى » أو « إلا » ؛ فيصح
احلال أحد هذين الحرفين في موضعها .

زيادة وتفصيل :

(ا) يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمرة بعد : «أو» جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية^(١) من السبك ، والفصل ، وعدمه ...

(ب) صرحنا فيما سبق أن : «أو» التي بمعنى : «حتى» أو : «إلا» — هي حرف عطف ، ولا يصح إعرابها حرف جر ، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذي يصلح في موضعها ؛ فهي بمعناه فقط ، وليست تماثلة له في إعرابه ؛ فلكل منهما إعرابه الخاص به . وهو يخالف إعراب الآخر . ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد «أو» معطوفاً على شيء قبلها ، ولا يصح إعرابه مجروراً ، أو مستثنى ، برغم أن «أو» بمعنى : «حتى» الجارة أو «إلا» الاستثنائية .

(ح) قد تصلح «أو» السالفة لأن تكون بمعنى : «حتى» أو «إلا» عند عدم قرينة تعيينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى في كل صورة ؛ نحو : لألزمئك أو تسدّد لي ديني . فمصحح أن تكون «أو» هنا بمعنى «حتى» ، أو «إلا» والمعنيان مختلفان .

(د) من الملاحظ أن «أو» السالفة تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ، والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمنزلة الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثاني ووقوعه مشكوك فيه غالباً ؛ فقد يقع أو لا يقع . فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان في الشك وجب توجيهها للعطف المجرد ، ووجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشك . بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثاني وحده هو المشكوك في حصوله ؛ فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمرة وجوباً بعد «أو» ؛ ففي مثل : أسافر يوم الجمعة أو أستريح . . . — يصح رفع

(١) سبقت هذه الأحكام في ص ٢٨٢ .

المضارع : « أستريح » على إرادة أن السفر والاستراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك في حصوله ، غير مقطوع بواحد منهما . ويصح نصب المضارع « أستريح » على إرادة أن الأول - وهو : السفر - محقق الوقوع والحصول ، أو كالحقق ، وأن الراحة مشكوك فيها ؛ فقد تحصل أو لا تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أستريح ، أو إلا أن أستريح . فالسفر ليس موضع شك ؛ وإنما الشك في الاستراحة ؛ إذ لا يدري المتكلم أتحقق أو لا تتحقق ؟ .

ومثل المساواة في الشك المساواة في غيرها من المعاني الأخرى التي تدل عليها « أو » المتجردة للعطف المحض ^(١) .
لهذا كان استعمال : « أو » في معناها الصحيح محتاجاً إلى يقظة ودقة فهم . . .

(١) تقدمت هذه المعاني عند الكلام على « أو » العاطفة في باب العطف (ج ٣ م ١١٨) .

الأداة الثالثة^(١) : «حتّى» الجارة للمصدر المنسبك من «أن» والجملة المضارعية :

(١) وتنطبق عليها الأحكام العامة المشتركة بين الأدوات الخمس - وهى الأحكام التى فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ - .

ولا تنضج «حتّى» الجارة على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقية أنواع «حتّى» عرضاً مناسباً ؛ يكتفى بتمييز كل نوع من غيره .

أنواع «حتّى» ثلاثة ؛ أولها : العاطفة ؛ وهى حرف عطف يفيد بلوغ الغاية فى خسة ، أو شرف ، أو قوة ، أو ضعف ، أو نحو هذا من كل ما يفيد كالا أو نقصاً ، حسين أو معنوين ، أو يدل على حسن أو قبح كذلك . .

ومن أحكام هذا النوع أنه لا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤولة ، ولا الضائرات ، - فى الرأى الراجح - ولا الأفعال ، ولا الجمل الفعلية ولا الاسمية ، وإنما يعطف الاسم الظاهر الصريح فقط .

(وقد سبق تفصيل الكلام على هذا النوع ، وعلى أحكامه فى باب العطف ج ٣ ص ٥٦٢ م ١١٨) .
ثانيها : «حتّى» الابتدائية «وتفيد الدلالة على : «الغاية» ولو بتأويل أو تقدير ، ولكنها لا تدخل

إلا على جملة جديدة ؛ مستقلة عن الجملة التى قبلها فى الإعراب ، مع اتصالها معنى بنوع من الاتصال ؛ كالتى فى قول الشاعر :

كريم يُميت السر ؛ حتى كأنه إذا استخبروه عن حديثك جاهله
- و «كأن» من الحروف الناسخة التى لها الصدارة فى أول جملتها -

وهذا هو المراد من قول «الحضرى» عند كلامه عليها فى باب العطف ج ٢ - : («إنها هى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها .») ؛ أى : نهاية وآخر له ؛ فتدخل على الجملة الاسمية نحو : «الصناعة مفيدة ، حتى فائدتها الخلقية كبيرة» .

وتدخل على الجملة الفعلية الماضية ؛ نحو قول المتنبي يصف جيش الأعداء :

وضاقت الأرض ؛ حتى كان هاربهم إذا رأى غير شيء ظنه رجلاً
ونحو : «ارتفع صوت الحرية فى القرن العشرين حتى ملأ الأسماع ، ودوّى فى المشارق والمغارب حتى زلزل حصون الاستبداد» .

وتدخل على الجملة المضارعية بشرط أن يكون زمن المضارع حالاً حقيقية ، أو مؤولة بالحال ، وفى صورتين يجب رفع المضارع .

فالحال الحقيقية : (هى التى يكون زمنها هو زمن التكلم .) وفى أثناءه يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذى يجرى فيه الكلام هو الوقت الذى يقع فيه - أول مرة - معنى هذا المضارع . أى : أن الزمن الحالى يجمع بين كلام المتكلم ، وحصول معنى المضارع أول مرة - بالنسبة لهذا الكلام الذى يحوى المضارع ، نحو : «أصغى الآن للخطيب حتى أسمع وأنهم كلامه» . (طبقاً للبيان الآتى فى ج من ص ٣٣٨) .
المؤولة بالحال نوعان :

والكلام عليها - هنا - يتجه إلى ناحية معناها ، وعملها ، وحكم المضارع بعدها .

= (١) إما مؤولة عن ماض : وهي التي يكون زمنها قد فات قبل التكلم ، ومعنى المضارع قد وقع وانتهى ، وتم كل هذا قبل النطق بالجملة المشتملة على « حتى » مع مضارعها . ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزمن بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين النطق بالجملة . وهذه الطريقة تسمى : « حكاية الحال الماضية » (وسيجيء تفصيل الكلام عليها هنا ، وفي ج من ص ٣٣٨ . حيث نعرف الداعي لها ، وأثرها النحوي والمعنوي) .

أما علامة هذه الحالة الماضية المحكية فصحة الاستغناء عن مضارعها ، وإحلال ماضيها محلها فلا يتغير المعنى ، ولا يفسد التركيب (كما سيجيء في ص ٣٤٨) وكما يوضحه المثال التالي في : « ب » .

(ب) وإما مؤولة عن مستقبل ؛ وهي التي يقع الكلام ويتحقق دون أن يقع ويتحقق زمنها وزمن مضارعها في آنائه ، أو قبل النطق به . ولكن المتكلم يتخيل أن زمنها قائم وقت الكلام . وعلى هذا لا يصح اعتبار : « حتى » ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذي بعدها قد تحقق في زمن انتهى حقيقة ، أو أنه سيتحقق في زمن مستقبل حقيقة ، بغير تخيل الحال وحكايتها في كل واحدة منهما . فشال حكاية الحال الماضية التي يتخيل المتكلم وقوعها وقت كلامه - على الرغم من أن زمنها قد فات حقاً ، وانتهى قبل أن يتكلم - قول المؤرخ : (يقيم الفراعنة المصريون القدماء مسلات ضخمة ، حتى يكتبون على جوانبها تاريخهم ، ومآثرهم .) أى : حتى كتبوا . ومثال الحال المؤولة عن المستقبل : (يأتي الشتاء في الشهر القادم ؛ وما هو ذا المطر ينهمر . ويشتد البرد حتى ترتجف منه أعضائي) . ومثال الحال الحقيقية - : (أقف الآن على شاطئ البحر والشمس منحدره إلى مغربها حتى أتابع منظر غروبها - هذه الورد في يدي أقربها وأشملها ، حتى أتمتع بلونها وبطيب رائحتها) - فتابعة الغروب تتحقق في الزمن الذي ينطق فيه المتكلم بالجملة المشتملة على « حتى » ؛ فزمنها واحد هو : الحال . كذلك أتمتع بطيب الورد ولونها ؛ يقع في الزمن الذي يقع فيه النطق بالجملة المشتملة على « حتى » وهو الزمن الحالي . وفي هذه الأمثلة وأشباهها تعرب « حتى » حرف ابتداء يدل على « الغاية » والجملة بعدها مستقلة في إعرابها لا في معناها - وقد شرحنا في الصفحة التالية المراد من الغاية .

ثالثها : « حتى » الجارة ، وهي نوعان :

١ - نوع يجر الاسم الظاهر الصريح (والظاهر : ما ليس ضميراً ، والصريح : ما ليس مصدرأ مؤولاً) ومعناها : الدلالة على الغاية ، نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمة . ولا شأن لنا بهذا النوع هنا ، - (فقد سبق تفصيل الكلام عليه في الجزء الثاني ، باب حروف الجر ، م ٩٠ ص ٤٤٥) .

٢ - ونوع يجر المصدر المؤول من « أن » المضبرة وجوباً وما دخلت عليه من جملة مضارعية . ومعنى « حتى » إما الدلالة على الغاية ، وإما الدلالة على التعليل ، وإما الدلالة على الاستثناء ، والنوع الجار للمصدر المؤول - وإن سبق مجملاً في الموضع السالف - هو موضوع التفصيل في كلامنا الآن . لكن الكوفيين يعتبرون « حتى » حرفاً مصدرياً ينصب المضارع بنفسه مباشرة ، ويجيزون ظهور « أن » المصدرية بعده فتكون للتوكيد اللفظي . (انظر البيان في « ب » ص ٣٥٠) =

(١) فأما معناها فاللدلالة على « الغاية » ، أو : على « التعليل » ، أو : على « الاستثناء » .

فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية حقيقية لمعنى قبلها ينقضى تدريجياً لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً ، وأن يتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ؛ نحو : (يمتد الليل حتى يطلع الفجر) - (يزداد الحرّ نهار الصيف حتى تغيب الشمس ، ويزداد البرد ليل الشتاء حتى تشرق) - (يسرع القطار حتى يدخل المحطة ، والطائرة حتى تدخل حظيرتها) . . . فامتداد الليل يستمر تدريجياً إلى أن يظهر الفجر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفى . وازدياد الحر يدوم إلى أن تختفى الشمس ، ومتى اختفت انقطع الازدياد وتوقف . . . وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه : « حتى » دالة على الغاية (أى : على نهاية المعنى الذى قبلها ، وانقطاعه ، بسبب ظهور معنى جديد بعدها ، وابتداء حصوله وتحققه) ، ولذا يسمونها : « حتى الغاية » أو : « حتى التى بمعنى : إلى » : للدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها . ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئاً فشيئاً - كما نرى - فلا ينقضى مرة واحدة ، ولا ينقطع بغير تمهل .

والضابط الذى تتميز به « حتى الغائية » من غيرها هو صحة حذفها ، وإحلال « إلى »^(١) محلها من غير أن يفسد المعنى ، أو التركيب .

= « ملاحظة » : يصح حذف ما دخلت عليه « حتى » مهما كان نوعها بشرط ألا يكون اسماً صريحاً مجروراً بها . ومن الأمثلة قول الشاعر وقد ذهب لزيارة شخص :

فلما لم أجذك - فدتك نفسى - رجعتُ بحسرة وصبرت حتى . . .
يريد : حتى يأذن الله - مثلاً -

(١) إنما تدل « إلى » على الغاية بالتفصيل الذى سبق عنها فى حروف الجر - ج ٢ م ٩٠ ص ٣٦٦ - وعند التقدير نقول : « إلى أن . . . » فيزداد بعدها الحرف « أن » ؛ لمجرد الإيضاح والتفسير ، لأنه الناسب للمضارع . ويوضح هذا ما يجيء - تحت عنوان : « ثالثها » ، فى هامش ص ٣٣٧ - خاصاً بالكلام على « حتى » بمعنى « إلا » فكأن الذى يحل محل « حتى » هو : « إلى أن » . لكن لا يصح إظهار « أن » بعد « حتى » مطلقاً .

وتدل على « التعليل » إذا كان ما قبلها سببا وعلة فيما بعدها^(١) ؛ نحو :
 (نقرأ الصحف حتى نعرف الشؤون الداخلية والخارجية ، ونستمعُ إلى الإذاعة حتى
 نعلمَ ما يدور في البلاد المختلفة) ؛ فقراءة الصحف هي السبب في معرفة الشؤون
 الداخلية والخارجية ، والاستماع إلى الإذاعة هو السبب في العلم بما يدور في
 البلاد المختلفة . فما قبل : « حتى » هو العلة والسبب فيما بعدها^(٢) ؛ ولهذا ، تسمى :
 « التعليلية » .

ومن الأمثلة أيضاً ؛ (تحرص الأمم على نشر التعليم حتى تنهض وتقوى ،
 وتتنافسُ في ميادين الصناعة حتى تفوزَ بأكبر قسط من مزاياها ، وتتسابقُ إلى
 كشف الكواكب حتى تستأثرَ بما فيها) ...

وتدل على « الاستثناء » - كإلا - إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على
 التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها « للغاية » ، أو للتعليل قبل جعلها
 للاستثناء الخالص . نحو : (لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزم العدل ، ويحرص
 عليه) ... والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل . « فحتى »
 هنا بمعنى : « إلا » - وعند التقدير نقول معناها : « إلا أن » ، فتظهر « أن »
 بعد « إلا » في حالة التقدير فقط ، لمجرد الإيضاح ، ولا يصح إظهارها بعد « حتى » -
 ولا تصح أن تكون « غائية » ولا « تعليلية » ؛ إذ لو كانت « غائية »
 لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجاً - كما سبق - والذى من المعاني التي تنقضى
 دفعة واحدة ؛ لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب ينصبُ سرعاً ،
 دفعة واحدة ؛ لا تدريجاً - في الصحيح^(٣) ...

(١) أهذا يوافق قولهم : إن « حتى التعليلية » بمعنى « كى التعليلية » التي يكون ما بعدها علة فيما
 قبلها ؟ أم أن المسألة اعتبارية ؟ المراجع في هذا مضطربة .

(٢) لأن السبب متقدم في زمنه على المسبب حتماً .

(٣) وهنا اعتبار آخر ؛ هو أن الكلام قبل « حتى » منى في هذه الصورة ؛ والمنى لا يزول معنى
 فيه إذا كانت « حتى » للغاية وتحققت الغاية . فعند تحققها يبي معنى النى قبل « حتى » على حاله .
 ويترتب على بقاءه فساد المعنى ؛ إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ، فإذا
 تحقق التزامه العدل لا يصلح للحكم .

ولو كانت «تعليلية» لوجب أن يكون ما قبلها سبباً وعلة فيما بعدها. وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاح الوالى للحكم هو السبب فى أنه يلتزم العدل .

ومن أمثلة «حتى» التى بمعنى : «إلا» قول على رضى الله عنه : «لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه ، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه» (١) .

وكذلك قول شوقي :

وما السلاحُ لقوم كلَّ عُدَّتْهم
حتى يكونوا من الأخلاق فى أهْبِ (٢)

* * *

= وهذه المناسبة نشير إلى أهم الأحكام الخاصة «بحق الاستثنائية» ؛ وقد نبه العلماء إليها ؛ لدقتها ، وخفائها على كثير :

«أولها» أن «حتى» الاستثنائية تُسبق - كثيراً - بنفى ؛ يجعل معنى الجملة التى قبلها منفيًا .
«ثانيها» أن معنى الجملة المشتملة على هذا النفى يظل على حاله عند التقدير مستمراً ومنفيًا لا ينقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال . والسبب فى هذا أن الاستثناء الذى تتضمن معناه ، وتدل عليه «هو استثناء منقطع» - فى الأعم الأغلب - (أى : لا يكون فيه المستثنى . من جنس المستثنى منه ، فهى بمعنى : «لكن» ساكنة النون) . كالذى هنا ، وقد يكون متصلاً أحياناً كالذى فى قوله تعالى : (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال .

«ثالثها» أن «حتى» تتضمن معنى «إلا» الخالية من «أن» بعدها . أما «أن» التى تظهر فى تأويل الجملة فهى «أن» المصدرية المضمرة وجوباً بعد «حتى» . فإذا وضعنا «إلا» مكان «حتى» ظهرت «أن» المضمرة ؛ إذ لو كانت «حتى» بمعنى : «إلا» و «أن» معاً لتكررت «أن» عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم ، «إلا أن أن» يلتزم العدل ، بذكر «أن» مرتين ؛ إحداهما التى كانت مضمرة وجوباً مع «حتى» والأخرى هى المزعومة خطأ بعد «إلا» .

(١) استقامة اللسان : ترك الغيبة والنميمة ، وكل لفظ يؤذى .

(٢) جمع : إهاب ، بمعنى : جلد .

(٣) ومن الأمثلة أيضاً قول المتنبي :

لا يسلم الشرف الرفيع من الأذى حتى يراقَ على جوانبه الدم
وقول الآخر :

ولا ألين لغير الحق أتبعه
حتى يلينَ لضرر الماضغ الحَجَرُ =
النحو الواق - رابع

(ب) وأما عملها : فالجرّ باعتبارها حرف جر أصلى ، بشرط أن يكون المضارع بعدها منصوباً بأن المصدرية ، المضمرة وجوباً .

وهذا النوع الجارّ من أنواع « حتى » (وهو الذى يعينها هنا) لا يجرّ إلا المصدر المنسبك من « أن » المصدرية مع صلتها الجملة المضارعية . ففى مثل : الصبر يحمى النفس الحزينة ، حتى تفىء إلى السكينة - يكون الإعراب : (حتى) حرف جر - (تَفْيِء) فعل مضارع ، منصوب « بأن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : « هى » . والمصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية مجرور « بحتى » . والتقدير : حتى إفاءتها . . . وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : « يحمى » . . .

وهى تعمل الجر دائماً ولو كان معناها : « الاستثناء » ؛ فشأنها فى الاستثناء والجر معاً كشأن (خلا ، وعدا ، وحاشا) ، وهذه الثلاثة حروف جر ، ومعناها : الاستثناء .

* * *

(ح) وأما حكم المضارع بعدها : فتارة يجب رفعه ؛ فتكون ابتدائية^(١) ، وتارة يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ، فتكون جارة للمصدر المؤول بالطريقة التى أوضحناها ، وتارة يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه بالحرف المصدرى « أن » . وفى كل أحوال المضارع لا يجوز أن يَفْصِلَ بينه وبين « حتى » فاصل مذكور أو مقدر إلا « أن » المضمرة وجوباً^(٢) فى حالة نصبه .
١ - فيجب رفعه فى كل حالة تستوفى ثلاثة شروط مجمعة^(٣) :

= وكذلك :

لَا تُسَلِّدِينَ إِلَى عَارِفَةٍ . حَتَّى أَقْوَمَ بِشُكْرِ مَا سَلَفًا

(والعارفة : المعروف ، وإسداؤها . تقديمها وبذلها) .

(١) سبق معنى « الابتدائية » فى هامش ص ٣١٤ .

(٢) ويجز بعض النحاة (كما أشرنا فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧) الفصل بينهما بالظرف أو الجار مع مجروره ، أو بالقسم ، أو بالمفعول ، أو بالشرط الذى فعله ماض . وهذا رأى حسن إذ فيه تيسير .

(٣) فيما يلى الشرط الأول ، أما الثانى والثالث فى ص ٣٤٣ .

الشرط الأول : أن يكون زمن المضارع للحال حقيقة أو تأويلاً ، والحال الحقيقية - كما سلف^(١) - هي التي يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على « حتى » . أى : أن الزمن الذى يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذى يجرى فيه - أول مرة^(٢) - معنى المضارع التالى لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين ؛ وهما : الكلام المشتمل على « حتى » ، وحصول معنى المضارع الذى يتلوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها في وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة ؛ نحو : (ينساب هذا الماء بين الزروع حتى تشرب) فالشرب - وهو معنى المضارع التالى : « حتى » - يتحقق ويحصل فعلاً أول مرة في الوقت الذى يتكلم فيه المتكلم بالجملة ؛ فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالى ، وهو الذى يجمع بينهما . ومثل : (يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره ، ويجس نبض المريض حتى يسترشد به في معرفة الداء) . بشرط أن يقال هذا في وقت استماع الطبيب للدق ، وجس النبض . ومثل : (أشاهد العواصف تشتد الساعة حتى تقتلع الأشجار ، وتزداد شدة وعنفاً حتى تهدم البيوت ، وتغرق السفن ، وتسقط الطائرات) . . . بشرط أن يكون الزمن الذى يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعة التآلية « حتى » في كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ، فكأن الناطق بالمضارع الحالى الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه في الحال القائمة كذا وكذا . . .

فالمضارع في الأمثلة السالفة - وأشباهاها - مرفوع وجوبا^(٣) . و « حتى » حرف ابتداء ، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقلة عما قبلها في الإعراب دون المعنى ؛ إذ لا بد من اتصالهما فيه - كما عرفنا .

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالى الزمن ؛ فيمتد وقته بعد انتهاء

(١) في هامش ص ٣٣٣ .

(٢) أوضحنا في هامش ص ٣٣٣ المراد من أنه « أول مرة » ، بأن يتحقق المعنى وقت الكلام فعلاً ، وأنه لم يكن قد تحقق قبله ، أما إذا تحقق قبله وأريد إنزاله منزلة ما يتحقق وقت الكلام فإنه يكون حالاً مؤولة - كما سيبيء في الصفحة التالية -

(٣) سيبيء في ص ٣٤٩ أنه لا يصح نصبه بأن المضرة ، لأنها تخلص زمن المضارع للاستقبال ، والاستقبال يعارض الحال . .

النطق بالجملة المشتملة على : « حتى » وإنما الممنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بكلمة « حتى » ؛ فيكون ماضى المعنى . أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفراغ منها ؛ فيكون تحققه فى زمن مستقبل حقيقى بالنسبة لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملةتها .

أما الحال المؤولة (أو : المحكيّة) فلها صورتان ، لا بد فى كل منهما من قرينة تدل على حكايتها .

الصورة الأولى : الزمن الماضى المؤول بالحال ، وهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقّق وانتهى فعلا قبل النطق بالجملة ، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال^(١) لماضية التى ترشد إليها القرينة — بالطريقة التى شرحناها^(٢) ... وفى هذه الصورة التى يكون فيها زمن المضارع إحلالاً^(٣) ماضية ولكنها مؤولة — يجب رفعه ، وتكون « حتى » ابتدائية ؛ كما وجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقة وكانت فيه « حتى » ابتدائية أيضاً .

ومن أمثلة الحال الماضية المؤولة أن يقول أحدنا اليوم (هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجودُ بعد حول فى مراجعتها ؛ فيذيعُها ، ولذا تسمى قصائده : « الحوليات » . . .) فعنى المضارع — وهو الجودة بعد الحول — أمر فات حقاً قبل النطق بكلمة : « حتى » وبجملتها . كفوات المراجعة . وزمن الأمرين فى حقيقة ماض ، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع — قصيدَ به حكاية ماضى ، ولإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن — فى وقت الكلام — أو على تخيل أن المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ساعة النطق ، وكأنه من أهل ذلك العصر القديم . ووجود الرفع هنا يعتبر الدليل على الحكاية^(٣) ، وعلى ما يترتب عليها من أثر معنوى .

(١ و ١) أى : الحالة ، أو : الحادثة .

(٢) فى هامش ص ٣٣٣ . وهناك — وكذا فى ص ٣٤٨ — العلامة التى تدل على أن الماضى محكى

الدلالة الزمنية .

(٣) فى هامش الصفحة التالية ما يزيد « حكاية الحال الماضية » وضوحاً . أما أثرها المعنوى الذى

ذكرناه فيزداد بياناً بما فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٧ .

ويسمى هذا الاتجاه : « حكاية الحال الماضية » ، أى : إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت ، وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مرة ساعة النطق بها ، مع أنها - فى حقيقة الأمر - قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل ترديدها . وهذه هى الصورة الغالبة فى الحكاية .

والغرض من « حكاية الحال الماضية » هو الإشعار بأهمية القصة ، وبصحة ما تضمنته من معنى قبل « حتى » وبعدها ؛ لادعاء أنها تقع الآن - فى وقت الكلام - وأن ما بعد « حتى » مسبب عما قبلها ، وغاية له ، فيثور الشوق إلى سماعها ويمتاز السامع بجوها .

ومن الأمثلة أيضاً : (انظر إلى الفراعين يبنون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى الصخر الأصم حتى تسريح نفوسهم لصلابتها وقوتها ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدي العابثة بها . . .) فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الاستراحة ، والإخفاء ، والأمن . . . فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغة الماضى لا المضارع . ولكن جىء بالمضارع على سبيل « حكاية الحال الماضية » ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى هذه القصة الهامة العجيبة ، وأنها صحيحة ؛ كأنها تقع الآن أمامنا ساعة التكلم بما يلابسها من غرائب ، وكأن المتكلم يطلب إلى السامع التنبه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كاملة ويعيش - ساعة سماعها - فى جو يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها ، دون الاكتفاء بالسماع المجرد . أو يريد منه أن ينتقل بخياله إلى العصر الحقيقى الذى وجدت فيه ، ليشاهد وقت الكلام نشأتها ، وتحققها هناك . فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع و « الحال المحكية » يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن ، أو يجعلنا بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف . والأمران على سبيل التخيل الخفى ، ولهذا يعتبر زمن المضارع حالياً تأويلاً^(١) ، لاحقيقة ، ويجب

(١) راجع ج ٢ من الصبان والخضرى ، باب : « إعمال اسم الفاعل » ؛ حيث بيان الأمرين ، وطريقى الحال الماضية . ونزيدهما وضوحاً ؛ فنقول : إذا كان المعنى الذى بعد « حتى » قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التى تشتمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضى هو المناسب له ، والأليق . غير أن هناك بعض دواع بلاغية ومعنوية أوضحناها تدعو - أحياناً - إلى ترك التعبير بالماضى وإلى العدول -

رفعه مراعاة لهذه الحالية التأويلية . ولا بد في حكاية الحالة هذه من قرينة تدل على الحكاية .

والصورة الثانية :- وهى صورة أقل استعمالاً من الأولى - ويراد بها حكاية الحالة المستقبلية التى لم تقع بعد ، والتعبير عنها بما يدل على أنها تقع الساعة ، وتحصل الآن (أى : وقت الكلام) مع أنها لم تقع ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثرائه . والغرض منها : إفادة القطع بمجيئها ، وأنها آتية لا محالة ، فهى بمنزلة ما وقع وتحقق ، أو يقع ويتحقق فى أثناء الكلام . ولا بد فى هذه الحكاية من قرينة تدل عليها . ومن أمثلتها قول أحدهم : (ويل للمشارك يوم القيامة ، إني أراه الآن يتلفت حتى يجد الشفيع ولا شفيع يومئذ ، وأسمعه يصرخ حتى يسمع النصير ، ولا نصير) .

= عنه للمضارع الذى يقوم - مع القرينة - مقامه تأويلاً وتزيلاً . وهذا يسمى : «حكاية الحال الماضية» . وتقوم على أحد اعتبارين .

أولهما : تخيل المتكلم أن المعنى الماضى الذى حصل وتحقق قبل النطق بالكلام - لم يحصل ولم يتحقق فيها مضى ، وإنما يحصل ويتحقق وقت الكلام ، أى : فى الزمن الحالى ؛ فكأن هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال .

وثانيهما : أن يتخيل - أيضاً - أنه لا يعيش فى الزمن الذى يتكلم فيه ، إنما رجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكأن المعنى يقع أمامه ويتحقق فى الزمن الذى ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : «الحال» ويجيء بالمضارع ليعبر عن هذا المعنى ، وزمنه ، بدلا من الماضى .

فحكاية الحال الماضية قائمة تخيلاً ؛ إما : على تقديم المتكلم ونقله من زمنه الذى يعيش فيه إلى زمن سبق ، وتحقق فيه المعنى ، وإما : على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم . وفى الحالتين يستعمل المضارع يدل الماضى ؛ للدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالى . وكل هذا على سبيل التخيل ، والتأويل ، والحكاية ؛ فتحدث الآثار المشار إليها هنا وفى ص ٣٤٦ . ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتى يقول أحدنا اليوم :

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه ، وإلى ترك المزدول من عادات الجاهلية ، فبذل الجهد فى هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد . . .

فهذه قصة وقع معناها ، وتحقق فعلاً قبل النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضى هو المناسب لها . لكن المتكلم قد يعدل عنه إلى التعبير بالمضارع ؛ لسبب بلاغى ومعنوى - كما أشرنا - فيقول : (وهو يتخيل أن الزمن تقدم به - إلى عصر النبى ، فهو يشاهدها فيه ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفى الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحداً ، هو : الزمن الحالى) : إن رسولنا يدعو قومه . . . ويبدل الجهد . . . ويحتمل الأذى . . . ويصبر . . .

الشرط الثاني من شروط رفع المضارع بعد « حتى »^(١) : أن يكون ما بعدها مسبباً عما قبلها ؛ كالأمثلة السالفة — ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها^(٢) — فإن لم يكن مسبباً عما قبلها لم يصح رفع المضارع ، ووجب اعتبارها جارة يُنصب بعدها « بأن » مضمرة ؛ وجوباً — نحو : (يَتَقَضَى هَؤُلَاءِ الزَّرَاعَ نَهَارَهُمْ فِي الْعَمَلِ حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ) . فغروب الشمس ليس مسبباً عن قضاء النهار في العمل ، فيجب نصب المضارع : « تغرب » ، ولا يجوز رفعه . . . ؛ ونحو : (يَحْرُسُ هَذَا الْبَخِيلُ عَلَى مَالِهِ حَتَّى يَمُوتَ) ، فالموت ليس مسبباً عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع . . .

الشرط الثالث : أن يكون ما بعد « حتى » فضيلة (أى : تمّ الكلام قبله من الناحية الإعرابية كالأمثلة المتقدمة) لا جزءاً أساسياً في جملة لا تستغنى عنه في إتمام ركنيها الأصليين ؛ (فلا يكون خبراً لمبتدأ^(٣) ، أو خبراً للناسخ^(٤) . . .) فإن لم يكن فضيلة لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » ، نحو : (عَمِلَى حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ — كَانَ عَمِلَى حَتَّى تَغْرِبَ الشَّمْسُ — إِنْ عَمِلَى حَتَّى تَغْرِبَ) . . . فالمصدر المنسبك من « أن » المضمرة وما دخلت عليه مجرور بـ « حتى » والجار والمجرور خبر المبتدأ ، أو خبر الناسخ . . .

« ملاحظة » : علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صحة الاستغناء عن « حتى » — مع وضع « الفاء » الداخلة على كلمة : « الآن » مكانها ؛ فلا يتأثر المعنى ، ولا الأسلوب^(٥) . . . ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضيلة ، ومسبباً عما قبلها .

* * *

(١) سبق الشرط الأول في ص ٣٣٩ .

(٢) وهذا الربط معنوي بين الجملتين ، يقوم على أساس السببية والمسببية ؛ لعدم وجود رابط لفظي بينهما . أما في حالة نصب المضارع فإن الربط اللفظي موجود ؛ وهو تعلق الجار والمجرور (أى : حتى وما دخلت عليه) بالعامل قبلها .

(٣) لأن الجار مع مجروره (كحتى مع مجرورها) لا يكون جزءاً أساسياً في جملة إلا حين يكون خبراً لمبتدأ ، أو : لناسخ ، أو : بمنزلة الخبر ، أو : يكون نائب فاعل .

(٤) الناسخ يشمل : « ظن وأخواتها » ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر . وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضيلة ؛ لأن « حتى » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة في إعرابها عما قبلها — كما أوضحنا — فإذا جاء ما بعدها غير فضيلة كان جزءاً أساسياً مما قبلها فلا تكون ابتدائية .

(٥) بأن نحذف كلمة « حتى » ونضع مكانها كلمتان : هما « الفاء » — « والآن » — أو : فالآن .

٢- ويجب نصب المضارع في كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التي

لا تصلح للرفع الواجب ؛ وهي :

(١) أن يكون زمنه - وقت التكلم - ليس حالاً ، حقيقة ولا تأويلاً ، بأن يكون زمنه ماضياً^(١) خالصاً ، أو مستقبلاً خالصاً ، فمثال الماضي المحض ؛ (في سنة عشرين من الهجرة تم فتح مصر على يد العرب حتى ينقذوها من ظلم الرومان) . . . فالفتح والإنقاذ وقعاً في زمن خالص المضي ، وبقياً هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال . ومثل : (بنى العباسيون مقياساً للنيل بجزيرة الروضة^(٢)) حتى يعرفوا زيادته ونقصه) .

ومثال المستقبل الحقيقي : (في الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا ، وسنتنزه فرصة وجودهم للانتفاع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة) ؛ فالمراد : لكي يطلعوا في المستقبل (الشهر القادم) على مظاهر الحضارة ، ولكي تقوم مشروعاتنا في المستقبل على أسس علمية بعد زيارتهم ، وكذلك بعد انتهاز الفرصة للانتفاع بهم . - والزمن المستقبل هنا هو الزمن الآتي حقاً ، ولا يكون مجيئهم إلا بعد انتهاء الكلام ، وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف يُمنَعُهُ حتى يذوقَ رجال غيبَ ما صنعوا
أى : لأجل أن يذوق أولئك الرجال في المستقبل غيبَ ما صنعوه . والمستقبل

(١) الفرق بين المضارع الذي يكون زمنه خالص المضي (أى : باقياً على مضي زمنه) والمضارع الذي كان أصل زمنه ماضياً ثم صار للحال حكاية وتأويلاً - هو أن الأول حكه النصب ، وأن الكلام قبل « حتى » يفيد الإخبار بوقوع معناه وتحققه ، وأن معنى الكلام بعدها مترقب الحصول في المستقبل ، ينتظر تحققه ووقوعه ، من غير أن يفيد الجزم بتحقيقه ووقوعه . أما الثاني فحكه الرفع ، والمعنى بعد « حتى » مسبب عن المعنى قبلها ، وغاية له ، وكلاهما واقع متحقق ، غير أن المعنى قبلها واقع متحقق على سبيل الحقيقة ، والمعنى بعدها واقع على سبيل حكاية الحال ، مع إفادة أنه مسبب عن الأول (ولهذا إيضاح في ص ٣٤٨) .

وعلى المتكلم أن يلاحظ عند ضبط المضارع بالرفع أو النصب ما يترتب على نوع الضبط من الآثار المعنوية ؛ فيختار النوع الذي يؤدي للمعنى المراد .

(٢) في الجنوب الغربي من مدينة القاهرة الحالية .

هو الزمن الذى يأتى بعد أن يذوقوا المنع (١) ...

(ب) أن يكون ما بعد « حتى » غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع وجوباً فى هذه الصورة ؛ نحو : (أصوم يومى هذا حتى يحىء المغرب) ، فجئىء المغرب ليس مسبباً عن الصيام . ونحو : (يتسابق السباحون حتى ينتهى الوقت) ، فانتهاى الوقت ليس مسبباً عن التسابق . . .

(ح) أن يكون ما بعد « حتى » غير فضلة . فينصب المضارع وجوباً إذا كان ما بعدها جزءاً أساسياً فى الإعراب من جملة قبلها . . . ؛ نحو : سهرى حتى أنجزَ عملى . أو : كان سهرى حتى أنجزَ عملى . . . أو : إن سهرى حتى أنجزَ عملى . . .

فكلمة : « حتى » فى الحالات الثلاث حرف جرّ أصلى ، والمضارع بعدها واجب النصب « بأن » مضمرة وجوباً . و « أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله فى تأويل مصدر مجرور « بحتى » ، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب فى الكلام .

أما معناها فى هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حالة ؛ فقد يكون الدلالة على الغاية ، أو الدلالة على التعليل . أو على الاستثناء ، طبقاً لما شرحناه (٢) ، ولا مانع أن تجيء « حتى » صالحة للدلالة على أكثر من معنى واحد ، عند فقد القرينة التى تعين معنى دون غيره .

* * *

٣- ويجوز رفع المضارع ونصبه إذا كان معناه مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذى قبل : « حتى » بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها ؛ فكلاهما قد وقع وتحقق فعلاً قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها . . . غير أن تتحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها ؛

(١) وما يصلح للمستقبل الحقيقى قوله تعالى : « (إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم . . .) » .
(٢) فى ص ٣٣٥ وما بعدها .

فهو مستقبل بالنسبة للسابق ، أى : أن المعنيين قد وقَّعا وحصلوا قبل النطق بالكلام . ولكن أحدهما وهو الذى قبل « حتى » — أسبق فى زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها ؛ ولهذا يعتبر المتأخر فى زمنه (وهو ما يلى « حتى ») مستقبلاً بالنسبة لما قبلها ^(١) ؛ لتحقيق معناه بعد ذلك المتقدم عليها . وكل هذا بغير : « حكاية الحال الماضية » وبغير تخيل أنها قائمة الآن ^(٢) . بطريق الحكاية .

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين : (بنى المعز لدين الله الفاطمى مدينة القاهرة حتى تكون مقرأً لحكمه ، ومأوىً يتسع لأعوانه وجنده . ولما تمَّ بناؤها عُرِضت عليه أسماء كثيرة حتى يختار منها اسماً ؛ فاختر لها : « القاهرة » . . .) فالمعنى قبل « حتى » — وهو بناء القاهرة — قد تحقق وفات . وكذلك اتخاذها مقرأً للحكم ومأوىً . إلا أن البناء تحقق أولاً ، ثم تحقق بعده المقر . فالمقر معنى متأخر فى زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلاً بالنسبة لزمن البناء . . . وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها . فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما . غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبة لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى . ولكن أحدهما (وهو ما يلى « حتى ») متأخر فى زمنه عما سبقها . . . ؛ وبسبب هذا التأخر كان مستقبلاً بالنسبة للسابق ، من غير حكاية حال ماضية ، ولا تخيل لإرجاعها .

ومن الأمثلة أيضاً قول مؤرخ آخر : (استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس . والشام ، ومصر ، فى شهور قلائل ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ، فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى ينتصر أو يموت شهيداً ، لا يعرف التردد ، ولا الفرار ، ولا الخيانة . وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته فى النصر أو الاستشهاد . . .) فالمعنى قبل « حتى » — وهو : الهبة للقتال — قد مضى وانتهى . وكذلك المعنى بعدها ؛ وهو : النصر ، أو الموت . إلا أن الهبة أسبق فى مضى زمنها ؛ ولذا يُعد الثانى — وهو المتأخر فى زمن انقضائه — مستقبلاً بالنسبة للأسبق .

(١) يجب التنبيه إلى أن استقباله إنما هو بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » فلو كان زمنه مستقبلاً أو حالياً بالنسبة لزمن التكلم لوجب تغيير الحكم بما يوافق هذا ويناسبه .

(٢) لأن تخيل الحال الماضية وحكايتها ، يجعل زمن المضارع للحال تأويلاً كما سبق . فيرفع وجوباً . ويترتب على الرفع الآثار المعنوية التى شرحناها ، (فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٤) .

ومثل هذا يقال في خوض المعركة ، وفي بلوغ الأمنية ، فكلاهما ماضى المعنى قد فات وقته حقاً ، إلا أن خوض المعركة أسبق في المضى من بلوغ الأمنية ، فكان بلوغ الأمنية - بسبب تأخر زمنه - مستقبلاً بالنسبة لخوض المعركة .

وجواز الرفع والنصب في هذه الحالة وأشباهاها قائم على أساس التأويل ؛ فالرفع على تخيل زمن المضارع حالاً مؤولة افتراضاً ، من غير حكاية ؛ لأن المضارع الذى للحال المحكية يجب رفعه - كما تقدم^(١) - والنصب إما على اعتباره مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » ، لا بالنسبة لزمن التكلم . وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه .

وفي صورة رفعه تكون « حتى » ابتدائية ، وفي صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً - كما أسلفنا - .

ومن الخير عدم استعمال هذه الصورة القليلة التى يصح فيها الأمران^(١) ، وإعمالها قدر الاستطاعة .

* * *

فملخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد « حتى » ، هى :

(أ) وجوب رفعه واعتبار « حتى » ابتدائية - إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلاً^(٢) ، وكان مسبباً عما قبله ، وفضلة . فوجوب الرفع لا يتمحق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة .

(ب) وجوب نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » مع اعتبار « حتى » حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضياً حقاً ، أو مستقبلاً استقبلاً حقيقياً

(١ و ١) التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة ؛ ولهذا اعتبرهما - بحق - فريق من النحاة شيئاً واحداً ، وخالف بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤولة ترجب الرفع ، وتفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه في الصفحات الماضية (كالذى في رقم ١ من هامش ص ٣٤٤) . -
أما تأويل المضارع الذى ليس للحال بالحال من غير قصد حكاية فيجيز الأمرين ويفيد المعنى نوع تقوية يجعله قريباً من المحكى في أنه بمنزلة الأمر المحقق الآن . وفي كل هذا تشعب وتكلف يجعل الرأى الذى يرفض هذا النوع هو الرأى الأنسب ، بالرغم من صحة الرأى الآخر .
(٢) وكلاهما بمعنى : الآن (أى : الحال ووقت الكلام) .

بغير تأويل فيهما ، أو كان زمنه للحال ، ولكنه فقد شرط « السببية » ، أو شرط
« الفضلة »^(١) . . .

(ح) جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلا بالنسبة لزمن المعنى الذى قبل
« حتى » لا بالنسبة لزمن الكلام . وكلا الزمنين - قبلها وبعدها - قد مضى وانتهى
حقيقة . وتكون « حتى » ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه ؛ مراعاة للاعتبار
الخاص بكل نوع . . . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع قدر الاستطاعة .

* * *

بقيت أمور جديرة بالتنويه :

أولها : علامة المضارع بعد « حتى » إذا كان معناه ماضياً حقاً ، ولكن
زمنه إما للحال تأويلاً ، وإمّا للمستقبل بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » - هى
صحة الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضى موضعه فيظل المعنى مستقيماً ، والتركيب
صحيحاً - كما أسلفنا^(٢) .

ثانيها : أوضحنا^(٣) أن الرفع - بالشروط التى تقتضيه بعد « حتى » - يفيد
الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل « حتى » وبعدها ، كما يفيد أن الثانى
مسبب عن الأول . أما النصب فى الحالات التى ينصب فيها المضارع بعدها
فيفيد الإخبار بوقوع شىء واحد وحصوله ذو معنى الكلام الذى قبل « حتى »

(١) لم يذكر ابن مالك فى الكلام على « حتى » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة
وجوباً - إلا البيتين التاليين :

وَبَعْدَ : « حَتَّى » هَكَذَا إِضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ؛ كَجُذْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ - ١٠

(تقدير البيت : وإضمار « أَنْ » حتم بعد « حتى » هكذا ، بمعنى : « كذا » ، أى : كالإضمار
السابق الواجب ، فى المشار إليه . . .) وساق مثلاً لما تضمنته هذا البيت - وهو مثال للتعليلية - ثم
قال بعده :

وَتَلَوَ « حَتَّى » حَالاً ، أَوْ مُوَوَّلاً بِهِ أَرْفَعَنَّ ، وَانْصَبَ الْمُسْتَقْبَلًا - ١١

يريد : أن المضارع التالى : « حتى » إذا كان معناه حالا أو موولاً بالحال - يرفع . وإن كان
مستقبلاً للمعنى ينصب . ولم ينص على بقية الحالات المختلفة .

(٢) فى هامش ص ٣٣٣ .

(٣) فى رقم ١ من هامش ص ٣٤٤ .

وأن معنى الكلام الذى بعدها مُتَرَقَّب الحصول فى المستقبل ، يَنْتَظَر تحققه من غير أن يفيد هذا الكلام القطع بأنه سيقع ويتحقق ؛ وأو كان وقوعه معلوما ، من قرينة أخرى . . .

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالّ الزمن حقيقة أو تأويلا - هو - كما أشرنا^(١) - لمنع التعارض بين دلالاته على الحالية وما تدل عليه « أن » الناصبة له ؛ إذ لو نصبته لجعلت زمنه للمستقبل المحض ، كشأن كل النواصب ، مع أن المراد أن يكون زمنه للحال الحقيقية أو المؤولة ، ومن ثَمَّ يقع التَّعَارُض بين الحال والاستقبال ؛ أى : بين الحالية المطلوبة هنا ، والاستقبال الخالص الذى يحتمه وجود « أن » الناصبة « للمضارع ، وهذا التعارض لا يوجد مع الرفع . .

زيادة وتفصيل :

(١) من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع في الأمثلة الآتية التي عرضها بعض النحاة لبيان ضبطه . ومنها : « سرت حتى تطلع الشمس » ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير . وكذلك : « ما سرت حتى أدخل البلد » ؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سبباً في الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب عادة — عن عدم السير ، ومثله : « قلّما سرت حتى أدخلتها » ، إذا كان معنى « قلما » هو النفي

وكذلك في : « أسرت حتى تدخلها ؟ » لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلم يرفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب ^(١) مع الشك في وقوع السبب ، وهذا لا يصح

ففي الأمثلة السالفة — ونظائرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع . بخلاف : أيّهم سار حتى يدخلها الآن ؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن ؟ فيجوز الرفع ، لأن السير محقق . وإنما الشك في معرفة من فعل الفعل ، أو في زمن الفعل .

(ب) يرى الكوفيون أن « حتى » حرف ناصب بنفسه ، ويجوز وقوع « أن » المصدرية بعده فتكون مؤكدة تأكيداً لفظياً حتى . أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو : « أن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » الجارة ، ولا يجيزون ظهور « أن » بعدها . ويجيزون ظهور « أن » بعد التابع ^(٢) ، مستدلين بقول القائل يمدح بني شيبان :

ومن تكثر منهم في الماحل ^(٣) أنهمو لا يعرف الجار فيهم أنه جار
حتى يكون عزيزاً من نفوسهمو أو أن يتبين جميعاً وهو مختار

وموضع الشاهد ظهور « أن » قبل المضارع : « بين » وبعد « حتى »

(١) طبقاً لما تقرر في ص ٣٤٨ تحت عنوان : ثانيها .

(٢) لهذا إشارة في هامش ص ٣٣٤ .

(٣) الجذب والقط . . .

الملحوظة المعطوفة على أخرى قبلها . والتقدير عند البصريين : حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو حتى أن يبين . . .

(ح) يتساءل بعض النحاة عن معنى « حتى » في قول العرب : « ما سلم فلان حتى ودّع » ، وفي قول الشاعر :

ركب الأهوال في زورته ثم ما سلم حتى ودّع

فقليل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا (فهي بمعنى : « إلا » التي تليها « أن ») والاستثناء مفرغ في الظرف . والتقدير : ما سلم في وقت إلا وقت ودّع الناس فيه .

وقيل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكن - ساكنة النون كالمألوف الكثير فيها - ون شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها ^(١) ، برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها - فيكون المعنى ما سلم في وقت لكن ودع فيه . والمعنيان متقاربان .

(د) إذا دخلت « حتى » الابتدائية على جملة لم يصح وقوع هذه الجملة خبراً عن مبتدأ أو عن ناسخ . . . أو ^(٢) . . .

* * *

(١) أين هذه الصلة المعنوية بين ما قبلها وما بعدها في قول الفرزدق يذم « كُليّيا » قبيلة الشاعر

جرير :

فواعجبا . حتى كُليّيبٌ تسبّيتي كأن أباهما نهشل أو مُججّاشع

- نهشل ومجاشع من آباء الفرزدق -

يقول المغني - ج ١ عند الكلام على « حتى » ما نصه : « (لا بد من تقدير محذوف قبل « حتى » في هذا البيت ، يكون ما بعد « حتى » غاية له . أي : فواعجبا . يسبّي الناس حتى كليب تسبّي) » ^١ ه وقد سبقت إشارة لهذا في ج ٣ باب : « العطف » عند الكلام على « حتى » م ١١٨ ص ٥٦٢

(٢) راجع البيان الخاص بهذا عند الكلام على الشرط الثالث ، ص ٣٤٣ .

الأداة الرابعة : فاء السببية الجوابية^(١) :

معناها : يتَّضح من الأمثلة التالية :

- ١ - لا يغضبُ العاقلُ فيفقدَ صوابَ الرأى ، ولا يتبدلُ فيفقدَ كريمَ الشعور .
- ٢ - لست أنكرُ الفضلَ فأتهمَّ بالحدود أو بالحدق ، ولستُ أبالغُ في الثناء ؛ فأتهمَّ بالغفلة أو الرياء .
- ٣ - لا تصاحبُ غادراً فينالكَ غدرُهُ ، ولا تأمنُ خائناً فتُصيبكَ خيانتُهُ .
- ٤ - أتعرفُ لنفسك حقها فتصونَها عن الهوان ؟ وهل تدركُ أن الكبيرَ كالضعة ؛ كلاهما بلاء فتحدَرهُ ؟ .

إن الناطق بمثل : « لا يغضبُ العاقلُ ؛ فيفقدَ صوابَ الرأى » . . . يريد أمرين معاً ، هما : نفي الغضب عن العاقل ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقد الرأى الصائب ؛ فكأنه يقول : العاقل لا يغضب ؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأى ، أى : لا يغضب ، فلا يفقد سديد الرأى . فما بعد « الفاء » مسبب عما قبلها ، وكلاهما منى ، هنا^(٢) .

والناطق بمثل : لا يتبدلُ فيفقدَ كريمَ الشعور ، يريد أمرين معاً ؛ هما :

- (١) تجرى عليها الأحكام العامة المشتركة التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .
- (٢) لكي يكون المعنى - في هذا المثال وأشباهه - غاية في الوضوح نلاحظ عند استخلاصه الأمور الآتية التي تشترك في تكوينه ، والتي سيحى تفصيل الكلام عليها بعد قليل ، وأهمها :
 ا - أن فاء السببية هي للعطف أيضاً ؛ فتفيد الترتيب والتعقيب مع السببية .
 ب - أن المعطوف بها هو المصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه .
 ج - أن المعطوف عليه لا بد أن يكون مصدراً مؤولاً كذلك . ولا بد أن يكون موجوداً ، ولو من طريق التصيد .

د - أنها إذا وقعت بعد نفي فقد يكون المنى هو ما قبل الفاء وما بعدها معاً ؛ كما في المثال الأول ... ، وقد يكون أحدهما وحده ؛ (طبقاً للبيان الهام الأساسى الذى يأتى فى ص ٣٥٩) والاهتمام إلى المنى أمر ضرورى لسلامة المعنى . وتطبيقاً لهذه الأمور نقول فى المثال الأول لاستخلاص معناه : لا يكون من العاقل غضب ففقدَ صواب الرأى - أى : لا يكون من العاقل غضب يعقبه ويتسبب عنه فقدُ صواب الرأى . ولما كان السبب (العلة) وهو : غضب العاقل منفياً وجب أن يكون المسبب عنه منفياً كذلك ، وهو فقد صواب الرأى ؛ وبهذا يكون النفي منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، وينتهى الأمر إلى أن المعنى المراد هو : لا يغضب العاقل ؛ فلا يفقد صواب الرأى . وهكذا الباقى .

عدم التبليد ، وما يترتب عليه من عدم فتش الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يتبليد ، وعدم تبليده يؤدي إلى عدم فقد الشعور الكريم ، أى : لا يتبليد . فلا يفقد كريم الشعور ... فما بعد التبلد ، فكأنه يقول : لا يفقد الشعور الكريم ، والناطق بمثل : لست أنكر نفس ما أتهم بالبحود ... يريد الأمرين ، عدم إنكار الفضل ، وما يؤدي إليه من عدم الاتهام بالبحود . ومثل هذا يقال في الشطر الثاني من المثال .

والناطق بمثل : لا تصاحب غادراً فينالك غدره ... يريد أمرين معاً ؛ النهى عن مصاحبة الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابة بغدره . ومثل هذا يقال في بقية المثال .

والناطق بمثل : أنعرف لنفسك حقها ؛ فتصونها عن الهوان ؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته حق نفسه ، وبيان ما تؤدي إليه هذه المعرفة . كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعفة ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك ...

فلاحظ في كل الأمثلة السالفة — وأشباهاها — أن « الفاء » تتوسط أمرين السابق منهما ، هو « العلة » أو « السبب » في المتأخر الذى يليها ، ولهذا سميت : « فاء السببية » ، أى : « الفاء » التى معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد — هنا — أن يليها مضارع منصوب .

كما نلاحظ شيئاً آخر ؛ هو : دلالتها على « الجواب »^(١) . والمراد من دلالتها على الجواب : أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملاً على استفهام : كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ، كبقية الأمثلة . ولهذا توصف بأنها : « الجوابية »^(٢) أى : التى تدل على أن ما بعدها

(١ و ٢) سبق الإيضاح الوافى لمعنى : « الجواب » ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على « إذن » الناصبة ، ص - ٣٠٨ - ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد . أما المعنى والعمل فختلفان من نواح متعددة . ويزيد النحاة هنا : أن « فاء السببية » لا بد أن يسبقها نفي محض أو طلب (أو ملحق بهما ، كما هو مبين في عملها في الصفحة التالية) وكلاهما يشبه الشرط في أن مضمونه غير محقق الوقوع ولا مقطوع بحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كسبب جواب الشرط على فعل الشرط .

هذا ، والدول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف بها أيضاً ولكن مع نصب المضارع بأن المضرة وجوباً ، هو الرمز القاطع الذى يدل على السبب . (انظر رقم ١ من الهامش الآتى) .

بمنزلة الجواب لما قبلها ؛ فعناها هو : « الدلالة على السببية والجوابية » معاً .

ولما كان معناها الدلالة على « السببية والجوابية » معاً سميت : « فاء السببية الجوابية » . لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : « فاء السببية » ؛ اختصاراً ، مع إرادة أنها تدل على : « الجواب » أيضاً ، فهى عند الاختصار اللفظى أو عدمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين . وبهذا جرى العرف بين النحاة - وغيرهم - فإذا ذكرت « فاء السببية » مطلقة من التقييد كان المراد منها : « فاء السببية الجوابية » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً بالشرط الذى سنعرفه . . . وقد صار هذا الاسم المختصر خاصاً بها مقصوراً عليها^(١) . . .

ومع دلالتها على « السببية الجوابية » تدلّ معهما كذلك على « الترتيب والتعقيب » ، لأنها « فاء عطف » أيضاً ؛ فالترتيب يوجب أن يتأخر ما بعدها عما قبلها فى زمن تحققه ، إذ المسبّب متأخر فى الوجود عن السبب حتماً . والتعقيب يوجب أن يكون زمن التأخر قصيراً ، لا مهلة فيه ؛ كما هو الشأن فى الفاء العاطفة . من كل ما تقدم يتبين أنها تفيد « السببية الجوابية » ، مع الدلالة على « الترتيب والتعقيب » .

* * *

عملها :

فاء السببية حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب ، مع دلالته على « السببية الجوابية » - طبقاً لما شرحنا - ويختص بالدخول على المضارع المنصوب « بأن » المضمرة وجوباً . وهو يعطف المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية ، على مصدر قبله^(٢) ، وعملها مقصور على هذا العطف . ولا يجوز

(١) قد تدل الفاء التى للعطف المحض (وهى : التى لا ينصب بعدها المضارع « بأن » المضرة وجوباً) على السببية ، وتفيد ترتيب أمر على أمر ، ولكنها - بالرغم من هذا - لا تسمى اصطلاحاً « فاء السببية » ؛ نحو : يتغذى النبات فينمو - يشرب المريض الدواء فيبرأ - عطش الزرع فجف - اشتدت الرياح فأسقطت الثمار الناضجة . . .

وعلى هذا ، كل « فاء » ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لا بد أن تكون « السببية » ولا عكس - وقد أشرنا لما تقدم فى « باب العطف » عند الكلام على فائه ، ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٤ - (٢) فالعطف بها عطف مفرد على مفرد . والبيان فى ص ٣٧٨ وما بعدها .

الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير « لا » النافية ، إن اقتضى المعنى وجودها .

ولا تكون هذه « الفاء » للسببية الجوابية إلا بشرط أن يسبقها — في الأغلب ^(١) — أحد شيئين ؛ (إما النفي المحض ، أو ما ألحق به) ، (وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق به ^(٢)) . فإن لم يسبقها شيء مما تقدم لم يصح — في الأغلب ^(٢) — اعتبارها سببية جوابية . وفيما يلي التفصيل الخاص بهذا الشرط :

النفي المحض ، وما ألحق به :

(١) المراد من النفي : سلب الحكم عن شيء بأداة معينة ^(٣) . وهذه الأداة النافية قد تكون حرفاً ؛ (مثل : لا — ما — لم — لن . . .) وقد تكون فعلاً ، (مثل ، ليس — زال) . . . وقد تكون اسماً ؛ (مثل : غير . . .) نحو : لا يهملُ الصانعُ فيُقبلَ على صناعته الناس — ليس الأحقق مأموناً فتصاحبه — الأديب الظريف غير حاضر فيؤنسنا .

ويلحق بالنفي : التشبيه المراد به النفي بقريئة دالة عليه ، كقول الجندی لزميله المتكبر : (كأنك القائد فنطيعك) . . . وكذا التقليل المراد به النفي — أحياناً — بقريئة ؛ ومن ألفاظه : « قَلَمًا » و « قَدَّ » ؛ نحو : (قَلَمًا يَشيعُ الظلم والخلاف في أمة فتنهض . بهذا خبّرنا التاريخ ، وقطع به) — (أيها المتحدث

(١ و ١) قد يلحق به « تقديرًا » بعض صور أخرى يحىء الكلام عنها في ص ٣٧٢ .

(٢) هذا الشرط واجب في أغلب الحالات ؛ لأن هناك ست حالات ، أخرى يجوز في كل منها اعتبار الفاء سببية مع فقد الشرط . وستجىء في ص ٣٧٢ . ولا بد فيها — مع تحقق هذا الشرط — من تحقق الأحكام العامة أيضاً ؛ وهي التي سبقت في رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٣) المراد من النفي معروف شائع . ولكن الشراح — كمادتهم — يتناولونه بالتعريف والتحديد ؛ فيقولون عنه : إنه سلب الحكم عن الشيء ، أو : رفع النسبة الثابتة بين شيئين ، أو إزالة الإسناد الموجب بينهما . . . أو . . . وكل هذه التعريفات — وغيرها — يرمى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم الموجب ، ويوضحونها بما يأتي : من قال : « محمود عادل » فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو ، أسند إليه العدل ، أو حكم عليه بالعدل . . . وكلها عبارات متحدة المدلول . فإذا قال : ما محمود عادل . فقد سلب عنه ما ثبت له ، أو أزال ما نسب إليه ، أى : أزال النسبة السابقة ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق . . .

هذا ، وفي الأمثلة التالية توضيح ما سبقت الإشارة الهامة إليه ؛ (في . « د » من هامش ص ٣٥٢) وهو أن النفي قد يكون منصباً على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، وقد يكون منصباً على أحدهما فقط .

عن الشجاعة في الحُرُوب ، وما حملت سيفاً ، ولا اقتحمت معركة ، قد كنت في معركة فتصفيتها) ... فالمعنى في الأمثلة السالفة مني ؛ أي : ما أنت بالقائد فنتطبعك — لا يشيع الظلم والخلاف في أمة فتنهض — ما كنت في معركة فتصفها^(١) ...

(ب) والمراد بالمخص ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد في الكلام ما ينقض معناه ، مثل : « إلا الاستثنائية » التي تنقض النفي^(١) ، ومثل نفي آخر بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات ، كما هو معروف . ومن أمثلة النفي المخص : لا يسقط المطر في الصحراء فينبعث الكلام ... ، وكذا الأمثلة التي تقدمت في أول البحث .

فإن نقض النفي بإلا الاستثنائية ، وكانت قبل فاء السببية ، لم يصح نصب المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف ، أو للعطف المجرد^(٢) ، وليست للسببية ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً إلا المشروعات العظيمة ؛ فيعلن رأيه فيها — لم أشر مطبوعات إلا الكتب النافعة ؛ فأستوعبها — ما اكتسبت مالا إلا المال الحلال فأنفقه .

أمّا إن نقض النفي « بإلا » الاستثنائية ، وكانت بعد الفاء والمضارع ... فيجوز في المضارع الرفع والنصب^(٣) ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً فيعلن رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة — لم أشر مطبوعات فأستوعبها إلا الكتب النافعة — ما اكتسبت مالا فأنفقه إلا المال الحلال . وقول الشاعر :

وما قام منا قائمٌ في نَدِينَا فينطقُ إلا بالتي هي أعرف^(٤)

فيجوز في كل هذه الأفعال المضارعة — ونظائرها — الرفع والنصب^(٥) ...

(١٠١) وهي تنقض النهي أيضاً — كما سيبيء عند الكلام عليه في ص ٣٦٧ .

(٢) وكلاهما يعينه المقام ، وما يقتضيه المعنى .

(٣) هذا عند سيبيء ومن وافقه . أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع . وفي رأى سيبيء

(٤) أحسن وأفضل .

تيسير يدعو لتفضيله .

(٥) وينبني على نقض النفي « بإلا » قبل « الفاء » ، أو بعدها ما يأتي ؛ إذا قلت : ما زارني أحد

إلا الوالد فأكرمه — .. فإن كان الضمير (الهاء) عائداً على : « أحد » جاز رفع المضارع أو نصبه ؛

لوقوع النقص بعد « الفاء » وما دخلت عليه ، والأصل : ما زارني أحد فأكرمه إلا الوالد . وإن كان

الضمير عائداً على « الوالد » وجب الرفع ؛ لوقوع النقص قبل « الفاء » وما دخلت عليه .

ومثال نقض النفي بنفي آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعاملة فتكتسب حب الناس ؛ فقد وقع بعد « ما » النافية نفي آخر هو « تزال » فانقلب المعنى مثبتاً بسببه ، وفي هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه .

وهل من النفي المحض النفي الواقع بعد : « الاستفهام التقريرى » ^(١) ؛ كقول الوالد يعاتب ابنه العاق : ألم أتعهد شئونك صغيراً ؛ فتتذكر فضلى ؟ - ألم أجاهد فى سبيل إسعادك فتحمد جهادى ؟ .

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار النفي محضاً ، والرفع على اعتباره منقوضاً وغير قائم ؛ بسبب همزة التقرير ، وبهما جاء القرآن . قال تعالى عن الكافرين : (أفلم يسيرا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها . . .) بنصب المضارع : « تكون » . وقال فى آية أخرى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) ، برفع المضارع : « تصبح » ^(٢) . . .

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف دائماً ، - كما تقدم ^(٣) - والمعطوف بها هو المصدر المؤول بعدها - فأين المعطوف عليه ؟

يقول النحاة : لا بد أن يكون المعطوف عليه مصدراً أيضاً ، ليتشابه المعطوف

(١) الاستفهام الحقيقى هو : طلب معرفة شئ مجهول - حقاً - للمتكلم . فهو يريد أن يعرفه . أما الاستفهام التقريرى فيراد به - غالباً - ثبوت مدلول الشئ المسئول عنه ، المعلوم للمتكلم ؛ وتقديره فى نفس المخاطب ، والسامع ، أى : طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله . فإن كان الاستفهام عن شئ منى صار المعنى - غالباً - مثبتاً بسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك . فالمعنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسن إليك . ومنه (ألم نشرح لك صدرك . . .) - انظر ما يتصل بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٤١٣ - وبسبب أنه يتضمن ثبوت المعنى ، غالباً ، وتقدير حصوله بغير نفي ، قال بعض النحاة : إن المضارع لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ما ورد منه منصوباً - كآية الأولى (أفلم يسيرا فى الأرض فتكون . . .) فلمرعاة صورة النفي ، ومظهره اللفظى ، لا معناه ، أو لمرعاة الاستفهام فى الكلام ، فابعد الفاء - فى هذه الصورة التى يراعى فيها الاستفهام - يكون جواباً للاستفهام ؛ لا للنفي .

ولا يعنينا هذا الخلاف وما تفرع عنه من فروع كثيرة . إنما الذى يعنينا هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المعنى على أحدهما يخالف المعنى على الآخر حتماً . ولهذا تكملة هامة فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٢ (وتبجى إشارة موجزة - فى رقم ١ من ص ٣٧٢ - لبعض ما سبق) .

(٢) انظر رقم ١ من ص ٣٧٢ وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسبباً عما قبلها نصب المضارع ؛ كآية الأولى . وإلا رفع كالثانية ؛ لأن رؤية نزول المال ليست سبب الخسارة . (٣) فى ص ٣٥٤ و٣٥٧

والمعطوف عليه في المعنى المجرد^(١). وفي هذه الحالة يتحتم أن يكون العطف عطف مفردات لا عطف جمل. فإن وجد مصدر في الكلام قبلها فهو المعطوف عليه، وإن لم يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة، وإنما المراد الوصول بطريقة - أي طريقة - إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف. فمثال المصدر الصريح المذكور قبل الفاء، الصالح لأن يكون معطوفاً عليه: (ما هذا إسرافاً؛ فتخاف الفقر) - (ما الشجاعة تهوراً فتهمل الحذر). والتقدير: ما هذا إسرافاً فخوفك الفقر، وما الشجاعة تهوراً فإهمالك الحذر، أي: ما هذا إسرافاً يترتب عليه خوفك الفقر. وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر...

ومثال المصدر المتصيد: لا يتوانى المجيد فتفوتَه الفرصة - لا تزهد في المعروف فتخسرَ أنفَسَ الذخائر...، التقدير: لا يكون من المجيد تَوَانُ ففواتِ الفرصة إياه - لا يكنْ منك زهد في المعروف فخسارتُك أنفَسَ الذخائر. أي: لا يكون من المجيد تَوَانُ يترتب عليه فواتِ الفرصة إياه - لا يكنْ منك زهد في المعروف يترتب عليه خسارتك أنفَسَ الذخائر.

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح، ولا ما يصلح أن يتصيد منه المصدر - كالجملية الاسمية التي يكون فيها الخبر جامداً - نحو: ما أنت عُمَرُ فنهَابُكَ، فنصب المضارع ممنوع عند بعض النحاة؛ لفقد المعطوف عليه. وتكون الفاء للاستئناف، والجملية بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها، أو الفاء لمجرد العطف الخالي من «السببية» والجملية بعدها معطوفة على الجملية قبلها، ويكون الكلام عطف جملة على جملة. ويجوز آخرون في تلك الجملية وأشباهها تصيد مصدر من مضمون الجملية الجامدة، ومن المثل: «كأن يقال في المثال السالف: ما يثبت كونك عمرُ فهيئسنا إيتاك... أي: ما يثبت كونك عمرُ ثبوتاً يترتب عليه أن نهابك... والأخذ بهذا الرأي أنسب، لتكون القاعدة مطردة.

والنحاة يسمون العطف على المصدر المتصيد: العطف على المعنى والتوهم^(٢).

(١) مما يوضح هذا ما سبق في ص ٣٢٨ و ٣٢٩.

(٢) سبق الكلام على عطف: «التوهم» لمناسبة أخرى في ج ١ م ٤٩ عند الكلام على زيادة «باء الجر». ص ٥٥٢ وكذلك في ج ٣ م ١٢٢ ص ٤٨٤ باب «العطف» وأوضحنا في الموضعين رأينا فيه، وحكنا عليه.

زيادة وتفصيل :

(١) يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، ويعطونها من العناية والتوفية ما يناسبها ؛ وهى مسألة النفي^(١) الذى قبل الفاء المسبوقة بجملة ؛ أَيْنَصَبَ على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ، أم يَنْصَبُ على أحدهما فقط ؟ وما نوع الفاء وضبط المضارع فى الصور المختلفة ؟ ويحييون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفي على ما قبلها وما بعدها معاً ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر . . . ، ثم هما قد يقتضيان اعتبار الفاء للاستئناف الخالص ، أو للعطف المحض وحده ، أو للعطف مع إفادة «السببية الجوابية»^(٢) . . . والقرينة وحدها هى التى توجه إلى المراد ؛ فلا بد منها ، وإلا وجب العدول عن هذا الأسلوب إلى غيره مما لا يثير مشكلات فى الضبط أو المعنى . وفيما يلى البيان :

. . . إذا قلت : « ما تَحْضُرُ فتحدثنا » . . . جاز رفع الفعل : « تحدث » على أحد اعتبارات ثلاثة ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين . ولكل واحد من الخمسة أثره الإعرابى والمعنوى الذى يخالف الآخر ، واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبة المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقيد بهذه المناسبة ، وإلا كانت اللغة عبثاً وفوضى . فأوجه الرفع الثلاثة هى :

١ - الرفع ؛ على اعتبار الجملة الأولى منفية المعنى ، و « الفاء » الاستئناف الخالص ، فما بعدها جملة مستقلة فى إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفى الأولى . فكأنك تقول : أنت ما تحضر فى المستقبل . . . ، ولهذا أنت تحدثنا الآن . إنما قلنا فى « المستقبل » مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع - لوجود ما يمنع الاستقبال هنا ؛ وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفى عنه الحضور فى الزمن الحالى مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره . وقلنا : « الآن » ، لأن الزيارة فى المستقبل منفية ؛ فلا يقع فى المستقبل حديث ؛ إذ هو منى تبعاً لها ؛ فلم يبق إلا أن يكون وقت الحديث هو الآن ، أى : وقت الكلام .

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدة أشهر ؛ فأودعك داعياً لك ، حزيناً

لغيابك . تريد : لن أراك في المستقبل^(١) . . . فأنا أودعك الآن . فالنفي في المثالين السالفين مقصور على الجملة الأولى وحدها ، والفاء فيهما للاستئناف المجرد .

٢ - الرفع على اعتبار « الفاء » متجردة للعطف المحض ، تعطف المضارع بعدها على المضارع المنفي قبلها ، وفي هذه الصورة يتحتم أن يكون المعطوف كالمعطوف عليه في الإعراب (رفعاً ، ونصباً ، وجزماً) وأن يكون مثله في النفي الذي يقع عليه ، ففي المثال السابق يكون التقدير : ما تحضرُ فما تحدثُنا ، أى : ما يحصل منك حضور في المستقبل ، فما يحصل منك تحديث فيه ، فالفعلان مرفوعان ، ومنفيان ، وزمنهما مستقبل محض ؛ للسبب الذي في الوجه السالف . ولو قلنا : لن تحضر فتحدثنا - لكان المضارعان منصوبين ومنفيين ، ومستقبلين كذلك^(١) . ولو قلنا : ألم تحضر فتحدثنا ... لكانا مجزومين ومنفيين أيضاً^(٢) ؛ فالثاني تابع للأول في إعرابه ، وفي نفيه ؛ كما نرى^(٣) . والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده - دون فاعله - على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جمل^(٤) ...

٣ - الرفع على اعتبار الجملة الأولى كلها منفية و « الفاء » متجردة للعطف المحض - كما سبق - ولكنها تعطف الجملة المضارعية كلها على الجملة المضارعية السابقة - ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق - وفي هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه وضبطه ، ولا يتبع فيه الأول ، وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى ، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن فيصح أن يكون المعنى في المثال السالف : ما تحضر في المستقبل فما تحدثنا في المستقبل ، لأن الحضور لن يحصل ، فلن يحصل تحديث . ويصح أن يكون المراد : ما تحضر في المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالي تعويضاً عن فقده في المستقبل . وفي هذه الصورة يتمحض العطف للربط المجرد بين الجملتين حتماً . ولكنه لا يقتضى تسرب النفي من الأولى إلى الثانية اقتضاء واجباً ، فقد يتسرب منها إلى الثانية ، أو لا يتسرب ، على حسب القرائن .

(١) لأن الحرف « لن » ينفي معنى المضارع في المستقبل .

(٢) كما سيجيء في « ج » و « د » من ص ٣٦٣ .

(٣) سبق (في ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) الكلام على عطف الفعل على الفعل ، وعطف الجملة على

الجملة ، والفرق بينهما ، وآثار كل . (٤) انظر ما يتصل بهذا في « ج » من ص ٣٦٣ .

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

١ - النصب على اعتبار « الفاء » سببية جوابية ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي - كما شرحناه (١) آنفاً - وهى فى الوقت نفسه عاطفة ؛ فالمصدر المؤول بعدها منى ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها منى أيضاً فالعطف عطف مفردات . والنفي مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فمعنى المثال السابق لا يكون منك حضور فى المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث (٢) فيه ؛ أى : لا يكون منك فى المستقبل حضور يترتب عليه ويقع فيه تحديث فالثانى منى بنى الأول ؛ لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب أى : أن المعنيين منفيان .

وقد يخطر بالبال السؤال التالى : أليس المعنى فى هذه الصورة كالمعنى فى الصورتين الثانية والثالثة من المضارع المرفوع : حين يعطف وحده على الفعل السابق ، أو تعطف جملمته على الجملة السابقة ؟ .

الجواب : لا : فإن المضارع حين يكون منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء ، تكون هذه الفاء « للسببية الجوابية » فتدل - حتماً - على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها ، وجواب للنفي ، مع دلالتها - فوق ذلك - على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب . أما فى حالة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملمته على الجملة التى قبل الفاء - فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذى تدل معه على مجرد الترتيب والتعقيب ، فلا سببية ، ولا جوابية . هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية بالفاء التى للعطف المجرد على جملة أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها فى النفي أو لا تتبعها على حسب القرائن . - كما أسلفنا -

٢ - النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء « قيد » فيما قبلها ، وأن النفي منصب على « القيد » حتماً ، أما « المقيد » وحده مجرداً - أى : بغير نظر إلى قيده - ففى الرأى الرأى قد يقع عليه النفي أو لا يقع ؛ تبعاً للسياق والقرينة ، فليس من

(١) فى ص ٣٥٢ و ٣٥٣ .

(٢) لا يصح أن يكون المضارع للحال هنا ، لما تقدم أن النواصب كلها تخلص المضارع للمستقبل المحض .

اللازم أن يشملته النفي الذي يقع على « القيد » لا محالة^(١) ، فإذا قلت : ما جاء محمد ركباً . « فالركوب » « قيد » في الجبىء . وهذا القيد (الركوب) منفي قطعاً . أما حكم المقيّد وحده^(٢) ، وهو « الجبىء » المطلق فقد يكون منفيّاً (أى : لم يقع) ، وقد يكون غير منفي . فعدم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع الجبىء أم لم يقع . والحكم بوقوع الجبىء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه . . .

وعلى هذا الأساس يصح أن يتجه الفهم في المثال الأسبق ، (وهو : ما تحضر فتحدثنا) . إلى أن التحديث « قيد » للحضور . والقيد منفي — لا محالة — في حالى الحضور وعدمه^(٣) . أما الحضور نفسه بغير تحديث فقد يكون منفيّاً أو غير منفي . فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعين أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثاً . فالتحديث هو القيد المنفي دائماً ، والحضور هو المقيّد المسكوت عنه ، إذا نظرنا إليه وحده بغير قيده ، أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويترتب عليه تحديث . فالتحديث هو المقطوع بنفيه . أما الحضور المطلق وعدمه فأمرهما للقرينة ؛ تعين أحدهما دون الآخر . وعلى هذا فالفاء سببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها والنفي منصب على القيد وحده ، كما شرحنا . ومن هذا قول الشاعر :

ومن لا يُقَدِّم رِجله مُطْمَئِنَّةً فَيُسَبِّتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلَّتْ
فَكَأَنَّهُ قَالَ : مَنْ لَا يَقَدِّمُ رِجله مُسَبِّتاً يَزَلَّتْ .

(ب) ويقول النحاة : إن المعنى قبل « فاء السببية » قد يكون مثبتاً ؛ بأن يتخطاه النفي إلى ما بعدها . بالرغم من وجود النفي قبلها — كما يفهم من بعض الحالات السابقة^(٤) — فإن تسلط النفي على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذى

(١) قد يعبرون عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن المقيّد لا ينصبّ عليه النفي إلا في حالة واحدة هى التى يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات التى لا تدخل في دائرة القيد ؛ فقد يشملها النفي أو لا يشملها ؛ على حسب القرائن . ويزيد الأمر وضوحاً إذا رجعنا إلى « ب » ص ٣٢١

(٢) وهو غير المقيّد بالركوب .

(٣) وهو في حالة العدم أحق وأولى ؛ إذ لا يمكن أن يحدثنا مع عدم مجيئه ، وانتفاء حضوره .

(٤) الحالة الثانية من حالات النصب .

ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوباً . وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبقي معناه مثبتاً ، ومدلوله حاصلًا موجباً - فالفاء لا تفيد التسبب^(١) وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيهاً لها بقاء السببية .

(ح) عرفنا أن الرفع جائز في ثلاث حالات ، وأن النصب جائز في حالتين : وهذا الجواز في الحالات الخمس مشروط بالألا يكون المضارع قبل فاء السببية مجزوماً ؛ مثل : ألم تحضر فأكرمك ؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذي بعد الفاء على المضارع الذي قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزوماً ومنفياً كالمعطوف عليه ؛ لأن هذا هو ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف بمفردات^(٢) ، ولا يصح إلا الجزم مع نفى المعنى عن المعطوف ، ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذى يؤدي إلى النفي وإلى الجزم معاً^(٣) .

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه . . . وفي هذه الصورة يمتنع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه . . .

(د) تطبيقاً على ما سبق من تسلط النفي على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ؛ أو على أحدهما وحده - يتعين تسليطه عليهما معاً في قوله تعالى : (والذين كفروا لهم نار جهنم ؛ لا يُقضى عليهم فيموتوا . . .) . ولا يصح تسليطه على القيد وحده دون المقيّد (وهو الجملة الأولى) لاستحالة أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن تكون الأولى منفية كذلك ، والفاء للسببية . ويصح : (لا يُقضى عليهم فيموتون . . .) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع (إذ ليست للسببية) فالفعل الثانى معطوف على الأول ، تابع له في إعرابه وفي نفيه - كما قدمنا أول البحث - فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون . والمعنى في الحالتين واحد . مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المتجردة للعطف المحض . ولا مانع أن يكون العطف في هذا المثال عطف جمل .

ومثل الآية قولهم : « ما يليق بالله الظلم فيظلمنا » فيصح اعتبار « الفاء » للسببية

(١) سماها بعض النحاة - كالخضرى - فاء المعية .

(٢) طبقاً للحكم الخاص بعطف المضارع وحده على نظيره - (وقد سبق في ج ٣ ، باب العطف ،

(٣) كما سبق ، في رقم ٢ من ص ٣٦٠ .

يَنْصَبُ النِّفَى عَلَى مَا قَبْلَهَا، وَمَا بَعْدَهَا مَعًا؛ وَالْمُضَارِعُ مَنْصُوبٌ. أَوْ: لِلْعُطْفِ الْخَالِصِ^(١) بَدُونِ سَبَبِيَّةٍ؛ فَيَرْفَعُ الْمُضَارِعُ، وَالنِّفَى عَامٌ أَيْضًا يَنْصَبُ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا مَعًا. بخلاف نحو: «ما يحكم الله بحكم فيجور» حيث يتعين أن يكون النفي منصوبًا على الثاني وحده، باعتباره قيدًا للأول، أي: ما يكون منه حكم يترتب عليه جور^(٢). ولا يصح نفي الأول لما يترتب عليه من أن يكون معناه: ما يحكم الله بحكم... وهذا فاسد؛ لأن الله يحكم في كل وقت....

ومن الأمثلة لنفي الفعلين معًا: لا يحب الرقيق الأسفار؛ فيشاهد عجائب البلاد الأجنبية — ما ينظم فلان الشعر البليغ، فينتفع به الأديب — لم ينتبه السائق فينجو من الخطر — لا يسرف العربي في الطعام؛ فيشكو البطنة^(٣)، ولا يهمله؛ فيشكو الخمصة^(٤).

والضابط الذي يدل في الأمثلة السالفة — وأشباهاها — على أن النفي منصب على الفعلين معًا هو إعادة حرف النفي بعد فاء السببية، وتكراره بينها وبين المضارع فلا يفسد المعنى المراد.

ومن الأمثلة لنفي الثاني وحده: (أي: لنفي القيد).

ما يسرق اللص فيسلم — لا يطول السهر فيستريح الجسم — لا يسئ التاجر المعاملة فينجح... — هذا لا يهمل التعلم فينتفع، ولا يترك العلماء فيستفيد. والضابط الذي يدل في هذه الأمثلة — وأشباهاها — على أن النفي منصب على الثاني وحده (أي: على القيد) هو نقل حرف النفي من مكانه في صدر الجملة الأولى، ووضعه بعد الفاء مباشرة وقبل المضارع الذي يليها، فلا يفسد المعنى الأصلي بهذا الفعل.

(هـ) يجرى مع أداة النهي ما جرى مع أداة النفي من ناحية عطف الفعل على الفعل، وعطف الجملة على الجملة، وتسقط النهي على ما قبل الفاء وما بعدها معًا أو على أحدهما فقط... و... مع ملاحظة أن «لا» الناهية تجزم المضارع حتمًا، أما حروف النفي فلا تجزمه^(٥)...

(١) سواء أكان عطف جملة على جملة، أم عطف فعل على فعل.

(٢) التقدير: يحكم الله بحكم فاجور — كما سيبي.

(٣) امتلاء البطن.

(٤) انظر «ب» من ص ٣٥٦ وص ٣٦٧.

(٥) الجوع.

(ب) الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض ^(١) . . .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكفي وجود نوع واحد منها قبل « الفاء » ؛ فتكون سببية ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً إن لم يوجد مانع آخر . وهذه الثمانية هي :

- ١ - الأمر .
- ٢ - النهي .
- ٣ - الدعاء .
- ٤ - الاستفهام .
- ٥ - العَرْض .
- ٦ - التحضيض .
- ٧ - التمني .
- ٨ - الترجى . . .

ولا خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف في الثامن : (الترجى) والصحيح أنه منها . وهذه الأنواع الثمانية قسمان :

قسم يَدُلُّ على الطلب المحض ، - بأن يَدُلُّ بلفظه نصّاً وصراحة على الطلب مباشرة ، من غير أن تجيء دلالته على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولاً في أدائه على غيره . - وينحصر هذا في الأنواع الثلاثة الأوائل : (الأمر النهي - الدعاء) ^(٢) .

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة ، بأن يجيء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه ^(٣) . ويدخل في هذا القسم بقية الأنواع الطلبيه ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة .

وفيا يلي معنى كل واحد من الثمانية ^(٤) ، وحكمه :

- (١) انظر المراد عندهم من الطلب غير المحض ، أى : « تقديرأ » - في ص ٣٧٢ -
- (٢) ومثل هذا يجري على المضارع بعد واو المعية المسبوقه بطلب - كما سيجىء عند الكلام عليها في ص ٣٧٥ -
- (٣) كما سيجىء البيان في آخر ص ٣٧٠ .

(٤) عرفنا في ص ٣٥٤ و ٣٥٧ أن فاء « السببية » التى ينصب بعدها المضارع هي في جميع أحوالها للعطف أيضاً ؛ فتعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها ، أى : أنها تعطف مفرداً على مفرد ، ولا شأن لها بعطف الجمل مطلقاً . وعلى هذا لا تعطف جملة خبرية بعدها على جملة طلبية قبلها ، ولا غير هذا من عطف الجمل أو سواها بما لا تعطفه .

١ - الأمر ، ومعناه : طلب فعل شيء . ولا يسمى أمراً إلا إن كان صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمي : « دعاء » . وإن كان من مُساوٍ إلى نظيره سمي : « التماس » .

وله صيغتان : صيغة فعل الأمر الصريح ، وهذه هي الأصلية ، وصيغة : « لام الطلب » الجازمة المختصة بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بتلك ، وتسمى : « لام الأمر » إن كان الأمر بها ممن هو أعلى درجة إلى من هو أدنى ، و « لام الدعاء » إن كان من أدنى لأعلى ، و « لام الالتماس » إن كان من مساوٍ لنظيره . فتسميتها « لام الطلب » أدق من تسميتها : « لام الأمر » لأن الطلب - والمقصود به هنا : طلب فعل شيء - يشمل الصور الثلاث .

فثال الأمر الصريح : اغفر هفوة الصديق فيحمدك ، وانصحك في السر فيقبل نصحك ، وجمال الناس فيما لا يضر فتستريح ، ويدوم لك ودهم . ومثل : « خذ ، وهات » في قول الشاعر :

من لي بسوقٍ في الحيا ة يقال فيها : خذ وهات
فأبيع عمراً في الهموم ساعة في الطيبات

ومثال لام الطلب : ليتكن طاعةُ الله أولى الأمور لديك فتسعد ، وليكن حرصك على أداء الواجب عقيدة فتنهض وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك .

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأي الذي يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو : صه فيهدأ النائم ، وتراك الشر ؛ فتأمن عواقبه ، ونترأل إلى ميدان الإصلاح فتُحَبِّ . (والمعنى : اسكت ، واترك ، وانزل . . .) وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر الواقع بدلا من التلغظ بفعله ؛ نحو : سكوتاً فنسمع الخطباء ، أو بصيغة الخبر ^(١) . . . ولكن الأبلغ والأشهر في الحالتين - عند

(١) ومن الحمل الخبرية الدالة على الأمر - قوله تعالى : (هل أدُلُّكم على تجارة تُنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويُدخلُكم في الجنة ..) يجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » في جواب الجملة الخبرية =

كثرة النحاة — ألا تكون الفاء للسببية .

٢- النهى ، ومعناه : طلب الكفّ عن شيء . وأداته واحدة ؛ هي : « لا الطلبية » وتسمى : « لا ، الناهية » إن كان النهى صادراً من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت : « لا ، الدعائية » . وإن كان من مساو إلى نظيره سميت : « لا ، التي للالتباس » فتسميتها : « لا الطلبية » أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث .

ولمّا ينصب المضارع بعد فاء السببية في جواب النهى بشرط ألا ينتقض النهى بإلاّ الاستثنائية على الوجه الذى سبق لإيضاحه في النفي ونقضه^(١) ؛ ومن الأمثلة : لا تقلّ الخطأ فيشتهر جهلك ، ولا تخفّ العلم فنتهم في مروءتك . ومثل قوله تعالى : (لا تفتتروا على الله كذباً فيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ ...)^(٢) وقولهم : لا تكثر مقاطعة الإخوان فيهنّ عليهم سخطك . ولا تبالغ في وعد أو وعيد فتعجزّ ، ويستخفّ الناس بك^(٣) . . .

فإن كان النهى بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذى يجعل الفاء بعده

= المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله .. وجاهدوا . . . يغفر لكم . . . وليس الجزم راجعاً لوقوعهما جواباً للاستفهام : (هل أدلكم) . . . لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر من اتجه إليهم السؤال ، لا يؤدى إلى أن يغفر الله ذنوبهم ، وأن يدخلهم الجنة ، فغفران ذنوب الناس لا يكون مسبباً عن مجرد دلالتهم إلى ما ينجيهم وتوجيه الإرشاد إليهم . ولما يتسبب عن الإيمان نفسه ، وعن الجهاد . وكثير من الأساليب الناصعة يجرى على نسق الآية — وسيعاد ذكرها المناسبة أخرى في ص ٣٩٦ — ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر : هتّم بعملك وتجيده ، وتحرص عليه ، تفلح ، ويكثر رزقك . وينصح الوالد ابنه الطالب فيقول : تذاكر وتلتفت إلى دروسك تنجح . التقدير : اهتم بعملك وأجده . واحرص عليه ، تفلح — ذاكر والتفت تنجح . . . ، وهكذا يحزم المضارع في جواب الأمر الذى تكون صيغته غير صريحة ولا ملحقة بها ، وهذا الجزم بعد سقوط الفاء مباشرة . فإن وجدت الفاء فالأيسر اعتبارها للسببية ونصب المضارع بعدها ، وإن كان الأبلغ والأكثر رفعه ، وعدم اعتبارها للسببية — كما قلنا — انظر الصفحة الآتية — :

(١) سبقت الإشارة — في رقم ١ من هامش ص ٣٥٦ وفي « ه » من ص ٣٦٤ — إلى أن النهى يجرى عليه ما يجرى على النفي عند نقضه « بإلا » . وعلى هذا إن كان نقض النهى قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها . أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان . . .

(٢) فيمتأصلكم ويبيدكم .

(٣) ومن الأمثلة قوله تعالى : « (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار . . .) »

للسببية ؛ نحو سيراً لا قعوداً فتكسَلْ ، وعَمَلًا لا بَطَالَةً ، فتفقدَ رزقك .

٣ - الدعاء . ومعناه : طلب فعل شيء ، أو الكفّ عنه ، بشرط أن يكون في الحاليتين من أدنى لأعلى . وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين - كما سبق - .

وصيغته : فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الطلب (لام الأمر) ، أو بلا الطلبية (الناهية) مع إرادة الدعاء بهما . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :

رب ، وفقني فلا أعدلَ عن سَنَنِ الساعين في خير سَنَنِ

وقول الآخر :

فيا ربَّ عَجِّلْ ما أَوْمَلُ منهمو فيدفعاً مقرر^(١) ويششعَ مُرمِل^(٢) ومثل : ربَّ : لَتَكُنْ طاعتِي لك على قدر فضلك ؛ فأفوز فوزاً عظيماً ، ولتكنْ أعمالي مقصورة على ما يرضيك ، فأنالَ أسنى الغايات ، ولا تركنني لنفسى فأضلَّ ضلالاً عظيماً . . .

فإن كان الدعاء بصيغة أخرى لم ينصب المضارع - إلا في الرأي الذي قصد به التيسير - ؛ كصيغة الاسم في قولهم : سَتَقِيّاً لك فتسلم ، ورعيّاً لمن معك فتجنبهم المخاوف . . . وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء^(٣) ؛ نحو ؛ يرزقني الله الغنى فأنفقُ المال في سبل الخير . وبعض الكوفيين يميز النصب في هذه الصور . ورأيه مقبول ، وفيه التوسعة التي أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر .

٤ - الاستفهام (سواء أكان حقيقياً ؛ وهو طلب معرفة شيء مجهول حقاً للمتكلم ، أم إنكارياً ، أم توبيخياً^(٤)) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد

(١) من أصابه البرد الشديد . (٢) شديد الفقر .

(٣) وقد يكون مراداً منه غير الدعاء كآلية التي في هامش ص ٣٦٦ .

(٤) سبق إيضاح الاستفهام الإنكارى والتوبيخى (في ج ٢ ص ٢٣٥ م ٨١)

هذا ، وشرط عدم المضي يتسك به أكثر النحاة ، ولا يتسك به آخرون . وسيجيء البيان في « ب » . من الزيادة والتفصيل (ص ٣٧٤) ومن التيسير المقبول عدم التمسك به . ويتسك الأولون أيضاً بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بجملة اسمية فيها الخبر جامد . وقد سبق أنه لا داعي للتمسك به - في ص ٣٥٨ - .

أما بيان الاستفهام الحقيقي والتقريرى ففى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ .

وقع قبل الكلام . ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : (... فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ؟ فَيُشْفَعُوا لَنَا ...) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لباناتي ؟ فأرجو أن تُقضى ، فيرتدَّ بعض الروح للجسد
٥ - العَرَض^(١) ؛ وهو الطلب برفق ولين . ويظهران - غالباً - في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفق . ومن أدواته : « ألا » ، كقول الشاعر :

يا بَنَ الكرامِ ألا تَدْنُو فتُبْصِرَ ما قد حَددَ ثركَ ؛ فما راءِ كَنَ سَمِيعا
ومن أدواته - أحياناً - « لو »^(٢) ؛ نحو : لو أوفى للكمال المستطاع فأبلغ غاية المني ...

٦ - التخصيض ، وهو الطلب بشدة وعنف . ويظهران - غالباً - في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته جزمة قوية . ومن أدواته : « هلاً » ؛ نحو : هلاً حطمت قيود الاستبداد فتعزَّزْ ، وهلاً قوضت حصون الاستعباد فتسود .
ومن أدواته أيضاً : « لولا » ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخاف الظالم ... وقول الشاعر :

لَولا تعوجين يا سَلَمَى على دَيفٍ فَتُخْمدى نارَ وَجدٍ كادَ يُفْنِيهِ^(٣)
ومن أدواته - أحياناً - « لو »^(٢) ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمن العاقبة .

٧ - التمني ، وهو الرغبة في تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحقيقه ممكنًا ،

(١) سيجى تفصيل الكلام على « العرض والتخصيض » في باب : « لولا ولوما ... » ص ١٢ وما بعدها .

(٢ و ٢) لهذا النوع إشارة في ص ١٢ .

(٣) ومن الأمثلة - وسجى - في رقم ٣ من هامش ص ٥١٤ - أيضاً قوله تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت ، فيقول : رَبِّ لولا أخرتني إلى أجل قريب ، فأصدق ، وأكن من الصالحين ..) أى : لولا تؤخرني : أما المضارع : « أَصَدَّقَ » فنصوب بأن مضمرة وجوباً بعد « فاء السببية » وأما المضارع : « أكن » فجزوم على اعتبار عدم وجود « فاء السببية » وأنه مجزوم في جواب الطلب ، وأن الكلام يتضمن شرطاً مقدراً ؛ أى : إن تؤخرني أكن ... - وسجى - الكلام على سقوط الفاعل في ص ٣٨٧ - .

أم غير ممكن . ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع ^(١) . وأشهر أدواته :
 « ليت » وهي الأصل ؛ كقوله تعالى : (يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) .
 ونحو : يا ليت من يمنع المعروف يُحرّمُ المعروف ، فيذوقَ مراوةَ الحرمانِ .
 وقول الشاعر :

يا ليت أمّ خُلَيْدٍ وَاغْدَتْ فَوْسَتْ ودام لي ولها عمرٌ فنصطحبها
 ومن أدواته — أحياناً — « لو » كقراءة من قرأ قوله تعالى : (فلو أن لنا كرةً
 فنكون من المؤمنين) بنصب المضارع ^(٢)
 وكذا « ألا » ^(٣) نحو : ألاّ صديقٌ مخلصاً فينصحبنا .

٨ — الترجي ، وهو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق .
 ولا يكون إلا في الأمر الممكن ، ومثله التوقع ^(٤) . والكوفيون هم الذي يعتبرون الفاء
 بعده للسببية ، والشواهد — ومنها القرآن — تؤيدهم ^(٥) . نحو : لعلك تحسن اختيار
 الكلام ، فتفوزَ بإعجاب السامعين ، ولعل إعجابهم يبرأ من التزيد والتّحيف ؛
 فتدركَ مبلغَ توفيقك ، وحقيقة أمرك

* * *

تلك هي أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض . وقد عرفنا ^(٦) أن المحض
 منها ثلاثة ، وأنها سميت محضة للدلالة صيغها اللفظية — نصّاً وأصالة — على الطلب
 الصريح مباشرة ؛ لا عن طريق تبعي أو ضمني ، غير مباشر ؛ كدلالة التمني

(١) فلا يصح أن يقال : ليت غداً يجيء . . . وقد سبق الكلام على التقي في ج ١ ص ٤٧٣ م ٥١
 ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ ورقم ٢ من هامش ص ٣٩٣ حيث الإشارة لبعض الأحكام الخاصة
 بالتقي غير الأصيل ؛ مثل : « لو » .

(٢) سيجيء بيان خاص بالأداة : « لو » التي تفيد التقي — في رقم ٦ ص ٥٠٣ —

(٣) سبق الكلام على « ألا » المفيدة للتمني وإعرابها وحاجتها أو عدم حاجتها للخبر في ج ١

ص ٥٤٠ م ٥٨ .

(٤) سبق الكلام على الترجي والتوقع والإشفاق ، ومعنى كل ، في الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١ .

(٥) ومنها قوله تعالى : (لعله يزكى ، أو يذكر فننفعه الذّكرى ..) بنصب « تنفع » ومنه
 قوله تعالى : (يا هانئ ابن لي صرحاً . لعلّي أبلغُ لأسبابِ ، أسبابَ السمواتِ فأتطلعُ إلى إله موسى)
 بنصب : « أطلع » ولا داعي للتأول في الآيتين — وأشباههما — بقصد إبعاد الفاء عن السببية .

(٦) في ص ٣٦٥ .

على الطلب ، فإن الطلب معه يحىء من طريق تبعى ؛ أى : من طريق غير مباشر ،
إذ يلزم من تمنى الشيء طلبٌ مجيئه وكذلك العرض والحض وغيرهما من
بقية أنواع غير المحض ؛ فإنها تدل على الطلب من ذلك الطريق الضمنى ، غير
المباشر ، بخلاف الثلاثة المحضة : (الأمر ، والنهى ، والدعاء) فإن صيغها صريحة
فيه ؛ كما أسلفنا (١) . . .

« ملاحظة » : إذا لم توجد « فاء السببية » قبل المضارع الذى يستحق النصب
بها ، إما لأنها لم توجد أصلاً ، وإما لسقوطها وزوالها بعد وجودها ، فإن حكم
هذا المضارع يتغير ؛ فيجزم على حسب البيان الخاص الذى سيحىء كاملاً فى
بحث مستقل (٢) .

(١) وفى الكلام على « فاء السببية » يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو :

وبعدَ « فَا » جوابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ « أَنْ » وَسْتَرْهَا حَتْمٌ نَصَبٌ
وتقدير البيت : و « أَنْ » ، نَصَبٌ بعد « فَا » جوابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ . وسترها حتم . (ويلاحظ
أنه - كمادته - استعمل « أَنْ » بمعنى « الحرف » أولاً ، ثم عاد فاستعملها بمعنى الكلمة ، وأعاد الضمير
عليها فى الأولى مذكراً ، وفى الثانية مؤنثاً . والأمران صحيحان - انظر آخر هامش ص ٢٨٩ ورقم ١ من
هامش ص ٢٨١ - . والمعنى : « أَنْ » مستترة (مقدرة) حتماً بعد فاء السببية التى فى صدر كلام يقع جواباً
لنفي محض ، أو طلب محض . وفى هذا الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفي ، وأحكامها ، وشبه
النفي . واقتصرنى الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إبانة ، ثم عرض أبياتاً تتعلق بحرف آخر غير فاء
السببية ؛ هو : « واو المعية » ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر :

والفعلُ بعدَ « الْفَاءِ » فى الرَّجَا نُصِبَ كَنَصَبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ - ١٧

يريد : أن المضارع بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الرجاء - ينصب بأن مضمرة وجوباً ؛ كنصب
المضارع بها إذا كان منتسباً للتمنى ؛ أى : جواباً للتمنى ؛ بأن كان بعد الفاء المسبوقة بالتنى ، فكما
ينصب بعد هذا ينصب بعد ذاك . (وستجىء إشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى فى هامش ص ٣٩٧) .

(٢) فى ص ٣٨٧ .

زيادة وتفصيل :

(١) تقدم^(١) أن « الفاء » لا تكون سببية يُنصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أو شبهه، وإما الطلب المحض أو غير المحض أى : التقديرى... لكن هذا الشرط هو الأغلب فى أكثر الحالات، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء فى كل منها سببية مع فقد هذا الشرط ، فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتماً ، بأن مضمرة وجوباً ، وعند عدم اعتبارها لا ينصب . والأربعة الأولى تكون فى حالتى الاختيار والضرورة الشعرية ، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية .

١ - الفاء الواقعة بعد نفي مسبق باستفهام تقريرى ، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهير فى مطلع الربيع فتنعم بها ؟ فيجوز رفع المضارع : « تنعم » ونصبه على أحد الاعتبارين (وقد سبق^(٢) الكلام الجلى على هذا فى موضعه المناسب) .

٢ - الفاء الواقعة بعد نفي قد نقض « بإلا الاستثنائية » وكان النقص بعد الفاء والمضارع ؛ نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا تسرنا بطرائفك الأدبية^(٣) .

٣ - الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما . نحو : من يهْنُ فيقبل يسهلُ الهوان عليه ؛ ومن يسهلُ الهوان عليه يفقد كرامته ؛ فيحرم سعادة الحياة . فالفعلان : « يقبل ، ويحرم » ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية^(٤) ...

ويقول النحاة : إن السبب فى جواز النصب هنا - حيث لا نفي ولا طلب - أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها^(٥) ، وفعل الشرط قبلها غير

(١) فى ص ٣٥٥ وما بعدها .

(٢) فى رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ وفيها بيان المراد من الاستفهام التقريرى .

(٣) وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفي ، فى « ب » من ص ٣٥٦ .

(٤) سيجئ فى الجوازم (ص ٤٧٨) الأوجه الأخرى الجائزة فى المضارع المتوسط بين جملة

الشرط وجملة الجواب . ومن هذه الأوجه الجائزة الرفع ؛ فهناك الموضع المناسب .

(٥) من المفيد الرجوع إلى ص ٣٥٧ حيث البيان الهام الذى يوضح المعطوف والمعطوف عليه

هنا ؛ مصدرين معاً أو أحدهما ... أو ... ثم « ب » ص ٣٧٤ .

محتوم الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التي ليست محققة الوقوع . وأن علة جواز نصبه بعد فعلی الشرط والجواب معاً هو أن الجزاء غير محقق الوقوع ، ولا تحتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه . . .

هذا كلامهم . وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى « الطاب » تقديرأ . ولا محل للتقدير ؛ فالعلة الصحيحة هي محاكاة كلام العرب في استعمالهم ، ليس غير ...

٤ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إنما » ؛ نحو : إنما أنت العالم فتفيد ؛ فيجوز نصب المضارع : « تفيد » على اعتبار الفاء سببية ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية^(١) .

وإلى هنا انتهت الحالات الأربع التي تقع في النثر والشعر ، أي : في حالتي الاختيار والضرورة . ويليهما الحالتان المقصورتان على الضرورة الشعرية ؛ وهما :

٥ - الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إلا » ، نحو : ما تتكلم إلا فتحسن الكلام^(٢) .

٦ - الخبر المثبت الخالي من النفي ومن الطلب ومن الحصر « بإلا » كقول الشاعر : سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالهجاز فأستريحاً

فالمضارع : « أستريح » منصوب على اعتبار الفاء - للضرورة - سببية ، كما

(١) يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى : (إذا قضى أمراً فإنما يقول له كُنْ فيكون) في قراءة من نصب : « يكون » باعتبار الحصر منزلاً منزلة الطلب تأويلاً . ولم يجعل المضارع منصوباً بعد الفاء في جواب « كن » - كما يرى بعضهم - لعدم وجود قول : « كن » حقيقة ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شيء من العدم ، وإنما هي كناية عما يسمى « تعلق القدرة تنجيهاً بوجود شيء » . هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والحجاب عنه في صيغة الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيهما ، أو في أحدهما ؛ فلا يقال قم قم . ويقول ابن هشام - فيما نقله عنه الصبان - : إن الجواب لا بد أن يخالف الحجاب ؛ إما في الفعل والفاعل ؛ نحو : جئني أكرمك ، أو في الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستبعد قلوبهم ، أو في الفاعل ؛ نحو قم قم . ولا يجوز أن يتوافتا فيهما .

(٢) لم أجد فيما رأيته من المراجع النحوية مثالا من الشعر ؛ كي تتحقق فيه الضرورة . فأمثلتهم المعروضة نثرية . ولعلمهم يريدون ما يكون مثلها في النظم .

يقول كثير من النحاة^(١) .

(ب) قلنا^(٢) إن أكثر النحاة يشترط في فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون الاستفهام عن أمر قد حصل في الزمن الماضي حقيقة ؛ فيخرج نحو : لم أسأت إلى الصديق فيقاطعهك ؟ فلا ينصب المضارع : لأن الإساءة وقعت فعلا . وحيث أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ، ويجب أن يكون مستقبلا أيضاً ؛ ليتحد « المعطوف والمعطوف عليه » في الزمن — عملاً بالرأى الراجح — فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجاء المصدر « المعطوف عليه » ماضى الزمن أيضاً ؛ فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل .

أما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فنتبعه ، بنصب : « نتبع » مع أن المعنى في ذلك قد وقع في زمن مضى . ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذي قبل « الفاء » مباشرة فن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام بذهاب الرسول ، فاتساع منا .

مع أن الرأى الأول دقيق محكم ، وله الأفضلية ، والاعتبار الأقوى — فالأنسب الأخذ بالرأى الثاني ليكون الحكم مطرداً ، فيقل التشعب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله في أحوال أخرى مع فاء السببية ، كما يتبين مما سبق^(٣) . . .

(١) لا داعي لهذا ، فخير منه أن تكون للمعطف مجرد المضارع بعدها مرفوع ، لمعطفه على مثله المرفوع ، وإنما حرك بالفتحة للضرورة ؛ وهي مراعاة القافية . ومثله المضارع « يعضم » في قول شاعرهم : لنا هضبة لا ينزل الذلُّ وسطحها وياؤى إليها المستجير فيعضما والمراد بالهضبة هنا : صولة قومه ، وعزتهم ، وبنيتهم .

(٢) في ص ٣٥٧ .

(٣) في رقم ٤ من ص ٣٦٨ .

الأداة الخامسة : واو المعية^(١) :

فائدتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والمعنى الذى بعدها مصطاحبان معاً عند حصول مدلولهما وتحقيقه ؛ لا يسبق أحدهما الآخر ولا ينفرد ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ؛ ويحصلان معاً فى زمن واحد يجمعهما ؛ فى مثل : أتبتسم وتصافح الزائر ؟ بنصب المضارع : « تصافح » يكون الاستفهام مُنْصَباً على تحقق الابتسام والمصافحة معاً فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين . فكأن من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو - يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معاً فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا .

ومثل : لا يتكلم الخطيب ويقعد . بنصب المضارع : « يقعد » فإن النفي مسلط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعها معاً فى وقت واحد ؛ فكأن المتكلم يقول : إنهما لا يحصلان معاً فى وقت واحد . أما نفي حصول أحدهما فقط أو نفي حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة . ومثله : لا يترك العاقل عمله ويلعب ، ولا يقعد عن السعى وينتظر الرزق ؛ بنصب : « يلعب » ، و « ينتظر » فيكون المراد نفي الجمع فى وقت واحد بين الترك واللعب ، وكذا نفي اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد . ونحو : لا تأكل وتتكلم . بنصب المضارع « تتكلم » إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والكلام فى وقت واحد .

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما معاً وقت تحققهما - سميت لذلك : « واو المعية » أى : « الواو » التى بمعنى : « مع »^(٢) ؛ فهى تدل على الجمع والمصاحبة بين أمرين فى وقت واحد .

(١) وتجرى عليها الأحكام العامة المشتركة التى سبقت فى رقم ٢ من هامش ص ٣١٧ .

(٢) المعنى لا يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف . فواو المعية حرف عطف - على الأشهر ، كما سأتى - والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق ... ، أما كلمة : « مع » فظرف منصوب ، وهو مضاف - غالباً - بعبء اسم مضاف إليه ، ولا يقع بعده المضارع مباشرة ... ، واو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعول معه ؛ فإن التى يليها المفعول معه حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفاً أو غير عاطف . أما التى هنا فحرف عطف ، مع =

عملها :

واو المعية - هنا - حرف عطف في المشهور، مع إفادته المصاحبة^(١) والاجتماع والمضارع بعده منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وزمنه كما عرفنا - : متجرد للاستقبال الخالص ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور في الكلام السابق . فإن لم يوجد في الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقة التي سلفت في العطف بفاء السببية^(٢) .

ويشترط لنصب المضارع بأن المضمرة وجوباً بعد « واو المعية » أن تكون واو المعية مسبوقه إمّا بنى محض ، أو بما يلحق به ، - وقد شرجناها^(٣) وإما بنوع من أنواع الطلب الثمانية التي سبق بيانها وشرحها في « فاء السببية »^(٤) . غير أن بعض النحاة يمنع وقوع « واو المعية » بعد أربعة أنواع من الطلب ؛ هي : (الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجي) . وحجته : أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها ، والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقوداً . ولا يصح عنده النصب حملاً لـ « واو المعية » على « فاء السببية » ؛ لأن الحمل - برغم التشابه بينهما في كثير من الأمور - لا داعي له . ورأيه وجيه .

= دلالته - دائماً - على المعية نصاً ، ولا يليه إلا المضارع بالشروط التي سنعرّفها . وإنما قلنا مع دلالته الدائمة على المعية نصاً ؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية نصاً ، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها ؛ فن يقول : دعوت الضيف والشريك لزيارتي - قد يقصد أنه دعاها معاً في وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاها في وقتين مختلفين ؛ فليس في الكلام ما يعين أحدهما نصاً ؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد التشريك في المعنى ، ولا تدل على المصاحبة الزمنية والاجتماع في أثناء تحققه إلا بقرينة . وهذا هو المراد من قولهم : إنها مجرد الجمع ، أى : للتشريك في المعنى من غير دلالة حتمية على ترتيب ، أو تعقيب ، أو مصاحبة ... بخلاف الدالة على العطف والمعية معاً ، فإنها تجمع بين الأمرين في وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها منصوباً دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معاً .

(وقد سبق بيان هذا في باب العطف ، ج ٣ ص ٤١٢ م ١١٨ وفي باب المفعول معه ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠) .

(١) والكوفيون يمتنعون العطف بها . - كما سيجيء في ص ٣٧٩ - وهامشها .

(٣) ٣٥٥ .

(٢) ص ٣٥٨ .

(٤) في ص ٣٦٥ - ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متوسطاً بين شرطها وجوابها ، أو متأخراً عنها ، في حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعية ، ونصب المضارع بعدها بأن المضمرة وجوباً ، كما يجوز عدم اعتبارها للمعية فلا ينصب المضارع . وكل هذا على حسب الاعتبارات المعنوية التي تقدمت في فاء السببية ، في رقم ٣ من ص ٣٧٢ ، والتي ستجىء في الجزم ، ص ٤٧٧ .

ويخالفه فريق آخر ، بحجة التشابه القوي بين الحرفين في نواح متعددة فلا عيب في حمل واو المعية على فاء السببية . وفي هذا الرأي تيسير ، ولكن فيه إهدار لأهم الأسس التي تراعى ؛ وهو السماع الكثير الوارد ، ولهذا يحسن عدم الأخذ به قدر الاستطاعة : احتراماً للأساس الأهم السابق .

(أ) فن أمثلة واو المعية بعد النفي قول أعرابي يجري إلى ساحة القتال : لا ألزم دارى وأشهد الأبطال يَمْضُونَ للجهاد سراعاً ، ولا أموتُ على فراشي كالبعير المهزول ، وأبصر الرجال في حِصْمَةِ الوغى شهداء .

(ب) ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتي (١) :

١ - بعد الأمر : أيها الصديق : اغْفِرْ هَفْوِيَّ وأغْفِرْ هَفْوَتَكَ ؛ لتَدُومَ صِدَاقَتَنَا ، وساعدني وأساعذك لتتغلب على المشقات ، ولتَحْذَرُ ، وأَحْذَرِ دسائس الأعداء ؛ لتعيش في سلام .

ولا خلاف في نصب المضارع « بأن » المضمرة وجوباً بعد واو المعية إذا كانت الواو مسبوقه بإحدى صيغتي الأمر المحض (٢) . أما الدلالة على الأمر بغيرهما (كالدلالة عليه باسم الفعل ، أو بصيغة اسم ، أو بجملة خبرية . . .) فالحكم هنا كالحكم في فاء السببية (٣) .

٢ - بعد النهي :

لاتنسه عن خُلُقٍ وتأتى مثله عارٌ عليك - إذا فعات - عظيمٌ

٣ - بعد الاستفهام :

ألم أكُ جاركُم ويكونَ بيني وبينكمُ المودة والإخاءُ ومثل :

أثبتتُ رِيَّانَ الجفون من الكَرَرَى وأبيتَ منك بليلة الملسوع

(١) مع ملاحظة أن المعطوف بواو المعية والمعطوف عليه مصدران - كما شرحنا - فليس في الكلام عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة طلبية قبلها مما يمنع التحاة ، ولا عطف فعل على فعل . وكل هذا بشرط نصب المضارع بعد الواو .

(٢) وهما : فعل الأمر الصريح ، ولام الطلب الجازمة الداخلية على المضارع - وبيانها في ص ٣٦٦ .

(٣) ص ٣٦٦ .

٤ - بعد التمني : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : (يا ليتنا نُؤَدَّ
ولا نُكذَّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ...) .

وقول الشاعر :

ألا ليتَ الجوابَ يكونُ خيراً ويُطْفِئَ ما أحاط من الجوى بي

٥ - بعد الدعاء (على أن رأى القائل به ...) ربه ، ما أسعدنى بطاعتك ؛
فوجهنى إليها ، ويعيننى فضلك على ملازمتها . وما أشد حاجتى إلى برك ؛
فأسبغْ على ثوب العافية ، وتحرُسْهُ برحمتك ، وأغدقْ على النعم ، وتوفّقنى
إلى صيانتها . ربّاه ، لتُدخلننى فى عداد المقربين ، وترفعْ مقامى بينهم ، ولا تدعْ
للتّوانى سبيلاً إلى وتركتنى بعيداً عن المدى الذى يرضيك .

٦ - بعد العرض (على الرأى القائل به ...) : ألاّ تزور المريض وتُقدّمْ له
هدية . ألاّ تسأله عن حاله وتدعُوْ له بالشفاء .

٧ - بعد التحضيض (على الرأى القائل به ...) : هلاّ تتعرض لأشعة
الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذّر حرارتها ، وطولَ التّعرض لها . وهلاّ
تعرف رأى الأطباء فى فائدة التّعرض وضرره ، وتعملْ برأيهم ...

٨ - الترجمة (على الرأى القائل به ...) : لعلّ العالم يدرك أنه قدوة ،
ويترك ما لا يليق به ، ولعله يعرف أن فسادَه أشدّ ضرراً وأعظم خطراً من كل فساد
آخر ، ويُجنب الناس أثره ...

* * *

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابهاً واختلافاً ؛ فيشابهان فى
أمرين :

أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوباً ؛ بشرط أن يسبقهما -
غالباً - نى أو طلب ، وما يلحق بهما ، بالتفصيل الذى عرفناه .

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضاً فوق دلالته الخاصة (وهى :
دلالة الفاء على « السببية الجوابية » فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب . ودلالة الواو
على « المعية ») . والمصدر المنسبك بعدهما من أن « المضمرة وجوباً وما دخلت

عليه من الحملة المضارعية - معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما . وهذا على الرأي الشائع الذي يخالف فيه بعض المحققين ^(١) ويقول : إن هذه الواو التي تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين (ويسمونها : واو الصَّرف) وحجته : أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوباً ليصرفوه عن المألوف ؛ فيكون صرفه هذا دليلاً على أنها للمعية والمصاحبة ، ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين في زمن واحد ، وليست للعطف ^(٢) .

ويختلفان في خمسة أمور :

أولها : أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة ، لورود السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها . وأما الثامن (وهو « التَّرجى ») فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع في وجوب نصب المضارع الواقع في جوابه بعد فاء السببية ، وأن ناصبه هو « أن » المضمرة وجوباً .

في حين يخالف بعض المحققين في أن يكون وقوع (الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى) ، قبل واو المعية موجباً للنصب ، فهو يمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة ؛ بحجة عدم ورود السماع بأمثلة متعددة لكل منها تكفى للقياس عليها .

ثانيها : الأصح في فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع

(١) كالرضى .

(٢) ومع أنها عنده للمعية الخالصة وليست للعطف - يعتبرها إما واواً للحال ، وأكثر دخولها على الحملة الاسمية ؛ فالمصدر المؤول بعدها في تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فتنى : قم وأقوم - قم وقمى ثابت . أى : قم في حال ثبوت قمى . وإما بمعنى : « مع » ، أى : قم مع قمى . وذلك كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم ، فنصبوا ما بعد الواو . ولو جعلت الواو عاطفة للمصدر على مصدر سابق لزال التنصيص على معنى الجمع . . .

وقد قامت على هذا الرأي اعتراضات كثيرة ، واجهتها ردود كثيرة أيضاً . ولا حاجة بنا إلى شيء من هذه أو تلك ؛ لاعتمادها - في الغالب - على الجدل المجرد . وغاية ما نقوله : إن اعتبار الواو لمجرد المعية هنا يريح من العطف وما يقتضيه - أحياناً - من تصيد المصدر المعطوف عليه حين لا يكون في الكلام السابق مصدر مذكور . ولولا اعتبارات أخرى قوية - (كالتي سنذكرها في « ب » من ص ٤٠٣) لكان هذا الرأي وحده هو المستحسن ، في جميع حالات فاء السببية أيضاً فلا نمدّها حرف عطف ، طبقاً للمذهب الكوفي الذي يقصرها على السببية ، ويمنع أن تكون عاطفة .

دلالتها — في الغالب — على السببية الجوابية في الوقت نفسه . على حين يشند الخلاف في جعل الواو — هنا — للأمريين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعية ؛ إذ الرأي القوي أنها تفيد المعية دائماً بغير أن تكون عاطفة .

ثالثها : — وهذا مهم — أن فاء السببية لا بد أن تقع — غالباً — في جواب نفي أو طلب أو ملحقاتهما . . . ؛ فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له . أما واو المعية فتقتضي مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما ؛ أي : تستلزم تلاقيهما واجتماعهما في زمن واحد عند تحقق معناهما وحصوله ، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسبباً عما قبلها ، وجواباً له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا — حتماً — في وجودهما عن السبب ، وعما يحتاج إلى إجابة . وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها . ولهذا يقول النحاة : إن صحة الفهم ودقة التعبير يقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب^(١) : « واو المعية الواقعة في جواب النفي ، أو الأمر ، أو النهي ، أو غيرهما من بقية الأنواع السالفة ... » وبتصويب من يقول : « واو المعية » الواقعة بعد النفي أو الطلب من غير ذكر الكلمة جواب ؛ لأن وقوع الجملة المشتملة على هذه الواو جواباً عما قبلها يقتضي — كما تقدم — أن يكون تحقق معناها متأخراً عن تحقق معنى التي قبلها ، وهذا يعارض ما تفيدته واو المعية من تحقق معنى السابق عليها واللاحق في زمن واحد .

رابعها : أن « واو المعية — هنا — لا بد أن يسبقها نفي محض ، أو طلب ، أو ملحقاتهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الزمنية الحقيقية عند تحقق معنى ما قبلها وما بعدها . وهذه المصاحبة تقتضي أن ينصبّ النفي والنهي وغيرهما من بقية الأنواع ، على ما قبل الواو وما بعدها معاً ، أي : أن النفي والنهي ونظائرهما يشملان ما قبل الواو وما بعدها ، لا محالة ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر (بشرط أن تكون الواو للمعية ، والمضارع بعدها منصوباً) فمن يقول لا آكلُ وأتكلمُ . ينصب « أتكلمُ » فإنما ينفي اجتماع الأمرين (الأكل والكلام) في وقت واحد ، فالنفي مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين . أما شأنهما عند عدم مصاحبتهما فسكوت عنه ، والحكم عليه متروك ، لا دخل للنفي — وغيره — به ؛ فقد يقع الأكل

(١) على سبيل الحقيقة ، لا على ضرب من المجاز العبد .

وحده أو لا يقع . وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن في وقتين مختلفين ، أولا يقعان مطلقاً . . . فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقرينة خارجة عن الجملة .

ومن يقول : لا أكتبُ وألَوِّثُ أصابعي (بنصب : « ألَوِّثُ ») فإنما ينفي اجتماع الأمرين معاً في وقت واحد ، وهما الكتابة ، وتلويث الأصابع ، فالنفي شامل ما قبل واو المعية وما بعدها مجتمعين ، يُسَلِّطُ عليهما في زمن اصطحابهما وتلاقيهما ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر . أما المعنى عند عدم اصطحابهما فسكوت عنه ، متروك حكمه ، لا صلة للنفي به ، فقد تكون الكتابة وحدها منفية أو غير منفية ، وقد يكون تلَوِّثُ الأصابع وحده حاصلًا أو غير حاصل . . . وقد يكون الاثنان غير حاصلين ، وقد يحصلان في زمنين مختلفين . . . فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقرينة أخرى .

وكذلك من يقول : لا تمشِ وتكتب . . . — أو لا تخطبُ وتجلس . . . — أو : لا تألِّم الضعيف وتخاف القوى . . . بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة بالنهي في هذه الأمثلة وأشباهاها — فإن النهي فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين في وقت واحد ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده مسكوت عنه ، مهمّل أمره ؛ لا دليل للقطع بأنه منهيّ عنه وحده أو غير منهيّ عنه ، ولا منهيّ عنه مع الآخر في زمنين مختلفين . . . فالقطع بأحد هذه الأمور متوقف على قرينة خارجة عن الجملة ؛ تُوجِّه لأحدها دون الآخر .

أما النفي والنهي قبل فاء السببية فقد يستلطان على ما قبلها وما بعدها معاً ، أو على ثانيهما فقط — كما سلف^(١) .

هذا ، وما قيل عن النفي والنهي يقال في ملحقات النفي وفي سائر أنواع الطلب بنوعيه ؛ حيث يسرى — في وقت واحد — على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفي أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحبين مجتمعين في زمن واحد^(٢) . . .

(١) في ص ٣٥٩ .

(٢) في الكلام على « وار المعية » يكتب ابن مالك بيت واحد ؛ هو :

خامسها : أن فاء السببية قد تسقط جوازاً بعد الطلب - لا النفي - سواء أكانت موجودة من الأصل ثم سقطت ، أم لم تكن موجودة ؛ فيصح في المضارع بعد غيابها الجزم في جواب الطلب ، ففي مثل : شارك في ميادين الإصلاح ، فينهض بلدك يصح أن يقال : شارك في ميادين الإصلاح ينهض بلدك بجزم المضارع : « ينهض » . ولا يصح هذا في واو المعية ؛ - كما سيحىء قريباً^(١) - .

والواو كالألف ، إن تُفدِ مفهوم مع كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا ، وتُظْهِرَ الجزع - ٣ يريد أن « الواو » كفاء السببية في كثير من الأحكام - وفي مقدمتها وقوعها بعد النفي وما ألحق به ، وبعد الطلب بنوعيه - مع نصب المضارع بعدها بأن المضرة وجوباً ، وعطف المصدر المؤول بعدها على مصدر قبلها وقد اشترطوا في هذه الواو أن تكون بمعنى « مع » أى : دالة على المعية ، ومصاحبة معنى ما قبلها وما بعدها في زمن وقوع النفي - وغيره - وتحقيقه . وساق مثالا معناه : لا تكن جلدًا في وقت إظهار الجزع . وفي المثال عيب معنوي ؛ إذ كيف يكون جلدًا مع إظهاره الجزع .

(١) في ٣٨٧ - ولذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تجيء في الصفحة المذكورة

.....

زيادة وتفصيل :

(١) لبعض النحاة كلام مفيد في « واو المعية » ، يتضمن ما قلناه .
 وملخص كلامه :

أن المضارع يُنصب بعد « واو المعية » في سائر المواضع التي ينصب فيها بعد « فاء السببية » ؛ وهي المواضع التي تكون مسبقة فيها بالنفي وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه .

ولما يصبح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع بين المعنى الذي قبل الواو ، والمعنى الذي بعدها وقت حصولهما وتحقيقهما ، والدلالة على أنهما يحصلان ويتحققان معاً في وقت واحد ، ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكاً لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما . وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهي للعطف أيضاً ؛ فتعطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها مع إفادتها المعية والمصاحبة تفيد العطف أيضاً ، وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذي تقتضيه واو العطف المحضة . أى : أن واو المعية هنا تقتضى التشريك والمصاحبة الحتمية معاً ، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده .

ثم يقول : نعم ، إن الواو العاطفة قد تحتل المصاحبة أحياناً كما في قولك : جاء محمد وعلى ، ويتكلم محمود ، ويصرخ ، وينظر ... ، ولكن هذا مجرد احتمال لا يقين معه ، وليست المصاحبة أمراً مقطوعاً فيه ، ولا منصوباً عليه ؛ إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك ، دون زيادة على ذلك ؛ من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبة ، أو غيرها . وهذه هي مهمتها الأصلية ، وما عداها يكون أمراً محتملاً ؛ يحتاج في القطع به إلى قرينة أخرى حالية ، أو مقالية . فإن لم توجد القرينة بقى الاشتراك المجرد على حاله مقطوعاً به ، وما عداه فموضع الاحتمال ، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها شاملة للأمرين مجتمعين ؛ فهي للعطف ، وللمعية معاً ، ولا مجال للاحتمال في أحدهما ؛

إذ المعية مقطوع بها^(١) هنا كالعطف .

ومتى ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو اتى للمعية - بالشروط التى عرفناها - ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد « واو » غيرها ؛ كالواو التى للاستئناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة . وكالواو التى للحال ، والجملة المضارعية بعدها خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة من هذا المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، وكغيرها من أنواع الواو التى ليست للمعية . . .

وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز فى الأمثلة التالية - وأشباهاها - ضبط المضارع بعد الواو ضبوطاً مختلفة ؛ كل ضبط منها يؤدى معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار المعنوى ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومتى تم الضبط صار هو المرشد للمعنى :

لا تقرأ وتأكل - لا تمش - وتكتب - لا تغضب وتترك الحاضرين - لا تنتقل
فى الحديقة وتأكل ثمارها . . . فيجوز فى المضارع بعد الواو ما يأتى :

١ - نصبه على اعتبار الواو للمعية ؛ فيتعين أن يكون النهى مسلطاً على الأمرين مصطحبين معاً ، فالكلام نصّ فى النهى عن الجمع بين هذين الأمرين ؛ فهو بمعنى : لا تجمع فى وقت واحد بين هذين الأمرين .

٢ - جزمه على اعتبار الواو لجرد العطف وحده من غير معية ، فالمضارع بعدها بدون فاعله معطوف على المضارع السابق المحزوم ، عطف فعل على نظيره الفعل . ويكون النهى منصباً على الأمرين أيضاً ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلالة معه على مصاحبة ، أو عدم مصاحبة . فالنهى مسلط على هذا وذلك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين : فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان ، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقريئة أخرى .

٣ - رفعه على اعتبار الواو للاستئناف ، فالمضارع بعدها مرفوع ، والجملة المضارعية مستقلة فى إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصباً على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

٤ - رفعه على اعتبار الواو للحال ، والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر مبتدأ محذوف - في الرأي الراجح^(١) - والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال والنهي في هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة ، هي التي يكون فيها مقيداً بالحال ، ويتحقق فيها حصول القيد ؛ ففي مثل : لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد : لا تقرأ وأنت تأكل ... أى : لا تقرأ في الحالة التي تأكل فيها. أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه ، لا دليل على النهي عنه أو إباحته ، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال .

(ب) ألحق الكوفيون « ثم » العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية ، وأن يسبقها النى أو الطلب كما يسبقان واو المعية ؛ فكلا الحرفين عندهم يؤدى العطف والمعية معاً بالشرطين السالفين ؛ مستدلين بأمثلة مسموعة ، منها قوله عليه السلام : (لا يَسْبُؤَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ^(٢)) ثم يغتسل منه) ؛ بنصب : « يغتسل » على اعتبار « ثم » للعطف وللمعية « معاً » ، والمضارع بعدها منصوب « بأن » المضمرة وجوباً .

وقد عارض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث - في حالة النصب - النهي عن الجمع بين البول في الماء والاغتسال منه ، أى : النهي عن اجتماع الأمرين معاً ، ومصاحبتهم . ويترتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم يخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه - كما تدل قرائن متعددة - النهي المطلق عن البول في الماء الدائم ، سواء أصحبه اغتسال أم لم يصحبه .

وشئ آخر ؛ كيف تدل « ثم » على المعية والعطف معاً ومعناها في العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافیان المعية ؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معية ؟ قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة : (الفعل : « يغتسل » في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : « ثم » حكم واو الجمع ...)^(٣) فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في

(١) الذى يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها .

(٢) الراكد .

(٣) مراده : حكمها في أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً .

المعية . مع أن أولئك النحاة لم يقصدوها . أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فإنما يكون حين لا يمنع منه مانع ، ولا يصد عنه دليل ، كالشأن في هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به ؛ وهو ثبوت النهى عن البول في الماء الراكد مطلقاً ؛ سواء أكان معه استحمام فيه أم لم يكن .

وبناء على ما تقدم — من المذهب الكوفي وأنصاره — يكون نصب المضارع ؛ « يغتسل » قائماً على أساس إلحاق « ثم » بـ « واو المعية في النصب مطلقاً ؛ أى : سواء اقتضى المعنى النهى عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض .

ويصحّ جزمه على إرادة العطف المجرد الذى يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة والمعية . ويصح رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار « ثم » حرف استئناف^(١) يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستئنافيين^(٢) . ولا يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء ، وهذا ممنوع على الأرجح) . . . وإلى هنا انتهى المراد من كلامه ملخصاً^(٣) .

والأنسب ترك المذهب الكوفي هنا ، وعدم القياس عليه ؛ لقلة شواهد ، ولما فيه من تكلف وتعقيد ، والاقتصار فى استعماله على المسموع الذى وردت فيه « ثم » بمعنى واو التشريك ، المفيدة للمعية أو غير المفيدة لها .

(١ و ١) سبق — فى ج ٣ م ١١٨ ص ٤٦٦ عند الكلام على « ثم » ما يؤيد وقوعها للاستئناف ، ويزيد هذا الحكم وضوحاً .

(٢) وقد عرض الصبان لهذه المسألة عند الكلام على « واو المعية » ، وكذلك « المفتى » عند الكلام

على « ثم » ج ١ .

المسألة ١٥٠ :

حكم المضارع إذا لم توجد قبله : « فاء السببية »

عرفنا^(١) أن « فاء السببية » تخالف « واو المعية » في أمور ؛ منها : أن فاء السببية قد تسقط من الكلام جوازاً ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم . ومعنى سقوطها : غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوجدت أولاً ثم سقطت ، أم لم توجد من أول الأمر . فالمقصود أن الجملة خالية منها ؛ ففي مثل : (خذ من الحضارة باللباب الحميد فتسعد ، وتجنب الزائف البراق فتسلم) - يصح أن يقال : (خذ من الحضارة باللباب الحميد تسعد ، وتجنب الزائف البراق تسلم) . بجزم المضارعين : « تسعد ، وتسلم » ، بعد سقوط فاء السببية ، وقد كانا منصوبين عند وجودها . ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها - على الوجه السالف - ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تكون مسبقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته - لا بنوع من النفي وملحقاته - وقد عرفنا أنواع الطلب الثمانية^(٢) (وهي : الأمر - النهي - الدعاء - التمني^(٣) - الترجي - العرض - التحضيض - الاستفهام) .

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعية بعدها جواباً^(٤) وجزاء للطلب الذي قبلها (أي : مسببة عنه : كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط) .

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف « لا » الناهية ووضع « إن » الشرطية وبعدها

(١) في ص ٣٨٢ « الأمر الخامس » .

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٣٦٥ .

(٣) ينحصر التقي هنا في النوع الأصيل ، وهو الذي أدواته : « ليت » ، دون الأنواع الأخرى المحمولة عليه بأدواتها العارضة في معناه - ومنها « لو » و « ألا » وقد سبق إيضاحهما في رقم ٧ من ص ٣٦٩ لأن الجزم غير مسموع بعد التقي العارض ، وأدواته الطارئة في معناه . (انظر ما يتصل . بهذا في ص ٣٦٩ وفي رقم ٣ من هامشها) .

(٤) سبق شرح الجواب والجزاء في ص ٣٠٨ .

« لا » النافية محل « لا » الناهية^(١) التي حذفت . وحل محلها الحرفان قبل المضارع المناسب . وهذا الحذف والإحلال لازمان حين تكون أداة الطلب « لا » الناهية . فإن كانت الأداة الطلبية نوعاً آخر - كفعل الأمر ، أو الدعاء ، أو غيرها من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية - وجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال « إن » الشرطية هذه محلها . فتدخل وحدها على المضارع الذي دخلت عليه الأداة السابقة ، إن وجد مضارع مذكور . وإن لم يوجد أتينا بعدها ، أو بدلاً منها^(٢) - على حسب نوع الأداة - بمضارع مناسب لتصبده في مكانه ، ويوافق المراد .

وليس الغرض من مجيء « إن » (بالصورة السالفة قبل « لا » الناهية أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب) بقاءها واستمرارها . وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول ، وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية ؛ لترشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته ، تبعاً لسلامة المعنى أو فساده . فليست إلا مجرد أداة للاختبار المؤدى لغرض خاص ، من غير أن يكون لها أثر نحوي أو معنوي آخر ، فإذا ما تحقق الغرض زالت ، وبقي الأسلوب الأول (الذي كان قبل مجيئها) على حالته اللفظية والمعنوية ، ولا اعتبار لغيره .

فمضى اجتمعت الشروط الثلاثة جاز الجزم . فثال الجزم بعد الأمر قولهم : « أَفْضِلُ عَلَى مَنْ شَتَّ تَكُنْ أَمِيرَهُ ، وَاسْتَغْنِ عَنْ شَتَّ تَكُنْ نَظِيرَهُ ، وَاحْتِجْ إِلَى مَنْ شَتَّ تَكُنْ أَسِيرَهُ » . وقولهم : « اِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ » . والتأويل : إِنْ تَفْضِلُ عَلَى مَنْ شَتَّ تَكُنْ أَمِيرَهُ ، وَإِنْ تَسْتَغْنِ تَكُنْ ... ، وَإِنْ تَحْتِجْ تَكُنْ ... - إِنْ تَرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ^(٣) ...

(١) لأن أداة الشرط لا تدخل على « لا » الناهية . (انظر « ا » من ص ٣٩٨) . وله إشارة في

رقم ١ من ص ٤٠٩ .

(٢) قد يكون بدلاً منها ، وينفي عنها في بعض الحالات ، كأن تكون الأداة نفسها فعل أمر ... ؛

في مثل : اِرْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمُكُمْ مِنْ فِي السَّمَاءِ . أى : إِنْ تَرْحَمُوا - كما سيجيء -

(٣) ومن أمثلة دخول « إن » المتخيلة المؤقتة على مضارع مناسب تنصيده - وهذا النوع كثير -

قوله تعالى يخاطب المؤمنين في شأن أهل النفاق والغدر ونقض العهد : (قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ، وَتُخْزِيهِمْ ، وَيُنْصِرُهُمْ عَلَيْهِمْ ، وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ...) والتأويل : إِنْ قَاتَلْتُمُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ ... =

ومثال الجزم بعد النهي : لا تكن عبد هواك ، تأمن سوء العواقب ، ولا تهمل مشورة الناصح الخبير ، تدرك حميد الغايات . والتأويل : إلا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب ، وإلا تهمل مشورة الناصح تدرك ...

وبعد الدعاء : ربه . وفقني ، أهتد لما يرضيك ، ولا تدعني بغير تأييدك أجد خير ناصر ومعين . والتأويل : إن وفقني أهتد ... وإلا تدعني ...
وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحق تكسب رضاهم ؟ وهل تلاينهم في غير ضعف تأمن أذاهم ؟ والتأويل : إن تجامل ... تكسب ... إن تلاين تأمن ...

وبعد التمني : ليت إخوان الصفاء كثير يقو بهم جانبي ، وليت صفاءهم دائم أعيش به سعيداً . والتأويل : إن تتحقق أمنيتي بكثرة إخوان الصفاء يقو بهم جانبي ... و ...

وبعد الترجي : لعلك تساعد المحتاج تؤجر ، ولعلك تحاذر المن عليه يضاعف أجرك . والتأويل : إن تساعد المحتاج تؤجر ... و ...

وبعد الخض : هلا تستبق إلى الخير تذكر به ، وهلا تدعو إليه تشتهر بالفضل . والتأويل : إن تستبق إلى الخير تذكر به ... و ...

وبعد العرض : ألا تعرف الفضل لأهله تكن منهم ، ألا تنكر جحود المغرورين تخرج من زمرة . والتأويل : إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم ... و ...

فلان فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق ، ويستلزمه المعنى .

(١) فعند فقد الشرط الأول — بسبب وجود نفي ، لا طلب ، أو ملحقاته —

سوقوله تعالى : (... رب اشرح لي صدري ، ويسر لي أمري ، واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي ...)
والتأويل : إن تحلل يفقهوا ... ومثل قول الشاعر :

تعالوا نخبركم بما قدمت لنا
وأوائلنا في المعجد عند الحقائق
والتأويل : إن تبيئوا نخبركم ...

لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففي مثل : ما يُحسِن العَيْسِيُّ الكلامَ يملكُ به أفئدة السامعين . . . ، لا يصح جزم المضارع : « يملك » في جواب النفي عند غياب فاء السببية^(١) إلا عند الكوفيين الذين يميزون جزمه على اعتباره جواباً للنفي . أما غيرهم فلا يبيحه ، ويوجب رفع المضارع : « يملك » على اعتباره في هذا المثال بدل مضارع من المضارع الذي قبّله ، أو على اعتباره شيئاً آخر في أمثلة تخالف السالف ، وتقتضي معانيها إعرابها على غير البدلية . . . كرفعه على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفة^(٢) ، أو صفة ، أو حالا . . . ، أو غير هذا مما تصلح له في موضعها ويقتضيه المعنى . . .

(ب) وعند فقد الشرط الثاني - (بسبب أن المضارع بعد الفاء المختفية ليس مراداً منه أن يكون جواباً للطلب ولا جزاء ، وأن المعنى على غيرهما) - لا يصح جزمه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاة لاعتبار معنوي^(٣) أو أكثر مما يقتضيه رفعه . ومن

(١) للنحاة في منع الجزم بعد النفي تعليل غريب يجب رفضه ، فهم يقولون : إن النفي يقتضي عدم وقوع المنفي ، ويستلزم عدم حصوله . والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شيء ويقتضي وقوعه . فكل منها يقتضي تحقق أمر حتماً . برغم أن التحقق مختلف ؛ إذ النفي يقتضي تحقق عدم الوقوع ، والإثبات يقتضي تحقق الوقوع ، فهما مشتركان في أمر واحد ، هو : « التحقق » ، وإن كانت جهة التحقق مختلفة وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع في جواب النفي على المضارع الواقع في جواب الإثبات ؛ والمضارع في جواب الإثبات لا يصح جزمه ، فكذلك ما حمل عليه لا يصح جزمه ، حملاً للشيء على نقيضه . وهذا تعليل فاسد ، ولو أخذنا به وتكلفناه في مسائل أخرى - وهذا ممكن - كما تكلفناه هنا لفسدت اللغة ، وانهارت دعائمها وأصولها . ومثله التعليل الآخر الذي يرى أن عدم الجزم بعد النفي سببه أن النفي خبر محض فليس فيه شبه بالشرط . . .

أما التعليل الصحيح الذي يجب الاقتسار عليه هو : « السماع » عن العرب ، وأنها لم تجزم المضارع بعد النفي إذا سقطت منه فاء السببية ، وكل تعليل غير هذا فيه مضیعة للوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح . .

(٢) سواء أكان الاستثناف بيانياً أم غير بيانى . و« البيانى » هو الذى تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التى قبلها ، دون الصلة المعنوية بينهما ؛ فكلماتهما مستقلة بنفسها في الإعراب وحده ، أما في المعنى فلا بد بينهما من نوع ارتباط يجعل الثانية - في الغالب - بمنزلة جواب عن سؤال ناشئ من معنى الأولى . أما غير البيانى فتتقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين ، فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها ومعناها الجديد .

(٣) أشرنا كثيراً إلى أن كل معنى معين لا بد له من ضبط العبارة ضبطاً معيناً ؛ وإذا تغير هذا للضبط تبعه تغير المعنى ؛ فلكل ضبط إعرابى غاية معنوية خاصة به .

تلك الاعتبار المعنوية :

١ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استثنائية ؛ نحو أتقيم عندنا اليوم ؟ يسافر غداً زملاؤك . ونحو : قم للصلاة ؛ يغفر الله لنا ولك .

٢ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صفة لنكرة محضة^(١) ؛ نحو : استمع إلى خطيب يملك ناصية القول .

٣ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالا من معرفة محضة ، نحو : تمتع بعذاب من يحسدونك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد .

٤ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة للحال والوصف ؛ لوقوعها موقعاً يؤهلها لكل منهما ، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكرة موصوفة أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات - نحو : كرم عالماً نابغاً يعترم^٢ الرحيل .

٤ - رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة « للحال ، والوصف ، والاستئناف » مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها) ، فيصح في الجملة المضارعية : « تطهرهم » الأمور الثلاثة^(٢) وهكذا^(٣) . . .

(١) النكرة المحضة : هي الكاملة الإبهام والشيوع ، الخالية من التحديد والتعيين الذي ينشأ من إضافتها ، أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التي تقيدها نوعاً من التخصص .

والمعرفة المحضة هي الخالصة من شائبة التنكير ؛ فلا يتصل بها ما يقربها من النكرة ، كأل الجنسية ، وغيرها مما سبق إيضاحه وتفصيله في موضعه الأنسب (ج ١ ص ١٤٥ م ١٧ باب : النكرة والمعرفة . وفي ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفي ج ٢ باب النعت ص ٣٤٩ م ١١٤) .

(٢) انظر ما يختص بهذه الآية في رقم ٣ التالي :

(٣) تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى يتعين جزم المضارع جواباً وجزاء للطلب في مثل : افتح صنبور الماء ينهمر ماؤه - أوقد المصباح تنور الحجرة - أغلق النافذة تحجب قسوة الريح الباردة - ازرع الحقل ينبت ثمرًا طيباً .

ويتعين رفعه وإعراب جملة وصفاً في مثل : أكرم مهاجراً يلتبس من يكرمه - أحسن إلى بانس يضج بالشكوى - تمتع بحديقة تمتلئ بالأزهار - صاحب رجلاً يؤثر البعد عن الشر .

ويتعين رفعه وإعراب جملة حالا في مثل : أكرم المهاجر يلتبس من يكرمه - أحسن إلى البائس يضج بالشكوى - تمتع بحديقتك تمتلئ بالأزهار - عاون الحر ينزل به الضر .

(ح) وعند فقد الشرط الثالث^(١) - لا يصح الجزم ؛ ففي مثل : لا تقرب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : « تحترق » ؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية وبعدها « لا » النافية محل « لا » الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلا^(٢) تقرب من النار تحترق . بخلاف : لا تقرب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحة قولنا : إلا^(٢) تقرب من النار تسلم . . .

ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعف ؛ فلا يصح جزم المضارع - تضعف - للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضة تأمن الضعف .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية : أحسن معاملتي أحسن معاملتك ، فيصح جزم المضارع : « أحسن » ؛ لصحة قولنا : إن تحسن معاملتي أحسن معاملتك ؛ بوضع « إن » الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر « أحسن » . بخلاف : أحسن إلى لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلى لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى^(٣) . . .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية أيضاً : أين بيتك أزرُك ؟ يجزم المضارع ؛

= ويتعين رفعه واعتبار جملته مستأنفة في مثل : (ليتك تزورني . ينزل المطر) - (أتساعد المحتاج ؟ يحب الناس الغنى) - (لا تهمل شراء الكتب النافعة . نسافر غداً لزيارة بعض الأقارب) - (اجتنب الصياح ورفع الصوت خلال الكلام . يقبل المثقف على كتب الأدب الرفيع) . . .
ويصلح لأكثر من حالة في مثل قوله تعالى : (هب لي من لدنك ولياً يرثني) وقوله تعالى لموسى (وألق ما في يمينك تلثف ما صنعوا ..) وقوله تعالى له : (واضرب لهم طريقاً في البحر يبساً ؛ لا تخاف دركاً ولا تحشى) .

وكذلك قوله تعالى ؛ (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ...) - فيصح في المضارع : « تطهر » أن يكون مجزوماً في جواب الأمر ، أو مرفوعاً إما على اعتبار جملته مستأنفة ، أو صفة للكرة المحضة التي قبلها ، أو حالاً من فاعل فعل الأمر : « خذ » وكذلك كل أسلوب على شاكلته .

(١) وأما فقد ، (كما عرفنا - هي عدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية محل « لا الناهية » وحدها بعد حذفها حين تكون أداة الطلب « لا الناهية ») . أو (عند إدخال « إن » الشرطية وحدها على مضارع مناسب لأداة طلب أخرى) .

(٢ و ٢) أصلها : « إن لا » وتدغم هذه « النون » دائماً في : « لا » فلا تظهر في الكتابة ولا في النطق ، ويرمز لوجودها في الخط بكتابة « شدة » فوق : « لا » - ولهذا إشارة في : « ج » من ص ٤٣٧ - (٣) في هامش ص ٣٩٤ أمثلة متعددة تحقق فيها الشرط الثالث ، وأخرى لم يتحقق .

لصحة محيىء «إن» الشرطية وبعدها مضارع متصيد . والتقدير : إن تُعرَفنى بيتك أزرُك . بخلاف : أين بيتك أقفُ في السوق ؛ إذ لا يصح : إن تُعرَفنى بيتك أقفُ في السوق ، لعدم استقامة المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبة بينها . . . وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى - ومنها : الأمر والترجى بالتفصيل الآتى ^(١) - فيجرى على بقية الأنواع - في الأغلب ^(٢) - ما جرى على نظائرها .

وبعض الكوفيين - وفي مقدمتهم زعيمهم الكسائى - لا يشترط إحلال «إن» مع «لا» النافية محل «لا» الناهية ، ولا إحلال «إن» قبل بقية أدوات الطلب ؛ ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته . قائلان : إن إدراك المراد من الجملة الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير المقصود - مرجعه القرائن وحدها ، فعليها دون غيرها المعوّل . ففى مثل قولك للمشارك : «أسلم تدخل النار» يميز جزم المضارع «تدخل» على معنى : إن لم تسلم تدخل النار ؛ فهو يقدر وجود النفى ، بشرط وجود قرينة توجه ذهن إليه . فى حين يستبعد النفى ويهمله إن كان الطلب نهياً ، ويجعل الجملة المضارعية جواباً وجزءاً للنهى مباشرة ، معتمداً فى فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا تقترب من النار تحترق . . . يجزم المضارع : «تحترق» واعتبار الجملة المضارعية هى الجواب والجزء بغير تأويل ولا تقدير ^(٣) . وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

(١) فى ص ٣٩٥ .

(٢) إلا التقي الذى أداته : «لو» فإنه كالنفي ؛ لا يجزم المضارع فى جوابه عند غيبة الفاء . ويعملون عدم الجزم بعد «لو» : (بأن إشرابها التقي طارئ عليها ؛ فلذا لم يسمع الجزم بعدها) فإذا صح هذا التعليل الذى سجله الصبان نقلاً عن ابن هشام والسيوطى - فإنه منطبق أيضاً على «ألا» التى لثمنى . فلماذا سكتوا عنها ؟ - انظر ما يتصل بهذا فى ص ٣٧٠ وفى رقم ٣ من هامش ص ٣٨٧ .

(٣) ويؤيد رأيه أيضاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) يجزم المضارع «تستكثر» على معنى : تظهر كثرة نعمك على غيرك . . . وقوله عليه السلام فى شجرة الثوم : (من أكل من هذه الشجرة فلا يتقربن مسجدنا هذا ، يؤذنا) يجزم المضارع «يؤذ» بحذف الياء من آخره . وقول أحد الصحابة يخاطب الرسول فى أثناء موقعة : (يا رسول الله . لا تُشرف ، يصبك سهم .) يجزم المضارع «يصب» . فالأفعال المضارعة فى النصوص السالفة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع «إن» الشرطية عليها «لا» النافية ، بدلا من «لا» الناهية .

أما الذين يتمسكون (بان ، و...) فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعراباً آخر ؛ فيقولون : «تستكثر» =

الرأى ، وإلى الأخذ به فى أنواع الطلب المختلفة (نهياً وغير نهى) ولعل الدافع لهذا الميل هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يخفى المراد منه مع قيام القرينة الحاسمة ، ولكن الرأى الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاقتصار عليه ؛ لأنه أكثر وروداً فى فصيح الكلام وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء^(١) . . .

* * *

= مجزومة فى جواب الطلب مباشرة ، ولكن على اعتبار أن المعنى هو : لا تمنى ؛ فيترتب على عدم المنز أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب ؛ فلاستكثار بهذا المعنى ليس معيياً ولا منهيّاً عنه . أو أن الفعل « تستكثر » مجزوم لأنه بدل من الفعل : تمنى . فالمعنى لا تمنى ... أى : لا تستكثر ما أنعمت به ... وكذلك يقولون فى المضارع . . « يؤذ » ، إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا ، أما المثال الأخير : (يصب) فيحكون عليه بالشذوذ ؛ إذ لا يجدون له تأويلاً سائفاً .

وفى ما يلى بعض أمثلة النهى يستقيم فيها المعنى على تخيل « إن » وإحلالها مع « لا » النافية بالطريقة التى سلفت محل « لا » الناهية ، وجزم المضارع فى الجواب .. وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلها .

١ - فن الأول :

لا تهمل يشتهر أمرك بالإجادة - إلا تهمل يشتهر أمرك . . .

لا تُفش أسرار الناس تكتسب ودم - إلا تفش . . . تكتسب . . .

لا تسرق تحترم - إلا تسرق تحترم .

لا ترفع صوتك تحسن - إلا ترفع صوتك تحسن .

لا تصافح المريض تسلم - ، تصافح المريض تسلم .

ب - ومن الثانية :

لا تهمل يحمل شأنك - إلا تهمل يحمل شأنك .

لا تُفش أسرار الناس تفقد ودم - إلا تفش أسرار الناس تفقد ودم .

لا تسرق تعاقب - إلا تسرق تعاقب .

لا ترفع صوتك يزج السامعين - إلا ترفع صوتك يزج السامعين .

لا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه - إلا تصافح المريض تنتقل إليك عدواه .

(١) وفى ما سبق من جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النى - أى : بعد الطلب - يقول

ابن مالك :

وبعد غير النَّفى جزماً - اعتمد
 ١٤ «إن تسقط» «الفا» والجزاء قد قصيد -

وشرط . جزم بعد نهى أن تضع
 ١٥ «إن» قبل : «لا» دون تخالف يقع -

التقدير : (واعتمد جزماً بعد غير النى إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد) ... دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف فى المعنى قبل مجيء « إن » سابقة « لا » وبعد مجيئها . وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التى أوضحناها .

جواب الأمر والترجي .

كل ما تقدم يسرى على المضارع الخالى من الفاء ، الواقع فى جواب نوع من الطلب ؛ كالأمر ، أو الترجى ، أو غيرهما . . . ونخص هذين بشىء من البيان .

(١) من أنواع الطلب المحض : الأمر — كما عرفنا^(١) — والمضارع فى جوابه إذا كان مقرونًا بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبًا . وكثرة النحاة تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة ؛ نحو : (ارحم من هو أضعف منك ؛ فيرحمك من هو أقوى منك) ، أو بالصيغة التى تشبهها ؛ وهى لام الأمر الجازمة للمضارع ؛ نحو : (لترحم من هو أضعف منك فيرحمك من هو أقوى . . .)

فإن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالفاء بعدها ليست للسببية ؛ كالدلالة باسم فعل الأمر فى مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفعُ قدرك ، ومثل : مكانك فتُحمدلين أو تستريحين . أو بالمصدر الواقع بدلا من التلغظ بفعله فى مثل : سعيًا فى الخير ، فتجتمعُ القلوب حولك . أو بصيغة الدعاء بالاسم فى مثل : سقيًا لوطن الأحرار فيسعدون به . أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء — أو غيره —^(٢) نحو : يعيننى الله فأحتملُ أعباء الجهاد . فالفاء فى كل هذه المواضع ليست للسببية فى رأى الكثرة . وقد سبق^(٣) أن الأفضل التيسير بقبول الرأى الذى يجعلها سببية .

واتفق رأى الكثرة والقلة على صحة جزم المضارع الواقع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعًا فى جواب الأمر فيُجزم ؛ سواء أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التى عرضناها ؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية ،

(١) فى ص ٣٦٥ وما بعدها .

(٢) أى . بقصد غير الدعاء ، كالأمر — كما سيحىء فى الصفحة الآتية — .

(٣) فى ص ٣٦٦ .

والمضارع المناسب محل الأمر^(١)؛ فتقول: ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى^(٢) - ليرحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى. كما تقول: صه عن اللغو يرتفع قدرك - ومكانتك تحمدي أو تستريحي - سعيًا في الخير تجتمع حولك القلوب - سعيًا لوطن الأحرار يسعدوا به - يعينني الله أحتمل أعباء الجهاد...، ومثل الجملة الخبرية المقصود منها الأمر، كقوله تعالى: (يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تُسْجِيكم من عذاب أليم، تؤمنون بالله ورسوله، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون. يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات...)^(٣) يجزم المضارعين «يغفر» و«يدخل» في جواب الأمر: إذ الأصل: آمنوا بالله ورسوله، وجاهدوا في سبيل الله... يغفر لكم... ويدخلكم...، ومثل الآية الكريمة^(٣) كثير من فصيح الأساليب التي يحاكيها الناس حتى يومنا هذا - وقد أشرنا لبعضها في مناسبة سابقة^(٣) - كقول الزارع ينصح زميله: (تزرع حقلك وتعني به تحصد كثيرًا). (وتهمل أمر زرع، وتنصرف عنه تحزن يوم الحصاد). التقدير: ازرع حقلك واعتن به تحصد كثيرًا. وأهمل أمره، وانصرف عنه تحزن. ومن الأمثلة الماثورة: اتقى الله امرؤ فعمل خيرًا يُسَبِّ عليه... التقدير: ليعتق الله امرؤ، وليفعل خيرًا... يُسَبِّ عليه^(٤)...

(١) وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة، وهي: (الطلب - وقوع المضارع جواباً له - صحة إحلل «إن»... و...).

(٢) ومثل قول الشاعر:

الرفق يُمن، والأناة سعادة فتأن في رفق تلاق نجاحا
(٣، ٣) سبقت الآية وأمثلة أخرى في ص ٣٦٦، وهامشها وما بعدها.
(٤) وفي جزم المضارع في جواب الأمر يقول ابن مالك:

والأمر إن كان بغير: «افعل» فلا تنصب جوابه. وحزمه اقْبَلًا - ١٦
(اقْبَلًا، أصلها: اقبلن، بنون التوكيد الخفيفة، قلبت ألفاً للوقف). يريد: الأمر - وهو من أنواع الطلب - إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه - وهي صيغة «افعل» - لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببية ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه، وبالرغم من هذا يصح جزم المضارع في جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء. وهذا الكلام مبتور غير واف.

(ب) ومن أنواع الطلب - في الرأي الراجح - التَّرجِي . وقد سبق تعريفه والكلام عليه ^(١) . فإذا وقع في جوابه المضارع مقروناً بفاء السببية وجب نصبه بأن مضمرة وجوباً ؛ ومن الأمثلة : (لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديمتها الله عليك) . فإذا سقطت هذه الفاء وخلا مكانها ، صار المضارع بعدها - في ذلك الرأي الراجح - جواباً للتَّرجي مجزوماً إن تحققت شروط الجزم التي عرفناها ؛ ففي الأمثلة السالفة نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة يُدِمُّها الله عليك . ومثل قول الشاعر :

لعل التفاتا منك نحوى ميسر
يَمِيلُ بك من بعد القساوة لليسر
(٢)

* * *

(١) في ص ٣٧٨ .

(٢) وقد اكتفى الناظم في الكلام على فاء السببية بعد الترجي وعلى سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جواباً للترجي - ببين واحد (سبق شرحه في هامش ص' ٣٧١ لمناسبة أقوى وأليق) هو :

والفعل بعد « الفاء » في الرِّجاء نَصْبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ - ١٧

يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد التمني على اعتبار الفاء سببية في كل منهما . ولم يذكر شروطاً ولا فروعاً لنصبها ، ولم يتعرض لحكم المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجي . وقد تداركنا هذا كله . ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم المضارع المعطوف على اسم صريح ؛ فقال :

وإن على اسم خالص فعلٌ عَطِفَ تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثابتاً أو مُنْحَذِفٌ

وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وأحياناً شاملاً في موضع أنسب (ص ٢٨٨) . . .

زيادة وتفصيل :

(ا) إذا دخلت « إن » الشرطية - أو غيرها من أدوات الشرط - على « لا » الناهية فقدت دلالتها على النهي وصارت للنفي ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على النهي ^(١) . وعلى هذا كيف نعرب : « لا » الناهية التي فقدت الدلالة على النهي بسبب وقوعها بعد « إن » الشرطية أو غيرها من أدوات الشرط ؟ أنقول إنها حرف نهى باعتبار أصلها السابق ، أم نقول إنها حرف نفي باعتبار الواقع الذي انتهت إليه . رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع .

(ب) إذا جزم المضارع في جواب الطلب بعد أن اختفت فاء السببية - فما العامل الذي جزمه ؟ .

للنحاة في هذا ميدان جدل فسيح ، ولسنا في حاجة لعرض مساجلاتهم ^(٢) ، وحسبنا الإشارة العابرة إليها ، والاكتفاء بأن نقول في المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه في جواب : « الطلب » .

١ - فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداة الشرط فجزمت ، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت . وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة ، يصدمها ردود كثيرة أيضاً .

٢ - ومن قائل إن أداة الطلب وجملته نابت في العمل عن أداة الشرط وجملته بعد حذفهما فجزمت ؛ كما أن النصب بالمصدر في نحو : ضرباً اللص ؛ هو لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه . ونصيب هذا من الجدل نصيب سابقه . . . وكلاهما يرمى إلى أن العامل مذكور .

٣ - ومن قائل إن عامل الجزم ليس المذكوراً في الكلام تضمنناً أو إنازة كما

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٣٨٨ . ويجيء له إشارة عابرة في رقم ١ من ص ٤٠٩ ورقم ٥ من ص ٤٢٦ .

(٢) من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها : الأشرفي وحاشية الصبان عليه .

.....

يقول أصحاب الرأيين السالفين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور
 فن يقول : أكرمتني أحسن إليك - يريد : أكرمتني ؛ فإن تكرمتني أحسن إليك .
 وهذا أشهر الآراء مع ما يتعاوره من معارضات مختلفة .

٤ - ومن قائل إن العامل ليس مذكوراً - كما هو الرأي الثالث - ولكنه مقدر
 ينحصر في « لام الأمر » المقدرة - دون غيرها - فأصل : ألا تنزل عندنا تصب
 خيراً . . . هو : ألا تنزل عندنا . لتصب خيراً . . . وهذا أضعف الآراء عندهم ،
 والاعتراضات عليه كثيرة وقوية .

المسألة ١٥١ :

حذف^(١) « أن » والنصب بها في غير المواضع السابقة

عرفنا المواضع التي يُنصَّب فيها المضارع بأن المضمره وجوباً أو جوازاً . وقد سُمِعَ من العرب نصبه « بأن » محذوفة^(١) في غير تلك المواضع أحياناً ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل يأخذك — تسمع بالمُعَيِّدِ خير من أن تراه . وقول الشاعر :

ألا أيهاذا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ الْإِذَاتِ — هل أنت مُخْلِدِي
... والأصل : خذ اللص قبل أن يأخذك — أن تسمع بالمُعَيِّدِ ... —
أن أحضرَ الْوَغَى ...

وقد دار الجدل حول هذه الأمثلة ؛ أصبح القياس عليها بحذف « أن » العاملة أم لا يصح ؟ وكيف تضبط المضارع في الأمثلة المسموعة بالنصب بعد حذف « أن » ؟ أنتركه منصوباً — كما كان عند وجودها — مراعاة للسمع ، وللأصل الأول قبل الحذف ، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع ؟

وصفوة ما يُختار ، وما يجب الاقتصار عليه — حرصاً على سلامة اللغة ، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها — هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحَّت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة^(٢) ، وعدم محاكاتها ، أو القياس عليها . أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة بالنصب فيصح رفعها ، أو تركها منصوبة كما وردت .

ومن الكوفيين من يميز حذف « أن » قياساً مع بقاء عملها النصب في المضارع بعدها ، وعلى هذا جاء قول المتنبي — وهو كوفي — في وصف غادة :

بيضاءُ يمنعها تَكَلَّمٌ دَلَّهَا تَبَهَّأُ ، ويمنعها الحياءُ تَمَيَّسَا

(١) المحذوف هنا غير الإظهار ؛ لأن المحذوف غير موجود في الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفياً . أما المضمر ، فوجود ولكنه غير ظاهر .

(٢) حام الشك حول صحة النقل في بعض الأمثلة القديمة ، وأنه غير مسموع على الوجه الذي نقل به

يريد : أن تتكلم - أن أتميسَ (أى : تتبخر) . وإهمال هذا الرأى أولى ،
- لما سبق -

هذا ، وقد تحذف « أن » سماعاً ، ويرفع المضارع سماعاً كذلك ؛ فيراعى
الضبط الوارد ؛ كالفعل « يريكم » فى قوله تعالى : (ومن آياته يُريكم البرقَ خوفاً
وطمئناً . . .) عند من يرى الأصل : (أن يريكم . . .) ثم حذفت « أن »
ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها^(١) . . .

(١) وفى هذا يقول ابن مالك خاتماً الباب :

وَشَدَّ حَذْفُ : « أَنْ » ، وَنَصَبٌ فِي سِوَى مَأْمَرٍ . فَا قَبِلْ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى - ١٩

ومعنى البيت : حذف أن - لا إضمارها فى المواضع السابقة - مع إعمالها النصب فى المضارع بعد
حذفها أمر شاذ ؛ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأن ما روى منه على لسان الراوى العدل - الأمين - يقبل
منصوباً كما روى .

المسألة ١٥٢ :

السبب في إضمار « أن » وجوباً ، وجوازاً

تقدمت ^(١) المواضع التي تُضمَر فيها « أن » الناصبة بنفسها للمضارع بالرغم من إضمارها . ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب في تلك المواضع عاملاً آخر . وتتلخص الحجة فيما يأتي :

نصب المضارع لا بد أن يكون أثراً لعاملٍ ناصب ، إن لم يظهر في الكلام فلا مناص من تقديره محققاً ^(٢) يعمل النصب وهو مضمَر ^(٣) . . . ؛ إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره جوازاً حيناً ، وجوباً حيناً آخر .

(١) يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز التي منها « المضارع المسبوق بلام التعليل » ^(٤) (في مثل : تداوى المريض ليبراً - تعلم الناشئ ليسعد - أجاد الصانع ليشتهر) . . . فسبب الإضمار هنا أن « التعليل » أمر معنوي محض ؛ فهو - كسائر الأمور المعنوية المحضة - متجرد من الدلالة على الزمان ، أو المكان ، أو الذات ، أو غيرها . . . ، مقتصر على الناحية العقلية الخالصة ؛ (ومن الأمثلة أيضاً : التداوى - البرء - التعلم - السعادة - الاشتهار - القيام - القعود - الحصد - الأكل - الشرب - السفر . . .) على حين يتضمن المضارع الذي بعد « لام التعليل » الدلالة على الزمان ^(٥) ؛ فهو مخالف لذلك القانون اللغوي الثابت الخاص بالتعليل ؛ ومناقض له ، مع أنهما لفظان متصلان متلاصقان في كلام واحد مرتبطب المعنى . فلا بد من منع هذا التناقض بوسيلة سائغة تُخضع هذا المضارع للقانون العام المطرد . وقد وجدها النحاة فيما يسمونه : « المصدر المؤول » . وزاد اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح - وهو يدل على المعنى المجرد - عطفاً يدل على اشتراكهما في الدلالة المعنوية المحضة . ولم يبق بعد هذا إلا

(١) في ص ٢٨٤ و ٢١٧ - وما بعدها .

(٢ و ٣) وقد يكون محذوفاً شماعاً في بعض الحالات - كالتى في المسألة السالفة - مع ملاحظة أن الإضمار غير الحذف ؛ كما تقدم في رقم ١ من هامش ص ٤٠٠ .

(٣) قلنا عن « لام التعليل » - في ص ٢٨٥ - (إنها حرف جر أصلي يفيد « التعليل » وهي التي بمعنى : « لأجل كذا » . . .) فما بعدها في الأغلب علة لما قبلها في الكلام المثبت . . .) .

(٤) فوق دلالة المعنوية .

اهتدأؤهم إلى الحرف المصدرى السابك . فهل يكون لام التعليل في الأمثلة السابقة ؟
 قالوا : لا ؛ لأنها حرف جر ، والمضارع بعدها منصوب ، ولا يقبل الجر .
 فما الذى نصبه وليس في الكلام عامل نصب ؟ هل تكون لام جر ونصب معاً .
 فت نصب المضارع بنفسها ، وتجر المصدر المنسبك بنفسها كذلك ؟
 قالوا : لا ؛ إذ ليس في الحروف كلها ما يعمل عملين مختلفين في كلمة
 واحدة ، ووقت واحد .

هل تكون قد تجردت للسبك مع النصب ، كما تجردت لهما « أن المصدرية » ؟
 لا يقال هذا ؛ لأنها لو تجردت لهما معاً لوجب حذفها بعد إتمام السبك ، وقيام
 المصدر المؤول — عملاً بما تقتضيه قواعد السبك — لكن حذفها يؤدي إلى خلو
 الكلام من العلامة الهامة الدالة على التعليل ، والمرشدة إلى ضبط المصدر المنسبك ،
 وإعرابه ، وضبط ما قد يكون له من توابع ؛ — كالعطف والبدل . . . —

وأيضاً يمنع من اعتبارها حرف نصب ما تردد في الكلام الفصيح من ورود
 التوابع للمصدر المؤول مجرورة لا منصوبة . وهذا يقطع بأن المتبوع (وهو : المصدر
 المؤول) مجرور ليس غير . ولا عامل يصلح لعمل الجر في الجملة إلا هذه اللام .
 ولو بقيت — بالرغم مما في بقائها من مخالفة ضوابط السبك ، كما أسلفنا —
 لأدى بقاؤها إلى اللبس والاضطراب أيضاً ؛ إذ لا نستطيع الحكم عليها بأنها هي
 التي كانت قبل السبك أو أنها أخرى جاءت بعده . والفرق المعنوي والإعرابي كبير
 بين النوعين . فلم يبق إلا أن الناصب السابك حرفٌ غيرها مضمّر . هو : « أن »
 دون غيره . وأساس اختيار هذا الحرف : استقراء الكلام العربي في أفصح أساليبه ؛
 فقد دل على أن العرب يعمدون في الأسلوب الواحد إلى إظهار الحرف « أن » بعد
 « لام التعليل » أو إلى إضماره ، مع نصب المضارع في الحالتين^(١) ، دون أن يختلف
 المعنى في التركيب مطلقاً بسبب إظهار « أن » أو عدم الإظهار .
 وما قيل في « لام التعليل » يقال في غيرها من الحروف الأخرى التي تُضمّر
 بعدها « أن المصدرية » إضماراً جائزاً .

(ب) وأما إضمارها وجوباً بعد أحرف أخرى معينة ؛ (كالفاء ، والواو ،

(١) أوضحنا الفوارق الكثيرة بين المصدر الصريح والمؤول — في الجزء الأول باب الموصول م ٢٩ ص ٣٧٧ — وبسطنا هناك الأسباب الداعية لاستعمال المصدر المؤول دون الصريح .

وحتى و و) فلأن كلاً منها يؤدي معنى خاصاً، محتوماً ؛ كالسببية ، والمعية ، والتعليل ، والغائية و . . . ، وكل هذه معان عقلية مجردة ، لا دلالة فيها لزمان ، أو مكان ، أو ذات ، أو غيرها — على الوجه الذي شرحناه — فلا توافُق بينها وبين المضارع ؛ لاقتضائه الزمان حتماً . فلا مفرّ من البحث عن وسيلة تمنع التعارض هنا ، وتجعل الجملة المضارعية بعد هذه الأحرف المعينة ، في عداد ما يدل على الأمر المعنوي المحض . وهذه الوسيلة هي المصدر المؤول . والحرف السابك هو « أن » دون غيره من الأحرف السالفة التي تسبق المضارع المنصوب ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف التي لها معان معينة خاصة يؤدي إلى فساد المعنى العام على الوجه الذي تقدم في « لام التعليل » ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوي الهام الذي يقوم به كل حرف منها ؛ كالعطف ، والجر ، و و . . . ، وليس من الممكن — طبقاً للأساليب الصحيحة الواردة أن يقوم بهذا الأثر النحوي وينصب معه المضارع أيضاً ؛ فليس بين الحروف ما يقوم بأثرين إعرابين معاً في موضع واحد وزمن واحد — كما تقدم — وهذا الأثر ضروري في ربط شطري الكلام (قبل الحرف وبعده) ومنع تفكك أجزائه ، وفي الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة ضبطاً صحيحاً . ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها . ومن أوضح الأمثلة : « فاء السببية » وهي عاطفة لا محالة — في الرأي الأرجح — وللعطف أثر في حالات كثيرة ؛ حيث ينصب النتي على ما قبلها وما بعدها معاً ، أو على ما بعدها وحده . وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب في مواضع ، إلى نصب واجب في أخرى ، وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم في غيرها و يترتب على كل ضبط معنى يخالف الآخر — كما سبق عند الكلام عليها^(١) .

وما يقال في « فاء السببية » يقال في غيرها من باقي الأدوات التي تضمّر بعدها « أن » وجوباً .

هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمكة بإضمار « أن » وهو يشهد لها بالحدق ، والبراعة ، وسداد الرأي . فن التسرع أو جَسَفَ الهوى اتهاهما — في هذا الحكم — بالتشدد ، أو الجمود ، أو الاستمسك بما لا داعي له ، أو مالا خير فيه .

إعراب المضارع

« ب » جوازمه^(١)

عوامل جزمه ثلاثة أنواع :

نوع يقتصر على جزم مضارع واحد في النثر وفي النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : (الإلام الطلبية - لا : الطلبية - لم - لمّا) - (٢) .

ونوع لا بد أن يحزم مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما ؛ وهو عشر أدوات ، (منها : إن - إذ ما - من - ما - متى) . بعضها أسماء ، وبعضها أحرف . وسيجيء بيانها وتفصيل الكلام عليها^(٣) . ولا يكاد يوجد خلاف في أن هذا النوع جازم .

(١) سبقت « أ » - وهي نواصبه - في ص ٢٧٧ م ١٤٨ ... ، لم سميت هذه العوامل : « جوازم » ؟ بذل الشراح وأصحاب المطولات جهداً عتيقاً في عقد الصلة بين الجزم بمعناه اللغوي ؛ (وهو : القطع) ومعناه النحوي « الاصطلاحي » ، قائلين إن الجوازم سميت بهذا : لأنها تقطع من المضارع (أى : تحذف) حركة آخره إن كان آخره صحيحاً ، وتقطع الحرف كله (أى : تحذفه) إن كان الآخر حرف علة . وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ « أبسطة هي أم مركبة » قبل استخدامها في الجزم ؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا في هذا بالفرائب التي تستحق اليوم الرفض السريع والإهمال ؛ لما في أكثرها من بحوث وهمة لا تتصل بالواقع بصلة حققة . نقلوها عن شيخهم القديم « السيراني » أحد شراح : « كتاب سيبويه » وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة . وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، فإنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها المختلفة ، وفي مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها ، وإلا وجب تقديره - كما سنعرف - وأنها تجزم المضارع لفظاً أو محلاً . ومن المجزوم محلاً : المضارع المختوم الآخر بنون التوكيد . مباشرة . كما سيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٤١٠ .

وجدير بالملاحظة - كما سبق التفصيل في ج ١ م ١٥ ص ١٨٦ - أن الجازم يحذف حرف العلة من آخر المضارع المعتل المجزوم . لكن قد يحذف حرف العلة من آخر المضارع لجرد التخفيف من غير جازم كقوله تعالى : « (ذلك ما كنا نبغي) » أى : نبئى .

(٢) وهناك جزم مضارع واحد في جواب الطلب وملحقاته . وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ص ٣٨٧ .

(٣) في ص ٤٢١ الكلام على النوع الثاني ، وفي ص ٤٤٠ الكلام على النوع الثالث .

ونوع ثالث يختلف النحاة في اعتباره جازماً ، وقليل منهم يعدّه جازماً ،
ويقتصر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثة : إذا - كيّفما - لو . .
والجوازم بأنواعها الثلاثة لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً ، أو مقدراً^(١) . وفيما يلي
البيان :

النوع الأول^(٢) : الأربعة التي يجزم كل منها مضارعاً واحداً معانيها ، وأحكامها :

أولها : لام الطلب . وهي التي يُطلب بها عمل شيء وفعله - لا تركه ، ولا
الكفّ عنه - فإن كان الطلب صادراً ممن هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه سُميّت :
« لام الأمر » ، وإن كان من أدنى لأعلى سُميّت : « لام الدعاء » . وإن كان من
مُسَاوٍ سُميّت : « لام الالتئاس » . وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها
« بلام الطلب » أنسب ، كما عرفنا^(٣) . ومن أمثلتها : (لَتَكُنْ حقوق الوالدين عندك
مرعية ، ولتكن صلة القرابة لديك مضمونة) . ومثل قول الحكماء : (ليكن حُبك
وبغضك أمماً^(٤)) ولتجعل للصالح والرجوع بقية في قلبك ، تصلحُ بها ما فات .
وأشهر أحكامها :

- ١ - أنها تجزم المضارع^(٥) بشرط ألا يفصل بينهما فاصل .
- ٢ - أن الجزم بها يختلف في درجة القوة والكثرة ، فيكثر دخولها على المضارع
المبدوء بعلامة الغياب ؛ وهي الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث ، ويقل - مع صحته -

(١) ملاحظة : إذا كان المضارع مجزوم الآخر بالسكون الظاهر الذي قبله حرف علة فإنه يجب
حذف حرف العلة قبل هذا السكون الظاهر ؛ ففي مثل : ينال - يصل - يميل . . . يقال : من لم يحمل
المتاعب لم ينل الرغائب - لا تصل بغير سلاح الحق ؛ فإنه أمضى سلاح - لا تميل كل الميل ، حباً
أو بغضاً ؛ فن وراء الإفراط سوء العواقب . (٢) انظر رقم ٢ في الهامش السابق .

(٣) في ص ٣٦٦ - عند الكلام على أنواع الطلب . هذا ، ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها
عنه مع مضارعها إلى معنى آخر ؛ كالتهديد في قوله تعالى : (وقل : الحق من ربكم ؛ فن شاء فليؤمن ،
ومن شاء فليكفر ؛ إنا أعدنا للظالمين ناراً أحاط بهم مِرادٍها . . .) . وكالخبرية في قوله تعالى : (قل من
كان في الضلالة فليسمدْ له الرحمن مدّاً .) . (٤) معتدلاً وسطاً .

(٥) لفظاً أو محلاً ؛ كالشأن في جميع الجوازم .

دخولها على المضارع المبدوء بحرف الخطاب^(١) ؛ أو المبدوء بحرف التكلم ، وهو : الهمزة أو النون ، لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً ، وهذا — مع قلته — قياسى فصيح ، كسابقه . ومن الأمثلة بقوله تعالى : (لِيَسْتَفِقُّ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) . وقوله تعالى : (وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ) ، وقوله عليه السلام : « قومُوا فلأصل لكم »^(٢) . ومثل : لَا تَرْكُ مِنْ أَسَاءَ وَلَأُصَاحِبُ مِنْ أَحْسَنَ . ٣ — أنها قد تحذف ويبقى عملها .

وحذفها إما كثير مُطَرَّد ؛ وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر : « قُلْ » وكان الكلام بعدها لا يصلح جواباً للأمر ، بسبب فساد معنى ، أو غيره ، كآلية الكريمة : (قلْ لعبادى الذين آمنوا يقيموا^(٣) الصلاة ..) أى : ليقيموا ..

ولما قليل ، ولكنه جائز فى الاختيار ، وفى الضرورة . وهو حذفها بعدمشتقات القول الأخرى التى ليست فعل الأمر : « قُلْ » ، نحو :

قلتُ لبوابٍ لديه دارُها تأذُنْ ؛ فإنى حَمَوُها^(٤) وجارُها
يريد : لتأذُنْ^(٥) لى بالدخول ..^(٦)

ولما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية ؛ وهذا حين لا يسبقها شئ من مادة القول ؛ نحو :

-
- (١) لأن فعل الأمر هو المختص بالأصلى فى الخطاب .
(٢) الفاء زائدة . أو عاطفة ، عطفت جملة طلبية على طلبية .
(٣) الأصل : ليقيموا . وحجة القائلين بحذفها هنا ، وبأن المضارع ليس مجزوماً فى جواب الأمر : « قل » — هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاة فعلاً ؛ إذ لا يلزم من القول المجرد ، والنطق به بصيغة فعل الأمر ، حصول الفعل المراد حقيقة ، وتحقيق المأمور به .. ، والذى يمنع هذا الفساد المعنوى هنا هو : تقدير لام الأمر .
(٤) أبو زوجها .
(٥) وليس المضارع فى البيت ساكناً لضرورة الشعر فى رأى فريق ؛ ففى استطاعة الشاعر أن يقول « إيدن » من غير أن ينكسر البيت ، وفى استطاعته أيضاً أن يقول ولا ينكسر البيت :
« تأذُنْ إنى حموها وجارها »
بضم النون وحذف الفاء بعدها ..
وللضرورة تفسير آخر ، سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٧١ (فى رقم ٢ من هامشها) .
(٦) ومثله قول شاعرهم :

قالت : تَدْعُنَا بلا بُعد ولا صلة ولا صدود ، ولا فى حال هجران
أى : لستدعنا .

محمدٌ، تَفَقَّدَ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَيَّنَا^(١)
وقول الآخر^(٢) :

فلا تستطِلْ مني بقائى ومدنى ولكنْ يكنْ للخير منك نصيبٌ
والأصل فيهما : لتفد - ليكنْ فحذفت اللام للضرورة الشعرية .

٤ - أن تحريكها بالكسر هو الأكثر : إذا لم يسبقها (الواو ، أو الفاء ،
أو ثم) . وفتحها لغة إن فُتح تاليها . فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز
تسكينها وتحريكها على الوجه السالف . لكن التسكين أكثر ، نحو قولهم : من
ولّى من أمور الناس شيئاً فليراقبْ ربه فيما وليه ، وليدكرْ أنه محاسب على
ما يكون منه ، ثم لينتظر عاقبة ما قدمت يداه . . .^(٣) .

* * *

ثانيها : « لا » الطلبية .

وهي التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله^(٤) . فإن كان الطلب موجهاً من
هو أعلى درجة إلى من هو أدنى سميت « لا الناهية »^(٥) وإن كان من أدنى لأعلى سميت :
« لا الدعائية » وإن كان من مُساو إلى نظيره سميت : « لا التي للالتماس »^(٥) . . .
ومن أمثلة الناهية قوله تعالى : (وإذ قال لقمانُ لابنهِ وهو يعظهُ :
يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللّهِ . .) . وقوله تعالى : (« وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ
جَمِيعاً ، وَلَا تَفَرَّقُوا ») - أى : ولا تتفرقوا -

ومن أمثلة الدعائية قوله تعالى : (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا . . .) .

وقول الشاعر :

(١) هلاكاً . والبيت لحسان .

(٢) يخاطب ابنه العاق الذي يتنى لوالده الموت .

(٣) وبالتسكين جاء قوله تعالى : في الآية التالية - وقد سبقت لمناسبة أخرى في رقم ٢ من هامش ص
١٩٤ - « وَلَيْكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ، وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُقْتَدِرُونَ » . (٤) انظر ما يتصل بهذا المعنى في « ج » ص ٤١٢ .

(٥) وقد سبقت الإشارة لهذا في النواصب عند الكلام على الطلب ص ٣٦٦ . وبيان الأفضل في

تسميتها .

لا يَبُعدُ الله جيرانا تركتهمو مثل المصاييح تجلو ليلة الظلم (١)

ومن أمثلة الالتباس قول الزميل لزميله : لا تتهاف على اللئيم فتستهم في مروءتك ، ولا على الجاهل فتتهم في فطنتك ، ولا تأمن العدو فيسوقك للمهالك ، ولا تنق بالحسود فيجرك للعطب .

وأشهر أحكامها :

١ - أنها تجزم المضارع^(٢) بشرطين ، أولهما : ألا يفصل بينهما فاصل ، إلا عند الضرورة الشعرية ؛ كالتى فى مثل :

وقالوا : أخانا - لا تَخْشَعْ لظالم عزيز ، ولا - ذا حق قومك - تَظْلِم^(٣) والأصل : ولا تَظْلِم ذا حق قومك^(٤) . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع مجروره ؛ لأن التوسع بشبه الجملة كثير فى السنة العرب . ورأيه حسن ؛ مثل قولك للطائش : (لا - اليوم - تعبث والقوم يجدون ، ولا - عن النافع - تنصرف والعقلاء يقبلون) . أى : لا تعبث اليوم ... ولا تنصرف عن النافع .

« ثانيهما : ألا تسبقها « إن الشرطية » أو غيرها من أدوات الشرط . فإن سبقت بإحداها صارت نافية لا تجزم^(٥) . . .

٢ - صحة حذف مضارعها للدليل يدل عليه ؛ نحو : انصح زميلك ما وجدته

(١) وكذلك قول المتنبي يدعو لسيف الدولة :

فَلَا تَنْلِكَ اللَّيَالِي ؛ إِنَّ أَيْدِيَهَا إِذَا ضَرَبْنَ كَسَرْنَ النَّبْعَ بِالْغَرَبِ

(النبع شجر صلب ينبت فى قمم الجبال ، تصنع منها السهام . والقسى ، والغرب : نبت ضعيف ينبت على شواطئ الأنهار . (٢) لفظاً أو محلاً ؛ كالحال فى سائر الجوازم .

(٣) حرك المضارع بالكسر لأجل القافية فى أبيات القصيدة .

(٤) أى : يا أخانا لا تخشع ؛ بمعنى : لا تخضع . ويقول العيني : « ذا حق » مفعولان ، فصل

بهما بين « لا ، والمضارع » . وقد تعقبه الصبان : فقال : (ذا مفعول ، وحق منصوب على نزع الخافض ، والتقدير : لا تظلم هذا فى أخذ حق قومك منك) ١ . وقد يكون الأنسب والأوضح ما قاله العيني ؛ لأن الفعل : « ظلم » قد ينصب مفعولين ، - كما فى القاموس - .

(٥) طبقاً للبيان الذى سبق فى « ١ » من ص ٣٩٨ وله إشارة فى رقم ٥ من ص ٤٢٦ ورقم ١ من

مستريحاً للنصح ، منشرحاً له . وإلا فلا . . . أى : فلا تنصحه .

ويجب حذف المضارع بعدها فى حالة واحدة ؛ هى : أن ينوب عن مصدر محذوف ، مؤكّد ، دال على نهى ؛ كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب : سكوتاً لا كلاماً ، أى : اسكت سكوتاً ، لا تتكلم كلاماً^(١) .

٣ - كثرة جزمها المضارع المبني للمعلوم إذا كان مبدوء بالتاء أو الياء ، نحو قوله تعالى : (... لا تحزن ؛ إنّ الله معنا) . وقول الشاعر :

لَا تَسْأَلُ النَّاسَ عَنْ مَالِي وَكَثْرَتِهِ وَسَأَلُ النَّاسِ عَنْ حَزْمِي وَعَنْ خُلُقِي

وقولهم : لا يقعد أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسعى للقاعد عن طلبه^(٢) .

فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم (الهمزة ، أو : النون) فن النادر الذى لا يقاس عليه أن تجزمه - فى الرأى المختار - لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازاً . ومن القليل المسموع قول الشاعر :

لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّ رَبِّاً^(٣) حُوراً مَدَامِعُهَا مُرَدَّاتٍ^(٤) عَلَى أَعْقَابِ^(٥) أَكْوَارِ^(٦)

(١) طبقاً للبيان الذى سبق تفصيله فى باب المناسب (باب : « المفعول المطلق » - موضوع : « حذف عامل المصدر » - ٢ م ٧٦) .

(٢) ومثله قول الشاعر :

لَا يُعْجِبُنَّ مُضِيماً حُسْنَ بَزَّتِهِ وَهَلْ يَرُوقُ دَفِينَا جُودَةَ الْكَفَنِ ؟

المضيم : الذليل المهين - البزة : الهيئة . . . والمضارع مبنى على الفتح فى محل جزم - فهو مجزوم محلاً ، كما سيجىء فى رقم ٣ التالى - وكما فى قولهم : « لا تكونين على الإساءة ، أقوى منك على الإحسان » . وقد اجتمعت التاء والياء فى قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُوا قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْراً مِنْهُمْ ، وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ ، وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْلَ الْقُلُوبِ . نَسِ الْإِثْمَ الْفَسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ . . .)

- لا تلمزوا : لا تلمزوا ولا تعيبوا . لا تناهزوا : لا تتنادوا بالألقاب المكروهة -

(٣) قطعياً من الظباء أو البقر الوحشية ، والمراد : جماعة من النساء جميلات العيون كالربرب . والمضارع فى هذا البيت ، - كما فى سابقه - مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد ، فى محل جزم ؛ فهو مجزوم محلاً . - كما سبق هنا فى رقم ٢ وفى رقم ١ من هامش ص ٤٠٥ -

(٤) متتابعات ؛ بعضها وراء بعض . (٥) جمع : عَقَب ، وهو آخر كل شيء .

(٦) جمع : كُور ، وهو : الرجل بأدواته .

وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دِمَشْقَ فلا نَعُدُّ لَهَا أَبَدًا مادام فيها النَجْرَاضِمُ^(١)
أى : لا يكن ربرب أعرفه — لا تكن منا عودة بعد خروجنا^(٢) . . .

فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة ؛ نحو :
لا أُخْرِجْ من وطني إلا تحت ظلال السيوف — أو لا نُخْرِجْ من وطننا . . . وإنما
كثر هذا لأن النهى متّجه إلى غير المتكلم ؛ فأصل الكلام . لا يخرجني أحد ،
أو لا يُخرجنا أحد . . . فالنهي منصرف للفاعل وهو غير المتكلم . ثم حذف الفاعل
وناب عنه ضمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أُخْرِجْ ، ولا نُخْرِجُ^(٣) . —

* * *

(١) كثير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاوية بن أبي سفيان .

(٢) ومن المسموع الذى لا يقاس عليه قول الشاعر :

ولا أَكُنْ كقتيل العين بينكمو ولا ذبيحة تشريق وتبحار

« وقتيل العين » — بفتح العين وسكون الياء — عند العرب من ذهب دمه هدراً . « ذبيحة التشريق »
هى التى تذبح فى عيد الأضحى ، ويُشَرِّقُ بعض لحمها (أى : يحفف) ليأكله أصحابه خلال أيام العيد .
« والتبحار » : النحر .

(٣) هذا تعليل جدل . والتعليل الحق مجرد استعمال العرب .

زيادة وتفصيل :

(١) لم يشترط الكوفيون للجزم بـ « لا » أن تكون طلبية ؛ فهم يصححون الجزم بعد « لا » النافية أيضا ؛ بشرط أن يصح وقوع « كى » التعليلية قبلها مع استقامة المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : « ربطتُ الفرس لا ينفلت » يجزم المضارع و برفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية ؛ أى : لأنى إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع : « كى » قبل : « لا » من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كى لا ينفلت . ومن الخير اليوم عدم الأخذ بهذه اللغة ، وعدم القياس على القليل الوارد بها ؛ منعاً لفوضى التعبير ، وما يترتب عليه - بغير داع - من اضطراب الفهم واختلافه .

أما الرفع فعلى الاستثناف .

(ب) من الأساليب الصحيحة التى لها نظائر واردة فى بليغ الكلام : « أحبُّ الأصدقاء ولا تر ما المخلصون - أو : ولو تر ما المخلصون . . . » بمعنى : « ولا سيما . . . » فى كل ما تقدم . وقد سبق تفصيل الكلام على هذا الأسلوب ؛ معنى وإعراباً^(١) . . .

(ج) يقرر اللغويون أن « لا ، النافية » ، قد تفيد النهى - دون أن تجزم - إفادة أقوى من إفادة « لا ، الناهية » يدل على هذا ما سجله الشراح فى قوله عليه السلام^(٢) : (لا يشيرُ أحدكم إلى أخيه بالسلام . . .) - برفع المضارع : « يشير » ، وإثبات الباء قبل الراء - فقد قال النووى فى شرحه ما نصه : (قوله : لا يشير . . . نهى بلفظ الخبر ، وقد قدمنا مرات أن هذا أبلغ من لفظ النهى) اهـ^(٣) .

ومن الأمثلة أيضا قوله عليه السلام^(٤) حين نزلت الآية التى تحرم الخمر تحريماً قاطعاً : (إن الله حرّم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ، ولا يبيع) برفع المضارعين . ودليل الرفع عدم حذف الباء قبل آخر الفعل : « يبيع »^(٥) .

* * *

(١) فى ج ١ باب الموصول ، عند الكلام على : « لا سيما » م ٢٨ ص ٢٨٧ - وتجهى إشارة هذا فى هامش ص ٤٤٣ ، وللمسمع (٢) نقلنا عن : « صحيح مسلم » - ج ٨ كتاب : البر ، والصلة ، والآداب . (٣) لأن معنى النهى هو : طلب الكف عن شيء . . . ، فهو محض طلب مجرد ؛ لا يفيد بذاته أن الكف سيتحقق أو لا يتحقق . بخلاف النهى ؛ فيه قطع بعدم حصول الشيء ، وجزم بأن المعنى لا سبيل إلى تحققه ؛ ثقة المتكلم أن السامعين والمحاطين لن يخالفوا ما يقرره .

(٤) رواه « مسلم » فى باب تحريم الخمر ، من كتاب : الأشربة .
(٥) لأنه معطوف على المضارع : « يشرب » ؛ فلو كان المعطوف عليه مجزوماً لوجب جزم المعطوف ، وحذف الباء التى قيل آخره .

ثالثها ورابعها : « لم . ولمّا » ، الجازمتان ^(١) :

ويشتركان في أمور : منها : أن كلاّ منهما حرف نفى . مختص بجزم مضارع واحد ، وبنى معناه . وبقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي ^(٢) ، وقد تدخل همزة الاستفهام — ولاسيما التقريرى ^(٣) — على هذا الحرف ، فلا تُغيّر عمله . ومن الأمثلة قوله تعالى : (قل هو الله أحدٌ ، الله الصّمدُ ، لم يلدْ ، ولم يولدْ ، ولم يكنْ له كفُوّاً أحدٌ) . . . ^(٤) ، وقوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) ، وقوله تعالى : (ألم يجدك يتيماً فأوى . . .)

ومثل : حضر الرحالة ولمّا تحضر رفاقه . وأقبل الناس على تهنئته ، ولما يسمعون منه وصف رحلته . ومثل : أيها الفتى ، ألمّا ترك عبث الغلمان وقد كبرت ؟ ألمّا تقبل على عملك والوطن ينتظر منك الجد والإخلاص ؟

لما سبق يقول النجاة في كل واحد منهما عند إعرابه إنه : « حرف نفى ، وجزم ، وقلب » . ثم هم يقررون أن المضارع بعدهما مضارع في لفظه وفي إعرابه ، لكنه ماض في زمن معناه ، سواء أكان مضيه متصلاً بالحال أم غير متصل .

(١) لا تكون « لم » في جميع استعمالاتها إلا نافية جازمة ، بخلاف « لمّا » — كما سندكر — فلها استعمالات متعددة ؛ منها : الجزم ، ومنها : أن تكون ظرفاً بمعنى : « وقت ، أو حين » (وقد سبق الكلام عليها في « باب الظرف » (ج ٢ م ٧٩ ص ٢٧٥) ومنها : أن تكون حرفاً بمعنى « إلا » الاستثنائية . وقد أوضحناها في باب : الاستثناء (ج ٢ م ٨٣ - د - ص ٣٣٦) .

(٢) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وفي إعرابه ، ولكن زمنه ماض . إلا إن كانت « لم » مسبقة بأداة شرط للمستقبل المحض كما في الصفحة الآتية .

(٣) وهو : حمل المخاطب على الإقرار (أى : على الاعتراف) بالحكم الذى يعرفه فيما جرى بشأنه الاستفهام . وقد يكون إقراره إثباتاً ؛ كما في قوله تعالى : (ألم نشرح لك صدرك) أو نفياً ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : (أنت قلت للناس اتخذوني وأسمى إلهين من دون الله ..) فليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء نفياً بعد الهمزة ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات ، ونفيه حيناً آخر تبعاً للمعنى أيضاً . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستبطاء ، والحث على الإسراع : كقوله تعالى : (ألم يأتِ الذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة : (ألم نعلمكم ؟) وقد سبقت الإشارة المفيدة للاستفهام التقريرى في نواصب المضارع ، عند الكلام على : « فاء السببية » في رقم ١ من هامش ص ٣٥٧ .

(٤) وقول الشاعر :

إذا مرّ بي يوم ولم أتّخذ يدا
ولم أَسْتَفِدْ علماً فما ذاك من عرى

وتنفرد كل أداة منهما بأمر ؛ فما تنفرد به « لم » :

١ - صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها (مثل : إن - إذا - مَنْ - لو . . .) كقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرِّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ . وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ . . .) وقول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى فَأَبْعَدْ كُنَّ اللَّهُ مِنْ شَجَرَاتِ
وقول الآخر :

من لم يؤدبه الحمير لُففى عقوبته صلاحه (١)

وقول المتنبي يرثى جدته :

ولو لم تكني بنت أكرم والدي لكان أباك الضخم كؤنك لي أمّا

وإذا دخلت أداة الشرط على « لم » (٢) صار المضارع بعدها متجرداً للزمن المستقبل المحض ، وبطل تأثير « لم » في قلب زمنه للماضي . ومعنى هذا : أن « لم » تنقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألا تسبقها إحدى الأدوات الشرطية التي تخلص زمنه للمستقبل المحض ، فإن سبقته إحدى هذه الأدوات - مثل : إن - مَنْ . و . و - لم ينقلب زمنه للماضي ، وصار التأثير في زمنه مقصوراً على أداة الشرط وحدها ؛ فتخلصه للمستقبل المحض ، كالشأن في الأدوات الشرطية التي تجعله للمستقبل الخالص .

لكن ما الذى يجزمه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و « لم » معاً ، وكانت أداة الشرط جازمة كالتى فى بعض الأمثلة السابقة ، وفى قولهم : من لم يقدمه الخزم يؤخره العجز (٣) ؟

(١) ومثله قول الآخر :

ومن لم يَصُنْ فى حاجة ماءً وجهه عن الناس لم يلبس ثياب جلال
(٢) وقد تكون « لم » مقدرة هى ومضارعها بعد أداة الشرط ، كقول الشاعر :

إذا الشعر لم يَسْحَرْك عند سماعه فليس خليقاً أن يقال له شعراً
(٣) وفى إعراب قوله تعالى : (فإن لم تفعلوا . . .) يقول الخضرى (ج١ آخر باب : العرب والمبني)
عند الكلام على بيت ابن مالك :

اختلف النحاة في تعيين الأداة العاملة ؛ فقاتل : إنها «لم» ؛ لانصافها به مباشرة ، وأداة الشرط مهملة ^(١) داخلية على جملة . وقائل : إنها أداة الشرط ، لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر في زمنه فتجعله للمستقبل الخالص — تؤثر في لفظه فتجزمه كما جزم جوابه ؛ وخلاصت زمنه للمستقبل . وفي هذه الحالة تقتصر «لم» على نفي معناه دون جزمه ، ودون قلب زمنه للماضي . والأخذ بهذا الرأي أحسن ، بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع مجزوم على الحالين ، والمعنى لا يتأثر .

٢ — صحة الفصل بينها وبين مجزومها في الضرورة الشعرية فقط ؛ كقول الشاعر :

فأضحت مغانيها قيفاراً رسومها كأن لم سيوى أهل من الوحش — تؤهل
أى : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش .

٣ — جواز أن يكون معنى المضارع المنفى بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام بوقت قصير أو طويل ^(٢) ، وأن يكون مستمراً متصلاً بالحال ؛ (أى : بوقت الكلام) ولكن يستحيل أن يكون للمستقبل ، أو متصلاً به . . . ^(٣) ؛ فثال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال : لم ينزل المطر ^(٣) منذ شهرنا . ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : (قل هو الله أحد ، الله الصمد لم يلد ،

= (واجعل لنحو يفعلان النونا . . .) ما نصه : (« فإن لم تفعلوا » قيل : تنازع الحرفان الفعل فأعمل الثانى، وحذف نظيره من الأول . وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا ... ، فضى «لم» في عدم الفعل، واستقبال «إن» في إثبات ذلك عدم، هوعل حد قوله تعالى : « إن كان قميصه قد من دبر ... » فإن المعلق عليه إثبات القدر ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكمة . وقيل : «لم» عملت في الفعل ، وهى معه في محل جزم بيان ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فاتركوا العناد ...) اهـ .
وستجىء إشارة لهذا في « ج » من ص ٤٣٧ والأنسب الأخذ بما عرضناه هنا ؛ لبعده من التكلف والتعقيد .
(١) أى : لا عمل لها .

(٢) والغالب في هذا الزمن الماضى المنقطع أن يكون مقداره طويلا ؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيراً أم طويلاً . أى : أن الغالب على هذا الزمن الماضى أن يكون أوله قديماً بعيداً عن نهايته ؛ فالإتساع عظيم بين أوله ونهايته . أما نهايته المنقطعة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحال . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٤١٨) .

(٣) لهذا لا يصح أن يقال على سبيل الحقيقة اللغوية : لم يسافر فلان غداً . .

ولم يُولَدْ ، ولم يكنْ له كُفُوءاً أحدٌ ^(١) ، وقول الشاعر :

غايةُ البؤسِ والنعيمِ زوالٌ لم يدمْ في النعيمِ والبؤسِ حىً

وقول الآخر في مغنية :

غَنَنْتُ فلم تَسْتَسْبِقْ جارحةً إلا تَمَنَنْتُ أنها أذنٌ ^(١)

٤ - صحة وقوع الاسم بعدها معمولاً للفعل محذوف بعدها ، يفسره شئٌ مذكور . كقول الشاعر :

ظُنَيْتُ فقيراً - ذا غنى ، ثم ذِلْتُه فلم - ذا رجاء - ألقته غير واهب

والتقدير : فلم ألق ذا رجاء - ألقته - غير واهب إياه ما يريد ، وما يحتاج إليه ^(٢) . والأحسن الرأى الذى يَقْصِر هذه الحالة على الضرورة الشعرية ، ويمنع القياس عليها فى الشعر .

٥ - امتناع حذف مضارعها - فى غير الصورة السالفة - إلا فى الضرورة ^(٣) كقول القائل :

احفظْ وديعتك التى استودعْتَهَا يومَ الأعازبِ ^(٤) ، إن وصلتْ وإن لَمْ -

أى : وإن لم تصل . . .

(١ و ١) قد يكون اتصاله بالحال واجباً ، لأمر عقل يقتضى ذلك ؛ كما فى قوله تعالى : (لم يَلِدْ ، ولم يُؤَلدْ ، ولم يكنْ له كُفُوءاً أحدٌ ..) أو لأمر لفظى (لغوى) كوجود كلمة تفيد بانضمامها إلى « لم » معنى الدوام والاستمرار ؛ كما فى بعض الأفعال الناسخة المنفية من أخوات « كان » ؛ وهى الأفعال الأربعة التى يشترط لإعمالها أن تكون منفية ؛ مثل : (لم يبرح - لم يزل - لم يفتأ - لم ينفك) وعلى كل حال : الممول غلبه فى الاستمرار وعدمه هو : القرائن .

(٢) معنى البيت : كان الناس يظنوننى - فى حال فقرى - غنياً مع أنى لم أكن غنياً فى الواقع . فلما منحنى الله الغنى لم ألق ذا رجاء فى مروق وأمل فى معاونتى ، إلا حققت رجاءه وأمله ؛ ففتحته من المال ما يرضيه . فكلمة : « فقيراً » حال .

(٣) سبق المراد من الضرورة فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ .

(٤) يوم الأعازب ، أو يوم الأغارب : يوم معهود من أيام العرب . ويقول صاحب الدرر اللوامع على « مع المواع » (ج ٢ ص ٧٢) لم أقف عليه فى كتب أيام العرب . والبيت منسوب للشاعر ابن هذّرة ...

٦ - أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضاً آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تنجز ، وإنما تتجرد للنفي المحض ؛ فمثال النصب بها قراءة من قرأ (ألم نشرح لك صدرك)^(١) . ومثال الإهمال قول الشاعر :

لولا فوارسُ من ذُهِل وأُسرَتِهمْ يوم^(٢) الصَّلَيفَاءِ لم يُوفُونَ بالجار
ومن المستحسن الآن الانصراف عن هذين الرأيين ، وعدم محاكاة واحد منهما ؛
منعاً للقوضى البيانية ، الضارة .

• • •

ومما تنفرد به « لَمَّا » :

١ - صحة حذف المضارع المحزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، في
النثر وفي الشعر ؛ كقول أحد القواد الرحّالين :^(١) « لما دخلت دَمَشَقَ عَزَمْتُ عَلَى
زِيَارَةِ قَبْرِ صَلَاحِ الدِّينِ الأيوبي . فَمَا كِدْتُ أَقْرَبُ مِنْهُ حَتَّى امْتَلَأَتْ نَفْسِي هَيْبَةً ،
وَسَرْتُ فِي جَسَدِي رَهْبَةً لَمْ أَسْتَطِعْ مِنْهَا خُلَاصاً إِلَّا عَلَى صَوْتِ رَائِدِي يَقُولُ :
« تَقْدِمُ لِلدَّخُولِ » . . . فتقدمت وَلَمَّا . . . ، وبقيت في غمرة من جلال الموت ،
وعبرة التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأَ^(٢) وَلَمَّا فَتَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِيبْنِي^(٣)

(١) ومن الأمثلة ما ساقه ابن جني في كتابه : « المحتسب » - ج ٢ ص ٣٦٧ - حيث استشهد
لنصب - كثيره - بالقراءة السالفة ، ثم قال بعدها ما نصه : (قرأت على أبي علي في نوادر أبي زيد :

مِنْ أَىِّ يَوْمٍ مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ ... اه
(٢) الظرف : « يوم » متعلق بمحذوف خبر ، تقديره : لولا فوارس موجودة يوم الصليفاء . ولا
يصح تعليقه بالفعل الذي بعده ؛ لأن ما في حيز جواب « لولا » - وغيرها مما يحتاج لجواب - لا يتقدم على
الجواب . و « الصليفاء » في الأصل : مصغر « الصلفاء » بمعنى : الأرض الصلبة . وهي هنا موقعة من أشهر
مواقع العرب . (٣) البدء : السيد .

(٤) الهاء التي في آخر هذا المضارع هي : « هاء السكت » الساكنة . والبيت لشاعر يتحسر على من
مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أدخل له الطريق ، كي يكون سيداً بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك
في حياتهم . وهو معنى قريب من قول الآخر :

خَلَبْتُ الدِّيَارَ فَسُدْتُ غَيْرَ مَسُودٍ وَمِنَ الشَّقَاءِ تَفَرَّدِي بِالسُّودِ
وفي ذلك البيت الأسبق مخالفة لما يلزمها من وجوب اتصال نفي منفيها بالزمن الحال ؛ طبقاً لما يجيء في
رقم ٢ ؛ وقد تكلفوا التأويل لإبعاد هذه المخالفة .

أى : تقدمت ولما أستفق (مثلاً) - فجئت قبورهم بدءاً ولما أكن سيداً قبل ذلك ... أما المضارع المجزوم « بلم » فلا يصح حذفه إلا فى الضرورة - كما سبق -

٢ - وجوب امتداد الزمن المنى بها إلى الزمن الحالى امتداداً يشملهما معاً ، وذلك بأن يكون المعنى منفياً فى الزمن الماضى وفى الزمن الحالى أيضاً من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرنى ورد الحديقة ، وأغراني بقطفه ، ولمّا أقطفنه ، أى : ولمّا أقطفنه ؛ لا فى الزمن الماضى (قبل الكلام) ، ولا فى الحال (وقت الكلام) ومثل قول الشاعر يستغيث بمن يحميه من أعدائه :

فإن أك مأكولاً فكن أنت آكلي وإلا فأدر كنى ، ولسمّا أمزق

يريد : أنى لم أمزق فى الماضى ولا فى الزمن الحالى . أما « لم » فليست ملازمة لهذا إلا فى بعض الحالات ^(١) ومن ثَمَّ يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ، ولا يصح : لمّا يحضر الغائب ثم حضر الآن ، لأن الأولى معناها لم يحضر فى الزمن الماضى قبل التكلم ، ثم حضر الآن فى وقت التكلم ، فلا تعارض بين الزمنين . أما الثانية فعناها : لم يحضر فى الماضى ولا فى الحال ثم حضر الآن ؛ أى : فى الحال ، وهذا تناقض واضح ، إذ من المحال أن يشبّه الحضور ويُنفى فى زمن واحد ؛ هو الحال ^(٢)

٣ - أن المتكلم بالمعنى المنفى بها يتوقع زوال النى - غالباً - عن ذلك المعنى وحصوله مثبتاً ، أى : ينتظر تحقق المعنى وقوعه - فى الغالب - على الوجه الحالى من النى ، فالذى يقول ، لمّا تشرق الشمس ، ... يريد : أنها لم تشرق قبل الكلام ولا فى أثناؤه ، لكن من المنتظر أن تشرق . ومن يقول : لمّا تمطر السماء ، يقصد :

(١) كما عرفنا فى رقم ١ من هامش ص ٤١٦ .

(٢) وما يختلف فيه الحرفان أيضاً أن الزمن الماضى المنى بالحرف : « لم » ، طويل - على الوجه المشروح فى رقم ٢ من هامش ص ٤١٥ - أما الماضى المنى بالحرف « لمّا » فقصر غالباً ، أى ؛ ليس قديم المبدأ ؛ فأوله - فى الغالب - ليس بعيداً من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لما يكن الرحالة مقيماً هنا فى العام الماضى ، ويصح : لم يكن الرحالة ... ، على أن تقدير القصر ، والطول ، والقيد ، والجدة - متروك للعرف والمناسبة بين شيئين والموازنة بينهما . ومن العسير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة .

أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا في خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر^(١) . أمّا المتكلم بالمعنى المنفى بالحرف « لم » فلا يتوقع رفع النفي عنه ، ولا ينتظر حصوله مثبتاً^(٢) ...

٤ - أنها متنوعة المعاني والأغراض تنوعاً يؤدي إلى اختلاف الأساليب على حسب تلك المعاني والأغراض . بخلاف : « لم » ؛ فإنها في جميع أحوالها واستعمالاتها لا تكون إلا نافية جازمة - كما سبق^(٣) -

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين : « لم » و « لما » وهي أوجه دقيقة تتطلب يقظة ، وسلامة إدراك عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التي تحويهما^(٤) - .

(١) قلنا إن التوقع هو الغالب . ومن غير الغالب مثلاً : ندم إبليس ولما ينفعه ندمه . واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما ينفعه استشفاعه .

(٢) والانتظار وعدمه هما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما . أما المعنى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه ؛ نحو : « ما لي قمت ولم تقم » أو : « لما تقم » والمراد : لم تقم أو لما تقم ، مع أني كنت متوقفاً منك فيما مضى القيام . وهذا هو ما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم الرجل . (٣) البيان في رقم ١ من هامش ص ٤١٣ .

(٤) وقد عقد ابن مالك للجوازم باباً مستقلاً عنوانه : « عوامل الجزم » بدأه بالكلام على الجوازم الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد ، واكتفى في الكلام عليها ببيت واحد : هو :

يَلا . ولامٍ - طَالِباً - ضَعُ جَزْماً في الفعل ، هكذا بـ « لَمْ » و « لَمَّا » يريد : اجزم الفعل المضارع بلا وباللام إذا كنت طالباً بهما . أي : إذا استخدمتهما أداني طلب ، واجزمه أيضاً بلم ولما .

زيادة وتفصيل :

« لما » الجازمة تختلف اختلافاً واسعاً عن : « لما » الظرفية التي هي ظرف - في المشهور^(١) - بمعنى : حين ، أو : إذ ، وتفيد وجود شيء لوجود آخر ؛ فالثاني منهما مترتب على الأول ، ومسبب عنه ، ولهذا تدخل على جملتين ثانيتهما هي المترتبة على الأولى. والغالب أن تكونا ماضيتين . نحو قوله تعالى : (فلماً نجأكم إلى البر أعرضتكم) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل المفيد الذي عرفناه في الظروف^(٢) . . .

وكذلك تختلف : « لما » الجازمة عن : « لما » التي بمعنى « إلا » كالتى في قوله تعالى : (إن^(٣) كل نفس لما عليها حافظ) ، أى : إلا عليها حافظ (في أحد المعاني . . .) وهذه لا تدخل - في الغالب - إلا على الجملة الاسمية ؛ كالآية السالفة . . . ، أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك الله لمأ فعلت كذا ؛ أى : إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعل كذا ، أى : إلا أن تفعل كذا . فالماضى هنا صورى فقط ؛ لأن لفظه ماض ومعناه معنى المضارع المستقبل . . .

(١ و ٢) انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٩٢ ففيها بيان هام . وبعض النحاة يعدها حرفاً . ولا غنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل الكلام عليها في باب : « الظرف » ، وبيان أنواع جوابها (ج ٢ ص ٢٢٣ م ٧٩) وفي باب : « الإضافة » (ج ٣ ص ٧٥ م ٩٤) .
(٢) « إن » نافية ، بمعنى : « ما » النافية .

النوع الثاني الذي يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحلّ محل كل منهما ، أو محل أحدهما

أدواته إحدى عشرة^(١) ، تسمى « الأدوات الشرطية الجازمة » ، وهي :
(إن^٢ - إذ ما) - (من^٣ - ما - مهما - متى - أيّان - أين - أنى - حيثما - أى) . . . وكلها أسماء ؛ ما عدا « إن » ، وإذ ما « فهما حرفان^(٣) .

وتتفق الأدوات الشرطية السالفة كلها ، في أمور ، وتختلف في أخرى .

أشهر الأمور التي تتفق فيها^(٤) .

١ - أن كل أداة منها لا تدخل على اسم^(٥) ؛ وإنما تحتاج : إمّا إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما^(٥) مباشرة إن كانا معربين ، ومحلهما إن كانا مبنيين .

(١) أما « إذا » و « كيفما » و « لو » فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة (كما يجيء عند الكلام في النوع الثالث الخاص بها ص ٤٤٠) . وهناك أدوات « الشرط الامتناعي » (مثل : لولا - لوما - لوفى بعض حالاتها ...) فهذه أدوات لا تجزم ، وإنما تقتصر على ربط أمر بآخر ، وتعليق الثاني على الأول تعليقاً خاصاً سيجيء بيانه في مكانه المناسب - ص ٤٩١ و ٥١٢ و ...

(٢) « إن » الحرفية أنواع متعددة ، يشار إلى أهمها في « ب » من ص ٤٣٣ وأضعفها الشرطية غير الجازمة .

(٣) وكل الأدوات التي تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً ، - كما سيجيء في رقم ٢ من ص ٤٢٥ - وفي بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك :

واجزَمَ بـانْ ، ومَنْ ، ومَا ، ومهما أَيّ ، متى ، أيّان ، أين ، إذ ما
وحيثما ، أنى ، وحرفٌ « إذ ما » « كيّان » وباقي الأدوات أَسْمَاءُ
أَسْمَاءُ ، أى : أسماء .

(٤) أما التي تختلف فيها فتجىء في ص ٤٢٧ .

(٥) فإداة الشرط - في الرأي الذي يجب الاقتصار عليه - هي الجازمة لفعل الشرط ، وللفعل الجواب إن كان الجواب فعلاً ، وبجمله الجواب إن كان الجواب جملة ، لا فعلاً وحده . . . لكن هل يجوز أن يكون الجواب مضارعاً مرفوعاً مباشرة ؟ الجواب في ص ٤٧٤ . وما الذي يجزمه إن وقع بعد أداة الشرط : « لم » الجازمة ؟ الجواب في ص ٤١٤ .

وأولهما : يسمى : « فعل الشرط » ^(١) . وثانيهما يسمى : « جواب الشرط وجزأه » ^(٢) .
 وإما إلى فعلين ماضيين ^(٣) ، يحلان محل المضارعين ، وتجزهما الأداة محلاً ^(٤) .
 وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع ^(٥) منهما ، وتجزم محل الماضى . وإما
 إلى جملة اسمية ، تحل محل المضارع الثانى ، وتجزمها الأداة محلاً ^(٦) . ولا يمكن
 أن يتحل محل الأول شئ ؛ لأن الأول لابد أن يكون فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً .

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما لابد أن يتخلص للمستقبل
 المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة ^(٧) ، بالرغم من أن صورتها أو صورة

(١ و ١) سى فعل شرط ، لأن التكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقيق مدلول
 الجواب ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط
 وحصوله ، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سبباً في وجود الجواب والجزء ،
 نحو : إن تطلع الشمس يخفت الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً كانت الشمس
 طالمة . فوجود النهار ليس سبباً في طلوع الشمس ، وإنما هو ملزوم ، والجواب لازم له ؛
 ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائماً والجزء لازم ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب .
 وما تقدم يوضح لنا الفرق الكبير بين « ما ومن » الشرطيتين ، الواقعتين مبتدأ ، والموصولتين الواقعتين مبتدأ
 كذلك ؛ فالموصولتان ليس فيهما تعليق شئ على آخر ، وإنما يدلان على مجرد الإخبار المطلق ، ولا يجزمان .
 بخلاف الشرطيتين ؛ فلا بد فيهما من التعليق والجزم معاً (انظر ص ٤٢٨ وهامشها رقم ٢) . ويقول ابن الحاجب
 أيضاً : إن الجزء قسماً ؛ أحدها : يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط نحو : إن تجئني أكرمك . والثانى
 لا يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو المسبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمنى
 فقد أكرمتك أس . والمعنى : إن اعتدلت على بإكرامك إياى فأنا أعتد أيضاً عليك بإكرامى إياك . فالإكرام
 بالأمس ليس مسبباً عن الإكرام فى المستقبل ، وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأمس هو المسبب عن إكرام
 المستقبل .

(انظر رقم ١ من هامش الصفحة الآتية . ش آخر صفحة ٤٣٤ وما بعدها ، ورقم ٣ من هامش
 ص ٤٥٤ حيث تعليقات أخرى نافعة ، ومهمة) .
 هذا وقد سبق شرح معنى الجواب والجزء تفصيلاً فى النواصب عند الكلام على « إذن » ص ٣٠٨ ،
 وعلى فاء السببية الجوابية ص ٣٥٢ .

(٢) هل يتعين أن يكون فعل الشرط ماضياً إذا كان الجواب محذوفاً ؟ الأحسن أن
 يكون الرد : « لا » ؛ طبقاً للبيان الآتى فى ص ٤٥٣ وما بعدها .

(٣ و ٣) لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون فى محل جزم ، ومثله الجملة الاسمية والفعلية .

- انظر رقم ٦ من ص ٤٥٦ ثم رقم ٢ من ص ٤٦٨ - .

(٤) قد يرفع المضارع الواقع جواباً بمراجعة التفصيل الذى فى ص ٤٧٥ .

(٥) لأن أداة الشرط الجازمة علامة قاطعة على استقبال الفعل بعدها ، أى : تخليص زمنه للمستقبل =

أحدهما قد تكون - أحياناً - غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً^(١) ومن المقرر كذلك أن "تَحَقُّقُ الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلَّقٌ عليه^(٢) ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه ، وهو : الجواب . لا فرق في هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة في معناها على التعليق - مثل : « إن » - أم متضمنة معه معنى آخر : كالزمانية ، أو المكانية ، أو غيرهما مما يتضمنه بعض الأدوات الأخرى (وسنعرّفه^(٣) بعد ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه) .

فمثال جزمها المضارعين لفظاً قول الشاعر لأديب ليس من أقاربه :

إنَّ يَفْتَرِقُ نَسَبٌ يُؤَلَّفُ بَيْنَنَا أدب أقمناه مقام الوالد

وقول الآخر :

رُدُّوا السيوف إلى الأعماد واتَّسَدُوا من يُشعلُ الحرب يُصبحُ من ضحاياها

ومثال جزمها الماضيين جزماً محلياً^(٤) قول الشاعر في حساده :

صُمُّ إذا سمعوا خيراً ذُكِرْتُ به وإن ذُكِرْتُ بسوء عندهم أذِنُوا^(٥)

= المحض ، سواء أكان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً . لهذا - كما سيخىء في رقم ٩ من ص ٤٤٧ - لا يصح في الجملة الشرطية أن تكون حالا بعد تلك الأداة ؛ لأن الحال لا يصح أن تسبق علامة استقبال . ومن ثم قالوا في مثل : « لأمدحن المخلص إن حضر وإن غاب » . . . إن الجملة الشرطية وقعت هنا حالا مع أنها إنشائية مشتملة على علامة استقبال هي : « إن » - لأنها جملة شرطية لفظاً لا معنى ؛ إذ التقدير : لأمدحنه على كل حال ... (وقد سبق بيان هذا في باب الحال ج ٢ م ٨٤ ص ٣١١) .

(١) قد تشتمل إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدلالة على المضى الحقيق ؛ كالمثال الذى سبق في أول هامش الصفحة السابقة ، وهو : إن تكرمنى فقد أكرمك أمس . وفي هذه الصورة يتعين أن يكون المراد الإخبار في المستقبل على الوجه الذى سلف . ومثله : إن أكرمته أمس فأنا أكرمك غداً ، أى : إن تحدث عما وقع من إكرامك إياى بالأمس فأنا أكرمك غداً . وفي هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة والتنبه ؛ كى لا يقع الخطأ في استعمالها على الوجه الصحيح الذى يؤدى إلى اعتبار الشرط والجواب فيهما مستقبلاً كبيرهما . (٢) سبق توضيح هذا مفصلاً في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ .

(٣) في ص ٤٢٧ . (٤) مع ملاحظة ما يأتي في رقم ٢ من ص ٤٦٨ خاصاً بالماضى الواقع جواباً .

(٥) استمعوا له بإعجاب . ومن أمثلة الماضيين أيضاً قولهم : « من تَمَّ لك تَمَّ عليك » . إذ المراد : من يَتَمَّ لك يَمَّ عليك ، والنيمة : الوشاية ونقل الكلام بين الناس للإيقاع والإفساد بينهم .

وقول شوقي :

وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فإن تولّت مَضَمَوْا في إثرها قُدُمَا

ومثال جزمها فعلين مختلفين قول الآخر في حُسَّادِهِ (١) :

إِنْ يَعلَمُوا الْخَيْرَ أَحَقُّوهُ ، وَإِنْ عَلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوا ، وَإِنْ لَمْ يَعلَمُوا كَتَبُوا

ومثال جزمها الجملة الاسمية التي تحل محل الثاني جزمًا محليًا -- قول الشاعر :

إِنْ كُنْتُ عَنْ خَيْرِ الْأَنْامِ سَائِلًا فِخْيرُهُمْ أَكْثَرُهُمْ فَضَائِلًا

ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه (٢) : « الجملة الشرطية » . ولا بد أن تتقدم على

« الجملة الفعلية » أو « الاسمية » الواقعة جوابًا للشرط ، والتي تسمى : جملة

جواب الشرط ، أو : « الجملة الجوابية للشرط » (٣) .

(١) سيذكر البيت التالي لمناسبة أخرى في ص ٤٥٦ .

(٢) مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه . . .

(٣) وفي عمل تلك الأدوات الشرطية ، وما تتفق فيه جميعاً يقول ابن مالك :

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قُدَمًا يَتَلَوُ الْجُزْأُ ، وَجَوَابًا وَسِمَا

قدما - أصله : قُدَمَ ، والألف زائدة للشعر . ومثله : « وسما » ؛ أصله : « وسَمَ » والألف زائدة

للشعر . (فعلين) مفعول به للفعل : « اجزم » في البيت الأسبق بهاش ص ٤٢١ .

يريد : اجزم فعلين بكل أداة ، مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معاً هو الأصل الغالب . وقد تجزم

فعلا واحداً وبعده بخطة محتومة . والذي لا بد أن يكون فعلاً وأن يكون مجزوماً لفظاً أو محلاً هو : « فعل

الشرط » . أما الجواب فقد يكون فعلاً أو جملة .

(يقتضين) هذه الجملة الفعلية صفة لفعلين ، والرابط محذوف ، والأصل : يقتضيهما .

ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما . و « يتلوا الجزاء » أى : يتلوه ويحيى بعده الجزاء . يريد :

يقع بعده الفعل الذي يكون في صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية . (وجواباً وسماً) أى : وسم جزاء ،

بمعنى : أنه سُمي جزاء . ويسمى فعل الجزاء لوقوعه في صدر الجملة الجزائية - كما سبق - ثم بين نوع

الفعلين فقال :

وَمَاضِيَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تَلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

ولهذا البيت إشارة في هامش ص ٤٧٣ - ثم أورد هذا بيتاً آخر سيجيء شرحه في المكان الأنسب

(ص ٤٧٦) . قال :

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَاءُ حَسَنٌ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

أى : ضعيف .

ومما سبق يتبين أن الشرط لابد أن يكون فعلاً^(١) فقط ، ولا يصح أن يكون جملة . أما الجواب فقد يكون فعلاً فقط ، وقد يكون جملة ، وفي الحالتين يجب تأخيرها عن الشرط .

ولكل من الجملة الشرطية والجوابية أحكام سنعرفها^(٢) .

٢ - أدوات الشرط الجازمة لا تدخل على الأسماء^(٣) ، وإنما تحتاج إلى مضارعين ، أو إلى ما يحل محلهما ، أو محل أحدهما ، كما عرفنا^(٤) . فإذا وقع بعدها اسم - والغالب أن تكون الأداة هي « إن » ، أو إذا - وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما ؛ بحيث تكون الأداة داخلة على الفعل المقدر . لا على الاسم الظاهر^(٥) . ومن الأمثلة : إن امرؤ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك - إن جائع عاجز وجد فمن حوله آثمون إن لم يطمعه - وقول الشاعر :

إذا أنت أكرمت الكريم مَلَكَته وإن أنت أكرمت اللئيم تَسَرَدَا

وقول الآخر :

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أهونا
والتقدير : إن أثنى امرؤ أثنى عليك . . . - إن وجد جائع عاجز وجد . . .
- إذا أكرمت أكرمت . . . وإن أكرمت أكرمت . . . - وإذا لم تعرف لم تعرف . . .
والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط ، وبقي فاعله . فإن كان الفاعل اسماً ظاهراً قُدِّرَ قبله فعل مناسب له ؛ وإن كان ضميراً مرفوعاً متصلاً كالنساء - (ويدخل في حكم المتصل ، الضمير المرفوع المستتر ، كالضمير « هي » المستتر ، إذا كان فاعلاً لمضارع للغائبة) - وجب الإتيان بضمير مرفوع بارز منفصل ؛ ليحل محل المتصل الذي لا يمكن أن

(١) سواء أكان ماضياً أم مضارعاً ؛ وليس هناك حالة تستلزم أن يكون فعل الشرط ماضياً فقط ، وما يقال من وجوب مضيه حين يكون الجواب مخدوفاً مدفوعاً بما سيجيء في ص ٤٥٣ .

(٢) في ص ٤٤٤ .

(٣) لهذا إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٤٢١ .

(٤) في ص ٤٢٢ .

(٥) انظر رقم ٧ من ص ٤٤٦ . وقد سبق في الجزء الثاني (ص ١٠٦ م ٦٩ باب : الاشتغال)

بيان حكم هذا الاسم ، وتفصيل إعرابه ، وتأيد النحاة بأدلة قوية في تقدير الفعل ، وأن هذا الاسم الذي بعد الأداة ليس مبتدأ .

ينفصل من فعله ، وليقوم مقامه في إعرابه وفي معناه ، وهو : « أنت »^(١) . . .

٣ - لأداة الشرط الصدارة في جملتها ؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة الشرط ، ولا من جملة الجواب ، ولا من متعلقاتهما^(٢) ، إلا في صورة واحدة ، ستجىء^(٣) . وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها ، إلا إذا كانت الأداة الشرطية اسماً ، والعامل السابق عليها حرف جر ، أو مضافاً ؛ نحو : إلى (من تذهب أذهب) ، (وعند من تجلس أجلس) . ويصح أن يسبقها حرف عطف ، أو استدراك ، أو نحوهما مما يقتضيه المعنى ؛ بشرط ألا يخرجها عن الصدارة في جملتها . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولا أتمنى الشرَّ ، والشرُّ تاركى ولكن متى أحمل على الشر أركب^(٤)

ولا يصح - في الرأي الأغلب - أن تقع أداة الشرط الجازمة أو غير الجازمة بعد : « هل » الاستفهامية ، لكن يصح وقوعها بعد همزة الاستفهام^(٥) دون باقي أدواته .

٤ - لا يصح حذف أداة الشرط في الرأي الأرجح الذي يجب الاقتصار عليه .

٥ - لا تدخل « إن الشرطية » - ولا غيرها من الأدوات الشرطية - على « لا ، الناهية » فإذا دخلت عليها أداة منها تغير معنى « لا الناهية » وحكمها ؛ فتصير حرف نفى ؛ بعد أن كان - حرف نهى ، وتصير مهملة^(٦) بعد أن كانت جازمة .

(١) انظر هامش رقم ٥ من الصفحة السابقة .

(٢) لكن لا مانع أن يسبقها عامل يحتاج إلى إحدى الجملتين لتكون معمولا له ، كما مبتدأ الذي يحتاج إلى الخبر في مثل : (المرء إن يجبن يعيش مردولا .) فهي في هذه الصورة في صدر جملتها أيضاً ؛ إذ لم يتقدم عليها شيء منها ، ولا من توابعها ؛ لأن المبتدأ - ونحوه - ليس معمولا لشيء منها فهو في صدر جملة اسمية غير جملتها .

(٣) في رقم ٣ من ص ٤٥٠ وهي التي يكون فيها جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً - كما يحصل أحياناً - فيصح في معموله أن يتقدم على الأداة ؛ نحو : طعامنا إن تزونا تأكل ، بنصب كلمة : « طعام » باعتبارها مفعولاً للمضارع ؛ تأكل . طبقاً للبيان الآتي .

(٤) الأصل : أركب* ، بالجزم . وحرك بالكسر لأجل الشعر .

(٥) ستجىء إشارة لهذا ، في رقم ١٠ من ص ٤٤٧ وأنه منقول عن الصبان ج ٤ أول باب الجوازم ، عند قول ابن مالك : « فعلين يقتضين شرط قدما . . » ثم انظر رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ ، لأهيته واتصاله بما هنا .

(٦) أى : لا تعمل شيئاً في الفعل بعدها .

الأمور التي تختلف فيها الأدوات الشريطية الجازمة

الأمور التي تختلف فيها متعددة النواحي^(١) ؛ منها : الاختلاف في ناحية الاسمية والحرفية ، (وليس فيها أفعال) ، وفي ناحية اتصالها بـ « ما » الزائدة وعدم اتصالها ، وفي ناحية معناها ، وفي ناحية إعرابها .

(أ) ففي ناحية الاسمية والحرفية : منها الأسماء باتفاق ؛ وهي : (مَن - متى - أي - أين - أيان - أنى - حيثما) .

ومنها اسم على الأرجح ، وهو : « مهما » بدليل عودة الضمير عليه مذكراً ، والضمير لا يعود إلا على اسم ؛ مثل قوله تعالى عن قوم موسى : (وقالوا مَهْمَا تأتينا به من آية لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ) .

ومنها الحرف باتفاق ، وهو : « إن » ، ومنها الحرف على الأرجح ؛ وهو : « إذ ما »^(٢) .

(ب) وفي ناحية اتصالها بما الزائدة - منها : ما لا يَجْزِمُ إلا بعد اتصاله بما الزائدة ، وهو : « حيث ، وإذ » ، فلا بد أن يقال فيهما عند الجزم بهما : « حيثما » ، « إذ ما » .

ومنها ما يمتنع اتصاله بها عند استخدامه أداة شرط جازمة ، وهو : مَن - ما - مهما - أنى .

ومنها ما يجوز فيه الأمران ، وهو : إن - أي - متى - أين - ويزاد عليها - أيان - في الرأي الأصح .

(ح) وفي ناحية اختلاف المعنى - مع اتفاقها جميعاً في تعليق وقوع الجواب

(١) من هذه النواحي ثلاثة هنا (أ ، ب ، ح) والرابعة : « د » في ص ٤٣٨ ؛ أما الأمور التي تتفق فيها فقد سبقت في ص ٤٢١ .

(٢) غير الأرجح يعتبرها ظرف زمان بمعنى : « متى » . فإذا قلنا : « إذ ما تستمع » للموسيقى تهدي نفسك « كان المعنى على الرأي الأرجح : إن تستمع . . . وعلى الرأي الآخر : متى تستمع . . . »

على وقوع الشرط عند عدم المانع^(١) . - :

١ - منها : ما وضع في أصله للدلالة على شيء يعقل - غالباً - فإذا تضمن معه معنى الشرط - صار أداة شرطية ، للعاقل ، جازمة . والغالب أيضاً أنه لا يدل بذاته على زمن ، وهو : « مَن »^(٢) ، كقوله تعالى : (من يعمل سوءاً يُجْزَ بِهِ . ولا يَسْجُدْ له من دون الله ولياً ولا نصيراً) . وقول الشاعر يمدح قوماً :

من تَلَسَّقَ منهم تَقَلُّ لا قَيْتُ سِيدِهِمْ مثلُ النجوم التي يَسْرَى بها السَّارَى

٢ - ومنها ما وضع في أصله للدلالة على شيء لا يعقل - غالباً - فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية لغير العاقل ، جازمة . والغالب أنه لا يدل بذاته على زمن . وهو « ما »^(٢) ، و « مهـما » . كقوله تعالى : (وما تفعلوا من خير

(١) من الموانع ما سيجيء بيانه - في ص ٤٣٤ رقم ٤ - عند الكلام على أنواع « إن » في « ب » .

(٢ و ٢) وللنحاة رأى دونوه في باب « الموصول » : ملخصه :

١ - أن « مَن » للعاقل ؛ كالتى في قولهم : (من يُقَصِّرْ في التَّوَقُّى والحذر ، يُعرض نفسه للخطر) . وتستعمل في غيره مجازاً - سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استعارة ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون مجازاً مرسلًا . . . ، كقول الشاعر :

أَسِرْبَ القِطَا هل من يُعِيرُ جناحه ؟ لَعَلَّى إلى مَنْ قد هَوَيْتَ أَطِير

وقول الآخر :

أَلَا عِمَّ صباحاً أَيُّها الظلُّ البائى وهل يَجَعَنُ من كان في العُصْرُ الخالى

ومن المجاز تغليب على غير العاقل عند اختلاطه معه ؛ نحو : (والله يسجد من في السموات ومن في الأرض) ، أو اقترانه به في عموم فُصْلَ بَمَن ؛ نحو قوله تعالى : (والله خلق كل دابة من ماء ؛ فهم من يمشى على بطنه ، ومنهم من يمشى على رجلين ، ومنهم من يمشى على أربع . .) لاقترانه بالعاقل المنتدج تحت قوله : « كل دابة » .

ب - سبق في باب : « الموصول » (ج ١ م ٢٦ ص ٣٤٩ عند الكلام على : « مَن ، الموصولة »)

أن كلمة : « مَن » مطلقاً - موصولة وغير موصولة - هى من الكلمات التى لفظها مفرد مذكر ، ولكن معناها قد يخالف لفظها ، ولهذا يصح أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً ؛ مراعاة للفظها - وهو الأكثر - ويصح مراعاة المعنى المراد ، وهو كثير . فن الأول قوله تعالى في المشركين : (ومنهم مَن يؤمن به ، ومنهم مَن لا يؤمن به) ومن الثانى قوله تعالى فيهم : (ومنهم مَن يستمعون إليك . .) وقد اجتمع الأمران في قوله تعالى : (بَلَى ، من أسلم ، وجهه لله وهو محسن) فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . - راجع الموضع السالف حيث البيان الشامل والأمثلة المتعددة . -

وأما : « ما » فإنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : (ما عندكم يَنفَعُ) وتستعمل قليلا في العاقل إذا =

يعلمه الله) ، وقوله تعالى : (وما تُقَدِّمُوا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً) ، وقول الشاعر :

= اختلط بغيره ؛ كقوله تعالى : (يسبح لله ما في السموات وما في الأرض ...) وتستعمل في صفات العاقل ؛ نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل . وتستعمل في المبهم ؛ كأن ترى شيئاً من بعد ، فتقول : تعالَ وشاهدْ ما أرى .

(راجع الأشموني والصبان في بابي الموصول ، والجوازم . وقد وفينا الكلام على « من وما » الموصولين في ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦) .

ويرتضى بعض النحاة أن يقال : « من » للعالم ، بدلا من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال له عاقل . ولم يتمسك بهذا فريق آخر ... ، وإذا لم تتضمن « من » و « ما » معنى الشرط فليستا بشرطيتين ، فقد تكونان موصولتين ، أو استفهاميتين ... أو ... أو ... (انظر آخر الهامش رقم ١ من ص ٤٢٢)

ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مبهتان من ناحية الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين معروف البداية والمقدار ، يربط الجواب بالشرط ؛ فكل واحدة منهما لا تدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففى مثل : من يحسن إلى أشكر له ... أو : ما تزور تحصد ... لا تدل « من » على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها ، ومثلها : « ما » فإنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته ، أو توقيتها .

وقال فريق آخر : إن كل واحدة منهما قد تنفيد - أحيانا - مع الشرط الزمن المؤقت المعين من غير أن تعتبر ولا أن تعرب بسببه ظرف زمان - وكل هذا بشرط وجود قرينة تدل على الزمن ؛ مثل : من يكسب نارا تحرقه ، أى : مدة لسه النار تحرقه ، وقول الشاعر يمدح :

نزور فتى يعطى على الحمد ماله ومن يعطى أثمان المحامد يُحمد ...
أى : يحمد مدة إعطائه أثمان المحامد . وقول الشاعر :

فما تحي لا تُسأم حياة ، وإن تمت فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعا
أى : مدة حياتك لا تُسأم الحياة ... وقول الشاعر :

نبئت أن أبا شتيم يدعى مهما يعيش يسمع بما لم يسمع
وأملة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته . أما الكثرة فتقول تلك الشواهد تأويلا لا داعي له ، ولا فائدة منه إلا الرغبة في اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركون بعض الشواهد بغير تأويل ؛ إذ لا يجدون لها تأويلا مقبولا ، ويحكمون عليها بالشذوذ . وغير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا ، مع مراعاة ضوابطه وتفصيلاته السالفة .

ملاحظة : فى المرجع السابق (= ١ م ٢٦ هامش ص ٤٢٨ وهو المرجع المذكور فى : « ب » السالفة) - أن « ما » مثل « من » - كما فى الصبان - لفظها مفرد مذكر ، ومعناها قد يكون غير ذلك فيجوز فى الضمير العائد عليها مراعاة لفظها أو معناها .

ومهما تَكُنْ عند امرئٍ مِّنْ خَلِيقَةٍ^(١) وإن خالها^(٢) تخفى على الناس تُعْلَمَ^(٣)

٣ - ومنها ما وضع في أصله للزمان المجرد^(٤) ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جَزَمَ ؛ وهو : « متى » و « أَيَّْان »^(٥) ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . ومن الأمثلة قول الشاعر في الورد :

مَتَى تَزُرُّهُ تَلْقَ مِنْ عَرَفِهِ^(٦) ما شئت من طيب ومن عِطْرِ
وقال الآخر يصف عظيمًا :

مَتَى ما^(٧) يَقْبُلُ لَا يُخْلِفِ الْقَوْلَ فَعَلُهُ سَرِيعَ إِلَى الْخَيْرَاتِ غَيْرُ قَطُوبِ^(٨)
وقول الآخر يفتخر :

أَيَّْانَ نُوْمِنُكَ تَأْمِنُ غَيْرَنَا ، وإذا لم تُدرك الأمان منا لم تَزَلْ حَنَا
ولا أهمية للرأى الذى يجيز لإهمال : « متى » الشرطية فيجعلها شرطية غير جازمة ؛ لأنه رأى تُعَوِّزُهُ الشواهد المتعددة ، والحجة القوية .

٤ - ومنها ما وضع في أصله للمكان - غالبًا - فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية للمكان ، جازمة ، وهو : « أين - حيثما - أنَّى »^(٩) كقوله تعالى :

(١) عادة وخُلُق . (٢) ظنها .

(٣) يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن : « مهما » حرف ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ، ولم يعد عليها ضمير . وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل الناقص « تكن » ، و « خَلِيقَةٍ » اسم ، و « من » زائدة - وإما مبتدأ . واسم « تكن » ضمير يعود على « مهما » ، و « عند امرئ » خبر « تكن » . وكل ما سبق هو على اعتبار « تكن » ناقصة ، أما على اعتبارها - تامة - ف « مهما » مبتدأ ، والضمير المستتر في الفعل « تكن » هو فاعله ، و « عند امرئ » ظرف لغو ، متعلق بالفعل « تكن » التام . و « من » بيان « لمهما » على وجهى اعتباره مبتدأ .

(٤) الذى لا دلالة معه على استقبال أو غيره . فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلا .

(٥) ويصح زيادة : « ما » في آخرها - كما سبق في ص ٤٢٧ . -

(٦) راجحته .

(٧) « ما » زائدة . - طبقاً لما سبق في : ب من ص ٤٢٧ . -

(٨) القطوب : العابس .

(٩) لا يصح زيادة « ما » بعد « أنى » الشرطية ، ولا يصح - في الأرجح - حذفها من آخر :

« حيث » الشرطية ، ويجوز الأمران مع : « أين » - وقد تقدم كل هذا في ب من ص ٤٢٧ .

(وضرب الله مثلاً رجلين ؛ أحدهما أبوكم^(١) ؛ لا يقدرُ على شيء وهو كَتَلٌ^(٢))
على مولاة ، أينسما يُوجهنه^(٣) لاياتٍ بخير ؛ هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل . . .) ،
وقولهم : أين^(٤) ينزل العدل يتبعه الأمن والرخاء . وقولهم : حيثما تجد صديقاً وفيّاً
تجد كنزاً نفيساً . وقول الشاعر :

خليلي ، أننى تقصيدانى تقصيدا أخفاً غير ما يرضيكما لا يحاول
٥ - ومنها المضاف الذى يصلح للأمور الأربعة السالفة ؛ فيكون للعاقل
أو لغيره ، ، وللزمان ، أو للمكان ؛ تبعاً للمضاف إليه فى ذلك كله ، فأداة الشرط
مضافة ، وتدل على أحد المعانى السالفة على حسب دلالة المضاف إليه ، وهى :
« أَى » . فمثالها للعاقل : أَى إنسان تستقم خطته تأتلف حوله القلوب . ومثالها لغير
العاقل : أَى عملٍ صالح تُمارسه أمارس نظيره . وللزمان : أَى يومٍ تسافر
أسافر معك . وللمكان : أَى بقعةٍ جميلةٍ تقصِدُ أقصِدُ . وفى كل تلك الحالات
يصح زيادة « ما » فى آخرها .

٦ - ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقن منه أو المظنون^(٣) . ولكن الأول هو
الأغلب - ، وهو : « إذا » الشرطية .

وإما بالمشكوك فيه^(٤) أو بالمستحيل ، وهو باقى الأدوات الشرطية . ومن
المستحيل قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) ، وأما نحو
قوله تعالى : (وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفإن مِتَّ فهم الخالدون) ،

(١) حمل ثقيل .

(٢) « أين » هنا شرطية ، ولو لم يتصل بآخرها « ما » الزائدة ، لأن هذا الاتصال وعدمه سياتى معها
- كما سبق هنا فى رقم ٩ من الهامش السالف ، وكذا فى ص ٤٢٧ - ، ومن أمثلة عدم الاتصال قول الشاعر :

أين تصرف بنا العُدَّة تجدنا نصرفُ العيس نحوها للتلاقى

(٣) أى : المرجح حصوله وتحققه .

(٤) الذى يتساوى فيه توقع الحصول وعدم التوقع .

فلتنزله منزلة المشكوك فيه : لإيهام زمن الموت^(١)

والقرائن وحدها هي التي تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك : أو الاستحالة . .
مع الدلالة على الشرطية في كل حالة .

٧ - ومنها ما وضع - في الأكثر - لتعليق الجواب على الشرط تعليقاً مجرداً يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحقيقه ، بوقوع الشرط وتحقيقه ، من غير دلالة على زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : « إن »^(٢) و « إذا ما »^(٣) مع دالتهما على الشك أو الاستحالة - كدلالة الأدوات الشرطية الأخرى عليهما ، غير « إذا » - كما سبقت الإشارة في الأمر السادس - فمثال « إن » قوله تعالى : (وَإِنْ تَسُدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ) وقولهم : المرء إن يَجْبِسُنْ يَعِشْ مرذولاً ، ومثال « إذا ما » قول الشاعر :

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمرٌ به تُلَفِّ من إياه تأمر آتيا

* * *

(١) راجع « الخضرى » - (ج ٢ باب : الإضافة ، عند الكلام على : « إذا » - وقد سبقت الإشارة لهذا في ج ٢ ص ٢٦٠ م ٧٩ - باب : « الظرف » . وهناك البيان التام عن « إذا الشرطية الظرفية » ، من ناحية عدم دلالتها على التكرار ، وعدم إفادتها للشمول والتعميم ، وتجردها للظرفية المحضة ، وبعض أوجه الاختلاف بينها وبين « إن الشرطية » وغيرها من أدوات الشرط الجازمة . .

(٢ و ٣) لا بد للجزم « بإذ » من زيادة « ما » في آخرها . أما زيادتها بعد « إن ، الشرطية » فجائزة - كما تقدم في : ب من ص ٤٢٧ - (وانظر أول ص ٤٣٤) .

زيادة وتفصيل :

(١) هل يقترن جواب « إن الشرطية » باللام ؟

الإجابة عن هذا في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ وفي رقم ٩ من ص ٤٦٣ .

(ب) « إن » أنواع كثيرة ، منها :

١ - « إن » ، الزائدة . وتسمى : « الوصلية » ؛ أى : الزائدة لوصل الكلام ببعضه ببعض ، وتقوية معناه ؛ فلا تعمل شيئاً ، ويمكن الاستغناء عنها^(١) ما لم يمنع وزن الشعر . ويكثر هذا الوصل حين تتوسط بين « ما » النافية وما دخلت عليه من جملة فعلية أو اسمية ، كقول الشاعر يصف وجه غادة :

ما - إن - رأيت ولا سمعت بمثله دُرّاً يعود من الحياء عقيقاً
وقول الآخر يذم قوماً :

بَسْنَى غُدَاذَةً ، ما - إن - أنتمو ذهب ولا صرِيف^(٢) ، ولكن أنتمُ الخزفُ
وقد تزايد بعد « ما المصدرية » كقول الشاعر :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتَهُ على السنّ خيراً لا يزال يزيد
وبعد « ما الموصولة » كقول الشاعر :

يُرْجِي المرءُ ما إن لا يرادُ وتعرضُ دون أدناه الخطوب
وبعد « ألا » التى للاستفتاح ؛ كقول الآخر :

ألا إن سرى^(٣) ليلسى فبت كئيباً أحاذر أن تنأى النبوى بغضوباً^(٤)

(١) جاء في حاشية ياسين على التصريح أول باب : «المعرب والمبني» (ج ١) بشأن « إن » الوصلية :
أهى مجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا فى اللفظ ولا فى التقدير ، أم هى مع ذلك شرطية فيقدر جوابها ؟
أم هى شرطية ولكن لا جواب لها ؟

ثم قال : إن للسعد فيها كلاماً مضطرباً يبيته فى حواشى المختصر ، فى بحث تقييد المسند بالشرط .

(٢) فظة خالصة .

(٣) نسبة السرى إلى الليل مجاز عقلى .

(٤) غضوب : اسم امرأة .

ويكثر وقوع «ما» الزائدة بعد «إن» الشرطية فتدغم فيها النون نطقاً وكتابة ؛ كقوله تعالى في الوالدين : (إِمَّا يَنْتَحِزَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ...) ، وقوله تعالى : (فإِمَّا تَشْتَقِفْنَهُمْ ^(١)) في الحربِ فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلَفْتَهُمْ ...) وتسمى في هذه الصورة : «إن» ، المؤكدة بما .

٢ - ومنها : «إن» ، المحففة من الثقيلة ، و«إن» النافية الناسخة ، وقد سبقنا في النواسخ ج ١ ، ومعهما «إن» النافية التي لا تعمل .

٣ - ومنها : «إن» ، الشرطية التي لا تجزم . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دوراناً في فصيح الكلام . ومن الواجب إغفال أكثر حالاتها ^(٢) . ، وعدم استعمالها إلا في بعض الصور .

٤ - ومنها : ما اختلف النحاة في نوعه اختلافاً مرهقاً - نذكره ؛ لأنه لا يخلو من فائدة - وهو «إن» في مثل : الحريص - وإن كثر ماله - بخيل . فقيل : وصلية ^(٣) ، والواو للحال ، أى : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله ^(٤) . وقيل شرطية ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدره ، أى : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معا ؛ لما في ذلك من المنافاة العقلية ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط وحين يُعْدم ؟ وبعبارة أوضح : كيف يُنتج الشرط - وهو بمثابة السبب - نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه ؟

من أجل ذلك قيل إن معنى «إن» في الجملة السالفة هو : «التعميم» «لا التعليق» . ويقولون : إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو هي والمعطوف - لا

(١) تجدّنهم .

(٢) إلا ما كان منها دالاً على تفصيل من غير أن يجزم ، وسيجيء في رقم ٥ من ص ٤٣٦ .

(٣) انظر رقم ١ من هامش الصفحة السابقة .

(٤) ومن الأساليب الفاسدة التي تتردد في كلام المولدين قولهم : فلان وإن كثر ماله لكنه بخيل

- أو : إلا أنه بخيل . . . وقد سبق الكلام على هذه الأساليب في الموضع المناسب (ج ١ م ٣٣ ص ٤٥٠

«و») وأن بعض النحاة المتأخرين حاول تأويل ذلك الأسلوب تأويلاً يصححه ، ولكنه لم ينجح .

المعطوف عليه — كقوله تعالى : (فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل « إن » فى هذا المثال بمعنى : « قد » كما قيل إنها تكون بمعنى « إذ » التعليلية (أى : تبين علة ما قبلها) فى قوله تعالى : (وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) ، وفى قوله تعالى : (لَسْتَ بِدُخْلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ) ، وقوله عليه السلام للموتى المؤمنين الأبرار : « وإنا — إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ . . . » .

وحجة القائلين بأنها بمعنى « إذ » التعليلية : أن التعليق غير صحيح فى الأمثلة المذكورة ؛ لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر ؛ فالأمر الثانى (المسبب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام . إذ لو كان متحققاً حاصلًا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق . فى حين : الإيمان وعدمه فى الآية الأولى معلوم قطعاً لله الذى لا يخفى عليه شيء مما كان ، أو هو كائن ، أو سيكون فى المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام . وكذلك مشيئته فى الآية الثانية معلومة له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إِنْ شَاءَ اللَّهُ . وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السلام : يعلم مشيئة الله التى تقتضى بأن كل فرد لابد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد . فلا مجال للتعليق فى الأمثلة السالفة وأشباهاها ، إذ ليس فيها مجهول يُستَظَر حصوله ومعرفته .

وأجيبَ هنا بأن كلمة : « إن » قد يؤتى بها للشرط المحقق ؛ لنكتة بلاغية ؛ كالتهيج فى الآية ، كما يقول الوالد لابنه : إِنْ كُنْتَ ابْنِي فافعل كذا . وكتعليم الناس التأدب والحظيرة عندما يخبرون عن أعمالهم المستقبلية ، وأمورهم المقبلة ، وكالتبرك كما فى الحديث (أى : سنلحق بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم) .. وهكذا ... (١)

وقيل : كل شيء يقع فيه التردد عادة بين الناس ويدخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه « بـإِنْ » ؛ سواء أكان معلوماً للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ؛ وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره . . . (١)

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها فى بعض نواحي الكتاب (٢) يمكن الوقوف على الغرض من الجواب فى كثير من الأساليب الناصعة

(١ و١) راجع حاشية الصبان — فى الجوازم — عند الكلام على : « إن » وحاشية السيوطى على المنى .

(٢) كالتى فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ ، ورقم ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

البليغة ، التي لا يكون الجواب فيها مترتباً وقوعه على الشرط .

٥ - ومن أنواع « إن » الشرطية نوع يسمى : « إن »^(١) ، التفصيلية « ، وملخص الكلام عليها : أن « المبدل منه » قد يكون اسم شرط متضمناً معنى حرف الشرط : « إن » من غير ذكر صريح لهذا الحرف^(٢) . فإذا اقتضى الأمر بدلاً يُفَصِّلُ مجمل اسم الشرط المبدل منه ظهر مع البديل حرف الشرط : « إن » ليوافق البديل المبدل منه في تأدية المعنى . بشرط ألا يظهر حرف الشرط مع المبدل منه ، وبشرط ألا تعمل « إن » شيئاً مطلقاً ، ولا تجلب معنى إلا إفادة التفصيل .

واسم الشرط الذى يتضمن المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، ولزمان أو المكان . فمثال الشرط للعاقل : من يجاملنى إن صديق وإن عدو أجامله . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة : « من » الشرطية . و « إن » الشرطية الظاهرة فى الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل - كما قلنا - .

ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيداً وإن رديئاً تتأثر به نفسك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » ، و « إن » المذكورة فى الجملة لا أثر لها إلا فى إفادة التفصيل . ومثال الشرط الدال على الزمان : متى ترزنى إن غدا وإن بعد غد أسعد بلفائك . فكلمة : « غدا » بدل من : « متى » وكلمة « إن » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حيثما تجلس إن فوق الكرسي ، وإن فوق الأريكة - تجد راحة . فكلمة : « فوق » بدل من : « حيثما » وكلمة : « إن » للتفصيل .

ولما قرن البديل فى كل ما سبق بالحرف « إن » ليكون موافقاً للمتبوع الذى يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحاً .

(١) سقت الإشارة إليها فى باب : « البديل » - ج ٣ ص ٤٩٧ م ١٢٥ -

(٢) لأن من يقول : (من يجاملنى أجامله) يريد : إن يجاملنى صديق ، أجامله ، وإن يجاملنى عدو أجامله ، وإن يجاملنى محمد أجامله ، أو محمود ، أو . . . فكلمة « من » وهى لفظة واحدة يتضمن هذا كله .

هذا ملخص ما يقال في الموضوع السالف — (١) . . .

٦ — ومنها : « إن النافية الناسخة » التي تعمل عمل « ليس » بالتفصيل السابق عند الكلام عليها في الجزء الأول (٢) . وقد اجتمعت إن الشرطية والنافية في الآية التالية التي يتجه فيها الخطاب للرسول عليه السلام بشأن الكفار : (فإن عرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً ، إن عليك إلا البلاغ . . .)

(ح) قد تدخل : « إن » الشرطية على : « لم » الجازمة في مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان . وقول الشاعر :

فإن لم نجد قولاً سديداً نقوله فصمتك عن غير السداد سديد

— وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه (٣) .

وكذلك تدخل على الحرف : « لا » فتدغم فيه النون ؛ ولا تظهر في النطق ولا في الكتابة ، إذ يصير الحرفان : « لا » بوضع « شدة » فوق « لا » ؛ رمزاً للنون المدغمة (٤) ؛ كقول الشاعر :

إلاً يكن ذنب فعذلك واسع أو كان لي ذنب ففضلك أوسع

والأصل بغير الإدغام : « إن لا » .

وقد تدخل على « لا » الناهية فتفقد دلالتها على النهي ، وتصير للنفي (٥) .

* * *

(١) راجع التصريح والأشموقي في آخر باب « البدل » .

(٢) م ٤٨ ص ٦٠٤ .

(٣) في رقم ١ ص ٤١٤ . . . عند الكلام على : « لم » .

(٤) طبقاً للبيان الذي سبق في رقم ٢ من هامش ص ٣٩٢ .

(٥) طبقاً للحالة الثالثة التي في ص ٣٨٧ وفي « ١ » من ص ٣٩٨ .

(٥) وفي ناحية إعرابها^(١) : مما كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط^(٢) فيراعى في إعرابه ما يأتي :

١- إن كان اسم الشرط الجازم (أى : أداة الشرط الاسمية) بعد حرف جر أو مضاف فهي مجرورة بالحرف أو بالمضاف ، نحو : (عَمَّنْ تتعلمُ أتعلمُ ، وعما تسألُ أسألُ) . (وكتابٌ من تقرأُ أقرأُ ، وصفحةٌ ما تكتبُ أكتبُ) . ولا تكاد أداة الشرط الاسمية تُجَرّ في غير هاتين الحالتين^(٣) . . .

٢- إن كانت الأداة ظرفاً للزمان - غير « إذا الظرفية » - أو للمكان ، وفعل الشرط بعدها غير ناسخ - فهي ظرف لفعل الشرط^(٤) ؛ نحو : متى يُقبلُ فصل الربيع يعتدلُ جوتنا ، وأننى يعتدلُ يزدَدُ النشاط . فإن كان فعل الشرط ناسخاً فهي - غالباً - ظرف لخبر فعل الناسخ ، نحو : أينما تكنُ تصادفُ عملاً يناسبك ، وأينما تكنُ تجدُ لعملك تقديراً . فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر « تكنُ » .

ولإنما كانت الأداة هنا ظرفاً للخبر لا لفعل الشرط . لأن فعل الشرط الناسخ إن احتاج إلى اسم فالظرف لا يصلح له ، ، (إذ الظرف لا يكون مبتدأ ولا اسم ناسخ) . . . وإن كان الناسخ غير محتاج لاسم فالظرف لا يتعلق بالناسخ ولا يكون معمولاً له - في أشهر الآراء - .

٣- إن دلت الأداة على حدث محض (أى : على معنى مجرد خالص) . فهي مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أىَّ إخلاص تُقدمُ لبلدك تُحمدُ عليه .

٤- إن لم تدل على الحدث المحض وإنما دلت على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازماً أو ناسخاً فهي مبتدأ^(٥) ، مثل : من يهاجرُ في سبيل الله أهاجرُ معه . وقول الشاعر :

(١) هذه هي الناحية الرابعة : (٥) وقد سبقها ثلاث (١ ، ب ، ح) في ص ٤٢٧ .

(٢) ومثله في الإعراب ما كان اسم استفهام متجرداً للاستفهام المحض ، ولا شأن له بالشرط .

(٣) كما سبق في رقم ٣ من ص ٤٢٦ وفي « ب » من هامش ص ٤٥١ .

(٤) انظر رقم ٢ من هامش ص ٤٤٠ حيث الكلام على « إذا » الظرفية وإعرابها .

(٥) خبره جملة الشرط ، وفيها ضمير الأداة . وقيل جملة جواب الشرط ، وقيل جملتا الفعل والجواب معاً . وسيجيء ما ارتضوه في هذه المسألة بعد التحرير والتدقيق (في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥) وأنه الجملة الشرطية .

ومن تكن العلياء همة نفسه فكل الذى يلقاه فيها مُحِبِّبٌ
وكذلك إن كان فعل الشرط متعدياً ومفعوله أجنبي منها، من يعمل سوءاً يُجْزِيهِ .
فإن كان فعل الشرط متعدياً مسلطاً على الأداة نفسها فهى مفعوله ، مثل :
وما تفعلوا من خير يُؤْتِ إِلَيْكُمْ ^(١) ، ومن تَنْصُرُ أَنْصُرُهُ

وإن كان مسلطاً على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال ^(٢) ، نحو :
من يصاحبه على أصحابه ، أو من يصاحب أخاه على أصحابه ، فيجوز فى
الأداة وهى : « من » — مثلاً — أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف
يفسره فعل الشرط .

فالعامل فى كل الأدوات الشرطية الاسمية هو فعل الشرط ، إلا إن كانت أداة
الشرط هى « إذا » ^(٣) ، أو كان فعل الشرط ناسخاً ، فيكون الجواب هو العامل
فى « إذا » . وخبر الناسخ هو العامل فى الظرف .

وإنما كان العامل هو فعل الشرط — بشرط ألا يكون ناسخاً وألا تكون الأداة
« إذا » لأن الجواب مع متعلقاته مؤخرٌ وجوباً عن فعل الشرط ، فلا يعمل فى
المتقدم على فعل الشرط . ولأن الجواب قد يقترن « بالفاء » أو « إذا » الفجائية فى
بعض الحالات . وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما . وكان هذا مغتفراً
فى « إذا » لأنها — فى رأى السانع — مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ؛ إذ
المضاف إليه لا يعمل فى المضاف .

* * *

(١) ومثل قول الشاعر :

ما تصنع اليوم من خير تجده غداً الخير والشر ميثقالٌ بميثقالٍ

(٢) سبق بابه كاملاً فى ج ٢ ص ١٠٦ م ٦٩ .

(٣) انظر ما يختص بها فى رقم ٢ من هامش الصفحة التالية .

المسألة ١٥٦ :

النوع الثالث الذى يقع الخلاف فى اعتباره جازماً

وأظهر أدواته ثلاث ؛ هى : (إذا^(١) - كيف - لو . . .) ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم ، أو لا تجزم ؛ وإنما امتد إلى ميدان جزمها ؛ أهو النثر والشعر أم الشعر فقط ؟ وإلى شروط جزمها . . . وصفوة كلامهم ما يلى :

إذا : ظرف زمان مستقبل^(٢) وهى شرطية فى أكثر استعمالاتها ، ولكن

(١) سبق بيان موجز عن معناها فى رقم ٦ من ص ٤٣١ . أما البيان الكامل عنها فوضعه مدون فى رقم ٥ من هامش تلك الصفحة ، وليعض أنواعها بيان فى ج ٣ م ٩٤ ص ٩٢ - باب : الإضافة .
(٢) يفضل المحققون هذا التعبير ، على التعبير الشائع ؛ وهو : « ظرف لما يستقبل من الزمان » ؛ لما يوهى التعبير الشائع من أن « إذا » ظرف زمان ، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شيء واحد ، وهذا لا يكون . ثم قالوا : إن التعبير الشائع قد يقبل إما على اعتبار اللام زائدة ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف - وحذف الكون الخاص قليل - والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان ... أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير ...

(راجع المعنى فى الكلام على : « إذا ») .

ودلالة : « إذا » على الشرطية غريب عند النجاة ؛ لأن « إذا » ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن يجرى ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث . وكل هذا مقطوع به . مع أن الشرط المقتضى للجزم لا يكون فى أمور محققة الوقوع ، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه . ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقاً (أى : فى النثر ، وفى الشعر) وحجته - على قوتها - مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التى وردت فيها جازمة . لكنها نصوص نادرة لا تكفى للمحاكاة والقياس ، وبعضها لا يساير إلا لغات ضعيفة . فن الخير الأخذ بالرأى الذى يبيح أن تجزم فى الشعر وحده ؛ لا لأن النصوص الشعرية الجزومة بها كثيرة تكفى للمحاكاة والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل فى مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح فى النثر فيمنح الشاعر هذه الرخصة ؛ ليستخدمها متى شاء ، ولو لم يكن مضطراً لاستخدامها . جاء فى « مجالس ثعلب - ج ٢ ص ٩٢ من القسم الأول - ما نصه :

(قولك : إذا ترزنى أرزك - يجوز فى الشعر . وأنشد :

وإذا نطاوع أمر سنادتنا لا يشننا بخُل ولا جُبُن) . اهـ

والمضارع : « يشن » مجزوم بحذف الياء من آخره ؛ لأنه جواب « إذا » .
وإذا كانت ظرفاً جازماً فهل تكون مضافة ؟ وما العامل فيها ؟ رآين . فالقائل بإضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب - كالشائع الآن - والقائل بامتناع إضافتها للجملة الشرطية بعدها يرى =

الجزم بها مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة الماثورة به ^(١) قول الشاعر :
استغن - ما أغناك ربك - بالغنى وإذا تصببك خصاصة فتحمّل ...
(أو : فتحمّل ؛ أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب
الرجال المتجلدين) وقول الآخر :

ترفع لى خندف ^(٢) ، والله يرفع لى نارا إذا خمدت نير أنهم تقيد ^(٣)
ومن الأمثلة النثرية التى لا يقاس عليها ؛ لندرتها : قوله عليه السلام : « إذا
أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين » . وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة
من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة مطلقاً ، (أى : بغير نصب ولا جزم
ولا غيرهما ، وهى لغة نادرة لا يصح الأخذ بها اليوم) ^(٤) .

= العامل فيها فعل الشرط الذى يليها ، وأنها فى هذا كغيرها من أدوات الشرط حيث تكون معمولة لفعل
الشرط غير الناسخ - كما سبق فى رقم ٢ من ص ٤٣٨ - ولكل أدلته الجدلية المستفيضة التى احتوتها
المطلوبات ، ووردت خلاصتها فى : « المغنى » .

وجاء فى حاشية الخضرى (ج ٢ باب الإضافة عند الكلام على « إذا ») ما خلاصته : أنها قد تنجرد
عن الشرط نحو قوله تعالى : (وإذا ما غضبوا هم يغفرون) بدليل خلو الجملة الاسمية ، (هم يغفرون)
من الفاء . ومن ذلك الواقعة فى القسم ، نحو قوله تعالى : (والليل إذا يغشى) ونحو : (والنجم إذا هوى) ...
وهى ظرف للمستقبل ، وقد تجىء للماضى كقوله تعالى : (وإذا رأوا تجارة أو هوطاً انفضوا إليها وتركوك
قائماً) لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام فى حادثة مضت وقت نزول الآية الكريمة . وقد تكون للحال
كالواقعة فى القسم عند جماعة ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حال .

ولا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور . فأما قوله عليه السلام لعائشة : (إني لأعلم إذا كنت غنى
راضية ...) فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف ، لا مفعول كما يقع فى الوهم ، والتقدير : إني لأعلم شأنك
إذا كنت راضية . ثم قال الخضرى : وهى منصوبة بجوابها عند الأكثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إليه
لا يعمل فى المضاف ، واقتران جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية لا يمنع عمله فيها ؛ لتوسمهم فى الظرف .
أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقرن بهما وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب . ومن جعل
شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الأدوات الشرطية
لا تضاف إليه . واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزم .

(وقد سبق الإشارة إلى « إذا » وإلى كثير من أحكامها فى ج ٢ م ٧٩ ص ٢٢٤) .

(١) منها قول النمر بن تولب - وهو من أدرك الإسلام ، وأسلم :

وإذا تصببك خصاصة فارجُ الغنى وإلى الذى يعطى الرغائب فارغب

(٢) اسم امرأة . (٣) الفعل مجزم ولكن تحركت الدال بالكسر لأجل القافين .

(٤) سبق الكلام على هذه اللغة عند الكلام على الأفعال الخمسة - ج ١ م ١٤ ص ١٦٣ -

و « إذا » الشرطية كغيرها من أدوات الشرط ؛ تحتاج إلى جملة شرطية ، وأخرى جوابية ، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب - ولا سيما دلالتهما الزمنية - ؛ سواء أكانت « إذا » جازمة أم غير جازمة .

وهي أيضاً مثل : « إن » الشرطية ؛ في كثرة دخولها على الأسماء في الظاهر - كما سبق ^(١) - أما في الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر وجوباً ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ؛ كما عرفنا . ومن دخولها على الأسماء قوله تعالى : (إذا السماء انشقت ، وأذنت لربها وحُققت ، وإذا الأرض مُدَّت ...) والتقدير : إذا انشقت السماء انشقت . . . وإذا مُدَّت الأرض مُدَّت

ويكثر وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إذا » ، كقول الشاعر :

إذا ما بدت ليلتي فكلّتي أعينٌ وإن هي ناجتني فكلّتي مسامعٌ

وقول الآخر :

ولستُ - إذا ما صاحبُ خان عهدَه - وعندى له سرٌّ - مديعاً له سرّاً

* * *

وأما : « كيف » فأصل معناها السؤال عن الحالة والهيئة (أى : عن الكيفية) ، نحو : كيف أنت ؟ كيف غرسك ؟ ولها استعمالات أخرى سبق بيانها مفصلة ^(٢) ؛ منها : أن تترك الاستفهام ، وتكون أداة شرط لبيان الكيفية ، وتحتاج لجملة شرطية وأخرى جوابية ، ولكنها لا تجزم - على الأرجح - ولا بد أن ينطبق على جمليتيها كل الشروط والأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب ^(٣) ، ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه وفي المعنى ، فلا بد من هذه الموافقة ^(٤)

(١) في رقم ٢ من ص ٤٢٥ .

(٢) في ج ١ م ٣٩ ص ٥٠٩ باب : المبتدأ والخبر .

(٣) ستجيء في ص ٤٤٤ .

(٤) لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى : (وقالت اليهود يدُ الله مغلولة . غَلَّتْ أيديهم ، ولعنوا بما قالوا . بل يداه مبسوطتان ، يُنفق كيف يشاء ...) وقوله تعالى : (هو الذي يُصَوِّرُكم في الأرحام كيف يشاء) فجوابهما مخذوف يدل عليه ما قبله وليس بين فعل الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمعنوية المطلوبتان معاً . وقد دُفِع الاعتراض بأن : كيف ليست شرطية هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير المشيئة والإرادة - كما جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع من الباب - .

لفظاً ومعنى ؛ نحو : كيف تمشى أمشى ، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم . وقد يتصل
بآخرها : « ما » الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء ؛ كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها فكيفما انقلبت يوماً به انقلبوا

* * *

وأما « لو » الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقاً^(١) ؛ لا في النثر ولا في
الشعر . وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفة^(٢) .

(١) والأمثلة التي استشهدوا بها للدلالة على جزمها أمثلة قليلة جداً لا تكفى للقياس عليها . ومع
قلتها تحتل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها - وهي مدونة في الأشموني وحاشيته وفي غيره من
المطولات - ومنها :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بني ذهل بن شيبانا
وقولهم في وصف حصان :

لو يشأ طار به ذو مِعة لاحقُ الآطال ، نهْدُ ، ذو خصل
(به : براكبه - مِعة : نشاط - الآطال : جمع إطل ، بكسر الطاء أو سكونها ، مع كسر
الهمزة في الصورتين ، بمعنى : الحاصرة - نهْد : ضخم جسم - خصل : جمع خصلة ، وهي الكتلة من
الشعر) . والشاهد في الفعل المضارع « يشأ » المجزوم بالحرف « لو » .

والاستشهاد بهذا المضارع لا يتحقق إلا إذا كان أصله هو : « يشأ » ، وماضيه « شأ » ثم تصير ألفه
همزة ساكنة في بعض اللغات واللهجات التي تقول : العالم ، والخاتم ، في العالم والخاتم .

- راجع الصبان ، ج ٤ باب الجوازم ، عند الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين -

« ملاحظة » : من الأساليب الصحيحة التي لها نظائر مأثورة أن يقال : أكرم الأصدقاء ولو ترماً

المخلصون . بمعنى : ولا سيما المخلصون (يجزم المضارع ...) . ومثلها : ولا ترماً المخلصون . وبيان هذا
الأسلوب وإعراجه مفصل عند الكلام على : « لا سيما » في ج ١ باب : الموصول م ٢٨ ص ٢٨٧ ، وله
إشارة هنا في « ب » من ص ٤١٢ وفي رقم ٢ من هامش ص ٤٩٤ .

(٢) في ص ٤٩١ .

المسألة ١٥٧ :

الأحكام الخاصة بجملة الشرط ^(١) ، وجملة الجواب
إذا كانت الأداة شرطية جازمة ، أو : كانت الأداة
الشرطية هي : « إذا ، أو : كييف » ^(٢) . . .

أولاً : أحكام الجملة الشرطية ، (ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده) :
١ - لا بد أن تكون فعلية ، ويلاحظ ما سبق ^(٣) ، وهو أن فعلها وحده هو
الشرط ؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جملة .

٢ - وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شيء من معمولاتها على
أداة الشرط . ولا يتقدم - في الغالب - شيء من هذه المعمولات على فعل الشرط ^(٤) .

٣ - امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقة ، فلا يصح إن هطل المطر
أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : (إن كنتُ
قلته فقد علمته . . .) فالقرائن تدل على أن المراد : إن يثبت أنى قلته فقد
علمته . يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : (وإذا قال الله يا عيسى بن مريم

(١) ما تجب ملاحظته أن الجملة الشرطية - دون الجملة الجوابية - لا يصح تسميتها جملة إلا على
حسب أصلها السابق قبل دخول الأداة الشرطية عليها ، أما بعد مجيء أداة الشرط فلا تسمى جملة ، إذ
لا يكون فيها حكم مستقل بالسلب أو بالإيجاب ، تنفرد به ، ويقتصر عليها ؛ فليس لها كيان مستقل ؛
فهى لهذا لا تسمى جملة ، بل لا تسمى كلاماً بحسب وضعها الجديد .

(طبقاً للبيان الكامل الخاص بهذا في ج ١ م ١ عند الكلام على الجملة وكذا ج ١ م ٢٧ رقم ٣ من
هامش ص ٣٣٧) .

(٢) تسرى الأحكام الآتية على الأداتين « إذا » الشرطية ، و « كيف » الشرطية ، في حالتى
اعتبارها جازمتين عند فريق ، أو غير جازمتين عند آخر . فعلى كلا الاعتبارين لا بد من خضوع هاتين
الأداتين للأحكام التى ستذكر .

أما غيرهما من الأدوات الشرطية التى لا تجزم مطلقاً (كأدوات الشرط الامتناعى ، ومنها : « لولا ولوما »)
وكذلك الأدوات التى لا تجزم فى القول الأصح (مثل : لو ، ولما الحينية ، وأما الشرطية النائية عن مهما)
فإن لها أحكاماً خاصة بشرطها وجوابها ، مدونة فى الباب الخاص بكل أداة - وسيأتى فى ص ٤٩١

(٣) فى ص ٤٢٥ .

و ٥١٢ -

(٤) إلا فى بعض صور تكون فيها أداة الشرط معمولة لفعله . وقد سبقت فى ص ٤٣٨ .

أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ !!
 مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ . إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ؛
 تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي ، وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ؛ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَمُ
 الْغُيُوبِ (١)

٤ - امتناع أن يكون فعلها طلبياً أو جامداً ، فلا يصح : إِنْ أَصْفَحَ عَنْ
 الْمَسِيءِ يَجْتَنِبُ الْإِسَاءَةَ ، وَلَا : إِنْ لَيْسَ الْهَوَاءُ هَادِئًا نَزَغَ فِيهِ .

٥ - امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس (٢) ، أو بقسم - عند كثرة النحاة -
 أو بشيء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام في الأغلب (٣) ، والشرط
 أو بحرف من حروف النفي ؛ مثل : (ما - لن - إن -) لكن يجوز اقترانه
 بـ «لم» ، أو «لا» إِنْ كَانَ مُضَارِعًا وَاقْتَضَى الْمَعْنَى نَفْيَهُ بِأَحَدِهِمَا .

٦ - وجوب جزمه لفظاً إِنْ كَانَ مُضَارِعًا ، ومجلاً (٤) إِنْ كَانَ مَاضِيًا . وجازمه في
 الحالتين أداة الشرط - على الصحيح - بشرط أن تكون هذه الأداة الشرطية جازمة .
 أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين :

الأولى : أن تكون أداة الشرط هي «إذا» - باعتبارها جازمة ، أو غير جازمة -
 فتكون ظرفاً مضافاً - في الرأي المشهور - ، والجملة الشرطية بعدها في محل جرّ ،
 هي المضاف إليه ، ومن الأمثلة قولهم : إِذَا انْصَرَفَ الْوَلَاةُ عَنِ الْعَدْلِ انْصَرَفَتِ
 الرِّعْيَةُ عَنِ الطَّاعَةِ ، وَتَقَوَّضَتْ دَعَائِمُ الْمَلِكِ ، وَأَسْبَابُ السَّكِينَةِ وَالرِّفَاهَةِ .

الثانية : أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ ، والجملة الشرطية هي الخبر - عند
 من يجعلها خبراً ، وهو الأرجح (٥) - كقول الشاعر :

(١) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ وفي ١ من هامش ص ٤٢٣ .

(٢) السين ، أو : سوف . وتسمى «سوف» : حرف تسويف أيضاً .

(٣) إلا الهزرة ؛ طبقاً للحكم العاشر الآتي ٤٤٧ .

(٤) انظر رقم ٦ من ص ٤٥٦ . ويظهر أثر الإعراب المحلى في التوابع ؛ فثلاً : إِذَا عَظِفَ عَلَى الْمَاضِي

المجزوم محلاً فعل مضارع مائل له في الزمن - ، جزم . وقد سبق تفصيل هذا في باب المناسب (ج ٣
 ص ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف) .

(٥) وتكون من نوع الخبر الذي لا يتم المعنى بنفسه مباشرة مع المبتدأ ، وإنما يتممه بمساعدة شيء
 آخر يتصل به . والجملة الشرطية لا تتمه إلا بملاحظة الجملة الجوابية المترتبة عليها ، (وقد سبق بيان

فمن يَلْمُكَ خيراً... يَحْمَدُكَ الناسُ أمره ومن يَغْوِ لا يَعْدَمُ عَلَى الْغَى لا تَمَّا

٧ - عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله^(١) ظاهراً وبعده الفعل المفسر للمحذوف ، إلا إن كانت أداة الشرط هي « إن ، أو إذا » ؛ فيكثر حذفه بعد كل منهما ، حتى قيل إن حذفه في تلك الصورة بوصفها السالف واجب . ولكن بقاءه - برغم قلته - جائز^(٢) . ومن القليل حذفه بعد أداة غيرهما^(٣) إلا لضرورة الشعر .

والأحسن أن يكون المفسر فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرّف لم) . فمن أمثلة الحذف بعد « إن » قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك فآجره حتى يسمع كلام الله)^(٤) ، وقولهم : إن أحد

= هذا مفصلاً في ج ١ م ٣ أول باب : « المبتدأ والخبر » (هامش ص ٤٤٢ وما بعدها) وقيل : جملة الخراب هي الخبر وقيل هما معاً . (كما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٤٣٨) هذا إن كانت أداة الشرط هي المبتدأ ، فإن كان المبتدأ اسماً قبلها فقد نصوا على الراجح وهو أن (المبتدأ إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما وبعد الجملة الشرطية - « بالفاء الرابطة - أو : إذا » ، التي تنفي عنها ، أو صلح لمباشرة الأداة كان هذا الذي بعدهما جواباً ، والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور ، وإلا كان خبراً وإجواب محذوفاً) .

(راجع الخضرى في باب « الكلام وما يتألف منه » وتعليقه على الصبان عند بيت ابن مالك : « والأمر إن لم يك للنون محل . . . » وسبقت له إشارة موضحة (في ج ١ م ١ بهامش ص ٦٤ وفي ص ٤٧٧) . وانظر رقم ٢ من هامش ص ٤٥٧ فله ارتباط بهذه المسألة . ولا يتغير الحكم السالف إن صار المبتدأ اسماً لناسخ مثل قول الشاعر :

إن اللثام إذا أذلتهم صلحوا على الهوان وإن أكرمتهم فسدوا

(١) أو نائبه . هذا إن كان الفعل تاماً ، فإن كان ناقصاً (لأنه من التواسخ) . لم يرفع فاعلاً ولا نائب فاعل ، وإنما يرفع اسماً . فالمراد ما يرفعه الفعل من فاعل أو غيره . . . (٢) لتعدد النصوص الواردة به والتي لا تحتاج إلى تأويل .

(٣) سبقت إشارة لهذا في ص ٤٢٥ وتفصيل المسألة في ج ٢ باب « الاشتغال » وملخصها : أن الاشتغال بعد أدوات الشرط ، والتخصيص ، والاستفهام بغير الهزمة لا يقع إلا في الشعر للضرورة . أما في النثر فلا يقع بعد تلك الأدوات إلا صريح الفعل . ويستثنى من أدوات الشرط ثلاثة يقع بعدها الاشتغال بمعناه العام (الذي يشمل الاسم السابق المرفوع) نظماً ونثراً :

أولها : أدوات الشرط التي لا تجزم ؛ مثل : إذا ، ولو .

ثانيها : « إن » الشرطية مع وجوب أن يكون الفعل المفسر ماضياً لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط .

ثالثها : أما - راجع البيان الخاص بهذا في الموضع السابق .

(٤) يتردد على السنة بعض المتشرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل ، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد : إن ، وإذا ، فاعلاً - كالأسماء المرفوعة في الأمثلة المذكورة . قائلين : لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ ، =

نال ما يستحق فاغْبِطْهُ ، وإنْ أحدٌ نال ما لا يستحق فترقبْ أنْ تسلبَه الأيام ما نال . وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر: اتقوا الله في الأسرى ؛ عاملوهم برفق ، وانزلوا معهم على حكم الدين . « وإنْ فتيةٌ منهم أضلَّهم الهوى فاهدوهم سواء الصراط ، وإنْ شيوخٌ لستبدَّ بهم ما أَلِفوه فترفقوا بهم إلى حين ، وإنْ نساءٌ لم يسلَّمْنَ من الفزع ، فأدخلوا السكينة على قلوبهن . . . »

ومن أمثلة الحذف بعد « إذا » الشرطية قوله تعالى في وصف يوم القيامة : (إذا السماءُ انْفطَرَتْ ، وإذا الكواكبُ انْتثرَتْ ، وإذا البحارُ فُجِّرتْ ، وإذا القبورُ بُعْثِرَتْ - علمتْ نفسٌ ما قَدِّمَتْ وأَخَّرَتْ) ، وقول الشاعر :

إذا الملكُ الجبار صَعَّرَ خَدَّهُ مشيئنا إليه بالسيوف نعاتبه

وقول الآخر :

إذا أنت عاتبتِ الوضعَ فإنما تخطُّ على صُحُفٍ من الماء أحرفُها

ومن أمثلة الحذف بعد أداة شرطية غير « إنْ وإِذَا » والمفسر غير ماضٍ ، قول الشاعر يصف عادة هيفاء :

صَعْدَةٌ^(١) نَابِتَةٌ^(٢) في حائِرٍ^(٣) أَيْسَمًا الرِّيحُ تُمَسِّلُهَا تَمَلِّ

٨ - امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : « قد » ؛ فلا يصحُّ : إن - قد - يعدلُ الراعى تسعدُ رعيته . لأن مجيء « قد » بعد فعل الشرط يقتضى^(٣) تحقيق وقوع فعل الشرط ، وتقريبه من الحال . مع أن فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه وعدم وقوعه ؛ كما يقتضى أن زمنه مستقبل محض^(٤) .

٩ - امتناع وقوع الجملة الشرطية حالا - طبقاً للبيان الذى سلف^(٥) -

١٠ - امتناع تصديرها^(٦) بأداة شرطية ، (جازمة ، أو غير جازمة) قبلها

= أو فاعلاً للفعل المذكور بعدهما؛ لنستريح من التقدير ؟ وقد أوضحنا بيان كامل خطأ هذا في ج ٢

ص ١٤٠ م ٦٩ . (١) ربح مستو ، وقناة لا عوج فيها .

(٢) مجتمع الماء . (٣) مراعاة للاستعمال الأغلب .

(٤) راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجوازم عند الكلام على « لَمَّا » .

(٥) في رقم ٥ من هامش ص ٤٢٢ . (٦) فى رأى الأشهر (ولهذا صلة بالحكم الخامس) .

أداة استفهام مثل : « هل » الاستفهامية . لكن لا مانع أن تقع أداة الشرط بعد همزة الاستفهام^(١) دون غيرها .

١١ - جواز حذف الجملة الشرطية (فعلها ومرفوعه معاً)^(٢) بشرط وجود قرينة تدل عليها ، وألا يذكر صريحاً في الكلام بعدها ما يفسرها . وقد يبتقى بعد حذفها شيء قليل منها ؛ مثل « لا » النافية . . . وقد تبتقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة . ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى .. تُؤخذوا قَسَّراً^(٣) بظِنَّة^(٤) عامرٍ ولا ينجُ إلا في الصَّفَادِ^(٥) أسيرُ
يريد : متى توجدوا تُؤخذوا^(٦) . . .

ومن أمثلة حذفها مع بقاء « لا » النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :

فإن تولّني منك الجميل فأهله وإلا فإني عاذر وشكور
وقول الآخر :

فطلقها فلست لها بكف وإلا يَعملُ مفرقك الحُسامُ
والأصل فيهما : وإلا تولّني - وإلا تطلقها ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ، و « لا » النافية . ومثله قوله عليه السلام في اللُّقطة^(٧) فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها . والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلا يجيئ فاستمتع بها . . والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلا يجيئ فاستمتع بها . .

(١) فلا يصح : هل إن يشتد البرد تهاجر الطيور - في الرأي الأشهر - ويصح : إن يشتد ؟ .
(راجع الصبان ، ج ٤ عند بيت ابن مالك في أول باب : « الجوازم » :
« فعلين يقتضين شرط قدما . . . » .

وقد سبقت إشارة لهذا في آخر رقم ٣ من ص ٤٢٦) .

(٢) مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه واسم الناسخ ، إن كان الفعل ناسخاً ، (كما سبق في رقم ١ هامش ص ٤٤٦) . (٣) قهراً . (٤) بهمة .

(٥) القيد ، ونحوه ، مما يقيد به الأسير ، ويربط .

(٦) هذا البيت هو من الشواهد التي تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة الشرط غير « إن » ولا يشترطون أن تكون « إن » . وعندهم شواهد ثرية ونظمية . نعم إن الحذف بعد « إن » هو الأكثر .

(٧) الشيء الذي يفسع من صاحبه ويجده بعض الناس في الطريق ونحوه .

وقولهم : المرء مجزى بعمله ، إن خيراً فخير . . . ، أى : إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير . فقد حذف فعل الشرط واسمه ، وبقي خبره .

وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة وجملة الشرط قوله تعالى يخاطب المؤمنين ، ويدكر انتصارهم على الكفار : (فَلَسَمَ تَقْتُلُوهُمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ) ، والأصل : إن افتخرتم بقتلهم أفلم تَقْتُلُوهُمْ . . . — وقد دخلت الفاء على « لم » هنا — ومثله قوله تعالى في المشركين : (أَمْ^(١) اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ) ، التقدير : إن أرادوا الولي الحق فالله هو الولي الحق وحده . وقوله تعالى : (يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة^{*} ؛ فإياي فاعبدون) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبدوني في أرض ، فإياي في غيرها فاعبدون .

هذه هي أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية . وستجىء — (٢) أحكام عامة تختص بها وبالجملة الجوابية .

* * *

ثانياً : أحكام الجملة الجوابية (٣) للشرط الجازم ؛ ومنها الحذف :

١ — أن تكون فعلية . ويصح أن تكون اسمية مقترنة « بالفاء » الزائدة للربط ، أو « بإذا » الفعائية التي تحل محلها في بعض الحالات للربط (٤) . ومن أمثلة الفعلية قول الشاعر :

لا يذهبُ الخيرُ سُدًى ومن يُعِينُ يوماً يُعِنُ^{*}
ومن أمثلة الاسمية قولهم : حينما تصنعُ خيراً فالجزاء خير . وقول الشاعر :
فإن تتقوا شراً فثُلُكُموا اتَّقَى وإن تفعلوا خيراً فثُلُكُموا فَعَلْ^{*}
وقولهم : إن يسر المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه .

٢ — لا بد من إفادتها معنى جديداً لا يفهم من جملة الشرط — كالأمثلة

(١) بل . . . (٢) في ص ٤٧١ .

(٣) ويجوز أن تكون مثبتة ، أو منفية بالتفصيل الآتي في ص ٤٦١ و ٤٦٧ ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

وَمَنْ يَغْتَرِبْ يَحْسَبْ عَدُوًّا صَدِيقَهُ وَمَنْ لَا يُكْرِمُ نَفْسَهُ لَا يُكْرِمُ^{*}
(٤) وسيجيء البيان الخاص بالربط في رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

السالفة — ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ؛ لأن هذه الجملة الجوابية بلفظها ومعناها مثل الشرطية فيهما ؛ فلا جديد في معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً ؛ كقوله عليه السلام : (. . . .) لكل امرئ ما نرى ؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . .) ، أى : فهجرته مقبولة ، أو مباركة . . . فالجملة الجوابية أفادت مراداً جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظي

٣ - وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط ، ولا على الجملة الشرطية . إلا في حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعية^(١) ، مضارعها مرفوع : فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة ؛ بشرط مراعاة البيان والتفصيل الخاص^(٢) بهذا . . . نحو : خيراً إن تستمع تستفيد .

الثانية : أن يكون المعمول هو : « إذا » الشرطية عند من يعربها ظرفاً لجوابها . وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي لا تكون معمولة لفعل الشرط حين يكون فعلاً ناسخاً . وقد سبق^(٣) أيضاً بيان هذه الحالة بصورتها .

وسوغ التقديم في الصورة الأولى أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب في الحقيقة ؛ لأن الجواب محذوف^(٤) ، وتسمية المذكورة جواباً تساهل لوحظ فيه الأصل^(٥) . أما في الصورة الثانية فلأنها أداة شرطية واجبة الصدارة .

(١) في الشكل الظاهر لا في الحقيقة ؛ إذ الحقيقة - طبقاً للمشهور - ، أن الجملة المضارعية المذكورة في مثل هذه الصورة هي دليل الجواب ، وليست بالجواب ؛ لأنه محذوف - طبقاً للاق هنا ، وللبیان الآتي في ص ٤٧٤ - ٤٧٥ .

(٢) وفي ص ٤٧٤ حكم المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٣) في ص ٤٣٨ وما بعدها .

(٤) وفي ص ٤٧٥ إعراب المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٥) بمناسبة حذف الجواب يعرض النحاة لحالة فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه ، والحالات التي يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة ، لا شرطية ، فيقولون : « إن تقدم على أداة الشرط شبه بالجواب فهو - في الأرجح - دليل الجواب ، وليس بالجواب » . وجاء في التسهيل واللمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب في السمة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط - في الأصح - إلا ماضياً =

= لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » - مع ملاحظة ما يأتي في الحكم الرابع . - قال سيبويه : (هذا هو الوارد من كلام العرب) .

وإذا لا يصح عنده الأخذ بالرأى الكوفي الذي يقيس المضارع على الماضي ؛ فيجيز : (أنت كريم إن تصفح) ؛ لأن في هذا قياساً لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه . . . لكن الكوفيين - إلا الفراء - يستشهدون بأمثلة فصيحة تؤيد رأيهم وتقويه - كما سيبيء في ص ٤٥٥ - والرأى الأول أقوى وأنصح مع صحة الثاني .

وما سبق مقصور على السعة أما في الضرورة الشعرية فيصح حذف الجواب مطلقاً وفعل الشرط مضارع ومنه :

يُثْنِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ - إِنَّهُ هُوَ يَسْتَرْذُكَ - مُزِيدٌ

- وسيماد ذكر البيت واسم صاحبه لمناسبة أخرى في ص ٤٥٥ -

فإن كان فعل الشرط المسبوق بدليل الجواب غير ماض وأداة الشرط : « ما » ، أو : « من » ، أو « أئى » - وجب في السعة (أئى : في غير الضرورة الشعرية) جعلها موصولة وإعطاؤها حكم الموصول ، فتقول : أعطى من يعطى محمداً ؛ وأحب ما يحبه . . . - وأكرم أهم يحبك . . . ؛ يرفع المضارع ، والمجىء بالعاقد ، واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب ، وصحة عمل العوامل التي قبل الموصول فيه . أما في الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم .

وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافاً إليه ، والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا نرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تصاف إلى جملة مصدرة « بأن الشرطية » - (كما سبق في ج ٢ رقم ٦ م ٧٩ هامش ص ٢٣٧ وفي ج ٣ م ٩٤ ص ٦٧) - فكذا المصدرة بما تضمن معنى « إن الشرطية » كمن ؛ خلافاً للزيادة حيث جوز في هذه الصورة الجزم اختياراً . أما عند غيرهم فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية . وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط .

وكذلك يجب ما ذكر لمن مطلقاً - (أى : في السعة وفي الضرورة ، سواء أكان بعدهن ماض أو مضارع) فيما يأتي :

أ - إذا تقدمت « هل » مباشرة ؛ لأن « هل » لا تدخل على « إن الشرطية » فكذا ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهمزة ؛ فيجوز الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضيك ترضيه ؟ لدخولها على « إن » الشرطية .

ب - إذا وقع بعد ناسخ من باب : « كان » أو : « إن » ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف ؛ فإنهما قد يجران بعض أسماء الشرط (كما سبق في ص ٤٢٦ و ٤٣٨) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه . ومن الأمثلة : كان من يرضينا نرضيه - إن من يرضينا نرضيه . وأما قول الأعشى :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنَيْسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً =

٤ - امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها ، ولا يصلح جواباً^(١) ؛ ويتحقق هذا الشرط بأن يسبقها ، أو يكتنفها (أى : يحيط بها) ، أو يتأخر عنها ، ما لا يصلح جواباً ، ولكنه يدل على الجواب المحذوف^(٢) ؛ مثل : (أنت الشجاع إن قلت الحق في وجه الظالم) ، أو : (أنت - إن تلطفت في القول - محبوب) . فالجملة الجوابية في المثالين محذوفة ؛ لوجود ما يدل عليها ؛ وهو الجملة التي قبلها ، أو التي تحيط بها ، وكلاهما لا تصلح جواباً . والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق في وجه الظالم

= (يحزم الفعلين : يدخل و يلق) فعل تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل .

ج - إذا وقع بعد « ما » النافية ؛ لأن « ما » النافية لا تنفي الجملة الشرطية . نحو : ما منَّ يومنا نريمه .

د - إذا وقع بعد « لكن » - ساكنة النون ، - أما المشددة فداخلة في : « ب » السابقة - أو « إذا »

الفجائية ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعني ، لكن من يزورني أزوره - مررت بالمحسن فإذا من يستمين به يعينه . وسبب المنع هو أن أداة الشرط (اسماً كانت أم حرفاً) لا بد أن تكون في صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وبإعرابها . أما « لكن » وإذا الفجائية فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدها ارتباطاً معنوياً ، بحيث يتصل المعنيان اتصالاً وثيقاً .

وجاء في حاشية الصبان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد : « لكن » وإذا « الفجائية مشروط بشرط ألا يضم بعدها مبتدأ ، فإن أضم بعدها مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزره يكرمه - وعلى كريم الخلق لكن من يزره يُغضبه . والتقدير فيهما : (فإذا هو من ... - لكن هو من ...) ولم يرد لهذا الشرط ذكر في بعض المراجع الأخرى المتداولة ، كالمجمع ... ولم أجد فيما رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به . ولهذا يحسن إهماله ، والبعد عن التأويلات والتفديرات بغير ضرورة . (راجع في كل ما سبق المجمع ج ٢ ص ٦١ وما بعدها . وحاشية الصبان عند بدء الكلام على الأدوات التي تجزم فعلين ...) .

(١) لأنه إذا دل عليها وهو متأخر ، وكان ما يصلح جواباً أصيلاً بغير ضعف وجب اعتباره الجواب مباشرة ، إذ لا داعي للحذف أو التقدير . ويوضح هذا ما سبق وما يجيء في الصفحة التالية عند الكلام على الشرط الثاني . على أن الكوفيين يعتبرون الدليل المتقدم الذي يصلح جواباً هو الجواب الأصيل ولا مانع عندهم أن يتقدم الجواب على أداة الشرط ويخالفون البصريين في هذا .

(٢) فالغالب أن تسبقه جملة ، أو تكتنفه ؛ (بأن يقع بين ركنيها الأساسيين) . ومن أمثلة

الأول الذي تسبقه جملة قول الشاعر :

لا خيل عندك تُهديها ، ولا مالٌ فليُسعدِ النطق إن لم يُسعدِ الحال

وقول الآخر :

رُبَّ ليل كأنه الصبح في الحُسْن ، وإن كان أسود الطَّيْلَسَانِ

فأنت الشجاع — أنت محبوب ، إن تلبطفت في القول فأنت محبوب^(١) .

ومثال الدال عليها وهو متأخر لا يصلح جواباً ، قوله تعالى : (وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ...) ، أى : فلا تحزن ؛ فقد كذبت رسل من قبلك ، — كما سيجىء —^(٢) فالدال على الجملة الجوابية المحذوفة قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطاً بها . وهو في كل حال أنه لا يصلح جواباً .

ومن أمثلة حذفها للدالة جملة سابقة الشطر الأول من قول الشاعر :

عش وحيداً إن كنت لاتقبل العُد ر ، وإن كنت لاتغفر زلَّة

ومما يدل عليها : « جواب القسم » إذا كان القسم متقدماً على أداة الشرط ، نحو : والله إن رعيت اليتيم ليرعيتك الله . فالقسم محتاج لجواب ، وكذلك أداة الشرط ؛ فحذف جواب المتأخر^(٣) منهما ؛ وهو الشرط ، للدلالة على جواب المتقدم — وهو القسم — على المحذوف . ولهذا تعتبر اللام في المثال داخلة على جواب القسم ؛ كدخولها عليه في قوله تعالى : (وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ ، وَالْأَرْضَ ، وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ — ، لَيَقُولُنَّ اللَّهُ) ، وفي قوله تعالى بلسان الكفار يهدّدون الرسل (لَسَنَ لَسَمُ تَسْتَنهَوُوا لَنَسْرَجْمَنَّكُمْ) فاللام الداخلة على أداة الشرط : (إِنْ) هى علامة القسم ، واللام المتأخرة داخلة على جوابه . أما جواب الشرط في الآيتين فمحذوف : لتأخر أداة الشرط . ويدل عليه في كل منهما جواب القسم المذكور .

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط — في غير الضرورة الشعرية ، وعند غير الكوفيين^(٤) — ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم » . فمثال الماضي لفظاً ومعنى : أنت عزيز إن ترفعت عن الدنيا ، أو أنت — إن ترفعت عن الدنيا — عزيز ... وقول الشاعر :

ونحن أولو المآثر من قديم وإن جحدت مآثرنا اللثام ...^(٥) .

(١) انظر ما يتصل بهذا من اجتماع مبتدأ وأداة الشرط في رقم ٥ من هامش ص ٤٤٥ .

(٢) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من رأى الكوفي ، وما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ .

(٣) علا بالرأى الراجح .

(٤) سبق رأيهم في رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ وسيجىء في ص ٤٥٥ أنه مقبول .

(٥) وكذلك قول الآخر :

ولم تزل قلة الإنصاف قاطعة بين الرجال وإن كانوا ذوى رجم

ومثال الماضي معنى لا لفظاً قول الشاعر :

لمنْ تطلبُ الدنيا إذا لم تُردِّ بها سرورَ مُحِبٍّ أو إساءةَ مُجْرِمٍ ؟

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لم يصح - في الأرجح - حذف الجملة الجوابية^(١) إلا إن سد مسدها جملة أخرى بعدها^(٢) تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى يجعلها هي الجواب ؛ كقوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى) ، والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غنى عن جهرك ، فحذف الجواب الأصلي ، وسد مسده جملة : (فإنه يعلم السر) ، وهي جملة بعده شغلت مكانه ، ولا يستقيم المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي ؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر ؛ إذ الله يعلم السر دائماً ؛ سواء أوجده جهر بالقول أم لم يرجد^(٣) . ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وإن يكذبوك

(١) لاحظ ما أشرنا إليه هنا من رأى الكوفي ، وما سبق في رقم ٥ من هامش ص ٥٥٠ .

(٢) فهي متأخرة في مكانها عن الجواب المحذوف ، وموضعها الأصلي بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهراً ، لا حقيقة ؛ إذ مكانه خال في الواقع . وهي بهذا الإيضاح تعتبر صورة من صور الشرط الأول . إلا أن الصورة هنا واجبة التأخير ، وهي تسد وتغنى عن الجملة الجوابية المحذوفة . لكن كيف يصح حذف الجواب مع أن فعل الشرط مضارع ؛ كما يبدو في الآيات التالية ؟ أجابوا : (« أنه لما سد شيء مسده كأنه لم يحذف ») - راجع حاشية الأمير على « المغني » ، ج ٢ موضوع حذف جملة جواب الشرط - (٣) والذي دعا لهذا التقدير : أن أجل الله آت على كل حال ؛ فليس الجواب مترتباً على الشرط ، فهو كقوله تعالى : (وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر ...) ومثل قوله تعالى : (وإن يكذبوك فقد كذبت رؤس من قبلك ...) فالجواب في كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده ، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع . والسبب في اعتباره محذوفاً واعتبار المذكور في مكانه ساداً مسده أن هذا المذكور ليس مترتباً على الشرط ، ولا مسبباً عنه ؛ كما هو الشائع في أغلب الأساليب - طبقاً لما أوضحناه في رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ - .

أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف ، والمذكور هو الجواب ؛ كما سبق بيانه (في الهامش المشار إليه) من أن الشرط ملزوم وأجزائه لازم له ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الأجزاء قسماً . وقد أوضحناهما هناك . . .

ويكاد الخلاف يكون لفظاً ؛ لاتجاهه إلى مجرد التسمية ؛ أنسمى المذكور جواباً أم ساداً مسد الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة ؟ وما يلاحظ أن هذا الخلاف في التسمية مقصور على الحالة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة .

وسيجيء في ص ٤٨٠ - رقم ٤ - إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط : « إن » .

فقد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلك . . .) ، والأصل : وإن يكذبوك فلا تحزن ، فقد كُذِّبَتْ رسلٌ من قبلك ^(١) . ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب ؛ لأنها ليست مترتبة على ما قبلها . وكذلك قوله تعالى (من كان يرجو لقاء الله فإن أجلَ الله لآتٍ . . .) فالجواب المحذوف تقديره : فليبادر للعمل الصالح . والكوفيون لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضياً ، بل يجيزون أن يكون مضارعاً ؛ ولذا يقولون فيما سُدَّ مسدده : إنه الجواب الحقيقي ، وليس بالدليل ، ولا بالسداد مسد الجواب ، مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم ، كالآيتين السالفتين ، وكقول الشاعر ^(٢) :

لئن تكُ قد ضاقت عليكم بيوتكمُ ليعلمُ ربِّي أن بيتي واسعُ
فقد حذف جواب الشرط « إن » مع أن فعله مضارع ؛ وهو : « تكُ » ، أما جملة « ليعلمُ » فهي جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على « إن » ، ولا يصح - في الراجح - أن تكون هذه الجملة جواباً للشرط ، لأنه متأخر هنا عن القسم ، ولأن جوابه لا يكون مبدوءاً باللام . وكذلك قول الشاعر :

يُشْنِي عَلَيْكَ ، وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدُ
والأصل : إن يستزدك ^(٣) - هو - يستزدك فلديك مزيد .

والأخذ برأى الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم ، وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : « أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط » - كما أوضحناه من قبل ^(٤) - . ومتى اجتمع الشرطان الخاصان بالحذف صار الحذف غالباً ، وقيل إنه واجب ، والأول أنسب .

(١) لهذا إشارة في الصفحة السابقة ، وهامشها .

(٢) هو الكُمَيْت بن معروف من الشعراء المخضرمين - كما جاء في هامش كتاب : « معاني القرآن »

للقراء ، ص ٦٦ - .

(٣) على هذا التقدير يكون فعل الشرط مضارعاً - عندهم - ؛ بدليل تفسيره بمضارع بعده .

أما غيرهم فيجمل البيت من الشواهد - وقد سبق البيت لمناسبة أخرى ص ٤٥١ -

(٤) في رقم ٦ من هامش ص ٤٢١ على أن الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظياً في تسمية

المذكور ؛ أهو جواب أم ساد مسده . كما قلنا في رقم ٣ من هامش الصفحة السالفة .

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفاً غالباً ، أو واجباً أما حذفها جوازاً فأشهر صورته اثنتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جواباً لسؤال ؛ نحو : أترشد الغريب ؟ فتجيب إن رأيته ، والتقدير : إن رأيتهُ أرشده .

الثانية : أن تشعر الجملة الشرطية نفسها — دون سواها — بالجواب المحذوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول في شأن المعارضين : (فإن استطعت أن تستغي نَفْسًا في الأرض أو سُلَّمًا في السماء فتأتيهم بآية . . . ولو شاء الله لجمعهم على الهدى) ، والتقدير : فإن استطعت . . . فافعل .

٥ — امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضي التكرار . إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينة تدل عليه . ففي مثل : إن أسافر أركب طائرة — لا يكون المراد أن ركوب الطائرة يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقضى ركوبى الطائرة مرة واحدة . فإذا تكرر السفر فقد يكون فى الطائرة أو فى غيرها . . . بخلاف قوله تعالى : (يأياها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق . . .) ، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجوه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مرة ، لدليل شرعى آخر ؛ يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئاً .

٦ — جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومحلاً إن كان ماضياً^(١) ؛ بشرط ألا تقترن به فى الصورتين « الفاء » أو « إذا » الفجائية — وهما لمجرد الربط طبقاً ، لما سياتى^(٢) — كقول الشاعر يصف الحساد :

إن يعلموا الخير يُخفوه ، وإن علموا شراً أذاعوا ، وإن لم يعلموا كذبوا^(٣)

فالمضارع : « يُخفوا » مجزوم بحذف النون — وواو الجماعة فاعل — . والماضى : « أذاع » مبنى على الضم لمناسبة الواو فى محل جزم . ومثله الماضى : « كذب » ولا محل

(١) انظر رقم ٢ من « ج » ص ٤٦٨ ولهذا إشارة سبقت فى ص ٤٢٢ .

(٢) فى هذه الصفحة ، والى تليها .

(٣) تقدم هذا البيت لمناسبة أخرى فى ص ٤٢٤ .

لجملته الفعلية الماضية فيما سبق ؛ لأن الجازم قد عمل في محل الفعل الماضي ؛ فلا يؤثر بعد هذا في محل الجملة (١) المشتملة على هذا الفعل .

فإن كان الجواب مقترناً « بالفاء » الرابطة ، أو « إذا » الفجائية التي تحل محلها أحياناً - فإن الجازم يؤثر في مجموع الجملة ، لا في الفعل وحده ، ولا في غيره من أجزائها . فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء - ومن بين أجزائها : الفاء ، وإذا الفجائية - فتصيرُ الجملة كلها في محل جزم بأداة الشرط (٢) . ويظهر أثر هذا الإعراب المحلى في توابعها - كما سلف وكما سيجيء هنا - . ولا يصح جزم الفعل .

٧- جواز اقترانه - لداع بلاغى - بكلمة : « إذا » الجوابية ؛ لتفيدة توكيداً وتقوية ، بشرط أن تكون أداة الجزم ، هى : « إن » ؛ نحو : إن تنصرُ أهل البغى إذا يصببك بغيتهم (٣) .

(١) ولهذا لا يصح جزمها .

(٢) قالوا : لأنه لو وقع في هذا الموقع فعل يقبل الجزم لجزم وعلى هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة دون بقية أجزائها ؛ كذا في المغنى والكشاف . لكن قال الدمامين وأقره الشئى : (الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً ، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها . ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد - وهو الفعل القابل للجزم - لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة . . .) فعلى الرأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب في نحو : (من يقيم فإني أكرمه) في محل جزم ورفع باعتبارين ؛ هما الشرطية والخبرية ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر أيضاً ، وعلى الثانى في محل رفع على الخبرية فقط ؛ كمالها في نحو : من يقيم أكرمه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداة الشرط في المضارع الثانى .

(راجع الخضرى أول الباب) ثم الصبان أيضاً عند الكلام على ما يحزم فعلين .

ولا يتخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضة للحكم الذى قرره وحققوه خاصاً باجتماع المبتدأ والشرط - وقد سبق في رقم ٤ من هامش ص ٤٣٨ وانظر رقم ١ من هامش ص ٤٤٦ وهامش ص ٤٧٥ فابتعاداً عن هذا كله ، وفراراً من اللبس - يحسن الاختصار على الرأى الثانى عند اقتران الجواب « بالفاء » أو « إذا » ، والاستغناء عن الخبر لوجود الجواب الذى يدل عليه .

(٣) سبق إيضاح هذا في ص ٣١٥ ، ومنه يفهم جواز دخول « اللام » على جواب « لو » ، وإن الشرطيتين - وفائدة هذه اللام موضحة تفصيلاً في ص ٤٩٨ - وهامشها - وقد ورد اقتران جواب « إن » باللام في كلام يحتج به ؛ هو قول الشاعر ابن عنمة من شعراء الأصمعيات - كما سيجيء في ص ٤٦٣ - قال :

فإن يَجْزَعُ عليه بنو أبيه لقد خُدعوا ، وفاتهموا قليل

كما اقترن جوابها باللام في خطبة لأبي بكر رضى الله عنه - وردت في الجزء الأول من كتاب =

٨ - وجوب اقتران الجواب - في غير الضرورة^(١) - « بالفاء » ، أو « إذا »
الفجائية التي تخلّفها في بعض المواضع الآتية^(٢) ، إذا كان الجواب نوعاً من
الأنواع التي لا تصلح فعل شرط . وهذه « الفاء » زائدة للربط المحض الدال على

= زهر الآداب ، للحصري ص ١٠ - جاء فيها : (يا معشر الأنصار إن شتم أن تقولوا إنا آويناكم
في ظلا لنا ، وشاطرناكم في أموالنا ، ونصرناكم بأنفسنا - لقلم . . .) « إن » في المثالين بمعنى « لو »
وقد جاء في كتاب : « شفاء الغليل » للخفاجي - ص ١٧٦ مادة « لو » ما نصه :

(إدخال اللام في جواب « لو » ظاهر . وأما في جواب « إن » فقليل لأنه من خطأ المصنفين . وليس
كذلك ، لأنها تُخرج على أنها جواب « لو » مقدرة ، والتقدير في قولهم : « وإلا لكان كذا . . . » « فلو كان
كذا لكان كذا » ترقياً من مرتبة الشك إلى الجزم) . ٥١ .

ونرى أن هذا التعليل مرفوض ؛ لعدم توضيحه طريقة « التقدير » ومكانه ، والضابط الذي يحدده ،
ولأن الأخذ به وحده يفتح باب الفساد والفوضى في اللغة . وكان عليه أن يستدل بأمثلة مسموعة تؤيده ؛
ولم نره ولا غيره عرض أمثلة من فصيح الكلام تؤيد ذلك الأسلوب إلا ما نقلناه - وفيه الكفاية .
ورأيي أن ذلك الأسلوب صحيح مع قلته ، ولكن الأفضل الاكتفاء بالأكثر - انظر ما يتصل بهذا في

رقم ٩ ص ٤٦٣ - .

بقى شيء آخر ؛ مانوع اللام في قوله تعالى في سورة الأعراف : « وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننَّ من
الخاسرين » ؟ أهى اللام الداخلة على جواب قسم محذوف ؛ كما يصرح بهذا بعض المفسرين مجازة
لشائع بين النحاة ؟

إن صح هذا الرأي كان قائماً على من الحذف والتأويل ، وكان مساوياً في قوته اللغوية
للرأي الآخر الذي يجيز دخول اللام في جواب « إن الشرطية » أحياناً ، بل إن هذا الرأي أقوى ؛ لابتعاده
عن التأويل في القرآن من غير داع ؛ لكن كثرة النحاة ترتضى أنها اللام الداخلة على جواب القسم ،
مستندين في هذا إلى حكم خاص من أحكام « إن الشرطية » ، هو : أنها إذا وقع بعدها فعل الشرط
مضارعاً مجزوماً بها كان من المستقيم مجيء لام اليمين في جوابها ؛ فلا يستحسن أن يقال ؛ إن تترقى
لا كرمك ؛ لأن اللام تمنع « إن » من العمل مع أنه ظهر عملها في فعل الشرط .

فإن كان فعل شرطها ماضياً - ويدخل في هذا المضارع المسبوق بلم فإن عملها الجزم فيه لا يكون
ظاهراً ؛ فيجوز دخول لام اليمين في جوابها فيصح من غير قبح أن يقال : إن زرتني لا كرمك . ومن الأمثلة
لهذا قوله تعالى : (وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننَّ من الخاسرين) . ومن الأمثلة لرفع الجواب بعد فعل
الشرط الماضي قول شاعرهم :

وإن أتاه خليل يوم مَسْغَبَةٍ يقول إلا غائبٌ مالى ولا حَرَمٌ

وسيجيء هذا البيت للمناسبة في ص ٤٧٤ - ومن الأمثلة ترك لام اليمين بعد المضارع المجزوم بها فعلا
للشرط قوله تعالى : « (وإلا تغفر لي وترحمني أكن من الخاسرين) » - راجع كتاب سيبويه ج ١
ص ٤٣٦ - .

(٢) هوالنوع السابع الآتي في ص ٤٦٢ . وانظر معنى « إذا » في رقم ٢ من هامش ص ٤٦٢ .

التعليل ؛ وليست للعطف ولا لغيره^(١) ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كى لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذى كان يربط بينهما . وتعرب « الفاء » و « إذا » الفجائية مع الجملة التى بعدهما فى محل جزم جواباً للشرط ، ولا يصح فى الجملة الفعلية بعدهما أن يكون الفعل وحده هو الجواب ، ولا أن يُجزمَ - كما تقدم - وأشهر هذه الأنواع التى لا تصلح فعل شرط ما يأتى^(٢) :

الأول : الجملة الطلبية . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء - ولو بصيغة الخبر - والاستفهام ، وغيره من بقية أنواع الطلب التى سبقت^(٣) . فمثال الأمر قولم : إذا غضبت فاسكت لتأمن زلل اللسان . وقول الشاعر :

إن ملكت النفوس فابغ رضاها فلها ثورة ، وفيها مضاء

ومثال النهى : مَنْ يَشْتَرِكْ فَلَا تَكْتُمُ^(٤) عنه صادق المشورة ، ومن يستنصحك فلا تحجب^(٥) عنه خالص النصيح^(٥) . . .

ومثال الدعاء : رَبِّ : إِنْ أَدْعُوكَ لِمَا يَرْضِيكَ فَاسْتَجِبْ ، وَإِنْ أَتَجِبْ لِمَا يَغْضِبُكَ فَلْتَرْشِدْنِي لِلسَّادِدِ . رَبِّ ، إِنْ هَفَوْتُ فَلَا تَحْرِمْنِي الْمَغْفِرَةَ ، وَإِنْ ضَلَلْتُ فَلَا تَرَكْنِي ضَالًا . . . ونحو : إِنْ يُسَّ الْمَجَاهِدُ فِيرْحَمُهُ اللَّهُ ، . . .^(٦)

(١) راجع الجمع والصبان - فليست « فاء السببية الجوابية » التى ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً . وليست نوعاً آخر غير الزائدة المحضة .

(٢) سبعة ، ومتذكر أنواع أخرى فى « ج » من الزيادة والتفصيل ص ٤٦٧ .

ومنها المضارع المنى بالحرف : « لا » - أحياناً - .

(٣) فى ص ٣٦٥ .

(٤) (٤) المضارع مجزوم « بلا » الناهية ، وليس جواباً مجزوماً ؛ لأن الجواب هو الجملة المضارعية كلها . أما المضارع المسبوق بلا النافية فيجىء حكه فى ص ٤٦٧ - كما سبق - .

(٥) وقد اجتمع الأمر والنهى فى قول بعض العرب : (إذا بلغك أن غنياً اختار فصدق* ، وإذا بلغك أن فقيراً اغتنى فصدق* ، وإذا بلغك أن حياً مات فصدق* . وإذا بلغك أن أحق اكتسب عقلاً ونطق حكمة فلا تُصدق*) .

(٦) المضارع هنا للدعاء ، فهل يصح مجىء الماضى هنا للدعاء ؟ الجواب فى رقم ٢ ص ٤٦٨ .

ومن الأمثلة قوله تعالى : (ومن يمتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم) .

ومثال الاستفهام قوله تعالى: (إِنْ يَنْصَرُّكُمْ اللَّهُ فَلَا^(١) غَالِبَ لَكُمْ، وَإِنْ يَتَّخِذْ لَكُمْ فَنًّا ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ؟)، ومثل: مَنْ تَسْنَحُ لَهُ الْفُرْصَةُ فَهَلْ يَتْرَكُهَا تَفَرًّا؟ وَمَنْ تَلَوَّحَ لَهُ الْأَمَالُ أَفَيَقْعُدُ عَنِ السَّعْيِ وَرَاءَهَا؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستفهام إن كانت الأداة غير الهمزة. (مثل: هل، أين - متى . . .) فإن كانت الأداة هي الهمزة وجب تقديمها على الفاء، وقد سبقت الأمثلة.

ومثال التمني: العافية أغلى ما في الحياة، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى حقها. ومثل: الربيع شباب الزمان وجماله، إن يُقْبِلْ فليت الناس يغتنمون إقباله، ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاته . . . وهكذا بقية أنواع الطلب . . .

الثاني: الجملة الفعلية التي فعلها جامد؛ نحو: مَنْ يُطْلَقُ لِسَانُهُ بِذَمِّ النَّاسِ فليس له واقٍ من ألسنتهم. وقول الشاعر:

إذا المرء لم يخزُنْ عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزّان

الثالث: الجملة الفعلية المصدرة بالحرف: «قد»^(٢)؛ نحو: مَنْ يُحْكَمُ أَمْرُهُ فَقَدْ ضَمِنَ إِصَابَةَ الْمُهْدَفِ. ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية. وقول الشاعر:

فإن تكن الأيام أحسنَّ مرةً إلىَّ فقد عادت لهن ذنوبُ

الرابع: الجملة الفعلية المصدرة بأحد حروف التنفيس (وهما: السين، وسوف) نحو: مَنْ يَحْسُنْ فَيَسْجُزِّي عَلَى الْإِحْسَانِ إِحْسَانًا، وَمَنْ يَسِيءْ فَيَسْلِمَقَى عَلَى الْإِسَاءَةِ شَرًّا وَخُسْرَانًا. ونحو: إِنْ يَعْدِلْ الْحَاكِمُ فَسَوْفَ تَسْتَقِيمُ لَهُ الْأُمُورُ، وَإِنْ يَظْلَمْ فَسَوْفَ تَنْهَارُ دَعَائِمُ حُكْمِهِ، وتُدَوِّمُ بَعْدَهَا حَسْرَاتِهِ وَأَلَامَهُ.

الخامس: الجملة المصدرة بأحد أحرف النفي الثلاثة، وهي:

(١) جاءت الفاء هنا لأن الجواب جملة اسمية وجاءت بعد ذلك في جواب الاستفهام.

(٢) انظر السبب في رقم ٨ من ص ٤٤٧.

ما - لن - إن^(١) ؛ نحو : من يُقَصِّرْ فما ينتظرُ حسنَ الجزاء^(٢) ، ونحو قوله تعالى :
(وما يفعلوا من خير فلن يكفروا) ، ونحو : من يستسلم للغضب فإن يلو من إلا
نَفْسَه على ما يصيبه . أى : فلا يلو من إلا نفسه^(١) . . .

فإن كانت أداة الشرط هى : « إذا » والنافى هو : « إن » جاز مجيء الفاء وعدم
مجئها . ومن الثانى قوله تعالى : (وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا
هزواً) ، أى : ما يتخذونك^(٣) . . .

السادس : الحملة المبدوءة بكلمة لها الصدارة ؛ (مثل : رَبِّ - كأن^(٤) -
أذوات الشرط - أداة القسم عند كثير من النحاة) . . نحو :

إن كان عادكو عيد^١ فرب^٢ فتي بالشوق قد عادده من ذكركم حزن^٣

ونحو قوله تعالى : (من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل : أنه من قتلَ
نفساً بغير نفس ، أو فساد فى الأرض ، فكأنما قتلَ الناسَ جميعاً) ، وقولهم :
من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل ناراً . ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول فى أمر
المعارضين : (وإن كان كَبُرَ عليك إعراضهم فإن استطعت أن تبتغي
نفقاً فى الأرض ، أو سُلَمًا فى السَّماء فتأْتِيَهُمْ بآية ...) ، ومثل : متى
تعتمد أمة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها .

(١ و ١) انظر ما يتصل بهذا رقم ١ من « ج » فى الزيادة الآتية والتفصيل (ص ٤٦٧) . فقد
جعل بعض النحاة « لا » و « لم » النافيتين مثل « إن » النافية . ولكنه جعل اقتران الفاء بهما جائزاً ، لا واجباً .
أما مع « إن » فواجب . (انظر ص ٤٦٧) .

وإذا كانت « لا » نافية للجنس أو الوحدة وجب اقترانها بالفاء لأنها من الحروف الناسخة التى لها
الصدارة ؛ إذ لا تدخل إلا على جملة اسمية . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إن ينصركم الله فلا غالب لكم ..)
(٢) وقول الشاعر :

فإن كنت قد فارقت نجداً وأهله فما عهدُ نجدٍ عندنا بذيَم

(٣) فإن كان حرف النى هو « ما » وجب اقترانه بالفاء - كما سبق - كقول الشاعر :

إذا كانت النعمى تُكَدَّرُ بالأذى فما هى إلا مِحنة وعذابُ

(٤) أو إحدى أخواتها من الحروف الناسخة ، ما عدا « أن » مفتوحة الهزوة التى معناها :
« التوكيد » فليس لها الصدارة .

السابع : الجملة الاسمية كقول الشاعر :

إن يحسدوك على فضل خُصّصتَ به فكلُّ منفردٍ بالفضل محسودٌ
وقول الآخر :

ومن كان مُنحلّ العزائم تابعاً هواه فإنَّ الرشدَ منه بعيدٌ
(١)

وقد تعني « إذا » الفجائية (٢) عن الفاء في الدخول على الجملة الاسمية بشرطين ؛
أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الجملة اسمية غير دالة على طلب ،
ولامسبوقة بنى ، ولا بناسخ ؛ ومن الأمثلة :

(إن يحسدوك إذا كل منفرد بالفضل محسود ...) بخلاف : إن يقطع الولد
أبويه فويح له (٣) ، وإن يعصهما فويل له (٣) . أو : إن يعصهما فإله حظ من
التوفيق ، أو : إن يعصهما فإن خسارانه مبين . فالفاء واجبة في هذه الأمثلة
وأشباهها . ولا يصح : « إذا » .

والآخر : غير متفق عليه . وهو أن تكون أداة الشرط « إن » دون غيرها من
أخواتها الشرطية . فكثرة النحاة تشترطها . نحو : إن تخلص إذا الإخلاص

(١) إذا كانت الجملة الاسمية الجوابية مصدرة بحرف ناسخ (مثل : إن - ما - لا)
وجب دخول الفاء على الحرف الناسخ وحده ؛ كما في هذا البيت « وكا في قول الشاعر :

إذا لم تكن نفس ابن آدم حرةً تَجِنُّ إلى العلنيا فلا خيرَ في النفس
ومن الجملة الاسمية كذلك الجزء الأخير من الآية الكريمة : « (إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم ، وإن
أسأتم فأسأتم) » أي : فالإساءة لها . وقد اجتمعت الجملتان ؛ الاسمية ، والمصدرة بما النافية في
قول الشاعر :

فإن أرحلُ فمعروفٌ جهادى وإن أقعدُ فما بي من خمول

(٢) معناها الدلالة على المفاجأة في الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام . وبالرغم من أنها للمفاجأة
في الحال - لا تخلو هنا - بعد أداة الشرط - من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط . والأحسن
اعتبارها في كل الأساليب حرفاً (وقد سبق الكلام عليها في ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ وفي الجزء الثاني باب
الظرف) . . . وهل يصح أن تجتمع هي والفاء معاً ؟ الجواب في ص ٤٦٥ .

(٣ و ٢) الدعاء نوع من الطلب - كما عرفنا في ص ٣٦٥ ثم ٣٦٨ حيث البيان .

ينفعك . وقلة النحاة لا تشتربها بعينها ، وإنما تجعل مثلها « إذا » الشرطية ؛ مستدلين بقوله تعالى في المطر : (فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون) وقوله تعالى : (ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون) . (١) والأحسن الأخذ برأى القلة ؛ إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما بعض الآيات القرآنية ، ولا داعي للتأويل .

هذا وقد اجتمع في البيت الآتي أكثر الأمور السابقة التي لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطاً ، ويجب في كل منها اقتران الجواب بالفاء ، — أو بما قد يخلفها — والبيت هو :

اسمية ، طلبية ، وبجمادٍ وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنفيس
..... (٢) .

٩ — ورد في المسموع القليل اقتران جواب « إن الشرطية » باللام، على اعتبار « إن الشرطية » بمنزلة « لو » (٣) ومنه قول الشاعر (٤) :

فإن يجزع عليه بنو أبيه لقد خدعوا ، وفاتهمو قليل ...
وقول أبي بكر رضى الله عنه في خطبة له (٥) : « يا معشر الأنصار إن شتم أن

(١) وقوله تعالى : « وإذا أذقنا الناس رحمةً فرحوا بها . وإن تُصِيبهم سئمةٌ بما قدمت أيديم إذا هم يقنطرون » .

(٢) لم يشمل البيت حالات النوع السادس التي سلفت في ص ٤٦١ ، ولا حالات تأتي في « ج » ص ٤٦٧ ، وفي اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التي تخلفها في بعض الحالات يقول ابن مالك : (وسنذكر البيتين في ص ٤٧٦ لمناسبة أخرى هناك) .

واقْرُنْ « بفاء » حَتْمًا جَوَابًا لَوْجُعِلْ شَرْطًا « لِإِنْ » أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ
وَتَخْلُفْ « أَلْفَاءً » « إِذَا » الْمَفَاجَأَ كَأَنَّ تَجَدُّ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

(بفاء ، أى : بقاء — بالفاء) يريد : اقرن بالفاء حتماً كل جواب لوجعته فعل شرط للأداة « إن » أو لغيرها من أخواتها — لم ينجعل . أى : لم يصلح فعلاً للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه . ثم قال : إن هذه « الفاء » قد تختن ويحل محلها « إذا » وساق لها مثلاً ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفة .

(٣) راجع البيان الخاص بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ . ولا سيما ما يتصل بنوع اللام .

(٤) هو عبد الله بن عَنَمَةَ ، من الشعراء الذي يحتج بكلامهم — وله إشارة في هامش ص ٤٥٧ — البيت منقول من الأصمعية الثامنة .

(٥) الخطبة كاملة في الجزء الأول من كتاب « زهر الآداب » للحصري ، ص ١٠ .

تقولوا إنا آويناكم في ظلالنا، وشاطرنّاكم في أموالنا، ونصرناكم بأنفسنا—لقلم»^(١).
وتفصيل الكلام على هذين المثالين وحكم نظائرها من كلام المحدثين موضح
فيما سبق ٥

وقد يقترن جواب «إن» و«لو» الشرطيتين بكلمة : «إذا» ، الجوابية «
طبقاً للبيان الذي سلف»^(٢) .

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالجملة الجوابية ، وستجىء^(٣) أحكام عامة
تتصل بها وبالجملة الشرطية .

(١) سبق تفصيل هذا الحكم لمناسبة أخرى في رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٢) في ص ٣١٥ وفي رقم ٧ من ص ٤٥٧ .

(٣) في ص ٤٧١ .

زيادة وتفصيل :

(١) أيجوز الجمع بين « الفاء وإذا » - السالفتين - ؟ صرح أكثر النحاة بأنه لا يجوز ، وتأولوا قوله تعالى : (حتى إذا فُتِحَتْ أَبْجُوجٌ وَمَأْجُوجٌ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ، واقرب الوعد الحق) - فإذا هي شائخة أبصار الذين كفروا . . .) ، فقالوا إن « إذا » لمجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والممنوع أن تكون للربط عوضاً عن الفاء ، إذ لا يصح الجمع بين العوض والمعوض عنه . وهذا تأويل بادي الضعف عندى ؛ لأن المهم الذى يراد معرفته هو الجمع بين هذين الحرفين أحياناً ؛ أصبح هو - على قلته - سائغ الاستعمال ، أم غير صحيح وغير سائغ ؟ والقرآن قد جمع بينهما ؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع ، وإن كان قليلاً نسبياً . أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال ؛ محاكاة للقرآن الكريم ؛ إذ لا شك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به ؛ وإن كان أحد الاستعماليين أكثر فيه من الآخر ، بل هى اختيار موفق لأسمى الأساليب التى تحاكي .

على أنه قد جاء فى تفسير النسفى النص الصريح على أن « الفاء » قد اجتمعت هنا مع « إذا » لتأكيد الربط .

(ب) هل يصح - أحياناً - الاستغناء عن هذه الفاء الرابطة ، وعما يخلفها بعد حذفها ؛ وهو : « إذا ، الفجائية » ؟

أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا فى الضرورة الشعرية ؛ كقول القائل :
من يفعل الحسنات الله يشكرها^(١) والشر بالشر عند الناس مثلاًن
وقول الآخر :

ومن لم يزل ينقاد للغى والصبا سيلقى على طول السلامة نادماً

(١) ولا يصح فى هذا البيت اعتبار « من » موصولة مبتدأ ، والجملة الاسمية خبرها ؛ لما يترتب على هذا من خلل الجملة الخبرية من رابط يربطها بالمبتدأ .

(١)

ومن النادر الذى لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام فى حديث اللقطة^(٢) .
 (...) فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها . . .) ويؤولون قوله تعالى :
 (وإن الشياطين لَئِيَّوْحُونَ إِلَى أُولِيَائِهِمْ لِيُحْبِطُوا) . وإن أُطْعِمُوهُمْ إنكم
 لمشركون . . .) على تقدير « قسم » قبل الشرط ؛ فيكون الجواب للسابق وهو
 القسم المقدّر^(٣) ؛ والأصل عندهم : ولئن أطعمتموهم إنكم لمشركون . فجملة ؛
 « إنكم لمشركون » ، جواب للقسم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه
 محذوف — (والأصل والله إن أطعمتموهم . . .) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس
 واجبا ، وإنما هو أقوى وأكثر . وبهذا التأويل يقولون فى آيات أخرى تشبه الآية
 السالفة فى رأيهم ، مع أنها تخالفها فى شيء هام ، ومن هذه الآيات قوله تعالى
 فى المشركين : (وإن لم ينتهوا عما يقولون لَنِصْمَسَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابَ أَلِيمٍ)
 وقوله تعالى : (وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ) ، ووجه المخالفة
 هو أن المضارع مؤكد هنا بالنون ؛ فالقسم محتم ليسوع التأكيد بها^(٤) .

وقال آخرون : إن الفاء ليست محذوفة فى الآيات السالفة — وما يشبهها — وإنما هى
 مقدرة ملحوظة ؛ فكأنها مذكورة . ولكن كثرة النحاة لا ترضى هذا الرأى^(٥) ، مع

(١) وكقول زهير فى معلقته :

فَلَا تَكْتُمَنَّ اللَّهُ مَا فِي نَفُوسِكُمْ لِيُخْفِيَ وَمَهْمَا يُكْتَمِ اللَّهُ يَعْلَمُ

(٢) سبق معناها فى رقم ٧ من هامش ص ٤٨ ؛ لمناسبة أخرى .

(٣) أما جواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم (ولهذا صلة بما يحى فى رقم ٢ من هامش ص ٤٨٦)

(٤) انظر ما يتصل بهذا الحكم اتصالا وثيقا فى رقم ٣ من هامش ص ٤٥٧ .

(٥) جريا وراء الرأى الذى اختاره الرضه وآخرون . فقد جاء فى شرحه للكافية — ج ٢ ص ٣٩٤ —

ما نصه : (قال بعضهم : إن قونه تعالى : « إنكم لمشركون » جواب الشرط ، والفاء مقدرة . ولم يقدر
 قسما . وهو ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يكون لضرورة الشعر ، كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الناس مثلان) ١٥.

ومثله أبو حيان فى كتابه البحر (ج ٤ ص ٢١٣) حيث يقول : (زعم الحنفى أن قوله تعالى :
 « إنكم لمشركون » على حذف الفاء ، أى : فإنكم ، وهذا الحذف من الضرائر — أى : الضرورات —

أن الخلاف شكلي محض . إذ مؤداء في الرأيين التأويل بالحذف ، وإن اختلفا في نوع المحذوف . والتمحل ظاهر في تأويل الآية الأولى ، وفي الحكم على الحديث بالندرة ، لوجود شواهد أخرى فصيحة نثرية - لاتخضع للضرورة - وغير نثرية . فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو عدم حذف « الفاء » و « إذا » التي قد تنوب عنها ، وأنه يصح - مع القلة النسبية ، لا الذاتية - الاستغناء عنهما منفردين ومجتمعين ، إن كانت أداة الشرط هي : « إن » ^(١) . . .

ويقول أبو حيان وفريق من النحاة إن « إذا » الشرطية قد تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفيًا بإن ، أو : ما ، أو : لا . وجعل منه قوله تعالى : « وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزؤاً ... » - كما سبقت الإشارة لهذا ^(٢) .

(ح) هل يصح أن يقرن الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط ؟ أجابوا :

١ - إن كان فعل الجواب مضارعاً يصلح فعلاً للشرط جاز : إما تجرده من « الفاء » مع وجوب جزمه ، وإما اقترانه « بالفاء » ^(٣) ؛ بشرط أن يكون مثبتاً أو منفيًا : « لا » ، قيل : أو « لَمْ » أيضاً ، (فني « لم » خلاف ،) ومتى اقترنت « الفاء » به وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ محذوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط . ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب : إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزيادة الفاء زيادة مطلقة ، يراعى فيها تقدير سقوطها . لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصالة الفاء ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، وليست زائدة للربط . ومن أمثلته قوله تعالى : « (فن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً) وقوله تعالى : (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً) ، أى : فهو لا يخاف ...

= فلا يكون في القرآن وإنما الجواب محذوف . و « إنكم لمشركون » - جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله إن أطمعتم ...) . ١ . ٥ . والخلاف بين الرأيين شكلي - كما سيحى .

(١) لأن أكثر الأمثلة المسوعة الخالية منها كانت أداة الشرط فيه هي : « إن » .

(٢) في النوع الخامس - ص ٤٦٠ - .

(٣) انظر ما يتصل بهذا في رقم ١ من هامش ص ٤٦١ .

فإن لَمْ يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أول القصة ،
كقراءة من قرأ قوله تعالى في حكمة شهادة المرأتين : (إنْ تَصِلْ إحداهما فتدْكَرْ
إحداهما الأخرى) بكسر همزة : « إنْ » ورفع المضارع : « تُدْكَرْ » . والتقدير :
فهى — أى : القصة — تُدْكَرْ ، ونحو : إنْ قام المسافر فيتبعه صديقه . أى : فهو —
الحال والشأن — يتبعه صديقه (وفي هذه القراءة نوع تكلف لا داعي له) .

ومن أمثلة عدم اقترانه « بالفاء » مع نفيه بالحرف « لا » وجوب جزمه باعتبار
هذا المضارع وحده جواباً للشرط مباشرة — قوله تعالى : (« وإنْ تَعُدَّوا نعمةَ
الله لا تُحْصوها ») فالمضارع : « تُحْصُوا » هو جواب الشرط مجزوم بحذف النون .

٢ — إن كان فعل الجواب ماضياً متصرفاً ، مجرداً من « قد » و « ما » ...
وغيرهما مما يتصل به ويوجب اقترانه بالفاء — طبقاً لما تقدم — فله ثلاثة أضرب :
فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » قبله إن لم
تكن ظاهرة ؛ لتقربه من الحال القريب من الاستقبال ؛ كقوله تعالى في سورة يوسف :
(إن كان قميصه قدَّ من قبلٍ فصدِّقْ ...)^(١) أى : فقد صدقت .
وإن كان ماضياً في لفظه مستقبلاً في معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد —
امتنع اقترانه بالفاء : نحو إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضى الذى معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء
على تقدير : « قد » ؛ إجراء له مجرى الماضى لفظاً ومعنى للمبالغة في تحقق وقوعه ،
وأنه بمنزلة ما وقع . ومنه قوله تعالى : (ومن جاء بالسيئة فكسبت وجههم ...)
وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضياً . ويندرج
تحت الوعد والوعيد ما كان غير صريح في أحدهما ولكنه ملحوظ في الكلام ، مراد

(١) المضى حقيقى هنا . وقد يقال إنه مؤول بمثل التأويل الذى جرى على آية أخرى سبقت
(في رقم ٣ من ص ٤٤٤) وهى قوله تعالى : (إن كنت قلته فقد علمته) . إذ المراد فيهما : إن
يثبت في المستقبل أنى قلته فقد علمته ، وإن يثبت في المستقبل أن قميصه قدَّ .

ومثل هذا التأويل حسن إن استقام عليه المعنى ؛ فيجدر الاقتصاد عليه في هذه الصورة المعينة
ومنع إباحته إن لم يستقم عليه المعنى ، وهذا التقييد تمتنع الصور الأخرى الحالية من . « قد » لفظاً ،
والتي قد يقع في الوهم الخاطيء والاعتبار الفاسد اشتغالها على « قد » تقديرًا مع أنها مفقودة .

منه ؛ فيدخل الدعاء بنوعيه (الخير والشر) فمن الدعاء بالخير قول الشاعر :

وإذا ارتحلت فشيتعتك سلامة^١ حيث اتجهت ، وديمة مدارُ

ومن الدعاء بالشر . . . قول جميل يخاطب غراب البين ، داعياً عليه :

فإن كان حقاً ما تقول فأصبحتْ همومك شتى ، والجناح كسيرٌ
ودُرّتْ بأعداء حبيبك فيهمو كما قد تراني بالحبيب أدورُ
ويدخل التخويف وبيان العواقب ؛ كالذي في قول النابغة الجعدي :

الحمد لله لا شريك له^٢ من لم يتقبلها فنفسه ظلما
أى : فظلم نفسه .

(د) قد ينزل بعض الظروف منزلة الشرط فيكون مضافاً للجملة بعده مباشرة ، ومنصوباً لعامل في الكلام المتأخر عنها ، المترتب عليها ؛ كأنه جواب لها ، معلق عليها ؛ كتعليق الجملة الجوابية على الشرطية ، ومن الأمثلة لذلك قوله تعالى في موقف الكفار من القرآن الكريم : (وإذا لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك^٣ مبين) ، وقد سبق^(١) تفصيل هذه المسألة ، وبيان صورها المختلفة .

(هـ) بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يميزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع - مباشرة - في جملة بعد جملة الصلة^(٢) ، أو في جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة^(٣) ، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والجزاء للجملة الصلة ، أو الصفة . ففي مثل : الذي يكرمني أكرمه - وكل رجل يقول الحق أحترمه - يميزون جزم المضارعين : « أكرم » ،

(١) في الجزء الثاني ، باب الظرف ، م ٧٩ « و » من ص ٢٥٧ وفي رقم ٤ من هامش ص ٢٦٨ ثم في باب الاستثناء (ج ٢ م ٨٣ هامش ص ٣٣١ عند شرح بيت ابن مالك :

« وحيث جرا فهما حرفان . . . » وفي باب حروف الجر ، م ٨٩ رقم ٢ من هامش ص ٤٠٩ .

(٢) لهذه بيان في ج ١ م ٢٧ ص ٣٨٣ باب الموصول (الكلام على صلة الموصول والرباط) وهناك قصة طريقة توكيد هذا الحكم .

(٣) لهذه بيان في ج ٣ م ١١٤ ص ٤٦٣ « ز » باب النعت (بالجملة وشبه الجملة) .

.....

 و «أحترم» لأن جملة كل منهما - على اعتبار الحملتين بمنزلة جوابين للصلة والصفة - ، شبيهة بجملة الجواب للأداة الشرطية ؛ كالتأنيدهما مترتبة على الجملة التي قبلها . فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

وهذا قياس مرفوض ؛ فالحجة القوية هي : «السمع عن العرب» . وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة . غير صالح لتأييد دعواهم . فيحسن الاقتصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه . وإنما سجلنا رأيهم هنا لنعرف به ذلك الوارد المسموع دون الموافقة على محاكاته .

* * *

أحكام عامة تختص بجملتي الشرط والجواب معاً.

١ - ما يختص بهما من ناحية نوعهما ، وكيفية إعراب فعلهما :

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية ، وفعلها وحده هو فعل الشرط - كما عرفنا - ؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية . فلها من هذه الناحية صورتان . أما جملة الجواب فقد تكون فعلية - ماضوية ^(١) أو مضارعية - وقد تكون اسمية بشرط اقترانها بالفاء ، أو ما يتخلّفها ، طبقاً لما سبق ^(٢) .

والصور السالفة كلها صحيحة ، قياسية . ولكنها - مع صحتها - مختلفة الدرجة في قوة الفصاحة والسمو البلاغي ؛ فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعاً لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد في الأساليب العالية الماثورة . وقد يختلف هذا الوارد في ضبط المضارع وإعرابه .

هذا ، ويلاحظ : أن الماضي في الجملتين قد يكون ماضياً لفظاً ومعنى ؛ بحسب أصله قبل مجيء أداة الشرط الجازمة ، فإذا جاءت جعلته ماضياً لفظاً ، لا معنى ، لأنها تجعل زمنه مستقبلاً ^(١) ؛ فيظل ماضياً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذي تغير فصار بسببها مستقبلاً .

كما يلاحظ أن المضارع في الجملتين قد يكون مضارعاً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، فإذا دخلت عليه : « لم » الجازمة تركته مضارعاً لفظاً لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضياً ؛ فيظل مضارعاً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذي تغير وصار زمناً ماضياً . وإذا سبقتهما معاً أداة شرط جازمة خلت زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : « لم » ذلك أن أداة الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل في الجملة الشرطية ، وفي الجملة الجوابية - للمستقبل ^(٣) المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلاً ، أم كان ماضياً أصيلاً (أي : ماضياً لفظاً ومعنى) أم ماضياً معنى فقط دون لفظ - كالمضارع المسبوق بالحرف « لم » فإن صورته صورة المضارع ، ولكن

(١ و ١) مع مراعاة ما سبق في رقم ٢ من ص ٤٦٦ . (٢) في ص ٤٥٨ .

(٣) راجع ما سبق متصلاً بهذا في آخر رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

زمنه ماض ، بسبب « لم » فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقل وحده ؛ بسبب أداة الشرط الجازمة^(٣) وفيما يلي ترتيب درجاتها :

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصليين مجزومين ، لفظاً^(١) بأداة الشرط لأن أحدهما فعل الشرط ، والثاني هو فعل الجواب المباشر^(٢) ؛ كقوله تعالى : (« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصِرُوا اللَّهَ يَنْصِرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ . . . ») ، وقوله تعالى : (وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ)^(٣) وقوله : (وَمَا تَنْفَقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ . . .) .

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظاً ؛ فيبينان لفظاً ويجزمان محلاً - أى : أن كلا منهما مبنى فى لفظه ؛ (كالشأن فى الأفعال الماضية كلها) ولكنه فى محل جزم ؛ لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب ، والأصل فى فعلى الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظاً ؛ فكذلك يجزم ما يحلّ محلهما . ولما كان الماضى لا يجزم لفظاً وجب جزمه محلاً^(٤) . ومن الأمثلة : من أسرف فى الأمل ، قصر فى العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه ذمّوه بالحق وبالباطل

وقول الآخر :

إن اللثام إذا أدلتهم صلّحوا على الهوان ، وإن أكرمتهم فسدوا

.

(١) هذا إن لم تتصل بالمضارع إحدى التوئين ، فإن اتصلت به إحداها كان مبنياً فى محل جزم ؛

- كما فى ص ٢٧٩ - .

(٢) أى : الذى يعتبر وحده فعل الجواب مجزوماً ، وهو مع فاعله جملة فعلية هى جملة الجواب ؛ وليست فى محل جزم . بخلاف بعض الحالات الأخرى ، كالتى يكون فيها المضارع مع فاعله خبراً لمبتدأ مخوف ، والجملة من المبتدأ المخوف وخبره هى الجملة الجوابية ، فى محل جزم - كما سيجىء فى هامش ص ٤٤٣ - فى هذه الصورة وأمثالها لا يكون هو فعل الجملة الجوابية إذ الجملة المضارعية هنا خبر لمخوف ، وليست هى الجواب ، وليس المضارع فيها مجزوماً .

(٣) أول الآية : (إِنْ تَنْتَفِثُوا فَتَنْتَفِثُوا فَمَا يَكُنْ لَكُمْ ، وَإِنْ تَنْتَفِثُوا فَتَنْتَفِثُوا فَمَا يَكُنْ لَكُمْ ، وَإِنْ تَنْتَفِثُوا فَتَنْتَفِثُوا فَمَا يَكُنْ لَكُمْ) .

(٤) لهذا الجزم المحلى آثاره فى التوابع ؛ كالمطف والبدل وغيرهما . فإذا عطف عليه مضارع متحد معه فى الزمن وجب جزم المضارع المعطوف . وإن أبدل منه مضارع جزم أيضاً ، وهكذا . وإن عطف عليه ماض كان مبنياً فى اللفظ ، مجزوم المحل .

ويدخل^(١) في هذه الدرجة: الماضي معنى دون لفظ - وهو المضارع المسبوق بالحرف «لم» ؛ نحو : إن لم تتأهب للأعداء لم تتغلب عليهم - من لم يهيئ للغاية وسائلها عوقب بالخيبة في إدراكها - من قصر في الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمل - وقد سبق^(٢) الكلام على إعراب المضارع المسبوق «بلم» .

الثالثة : أن يكون فعل الشرط ماضياً - ولو معني - وفعل الجواب مضارعاً أصيلاً كقوله تعالى : (من كان يريد حَرْثَ الآخرةِ نَرْدُ له في حَرْثه ، ومن كان يريد حَرْثَ الدُّنيا نُؤْتِه منها ، وماله في الآخرة من نصيب) . فالماضي مبني في محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة . ومثل ؛ من لم يغتنم الفرصة يعاقب بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع ، وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن^(٣)

الرابعة : أن يكون فعل الشرط مضارعاً أصيلاً مجزوماً ، وفعل الجواب ماضياً - ولو معني - وهذه الصورة أضعف الصور ؛ حتى خصتها بعض النحاة بالضرورة الشعرية . ولكن الصحيح أنها ليست مة صورة على الشعر ، وإنما تجوز في النثر مع قلتها . ومن أمثلتها نثراً قول النبي عليه السلام (من يقسم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له .) وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول عليه السلام : « إن أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ^(٤) ؛ متى يَقْسمُ مَقْصَماً مَكَ^(٥) رَقَّ » . ومن أمثلتها شعراً قول القائل يمدح ناصره :

مَنْ يَكْدُنِي^(٦) بِسَيْفِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلِيقِهِ وَالْوَرِيدِ
وقول الآخر في أعدائه :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مِنْهُ ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا...^(٧)

* * *

(١) ومثل قول الشاعر :

وَمِنْ عَاتَبَ الْجُهَّالِ أَتَعَبَ نَفْسَهُ وَمِنْ لَامَ مَنْ لَا يَعْرِفُ اللَّوْمَ أَفْسَدَا

(٢) في رقم ٣ من هامش ص ٤١٤ .

(٣) وسيجيء هذا الحكم في الصفحة التالية وفيها أمثلة للرفع المطلوب هنا .

(٤) كثير الأسف والحزن والبكاء ؛ خوفاً من الله .

(٥) تريد : متى يقيم مقامك في الصلاة إماماً بالناس وقت تخلُّفك عن الإمامة .

(٦) كاد ، يكيد ، كيداً - خدع ومكر .

(٧) وفي نوعي الفيلين يقول ابن مالك في بيت أشرنا إليه في هامش ص ٤٢٤ لمناسبة هناك :

وَمَا ضَيَّعَ أَوْ مَضَارَعَيْنِ تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

٢ - ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه :

الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوماً . لكن يصح جزمه ورفعهُ إن كان فعلاً الشرط ماضياً - لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المحزوم بلم ، فكلا الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن . - كما أشرنا (١) - وقد سبقت أمثلة الجزم . ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يَسْمَدَحُ :

وإن أتاه خليل يوم مَسْعَبَةٍ
يقول : لا غائبٌ مالى ، ولا حريمٌ (٢)

وقول المتغزل :

إن رأتني تميلُ عني كأن لم يكُ بيني وبينها أشياء
وقولهم : من لم يتعود الصبر تُؤدى (٣) به العوادي .

فإن كان فعلاً الشرط والجزاء مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجوز رفع المضارع الواقع جواباً في النثر وفي النظم ؛ مستدلاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت ، ولو كنتم فى بروج مُشَيَّدة) برفع المضارع « يدرك » ، ويقول الشاعر :

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ
إِنَّكَ إِن يُصْرَعُ أخوك تُصْرَعُ

وقول الآخر يخاطب جَمَلَهُ :

فقلت : تحملُ فوق طوقك إنها مطبَّعةٌ ، من يأتِها لا يَصْبِرُها (٤)

والأفضل إهمال هذا الرأى قدر الاستطاعة ، منعاً للخلط واللبس ، ولأن ذلك الاستدلال واه ؛ فرواية القراءة المذكورة موضع شك ، وبقية الأمثلة قليلة ، فوق أنها مقصورة على الشعر ؛ ولذا قال بعض النحاة : إنه لا يصح الرفع مطلقاً إلا فى الضرورة الشعرية .

(١) فى الصفحة السالفة .

(٢) لا حرم « لا ممنوع » . أى يقول : مالى غير ممنوع . وقد سبق هذا البيت للمناسبة عينا فى هامش ص ٤٥٨ .

(٣) أى : تذهب به وتهلكه .

(٤) يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جملة قرية أو غرارة كبيرة ملووة طاماً ، وأن يشجمه على احتمال عيها الثقيل ، فقال له هذا (إنها مطبعة . . . » أى : إن القرية أو الغرارة ملووة ، من يأخذ منها شيئاً فإنه لا ينقصها) .

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع في جملة الجواب كالحالتين السالفتين ؟

١ - الخير : أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع ؛ فنقول عند وقوعه مرفوعاً في الشعر وليس له معمول متقدم على الأداة : إنه جواب الشرط ، مرفوع للضرورة أو على لغة ضعيفة . وعند وقوعه في النثر : إنه مرفوع ، محاكاةً لتلك اللغة الضعيفة . ولا داعي للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافترض الحذف ، أو التقديم ، أو التأخير ... ، رغبة في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق شيء آخر يبيح رفعه بغير ضعف ؛ وبغير أن يكون جواب شرط . وفي هذا ما فيه من التكلف الذي لا يطابق الواقع . فوق ما يُوجه إليه من اعتراضات أخرى^(١) .

(١) من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله سيبويه وبعض أئمة النحاة :

« ١ » يقول سيبويه : إن المضارع المرفوع بعد فعل الشرط الماضي - مثل : إن رأيتي تميلُ عنى ... ، ليس هو جواب الشرط ، وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب : تساهل ، أو مجاز دلالة على الجواب . والجواب الحقيقي محذوف ، وهذا المضارع المرفوع قد تأخر مع فاعله عن موضعهما الأصلي الذي يسبق أداة الشرط . والأصل عنده : تميلُ عنى إن رأيتي تميلُ . فالجواب محذوف دل عليه جملة : (تميلُ عنى) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت موضعها وجاءت متأخرة عن الجملة الشرطية ؛ ففي الكلام أمران ؛ حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه . وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر ناصباً للام الذي قد يكون قبل الأداة ؛ مثل : محمداً إن جاء أكرمهُ وأرعاه .

وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب ، ولكن على تقدير « الفاء » التي تدخل على الجواب أحياناً ؛ فتقوم في إفادة الربط بين جملة الشرط والجواب مقام جزم الفعل ، ولا يجزم معها الفعل ؛ استغناء بها في الربط عن الجزم - كما سبق في ص ٤٥٨ - . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره هي جواب الشرط في محل جزم . ويجب عندهم رفع المضارع في هذه الصورة ؛ لأن المضارع الواقع في حيز « فاء » الربط على الصورة السالفة واجب الرفع بالرغم من أن الفاء هنا مقدرة - سواء أكان فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : (ومن عاد فينتقمُ الله منه) أم مضارعاً كقوله تعالى : (فن يؤمنُ بربه فلا يخافُ بخساً ولا رهقاً) . ففي الكلام - عندهم حذف الفاء وتقدير وجودها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب في محل جزم ، فيجوز العطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملاً . وهذا الرأي - برغم ما فيه - أقرب من رأى سيبويه إلى القبول .

وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - برغم ما فيه أيضاً - وملخصه : أن المضارع مرفوع لا لسبب مما ذكر ، ولكن لأن أداة الشرط لم يظهر لها تأثير في لفظه ؛ لأنها عجزت عن التأثير في لفظ فعل الشرط الماضي فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر في لفظه أيضاً !! وهذا التعليل واضح الفساد . فإلا السبب في عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي ، مع أن فعل الشرط ماضٍ =

ب - فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفع المضارع ، وفي هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً ؛ نحو : طعامنا إن تزرنا تأكل ، ' فطعام - بالنصب - مفعول مقدم للمضارع : « تأكل » الذى يعتبر دليل الجواب المحذوف ، ولا يصح أن يكون جواباً حقيقياً ، لأن الجواب الحقيقى لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطية ، ولا على الأداة كما سلف ^(١) .

أما لوجعلنا كلمة « طعام » مرفوعة على اعتبارها مبتدأ فالأحسن الأخذ بالرأى الأقوى الذى استخلصناه من عدة آراء ، وشرحناه . . . (٢) . . .

* * *

عنى الحالتين ؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل ؛ - برغم ما سجله من أن الأداة عجزت عن التأثير فى لفظ المضارع . وهذا نوافقه عليه - وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين . فلا يشمل على الآتية : هـ
« ب » ويقول سيبويه : فإن كان المضارع مرفوعاً بعد فعل الشرط المضارع فإن تقدم على أداة الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر منقولاً من مكان سابق على أداة الشرط ، وأنه ترك مكانه الأصل وتأخر عنه إلى المكان الذى حل فيه بعد الجملة الشرطية ، فهو دليل الجواب ، وليس جواباً حقيقياً إلا من باب التساهل أو المجاز . ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذى تأخر من تقديم معمولاً هو فاعله للعامل المحتاج إليهما قبل أداة الشرط . فى المثال السالف : (إنك إن يصرع أخوك تصرع) . يكون المضارع « تصرع » مع فاعله خبر « إن » ، وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأصل ؛ كما سبق . وإن لم يوجد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير الفاء ، والمضارع بعدها مع فاعله خبر لابتداء محذوف ، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره فى محل جزم ، جواب الشرط . . .

ويرى الكوفون والمبرد ومن معهم تقدير الفاء هنا كما قدروها هناك (فى « ا ») ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضياً وأن يكون مضارعاً . وهذا خير من رأى سيبويه .

(١) راجع التفصيل فى رقم ٣ من ص ٤٤٩ هـ .

(٢) هنا وفى ص ٤٤٩ والى بعدها . وفيما سبق من رفع المضارع فى الجزاء يكتب ابن مالك بيت

واحد لا إيضاح فيه ولا تفصيل - وقد تقدم فى هامش ص ٤٢٤ لمناسبة هناك - هو :

وبعد ماضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ ٦

ثم أرفده بيتين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من ص ٤٦٣ ، وهما :

واقرن « بفاً » حتماً جواباً لَوُجِعِلْ شَرْطاً لـ « إِنْ » أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ ٧

وَتَخَلَّفُ « الفاء » « إِذَا الْمَفَاجَأَةُ » كَيْانٌ تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ ٨

٣ - ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما :

(١) إذا وقع بعد جملة الجواب - ولو كانت اسمية ، لأنها في محل جزم - مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها المتكلم والمعرّب ما يناسب السياق ، ويساير معنى التركيب^(١) .

أولها : اعتبار « الواو » و « الفاء » حرفي استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجرداً من ناصب وجازم ، ومن زوني التوكيد - ومن الأمثلة قوله تعالى : (وَإِنْ تُبْذِلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ ، يَحْجَسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ؛ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ، برفع المضارع « يغفر » بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : (وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْدَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) ، برفع المضارع : « يذر » بعد واو الاستئناف ، وقول الشاعر يمدح :

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ^(٢) يَهْلِكُ رِبْعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ^(٣) بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ^(٤) الظَّهْرُ ، لَيْسَ لَهُ سَنَامُ
برفع المضارع : « نأخذ » بعد واو الاستئناف :

ثانيها : اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية - وهما عاطفان أيضاً مع السببية والمعية - والمضارع بعدهما منصوب « بآن » مضمرة وجوباً (بالتفصيل الذي سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية ، وواو المعية)^(٥) . كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - نأخذ .

(١) كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنى خاص به ، يخالف الآخر ، وواجب المتكلم والمعرّب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ، ولما يقتضيه المعنى . ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب ، وتباح في كل تركيب بغير تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص ، وإلا صارت اللغة فوضى بسبب محو القيود ، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض .

(٢) هو النعمان بن الحارث الأصغر . (٣) ذنب - عقيب .

(٤) مقطوع . يريد : لا ظهر له ولا سنام ، لضعفه وهزاله . فلا خير فيه .

(٥) في ص ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، وهماشهما . وقالوا في سببه : إن الذي سوغ وقوعهما للسببية والمعية هنا ، دون أن يتحقق شرط إضمار « أن » بعدهما وجوباً ؛ - وهو النفي المحض ، والطلب المحض ، وما ألحق =

ثالثها : اعتبارهما حرفى عطف مجردين له - فلا يفيدان سببية ولا معية - والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب الشرط مضارعاً مجزوماً مباشرة ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان فعل الجواب ماضياً فهو مجزوم محلاً ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظاً ، مراعاة لمحل المعطوف عليه . وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أو فعلية ؛ فإنها تكون فى محل جزم ، والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظاً تبعاً لمحلها . كالأمثلة التى سبقت فى الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - نأخذ ، وكقول الشاعر :

ومن يَسْتَتَبَّعْ - جاهداً - كل عثرة يسجدُها ؛ ولا يسلمُ له - الدهر - صاحبُ

والكوفيون يجعلون « ثم » كالواو فى الأوجه الثلاثة السالفة^(١) ؛ فكلاهما إما للاستئناف ، وإما للعطف الخالص ، وإما للعطف مع المعية . . .

(ب) وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة ، متوسطاً بينها وبين الجملة الجوابية ، فأكثر النحاة يجيز فيه وجهين ؛ يختار منهما المتكلمُ والمُعَرَّبُ ما يناسب السياق .

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مجزوم ؛ لأنه معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ؛ كقوله تعالى : (إنه من يَسْتَقِرْ ويصبرْ فإن الله لا يضيعُ أجرَ المحسنين) ، ومثل : من يتكلمْ فيُسرفْ

صهما ، مما شرحناه فى مكانه - أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع ؛ فثله مثل النى أو الطلب وملحقتهما . فهم يريدون إرجاع النصب هنا إلى استيفائهما شرطهما من الوقوع بعد النى أو الطلب تأويلاً . ولكن السبب الحق هو الاستعمال العربى الذى نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصل . وما تجب ملاحظته أن الأخذ بهذا الوجه وجعلهما للمعية والسببية - إنما هو اختيارى محض أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق . لكن إذا اختارها للسببية والمعية وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة . فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المترتبة عليه حتمية .

(١) وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف : « أو » ، ورأيه ضعيف كراى الكوفيين هنا ؛ لضعف الشواهد التى يحسن عدم القياس عليها .

يكنّ عرضةً للزلل . . . أو : ويسرف ، أو : ثم يسرف . ومثل : من تكلم فيكثر - أو : يكثر ، أو : ثم يكثر - كان عرضةً للزلل . . . يجزم الأفعال المضارعة : (يصبر - يسرف - يكثر . .) ؛ لأنها معطوفة ، والمعطوف عليه مجزوم لفظاً أو محلاً ؛ فهي تابعة له في الجزم فتجزم لفظاً .

والآخر ؛ النصب على اعتبار الفاء للسببية مع العطف ، والواو للمعية مع العطف ، وثم - عند الكوفيين - للعطف مع المعية ، والمضارع منصوب بأن مضمورة وجوباً بعد الثلاثة . ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها . وكذا نصب المضارع : « يخضع » في قول الشاعر :

ومن يقرب منا ويخضع نؤوه فلا ينخس ظلماً ما أقام ولا هضمًا

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفى أداة الشرط جملتها (الشرطية والحوالية معاً) ؛ كى يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط . ووضع الجملة الاستئنافية بين جملتى الشرط والجواب إنما هو لإقحام الجملة أجنبية بين جملتين متلازمين في المعنى .

ويرى المحققون : أن رفع المضارع المتوسط بين جملتى الشرط والجواب جائز بعد حرف مما سبق . وحجتهم أنه لا مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة استئنافية معترضة ، وليست للاستئناف المحض . ورأيهم صحيح^(١) ، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى .

وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تنوسط جملته بين جملتى الشرط والجواب - الأوجه الثلاثة ؛ وهى الرفع على اعتبار الجملة استئنافية اعتراضية ، والجزم بالعطف على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ، والنصب على اعتبار « الواو » ، و« ثم » للعطف مع المعية ، و« الفاء »

(١) لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملتى الشرط والجواب ، واستدلوا بأمثلة من القرآن الكريم (راجع الجزء الثانى من المعنى ، باب الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وكذلك الصبان هنا ، وحاشية ياسين على التصريح) .

وقد يقال : لم امتنع على الاستئناف المحض ، دون الخالى من صفة الاعتراض ؟ أجابوا : أن الاستئناف المحض يشعر بتمام الكلام قبله ، دون الاعتراض .

للعطف مع السببية ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة . وجوباً بعد الثلاثة ، وبهذا يكون حكمه واحداً بعد الأحرف السالفة ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية ، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية^(١) . . .

« ملحوظة » : إذا توسط المضارع بين جملتي الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السالفة أعرب « بدلا » ، إن كان مجزوماً ، وأُعربت جملته « حالاً » - في الغالب - إن كان مرفوعاً . فمثال الأول :

مَتَى تَأْتَانَا - تُلْسِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا - تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً ، وَنَارًا أَجَجًا

والثاني :

مَتَى تَأْتَهُ - تَعْشُو^(٢) إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ - تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مُوقِدٍ

* * *

٤ - ما يختص بهما من ناحية حذفهما معاً :

يصح حذف الجملتين معاً - في النثر والنظم - بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما . والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي : « إن » ، مثل قول الشاعر وهو يودّع أحبابه :

نُودِعْكُمْ ، وَنُودِعْكُمْ قُلُوبًا لَعَلَّ اللَّهَ يَجْمَعُنَا . وَإِلَّا . . .

يريد : وإلا يجمعنا هلكنا ، أو شقينا . . أو نحو ذلك مما يساير المعنى الناشئ من الجملتين المحذوفتين . ومثل قول الآخر في فتيا ينصحن أخرى اسمها : سلمى - برفض الزواج من رجل فقير مُعْدِم :

(١) وفي المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزْأِ إِنْ يَقْتَرِنَ « بالفاء » أو « الواو » بثلاث قَمِينَ (قمن ، أى : جدير) . والمراد بالثلاث الأوجه الثلاثة التي ذكرناها باعتباراتها المختلفة ، ولم يذكر « ثم » في رأى الكوفيين . وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملتي الشرط والجواب ؛ فقال :

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرٍ « فا » أو « واو » أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنِفًا (إثر : بعد - اكتنف : أحيط) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أوجزمه إن اكتنفته الجملتان ، أى : أحاطت به جملتا الشرط والجواب . واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات .] (٢) وجرد « الواو » دليل على أن الفعل غير مجزوم .

قالت بنات العم : يا سَلَمَى وإنَّ (١) كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنَّ (١) .

التقدير : يا سلمى : أتزوجينه وإن كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإنَّ ،
أى : وإن كان فقيراً مُعْدِماً أتزوجنه . . .

ومن أمثلة حذفهما بعد أداة غير « إن » قوله عليه السلام : (مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَ) . التقدير : ومن لا يفعل فلا حُسْنَ منه . وكذا قول العرب : مَنْ يُسَلِّمْ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ ، وَمَنْ لَا فَلَ ، أى : ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، وقول الشاعر :

فإنَّ المنية من يخشها فسوف تصادفنه أينما . . .

أى : أينما يذهب تصادفنه (٢) . . .

أما حذف فعل الشرط وحده ، أو الجملة الشرطية كلها دون الجوابية فقد سبق (٣) . وكذلك سبق (٤) الكلام على حذف الجملة الجوابية وحدها .

(١ و ١) الأصل : « وإن » . . . زيد في آخره نون ساكنة جاءت لضرورة الشعر . وتسمى هذه النون بتنوين الضرورة ، كما تسمى بالتنوين العالى ؛ إما لغلوه ؛ أى : زيادته ، وإما لغلوه ، أى : نفاسته ؛ بسبب قلته . . .

(٢) فيما سبق من حذف جملة الشرط ، أو جملة الجواب ، أو هما معاً ، أو فعل الشرط وحده ، اكتفى ابن مالك بالبيت الآتى :

والشرطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ

يريد : أن الجملة الشرطية قد تنفى عن الجملة الجوابية ، وتدل عليها عند حذفها . فلا مانع - في هذه الحالة - من حذف الجوابية . كما أن العكس قد يقع . - وهو حذف الجملة الشرطية لدلالة الجوابية عليها ، وإغنائها عند حذفها . فاحذف في الصورتين جائز ؛ بشرط القرينة الدالة ، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف : فلا ليس ولا اضطراب فيه .

المسألة ١٥٨ :

اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما .

تمهيد - جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعى جواباً خاصاً به ، يتميز بعلامة أو أكثر ينفرد بها ، دون الآخر . فجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوماً ، إمّا لفظاً ؛ لأنه « فعل » مضارع ، وإما محلاًّ لأنه فعل ماض ، أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه « بالفاء » أو « بإذا » الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله^(١) .

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعي^(٢) القسم ؛ وهما : « الاستعطاف » و « غير الاستعطاف » . فإن كان القسم استعطافياً - (وهو جملة طلبية يراد بها تأكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة ، وتعتبر جواب القسم) - فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية ؛ كقول الشاعر :

بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صباية . . .

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوماً ؟ وذقت حلاوة النصر المبين ؟

فالقسم هو : « بعيشك ، وبربك » . وكلاهما مع متعلقه - المحذوف هنا - جملة طلبية ، نراها في المثال الأول تؤكد بعدها الجملة الطلبية التى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : « ارحمى » . ونراها في المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التى تليها ، والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : « هل نصرت » .

(١) فى رقم ٦ من ص ٤٥٦ . وفى رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

(٢) سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة فى المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عن الرجوع إليه (وذلك فى الجزء الثانى ص ٣٨١ م ٩٠) وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة . وفيه كذلك أن الكلام قد يشتمل على جملة قسمية ظاهراً مثبت ، ولكن معناها منى ، وجواب القسم فيها جملة فعلية ماضوية لفظاً ، مستقبلية معنى ، مصدرية بإلا ، أو « لئسما » التى بمعناها : نحو : سألتك إلا نصرت المظلوم . و . . . إلى غير هذا من التفصيلات والأحكام الهامة المدونة هناك ، وفى بعض الصفحات الأخرى التى أشير إليها فى ذلك الجزء .

لا يكون جواب هذا النوع من القسم الاستعطافي إلا جملة إنشائية .

وإن كان القسم غير استعطافي - (وهو ما جرى به لتوكيد معنى جملة خبرية ، وتقوية المراد منها ^(١)) - فلا بدّ له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الذى سبق تفصيله فى مكان أنسب ^(٢) . وملخصه :

١ - إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مُشَبَّهة أَكَدَّتْ ^(٣) باللام ^(٤) والنون معاً ؛ نحو : والله لأبذلن جهدى فى مساعدة المحتاج . ومن القليل الجائز الاقتصارُ على أحدهما ، بالرغم مما يؤدى إليه هذا الاقتصار من نقص فى درجة السمو البلاغى ، وقوة الأسلوب .

وتسمى هذه اللام المفتوحة : « لام جواب القسم » أو : « اللام الداخلة على جواب القسم » . وهى غير لام الابتداء ، والفرق بينهما كبير ، سبق إيضاحه ^(٥) .

٢ - إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مُشَبَّهة وماضيها متصرف ، فالغالب تصديرها « باللام » الجوابية ، و « قد » معاً ؛ نحو : والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة . ويجوز - بقلّة - الاقتصار على أحدهما ، أو التجرد منهما . مع ما فى هذا الاقتصار من إهمال الكثير الفصيح .

فإن كان فعلها جامداً ، غير « ليس » فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو : والله لعسى التوفيق يصحب المخلص - - أو : والله لنسعم رجلاً المخلص . فإن كان الماضى الجامد « ليس » لم يقترن بشئ ؛ نحو والله ليس طول العمر بالسنوات ، ولكن بجلال الأعمال .

٣ - إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : « ما » ، أو : « لا » ، أو : « إن » - وجب تجريدتها من اللام ، سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ؛ نحو : والله

(١) ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد - يخبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم .

(٢) باب « حروف الجر » - ج ٢ م ٩٠ . ص ٣٨٢ - ومن المفيد الرجوع إليه ، وإلى ما فيه من الأمثلة .

(٣) وجوباً عند البصريين ، وكثيراً عند الكوفيين . وهؤلاء يجيزون الاقتصار على أحد الحرفين . والأحسن هنا الاقتصار على رأى البصرى .

(٤) مفتوحة .

(٥) فى ج ١ م ٥٣ ص ٥٩٨ وهامشها . عند الكلام على « لام الابتداء » .

ما يحتمل العزيزُ الضميمة - والله لا يحجب ثوبُ الرياء ما تحته - بالله إن تحية الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق -

ومثل : والله ما احتمل عزيز ضيماً - والله لا حجب^(١) ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع^(٢) عن صاحبه سوء ، والله إن أوجد الكون العجيب إلا الله ، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرية باللام^(٣) ، أو : أن تكون أداة النفي فيها « لم » ومثلها : « لن » أيضاً عند فريق من النحاة^(٤) .

ومما تجب ملاحظته أن أداة النفي في جواب القسم قد تكون محذوفة ، ولكنها ملحوظة يدل عليها دليل ؛ كقوله تعالى : (تالله تفتأ تذكر يوسف) ، أى : لا تفتأ^(٥) . . .

٤ - إن كانت الجملة الجوابية اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها « باللام » و « إن » معاً ، ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : (تالله إن الخداع لممقوت ، وإن صاحبه لشقى) - (تالله إن الخداع ممقوت ، وإن صاحبه شقى) - تالله لئلا الخداع ممقوت ، ولصاحبه شقى . ومن أمثلة الاقتصار على أحدهما قول الشاعر :

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم لإنني إلى الجهل^(٥) في بعض الأحيان أحوج^(٦)

(١٠١) هذه الجملة الماضية معطوفة على السابقة الواقعة جواباً ؛ فهي جواب مثلها . وهكذا

نظائرها .

(٢) كقول القائل :

لئن غبت عن عيني لَمَا غبتَ عن قلبي
(٣) مستدلاً بمثل قول أبي طالب يعلن للنبي عليه السلام مؤازرته وتأييده على قریش :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا

(٤) سبق إيضاح هذه المسألة ، ودليل الحذف فيها (في ج ١ م ٤٢ ص ٥١٠ باب : كان وأخواتها)

(٥) الغضب ، وترك الحلم .

(٦) وهذا على اعتبار « اللام » موطئة للقسم . وجملة « إن » وما دخلت عليه جواب القسم :

- طبقاً للإيضاح الذي سلف في ج ٢ م ٩٠ ص ٣٨٥ - .

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل^(١) الكلام بعد القسم ؛ كقول أبي بكر في نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما ، (والله أنا كنت أظلم منه) . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : (والله الذى لا إله غيره ، هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة) . وقول الشاعر :

وربّ السموات العلا وبروجها وأرضٍ وما فيها - المقدّرُ كائن

ولا يصح اقتران الجملة الجوابية بالحرف : « إن » إذا كانت مصدرة بحرف ناسخ من أخوات « إن » ؛ كقول بعضهم فى مدح رجل : والله لكأن القلوب والألسن رِيضتْ له ؛ فما تُعقّد إلا على وده ، ولا تنطق إلا بحمده .

فإن كانت الجملة الاسمية منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية « بما » ، أو « لا » ، أو « إن » من وجوب تجريدها من اللام والاقتصار فى نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها - كما سبق - .

من كل ما سبق يتبين أن الجواب المنفى - فى جميع أحواله - لا يتطلب زيادة شىء إلا أداة النفى قبله ، مع اشتراط أن تكون إحدى الأدوات الثلاث السالفة ؛ سواء أكان الجواب جملة فعلية أم اسمية .

* * *

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر

(١) إذا اجتمع شرط غير امتناعى^(٢) ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب . غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يغنى عنه ، ويدل عليه . ولهذا الحذف صور منها :

١ - أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شىء قبلهما يحتاج إلى خبر^(٣) ، وفى هذه الصورة يحذف - فى الأرجح - جواب المتأخر منهما - وهو الشرط - نحو : والله من يراقب ربّه فى عمله لا يخافُ

(١) عدم إطالته : ألاّ يذكر بعده تابع ، أو شىء آخر يتصل به .

(٢) الشرط الامتناعى : ما كانت أدواته دالة على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ، ولما .

(٣) كالمتبدأ ، وكالناسخ ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر . . .

شيئاً . فالمضارع « يخافُ » مرفوع ؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم ، وليس جواباً للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب ، إذ لو كان هو الجواب لتحتم جزمه ^(١) ، فقول : يخفُ . ومثله قول الشاعر :

لئن ساءنى أن نلتننى بَمَسْأَةٍ لقد سرّنى أنى خطرت ببالك
فالجملة الفعلية : (سرّنى) جوابٌ للقسم الذى تدل عليه « اللام » الأولى لتصدير هذه الجملة « باللام وقد » معاً ، وليست جواباً للشرط المتأخر عن « لام » القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترناً « باللام وقد » . فجوابه هنا محذوف . كحذفه في البيت السالف ، وهو :

لئن كنت محتاجاً إلى الحلم لئننى إلى الجهل فى بعض الأحيان أخرج
فالجملة الاسمية المصدرة بالحرف الناسخ « إن » هى جواب للقسم ، لا للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً للشرط لا قترنت بالفاء .

أما عند تقدم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف ؛ فنقول : من يراقب ربه والله يَحْشَـهُ الناس . وقول أحدهم : إن يكن الله لى نصف وجهه ونصف لسان — على ما بهما من قبح منظر ، وسوء مخبر — يكن هذا أحب من أن أكون ذا وجهين .

وما وصفناه بأنه الأرجح في الحالتين يراه كثير من النحاة واجباً لا يصح مخالفته ^(٢)

(١) ومثل هذا يقال في المضارع المرفوع المنق « بلا » في قوله تعالى : (قُلْ لئن اجتمعت الإنسُ والجنُّ على أن يأتُوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ...) فالمضارع : — يأتون — منق ، لأنه جواب القسم ، لا جواب الشرط .

(٢) ويقولون لا فرق في القسم بين أن يكون مذكوراً ، أو مقدراً . ويستدلون للمقدّر بقوله تعالى : (وإن أطمعهم إنكم لمشركون) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية : (إنكم لمشركون) دليل على أنها ليست جواباً للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً له لوجب اقترانها بالفاء ؛ طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا الاقتران (وقد سبق الكلام عليها في « ٨ » من ص ٤٥٨) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذى يقول إن الفاء قد تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما ينوب عنها .

— وقد سبقت التفصيلات الخاصة بهذا في : « ب » من ص ٤٦٥ — .
هذا ، وفي رقم ١ من هامش ص ٤٥٨ مسألة تختص بحكم مجيء لام القسم بعد « إن الشرطية » واستحسان أو استقباح دخولها على الجواب .

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول في المثال السالف : من يراقب ربه في عمله فوالله يخشاه الناس . فالمضارع « يخشاه » مرفوع ، وهو مع فاعله جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم في محل جزم جواب الشرط .

٢- إن اجتمع الشرط غير الامتناعي ، وسبقتهما ما يحتاج إلى خبر ، فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً ، سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ؛ نحو : القوانينُ والله من يحترمها تحرسه ، أو : القوانين من يحترمها والله تحرسه ؛ يجزم المضارع : « تحرس » في الصورتين ، لأنه جواب للشرط ، وجواب القسم محذوف فيهما .

أما غير الأرجح في كل ما تقدم (من ١ ، ٢ - ما عدا القسم المقرون بالفاء) فيعتبر الجواب للشرط غير الامتناعي في كل الحالات . سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً ، وسواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن . ومن الأمثلة :
لئن منيت بنا عن غيب معركة لا تُلَفِنَا عن دماء القوم نستقل^(١)
وقول الآخر

لئن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم^(٢) في نهار القَيْظِ للشمس بادياً
فالمضارعان : « تُلَفِ » و « أصم » مجزومان مباشرة في جواب « إن » الشرطية ، برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها^(٣) . . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :
أما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي

(١) (منيت بنا) : أصبت بنا ، وقد ر عليك أن تلقانا . (غب) : بد ، أو : عقب (لاتلفنا) : لا تجدنا . (نستقل) : نتبرأ ونفصل .

يقول لعدوه . لو أصبت بنا بعد المعركة - حين يشتد التعب والإرهاق عادة ، فلن ترى منا تعباً ، ولا إرهاقاً ، ولا تبرأً وانفصالاً من قتلانا - يجعلنا نصرف ، ونترك الأخذ بثأرهم ، والانتقام من أعدائهم .
(٢) أى : إن كان ما ببلغك عن صادقاً فإني أعاقب نفسي عليه بالصوم ، وبالوقوف بادياً للشمس (أى : مكشوفاً لها) في يوم القَيْظ ، وهو اليوم الشديد الحر (وبادياً حال من فاعل : أصم) .

(٣) والبصريون يحكون على هذا وأمثاله بالشذوذ ، أو بزيادة اللام وأنها ليست للقسم فلا تحتاج لجواب . وكل هذا تكلف وابتماد عن الواقع . وغير منه ما قاله الخضرى : من أن اللام للقسم ، وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جملتها ، وأن لهذا نظائر .

لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء . ومثله قولهم ^(١) : لئن أمهل الله الظالم فلن يفوت أخذه ، وهو له بالمرصاد .

وما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضي الاكتفاء بجواب واحد يكون - على الأرجح - للسابق منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف يدل عليه المذكور . وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان :

إحدهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره ، وهى التى يكون فيها القسم مبدوءاً بالفاء .

والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم ؛ وهى التى يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خبر . . .

* * *

(ب) فإن كان الشرط امتناعياً (وهو : لو - لولا - لو مآ) وتقدم ، فيتعين أن يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه . نحو : لولا رحمة المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم ^(٢) .

وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط الامتناعى ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط أيضاً ، وأن الشرط وجوابه جواب للقسم ، لم يغن شئ عن شئ ، والجوابان المذكوران ، لم يحذف أحدهما لدلالة الآخر عليه ؛ نحو : والله لولا الله ما اهتدينا ؛ فجملة : « ما اهتدينا » هى جواب « لولا » . وهذه مع جوابها جواب القسم .

ويتضح مما تقدم عند اجتماع الشرط الامتناعى والقسم أن الجواب للشرط الامتناعى ؛ سواء أكان متقدماً على القسم أم متأخراً عنه .

(١) وهو منسوب لعل رضى الله عنه .

(٢) وفى أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك :

واحذف لَدَى اجتماع شرطٍ وقسمٍ جوابَ ما أَخَرَتْ ؛ فهو مُلتَزَمٌ
وإن تَوَالَيْسا وقبلُ ذو خبرٍ فالشرطُ رَجَحٌ مطلقاً بلا حَذَرٍ
ورُبَّما رُجِحَ بَعْدَ قسمٍ شرطُ بلا ذى خبرٍ مُقَدَّمٌ

المسألة ١٥٩ :

توالى شرطين ، أو أكثر . وتوالى شرط واستفهام

(١) يصح أن تتوالى أداتان — أو أكثر — من أدوات الشرط بغير اتصال مباشر^(١) ؛ فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة الشرطية التي بعدها . وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية :

١ — إن كان التوالى بغير عطف^(٢) فالجواب للأداة الأولى وحدها ، ما لم تقم قرينة تعيين غيرها . أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف للدلالة جواب الأولى عليه . ومن الأمثلة ؛ (مَنْ يعتدلُ في شبابه ، مَنْ يحرصُ على سلامة جوارحه وحواسه — يَسْلَمُ من متاعب الكهولة ، ويَلات الشيخوخة) . التقدير : مَنْ يعتدلُ في شبابه يَسْلَمُ ... ، مَنْ يحرصُ على سلامة حواسه يَسْلَمُ ... ومثل قول : الشاعر :
 «إِنْ تَسْتَغِيثُوا بَنَاءً ، إِنْ تَدْعُرُوا — تَسْجِدُوا مَنَّا معاقلاً عزَّ زانها كَرَمُ»
 التقدير . إِنْ تَسْتَغِيثُوا بَنَاءً تَجِدُوا ... إِنْ تَدْعُرُوا تَجِدُوا ...

٢ — إِنْ كَانَ التَّوَالَى بِعُطْفٍ بِالْأَوَّلِ فَالْجَوَابُ لهُمَا ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ . مثل :
 «مَنْ يُحْجِمُ عَنْ نَدَاءِ الْخَيْرِ ، وَمَنْ يَسْأَلُ عَنْ دَاعِي الْمَرْوَةِ — يَعِشُ بَغِيضًا مَبْذُورًا» .

٣ — إِنْ كَانَ التَّوَالَى بِعُطْفٍ بـ « أَوْ » ، فَالْجَوَابُ لِأَحَدَاهُمَا ؛ (لأن « أَوْ » في الغالب — لأحد الشيئين أو الأشياء) وجواب الأخرى محذوف يدل عليه المذكور . ومن الأمثلة : «إِنْ تَغِبْ عَنْ عَيْنِي أَوْ إِنْ تَحْضُرْ ، فَلَسْتُ عَنْ خَاطِرِي بِغَائِبٍ — مَنْ يُكَبِّرُهُ النَّاسُ لِعِلْمِهِ ، أَوْ مَنْ يَرْفَعُوهُ لِسَمَوَاتِهِ خَلْقَهُ — يَعِشُ بَيْنَهُمْ سَعِيدًا ...»

(١) أما التوالى مع الاتصال المباشر فلا اعتبار فيه للأداة الأولى ؛ فهي وحدها التي تحتاج لشرط وجواب .

(٢) بغير عطف مذكور أو ملحوظ ؛ كالذى سيحيى في آخر رقم ٤ .

٤ - إن كان التوالى يعطف بـ « الفاء » فالجواب للثانية ؛ (لأن الفاء تفيد الترتيب) . والثانية وجوابها جواب للأولى ، نحو : إن تمارس عملاً فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق .

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة ، فقد تكون ملحوظة يقتضيها السياق وتدل قرينة على تقديرها . وفي هذه الحالة التي تحذف فيها مع تقديرها وملاحظتها ، لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئاً^(١) ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة .

(ب) إذا توالى الاستفهام^(٢) والشرط فقبل الجواب للاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو : **أإن تدع لأداء الشهادة على وجهها تستجيب ؟ برفع المضارع : « تستجيب » .** وقيل : « لا » ، وأن الجواب للشرط غالباً ؛ بدليل قوله تعالى : (**أفإن ميتاً فهم الخالدون**) ؛ إذ لو كانت الجملة الاسمية : (هم الخالدون) ، جواباً للاستفهام ما دخلتها الفاء ؛ لأن الفاء لا تدخل في جواب الاستفهام ، وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا^(٣) -

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التي تتحكم فيه ؛ فتجعله لهذا أو لذاك ، أي يختص به واحد منهما في كل الأساليب .

(١) راجع الصبان .

(٢) ويتعين أن يكون بالهمزة ؛ لأنها هي التي يصح أن تجتمع مع أداة الشرط ؛ - طبقاً لما سبق في

رقم ١٠ من ص ٤٤٧ -

(٣) في رقم ٨ من ص ٤٥٨ .

المسألة ١٦٠ :

« لَوْ » الشرطية

هى نوعان : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية ، وكلا النوعين حرف ، واستعماله قياسى .

(١) « لَوْ » الشرطية الامتناعية ؛ معناها ، وأحكامها النحوية :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما : (إفادة الشرطية ، وأن هذه الشرطية لم تتحقق فى الزمن الماضى ؛ فقد امتنع وقوعها فيه) .

فإفادتها الشرطية تقتضى تعليق شئ على آخر ؛ وهذا التعليق يستلزم — حتمًا — أن يقع بعدها جملتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنوى ؛ يغلب أن يكون هو : « السببية » فى الجملة الأولى ، و « المسببية » فى الجملة الثانية ؛ نحو : لو تعلمَ الجاهل لنهضت بلاده ، لكنه لم يتعلم — لو عَفَّ السَّارِقَ لنجا من العقوبة التى نزلت به — لو أتقن الصانع عمله بالأمس ما بارت صناعته . فالجملة الأولى من المثال الأول هى : (تعلمَ الجاهل) ، والثانية هى : (نهضت بلاده) وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوى ؛ لأن نهضة البلاد مسببة عن تعلم الجاهل ؛ ولذا تسمى الأولى : « جملة الشرط » ، وتسمى الثانية : « جملة الجواب » ^(١) . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

وإفادتها امتناع المعنى الشرطى فى الزمن الماضى تقتضى أن شرطها لم يقع فيما مضى ، (أى : لم يتحقق معناه فى الزمن السابق على الكلام) فهى تفيد القطع بأن معناه لم يحصل ^(٢) . كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فى الزمن الماضى

(١) سبق الكلام على معنى الجواب عند الكلام على « إذن » الناصبة — ص ٣٠٨ — وعند الكلام على « فاء السببية » ص ٣٥٢ . وما يوضح معنى الشرط ما سبق فى رقم ١ من هامش ص ٤٢٢ .

(٢) فكأنها معه بمنزلة حرف نفى ، ينفى معنى الجملة التى يدخل عليها . مع أنها ليست حرف نفى ، ولا يصح إعرابها حرف نفى ، بالرغم من أنها فى هذا الموضع تؤدى ما يؤديه حرف النفى من سلب المعنى فى الزمن الماضى . ويزداد وضوح هذا بالضابط الذى فى رقم ٢ من هامش الصفحة الآتية :

أيضاً^(١)، على خلاف المعهود في التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة ، حيث يتعين الاستقبال في شرطها وجوابها معاً — على الأغلب —^(٢).

ويترتب على امتناع الشرط هنا وعدم وقوعه امتناع جوابه تبعاً له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق ؛ لأن امتناع السبب الوحيد الموجد لشيء يؤدي حتماً إلى امتناع المسبب عنه ، المترتب عليه ؛ نحو : لو طلعت الشمس أمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط — وهو السبب الوحيد — ؛ فامتنع له الجواب — وهو المسبب عنه — إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شيء آخر ؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب الفردي لإيجاده .

فإن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع هذا الشرط ، لجواز أن يؤدي السبب الآخر إلى إيجاد الجواب ، وتحقيق معناه^(٣) ؛ نحو : لو طلعت

(١) هناك أداتان أخريان للربط الامتناعي هما : « لولا » و « لو ما » وحكماهما يخالف حكم

« لو » . وسيجيء تفصيل الكلام عليهما في ص ٥١٢ و ٥١٥ .

(٢) هناك ضابط يميز « لو الامتناعية » من غيرها ؛ هو — كما جاء في المغني في هذا الباب — : أن يصح في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخل على فعل الشرط ، منفيًا لفظاً أو معنى تقول : لو جاني لأكرمته ، لكنه لم يجيء ، ومنه قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاً ، — ولم أطلب — قليل من المال

أى : لكن لم يثبت أن ما أسعى لأدنى معيشة . . . إذ الأصل : « لو ثبت أن ما أسعى » .. ، لأن « لو » الشرطية لا تدخل إلا على فعل ؛ إما ملفوظ ، وإما ملحوظ تقديره : « ثبت » — مثلاً — . . . وقوله :

فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمُخلد

ومنه قوله تعالى : (ولو شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ، ولكن حق القول مني لأملأن جهنم ...)

أى : ولكن لم يكن حمد . . . — : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني . . . ، وقول الحماسي :

لو كنتُ من مازنٍ لم تستبِحْ إبلي بنو اللقيطة من ذهلِ بنِ شيبان

ثم قال :

لكن قومي وإن كانوا ذوي عددٍ ليسوا من الشر في شيء وإن هانا

إذ المعنى : لكنني لست من مازن ، بل من قوم ليسوا في شيء من الشر وإن هان ، وإن كانوا ذوي عدد .

(٣) وبمراعاة هذا الأساس تدخل صور كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة

في مثل : فلان لو لم يخف ربه لم يعصه .

الشمس أمس لكان النور موجوداً . فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع — برغم امتناع الشرط — إذا وجد سبب آخر غير الشمس يحدثه ؛ كمصباح مضى ؛ أو برق ، أو نار ... ؛ فالشرط في هذا المثال ليس السبب الفريد في إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حيناً ؛ ولا يمتنع حيناً آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات .

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتمياً تبعاً لامتناع الشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر — لو سكنت الأرض ما تعاقب عليها الليل والنهار — لو امتنع الغذاء لمات الحي — لو اختلّت الجاذبية الكونية لا نفرط عقد الكواكب والنجوم — لو توقف القلب عن النبض نهائياً لمات الحيوان ...

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاماً محتمماً : لو تعلم الفقير لاغتني — لو استقلّ المسافر الطائرة لبلغ غايته — لو قرأ الرقيب الصحف لعلم أهم الأخبار العالمية — لو وازب الغلام على السباحة لقوى جسمه — لو استشار المريض طبيبه لشُفِيَ ... ؛ فالجواب في هذه الأمثلة ليس حتمياً الامتناع ؛ إذ الشرط ليس السبب الوحيد في إيجاد ، فهناك ما يصلح أن يكون سبباً للإيجاد سواء .

ومما تقدم يتبين خطأ التعبير الشائع على ألسنة المعربين وهو : « أنها حرف امتناع لامتناع » ؛ يريدون : أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه — طبقاً للبيان السالف — إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب .

والصواب ما رده سيبويه من أنها : « حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره » ، أى : لما كان سيقع في الماضي ؛ لوقوع غيره في الماضي أيضاً . وهذه العبارة صحيحة دقيقة ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زيادة .

وأما أحكامها النحوية^(١) : فإنها أداة شرطية قياسية الاستعمال ؛ لا تجزم على الرأي الأرجح^(٢) ، ولا بد لها — كما سبق — من جملتين بعدها^(٣) ؛ أولاهما : « الشرطية » ، تليها : « الجوابية والجزائية » . والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين ، ماضويتين لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط (بأن يكون الفعل مضارعاً مسبوقاً بالحرف : « لم »)^(٤) .

والفعل الماضى فيهما باق على مضيه ؛ فلا يتغير زمنه بوجود « لو » الامتناعية . ومن الأمثلة : لو تراحم الناس لعاشوا إخواناً ، لم يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ، ولا العبداء . وقول الشاعر :

إن أرضاً تسرى^(٥) إليها لو اسطأ عت^(٦) لسارت إليك قبل مسيرك^٥
وقولهم : لو لم يثق المرء بعدل الخالق لعاش معذباً باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لاحترق بنار الشك .

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على حاله ، ومن الأمثلة : لو يجىء الضيف أمس لأكرمه . وقول الشاعر :

رُهبانٌ مَدِينٍ ، والذين عَهْدَتْهُمْ
لو يسمعون كما سمعتُ كلامها
يَبْكون من حَذَرِ العذاب قعوداً
خرّوا لَعَزَةٍ رَكْعَةً وسجوداً
والمراد : لو جاء الضيف^(٧) . . . لو سمعوا^(٧) .

ولجوابها أحكام أخرى — غير المضى — يشترك في أكثرها جواب « لو » غير الامتناعية ، وسنعرفها^(٨) .

* * *

(ب) « لو » الشرطية غير الامتناعية^(٩) . معناها ، وأحكامها^(١٠) النحوية :

- (١) هذه الأحكام الخاصة غير أحكام أخرى مشتركة بين نوعي : « لو » وستجىء في ص ٤٩٦ .
- (٢) وقد جازمت في أمثلة مسموعة لا يسوغ القياس عليها ؛ لندرتها — كما أشرنا لهذا في ب — ص ٤١٢ ، وعرضنا للأمثلة ومراجعها في ص ٤٤٣ .
- (٣) فلها الصدارة عليهما ؛ كالشأن في جميع الأدوات الشرطية .
- (٤) كما في البيت الثاني والثالث من هامش ص ٤٩٢ . (٥) تسافر إليها ليلاً .
- (٦) استطاعت .

- (٧ و ٧) وقوع الفعل الماضى الحقيقى في جوابها يقتضى أن المضارع في شرطها بمعنى الماضى حتماً .
- (٨) في رقم ٢ من ص ٤٩٧ . (٩) أما الامتناعية فقد سبق الكلام عليها في ص ٤٩١ .
- (١٠) انظر الهامش رقم « ١ » من هذه الصفحة .

هى قليلة الاستعمال ، ولكن استعمالها قياسى . ومن أمثلتها : لو يشتد الحر فى العطلة الصيفية المقبلة أصطافُ فى جهات معتدلة . . .

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية ؛ (وهى التى تقتضى تعليق أمر على آخر - وجوداً وعدمًا - فى المستقبل) ، ولابد لها من جملتين ؛ ترتبط الثانية منهما بالأولى ارتباطاً المسبَّب بالسبب - غالباً^(١) - بحيث لا يتحقق فى المستقبل ؛ معنى الثانية ، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله فى المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا فى المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذى لا يمتنع هنا . وبهذين تختلف « لو » غير الامتناعية عن « لو » الامتناعية التى تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها فى زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب - بالتفصيل السالف - ؛ ومن ثَمَّ قال النحاة : إن « لو » الشرطية غير الامتناعية شبيهة « بأن الشرطية » ؛ فهما يفيدان - غالباً -^(٢) تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل فى جملة الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان - أيضاً - أن يكون زمن الجواب مستقبلا .

وأما حكمها النحوى فمقصود على أنها أداة شرطية حقيقية . ولكنها لا تجزم على رأى الأرجح . ولابد لها من الجملتين بعدها^(٣) ؛ أولاهما جملة الشرط ، والأخرى جملة الجواب . والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى ويتعتم أن يكون زمنهما للمستقبل الخالص . وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصورة دون الزمن . ومن الأمثلة قول الشاعر :
ولو تَلَمَّتْقى أَصداؤُنَا بعد موتنا ومن دون رَمَسَيْنَا^(٣) من الأرض سَبَسَبُ^(٤)
لظلَّ صَدَى صوتى - وإن كنت رَمَّةً - لصوتِ صَدَى ليلتى يَهْشَ وَيَطْرَبُ
وقول الآخر :

لا يُلْفِكُ الراجوك إلا مُظْهِراً خُلِقَ الكرام ولو تكون عدياً^(٥)

- (١٠١) قلنا : « غالباً » لأن التعليق قد يراد به معانٍ أخرى غير « السببية والمسببية » كما فصلناه فى رقم ١ من هامش ٤٢٢ وفى ص ٤٥٤ عند الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم وفى رقم ٣ من هامشها .
(٢) فلها الصدارة - كما سبق - . (٣) قبرينا . (٤) صحراء .
(٥) فقيراً . والجواب محذوف - يدل عليه أول البيت وهو مشتمل على : « لا الناهية » التى لا تدخل - غالباً - إلا على المضارع المستقبل الزمن ؛ فيتعين هنا أن تكون « لو » شرطية للمستقبل تبعاً لك .

ومثال الماضي الذى يصير زمنه مستقبلاً خالصاً مع بقاء صورته اللفظية على حالها — قوله تعالى: (وَلَيَسْخُشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقياً على زمنه الماضى لفسد المعنى ؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم . ومثله قول الشاعر :

ولو أن ليلتى الأخيـليـة سـلـمتُ على ودونى جـنـدلى^(١) وصفائـح^(٢)
لسـلـمتُ تسـلـيم البشاشـة ، أو : زقـاً^(٣) إليها صدئى من جانب القبر صائـحُ

فالماضى هنا — وهو محذوف بعد : « لو » على الرأى المشهور الذى سيأتى^(٤) . وتقديره مثلاً : لو ثبت أن . . . — مؤول بالمضارع . أى : لو يثبت أن . . . ؛ لاستحالة المعنى على المضى الحقيقى ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته . ومثل هذا قولهم : مسكين ابن آدم ؛ لو خاف الذار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعاً ، ولو رغب فى الجنة كما يرغب فى الدنيا لغاز بهما جميعاً .

* * *

أحكام مشتركة بين النوعين :

١ — كلاهما قياسى ، له الصدارة ، مختص بالدخول على الفعل حتماً ، وكلاهما لا يعمل فيه الجزم — على الرأى الأرجح — لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضى غالباً ؛ والثانى مختص بالدخول على المضارع غالباً ؛ فلا بد أن يقع الفعل بعدهما مباشرة . فإن لم يقع الفعل ظاهراً بعدهما وكان الظاهر اسماً ، فالفعل مقدّر بينهما ، يفسره مفسرٌ مذكور بعد الاسم الظاهر^(٥) . نحو : لو ذاتُ سيّواري^(٦) لطمت الرجل الحر لهان الأمر . وقول الشاعر :

(١) صخر . (٢) أحجار عريضة . (كناية عن الموت) .

(٣) صاح . (٤) هنا ، وفى ٣ من ص ٤٩٩ .

(٥) أحوال هذا الاسم الظاهر ، وضبطه ، وإعراجه — سيقت فى الجزء الأول ، فى الباب الخاص به ،

وهو باب : « الاشتغال » م ٦٩ .

(٦) المراد بذات السوار : المرأة الحرة ، لا الأمة . وأصله مثـلٌ نطق به حاتم الطائى حين لطمته

جارية ؛ فقال : « لو ذات سوار لطمتنى . . . » أى : لهان الأمر . وقد كان عندهم لبس السوار

مقصوراً على الحرائر .

أَخْلَايَ^(١) ، لو غيرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ، ولكن ما على الدهر مَعَتَبْتُ
 والتقدير: لو لَطَمْتُ ذاتُ سِوَارٍ لَطَمْتُ...، لو أَصَابَكُمْ غيرُ الحِمَامِ أَصَابَكُمْ...،
 وقد يكون المفسر جملة ، والفعلُ المحذوف هو «كان الشائنية» ، كقول الشاعر:
 لو بغير الماء حَلَقَى شَرِيقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ^(٢) ؛ بالماء اعتصاري^(٣)
 والتقدير: لو كان (الحال والشأن) ، حَلَقَى شَرِيقٌ بغير الماء ، كنت كالغصان...
 ٢ - كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف .

(١) فإن وقع جواب أحدهما فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط -
 جاز اقترانه «باللام» وعدم اقترانه ؛ سواء أكان الماضي مثبتاً أم منفيّاً بـ «ما» إلا أن
 اقتران المثبت باللام أكثر من تجرده منها، والمنفي بعكسه . فمن أمثلة اقتران الماضي
 المثبت وتجرده قوله تعالى في الصمِّ البُكْمُ الذي لا يعقلون: (... ولو عَلِمَ اللهُ فيهم
 خيراً لأَنَّهُمْ سَمِعَهُمْ . ولو أَسْمَعَهُمْ لَتَوَكَّلُوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ) ، وقوله تعالى في الزرع:
 (لو نَشَأَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً ...) وقوله تعالى - بعد ذلك مباشرة في الآية نفسها
 عن الماء الذي نشر به: (لو نَشَأَ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجاً^(٤)) ، فلو لا تشكرون!!) .
 ومن أمثلة تجرد المنفي بـ «ما» واقترانه قوله تعالى: (ولو شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلْنَاهُ ...)
 وقول الشاعر^(٥) .

ولو نُعْطِيَ الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا ولكن لا خيارَ مع الليالي
 ولا تدخل هذه اللام على حرف ذي غير «ما» .

ولبعض النحاة رأى حسن في مجيء هذه اللام في جواب «لو الشرطية» حينئذ،

(١) أصله: أخلاي . ثم قصر بحذف الهزمة ، لضرورة الشعر ، وأضيف لياء المتكلم . ويجوز
 قراءته: «أخلاء» ، بالمد وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه الجائزة
 فيه بعد حذفها (وقد سبقت في ص ٥٨) .

(٢) المصاب بغصة في حلقه . (٣) نجاتي وسلامي .

(٤) مرأ ، شديد الملوحة . والآية كاملة - في سورة الواقعة - «أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ، أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ
 أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ . لو نَشَأَ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاماً فَظَلَسْتُمْ تَفَعُّكِهِمْ . إِنَّا لَ الْمُعْرِضُونَ . بل نحن محرمون . أفأرأيتم
 الماء الذي تشربون . أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ ، أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ، لو نَشَأَ لَجَعَلْنَاهُ أَجَاجاً فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ» .
 (٥) ومثله قول الآخر:

لو كنت أملُ أن أَلْقَاكَ في الحُلُمِ لَمَا قَرَعْتُ عَلَيْكَ السَّنَّ مِنْ نَدَمِ =

وعدم مجيئها حينئذ آخر ؛ يقول : هذه اللام تسمى : « لام التسويف » ، أى : التأجيل والتأخير والتمهل ؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً نوعاً ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً يسيراً ، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة . فتحقق الجواب في الحالين متأخر عن تحقق الشرط — كالشأن في الجواب دائماً — إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً . وأن مهلته ستطول ، بالنسبة له حين يكون خالياً ... (١)

(ب) وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام ؛ ومنه — فى رأى بعض النحاة — قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمُشَوِّبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ...) ، والأصل : أو ثبت أنهم آمنوا واتَّقَوْا لمُشَوِّبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ . فاللام داخلة على المبتدأ : « مشوبة » وخبره كلمة : « خير » والجملة الاسمية هى الجواب .

(ح) وقد يكون الجواب مسبوقاً بكلمة « إذا » (٢) التى تفيد تقييداً وتوكيداً ؛ نحو : لو قصدتنى إذاً — لعاونتك . وقول الشاعر :

لو أن للفصل فيما بيننا حكماً إذاً لبيّن حقاً أيننا ظلماً
ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب هو « أفعل » ،
للتعجب مقروناً باللام ، أو أن يكون الجواب مسبوقاً بالفاء ، أو رُب ، أو قد . (٣)

= ومن أمثلة تجرد المنى بما قول الشاعر يصف حاله مع غنى بخيل :

لو ملك البحرَ والفراتَ معاً ما نالنى من نَداهما بَلَلًا
وكقوله تعالى : (ولو يؤاخذُ اللهُ الناسَ بظلمهم ما تركَ عليها من دَابَّةٍ ، ولكن يُؤخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) .

(١) ويقول ابن الأثير (فى كتابه : « الجامع الكبير » ج ١ ص ٢٢٥) عند الكلام على لام التأکید ما نصه ؛ « (لا يجيئ ذلك إلا لضرب من المبالغة . وفائدتها فى التأليف أنه إذا عُبر عن أمر يعز وجوده ؛ أو فعل يعظم إحداثه ، وقبعه جىء بها . فن هذا الباب قوله تعالى ... « لو نشاء لجللناه حطاماً ... » .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى دخولها فى جواب « لو » فى ص ٣١٥ ومن أمثلتها فى القرآن الكريم : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى — إذا لم نسكنكم ؛ خشية الإنفاق) ، وفى تلك الصفحة أمثلة أخرى .

(٣) نحو : لومات الجندى شهيداً لأكرم بها من ميتة — لو سافرت فراحه — لو سافرت ربما السفر راحة — لو شئت قد أسافر (راجع المجمع ج ٢ ص ٦٦) .

٣ - كلاهما صالح للدخول على : « أن » - مفتوحة الهمزة - ومعموليهما « - وهذا أحد مواضع الاختلاف بين « لو » و « إن » الشرطيتين - ومن الأمثلة قوله تعالى : (ولو أنهم آمنُوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ من عند الله خيرٌ) ، وقوله تعالى : (ولو أنهم صَبَرُوا حتى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) ، وقول المعمرى :

ولو أنى حُبِّيتُ^(١) الخلدُ^(٢) فَرَدَا لما أَحْبَبْتُ بالخلدِ انفراداً

وقول الآخر يصف ألفاظ أديب :

فلو أنْ ألفاظه جُسِّمَتْ لَكَانَتْ عقوداً لِحَبِيدِ الغواني^(٣)

وإذا دخلت « لو » على « أن » ومعموليهما « فَهَلْ تفقد اختصاصها الذى عرفناه ؛ وهو دخولها على الأفعال فى الأعم الأغلب ؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها من أن مع معموليهما مبتدأ ، خبره محذوف ؛ تقديره : ثابت ، . . . أو نحو هذا مما يناسب السياق . فى مثل : لو أن التاجر أمين لَرَأَجَتْ تجارته - يكون التقدير : لو أمانةُ التاجر ثابتة لَرَأَجَتْ تجارته . . . وفى مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ اللص - يكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص .

ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها فى الحقيقة لم تدخل على « أن » ومعموليهما « مباشرة ، وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت - ونحوه - والمصدر المؤول من : « أن ومعموليهما » فاعل للفعل المقدر . فتقدير الفعل فى الأمثلة السابقة هو : ولو ثبت أنهم آمنوا . . . - ولو ثبت أنهم صبروا . . . - ولو ثبت أنى حُبِّيت . . . - فلو ثبت أن ألفاظه جُسِّمَتْ ، . . . - ولو ثبت أن التاجر . . . - ولو ثبت أن الحارس . . . - وهكذا . وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معموليهما - هو : ولو ثبت إيمانهم - ولو ثبت صبرهم . . . - ولو ثبت حَبْوى - لو ثبت تجسيم . . . - ولو ثبت أمانة التاجر . . . - ولو ثبت غفلة الحارس . . . -

(٢) الجنة .

(١) مُنِحَتْ وأُعْطِيَتْ .

(٣) يريد : أن ألفاظه لو جُسِّمَتْ لصارت درراً أولاً تلبسها الغواني فى أعناقهن ، للزينة .

والرأيان صحيحان ، ولكن ثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكماً أصيلاً غالباً ، من أحكام « لو » بنوعيهما ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله ^(١) بغير فاصل .

٤ - يجب الترتيب بين « لو » ^(٢) وجملتيها . فلا يصح تقديم شئ منهما ، ولا من معمولاتهما على « لو » ولا يصح تقديم شئ من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية .

* * *

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ، كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور في الكلام . نحو : لو مطر نزل لاعتدل الجو . والأصل : لو نزل مطر نزل . . . ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدراً مؤولاً من « أن » ومعموليهما ؛ كالأمثلة التي مرت (في ٣) .

أما حذف الجملة الشرطية كلها بغير الأداة : « لو » فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟ فيجواب : (نعم لو . . . لاعتدل الجو) .

وقد تحذف قياساً ومعها : « لو » بشرط وجود القرينة ؛ نحو قوله تعالى : (ما اتخذنا الله من ولد وما كان معه من إله ، إذاً ^(٣)) لذهب كل إله بما خلق . . .) التقدير : إذاً أو كان معه آلهة لذهب كل إله بما خلق . . .

وقد يحذف قياساً فعل الشرط : « كان » ومعها اسمه أو خبره ؛ نحو : اقرأ كل يوم ولو صفحةً أو صفحةً . على تقدير : ولو كان المقروء صفحةً ، أو كانت مقروءةً صفحةً

— كما تقدم في باب كان ^(٤) — .

* * *

(١) وللأسباب الهامة التي سبقت في ج ٢ م ٦٩ ص ١٢١ باب : « الاشتغال » .

(٢) لأن لها - كسائر الأدوات الشرطية - الصدارة على الجملتين ، ومعمولاتها .

(٣) التثوين هنا للعوض عن الجملة الشرطية المحذوفة ، ومعها والأداة : « لو » . واللام بعدها

دليل الحذف . (٤) ج ١ .

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده . لكن* يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة لدليل : كقوله تعالى : (ولو أن قرآننا سُيِّرَتْ به الجبالُ ، أو قُطِعَتْ به الأرضُ ، أو كُتِّمَ به الموتى ... بل لله الأمرُ جميعاً) ، وتقدير المحذوف : ما نَفَعَهُمْ ... أو : لكان هذا القرآن .. ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ؛ فلو اتفقوا ... ، التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أو قوية^(١) ... ، وكقوله تعالى : (ولو ترى إذ فُتِزَعُوا ، فلا فُتُوتَ ، وأُخِذُوا من مكانٍ قريبٍ) فجواب « لو » جملة محذوفة تقديرها : لرأيت أمراً عظيماً هائلاً .

* * *

حذف جملة الشرط والجواب معاً :

ورد في المسموع أمثلة قليلة لحذفها معاً ، ولا يصح القياس عليها ؛ لقلتها ؛ ولأنها في الشعر . ومنها :

إن يكن* طبعك الدلالَ فلو ... في سالف الدهر والسنين الخوالى ...
التقدير : فلو كان في سالف الدهر والسنين الخوالى لكان مقبولاً ، أو نحو هذا^(٢) .

(١) ومثل قول الشاعر :

وأظماً إنْ أبْدَى لى الماءُ مِنَّةً ولو كان لى نهرِ المجرةِ مَوْرِدًا
وقول الآخر :

أَطْلُبُ العزَّ فى «لَطَى» ، وَدَرِ الدُّلَّ ولو كان فى جِنانِ الخلودِ
التقدير : فَذَرَهُ .

(٢) عقد ابن مالك باباً خاصاً عنوانه : (فصل : « لو ») اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة الأحكام ، غامضة الدلالات .
ونصها ؛

« لو » حرفُ شرطٍ فى مُضَى* ، وَيَقِلُّ إِيلاؤها مَسْتَقْبَلًا . لكنْ قُبِلَ يريد هذا : « لو » الشرطية الامتناعية ؛ فإنها هى التى يكون بها التعليق فى الزمن الماضى . أما التى يكون التعليق بها مستقبلاً فالشرطية غير الامتناعية . والتعليق بها - مع قلته - مقبول ، أى : جائز يصح =

زيادة وتفصيل :

عرفنا : « لو الشرطية » ، بنوعيها . وهناك أنواع أخرى من « لو » عرّضت لها المطولات النحوية ؛ (كالمعنى ، وشرح المفصل . . .) واللغوية ؛ (كلسان العرب ، وتاج العروس . . .) وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة ، وكلها سروف .

١ - « لو » المصدرية (وقد سبق الكلام عليها في الجزء الأول باب الموصول ، م ٢٩ ص ٤١٣) .

٢ - « لو » الزائدة ، أو : « الوصلية » ولا تحتاج لجواب - في المشهور - فهي كـ « إن الوصلية » التي سبق الكلام عليها هنا^(١) ؛ بحيث يمكن وضع « لو » مكان « إن » فلا يفسد المعنى ، ولا الأسلوب . وتعرب كأعرابها ، نحو ؛ الدنيء ولو كثر ماله . بخيل . وهذا أقل الأنواع استعمالاً في فصيح الكلام . وقد يمكن تخريجه على نوع آخر .

= القياس عليه . ثم قال :

وهي في الاختصاص بالفعل كـ **إِنْ** لكن : « **لَوْ** » - « **أَنَّ** » بها قد تقترن^٢ يصرح بأن « لو » الشرطية بنوعها مختصة بالدخول على الفعل ، شأنها في هذا شأن « إن » الشرطية ، لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . ثم بين بعد هذا ما يمتاز به « لو » من دخولها على : « **أَنَّ** » ومعمولها ، وهذا الدخول لا تشاركها فيه « إن » الشرطية ، إذ لا يصح أن تقتن « **أَنَّ** » مع معمولها ، أي : لا يصح أن تدخل عليها . . . ، وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل :

وإن مضارع تلاها **صُرْفًا** إلى المضى ؛ نحو : **لَوْ يَفِي كَفَى** يقرر : أن المضارع الواقع بعد « لو » الامتناعية يكون زمنه ماضياً حتماً ؛ فهو مضارع في صورته وشكله ، ماض في زمنه ؛ نحو ؛ « **لَوْ يَفِي كَفَى** . أي : لو وفى كفى » وهذا خاص بالمضارع بعد « لو » الامتناعية . أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورة وزمناً .

(١) في ص ٤٣٣ وهناك خلاف في حاجتها إلى جواب أو عدم حاجتها ، وما يتصل بهذا من شرطية وعدم شرطية ، وهو نفس الخلاف في « لو » (انظر رقم ١ من هامش ص ٤٣٣) .

٣- «لو» التي تفيد التقليل المجرد ، وهي حرف لا عمل له ، ولا يحتاج لجواب نحو : أكثر من ضروب البر الإحسان ، ولو بالكلمة الطيبة ^(١) .

٤- «لو» التي تفيد التحضيض ، كأن ترى بخيلاً في مستشفى ؛ فتقول : لو تبرع لهذا المستشفى فتتال خير الجزاء . بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية ^(٢) . وهذا النوع لا يحتاج لجواب في الرأي الأحسن .

٥- «لو» التي للعرض ؛ مثل : لو تسبهم في الخير فتثاب ، بنصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية . والأحسن الأخذ بالرأي القائل : إنها لا تحتاج إلى جواب .

٦- «لو» التي للتمنى ؛ - ولا تكون للتمنى إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكم المستحيل ، نحو قوله تعالى عن يوم القيامة : (.. يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ ..) ومثل : لو يستجيب لي حكام الدول فأحول بينهم وبين إشعال الحروب . بنصب المضارع «أحول» بعد فاء السببية الجوابية ^(٣) .

وقد سبق الكلام على «لو» التي تفيد التحضيض ، أو : العرض ، أو : التمني - عند الكلام على فاء السببية الجوابية ^(١) .

(١٠١) وقال بعض النحاة : (كل ما أورد شاهدًا على التقليل تصلح فيه أن تكون شرطية بمعنى «إن» ، «لأن» ، «لو» ، والتقليل مستفاد من المقام) ، والتقدير : وإن كان الإكثار بالكلمة . والأول أحسن .

(٢) سبق لهذا النوع إشارة في رقم ٦ من ص ٣٦٩ .

(٣) وهل تحتاج إلى جواب ؟ قيل لا تحتاج مطلقاً . وقيل إنها تحتاج له ولكنه لازم الحذف بسبب إثرابها معنى التمني . ونتيجة الرأيين واحدة - ولهذا النوع إشارة في ص ٣٦٩ - .

المسألة ١٦١ :

أَمَّا الشرطية ^(١) .

صيغتها - معناها - أحكامها النحوية :

(١) صيغتها في الرأي الأرجح : « بسيطة ^(٢) » رباعية الأحرف الهجائية .
ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء ^(٣) ، فيقول في مثل : (أَمَّا الرياء فخلُتُ اللثام ،
وصفة الضعفاء) ... « أَيْمًا الرياء ... » . ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالتزلف
البالغ ، والنعمة السابغة :

رَأَتْ رَجُلًا ، أَيْمًا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ ^(٤) فَيَضْحَى ^(٥) . وَأَيْمًا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضَرُ ^(٥)
وقول الآخر :

مُسْتَلَمَةٌ ^(٦) ، هَيْفَاءُ . أَيْمًا وَشَاحُهَا فَيَجْرِي ، وَأَيْمًا الْحِجْلُ ^(٧) مِنْهَا فَلَا يَجْرِي ^(٨)

(ب) ومعناها : الدلالة على أمرين متلازمين معها ؛ هما : الشرطية ^(٩) ، والتوكيد ^(١٠) ؛
فلا يخلو استعمالها من اجتماع هذه الشرطية والتوكيد . وقد تقتصر عليهما - كما في
مثل : « أَمَا عَلَى فِلسَافِر » ، وكما في المثال الأول ^(١١) - أو لا تقتصر ، وهو الغالب

(١) ستجد أنواع مختلفة من : « أَمَّا » مفتوحة الهززة ومكسورها - في ص ٥١١ .

(٢) أَيْ : ليست مركبة من كلمتين ، أو أكثر .

(٣) هي لغة لبنى تميم . ويحسن اليوم عدم محاسنها .

(٤ و ٥) ارتفعت . و « يضحى » : يخرج من بيته ، ولا يخرج قبل ذلك ، خوف لبرد ؛ لأنه مترف ،
ولا استغناؤه عن السعي . (٥) يشعر بالبرد . ويقول الصبان : إن الفعل بالخاء هنا ، وإن الخاء خطأ .

(٦) منسقة الجسم . (٧) الخَلْسَخَال . (٨) لأنها تسمية منعمة .

(٩) تعليق أمر على آخر وجوداً وعدماً ، وارتباطه به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببية والمسببية
على الوجه الذي سبق تفصيله عند الكلام على الجواب في البابين السالفين (ص ٣٠٨ ، ٣٥٣ ، ٢٨٢ ،
وفي رقم ٥ من هامش ص ٤٥٠ و ٣ من هامش ص ٤٥٤ .

(١٠) المراد بالتوكيد هنا . تحقق الجواب ، والقطع بأنه حاصل ، وأنه لا محالة واقع ، ولو ادعاء .
وسيجيء السبب في الصفحة الآتية .

(١١) لأن المراد : مهما يكن من شيء فالرياء خلق اللثام . فقد علقنا أمراً - هو الحكم بنسبة
الرياء إلى خلق اللثام - على وجود شيء آخر ، أي شيء . . . كما سيجيء هنا .

الكثير ؛ فتدل معهما على التفصيل ^(١) ؛ نحو : (الناس طبقات ... فأما الشريف فمن شُرُفَتْ أَعْمَالُهُ ، وَكَمُلَتْ خِصَالُهُ ، وإن كان فقيراً . وأما الدنيء فمن قَسِبُحْ صِنْعِهِ ، وسَاءَ طَبْعُهُ ، وإن كان غنياً . وأما العزيز فمن تَرَفَّعَ عن الدنيا ، وأبى المَهَانَةَ ، وإن كان قليل الأهل والأَتْبَاعَ . وأما الدليل فمن رضى الهوان ، وإن كان كثير الأهل والأَعْوَانِ) . فكلمة « أمّا » فى هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية ؛ لقيامها مقام اسم الشرط : « مهما » وجملته الشرطية ؛ — كما يأتى — (إذ المراد : مهما يكن من ^(٢) شىء فالشريف من شرفت أفعاله . . . — مهما يكن من شىء فالدنيء من قَسِبُحْ صِنْعِهِ . . . مهما يكن من شىء فالعزيز من تَرَفَّعَ . . . وهكذا) . وهى دالة على التفصيل فيه أيضاً ؛ بذكر الأقسام ، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل ^(٣) . وهى دالة فيه على التوكيد أيضاً .

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : « محمد عالم » يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقوية . فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيداً من التقوية — أتى بكلمة : « أمّا » ، قائلاً : « أما محمد فعالم » . وسبب التأكيد والتقوية فى هذا أنه يريد : (مهما يكن من شىء فمحمد عالم) فقد علّق وجود علمه على وجود شىء ، أى شىء آخر ، بمعنى أن وجود العلم مترتب ومتوقف على وجود شىء يقع فى الكون . ولما كان من المحقق المؤكّد وقوع شىء فى الكون حتماً ، كان من المحقق المؤكّد — ادعاءً — كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : « العلم » ؛ لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب عنه ، وحصوله على سبيل التخصيم ^(٤)

وقد تدل على التفصيل تقديرًا : أى : بغير ذكرها وذكر شىء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : (الناس معادن ؛ فأما أنفَسُها وأغلاها فالأخيار) . التقدير : وأما أحسُّها وأرخصها فالأشرار . ونحو :

-
- (١) تبين الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالاً . وقد سبق الكلام عليه (فى ج ٣ ص ٣٣٧ م ١١٨) وعن الصلة بينه وبين التقسيم والتفريق
- (٢) ويصح حذف « من » فى هذه الأساليب ، ونظائرها .
- (٣) هو : الناس .
- (٤) إذ الملول (المسبب) لا بد أن يوجد بوجود علته (سببه) .

(الأصدقاء ضروب . فأما أحسنهم فالوفى الأمين) . التقدير : وأما أقبحهم فالغادر الخائن ...

(ح) وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتى :

١ - أنها أداة شرط ؛ بسبب قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » الواجب حذف جملته الشرطية هنا ؛ فكأنها قائمة مقام : (مهما يكن شئ ، أو : مهما يكن شئ من شئ) بحيث يصح حذف « أمّا » ووضع (مهما يكن شئ ، أو : مهما يكن من شئ) موضعها ؛ فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقاً . وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » المحذوف شرطه وجوباً ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أوهما معاً ، - ولا أن تؤدي معناه تأدية حقيقية ، يمكن بمقتضاها وضع « أمّا » فى كل موضع تشغله « مهما » مع فعل شرطها ... ، ليس المراد هذا ؛ لأن « أمّا » حرف ، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معاً ، ولأن كثيراً من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه « أمّا » محل « مهما » الشرطية - وإنما المراد هو : صحة حذف « أمّا » الشرطية دائماً ووضع : (مهما يكن شئ ، أو : مهما يكن من شئ) موضعها . لأن فى هذا رجوعاً إلى الأصل ، واستغناء عن النائب عنه ، الذى ليس شرطية أصيلة ، وإنما هى مكتسبة بسبب نيابته .

ولإعراب الجملة المشتملة على « أمّا » فى مثل : (أمّا المخترع فعالم) هو : (أمّا) نائبة عن : « مهما يكن شئ ، أو من شئ » . (المخترع) مبتدأ مرفوع . (فعالم) ... « عالم » خبر المبتدأ ، وهذه الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر - فى محل جزم جواب : « أمّا » النائبة عن « مهما » و « الفاء » زائدة داخلية على هذه الجملة الاسمية التى هى جواب اسم الشرط المحذوف الذى نابت عنه « أمّا » . - وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل بينها وبين الشرط فاصل - كما فى هذه الصورة (١) -

ولإعراب : « مهما يكن من شئ ، أو شئ » - فالمخترع عالم ، هو : (مهما) ، اسم شرط مبتدأ ، (يكن) مضارع تام (٢) ، مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط .

(١) سيجىء هذا الحكم فى الصفحة الآتية . (٢) بمعنى : يوجد .

(من شيء) «من» حرف جر زائد ، و «شيء» فاعل مرفوع بضممة مقدرة ؛ منع من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . هذا إن وجد الحرف : «من» ؛ فإن لم يوجد فالفاعل مرفوع مباشرة ، على اعتبار : «يكن» فعلاً مضارعاً تاماً^(١) في الحالين — وهذا هو الأسهل — . أما على اعتباره ناسخاً فكلمة : «شيء» اسمه ، وخبره محذوف تقديره : «موجوداً» ، والجملة الشرطية خبر «مهما»^(٢) . (فالمخترع) «الفاء» داخلة على جواب الشرط ، و «المخترع» مبتدأ ، و «عالم» خبره ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط : «مهما» .

وهناك إعرابات أخرى نكتفي بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها ؛ اسهواتها وجريانها على مقتضى القواعد العامة .

وليس من اللازم أن تكون : «أما» الشرطية في كل استعمالاتها قائمة مقام : «مهما يكن شيء أو من شيء» بهذا التعبير الحرفي ؛ فن الجائز — في أساليب أخرى — أن تقوم مقام تعبير شرطى آخر مناسب للسياق وللمعنى المراد ؛ كقولهم في الرد على من يشك في علم شخص أو شجاعته : (أما العلم فعالم) ، و (أما الشجاعة فشجاع) . . . بنصب كلمتي : «العلم ، والشجاعة» على تقدير : مهما ذكرت العلم فلان عالم . . . مهما ذكرت الشجاعة فلان شجاع . بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه الأسماء المنصوبة مفعولاً به للفعل : «ذكرت» ، ونحوه^(٣) .

٢ — وجوب اقتران جوابها بالفاء الزائدة للربط المحجود^(٤) ؛ فليست للعطف ولا غيره . ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مفعول محذوف ؛ فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب ، كقوله تعالى : (فأما الذين استودت وجوههم أكفرتهم . . .) والأصل : فيقال لهم : أكفرتهم . . . ، وفي غير هذه

(١) بمعنى : يوجد .

(٢) على رأى القائل إنها الخبر ، أو الجملة الجوابية ، أو هما معاً على رأى القائل بذلك .

(٣) هذا الإعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولاً مطلقاً مفعولاً للمشتق الذى بعد الفاء في الجملة الجوابية ، أو مفعولاً لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة ، وحالا من مفعول الفعل المحذوف إن كان نكرة . وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد في كل موضع ، ولا يترتب عليه أن يكون ما بعد هذه الفاء عاملاً فيما قبلها وهذا ممنوع عندهم ، وإن كان أكثرهم يجيزه بعد هذه الفاء الداخلة في جواب «أما» الشرطية . (وانظر رقم ٤ في هامش الصفحة التالية) .

(٤) يوضح هذا الربط ما سبق في نظيرتها برقم ٨ ص ٤٥٨ .

الحالة تُسمَع حذفها نادراً في النثر ، وفي الضرورة الشعرية ، وهذان لا يقاس عليهما اختياراً .

ويجب تأخير الفاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير مفصول من « أمّا » بفصل — كما أسلفنا^(١) — ومن أمثله أيضاً قول الشاعر :

ولم أرَ كالمعروف ؛ أمّا مَدَاقُهُ فَحَدِّثُوْهُ ، وأمّا وجهُهُ فجميلٌ ...^(٢)
٣ — وجوب الفصل بينها وبين جوابها ، بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور

الآتية :

(١) المبتدأ^(٣) ؛ كبعض الأمثلة السابقة ، وقول الشاعر :

أما الخليلُ فلستُ فاجِعُهُ والجارُ أوصاني به ربِّي

(ب) الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربي . وأما في البداية فالشجاعة .

(ج) الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ؛ نحو قوله تعالى في الميت :

(فأما إن كان من المقرَّبَيْنَ فروحٌ ورِيحانٌ وجنةٌ نعيمٌ . وأمّا إن كان من أصحاب اليمين فسلاّمٌ لك من أصحاب اليمين ...) ويجب أن يكون جواب الجملة الشرطية محذوفاً استغناءً بجواب « أمّا » .

(د) الاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بجوابها — ولا مانع هنا من أن يعمل

ما بعد الفاء فيما قبلها^(٤) — ، فالأول كقوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر) ، وأمّا السائل فلا تقهر ...^(٥) . والثاني كقوله تعالى : (وأما بنعمة ربك فحدث) ،

(١) في الصفحة السابقة .

(٢) وبعده :

ولا خير في حُسْنِ الجسوم وطولها إذا لم يَزِنْ حسن الجسوم عقول . . .

— وقد سبق البيت في الجزء الثاني ، لمناسبة هناك ، باب حروف الجر (م ٩٠) عند الكلام على الكاف .

(٣) وقد يكون المبتدأ مستلزماً شيئاً يذكر معه ؛ كالابتداء اسم الموصول في قوله تعالى : (فأما الذين آمنوا فَيَمْلِكُونَ أَنَّهُ لَاقٍ مِنْ رَبِّهِمْ . وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً ...) واسم الموصول يستلزم صلة حتمية .

(٤) انظر رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .. ، وقال الرضي : يصح أن يتقدم على هذه الفاء من معمولات الجواب : المفعول به ، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والظرف ، والحال .

(٥) لا تنهر ، أي : لا تنهره — لا تنجره بشيء يؤله — قولاً أو عملاً —

لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به ، فكأنه منصوب محلاً . والفصل في صورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول « أما » على الطلب مباشرة . وقد اجتمع النوعان من الفصل في قول الشاعر :

نزور امرأ ؛ أما الإلهَ فيتقى وأماً بفعل الصالحين فيأتسمى^(١)

(هـ) الاسم المعمول المحذوف يفسره ما بعد « الفاء » ، نحو : أما المخترع فاعظمه^(٢) .

(و) شبه الجملة المعمول لـ « أماً » — إذا لم يوجد عامل غيرها — ؛ لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، ويصح اعتباره معمولاً لفعل الشرط المحذوف . فنثال الفصل بالظرف^(٣) : أما اليوم فالصناعة ثروة . ومثال الفصل بالجار والمجرور : أماً في القتال فالسلاح العلم .

(ز) الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة ، نحو : أما الآن — حفظك الله — فأنا مسافر . أو : أما في بلدنا — صانها المولى — فالأحوال طيبة ...

ج- ٣- جواز حذفها للدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهي ؛ كقوله تعالى : (وربك فكبير ، وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر) ، والدليل على حذفها فيما سبق هو « الفاء » التي لا مسوغ لها إلا دخولها في الجواب . كما أن التنويع في

(١) يأتى ويحاكى .

(٢) ومنه قوله تعالى : (وأما ثمود فهديناهم) — بنصب « ثمود » في إحدى القراءات — .

ويقول كثير من النحاة : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجة أن « أماً » نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل والفعل لا يلى الفعل (. وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا . وهذه الآية بيان مفيد في الجزء الثانى ، باب : « الاشتغال » ، م ٦٩ عند الكلام على « الاشتغال » بمعناه العام ، ص ١٣٤

(٣) ومن أمثلة الفصل بالظرف وقوع الظرف : « بعد » تالياً « أماً الشرطية » ويكثر هذا في صدر الخطب ، وفي افتتاح الكلام الهام ، وبين موضوعاته المتنوعة ، الطويلة ؛ فيقال في كل ما سبق : « أما بعد ... » وقد تحذف « أماً » وتجيء الواو بدلها ؛ فيقال : « وبعد » ، مثل قول الخطيب : (بسم الله ، والحمد لله . « وبعد » فإن لكل مقام مقال ...)

أما إعراب هذا الظرف ، وحكم الفاء بعده فدون تفصيلاً عند الكلام عليه في ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٥ — ياب : الظرف ، وكذلك في ج ٣ باب : الإضافة عند الكلام على الألفاظ الملازمة في الغالب للإضافة .

السياق يدلّ على حذفها^(١) . . .

٥-٤- جواز حذف جوابها - لقرينة تدل عليه - ومعه : الفاء على الوجه الذي تقدم في الحكم الثاني^(٢) . وفيه المثال ؛ وهو قوله تعالى : (« فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ . . . ») والأصل : فيقال لهم : أَكْفَرْتُمْ .

وكقوله تعالى (« . . . وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا . . . أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُسْتَلَى عَلَيْكُمْ . . . ») أى : فيقال لهم . . .

(١) وفي الكلام على « أمّا » الشرطية يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه : « أمّا ، ولولا ،

ولمّا » :

أَمَّا كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ ، و « فا » لِتَلُوْا تَلَوْهَا وَجُوباً أَلِفَا (« فا » أى : فاء - تلو ، بمعنى التالى) .

الأصل : أما كهُمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ ، و « فاء » أَلِفٌ وَجُوباً - لتالى تالها ؛ أى : للجواب ؛ لأن تالها مباشرة هو : الشرط ، وتالى التالى هو الجواب . فيجب اقترانه بالفاء تبعاً للمألوف في الكلام الفصيح ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ؛ كما وضعه بقوله بعد هذا مباشرة :

وحذف ذى « ألفا » قلّ في نشر إذا لم يك قولٌ معها قد نبذا (ذى : هذه - نُبِذَ : حذف) يريد : أن حذف هذه الفاء قليل في النشر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول - كما شرحنا - وقد اكتفى بالبيتين السابقين في الكلام على « أمّا » وكل يختص بها .

زيادة وتفصيل :

١ - تختلف « أمّا » الشرطية السالفة في صيغتها ، ومعناها ، وأحكامها - عن « أمّا » مفتوحة الهمزة ، المركبة من « أنْ » المصدرية ، و « ما » التي جاءت عوضاً عن « كان » المحذوفة ، وقد سبق بيانها تفصيلاً^(١) .

كما أنها تختلف عن « أمّا » التي أصلها : « أمْ » و « ما » المدغمتين - عند من يكتبهما متصلتين ، وليس هذا بالمستحسن - نحو : أسقيت الحقل أمّاذا؟ والفرق أوسع بينها وبين « إمّا » مكسورة الهمزة التي لا شرطية معها . قال الفخر الرازي في تفسيره^(٢) وقد عرض لهما :

إذا كنت أمراً ، أو ناهياً ، أو مُخْبِراً - فالهمزة مفتوحة ، نحو : أمّا الله فاعبدّه ، وأمّا الخمر فلا تشربها ، وأمّا الضيف فقد خرج . وإن كنت مشروطاً^(٣) أو شاكاً أو مُخْبِراً - فالهمزة مكسورة - فمثال الاشتراط : إمّا^(٤) تُعْطِيَن المحتاج فإنه يشكرك . وقوله تعالى : (فإمّا تشقق قُسُفَتُهُمْ في الحرب فشرّد بهم من خلفهم) ، ومثال الشك : لا أدري من قام ؛ إما محمد وإما عليّ ، ومثال التخيير : لي في المدينة دار فلإما أن أسكنها وإمّا أن أبيعها .

(٢) وهناك « إمّا عاطفة » التي سبق تفصيل الكلام عليها في الجزء الثالث^(٥) مع الإشارة هناك لبعض الأنواع الأخرى التي ليست عاطفة

٣ - تكثر « أمّا الشرطية » التي يليها الظرف : « بعد » في مواضع أشرنا إليها (في رقم ٣ من هامش ص ٥٠٩) كما أشرنا هناك إلى جواز الاستغناء عن « أمّا الشرطية » أحياناً ، في ذلك الأسلوب ، ووضع الواو مكانها فيقال : (. . . و « بعد » فإن لكل مقام مقالا . . .) وتفصيل الكلام على هذا الظرف ، وحكم الفاء التي تليه مدوّن في مكانه المناسب ، وهو باب : « الظرف » ج ٢ م ٧٩ ص ٢٦٥

(١) ج ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب : « كان » .

(٢) ج ١٤ ص ٢١٢ . (٣) مستعملاً أداة الشرط .

(٤) في هذه الصورة تكون مركبة من « إنْ » الشرطية « وما » الزائدة المدغمة فيها .

(٥) م ١١٨ ص ٥٩٣ وما بعدها - من باب : « عطف النسق » .

المسألة ١٦٢ :

أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع :

لولا - لو ما - هلا - ألا - ألا^(١)

صِيغُهَا - معانيها - أحكامها النحوية :

(١) أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة في الأصل من كلمتين : (لو ، ولا) - (لو ، وما) - (هل ، ولا) - (أل ، ولا) - (الهمزة ، ولا) . ولا يعنينا هنا البحث في أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعنينا أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن توحدت جزءاها ، وصارا كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التوحد ، ولو زال عنها هذا التوحد لتغيرت معانيها وأحكامها تغيراً أصيلاً واسعاً .

(ب) معانيها : هذه الحروف الخمسة تشترك جميعاً في أنها تدل على التحضيض^(٢) تارة ، وعلى التوبيخ تارة أخرى . ولذا يسميها اللغويون : « حروف التحضيض ، والتوبيخ » .

وتمتاز « ألا » - من الخمسة - بأنها تكون أحياناً أداة للعرض^(٣) . كما تمتاز « لولا - ولو ما » بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر ،

(١) يزداد على هذه الخمسة : « لو » فإنها تكون أحياناً للعرض أو التحضيض ؛ (طبقاً لما تقدم في رقم ٥ من ص ٣٦٩ ورقى ٤ و ٥ من ص ٥٠٣) .

(٢) ومثلها « لو » في الدلالة على التحضيض دون التوبيخ - كما أشرنا في رقم ١ - والتحضيض هو : الترغيب القوي في فعل شيء أو تركه . وتظهر القوة في اختيار الكلمات الجزلة القوية ، وفي نبرات الصوت .

(٣) ومثلها : « لو » - كما أشرنا في رقم ١ - والعرض هو : الترغيب في فعل شيء أو تركه ترغيباً

مقروناً بالعطف والملاينة . ويظهر هذا في اختيار الكلمات ، وفي نغم الصوت .

وتمتاز « ألا » كذلك بأن تقع أداة « استفتاح للنبيه » ؛ فتكون في أول الكلام بقصد التنبيه إلى ما يليها ، والاهتمام بما يجيء بعدها . ومثلها في هذا « أمّا » كقوله تعالى : «(ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ، ولا هم يحزنون)» ، وقول الشاعر :

أما والله إن الظلم لوَّم
ومما زال المسىء هو الظلوم

ويسميان لهذا : أداتى شرط امتناعى^(١) .

فالمعاني التى تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

- ١ - التحضيض والتوبيخ ، تؤديهما الحروف الخمسة .
- ٢ - العَرَض . وتكاد وتنفرد به : « أَلَا » ، وهو الأكثر فى استعمالها .
- ٣ - الامتناع . وتكاد تنفرد به « لولا » ، ولو ما^(٢)

(ح) أحكامها النحوية : - وكلها حروف -

١ - إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعَرَض وجب أن يليها المضارع إمّا ظاهراً ، وإمّا مقدراً يفسره ما بعده ؛ بشرط استقبال زمنه فى حالتى ظهوره وتقديره ؛ (لأن أداة الحَض والعَرَض تُخَلِّصُ زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناهما لا يتحقق إلا فيه) . فثال المضارع الظاهر المباشرها (أى : غير المفصول منها مطلقاً) : لولا تؤدى الشهادة على وجهها - لو ما تَغَيَّرُ المنكر ببيدك ، أو بلسانك ، أو بقلبك - هَلَا تحمى الضعيف - أَلَا تُصاحب النبيل الوديع ، أو أَلَا ... - ومثال المضارع الظاهر المفصول منها بمعموله المتقدم عليه : لولا الشهادة تؤدى على وجهها - لو ما المنكر تَغَيَّرَ ببيدك . هَلَا الضعيف تحمى .. وكذا الباقي ... ومثال المضارع المقدر : دخولها على اسم ظاهر يكون معمولا لمضارع مقدر يفصل بين هذا الاسم الظاهر والأداة ؛ نحو : لولا الشهادة تؤديها على وجهها - لو ما المنكر تَغَيَّرَ - هَلَا الضعيف تحميه - أَلَا ، أو : أَلَا النبيل الوديع تصاحبه . والتقدير :

(١) المراد بالشرط هنا : الدلالة على ربط أمر بآخر ربطاً معيناً ، وتعليق الثانى على الأول ، مع التقيد بنوع خاص من التعليق - طبقاً لما سيجىء فى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ - .
ومن الأمثلة : لو ما الهواء مات الأحياء - لو ما حرارة الشمس هلك الأحياء برداً - لولا الساعة لم نعرف الوقت - لولا التعلم لم تنهض الأمة - .

لو لا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى إلى شرف من الإنسان

فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء - وبسبب وجود الشمس - وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة - وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعليم - وامتنعت شدة قرب الضيغم إلى الشرف بسبب وجود العقول

(٢) قد تدل « لو الشرطية » على الامتناع ولكنه يختلف عما هنا ، طبقاً لما تقدم فى بابها -

ص ٤٩١ ، وقد أشرنا لهذا فى رقم ١ من هامش ص ٤٩٢ ، وفى رقم ١ من هامش ص ٥١٥ .
النحو الوافى - رابع

لولا تؤدى الشهادة تؤديها ... - لو ما تُغَيِّر المنكر تُغَيِّرهِ - هلاً تحمى الضعيف تحميه - ألا تصاحب النبيل ... - ويدخل فى المضارع المقدر كلمة : « تكون » الشَّانِيَّة ؛ (أى : الدالة على الحال والشان ؛ كماضيها : « كان » الشانية) - إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية ؛ كقول الشاعر :

وَنُسِبْتُ لَيْمَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيعُهَا

التقدير : فهلاً تكون ... (نفس ليلي شفيعها) فالجملة الاسمية خبر : « تكون المقدرة » . أمّا اسمها فضمير الشان ، أى : هلا تكون الحالة والهيئة والشان^(١) : نفس ليلي شفيعها .

وقد قلنا إن الأدوات السالفة لا يليها إلا المضارع ظاهراً أو مقدرأً ، فإن دخلت على ماضٍ خاضعت زمنه للمستقبل ، بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه^(٢) ؛ كقوله تعالى : (فلولوا نَفَرَ من كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ...) . أى : فلولوا ينفر^(٣)

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فجيئته جائزٌ . فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعاً إما مقرونًا بفاء السببية ، وإما خالياً منها . وفى الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصة بكل حالة . وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة فى الجملة ، أوالى لم تذكر^(٤) .

٢ - إن كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضى لفظاً ومعنى معاً ، ظاهراً ، أو مقدرأً يدل عليه دليل ؛ فمثال الظاهر غير المفصول من الأداة : (هلاً دافع الجبان عن وطنه فانتصر ، أو استشهد^(٥)) . (ألا قاومت بالأمس بغى الطاغى)

(١) سبق الكلام على نسيب الشان تفصيلاً فى ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

(٢) وهو التحضيض ، أو العرض .

(٣) وكذلك قوله تعالى : (وَأَنْفُسُكُمْ وَمَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ، فيقولَ : رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ ، فَأَصَّدِّقَ ، وَأَكْفُنُ مِنَ الصَّالِحِينَ ...) . أى : لولا تؤخرنى .

أما إعراب : « أصدق وأكن » فقد سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٣٦٩ .

(٤) فى ص ٣٥٢ و ٣٨٧ . (٥) لأن التوبيخ لا يكون إلا على شيء حصل .

ومثال الظاهر المفصول : (هلا الطائر رحمت) (ألا الضيف صافحت) (والأصل : هلا رحمت الطائر -- هلا صافحت الضيف) . ومثال المقدّر قول الشاعر :

أتيت بعيد الله في القيد موثقاً فهلا سعيداً ذا الخيانة والغدر
والأصل : فهلا أحضرت سعيداً . . . وكذا الباقي .

٣ - إن كانت الأداة دالة على امتناع^(١) شيء بسبب وجود شيء آخر - ويتعين أن يكون كل منهما في الزمن الماضي - فلا بد من أمرين في هذه الحالة التي يمتنع فيها شيء لوجود آخر (وتشتهر بأنها : حالة امتناع لوجود) .
أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوبا^(٢) .

وثانيهما : جواب مصدّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط (كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم ») ، وقد سبقت الأمثلة للحالتين^(٣) . ويجوز في هذا الماضي أن يكون مقترناً باللام^(٤) أو مجرداً : سواء أكان مثبتاً أم منفيّاً « بما » دون سواها . غير أن الأكثر هو اقتران المثبت ، وخلو المنفى . فمثال المثبت المقترن بها (غير ما تقدم)^(٥) قوله تعالى : (يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنكم لكنتا مؤمنين) ، وقول الشاعر :

لولا الإصاحبة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِكَ في الرِّضاء رجاءٌ

(١) هذه الدلالة خاصة بالحرفين : « لولا ، ولوما » - دون بقية الخمسة - وبسببها يعتبران الأداتين الخاصتين « بالشرط الامتناعي » وقد سبق في رقم ١ من هامش ص ٥١٣ أنه هو الدال على ربط أمر بآخر ربطاً معيناً ، وتعليق الثاني على الأول مع التقيد بنوع خاص من التعليق .

وتعرب كل منهما حرف امتناع لوجود ، أي : امتناع شيء بسبب وجود غيره . أما « لو » فتدل على امتناع أيضاً ، ولكن من نوع آخر تقدم في بابها - ص ٤٩١ - .

(٢) تقدم تفصيل هذه المسألة (في ج ١ - باب المبتدأ والخبر - م ٣٩) .

(٣) في رقم ١ من هامش ص ٥١٣ .

(٤) هذه « اللام » للتأكيد ، وفائدتها موضحة تفصيلاً في ص ٤٩٧ وهامشها . وقد ورد في المسوع النادر اقتران جوابها « باللام وقد » معاً ؛ كالذي في قول الكيميت :

يقولون : لم يُورث ؛ ولولا ثرائه لقد شركت فيهم بكيّل وأرحبُ
- بكيّل ، وأرحب : علما .

ومثال المثبت المجرد منها :

لولا المشقة ساد الناس كلهم
الجود يُفقر، والإقدام قَتَالُ

وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر :

لولا الحياة ، ولولا الدين عِبتكم
ببعض ما فيكما ؛ إذ عبتما قِصرى

ومثال المنفى « بما » المجرد من اللام قوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته
ما زكّنا منكم من أحدٍ أبداً) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقةُ الأحياء ما وجدتُ لها المنايا إلى أرواحنا سُبُلا

ومثال المنفى المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاءِ الظاعنين لما أبقتُ نواهم لنا رُوحاً ولا جسداً

ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : (ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ... وأن الله تَوَّابٌ حَكِيمٌ) . التقدير : ولولا فضل الله ورحمته
لهلكتم ^(١)

(١) في تأدية « لولا ولو ما » معنى الامتناع ودخولهما على المبتدأ لزوماً - يقول ابن مالك في هذا الباب
الذى عنوانه : (أَسْمًا ، ولولا ، ولو ما) .

لولا ولو ما يلزمان الِابْتِدَاءَ إذا امْتِنَاعًا بوجود عَقْدًا

يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عَقْدًا الامتناع بالوجود ، أى : ربطا الامتناع بالوجود ؛
بحيث يمتنع شيء بسبب وجود آخر . فإذا وجد هذا الآخر تحتم امتناع ذلك .

ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناها الآخر ؛ وهو : الدلالة على التخصيص ؛ فنص عليه ، وأشرك
معهما فيه حرفاً أخرى ؛ هى : هَلَا - أَلَا - أَلَا . وصرح بأن هذه الأدوات التخصيضية مختصة بالدخول
على الفعل - ولم يبين نوعه المحتوم ؛ وهو المضارع - وأن الاسم قد يقع بعدها فى الظاهر ، ولكنه فى
الحقيقة يكون معلقاً - ، أى : متعلقاً ومعمولاً - بفعل . مقدر بعد الأداة مباشرة ، أو بفعل متأخر عن
هذا الاسم . يقول :

وبهما التخصيص مِرْ . وهَلَا ، أَلَا ، وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا

وقد يليها اسمٌ بفعل مُضْمَرٌ عُلِّقَ ، أَوْ بظَاهِرٍ مُؤَخَّرٍ

(مِرْ : مِيز - أَوَّلِيْنَهَا ، أتبعها وأذكر بعدها . . .)

المسألة ١٦٣ :

العدد^(١)

يشمل الكلام عليه ما يأتي :

(١) أحكام هذا الباب كثيرة ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك . وما استخلصناه منها هو - في تقديرنا - أقوالها حجة ، وأوفرها شيوعاً . ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، في : « ألفيته » ، وإنما اخترنا ترتيباً آخر ، لعله أنسب وأحسن . وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها لتأييد القاعدة - مرتبة كما أوردناها في « باب : العدد » . على أننا تداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصلي في الباب ؛ ليُعرف ترتيب الناظم لأبياته . ثم نعود فنذكره مرة أخرى في المكان الذي وضعته فيه : « الألفية » بين أبيات بابيه ؛ تنفيذاً للمنهج العام الذي نسير عليه في هذا الشأن في جميع أجزاء الكتاب الأربعة .

ولم يترك القدماء كلمة : العدد من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداهة مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملاً من الغموض والخفاء والإبهام ما يحمله كل تعريف للبديهة ، وكل توضيح للواضح . وقد يكون من المقبول أن نذكره . قالوا العدد : (هو ما وضع لكيفية الآحاد - أى : الأفراد - ، وأن من خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيته المتقابلتين) !! .

يريدون بالمساواة : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : « الحاشيتين » . وأن مقدار العدد يساوى نصف مجموع الحاشيتين . ذلك لأن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التي بعده . وهذا معنى التقابل بينهما . فالعدد « ثمانية » - مثلاً - حاشيته العليا ، أى : الكبرى ، تسعة ، وحاشيته السفلى ، أى : الصغرى ، سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فقدره يساوى نصف مجموعهما . أى : أن ثمانية يساوى نصف مجموع السبعة والتسعة : $8 = \left(\frac{9 + 7}{2} \right)$. والعدد « ستة » له حاشيتان ؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة ، ومقداره يساوى نصف مجموعهما معاً . أى : أن ستة يساوى نصف مجموع السبعة والخمسة : $6 = \left(\frac{5 + 7}{2} \right)$ وهكذا ... ولا حاجة بنا لشيء من هذا التعريف .

« ملاحظة » : يكثر ألا يدل العدد بلفظه على معدود حسابي مضبوط ، محصور في أفراد محددة لإلاقرينة من خارج لفظه تدل على الحصر والتحديد الحسابي الحقيقي ؛ فن يقول : « زرتك خمسين مرة » - لا يقصد المعنى الحسابي الدقيق الذي يفهم من « خمسين » وإنما يذكر مجرد عدد حسابي يريد به المبالغة أو التقليل ... ، ما لم توجد قرينة على التحديد . لهذا قالوا ما نصه ؛

(« إن الإخبار - كما تقرر غير مرة - بعدد لا يثنائي غيره » ١٥ . راجع الشراوى على التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح ج ١ باب بدء الأذان ص ٥٦ -
وعدم المنافاة مقصوراً على الحالة الحالية من القرينة التي تحدد عدد المعدود تحديداً حسابياً مضبوطاً - لا يحتمل سواه - .

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها - تمييزه^(١) - تذكيره وتأنينه - صوغه على وزن : « فاعل » ، وإعرابه بعد هذه الصياغة - تعريفه وتذكيره - قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة - التاريخ بالأيام والليالي . . .

• • •

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها :

أقسامه أربعة : مفرد^(٢) ومركب ، وعقْد ، ومعطوف .

١ - فالعدد المفرد ، يشتمل « الواحد والعشرة » وما بينهما . ويلحق به : لفظتا : « مائة^(٣) ، وألف » ، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع ؛ (كمائتين وألفين ، ومئات ، وألوف . . .) لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثة الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع (. . . كما يلحق به بعض كلمات أخرى^(٤) .

(١) انظر الملاحظة المدونة بهامش ص ٥٢٥ .

(٢) ويسميه بعض النحاة : « العدد المضاف » . وهي تسمية شائعة ، لكنها غير دقيقة ، لأنها لا تشمل إلا الأعداد المضافة من ثلاثة وعشرة وما بينهما ، دون غير المضافة ، وهي : ١ و ٢ ، ولعل حجة أن : (١ و ٢) ينفردان بأحكام خاصة بهما ، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعددة التي للعدد المفرد . وكذلك غير المضافة . وقد يسمى العقد : « بالمفرد » والعقد أحسن . (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٣) أجاز المجمع اللغوى القاهرى كتابة كلمة : « مئة » ومركباتها بغير الألف التي زادها القدماء بعد الميم في كتاباتهم ، وظلت مزيدة حتى يومنا هذا . وكذلك أجاز فصل الأعداد (ثلاثة وتسعة وما بينهما) عن مئة ، مراعيًا في هذا نوعًا من التيسير الإملائى . (راجع ما سبق في العدد الذى أصدره المجمع ، بعنوان : « البحوث والمحاضرات » ، مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين من سنة ١٩٦٣ - ١٩٦٤) .

(٤) وما يلحق به كلمة « بِضْع » ومؤثنها « بِضْعَة » ، وكذلك كلمة : « نَيْف » . وفيما يلي البيان :

١ - الأوضح والمختار عند بعض المحققين - من بين آراء متعددة - أن كلمة : « بِضْع » تدل بصيغتها ونصها الحرفى على عدد مبهم ، لا تحديد ولا تعيين فيه . لكنه لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على تسعة (أى : أن مدلولها والمراد منها قد يكون : ٣ - أو ٤ - أو ٥ - أو ٦ - أو ٧ - أو ٨ - أو ٩) . وإذا ذكرت لا ينصرف الذهن إلى واحد معين دون غيره من هذه الأعداد السبعة ، وإنما يدرك أن المقصود منها مبهم ، يصدق على هذا وينطبق عليه ، كما يصدق وينطبق على كل عدد آخر من بقية المجموعة العددية السالفة .

أما إعرابه وإعراب ملحقاته السَّابقة فبالحركات الظاهرة على آخره ، إلا ما كان داخلاً في حكم المثني أو الجمع ؛ فيعرب إعرابهما ؛ كاثنين ، ومائتين ، وألفين ، ومئات ، وكذا : مئون ، في بعض الحالات . ومن الأمثلة : العصامي رجل الدنيا وواحدُها - إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ، وطالب مال - يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم ؛ العلم ، والعمل ، والخلق النبيل - ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة !! - ... وكقوله تعالى : (فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ) - أقام العربُ في الأندلس مئاة السنين ، قاربت تسعة قرون - وقوله تعالى : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ...) .

= ب - تستعمل كلمة : « بَضْعٌ » استعمال الأعداد المفردة (وهي هنا : ٣ و ٩ وما بينهما) . وقد تركب مع كلمة : « عشرة » تركيباً مزجياً ، وقد يكون معطوفاً عليها « عشرون » أو أحد إخوانه من العقود التي تليه وهي : (٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ومن الأمثلة : جاء بَضْعُ فتيات وبِضْعَةُ غلمان - أقبل بِضْعَةُ عشرَ رجلاً - غاب بِضْعُ عشرون فتاة .

ح - إذا استعملت الأعداد المفردة السالفة ، أو المعطوف عليها وجب إعرابها بحركات ظاهرة على آخرها ، على حسب حاجة الجملة : وإذا ركبت مع كلمة : « عشرة » تركيباً مزجياً فالأكثر بناء الكلمتين معاً على فتح الجزأين ، في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة ، ويصح الإعراب طبقاً للآتي في ص ٥٢١ و ٥٣٤ .

د - في جميع استعمالاتها السالفة تنجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود مؤنثاً ، وتلحق آخرها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً ؛ فيقال : صافحت بِضْعَةَ رجال - ودَعْتُ بِضْعَ فتيات - قابلت بِضْعَةَ عشرَ طالباً ، وبِضْعَ عشرةَ طالبة - في الحفل بِضْعَةُ عشرون فتى ، وبِضْعُ عشرون فتاة ... فحكمها في تأنيث لفظها وتذكيره حكم الأعداد المفردة . (طبقاً لما سيجيء في ص ٥٣٦) .

أما ما يختص بكلمة : « نَيْفٌ » فيتلخص فيما يأتي - وهو يوضح أوجه الفرق بينها وبين « بَضْعٌ » مع ملاحظة أن لكلمة : « نَيْفٌ » معنى اصطلاحياً آخر ؛ سيجيء في رقم ٤ من هامش الصفحة الآتية .

١ - فإنها صيغة تدل بنصها الحرفي على عدد مبهم ، ينطبق على الواحد كما ينطبق على التسعة ، وعلى كل عدد بينهما ، (أي : أن مدلولها العددي يصدق على : ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩) من غير تعيين ولا حصر في عدد من هذه الأعداد التسعة دون غيره .

ب - لفظها مذكر دائماً ؛ فلا تلحقه تاء التأنيث مطلقاً .

ح - لا بد - في الأشهر - أن تكون صيغتها مسبوقه دائماً بعقد من العقود العددية :

(١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ولا بد من عطف كلمة : « النَيْفُ » على العقد ؛ فيقال : عشرة ونَيْفٌ - عشرون ونَيْفٌ - ثلاثون ونَيْفٌ - ... وهكذا ، ولا يصح ذكر كلمة « نَيْفٌ » إلا على أساس أن مدلولها سيزاد على عقد عددي .

أما ضبط « الشين » من « عشرة » التي من هذا القسم المفرد^(١) ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة إذا كانت دالة على معدود مذكر^(٢) فـ « الشين » مفتوحة ، وإن كانت دالة على معدود مؤنث فهي ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها في هذه الصورة .

* * *

٢ - والعدد المركب ، هو : ما تتركب تركيباً مزجياً^(٣) من عددین لا فاصل بينهما ، يؤديان معاً - بعد تركيبهما وامتزاجهما - معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب . والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية تسمى : عَجْزُهُ^(٤) وينحصر هذا القسم في الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما (أى : ١١ - ١٢^(٥) - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩) وما يلحق بهما^(٦) . . .

وحكمه : بناء آخر الكلمتين معاً على الفتح^(٧) - في الأفصح - ، مهما كانت

(١) سيجى ضبط « الشين » في الأعداد المركبة - ص ٥٢٢ -

(٢) مع ملاحظة ما يأتي في ص ٥٣٧ وهو أن لفظ العدد يصح تذكيره وتأنينه إذا تقدم عليه المعدود أو حذف .

(٣) سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجى وأنواعه في الجزء الأول : (م ٢٣ ص ٢٧٠ ، و ٢٧٩ وما بعدهما في أقسام العلم) ، وفي الجزء الرابع (ص ٢٢٧ باب الممنوع من الصرف) .

(٤) سيجى أيضاً - في رقم ١ من هامش ص ٥٢٣ - أن صدر العدد المركب يسمى : « النِّيف » ومعناه هنا : العدد المحصور بين عقدین ؛ فيشمل الواحد والتسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدین . وكذا ما ألحق بالمفرد من كلمة « بِيضْعٌ وَبِيضْعَةٌ » . وهو غير كلمة « النِّيف » المراد منها نصها اللفظي الحرفي ؛ طبقاً لما سبق في رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ - فللكلمة « النِّيف » مدلولان مختلفان كما أن عجز المركب يسمى : عقداً ، ومن العقود كلمة : « عشرة » . وسيجى الباقي (انظر رقم ٣ من هامش ص ٥٢٢) .

(٥) للعدد ١٢ حكم خاص في إعرابه يخالف حكم الأعداد المركبة ، وسيجى في الصفحة التالية .

(٦) ويلحق به « بِيضْعٌ وَبِيضْعَةٌ » طبقاً للبيان الذي في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٧) مما يجب التنبيه له أن المركب المزجى العددي لا بد أن يكون مفتوح الجزأين - في الأشهر - وقد يكون معرباً مضافاً على الوجه المبين في ص ٥٢٢ و « هـ » ص ٥٣٤ ، أما غير العددي فقد يكون مفتوحهما أو لا يكون ، على حسب نوعه المبين في موضعه المشار إليه (في الحالة الثانية ص ٥٣٥) .

ومن المركب المزجى العددي : « إحدى عشرة » للمعدود المؤنث ، والكلمتان مبنيتان على فتح الجزأين - أيضاً - في آخرهما . إلا أن الفتح مقدر على آخر الأولى . - كما سيجى في رقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ -

حاجة الجملة إلى مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ؛ ولذا يقال في إعرابهما : إنهما مبنيتان معاً على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة . ويستثنى من هذا الحكم حالتان :

الأولى : أن يكون العدد المركب هو « اثنا عشر » ، واثننا عشرة » ؛ فإن صدرهما وحده يعرب لإعراب المثني ، وعجزهما هو اسم بدل نون المثني ؛ مبني على الفتح لا محل له . ومن الأمثلة : المتسابقون أحدَ عَشَرَ سَبَّاحاً — إني رأيتُ أحدَ عَشَرَ كوكباً — أثبتت على أحدَ عَشَرَ محسناً . « فأحدَ عشر » في المثال الأول مبني على فتح الجزأين معاً في محل رفع خبر ، وفي المثال الثاني مبني على فتح الجزأين معاً في محل نصب مفعول به ، وفي الثالث مبني على فتح الجزأين في محل جر بعلى ، وهكذا .

ولو وضعنا عدداً مركباً آخر مكان : « أحد عشر » لم يتغير الإعراب . ما عدا « اثنتي عشر » ، « واثنيتي عشرة » ، فلهما حكم خاص بهما في الإعراب — كما قلنا — إذ تعرب : « اثنا واثننا » لإعراب المثني ، وتعرب كلمة : « عَشَرَ وعشرة » اسم مبني على الفتح ، بدل نون المثني لا محل له : ففي مثل . السنة اثنا عشر شهراً ، واليوم اثنا عشر ساعة — نقول : « اثنا واثننا » خبر مرفوع بالألف فيهما . وكلمة : « عَشَرَ وعشرة » بدل النون التي تكون في المثني الأصلي ، مبنيتان على الفتح لا محل لهما . وفي مثل قضيت اثنتي عشر شهراً واثنيتي عشرة ساعة في رحلة علمية — نقول : « اثنتي واثنيتي » ، مفعول به ، منصوب بالياء . « عشر ، وعشرة » مبنيتان على الفتح لا محل لهما ؛ لأنهما بدل النون التي تكون في المثني الأصلي . . .

وفي مثل : انتفعت باثني عشر كتاباً ، واستتمعت إلى اثنتي عشرة محاضرة . . . نعرب : « اثنتي واثنيتي » مجرورة ، وعلامة جرهما الياء ، و « عشر وعشرة » بدل النون . مبنيتان على الفتح ، ولا محل لهما .

= هذا ، وأصل المركب العددي كلمتان بينهما واو العطف ؛ أي : أحد عشر — اثنا عشر — ثلاثة عشر . . . وهكذا . ثم حذفت الواو وربكت الكلمتان — لإبعاد معنى العطف — تركيباً مزجياً ، ليؤديا معاً معنى واحداً جديداً لم تنفرد به واحدة . ويصح إرجاع هذه الواو في بعض الاستعمالات ؛ ومنها ما هو مدون في ص ٥٦٧ .

وتضبط « الشين » في كلمة : « عشرة » المركبة كضبطها في المفردة ^(١) : فتفتح
 — في أشهر اللغات -- إن كان المعدود مذكراً ، وتسكن إن كان مؤنثاً . فضبظ
 « الشين » لا يختلف في إفراد ولا تركيب ، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات
 متعددة .

الثانية : أن يكون العدد المركب غير اثني واثني^٢ - مضافاً ، فيصح بناؤه على
 فتح الجزأين مع إضافته ، كما يصح إعراب عجزه على حسب حاجة الجملة مع ترك
 صدره مفتوحاً في كل الحالات ؛ فكأن الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة ،
 يجري الإعراب على آخرها في كل الأحوال ، دون أن تتغير الفتحة التي في شطرها
 الأول - وسيجيء هذا موضحاً بعد ^(٢) -

* * *

٣ - العدد العقيد^(٣) : ينحصر اصطلاحاً في الألفاظ : عشرين - ثلاثين -

(١) سبق ضبطها في المفردة - ص ٥٢٠ - . (٢) في : « هـ » من ص ٥٣٤ .
 (٣) ويسميه بعض النحاة بالعدد المفرد ؛ أى : الحال من الإضافة والتركيب . ولكن تسميته
 بالعقد أفضل - كما سبق في رقم ٢ من هامش ص ٥١٨ - والأصل اللغوي العام الحسابي هو : العدد
 يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد ؛ (مفردة أو غير مفردة) ، أى : العدد الذي يكمل به
 ما قبله عشرة مثالة النوع . فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ... كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ،
 ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ ، ... وهكذا من كل ما يتم عشرة ، غير أن المقصود بالعقد هنا معنى
 اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصورة لها حكم خاص بها ؛ وهى تلك العقود التي تبدأ بعشرة وتنتهى
 بتسعين ، (أى : ١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) . ولكن العقد « عشرة »
 لا يشترك مع البواقي في حكمها النحوى . ولهذا لا يعد فيها من هذه الناحية ، ولا يذكر معها ، برغم تسميته
 عقداً ، وكل واحد من البواقي يدخل في هذا النوع المسمى نحوياً : « باسم الجمع » . ولكنه يعرب إعراب
 جمع المذكر السالم ، ويلحق به في ناحية الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالم حقيق .
 وإنما كانت هذه العقود « أسماء جمع » وليست جمع مذكر سالم حقيق لأنها تدل على ما يدل عليه هذا
 الجمع ، ولكن ليس لكل منها مفرد من لفظه . ولا يصح أن يقال إن لكل منها مفرداً من لفظه ؛ ففرد
 مشرين هو عشر ، ومفرد ثلاثين هو ثلاثة ... لا يصح أن يقال هذا لما يترتب عليه من فساد تام ،
 أوضحنا بعض نواحيه (في ج ١ م ١١ ص ١٣٥ عند الكلام على الملحق بجمع المذكر السالم) ملخصه ؛
 أنه لا يقال ذلك لثلاثين يلزم عليه صحة إطلاق عشرين على ثلاثين ، وإطلاق ثلاثين على تسعة ... وهكذا ؛ ذلك
 لأن أقل الجمع النحوى - لا اللغوى - ثلاثة من مفردة . فلو كان مفرد العشرين هو : عشر ، لكافيت عشرون
 صادقة على (١٠ × ٣) أى : ثلاث عشرات على الأقل ... ، ومجموعها يساوى ثلاثين . ولو كان مفرد
 الثلاثين هو ثلاث لكافيت الثلاثون صادقة على (٣ × ٣) أى : على ٩ . وهكذا ، مما هو ظاهر الفساد .

أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين .

وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هي اسم جمع مذكر ، وليست جمع مذكر حقيقياً . ومن الأمثلة قوله تعالى : (إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ) ، وقوله تعالى : (وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ، وَأَتَمَمْنَا بِهَا بِعِشْرِينَ ؛ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) ، وقوله تعالى : (وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ؛ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ، إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا . . .) . . . وهكذا . . . فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلف موقعها الإعرابي .

* * *

٤ - العدد المعطوف : وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحية السالفة ؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين ، وهكذا . . . وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لابد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداة عطف (هي : الواو) ، ومنه : واحد وعشرون - اثنان وعشرون ، ثلاثة وعشرون . . . أربعة وثلثون . . . خمسة وأربعون . . . ستة وخمسون . . . سبعة وستون . . . ثمانية وسبعون . . . ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لابد أن يكون من نوع العقود ، وأن المعطوف عليه - ويسمى النسيْف^(١) - لابد أن يكون من نوع المفرد (أى : المضاف)^(٢) ، أو ما ألحق به من كلمة بضع وبضعة - وأن أداة العطف هي الواو^(٣) ، دون غيرها . وحكم هذا القسم أن المعطوف عليه ، (وهو المفرد ، المسمى : بالنسيْف) لابد أن يتقدم دائماً ، وأن يعرب على حسب حاجة الجملة مع خضوعه لحكم إعراب نوعه المفرد الذى سبق فى القسم الأول - (فيعرب فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو خبراً ، أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على آخره إلا ما كان منه دالاً على تنثية ؛ فيعرب إعراب المثنى) - وأن المعطوف - ويكون بالواو خاصة -

(١) النيف هنا هو : العدد الذى بين عقدين . - كما فى رقم « ٤ » من هامش ص ٥٢٠ - وهذا غير المراد من لفظة « النيف » بصيغتها التى سبق الكلام عليها فى هامش تلك الصفحة .

(٢) انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٢٥ . (٣) كما فى ٣ من ص ٥٤٩ .

يتبعه في الإعراب ، ولكن بالحروف التي يعرب بها جمع المذكر السالم . ففي مثل :
 الحاضرون واحد وعشرون . . . تعرب كلمة « واحد » خبراً مرفوعاً ، والواو حرف
 عطف - (عشرون) معطوف على : « واحد » مرفوعة بالواو . ونقول : كان
 الحاضرون واحداً وعشرين . . . وأنست بواحد وعشرين . . . وهكذا سائر الأعداد
 المعطوفة . إلا إن كان المعطوف عليه هو ، « اثنان واثنان » ؛ فيعربان كالمثنى ؛
 نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً - كان الحاضرون اثنان وعشرين رجلاً -
 أنست باثنين وعشرين رجلاً - ومثل : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فائتان
 واثنان ، إما مرفوعة بالألف ، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء . . . في جميع
 حالات الأعداد المعطوفة . . .

تمييز العدد ^(١)

العدد لفظ مبهم ، أى : لا يوضح بنفسه المراد منه ، ولا يعين نوع مدلوله ومعدوده ؛ فمن يسمع كلمة : ثلاثة ، أو أربعة ، أو خمسة . . . أو غيرها من ألفاظ العدد — لا يمكن أن يدرك النوع المقصود من هذا العدد ، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة ؛ أهو ثلاثة كتب ، أم أقلام ، أم أيام ، أم دراهم ، أم دنائير ، أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى . . . ، فلو قلنا : ثلاثة كتب ، أو أربعة أيام ، أو خمسة شهور . . . أو . . . ، لزال الإبهام ، وانكشف الغموض عن مدلول العدد ، وصار المراد واضحاً ؛ بفضل الكلمة التى جاءت ؛ فبينت نوعه ، وميزته من غيره ، أى : أنها عيّنت المعدود بعد أن كان مبهماً مجهولاً ؛ ولذا يسميها النحاة : « تمييز العدد » — سواء أكانت منصوبة أم مجرورة ، على التفصيل الذى سنعرفه — وهذا معنى قولهم : العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز ، (أى : المعدود) .

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد :

(١) فالأعداد المفردة ^(٢) التى عرفناها ثلاثة أنواع :

نوع لا يستعمل — فى الأغلب — مع تمييز له — وهو واحد ، واثنان ؛ فلا يقال : جاء واحدٌ ضيف ، ولا أقبل اثنًا ضيفين ؛ ولا نحو هذا ؛ لأن ذكر التمييز (ضيف ... ضيفين ..) مباشرة يُغنى عن ذكر العدد قبله ، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة ، أو على الزوجية المحددة باثنين ؛ فلا حاجة إلى العدد

(١) « ملاحظة » : إذا ورد فى النحو كلمة : « تمييز » من غير قيد كان المراد — فى الأغلب — التمييز المنصوب مطلقاً — للعدد أو لغير العدد — أما التمييز غير المنصوب كالذى هنا فى باب العدد فلا يذكر — فى الأغلب — إلا مقيداً بالجر ، فيقال تمييز مجرور . . .

(٢) وهى التى قد تسمى : « مضافة » على اعتبار أن أكثرها مضاف ؛ وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وما أحق بها مثل كلمتى : مائة وألف ، ويضع ويضعه ؛ طبقاً للبيان السابق عنهما فى رقم ٤ من هامش ص ١٨ دون العددين ١ و ٢ ما سبقت له الإشارة فى رقم ٢ من هامش ص ٥١٨ — والتسمية غير دقيقة .

قبله ، ولا فائدة منه . وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه ^(١) .

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة ؛ وهو لفظ : مائة ، وألف ، ومثاهما ، وجمعهما . (فالمراد هو : جنس المائة والألف ^(٢)) . ومن الأمثلة قوله تعالى : (مثل الذين يُنْفِقُونَ أموالَهُمْ في سبيلِ اللهِ كمثلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ، في كُلِّ سَنَابِلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ . واللهُ يَصْأَعِفُّ لِمَن يَشَاءُ) — يبلغ ارتفاع هرم الجيزة الأكبر نحو مائتي ذراع ^(٣) — وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة : هذه مئو رجل ، أو مئات رجل — وقوله تعالى : (وإن يوماً عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ) — حرَّاس المدينة أَلْفًا حارس ، وجيشها تسعة آلاف جندي .

ولا يصح الفصل بين هذا النوع وتمييزه في حالة الاختيار .

ونوع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة ، متصل به — أيضاً — ويكون في الأغلب جمع تكسير للقِلَّة ^(٤) ، وهذا النوع هو : (ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما ، وكذا كلمة : بضع وبضعة المملحتين به) — طبقاً لما تقدم ^(٥) عنهما — نحو : الصيف ثلاثة أشهر — قضيت خمسة أيام في الريف — وقوله تعالى : (وأما عادٌ فَأَهْلِكُوا بِرِيحِ صَرْصَرٍ ^(٦) عاتية ، سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا) ^(٧) ... و.... فالأصل في تمييز هذا النوع من العدد المفرد أن يستوفي أربعة أمور مجتمعة ؛ هي : أن يكون جمعاً — للتكسير — مفيداً للقلة — مجروراً بالإضافة المباشرة (أى : الخالية من الفصل) . وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل :

١ — فأما كون التمييز جمعاً فهو الأعم الأغلب ، ليتطابق المعدود والعدد في

(١) في « ا » من ص ٥٣٢ . وانظر ص ٥٥٢ .

(٢) انظر ما يتصل بهذا في « ب » ص ٥٣٣ .

(٣) أى : نحو (١٣٦ متراً) بعد النقص الذي أصاب قمته ، ويقدر ، بنحو : سبعة أمتار .

(٤) جمع التكسير — كما سيأتى في ص ٦٢٧ — نوعان : جمع تكسير للقلة ، وهو ما كان دالا على أفراد لا تقل عن ثلاثة ، ولا تزيد على عشرة . وله أوزان خاصة ، منها : « أَفْعَلَة ، وَأَفْعَال ، وَفِعْلَة وَأَفْعَل » . نحو : أجهزة ، وأنهار ، وصبيحة ، وأعين . وجمع تكسير للكثرة ويدل على عدد لا يقل عن ثلاثة ، وقد يزيد على العشرة ، بالإضافة الذي سيجي في بابه — ص ٦٢٥ م ١٧٢ — وأوزانه كثيرة ...

(٥) في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ . (٦) شديدة الصوت ، أو شديدة البرد .

(٧) متتابعة .

الدلالة على التعدد الكثير . ويجب - في الأغلب - إضافة العدد إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ : « مائة »^(١) ، نحو : ثلاثمائة رجل - أربعمائة كتاب - خمسمائة قلم ... ، أو كان العدد مضافاً إلى مستحقه مِلْكاً أو انتساباً على حالة من الحالات ؛ فتكون الإضافة لبيان أن العدد مملوك للمضاف إليه ، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التي تستفاد من الإضافة^(٢) ؛ نحو : هذه خمسة محمود ، وتلك سبعة أعلى ... فقد تعرّف المضاف هنا بالمضاف إليه ، وتميّز به ؛ فلا يحتاج إلى تمييز ، ولهذا لا يعتبر المضاف هنا إليه المذكور تمييزاً ؛ لأن العدد استغنى عن التمييز ، واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر .

وقد يغنى عن الجمع ما يدل على الجمعية ، ولو لم يُسمَّ جمعاً في اصطلاح النحاة ؛ وإنما يسمونه : « اسم جمع » ؛ كقوم ، ورَهْط^(٣) ، وغيرهما من أسماء الجموع ؛ وكنحل وبقر ، وغيرهما مما يسمونه : « اسم الجنس الجمعي » . والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف « مِنْ » مع ظهوره في الكلام ، نحو : ثلاثة من القوم فازوا ، وأربعة من الرهط تقدموا ، وخمسة من النحل جمعت العسل ، وستة من البقر جلبت الغني لصاحبها . أما جرهما بالإضافة فالأحسن - مع صحة القياس - الاقتصار فيه على المسموع ، ومنه قوله تعالى : (وكان في المدينة تسعة رهط) . وقوله عليه السلام : « ليس فيما دون خمس ذَوْدٌ^(٤) صدقة »^(٥) .

٢ - وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً في الكلام الفصيح . ويجوز أن يكون جمعاً للتصحيح^(٦) مناسباً ، إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير ؛ نحو : خمس صلوات ، وسبع سنين . أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يُعدّل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيه في الكلام ؛ نحو : سبع سنين ؛

(١) انظر ما يختص بطريقة كتابة « مئة » في رقم ٣ من هامش ص ٥١٨ .

(٢) كما سيحى في الزيادة ص ٥٣٢ وص ٥٥٢ .

(٣) عدد من الرجال - خاصة - لا يزيد على عشرة في الغالب ، وهو اسم جمع (واسم الجمع : لا واحد له من لفظه ، مع دلالة على معنى الجمع) .

(٤) الذود : مؤنث ، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ولفظه اسم جمع ، لا يجر منه واحد - كما سبق في ٣ -

(٥) انظر « ج » من ص ٥٤٢ .

(٦) هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

فإنه مجاور في الآية الكريمة لسَبَّعَ بِقَرَاتٍ، في قوله تعالى: (وقال الملكُ إني أرى سَبَّعَ بِقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبَّعٌ عِجَافٌ^(١))، وسَبَّعَ سُنْبُلَاتٍ خَضِرٍ، وأُخْرَ يَابَسَاتٍ)، فقال لمراعاة التنسيق: «سَبَّعَ سُنْبُلَاتٍ»، بدل «سُنْبُلَاتٍ»؛ لمناسبة: «بقراتٍ» التي ترك جمع تكسيروها في الآية. أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال، نحو: ثلاث سعادات^(٢)، فهو أحسن، من ثلاث سَعَائِد^(٣).

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد في مثل: هنا ثلاثةُ صالحين، وأربعةُ زاهدين؛ بالإضافة. والأحسن عدم الإضافة، وإعراب هذا الجمع نعتاً، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة؛ بشرط إدخال التغيير اللازم على الجملة؛ لصحة كل إعراب؛ وبذا يسلم من الضعف.

ومع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيبويه^(٤) - نجد كثرة النحاة لا ترضى التمييز بجمعي التصحيح.

٣ - وأما أنه للقلة فمراعاة للمأثور الأوضح الذي يدل على أن الكلمة التي لها جمعان جمع كثرة وجمع قلة - يكون تمييز العدد بجمع قلتها هو الأعم الأغلب، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صحَّ التمييز به بغير ضعف.

٤ - وأما جره بالإضافة فهو الأعم الأكثر أيضاً، ويحدث تخفيفاً في العدد بحذف التنوين منه؛ لإضافته. ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضامين^(٥).

ولأنما يجب جرّ التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزاً. فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعراب التمييز على حسب حاجة الجملة، وإعراب العدد نعتاً مؤولاً له^(٥)،

(١) نحيفات، هزيلات. (المفرد: أعجف، وعجفاء، يقال ثور أعجف، وثيران عجاف، وبقرة عجفاء، وبقرات عجاف).

(٢ و ٢) جمع سعاد، علم لمؤنثة.

(٣) في ص ٦٢٧ و ٦٣١ ما يوضح الحكم ويفصله.

(٤) سبق بيانه في آخر باب الإضافة (ج٣).

(٥) يقول النعت هنا لجموده. ويجوز إعرابه بدلاً أو عطف بيان إن كان المعنى عليها. دون النعت

(كما سيجيء في رقم ١ من هامش ص ٥٤٦).

هذا، وقد سبق في باب: «النعت» (ج ٣ م ١١٤ عند الكلام على تقسيم النعت باعتبار لفظه) بيان الألفاظ الحامدة التي يصح وقوعها نعتاً، ومنها: «لفظ العدد» وتفصيل الكلام عليه.

ففى مثل : عندى ثلاثة كتب ، — بجر « كتب » ، بالإضافة — نقول : عندى كتبٌ ثلاثةٌ برفعها . ولو تأخر وأريد لداع معنوى إعرابه عطف بيان إن كان جامداً — كالأغلب فى عطف البيان — أو نعتاً مؤولاً بالمشق أيضاً ، لوجب أن يكون تابعاً فى إعرابه للعدد ؛ نحو : عندى ثلاثةٌ أثوابٌ ، فأثوابٌ : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماة بأثواب .

هذا ، ويصح فى الأعداد المفردة (١٠ و ٣ وما بينهما) ، أن تضاف إلى ضمير المعداد ، ولا تحتاج لغيره ، نحو : مررت بالأصدقاء ثلاثتهم ، . . . أو : خمستهم . . . أو : سبعتهم . . . بنصب العدد على الحال المؤولة ؛ أى : مثلثاً إياهم ، أو : مُخَمَّساً ، أو : مَسَبَّعاً . . . وهكذا . ويجوز إتباع العدد لما قبله ، فلا يعرب حالا ، وإنما يعرب توكيداً معنوياً ؛ بمعنى : جميعهم ، مع ضبط لفظ العدد بما يضبط به التوكيد^(١) ،

والصحيح أن هذا ليس مقصوراً على الأعداد المفردة ؛ بل يسرى على المركبة أيضاً — كما سيجىء — نحو : جاء القوم خمسة عشر هم ، بالبناء على فتح الجزأين فى محل رفع هنا أو فى محل غير الرفع فى تركيب آخر ، على حسب المؤكّد . وجدير بالملاحظة أن العامل فى التمييز المحرور بالإضافة هو العدد المبهم (أى : المضاف) الذى جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه ، ولا بد من تقديم هذا العامل على تمييزه المحرور .

(ب) وباقى أقسام العدد (وهو : المركب ، والعقود الاصطلاحية ، والمعطوف ، — وكذا ما ألحق بالمركب والمعطوف عليه من كلتى : بضع وبضعة) —^(٢) يحتاج إلى تمييز^(٣) مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفواصل ، نحو : (إنى رأيت أحد عشر كوكباً) — (إن عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) — (إن يكن منكم عشرون^(٣) صابرون يغلبوا مائتين) — (ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً ، حملته أمه كرهاً ، ووضعته كرهاً . وحملته وفصاله ثلاثون شهراً . حتى

(١) سبقت الإشارة لهذا الحكم فى ج ٢ باب : الحال م ٨٤ ص ٢٩٧ وفى ج ٣ باب التوكيد

م ١١٦ ص ٤١٣ . (٢) طبقاً للبيان الذى سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ .

(٣ و ٣) وقد يستغنى عن التمييز مطلقاً لداع بلاغى — كما هنا ، وكما سيجىء فى ص ٥٣٢ و ٥٥٢ .

إذا بلغ أشدّه ، وبلغ أربعين سنة ، قال ربّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ . . .) — قال أحد الشعراء : هاجني منظر شائق ؛ فلم أغادر مكاني حتى فاض خاطري بخمسة وأربعين بيتاً في وصفه ، لم أقض فيها أكثر من ضحوة . وأزعجني نعيّ صديق لي ، فانهمر لساني برثائه ، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتاً لم أقطع فيها أكثر من بضعة ساعات ، ثم أكملتها بعد ذلك تسعةً وسبعين بيتاً . . .

ولا بد في جميع حالات التمييز المنصوب أن يتأخر عن عامله الفعل أو ما يشبهه . وقد أشرنا — قريباً — إلى أنه يجوز في العدد المركب ما جاز في العدد المفرد من الإضافة لضمير المحدود . . . بالتفصيل السالف .

« ملاحظة » إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو تمييز العِقْد ، أو تمييز المعطوف ، جاز في هذا النعت أن يكون مفرداً ؛ مراعاة للفظ المنعوت (وهو التمييز) وجاز أن يكون جمعاً ؛ مراعاة لمعناه الذي يراد به اسم العدد ، نحو : هنا أربعة عشر خبيراً عالماً ، أو علماء — وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكاء — وخمسة وعشرون كاتباً ماهراً ، أو مهرة . . . ، وهكذا ^(١) . ومراعاة اللفظ أكثر . ومثل النعت غيره من بقية

(١) في هذا الحكم تفصيل يشوبه غرض تنطوي عليه المراجع المتداولة ، ونكتي هنا ببعضها :

١ — من أمثله ما جاء في الأسموني ، ونصه : « (يجوز في نعت هذا التمييز مهباً — وهنا يقول الصبان : « (أي : من المركب وعشرين وبابه . وقضيته : أن تمييز غيرها لا يجوز في نعت مراعاة المعنى » . . . مراعاة اللفظ ؛ نحو : عندى أحد عشر درهماً ظاهرياً ، وعشرون ديناراً ناصرياً ، ومراعاة المعنى ؛ فنقول : ظاهريه وناصريه ، ومنه :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحمر

— ا —

في الحكم السابق تقييد للمنعوت بأنه تمييز للعدد المركب ، وعشرين وبابه . . . وليس فيه تقييد الجمع بأنه للتكثير أو للمذكر السالم .

ب — في حين يقول الرضي (ج ٢ ص ١٢٥) إذا وصفت المُمَيِّز جازك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى ؛ نحو : ثلاثون رجلاً ظريفاً وظرفاء ، ومائة رجل طويل وطوال . وقول الشاعر :

فيها اثنتان وأربعون حلوبةً سوداً كخافية الغراب الأسحمر

فأمثله التي عرضها اشتملت على نوع من الأعداد ليس بالمركب ولا العشرين وبابه ؛ فقد اشتملت =

* * *

فلخص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو - في الاغلب - .

(واحد واثنان : لايحتاجان لتمييز) - (ثلاثة وعشرة وما بينهما ، وكذا بضع وبضعة ، تحتاج لجمع تكسير ، للقلة ، مجرور بالإضافة ، وقد تضاف لضمير المعداد) - (جنس المائة والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور) - (ما عدا ذلك ؛ يحتاج لمفرد منصوب . . (٢) .

= على مائة ، نعم لم يصرح بنوع الجمع ولكن المثال اقتصر على جمع التكسير .
 - ويقول الهمع (ج ١ ص ٢٥٤ باب « التمييز ») ما نفسه : « (إذا جئ بعت مفرد أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز وعلى العدد ؛ نحو : عندى عشرون رجلاً صالحاً ، أو صالح - وعشرون رجلاً كراماً أو كرام . فإن كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد ؛ نحو : عشرون رجلاً صالحون) » ١٥ .
 فبأى هذا الآراء نأخذ ؟ لعل الأنسب الأخذ بما جاء فى الهمع وفى كلام الرضى لأن رأيهما مردد فى بعض المراجع الأخرى التى لم نذكرها . ولا مانع هنا من وصف الجمع الذى لا يعقل بالمفرد المؤنث .
 (١) كما سيجى فى « ب » من ص ٥٣٣ .
 (٢) فى تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك :

وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلْنَاهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا ؛ قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ - ٤
 وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةٌ - ٥
 يريد : أن « عشرة » إذا ركبت مع « إحدى » وجب مطابقة « العشرة » لها فى التأنيث ، وأن « عشرة » المؤنثة ، تسكن « شينها » فى أشهر اللغات ، وتميم تجيز الكسر أيضاً . ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص « بعشرة » من ناحية تأنيثها مطابقة للمعداد ، وأن هذا ليس مقصوداً على « إحدى » ، فقال :
 وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتُ ، فَا فَعَلَ قَصْداً - ٦
 (الفاء التى فى صدر « افعل » زائدة) . والتقدير : وافعل قصداً مع غير أحد وإحدى ما فعلت معها ، حيث أثنت عشرة مع « إحدى » . المؤنثة ، وذكرتها مع « أحد » المذكور . أى : راع المطابقة فى التذكير والتأنيث مع غيرهما من الأعداد التى تركب مع العشرة كما راعيتها مع : « أحد وإحدى » وزاد الأمر إيضاحاً بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما ؛ فقال :

ولثلاثة وتسعة وما بينهما إن رُكِّبَا ما قُدِّمَا - ٧
 وبالنص عليه أيضاً فى اثنى واثنتى حيث يقول :

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَى ، وَعَشْرًا إِثْنَى إِذَا أُثْنِيَ تَشَا ، أَوْ ذَكَرَا - ٨
 يريد : أتبَّيعُ المؤنثة (أى : اذكر بعدها) كلمة : « عشرة » المؤنثة . واذكر كلمة : « عشر » المذكورة =

زيادة وتفصيل :

(١) قد يضاف العدد « المفرد » إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود ، ولحقيقته الذاتية ؛ فيضاف إلى مستحق المعدود (ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحدة وحادية ، وإحدى . . . ومنه : اثنان ، ومؤنثه : ثنتان واثنان ، ومنه ثلاثة وعشرة وما بينهما . ويلحق به جنس المائة والألف . . .) لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلباً لمضاف إليه يحقق غرضاً لا يحققه التمييز ، هو الدلالة على أن العدد مملوك أو منتسب للمضاف إليه ، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديدة ، والتي لا تبين نوعاً ، ولا ذاتاً^(١) ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق^(٢) ومن الأمثلة : واحد قومه من لا يُعْـوَل في الدنيا على أحد - واحدة قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربية والأمومة . وكأن يقال في كتابين لحمد : هذان اثنا محمد . وفي فتاتين من القاهرة : هاتان اثنتا القاهرة ، أو ثنتا القاهرة . وفي دراهم لمحمود وعلى : هذه سبعة

= بعد « اثني » المذكرة ، ثم بين : أن « اثني واثنى » يعربان إعراب المثنى عند تركيبهما كما كانا قبل التركيب ؛ فيرفعان بالألف ، وينصبان ويجران بالياء ، وأما غيرهما فابحزان المركبان مبنين على الفتح في القول المألوف ؛ أي : الشائع . يقول :

و «اليا» لغير الرفع، وارفَعُ بالألف والفتحُ في جزأَي سِوَاهُمَا أَلِفٌ - ٩
ثم انتقل إلى حكم تمييز المقود فقال :

وَمِيَّزَ العِشْرِينَ لِلتَّسْعِيْنَا بِوَاحِدٍ كَارْبَعِينَ حِينَا - ١٠
(الحين : الوقت -) ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه مثل تمييز العشرين . فقال :

وَمِيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيَّزَ : «عِشْرُونَ» ؛ فَسَوَّيْنُهُمَا - ١١

(١) سبقت الإشارة لهذا في رقم ١ من ص ٥٢٦ .

(٢) لأن من يقول : هذه « خمسة محمود » يكون عارفاً « محموداً وخسته » حتماً : فلا تحتاج لتمييز وإذا قلت : « هذه عشروك » فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليه ، ولا تقوطها إلا لمن يعرف هذا ، كما أنك لا تقول : « كتاب حامد » إلا لمن يعرفهما نوع معرفة .

محمود ، وتسعة على " ، . . . وخذ سبعتك ، وحافظ على تسعتنا .

أما بقية أقسام العدد فَيَسْتغْنِي عن التمييز نوعان منها ؛ كما سيجيء في « ه » .

(ب) قلنا ^(١) : إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل لمفردهما ، ولثنائهما ، ولجمعهما . . . — هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق في لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعة آلاف جندي . وقد تكون « الجمعية » غير مباشرة ؛ بأن تكون صيغة المائة : « مضافاً إليه » يكتسب معنى الجمعية من « المضاف » بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة ، أو تسعة ، أو عدداً بينهما ؛ نحو : قضى الرَّحَّالة ثلاثمائة يوم في الصحراء ، قطع فيها تسعمائة ميل .

وقد تكون أيضاً بوقوع المائة والألف تمييزاً منصوباً مضافاً ، والعدد هو : « أحد عشر » أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : في المكتبة أحد عشر مائة كتاب ، واثنان عشرة ألف مخطوطة . ومن الجائز في هذين النوعين الأخيرين اعتبار المائة والألف مفردين ؛ اعتماداً على أن لفظهما الصريح مفرد ، مجرد من علامة تثنية أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المركب المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له ؛ فاعتبار المائة والألف مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد . ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس تمييزهما مباشرة . وإنما الخلاف في توابع تمييزهما ، كالنعت مثلاً ؛ أيكون مفرداً تبعاً للفظ تمييزهما المنعوت ، أم جمعاً تبعاً لمعناه ؟ الأمران جائزان في كل التوابع . ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ؛ بأن يكون تابع تمييزهما مطابقاً له في إفراده . ويسرى الحكم السالف أيضاً على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق ^(٢) .

(ج) يصلح الألف تمييزاً لكل أقسام العدد الأربعة : (المفرد ، غير الواحد والاثنين — والمركب — والعقد — والمعطوف) . أما المائة فلا تصلح تمييزاً إلا للثلاث والتسعة وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبة ، مثل : (ثلاثمائة . . . خمسمائة . . .) — (إحدى عشرة مائة . . . خمس عشرة مائة . . .) . ولا تكون تمييزاً للعقود ، ولا

(٢) في ص ٥٣٠ ، بعنوان : « ملاحظة » .

(١) في « أ » من ص ٥٢٥ .

للاعداد المعطوفة . وإذا وقع لفظ « مائة » تمييزاً للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب الذي يقتصر عليه هو إفراده .

(د) من الشاذ تمييز المائة — وجنسها — بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب اللذّاذة والفتساء

ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : (وليبشوا في كنهفهم ثلاثمائة سنين) على اعتبار « مائة » مضاف و « سنين » مضاف إليه . أما من ينون : « مائة » فإنه يجعل كلمة : « سنين » بدلاً أو عطف بيان من « ثلاث » المضافة إلى مائة . لا تمييزاً — لثلاث يكون التمييز هنا شاذاً من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعاً ، ونصبه .

(هـ) ما صح في الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحياناً — كما تقدم البيان في : « ا » ^(١) — يصح في قسمين آخرين ؛ هما : المركب — (ما عدا اثنى عشر ، واثنى عشر) — والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره . ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه ، أو منتسباً له بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق ، لا على بيان نوع المعداد . كأن يكون لمحمود خمسة عشر درهما فنقول : هذه خمسة عشر محمود ، وكأن يكون لغرف البيت عشرون مفتاحاً ؛ فنقول : هذه عشرو البيت . . . ^(٢)

وإذا أضيف العدد المركب — (غير اثنى عشر ، واثنى عشر) — في إعراب لغات ^(٣) . . . أشهرها وأحقها بالاقصار عليه لغتان ^(٤) :

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقعه الإعرابية ،

(١) ص ٥٣٢ . (٢) ومن هذا قول الشاعر يهجو متغزلاً :

وما أنت ؟ أم مارسوم الديار ؟ وستوك قد قربت تكمل

ستوك ، أى : ستون سنة من عمرك — ثم انظر رقم ٢ من هامش ص ٥٣٢ .

(٣) أما إعراب العقود فجميع المذكر السالم ؛ فلا تتأثر عند إضافتهما إلا بحذف النون .

(٤) سبقت الإشارة لهما في ص ٥٢١ .

ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - حافظت على خمسة عشر محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حالة الجملة .

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحاً في كل الحالات كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابية على الجزء الثاني ؛ باعتبار الجزأين بمنزلة كلمة واحدة ذات شطرين ، يجرى الإعراب على الثاني منهما مع ترك الأول على حاله ، دون أن تتغير الفتحة التي في آخره ، فيكون الثاني معرباً ، مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً ، على حسب موقعه من الجملة ؛ ولا يكون مبنياً ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي - (و « خمسة عشر » هنا : اسم « إن » ، منصوبة مباشرة ، وليست مبنية على فتح الجزأين) - حافظت على خمسة عشر محمد . فخمسة عشر في الأمثلة الثلاثة غير مبنية ؛ فهي بشطريها في الأول مبتدأ مرفوع مباشرة ، وفي الثاني اسم « إن » منصوب مباشرة - وفي الثالث مجرور مباشرة . وما عدا هذين الرأيين ضعيف يحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق العدود ، نحو : هذه خمسة عشر محمد ، وشاهدت خمسة عشر محمد ، واحتفت بخمسة عشر محمد ... ، ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء ؛ نحو : هذه سبعة عشر (١) .

(و) لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه في غير الضرورة الشعرية ، كقول الشاعر القديم :

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون - للهجر - حولا كيلا ... (٢)

يريد : ثلاثون حولا كيلا للهجر .

(١) وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله :

وإن أضيف عدد مركب يبق البناء . وعجز « قد يُعرب » - ١٢

(٢) كاملا . وفي الشطر الأول من البيت رواية أخرى ، هي :

ولمّني من بعد ما قد مضى

المسألة ١٦٥ :

تذكير العدد وتأنيثه .. (١)

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : (مفرد - مركب - عِقد - معطوف) . وفيما يلي الكلام على كل منها من ناحية التذكير والتأنيث :

الأول : تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص في :

١ - أن « الواحد والاثنين » يُدَكَّرَان ويؤنَّثَان مباشرة بغير حاجة إلى معدود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العددية تُدَكَّر أو تؤنَّث ؛ طبقاً لمداوئها ، وللمقصود منها . دون أن يكون مع الصيغة معدود (تمييز) ؛ إذ لا يصح ذكر تمييز لها - كما عرفنا (٢) - ومن الأمثلة قوله تعالى : (قُلْ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ . وهو الواحد القهار) ، وقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ) ، وقوله تعالى : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ) وقوله تعالى : (قَالُوا : رَبَّنَا آمَنَّا بِإِثْنَيْتَيْنِ ، وَأُحْيَيْتِنَا اثْنَتَيْنِ) .

٢ - وأن « مائة » و « ألفا » وجنسهما ثابتة الصيغة على حالتها اللفظية ، تأنيثاً في « مائة » ، وتذكيراً في « ألف » مع أنهما يَحْتَسَاجان إلى تمييز مفرد مجرور غالباً . وهذا التمييز قد يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب الدواعى المعنوية ؛ نحو : جاء مائة رجل - جاءت مائة فتاة - حضر ألف جندي - حضر ألف طالبة . أى : أن صيغة لفظهما لا تخرج عما وضعت له في الأصل ؛ فكلمة : « مائة » ملازمة للتأنيث اللفظي في كل استعمالها سوى ومضاعفاتها ، وكلمة « ألف » ملازمة للتذكير اللفظي دائماً هي ومضاعفاتها ، فمادتهما الهجائية ثابتة لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحية ، إلا عند إلحاق المائة بجمع (٣) المذكر السالم .

(١) المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية موضح في : « ج » من ص ٥٥٣ وكذلك ما يذكر قبله

كلمة : « شهر » وما لا يذكر .

(٢) في ص ٥٢٥ .

(٣) عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : « مئون ومئين »

٣- وأن ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما - وكذلك كلمة : بِيَضْعُ وبِيَضْعَةُ^(١) - تلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مذكراً ، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعدود (التمييز) مؤنثاً . فالعدد في هذا القسم مخالف للمعدود تذكراً وتأنثاً . ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام ، وأن يكون متأخراً عن لفظ العدد ، نحو : ثلاث عيون - أربعة قلوب - خمس أصابع - ستة رعوس - سبع رقاب - ثمانية^(٢) جلود - تسع أقدام - عشرة ظهور . . . فإن لم يتحقق الشرطان معاً ؛ بأن كان المعدود متقدماً ، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض إليه - جاز في لفظ العدد التذكير

(١) وهي ملحقة بهما - طبقاً لما سبق في رقم ٤ من هامش ص ٥١٨ - .

(٢) للعدد : « ثمان » المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثاً أو غير مؤنث . ويتلخص هذا الحكم فيما يأتي - طبقاً للرأي المعمول عليه - :

١ - إذا كان : « ثمان » عدداً مضافاً ومذكراً - بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث - فالأصح إثبات الياء في آخره في جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتقدير على يائه الضمة والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ نحو : (ثمانى غَوَانٌ يُنْشِدُنَ ، وثمانى فتيات يَعْرِفُنَ) - (سمعت ثمانى غَوَانٌ يُنْشِدُنَ ، وثمانى فتيات يَعْرِفُنَ) - (طربت ثمانى غَوَانٌ يُنْشِدُنَ ، وثمانى فتيات يَعْرِفُنَ) . فكلية : « ثمانى . . . » في المثال الأول مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، وفي الثاني منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وفي الثالث مجرورة بكسرة مقدرة .

فإن كان العدد : « ثمان » مؤنثاً - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكور - لزمت « الياء » وبعدها : « التاء » الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، نحو : رفقة الإنشاد ثمانية رجال - شاهدت ثمانية رجال - أصغيت إلى ثمانية رجال .

ب - إذا كان : « ثمان » عدداً مفرداً ، غير مضاف ، والمعدود مذكر ، لزمت الياء والتاء - أيضاً - وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة في كل أحواله . نحو : المسافرون من الرجال ثمانية - كان المسافرون من الرجال ثمانية - أنست من الرجال بثمانية . . .

فإن كان المعدود مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : اشتهر من الشعراء ثمان - اكتفيت من الشعراء بثمان - عرفت من الشعراء ثمانياً ، أو ثمانى . بالتثنية وعدمه ، فالتثنية على اعتبار كلمة : « ثمانياً » اسماً منقوصاً - ، - منصرفاً . وعدم التثنية على اعتباره اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه : « غوان » و « جوار » في وزنها اللفظي ، وفي دلالتها المعنوية على المؤنث . ومن القليل في هذه الصورة إعرابها بالحركات الظاهرة على النون مباشرة عند حذف الياء ؛ كقوله الشاعر :

لها ثنايا أربعٌ حسانٌ وأربعٌ ، فنغرها ثمانٌ

- يريد : ثنايا ثمان - . (راجع الخضرى والصبيان في هذا الموضع) .

أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه في تأنيث الأعداد المركبة - رقم ٣ من هامش ص ٥٤٧ .

والتأنيث^(١) ؛ نحو ؛ كتبت صحفًا ثلاثًا ، أو ثلاثة — صافحت أربعة . . .
أو أربعًا^(٢)

والحكم على المعدود الدال على الجمع^(٣) بأنه دال على التأنيث أو التذكير لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية وما يصاحبها من التذكير أو التأنيث وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ؛ لمعرفة حالة المفرد من ناحية التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الحالة وحدها ، عند تأنيث العدد وتذكيره ، دون الثفات إلى لفظ المعدود من هذه الناحية^(٤)

وإذا مُيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث ، روعى في تأنيث لفظ العدد وتذكيره السابق^(٥) منهما ؛ نحو : أقبل سبعة رجال وفتيات ، وأقبل سبع فتيات ورجال^(٦)

(١) مع مراعاة الحكم الخاص بالعدد « ثمان » وقد سبق في رقم ٢ من هامش الصفحة الماضية .

(٢) انظر « د » و « هـ » ص ٥٤٥ و ٥٤٦ ، حيث البيان والتفصيل .

(٣) وما الذى يراعى إن كان المعدود اسم جمع ، أو اسم جنس ؟ الجواب فى : « ح » من

ص ٥٤٢ .

(٤) كما سيجىء البيان والأمثلة فى ص ٥٤٠ — إلا عند الكسائى ، وبعض البغداديين ؛ فيجوزون الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاة الجمع بلفظه الذى هو عليه . ورأيهم مخالف للأغلب الذى يحسن الاكتفاء به اليوم ؛ منعاً للتشتيت والاضطراب .

(٥) مما يلاحظ أن هذا مخالف لنظيره فى الأعداد المركبة ، وسيأتى فى ص ٥٤٨ .

(٦) فى تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك فى باب مستقل عنوانه : — « العدد » — ولم

يسلك فيه الترتيب الذى سلكناه ، (كما أشرنا فى رقم ١ من هامش ص ٥١٧ وأوضحنا الأمر) :

ثلاثةٌ بالتاء قل للعشرة فى عدد ما آحاده مُذكَّرة — ١

فى الضد جَرَّد — ٢

(التقدير : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة . وآحاده : جمع أحد ، بمعنى : المفرد للجمع . (أى : واحد

الجمع ، ومفرده)

يريد : أنت العدد ، ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما . — إن كنت تعد جمعاً مفرداته مذكَّرة . فالعبرة فى معرفة التذكير والتأنيث فى المعدود المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفرده ، بغير نظر إلى لفظ المعدود المجموع من هذه الناحية . أما فى الضد — حيث يكون مفرد المعدود مؤنثاً فيجب تذكير العدد . وتكلمة البيت الثانى لا علاقة لها بهذه القاعدة ، وإنما تتصل بحكم آخر ، سيجىء .

ثم انتقل بعد ذلك للكلام على تمييز العدد ؛ فقال :

والعرب في بعض استعمالاتهم يقدّمون التأنيث على التذكير ، فَيُغْلَبُونَ المؤنث على المذكور في بضع حالات قليلة ، يتّصل منها بموضوع العدد قولهم — مثلاً — : رجعت من السفر لثلاث بين يوم وليلة (أى : لثلاث محصورة بين كونها أياماً ، وكونها ليالى) ،

وضابط هذا النوع من الاستعمالات : أن يوجد عددٌ تميّزه مذكر ومؤنث ، وكلاهما لا يعقل ، وهما مفصولان من العدد بكلمة : « بين » ؛ فهم يُغْلَبُونَ في المثال السابق — وأشباهه — التأنيث على التذكير .

ومن تلك الحالات ؛ أن يكون المعدود المذكور متأخراً في الجملة ، ومؤنثاً تغليباً^(١) ؛ بأن يكون معه مذكر ليس له الأهمية والتغليب^(٢) ؛ نحو : قابلت تسعاً بين رجل وامرأة — وهكذا — وقد سبق بيان لهذه المسألة عند الكلام على تعريف « التغليب » وتقسيمه ، وحكمه^(٣) .

= (في الضدّ جرّذ) . والمُمَيِّزُ اجْرُرُ جمعاً بلفظٍ قِلَّةٍ في الأشهرِ - ٢

وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما ، أما المائة والألف فقال فيه :

ومائةٌ والألفُ للفَرْدِ أَضْفُ ومائةٌ بالجمعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ - ٣

(نزرا = قليلاً جداً . ردِف = جاء بعده) يقول : أضف مائة والألف للمفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليهما هو التمييز . ثم قال : إن العدد « مائة قد يردفه (أى : يقع بعده) جمع ؛ فيكون المضاف إليه جمعاً ، ووقوع الجمع تمييزاً للمائة نزر لا يقاس عليه .

(١) كأنه ليس معه مذكر . (٢) كأنه غير موجود .

(٣) في ج ١ ص ٩ هامش ص ١١٩ عند الكلام على : « المنفى » .

زيادة وتفصيل :

(١) قلنا^(١) : إن الحكم على المعدود بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعاً ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرد^(٢) ، وملاحظة هذا المفرد وحده أهو ؛ مذكر أم مؤنث - حقيقى أم مجازى^(٣) فى الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد فى هذه الناحية ، ولا عبرة بالمعدود المجموع^(٤) . تقول : سمعنا غناء ثلاث غيوان ، بحذف التاء من العدد « ثلاث » ؛ لأن المعدود جمع ، مفرد^٥ : « غانية » « وغانية » مؤنثة حقيقية . ومثلها : سهرنا سبع ليال ، بحذف التاء من العدد : « سبع » ؛ لأن المعدود جمع مفرد^٦ : ليلة ، وهى مؤنثة مجازية . وتقول ثلاثة أدوية ، بإثبات التاء فى العدد ؛ لأن المعدود جمع ، مفرد^٧ : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسة غلجمة ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، لأن المعدود - وإن كان جمعاً للتكسير مؤنثاً بالتاء - مفرد مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسة فتية ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، بالرغم من أن معدوده جمع تكسير مؤنث بالتاء - لأن مفرد مذكر ؛ وهو فتى ، والعبرة بالمفرد وحده - غالباً ، كما سلف - . ومثل هذا يقال : فى أربعة سرادقات ، وخمسة حيوانات ، وستة حمامات ... بإثبات التاء فى اسم العدد ، مع أن المعدود جمع مؤنث سالم ، ولكن مفرد هذا الجمع المعدود مذكر (هو : سرادق - حيوان - حمام ...) والمعول عليه عند الحكم بتأنيث العدد وتذكيره حين يكون المعدود جمعاً وإنما هو مفرد هذا الجمع وملاحظته دون ملاحظة صيغة الجمع وصورته اللفظية .

(ب) هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقين أو المجازيين^(٣) ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ،

(١) فى ص ٥٣٨ و ٥٤٢ .

(٢ و ٢) خالف فى هذا الكسائى وبغض البغدادين - طبقاً للبيان الذى فى رقم ٤ من هامش

ص ٥٣٨ - .

(٣ و ٣) سبق الكلام مفصلاً على أنواع المؤنث (وهى : الحقيقى - المجازى - المعنوى - اللفظى -

التأويل - الحكى ...) فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٧ باب : الفاعل . وسيجىء هنا التكلة فى باب : التأنيث ،

ص ٥٨٥ .

أو تذكيره — هذا المفرد مختلف الصّور ؛ فقد يكون مؤنثاً لفظاً ومعنى معاً ؛ (وهو الذى يلد ويتناسل — ولو من طريق البيض — ، مع اشتغال لفظه على علامة تأنيث) : مثل فاطمة — مية — عائشة — ليلي — سلمى — زرقاء (علسم، ومنه : زرقاء اليمامة) حمراء (علسم أيضاً) . . . وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث . . .

وقد يكون مؤنثاً معنى لالفظاً (وهو ما يلد ويتناسل ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث) ، مثل : زينب — سعاد — هند . . . وغيرها من أعلام النساء الحالية من علامة تأنيث . وقد يكون مؤنثاً مجازياً . مثل : أرض و« بطن ، بمعنى : قبيلة » وغيرهما من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقي^(١) . لا يعرف إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ؛ فلا ضابط لمعرفة إلا ذلك السماع .

وقد يكون مؤنثاً لفظاً لا معنى ، مثل : طلحة ، عنترة — معاوية — حمزة ، وغيرها من أعلام الذكور المشتملة على علامة تأنيث . فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر

وقد يكون مذكراً لفظاً ومعنى ؛ (كرجل ، وعلى) .

وقد يكون صالحاً للدلالة على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص — نفس — حال . . .

فإذا كان المفرد مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً^(١) — (وهو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض) وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقي لفظاً ومعنى معاً ، أم معنى فقط . (مثل : فاطمة — زينب) .

وإن كان المفرد مذكراً لفظاً ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد . وفي غير هاتين الحالتين يصبح اعتبار المفرد مذكراً أو مؤنثاً ؛ كأن يكون مذكراً لفظاً ومعناه مؤنث تأنيثاً مجازياً ، مثل « حرف » المرادُ به : كلمة . و« بطن » : المرادُ به : « قبيلة » ، و« كتاب » المرادُ به : ورقاته وكان يكون مؤنثاً لفظاً ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحة — حمزة — معاوية — وكان يكون لفظاً يصلح للدلالة على المؤنث حيناً والمذكر حيناً آخر كالأمثلة السالفة (شخص —

(١٦١) المؤنث الحقيقي هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض . ولا بد أن يشتمل على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة (كما سيجيء فى ص ٥٨٥) .

نفس - حال - وغيرها مما يصلح للأمرين^(١) . . .

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثاً أو مذكراً فالأحسن في المفرد إن كان علمياً مراعاة لفظه ، وكذلك إن وجد في السياق ما يقوى جانب اللفظ . فنقول : ثلاث طلحات أو ثلاثة طلحات ، والأول أحسن : مراعاة للفظ المفرد «طلحة» لأنه علم^(٢) . ونقول : ممن اشتهروا في صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان ، سجلها التاريخ لهم : أربعة شخوص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصبح أربع شخوص ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جار على التذكير ، فيه : (اشتهروا - لهم - عرفوا - الراشدين) ؛ وهذا الاتجاه يقوى في المفرد (وهو : شخص) ناحية التذكير ، ويغلنها على ناحية التأنيث ، فيستحسن تبعاً لهذا تأنيث العدد

(ح) ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد : « ثلاثة ، وعشرة » وما بينهما - جمعاً حقيقياً في كل الحالات ، وإنما اللازم - كما سبق -^(٣) أن يكون دالاً على معنى الجمعية ، فيشمل الجمع الحقيقي ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، وناس ، وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقي العقود . . . وكذلك يشمل ، اسم الجنس الجمعي^(٤) ؛ كمنحل ، ونخل ، وبطن ، وبقر ، وكليم . . . وقد عرفنا^(٥) أن المعداد الجمع لا يراعى لفظه في ناحية التذكير والتأنيث ، وإنما الذي يراعى هو مفردة فقط . فما الذي يراعى إن كان المعداد اسم جمع . أو اسم جنس جمعي ؟

(١) انظر ص ٥٨٧ حيث الكلام على أنواع المؤنث .

(٢) المفهوم من حاشية ياسين على التصريح غير ذلك ؛ فقد جاء بها ما نصه : (ج ١ باب : «المعرب والمبني» عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم) :

لأي شيء امتنع نحو : « طلحون » وقيل : « طلحات » فأعطى حكم المؤنث ، اعتباراً بلفظه ؛ وقيل في العدد ثلاثة طلحات . بإلحاق عدده حرف التاء ، لإعطائه حكم المذكر ؛ اعتباراً بمعناه ؟ أ هـ . لم يجب عن هذا ، وأحال الجواب على حاشية أخرى . وسواء أكان الحكم هذا أم ذاك فالرأيان جائزان ، صحيحان . وإنما الخلاف في الأحسن . (٣) في ص ٥٣٨ و ٥٤٠ .

(٤) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس في الجزء الأول (ص ٢١ م ٢) .

(٥) في ص ٥٣٨ و ٥٤٠ .

يراعى لفظهما مباشرة ، (أى : صيغتهما) وما هما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد . ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ لا بد أن تنتهى إلى استعمال العرب الفصحاء ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث ؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كلٍّ ؛ أهو مما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث ؟ ومنها النعت ، وكذلك تأنيث الفعل . . . فكل وسيلة من هذه — وأشباهها — صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعى أو تذكيرهما ، أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد فى الكلام الصحيح المأثور . فإذا أردنا أن نبيين أمر اسم جمع : « مثل رهط . . . » أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الفصيح ؛ فنجد العرب يقولون — مثلاً — الرهط أقبل ، وهذا الرهط المقبل سيكون له شأن . . . ولا يقولون على الحقيقة الحالية من التأويل والحجاز : الرهط أقبلت ، ولا هذه الرهط المقبلة . . .

ويقولون : كان رهطنا الرّواد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية . ولا يقولون : كانت . رهطنا الرائدات . . . أى : أنهم يُذكرون : « رهطاً » ، من أسماء الجموع . فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من الرهط ^(١) .

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : « رجُلَة » (بمعنى بضعة رجال لا تزيد على عشرة) فيقولون : أقبلت رجُلَة تكشف المجاهل . . . ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجُلَة . . . ^(٢) .

وهم — فى أغلب الفصيح — يُذكرون من أسماء الأجناس الجمعية : « البنان » والكلّم ، فيقولون : بنان مُخَضَّب . ويقول الله تعالى : (إليه يصعدُ الكلمُ الطيب) ، كما يقول : (يُحَرِّفون الكلمَ عن مواضعه) ويترتب على هذا تأنيث اسم العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضّب ، وسبع من الكلم الطيب . . .

(١) مع مجيء حرف الجر ؛ « من » ؛ طبقاً لما تقدم فى حكم تمييز العدد الذى معدوده اسم جنس ، أو اسم جمع . . . ص ٥٢٧ .

(٢) ملاحظة : ورد فى بعض المراجع النحوية التثنية بكلمة : « قوم » لاسم الجمع الواجب التذكير . وهذا خطأ ، فقد تكرر تأنيثه فى القرآن الكريم .

وهم - في الأغلب أيضاً - يؤنثون ويدكرون من تلك الأجناس الجمعية : البط والنخل ؛ فيقولون : البط سايح في الماء ، والبط سايحة في الماء . ويقول الله تعالى : (... والنخل باسقات^(١) لها طلع^(٢) نضيد^(٣)) كما يقول في وصف الريح التي أهلكت عاداً (... تَنزِعُ النَّاسَ ، كأنهم أعجاز نخل منقعر^(٤)) . ويرتب على هذا صحة التذكير والتأنيث في اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة من البط ، وتسع ، أو تسعة من النخل ... فشأن هذا شأن المعداد الذي يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه في اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك ... (٤) .

(١) عاليات . (٢) مُنَسَّق .

(٣) مقطوع من أصله . وأعجاز النخل أصوله . والمراد هنا : النخل نفسه .

(٤) والأحسن في اسم الجنس الجمعي الأخذ بما ارتضيانه في الجزء الأول (ص ٢١ ورقم ٣ من هامشها م ١) ونصه كما في الهامش :

(« هذا النوع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء المربوطة إذا وصف - وكذلك إن أخبر عنه ، أو عاد عليه ضمير ، أو إشارة - جاز في صفته : إما الإفراد مع التذكير على اعتبار : « اللفظ » لأنه - حس ، أو مع « التأنيث » على تأويل معنى الجماعة ، نحو قوله تعالى : (.. أعجاز نخل منقعر) ، وقوله : (.. أعجاز نخل خاوية) - وإما جمع الصفة جمع تكسير أو جمع مؤنث سالم ؛ نحو قوله تعالى : « وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّالِثَ » ، وقوله : « والنخل باسقات » ... ومثل الصفة الخبر ، والإشارة إليه ، والضمير البائد عليه - كما أسلفنا - .

(« وفي كل ما سبق خلاف أشار إليه « الصبان » في باب : « العدد » ، وقد تخيرنا أقوى الأوجه . ويؤيد ما تخيرناه ما جاء في « المصباح المنير - مادة : النخل » ، ونصه الحرفي : (« النخل اسم جمع - كذا يقول - الواحدة : « نخلة » . وكل جمع بينه وبين واحده الهاء - يريد تاء التأنيث المربوطة - قال : ابن السكيت : فأهل الحجاز يؤنثون أكثره ؛ فيقولون : هي التمر ، وهي البر ، وهي النخل ، وهي البقر ... ، وأهل نجد وتميم يدكرون . فيقولون : نخل كريم ، وكريمة ، وكرائم . وفي التنزيل : « نخل منقر » - « نخل خاوية » ، وأما النخل بالياء فتؤنث . قال أبو حاتم : لا اختلاف في ذلك) » اهـ كلام المصباح .

(« لكن يتضح من أمثلة النص أن أهل نجد وتميم لا يقتصرون على التذكير وإنما يؤنثون أيضاً . ويلاحظ أنه جعل « النخل » اسم جمع ، فكيف يتفق أنه اسم جمع مع قوله السابق إن « الواحدة نخلة » ؟ فهل يريد اسم جنس جمعي ؟

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجنس الجمعي ، واسم الجمع في صورهما المختلفة ألا يتوسط بين المعدود واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ، أو على التذكير فقط ، فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذى يقتضيه . ويدل عليه ، فسيُذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ نحو : فى الماء خمس "إناث" (١) من البط . وعلى مقربة منها خمسة "ذكور" (١) من البط أيضاً .

ولو تأخر هذا النعت عن المعدود ، أو توسط وكان لفظه مع توسطه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ — ككلمة : حسان ؛ مثلاً — لم يكن له أثر فى تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجود النعت بصورتيه من هذه الناحية كلا وجود . فنقول : فى الماء خمسة من البط إناث" — أو خمس من البط إناث" . وخمس من البط ذكور" ، أو خمسة من البط ذكور . كما نقول خمسة حسان من البط ، أو خمس حسان من البط ، لأن لفظ : « حسان » المتوسط يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ فيقال : رجال حسان ، ونساء حسان .

(د) يشترط لتطبيق الحكم العام المتعلق بتأنيث الأعداد المفردة السالفة (٣ ، ١٠ وما بينهما) وتذكيرها — أن يكون المعدود المفرد مذكوراً ومتأخراً عن اسم العدد ، — كما عرفنا (٢) — ولهاتين الحالتين صور ؛ منها : أن يكون المعدود محذوفاً مع ملاحظته فى المعنى وتعلق الغرض به ؛ فيصح فى اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو : (ثلاث من كُن فيه فهو منافق أثيم ؛ الحيانة ، وخالف الوعد ، والكذب) ، فيصح فى اسم العدد هنا : التذكير والتأنيث ؛ فيقال : ثلاث ، أو ثلاثة ؛ إما على اعتبار أن المعدود المحذوف متقدم فى الأصل على العدد ،

وما يؤيد ما تخبرناه أولاً ما جاء فى كتاب : « بصاقر ذوى التميز » تأليف : الفيروز ابادى صاحب : « القاموس المحيط » فى البصرة ٥١ ص ٢٧٧ — ونصه عند الكلام على كلمة : « بنيان » : « (البنيان : واحد لا جمع له . وقال بعضهم : جمع واحدته : « بنيانة » على حد : « نخل ونخلة » . وهذا النحو من الجمع يصح تذكيره وتأنيثه) » ١٥ .

(« وهناك مواضع أخرى للاختلاف أشرنا إليها فى الجزء الأول ص ٢٣٩ و ٢٨٩ و ٤١٤ ») . . . انتهى المنقول من الجزء الأول من النحو الوافى .

(١ و ١) إناث وذكور ، نعتان ، مؤولان بالمشتق ؛ أى : مذكرة — مؤنثة .

(٢) فى ص ٥٣٧ .

— والأصل : صفات ثلاث^(١) . أو صفات ثلاثة ، ويعرب المعدود المحذوف على حسب حاجة الجملة ، ويعرب اسم العدد بعده نعتاً^(٢) في الغالب حين يكون المحذوف مذكوراً ، فإذا حذف حلّ النعت محله في إعرابه ؛ فصار مبتدأ ، أو خبراً ، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعدود المحذوف . . . — وإمّا على اعتبار المعدود المحذوف متأخراً في الأصل على العدد ، والأصل هو : ثلاث صفات ؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعدود مذكوراً ومتأخراً عنه .

فإن كان المعدود المحذوف غير ملاحظ في التقدير مطلقاً ، ولا يتعلق الغرض به بتأنيثاً . وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثاً ؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه « أل » المعرفة — في الأرجح — ؛ نحو : ثلاثة نصف ستة ، وأربعة نصف ثمانية . . . فالعدد في المثالين — وأشباههما — علم جنس ، مؤنث ، ممنوع من الصرف ، لا تلحقه — في الأرجح — « أل » المعرفة ، كما قلنا ؛ لأنها لا تدخل على المعارف . . وقد تدخل عليه « أل » التي للمح الأصل ؛ وهو : الوصفية العارضة ، كما دخلت في كلمة : إلهة ؛ علم للشمس ، وكلمة : شعوب ، علم للمنية ، فقالوا فيهما الإلهة ، والشعوب .

(هـ) إن^(٣) كان المعدود صفة نائية عن الموصوف (المحذوف) اعتبر حال الموصوف (المحذوف) لا حال الصفة ، قال الله تعالى : (. . . فله عشر أمثالها) ، مع أن المثل مذكر ؛ إذ المراد بالأمثال : « الحسنات » . أى : عشر حسنات أمثالها .

(١) سبق (في رقم ٥ من هامش ص ٥٢٨) أنه لا مانع في هذه الحالة من إعرابه « بدلاً أو عطف بيان » إن كان المعنى عليهما . ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمنعوت في التذكير والتأنيث ؛ لأن هذه الصورة مما يجوز فيه المطابقة وعدوها ، فيجوز فيها أن يكون المعدود المحذوف مذكراً واسم العدد مؤنثاً ، ويجوز العكس ؛ كما يجوز المطابقة ؛ وهى الأحسن عند إمكانها ، لموافقتها القاعدة العامة في حكم النعت الحقيقي أما عدم المطابقة فسبب لفساد القاعدة للمعدود .

وأشرنا في المرجع المذكور إلى ما سبق في الجزء الثالث (باب : « النعت » م ١١٤ عند تقسيم النعت باعتبار لفظه) إلى الألفاظ الجامدة التي يصح وقوعها نعتاً ، ومنها : « لفظ العدد » ، وتفصيل الكلام عليه .

(٢) ما يأتي منقول من رقم ١ من هامش ص ١٤٩ ج ٢ من كتاب ؛ المقضب ، للمبرد — باب نم وبس — ونقله محققه أيضاً من شرح الكافية للرضي (ج ٢ ص ١٣٩) ومن كتاب سيبويه (ج ٢ ص ١٧٥) .

الثاني : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبة^(١) تنحصر في : (أحدَ عشرَ ، وتسعةَ عشرَ ، وما بينهما ، وما يلحق بهما من كلمة : بِيضُ وبِيضَةٌ) وأنها سميت مركبة لتركبها من جزأين امتزجاً واتّصلاً حتى صارا بمنزلة كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً لا يؤديه واحد منهما منفرداً . والجزء الأول منهما يسمى : « صدر المركب » أو : النِّسْف (وهو يشمل ١ و ٩ وما بينهما ، وما ألحق بهما) والجزء الثاني يسمى : « عجز المركب أو : العِقد » ، ويقتصر على كلمة : « عشرة » . ولابد للمركبات من تمييز يكون مفرداً منصوباً ، وتعرب مبنية على فتح الجزأين في كل أحوالها^(٢) - في محل رفع ، أو نصب ، أو جر - على حسب الجملة . ما عدا « اثنين واثنتين » ؛ فيعربان إعراب المثنى ، وما عدا عجز المركب المضاف وحده^(٣)

أما حكم الأعداد المركبة - وملحقاتها - من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص : في أن عجزها (وهو : عشرة) يطابق المعدود دائماً ، أى : يسايره في تذكيره وتأنيثه بغير تخالف . وأن صدرها : إن كان لفظه كلمة : « أحد ، أو اثنين ، أو اثني ... » يجب مطابقته للمعدود وإن كان : « ثلاثة وتسعة » وما بينهما - وملحقاتها - وجب مخالفته للمعدود ؛ كمخالفته له وهو مفرد (أى : مضاف) فالأعداد « ثلاثة وتسعة » وما بينهما - وكذا الملحقات - يجب مخالفتها للمعدود في التذكير والتأنيث ؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة^(٣) . . . ومن الأمثلة : دخلتُ حديقة بها

(١) في ص ٥٢٠ .

(٢ و ٢) مع ملاحظة ما سبقت الإشارة إليه في الصورة الثانية من ص ٥٢٠ - وهو : أن المركب المزجي العددي - غير ١٢ - يصح بناؤه على فتح الجزأين في جميع حالاته ولو كان مضافاً - مسايرة لأشهر اللغات - كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحاً في كل الصور ؛ فكان الجزأين في هذه الصورة كلمة واحدة يجرى الإعراب على آخرها دائماً مع إعرابها على حسب حاجة الجملة وترك صدرها على حاله - . أما غير العددي فقد يكون مبنياً على فتحها أو غير مبنى . ومن المزجي العددي . « إحدى عشرة » ، وهي مبنية على فتح الجزأين أيضاً ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأولى - (كما سيجيء في هامش ص ٥٥١ ، وكما سبق في رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠) .

(٣) العدد : « ثمانية » عند تركيبه مع العشرة يكون - من ناحية تذكيره وتأنيثه - كحاله قبل التركيب - وقد سبق في ص ٥٣٧ - أنه يؤنث بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكراً ؛ نحو : ثمانية عشر رجلاً ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثاً . نحو : ثمانية عشرة سيدة . وفي هذه الحالة التي يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة ، وحذفها مع فتح =

أحدَ عشرَ رجلاً - زرعت إحدى عشرةَ شجرةً - الشهور اثنا عشرَ شهراً - سنوات الدراسة نحو : اثنتى عشرةَ سنةً - اشترك في المسرحية ثمانية عشرَ رجلاً وأربعَ عشرةَ فتاةً . . . وهكذا^(١) . . .

وإن كان للعدد المركب تميزان : أحدهما مذكر عاقل ، والآخر مؤنث - عاقل أو غير عاقل - كان الاعتبار للمذكر العاقل مطلقاً^(٢) ؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب ؛ مراعاة للتمييز المذكر ولو كان متأخراً ، بشرط أن يكون من نوع العقلاء ؛ نحو : هاجر أربعةَ عشرَ رجلاً وفتاة ، أو : هاجر أربعةَ عشرةَ فتاةً ورجلاً . فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روعى السابق منهما^(٣) ، نحو : في الحديقة خمسَ عشرةَ عصفورة وبلبل ، أو خمسةَ عشرَ بلبلًا وعصفورة . وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل - هو : كلمة : « بين » . فإن فصل بينهما روعى المؤنث ، نحو الحديقة خمسَ عشرةَ ما بين بلبل وعصفورة .

* * *

الثالث : تذكير العقود^(٤) : (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) .

هذه العقود ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم ؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامة تأنيث ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ يلزمها دائماً علامتا جمع المذكر السالم ؛ = انون أو كسرها . وعند إثبات الياء ساكنة يكون الفتح عليها مقدراً ، وعند إثبات النون مكسورة تكون الياء بعدها مخدوفة للتخفيف ، مفتوحة بفتحة ظاهرة ، أو مقدرة .

أما « ثمان » المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها في ص ٥٣٧ . مع الأعداد المفردة .

(١) عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها جملة مختلطة بغيرها من الأقسام الأخرى ، وقد سجلنا أبياته في ص ٣٥١ و ٥٣٢ .

(٢) أى : سواء أكان متقدماً أم متأخراً ، مفصلاً بكلمة : « بين » أم غير مفصول . . . ، وهذا الحكم مخالف لنظيره في الأعداد المفردة ، وقد تقدم في ص ٥٣٨ .

(٣) لكن ظاهر هذا الحكم يدل على أن المذكر غير العاقل يراعى أيضاً ولو كان المؤنث عاقلاً . وهنا يقول الصبان - استدراكاً على الأشمونى في حكم العدد المميز بشيئين في التركيب ما نصه : « (إن القياس يقتضى تغليب العاقل ؛ فنقول : أربع عشرة جملاً وأمة ؛ لأن وصف الأنوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل - أفاده الدمامينى -) » ١ هـ . ولعل الأخذ بهذا الرأي هو الأنسب .

(٤) سبق - في ص ٥٢٢ - أنها تعد من أسماء الجموع وليست جموعاً حقيقية ، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم في إعرابه .

سواء أكان معدودها مذكراً أم مؤنثاً ، ومن الأمثلة : أقبل وفد السياح ؛ فيه ثلاثون رجلاً وعشرون امرأة ، وسيقضى الوفد أربعين يوماً أو خمسين في الصعيد ؛ حيث ينعم بدفء الشتاء ، ويتمتع بروائع الآثار . . .

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق في إعرابه بجمع المذكر السالم — فدلوا (وهو : المعدود ، أى : التمييز) لا بد أن يكون مفرداً ، مذكراً أو مؤنثاً على حسب الحالة .

* * *

الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها :

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة :

١ — أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود .

٢ — أن يكون صيغة المعطوف عليه — وهو النسيب — مقصورة على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصلية — وملحقاتها — ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو : واحد أو تسعة أو عدد محصور بينهما ، أو ملحق بهما .

٣ — أن تكون أداة العطف هي : « الواو » دون غيرها إذا كان المراد مطلق الجمع ^(١) . وقد سلفت الأمثلة المختلفة لهذا القسم ^(٢) .

فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه ، فالمعطوف — أى : العطف — مذكر دائماً ؛ لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وفيها علاماته ؛ فلا يصح مجيء علامة تأنيث معهما ؛ منعاً للتعارض والتناقض — كما سلف .

وأما المعطوف عليه (أى : النسيب) فإن كانت صيغته هي لفظ : « واحد » أو « اثنين » ، وجب مطابقتها للمعدود في تذكيره وتأنيثه . وإن كانت صيغته هي لفظ : « ثلاثة أو تسعة » أو عدد بينهما ، أو ملحق بهما — وجب مخالفتها للمعدود ؛ فتؤنث حين يكون المعدود مذكراً ، وتذكر حين يكون مؤنثاً . فحكم المعطوف عليه هنا (من ناحية تذكيره وتأنيثه) كحكمه في الأعداد المفردة والمركبة . . ومن الأمثلة : في المتسجر واحد وثلاثون رجلاً وإحدى وعشرون فتاة ، وفي المصنع اثنان

(١) أى : « (إذا أريد وقوعهما دفعة واحدة ، وإلا فلا مانع من أن تقول : قبضت منه ثلاثة وعشرين ، أو : ثم عشرين ، إذا قصد الترتيب مع الفور ، أو التراخي . . . — دمايني) » اهـ صبان

وخمسون عاملاً وثمان وثلاثون عاملة . وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلاماً وسبع وثلاثون فتاة^(١) . . . ، ومنها قوله عليه السلام : « من فرّج عن مؤمن مهجوم ، أو أعان مظلوماً غفر الله له ثلاثا وثلاثين مغفرة » .

وإن كان للعدد المعطوف تمييزان أحدهما مذكر عاقل والآخر مؤنث ، وجب مراعاة المذكر العاقل مطلقاً^(٢) ؛ نحو : عندنا خمسة وعشرون طبيباً وطبيبة ، أو : عندنا خمسة وعشرون طبيبة وطبيباً . ومثل : نقلت السيارة خمسة وعشرين حقيبة ورجلاً . . . و . . . ، فإن لم يكن أحدهما من العقلاء روى السابق منهما بشرط ألا يفصل فاصل بين العدد والتمييز ، نحو : قرأت ثلاثة وعشرين كتاباً ومجلة ، أو : ثلاثاً وعشرين مجلة وكتاباً : فإن فصل بينهما فاصل — هو كلمة : بين —^(٣) روى المؤنث ؛ نحو : قرأت ثلاثا وعشرين بين كتاب ومجلة ؛ وما سبق يتبين أن العدد المعطوف والمركب متاثران في هذا الحكم^(٤) .

الخامس : تأنيث الأعداد المفردة ، ذات التمييزين :

إذا كان العدد مضافاً إلى تمييزين روى السابق منهما مطلقاً ؛ أى : سواء أكان المضاف إليه عاقلاً أم غير عاقل : مذكراً أم غير مذكر ؛ نحو : حضر أربعة رجال وفتيات ، وانصرف خمس طالبات وطالبة . ومثل : فى الحجرة سبعة مقاعد ورجال^(٣) . . . و . . .

(١) عرض ابن مالك الأبيات الخاصة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره . وقد عرضناها فى

ص ٥٣١ و ٥٣٢ .

(٢) أى سواء أكان العاقل هو المتقدم أم المتأخر ، مفصلاً بكلمة : « بين » أم غير مفصول

(٣ و ٣) نصّ على هذا : الصبيان

(٤) راجع الصبيان فى هذا الموضع عند الكلام على التنبيه الثالث من تشبيهات الأشمونى عقب الكلام

على العدد المركب . وقد سبق — فى ص ٥٤٨ — الحكم الخاص المركب من هذه الجهة .

.....

زيادة وتفصيل :

(١) مؤنث « واحد » و « أحد » الذي بمعناه : وكذا « الحادى » ، هو : « واحدة » ، وإحدى ، وحادية . فثلاث للمذكر ، وثلاث للمؤنث . وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة . « فالواحد » : يدخل فى قسم الأعداد المفردة كما يدخل فى قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه . ولا يدخل فى غيرهما — غالباً . و « الأحد » . يركّب مع العشرة ، فيصير : أحدَ عشرَ ، ويقتصر على هذا الاستعمال العدديّ ، فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون — فى الفصحح — معطوفاً عليه فى الأعداد المعطوفة ؛ فلا يقال : جاء أحد^(١) ، ولا سافر أحد وعشرون .

و « واحدة » تستعمل عدداً مفرداً ، وتكون أيضاً معطوفاً عليه فى الأعداد المعطوفة ؛ ومن الأمثلة : هذه واحدة ، وهذه واحدة وعشرون . ولا تركّب مع العشرة إلا نادراً لا يقاس عليه

والحادى ، والحادية — يكونان مركبين مع العشرة ، أو معطوفاً عليهما فى الأعداد المعطوفة ؛ نحو : انقضت الليلة الحادية عشرة — أو الحادية والعشرون ، وكذا اليوم الحادى عشرَ ، والحادى والعشرون . ولا يكونان فى غير هذين القسمين .

و « إحدى » تكون — فى الأكثر — مركبة مع العشرة^(٢) ، أو معطوفاً عليها فى الأعداد المعطوفة ، نحو : فى البيت إحدى عشرة غرفة ، أو إحدى وعشرون غرفة . (ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها) ،

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحادية : هو : الواحد والواحدة . نقلت « الواو » إلى آخر الكلمة ، وتأخرت الألف بعد الحاء ، فصارت : « حَادِو » ،

(١) بمعنى : واحد .

(٢) إذا ركبت مع العشرة كانت الكلمتان مبتيتين على فتح الجزأين ، وهذا الفتح مقدر على

آخر « إحدى » ؛ — طبقاً للبيان الذى فى رقم ٧ من هامش ص ٥٢٠ ورقم ٢ من هامش ص ٥٤٧ — .

و «حادِوة» ، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية ؛ فصارت : «حادى ، وحادية» ، (على وزن «عاليف وعالفة» . وكلاهما منقوص ، والأول تحذف ياءه عند التنوين ، دون الثانى .

أما العدد: «اثنان» فمؤنثه : اثنتان ، أو ثنيتان . والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفاً عليها .

وقد سبق^(١) أن لفظ «واحد» و «اثنين» وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة — وهو الاستحقاق^(٢) — فلا يسمى المضاف إليه تمييزاً لهما ، لأنه لم يجرى بقصد إزالة الإبهام والغموض عن نوع معدودهما ، فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التى تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجرى لإزالة الإبهام عن العدد قصداً ، فن الخطأ : واحد رجل ، وواحدة فتاة ، واثنان رجلين ، وثنتان فتاتين ؛ إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان — حضرت فتاة ، أو فتاتان .

فإن أريد بالمضاف إليه معنى آخر من المعانى التى تجلبها الإضافة — كالاستحقاق — ولا شأن لها بالتمييز ، جاز ؛ نحو : رجل الدنيا وواحدها من يعتمد على نفسه — واحدة البيت نشيطة — لكل إنسان رجلان ، واثنان المقعد عاجزان .. فإن الغرض من الإضافة فى هذه الأمثلة وأشباهها هو الميلكية ، أو التخصيص ، أو شيء آخر مناسب ، غير إزالة الإبهام .

* * *

(ب) تلخيص ما سبق من تأنيث العدد — بأقسامه المختلفة — وتذكيره ، هو : ١ — أن «الواحد» و «الاثنين» يذكran ويؤنثان تبعاً لمدلولهما ؛ لا فرق فى هذا بين وجودهما فى الأعداد المفردة ، والمركبة ، والمعطوفة .

وأن المائة والألف لا تتغير صيغتهما اللفظية مطلقاً ؛ فالأولى مؤنثة^(٣) دائماً ، والأخرى مذكرة دائماً .

(١) فى ص ٥٢٥ و ٥٣١ .

(٢) الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف — كما سبق فى ص ٥٢٧ و ٥٣٣ .

(٣) إلا إذا ألحقت المائة بجمع المذكر السالم وختمت بعلامته .

- ٢- وأن « ثلاثة » و « تسعة » وما بينهما - وما ألحق بهما - تخالف المعدود دائماً . سواء أكانت من قسم المفرد ، أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف .
- ٣- وأن « عشرة » المفردة تخالف ، معدودها دائماً ؛ فهي كـثلاثة وتسعة وما بينهما . أما « عشرة » المركبة فتوافق معدودها تذكيراً وتأنيساً . . .

* * *

(ح) بمناسبة الكلام على تذكير العدد وتأنيسه يعرض النحاة للمذكور والمؤنث من أسماء الشهور العربية ، ويقررون : أن جميع أسمائها مذكرة ، إلا جمادى^(١) .

أما ذكر كلمة : « شهر » أو عدم ذكرها قبل تلك الأسماء فقد سبق تفصيله في باب : « الظرف » (ج ٢ م ٧٨) عند الكلام على : أحكام الظرف . ومنه يعلم أن الصحيح جواز تقديم كلمة : « شهر » على كل أسماء الشهور ؛ فيقال : شهر رمضان . . . شهر شوال . . . شهر صفر . . . وهكذا باقى الشهور . مع إعرابها إعراب المتضايفين غالباً .

المسألة ١٦٦ :

صياغة العدد على وزن : « فاعل »

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي : متصرف ، صيغة على وزن : « فاعل » ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين . وتسمى هذه الصيغة : « اسم فاعل من الثلاثي »^(١) . وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد « اثنين »^(٢) ، أو : « عشرة » ، أو أحد الأعداد التي بينهما — برغم أن كل عدد من هذه الأعداد ليس بمصدر^(٣) — لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق ، فيقال : ثان — ثالث — رابع — خامس — سادس — سابع — ثامن — تاسع — عاشر .

وقد تجيء بعد صيغة : « فاعل » المشتقة من أحد الأعداد السالفة — كلمة : « عشرة » أو غيرها من الأعداد ، فتستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال مثلاً : « سَرَّ - رابعَ - عشرَ - خامسَ - عشرَ ... » وهكذا إلى نهاية الأعداد المردّبة ؛ كما يقال : ثالث ثلاثة - رابع خمسة - سادس سبعة وقد يجيء بعد الصيغة المشتقة كلمة معطوفة بالواو ، تدل على عقْد من العقود

(١) سبق الكلام عليه تفصيلاً في ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) أما أول الأعداد — هو واحد — فوضوح من أول أمره على وزن : « فاعل » مباشرة ؛ فليس بوصف . وقيل : إنه اسم فاعل من (وحَدَّ ، يحِدُّ ، وحْدًا) ؛ أي : انفرد ، فالواحد بمعنى المنفرد ، أي : العدد المنفرد .

وهذا الرأي أنسب ؛ لتكون كلمة « واحد » مسيطرة نظائرها ، وتكون القاعدة معقدة .

(٣) الأصل العام في الاشتقاق أن يكون — على الرأي الأرجح — من المصدر . فلاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه سماعي يراعى فيه الاختصار على المسموع .

ولم يكن قياسياً لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة معنوية . ليست بمصادر ، ولا أفعال لها تشترك معها في أداء معانيها الآتية بعد . ما عدا المعنى الثالث الذي يراد به التحميل والتصيير (ص ٥٥٧) فله مصادر وأفعال ؛ من المصدر — ومثله اثنان وثلاثان — كما سيبيء في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٧ .

وقد أباح المجمع اللغوي القاهري الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة — كما أوضحنا هذا تفصيلاً في موضعه عند الكلام على : « الاشتقاق » ، ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ - .

العددية غير « عشرة » كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون . . . أو أخوات هذه العقود ، فيقال : الخامس والعشرون - السادس والثلاثون - السابع والأربعون - الثامنة والستون - التاسعة والسبعون . . . وهكذا . وفيما يلي البيان :

(١) اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العِقْد : « عشرة » . ولا غيره من العقود :

١ - قد يكون الغرض من صوغ « فاعل » من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة : « عشرة » أو عقد آخر : هو استعماله منفرداً عن الإضافة ؛ ليفيد الاتصاف بمعنى العدد الذي كان أصلاً للاشتقاق . فحين نقول : هذا ثان ، أو ثالث ، أو رابع ، أو خامس . . . يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفة وهي : كونه ثانيًا ، أو : ثالثًا ، أو رابعًا ، أو خامسًا . . . دون زيادة على هذا المعنى الدال على مرتبة صاحبه بين الأفراد الأخرى . أى على ترتيبه الحسابي بالنسبة لغيره . ؛ فيكون الغرض : المرتبة الثانية ، أو الثالثة ، أو الرابعة . . . (كالباب الثاني - الفصل الثالث - القسم الرابع . . .) ويقال في المؤنثة : هذه ثانية ، أو ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة . . . على المعنى السالف ، المحصور في الدلالة على الترتيب .

وحكم صيغة : « فاعل » في الأمثلة السالفة وأشباهاها هو الإعراب بالحركات^(١) على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقة الصيغة في التدكير والتأنيث لمدلولها^(٢) . .

٢ - وقد يكون الغرض من صوغ : « فاعل » استعماله مضافاً إلى العدد الأصلي الذي اشتق منه . للدلالة على أن : « فاعلا » هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدد ،

(١) وتكون الحركات ظاهرة لإلا كلمة : « ثانٍ » فتعرب إعراب المنقوص .

(٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله :

وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ . . . إِلَى عَشْبَةٍ : « كفَاعِلٍ » مِنْ فَعَلًا - ١٣

أى : صغ وزناً على مثال : « فاعِلٍ » كما تصوغه من الفعل الثلاثي : « فَعَلَ » على أن تكون الصياغة مأخوذة من العدد : « اثنين » ، أو ما « فوق » إلى : « عشرة » ، (أى : صغ كفَاعِلٍ . . . والكاف هنا اسم بمعنى : مثل ، ثم قال :

وَاخْتِمُهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّائِي . ومتى ذَكُرْتَ فَادْكُرْ « فاعلا » بغير تا - ١٤

يريد : أنت « فاعلا » بزيادة تاء التأنيث في آخره حين يكون المعنى على التأنيث . فإن لم يكن المعنى على التأنيث فلا تأت بها .

من غير دلالة على مرتبة ، (أى : على ترتيب) مثل : فلان خامسُ خمسة نهضوا ببلدهم . تريد : أنه بعض جماعة منحصرة في خمسة محددة ، أى : أنه واحد من خمسة لا زيادة عليها ، من غير أن تتعرض لبيان ترتيبه فيها . ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم وهيجرته : (إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ؛ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ ^(١) . . .) . وقوله (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ . . .) ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلالتها فيما سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بمعنى الجزئية من عددها ، أى : الدلالة على أنها فرد منه ، وبعض من كله المحدد المحصور . ولا تدل مع هذا على مرتبة . (ترتيب) أمّا الأولى فتدل على الأمرين : الاتصاف بمعناه . وعلى الترتيب .

وحكم الصيغة هنا : إعرابها بالحركات ^(٢) على حسب حاجة الكلام ، مع مطابقتها لدلولها في التذكير والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذي اشتقت منه : فتكون هى المضاف ، والعدد الأصلي هو المضاف إليه . (أى من إضافة الجزء إلى كله ؛ مثل يدُ على . وعين محمود) .

وتمتاز صيغة « ثان وثانية » — دون غيرهما لدى فريق من النحاة ^(٣) — بشيء آخر عند استخدامها في الغرض السالف ؛ هو : إعراب العدد الأصلي بهما مفعولاً به منصوباً ، فوق صحة إعرابه مضافاً إليه ؛ فيصح أن يقال : كان فلانُ ثَانِي اثْنَيْنِ قَادَا جَيْشَهُمَا لِلنَّصْرِ ، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددي ، وأن يقال : هل كان فلانُ ثَانِيًا اثْنَيْنِ . . . ؟ على اعتبار كلمة : « اثْنَيْنِ » مفعولاً به .

ويرى فريق آخر من النحاة أن هذا الحكم ليس مقصوراً على صيغة « ثان وثانية » ، بل تشاركهما فيه بقية الأعداد ، وهذا الرأي حسن لتكون صياغة « فاعل » (المراد منها اسم الفاعل) وإعماله قياسية مطردة .

(١) الاثنان هما : الرسول عليه السلام ، ورفيقه في هجرته أبو بكر رضى الله عنه .

(٢) انظر رقم ١ « من هامش الصفحة السابقة .

(٣) محتجاً بما ورد لهما عن العرب من مصدر صريح ، وأفعال مشتقة منه ، مثل قولهم : ثَنَيْتَ الرجل ، أى : كنت الثانى له . وهذا يجعل صياغتهما مطردة ، ويجعل الصيغة خاضعة لكل أحكام اسم الفاعل القياسى .

وإذا نَصَبَتِ المفعول به وجب أن تكون معتمدة على نفي أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله ، ومستوفية بقية شروط أعماله التي عرفناها في باب (١) .

٣ - وقد يكون الغرض من صوغ « فاعل » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة^(٢) من عدده الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل^(٣) ، نحو : عثمانُ ثالثُ اثنين من الخلفاء الراشدين . وعلى رابعُ ثلاثةٍ منهم . أى : عثمان هو الذي جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، فصير الاثنين بانضمامه إليهم ثلاثة . وعلى هو الذي جعل الثلاثة بنفسه أربعة ؛ فصير الثلاثة بانضمامه إليهم أربعة . وما يوضح هذا قوله تعالى : (ما يكون من نَجْوَى^(٤) ثلاثةٍ إلا هو رابعُهُم^(٥)) ، ولا خمسةٍ إلا هو سادسُهُم^(٦)) ، أى : هو الذي يُصَيِّرُ الثلاثة -

(١) ج ٣ م ١٠٢ . وفي هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك :

وإنْ تُرَدِّدَ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ تُضَيَّفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
أى : إن أردت « بفاعل » المذكور الدلالة على أنه بعض مما بنى منه وجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أى : كما تضيف بعضاً إلى كل . (بين : واضح) .

(٢) العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي ، هو العدد الذى قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ مثل ستة ؛ بالنسبة لسبعة ؛ فإنها قبل السبعة مباشرة . وتنقص عنها درجة واحدة - أى : رقماً واحداً ، وكان خمسة بالنسبة للسته . والثمانية بالنسبة للتسعة . . . وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تاسع سبعة . . .

(٣) سبقت إشارة في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد . فإذا كانت صيغة « فاعل » دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثى عددي يدل على هذا المعنى ، ففي اللغة ؛ ثَلَسْتُ القوم ثَلَسْتُ صيرتهم بسببى ثلاثة - وَرَبَعْتُ القوم صيرتهم بانضمامي إليهم أربعة ، وكذلك خَمَسْتُهم خَمَسْتُهم سَدَسْتُهم سَدَسْتُهم سَبَعْتُهم سَبَعْتُهم ثَمَنَسْتُهم ثَمَنَسْتُهم تَسَعْتُهم تَسَعْتُهم . والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزن ؛ ضَرَبَ ضَرْباً ، أما المضارع فعل وزن : « يضرب » إلا ما كان مخنوماً بحرف الخلق : « العين » فضارعه مفتوحها ، أى : على وزن : « يفعل » . وهو : أَرَبَمَهُم - أَسَبَمَهُم - أَتَسَمَهُم . . .

وبناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغة « فاعل » بهذا المعنى جارياً على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ، ومثله : اثنان واثنان .

(٤) محادثة سريّة .

(٥) لأن كلمة : « رابع » مضافة إلى الضمير العائد إلى ثلاثة ؛ فكأنها مضافة إلى ثلاثة ، وكان الأصل : رابع ثلاثة .

(٦) أى : سادس خمسة . فالضمير بمنزلة مرجعه . . . و . . .

بانضمامهم إليهم — أربعة ، ولا يصيرهم خمسة أو غيرها ، ويصير الخمسة بانضمامهم إليهم ستة . لا سبعة ولا غيرها . فهو يجعل العدد الأقل مساوياً للعدد الذى فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يُصَيِّرُ الثلاثة أربعة . والأربعة خمسة . والخمسة ستة ... كما ذكرنا^(١) . . . وهكذا^(٢) .

وحكم صيغة : « فاعل » هنا : هو إعرابها بالحركات^(٣) على حسب موقعها من الكلام . مع مطابقتها في تذكيرها وتأنيثها لمذلولها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذى بعدها — وهو العدد الأقل مباشرة من عددها الأصلي الذى اشتُقَّتْ منه ، كما فى الأمثلة السالفة . ويجوز شىء آخر ، هو : عدم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذى بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولاً به ؛ (بشرط أن تتحقق شروط أعمال اسم الفاعل ، ومنها : أن تكون الصيغة معتمدة على شىء مما يعتمد عليه حين إعماله ؛ كالنفي ، والاستفهام ، وغيرهما) : فنقول : أعْيانُ ثَلَاثٍ اثْنَيْنِ ، وعلى رَابعٍ ثَلَاثَةٌ ؟ بنصب : اثْنَيْنِ ، وثَلَاثَةٍ ، على أنهما مفعولين لصيغة « فاعل » قبلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه فى مثل : : ثانى واحد ؛ فقد قالوا : لا مانع — فى الرأى الأحسن — من قبول هذا التركيب .

ويجب التنبيه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى فى اختياره مناسبته للسياق .

* * *

(ب) اشتقاق صيغة : « فاعل » وتليها كلمة « عشرة » ، ظاهرة أو ملحوظة :

١ — إذا قلنا هذا اليوم الحادى عشر من الشهر ، وهذه الليلة الرابعة عشرة

(١) راجع بيان هذا فى باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإن تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ . مثل ما فوق ، فحُكِمَ جَاعِلٌ لَهُ أَخْكُمًا - ١٦

يريد : إذ أردت أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم له بحكم : « جاعل » ويقصد « بجاعل » اسم الفاعل من الفعل : « جعل » الذى يفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به ما دام شرط إعماله متحققاً .

(٣) مع ملاحظة ما تختص به كلمة : « ثان » وهو أنها كالمقوص .

منه ، واقتصرنا في كل حالة على عدد مركب واحد لا يليه مباشرة عدد آخر — فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة « فاعل » من العدد الذي بمعناها وزيادة كلمة : « عشرة » بعدها — هو إفادة الاتصاف بمعنى العدد مقيداً بملازمة العشرة ؛ للدلالة على المرتبة (الترتيب) فليس المراد إفادة الاتصاف المطلق بمعنى الصيغة ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع . . . أو . . . موصوف بهذه الصفة ، (وهي : كونه واحداً . . . ورابعاً . .) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة ، ومنسوب إليها ، ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشرة ، أو رابع مزيد عليها ، أو غيره مما يوضح ترتيبه . . . ومثل هذا يقال في : ثاني عشر ، وثالث عشر ، وخامس عشر ، وتسع عشر ، وما بينها . . .

وحكم هذا النوع المقتصر على عدد مركب واحد هو : وجوب فتح الجزأين معاً (وهما : فاعل ، وعشرة) في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة ، مع مطابقة الجزأين معاً ، للدولهما تذكيراً وتأنيساً . ومن الأمثلة : هذا هو الكتاب السابع عشر ، وهذه هي المذكرة السابعة عشرة — إن الكتاب السابع عشر نفيس ، وإن المذكرة السابعة عشرة نفيسة — سأحرص على الكتاب السابع عشر ، وعلى المذكرة السابعة عشرة . فكل من السابع عشر ، والسابعة عشرة ، مبني على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . على حسب موقعه من الجملة ، وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقاً للدولته .

٢ — وقد يكون المراد من صوغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » هو الدلالة على أنه فرد من العدد الأصلي الذي صيغ منه . وأن « فاعلاً » هذا بعض جماعة منحصرة في العدد الأصلي ، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد .

ولتحقيق هذا الغرض يصاغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » بصور متعددة ، منها : هذا خامس عشر خمسة عشر ، فتجىء بصيغة « فاعل » وبعدها كلمة « عشر » مبنيتين معاً على الفتح ، ونجىء بعدهما بالعدد الأصلي (وهو خمسة) الذي اشتقت منه الصيغة ، وبعده كلمة : « عشرة » أيضاً . والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كأوليين . فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبني على فتح الجزأين . فأما المركب الأول منهما فبني على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛

على حسب حاجة الجملة . ثم هو — مع بنائه على فتح الجزأين — مضاف ، والمركب الثانى كله (ماعدا : اثنى عشر ، واثنى عشر)^(١) هو : المضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ، ويجرى على صيغة « فاعل » من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهذه المطابقة لا توجد إلا فى صدر المركب الأول . وتطابقها فى الحالتين كلمة : « عشر » التى هى عجز المركب الأول .

أما صدر المركب الثانى فيجرب عليه فى التذكير والتأنيث ما يجرى على الأعداد المفردة ، وأما عجزه (وهو : عشر) فيطابق المعدود فى التذكير والتأنيث . ومثل هذا يقال فى حادى عشر — أحد عشر — وثانى عشر — اثنى عشر^(٢) ، وثالث عشر — ثلاثة عشر ... إلى تاسع عشر — تسعة عشر .

ومن أمثلة الصور المتعددة التى أشرنا إليها : (هذا خامس ... خمسة عشر) بذكر صيغة « فاعل » وحدها دون ذكر كلمة : « عشرة » بعدها ؛ استغناء عنها بذكرها فى المركب الثانى الذى صدره العدد الأصلى الذى اشتقت منه الصيغة ، وعجزه هو كلمة « عشرة » . فهذه الصورة مشتملة على صيغة فاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها ، فعندنا صدر التركيب الأول دون عجزه ، ويليه الثانى كاملاً . وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً ، وتقوم على ثلاث كلمات ...

فأما صدر التركيب الأول فيها فيعرب على حسب حاجة الكلام ؛ ولا يصح بناؤه ؛ إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب . والصيغة هنا — وهى : فاعل — مطابقة فى التذكير والتأنيث لمدلولها . وهى أيضاً مضاف ، والتركيب الثانى — كاملاً — مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر ...^(٣)

(١) فإن صدرهما وحده هو المضاف إليه . وليس بمبنى ، بل يعرب بإعراب المنى ... أما عجزهما ، فيقال فى إعرابه إنه بدل النون التى تكون فى المنى الذى ليس بعدد (انظر ص ٥٢١) .

(٢) تقدم فى رقم ١ ما يرشد إلى إعراب اثنى عشر ، واثنى عشر .

(٣) وفى هذه الصورة والتى قبلها يقول ابن مالك :

وإن أردت مثل ثانى اثنين مركباً فجئ بتركيبيْن - ١٧
وهذا خاص بالصورة الأولى . أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة :

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضاً : هذا خامس - . . . عشر ، بذكر صيغة « فاعل » وحدها ، دون كلمة : « عشرة » التي تصاحبها عند التركيب ، ودون ذكر العدد الأصلي الذي يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ، والمركب الثاني حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقي جزء .

وصيغة « فاعل » هنا مطابقة لمداولها تأنيثاً وتذكيراً . والأحسن إعرابها على حسب حاجة الجملة ؛ فتكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، وهي - في الوقت نفسه - مضاف والجزء الباقي من المركب الثاني (أى : العِقد « عشر ») . مضاف إليه مجرور . ومن الناحية من يميز في هذه الصورة إعراب « فاعل » على حسب العوامل - كما سبق ؛ لزوال تركيبه - مع اعتباره مضافاً . واعتبار كلمة : « عشرة » هي المضاف إليه مع بنائها على الفتح في محل جر ، بتقدير ملاحظة صدرها المحذوف ، واعتباره كالموجود^(١) وهذا شاذ لا يقاس عليه .

٣ - وقد يكون المراد من صوغ : « فاعل » وبعده « عشرة » استعماله مع العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل - فنقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر ، وهذه خامسة عشرة أربع عشرة . . . فهنا أربعة ألف يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ؛

= أو فاعلاً بحالتيه أَضِفَ إِلَى مُرَكَّبٍ . بِنَاءٍ تَنْوِي يَفٍ - ١٨
(يَفٍ ، وأصلها : يَفِي - مضارع مجزوم بحذف الياء في جواب الأمر : أضف) .

التقدير : أضف فاعلاً بحالتيه - وهما : حالة التذكير والتأنيث - إلى المركب الثاني كاملاً بعد حذف كلمة : « عشرة » من المركب الأول . ويفهم من هذا أن المركب الثاني في محل جر مضاف إليه (١) وفي هذه الصورة الأخيرة بحالتيها يقول ابن مالك بعد البيت السالف :

وشاع الاستغناء بحادى عشرًا ونحوه - ١٩

المراد بنحو : « حادى عشر » ثاني عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعة عشر . والاستغناء الذي يريده هو ما أوضحناه من حذف العِقد من التركيب الأول ، مع حذف النِّسْب من التركيب الثاني ، فينتهي الأمر ببقاء جزأين . وفي إعرابهما الوجهان اللذان شرحناهما . والثاني منهما شاذ لا يقاس عليه . أما بقية البيت فتتعلق بحكم آخر .

على حسب حاجة الجملة ، وهو في حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثاني مبنى على الفتح دائماً في محل جر ، مضاف إليه .

وبالرغم من أن صيغة : « فاعل » في هذا الأسلوب هي اسم فاعل ؛ بمعنى جاعل كذا ؛ أى : أنها تفيد التحويل والتصيير ، وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازاً على أنه مفعول به لها ، أو تجره على أنه مضاف إليه - على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولاً به هنا ، لأن اسم الفاعل الذى ينصب المفعول به لابد أن يكون منوناً أو مبدوءاً بأل . والأمران ممنعان هنا ؛ إذ العدد المركب لا يُنون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله « أل » مع إضافته .

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير في كلام العرب . وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا ؛ إلا أن سيبويه وبعض النحاة يجيزونها ، ويرون في إجازتها توسعة وتيسيراً .

ويتبين مما سبق أن الغرض العام من صوغ « فاعل » ، في الأعداد المركبة هو الغرض العام من صوغه من الأعداد المفردة ، وأن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر ؛ فلا يصح استعمال واحد مكان غيره ؛ وإلا كان خلطاً معيباً .

* * *

(ح) اشتقاق صيغة « فاعل » وبعدها العقد : « عشرون » ، أو عقد آخر من العقود التى بعد العشرين :

يصح اشتقاق صيغة « فاعل » من أحد الأعداد المفردة المحصورة في واحد وتسعة وما بينهما ، ويُذكر بعد الصيغة «العقد» معطوفاً عليها بالواو خاصة^(١) ؛ نحو: الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، والحادية والعشرون . . . والثانى والثلاثون ، والثانية والثلاثون . . . ، والرابع والخمسون ، والرابعة والخمسون . . . وهكذا^(٢) . . .

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة ، وهى المعطوف عليها (أى :

(١) انظر البيان الخالص بهذا ، والتقييد المفيد ، في رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ .

(٢) والاشتقاق في هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنوى ليس بمصدر . ما عدا اثنين كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ٥٥٤ .

التَّيِّفُ) . وتأخير المعطوف . وهو : « العنقد » . وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها^(١) . والمعطوف عليه يطابق مدلوله في تكثيره وتأنيثه ؛ ويعرب بالحركات^(٢) على حسب حاجة الجملة . والمعطوف يتبعه في إعرابه ، فيكون مثله مرفوعاً ، أو منصوباً . أو مجروراً . ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالمعطوف^(٣)

وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو^(١) ، فمن الخطأ أيضاً حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين . أو ثانى عشرين . أو ثالث أربعين
أما الغرض المعنوى من هذه الصياغة فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التى تليها كلمة : « عشرة » . ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال .

(١ و ١) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٤٩ حيث التفصيل المفيد .

(٢) مع إعراب كلمة : « ثان » إعراب المنقوص .

(٣) وفي هذه الصورة يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٥٦١ لمناسبة أخرى ، والبيت هو :

(وشاع الاستغناء بحادى عشرا ونحوه) وقبل عشرين اذكر : - ١٩
الذى يعيننا هو الجملة الأخيرة منه : ونصها : وقبل عشرين اذكر وبعدها بيت يتم المراد ، ونصه :

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يُعتمد - ٢٠
(واو يعتمد : أى : حرف واو يعتمد فى العطف دون غيره من أخواته) .

والتقدير : واذكر قبل عشرين وبابه - وهو باقى العقود التى بعده - صيغة فاعل بحالتيه من التكثير أو التأنيث على حسب مدلوله ، بشرط أن يكون متقدماً على واو العطف ، وليلها المقدم المعطوف .

المسألة ١٦٧ :

التأريخ^(١) بالليالي والأيام

التأريخ : تقييد الحوادث والأمور الجارية ، بزمان معين مشهور ، بحيث ترتبط به ، وتنتسب إليه ؛ سواء أكانت قد وقعت وتحققت فيه أم وقعت وتحققت في زمن آخر .

وهو ضروري لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصة والعامة : وضروري كذلك لضبط شئون الجماعات (دُولاً وأُمَمًا) وما يكون بينها من معاملات ، ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتأريخ وحوادثه ؛ ليرشده ، ويذكره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوفائع التي ينبغي الاهتمام إلى زمنها ، ونتائجها . ولكل فرد طريقته التي يختارها لنفسه خاصة ، ويراهم أنسب له ، وأكثر ملاءمة . غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على أن تختار كل منها مبدأ زمنيّاً تؤرخ به شئونها العامة . ويرجع إليه أفرادها في شئونها المشتركة بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره في شئونه الخاصة به . والعرب من هؤلاء ؛ فقد اختاروا بعد الإسلام - مآث الهجرة مبدأ زمنيّاً لتسجيل الحوادث وتاريخها . وسماهوا هذا المبدأ : « التاريخ الهجري »^(٢) وساروا فيه على أسلوب مأثور عنهم ؛ فإذا وقع حادثٌ مآً سجلوه بطريقتهم قولاً أو كتابة : وأرخوه بالليالي لسبقها في

(١) يقال : التأريخ - بالهمزة - والتاريخ بدونها ، كما يقال أيضاً : التورخ ، وهذا مصدر الفعل : ورَّخ . تورخاً ، أما الأولان فصدران لأرَّخ . ويُعرفه صاحب الجمع (ج ٢ ص ١٥٢) بأنه : « (عدد الأيام والليالي بالنظر إلى ما مضى من السنة ، والشهر ، وما بقى) » .

(٢) يقول الصبان في آخر باب العدد ، ما نصه : (كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل (أى : الوالى الحاكم عليهم) وبالأمر المشهور . ولم يزلوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم ؛ فذكر له أمر التاريخ - وكان شائعاً عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره . ثم اختلفوا (في بدئه) فقال بعضهم : من البعثة . وقال قوم : من وفاة الرسول . ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدؤون ؟ فقال بعضهم : رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجة . ثم أجمعوا على المحرم ، لأنه شهر حرام ، ومنصرف الناس من الحج . فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين . واثنى عشرة ليلة ؛ لأن قدومه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ، وقيل : المؤرخ بالهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما بسط ذلك السيوطي ، في كتابه « التماريح » في علم التاريخ) - ١٥١ .

حسابهم ؛ إذ الشهور المعتمدة عندهم قمرية ، وأول الشهر القمري ليلة ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحادث الذى وقع في أول الشهر الهجرى - ككتابة رسالة ، مثلا - قال : كُتِبَتْ لأول ليلة منه ، (أى ؛ في أول ليلة) أو لِعُرَّتِهِ ، أو مُسْتَهْلَكِهِ . فإذا انتهت الليلة الأولى قال : كُتِبَتْ لليلة خلت ، ثم ليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلتون ... إلى أن تنتهى عشر ليال ثم يقول : لإحدى عشرة خلت ، أو لاثنتى عشرة ... إلى أن تجىء ليلة النصف فيقول : كُتِبَتْ للنصف منه ، أو لمنتصفه ، أو لانتصافه . ويصح أن يقول : لخمس عشرة خلت ، أو ببقية ، (أى : عند خمس عشرة) والأول أكثر شيوعاً في كلام الفصحاء . ثم لأربع عشرة بقت ، إلى أول العشرين فيقول : لعشر بقتين ، أو لثمان بقتين ... وهكذا إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول : لليلة بقت ، أو لسراره ، أو سريره . فإن مضت وبقي نهار اليوم الأخير فإنه يقول : كُتِبَتْ لآخر يوم منه ، أو لسلخه أو انسلاخه . وقد يستعمل السِّلَخُ والانسلاخ لليلة الأخيرة أيضاً . وإذا قال : لآخر ليلة منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلاً على أن الشهر القمري كاملاً ؛ أى : ثلاثين يوماً ، وليس من الشهور التى تنقص .

هذا ويصح وضع تاء التانيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل ؛ بأن يكون المعداد ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل . ولكن اتباع الوضع الذى سردناه أفضل ^(١) .

(١) سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر ، وما بينهما إذا كان المعداد دالا على جمع مؤنث لا يعقل ؛ فيقال : ثلاث خلتون ، أو أربع خلون . وهكذا إلى عشر خلون . أما ما زاد على العشر إلى خمسة عشر فيقال فيه : خلت . وكل ما سبق فعلى سبيل الأولوية ، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التانيث مكان النون . على أن تفضيل نون النسوة على الوجه السالف في الأساليب العددية هو الذى يسائر مجيئها في جمع التكسير الدال على القلة ، كما أن مجيء تاء التانيث فيما زاد على العشر هو الذى يلائم مجيئها في جمع التكسير الدال على الكثرة ؛ فالعروف لغة أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث الذى لا يعقل ؛ نحو : رأيت أذرعاً امتددن في الهواء ، وهذا أفضل من : امتدت . كما أن المعروف أن تاء التانيث أنسب في جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث غير العاقل ؛ نحو : للوالد أبايد غمرت أبناءه ، وهذا أفضل من غمرن . فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذى يدل دلالته على القلة أو الكثرة ؛ فالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون النسوة . وهى - فوق ذلك - ملائمة لمميزه الذى يكون في الأغلب جمعاً . والعدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء التانيث في هذا =

وبهذه المناسبة نشير إلى ما سبق^(١) بيانه من بعض الاستعمالات التي تتصل
بما نحن فيه . والتي يؤثر فيها العرب التأنيث على التذكير ، ويُسْكَوْنَ فيها
المؤنث على المذكر ؛ فلها نوع اتصال بما هنا^(٢) . . .

* * *

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وافيًا في (ج ١ ص ٤٣٨ م ٣٢ وله موجز في ج ٣ م ٩٣
ص ١٢ و ١٤ - باب الإضافة) .

* * *

قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة :

المراد من العقود هنا (٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠) ،
وكذلك (١٠٠ و ١٠٠٠ ومضاعفاتهما) . فكيف نقرأ الأعداد الحسابية التالية
قراءة عربية صحيحة ؟ وهي ٢٣ - ٣٤ - ٤٥ - ٥٦ و . . . و . . . وغيرها
من باقى الأعداد المعطوفة المحصورة بين عقدين مما سلف ؟ وكيف نقرأ : (١٠٤ -
١٢٠ - ٢٣٧ و . . .) - وغيرها من الأعداد المعطوفة المحصورة بين مائة ، ومائة
أخرى تليها ؟

وكيف نقرأ : (١٠٠٦ - ١٠٢٠ - ٢٠٣٥ و . . .) - وغيرها من الأعداد
المعطوفة المحصورة بين ألف وألف آخر يليه ؟

= الموضع (راجع الصبان في هذا الموضع) . ومثل هذا في كتاب : «الطبقات السنية . .» - لتقى الدين
التميمي الدارمي ، ص ٢٠ - وفي هذه الصفحة أيضا ما نصه : (قال الخريزى في درة النواص :
العرب تختار أن تجعل النون للقليل ، والتاء للكثير ؛ فيقولون : لأربع خَلْدُون ، ولأربع عشرة ليلة خلت .
قال ولهم اختيار آخر : هو أن تجعل ضمير الجمع الكثير الهاء والألف (أى : ها) وضمير الجمع
القليل : الهاء والنون المشددة (أى : هُنَّ) كما نطق العرب به ؛ قال الله تعالى : «إن عِدَّةَ الشُّهُورِ عند الله
اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض ، منها أربعة حُرُمٌ» . ذلك الدينُ القيمُ ،
فلا تظلموا فيهن أنفسكم» . . . فجعل ضمير الأشهر الحرم بالهاء والنون ، لقلبتن ، وضمير شهور السنة
الهاء والألف ، لكثرتها) . ١٠٥ . (وقد سبق ما يتصل بهذا ، اتصالا وثيقا ، ويزيده وضوحا ،
وتوفية - عند الكلام على مرجع الضمير - في ج ١ م ١٨ رقم ٢ من هامش ص ١٩٧ ، وفي ص ٢٣٨ -
وله إشارة عابرة تأتي في ص ٦٢٧ ورقم ٤ من هامشها .

(١ و ١) راجع ص ٥٣٧ أما التفصيل في ج ١ م ٩ هامش ص ١٠٩ باب «المنثى» . .

لقراءتها إحدى طريقتين ؛ أولاهما : قراءة الأرقام من اليمين إلى اليسار ،
والأخرى العكس ؛ فيقال : (ثلاث وعشرون — أربعة وثلاثون ، كما يقال عشرون
وثلاث — ثلاثون وأربعة) . . وكذلك يقال : أربعة ومائة — عشرون ومائة ، كما
يقال مائة وأربعة — مائة وعشرون) وكذلك : (ستة وألف — عشرون وألف .
أو ألف وستة — وألف وعشرون) . . وهكذا بقية الأعداد في كل ما سبق ونظائره
الأخرى . مع مراعاة الأحكام التي عرفناها في تذكر العدد وتأتيثه ، وتعريفه وتذكيره ؛
وفي نوع تمييزه ، وضبط هذا التمييز ، وإفراده وجمعه ، وذكره وحذفه ، وكل
ما تقدم من الضوابط والأحكام العامة والخاصة التي لا بد من تطبيقها على العدد
والمعدود .

ملاحظة : يجوز تطبيق الطريقتين السالفتين على الأعداد المركبة (وهي ١١
و ١٩ وما بينهما) بشرط ظهور « واو العطف » متوسطة بين العددين ، واستعمال
كلمة « واحد » بدلا من « أحد » . ولابد هنا من مراعاة الأحكام العامة والخاصة
بالعدد والمعدود التي أشرنا لها فيما سبق .

المسألة ١٦٨ :

كنايات العدد (١)

(كَمْ - كَأَيٌّ - كَذَا ...) وكنايات أخرى ، (منها : كَيْتَ ، وَذَيْتَ ...)

الأولى : « كَسَم » . وهى نوعان : « كَسَم الاستفهامية »^(٢) ، و « كَسَم الخبرية »^(٣) .

(١) كَمْ الاستفهامية : أداة استفهام يُسأل بها عن معدود ، مجهول الجنس والكمية معاً . ذلك أن من يسمع كلمة : « كَسَم » وحدها لا يدرك من هذه الكلمة حقيقة مدلولها (أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم امرأة ، أم معدن أم قلم ... ؟) ولا يدرك أيضاً كميته (أى : لا يعرف عدد أفراد تلك الحقيقة ، ومقدارها الحسابي) أكتاب واحد ، أم كتابان ، أم أكثر ؟ أدينار ، أم ديناران أم دنانير ؟ أرجل ، أم رجلان ، أم رجال ؟ أهى امرأة أم امرأتان ، أم أكثر ؟ أمعدن أم اثنان ، أم أكثر ؟ أقلم أم قلمان ، أم أكثر ؟ ... فكلية « كَسَم » وحدها مبهمة المدلول (المعدود) عند السامع فى هاتين الناحيتين ؛ ناحية جنسه ، وكميته .

لكنه إذا سمع : (كَمْ كتاباً قرأت ؟ - أو : كَمْ ديناراً أنفقت ؟ - أو : كَمْ رجلاً صافحت ؟ أثلاثة أم أربعة ؟) - (كَمْ قلماً اشتريت ؟ أقامدين أم ثلاثة) ؟ ... -

(١) أصل الكناية : التورية عن الشيء ؛ بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى . وهذه الألفاظ سميت : « كنايات » ؛ لأن كل واحدة منها يكنى بها عن معدود ، أى : يرمز بها إلى معدود ، ويراد منها ذلك المعدود ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه . فكأن كلمة : محمد ، أو : على ، أو : صالح ... هى الدالة ، ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة لكل - كذلك هذه الكنايات ؛ هى الدالة ، ومدلولها معدود ، ولكنه معدود مبهم - كما سنعرف - فليس معيناً ولا مشخصاً كدلالات الأعلام السابقة ...

(٢) هى أداة استفهام - كما سيجى - ولهذا تعد من أنواع الإنشاء الطلبى الذى سبق توضيحه

فى ج ١ رقم ٣ من هامش ص ٣٣٧ - ٢٧ م .

(٣) وتعتبر من أنواع الإنشاء غير الطلبى الذى سبق توضيحه فى الموضع المشار إليه فى رقم ٢ وعلى الرغم من هذا الاعتبار تحتمل الصدق والكذب - كما سيجى فى ص ٥٧٦ - وفى هذا نوع من التعارض فى رأى بعض النحاة ، دون بعض ، طبقاً للبيان الذى سردته « الصبان » عند كلامه على الفرق بين نوعى : « كَمْ » .

إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها في الناحيتين السالفتين ، وتتكشف له حقيقة المعداد (المستول عنه) ومقداره الحسابي ؛ بسبب الاسم الذي جاء بعد : «كَمْ» - ويسميه النحاة : تمييزاً - وبسبب ما وكيه من بدل مقرون بالهمزة . وهذا معنى قولهم :

«كم الاستفهامية» أداة استفهام مبهمة عند سامعها ، لا بد لها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي المعداد ، وهي «ناحية الجنس» ، وقد يئليه مايزيل الإبهام عن الناحية الأخرى ؛ وهي ناحية «المقدار العددي» . فالتمييز محتوم ، أما ما يليه فليس بمحتوم .

أشهر أحكامها :

- ١ - أنها اسم استفهام له الصدارة في جملة دائماً ، إلا إن كان مجزوراً بحرف جر أو بإضافة ؛ نحو : بكم دينار تبرعت ؟ ومرضى كم مستشفى ساعدت ؟ والاستفهام بها قد يكون عن شيء مضي ، أو لم يمض . . .
- ٢ - أنها مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الإعراب^(١) ، نحو : كم نوتياً في هذه الباخرة ؟ - وكم بحاراً

(١) وضع بعض النحاة لإعرابها المحل ضابطاً حسناً ينطبق عليها وعلى الخبرية ؛ فقال ما ملخصه : إذا وقعت «كم» على زمان أو مكان فهي ظرف مبنية على السكون في محل نصب . نحو : كم يوماً صمت ؟ - كم ميلاً مشيت ؟ . وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهي مفعول مطلق ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم زيارة زرت المريض ؟ . وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعدياً - ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهي مفعول به ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم درهماً بذلت للسائل المحتاج ؟ . وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف - فهي مبنية على السكون في محل جر ؛ نحو : في كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض ؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر ؟ . وما عدا ذلك تكون مبتدأ - غالباً - مبنية على السكون في محل رفع . نحو : كم مهاجراً حضر ؟ وكم مهاجراً سيحضر ؟ ومن هذا قول الشاعر :

وكم صاحب قد جلّ عن قدر صاحب فبالقى له الأسباب ؛ فارتفعاً معا

وقد تكون معمولاً لناسخ يعمل فيما قبله مثل : «كان وطن» (دون - «إن») : نحو : كم كان مالك ؟ . وقد تصلح مبتدأ أو خبراً في مثل : كم مالك ؟ إن كانت استفهامية .

وما يوضح محلها الإعرابي ، ويسهل إعرابها - أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز يحل في مكانها ونعرف موقعه الإعرابي ، ونجري عليها حكمه ؛ ففي مثل : كم يوماً صمت . نفترض أن أصل الكلام : =

فنيماً رأيت بها ؟ وإلى كم رُبَّانَ تَحْتَاجُ إدارتها ؟

٣ - لفظها مفرد مذكر دائماً . ولكن مدلولها الذي يَصْدُقُ عليه معناها قد يكون غير ذلك . ومن هنا يجوز عودة الضمير عليها إما مفرداً مذكراً ؛ مراعاة للفظها ، وإما مطابقاً للمعنى المراد منها ؛ فنقول في السؤال عن المفرد المذكر ، كم أخاً جاءك ؟ - وعن مثناه : كم جاءك ، أو : كم جاءك ؟ - وعن جمعه : كم جاءك ؟ أو : كم جاءوك ؟ .

ونقول في السؤال عن المفردة : كم طالبة نجح ؟ أو : كم طالبة نجحت ؟ - وعن مثناها : كم نجح ؟ أو : كم نجحتنا ؟ - وعن جمعها : كم نجح ؟ أو : كم نجحن ؟ ... ، بمراعاة لفظ : « كم » أو معناها في كل ما سبق ^(١) .

٤ - لا بدّ لها من تمييز ^(٢) بعدها . والغالب أن يكون مفرداً ^(٣) منصوباً بها ؛ فهي العاملة فيه ؛ نحو : كم طالباً يتعلمون في جامعاتنا ؟ وكم بلداً عندنا يضم جامعة أو أكثر ؟

ويصح أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بيمين - ظاهرة ، أو مقدرة - بشرط أن تكون « كم » في الحالةين مجرورة بحرف جرّ ظاهر ^(٤) ؛ نحو : بكم طبيب نعالج المرضى في الريف ؟ وإلى كم مهندس يحتاج ؟ وعلى كم خبير زراعى يعتمد في زراعته ؟ ويصح : كم من طبيب كم من مهندس كم من خبير

فإن وجدت « مين » الجارة ظاهرة ، فهي ومجرورها (التمييز) متعلقان « بكم » وإن لم توجد « مين » ظاهرة فهي مقدرة تجرّ التمييز ، أو ليست مقدرة ، و « كم »

= يوماً صمت ، أو : صمت يوماً . « فيوماً » ظرف زمان . وإذا نعرها ظرف زمان . مبنية - على السكون في محل نصب . وفي مثل : كم ميلاً مشيت . . . نتخيل أن الأصل : ميلاً مشيت ، أو : مشيت ميلاً . فكلمة : « ميلاً » ، ظرف مكان . وإذا نعرها ظرف مكان مبنى على السكون في محل نصب . . . وهكذا .

(١) راجع الجزء الرابع من شرح المفصل ، ص ١٣٢ - .

وقد سبق لهذا بيان تام في ج ١ م ١٩ ص ٢٤٠ في موضوع : « التطابق بين الضمير ، ومرجعه » - ومثل الضمير غير ما يحتاج لمطابقة . (٢) انظر رقم ٥ من هامش الصفحة الآتية وفيه ما يتعلق بالمطابقة هنا . (٣) وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعاً . وأغلب النحاة يردّها أو يؤوّلها ، ويرفض جمعيتها . والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالنكرة متى لا يصح معها القياس . ولا داعي لتكلف التأويل .

(٤) لا يشترط بمض النحاة لجر تمييزها بالحرف : « من » أن تكون مجرورة بحرف جر ظاهر ؛ مستدلاً بقوله تعالى : (سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ) ، ورأيه حسن (راجع الخضرى) .

هى التى تجربّه ؛ على اعتبارها ؛ مضافة (مع بنائها^(١)) والتمييز بعدها « مضاف إليه » مجرور .

ويجوز أن يحىء بعد التمييز بدل مقرون بالهمزة ، والمبدل منه هو كلمة : « كم » فيزول ما بقى من غموضها ، وتتكشف الناحية الأخرى من إيهامها - كما أشرنا - نحو : كم بحاراً فى الباخرة ؟ عشرة أم عشرون ؟

٥ - وإذا كانت « كم » الاستفهامية مضافة لتمييزها فهى العاملة فيه ، فلا يصح الفصل بينهما بجملة ؛ لأن المتضايقين لا يفصل بينهما - فى الأغلب - جملة . لكن يصح الفصل بأحد شبهتين الجملة ؛ لأنهما محل التوسع والتيسير .

أمّا إن كان التمييز مجزوراً بـ « من » الظاهرة فيجوز الفصل بالجملة أو بغيرها ؛ وكذا إن كان التمييز منصوباً . لكن يجب جر هذا التمييز بـ « من » بدلاً من نصبه إن كان الفاصل بينهما فعلاً متعدياً لم يستوف مفعوله ؛ لكيلا يقع فى الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز ، وأنه مفعول به للفعل المتعدى ، فلازالة الوهم واللبس يجب جره بـ « من » ، ففى مثل : « كم عصفوراً على الشجرة ؟ وكم صيادا يحوم حولها ؟ .. نقول عند الفصل بالفعل المتعدى الذى لم يستوف مفعوله : كم ترى من عصفور على الشجرة ؟ وكم تشاهد من صياد يحوم حولها ؟ ومن هذا قول الشاعر :

وكم - سقتُ فى آثاركم - من نصيحة . وقد يستفيد الظنّة^(٣) المستنصَح^(٤)

٦ - تمييز « كم » الاستفهامية فى كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دلائل ، ولم يترتب على حذفه لبس^(٥) ؛ مثل قول المستفهم : ما عدد طلاب الجامعة ؟ كم فى كلية الطب ؟ وكم فى كلية العلوم ؟ يريد : كم طالبا فى كلية الطب ؟ وكم طالبا

(١) وهذا أحد المواضع التى يصح فيها أن يكون المضاف مبنياً .

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٥٧٥ .

(٣) الاتهام والتجريح .

(٤) المبالغ فى النصيحة لمن لا يعمل بها .

(٥) وهو فى كل أحواله أيضاً نوع من تمييز الذات (لا النسبة) الذى سبق إيضاحه وتفصيله فى ج ٢

م ٨٨ باب : « التمييز » . ومراعاة هذا التمييز فيما يحتاج للمطابقة أوضح من مراعاة لفظ « كم » .

* * *

(ب) كم الخبرية : هي أداة الإخبار عن معدود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكمية^(٢) . ومن أمثلتها قولهم : (كم صالح بفساد آخر قد فسد)^(٣) . وما جاء في عتاب صديق لصديقه : « إني أحفظ ودك ، وأرعى عهدك ، وأرسم طريقى على الوفاء لك ، والصفح عن بوادرك . فكم مرة هفوت فأغضيت ، وكم إساءة نالنى فغفرت ، وكم إخوان أبعدتهم عنك فقربتهم منك ، وأرجعتهم إليك . . فهل تنسى هذا أو تتناساه ؟ » .

فكلمة : « كم » وحدها قبل - وضعها فى شيء من الكلام السابق ، مبهمة (أى : لاتدل على حقيقة المعدود وجنسه ، ولا على مقداره وكميته) ؛ إذ لا يدري السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءة . . . وكذلك لا يدري : أهو كثير أم قليل . . . ، فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام ، وكشف الغموض عن المعدود ، فبين حقيقة وجنسه ، وأوضح كميته بما يدل على أنها كثيرة . فكأنه يقول : مرات كثيرة - إساءات كثيرة - إخوان كثيرون . ومثله قول الشاعر :

وكم ذنب مؤلده دلال* وكم بُعد مؤلده اقتراب*

(١) وفيما سبق من أحوال « كم الاستفهامية » يقول ابن مالك فى باب عنوانه : (كم ، وكأين ، وكذا) . . . ما نصه :

مَيِّزْ فِي الاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ؛ كَكَمْ شَخْصًا سَمًا ؟
وَأَجْزْ أَنْ تَجْرَهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنَّ وَلَيْتَ « كَمْ » حَرْفٌ جَرُّ مَظْهَرًا
والأصل فى البيت الثانى : « أجز ، أن . . . » حذفت « همزة أن » للشعر ، وانتقلت حركتها إلى الزاى الساكنة قبلها . « مضمرًا » ، أى : مضمرة . وجعلها مذكرة على نية إرادة : الحرف « من » ، غير مرید : الكلمة : « من ») .

يريد : أنه يصح جراتميين « بمن المضمرة جوازاً إن وقعت « كم » بعد حرف جر ظاهر .

(٢) الكمية : المقدار الحساى ، أى : ما يدل عليه العدد من أفراد . - وما سبق فى ص ٥٦٨ عن الجنس والكمية فى « كم الاستفهامية » يزيد الأمر وضوحاً هنا - . (٣) وقول الشاعر :

كم ذكى قد عاش وهو فقير* وغبي يضيفو عليه الشراء

فلا بدَّ لإزالة الإبهام عنها من تمييز بعدها يوضح الأمرين ؛ جنس المراد منها ، ومقداره . ولا يصح أن يحىء بعد التمييز بدل مقرون بهمزة الاستفهام ، والمبدل منه هو : « كم » ؛ إذ لا دخل للاستفهام هنا مطلقاً^(١) .

وبسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثرة المعدود وجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء مَضَى : لأن الذى مَضَى قد بان جنسه وكميته ؛ فيمكن الحكم عليه بالكثرة . والإخبار بهذا الحكم . أما الذى لم يمض فجهول الجنس والمقدار — غالباً — ؛ ومن ثمَّ كان الدافع إلى استعمال « كم الخبرية » هو : الافتخار والمدح بكثرة شيء محبوب معلوم ، أو : الذم بكثرة شيء معيب كذلك .

أحكامها :

١ — وجوب صدارتها فى جملتها : إلا حين تكون مجرورة بحرف جر ، أو بإضافة ، نحو : لله أنت!! إلى كم عملٍ نافع سارعت ؛ فحمد الناس إسراعك . وعند كمَّ عقبةٍ فى طريقه وقفت لتذليلها ؛ فأكبر العارفون شأنك .

٢ — صحة عودة الضمير إليها إما مفرداً مذكراً؛ مراعاة للفظها ، وإما مطابقاً لمعناها ؛ مراعاة للمراد من مدلولها . . .^(٢) والأفصح مراعاة تمييزها ، نحو : كم رفاقٍ نَفَّعَ ، أو نفَعُوا . . . ومن مراعاة التمييز قول الشاعر :

كم أناسٍ فى نعيمٍ عُمَرُوا فى ذَرٍّ مُلْكٌ تعالى فَبَسَسَقْ^(٣)
سكت الدهرُ زمانًا عنهمو ثم أبكاهمُ دَمًا حين نطقْ

٣ — وجوب بنائها على السكون فى محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة^(٤) .

(١) انظر رقم ٥ من ص ٥٧٧ ، ففيها زيادة إيضاح .

(٢) مثل الضمير غيره مما يحتاج لمطابقة . ويوضح هذا الحكم ما سبق فى نظيرتها . (رقم ٣

ص ٥٧٠) .

(٣) عمروا : طال عمرهم — ذرا : حماية ورعاية — بسق : ارتفع .

(٤) لا تختلف « كم » الخبرية فى إعرابها المحلى عن « كم » الاستفهامية فى إعرابها السابق :

(فى رقم « ١ » من هامش ص ٥٦٩) . برغم اختلاف معناها وتمييزها .

٤ - وجوب الإتيان بتمييز لها يكون مفرداً مجروراً ، أو جمعاً مجروراً^(١) ، بشرط أن يكون في الحالتين غير مفصول منها بشيء . والأفصح إفراده . ولكن الجمع صحيح غير شاذ . ومن الأمثلة قول الشاعر :

فكم نزهة فيك للحاضرين !
وكم راحة فيك للأنفس !

وقول الناثر : الأريب لا يُخدع بالمظهر الزائف ؛ فكم رجال حسنت مناظرهم وساءت مخابرههم ! وكم رجال اقتحمتهم العيون وفي أثوابهم أبطال عظام ! . . . فإن فصل التمييز منها ، وكان مفصولاً بجملة وجب نصبه ولا يجوز جرّه إلا في ضرورة الشعر ، أوحين تكون الجملة فعلية فعلها متعدّد ، لم يستوف مفعوله ؛ - كما سيجيء هنا - ؛ نحو : ما أنفست نصائح الحكماء ، وأغلى أقوالهم : فكم أرشدنا منهم - نصيحاً ! وكم صاننا منهم - قولاً ! . وقول الآخر في مدح قوم :

كم نالني منهم وفضلاً على عدمي
إذ لا أكاد من الإقتار^(٢) أجتمل^(٣)
(وفاعل الفعل في الأمثلة السابقة ضمير يعود على « كم » ومفعوله الضمير
ويجوز جعل التمييز فاعلاً بعد رفعه)^(٤)

(١) والجرفي الحالتين لأنه مضاف إليه ، و « كم » هي المضاف . ويصح أن يكون الجر « بمن » المقدرة . ويجوز - دائماً - إظهار « من » . وإذا كان مجروراً بمن فالجار والمجرور متعلقان بكم ، - كما سبق في رقم ٤ من ص ٥٧٠ - ومن الأمثلة قوله تعالى : (كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله . والله مع الصابرين) ، ومثل قول الشاعر :

بليت - وفقدان الحبيب بليت -
وكم من كريم يبتلى ثم يصبر
وتمييزها في كل أحواله نوع من تمييز الذات (لا النسبة) لأنه نوع من تمييز العدد ، بالرغم من أنها خبرية .
(٢) الفقر .

(٣) اجتمل الرجل الشم : أذابه . (٤) ومنه قول الشاعر حافظ إبراهيم :

أرى لرجال الغرب عزاً ومنعةً
وكم عز أقوام بعز لغات
وفي « كم » الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها ، وأن تمييزها يكون كتمييز العدد : « عشرة » ، أى : جمعاً مجروراً ، أو كتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً (وهذا هو الأوضح والأكثر ، والأول ليس بشاذ) يقول :

واستعملناها مخبراً كعشرة
أو مائة ، ككم رجال ، و : مرة

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر إن كان مفصولاً بظرف،
ومعه جار ومجرور ؛ نحو : كم دون الوصول إلى الشهرة كفاحاً ! وكم لها بعد
إدراكها تعباً ! .

فإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار مع مجروره فقط — جاز الأمران ،
والنصب هو الأرجح . نحو : كم دون الشهرة كفاحاً ! وكم لها تعباً ! . . . ولا يصح
الفصل بغير ما سبق — على الصحيح .

وإذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد ، لم يستوف
مفعوله وجب جر التمييز بالحرف : « من » ^(١) ؛ لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع في الوهم
أن التمييز المنصوب ليس تمييزاً ، وإنما هو « مفعول به » للفعل المتعدى . فإلا بُعِدَ
هذا الوهم يجب جر التمييز بمن ، لا بالإضافة ؛ إذ لا يصح — في الأغلب — الفصل
بالجملة بين المتضايفين . كقوله تعالى عن قوم أهلكتهم : (كم تركوا من جنات
وعيون ! ...) وقوله تعالى : (أو لم يروا إلى الأرض كم أنبتنا فيها من كل زوج
كريم !) ^(٢) ، و « كم » في الآيتين مبنية على السكون في محل نصب مفعول به .

ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه دليل ، ولم يوقع حذفه في لبس ؛ مثل :
استعرضت كتبك الضاربة في علوم وفنون مختلفة ؛ فما أكثرها وأعجبها !! فكَمْ في
الأدب !! وكم في التاريخ ^(٣) . . . ، ولكن حذفه وهو « مضاف إليه » قليل غير قياسي ^(٤) ؛

(١) يقول النصبان — في باب : « حروف الجر » ، عند الكلام على : « من » ، الزائدة — إنها في
هذه الصورة زائدة ؛ معتمداً على رأي فريق من النحاة .

(٢) وقوله تعالى : (وكم قصصنا من قرية كانت ظالمةً ، وأنشأنا بعدها قومًا آخرين) .

وقد أوضحنا هذا في ج ٢ باب حروف الجر ، م ٩٠ ص ٤٢٢ ، عند الكلام على : « من » الزائدة .

(٣) ومثل قول الشاعر يتحدث عن بيته :

كم مرَّ بي فيه عيشٌ لست أذكرُهُ . ومَرَّ بي فيه عيشٌ لست أنساه
وقول الآخر :

وإن نابتك نائبةً فشاوَرُ فكم حَمْدُ المشاورِ غِبَّ أمرٍ
يريد : فكم يوم فكم مرة . . .

(٤) لحذف المضاف إليه موضوع سبق في ج ٣ م ٩٦ .

لما يترتب عليه من حذف « المضاف إليه » مع وجود المضاف وحده .

* * *

من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التي عقدها بعض النحاة بين نوعي :
« كم » لبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما . وملخصها :

أنهما يتشابهان في خمسة أمور :

(أ) أنهما كنايةتان مبهمتان عن معدود : مجهول الجنس . والمقدار . (أى :
مجهول الحقيقة ، والكمية) .

(ب) مبنيتان .

(ح) بناؤهما على السكون في محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر . على حسب
موقعهما من جملتهما ؛ فهما متاثلتان في إعرابهما المحلى . مع ملاحظة أن لفظهما
مفرد مذكر دائماً ، وأن مادلوهما قد يكون غير ذلك ؛ فإعراى لفظهما ، أو مدلولهما ،
في الضمير العائد عليهما ، وفي غيره من كل ما يحتاج للمطابقة ؛ ولكن مراعاة التمييز
أوضح .

(د) ملازمتان للصدارة في جملتهما . إلا إن سبقها حرف جر ، أو : مضاف .

(هـ) حاجة كل منهما إلى تمييز قد يصحّ حذفه عند أمن اللبس .

ويفترقان في خمسة أمور كذلك :

١ - أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شيء معدود ؛ فتختص بالزمن الماضي
وحده . ولهذا لا يصح على الإخبار أن نقول : كم رحلة سأقوم بها أيام العطلة المقبلة !
لأن التكثير والتقليل - كما سبق - لا يكونان إلا فيما عُرِفَ مقداره . وهذه المعرفة
لا تتحقق إلا في شيء قد مضى وانتهى . ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق ،
وغيره .

٢ - أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جواباً من السامع ؛ لأنه مُخْبِرٌ ، غير
مستخبر ؛ بخلاف الاستفهامية .

٣ - أن المتكلم بالخبرية ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبر ، والخبر

عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه ^(١).

٤ - أن الأغلب في تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها ، أو مجروراً بالإضافة ، أو بمن إن جرّت « كم » بحرف جر ظاهر . أما تمييز الخبرية فيكون مفرداً مجروراً ؛ أو جمعاً مجروراً ^(٢) . ولا يكون منصوباً إلا في بعض حالات الفصل .

٥ - أن البديل من « كم » الخبرية لا يصح اقترانه بهمزة الاستفهام ^(٣) ؛ لأن هذا البديل خبري كالبدل منه (وهو : كم الخبرية) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام . يقال : كم رجال حضروا الحفل !! ثمانين بل تسعين أما الاستفهامية فيجب اقتران البديل منها بهمزة الاستفهام ؛ لأن الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام . فيقال : كم رجال حضروا ؟ أثمانين أم تسعين ؟ إذا كان العدد مجهولاً يريد أن يعرفه السائل .

* * *

الثانية : كـأَيِّن ^(٤) . وأشهر لغاتها : « كـأَيِّن » - (بهمزة مفتوحة . وتشديد الياء مكسورة ، فنون ساكنة) - ثم : « كائِن » بسكون النون . ثم : « كَأَيِّن » ؛ (بهمزة ساكنة بعد الكاف ، تليها ياء مكسورة ، فنون ساكنة) ^(٥) - وهي بمنزلة « كم » الخبرية ، ولكن تشاركها في أمور ، وتخالفها في أخرى ، فتشاركها في الأمور الخمسة الآتية :

- (١) لكن كيف يقع هذا مع أنها نوع من الإنشاء غير الطلبي ؟ ظاهر الأمر وقوع تعارض . وقد قلنا - في رقم ٣ من هامش ص ٥٦٨ - إن بعض النحاة يرى في هذا تعارضاً ، وإن فريقاً آخر يمنع هذا التعارض ، كما دونه الصبان في هذا الموضوع من الباب .
 - (٢) سبب الجر موضح في رقم ١ من هامش ص ٥٧٤ .
 - (٣) لهذا إشارة سبقت في أول ص ٥٧٣ .
 - (٤) أصل النون التي في آخرها هو التثنية ؛ فيصح الرجوع إلى أصلها ومراعاته عند الكتابة والوقف ، ولكن الأحسن إثبات نونها خطأ ونطقاً في جميع لغاتها ، حتى عند الوقف عليها ، منعاً للإلباس .
 - (٥) ثم : « كَيِّسَيْن » - بكاف مفتوحة ، فياء ساكنة فهزمة مكسورة ، فنون ساكنة - ثم : « كَشَيْن » كالسابقة مع حذف الياء .
- وقد أطال النحاة في إثبات أنها مركبة في الأصل . ولا حاجة بنا إلى احتمال العناء في معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف ، لأن الذي يعيننا الآن أنها (وهي بمعنى : « كم ») كلمة واحدة في إعرابها ، وفي معناها ، وكل أحكامها ، ولا يلاحظ أصلها في شيء من ناحية تركيبه مطلقاً .

١ - الإيهام .

٢ - الدلالة على تكثير المعدود .

٣ - الملائمة للصدارة .

٤ - البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب ، - على حسب موقعها - .
ولا تكون « كَأَيِّن » في محل جر - ومن الممكن وضعها في كل مكان توضع فيه :
« كم الخبرية » إلا الجر .

٥ - الحاجة إلى تمييز مجرور ، ولكنه يُجَرّ هنا « بيمين » ظاهرة لا بإضافة .
والجار مع مجروره متعلقان بكأَيِّن . وقد ينصب التمييز . ومن الأمثلة للمجرور ،
قوله تعالى : (وكَأَيِّن من دَابَّةٍ لا تَحْمِل رِزْقَهَا . الله يُرْزِقُهَا وإيَّاكُمْ ! ...)
وقوله تعالى : (وكَأَيِّن من قَرْيَةٍ أَهْلَيْتُهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ، ثم أَخَذْتُهَا ، وإلى
المصير) .

وقول الشاعر :

وكأئن رأينا من فروع طويلة تموت إذا لم تُحْيِهْنِ أصولُ!

ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :

اطرُدِ اليأس بالرجا ؛ فكأَيِّن أَلِيمًا^(١) حُمَّ^(٢) يُسْرُهُ بُعْدُ عُسْرٍ!

وقول الآخر :

وكأئن لَنَا فضلًا عليكم ومِنَّةٌ قديمًا ! ولاتدرون مَا مِنَّ مُنْعَمٍ

ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقًا - كما في بعض الأمثلة السالفة -
فإن كان الفاصل فعالًا متعديًا لم يستوف مفعوله وجب جرّ التمييز « بمن » ؛ منعًا
من توهم أنه مفعول به في حالة نصيبه . ومن الأمثلة قول الشاعر^(٣) :

وكأئن ترى من صامت لك مُعْجِبٍ زيادته أو نقصه في التكلم

(١) اسم فاعل من أَلِيمَ يَأْلِمُ ؛ بمعنى : تألم يتألم . . .

(٢) قُدِّرَ وَهِيَئَ . (٣) ومثل البيت السَّاف : .

وكأئن رأينا من فروع طويلة . . .

وقول الآخر :

وكأني ترى من حال دنيا تغيرت وحال صفاء بعد اكدرار غديرها
وتخالفها في أربعة :

١ - « كم الخبرية » كلمة « بسيطة » على الأرجح . أما « كأين »
فركبة - على الأرجح أيضاً - من كاف التشبيه ، و « أي » المنونة . ولا أثر
للتركيب ولا لمعنى جزأيه في حالتها القائمة الآن ، بعد أن صارت كلمة واحدة تؤدي
معنى جديداً .

٢ - « كأين » لا تكون مجرورة بحرف ، ولا بإضافة ، ولا بغيرهما . بخلاف
« كم الخبرية » فإنها تجر بالحرف وبالإضافة .

٣ - إذا وقعت « كأين » مبتدأ فخيرها لا يكون إلا جملة - في الغالب
الكثير^(١) - كـ بعض الأمثلة السالفة ، أما « كم الخبرية » فلا يلزم أن يكون
جملة .

٤ - ليس لها نوع آخر يستعمل في الاستفهام ، أو في غير الإخبار . . .

٥ - تميزها المحرور هو في الغالب محرور بمن الظاهرة . بخلاف « كم

(١) جاء في حاشية « ياسين » على التصريح ، - ج ١ باب : المبتدأ والخبر ، عند الكلام
على أقسام الخبر - أن منه ما يجب أن يكون جملة : مثل خبر « كأين » الخبرية الواقعة مبتدأ . ولم
يتعرض ليبن أنه الواجب أو الأغلب . لكن جاء في الصبان - ج ٤ باب : « كم » - عند الكلام على
« كأين » مانصه :

« (قال في جمع الجوامع وشرحه : لا يُخبر عن « كأين » إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرة
بماض أو مضارع ؛ نحو قوله تعالى : « (وكأين من نبي قاتل معه ربيون كثير ...) » ، وقوله
تعالى : « (وكأين من آية في السموات والأرض يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وهم عنها مُعْرِضُونَ » . لكن يرد عليه
قول الشاعر :

وكأين لنا فضلاً عليكم ومِنَّةً قديماً ولا ، تدرُونَ ما منْ مُنْعم ...

فإن الخبر فيه جار مع مجروره . وقوله تعالى : « (وكأين من دابة لا تحمّل رزقها
الله يَرْزُقُهَا وإياكم ...) » . إن جعل الخبر الجملة الاسمية .. وهي : (الله يُرْزِقُهَا) فإن جعل :
« لا تحمّل رزقها » لم ترد الآية () . ١ هـ . كلام الصبان .

من كل ما سبق يتبين أن خبر « كأين » ليس مقصوداً على الجملة الفعلية وجوباً ، وإن كان الغالب
وقوعه جملة فعلية . - ولهذا المسألة إشارة في ج ١ م ٤٣٠ عند الكلام على الخبر الجملة - .

الخبرية « فإنه يجر بالإضافة ، أو بمن المضمرة ، أو الظاهرة .

* * *

الثالثة : « كذا » . وصيغتها ثابتة في كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كنيات العدد . وهي — في أصلها — مركبة من « كاف » التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة ، تؤدي معنى جديداً مستقلاً ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة إذا كان الغرض منها الإخبار عن شيء معدود^(١) قليل أو كثير ، ففي هذه الصورة تُعد كلمة من كنيات العدد المبهمة^(٢) .

وتشبه « كم الخبرية » فيما يأتي :

- ١ — في الإخبار .
- ٢ — وفي الإبهام .
- ٣ — وفي البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . . . (فحلها على حسب حاجة الجملة دائماً) .
- ٤ — وفي الحاجة إلى تمييز .

وتخالفها في :

١ — أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة ، فقد يكون « كذا » كناية عن معدود كثير أو قليل — كما تقدم — نحو : أنفقت كذا دنائير في رحلاتي ، وركبت خلالها كذا وكذا سيارةً وطيارةً ، وباخرةً ، وقطاراً .

٢ — وفي أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح^(٣) . سواء أكان مفرداً

(١) « كذا » : صالحة للكناية عن الأعداد وعن الأعمال ؛ طبقاً لما نص عليه صاحب « المصباح المنير » وسيجيء النص في « ج » من ص ٥٨٢ .

(٢) في الزيادة والتفصيل — ص ٥٨٢ — بيان استعمالاتها الأخرى في غير الكنيات العددية :

(٣) قلنا : « على الأرجح » لأن الكوفيين يميزون جره في غير تكرار ولا عطف ، فيقولون : في المتجر كذا ثوب ، وفي المصنع كذا عامل . فيكون التمييز مضافاً إليها مجروراً ، أو مجروراً بمن مقدرة . أو بدلا في رأي ثالث إذا كانت هي مجرورة . والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأي الكوفي ؛ لأنه مبنى على مجرد القياس على تمييز « كم » ، دون عرض أمثلة تؤيده من الكلام العربي الفصيح . ويجرد القياس في مثل هذا ضعيف مردود . وبعض النحاة (ومنهم ابن مالك) يميز جره بمن — كما سيأتي في البيت التالي . وفي الكلام على : « كأي ، وكذا » يكتفى ابن مالك ببيت واحد ، هو :

أم جمعاً^(١) .

٣ - وأنها لا تكون في الصدر .

٤ - وأنها تتكرر - غالباً - مع عطف بالواو ؛ كقول الشاعر :

عِدِ النفسَ نَعْمَتِي بعدَ بُؤْسِكَ ذاكِراً كذا وكذا ؛ لُطْفًا به نُسِيَّ الجهد

= كَمْ : « كَأَيْنَ » و « كَذَا » ، وينتصب تمييزُ ذَيْنِ ، أو : به صلَ : « مِنْ » تُصِبُ

يقول إن « كَأَيْنَ » و « كَذَا » مثل : « كم » - يريد : « كم » الخبرية - ولم يبين أوجه الشبه . وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز « كَأَيْنَ » و « كَذَا » منصوب . ومن الجائز عنده جره بمن ، ويرى في جره إصابة وسداداً . وهو يخالف أكثر النحاة في جر تمييز « كَذَا » « بمن » كما سلف . إلا إن كان الضمير في (به) عائداً على تمييز : « كَأَيْنَ » فقط ، كما يرى بعض المعربين ، وهذا حسن .

(١) صرح صاحب الهمع (ج ٢ ص ٢٥٦ - في هذا الباب) بأن تمييز : « كَذَا » لا يكون إلا مفرداً فقال ما نصه : (يميز « كَذَا » لا يكون إلا مفرداً منصوباً . . .) " اهـ . لكن قد يفهم من بعض المراجع الأخرى صحة وقوعه جمعاً . . .

زيادة وتفصيل :

(أ) الغالب في « كذا » التكرار مع العطف بالواو . ومن القليل^(١) تجردها منهما معا ؛ فإن لم توجد الواو العاطفة وجب إعراب المتأخرة توكيدا لفظيا للأولى^(٢) ..

(ب) تأتي : « كذا » المكررة المعطوفة بالواو ، وغير المكررة — كناية عن غير العدد ؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع في التحديث عن شيء حصل ، أو عن قول . سواء أكان ذلك اللفظ معرفة أم نكرة ؛ كالحديث النبوي : يقال للعباءة يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا^(٣) . . .

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشارية حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ زافعا ، والصديق كذا . ورأيت الغنى واقيا من ذل السؤال والعمل كذا . وفي هذه الصورة قد تدخل عايبها « هاء التنبيه » فيقال : والصديق هكذا . . . والعمل هكذا . . أو : وهكذا الصديق — وهكذا العمل .

(ج) في « المصباح المنير » — مادة « كذا » — مانصه : (كذا : كناية عن مقدار الشيء وعدته^(٤)) ؛ فينصب ما بعده على التمييز ؛ يقال اشترى الأمير كذا وكذا عبدا . ويكون كناية عن الأشياء ؛ يقال : فعلت كذا ، وقالت كذا . فإن قلت فعلت كذا وكذا فليتعد الفعل . والأصل « ذا » ، ثم أدخل عليها كاف التشبيه بعد زوال معنى الإشارة والتشبيه ، وجعل كناية عما يراد به . وهو معرفة فلا تدخله الألف واللام (. اهـ .

وإذاً هو كناية تصلح للمقادير والأعمال علم حسب المراد .

* * *

(١) كما في الخضرى والتصريح . (٢) الخضرى .

(٣) قال السيوطى فى الأشياء والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الذوق الصحيح ، أن : « كذا » المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلام المخبر لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول ابتداء : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول : مررت بالدار الفلانية . ويقول من يخبر عنك : قال فلان مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا .

(٤) عدده .

الرابعة : كنايات أخرى ، منها : « كَيْتٌ . . . وذَيْتٌ » .

هاتان ليستا من كنايات العدد ، وإنما يذكرهما النحاة بعد تلك الكنايات للمناسبة بين النوعين في مجرد الكناية عن شيء .

وكَيْتٌ وكَيْتٌ - بفتح التاءين معاً ، وهو الأكثر ، أو كسرهما معاً ، أو ضمهما كذلك - يُكْنَى بهما عن القصة والخبر ، أى : الحديث عن شيء . جَصَلَ أوقول وقع ^(١) ؛ مثل : (صنَّعَ العامل كَيْتٌ وكَيْتٌ ، وقال كَيْتٌ وكَيْتٌ) ^(٢) . ولا بد من تكرارهما مع فصلهما بالواو ^(٣) ، واعتبارهما معاً (وبينهما هذه الواو المهملة) مركباً مزجياً بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ، والجزءان معاً مبنيان إما على الفتح ، وإمّا على الكسر ، وإمّا على الضم ، في محل رفع أو نصب ، أو جر ، على حسب حاجة الجملة . وهذا المركب المزجى - كاملاً - تأتب في الحقيقة عن جملة ، ولهذا صح أن يعمل فيه القول في نحو : « أنت قلت كَيْتٌ وكَيْتٌ » ؛ فيكون المركب المزجى - بتمامه - هنا في محل نصب ، مفعولاً به للفعل « قال » . . . ^(٣) .

وكل ما تقدم في : « كَيْتٌ وكَيْتٌ » يقال كاملاً في : « ذَيْتٌ وذَيْتٌ » ، من غير تفريق في شيء إلا في الحرف الأول الهجائي ؛ فهو « كاف » في أحد المركبين ، و « ذال » في المركب الآخر ، ولا خلاف في شيء بعد هذا .

(١ و ٢) المفهوم من كلام : « الأشموني » أن الألفاظ الأربعة (كَيْتٌ وكَيْتٌ-ذَيْتٌ وذَيْتٌ) يكْنَى بها عن الحديث . لكن جاء في كتاب : « تقويم اللسان » لابن الجوزي (المتوفى حول سنة ٧٩٠-باب الذال ، ص ١٢٩) ما نصه : « (تقول : قال فلان : « ذَيْتٌ وذَيْتٌ » والعاملة تقول : « كَيْتٌ وكَيْتٌ » - وإنما العرب تجعل « ذَيْتٌ وذَيْتٌ » كناية عن المقال ، و « كَيْتٌ وكَيْتٌ » كناية عن الأفعال) » ١ . ثم جاء في هامش تلك الصفحة ما نصه : منقولاً عن نسختين : « (فيهما : ذَيْتٌ وذَيْتٌ كناية عن الأفعال . وفي « الصحاح » (ذَيْتٌ) عن أبي عبيدة : يقولون كان من الأمر ذَيْتٌ وذَيْتٌ معناه : كَيْتٌ وكَيْتٌ) » ١ . (٢) والمفهوم المتبادر من كلامهم أن هذه الواو مهملة جاءت وجوباً لمجرد الفصل بين جزأى المركب المزجى ، فلا عمل لها ولا أثر إلا هذا الفصل المحض . (٣) راجع الصبان .

زيادة وتفصيل .

(١) يقول اللغويون : : إن أصل : « كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ » و « ذَيْبَتْ وَذَيْبَتْ » هو : « كَيْبَةٌ وَكَيْبَةٌ » و « ذَيْبَةٌ وَذَيْبَةٌ » بتشديد الياء في كل لفظة ، وبعدها تاء التأنيث المربوطة . ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة ، وبقلب الياء الثانية (من كل ياء مشددة) تاء واسعة (أى : غير مربوطة) ، فهذه التاء ليست للتأنيث وإنما هى منقلبة عن حرف أصلى . ولا مانع عندهم من استعمال - الأصل - وهو : كَيْبَةٌ وَذَيْبَةٌ - بدون تخفيفه . ويتعين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيباً مزجياً مع بنائهما على الفتح دائماً في كل المواقع الإعرابية .

(ب) ويقول الصبان : (إذا قيل : كان من الأمر « كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ » - ومثلها : « ذَيْبَتْ وَذَيْبَتْ » - فكان للشأن ، خبرها : كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ ^(١)) ، لأن هذا المركب المزجى نائب هنا عن الجملة ، ولا يكون اسماً لكان ؛ إذ لا يكون اسمها جملة . قاله الفارسي ، واستحسنه ابن هشام . لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن ^(٢) ، بغير جملة مصرح بجزأيهما ؛ والظاهر أن : « من الأمر » تبين يتعلق بفعل مقدر ؛ هو : « أغنى » . هذا كلامه مع تفسير قليل في بعض كلماته .

وفيه حذف وتقدير لا داعي لهما . ولو جعلنا « كَيْبَتْ وَكَيْبَتْ » - في هذا الأسلوب وحده - اسماً لكان الناسخة غير الشَّانِيَّة ، وخبرها شبه الجملة مع اعتبار المركب المزجى الحالّ ليس جملة هنا في ظاهره الحقيقي ، لاستغنيا عن الحذف والتقدير ، ولسائرنا الأيسر الواضح بغير ضرر ، ولا خروج على الأصول العامة .

* * *

(١) اسمها ضمير الشأن ، مستتر . والأصل أن يكون خبرها جملة ، طرفاها مذكوران صراحة .

(٢) تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

المسألة ١٦٩ :

التأنيث (١)

الاسم المعرَّب (٢) نوعان :

١ - مذكر (مثل : حاتم - قيس - جعفر - نهر - قمر - كتاب . . .)
ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزداد على صيغته لتدل على تذكيرها ، وتذكير صاحبها ؛
لأن الذى يدل على تذكيرهما هو الشهرة ، وشيوع الاستعمال . ولا سيما الاستعمال
الوارد فى أكثر الأساليب المأثورة عن العرب .

٢ - مؤنث ؛ (مثل : سنيّة - عزيزة - ليلى - لسمياء - أرض - أذن . . .) .
ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة ؛ أو : مقدرة (أى : ملحوظة) تزداد على صيغته ؛
لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها . فالعلامة الظاهرة فى الأسماء المعربة هى :
« تاء التأنيث » المتحركة (٣) ، أو : « ألف التأنيث » بنوعها ؛ المقصورة ، والممدودة ؛
مثل : عزيزة - ليلى - لسمياء - . . . أمّا العلامة المقدرة :

(١) فقد نكون خاصة بالأسماء المعربة الثلاثية ، وهى تاء التأنيث الملحوظة
- (طبقاً للسمع الوارد عن العرب) فى مثل : أرض - أذن - عين - قدّم -

(١) المراد من هذا العنوان الشائع فى أكثر المراجع النحوية هو : بيان العلامة الدالة على تأنيث الاسم
المتكّن ؛ وليس المراد ذكر الأحكام المترتبة على التأنيث ؛ لأن الأحكام المترتبة على التأنيث كثيرة
متغلغلة فى الأبواب النحوية المختلفة ، لا يكاد باب يخلو منها .

(٢) أما علامة التأنيث فى الكلمات المبنية أصالة فتأتى فى رقم ١ من هامش ص ٥٩٠ .

(٣) وهى بكل أسمائها علامة التأنيث اللفظى ؛ إذ يسميها بعض النحاة : « تاء التأنيث » ويسميها
غيرهم : « تاء النقل » من حالة إلى أخرى ؛ كنقلها المذكر إلى المؤنث والوصفية (المشتق) إلى الاسمية
الحضّة ؛ كالراوية للمزادة ، وكالحايبة للبر الصغيرة ، و . . . كما جاء فى مجلة المجمع اللغوى ، ج ١ ص
١٤ حيث يقول عن المصدر الصناعى ما نصه على لسان أحد الأعضاء : (إن هذا المصدر مكون من
اللفظ المزيد عليه ياء النسب ، وتاء النقل على رأى أبى البقاء فى : « الكليات ») .

وكذلك فى ص ٢٦ من كتابه : « أصول اللغة » الذى أصدره فى سنة ١٩٦٩ . - وانظر رقم ٣ من

هامش ٥٩٠ -

والأمران سيان . ولكن التسمية الأولى أشهر وأوضح . وقد أشرنا لهذا فى ج ٣ م ٩٨ - ص ١٨٢ -
باب : « أبنية المصادر » .

كَتَيْف . والذي يدل على أن هذه الكلمات الثلاثية - وأشباهها^(١) - مؤنثة سماعاً بتاء مقدرة (أى : ملحوظة) ظهور هذه التاء في أغلب كلام العرب عند التصغير ؛ إذ يقال : أَرِيضَة - أَدَيْنَة - عِيِيْنَة - قُدَيْنَة - كَتَيْيْنَة^(٢) .

(ب) وقد تكون عامة في الأسماء بنوعيهما (الثلاثي وغير الثلاثي) : كعود الضمير عليها في المسموع مؤنثاً . كأرض ، وعقرب . في مثل : الأرض زرعتها ، والعقرب قتلتها . ومثل : نعتها . أو الإشارة إليها بالمؤنث ؛ سماعاً في الحاليتين ، مثل : الأرض المتحركة واحدة من أرضين كثيرة - هذه الأرض واحدة من . . . - : العقرب السامة قتالة . - هذه العقرب . . . - ولا تكون ألف التأنيث مقدرة^(٣) .

معنى كلمة : « مؤنث » :

هذه الكلمة إحدى « المصطلحات » التي يتكرر ذكرها كثيراً في الاستعمال

- (١) المراد بالأشياء ما كان أصله ثلاثياً ولكن حذف بعض أصوله ، مثل : يد ، فأصلها : « يَدَيٌّ » .
 (٢) بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول اللغويون بحق : إن تذكيرها وتأنيثها موقوف على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجة : الحناب ، تبعاً للسمع الوارد فيها ؛ كمين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجة مذكر في الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر . . . ومن المزدوج المذكر : الحاجب - الصدغ - الخد - اللحنى (عظم الفك) - المِرْقَى - الزند - الكوع - الكرُسُوع . . . ومن المزدوج الذي يذكر ويؤنث : العفد ، الإبط - الضرس . ومن المنفرد المؤنث : الكرّش ، ومن المنفرد الذي يصح تذكيره وتأنيثه : العنق - اللسان - القفا - المذن - المسمى . . . ؛ فالقاعدة أغلبية .
 (٣) وفي هذا يقول ابن مالك في باب عنوانه : « التأنيث » :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ وَفِي أَسَامٍ قَدَرُوا « التَّاء » ؛ كَالْكَتَيْفِ

(أسام : جمع جمع ، مفردة : أسماء . ومفرد الأسماء : اسم) ويلاحظ أنه سمي علامة التأنيث هنا : « تاء » لا « هاء » كما يسميها فريق آخر من النحاة . والتسميتان شائعتان في المراجع المختلفة . وقد سبق عنهما بيان مفيد - في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ ، ومن أظهر آثارها في « النقل » عند وجودها في آخر المصدر الصناعي (مثل : وطنية ، وحشية . . .) أن تصير الكلمة بسبب ياء النسب ملحقة بالمشق قبل مجيء هذه التاء ، فإذا جاءت التاء نقلت الكلمة إلى المعنى الخالص (الحدث) الخالي من الدلالة على الاشتقاق .

ثم قال بعد ذلك في بيان التأنيث المقدّر :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ وَنَحْوِهِ ؛ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

اللغوى . ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع تقضى الفائدة بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها^(١) . وأشهرها :

١ - المؤنث الحقيقى : وهو الذى يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتفريخ ؛ ولا بد فى لفظ المؤنث الحقيقى من علامة تأنيث ظاهرة ، أو مقدرة ، مثل : ولادة - سعدى - هند - عصفورة - عُنَّاب^(٢) .

وله أحكام مختلفة ؛ يتصل منها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونفعه ، وخبره ، وإشارته ، وضميره . . . ، بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور فى بابهِ ؛ نحو : كانت ولادة أديبة أندلسية ذائعة الصيت . وقد نقل التاريخ الأدبى إلينا كثيراً من أخبار هذه الأديبة ، ومجالسها ، وفنونها . . .

٢ - المؤنث المجازى : وهو الذى لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مختوماً بعلامة تأنيث ظاهرة ؛ كورقة ؛ وسفينة . . . ، أم مقدرة ؛ مثل : دار ، وشمس . ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازى إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من الطريق اللغوى الذى يوضح أمر ذلك السماع ويبينه .

وهذا النوع المجازى يخضع فى استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقى ؛ خضوعاً واجباً فى مواضع ، وجائزاً فى أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه فى مثل : الدار اتسعت . وجوازه فى مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار . . .

٣ - المؤنث اللفظى فقط : وهو الذى تشتمل صيغته على علامة تأنيث ظاهرة ، مع أن مدلوله (أى : معناه) مذكر ؛ نحو : حمزة - أسامة - زكرياء . أعلام رجال . وله أحكام مختلفة مدونة فى الأبواب المناسبة لها ؛ فقد يراعى معناه فى حالات فلا يؤنث له الفعل ، ولا يعود عليه الضمير مؤنثاً . . . ، فلا يقال : اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام ، ولا حمزة اشتهرت بالإقدام . . . ولا يجمع (فى

(١) سبقت الإشارة إليها فى ج ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب : « الفاعل » .

(٢) إحدى الطيور الجارحة .

الأرجح) جمع مذكر سالماً . . . وقد يراعى لفظه — وهو الأغلب فى كثير من حالاته الأخرى — فيمنع من الصرف . ويُذكر له اسم العدد^(١) ؛ فيقال ثلاث حمزات . . .

٤ — المؤنث المعنوى فقط : وهو ما كان مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً ولفظه خالياً من علامة تأنيث ظاهرة ؛ فيشمل المؤنث الحقيقى الخالى من علامة تأنيث ، مثل : زينب — سعاد — عُقاب . . . كما يشمل المؤنث المجازى الخالى منها ؛ مثل : عين — رجل — بئر — . . .

ويجوز عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقى والمجازى ، كتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره ، ونعته ، والإشارة إليه . . . وكمنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته .

٥ — المؤنث اللفظى المعنوى : وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ، ومدلوله مؤنثاً ؛ مثل : فاطمة — عليّة — ريتا — سعدى — حسناء — هيفاء — نحلة — أسدة — شجرة — دنيا . . . ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظى والمعنوى .

والأنواع الخمسة السابقة قد يجتمع منها نوعان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل النوعين ، كأن يقال : لفظى مجازى ؛ مثل : دنيا . . .

٦ — المؤنث التأويل : وهو ما كانت صيغته مذكورة فى أصلها اللغوى ، ولكن يراد — لسبب بلاغى — تأويلها بكلمة مؤنثة تؤدى معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : (أتتني كتاب أسرّ بها . . . ، يريدون : رسالة^(٢)) — (خذ الكتاب واقراً ما فيها . يريدون : الأوراق) . وكذلك : (الحرف فى مثل قولهم : هذه الحرف : نعت ؛ يريدون به : الكلمة) وأمثال هذا كثير فى كلامهم . . .

(١) وهذا فى رأى الأحسن ، كما سبق ص ٥٤١ حيث البيان الخاص بهذا .

(٢) وكقول شاعرهم :

يأيمُّ الراكب المُرْجى مطيئته سائلُ بنى أسد : ماهذه الصوت ؟

يريد : الضجة ، أو الصرخات . . .

وحكم هذا النوع : أنه يصح مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحية عدم تأنيث فعلها المسندة إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظي عند نعتها ، والإشارة إليها و... - كما يصح مراعاة معناها الذي تؤول به بشرط قيام قرينة جلية تمنع اللبس ؛ نحو : (امتلأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقة التي في يدك ، مثلاً) - (هذه الكتاب نافعة ، تريد : هذه الورقة) ... ولكن من الخير الاختصار على مراعاة صيغة اللفظ ؛ قدر الاستطاعة منعاً للالتباس ، فإن هذا المنع غرض من أهم الأغراض اللغوية ، يجب الحرص عليه هنا ، وفي كل موضع آخر^(١)

٧ - المؤنث الحكمي : وهو ما كانت صيغته مذكرة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكتسبت التأنيث ؛ بسبب الإضافة ؛ كقوله تعالى : (وجاءت كل نفسٍ معها سائقٌ وشهيدٌ) . فكلمة « كل » مذكرة في أصلها ، ولكنها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث ؛ وهو « نفس »^(٢) .

تلك أشهر أنواع المؤنث . ويعنيها منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثاني (أى : المؤنث الحقيقي ، والمجازي) أما سواهما فتفرع منهما ، راجع إليهما في أكثر أحكامهما

والنوعان الأساسيان (أى : الحقيقي والمجازي) لا بد من اشتباههما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة (أى : ملحوظة) ، كما في بعض الأمثلة الأولى .

(١) وإلا صارت اللغة فوضى ، مضطربة الدلالات ، غامضة المعاني والمرامى . وما يساعد على إيجاد هذه العيوب فتح باب « التأنيث التأويلي » بغير قيد ، وإباحته لإباحة مطلقة ، مع علمنا أن كل لفظ مذكر لا يكاد يعدم ضداً له مؤنثاً على التأويل . فلو استبحنا استعمال المؤنث التأويلي استباحة عامة لكان من ورائها فساد لنوى كبير . لكن لا مانع منها إذا اشتهر اللفظ المذكور في عصره وشاع المراد منه شيئاً لاخفاء فيه ، ولا لبس معه ، كالذي يجري في أيامنا من تسمية بعض الصحف والمجلات بأسماء مذكورة ؛ مثل : الهلال ، والعرب ، والمنبر . . . من أسماء المجلات الأدبية ، ومثل : المقطم ، والمساء ، والبلاغ . . . من أسماء الصحف اليومية ؛ فينطبق عليها الأمران السالفان ، فيقال : ظهر الهلال ، أو ظهرت الهلال . وكذا الباقي حيث يلاحظ التذكير أو التأنيث في كل .

ولعل هذا الرأي أنسب وأنفع من الآراء القديمة الأخرى ، التي منها الحكم المطلق بالخطأ على تذكير المؤنث - كما يفهم من « الموشح » ص ٢٧٩ منسوباً للكسائي زعيم الكوفيين - ومنها رأى ابن جني في كتابه « الخصائص » - ج ٢ ص ٤١٥ - حيث يقول : (تذكير المؤنث واسع جداً ...) وحيث يفهم من بحثه أن تأنيث المذكر قليل ...

(٢) إيضاح هذا مدون في موضعه من باب الإضافة (ج ٣ ص ٥١ م ٩٢) .

وقد تبين مما تقدم أن علامات التأنيث الظاهرة الدالة على تأنيث الأسماء المعربة^(١) ثلاث زوائد ، وكل واحدة منها فارقة بين المؤنث والمذكر ، ولا يصح أن يوجد منها في الاسم إلا علامة واحدة^(٢) ظاهرة لتأنيثه . والثلاث هي : تاء التأنيث المتحركة المربوطة^(٣) ، وألف التأنيث المقصورة ، وألف التأنيث الممدودة . وفيما يلي تفصيل الكلام على كل علامة :

(العلامة الأولى) : فأما تاء التأنيث^(٣) المتحركة المربوطة فمختصة بالدخول قياساً على أكثر الأسماء المشتقة^(٤) ؛ لتكون فارقة بين مذكرها ومؤنثها ؛ نحو : عابد وعابدة - عرّاف وعرّافة - فريح وفريحة - مأمون ومأمونة - ولا تدخل على أسماء الأجناس الجامدة إلا سماعاً ؛ وقد سمعت في بعض ألفاظ قليلة لا يقاس عليها ؛ مثل : أسد وأسدة - رجل ورجلة - فتى وفتاة - غلام وغلّامة - امراً وامرأة - إنسان وإنسانة ، في لغة . . . ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغوية ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد^(٥) .

وإنما كانت تاء التأنيث مختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

(١) أما الأسماء المبنيّة أصالة فلا تكون علامة تأنيثها التاء المربوطة ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ، منها : كسر التاء في مثل : أنت . والنون المشددة في مثل : هُنّ . وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة سماعاً ، نحو : رَبَّتْ .

وأما الأفعال فتؤنث ألفاظها بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على آخر الماضي ، نحو : برعت طبيباً ، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع ، نحو تَبْرِعُ الطبيبة

(٢) وأما : علقاة ، اسم نبت ، وأرطاة ، اسم شجر - فالفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق ، ليست للتأنيث .

(٣ ٣) ويسمى بعض النحاة ، «هـ التأنيث» ؛ لأنها تصير «هـ» عند الوقف عليها ، بالسكون أما في غير الوقف فتحركة . وللتسمية بيان مفيد عرضناه في رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ . وقد يسميها بعضهم : «تاء النقل» ؛ للسبب المبين في رقم ٣ من هامش ص ٥٨٥ .

(٤) يطلق - غالباً - على الاسم المشتق : «الوصف» ، أو : «الصفة» ، وهو غير النعت ، - كما عرفنا . وكما يحىء البيان في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ .

(٥) وقد صرح الصبان بهذا حيث قال : «(إن زيادتها في الأسماء الجامدة قليل ، ولا يقاس عليه)» . اهـ .

جميعها، لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقاً - في رأى أكثر النحاة^(١) -، وبعضها تدخله قليلاً، فلها مع المشتق ثلاث حالات. وأشهر الأوزان التي لا تدخلها^(٢) أربعة:

١ - فَعُول^(٣) بمعنى : فاعل^(٤) (وهو الدال على الذى فعل الفعل) ، نحو : صَبَّور - نَفَّور - حَقَّود . . . بمعنى : صابر - نافر - حاقد - مثل : رجل أو امرأة صبور ، ونفور ، وحقوق . . .

أما المسموع^(٥) من قوْطُم : امرأة مَلْؤُولَة ، وفَرْوَقَة ؛ بمعنى : خوافة - وكذا بِيضِعْ كلمات أخرى^(٦) - فالتَّاء فيه للمبالغة مع التأنيث وليست لخض التأنيث وحده^(٧) وأما « عُدْوَة » مؤنث : « عُدْو » فقصورة هي وأشباهاها القليلة - على

(١ و ١٠١) انظر الزيادة في ص ٥٩٧ - لأهيتها ، واشتمالها على بيان مفيد .

(٢ و ٢) انظر « الملحوظة » الهامة التي في رقم ١ من هامش الصفحة التالية .

(٣) أشهرها : (صَرْوَة : لمن لم يتزوج ، أو لم يَحْجُج) - (لَمَجُوجَة : لكثير اللجاجة ، وهي : الخصومة) - (عَرْوَة : لكثير العلم والمعرفة) - (شَنْوَة - لكثير التقزز ، أو العداوة) - (مَنَوَة : لكثير الامتنان) - (سَرْوَة : لكثير السركة) - راجع النوادر ، ذيل الأمل ، للقال ص ١٧٣ - وجاء في المزهري (ج ٢ ص ٨٦ - باب ما جاء على « فَعْمُولَة ») ألفاظ منها مَلْؤُولَة : من الملل . وفَرْوَقَة : من الفَرْق ، وهو الخوف . . . وتَسْنُوفَة : للمفازة . ورجل عَرْوَة . بالأمر ولَمَجُوجَة ، من المعرفة واللجاج - والحَمُولَة : التي تحمل أهل الحى - بعيداً كانت أو حماراً - نَسْؤَة وهي التي يَتَّخِذُ نسلها - يوم العَرُوبَة ، وهو : (الجمعة) - وسَبِوَة : البلد الحرام . والرَّضُوعَة : للشاة التي تُرَضِّعُ .

(٤) ذلك أن تاء التأنيث قد تكون دالة على التأنيث المجرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعاني دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث ، بالرغم من أن الكلمة المشتقة عليها تعتبر مؤنثة تأنيثاً لفظياً مجازياً ، وتجري عليها أحكامه . فن تلك المعاني : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ فتكون داخلية على الواحد كتمرة وتمرة ، ولبينة ولبينة ، ونملة ونملة . وللعكس ، أى : فصل الجنس الجامد من واحد فتكون داخلية على الجنس ؛ كجَبَّاء وكَمَّاء (يفتح أولهما وسكون ثانيهما ، وهما اثنان لنوع واحد من النبات . يقال لمفرده : جَبَّاء ، كَمَّاء) . وأنها تكون عوضاً عن فاء الكلمة ؛ مثل : عدة ، مصدر ، وعَدَد ، أو عوضاً من لام الكلمة ، مثل : سَنَة ، وأصلها فيما يقال : سَنَو ، أو سَنَنَهُ بديل . الجمع : سنوات وسنات . أو عوضاً من حرف زائد لمعنى ؛ كياء النسب في قوْطُم : هو أشعْث ، وهم أشاعْشَة ، وهو أزرق ، وهم أزراقَة ، وهو مُهَلْبِيّ وهم مهالبة . يقولون هذا في جموع التكسير المنسوب مفرداً إلى : أشعث ، وأزرق ، ومُهَلَّب . . . ويدل على هذا قوْطُم : أشعْثون وأشاعْشَة ، وأزرقون وأزارقة ، ومهلبون ومهالبة . فلا يجمعون بين الياء والتاء - وسيجيء البيان في ص ٦٧٣ - أو عوضاً من حرف زائد لغير معنى ؛ كزَنْدِيق وزنادِقة . فالتاء عوض عن الياء في المفرد ؛ إذ كان الأصل في تكسيروها : زناديق ، ولا يجتمعان ، أو عوضاً عن ياء التفعيل في مثل : زَكَّى تزكية . وقد تأتى للدلالة على التعريب ؛ أى : للدلالة على أن الكلمة في أصلها غير عربية ، وعربها العرب =

فإن كان «فَعُول» بمعنى : «مفعول» (وهو الدال على الذى وقع عليه الفعل)

= أنفسهم بإدخال بعض الأحرف على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك . مثل : كَيْسَلَجَة (جمع : كَيْسَلَجَة ، لمكيال) . والقياس : كَيْسَلَج ؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على تعريبه . ومثل مَوَازِجَة (جمع : مَوَازِج ، بفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاى ، للجورب ، أو : الخف) والقياس . مَوَازِج ؛ فدخلت « التاء هنا وهناك » للدلالة على أن الأصل أعجمي فُعُرَبَ . . والفرق بين المعرب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظه - بأن أدخلت عليها نوع تغيير - فقد عربته - كما سبقت الإشارة في «ب» هامش ص ٢٤٥ . وإلا فلا ؛ وهو الباقي على أعجميته .

وقد تأتى للمبالغة في الوصف كرجل راوية ؛ لكثير الرواية . وقد تأتى لتأكيد المبالغة ؛ نحو : رجل «نَسَابَة» لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمة «نَسَاب» صيغة مبالغة بنفسها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت تأكيد المبالغة . .

وقد تكون التاء ثابتة في بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : نَملة . فيجب اعتبار الاسم مؤنثاً دائماً . وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجرد منها دائماً فيجب اعتباره مذكراً في كل استعمالاته ، نحو : برغوث . (راجع التصريح ، والأشئوى ، والصبان) .

وإراجع ما يتصل بها في ج ١ م ١ ص ٢١ عند الكلام على اسم الجنس الجمعي وحكم تذكيره وتأنيثه . (١) «ملحوظة هامة» : ما تقدم من الحكم الخاص بصيغة «فَعُول» بمعنى : «فاعل» هو الرأي الشائع بين النحاة الأقدمين . وقد نظر فيه مجمع اللغة العربية بالقاهرة طويلاً ، وتناولوه وهو مؤتمره بالبحث والدراسة ، واستقر رأيهما على حكم آخر يخالف ما سبق (طبقاً لما جاء في الكتاب الذى أصدره المجمع في سنة ١٩٦٩ باسم كتاب : فى أصول اللغة ص ٧٤) ونص الحكم الجمعى يشمل أمرين تحت عنوان : (لحق تاء التأنيث لفَعُول ، صفة ، بمعنى : «فاعل» .

١ - يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة : «فَعُول» بمعنى : «فاعل» ؛ لما ذكره سيبويه ، من أن ذلك جاء فى شيء منه ، وما ذكره ابن مالك فى التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب . وما ذكره السيوطى فى المصحح من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضى من قوله : (وما لا يلحقه تاء التأنيث غالباً مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث : «فَعُول» .) ١٥

ويمكن الاستئناس فى إجازة دخول التاء فى «فَعُول» بأن صيغ المبالغة كاسم الفاعل ؛ يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة . وعلى ذلك فى حالة دلالتها على الصفة المشبهة يمكن أن نلحق المعنى الأصل لها وهو المبالغة ؛ فتدخل عليها التاء ؛ جرياً على قاعدة دخول التاء فى اسم الفاعل ، وفى صيغ المبالغة للتأنيث .

ب - وعلى هذا يجرى على تلك الصيغة - بعد جواز تأنيثها بالتاء - ما يجرى على غيرها من الصفات التى يفرق بينها وبين مذكرها بالتاء ؛ فتجمع جمع تصحيح للمذكر والمؤنث ١٥

وقد صدر قرار الموافقة على الحكم السالف فى الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين سنة

جاز تأنيته بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث ، وعدم تأنيته بها ؛ نحو : قطارٌ رَكوبٌ أو رَكوبةٌ ، وسيارة رَكوب أو رَكوبة ؛ بمعنى مركوب ومركوبة فيهما ، ونحو : فاكهة أكْبُول أو أكولة ، وبقرة حَلْدُوب أو حَلْدُوبة ، بمعنى مأْكولة ومحلوبة^(١) . . .

٢ - مِفْعَال ، نحو : مِفْتَاح . لكثيرة الفتح وكثيره - معالِم ، لكثيرة العلم وكثيره - مِفْرَاح ؛ لكثيرة الفرح وكثيره . . . فهذه الصيغة - بغير تاء - صالحة للمذكر والمؤنث . ومن الشاذ^(٢) : مِيقَان ومِيقَانَة . لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه . - فهو بمعنى : فاعل -

٣ - مِفْعِيل^(٣) . نحو : مِنيطِق - للرجل البليغ ، والمرأة البليغة . ومِعْطِير ؛ لكثير العطر وكثيرته . ومن الشاذ مسكينة . بتاء التأنيث .

٤ - مِثْعَل^(٣) ، كَمِغْشَم ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى : جرىء ، وشجاع لا يثنى عن إدراك ما يريده . يقال رجل أو امرأة مِغْشَم .

ومما سبق يتبين أن التاء الفارقة لا تدخل - في رأى الكتبة - على الصيغ الأربع السالفة إلا شذوذاً^(٣) يراعى فيه المسموع وحده .

أما أشهر المشتقات التى تدخلها قليلا فنوعان ؛ ودخلها فيهما - مع قلته - مقيس . ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى ، يناسب طبيعتها^(٣)

(١) ومن أمثلة التأنيث بالتاء والنص عليه ما جاء فى كتاب : « النوادر » نقلا عن أبى مسنحل ابن حريش - وهو أعرابى من بنى ربيعة ، وكان زمن المأمون معاصراً للكسائى ، ومدرسته الكوفية ، وقد أخذ عنه وعن أضرابه - ما نصه :

« (يقال : ما لفلان حَلْوية ، ولا رَكوبة ، ولا قَتْوية ، ولا نَسْولة ، ولا جَزْوزة . ومعناه : ليست له ناقة تحلب ، ولا تركب ، ولا تقتب ، ولا ذات نسل من الإبل والغنم ، ولا جزوزة من الضأن يجز صوفها) . » ١ هـ .

(٢) وجاء فى كتاب النوادر . لأبى مسنحل الأعرابى - ص ١ ص ٢٤ ما نصه : « (ثلاث أحرف - أى : كلمات - حكاها الكسائى عنهم . قال : يقال : رجل مِطْطَراب ومِطْطَرابة ، ومِجْجَنْدام ومِجْجَنْدامة ، ومِصْطَاط ومِصْطَاطة .) » وزاد « المزهرة » - ص ٢ ص ١٣٣ معيّزاً ، فى مدح الرجل بأنه : ذكى داهية . (٣ و ٣) انظر الزيادة الآتية فى ص ٥٩٧ ، حيث البيان المفيد .

ويلائم فِطْرَةَ النساء وحدها ، وليس أمراً مؤقتاً طارئاً عليها ، وإنما هو من خصائصها وغرائزها الثابتة الملازمة لتكوينها دائماً ، وتنفرد به دون المذكر ، كالحمل ، والولادة ، والإرضاع ، والحيض . . . وغيره مما هو من خصائص الأنثى ، نحو : امرأة حامل ، أو حامل (ومعناها : حُبلى) ومرضع ومرضعة . . . فدخل التاء وعدمه بيان ، والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، ولكن الحذف أحسن^(١) .

والآخر : ما كان على وزن « فَعِيل » بمعنى : مفعول ، بشرط أن يُعْرَف من الكلام أو غيره نوع المتصرف بعناه ؛ (أى : بشرط ألا يستعمل استعمال الأسماء غير

(١) راجع الصبان . إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً بالأنثى ، يلائم طبيعتها النسوية وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها - كما قلنا ، وليس مقيداً بحالة طارئة - كوصف المرأة بأنها : « مرضع » ، أى : بأن طبيعتها ، وأهليتها التي خلقت معها ، هى : الإرضاع ، ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلاً ، أو تضع ثديها فى فمه ، ومثل وصفها بأنها : « حامل » ؛ فى نحو : المرأة الحامل لا العاقر مرغوبة ، أى : المرأة التي من النوع الحامل ، والتي من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حُبلى . بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت .

وهذا الحكم العام يشمل الصورة التي صدر فيها قرار مجمع اللغة العربية ومؤتمره . ونص القرار - كما جاء فى ص ١٠٦ من الكتاب المجمع الصادر فى سنة ١٩٦٩ بالجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الثلاثين لسنة ١٩٦٤ - هو :

« (يجوز تأنيث ما جاء على صيغة : « فاعل » من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء وإن لم يقصد الحدث) » . ١ هـ

فإن كانت الصفة طارئة ، والقصد منها الحدث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه مرضعة الآن أو غداً ، وحاملة اليوم أو غداً . ومن هذا قوله تعالى فى آيه القِيَامَةِ : (يَوْمَ تَدْرُونَهَا تَمْذُهِلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ . . .) ، أى : التي هى فى حالة إرضاع طارئ ، تلقم صبيها ثديها (انظر « ب » من الزيادة فى ص ٥٩٧)^١ . ولوقال : « مرضع » بحذف التاء لكان المراد : التي من شأنها ومن غرائزها الإرضاع ، لا أنها تمارسه وقت التكلم فعلاً أو فى وقت محدد معين .

وبما سبق يفهم المراد من قول اللغويين : إن الصفات المختصة بالمؤنث - كرضع - إن قصد بها الحدث (أى : الوصف المؤقت الطارئ فى أحد الأزمنة) لحقها التاء ؛ فيقال : مرضعة ، وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها ؛ فإن كان المعنى ليس خاصاً بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء ؛ كقولنا : شاهدت حاملاً ؛ تريد : امرأة تحمل على رأسها أو كتفها شيئاً ، لأن الحمل على الرأس أو على الكتف ليس من خصائصها وحدها ، وإنما يشاركها فيه الرجل . ومن ثم كان حذف التاء ممنوعاً إذا وقع فى لبس ؛ فلا يقال : فى الحقل ضامر ، وتحت الشجرة عانس ، لأن الضامر والعانس يقال للمذكر والمؤنث ؛ فإذا حذف التاء عند إرادة المؤنث ، لم يتبين المراد .

المشتقة^(١) . ومن أمثلته : قتيل وجريح في مثل : انفجرت المصادمة عن فتاة قتيل وفتاة جريح ؛ بحذف التاء جوازاً^(٢) لعدم الحاجة إليها ؛ إذ اللبس مأمون في هذه الصورة . فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة - بأن لم يُعرف نوع الموصوف^(٣) - وجب ذكرها لمنع اللبس ؛ نحو : حزنْتُ لقتيلة المصادمة . ومثل : رأيت في الحजर ذبيحة ، أو نطيحة ، أو أكيلة الذئب ؛ بمعنى ؛ مذبوحة ، ومنطوحة ، ومأكولة .

فإن كان « فَعِيل » بمعنى : « فاعل » فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوقي :

قِطَّتِي جِدُّ أَلِفِهِ وهى للبيت حليفه
هى ما لَمْ تتحرك دُمُية البيت الظريفه

ومن حذفها قوله تعالى : (وما يدريك لعل الساعة قريب) ؟ وقول العرب حُلَّةٌ خَصِيف (أى : ذات لونين ، بياض وسواد) ، ومِلْحَنَةٌ جديد ، وريح خَرِيق (شديدة البرد ، كثيرة الهبوب) ، وقول شاعرهم : فديتك !! أعدائى كثير ، وشِقَّتِي^(٤) بعيد ، وأشياى لديدك قليل

* * *

ومما تقدم يتبين أن للتاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال ؛ فتارة تكون ممنوعة

(١) يراد بها هنا : الأسماء المتجردة للاسمية المحضة ؛ فلا تتبع موصوفاً ، لا فى اللفظ ولا فى المعنى ؛ إذ لا تجرى على موصوف ظاهر ؛ ولا ملحوظ لدليل - كما فى الأسموفى والخضرى -

(٢) نصوا على أن الحذف هو الغالب . ويقول « الصبان » : « (يؤخذ من صنعهم أن لحوق التاء « فَعِيلًا » بمعنى : « مفعول » خلاف الغالب لإشاذ) ا هـ . ثم انظر : « ب » الآتية فى ص ٥٩٧ .

(٣) ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعى - الاصطلاحى - المعروف بالمنموت ، وإنما المراد الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق . فيشمل : الفتاة قتيل ، بحذف التاء ، مع أن الفتاة مبتدأ ، وليست موصوفاً صناعياً (أى : ليست : منعوفاً) ولا فرق فى الموصوف المعنوى بين الملحوظ والملاحظ فى الكلام ؛ وهو المحذوف اكتفاء بقريئة تدل عليه ؛ كإشارة إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ وبين نوعه ، أو شئ آخر يوضح أمره ، نحو : قتيل من النساء ؛ فلا تجيء التاء فى هذه الحالات ، مجازة للأحسن . فالمعول عليه فى الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتاً تابعاً له حقيقة . سواء أذكر موصوف أم لا .

(٤) من معانى الشَّقَّة (بضم الشين المشددة وكسرهما) : الناحية التى يقصدها المسافر .

الدخول عليه . وتارة تكون قليلة الدخول . وهى مع قلتها مقيسة^(١) . وفى غير النوعين السالفين كثيرة وقياسية .

أما مع غير المشتق - وهو الأجناس الجامدة - فقصورة على السماع الوارد فى بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها^(٢) . . .

(١) لأنها قلة نسبية لا تمنع القياس ، وليست ذاتية تمنع - كما عرفنا -

(٢) طبقاً للنص الصريح الذى نقلناه عن « الصبان » - فى رقم ٥ من هامش ص ٥٩٠ - وقد عرض ابن مالك المشتقات التى لا تدخلها التاء ؛ فقال :

وَلَا تَلِي - فَارَقَةً - فَعُولًا . وَلَا الْمِفْعَال ، وَالْمِفْعِيلَا

كَذَاكَ : مِفْعَلٌ . وَمَا تَلِيهِ «تَا» الفرقِ مِنْ ذَى ، فَشُدُوذٌ فِيهِ

(ذى : هذه . يريد : ما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ . أى : أنه شاذ) . ثم انتقل

إلى حكم فَعِيلٍ ، فقال :

وَمِنْ «فَعِيلٍ» كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ - غَالِبًا « التَّاء » تَمْتَنِعُ

« تبع موصوفه » ، أى : جاء بعده تابعاً له . والغرض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان

الموصوف منعوتاً ، صناعياً أم غير منعوت ، مذكوراً أم غير مذكور على الوجه السابق فى الرقم الثالث من هامش الصفحة السابقة . وقالوا إن بيت ابن مالك يخلو من التقصير لو كان :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ - غَالِبًا - التَّاءُ تَمْتَنِعُ

زيادة وتفصيل :

(١) صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين (كصاحب المفصل وشارحه ابن يعيش ، في ص ١٠٢ ج ٥) بأن الأربعة الأولى السألفة ^(١) يشترط لحذف التاء منها ما يشترط في « فَعِيل » ^(٢) ، ونصّوا على أنك تقول : صبورة ، ومعطارة ، إذا لم يُعرف الموصوف ؛ فيقول ابن يعيش : « إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها ^(٣) لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس ؛ نحو : رأيت صبورة ، ومعطارة ، وقتيلة بنى فلان . . . » .

وهذا تصريح واضح لا يدع مجالاً للتردد في الأخذ به . وتجب ملاحظة الحكم الخاص بصيغة : « فَعُول » بمعنى : « فاعل » ، وقد سبق في رقم ١ من ص ٥٩١ وما بعدها ، وفي هوامشها .

(ب) وفي الكلام على : « فَعِيل » يقول سيبويه في كتابه (ج ٢ ص ٢١٣) ما نصه : ' (وأما « فَعِيل » إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء ، وهو بمنزلة : « فَعُول » ولا تجمععه بالواو والنون كما لا تجمع صيغة : فَعُول ^(٤) . . . و . . . » .

« وتقول : شاة ذَيْبِج ، كما تقول : ناقة كَسَّير ، وتقول : هذه ذبيحة فلان وذبيحتك . ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذُبِجَت . ألا ترى أنك تقول ذاك وهي حية ؟ فإنما هي بمنزلة ضَحِيَّة . وتقول : شاة رَمِيٍّ ، إذا أردت أن تخبر أنها قد رُميت . وقالوا : بش الرَّمِيَّة الأرنب ، إنما تريد : بش الشيء مما يرمى . فهذه بمنزلة الذبيحة . وقالوا : نعجة نطِيج ، ويقال - أيضاً - : نطيحة . شبهوها بسمين وسمينة . . . و . . . وقالوا : رجل حميد ، وامرأة حميدة . يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما في المعنى ، واتفق في البناء ^(٥) . . . » . اهـ

قال شارحه أبو سعيد السيرافي تعليقاً على المثال : « هذه ذبيحة فلان وذبيحتك »

(١) في ص ٥٩١ - وما بعدها . (٢) سبق في ص ٥٩٤ .

(٣) سبق شرح المراد من الموصوف في هذا الباب رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ .

(٤) انظر « الملحوظة الهامة » التي في رقم ١ من هامش ص ٥٩٢ وتختص بصيغة « فَعُول » من حيث تأنيثها ، وتذكيرها ، وإفرادها ، وعدم الإفراد . . . (٥) الصيغة .

ما نصه : (لم أر أحداً علل في كتاب إلحاق التاء . والعللة فيه عندى أن ما قد حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء ، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل ، لأنه كالفعل المستقبل ؛ ألا ترى أنك تقول : امرأة حائض . فإذا قلت حائضة غداً لم يحسن فيه غير الهاء (التاء المربوطة) . وتقول : فلان ميت إذا حصل فيه الموت . ولا تقل : مائت . وإذا أردت المستقبل قلت : مائت غداً ، فتجعل فاعلاً جارياً على فعله) .

وجاء في « تاج العروس شرح القاموس » - مادة : قتل - ما نصه : (قال الرضى : وما يستوى فيه المذكور والمؤنث ولا تلحقه « التاء » - فعيل ، بمعنى : مفعول . إلا أن يحذف موصوفه ؛ نحو : هذه قتيلة فلان وجريحته . ولشبهه لفظاً بفعيل بمعنى « فاعل » قد يحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضاً ؛ نحو : امرأة قتيلة ؛ كما يحمل « فعيل » ، بمعنى : « فاعل » عليه فتحذف التاء ، نحو : ملحفه جديد) اهـ .

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من « فعيل » بمعنى « مفعول » مختوماً بالتاء . وفي بعض هذه التأويلات تكلف واضح . ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذى يمنع قبولها . هذا إلى أن كتب اللغة ومعاجمها تحوى أمثلة أخرى متعددة مختومة بالتاء ، ولا تحتل تأويلاً سائغاً . فالخير فى الاختصار على ما نقلناه^(١) عن بعض المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء عند أمن اللبس ؛ بسبب وجود الموصوف ، وعدم استعمالها استعمال الأسماء غير المشتقة ، وهذا رأى سديد يحسن الأخذ به ، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكروه مع جواز استعمال الرأى الآخر .

(ح) لأسماء الجموع حكم خاص ورد فى بعض المراجع اللغوية^(٢) ، ونصه : « القوم : يذكر ويؤنث ؛ لأن أسماء الجموع التى لا واحد لها من لفظها إذا

(١) فى ص ٥٩٤ وما بعدها .

(٢) هو : تاج العروس ، شرح القاموس . مادة : قام . وقد سبق فى الجزء الثانى - م ٦٦ باب : أحكام الفاعل ، فى الحكم السادس - ما له صلة قوية بما نحن فيه .

كانت للآدميين — تذكروتنوث ؛ مثل : رَهْط^(١) ، وَنَفْسِير^(١) ، وَقَوْمٌ . . . قال الله تعالى : (وكذب به قومك ، وهو الحق . . .) ، فذكّر . وقال : (كذبت قومٌ بوج . . .) فَأَنْث . قال الجوهري : فإن صَغَرَتْ لم تدخل فيها الهاء (التاء) ، وقلت : نَوَيْسَم ، وَرُهَيْط ، وَنَفْسِير . . . ، وإنما يلحق التأنيث فعله وتدخل الهاء^(٢) فيما يكون لغير الآدميين ؛ مثل : الإبل ، والغنم . . . لأن التأنيث لازم لهذا النوع^(٣) . . . » ثم قال : حكى ثعلب أن العرب تقول : يأيها القوم كفّوا عنا . وكفّ عنا ، على اللفظ وعلى المعنى . وقال مرة : مخاطب واحد ، والمعنى الجمع (ا هـ) .

(١ و ١) يرى بعض النحاة أن كلمتي : « رهط » و « قوم » مذكورتان ليس غير . ورأيه مرفوض بهذا النص . وبزيادة التاء وحذفها من الفعل في الآيتين التاليتين ، والفاعل فيهما هو كلمة : « قوم » . (٢) يريد : تاء التأنيث المربوطة .

(٣) الحكم بدخول هذه التاء لزوماً إنما هو في حالة التصغير وحدها ، وهذه الجملة مكملة لما قبلها من كلام الجوهري . وقد نقل « المصباح المنير » كلامه هذا في مادة « غنم » فقال ما نصه : « (قال الجوهري : الغنم اسم مؤنث موضوع لجنس الشاء ، يقع على الذكور ، والإناث ، وعليهما . ويصغر فتدخل الهاء ، ويقال : غَنَيْمَةٌ ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الآدميين ، وصغرت ، فالتأنيث لازم لها .) » ا هـ .

(العلامة الثانية) (١) :

وأما ألف التأنيث المقصورة فقد زيدت سماعاً في آخر الأسماء المعربة ، سواء أكانت جامدة أم مشتقة ؛ تبعاً للمسموع عن العرب ، ولا تدخل في غير الوارد عنهم ؛ فما أدخلوها على آخره صار وحده مؤنثاً بها .

وللأسماء التي تدخلها أوزان مختلفة ؛ بعضها نادر مبثّر في المراجع اللغوية ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونة تلك المراجع ، وإرشادها . وبعضها شائع في الكلام الفصيح ، مشهور الصيغة بالتأنيث ؛ فتي عُرِفَت صيغته دلت - في الأعم الأغلب - على أنها لمؤنث ، دون حاجة إلى مرشد أو معين . وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتية التي يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة ؛ وهي أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب - كما تقدم - :

١ - فُعِلْمَي (بضم ففتح ، ففتح) كُشْعَبَي ، وأُدِمَي . . . اسمين لموضعين ، وأُرَبَي ، اسم للداهية .

٢ - فُعِلْمَي (بضم فسكون ففتح مع مدّ) . مثل : بُهْمَي : اسم نبت - وطُومَي ، أنثى للوصف : أطول - وحُبْلَي ، وصف للحامل - ورُجْعَي : مصدر للفعل : رجع (ومنه قوله تعالى : « إنَّ إلى ربك الرجْعَي ») .

٣ - فَعِلْمَي (بفتحات) ، مثل : بَرَدَي ، اسم نهر بالشام (٢) - وحَيَمَدَي وصف في مثل : ناقة حَيَمَدَي ، أى : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه (٣) - ومِرْطَي ، وبَشَكَي ، وجَمَزَي . . . والثلاثة مصادر : ومعناها واحد : هو

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى في ص ٥٩٠ . أما الثالثة ففي ص ٦٠٣

(٢) يخترق دمشق .

(٣) جاء في الصبان في هذا الموضع ما نصه : « (يقال : حمار حَيَمَدَي - بجاء مهملة ، ففتحية ، فذل مهملة - أى : يحيد عن ظله لنشاطه ولم يجيء نعت مذكر على : « فَعِلْمَي » غيره ، كما في الصحاح والقاموس .) » هـ .

لكن جاء أيضاً في لسان العرب في التاج مادة : « بَشَك » - أنه يقال : « رجل بَشَكَي الأمر » ، أى : يجعل صريمة أمره .

المشيئة السريعة . وأفعالها : مَرَّطَ ، وَبَشَّكَ ، وَجَمَزَ ، ثلاثية مفتوحة الوسط .

٤ - فَعْلَلَى - بفتح فسكون... - (جمعاً ؛ كَفَتَلَى ، وَجَرَحَى ، وَصَرَعَى) ،
أو : (مصدراً ؛ كَدَعَوَى ، مصدر : دعا) ، أو : (وصفاً^(١)) ؛ كَسَكَّرَى ،
وسَيَّفَى ، وَشَبَّعَى ، وَكَسَلَى . مؤنث سكران ، وَسَيَّفَان ، - بمعنى : طويل -
وشبعان ، وكسلان) . فإن كان « فَعْلَى » اسماً (كأَرطَى^(٢) وعَلَّاقَى^(٣)) فقل ألفه
للتأنيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع .

٥ - فُعْلَالَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حُبَّارَى
وَسُمَّانَى اسمين لطائرين ، وسُكَّارَى جمع سَكَّرَان ، وَعُلَّادَى - وصفاً -
بمعنى : شديد ، يُقَال : جملٌ «عُلَّادَى : أى : قوى شديد .

٦ - فُعْلَلَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه مع تشديده) . مثل : سُمَّهَى ، اسم
للباطل والكذب ، واسم الهواء المرتفع .

٧ - فِعْكَسَى (بكسر أوله ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثه المدغم في مثله) ،
مثل : (سَيِّطَرَى ؛ اسم لِمِشِيَّة فيها تبخر) ، (ودِفَقَى ، اسم لمشيئة فيها
تدق وإسراع) .

٨ - فِعْلَلَى (بكسر ، فسكون ، ففتح) جمعاً ، كِحَجَّجَلَى الذى مفردة :
حَجَّجَل (بفتحين) اسم طائر - . أه مصدر أكذ كَرَى ؛ (مصدر الفعل : ذَكَرَ ،
يذكر ، ذِكْرًا ، وَذِكْرَى) .

٩ - فِعْيَلَى (بكسر أوله ، فكسر ثانيه مع تشديده) ، مثل : (حِشْيَى
اسم مصدر للفعل : حَشَّ عَلَى الشئ إذا حضَّ عليه) ، (وَحَلَّيْفَى ، اسم بمعنى :
الخلافة) .

١٠ - فُعْلَلَى (بضميتين : فتشديد ثالثه مع فتحه) ، مثل : (كُفَّرَى ،

(١) ويعبر عن المشتق من الأشياء بالوصف أو الصفة - كما قلنا في رقم ٣ من هامش ص ٥٩٥ - ،
وهو غير الوصف أو الصفة بمعنى : النعت .

(٢) شجر . (المفرد : أَرطاة) .

(٣) نبت . (المفرد والجمع) .

اسم لوعاء يوضع فيه طلع النخل ، واسم للطلع نفسه) . و (بُدْرَى وَحْدَرَى ، اسمين بمعنى : التبذير والحدَر) .

١١ - فُعَيْلَى (بضم أوله ، وفتح ثانيه المشدد) ، مثل : خُلَيْطَى ، اسم للاختلاط . يقال : اختلف القوم ووقعوا في خُلَيْطَى . أى : اختلط عليهم أمرهم ، ومثل : قُبَيْطَى ، اسم لنوع من الحُلُوى ، ولُغَيْزَى ، اسم للغز .

١٢ - فُعَالَى (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، مثل شُقَارَى ، وخُبَارَى اسم نبتين ، وخُضَارَى اسم طائر . . . (١)

« ملحوظة » : من الأوزان النادرة :

فُعَيْلَى : مثل خَيْسَرَى ، للخسارة - فَعْلَوَى : مثل : هَرَزَوَى ، اسم نبت . - فَعْوَلَى : اسم نوع من المشي . - فَيَعُولَى : مثل : فَيَضُوضَى ، اسم للمفاوضة ، أى : الاشتراك في الشيء . - فَوَعُولَى : مثل : فَوَضُوضَى : اسم بمعنى المفاوضة . - فُعَلَايَا ، مثل : بُرَحَايَا ؛ كلمة تقال عند التعجب من شئ .

..... و و

* * *

(١) يقول ابن مالك في قسى ألف التانيث :

وَأَلِفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ : أَنَّثِي الْغُرَّ
« الغر » جمع ، مفردة المذكر : أَغَرَّ ، والمؤنث : غَرَّاء ، ثم انتقل بعد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة للألف المقصورة فقال :

وَالِإِسْتِهَارُ فِي مَبَايِ الْأَوَّلَى يُبْدِيهِ وَزُنْ : أَرْبَى ، وَالطُّولَى
وَمَرَطَى ، وَوَزُنْ فَعْلَى جَمْعًا أَوْ : مَصْدَرًا ، أَوْ : صِفَةً ، كَشَبَعَى
وَكُجْبَارَى ، سُمِّهَى ، سَبْطَرَى ذِكْرَى ، وَجِثْيَى مَعَ الْكُفْرَى
كَذَاكَ : خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى وَاعْزُ لَغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

(اعز : انصب - استندارا ، ندره) أى : انصب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة

الذاتية ، والندرة

(العلامة الثالثة) ^(١) :

وأما ألف التأنيث الممدودة ^(٢) . فكأختها المقصورة في أنها سماعية محضة ، لا تدخل في غير الوارد عن العرب . وقد زادها العرب في آخر بعض الأسماء المعربة الجامدة ، أو المشتقة للدلالة على التأنيث . وأوزانُ الأسماء السماعية التي تحتويها مختلفة ؛ بعضها نادر مفرق في المظان اللغوية ، وهى التى ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته . ومنه الأوزان الآتية :

١ - فَعْلَاء - بفتح فسكون ، (كصَحْرَاء ، اسم للبقعة القفرة) .
و (رَغْبَاء ، مصدر للفعل : رَغِبَ) و (حمراء مؤنث : أحمر ، . . .)
و (طَرَفَاء ، اسم جنس جمعى ^(٣) ، مفردة : طَرَفَاء - فى الأكثر - ، وهى نوع من شجر الأثل) .

(٢ ، ٣ ، ٤) أَفْعُلَاء - بفتح الهمزة ، مع كسر العين ، أو مع فتحها ، أو ضمها - كأَرْبُعَاء ، اسم لليوم المعروف . (ومن معانيه إذا كان مفتوح الهمزة مضموم الباء : عمود الخيمة) .

٥ - فَعْلَلَاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) . مثل : عَقْرَبَاء اسم لمكان ، واسم لأثنى العقب .

٦ - فِعْلَلَاء (بكسر : ففتح) ، مثل : قِصَاصَاء ، اسم للقصاص .

٧ - فَعْلَلَاء (بضم فسكون : فضم) ، مثل : قُرْفُصَاء . اسم للنوع من القعود .

٨ - فاعُولَاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم .

٩ - فاعِلَاء ؛ (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو : قاصِعَاء ، وغائباء ، وناقفاء ، وكلها اسم لبحور اليربوع ^(٤) . . .

(١) سبق الكلام على العلامة الأولى فى ص ٥٩٠ وعلى الثانية فى ص ٦٠٠ .

(٢) يرى البصريون : أن ألف التأنيث الممدودة هى ألف فى آخر الاسم ، زائدة للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة أخرى ؛ فتقلب الثانية الدالة على التأنيث همزة ، كما فى الأوزان التى سنذكرها .

(٣) الأرجح أن « طَرَفَاء » ليس جمع تكسير ؛ لعدم وجود هذه الصيغة بين أبنيته . - صَبَّان - .

(٤) حيوان أكبر قليلا من الفأر ، يذاه أقصر من رجله .

١٠ - فَعْلِيَاءَ (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فياء مفتوحة مخففة : . . .) ،
نحو : كَبِيرِيَاءَ ، اسم للتكبر .

١١ - مَفْعُولَاءَ (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مَشْيُورِيَاءَ ، اسم
لجماعة الشيوخ ، واسم للأمر المختلط .

١٢ - فَعْمَلَاءَ (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : بَرَّاسَاءَ ؛ اسم للناس ،
وبَرَّاءَ : اسم لمعظم الشيء وشدته . ومنه قول الشاعر :
ولا يُسْجِرِي من الغَمَمَرَاتِ إلَّا بَرَّاءُ القتالِ ، أو الفِرَارُ
يقال ؛ وقعوا في بَرَاءِ الأمرِ ، أو القتالِ ؛ أى : في شدته وأكثره .

١٣ - فَعِيلَاءَ (بفتح ، فكسر) ، نحو : فَرِيثَاءَ ، وَكَرِيثَاءَ ، اسمين لنوعين
من التمر .

١٤ - فَعُولَاءَ (بفتح ، فضم) ، نحو : جَلُولَاءَ^(١) .

١٥ - فَعَمَلَاءَ (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : (جَسَفَاءَ ، اسم لموضع) ، (وَقَرَمَاءَ ،
اسم لموضع أيضاً) .

١٦ - فِعْلَاءَ (بكسر أوله ، وفتح ثانيه) ، نحو : سَيِّرَاءَ ، اسم لشوب
مخطط مخاوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب .

١٧ - فُعْلَاءَ (بضم ، ففتح ، فلام مفتوحة) ؛ نحو : خَيْلَاءَ ، اسم
للكبير والاختيال^(٢) . . .

* * *

(١) بلدة بالعراق . . .

(٢) سرد ابن مالك الأوزان السماعية المشهورة لألف التأنيث الممدودة في ثلاثة أبيات ختم بها
الباب ، هي :

لِمَدَّهَا : فَعْلَاءَ ، أَفْعَلَاءَ مُثَلَّثَ الْعَيْنِ ، وَفَعْلَاءَ
ثُمَّ فِعَالًا ، فُعْلَلًا ، فَاعُولًا وَفَاعِلَاءَ ، فِعْلِيَاءَ ، مَفْعُولًا
وَمَطْلُوقَ الْعَيْنِ : «فَعَالًا» . وكذا مَطْلُوقَ «فَاءٍ» فَعْلَاءُ أَخْذًا

وما تجدر ملاحظته أن كل وزن مسموح مما سبق لا بد أن يكون مختوماً «بالهمزة» وإنما تركها ابن مالك
لوزن الشعر ، وأن المراد بمطلق العين «فَعَالًا» ، هو ما كان على وزن : «فَعْلَالًا» مطلق العين مختوماً
بالهمزة ؛ بأن يصح ضمها عن العرب نحو : جَلُولَاءَ ، أو فتحها نحو : بَرَّاسَاءَ ، أو كسرهما نحو : قَرِيثَاءَ ،
يعني إطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من الثلاث ، وكذا مطلق «الفاء» أن أوله غير مقيد بحركة ، فقد
فكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، في نحو : جَسَفَاءَ ، وَسَيِّرَاءَ وَخَيْلَاءَ ، وهي الأوزان الثلاثة الأخيرة
فيما عرضناه .

المقصور ، والممدود^(١) .

(١) المقصور هو : الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة^(٢) ؛ مثل : الهُدَى - الهَوَى - المَوْلَى - فى قول أحد الزهاد : (كلما جنحتُ نفسى إلى الهَوَى تذكرت غضب المولى) ؛ فيرجعنى التذكُّر إلى الهدى) . ومثل كلمة : « الغنى » فى قولهم : خيرُ الغنى غنى النفس .

فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف ، مثل : دعا - ارتضى - يخشى . . . ، ولا الحروف المختومة بالألف ؛ مثل : لا - إلى - على . . . ، ولا الأسماء المبنية المختومة بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصولة ، ونحوهما . . . ، ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف علة غير الألف ؛ مثل : (الداعى ، الهادى) - (أدكو^(٣) ، طوكيو^(٤)) . . . ولا المثنى فى حالة رفعه ، ولا الأسماء الستة فى حالة نصبها ، لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابتة ؛ إذ ألف المثنى لا توجد فى حالة نصبه أو جره ، وألف الأسماء الستة لا توجد فى حالة رفعها أو جرها .

وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره فى جميع حالاته^(٥) ؛ وإذا

(١) هما من أقسام الاسم المعتل الآخر . والنحاة لا يطلقونهما على اسم إلا إذا كان معرباً . أما اللغويون والقراء ، فلا يتقيدون ؛ فيطلقونهما على الاسم ، سواء أكان معرباً أم مبنياً ؛ فيقولون : فى «أولاد» اسم إشارة : إنه ممدود ، وفى «أول» اسم إشارة أيضاً : إنه مقصور ، مع أنهما مبنيان . أما الكلام على المنقوص من ناحية تعريفه مفصلاً فى ص ١٦ م ١٧٢ - وأما من ناحية تثنيته ، وجمعه فى هامش ص ٦١٣ .

وبقى قسم ثالث ، هو الاسم المعتل الآخر بالواو (وسيجىء الكلام عليه وبيان حكمه فى هامش ص ٦١٤) وما يتصل بالأقسام السابقة ويزيدها بياناً وتوفية ما سبق عنها فى الجزء الأول (م ١٦ ص ١٦٩ ، ورقم ٤ من هامش ص ٢٩١ م ٢٤ ، ورقم ١ من هامش ص ٣١٠ م ٢٦) .

(٢) أى : لا تقاربه . وإذا فارقت أحياناً لعل صرفة طارئة - مثل التقاء الساكنين - لم تعتبر المفارقة حقيقية (انظر رقم ٦ من هامش ص ٦٠٥) .

(٣) بلد فى مصر . (٤) حاضرة اليابان .

(٥) وبسبب هذا الحكم كان بعض النحاة الأوائل يسميه - وهذا لا يصح الآن بعد استقرار المصطلحات ، وثباتها - : «المنقوص» لأن الألف فى آخره حلت محل الياء والواو ، وهما يتحركان رفعاً ، ونصباً ، وجراً . أما الألف فلا تتحرك فتنقص فى الظاهر بسببها .

(راجع كتاب « المقصور والممدود » لابن ولاد المتوفى ٣٣٢ هـ حول سنة ٣٣٢ م وقد سبق =

جاء بعد ألفه تاء التأنيث - نحو : فتاة ، مباراة - زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء^(١) . وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته^(٢)

كيفية صوغ المقصور :

المقصور نوعان : قياسي يخضع للقواعد النحوية ، ويصغرُ - في العصور المختلفة - الخبير بهذه القواعد . وسماعى تختص به مراجع اللغة ، ويعرفه المطالع على مفرداتها الواردة عن العرب .

والقياسي يصاغ على صور متعددة ؛ منها :

١ - أن يصاغ المقصور مصدرًا على وزن : « فَعَلَّ » (بفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضي ثلاثيًا ، لازمًا ، معتل الآخر بالياء ، على وزن : « فَعِلَّ » (بفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصدر المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر بالياء - نظائر على وزنه من الفعل الصحيح الآخر ، مصدره صحيح الآخر أيضًا ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران في وزنهما ؛ نحو : ثَرَى^(٣) الرجلُ ثَرَى - هَوَى^(٤) هَوَى - شَقَى^(٥) شَقَى - جَوَى^(٦) جَوَى . . .

= (في ح ٣ م ٩٧ ص ١٧٤ - باب : « المضاف لياء المتكلم ») أن بعض العرب يقلب ألف المقصور ياء ويدغمها في ياء المتكلم ؛ فيقول في كلمة مثل : « هُدَى » عند إضافتها لياء المتكلم : « هُدَى » خير الوسائل للسعادة ، وفي هذه الصورة يكون معربًا بالياء التي أصلها الألف ، بدلا من حركات الإعراب التي كانت مقدرة على الألف ، فهو مما ناب فيه حرف عن حركة . لكن هذا الرأي لا يحسن اليوم محاكاته - مع جواز المحاكاة - منعاً لفوضى التعبير ، والإساءة إلى البيان .

(١) لأنه يشترط في المقصور أن يكون مختوماً بألف لازمة تجرى عليها علامات الإعراب مقدرة . وهذا الشرط الأساسي لا يتحقق إذا جاءت تاء التأنيث بعد ألفه ، كما في المثالين السالفين (فتلة - مباراة . .) - ونظائرهما ؛ إذ تصير الألف حشواً (أى : غير متطرفة) وتصير علامات الإعراب ظاهرة على تاء التأنيث وحدها ؛ لأنها الحرف الأخير . وتظل الألف قبلها ثابتة معها في حالة التثنية ، فلا تنقلب شيئاً ، ولا تجرى عليها علامات الإعراب ، - كما قلنا - وثبتت التاء أيضاً في حالة التثنية ، كى تدل على التأنيث ، وتليها علامتا إعراب المثنى ، فيقال فتاتان - فتاتين - مباراتان - مباراتين . . . وهكذا .

(٢) ج ١ ص ١٢٢ م ١٥ .

(٣) بمعنى : غَشِيَ ، أى : اغشى . (٤) أحب . (٥) أحب ، أو : حزن .

(٦) وزن هذه المصادر على حسب أصلها هو : فَعَلَّ - بفتح الأول فالتاني : (أى : =

ونظائرها من الصحيح الآخر : فَرِحَ فرحاً - أَشِيرَ أشيراً - بَطَرَ بَطراً - وَرِمَ ورماً . . . لأن « فَعِلَ » اللازم قياس مصدره - في الغالب - « فَعَلَّ » ، كما عرفنا^(١) . فالمصادر : (ثَرَى - هَوَى شَقاً - جَوَى) هي وأشباهاها ، نوع من المقصور القياسي .

٢- ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعاً للتكسير على وزن : فَعَلَّ (بكسر ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فَعْلَة » المختومة بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزניהما ؛ نحو : حِلْيَة وحِلْيَتِي - بِنْيَة^(٢) وبِنْيَتِي - رِشْوَة ورِشْأ - فِرْيَة^(٣) وفِرْيَتِي - مِرْيَة^(٤) ومِرْيَتِي - فجموع التكسير السابقة^(٥) هي وأشباهاها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : قِرْبَة وقِرْب - فِكْرَة وفِكْر - نِعْمَة ونِعَم - حِكْمَة وحِكَم . . . لأن « فَعْلَة » السالفة يكثر جمعها على : « فَعَلَّ » . . .

٣- ومنها : أن يصاغ المقصور المفرد جمعاً للتكسير على وزن : « فُعَلَّ » (بضم ففتح) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فُعْلَة » المختومة بتاء التأنيث التي قبلها حرف علة . وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزניהما - ، نحو : دُئِيَّة ودُئِي - رُمِيَّة ورُقِي - قُدْوَة وقُدْئِي - قُدْوَة وقُدْئِي - كُدْوَة وكُدْئِي . . . فجموع التكسير السالفة^(٥) هي - وأمثالها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : غُرْفَة وغُرْف - رُكْبَة ورُكْب - طُرْفَة وطُرْف - قُرْبَة وقُرْب ؛ لأن « فُعْلَة » يكثر جمعها للتكسير على : فُعَلَّ .

= ثَرَى - هَوَى - شَقَو - جَوَى ...) تحرك حرف العلة الأخير (وهو الواو والياء) وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفاً ، ثم حذفت الألف وجوباً في النطق ؛ لأن ألف المقصور تحذف حتماً عند تنوينه لالتقاء ساكنة مع التنوين ، فهي محذوفة لفظاً لعله صرفية ، والمحذوف لعله تصريفية بمنزلة الثابت . (انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٠٥) .

(١) وهذا إن لم يكن دالاً على لون ، أو معالجة ، أو شيء ثابت . وتفصيل هذا كله في الباب الخاص ؛ وهو باب : أبنية المصادر (ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢) الشيء المبني . (٣) كذب . (٤) شك .

(٥ و ٥) وقد جرى على أصولها من الإعلال ما شرحناه في رقم ٦ من هامش الصفحة السالفة .

٤ - ومنها : أن يصاغ المقصور صياغة اسم مفعول ، وفعلُهُ الماضي معتل الآخر ، يزيد على ثلاثة أحرف ، بشرط أن يكون لاسم المفعول وفعله نظائر من صحيح الآخر ، على وزنهما ؛ (نحو : مُعْطَى ، وفعلُهُ : أعطى - مُعْفَى ، وفعلُهُ : أعفَى) . . . ونحو : (مُرْتَقَى ، وفعله : ارتقى - مُسْتَوَى ، وفعله : استوى) . . . ونحو : (مُسْتَقْصَى ، وفعلُهُ : استقصى - مُسْتَدْعَى ، وفعله : استدعى) . . .

فأسماء المفعول السابقة^(١) من غير الثلاثي هي - وأمثالها - ضرب من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح الآخر : (أكرمت فلاناً فهو مُكْرَم ، وأخبرته فهو مُخْبَر) - (احترمت العالم العامل ؛ فهو مُحْتَرَم ، واجتلبت الرزق بالعمل ؛ فهو مُجْتَلَب) - (استغفرت الله ؛ فهو مُسْتَغْفَر ، واستخلصت الأمر ؛ فهو مُسْتَخْلَص) . . . لأن اسم المفعول القياسي للفعلين السالفين يجرى على هذا الوزن^(٢)

أما المقصور السماعي فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للمضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح . والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره . ومن أمثلته ؛ فَتَى - ثَرَى - سَنَى^(٣) - حَجَا^(٤) .

* * *

(١) وقد جرى على حرف العلة الأخير منها - وهي أحد حروفها الأصلية - ما جرى من الإعلال الذي سبق في رقم ٦ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) وفي المقصور القياسي يقول ابن مالك في باب عنوانه : « المقصور والممدود » :

إذا اسمٌ استوجبَ من قبل الطَّرْفِ فتحاً ، وكان ذا نظيرٍ ؛ كالأسفِ

فلنظيره المَعْلُ الآخر ثُبُوتٌ قَصْرٌ ، بقياسِ ظَاهِرِ

كَفَعَلٍ ، وفَعَلٍ ، في جَمْعِ مَا كَفَعَلَةٍ ، وفُعَلَةٍ ؛ نحوُ : اللُذْمَى

يقول : إن الاسم الصحيح الآخر إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوباً - مثل : « أسف » مصدر

الفعل : أسف - وكان لهذا الاسم الصحيح الآخر نظير معتل ، مفتوح قبل آخره ، فإن هذا النظير يثبت

له القصر ؛ بمقتضى قياس ظاهر ، أى : قياس لاختفاء فيه ؛ فلا يكون موضع اختلاف . وساق لهذا

الاسم المقصور وزنين يكون عليهما ؛ هما وزن : « فَعَلٌ وفَعْلٌ » والأول منهما جمع مفرد : فَعِلَةٌ ، - ولم

يذكر له مثالا ، وقد ذكرنا الأمثلة في الشرح - والثاني منهما جمع مفردة : فُعِلَةٌ ؛ كالذمى ، مفردة : ذُمِيَّة .

.....

زيادة وتفصيل :

هناك أشياء أخرى - غير ما سلف - في المقصور القياسي ، منها : ما كان جمعاً لفُعْلَتَي ، أنثى الأفعَل ؛ كالدُّنْيَا والدُّنَا ، والقُصُوفُ والقُصَا ، ونظيرهما من الصحيح : الكبُرَى والكُبَر ، والأخرى والآخر . . .

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء وهو على وزن : « فِعْعَل » ، وعلى الوَحْدَةِ بوجود التاء ؛ كحَصَاة وحَصَى ، وقَطَاة وقَطَا ، ونظيرهما من الصحيح ؛ شجرة وشجر ، ومَدَرَة ومَدَر .

وكذلك : « الْمَفْعَل » مدلولاً به على مصدر ميمي أو على اسم زمان أو اسم مكان ؛ نحو مَلَنَهِي ، ومَسَعِي ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومَسَرَح . وكذلك : « الْمَفْعَل » مدلولاً به على آلة ؛ نحو : مِرْمِي ، ومِهْدَى (لوعاء الهدية) ونظيرهما من الصحيح : مِخْصَف ومِغْزَل . إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات . . .

(ب) الممدود : هو الاسم المعرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة . . .
 نحو : قَرَّاءَ - بَدَّاءَ - سماءَ - بِناءَ - حَوَّراءَ - خضراءَ . فإذا كانت الهمزة بعد
 ألف أصلية فليس بممدود - اصطلاحاً - ، نحو : ماء . وكذلك إن وقعت الهمزة
 بعد ألف زائدة وفى آخر الاسم تاء التانيث - نحو : هِنَاءَ - فإنه لا يسمى فى هذه
 الصورة ممدوداً ، ولا تجرى عليه أحكام الممدود ؛ لأن الممدود لا بد أن يكون مختوماً
 بالهمزة ، وتجرى عليها حركات ضبطه ^(١)

وهو قسمان ؛ قياسى ، وهذا من اختصاص النحوى ، وسماعى ، وهو من
 اختصاص اللغوى ، فالقياسى يصاغ على أشكال متنوعة ، منها :

١ - أن يصاغ مصدرراً لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن : « أَفْعَلَّ »
 بشرط أن يكون لهما نظير فى الصحيح الآخر على وزنهما فى الفعل ومصدره . . .
 - كما شرحنا ^(٢) - نحو : أعطى إعطاءً - أرَبى إرباءً - أفننى إفناءً - أغننى إغناءً . . .
 فالمصادر السالفة (إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء . . .) ، وأشباهاها نوع من الممدود
 القياسى . ونظائرها من الصحيح : أقَدَم وإقدام - أعلن وإعلان - أخبر وإخبار -
 أبرم وإبرام ؛ لأن مصدر الماضى الرباعى السالف يكون على هذا الوزن قياساً .

٢ - أن يصاغ مصدرراً لفعل ماض خماسى أو سداسى بشرط أن يكون معتل
 الآخر فى الحالتين ، وأن يكون مبدوءاً بهمزة وصل فيهما ، وله لمصدره نظائر من الفعل
 الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما ، نحو : (اعتلّى واعتلاء - ارتقى وارتقاء -
 انتهى وانتهاء . . .) ونحو : (استعلّى واستعلاء - استقصى واستقصاء - استجدى
 واستجداء . . .) فالمصادر المذكورة : (اعتلاء - ارتقاء - انتهاء . . .) وكذا :
 (استعلاء - استقصاء - استجداء . . .) هى مصادر من نوع : « الممدود » . ونظائرها
 من الصحيح (اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار . . .) وكذا :
 (استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - استظهر واستظهار . . .) ، وهذا الوزن
 هو القياسى لمصدر الفعلين الماضيين السالفين .

٣ - أن يصاغ مصدرراً على وزن : « فَعْعَل » بشرط أن يكون ماضيه ثلاثياً
 معتل الآخر على وزن : فَعْعَل (بفتح أوله وثانيه) ، الدّال على صوت ، أو داء ،

(٢) عند الكلام على المقصور فى ص ٦٠٥ .

(١) وهذا هو الحكم العام للممدود

وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره ، على وزنهما . نحو : عَوَى وعَوَاء - رَغَا ورُغَاء^(١) - ثَغَا وثُغَاء^(٢) ونحو : مشى بطنه مُشَاء . ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرَخَ وصُرَاخ - دار ودُور - لأنَّ « فُعَلَا » مصدر قياسي للثلاثي الدَّال على صوت أو داء . - كما سبق -

٤ - أن يكون مفرداً لجمع تكسير على وزن : « أَفْعَلَة » المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة « الياء » بشرط أن يكون هذا المفرد مختوماً بالهمزة المسبوقة بحرف علة ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كِساء وأَكْسِيَة - رداء وأَرْدِيَة - بناء وأَبْنِيَة - دعاء وأَدْعِيَة - دواء وأُدْوِيَة . . . فالأسماء المفردة السابقة (كِساء - رداء - بناء - دعاء - دواء . . .) وأمثالها نوع من « الممدود القياسي » . ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأسلحة - حِجَاب وأَحْجَبَة - شِفَاء وأَشْفِيَة ، (بمعنى دواء وأدوية) ، لأنَّ « أَفْعَلَة » تكون جمع تكسير للمفرد الرباعي الذي قبل آخره مَدَّة^(٣) . . .

٥ - أن يصاغ مصدرراً على وزن : « تَفْعَال » ، أو صيغة مبالغة على وزن « فَعْعَال » أو مِفْعَال . نحو : التَّعْدَاء ، والعَدَاء ، والمعطاء . ونظائرها من الصحيح تَدْعَار - زَرَّاع - مِشْرَاب .

أما الممدود السماعي فينطبق عليه اسم الممدود ، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالفَتْاء ، بمعنى حداثة السن - والْتَرَاء ، بمعنى : الغنى - والْسَنَاء ، بمعنى : الشرف^(٤) . . .

* * *

(١) الرغاء . صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل . (٢) الثغاء : صوت الغم والمعز .

(٣) وفي الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

أي : ما استحق قبل آخر ألف فـالمد في نظيره حتما عرف . وهذا يتحقق في مصدر الماضي الرباعي الذي على وزن : « أَفْعَل » وفي الخماسي والسداسي المبذوين همزة وصل ، فإن نظيره من مصادر الماضي الممثل الآخر الذي على وزن « أَفْعَل » أو الذي يكون خماسياً أو سداسياً - معدود . ووضح هذا بمثال هو :

كَمُصَدَّرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا بِهِمْ وَضَلَّ ؛ كَارَعَوَى وَكَارَتَأَى

(٤) أشار ابن مالك إلى المقصور والممدود السماعيين بيت واحد هو :

قَصْرُ الممدود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحة قَصْرِ الممدود في الضرورة^(١) وحدها ، ومنه قول المادح يصف من مدحهم بأنهم المثال الأعلى الذي يعرفه الناس للفضائل ، وأنهم أهل الوفاء :

فهمٌ مثلُ الناسِ الذي يعرفونه وأهلُ الوَفَاءِ من حادثٍ وقديمٍ

وقول الآخر في الخمر :

فقلت : لو باكرت مشمولة^(٢) صَفْرًا ، كالون الفرس الأشقر

أى : صفراء^(٣) . . .

أما مد المقصور فالخلاف فيه متشعب^(٤) . . . ، والأحسن الأخذ بالرأى الذى يبيحه في الضرورة الشعرية - ونحوها - ؛ لأن الشعر وملحقاته محل التيسير . بشرط ألا يؤدي المد إلى خفاء المعنى أو لتبسّه ؛ فيصح : غِنَاءٌ فى غِنَى - نُهَاءٌ فى نُهَى - بِلَاءٌ فى بِلَى . . . ولا يصح هذا فى نوع النثر الذى لا يلحق بالشعر فى الضرورة ، دون النوع الآخر الذى يلحق به .

= والعَادِمُ النَّظِيرُ : ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بنقلٍ : كَالْحِجَا ، وَكَالْحِذَا

والمراد بالنقل : السماع (الحذا : الحذاء) .

(١) فى رقم ٢ من هامش ص ٢٧١ بيان واف عن معنى الضرورة ، وأنها غير مقصورة على الشعر ، بل تشمله وتشمل أنواعاً أخرى محددة معينة هناك .

(٢) خراً .

(٣) ومن أمثاله القديمة : « لا بُدَّ من صَنَعَا ، وإن طالَ السفرَ » . أى : صنعاء - بلد بايمن -

(٤) وفى النوعين يقول ابن مالك :

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ . وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(ذى المد : صاحب المد ، وهو الممدود ، اضطراراً ، أى : للضرورة . خُلْفٌ : خلاف)

يقول : قصر الممدود للضرورة متفق عليه إجماعاً . أما العكس - وهو : مد المقصور - فيقع بخلف ،

أى : فيجوز وقوعه مع الخلاف فى أمر صحته . والرأى الأرجح رفضه كما بينا ، إلا فى ضرورة الشعر وملحقاته .

المسألة ١٧١ :

كيفية تثنية المقصور ، والممدود ، وجمعهما تصحيحاً .^(١)

(١) تثنية المقصور :

المقصور مختوم بالألف دائماً ؛ فلا يمكن أن تزداد في آخره علامة التثنية مع بقاء الألف على حالها ؛ لذا يجب قلبها حرفاً آخر يقبل العلامتين ؛

(١) وكذلك كيفية : « المنقوص » حيث البيان في هذا الهامش .

والمراد بجمعي التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسلم - غالباً - عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحياناً . بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير عند التكسير ؛ فكأنما يصيبه الكسر - كما قالوا ، وسيجيء في رقم ٢ من هامش ص ٦٢٦ - عند إدخال التغيير عليه ، لنقله من حالة الإفراد إلى حالة الجمع الجديدة . ولهذا السبب اختلف النحاة في كلمة : « بنات » أهي جمع تكسير - (لتغير صيغة مفردهما عند الجمع ؛ ولورودها منصوبة بالفتحة في عدد من النصوص الموسوعة عن العرب كما ينصب جمع التكسير) - ، أم هي جمع مؤنث سالم ؛ لكثرة النصوص الوافرة ، المتألفة ، على نصبها بالكسرة ، كجمع المؤنث السالم ؟

- وسيجيء إشارة لهذا في رقم ٢ من ص ٦٣٢ وفي هامش ص ٦٢٦ رقم ٢ . -

« ملاحظة » الاسم الذي يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر (وهو : الذي لا تكون لامه حرف علة ؛ مثل : محمود .) وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر ، (وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقبلهما سكون : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشدتين ، مثل : ظبى ، وعُضو ، ومرمى وهـ غزوة) وإما أن يكون منقوصاً ، (أى : اسماً معرباً في آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ؛ مثل : العالى - المستعمل ..) وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ج ١ ص ١٢٤ م ١٥ - وانظر رقم ١ من هامش ص ٦٠٥ - . وإما أن يكون مقصوراً ، وإما أن يكون ممدوداً . وكلاهما لا يُختتم ببناء التانيث .

فأما « الصحيح ، وشبهه » فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعهما تصحيحاً إلا زيادة علامات التثنية والجمع . وأما « المنقوص » وهو المختوم بياء لازمة غير مشددة - وقبلها كسرة - وقد سبق تعريفه مفصلاً في مكانه المناسب - ١٦ م ١٦ ص ١٧٢ - فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم ، وعند إضافته ، أو تصديره بال . (وكذا في نداءه ، على حسب التفصيل السابق في ص ١٤) ففي مثل : هادٍ - داعٍ - يقال : هاديان - داعيان ؛ كما يقال : الهادى والداعى ... والدين هاديننا إلى ما يسعدنا ، وبين المتعلقات هاديات للرشد ، داعيات للسداد . ولا فرق في هذا الحكم بين أن تكون ياء المنقوص مذكورة في المفرد قبل التثنية ، والجمع ، أم محذوفة لسبب يقتضى حذفها ، ذلك أن ياء المنقوص قد تحذف من المفرد ؛ (طبقاً لليبان المفصل الذى سبق في ج ١ م ١٦ ص ١٧٣) .

فعند التثنية تُقلب ياء في ثلاث حالات ، وتقلب واواً في حالتين :

== ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً ، ويضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهادون للرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء - إن الهادين للرشاد والذاعين للخير أحق الناس بالإكبار .

وهذه المناسبة نذكر أن بعض الأسماء الستة محذوف اللام - مثل : أب - أخ - حم - هن .. فعند تثنيته ترجع وجوباً لاه المحذوفة كما رجعت لام المنقوص على الوجه السالف وطريقته . وقد وضع بعض النحاة ضابطاً عاماً لإرجاع الحرف الأصل المحذوف من الاسم الثلاثي ، ملخصه :

إذا حذف من الاسم الثلاثي أحد أحرفه الثلاثة فإن جاءت همزة الوصل عوضاً عن المحذوف فلا يصح إرجاعه عنه التثنية وجمع المؤنث السالم ، أما إذا لم تأت همزة الوصل للتعويض فالأجود - وقيل الأجوب - إرجاع المحذوف إذا كان رجوعه واجباً عند إضافته ؛ نحو : قاضٍ - شحجٍ - أب - أخ - حم .. وغيرها مما حذف لاه . تقول : قاضيان - شحجيان - أبوان - أخوان - حمّوان - .. كما تقول : قاضيتان - شحجيتان - أبوه - أخوه - حموه .. وشذ : أبنان وأخنان .

أما ما لا يرجع عند الإضافة فلا يرجع عند التثنية وجمع المؤنث السالم ؛ نحو : اسم - ابن - يد - دم - غد - فم - سنة ؛ فنقول : اسمان - ابنان - يدان - دمان - غدان - فمان - ستان ... كما تقول اسمه - ابنه - يده - دمه - غده - فده - سنته .. وشذ : فوان وفيان .. ومن الضرورة قول الشاعر :

فلو أنّا على حجرٍ ذُبَحنا جرى الدميّان بالخبر اليقين

وقول الآخر :

يَدَيان بيضاوان عند مُحَلِّمٍ

(محلم اسم رجل ، أو هو الرجل الحليم) .

- راجع فيما سبق الجمع ، ج ١ ص ٤٤ والأشمون وحاشيته ج ٤ في آخر هذا الباب - وأما المنقوص والمدود فيلحقهما التغيير الذي سيحى مفصلاً في هذا الباب . وقد سبق تعريفهما وشيء من الأحكام الأخرى في الباب السابق . وما سبق خاص بتثنية تلك الأنواع وجمعها جمعي تصحيح .

أما جمع التكسير فله باب مستقل يحى في أول ص ٦٢٥ م ١٧٢ .

بقى نوع من الأسماء المعتلة الآخر - (وهو الذي سبقت الإحالة عليه في رقم ١ من هامش ص ٦٠٥) - لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المعتل الآخر بالواو . بل إنهم حين يقسمون المعتل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكرون نوعه ، وحكمه ؛ بحجة أن الكلام العربي الأصيل لا يعرف اسماً محتوماً بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة ؛ منها : سَمَسَدُ وِقَمَسَدُ .. وقد ناقشنا هذا الرأي (في الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥) وانتبهنا إلى أن الحاجة اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام في إعرابه ؛ لكثرة دورانه ، وشيوع استعماله علماً للأشخاص والبلدان وغيرهما . ومن أمثلته : أرسطو - سنفرو - خوفو - أدفو - أدكو - طوكيو - كنفو ..

والحكم الذي ارتضيناه هناك وأوضحنا سببه ، هو : إعرابه بحركات مقدرة على الواو في جميع حالاته إعراب المنوع من الصرف للعلمية والعجمة ، فيرفع بضمة مقدرة على آخره . وينصب بفتحة مقدرة ، ويجر بفتحة مقدرة أيضاً . وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالماً - بقاء الواو مع تحرريكها =

١ - فإن كانت الألف الثالثة وأصلها ياء ^(١) - وجب قلبها عند التثنية ياء ، فيقال في تثنية : نَدَدَي ، وهُدَدَي ، وغِنَدَي . . . نَدَدَيَان ، وهُدَدَيَان ، وغِنَدَيَان .

٢ - وكذلك إن كانت الثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - وأميلت ^(٢) ، نحو متَي ، وإذا (علمين) : فيقال في تثنيتهما : مَتَيَّان وإِذَيَّان .

٣ - وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر ^(٣) - بغير نظر إلى أصلها - فيقال في تثنية : نُعَمَمَي ، ومَرْتَضَي ، ومُسْتَعَلَي . . . نُعَمَمَيَّان ، ومَرْتَضَيَّان ، ومُسْتَعَلَمَيَّان .

وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء عند التثنية ، وأدَّتْ قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة - وجب حذف التي بعدها مباشرة ؛ نحو : ثُرَيَّأ ^(٤) وثرَيَّان ؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف ^(٥) - للعلّة - من نوع واحد .

= أيا نسخة ، وزيادة علامتي التثنية ؛ فيقال : أرسطوَان وأرسطوَيْن - سنفرَوَان وسنفرَوَيْن . . . وهكذا الباق . كما يقال في روميو وجوليو ، وصنبو ، وبمبيو وأشباهها من أعلام قد يسمى بها بعض الإناث : روميوات وجوليوات - صنبوات وبمبيوات . أما إذا كان علماً لمذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالماً فالأحسن حذف حرف العلة (الواو) مع ضم ما قبلها في حالة الرفع ، وكسره في حالتي النصب . والجر (١) يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، والمشتقات ، والتصغير . .

(٢) أى : لم تظهر عند النطق « ألفا » خالصة . وإنما كانت « ألفاً » فيها رائحة « الياء » . فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب .

(٣ ، ٣) انظر الرأي الكوفي في رقم ١ من هامش الصفحة الآتية :

(٤) أصل « ثُرَيَّأ » : ثُرَوَى . (بمعنى : ثروة) ثم صغرت ؛ فصارت . « ثُرَيَّوَى » ، ثم قلبت الواو ياء - تطبيقاً للأصول الصرفية - ، وأدغمت في الياء قبلها ، فصارت : « ثُرَيَّأ » . فلو قلبت ألفها ياء في التثنية ، وقلنا : « ثُرَيَّان » لاجتمع في آخر الكلمة الواحدة توالى ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ؛ وهذا ممنوع - غالباً - تبعاً لما نص عليه صاحب المزهرة (في الجزء الثاني ، ص ٥٢) حيث قال : (ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيتهم ، استثقالاً ، إلا في كلمتين : غلام بَبَّة ، أى : سمين ، وقول عمر : « لئن بقيتُ إلى قابيل لأحملن الناس على بَبَّان واحد » ، أى : أسوى بينهم في الرزق والأعطيات) .

وجاء في الجزء الثاني من المجمع باب التصغير (ص ١٨٦) ما نصه : (إذا ولى ياء التصغير ياء إن حذفت أولها ؛ لتوالى الأمثال . . .) ، وجاء في الصبان أول باب التصغير ، ما نصه : (قال في =

٤- وتقلب واواً إن كانت ثالثة وأصلها الواو ؛ نحو : عَلَاءٌ ، وَشَدَاءٌ ؛
(وهو : المسك ، أو : رائحته) ، وعَصَاً . . . فيقال في التثنية : عَلَوَانٌ ،
وَشَدَوَانٌ ، وعَصَوَانٌ .

٥- وأيضاً إن كانت ثالثة مجهولة الأصل - لأنها جامدة - ولم تطراً عايتها
الإمالة ، نحو : إلَى - أَلَا (علمين) . فيقال في تثنيتهما : إلَوَانٌ ، وَأَلَوَانٌ . . .
وغير ما سبق شاذ ، لا يقاس عليه^(١) . وطريق معرفته المراجع اللغوية^(٢) . . .

= التسهيل : تحذف لأجل ياء التصغير أول ياءين وَلِيَّيَاهَا (، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك :

وحائذٌ عن القياس كلُّ ما خَالَفَ

ما نصه في تصغير « سماء » : (إنه : سُمَيَّةٌ ، والأصل : «سُمَيَّةٌ» . بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء
التصغير . والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة ؛ فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس
المقرر في هذا الباب ، فبقى الاسم ثلاثياً ، فلحقته التاء) . هذا كلامهم - انظر ص ٦٩٣ وكذا رقم ٥
من ص ٧٠٨ وفي رقم ٢ من هامش هذه الصفحة شروط حذفها - لكن يفهم من صريح كلام الصبان
والخضرى في باب : « المعرب والمبني » (عند الكلام على المضارع المسند لضمير الرفع : ألف الاثنين ،
أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، وبعده نون التوكيد) - أن نون الرفع تحذف لتوالي النونات ، وأن التوالى
الممنوع إذا كانت الحروف المتوالية كلها زوائد فلا يَمَرِدُ ، نحو : القاتلات جُنُنٌ ، أو يُجُنُنُنٌ ؛ لأن
الزائد هو المثل الأخير فقط.. فكلاهما يعارض ماسبقه هنا . والظاهر أن التوالى ممنوع في غير « جُنُنٌ »
و « يُجُنُنُنٌ » وما يماثلهما مما حروفه المتوالية أصيلة بذاتها ، وليست منقلبة ، ولا زائدة .

(١) للكوفيين رأى غير هذا ، وفيه يقول الرضى ما نصه : (تحذف الألف الزائدة خامسة فصاعداً
في التثنية والجمع بالألف والتاء ؛ كما في زَبَعْرَى وقَبَعْرَى ، ولا يقاس عليه . خلافاً للكوفيين) . آ هـ
نقلنا عن شرح الكافية ج ٢ ص ١٧٤ .

(٢) في تثنية المقصور يقول ابن مالك في باب عنوانه كالعنوان الذى سبق هنا في ص ٦١٣ :

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنَى اجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
كَذَا الَّذِي «أَلْيَا» أَصْلُهُ ؛نَحْوُ: الْفَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ ؛ كَمَتَى
(مرتقياً ، أى : زائداً) .

فجمع في هذين البيتين الأحوال الثلاثة التى تقلب فيها ألف المقصور « ياء » . وهى أن تكون
زائدة على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، أو ثالثة جامدة (مجهولة الأصل) قد أميلت . ثم قال في قلبها واواً :

فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ «وَاوًا» الْأَلْفُ وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلْفُ
أى : أتبع الكلمة المألوف من علامتى التثنية .

وإذا ختم المقصور بتاء التأنيث — نحو : فتاة — زال عنه اسمه وحكمه ؛ طبقاً للبيان المفصل الذى سبق^(١) . . .

* * *

(ب) تشية الممدود :

الممدود الاصطلاحي مختوم — دائماً — بهمزة قبلها ألف زائدة^(٢) . فإذا أريد تشيته فقد تبقى الهمزة حتمًا ، وقد تقلب واوًا حتمًا ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها ثلاث حالات .

فيتحتم بقاؤها إن كانت حرفًا أصليًا من أصول كلماتها ؛ نحو : قرّاء ، وبدّاء وخبّاء . . . فيقال فى تشيتها : قرّاءان ، وبدّاءان وخبّاءان ، بإثبات الهمزة وجوبًا ؛ لأنها من بنية الكلمة الأصلية ؛ إذ الأصل : قرأ ، وبدأ ، وخبأ . ويجب قلبها واوًا إن كانت زائدة للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء ، وخضراء ؛ وحمراء ؛ فيقال فى تشيتها ؛ بيضاوان ، وصفراوان ، وخضراوان ، وحمراوان .

ويجوز بقاؤها وقلبها واوًا إن كانت مبدلة من حرف أصلي^(٣) (نحو : صفّاء ودُعّاء ، وبنّاء ، وفِدّاء ؛ لأن الأصل : صفّاءو — دَعّاءو — بنّاءى — فِدّاءى —) أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق^(٤) (نحو : علبّاء^(٥) وقوُبّاء^(٦)) ،

(١) فى أول ص ٦٠٥ ورقم ١ من هامش ص ٦٠٦ .

(٢) إذا لحقت تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه .

(٣) قاعدة الإعلال تقضى بقلب حرف الة همزة إذا كان متطرفاً بعد ألف زائدة — فبقاء الواو هو مراعاة للواقع ، إذ أنها لم تقع طرفاً حقيقياً ، فبعدها علامتا التشية ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتى التشية . وتقلب همزة على اعتبار علامتى التشية طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

(٤) تقدم معنى الإلحاق وبيان بعض أحكامه فى ص ٢٥٣ وهامشها .

(٥) اسم لبعض أعصاب العنق . وأصل الكلمة : علبّاءى ، بزيادة ياء الإلحاق لتكون كقروطاس ، فى وزنها ، وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزة ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . وما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب مقصور عليهم ، وكانوا يستخدمونه غالباً لضرورات شعرية أو ما يشابهها . (انظر ص ٢٥٣ وهامشها) .

(٦) مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديرة ، صغيرة ، ثم تتسع . . . وأصل الكلمة : « قوبى » ، بزيادة ياء الإلحاق ؛ لتكون كقمرناس (وهو الأنف البارز من الجبل) ، ثم انقلبت الياء همزة . طبقاً لما سبق (فى رقم ٣ و ٥) .

فيقال في التثنية : صَفَاءَان ؛ أو صَفَاوَان — دُعَاءَان أو دُعَاوَان — بِنَاءَان ، أو بِنَاوَان — فِدَاءَان أو فِدَاوَان — ؛ كما يقال : عِلْبَاءَان أو عِلْبَاوَان — قُبُوءَاءَان أو قُبُوءَاوَان . . . وهكذا . . .

والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلي ، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق . وما جاء مخالفاً لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقوْطُم : قُرْآوَان في تثنية : قُرَّاء : (بضم القاف وتشديد الرَّاء المفتوحة -- ومن معانيه : القارئ — مع أن همزته أصلية) ، وكحمرَايَان ، تثنية : حمراء ، وعاشورَان ، تثنية : عاشوراء ، بقلب همزة التأنيث ياء في حمراء ، وحذفها في عاشوراء ، . ومثل : كسَايَان ، تثنية كساء ، الذي همزته مبدلة من حرف أصلي هو الواو . . . وهكذا^(١) . . .

* * *

(ح) جمع المقصور جمع مذكر سالماً^(٢) .

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالماً وجب حذف آخره (وهو : ألف العلة) في كل الحالات ، مع ترك الفتحة قبلها دليلاً عليها ؛ تقول في : رَضًا ، وَعِلًّا ، ومرتضىً . . . وأمثالها من أعلام الرجال : الرَضَوْنَ رفعاً ، والرَضِيْنَ نصباً وجرّاً — وكذا : العِلَّوْنَ والعِلَّاسِيْنَ — والمرْتَضَوْنَ والمرْتَضِيْنَ . . . ومثل هذا يقال في

(١) وفي تثنية الممدود يقول ابن مالك :

وَمَا « كَصَحْرَاءَ » بِوَاوٍ ثُنْيَا ونَحْوُ « عِلْبَاءِ » ، كِسَاءِ ، وَحِيَا : بِوَاوٍ أَوْهَمَزٍ . وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ صَحِيحٌ . وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ

يريد : أن الممدود الذي همزته كهزمة صحراء — للتأنيث — تقاب همزته واواً عند التثنية . أما عِلْبَاءِ (وهو الذي همزته للإلحاق . و « كِسَاء » وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الواو ، وكذا « حِيَا » — ولكنه قصرها لضرورة الشعر فقال : « وَحِيَا » — وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الياء ،) . . . أما الذي همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واواً في التثنية . ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثة التي تكون فيها الهمزة للتأنيث ، أو مبدلة من أصل ، أو للإلحاق — تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السالفة فهو شاذ ؛ يوقف فيه عند حد السماع .

(٢) سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم ، وشروطه ، وضبط كلمة : « السالم » وما يتصل به (في ج ١ ص ١٢٥ م ١٠) وهو يسمى : الجمع على حد المثني ؛ (لوجوب تحقق شروط المثني فيه) ، وجمع التصحيح للمذكر . أما جمع المؤنث فـ (ج ١ ص ١٠٠ م ١٢) . وفيه بيان السبب في تسميته بجمع السلامة المؤنث ، أو جمع التصحيح للمؤنث .. أو .. ، وضبط كلمة : « السالم » .

المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التي يصح جمعها جمع مذكر سالماً ، نحو :
المبتَغى ، والأسمى ، والمعَلَّى . . . في قولهم : صادفت الشجاع المبتَغى ، وهؤلاء
هم الشجعان المبتَغون — وأكبرتُ العالمُ الأسمى : والعلماءُ الأسميّن — وقدرت
العظيمُ المعَلَّى قدره بين نظرائه من المعَلّين . . .

ومن هذا قوله تعالى : (ولا تَهِنُوا ، ولا تَحْزَنُوا ، وأنتمُ الأعْلَوْنَ إن كنتم
مؤمنين) . وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام : (وإنّهم عندنا لمن
المُصْطَفَيْنَ الأخيارِ) . . . (١)

(د) جمعه جمع مؤنث سالماً :

يراعى في جمعه جمع مؤنث سالماً ما روعى فيه عند تشيئه (٢) ؛ فتقلب ألفه
ياء في ثلاثة مواضع ، وتقلب واواً في موضعين . فالثلاثة الأولى : حين تكون
رابعة فأكثر ؛ أو ثلاثة أصلها الياء . أو ثلاثة مجهولة الأصل — لأن الاسم جامد —
وأُمِلَتْ ؛ (نحو : سَعْدَى وسَعْدَيَات — وهُدَى وهُدَيَات — مَسَى ومَسَيَات .
والثلاثة أعلام إناث) .

والموضعان الأخيران : حين تكون الألف ثلاثة أصلها الواو ، أو ثلاثة مجهولة
الأصل — ؛ لأن الاسم جامد — ولم تلحقها إمالة ؛ (نحو : رِضا ورضَوَات
— وإلْتَى وإلْتَوَات — إذا كانت : « رِضا وإلى » علمين لمؤنثتين . . .) .

وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات — كما في جمع : ثُرَيَّا
على « ثُرَيَّات » . وجب الاختصار على اثنتين فقط ، فيقال ، ثُرَيَّات — بخذف

(١) وفي جمع المقصور وحده — وترك جمع المنقوص والمدود — يقول ابن مالك :

واخْذِفْ من المقصور في جمعٍ عَلَى حَدِّ المثنى مَا بِهِ تَكْمَلًا . . .

(ما به تكل المقصور ، أى : ما أكملت به صيغة المقصور) . يريد : الألف التي يختم بها ؛
فيجب حذفها قبل مجيء علامتي الجمع الذي على حدّ المثنى — أى : طريقته — وهو جمع المذكر السالم ؛
لأنه يعرب بحرفين وتسلم عند الجمع صيغة مفردة ، وتخذف نونه للإضافة . ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد
حذفها بالشرط الأول من البيت التالي — وسيعاد في هامش ص ٦٢١ لمناسبة هناك — ، قائلا :

والفتحَ أَبْقِ مُشْعِراً بما حُذِفَ

(٢) في ص ٦١٣

الياء التي بعد ياء التصغير ، لما سبق إيضاحه عند الكلام على تثنية المقصور^(١) .

* * *

(هـ) جمع الممدود جمع مذكر سالمًا :

يسرى على همزته في هذه الحالة ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قَرَّاءون ، وَبَدَّاءون ، وَخَبَّاءون . . . في جمع : قَرَّاء ، وَبَدَّاء وَخَبَّاء . وتقلب واوْ إن كانت في أول استعمالها زائدة في المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد غلماً لمذكر^(٢) ، ومن الأمثلة لهذا النوع من الأعلام (حمراء ، وجمعه : حمراون) . (وخضراء ، وجمعه : خضراون) ، (وبيضاء وجمعه : بيضاون) .

ويجوز إبقاؤها وقلبها واوْ إن كانت مبدلة من حرف أصلي ، أو للإلحاق . ومن الأمثلة : (رضاء — علم مذكر — وجمعه ؛ رضاءون أو رضاون) — (وعلباء — علم مذكر أيضاً — وجمعه علباءون أو علباون) . . .

* * *

(و) جمعه جمع مؤنث سالمًا :

يجرى على الهمزة ما جرى في التثنية ، نحو (قَرَّاءات) — (حمراوات) — (رضاءات وعلباءات ، أو : رضاوات ، وعلباوات)
بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالمًا :

١ — أوضحنا من قبل^(٣) الحكم الخاص بإرجاع « اللام » إلى الاسم الثلاثي المحذوف اللام إذا أريد جمعه بالألف والتاء المزيدين ، سواء أكانت لام اسم منقوص أم لام غيره ؛ كبعض الأسماء الستة ، وغيرها .

٢ — إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالمًا مختومًا بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ،
ففي مثل : « كاتبة » يقال : كاتبات ؛ بنحذف التاء التي كانت في المفرد ؛ لثلاث

(١) في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ ولما سيجيء من تكملة في ص ٦٩٣ ورقم ٥ من ص ٧٠٨ .

(٢) استعماله علماً للمذكر ، وتركه الوصفية شرط أساسي لصحة جمعه جمع مذكر سالم .

(٣) في هامش ص ٦١٣ .

تجتمع علامتان للتأنيث ، وفي مثل : ظَبْيَةٌ وصفوَةٌ ، ومَهْدِيَّةٌ ، ومَجْلُوءَةٌ
من أعلام النساء (وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر^(١)) ، يقال :
ظَبْيَاتٌ - صَفَوَاتٌ - مَهْدِيَّاتٌ - مَجْلُوءَاتٌ .

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا كقلبها في التثنية^(٢)
فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقاً للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاة
وفَتَيَّاتٌ ، وقناة وقِنَدَوَاتٌ . . . و . . . والرابعة فأكثر تقلب ياء كمُعْطَاة ومُعْطَيَّاتٌ ،
ومصطفاة ومصْطَفَيَّاتٌ . مع ملاحظة أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقبلها ألف ،
لا يسمى مقصوراً ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور
آخرًا ، ويجرى عليها الإعراب ، لا على التاء - كما قلنا^(٣) - .

وإن كان قبلها همزة مسبوقة بألف زائدة وجب حذف التاء أيضاً ، وإخضاع
الهمزة لحكم همزة الممدود عند تثنيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قَرَاءَةٌ
وبَدَاءَةٌ وخَبَاءَةٌ ؛ فيقال : قَرَاءَاتٌ ، وبَدَاءَاتٌ ، وخَبَاءَاتٌ . . .
ويجوز إبقاؤها وقلبها واوًا إن كانت مبدلة من أصل ؛ نحو : نَبَاءَةٌ (للبقعة
المرتفعة) . ونباوات ، كما يقال في التثنية . ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه ؛
لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن
همزة الإلحاق لا بد أن تكون في آخر الكلمة^(٤) .

(١) راجع بيانه في هامش ص ٦١٣ بعنوان : ملاحظة - ثم ج ١ ص ١٢١ م ١٥ .

(٢) وهو في ص ٦١٣ وما بعدها . (٣) في ص ٦٠٥ و ٦١٧ .

(٤) أشار ابن مالك إلى ما سبق : (من جمع المقصور جمع مؤنث سالماً ، وأن ألفه تقلب في
هذا الجمع كقلبها في التثنية ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل
جمعه) ، فقال بيتاً نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة ، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت ، وسبق
معه الشطر في رقم ١ من هامش ص ٦١٩ ، والبيت هو :

(والفتح أَبْقِ مُشْعِراً بِمَا حُذِفَ) وإن جمعته بتاء وألف . . .

ثم تم القاعدة ، فقال :

فَالْأَلِفُ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءُ ذِي التَّائِثِ الزَّمَنْ تَنْجِيَهُ

(أى : ألزمن التاء تنحية وإبعاداً من المفرد الذى يحتويها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتغل =

٣ - تتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه ، فيتماثلان في حركتهما ، إذا استوفى مفرده شروطاً ستة ^(١) .

أولها : أن يكون هذا المفرد اسماً ؛ نحو : هِنْد - نَجْد - صَلُح . . . أسماء لمؤنث ، فخرج المفرد لوصف (أى : المشتق) نحو : ضخمة وحُلوة . . .

ثانيها : أن يكون ثلاثياً ، فخرج ما زاد على الثلاثة ، نحو : درهم ، وسَلَسَب ^(٢) ، وبرُقع . . . أسماء لمؤنث .

ثالثها : ورابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفها ؛ فخرج ما كان مثل : (هالة ، ودولة ، وديمة) - (وجنة ، ومينة ، وقبنة) .

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لَبِينة ، وسَمْرَة ^(٣) . .

سادسها ؛ أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو لمذكر ؛ نحو : سعد ، وقفل ، وحِلْف . . . فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالماً ، فلا إلتباع فيها .

فإذا استوفى المفرد - المختوم بالتاء أو غير المختوم بها - الشروط الستة تحركت في جمع المؤنث السالم عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء ؛ فيقال في هند : هندات ، وفي مسجد : مسجّدات ، وفي صلح : صلُحات ، وفي حكمة : حَكِمات ، وفي نَحْلَة : نَحْلّات ، وفي غُرْفَة : غُرُفات . ففي كل ذلك حذف سكون العين ، وتبَّعت العينُ في حركتها حركة الفاء .

غير أن هذا الإلتباع قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزاً . فيجب إذا كان المفرد المستوفى للشروط مفتوح الفاء ؛ فيتعين إلتباع حركة عينه في جمع المؤنث السالم لحركة فائه ؛ نحو : رَحْمَة ، وفتحة . . . فيقال فيهما : رَحِمَات ، وفتحات . ونحو : نَهْر وحَمْد (للمؤنثتين) فيقال : نَهَرَات وحَمَدَات . بفتح

= عليها قبل جمعه جمعاً مؤنثاً سالماً . ولم يتعرض ابن مالك - كما أشرنا من قبل - لحكم الممدود والمنقوص إذا أريد جمعهما هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عند تثنيتهما .

(١) سبقت الإشارة لها في ج ١ ص ١١٤ م ١٢ المناسبة هناك .

(٢) اسم نوع من الشجر .

(٣) طويل .

الثاني وجوباً في كل ذلك ؛ تبعاً لفتحة الأول^(١) .

أما في غير الحالة السابقة المفتوحة الفاء في العين الساكنة : إما إبقاؤها ساكنة ، وإما تخفيفها بحذف السكون وتحريكها بالفتحة ، وإما حذف سكونها ، وإتباعها في حركتها لحركة الفاء ، (فتكون مضمومة مثلها ، أو مكسورة) . ففي نحو الأسماء الآتية إذا كانت أعلاماً لمؤنث ، وهى : صُنْع ، ودُمِيَّة . . . يقال صُنْعَات ، أو صُنْعَات ، أو : صُنْعَات ، بضم الثاني ، أو تسكينه ، أو فتحه . وهذه الثلاثة تقال في نظائرها من الأسماء الأخرى .

كذلك في نحو : فِتْنَة ، وسِحْر ، من أعلام النساء ، يقال في جمعها : فِتْنَات ، أو فِتْنَات ، أو فِتْنَات . . . بإسكان التاء الأولى أو كسرهما ، أو فتحها . وهكذا يقال في الأعلام الأخرى المماثلة لها ؛ حيث يصح فيها ضبط العين بأحد الضبوط الثلاثة الجائزة .

ويستثنى من هذا الحكم حالتان : لا يجوز فيهما الإتيان .

الأولى : الاسم المكسور الفاء إذا كانت لامه واواً نحو : ذِرْوَة وقِنْوَة^(٢) وجِنْوَة^(٣) ؛ فلا يجوز فيها : ذِرِوَات ، ولا قِنْوَات ، ولا جِنْوَات ، بكسر ثانيه إتياناً لأوله ؛ لأن الكسرة ثقيلة قبل الواو يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ولهذا لا يصح الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح . . .

الثانية : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ؛ دُمِيَّة ، قُنِيَّة ، غُنِيَّة ؛ فلا يجوز فيها دُمِيَّات ، ولا قُنِيَّات ، ولا غُنِيَّات . . . بضم ثانيه تبعاً لأوله ؛ لأن الضمة ثقيلة قبل الياء يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتيان ، ويصح السكون أو الفتح .

وما خالف الأحكام السابقة فنادر ، أو ساذ ، — وكلاهما لا يقاس عليه — أو

(١) هذا هو الأغلب والأشهر . لكن يقول : « الأشيون » ما نصه : (« أنهم كلامه أن نحو : « دَعَدَ وجَفَنَ » لا يجوز تسكينه مطلقاً ، واستثنى من ذلك في التسهيل مثل اللام ؛ كظَبِيَّات ؛ وشبه الصفة ، نحو : أهل وأهلات ؛ فيجوز فيهما التسكين ، اختياراً ») . ١ هـ
(٢) للشيء المكتسب .
(٣) للعبارة المتجمعة .

ضرورة شعرية ، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل^(١) . . . ومن الأمثلة : جمع
كَهْمَلَةٌ على كَهْمَلَاتٍ - بفتح الهاء - ، مع أنها وصف . وظببَاتٍ بسكون الباء ،
والواجب فتحها . وزَفَرَاتٍ بالسكون لضرورة الشعر في قول الشاعر :
وَحُمِلْتُ زَفَرَاتٍ الضحَا فَأَطَقْتُهَا وَمَالِي بِزَفَرَاتٍ الْعَشَى يَدَانِ
وقبيلة « هُذَيْل » لا تشترط الصيغة في عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتلة ؛
فتقول : بَيْضَةٌ وَبَيْضَاتٌ ، وجَوْزَةٌ وَجَوَزَاتٌ ؛ بفتح الثاني إتباعاً للأول^(٢) . . .

(١ و ١) والأحسن في كل ما سبق متابعة أكثرية القبائل ؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير
القويّ دون القليل ، أو الضعيف . ولجميع اللغة العربية بالقاهرة قرار في هذا (سجله في الجزء الخامس
والعشرين من مجلته الصادرة في نوفمبر سنة ١٩٦٩ ص ١٩٨) ونصه :

« يجاز جمع الاسم الثلاثي المؤنث ، الساكن العين ، الصحيحها على « فَعْلَات » ، بفتح العين ،
أو تسكينها ؛ تعويلا على ما ذكره ابن مالك في الألفية ، وما ذكره ابن مكى في تثقيف اللسان ، وعلى
ما ورد من الشواهد . غير أن الفتح أشهرها . » (١ هـ . . . وانظر ما له صلة بهذا في رقم ١ من هامش ص ٦٢٣ .
وفي الأحكام الخاصة بعين المفرد المؤنث الذي يراد جمعه جمع مؤنث سالماً يقول ابن مالك :

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ ، الثَّلَاثِي ، اسْمًا أَنْثَى إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءُهُ بِمَا شُكِّلَ
إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنِ مَوْثَنًا بَدَأَ مُخْتَتَمًا بِالثَّاءِ ، أَوْ مَعْجُرًا
(الثلاثي : أصلها الثلاثي ؛ بتشديد الياء ، خففت للشعر) وفي البيت تقديم وتأخير . والتقدير :

وَأَنْثَى السَّالِمَ الْعَيْنِ ، الثلاثي ، الاسم - إِتْبَاعَ عَيْنِ فَاءِهِ . أى : امنح السالم .. إتباع عينه الساكنة - الحركة التي
شكلت بها الفاء . ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز في العين الساكنة من فتح أو سكون أو إتباع ،
إن كانت العين بعد فاء غير مفتوحة ؛ (حيث يجوز في العين الساكنة إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها
بافتحة ، وإما إتباعها لحركة الفاء قبلها ، من ضم أو كسر) - قال :

وَسَكَّنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا
ثم عرض بعد ذلك للحالتين اللتين لا يجوز فيهما الإتباع فقال :

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ : « ذِرْوَةٌ » ونحو : « زُبْيَةٌ » . وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ
(الزبينة : حفرة تحفر للأسد ليقع فيها ؛ فيصاد . والجروة : الأثني من الكلاب والسباع) . ثم بين أن
ما خالف الأحكام السابقة فهو نادر ، أو ضرورة ، أو لغة ، فقال :

وَنَادِرٌ ، أَوْ : ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَدَّمْنَاهُ ، أَوْ : لِأَنَّا انْتَمَى

جمع التكسير

معناه :

في الأبيات الآتية التي يصف بها الشاعر^(١) أسباب العظمة ، وخلو السيرة - أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة : « جمع التكسير » ، قال :

وليس الخُلْدُ مرتبةً تُلَقَّى^(٢) وتؤخذُ من شِفَاهِ الجاهِلينا
ولكنْ مُنتَهَى هِمَمِ كِبَارِ إذا ذهبَ مصادِرُها^(٣) بَقِينا
وسِرُّ العَبَقَرِيَّةِ حينَ يَسْرِي فينتَظِمُ الصَّنَائِعِ والفنونا
وآثَارُ الرجالِ إذا تنَاهَتْ إلى التاريخِ خيرَ الحاكِمينَا
وأخذُكَ من فَمِ الدنيا ثَنَاءً وترَكُكَ في مَسَامِعِهَا طِينِيَا^(٤)

فالكلمات : (شِفَاه - هِمَم - كِبَار - مصادِر - صنائع - فنون - آثَار - رجال - مسامع) . . . ، هي مما يسمونه : « جمع التكسير » . يريدون : أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معاً ، هما :

(أ) معنى ينصبّ على أفراد لا تقل عن ثلاثة ، وقد تزيد :

(ب) وجود مفرد لكل واحدة ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية مع اختلاف يطرأ على صيغة هذا المفرد عند جمعه عليها .

فكلمة : « شِفَاه » - مثلاً - تدل على شفاه ثلاث على الأقل - وقد تزيد - ولها مفرد هو : « شَفَّة » ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية ، مع اختلاف طرأ عليه عند الجمع ؛ إذ صارت « الشين » مكسورة بعد أن كانت مفتوحة ، وزيدت « ألف » قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع ؛ فالاختلاف هنا بزيادة بعض الحروف ، وبتغيير بعض الحركات .

وكلمة : « هِمَم » - مثلاً - تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع ، ومفردها

(١) أحمد شوق ، المتوفى سنة ١٩٣٢ م . (٢) المراد : تؤخذ تلقيناً ، أو وراثة مجردة .

(٣) أصولها وأصحابها . (٤) صوتاً مدوياً ، كصوت النحاس أو الطبل .

« هِمَّة » يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذي كان في ثانيه . فالتغير الذي طرأ على المفرد عند جمعه كان في الحركات وفي الفلك .

وكلمة : « كِبَار » تدل على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة ، ومفرداها : « كبير » يشاركها في المعنى . وفي الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض تغير عند الجمع ؛ فحذفت من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وفتح ثانيه المكسور ، وزيدت « ألف » قبل آخره . فتناول التغير ضبط بعض الحروف وحذف بعض منها ، والزيادة عليها . . . وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها . . .

مما سبق يتضح تعريفهم جمع التكسير بأنه : « ما يدل على ثلاثة أو أكثر ، وله مفرد^(١) يشاركه في معناه ، وفي أصوله ، مع تغير حتمى يطرأ على صيغته عند الجمع » .

وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع تكسير قد يكون مقصوراً على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد ، والجمع : أسد ، وقد يكون مقصوراً على زيادة بعض الحروف فقط ؛ نحو : أسد ، والجمع آساد ؛ وقد يشتمل على الزيادة وتغيير الضبط معاً ؛ نحو : رجل ورجال ، وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتب . وقد يشتمل على تغيير الضبط مع نقص الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيرة ، وجمعهما للتكسير هو : كبار . . . ، وهكذا ؛ فلا بد من تغير محتوم يصيب المفرد عند جمعه تكسيراً^(٢) .

* * *

(١) وهذا المفرد قد يكون حقيقياً ، أو تقديرياً بالتفصيل الهام والإيضاح الضروري الوارد في رقم ٥ من ص ٦٧٨ م ١٧٤ . ولا بد في هذا المفرد أن يكون خالياً من التركيب ومن الإعراب بحرفين .. طبقاً للبيان الذي سبق في ج ١ عند الكلام على شروط جمع المذكر السالم - م ١٠ - .

(٢) وهذا التغير هو السبب في تسميته « تكسيراً » ؛ فكأنما أصابه الكسر عند جمعه ونقله من صيغة المفرد التي هو عليها إلى صيغة الجمع الجديدة - هكذا قالوا كما أشرنا في رقم ١ من هامش ص ٦١٣ -

قسماه ، والفرق بينه وبين جمعى التصحيح^(١) :

استقصى اللعويون جموع التكسير فى الكلام العربى - جهد طاقتهم -
فتبينوا ثلاثة أمور :

الأمر الأول : أن العرب يستعملون^(٢) - فى الأغلب - صيغاً معينة إذا أرادوا
من التكسير عدداً محدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . ويستعملون
صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على عشرة ؛ (بأن
يكون أحد عشر ، أو اثني عشر ، أو أكثر . . . فالنوعان متشابهان . فى
المبدأ ، مختلفان فى النهاية^(٣) . وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تُسمَّى : « صيغ
جموع القليلة^(٤) » . وتُسمَّى الصيغ الأخرى : « صيغ جموع الكثرة^(٥) » . . .

(١) جرى اصطلاح النحاة - لا اللغويين - على اعتبار كل جمع من الجموع الثلاثة (وهى جمعاً
التصحيح ، وجمع التكسير) دالاً على أكثر من اثنين دلالة عددية . وقد سبق البيان - فى ج ١ - عند
الكلام المفصل على جمعى التصحيح ، وله تكملة هنا فى رقم ٣ التالى ، وفى ص ٦٧٥ ورقم ٥ من هامشها ،
(٢) استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً . - كما سيجى -

(٣) كثرة النحاة تقول إن مدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة - لا المجاز - هو ما فوق العشرة
إلى ما لا نهاية . ولكن بعض المحققين - كما نقل الصبان - لم يرتض ذلك ، وقال : (إن جمع القلة هو من
الثلاثة إلى العشرة - مع إدخال العشرة فى الحكم ، طبقاً لنص الصبان بعد ذلك مباشرة - ، وجمع الكثرة
من الثلاثة إلى ما لا يتناهى . فالفرق بينهما من جهة النهاية . بخلاف ما ذكره الشارح الأشونى) ١ هـ .

وهذا هو رأى السديد ؛ لأن معناه أعم ، فالأخذ به يحقق المعنى المراد من كثير من أساليب العرب ،
فوق أنه يمنع التعارض والتناقض الذى قد يقع بين العدد المفرد (٣ و ١٠ وما بينها) ومعدوده حين يكون
هذا المعدود صيغة من صيغ جمع الكثرة (مثل : ثلاثة بيوت - أربعة جداول - خمسة جبال - ست
مدائن - سبع سفن . .) فلو أخذنا بالرأى الأول لكان العدد فى هذه الأمثلة وأشباهها دالاً على شيء
حسابى معين لا يزيد على عشرة مطلقاً . فى حين يدل المعدود - وهو صيغة جمع الكثرة - على شيء يزيد على
العشرة حتماً . وهذا هو التعارض والتناقض المعنوى المريب . أما على رأى الثانى السديد فلا وجود لهذا
التعارض والتناقض .

(٤ و ٥) « ملاحظة » : ما ذكرناه من معنى : « القلة والكثرة » هنا يخالف معناهما فى موضع

آخر يجرى مفصلاً فى ص ٦٣٣ و ٦٣٤ وهما مشها ؛ حيث المراد منهما : « المطرد » ونحوه مما يقاس عليه ، و « غير
المطرد » ونحوه مما لا يصح القياس عليه ؛ طبقاً للبيان المدون هناك . ومن آثار القلة العددية والكثرة أن تقول :
كتبته إليك رسالة لثلاث خلّون من شهر كذا ، وجاءنى كتابك لخمس عشرة خلّت من ذلك الشهر ؛
فنجى بنون النسوة حيناً ، وبناء التأنيث حيناً آخر . فإضابط الذى يرجع إليه فى استخدام أحدهما ؟
الجواب - تفصيلاً - فى رقم ١ من هامش ص ٥٦٥ . وله إشارة فى الصفحة الآتية .

وهما غير : « جمع الجمع » وهذا لا يدل على أقل من عشرة — كما سيجىء^(١) . . .

فالأربعة الخاصة بمجموع القلة ، هى :

١ — أَفْعِلَةٌ ؛ نحو : أَغْذِيَةٌ ، وَأَدْوِيَةٌ ، وَأَبْنِيَّةٌ — جمع : غِذَاءٌ ، ودَوَاءٌ ، وبنَاءٌ . . .

٢ — أَفْعُلٌ ؛ نحو : أَلْسُنٌ ، وَأَرْجُلٌ ، وَأَعْيُنٌ ؛ . . . جمع : لِسَانٌ ،
وَرِجْلٌ ، وَعَيْنٌ . . .

٣ — فِعْلَةٌ ؛ نحو : صَبِيَّةٌ ، وَفِتْيَةٌ ، وَوَلَدَةٌ ؛ جمع : صَبْيٌ ، وَفَتًى ، وَوَلَدٌ .

٤ — أَفْعَالٌ ؛ نحو : أَبْطَالٌ ، وَأَسْيَافٌ ، وَأَنْهَارٌ ؛ جمع : بَطْلٌ ، وَسَيْفٌ ، وَنَهْرٌ . . .

ومعنى اختصاص هذه الصيغ بالقلة أن المدلول الحقيقي (لا المجازى) لكل واحدة منها هو عدد مبهم — أى : لاتحديد ولا تعيين لمدلوله^(٢) — ولكنه لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة ، بشرط ألا توجد قرينة تدل على أن المراد الكثرة ، لا القلة . فعند عدم القرينة تتعين القلة حتمًا ؛ اعتماداً على أن الصيغة موضوعة فى أصلها للقلة ، ومختصة بها ؛ فلا يجوز إبعادها إلى الكثرة بغير قرينة ؛ وإلا كان هذا إبعاداً لها عن أصلها ، وإخراجاً منه إلى غيره مما لا تصلح له فى حقيقة ولا مجاز^(٣) . . .

وكما تتعين القلة عند عدم القرينة تتعين أيضاً فى حالة ثانية ؛ هى أن تكون تلك الصيغة الدالة على المحدود هى من الصيغ الموضوعة للكثرة ، والعدد هو ثلاثة ، أو عشرة ، أو عدد آخر بينهما . وإنما تتعين للقلة هنا منعاً للتعارض بين مدلول العدد ومدلول المحدود ، لأن كل واحد من هذه الأعداد المفردة صريح فى دلالة على القلة ، فلا يصح أن يخالفه معدوده فى مضمون هذه الدلالة ؛ ولا أن يعارضه . فلو كانت صيغة المحدود موضوعة فى أصلها للكثرة لكانت مع العدد المفرد للقلة .

ومن كل ما تقدم يتضح أن معنى القلة يتعين ويتحتم وحده فى صورتين :

« الأولى » . . . أن تكون صيغة المحدود هى من صيغ القلة المتجردة لدالتها

(٢) سبق توضيح هذا وشرحه فى ص ٥٢٥ .

(١) فى ص ٦٧٥

(٣) إذ يشترط فى المجاز وجود القرينة التى تمنع من إرادة المعنى الأصلى . . .

الأصلية ، ولا توجد قرينة تبعتها عن هذه الدلالة ، وتخرجها منها إلى الدلالة على الكثرة .

و " الأخرى " أن تكون الصيغة الدالة على المعدود هي إحدى الصيغ الدالة على الكثرة ، لكن العدد إلخاص بها دال على القلة ، كالعِدَد ثلاثة ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التي بينهما .

وعدد الصيغ الثانية المختصة بجموع الكثرة قد يزيد على ثلاثين ، ولكن المشهور القياسى منها يقارب ثلاثاً وعشرين صيغة . وسنعرف الكثير منها ؛ مثل : فَعُل ، وفواعل ، ومفاعل ، وفَعَالِي ، وفَعُل و . . . نحو : حُمِر ، وجواهر ، ومعايد ، وصحارى ، وكُتِب . . .

ولاختيار نوع الصيغة الدالة على التكسير أثر آخر فى تركيب الأسلوب أحياناً فوق أثره المعنوى السالف ؛ ذلك أن صيغة جمع القلة يناسبها نون النسوة ، وأن صيغة جمع الكثرة يناسبها تاء التأنيث ؛ فقولنا : رأيت أذرعاً امتددن . . . أفضل من امتدت — وللولد أياذ غَمَمَتِ أبناءه . . . أحسن من غَمَمَرْنَ^(١) . . . وما تقدم هو الأفضل والأحسن ، ولكنه ليس واجباً .

الأمر الثانى^(٢) : أن العرب قد يضعون جمعاً معيناً على وزن صيغة خاصة بأحد النوعين ، ولكنهم يستعملون هذا الجمع فى القلة حيناً ، وفى الكثرة حيناً آخر ، استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً — والقرائن وحدها فى السياق هى التى تعينه لأحد النوعين — بالرغم من أن الصيغة خاصة بأحدهما فقط ، وأن وزنها يشيع استعماله عندهم فى نوع منهما دون النوع الآخر ، أى : أنهم يكتفون بوزنه الغالب الشائع فى أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفى الآخر أيضاً من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التى تشيع فى هذا النوع الآخر . ومن الأمثلة استعمالهم فى القلة ، والكثرة معاً : أرجلُ ، وأعناقُ ، وأفئدة (وهى جمع : رِجْل ، وعُنُق ، وفؤاد) مع أن صيغة : أفعلُ ، وأفعال ، وأفعلّة — هى من الصيغ الغالبة فى القلة ، فاكتفوا بها فى النوعين عند تكسير هذه

(١) لهذا إشارة فى رقم ٣ و ٤ من هامش ص ٦٢٧ أما التفصيل فى ص ٥٦٥ .

(٢) تقدم الأمر الأول فى ص ٦٢٧ .

الكلمات ، ولم يجمعوا كلمة : رجل ، ولا عتق ، ولا فؤاد ، على صيغة من الصيغ الخاصة بجمع الكثرة .

ومن الأمثلة أيضاً : رجال وقلوب (جمع : رَجُلٌ ، وَقَلْبٌ) في القلة والكثرة ، مع أن صيغة : « فِعْعَالٌ » و « فُعُولٌ » من الصيغ الغالبة في الكثرة . فاستنفوا بها في الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رجلاً ، وقلباً ، على صيغة للقلة .

الأمر الثالث : أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة في أحد نوعي التكسير مكان صيغة وضعوها للنوع الآخر ، وشاعت فيه . فكلتا الصيغتين موجودة فعلاً ، وتشيع في أحدهما^(١) ، وحده ، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر ؛ بقرينة في الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها تدل على هذا النقل والتبادل . وبغير القرينة لا يصح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة في غير نوعها^(٢) .

(١) في صيغ جمع القلة وأنها قد تستعمل للكثرة والعكس - يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : « جمع التكسير » - وسنذكر أبياته مرتبة هنا ترتيبها في « ألفيته » - :

أَفْعِلَّةٌ ، أَفْعُلٌ ، ثُمَّ : فِعْلَةٌ ثُمَّتَ : أَفْعَالٌ - جُمُوعٌ قَلَّةٌ (ثُمَّت : هي « ثم » العاطفة ، زيدت في آخرها تاء التأنيث المفتوحة) ، تلك صيغ القلة . وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها في الكثرة ، وصيغ الكثرة في القلة ، فقال :

وبعض ذى بكثرة وضعاً يَفِي ؛ كَأَرْجُلٍ ، والعَكْسُ جَاءَ ؛ كَأَنْصَفِي يقول : إن بعض هذه الأوزان يفي بالكثرة ، أي : يدل عليها ، ويفي فيها ؛ كأرجل ؛ جمع رجل ؛ فإنها تكون للكثرة كما تكون للقلة . وهذا بالوضع العربي : أي : أن العرب وضعوا الجمع المكسر : « أَرْجُلٌ » للكثرة كما وضعوه للقلة فهو صالح للمعنيين ، ولم يعرف لجمع : « رَجُلٌ » صيغة مسموعة خاصة بالكثرة ؛ فالوضع للمعنيين أصيل وحقيق . ولكن صيغته في أحدهما أكثر شيوعاً منه في الآخر . والعكس صحيح كذلك ، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة ، مع أنها مصوغة على وزن بعض الصيغ الشائعة في الكثرة - كما قلنا - وضرب مثالا هو : « الصَّفَى » جمع صَفَاةٌ (بمعنى : الصخرة الملساء ، وأصله : صَفْوَى ، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ، عملاً بقواعد الإعلال ، وأدغمت الياء في الياء ، فصارت صَفْيٌ ، ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها ؛ فصارت : صَفْيٌ ، بياء مشددة ، ولم يشدها الناظم لضرورة الوزن) .

(٢) وقد كثّر هذا النقل والتبادل في بعض الصيغ ؛ كصيغة « أفعال » التي للقلة ؛ فقد أشاعوها في المعنيين ؛ وإن كانت للقلة أوفر شيوعاً . ومن الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين مثلهم ، =

والفرق بين هذه الحالة والتي سبقتها : أن المفرد هنا له نوعان شائعان من التكسير أحدهما : يكون بصيغة مستقلة تختص "بجمع التكسير الدال على القلة ، والآخر يكون بصيغة مستقلة تختص "بجمع التكسير الدال على الكثرة ، فتستعمل إحداهما في معنى الأخرى بقرينة . أما الحالة السابقة فالمفرد له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط ؛ فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده ؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير ، تكون صيغة أحدهما مستقلة الدلالة على القلة ، وصيغة الآخر مستقلة الدلالة على الكثرة ، وإنما وضعوا للمفرد جمعاً من نوع واحد ، بصيغة تختص بهذا النوع ، ولكنها مشتركة الدلالة فتدل على الكثرة حيناً وعلى القلة حيناً آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر — كما قلنا — يستعملونها في النوعين .

ومما تجب ملاحظته :

١ — أن هذه الدلالة العددية التي يدل عليها جمع التكسير هي إحدى نواحي الفرق بينه وبين جمعي التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . وقد يكون مدلوله عدداً لا يقل عن ثلاثة ، ولكنه يزيد على العشرة — طبقاً للبيان الذي عرضناه ^(١) — ولكل دلالة صيغ معينة . أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند « سيبويه » عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة . فهما يدلان عنده على القلة التي يدل عليها أحد نوعي جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة

= فيكون الاستعمال حقيقياً لا مجازياً ؛ بسبب شيوعه عندهم . أما غير الشائع عندهم فنستعمله مجازاً ؛ لأن استعمال القليل في موضع الكثير أو العكس — جائز بلاغة ؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته الكلية أو الجزئية ، واستعماله مطرد ، ما دامت شروط المجاز متحققة ، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها ، — وأنهم استعملوها مجازاً ، إذ لا أهمية مطلقاً لاستبانة أمرهم في هذه الكلمة أو الكلمات ؛ لأن استخدام المجاز قياسي بغير قيد ، إلا قيد تحقق شروطه . غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة في القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقي لا المجازي ، ويكون استعمالنا إياه حقيقياً كذلك ؛ كاستعمالهم صيغة : « أفعال » في الكثرة ؛ فهو حقيق لنا أيضاً . بخلاف استعمال « فُعِلَ » — مثلاً — في القلة فإنه مجازي .

عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التي لجمع التكسير في هذين النوعين .

هذا رأى سيبويه . لكن الرأى الأرجح أن جمعى التصحيح لا يختصان بالقلة وإنما يصلحان^(١) للقلة والكثرة . عند خلو الكلام من قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر .

٢ - وأن هناك فرقاً هاماً آخر ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن تتغير ، فيه صيغة مفردة ؛ بخلاف جمعى التصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير - في الأغلب - عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظاً صورته الأصلية^(٢) .

٣ - وأن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم يعربان بالحركات . أما جمع المذكر السالم فيعرب بالحرف^(٣) .

قياسية جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير - بنوعيه - متعددة ، وأوزانه كثيرة تُجاوز الثلاثين ؛

(١) راجع خاتمة « المصباح المنير » ، ص ٩٥٤ بعنوان : (فصل : الجمع قسماً ، قلة وكثرة ...) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته . ومن أمثلة الكثرة قوله تعالى : (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَكُمْ تَقَاتُورٌ ، أَياماً معدودات . . .) وما يدل على القلة قوله تعالى (واذكروا الله في أيام معدودات ...) والمراد بها : أيام التشريق ، وهى قلة ... وكذلك كتاب « مجمع البيان » لعلوم القرآن تأليف الطبرسى ج ٣ ص ٨٨ - ونقلنا في الجزء الأول (م ١٠ رقم ٢ من هامش ١٢٥ باب جمع المذكر السالم) رأى أبى على الفارسى في هذا ، فقد جاء في كتاب : « المحتسب » لابن جنى (ج ١ ص ١٨٧ - سورة النساء) ما نصه :

(كان أبو على ينكر الحكاية المروية عن النابغة ، وقد عرض عليه حسّان بن ثابت شعره ، وأنه صار إلى قوله :

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَا وَأَسْيَافُنَا يَقْطِرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا

قال له النابغة : لقد قلت جفانك وسيوفك .

قال أبوعلى : هذا خبر مجهول لا أصل له ؛ لأن الله تعالى يقول :

- [وَمِنْ فِي الْغُرِّ أَتَمِنُونَ] - ولا يجوز أن تكون الغُرُّ كلها التي في الجنة من الثلاث إلى العشر اه

(٢) انظر رقم ١ من هامش ص ٦١٣ . ورقم ٢ من هامش ص ٦٧٩ .

(٣) راجع أحكام هذه الجموع وكثير مما يختص بها في ج ١ م ٧ (أنواع البناء والإعراب ...) .

منها : « الصيغُ المطَّردة » ، ويتَّصدى علم : « النحو والصرف لبيانها » ، وعرض أحكامها . ومنها : « غير المطَّردة » ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى التي تسرد أمثلة من الوارد « السماعي » الذي ليس مطرداً

والمراد بالصيغة « المطَّردة » ما تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة ، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغة ، أو غيرها لمعرفة وروده عن العرب ، أو عدم وروده ؛ فمثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً ولو كان غير مسموع^(١) . ولا يصح رفضه ، ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي ، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغة « فَعَلَ » — مثلاً تكون جمعاً مطَّرداً لكل مفرد مذكر على وزن : « أَفْعَل » أو مؤنث على وزن : « فَعَلَاء » بشرط أن يكون المفرد في الحالين مشتقاً ، دالاً على لون ، أو عيب . . . نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حمُـر — وهذه حمراء ، وهنَّ حمُـر . وذلك أخرس ، وهم خُرُـس — وتلك خرساء ، وهن خُرُـس . . . وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة ، فإن المفرد يطَّرد جمعه عليها إذا كان مستوفياً للشروط التي يجب تحقُّقُها فيه ؛ ليصلح أن يجمع على وزنها . فمضى تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية ، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه ، أهو موافقٌ لما تحتويه أم مخالف ؟ ؛ فإن هذا التوقف لا مستوَّج له بعد أن تحققت في المفرد كل الشروط والصفات التي جعلته صالحاً لأن يُجمع جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن .

وما أكثرَ تَعَدُّدَ الجموع في المراجع اللغوية ، وكثير منها مخالف في صيغته لصيغة الجمع المطَّرد ، فلا يؤدي هذا — مع كثرة الصيغ المخالفة — إلى تخطئة المطَّرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، أو العيب ، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير — أو أكثر أحياناً — وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا

(١) راجع ص «ع» من الكتاب الذي أخرجه مجمع اللغة العربية باسم : « مجموعة القرارات العلمية مع الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين . . . » .

قياسي مطرد ، والآخر قليل في ذاته^(١) أو نادر ؛ فهو سماعي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لقلته الذاتية وندرته^(٢) . ولا اتخاذ وزنه مقياساً يُجْمَع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعاً فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى : « جمع التكسير السماعي » أو : « جمع التكسير غير المطرد » . ومن ثَمَّ يتبين خطأ من يتوهم أن كل جموع التكسير سماعي . وأن الرجوع في كل جمع منها إلى المظان اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كل صيغة ، ومن لا يعرف .

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط . أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات . ولا تمنعه معرفته أن يرجع - إذا شاء - إلى المظان اللغوية ، ليستخدم ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه ؛ أي : أنه حرّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي ، من غير أن يُفترض عليه الاقتصار على السماعي وحده^(٣) ، وإلا كانت الضوابط المطردة ، والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع - عبثاً لاجدوى منه^(٤) ، فوق ما في

(١ و ٢) بشرط أن تكون القلة ذاتية ، لا نسبية . وقد سبق تفصيل الكلام عليهما في أجزاء الكتاب ؛ ومن ذلك ج ٣ م ٩٣ و ٩٤ ص ٦٤ و ٧٨ .

(٢) وبهذا الرأي الحكيم يأخذ جماعة من أئمة النحاة ، في مقدمتهم الكسائي زعيم المدرسة الكوفية ، ولا يقتصر في تطبيقه على الجموع أو المصادر ونحوها ؛ بل يجعله عاماً شاملاً في كل ما اجتمع له سماع وقياس . جاء في مقدمة : « القاموس المحيط » في الأمر الخامس من الأمور التي اختص بها القاموس ما نصه عند الكلام على ضبط المضارع . . . : « (السماع مقدم على القياس عند غير الكسائي . وأجاز الكسائي القياس مع السماع أيضاً ، على ما قرّر في الدواوين الصرفية) » اهـ وهذه المسألة - مسألة الجمع بين القياس والسماع تكملة هامة تجيء في رقم ٣ هنا .

(٣) للمجمع اللغوي القاهري قرار حاسم ، - فوق المشار إليه كل ما سبق - أصدره بعد دراسة وافية ، وهو يقطع بأن « المطرد » ، و « القياس » بمعنى واحد ؛ (كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاده : وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ من يناير سنة ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع) ونص القرار .

« (يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قُدامى النحويين والصرفيين ؛ وهي : القياس ؛ والأصل ، والمطرّد ، والغالب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة ... ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينفاس . وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب) . اهـ . وفي محاضر جلسات الدور الرابع لانعقاد ص ٣٨ وما بعدها ما نصه : « (ويقال للشاذ : القليل ، والأقل ، والنادر ، وأمثاله مما يفيد القلة والضعف أيضاً) » اهـ .

البحث عن « المسموع » من عناء وإرهاق يبلغان حدَّ التعجيز ؛ بسبب كثرة المراجع

= والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ومن الإيضاح الذى ذكرته قبله ، إزالة كل غموض عن قياسية الجموع المطردة ، وبحو كل وهم تردد أو يتردد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن .
وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوم عن قياسيته ؛ هى الأسباب العامة الخلية التى أشرنا إليها فى مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة فى الرد على من يشككون فى قياسية بعض المسائل . كذلك سجلناه بإفاضة فى الجزء الثالث عند الكلام على : « أبنية المصادر القياسية » (ص ١٨٣ م ٩٨) .
ومن تلك الأسباب آراء العالم العبرى ابن جنى التى يرجع إليها الجميع اللغوى فى كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذى عنوانه : (باب فى اللغة المأخوذة قياساً) والذى نقلناه كاملاً مستقلاً ختمنا به الجزء الثانى . وقد سجلته مجلة الجميع فى عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى فى الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع للانعقاد ، وأيضاً ما نقله عن المازنى ، وكذلك آراء العالم الذكى : « الفراء » الذى ورد عنه فى محاضر جلسات الجميع اللغوى (دور الانعقاد الرابع ص ١٠٨) : (أنه إمام الكوفيين ، ووارث علم الكسائى ، ولا تريب علينا إذا أخذنا بمذهبه) . وكذلك الزمخشرى وصاحب المصباح المنير ، وغيرهم من الأئمة الذين سردنا آراءهم الخلية مفصلة فى الجزء الثالث - كما سبقت الإشارة هنا - م ٩٨ ص ١٨٣ -

بقى السؤال عن المعنى الدقيق للاطراد الذى يباح عليه القياس ، والمعنى الدقيق للكثرة التى تبيح القياس كذلك ؟ ما عددها ؟ وما شياتها ؟ وما نعوها ؟ .. وقد ورد هذا السؤال فى ص ١٢٩ من الكتاب الصادر من مجمع اللغة العربية بالقاهرة باسم : « كتاب فى أصول اللغة » وهو المشتمل على مجموعة القرارات : التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين ، وتصدى للإجابة عن هذا السؤال أحد الأعضاء المجمعين مسجلاً إجابته فى تلك الصفحة قائلاً ما نصه الحرفى : « (أضع بين يدي المسائل ما قال أصحاب أصول النحو فى ذلك من بيان وتحديد نسبة عددية يمكن أن تكون أصلاً لنسبة مئوية كالتى يستعملها المحدثون فى الإحصاء ؛ وذلك هو ما نقله السيوطى صاحب الاقتراح فى ص ٢١ سطر ١٠ وما بعده - وكذلك فى « المزهر » ح ١ ص ١٤٠ - ونصه : « قال الشيخ جمال الدين بن هشام : اعلم أنهم يستعملون غالباً ، وكثيراً ، ونادراً وقليلاً ، ومطرذاً . فالطراد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب ، والثلاثة قليل والواحد نادر . فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك » - انتهى سيوطى -

وبمحاولة علم هذا مفسراً بالنسبة المئوية كما يقال اليوم تكون النتيجة هى : المطرد الذى مثله بثلاثة وعشرين وجعلها نهاية هو ١٠٠٪ - والغالب وهو ٢٠ من ٢٣ = $\frac{20}{23}$ ٨٦٪ أو ٨٧٪ تقريباً . - والكثير وهو ١٥ من ٢٣ ٪ يساوى ٦٥٪ - والقليل وهو ٣ من ٢٣ ٪ يساوى ١٣٪ . والنادر وهو ١ من ٢٣ ٪ يساوى $\frac{1}{23}$ ٤٪ تقريباً . وبهذا يكتفون ، ولا يذكرون الشذوذ فى هذا المقام بعد ما وصلوا إلى النذرة وهى أقل القليل كما رأينا ...) » انتهى الإجابة .

هذا وقد أشرنا (فى رقم ٤ من هامش ص ٦٢٧) إلى أن المراد هناك من القلة ، والكثرة ، والاطراد ، وعدم الاطراد - مخالف للمراد منها هنا .

وتنوعها : وتباين طرائفها . . . و . . .

وفيا بلى الأوزان المطردة — أى : القياسية — لجمع التكسير بقسميه : « جمع القلة ، وجمع الكثرة » ، والأوصاف الواجب تحققها في المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تزاخمها صيغ كثيرة مسموعة ، مرجعها اللغة وحدها .

* * *

(١) أشهر الصيغ المستعملة في جموع القلة أربعة :

١ — أفعلة : وهو مقيس في كل مفرد يكون اسماً ، (لاوصفاً) ، مذكراً ، رباعياً ، قبل آخره حرف مدّ : نحو : طعام وأطعمة — بناءً وأبنية^(١) — عمود وأعمدة — رغيف وأرغفة . . .

وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن : فععال ، أو فععال (بفتح الفاء أو كسرهما) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لاهما حرف علة ، فالأول ، نحو : بساتين^(٢) وأبيّنة ، وزمام وأزيمة^(٣) ، والثاني نحو (قباء^(٤) وأقبية ، وكساء وأكسية) — (فناء وأفنية ، ورداء وأردية) . . .^(٥)

٢ — أفعُل : وينقاس في كل مفرد ، اسم (لاصفة) على وزن : فععل (بفتح فسكون) صحيح العين ؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست فاءه واواً ، — كوقت — وليس مضعفاً كعتم وجند . فمثال صحيح اللام : بحر وأبحر — نهـر وأنـهـر . . . ومثال معتلها : ظبي وأظب — جرّو ، وأجرّ^(٦) .

(١) ومثل : لسان وألسنة ، وسنان وأسنّة ، في قولهم : إعجاب المرء بنفسه يُشْرع إليه أسنة الطاعنين ، وتطاوله على أبناء جنسه يجمع عليه ألسنة الشائنين . . . (٢) متاع البيت ، أو الزاد .

(٣) انظر جمع « فُعُل » ص ٦٤٢ . (٤) العباءة أو : البرنس .

(٥) الهزمة في آخر المفردات الأربعة منقبة عن حرف علة والأصل (قَبَاو — كَسَاو)

(فَيَاي — رِدَاي) .

(٦) أصل أظب وأجرّ : « أظبى » ، و « أجرّو » ، استثقلت الضمة على الياء في الكلمة الأولى فحذفت — فالتقى ساكنان ، الياء والتونين ؛ فحذفت الياء للتخلص من الساكنين ؛ كطريقة حذفها في المنقوص . أما في الكلمة الثانية فقبلت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، ثم حذفت بالطريقة السابقة .

وينتقاس أيضاً في كل اسم رباعي مؤنث تأنيثاً معنويّاً ؛ (أى : بغير علامة تأنيث ظاهرة) . قبل آخره مدّة ، (ألف ، أو واو ، أو ياء) ؛ مثل : عَنَاق (لأنّثى الجِدَى) وأَعْنَقْ ، وَعَنْقَاب (لإحدى الطيور الجارحة) وأَعْقُبْ ، وذِرَاعُ وَأَذْرُعُ ، وَيَمِينُ وَأَيْمُنُ ، وَتَمْرُودُ وَعَمْرُودُ (على اعتبارهما من أسماء المؤنث) وجمعهما : أُنْثَمُدُ وَأَعْمُدُ .

٣ - أفعال . وينتقاس فيما لا ينتقاس فيه «أَفْعُلُ» السابق ؛ فيطرّد في كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوبٌ وأثوابٌ ، - سَيْفٌ وأسيافٌ - باب وأبوابٌ . . . وفي كل اسم واوئى الفاء ، أو مضعف ؛ نحو وقت وأوقات ، وعمّ وأعمام .

وفي كل اسم ثلاثى مفتوح الأول ، مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو ضمه ، نحو : جَمَلٌ وأجمالٌ ، وَتَمَرٌ وأثمارٌ ، وَعَصْفٌ وأعضادٌ .

وفي كل اسم ثلاثى مكسور الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو تسكينه ؛ نحو : عِنَبٌ وأعنانٌ ، وإِبِلٌ وآبالٌ ، وَحِمْلٌ وأحمالٌ .

وفي كل اسم ثلاثى على وزن : «فُعْلُ ، أو فُعْلُ» (بضم الأول والثانى ، أو بسكون الثانى) ، نحو : عُنُقٌ وأعناقٌ ، وَقُفْلٌ وأقفالٌ .

فإن كان المفرد على وزن : «فُعْلُ» (بضم ففتح) فالكثير^(١) أن يكون جمعه على : «فِعْلَانُ» (بكسر فسكون) ؛ نحو : صُرْدٌ^(٢) وصِرْدَانٌ ، وَنُغْرٌ^(٣) ونِغْرَانٌ ، وَجِرْدٌ^(٤) وجِرْدَانٌ .

وينتقاس في كل اسم على وزن «فُعْلُ» معتل اللام أو مضاعفاً^(٥) .

أما الاسم الثلاثى الذى على وزن : «فَعْلُ» (بفتح فسكون) صحيح العين - غير ما سبق - فنع كثر النحاة جمعه قياساً على : «أفعال»^(٦) . وهذا منع

(١) كما يأتى في ص ٦٥١ .

(٢) اسم طائر .

(٣) اسم طائر .

(٤) اسم طائر .

(٥) إيضاح هذا في ص ٦٥٠ و٦٥١ .

(٦) مع أن «التصريح» وحاشيته نقلتا منه نحو عشرين : منها :

لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياسياً على : «أفعال»
فيقال : بَحَثَ وأَبْحَثَ ، وَسَمَّهْمَ وأسْهَمَ^(١) ولا مانع أن يجمع

= فِرَخَ وأَفْرَخَ - حَبَرَ وأَحْبَرَ - زَنَدَ وأَزْنَدَ - حَمَلَ وأَحْمَلَ - شَكَلَ وأَشْكَالَ - سَمِعَ
وَأَسْمَعَ - لَفَظَ وَأَلْفَظَ - لَحَظَ وَأَلْحَظَ - مَجَلَّ وأَمَجَلَّ - رَأَى وأَرَأَى - سَطَرَ وأسْطَارَ - جَفَنَ وأَجْفَنَ - لَحَنَ
وَأَلْحَنَ - نَجَدَ وَأَنْجَدَ - فَرَدَ وَأَفْرَدَ - أَلَفَ وآلَفَ - أَنْفَ وَأَنَافَ - وَغَيْرَ ما ذكره كثير متناثر في المراجع
اللغوية ، منه : أَرْضَ وأَرَأَضَ - رَمَسَ وأَرَمَسَ - عَرَشَ وأَعْرَاشَ - نَهَرَ وَأَنهَرَ - نَذَلَ وَأَنذَلَ - شَخَّصَ
وَأَشْخَصَ - شَرَطَ وَأَشْرَطَ - جَفَّرَ (وهي : الشاة السمينية) وأَجْفَارَ - بَعَضَ وأَبْعَاضَ - دَخَلَ وأَدْخَلَ -
ضَرَبَ وأَضْرَبَ .

(١) سبب منهم جمع : «فَعَّلَ على أفعال» الذي وصفناه هو ما جاء في الجزء الثاني من كتاب
سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان: هذا تكسير الواحد للجمع ..) من أنه يجمع على : «فِعْعَلًا ، وعلى فُعُولٍ ،
وَأَفْعُلَ» . وأن جمعه على : «أَفْعَالٍ» ليس بالباب في كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛
كأَفْرَاحٍ ، وأَجْدَادٍ ، وأَفْرَادٍ .

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا - في هذه المسألة - متسرعين ؛ بدليل
ما نقلناه من الصيغ الكثيرة في رقم ٦ من هامش الصفحة السابقة ، وكذلك ما جاء في الجزء الخامس
ص ٣٩٢ من كتاب : «إرشاد الأريب لمعرفة الأديب» ، تأليف ياقوت الرومي ، وطبعة مرجليوث ، ونصه :
«(حدث أبوحيان التوحيدى . قال : «قال الصاحب بن عباد يوماً : «فَعَّلَ» بفتح فسكون ،
- ويريد ما كان منه صحيح العين- ، ليس من الأنواع التي ذكروها) ، «أفعال» قليل . ويزعم النحويون
أنه ما جاء منه إلا زَنَدَ وأَزْنَدَ ، وَفَرَّخَ وأَفْرَخَ ، وفَرَدَ وأَفْرَدَ . فقلت له : أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (أى :
كلمة) كلها : «فَعَّلَ وأفعال» . فقال : هات يامدعى . فسررت الحروف - أى : الكلمات - ودلت على
مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس للنحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسباع الواسع ،
وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً ... ، وهذا كقولهم : فَعِيلَ (بفتح فكسر ،
فياه ساكنة) على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيت في التتبع
إلى أقصاه . فقال : خروجهك من دعواك في فَعَّلَ (بفتح فسكون) يدل على قيامك في فَعِيلَ .)» ا هـ .

وقد يفهم من كلام «التوحيدى» أيضاً شيء آخر ؛ هو أن الكثير الذى يباح عليه القياس يتحقق
بورود ثلاثين مثالا مسموعة منه . ولاحق أن هذا فوق الكثير المبالغ فيه فيما أرى ؛ لأنه ساقه في معرض
التحدى وإثبات الحفظ والمعرفة كما يفهم من روح القصة - لا مجرد نقل المسموع الذى يؤيده .
وجاء على لسان أحد أعضاء الجمع اللغوى القاهرى (وهو الأب أنستاس الكرملى) ما يأتى منقولاً من
محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ :

«إن النحاة لم يصيبوا في قولهم : إن : «فَعَّلًا» لا يجمع على : «أفعال» إلا في ثلاثة ألفاظ لا رابع
لها : وهى : فَرَّخَ وأَفْرَخَ ، وحَمَلَ وأَحْمَلَ ، وزَنَدَ وأَزْنَدَ ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها . «والذى
وجدته أن ما سَمِعَ عن الفصحاء من جموع : فَعَّلَ على أفعال أكثر مما سمع من جموعه ، - أى : المطردة -
على : أَفْعُلَ (بفتح ، فسكون ، فضم) أو فِعْعَلًا (ببكر ففتح) ، أو فُعُولًا (بضمين) فعدد ما ورد=

كغيره - على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطرد جمعه عليها .

٤ - فعِلَمَة (بكسر ، فسكون ، ففتح) . . . ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة . وإنما يعرف عنها أنها مسموعة فى جمع مفردات معدودة بعضها على وزن : فعَعَلَ (بفتحتين) ؛ نحو : وَلَدَ وِوِلْدَة ، وقَتَى وقَتِيَة . . . أو على وزن : فعَعَلَ (بفتح فسكون) ، نحو : شَيَخَ وشَيْخَة - ثَوْرَ وثِيْرَة . أو على وزن فعَعَلَ (بكسر ففتح) ، نحو : ثِنْسَى ^(١) وثِنْسِيَة . أو على وَزن : فعَعَلَ (بفتح أوله وثانيه) نحو : غَزَالَ وغَزَلَة . أو على : وزن فعَعَلَ (بضم ففتح) ، نحو : غَلَامَ وغِلْسمَة ، أو على وَزن : فعَعِلَ (بفتح فكسر) ؛ نحو : صَبَى وصَبِيَة . . . وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها

= على أفْعَل هو (١٤٢) اسماً ، وعلى فَعَال (٢٢١) اسماً ، وعلى فَعَلان (كذا فى الأصل ولعل الصواب فُعُول) هو (٤٢) فانَّ يسلموا بجمعه قياساً مطرداً على «أفعال» أحق وأولى ؛ لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة وكلها منقولة عنهم ، ولورودها فى الأمهات المعتمدة ؛ مثل القاموس واللسان) ، ثم قال : (يحق للمجمع ألا يعتمد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاة ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر بلا اجتهاد ولا إيمان فى التحقيق بأنفسهم . أما الذى يؤيده الاجتهاد فخالف لما أثبتوه . وقد حان الوقت أن ينادى المجمع على رموس الملاء هذه القاعدة الجديدة المبينة على أقوال الأئمة الفصحاء . . . » ١ هـ .

ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التى وجدها هى لصحيح العين والفاء . . .

وقد وافق المجمع اللغوى القاهرى ومؤتمره المنعقد بالقاهرة فى يناير سنة ١٩٧٠ على القرار التالى ، ونصه :
- كما ورد فى ص ٢٢٣ من الجزء السادس والعشرين من مجلة المجمع الصادر فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ - هو : (قرر المجمع من قبل أن قياس جمع «فَعَلَ» الاسم الصحيح العين أن يكون على «أفْعَل» جمع قلة ، وعلى «فَعَال» أو فُعُول جمع كثرة . واستناداً إلى نص عبارة أبى حيان فى استحسان الذهاب إلى جمع فَعَلَ على أفعال » مطلقاً ، واستناداً أيضاً إلى الألفاظ الكثيرة التى وردت بمجموعة على هذا الوزن - ترى اللجنة جواز جمع «فَعَلَ» اسماً صحيح العين مثل : بحث وأبحاث على «أفعال» ولو كان صحيح الفاء ، أو اللام ويدخل فى ذلك مهموز الفاء ، ومعتلها ، والمضعف . وقد وافق المؤتمر على قرار اللجنة بصيغته المعروضة .) ١ هـ .

(١) الأمر الذى يعاد مرتين . - وأيضاً : الثانى فى السيادة ؛ أى : الذى يلى الرئيس الأكبر فى السيادة والمكانة . ومن الأول قوله عليه السلام : لا تثنى فى الصدقة . أى : لا تؤخذ مرتين فى السنة .

إلا السماع المحض ، لأن صيغة : « فِعْلَةٌ » لا تطرد في جمع مفردات معينة - كما سبق - وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع ^(١) . . .

(١) للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله في : « أفْعَلْ » .

لِفْعَلٍ اسماً صحَّ عَيْنًا : « أفْعَلُ » وللرباعي اسماً أيضاً يُجْعَلُ
إن كان كالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ في مدٍّ ، وتأنِيث ، وعدَّ الأَحْرَفِ
وقد اكتفى ابن مالك في ضابط « أفْعَلُ » بأن مفردة يكون صحيح العين ، وأن الرباعي يكون كالْعَنَاقِ
في المد ، والتأنِيث ، وعدد الحروف . وقد شرحنا المراد .

ثم قال في صيغة : « أفعال » ، إن الذي لا يطرد جمعه على « أفْعَلْ » يجمع على « أفعال » : والغالب
أن « فِعْلَان » هو جمع لفْعَلٍ . كصِرْدَانٍ فإن مفردة : صِرْدٌ :

وغير ما « أفْعَلُ » فيه مُطَرَّدٌ من الثلاثي اسماً « بَأَفْعَالٍ » يردُّ
وغالباً أَغْنَاهُمُو « فِعْلَان » في : « فَعْلٍ » ، كقولهم : صِرْدَانُ
ثم انتقل إلى صيغة : « أفْعَلَّة » ، فقال :

في اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ بِعَدِّ ثَالِثٍ - « أفْعِلَّة » عنهم أَطَرَّدَ
وَالزَّمَةُ في : « فَعَالٍ » أَوْ : « فَعَالٍ » مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أَوْ إِعْلَالٍ
أما وزن « فِعْلَةٌ » - ومفردة لا يكون إلا شماعياً - فعرضه في الشطر الثاني من بيت بعد هذا مباشرة ،
شطره الأول خاص بجمع من جموع الكثرة . (سيجىء في هامش ص ٦٤٢) قال :

« فَعْلٌ » لنحو أَحْمَرٍ وَحَمْرًا و « فِعْلَةٌ » جمعاً بنقل يُدْرَى
يريد من الشطر الثاني أن « فِعْلَةٌ » ، يُدْرَى مفردة ويعلم بالنقل الوارد عن العرب وبالسماح المأثور
عنهم . فلا ضابط له . لا قياس .

المسألة ١٧٣ :

(ب) أشهر الصيغ المستعملة في جموع الكثرة .

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعاً قياسيًّا . وقبل أن نسردها ، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعاً مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة - وقد أوضحنا الحكم في هذا^(١) - وفيما يلي القياسية :

١ - فُعَل (بضم فسكون) وهو جمع قياسي لشئين ، هما : «أفْعَل» وصف للمذكر^(٢) ، و «فَعْلَاء» وصف للمؤنث ؛ نحو : (أحمر وحمرء ، وجمعهما : حُمْر) .. (وأخضر وخضرء ، وجمعهما : خُضْر) . (وأصفر وصفراء ، وجمعهما : صُفْر) . . .

ويجب ترك فائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو ، نحو : خُضْر ، وزُرْق ، ولسُود ، وحوّ ؛ (في جمع : أخضر وخضرء ، وأزرق وزرقاء ، وأسود وسوداء ، وأحوى وحواء^(٣)) ، ففي هذه الأمثلة - وأشباهها - تسلم ضمة الفاء في الجمع ، وتبقى على حالها .

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة الناء كسرة ؛ لتسلم الياء من القلب ، (نحو : أبيض وبيضاء ، وجمعهما : بَيْض ؛ بكسر الباء^(٤)) . ومثل : (أعْيَن^(٥))

(١) في ص ٦٣٣ .

(٢) استثنى ابن هشام - كما نقل عنه الصبان - أربعة من ألفاظ التوبيد المعنوية التي سبق الكلام عليها في باب من الجزء الثالث ؛ هي : (أجمع - أكنع - أبتع - أبصع -) مصرحاً بأنها لا تجمع جمع تكثير ، وإنما تجمع جمع سلامة فقط . ولكن الأمثلة التي عرضتها المراجع النحوية المختلفة في باب التوكيد اشتملت على جمعها للتكثير على صيغة : «فُعَل» ولم تقتصر على جمع السلامة . فلعل المراد هو منع تكثيرها على : «فُعَل» .

(٣) الحوّة : سواد يميل إلى خضرة ، أو حمرة تميل إلى سواد .

(٤) كقول الشاعر يمدح :

له نِظَامٌ بَيْضٌ لَا يُغَيِّرُهَا صَرَفُ الزَّمَانِ كَمَا لَا يَصْدَأُ الذَّهَبُ

(٥) أعْيَنَ الرجل : اتسعت عينه واشتد سوادها .

وعَيْنَاء وجمعهما : عَيْن ، بكسر العين) . ووزن الجمع « فُعْلٌ » ، بضم الفاء كأصله ، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضميتها كسرة .

ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة ، وأن تكون لامه صحيحة كذلك ؛ مثل : « النُجْلُ » ^(١) في قول الشاعر :

طَوَى الجَدِيدَانِ ^(٢) مَا قَدْ كُنْتَ أَنْشَرُهُ وَأَنْكَرْتَنِي ذَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلُ
ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة ، نحو : بَيْضٌ وَسُودٌ ، أو كانت مضعفة ، نحو : غُرٌّ ، جمع أَغَرٍّ أو غَرَاءَ . أو كانت اللام معتلة ؛ نحو : عَشْنِي وَعُمْنِي ، جمع : أَعَشْنِي وَعَشَوَاءَ ، وَأَعْمَنِي وَعِمَاءَ ^(٣) . . .

٢ - فُعْلٌ (بضم أوله وثانيه) . وينقاس في شيئين :

أولهما : وصف على : « فَعُولٌ » (بفتح فضم) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسي : صَبُورٌ وَغُفُورٌ ، فإن كان بمعنى مفعول - نحو : حَبَّابٌ ، وَرَكُوبٌ - لم يجمع هذا الجمع .

ثانيهما : اسم رباعى صحيح اللام ، قبل لامه مدّة ؛ سواء أكانت ، أَلْفًا ، أم وَاوًا ؛ أم ياء ، غير أن المدّة إن كانت أَلْفًا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة : عِمَادٌ وَعُمْدٌ ، وَأَتَانٌ وَأَتْنٌ ، وَعُمُودٌ وَعُمْدٌ ، وَقُلُوصٌ ^(٤) وَقُلُوصٌ ، وَبَرِيدٌ وَبُرْدٌ . . . فلا فرق في هذا الاسم بين المذكر والمؤنث .

فإذا كانت المدّة أَلْفًا والاسم الرباعى مضعّفاً فقياس تكسيره : « أَفْعَلَةٌ » ، نحو : زِمَامٌ وَأَزْمَةٌ ، وَهَلَالٌ وَأَهْلَةٌ ، وَسِنَانٌ ، وَأَسِنَّةٌ . . . - كما سبق عند الكلام على : « أَفْعَلَةٌ » ^(٥) . أما إن كانت المدّة ياءً أو وَاوًا فالاسم المضعف يجمع على :

(١) جمع ، مفردة : نَجْلَاءٌ ، وهى العين المتسمة ؛ يقال : عين نجلاء ، أى : واسعة .

(٢) الليل والنهار .

(٣) وإلى ما سبق يشير ابن مالك فى صدر البيت السالف فى هاشم ص ٦٤٠ ، وهو :

فَعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرًا

(٤) الناقة الشابة القوية . (٥) ص ٦٣٦ .

« فُعْلٌ » أيضاً ؛ نحو : سرير وسُرُر ، وذَلُول وذُلُل^(١) .

ويجب - في غير الضرورة الشعرية - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً ؛
نحو : سِرَّار وسُور ، وسِوَاك وسُوك . وصِوَان^(٢) وصُون - أما في الضرورة
الشعرية ، فيجوز بقاؤها مضمومة .

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها . لكن يجب عند تسكينها كسر
فائه ، لتسلم الياء ؛ نحو : سَيَّال^(٣) وسَيَّل ، أو : سِيل . . .

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفاً صحيحاً ؛ نحو : كتاب وكتُب ، أو :
كتُب ، وأنان وأُنُن أو أُتُن . . .

ويمتنع تسكين عين المضعف^(٤) ؛ نحو : سرير ، سُرُر^(٥) . . .

فلاعين في هذا الجمع أربع حالات : وجوب ضمها - وجوب تسكينها ،
إلا في المضعف ، فيمتنع - جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء - جواز
الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء .

٣ - فُعْل (بضم ففتح) ويَطَّرِد في أربعة أشياء .

(١) اسم على وزن : « فُعْلَة » (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ،

(١) انظر « د » في ص ٦٤٤ ، ففيها بيان حكم آخر .

(٢) ما يسمى : « الدُولاب » .

(٣) (بفتح السين وكسرها) نوع من الشجر له شوك .

(٤) ويجوز فتحها بمرعاة ما سيأتى في « د » في الصفحة التالية .

(٥) وفي الكلام على : « فُعْل » يقول ابن مالك :

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعَى بِمَدٍّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا فَقَدْ

مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلِفِ وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عَرَفَ

(إعلالاً : مفعول به للفعل : فقد . والأصل ؛ قد زيد قبل لام ، وحرف اللام فقد إعلالاً . أى
بشرط أن تكون اللام صحيحة ، و « ذو » نائب فاعل للفعل : يضاعف . وبشرط ألا يكون الاسم الذى
قبل آخره ألف - مضاعفاً ، وهذا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرد . وبقية البيت الثانى لا شأن له
بصفة « فُعْل » وإنما يختص بوزن آخر سيجىء ؛ هو : فُعْل .

أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : عُرفَة وعُرف ، ومُدَيَّة ومُدَي ، وحُجَّة وحُجَج .

(ب) وصف على وزن : « فُعْلَى » التي هي مؤنث الوصف المذكور : « أَفْعَل » ، نحو : الكُبْرَى ، والوُسْطَى ، والصغرى ؛ فجمعها القياسي : الكُبُرُ والوُسُطُ ، والصُّغَرُ ، والمفرد المذكور هو : أكبر ، وأوسط ، وأصغر . ولا يصح جمع « حُبْلَى » على « حُبَل » لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

(ح) اسم على وزن : فُعْلَة (بضم أوله وثانيه) . نحو : جُمُعة وجُمُع .

(د) كل جمع تكسير على وزن : « فُعْل » ^(١) (بضميتين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه يجعله على وزن : « فُعْل » (بضم أوله ؛ وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذَكَاوَل ؛ فقياس جمعها للتكسير : جُدُد وذُلُل ، ويصح التخفيف ؛ فيقال : جُدَد وذُلَل . . .

٤ - فِعْل (بكسر ففتح) ويطرد في اسم تام ^(٢) على وزن : « فِعْلَة » (بكسر فسكون) ، نحو : كِسْرَه وكِسَر ، بَدْعَة وبِدَع ، فِرْيَة وفِرَى . وقد يجمع فِعْلَة على فُعْل ؛ وهو قياسي ، ولكنه قليل نحو حِلْيَة وحُلَى ، ولِحْيَة ولُحَى (بضم أولهما في التكسير أو بالكسر) .

فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياساً هذا الجمع ؛ نحو : صِغْرَة وكِبَرَة (بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام . نحو : رِقَة ^(٣) ، وأصلها وِرَق (بكسر الواو) حذفت فاؤها ، ونقلت حركتها إلى الحرف الساكن بعدها ، وعَوَّض عنها تاء التانيث في آخره ؛ فلا يقال : « وِرَق » يجمع المفرد ، بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التي هي عوض عنه . فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعاً بين العوض والمعوَّض عنه ^(٤) . . .

(١) سبق الكلام عليه في ص ٦٤٢ . (٢) لم يحذف من أصوله شيء .

(٣) فضة . (٤) في الجمعين : فُعْل وفِعْل يقول ابن مالك :

وَفُعْلُ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُرف

ونحو : كُبْرَى ، وَلِفِعْلَةٍ فِعْل وقد يجيء جمعه على فُعْل

٥ - فُعْلَمَة (بضم ففتح) وهو مقيس في كل وصف لمذكر عاقل ، على وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو : رامٍ ورماة ، ساعٍ وسعاة ، غازٍ وغزاة ، داعٍ ودعاة . وأصل : رماة وسعاة وغزاة ودعاة - رُمِيَّةٌ ، وسُعِيَّةٌ وغَزَوَةٌ ، ودُعَوَةٌ . وكلها على وزن : « فُعْلَمَة » تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العلة ألفاً ؛ فصار جمع التكسير على الصورة السالفة ، ووزنها « فُعْلَمَة » بالرغم مما دخلها من التغيير .

فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسماً ، نحو : وادٍ ، وعادٍ (اسم قبيلة) ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو : سارية وعادية ، ولا ما كان وصفاً للمذكر غير عاقل ؛ نحو : ضَرٍ في مثل : أسد ضارٍ ، أو وصفاً وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ؛ كعالم . . .

٦ - فَعْلَمَة (بفتح أوله وثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فاعل » ، للمذكر ، عاقل ، صحيح اللام ، نحو : كامل وكَمَلَة ، وكاتب وكَتَبَة ، وبارٍ وبررة .

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : وادٍ وعادٍ ، اسمين . . . ولا ما كان وصفاً على غير فاعل ، نحو : حَذَرٍ ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو : طالق ، وحامل (بمعنى حُبْلَى) ولا ما كان وصفاً لغير العاقل ؛ نحو : صاهل ، ولحق ، وسابق ؛ من أوصاف الحصان ، ولا ما كان وصفاً معتل اللام ، نحو : ساعٍ ، وداعٍ ^(١) . . .

فأوصاف المفرد هنا هي أوصافه في الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة .

(١) وفي الجمعين : « فُعْلَة ، وفَعْلَة » يقول ابن مالك :

في نحو : رامٍ ذو اطِّرادٍ فُعْلَمَة وشاعٍ نحو : كامل وكَمَلَة واكتفى بالمثال « رامٍ » فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على : فُعْلَة ، لأن الشروط التي سردناها متحققة في المثال . كما استغنى بالمثال : « كامل » الذي قياس جمعه للتكسير « فَعْلَة » عن سرد الشروط ، لأن المثال جامع لها . والمراد بالشيوع في الشطر الثاني من البيت : الشيوع الذي يفيد الاطراد ، لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عند فريق من قدامى النحاة . وقد ذكرنا في رقم ٣ من هامش ص ٦٣٤ ما قرره المجمع اللغوي ، وهو : أن الشيوع والاطراد في كلام القدماء بمعنى واحد ، وكلاهما يقاس عليه .

٧ - فَعَلَى (بفتح فسكون) ، وهو مقيس في كل وصف دالّ على آفة طارئة ؛ من موت ، أو ألم ، أو عيب ونقص . (أى نقص) ، ويشمل سبعة أنواع :

(أ) المفرد الذى على وزن : « فَعِيل » بمعنى : مفعول ، نحو : صريع ، وقتيل ، وجريح . والجمع ؛ صرُعَى ، وقتلَى ، وجرحَى . وهذه أوصاف دالة على موت ، أو تَوَجُّع .

(ب) المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضى ^(١) .

(ح) المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ كزَمِنَ وزَمْسَى ،

والوصفان السالفان دالان على الألم .

(د) المفرد الذى على وزن فاعِل . نحو : هالك وهلكى .

(هـ) المفرد الذى على وزن : فَعِيل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو :

مَيِّت وموتى .

(و) المفرد الذى على وزن : أفعَل ؛ كأحمق وحمقى .

(ز) المفرد الذى على وزن فَعْلان ؛ كسكران وسكرى .

وهذان الوصفان الأخيران دالان على نقص وعيب ^(٢)

٨ - فَعَلَمَ (بكسر ففتح) وهو مقيس في كل اسم صحيح اللام ، على وزن :

فُعِلَ (بضم فسكون) ، نحو : قُرْطُوقِرْطَمَ ، ودُرْج ودِرْجَة ، وكُوزوكِوزَة ، ودُبّ ودِيبَة . ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعاً لفُعِلَ (بفتح

(١) وقد يجمع « فَعِيل » هذا على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتى في ص ٦٤٩ و ٦٥٢ و ٦٥٣ .

(٢) وفى : فَعَلَمَى يقول ابن مالك .

فَعَلَى لوصف ، كقتيل وزَمِنَ وهالك . ومَيِّتٌ بِهِ قَمِينٌ

(قمن ، أى : حقيق وجدير) . يريد : أن : « فَعِلَ » جمع لكل وصف على وزن : « فَعِيل »

و « فَعِلَ » ، و « فاعِل » كالأثلة السابقة ، وما يؤدى معناها في الدلالة على الهلاك أو المرض أو

الألم . ثم قال : إن ما كان على وزن : فَعِيل ، مثل : مَيِّت ، حقيق بأن يجمع هذا الجمع ؛ فيقال

فيه : موتى . وأصل : « مَيِّت » ميوت ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت

الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

فسكون (أو : لَفِعْلٌ (بكسر فسكون) ، نحو : غَرَدَ^(١) و غِرْدَة - قِرْدَ و قِرْدَة^(٢) . . .

٩ - فُعَلٌ : (بضم أوله ، وتشديد ثانيه المفتوح) ، وهو مقيس في كل : وصف ، صحيح اللام ، على وزن : فاعِلٌ ، أو فاعلة ، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلة ؛ نحو : قاعد وقاعدة ، وثائم وثائمة ، وراكع وراكعة ، وساجد وساجدة ، . . . والجمع : قُعَدٌ ، وَثُومٌ ، وَرُكْعٌ ، وَسُجْدٌ^(٣) . . . ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون : « فَعْلٌ » جمعاً لوصف معتل اللام للمذكر على وزن : فاعل ، نحو : غُزِّي ، وسُرِّي ، وعُفِّي ، في جمع : غازٍ ، وسارٍ ، وعافٍ .

١٠ - فُعَمَالٌ (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام للمذكر ، على وزن : فاعل ، نحو : صائم وصوأم ، قارئ وقراء . ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن : « فاعلة » ، كقول الشاعر :

أبصارهن إلى الشبان مائلة وقد أراهن عنى غير صدّادٍ
جمع : صَادَّةٌ^(٤) . . .

(١) نوع من النبات الصحراوى ، المسمى : الكَمْثَة ، واختلفوا في ضبط الغين في المفرد ؛ فقيل مفتوحة ، وقيل مكسورة .
(٢) وفي « فِعْلَة » يقول ابن مالك :

لِفْعَلٍ اسماً صَحَّ لَأَمَّا « فِعْلَةٌ » والوضعُ - في فَعْلٍ وفِعْلٍ - قِلَّةُ
(الوضع العربى ، وهو وضع العرب للألفاظ بصيغها ومعانيها الواردة عنهم - قلل أن يكون وزن فِعْلَة جمعاً لاسم على وزن : فَعْلٍ ، أو فِعْلٌ ؛ فكلمة : «الوضع» مبتدأ ، خبره الجملة الفعلية : قَلَّته .
(٣) ومن الأمثلة لهُذين قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ الله » ، والذين معه أشدُّاءُ على الكفَّارِ ، رُحَمَاءُ بينهم ، تراهم رُكْعاً سُجْداً ؛ يَسْتَفْتُونَ فَضْلاً منَ اللهِ ورضواناً .
(٤) وفي الجمعين الأخيرين : (فُعَلٌ وفُعَمَالٌ) يقول ابن مالك .

وَفُعْلٌ لِفَاعِلٍ ، وَفَاعِلَةٌ وَضَفِينٌ ؛ نحو : عاذلٌ وعاذلة

ومثله الفُعَالُ فيما ذُكِرَا وذانٌ فى المَعْلَلِ لَأَمَّا نَدَرَا

ويهم من البيت الثانى أن الفُعَمَال كالفُعَمَال ، ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكراً ، وأن الوزن نادراً في الوصف المعتل اللام ؛ نحو : غازٍ ، وغُزَّى ، وغَزَّاء .

١١ - فِعْمَال (بكسر ففتح من غير تشديد) ، وهو مقيس في مفردات كثيرة الأوزان ، وأشهرها ثلاثة عشر وزناً :

الأول والثاني : « فَعْمَل » ، و « فَعْمَلَة » (بفتح الأول وسكون الثاني فيهما) اسمين أو وصفين ، ليست فائهما ولا عينهما ياء . نحو : كعُوب وكِعَاب ، وقَصْصَة وقِصَاص . وصُعُوب وصِعَاب . وخِندَلَة ^(١) وخِندَال .

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على « فِعْمَال » نادر ، لا يقاس عليه : نحو : يَعْمَر ^(٢) ويِعَار ، وضيف وضِيف ، وضِيعَة وضِيبَاع ^(٣) . . .

الثالث . والرابع : فَعْمَل وفَعْمَلَة (بفتح أولهما وثانيهما) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لأمهما صحيحة . وغير مضعفة ، نحو : جبل وجِبَال ، وجَمَل وجِمَال ، ورقَبَة ورقَاب ، وثمرة وثمار . . . فخرج نحو : بطل وبطلة ؛ لأنه وصف . ونحو : فتي وعصا ؛ لاعتلال لأمهما . ونحو : طَلَل ، لأنه مضعف اللام . . .

الخامس ، والسادس : فِعْمَل (بكسر فسكون) وفُعْمَل (بضم فسكون) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون « فُعْمَل » غير واوى العين : كحُوت ، ولا يأتى اللام كعُذَى ^(٤) ، ومن الأمثلة : ذئب وذئاب ، بئر وبئار ، رُمح ورِمَاح ، دُهْن ودُهَان ^(٥) . . .

(١) سميعة الذراعين والساقين .

(٢) الجدوى يوضع في حفرة عميقة ، ليحى الأسد لافتراسه ؛ فيتردى فيها ، ويتمكن الصيادون من صيده . أو الإجهاز عليه . ومن أمثال العرب : أذلّ من يَعْمَر ، وهو : الجدوى . .

(٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

« فَعْمَلٌ وَفَعْلَةٌ » ؛ « فِعْمَالٌ » لهما وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ « اليا » مِنْهُمَا ولم يذكر أنه قليل فيما فاءه « اليا » أيضاً .

(٤) نوع من المكايل يسمى : القفيز الشامى ، وهو غير المكيال الذى يسمى : المَدَّة .

(٥) في الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك :

و « فَعْلٌ » أيضاً له : « فِعْمَالٌ » ما لم يَكُنْ فى لَامِهِ اعْتِلَالٌ
أو يَكُ مُضَعَفًا . ومثْلُ : « فَعْلٍ » ذو التاء ، و « فَعْلٌ » مَعَ فُعْلٍ ، فاقْبَلْ
أبى : اقْبَلْ جمع : « فَعْلٌ وفُعْلٌ » على « أفعال » . ولم يذكر شروط جمعها وقد ذكرناها .
والمراد بقوله : « ذو التاء » ما كان على وزن : « فَعْلٌ » وختم بها فصار « فَعْلَة » . مع استيفائه الشروط .

السابع ، والثامن : فَعِيل بمعنى فاعِل^(١) ، ومؤنثه ؛ بشرط أن يسكونا وصفين ، ولامهما صحيحة ، نحو : ظريف وظريفة وجمعهما : ظِرَاف . وكريم وكريمة وجمعهما : كِرَام ، وشريف وشريفة وجمعهما : شِرَاف . فخرج نحو : حديد وجريدة ؛ لأنهما اسمان ، ونحو : غنى وولى ؛ لاعتلال لامهما ، وكذلك غنية وولية . وكذلك جريح وجريحة ؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول ، لا فاعل^(٢) . . .

وإذا كان «فَعِيل» هذا ومؤنثه معتلى العين بالواو ، صحيحى اللام فإن العرب تكاد تلتزم في جمعها صيغة : «فِعْعَال» ؛ نحو : (طويل وطويلة ، وجمعهما : طِبِوَال) ، (وقوم^(٣) وقوية ، وجمعهما : قِوَام) ، (وصواب وصويبة^(٤) ، وجمعهما : صِوَاب . . .)

التاسع ، والعاشر ، والحادى عشر : وصف على وزن : فَعْلَان ، أو على مؤنثيه : فَعْلَى ، وفَعْلَانَة (بفتح وسكون فى الثلاثة) ، نحو : غضبان وغَضْبَتَى ، وجمعهما : غِضَاب ، ومثل : نَدْمَان ونَدْمَانَة ، وجمعهما : نِدَام .

الثانى عشر ، والثالث عشر : وصف على وزن : فُعْلَان ، أو على مؤنثه : فُعْلَانَة (بضم فسكون فيهما) ؛ نحو : خُمُصَان^(٥) وخُمُصَانَة ، وجمعهما : خِمَاص . . .^(٦)

هذا ، وجمع : «فِعْعَال» من جموع التكسير التى لها مفردات كثيرة غير

(١) قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ، ما فى ص ٦٥٢ و ٦٥٣ .

(٢) وفى : «فَعِيل» هذا يقول ابن مالك

وفى : «فَعِيل» وصف فاعِلٍ ورَدَّ كَذَاكَ فى أنشَاءٍ أَيضًا اطَّرَدَ

(٣) حسن القامة . (٤) صائبة . (٥) جائع .

(٦) يقول ابن مالك فى الجموع الخمسة الأخيرة ، وفى : «فَعِيل» معتل العين بالواو ، صحيح

اللام ، نحو : طويل — وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة — : ما نصه :

وَشَاعَ فى وَصْفِ عَلَى : «فَعْلَانَا» أَوْ : «أُنْشَيْتُهُ» ، أَوْ عَلَى : «فُعْلَانَا»

ومثله : «فُعْلَانَةٌ» . وَالزَّمَةُ فى نَحْوِ : «طَوِيلٌ ، وَطَوِيلَةٌ» تَفِى

أى : تَتَفِى بالمطلوب ، وتحقق القياس . والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة التى يقاس عليها .

قياسية، منها: رجل ورجال، وحيدة وحيداء، وخروف وخيراف^(١) وقيلأوص^(٢)
وقيلأص . . .

* * *

١٢ - فُعُول (بضم أوله وثانيه) ويطرِد في ألفاظ :

منها : الاسم الذي على : « فَعِيل » (بفتح فكسر) ، نحو : كَسَبِد وكُتِبُود ،
نَمِر ، ونُمُور . . .

ومنها الاسم الثلاثي الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس
معتل العين بالواو ، نحو : كَعَب وكُتِبُوب - رأس ورؤوس - عين وعيون .
فخرج منه ، نحو : حَوَّض ، فلا يجمع على : فُعُول . . .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مكسور الفاء ؛ نحو : عِلِم وعِلوم
- حِلِم وحِلوم - ضِرْس وضِرُوس^(٣) .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين
بالواو : كحوت ، ولا معتل اللام ؛ كَمُدَى - وهو نوع من المكايل ، كما
سبقه^(٤) ، ولا مضاعف اللام ؛ كَمُدّ - لنوع من المكايل أيضاً - ومن الأمثلة
الصحيحة : جُنْد وجنود - بُرْد وبرود .

(١) جاء في الهمع في هذا الموضع (> ٢ ص ١٧٧ - بعد أن سرد المفردات التي تجمع على :
« فَعِيل » قياساً مطرداً) ما نصه : « (وشذ « فَعِيل » فيما عدا ما ذكر ؛ كخروف وخيراف ، و . . .) »^أ
وسرد كلمات أخرى . وبذا تكون كلمة : « خيراف » مجموعة سماعاً وصحيحة الاستعمال .
(٢) ناقة شابة : أما الجمع : « قِلاص » فيقول فيه « التصريح » إنه من الجمع المحفوظة ،
يريد : الشاذة .

(٣) وفي جمع : « فُعُول » بأنواعه المختلفة التي شرحناها يقول ابن مالك :

وبفُعُول : « فَعِيل » ؛ نحو : كَبِد يُخَصُّ غالباً : كَذَاك يَطَّرِد :

في « فَعِل » اسماً مُطْلَقَ « الفاء » و« فَعَل » له وَلِلْفُعَالِ فِعْلَانُ حَصَلُ

المراد بمطلق « الفاء » أن فاه ليست مقيدة بالفتح ، أو بالكسر ، أو بالضم ، ولم يذكر الشروط
والتفصيلات الخاصة بفتح الفاء ، ومضمومها ، وقد سردناها . وأجزء الأخير من البيت الثاني خاص
بجمع آخر هو ، « فِعْلَان » وسيجيء الكلام عليه .

(٤) في رقم ٤ من هامش ص ٦٤٨ .

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على : فَعْلَان ؛ مثل : حوت وحيّتان
وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على : «أَفْعَال» ، نحو : مُدَيّ وأَمْدَاء - بقلب
يائه همزة ؛ طبقاً لقواعد الإعلال - وكذلك مضعف اللام ، نحو : مُدّ وأمداد .

ومنها : اسم ثلاثي على وزن : « فَعْعَل » (بفتح أوله وثانيه) الخالي من حروف
العلّة . وهذا النوع مختلف في اطراده ؛ فثقل : يجمع قياساً على : « فُعُول »
وهذا حسن ، وقيل سماعاً فقط ، نحو : أَسَد وأَسُود ، وشَجَن وشُجُون . والذين
يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفاً ولا مضاعفاً ، فلا يجمعون كلمة : نَصَف^(١)
ولا لَسِبَ^(٢) على : نَصُوف ، ولَسُبُوب .

* * *

١٣ - فَعْلَان (بكسر فسكون) وهو مقيس في ألفاظ ، منها : اسم على
وزن : « فُعْعَال » (بضم ففتح) : نحو : غُلَام وغِلِمَان ، وغُرَاب وغِرْبَان .
ومنها : اسم على : « فُعْعَل » (بضم ففتح) ؛ نحو : جُرْد وجِرْدَان -
صُرْد^(٣) وصِرْدَان .

ومنها : اسم على : « فُعْعَل » (بضم فسكون) معتل العين بالواو ؛ نحو :
حُوت وحيّتان - كُوز وكِيْزَان - عُدود وعِيدَان . . .

ومنها : اسم على « فَعْعَل » (بفتح ففتح) ؛ والأغلب أن تكون عينه في
الأصل معتلة ؛ نحو : تاج وتيجان ، ونار ونيران ، وقاع وقيعان ، وخال وخيلان^(٤)
والأصل : تَوَج ، ونَوَر ، وخَيْل^(٥) . . . (تحرك حرف العلّة في المفرد ،
وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفا) .

(١) المرأة المتوسطة السن . (٢) موضع القلادة من العنق .

(٣) طائر ضخّم الرأس يصطاد المصافير . وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع في ص ٦٣٧ .

(٤) النقط المخالفة لبقية لون البدن .

(٥) وفي « فَعْلَان » يقول ابن مالك :

..... وللْفُعَال : فِعْلَانٌ حصل

وشاع في حوتٍ وقاعٍ مَعَ ما ضاهاهما . وقلّ في غيرها

١٤ - فُعْلَان (بضم فسكون) ويطرَّد في اسم على وزن : فَعْل (بفتح فسكون) ، نحو : ظَهَرَ وظُهُرَان . وبَطَن وبُطْنَان ، وفي اسم صحيح العين على وزن : فَعْل (بفتح ففتح) ، نحو : حَمَلَ وحُمْلَان ، بَلَدَ وبُلْدَان . وفي اسم على : فَعِيل ؛ نحو : رَغِيف ورُغْفَان ، وكَثِيب وكُثْبَان^(١) . . .

١٥ - فُعْلَاء (بضم ففتح) ويطرَّد في أشياء منها :

« فَعِيل » بمعنى : فاعل ، وصفاً للمذكر عاقل^(٢) ؛ أو بمعنى : مُفْعِل (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى : مُفَاعِل (بضم ففتح ، ثم كسر العين) بشرط أن تكون صيغة « فَعِيل » في الثلاثة غير مضعفة ، ولا معتلة اللام . ومن الأمثلة : (كريم وكُرَمَاء ، وبخيل وبُخْلَاء ، وظريف وظُرَفَاء) وكذا : (سميع ؛ بمعنى : مُسْمِع ، وجمعه : سُمَعَاء ، وأليم بمعنى : مؤلم ، وجمعه أُلَمَاء . وخصيب بمعنى : مخصب وجمعه : خُصْبَاء) ، وكذا : (خَلِيط بمعنى : مخالط وجليس ؛ بمعنى : مجالس ، وقَرَّيع بمعنى : مقارع . . . وجموعها : خُلَطَاء - جُلَسَاء - قُرَعَاء) .

ومنها : « فَاعِل » ، وصفاً دالاً على غريزة ، وسجية ، وأمر فطري غير مكتسب - غالباً - نحو : عاقل وعقلَاء - نابه ونِبَاهَاء - شاعر وشعرَاء^(٣) . أو دالاً

(١) وفي هذه الأسماء الثلاثة التي تجمع قياساً على : فُعْلَان - يقول ابن مالك :

و «فَعْلًا» إمبا، و «فَعِيلًا» و «فَعْلًا» غير مُعَلَّ العين : فُعْلَان شَمِلَ (فَعْلًا : مفعول به مقدم للفعل : شَمِلَ في آخر البيت) . يريد : أن الجمع : «فُعْلَان» يشمل من المفردات أنواعاً منها : فَعْل ، وفَعِيل ، وفَعَّل . . .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ما في ص ٦٤٩ و ٦٥٣ .

(٣) وفي فُعْلَاء وأفْعِلَاء يقول ابن مالك :

ولكريم وبخيل فُعْلًا كَذَا لما ضَاهَاهما قد جُعِلَا ونابَ عنه «أَفْعِلَاء» ؛ في المُعَلَّ لَآمًا ، ومُضْعَفٍ . وغيرُ ذَاكَ قَلَّ

وقد قيل : إن «أَفْعِلَاء» هذا نائب عن «فُعْلَاء» لعل مصنوعة دفعها المحققون . ولا داعي للتسمية ولا للتعليل ؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب هذا الوزن جمعاً لفَعِيل بمعنى فاعل إذا كان مضعفاً أو معتل اللام . كقولهم : « (لا عظمة ولا سلطان إلا للأعزاء الأقوياء ، وليس بعزيز ولا قوي من لم يتحصن بالفضيلة ، ويتسلح بمكارم الأخلاق) . »

على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصلحاء .

١٦ - أَفْعِلَاء (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح . . .) وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فَعِيل » (بفتح فكسر) بمعنى : فاعِل^(١) . بشرط أن يكون مضعفًا أو معتل اللام ، نحو : (عزيز وأعزّاء ، وشديد وأشدّاء^(٢) ، وقوى وأقوياء - وولّى - وأولياء . . . ومن القليل الذي لا يقاس عايه : صديق وأصدقاء ، لأنه ليس مضعفًا ، ولا معتل اللام . وكذلك ظنّين (أى : متهمّ - وأظنّاء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل .

١٧ - فَوَاعِل : وهو مقيس في أشياء أشهرها سبعة ؛ هي :

(أ) فاعِلَة : سواء أكان اسمًا أم صفة . وقد اجتمع في قوله تعالى : (لَتَسْفَعَنَ بالنّاصية ، ناصية ، كاذبة ، خاطئة) . فالناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة : وصفان^(٣) . والجمع : نَوَاصٍ ، كَوَاصٍ ، خَوَاصٍ .

(ب) اسم على : « فَوَعَلَ » أو : فَوَعَلَمَ (بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما) ، نحو : جَوَهَرَ ، وَكَوَثَرَ ، وَصَوَّمَعَهُ . وَزَوَّبَعَهُ ، وَجَمَعَهَا : جواهر ، وكواثر ، وصوامع ، وزوابع .

(ح) فَاعَلَّ (بفتح العين) اسمًا ؛ كخاتَمَ ، وَقَالَبَ ، وَطَابَعَ (بفتح العين في الثلاثة . طبقًا لإحدى اللغتين)^(٤) وجمعها : خَوَاتِمَ ، وَقَوَالِبَ ، وَطَوَابِعَ .

(د) فاعِلَاءَ (بكسر العين وفتح اللام) . اسمًا ، نحو : قاطِعَاء ، وَرَاهِطَاء وَنَافِقَاء ، والأسماء الثلاثة لبحر اليربوع^(٥) .

(١) وقد يجمع على صيغة أخرى إن طابق ما في ص ٦٤٩ و ٦٥٢ .

(٢) ومن هذا قوله تعالى : « محمدٌ رسولُ الله ، والذين معه أشدّاءُ على الكفار ، رُحَمَاءُ بينهم » - وقد سبقت الآية في رقم ٣ من هامش ص ٦٤٧ لمناسبة أخرى هناك .

(٣) ومثلها : « العوادي » جمع : « عادية » كقول الشاعر :

هَمَمُ الرّجالِ إذا مضتْ لم يَثنِها خُدْعُ الثّناء ، ولا عَوَادِي الدّامِ

(٤) والثانية : الكسر .

(٥) حيوان كالقنار ، ولكنه أكبر منه قليلًا .

(هـ) فاعِل (بكسر العين) اسماً ، نحو : جائز^(١) وكاهِل^(٢) ، وجمعهما :
جوائز وكواهل .

(و) فاعِل (بكسر العين) وصفاً خاصاً بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء
التأنيث — غالباً^(٣) — نحو : طالِق وطوالق .

(ز) فاعِل (بكسر العين) وصفاً لمذكر غير عاقل^(٤) ؛ نحو : صاهل
وشاهق (للمكان المرتفع) والجمع : صواهل وشواهق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة : « فاعِل » (بكسر العين) إذا كانت
وصفاً لمذكر عاقل فإنها لا تجمع على « فواعل » وقد حكم أكثر النحاة بالشيء
على ما خالف هذا من مثل : شاهد وشواهيد ، وفارس وفوارس : وناكيس
ونواكيس في قول الفرزدق :

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم خُضِعَ الرقابُ ، نواكسَ الأبصار

وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرها — مع كثرتها — تأويلاً غير مقبول ،
(كأن يقول : إن مفرد هذا الجمع ليس : « فاعِلاً » ، وإنما هو : « فاعلة »
والأصل : طوائفُ فوارس ، وطوائف نواكس . . . فالجمع عنده صفة لموصوف
محدوف ، مفردة : فاعلة ؛ فيكون جمعها قياساً : على : « فواعل » . وتأويلات أخرى
يحاولون بها إخضاعها للقياس . وفي كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معيان) .

والحق أن صيغة (فاعِل) تجمع قياساً على « فواعل » سواء أكانت صيغة

(١) الحشبة فوق حاطين . والحشبة التي تحمل خشب السقف . . .

(٢) اسم للمكان الذي تتلاق فيه الكتفان .

(٣) انظر هامش ص ٩٤ هـ لتكلمة المسألة .

(٤) وفي : « فواعل » يقول ابن مالك :

فواعِلٌ : لفَوَعَلٍ ، وفاعِلٍ وفاعِلاءَ مَعَ نَحْوِ : كاهِلٍ

وحائِضٍ ، وصاهِلٍ . وفاعِلَةٌ . وفاعِلَةٌ وشَدَّ في الفارِس مَعَ ماثِلَةٌ

يشير « بكاهل » إلى الاسم الذي على وزن : فاعِل (بكسر العين) و « بجائض » إلى الوصف الذي
على وزن : فاعِل (بكسر العين) ، خاصاً بالأنثى . و « بصاهل » : إلى فاعِل (بكسر العين) وصفاً
لما لا يعقل . . .

« فاعِل » صفة للمذكّر العاقل أم غير العاقل ؛ لكن مراعاة الشرط ^(١) أفضل لأنه الأكثر ، أما من لا يراعيه فلا يُحكّم عليه بالتخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح ، وإن كان دونه في القوة ^(٢) . . .

* * *

١٨ - فَعَائِل وهو مقيس في كل رباعى - اسم أو صفة - مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، ثالثه مُدَّة ، أليفاً كانت ، أو واواً ، أو ياء . فيشمل عشرة أوزان ؛ خمسة مختومة بالتاء ^(٣) ، وخمسة مجردة منها .

فالتى بالتاء منها : « فِئَعَالَة » (مضمومة الفاء ، أو مفتوحتها ، أو مكسورتها) ؛ نحو : ذُوَابَة وذَوَائِب ، وسَحَابَة وسَحَائِب ، ورسالة ورسائل .
ومنها : فَعُولَة (بفتح الفاء) ، نحو : حَمُولَة وحَمَائِل .

(١) وهو أن تكون الصيغة وصفاً لمذكر غير عاقل .
(٢) أما سبب الإباحة وعدم التقيد بالشرط (الذى يقضى بالألا تجمع صيغة « فاعِل » على « فَوَاعِل » إذا كانت وصفاً لمذكر عاقل) ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اهتدائه في الكلام الفصيح الذى يحتاج بصحته ، إلى جموع كثيرة جاوزت الثلاثين ، وكل واحد منها وصف لمذكر عاقل مراجع فى ونصوص يحتاج بها . ومن هذه الجموع : سابق وسوايق - هالك وهوالك - سايح وسوايح - حاسر وحواسر - قارى وقوارى - كاهن وكواهن - عاجز وعواجز - غائب وغوائب - رافد وروافد - حاج وحراج . . .
وقبل اليوم وقف صاحب خزانة الأدب (فى الجزء الأول ، ص ١٩٠ طبعة المطبعة السلفية) عند كلامه على بيت الفرزدق السابق وما تضمنه من جمع التكسير : « نواكس » فعرض أمثلة من هذا الجمع ، جاوزت العشرة - ثم وصلت بعده إلى ما ذكرناه أو يزيد . وفى المصباح المنير (مادة : فرس) بعض منها ، وبعض يغيرها ؛ مثل : صاحب وصواحب ، ونواكص ونواكص . . . و . . .

وأقوى مما سبق وأصرح ما جاء فى كتاب « تاج العروس ، شرح القاموس » ج ١ مادة : قرآن ، عند الكلام على : « قوارى » ونصه : (« قوارى » كدنانير - وفى نسختنا : « قوارى » كفسوايل ، وجعله شيخنا من التحريف . قلت : إذا كان جمع : « قارى » فلا مخالفة للسامع ولا للقياس ؛ فإن فاعلاً يجمع على فواعل . . .) ١ هـ ، وهذا نص قاطع آخر . فلا داعى اليوم للتسكك بالشرط السالف . إلا على أنه الأفضل ، لا على سبيل أنه - وحده - الصحيح .

(٣) ويلحق بها المختوم بألف التأنيث - وستجىء - ويشترط بعض النحاة فى المختوم بالتاء ما ليس على وزن « فَعْمِيلَة » أن يكون اسماً ، لا صفة أما « فَعْمِيلَة » فتجتمع عنده مطلقاً ؛ سواء أكانت وصفاً ، أم غير وصف . . . وهو بشرطه السالف يخالف غيره ممن لم يشترطه . والأحسن إهمال شرطه .
هذا ، وإذا كانت « فَعْمِيلَة » بمعنى « مفعولة » لم تجمع على : « فعائل » - كما سيبنى -

ومنها : فَعِيلَة ^(١) (بفتح فكسر) ؛ نحو : صحيفة وصحائف . ويشترط ألا تكون صفة بمعنى « مفعولة » ؛ كجريحة ، بمعنى : مجروحة ؛ فلا يقال : جرائح . والمجردة من التاء (ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوى) هى :

فِعَال (بكسر أوله وفتح ثانيه) ، نحو : شِمَال ^(٢) وشَمَال - وفُعَال (بضم أوله ، وفتح ثانيه) . نحو : عُنُقَاب ^(٣) وعُقَاب ، وفُعُول (بفتح فضم) ، نحو : عَجُوز ^(٤) وعَجَائِر . وفَعِيل (بفتح فكسر) ، نحو : لَطِيف (اسم امرأة) ولطائف . وفُعَال (بفتح ففتح) ، نحو : شَمَال ^(٥) وشَمَائِل .

ومن المؤنث : النوع المختوم بألف التأنيث المقصورة ؛ مثل : حُبَارَى ^(٣) وحبائر . والممدودة ، نحو : جَمَلُولَاء ^(٦) وجلالئل ^(٧) . . .

١٩ - فَعَالِي . . . (بفتح أوله وثانيه ، وكسر ما قبل آخره) ، ويطردي أوزان ؛ أشهرها سبعة .

أولها : فَعَلَاة (بفتح فسكون) ، نحو : مَوَآم ^(٨) ومَوَام .
ثانيها : فِعَلَاة (بكسر فسكون) ؛ نحو : سِعَلَاة ^(٩) وسَعَال .
ثالثها : فِعْلِيَّة (بكسر فسكون فكسر ففتح . . .) ، نحو : هِبْرِيَّة ^(١٠) وهَبَار .

-
- (١) قد يلحق هذه الصيغة في بعض الصور عند جمعها على « فاعل » ، أنواع من الإعلال والإبدال ، مفصلة في ص ٧٦٧ وما بعدها ؛ كالذى يقال في بريئة وبرايا ، وخطيئة وخطايا . . . و . . .
(٢) لئيد اليسرى .
(٣ و ٣) اسم طائر .
(٤) للمرأة - غالباً - إذا كانت عجوزاً ، وقد يقال للرجل أيضاً .
(٥) اسم ريح .
(٦) اسم بلد في فارس .
(٧) وفي فاعل يقول ابن مالك :

و « بفعاثل » اجتمعن : « فعالة » وشبهه ؛ ذا تاء ، أو مُزَالَة

- (أى : ذا تاء ثابتة أو مزالة ، فزالة معطوفة على محذوف . ومعنى مزالة : أنها أزيات وأبعدت ، والمراد : أنها غير موجودة ، والمراد بشبهه : « فعالة » : صيغتان - ؛ هما : « فَعِيل وفُعُول » (بفتح أولهما) مشتملتين على التاء أو مجردتين منها ؛ كظريفة وظرائف ، ولطيف (اسم امرأة) ولطائف . وحلوبة وحلائب .
(٨) صحراء واسعة .
(٩) وهى - في زعمهم - الغول ، أو ساحرة من الجن .
(١٠) القشر الذى في شعر الرأس . أو ذرات القطن والدقيق المتطاير . .

رابعها : فَعَلُّوْةَ (بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح) ، نحو : عَرَقُوْةَ ^(١) وعَرَّاق .
خامسها : ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي ، ويُحذف أول الزيادتين
عند بعض العرب ، نحو : حَبَسْتُيَ ^(٢) وحَبَّاطٍ ، وَقَلَسْتُوْةَ وَقَلَّاسٍ .
يحذف النون فيهما . بخلاف من يحذف ثاني الزائدين فإنه يجمعهما على : حَبَّاطٍ
وقَلَّاسٍ يحذف الألف الأخيرة (الياء) ^(٣) والواو .

سادسها : فَعَلَّلَاءَ : (بفتح فسكون ففتح) اسما ؛ كصَحْرَاءَ وصَحَارٍ .
أو وصفاً لأنثى ، لا مذكر له ؛ نحو : عَدَّارَاءَ ^(٤) ، وَعَدَّارٍ ^(٥) . . .

سابعها : ما يحتوى على ألف مقصورة للتأنيث ، أو : الإلحاق ، كحَبْلِيَّ
وحَبَالٍ ، وذِفْرِيَّ ^(٦) وذِفَارٍ .

وما كان « كَفَعَلَاءَ » السابقة أو مختوماً بألف التأنيث المقصورة أو بألف
الإلحاق — يجوز جمعه على : « فَعَعَالِيَّ » كما يتبين من الصيغة التالية .

٢٠ — فَعَعَالِيَّ : (بفتح أوله وثانيه ورابعه) ، وهو مقيس فيما سبقت الإشارة
إليه في الوزنين السادس والسابع ، أى : فى « فَعَلَّلَاءَ » ، إما اسما ؛ كصَحْرَاءَ ؛
وإما وصفاً للمؤنث لا مذكر له ؛ كَعَدَّارَاءَ ^(٥) وإما مختوماً بألف التأنيث المقصورة
كحَبْلِيَّ ، أو بألف الإلحاق كذِفْرِيَّ ^(٦) ؛ فيقال فى الجمع : صَحَارِيَّ ،
وعَدَّارِيَّ ، وحَبَالِيَّ ، وذِفَارِيَّ ، كما يصح : صَحَارٍ ، وعَدَّارٍ ، وحَبَالٍ
وذِفَارٍ على أساس ما تقدم (فى : ١٩ — سادسها) ، فهذه المفردات — ونظائرها —
مشتركة عند جمعها بين صيغتي فَعَعَالِيَّ . . . وفَعَعَالِيَّ . . . بكسر
اللام أو فتحها .

وتنفرد صيغة : « فَعَعَالِيَّ » . . . (بكسر اللام) بالخمسة التى ذكرت قبل

(١) الخشبة المعترضة على رأس الدلو . (٢) الكبير البطن .

(٣) سيجىء فى ص ٦٦٦ بيان الحذف وسببه . (٤) وهى : البكر .

(٥ ٥) يخالف الأشموني غيره فى صيغة « فَعَلَّلَاءَ » التى هى صفة لأنثى ؛ كَعَدَّارَاءَ ، فىرى أن جمعها على
الفَعَالِيَّ والفَعَالِيَّ — بكسر اللام وفتحها — غير قياسى وأنه مقصور على السماع ؛ طبقاً لما جاء فى التسهيل ،
دون ما فى الألفية ، وابن عقيل وسواهما (انظر ما سبق متصلاً بهذا فى ص ٢٠٩ و ٢١٢ عند الكلام
على صيغة منتهى الجموع فى المنوع من الصرف) . (٦ ٦) موضع خلف أذن البعير يرشح منه العرق .
النحو الوافى — رابع

صيغة : فَعْلَاء ؛ كما تنفرد « فَعَالِي » (بفتح اللام) بوصف على وزن :
« فَعْلَان » أو « فَعْلِي » (بفتح فسكون فيهما) ، نحو : كَسْلَان ، وسِكْرَان
وغَضِبَان ، وجمعها : كَسَالِي ، وسِكَارِي ، وغَضَابِي ؛ بفتح ما قبل الآخر
ولا يصح كد ره . والأحسن في صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه ، فيقال :
كُسَالِي ، وغُضَابِي ، وسُكَارِي .

« ملاحظة » : عرفنا أن وزن « فَعْلَاء » اسماً أو صفة يجمع ^(١) على : الفَعَالِي
والفَعَالِي (بكسر اللام أو فتحها) ، فنقول في الصحراء والعُدْرَاء : الصَحَارِي
والصَحَارِي ، والعُدَارِي ، والعُدَارِي

ويجوز شيء ثالث ؛ هو : جمعهما على : الفَعَالِي (بكسر اللام وتشديد
الياء) ^(٢) . ذلك أن وزنهما الصرفي هو : « فَعْلَاء » . فالألف التي قبل الهمزة
تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهمزة أيضاً ياء ، وتندغم
في الياء السابقة ؛ فتصير الكلمة بعد الجمع ، صَحَارِي وعُدَارِي . . . ومن
الممكن التخفيف بحذف إحدى الياءين ، فإن حذفت الثانية التي تحركت بالفتحة
بعد إدغامها صار الجمع : صَحَارِي وعُدَارِي ، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها ؛
ثم حذفها للسبب الذي من أجله تحذف في المنقوص ^(٣) . وإن حذفت الأولى الساكنة
فتح الحرف الذي قبلها لتقلب الياء الثانية ألفاً ، وتبقى من غير حذف ؛ فيقال :
صَحَارِي وعُدَارِي ^(٣) . . .

٢١ - فَعَالِي (بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشددة) وَيَطَّرَد في :
(١) كل ثلاثي ساكن العين ، في آخره ياء مشددة تَلِي الأَحرَف الثلاثة
سواء أكانت هذه الياء في أصلها لغير النسب ؛ نحو : قُمْرِي ^(٤) وكُرْمِي ^(٥)

(١) مع الخلاف في هذا . (٢) وسيجئ الكلام عليه بعد هذا مباشرة .
(٣ و ٣) انظر السبب والحكم في ص ٦٧٣ - وفي الفَعَالِي والفَعَالِي (بكسر اللام وفتحها)
يقول ابن مالك من غير إيضاح ولا تفصيل .

وبالفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمُعَا صحراء ، والعُدْرَاء : والقَيْسَاتِبَا
أى : اتبع القياس على هذين المثالين . يريد : قس عليهما نظائرها . . .
(٤) طائر مفرد . (٥) أحد الطيور المائية .

وَكُرْسَى ، وَبَرْدَى^(١) — أم كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ، وصار متروكاً غير ملحوظ . مثل : مُهْرِي ، فأصله : الحمل المنسوب إلى قبيلة : « مُهْرَة » اليمنية التي اشتهرت قديماً بإبلها النجيبة القوية ، ثم كثر استعماله حتى نُسِيَ النسب ، وأهمل ، وصار ، « المُهْرِي » اسماً للنجيب من الإبل مطلقاً بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه . ومثله : بُخْتِي ، فأصله الحمل المنسوب إلى « بُخْت » وهي إبل خُراسانية اشتهرت بقوتها وحُسْنُها . ثم شاع استعمال « البُخْتِي » في كل « جمل » قوى جميل من غير نظر لنشأته ، ولا تفكير في نسبته . فمثل الأشياء السابقة تجمع قياساً على : « فَعَالِي » ، فيقال فيها : قَمَارِي — كَرَارِي — كَرَّاسِي — بَرَادِي — مِهَارِي — بَخَاتِي — ... وهكذا .

ويفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد^(٢) ، — (كمصري ، وتركبي ، وبصري ...) لا يجمع هذا الجمع . ومن ثَمَّ قالوا في أناسي : إنه جمع : إنسان ، لا : إنسي ؛ لأن الياء في : « إنسي » للنسب الباقي على حاله^(٣) . وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : « عربي ، وعجمي » لتحرك عينهما . . .

(ب) ووزن فَعَالِي مقيس أيضاً — على الصحيح — في وزن : « فَعَلَاء »

على الوجه الذي سبق شرحه وإبانته في الصيغتين السالفتين (١٩ ، ٢٠)^(٤)

- (١) نبات مائي كان قماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون ، كما نكتب اليوم على الورق .
 (٢) يتروّد هنا على ألسنة النحاة : (النسب المتجدد) ... يريدون به : النسب الباقي على حاله لأداء الغرض منه — وهو مذکور في بابہ ص ٧١٤ — ، لا النسب الذي أهمل أصله ، وترك الغرض منه . وعلامة ياء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف ؛ وهو المنسوب إليه . وأما غير الدالة عليه فيختل اللفظ بسقوطها ويصير خالي المعنى . (راجع حاشية الخضري) .
 (٣) ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضاً : « أناسين » فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التي أبدلوا فيها التون ياء ، وأدغموا الياء في الياء ، كطريقتهم في بعض الكلمات ؛ ومنها : ظَرَبَان — لدابة صغيرة تشبه الكلب أو القط ، كريمة الرائحة — فقالوا : ظَرَابِين وظَرَابِي ، على أن الخلاف شديد في مفرد : أناسي وأشباهها .
 (٤) وفي صيغة ؛ فعالي يقول ابن مالك :

واجعلُ : « فَعَالِي » لغير ذي نَسَبٍ جُدُّد ، كالْكُرْسِي ، تَتَبِعِ الْعَرَبُ المراد بالنسب الذي جدد — كما سبق في رقم ٢ — هو : النسب القائم وقت جمع الكلمة ، الباقي لأداء الغرض منه . فثله يمنع جمع الكلمة على : « فَعَالِي » أما النسب غير المجدد وهو النسب القديم في أصله ، المهمل في حاضره عند جمع الكلمة ، فإنه لا يمنع جمعها . فإن لم تكن الياء للنسب مطلقاً فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن .

٢٢ - فَعَمَّالِيل (بفتح أوله ، وثانيه ، وكسر رابعه) ، ويطرد في أنواع ؛ أهمها أربعة ، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك :

الأول : الرباعي المجرد - أي : الذي كل حروفه أصلي - سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضموم ومهما ، أم مكسورهما ، أم غير ذلك ؛ نحو : جعفر ، وجعفر - بُرْثُنْ وِبْرَاثُنْ^(١) - زِبْرِجْ^(٢) وِزْبَارِجْ - سِبْطُرْ^(٣) وسِبْطَاطِرْ - جُخْدَبْ^(٤) وجخادب .

الثاني : الخماسي المجرد ؛ نحو : سَفَرَجَلْ وجَحْمَرَشْ^(٥) ، وجمعهما : سَفَارِجْ وجَحَامِرْ ؛ بحذف الحرف الخامس من أصلهما . ولهذا الحذف ضابط تحب مراعاته ، هو :

(١) أن الحرف الخامس الشبيه^(٦) بالزائد واجب الحذف مطلقاً ؛ نحو : جَحْمَرَشْ^(٥) وجحامر ؛ - سواء أكان الرابع شبيهاً^(٦) بالزائد أم غير شبيه ؛ نحو : قُلْدُ عَمِيلْ^(٧) وقلد أعيم ، وسَفَرَجَلْ وسفارِج .

(١) مخالب الحيوان المتوحش . وتشبه أصابع اليد مع الأظفار .

(٢) من معانيه : الذهب ، والسحاب الرقيق الذي يحاطل لونه حمرة ، والزهرة . . .

(٣) من معانيه : الطويل ، والثهم ، واللسان الحاد .

(٤) الأسد . (٥ و ٥) المرأة العجوز ، أو : الوقحة .

(٦ و ٦) حروف الزيادة عشرة ، مجموعة في قولهم : (أمانٌ وتسجيل) أو : في (سائقونها) . ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته ، ولا يكون زائداً بغيرها ، وله معان يؤديها . ومن الممكن الاستغناء عن الحرف الزائد ، مع تأدية الكلمة معنى بعد حذفه (كل ذلك يجري طبقاً للتفصيل المدون في الباب الخاص بذلك ، وهو باب : « التصريف » ص ٧٤٧ و ٧٥٣) .

أما الحرف الشبيه بالزائد فهو :

أ - الذي يكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه ليس بزائد ، لعدم انطباق صفة الزائد وموضعه عليه .

ب - أو يكون لفظه مخالفاً للزائد ، ولكن موضعه في الحلق واللسان هو موضع الزائد .

فثال النوع الأول حرف النون من : خَدَرَنْتَقْ (بمعنى : عنكبوت) وخَوَرَدَقْ (ومن معانيه : موضع الأكل ، واسم قصر للنعمان بن المنذر) فهذه النون شبيهة بالحرف الزائد في مادتها ، ولكنها ليست بزائدة ، إذ يغلب على الزائدة أن تكون في آخر الكلمة ، كغضبان وندمان ، أو في الوسط مع السكون كَغَضَبَنْفَر . ومثال النوع الثاني : حرف « الدال » في مثل : « قَرَزْدَقْ » ؛ فإنها ليست من حروف الزيادة . ولكن موضع نطقها في الفم واللسان هو : طرف اللسان ، كموضع « التاء » الزائدة ؛ فأشبهتها من هذه الناحية ، فكلاهما من طرف اللسان . (٧) الحمل الضخم .

(ب) وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيهاً بالزائد .

(ح) فإن كان الرابع وحده (أى : دون الخامس) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه أو حذف الخامس ، لكن حذف الخامس هو الأفصح والأعلى^(١) ؛ كالدال فى فرزدق ، والنون فى خَـدَرْنَقْ أو خَوَرْنَقْ ؛ فيقال فى الجمع : فرازِق وفرازِد - وخدارِيق وخدارِن - وخوارق وخوارِن ، وهكذا^(٢) . . .

الثالث : الرباعى المزيـد - وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة ، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة - نحو : مدحرج ، ومتدحرج ، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً فى مفردة ؛ ولا يحذف غيره ؛ فيقال : دحارج ، يحذف الميم فى الكلمة الأولى ، والميم والتاء فى الثانية ، ولا يبقى فى الجمع إلا الحروف الأصلية . كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رابعاً وليسناً^(٣) ، قبل الحرف الأخير الأصيل .

(١) لأن الأكثر فى الكلام المأثور هو الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغيير .

(٢) مزج ابن مالك الكلام على صيغة « فَعَالِل » والكلام على : « شبهه » ، الذى سيجى ذكره

فى الصيغة التالية مباشرة - وهى رقم ٢٣ ص ٦١٢ - قال :

وبفَعَالِلَ وشَبَّهه انطِقَا فى جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . وَمِنْ خُمَايِى جُرِّدَ - الْآخِرَ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

(ارتقى ، أى : زاد . من غير ما مضى : بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفرداً من غير المفردات التى سبق الكلام عليها ، وعلى مجموعها القياسية) . فإن ما سبق من تلك المفردات التى لها جموع مطردة ذكرناها - لا يصح أن تجمع على : « فعالل » وشبهه .

ثم وضع فى آخر البيت الثانى : أن آخر الخماسى المجرد يحذف عند جمعه للتكسير . وتقدير كلامه : وانف بالقياس الآخر من خماسى جرد . أى : احذف الآخر من خماسى جرد من الزيادة ، وخلا منها . وهذا الحذف بسبب القياس . فكلمة : « الآخر » ، مفعول به للفعل : « انف » والجار والمجرور : « بالقياس » متعلق بهذا الفعل ، وكذا الجار والمجرور : من خماسى .

ثم بين أن الخماسى المجرد إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد - دون خامسه الأصيل - فقد يحذف الرابع دون الخامس الذى تم به أصول الكلمة . ويفهم من هذا أنه يجوز أيضاً حذف الخامس . قال :

وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(٣) سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٥٨ أن أحرف العلة ثلاثة ؛ الألف ، والواو ، والياء :

١ - فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها سميت أحرف علة ، ولين ؛ ومد ، نحو : عالم -

فإن كان الرابع الزائد اللّسين : « ياء » بقي ، ولم يحذف عند الجمع ، ويجمع ما هو فيه على : « فعَالِيل » في الأغلب ؛ نحو : قِنْدِيل وقناديل ، وَغُرْنَيْق وَغُرَانِيق . . .

وإن كان ألفاً أو وواً قُلِّب عند الجمع ياء ثابتة ، ويجمع ما هو فيه على : « فعَالِيل » كذلك في الأغلب ؛ نحو : عصفور وعصافير ، وسِرْدَاح^(١) وسِرَادِيح وفِرْدَوْس وفَرَادِيس^(٢) . . .

فإن كان حرف العلة متحركاً وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كَسْتَهْوَر^(٣) ، وَهَبَيْتَخ^(٤) ؛ فيقال في جمعهما : كَنَاهِر وَهَبَايَخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مُصَوَّرٌ وَمَصَاوِر ؛ فيحذف حرف العلة المدغم فيه لتحركه ؛ فليس حرف لين .

فإن كان حرف العلة غير رابع حذف ، نحو : فِدَاوَكَس^(٥) وَخَيْسَفُوج^(٦) وجمعهما : فِدَاكِس وَخَسَافِيح .

الرابع : الخُمَاسِي المَزِيد ، - أَى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ، ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة - نحو : قَطْرَبُوس^(٧) ،
= ب - إن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها ، سميت أحرف علة ، ولين ، نحو : عَوْن ، وعَيْن .
- ح - إن تحركت سميت أحرف علة ، فقط ؛ نحو : سَهْوٌ ، جَرِيٌّ . وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف علة ، ولين . ومد .

د - المراد باللين الذي يبقى في الجمع هنا عام ؛ يشمل ما قبله حركة تناسبه ، أولاً تناسبه ؛ كما في الأمثلة .
(١) المكان اللين ، والناقاة السميّة . (٢) وفي الرباعي المزيّد يقول ابن مالك :

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ . مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرُهُ الَّذِي خَتَمَا
(الَّذِي = الذي . إثره = بعده) .

والعادي : اسم فاعل من الفعل : عدا ، بمعنى : جاوز . أَى : احذف زائد الاسم المجاوز الرباعي . فالرباعي : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادي ، ويصح أن يكون مضافاً إليه ، والمراد بزائد الرباعي هنا . ما كان على خمسة أحرف ؛ أربعة منها أصلية ، وواحد زائد . ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذي يكون ختام الاسم . فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : « الرابع » لوقوع الذي يختم الاسم بعده ، وهو الخامس . (٣) السحاب المتراكم ، والرجل الضخم .

(٤) الغلام السمين . (٥) أسد .

(٦) من معانيه : حب القطن . (٧) أو : قَطْرَبُوس ، الناقاة السريعة ، أو القوية .

وخَسَنَدَرِيس^(١)، وَقَبَّعَشَرَى^(٢)؛ فيحذف عند جمعها شيثان، هما: الخامس الأصلي، وما كان زائداً في المفرد؛ فيقال: قَرَاطِيب، وخَسَنَادِر، وَقَبَّاعِث، يحذف الواو والسين من الكلمة الأولى، والياء والسين من الثانية. (والسين فيهما هي الحرف الخامس الأصلي الذي يجب حذفه مع الزائد، كما سبق) — وبحذف الراء والألف الأخيرة (المكتوبة ياء) من الكلمة الثالثة.

هذا، وجمع التكسير حين يكون على وزن: «فَعَالِيل» السالف. أو: «ما يشبهه»^(٣) يصح في جميع صورته وحالاته — ولو لم يحذف من حروف مفردة شيء بسبب الجمع — زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة، وحذفها إن كانت موجودة^(٤)؛ فيقال في الأمثلة السالفة ونظائرها: جَعَاغِر، وجَعَاغِر، وِبَرَاتْن وِبَرَاتِين كما يقال: جَحَامِر وجَحَامِير، وفَرَازِق وفَرَازِيق، وخَسَدَارِق وخَسَدَارِيق، وكَنَاهِر وكَنَاهِير^(٥). ويستثنى من هذا الحكم أمران.

الأول: ما كان مخنومًا بياء مشددة مثل كَرَسَى وكَرَاسَى. فلا تزداد عليه الياء؛ لثلاثي يجمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من نوع واحد، وهذا مردود^(٦). ولا تصح أن تحذف منه الياء المشددة.

والثاني: ما كان حذف الياء من آخره مؤدياً إلى اجتماع مثليين متجاورين

(١) خر . (٢) الجمل الضخم، واسم بعض الدواب والناس.

(٣) وقد يعبرون عنها أحياناً بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي: «مَفْعَاعِل ومَفْعَاعِيل» والمراد بما يشبهه: الوزن الثالث والعشرون الآتي (في ص ٦٦٤) ويجب التنبيه إلى أن الحكم الآتي خاص بجمع التكسير الذي على وزن: «فَعَالِيل وشبهه» — دون غيرها — سواء أ حذف منه شيء بسبب التكسير أم لم يحذف. بخلاف الحكم الذي يليه (تحت عنوان: «ملاحظة») فإنه خاص بالتكسير الخالي من الياء الذي حذف بعض أحرفه؛ سواء أ كان على وزن: «فَعَالِل وشبهه» أم كان على وزن غيرها.

(٤) وقد اجتمع الأمران: (زيادة الياء وعدم زيادتها) في بيت لأبي تمام يمدح قومه، هو:

نجوم طواليع، جنال فوارع غيوث هواميع، سيول دوافع

— انظر تفصيل البيان في «ب» ص ٦٧١ — ثم رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠.

(٥) انظر ما يتصل بهذا في رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ وأيضاً لهذا الحكم في ص ٦٧١ إشارة، ويليها تقييد — كالذي هنا — ألا يؤدي حذف الياء إلى اجتماع مثليين؛ كما في جمع جلباب على جلباب وتقييد آخر في هامشها.

(٦) كما فصلناه في رقم ٣ من ص ٦١٥ وهامشها.

بغير إدغام ، نحو : جلابيب - جمع جِلَابَاب - فلا يقال : « جلابب »
بحذف الياء ، لأن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل ولا المعنى
- كما يجيء^(١) - .

« ملاحظة » : في كل حالات جمع التكسير - ما كان منه على وزن : « فَعَالِل »
أو على وزنٍ شبهه الآتي ، أو على وزنٍ غيرهما - إذا حذف منه بسبب الجمع
بعض أحرف أصلية أو زائدة وكان خالياً من « ياء » ، يجوز زيادة ياء قبل آخره ؛
لتكون بمنزلة العوض^(٢) عما حذف ؛ فيصح في الأمثلة السالفة ونظائرها مما فيه
حذف بسبب التكسير ؛ - دحارج ودحاريج ، وخنادر ، وخنادير ، وكناهر
وكناهير ، وقباعث وقباعيث^(٣) .

وإذا كان « فعالل وشبهه » منقوصاً فله حكم خاص يجيء^(٤) .

٢٣ - شبه فَعَالِل (بفتح أوله وثانيه ، وكسر رابعه) ، والمراد به : ما يماثل :
« فَعَالِل » في عدد الحروف ، وفي ضبطها بالسكون ، أو بالحركة . واو كانت
الحركة مختلفة في نوعها بين الاثنين مؤدّية إلى الاختلاف في الوزن الصرفي ؛ فيشمل
صيغاً كثيرة .

منها : مَفْعَاعِل : كمنابر - وفَيَّاعِل ، كَمَصَيَّارِف - وفَوَاعِل كجواهر -
وفَعَاعِل كَسَلَاكِيم - وفَعَّاعِلِي ككراسي^(٥) . . . فليست هذه الأمثلة وصيغها
على وزن :

(١) في ص ٦٧١ وفي ص ٦٧٢ ، وهامشها .

(٢) مع مراعاة الشرط الآتي في رقم ٢ من هامش ص ٦٧١ .

(٣) كما سيأتي في ص ٦٧١ . والحكم هنا يخالف لسابقه في أمرين :

أولهما : أنه ليس مقصوداً على وزن « فعالل » وشبهه ؛ بل يشملهما وغيرهما . .

ثانيهما : أنه لا يصح زيادة هذه الياء إلا إذا كان جمع التكسير خالياً منها ، وكان قد حذف
بعض أحرفه .

(٤) في رقم ٢ من ص ٦٧٣ .

(٥) ومنها غير ما ذكر هنا : (فَعَاوِل - فَعَانِل - تَفْعَاعِل - مَفَاعِل - فَعَالِل - أَفَاعِل -
فَنَاعِل - فَعَّاعِل . . وما أشبه هذه الأوزان ، بشرط ألا يكون الحرف الثاني فيها حرف مد ، وبشرط
ألا يكون المفرد مما يدخل في ضوابط جمع آخر تختلف صيغته عن صيغة : « فَعَالِل » وشبهه . أي : أن
المفرد لا يجمع على « فعالل » وشبهه إذا أمكن جمعه على صيغة أخرى من صيغ الجموع السالفة (راجع
المجموع في هذا ج ٢ ص ١٨٠) .

« فَعَعَالِيل » وإنما تشبهه في عدد حروفها، وهيئتها . أى : ضبط حُرُوفها ضبطاً متماثلاً في مجرد الحركة والسكون دون التقيد بنوع الحركة ، ولا بالوزن الصرفي الدقيق (١) .

وهذا الجمع مقيس في كل لفظ ثلاثي الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة . بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزيد ليس داخلاً تحت حكم جمع من الجموع السالفة، وبهذا الشرط لا يُجْمَع جمعاً قياسياً على : « شبه فَعَعَالِيل » ما كان مثل : أحمر ، وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصُغرى ، وسَكْرَى ؛ لأن لهذه الألفاظ وظواهرها جموعاً أخرى قياسية - وقد عرفناها (٢) - .

وحكم هذا الثلاثي المزيد عند جمعه على : « شبه فَعَعَالِيل » ما يأتي :

(١) إن كانت زيادته حرفاً واحداً فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقاً ، (أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، وسواء أكان في الأول أم في غيره ، والإلحاق أم لغير الإلحاق) ، نحو : (أَكْرَمَ وأكارم - مَعْبُد ومُعابد) - (جوهر وجواهر - صَيْرَف وصيارف) - (وَعَلَمَتْنِي (٣))

(١) انظر ما يوضح هذا في رقم « ٤ » من هامش ص ٦٧١ .

(٢) ويدخل « شبه فعالل » في الحكيمن السابقين :

وأولهما : أن كل جمع تكسير - مهما كانت صيغته - إذا حذف من مفردة شيء عند جمعه جمع تكسير ، جاز زيادة ياء قبل آخره إن كان خالياً منها ؛ لتكون بمنزلة العوض عن المحذوف سواء أكان المحذوف أصلياً أم زائداً - مع مراعاة الشرط الذي في رقم ٢ من هامش ص ٦٧١ - مثل دحارج ودحارج وفرازق وفرازق . وهذا حكم عام ينطبق على : « فعالل » وعلى شبهه ، وعلى غيرها - كما أشرنا في الصفحة السابقة -

وثانيهما : أن كل جمع تكسير - كما سبق في ص ٦٦٤ - على وزن : « فعالل » أو ما يشبهه ، يجوز - ولو لم يحذف منه شيء بسبب الجمع - زيادة ياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة ؛ نحو : جعافر وجعافير ، وبرائن وبرائين ، وعصافر وعصافير . إلا الجمع الذي يؤدي حذف الياء من آخره إلى اجتماع مثليين بغير إدغام في مثل : جلابيب ، وإلا الجمع المختوم بياء مشددة ، مثل : كراسى وكراشى . فلا يجوز فيه زيادة الياء ؛ لثلاثي يجمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وهذا ممنوع . - طبقاً لما سبق إيضاحه في ص ٦٦٤ - وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه . - انظر البيان تفصيلاً في : « ب » ص ٦٧١ - ورقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٣) اسم نبت .

وعَلَّاق (١) . . .

(ب) إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ، وترك القوى^(٢) ؛ نحو : مُسْطَلِق ومَسْطَلِق ، ومُعْزَف ومَعْزَف ؛ ولا يقال : نطالِق ولا غتارف ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية^(٣) لا توجد في النون والتاء .

ومثل : مصطفَى ومحتفظ ، فيقال في جمعهما : مَصَّافٍ ومَحَافِظٍ ؛ بحذف « تاء^(٤) الافتعال » ، دون الميم^(٥) التي لها المزايا . . .

(١) زيادة الواو ، والياء ، وكذلك الألف (المكتوبة ياء) في عَلَّقَى - هي للإلحاق . أما الزيادة في : أكرم وأكارم فليست له .

(٢) يزداد بالقوى هنا : ما يسمونه : « الفاضل » . وهو : ما له مزية ليست للآخر . وتحقق المزية في أمور ؛ منها :

تقدم الحرف في مكانه من الكلمة - تحركه - دلالة على معنى - مقابله لحرف أصل ؛ بأن يكون حرفاً للإلحاق - الوقوع في موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى ، كما سيأتى مثاله في منطلق ، وما بعدها - أن يكون في أصله حرف زيادة من أحرف (سأتمونها . .) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفاً آخر لداع لغوي ؛ كأن ينقلب دالا ، أو طاء ، أو غيرها من حروف ليست للزيادة - ألا يؤدي وجوده إلى صيغة غير موجودة - ان يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي يساويه في جواز الحذف - أن يكون مختصاً بالاسم . وقد رد صاحب التسهيل الأسباب السالفة كلها إلى ثلاثة فقط ؛ هي المزية المعنوية ، والمزية اللفظية ، وأن يغنى حذفه عن حذف غيره .

(٣) فالمزية المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا - وعلى اسم المفعول أحياناً ، واللفظية أنها أسبق مكاناً منهما ، وأنها متحركة دون النون ، وأنها مخصصة بالاسم .

(٤) قلبت طاء في مصطفى . (وستجى أحكامها في باب القلب - ٧٥٦ و ٧٩٣) .

(٥) انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية (في ص ٦٧٣) فيه تكملة الحكم السالف .

وبهذه المناسبة نعرض لصحة جمع : « مفعول » على : « مفاعيل » قياساً مطرداً .

قال ابن هشام في شرحه لقصيدة : « بانت سعاد » ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مضروب جمع تكسير . وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شذوذاً . ومثل مضروب في منع تكسيره : مختار ومنقاد من اسمي الفاعل والمفعول المبدوين بميم زائده . والقياس عنده أن يجمع : « مفعول » جمع مذكر سالماً إن كان الوصف لمذكر ، وجمع مؤنث سالماً إن كان الوصف لمؤنث ، فيقال مضروبون - مختارون - منقادون . . . ، كما يقال : مضروبات - مختارات - منقادات . (راجع الصبان في آخر جمع التكسير ،

تحت عنوان : فائدة ، عند الكلام على بيت ابن مالك : (وخَيْرُوا فِي زَائِدَى سَرْنَدَى ...) ويفهم من كلامه وما نقله أنهم صنعوا تكسير كل اسم فاعل ، واسم مفعول إذا كانا مبدوين بميم زائدة . وقالوا إن قياسهما هو التصحيح ، إلا وزن : « مُفْعِل » المختص بالإناث ، نحو : مُرَضِّع ؛ فإنه يكسر . =

ومثل : أَلَسَدَدَ ، وَيَلَسَدَدَ ؟ (ومعناهما : أَلَدَ ، أَى : شديد

= وقد ردّد هذا الرأى كثير من جاءوا بعد ابن هشام ، وحكموا بتخطئة سواه . غير أن كتاب : « المعانى الكبير » لابن قتيبة ، يحوى أعداداً كثيرة صحيحة من جمع « مفعول على مفاعيل » مسموعة من يحتج بكلامهم . وبعض المحققين المعاصرين (هو الأب أنستاس الكرولى - رحمه الله - وكان عضواً بمجمع اللغة العربية ، بالقاهرة) نشر بحثاً لغوياً مستقى من الكلام العربى الفصيح ، والمعجمات اللغوية الأصلية ، أثبت فيه صحة جمع « فَعُول » على : « مفاعيل » ، تياساً طردأ . وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة لأصحابها الذين نحتاج بكلامهم ، أو مأخوذة من مراجعها اللغوية الوثيقة .

على أن سيبويه (كما فى كتابه - ٢ ص ٢١٠) قد سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه فى هذا من جموع متعددة تخالف رأيه ؛ (منها : مكسور ومكاسير - ملعون ودلاعين - مشثوم ومشائم - مسلوخ ومسالينخ - مغرود ومغاريد - مصعود ومصاعيد - مسلوب ومساليب) - فلا داعى للتأويل الذى يمنع القياس على هذه الجموع المتعددة ، ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى تبغى العشرات - وهى غير ما سلف - منها : ديمون وميامين - مجنون ومجانين - مملوك وممالك - مرجوع ومراجيع - متبوع ومتابع - مستور (بمعنى : عفيف) ومساتير - معزول (أى : لا سلاح له) ومعازيل (وقيل مفردة معزال) - بل إن هذه الجموع وحدها ، منضمة إلى ما نقله « سيبويه » تعتبر كثرة وافرة تبجى القياس عليها . هذا إلى أن « الأشوشى » فى شرحه باب : « جمع التكسير » من ألفية « ابن مالك » قد نص صراحة عند بيت الناظم :

وَزَائِدُ الْعَادَى الرَّبَاعَى اخْذِفْهُ مَا

على جمع مختار وبنقاد - بنصهما - على مختار وبنقاد (وتعبه « الخضرى » فى حاشيته قائلا : (إن القياس أن يقال : مختار ، ومقاييد ، بخذف النون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد لأصلها ، وهو الياء . . .) . وتعبه آخرون من ناحية أخرى ، هى أن اللفظين هما من جموع تكسير الثلاثى المزيد ، لا من تكسير العادى الرباعى الذى يتحدث عنه ابن مالك فى بيته . ولم يعترض أحدهم على صحة تكسير هذين الجمعين ، ولم يشر من قرب أو بعد إلى أن تكسيرهما مريب أو غير جائز . فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع « مفعول على مفاعيل » مع مراعاة الضوابط العامة .

وقد فصل مجمع اللغة العربية القاهرى ومؤتمره فصلاً نهائياً فى هذه المسألة - طبقاً لما ورد فى ص ٢٢٤ من العدد السادس والعشرين من مجلته الصادرة فى شهر ربيع الأول سنة ١٣٨٠ هـ ومايو سنة ١٩٧٠ م وكان قد أحال تلك المسألة من قبل على لجنة الأصول - وفجأ إلى النص المنقول : « (راجعت اللجنة كثيراً من أمثلة « مفعول » مجموعاً على « مفاعيل » فى المعجمات فاطمأنت إلى كثرة ما ورد من هذا الجمع ، وانتهت إلى القرار التالى : قاس النحاة جمع « مفعول » اسماً أو مصدرأ على « مفاعيل » وترى اللجنة قياسية جمعه كذلك وصفاً ، لكثرة ما ورد من أمثله . ووافق المؤتمر على أن تكون صيغة القرار على النحو التالى :

« يجمع مفعول على مفاعيل » (مطلقاً) . ١ هـ

هذا ، وقد صرح الخضرى فى كلامه السالف بأن الألف فى « بنقاد » أصلها : ياء . وهو مخالف لما فى القاموس والمصباح من عرضها فى مادة : (قود) الواوية ، لا : (قيد) الياثية . لذا جمعها اجمع (ج ٢ ص ١٨٠) على ؛ « مقادود » .

الخصومة) وجمعهما: أَلَادِد ، وَيَلَادِد : ثم تدغم الدالان في كل واحدة ؛ فتصير أَلَادَ ، وَيَلَادَ ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتتحركهما ؛ ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا في أول المضارع — أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى .

(ح) إن كانت زيادته ثلاثة أحرف ، حذف اثنان ، وبقي الثالث الأقوى ؛ نحو : مُسْتَدَعٌ ^(١) وَمَسْدَاعٌ ، وَمُسْتَعْسِسٌ ^(٢) وَمَقَاعِسٌ ^(٣) ؛ فلا يقال في الأول : سَدَاعٌ وَلَا تَدَاعٌ ؛ لأن حذف « الميم ، والتاء » من مُسْتَدَعٍ يؤدي إلى : سَدَاعٌ ، وهي صيغة لا نظير لها في العربية ، ولأن حذف الميم والسين يضيّع الدلالة على . اسم الفاعل ^(٤) . . .

وكذلك لا يقال في الثاني — عند سيوييه — قَعَاسِسٌ . وحجته : أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة ؛ هي : الميم ، والنون ، والسين الأخيرة المزيدة للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على اسم الفاعل .

وخالفه بعض النحاة فجمعه على : قَعَاسِسٌ ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق . وحجته : أن السين زيدت في الفعل — وفروعه — لإلحاق لفظه بكلمة : أَحَرَرْتَجِسَمَ ، وبقاء الملحق أولى من غيره . . .

(١) أصله مُسْتَدَعِيٌّ بزيادة الحروف الثلاثة الأولى . وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص . من : داعٍ . (انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية ، في ص ٦٧٣) . .
(٢) هو : الشديد ، أو المتأخر الراجع للخلف .
(٣) هذا هو الجمع القياسي وقد جاء في « القاموس » أن جمعه : مَقَاعِسٌ ، وَمَقَاعِسٌ (بفتح الميم أو ضمها) ومَقَاعِسٌ .
(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

و « السَّيْنُ » و « التَّاء » من كَمُسْتَدَعٍ أَزَلْ ؛ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَقَاهُمَا مُخِلٌ
يريد : لأن بقاءهما مخل بينا الجمع ، أي : بينائهما ، وصيغته . ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزة والياء في مثل « أَلَادِد وَيَلَادِد » وقد تقدم الكلام عليها :
وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِرَوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ ، إِنَّ سَبَقَا

وهذه تعليقات جدلية ، مصطنعة . والتعليل الحق الذى يعتمد عليه فى هذا الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير . وقد ورد السماع بما يؤيد الرأيين .

ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخارج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : « تفاعيل » وهو وزن له نظراء فى العربية ؛ (منها : تماثيل ، وتهاويل ، وتباشير ، وتفاريق ، وتساييح . . . و . . .) أما بقاء السين فيؤدى إلى سخاريج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له .

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحَيَّزَبُون^(١) وعَيْطَمُوس^(٢) ؛ يقال فى جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف ياء المفرد ، وإبقاء الواو ، وقلبها ياء فى الجمع ؛ لوقوعها بعد كسرة .

ولو حذفت الواو وبقيت الياء لقليل فى جمعهما : حَيَّازِين وعياطمس ، بتحريك الياء والميم أو بتسكينهما . وهو فى الحالتين وزن لا نظير له^(٣) . وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضاً ؛ فيقال : حزابن ، وعطامس ؛ وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الواو والياء معاً . فى حين استطعنا فى الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الياء وحدها . فنحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحداً^(٤) . . .

(ح) إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مكافئاً فى قوته لحرف زائد آخر - أى : مساوٍ له فى الأفضلية - جاز حذف أحدهما من غير ترجيح : كالنون والألف المقصورة (المكتوبة ياء) فى نحو : سَرَنْدَى^(٥) وعَلَسَنْدَى^(٦) ؛

(١) من معانيها : المرأة العجوز . . . و . (٢) المرأة الجميلة الطويلة ، والناقة السليمة .
(٣) وتحريكهما يؤدى أيضاً إلى مالا نظير له فى العربية ؛ فإن ما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف - يجب أن يكون ثانيهما ساكناً .
(٤) وفى هذا يقول ابن مالك :

و«الْيَاء» لَا «الْوَاوُ» أَحَدُفَ أَنْ جَمَعْتَ مَا . كَحَيَّزَبُونٍ ؛ فَهُوَ حُكْمٌ حُتْمًا

(٥) من معانيه : سريع قوى - جرى مقدام . . .

(٦) الجمل الضخم ، واسم نبت ، والغليظ الضخم عامة . . .

فيقال في جمعهما : سَرَانيد ، وعَلَانيد ، أو : سراد وعَلَاد . فالحرفان قد زيدا معاً في المقدّر لإلحاقه بالخماسي : سَفَرَجَل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما مزية على الآخر ^(١) . . .

* * *

« ملحوظة » : قلنا ^(٢) إنه يصح في جمع التكسير المشابه لصيغة : « فَعَالِل » ما صح في « فعالل » من زيادة الياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة (طبقاً لما سبق) ^(٢) . ومما ينطبق عليه هذا أن تحذف إحدى الياءين جوازاً ، للتخفيف ، في مثل : أمانى — أغانى — أثافى . . . ومفرداتها : أمنية — أغنيّة — أثفيّة . . . بتشديد الياء في هذه المفردات ^(٣) . . .

(١) وفي هذا التكافؤ يقول ابن مالك :

وَحَيْرُوا فِي زَائِدَى : سَرْنَدَى وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ ؛ كَأَعْلَنَدَى

(٢ و ٢) في ص ٦٦٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ويحيى « ب » من ص ٦٧١ .

(٣) جاء في الجزء الأول من تفسير القرطبي لقوله تعالى في سورة البقرة : (ومنهم أمميون لا يعلمون

الكتاب إلا أمانى . . .) ما نصه :

(قرأ أبو جعفر ، وشيبة ، والأعرج : إلا أمانى ، خفيفة الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين استخفافاً وقال أبو حاتم : كل ما جاء من هذا النحو واحدة مشدد فلك فيه التشديد والتخفيف ، مثل : أثافى ، وأغانى ، وأمانى . . . ياء واحدة ، أو ياء تشددة ، في كل ما سبق . . . ونحوه . وقال الأخفش : هذا كما يقال في جمع مفتاح : مفاتيح ومفاتح . وهى ياء الجمع . قال النحاس : الحذف في المعتل أكثر . قال الشاعر :

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ثلاث الأثافي ، والرسوم البلاقع اهـ

ومثل ما سبق قول أبي إسحاق الزجاج (كما جاء في ص ٢٠٥ من كتاب المختار من شعر بشر)

ونصه : « (في لفظ : « الأمانى » وجهان ؛ العرب تقول : هذه أمان وأمانى ؛ بالتخفيف والتشديد . فن قال « أمانى » بالتشديد فهو مثل أحداث وأحاديث ، ومن قال : « أمان » بالتخفيف فهو مثل أحداث وأحداث ، وقُرْفُور وقُرَاقِير ، إلا أن التخفيف فيما اجتمعت الياءان فيه أكثر ؛ لثقل الياء . والعرب تقول في أثفيّة : أثافى وأثاف ، والتخفيف أكثر ؛ لكثرة استعمالهم أثاف . والأثافي الأحجار التي تجعل تحت القدر .) « اهـ .

— انظر ما يتصل بهذا في ص ٦٦٤ وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ والبيان في « ب » ص ٦٨١ —

المسألة ١٧٤ :

أحكام عامة

١ - زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زيادة تاء التأنيث :

(أ) إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصلية أو الزائدة - تطبيقاً للضوابط السالفة في الجمع - جاز زيادة ياء^(١) قبل آخر الجمع ، تكون بمنزلة العوض^(٢) عن المحذوف . ومن الأمثلة : فَرَزْدَق ، رَسَمَ-رَجُل ، وَمُنْطَلِق ... فيقال في جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فَرَاذِق ، وَسَفَارِج ، وَمَطَالِق ... ويقال في جمعها بعد الحذف مع تعويض ياء عن المحذوف . فَرَاذِيق ، وَسَفَارِيج ، وَمَطَالِيق ...

(ب) تقدم^(٣) أن كل جمع تكسير على وزان : « فَعَالِيل » وشبهه - (وقد يعبرون عنه أحياناً بالجمع المماثل في صيغته لصيغتي : « مفاعل أو مفاعيل »^(٤)) - يجوز فيه زيادة الياء إن لم تكن موجودة ، كما يصح حذفها إن كانت موجودة . لا فرق في هذا بين الجمع الذي حذف منه بعض حروف مُفْرَدَه ، أم لم يحذف ، فيقال في جمع : جَعْفَر ، ومَفْتَاح ، وعَصْفُور ، وقِنْدِيل ... جَعَاْفِر وجَعَاْفِير - ومَصَابِيع ومَصَابِيح - وعَصَاْفِر وعَصَاْفِير - وقِنَادِل وقِنَادِيل .

(١) سبقت الإشارة لهذا في ص ٦٦٤ ، وفي رقم ٢ من هامش ص ٦٦٥ ، وله صلة بما في رقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) وتعويض الياء إنما يكون جائزاً حين لا يستحقها الجمع لغير التعويض ، كاستحقاقه في كلمة لُغَيْزِي (بمعنى : اللغز) ، فيقال في جمعها : « لُغَاغِيْز » بحذف ألفها ؛ لثبوت يائها التي كانت في المفرد . فلا يزداد في الجمع مع هذه الياء ياء أخرى للتعويض عن المحذوف .

(٣) في ص ٦٦٤ و ٢ من هامش ص ٦٦٥ وفي هامش ص ٦٧٠ .

(٤) - كما تقدم في رقم ٣ من هامش ص ٦٦٣ - والمراد بالمماثل - كما سبق في رقم ٢٣ ص ٦٦٤ - ما وافقهما في عدد الحروف مع مقابلة المتحرك بمتحرك ، والساكن بساكن فلا بد في هذه المماثلة من تحقق أمرين : أن يكون عد الحروف متساوياً ، وأن يكون كل حرف مماثلاً لنظيره في الترتيب مماثلة تقتضي أن يكون متحركاً مثله أو ساكناً ، ولا عبرة بنوع الحركة بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركاً بالفتحة أو بالضم ، والآخر بالكسرة مثلاً . فالهم هو اشتراكهما في عدد الحروف ، وفي مجرد الحركة المطلقة ، أو السكون ، بدون نظر لنوع الحركة .

هذا رأى الكوفيين ، والسماح الكثير يؤيدهم^(١) ، والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يخصصون الحكم السابق بالضرورة ، ويؤولون الأمثلة المسموعة ، ويتكلمون في التأويل ما لا يحسن قبوله ، وبعض أئمة النحاة^(٢) يؤيد الكوفيين ، ولكن يستثنى صيغة « فواعل » فلا يقول : « فواعيل » — ولا داعى لهذا الاستثناء — وكذلك يؤيدهم بعض أئمة اللغة^(٣) .

ويجب — كما تقدم — عند زيادة الياء ألا يكون الجمع مخنومًا بياء مشددة كالتى فى « كرسى » ؛ ويجب عند حذفها مراعاة أن حذفها لا يؤدى إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين ؛ كما فى جمع : « جلاب » على « جلابيب » ، فلو حذفت الياء لأدّى حذفها إلى أن تكون صيغة الكلمة المجموعة هى : « جلاب » بغير إدغام الباءين ، مع أن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يُعرف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

(ح) وكما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضًا عن المحذوف ، يجوز أيضًا أن تجيء تاء التأنيث وحدها عوضًا عن المحذوف^(٤) . إن كان أصله ألفًا خامسة فى المفرد ، أو ياء فى صيغة منتهى الجموع ؛ مثل : (حَبَّانَطَى ، وجمعه : حبانط ، وحبانيط ، وحبانطة) ، (وعَفَرَرْنَى^(٥) وجمعه : عفارن ، وعفارين ، وعَفَرَارِنَة) — (وقنديل ، وقنادل ، وقناديل ، وقنادلة) — (ومطعان ومطاعن ، ومطاعين ، ومطاعنة) . والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصر فى هذين . أما الإتيان بالياء بغير مقصور على نوع من الأنواع التى أصابها الحذف ، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شيء — كما سلف — فإيدان زيادتها أوسع فى جموع التكسير من تاء التأنيث .

(١) ومن شواهدهم : قوله تعالى : (وعنده مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ ...) جمع مفتاح ؛ فقياسه : « مفاتيح » ، بقلب ألفه ياء . ومنها قوله تعالى : « (. . .) وَلَوْ أَنَّنَقُتَى مَعَاذِيرُهُ . . . » جمع : « معذرة » فقياسه : « مَعَاذِر » . — راجع الصبان — (٢٠) كصاحب التسهيل .

(٣) فيقول : كل جمع على « فواعل ومفاعل » — وفى الصفحة الماضية بيان المراد من هاتين الصيغتين — يجوز أن يمد بالياء ؛ فيقال : فواعيل ومفاعيل (راجع المصباح المنير ، فى مادة : « دانق » وجمعه دوائق ، أو دوائق .) وكذا ما جاء فى تفسير « القرطبي » وقد نقلناه فى رقم ٣ من هامش ص ٦٧٠ .

(٤) سبقت إشارة لهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٥٩١ . كما سبق بيان مفيد عن المراد من تاء التأنيث وهائه فى رقم ٣ من هامش ص ٢٣٦ — (٥) شديد .

لكن هناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجوداً من الياء ؛ وهو : كل اسم مفرد مختوم بياء النسب ، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجمع ؛ فتدل التاء على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ، نحو : أشعثنى وأشاعثه ، وأزرقى وأزارقه ، ومُهَلَّجَتِي ومهالبي ، وصَقَلَّجَتِي وصَقَالِبَة ، فلكل من الياء والتاء ما يمتاز به على الآخر .

٢ - حكم المماثل لفعائل وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلاً لوزن : « فَعَالِل » أو شبهه (بمعنى : المماثلة التي شرحناها هناك)^(١) ، وكان معتل الآخر ؛ مثل : مَصَّافٍ ، ومَدَاعٍ ، في جمع ، مصطفًى ، ومستدعٍ - فإنه يجري عليه ما يجري على المنقوص من صيغ منتهى الجمع التي بعد ألف تكسيرها حرفان ، كدَوَاعٍ ، ونَوَامٍ ، وجَوَارٍ^(٢) إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ؛ عوضاً عن المحذوف - كما في الحكم الأول السالف - فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مَصَّافِيٍّ ، ومَدَاعِيٍّ ، بياء مشددة ، نشأت من إدغام ياء التعويض الزائدة في الياء التي هي في الأصل لام الكلمة . ثم تحذف إحداها تخفيفاً . فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافي ، ومداعي ، بياء ساكنة ، ثم تحذف الياء ويحيى التنوين عوضاً عنها ؛ فتصير الكلمة ؛ مصاف ومداعٍ ، ونوامٍ ، وجوارٍ . وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافِيٍّ ومداعِيٍّ^(٣) . . . و . . .

٣ - تثنية جمع التكسير ، وجمعه :

هل يُجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة ، والدال على الكثرة ؟ .

(١) في رقم ٢٣ من ص ٦٦٤ وفي رقم ٤ من هامش ص ٦٧١ .

(٢) وأمثال هذه الأوزان ما سبق الكلام عليه (في ج ١ م ٣) وعلى سبب حذف الياء عند الجمع والأصل المفرد : داعية - فامية - جارية - وما كان مثلها في لفظه وإعلاله على الوجه المشرح هناك .

(٣) حاشية الخضرى آخر الباب (ثم راجع ما يماثل هذا في ص ٦٥٨ وأيضاً ما تقدم في ج ١ م ٣ خاصة بهذا) .

يميل أكثر النحاة إلى إباحة الجمع فيما يدل على القلة، دون ما يدل على الكثرة . والأفضل الأخذ بالرأى القائل^(١) : إن الحاجة قد تدعو - أحياناً - إلى جمع^(٢) الجمع بنوعيه ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال : جِمالان - كذلك يقال في جماعات : جِمالات .

فإذا قصد تكسير مُكسَّر نُظِرَ إلى ما يشاكله من الآحاد (أى : المفردات) فيكسر بمثل تكسيره . والمراد بما يشاكله : ما يكون مثله في عدد الحروف ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر ، والساكن بالساكن ، من غير اعتبار لنوع الحركة ؛ فقد تختلف فيهما ؛ فيكون أحدهما متحركاً بالفتحة ، والآخر بالضممة أو بالكسرة . فالمهم ليس نوع الحركة فيهما ، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره في الترتيب متحركاً . وأن الساكن يقابله في الترتيب ساكن مثله . - كما سبق - عند الكلام على : « فعالل » وشبهه^(٣) ؛ فيقال في أعين أعين - وفي أسلحة أسلح - وفي أقوال أقاويل . تشبيهاً بأسود وأسود ، وأجردة^(٤) وأجارِد - ولعصار وأعاصير . وقالوا في مُصران^(٥) وغربان : مصارين وغرايين ، تشبيهاً لها

(١) راجع فيما يأتي : شرح الأشموني ، آخر باب جمع التكسير ، برغم مخالفة الصبان .

(٢) هذا إلى أن المراجع اللغوية تقم من جمع الجمع بنوعيه عشرات مبعثرة . نقل بعضها صاحب المجمع . والذي نقله (في الجزء الثاني ص ١٨٣) يزيد على العشرين ، وهي تكفى للقياس عليها (بالرغم من أنه يخالف في هذا) لأنها وردت مجموعة في غير الضرورة الشعرية ، منها : أيدٍ ، وأيادٍ ، - أسماء وأسامٍ - أنعام وأناعم - أقوال وأقاويل - أعراب وأعاريب - مُصران ومصارين - جِمال وجمايل - بيوت وبيوتات - أعطية وأعطيات - صواحب وصواحبات - دُور ودورات - طرق وطرقات .. و .. ثم عرض بعد ذلك لما جاء في الضرورة وساق أمثلة منه .

وللمجمع اللغوى بالقاهرة قرار في هذا ؛ نصه : - كما جاء في ص ٥٣ من مجموعة قراراته من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين تحت عنوان : قياسية جمع الجمع - « (جمع الجمع مقيس عند الحاجة) » اهـ . وأعيد هذا القرار نصاً بعد دراسة وافية للحاجة الداعية إلى جمع جموع التكسير بنوعها ؛ ما كان منها للقلة أو للكثرة - في ص ٢٤٣ من محاضر جلسات الدورة العاشرة .

(٣) في رقم ٢٣ من ص ٦٦٤ . وفي رقم ٤ من هامش ص ٦٧١ .

(٤) قال الصبان : لم أُنسَ على ما يدل على أن : (أجردة مفرد ، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أوجريد) هذا كلامه . ومقتضاه أن : « أجردة » التي هي جمع تكسير عنده هي في الوقت نفسه عند غيره مفرد جمعوه على : « الأجارِد » للتكسير .

(٥) مفردة : مصير .

بسلطين وسراجين^(١) .

ولا يجمع جمع تكسير ما كان من الجموع على زنة : مَفْعَاعِل . أو مَفَاعِيل ، أو فَعْعَلَة (بفتحات) ، أو فَعْعَلَة . (بضم ففتح) ، والمراد بالزنة هنا : المماثلة والمساكلة على الوجه السالف . والسبب في عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها في الآحاد (أى : المفردات) لتُجْمَلَ عليه عند جمعها . ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نَوَاسِك^(٢) ونَوَاسِكُون ، وأَيَّامِن^(٣) وأَيَّامِنُون ، وصـ واحب وصواحيبات ، وحدائد وحدائدات^(٤)

هذا ، وجمع الجمع لا يطلق - اصطلاحاً - على أقل من عشرة^(٥) ، كما أن جمع المفرد لا يطلق اصطلاحاً على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً .

* * *

٤ - تشنية أنواع المركب ، وجمعها جمع تكسير :

سبق في الجزء الأول^(٦) - عند الكلام على المثني وجمعي التصحيح - تعريف أنواع المركب ، وطريقة تشنيتهما ، وجمعها جمع مذكر سالماً ، أو مؤنث سالماً . وفي تَبَدُّدِ كَرِّهَا ، وتَبَدُّدِ كَرِّ تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطريق لجمعها تكسيراً . وفيما يلي التلخيص :

(١) المركب الإضافي إن كان صدره كلمة غير : (ذى ، وابن ، وأخ) . وأريد تشنيته أو جمعه تصحيحاً أو تكسيراً وجب الاختصار على تشنية صدره

(١) مفردة : سِرْحَان (من معانيه : الذئب) .

(٢) مفردة : ناكس ، بمعنى مطأطأ الرأس .

(٣) مفردة : أَيَّامِن ، بمعنى : مبارك .

(٤) مفردة : حدائد . الذى مفردة : حديد ، للمعدن المعروف .

(٥) قال الصبان في آخر هذا الباب ، ناقلاً عن شرح الشافعية ما نصه : « (اعلم أن جمع الجمع لا يُطْلَق على أقل من تسعة ، كما أن جمع المفرد لا يُطْلَق على أقل من ثلاثة ، إلا مجازاً) » . ١ هـ . لكن يفهم من هذا أن جمع الجمع لا يُطْلَق على عشرة . وهذا غير مقبول بعد التحقيق الذى قام به الصبان نفسه ونقلناه عنه في هامش ص ٦٢٧ أول الباب متنبهاً منه إلى أن جمع القلة - ينطلق على (٣ - و ١٠) . وما بينهما .

(٦) المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا يتغير مطلقاً . ففي مثل : ناصر الدين (علم رجل) ، وناصرة الدين (علم فتاة) يقال في الثنية رفعاً : فاز ناصر الدين ، و : ناصرتا الدين . ويقال في جمعهما تصحيحاً : فاز ناصرو الدين ، وناصرتُ الدين . وفي جمعهما تكسيراً : فاز نُصِرُ الدين فيهما . . .

ويقال في حالة النصب : أكبرتُ ناصريّ الدين ، أو : ناصرتيّ الدين ، أو ناصريّ الدين ، أو : ناصرتِ الدين ، أو : نُصِرَ الدين . ومثل هذا يقال في حالة الجر .

فالمضاف هو الذي يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب العوامل ، أما المضاف إليه فيلزم حالة واحدة ؛ هي الجر بالإضافة دائماً . ولا يجمع إن كان مفرداً إلا في حالة واحدة ؛ هي التي تتعدد فيها أفرادها ، كما تعدد أفراد المضاف ، ففي هذه الحالة التي تتعدد فيها أفرادهما يجمعان . مثل : حارس القائد ؛ علم على مصرى ، وحارس القائد ، علم على سورى ، وحارس القائد ، علم على عراقى . . . فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر ، أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدَين ، أو حراس القواد^(١) . . .

وإن كان صدر المركب الإضافي هو : (ذو ، أو : ابن ، أو : أخ) من أجناس مالا يعقل (ومنه . ذو القعدة ، وذو الحجة — وابن عرس^(٢) ، وابن لَسَبُون^(٣) — وابن آوى^(٤) — وأخو الصحراء « لحيوان خاص بها » ، وأخو الجُحُر « للثعبان ») — فإن صدره هو الذي يثنى كثنية المفردات الصحيحة ، ولكنه لا يجمع جمع تكسير^(٥) ولا يجمع مذكر ، بل يُقْتَصَر على جمعه جمع مؤنث سالم ، فيقال : ذوات القعدة — ذوات الحجة — بنات عرس^(٦) — بنات لَسَبُون — بنات

(١) ويظهرلى أن هذا الحكم ينطبق على حالة التعدد في الثنية أيضاً، وإن كنت لا أعرف فيها نصاً.

(٢) حيوان صغير يشبه الفأر . ويطلق على المذكر والمؤنث .

(٣) ابن الناقة إذا دخل في عامه الثالث . والأُنثى : بنت لبون .

(٤) حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط .

(٥) انظر رقم ٢ من الهامش الآتى .

(٦) جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان .

آوى - أخوات الصحراء - أخوات الحجر^(١) . . .

ولا فرق في هذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ؛ بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل - كما سلف - والأول يصح أن تدخل فيه : « أل » على المضاف إليه . بخلاف الثانى . . .

(ب) المركب الإسنادى ؛ (وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل : الخيرُ نازلٌ - نصرَ اللهُ . وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمالُ باهرٌ ، وزادَ الجمالُ ، وكلاهما اسم امرأة . . .) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير^(٢) ، وإنما يصح جمعه - بطريقة غير مباشرة - جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً . والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزداد قبله كلمة معينة إذا جُمِعَتْ أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسيلة لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة ، ولا بوسيلة أخرى . هذه الكلمة هى : « ذو » للمذكر و « ذات » للمؤنث . وجَمَعَ « ذو » هو : « ذوو » رفعاً و « ذوى » نصباً وجراً ، كما أن جمع : « ذات » ، هو : « ذوات » فى كل الأحوال ؛ فيقال فى الأمثلة السالفة عند جمعهما : أقبل ذوو الخير نازلٌ - أقبل ذوو نصرَ اللهُ - أقبلت ذواتُ الجمالُ باهرٌ - أقبلت ذواتُ زادَ الجمالُ - قابلت ذوى الخير نازلٌ - قابلت ذوى نصرَ اللهُ - قابلت ذواتِ الجمالُ باهرٌ - قابلت ذواتِ زادَ الجمالُ . . . وهكذا . وكلمة : « ذوو » تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وتعرب « ذوات » إعراب جمع المؤنث السالم . وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافة هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجز بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المحكيّة ثابتة فى جميع استعمالاتها ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقاً بعد النقل ، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابق على الحكاية ، وتصير الجملة فى حالتها الجديدة محكيّة ، بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ، لا يدخلهما تغيير فى ضبط الحروف ، وبالرغم من إعراب هذين الجزأين معاً هنا :

(١) انظر الأشتون فى آخر باب جمع التكسير - المسألة الرابعة من « الخاتمة » التى تتضمن مسائل .

(٢) هناك رأى يبيح جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة هى أن تسبقه كلمة : « أذواء » التى مفردُها :

« ذو » ويجرى هذا أيضاً على مثل : ذى القعدة ، وذى الحجة .

« مضافاً إليه » مجروراً ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها
الحكاية - كما سبق - .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقة مباشرة ، وإنما يثنى بالطريقة
السالفة فتجىء كلمة : « ذو » للمذكر ، وذات ، أو « ذوات » للمؤنث ، وثنائية
الأولى هى : (ذوآ ، وذوئى . . .) . وثنائية الأخرى هى : (ذاتا وذاتى . . .)
أو ذواتا وذواتى) ثم يحىء المركب الإسنادى المراد ثنيتيه مسبقاً بالكلمة المناسبة له
مما سبق بعد ثنيتها ، دون أن يلحقه تغيير مطلقاً فيبقى على حاله فى الثنية « مضافاً
إليه » لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع . فقال : أقبل « ذوآ » الخير نازل . . .
وأقبلت « ذاتا ، أو : ذواتا » الخير نازل . . . وهكذا . . . كما سبق فى الجمع
تماماً ، ولكن مع ثنية الكلمة المساعدة ، وهى : (ذو) ، أو : ذات
(وذوات)

(ح) المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقاً . ولا يثنى ، ولا يجمع
جمع تصحيح بالطريقة المباشرة ، وإنما يراعى فى ثنيتيه وجمعه تصحيحاً الطريقة
غير المباشرة التى روعيت فى المركب الإسنادى^(١) .

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقة مباشرة
كما تجمع الأسماء غير المركبة . وفى هذا الرأى - على قلته - تيسير وتخفيف ؛
بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة .

(د) المركب التقييدى (وهو المكون من صفة مع موصوفها ؛ مثل : المخترع
الذكى ، أو من غيرهما مما لا يدخل فى المركبات السالفة) ، لا يجمع جمع
تكسير ، وإنما يتوصل - فى الأحسن - إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير
المباشرة التى شرحناها .

* * *

٥ - الفرق بين جمع التكسير ، واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى .

(١) لا بد فى جمع التكسير الأصلى أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن

(١) وتشمل الرأى السابق - فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة - الذى يبيح جمعه تكسيراً
بطريقة غير مباشرة ، وهى تقديم كلمة : أذواء (جمع : ذو) .

يكون على وزن صيغة من الصيغ الخاصة به - وقد عرفناها - وأن يكون له مفرد حقيقى لا خيالى^(١)، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيراً حتمياً على الوجه الذى شرحناه^(٢). وأن يشترك مع جمعه فى الحروف الأصلية - إلا إذا اقتضى الجمع حذف شئ منها - دون الاشتراك فى هيئتها ، (أى : ضبطها) ، وإذا عطف على هذا المفرد نظيران له - أو أكثر - بحيث تتشابه وتماثل المفردات تماماً فى اللفظ وهيئته ، وفى المعنى أيضاً كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع . . . ومن الأمثلة لجمع التكسير : رجال . فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين ، وتختص بالتكسير ولها مفرد حقيقى هو : رَجُل . وقد تغير بناء المفرد عند جمعه . والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه ، مع اختلافها فى الضبط ، وإذا عطف على هذا المفرد مثلاًن له أو أكثر ؛ (فقيـل رجل ورجل ورجل ... و ...) ، كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى التكسير : رجال .

وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل ، ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصلية اعتباراً . ويجرى عليه أحكامها ؛ وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير ، أو الغالبة فيه ، ولكن ليس له مفرد . فمن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد : شَمَاطِيط^(٣) وعَبَّادِيد^(٤) وعَبَّابِيد . . . ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبية فى التكسير وليس له مفرد : « أعراب^(٥) » فإن صيغة « أفعال » شائعة فى الجموع ، نادرة فى المفردات غاية الندرة ؛ إذ لاتعرف إلا فى بضع كلمات معدودة ، منها قِدَرٌ أعْشَار^(٦) ، وثوب أخلاق^(٧) . . . فتلك الصيغ

(١) سيجىء هنا الكلام على ماله مفرد مقدر ، أو : خيالى .

(٢) وبسبب هذا التغير يرى بعض النحاة أن كلمة « بنات » جمع تكسير ، وليست جمع مؤنث سالماً ، - وقد تقدم هذا فى رقم ١ من هامش ص ٦١٣ . وكذا فى الجزء الأول -

(٣) ثوب شَمَاطِيط : قديم ممزق . (٤) خيل عبايد أو عبايد : متفرقة فى الجهات المختلفة .

(٥) « عَرَب » فى رأى كثير من اللغويين ؛ لأن « العَرَب » تطلق على سكان

الحواضر والصحارى . أما « الأعراب » فالغالب - عنده - اختصاصها بالبدو .

(٦) مكسرة . وقيل : إن كلمة « أعشار » ليست مفرداً ، وإنما هى جمع وقع نعتاً للمفرد ،

شذوذاً ، أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . والمفرد : عُسْر . . . والنتيجة واحدة . هى المخالفة للشائع .

(٧) « قديم » . وقيل فى أخلاق : إنه ليس مفرداً ، ولكنه جمع خَلَقَ . وقد وصف المفرد

بالجمع شذوذاً ، أو على ملاحظة أجزاء المنعوت . . . والأمر فيه كسابقه فى رقم ٦ .

الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه، تدخل في عِدَاد جمع التكسير، بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقى لها. وفي هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد، مقدَّر، (خيالى)، أى: غير حقيقى، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخلية - اعتباراً - فى جموع التكسير الأصلية.

والحق أنه لا داعى لشىء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجرى على تلك الصيغ.

(ب) اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير، أو غالب فيه. فيدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط، مثل: إبل، وقوم، وجماعة؛ فلهذه الكلمات وأشباهاها مفرد من معناها فقط؛ ففرد إبل هو: جمل أو ناقة، ومفرد قوم وجماعة هو: رجل أو امرأة... وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً برغم دلالتها على أكثر من اثنين^(١)...

ويدخل فى اسم الجمع أيضاً ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة، نحو: «فُلُكُ»، للسفينة الواحدة والأكثر.

وكذلك يدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من لفظه، ولكن إذا عطف على هذا المفرد مماثلان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفاً لمعنى اللفظ الدال على الكثرة، نحو: قُرَيْش، فإن مفردة قُرَشَى. فإذا قيل قرشى، وقرشى، وقرشى... كان معنى هذه المعطوفات، هو: جماعة منسوبة إلى قبيلة «قريش»، وهو معنى يختلف اختلافاً واسعاً عن معنى «قبيلة قريش»، فليس مدلول قبيلة قريش مساوياً مدلول: جماعة منسوبة إلى قريش.

ويدخل فى اسم الجمع أيضاً ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق؛ كراكب وركب، وصاحب

(١) لاسم الجمع من ناحية التذكير والتأنيث حكم هام، سبق فى: «ج» ص ٥٩٨. ويتصل هذا الحكم اتصالاً وثيقاً بما سبق فى الجزء الثانى م ٦٦ حيث الكلام على أحكام الفاعل، ومنها: الحكم السادس الخاص بتأنيث عامله - وغيره - إذا كان الفاعل اسم جمع، أو اسم جنس...

وصحْب . فقد قيل : إن صيغة « فَعَلَّ » ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة . أما عند غيرهم فيعدّها من صيغ التكسير .

بالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب ، وصاحب وصحب . . . أسماء جموع وليست جموع تكسير ، لسبب آخر ؛ هو : أن كل صيغة تدل على معنى الجمع مع جواز أن تتساوى هي والواحد في الخبر ، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت - ليست جمعاً ، وإنما هي : اسم جمع : كركب وصحب ، حيث تقول : الراكب مسافر ، وهذا ركب مسافر . كما تقول : الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر . ومثل : الصاحب قادم ، وهذا صاحب قادم ؛ كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم . . .

(ح) اسم الجنس الجمعي هو : ماله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معاً ، ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التأنيث في آخره أو ياء النسب ، (أو : هو ما يُفَرَّق بينه وبين واحدة بتاء التأنيث أو ياء النسب) ، نحو : تمر ، ومفرده : ثمرة - وشجر ، ومفرده : شجرة - وثمر ، ومفرده : ثمرة - وعرب ومفرده عربي - وترك ومفرده تركي ، وحبش ، ومفرده حبشي . . . ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس الجمعي لا في مفردة ، نحو : كمّأة^(١) والمفرد : كمّء .

ويدل اسم الجنس الجمعي على ما يدل عليه جمع التكسير من الدلالة العددية^(٢) . ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير ، لا قسمًا مستقلاً بنفسه . وقد سبق بيان هذا^(٣) مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة .

٦ - جمع التكسير - كالتصغير ، وغيره - يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال في جمع دينار : دنانير ، لأن المفرد : دينار ؛ قلبت النون الأولى ياء في المفرد ، للتخفيف . وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها .

٧ - صيغة منتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيه حرفان

(١) اسم نبات .

(٢) بسبب هذه الدلالة العددية يطلق عليه في اللغة - لا في النحو - أنه جمع (راجع الصبيان ،

باب : جمع التكسير ، عند بيت ابن مالك : « من غير ما مضى ومن خماسي ... » حيث الكلام علو ،

مفرد . فرزدق .

(٣) في الجزء الأول م ١ .

أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكنًا ؛ نحو : مصانع - مغام -
معابد - قناديل - مصابيح - مناشير . . . وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب
الاسم الذى لا ينصرف ^(١) .

٨ - لا يصح ^(٢) جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها تناقض
ما يدل عليه التصغير من القلة ، وأيضًا لعدم وجود صيغة للكثرة تناسبه . واو جمع
بغير تصغير لكان جمع التفسير خاليًا من علامة تدل على أن مفردة مصغر ،
فيؤدى هذا إلى اللبس . ومن ثم وجب فى كل جمع تكسير للكثرة أن يكون خاليًا
من ياء التصغير ؛ إذ لا يصح تصغيره وهو جمع كثرة ؛ ولا يصح فى مفردة المشتمل
عليها أن يجمع جمع كثرة . أمّا جمع القلة فيجوز تصغيره لعدم المانع ، فيقال فى
أصحاب وأجمال : أصيحاب ، وأجيّمال ، وهكذا . . .

(١) ص ٢٠٨ .

(٢) راجع المجمع والتصريح فى باب : التصغير - ولهذا إشارة فى رقم ٣ من ص ٦٨٨ وفى رقم ٧

التصغير^(١)

تعريفه : تغيير يطرأ على بِنْيَةِ الاسم وهَيْئَتِهِ ؛ فيجعلُه على وزن « فُعَيْلٍ » .
 أو : « فُعَيْعِلٍ » ، أو « فُعَيْعِيلٍ » بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير ؛
 فيقال في بَدْرٌ ، بُدَيْرٌ ، وفي دِرْهَمٌ : دُرَيْهَمٌ ، وفي قِنْدِيلٌ : قُنَيْدِيلٌ . . .
 وهكذا . . . وتسمى الأوزان الثلاثة : « صيغ التصغير » . لأنها مختصة به ،
 وليست جارية على نظام الميزان الصرفي العام^(٢) .

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظية :

١٦١ - التحقير ؛ نحو : جُبَيْلٌ - عُوَيْلِمٌ - بُطَيْلٌ . في تَصْغِيرِ :
 جبل ، وعالم ، وبطل .

٢٠١ - تقليل جسم الشيء وذاته^(٣) ؛ نحو : وَلَيْدٌ - طُفَيْلٌ - كَلَيْبٌ .

٣٠١ - تقليل الكمية والعدد ؛ كدُرَيْهَمَاتٍ ، وورَيْقَاتٍ في مثل : اشتريت
 كتاباً بدُرَيْهَمَاتٍ ، يضم وُرَيْقَاتٍ نافعة .

٤٠١ - تقريب الزمان : كقُبَيْلٍ وبُعَيْدٍ ، مثل : يستيقظ الزارع قُبَيْلَ
 الفجر ، وينام بُعَيْدَ العشاء . أى : قبل وقت الفجر ، وبعد وقت العشاء بزمان

(١) يرد ذكره أحياناً في الكتب القديمة باسم : « التحقير » وقد تكرر هذا في كتاب سيبويه
 (ج ٢ ص ١٠٥) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا الغرض هو الغالب فيه ، بخلاف التحقير .
 وغير المصغر يسمى : « الكبير » .

(٢) يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل . . . هو : أُحْمِدُ -
 وَمُكْرِمٌ - وَسَفْرَجٌ - أو سُفَيْرِجٌ - والثلاثة الأولى على وزن : فُعَيْعِلٌ ، والرابع على وزن ،
 فُعَيْعِيلٌ ، مع أن أوزانها التصريبي ، هو : أَفْعِيلٌ ، وَفُعَيْعِيلٌ ، وَفُعَيْلِيلٌ أو : فُعَيْلِيلٌ . فالتصغير أوزانه
 الاصطلاحية الثلاثة التي تخص بهما ، ويجرى عليها ، وقد يختلف كثيراً - ولا سيما في الأسماء غير الثلاثية -
 عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفي العام .

(٣) يشمل ما له ذات محسوسة كالمثلة المذكورة ، وما له ذات غير محسوسة ؛ مثل : عَلِيٌّ -
 كُرَيْمٌ - في تصغير : عَلِيٌّ وَكُرَيْمٌ .

قريب منهما (١)

٥ - تقريب المكان (١) : مثل ؛ فَوَيْقُ ، وَتُحَيِّتُ ، في قول القائل : بَيْنِي وَبَيْنَ النَّهْرِ فَوَيْقُ الْمِيلِ ، وَتُحَيِّتُ الْفَرَسَ سَخِ (٢) . وقد يكون المكان معنوياً ، يراد منه المنزلة والدرجة ، نحو : فضل الوالدين فَوَيْقَ فَضْلِ الْأَوْلَادِ ، وَتُحَيِّتَ فَضْلَ الْأَجْدَادِ .

٦ - التحجب وإظهار الود ؛ نحو : يَا صُدَيْقُ - يَا بُنَيَّتِي .

٧ - الترحم ، (أى : إظهار الرحمة والشفقة) ، نحو : هذا البائس مُسَيِّكِينَ ...

٨ - التعظيم : كقول أعرابي : رَأَيْتُ مُلْكِيكَ تَهَابَهُ الْمُلُوكُ ، وَسُيِّفًا مِنْ سَيُوفِ اللَّهِ تَتَحَطَّمُ دُونَهُ السَّيُوفُ (٣) . . .

٩ - الاختصار اللفظي مع إفادة الوصف ، كالذي في مثل : « نُهَيْسِرٌ »

بمعنى : نهر صغير (٤) . . .

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصلة إلى التحقير أو التقليل . ومن الممكن أيضاً أداء كل غرض منها بأسلوب - أو أكثر - يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار ، والقوة ، والترك : (٤) .

* * *

(١ و ١) مثل هذا التصغير يسمى : « تصغير التقريب » ؛ فقد جاء في « المصباح المنير »

- مادة : « بعد » - ما نصه : « (بعد : ظرف مبهم لا يفهم معناه إلا بالإضافة لغيره . وهو زمان متأخر عن السابق ؛ فإن قُرْبَ منه قيل : بُعِيدَ ، بالتصغير ، كما يقال : قبل العصر ، فإذا قرب قيل : قُبِيلَ »

العصر » بالتصغير ، أى : قريباً منه ، ويسمى : « تصغير التقريب . » (١)

ولا مانع من شمله لتقريب المكان أيضاً . (٢) ثلاثة أميال .

(٣) ومن تصغير التعظيم قول الشاعر للقديم :

وَكُلُّ أَنْاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُويْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وقول الآخر :

فَوَيْقُ جُبَيْلٍ شَاهِقُ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكُلَّ وَتَعْمِلَا

(٤ و ٤) ولهذا يقال عن التصغير إنه بصيفته - وحدها - يدل على ما تدل عليه الصفة والموصوف

المُعَيَّنَ .

شروط الأسماء التي يدخلها التصغير :

التصغير خاص بالأسماء وحدها ؛ فلا تُصَغَّر الأفعال^(١) . ولا الحروف . ويشترط في الاسم الذي يراد تصغيره :

١ - أن يكون معرباً ، فلا تصغر - قياساً - الأسماء المبنية ؛ كالضمائر ، وكأسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، و «كم» الخبرية . . . وغيرها من المبنيات - إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً ؛ فيُفْتَصَّرُ على الوارد منه . وأشهر هذا المسموع ما يأتي :

(١) المركب المزجي - عَلِمَماً أو عَدَدَداً - عند من يبينه في كل الحالات الإعرابية المختلفة ؛ فيقال في تصغير نِفْطَوِيَّهِ : نَفْطَيْطَوِيَّهِ ، وفي أحد عشر : أَحْسَيْدَ عَشْرَ^(٢) ، أما عند من يعرب المركب المزجي لإعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياسي ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن)^(٣) .

(ب) ذا ، وتا ، وأولَى ، أو : أولاء (مقصورة وممدودة^(٣)) والثلاثة أسماءُ إشارة . والضبطُ المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذِيّاً ، وتِيّاً ؛ (بفتح أولهما ، وقلب ثانيهما - وهو الألف - ياء تدغم في ياء التصغير ، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة) . وأولِيّاً (بالقصر ، مع تشديد الياء ومدها ، دون الهمزة) أو : مُؤَلِّسِيّاً (بالهمزة الممدودة بعد ياء التصغير - دون الأولى .) ، مع ضم أول الاسمين بغير مدّ ، أو : مُؤَلِّسِيّاً . وكل هذه الصيغ لم تجر في تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعية ، وإنما نطق بها العرب هكذا .

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان - في الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسي . إلا أن العرب غيرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ؛ فقالوا : ذِيَّان ، تِيَّان . . . ومن هنا كان الشذوذ .

(١) إلا « أفعل » المستعمل في التعجب . - وسيجيء البيان عنه في الصفحة التالية . -
(٢ و ٣) إذا صغر المركب المزجي فالتغير يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذي في آخر صدره على حاله من الحركة أو السكون ، كما كان قبل تصغيره .

(٣) وفي الحالتين يزداد بعد الهمزة الأولى واو في الخطّ ، ولا يصح معها مد الهمزة عند النطق ، وقد زادها القدماء في الكتابة للفرقة بين : « أولى » اسم الإشارة ، و « الأولى » ، اسم موصول .

(ح) الذى ، التى ، والذين (والثلاثة من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللَّذَيَّاء ، واللَّذَيَّاءُ - ، بفتح أولهما ، أو ضمهما - واللَّذَيْنِ (بفهم اللام المشددة ، وإدغام ياء التصغير فى ياء الكلمة ، وكسرها بعد التشديد) ، واللَّذَيَّاتِ .

أما اللَّذَانِ واللَّتَانِ فمعربان - فى الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسى . إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ . ومن هنا كان الشذوذ . وفى أكثر الصيغ المصغرة السالفة لغات أخرى ، وضبوط متعددة ، اكتفينا ببعضها .

(د) المنادى المبني ، نحو : يا حُسَيْنَ ، فى تصغير المنادى : حَسَنٌ ^(١) . . . « ملاحظة » : لا يعرف عن العرب تصغير شئ من الأفعال إلا صيغة . « أفعل » فى التعجب ، فى مثل : ما أحسن الرجوع إلى الحق . . . ؛ فيقال فى التصغير : ما أحْسِنَ الرجوع إلى الحق . وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى الشائع أنه غير قياسى ، شأنه فى ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . ولكن سيويه وبعض من البصريين وغيرهم يرون قياسيته ، وهذا رأى فيه تيسير ^(٢) .

(١) « حسن » أحد الأعلام المعربة أصالة قبل ندائه . فإذا نودى صار مبنياً على الضم . وإلى بعض هذه الأمور السماعية يقول ابن مالك فى آخر باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شَذُودًا : «الَّذِى» ، «التَّى» و«ذَا» - مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا - «تَا» «وتى» - ٢٢

(٢) نص على عدم قياسيته صاحب التصريح فى أول باب : «التصغير» ثم تناقض فأباحه . مطلقاً عند كلامه بعد ذلك فجاء لا يصغر . ويقول سيويه فى كتابه (ج ٢ ص ١٣٥) سألت الخليل عن قول العرب : «مَأْمُوسٌ» - تصغير : أَمْسَح - فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس ؛ لأن الفعل لا يحقر - أى : لا يصغر - وإنما تحقر الأسماء وليس شئ من الفعل ولا شئ مما سمي به الفعل يحقر إلا هذا ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله . . . (١ هـ) . فجعل تصغيره قياسياً .

هذا ولا يعرف أن المسموع المصغر من صيغة «أفعل» للتعجب أكثر من كلمتين وردتا عن العرب ؛ هما : «أَمْسِجُ أَوْحَسِنُ» فأباح سيويه القياس عليهما . وقد حدد عددهما وصرح بلفظهما : «الجوهري» . ونقلهما عنه - مصرحاً فوق ذلك بأن النحاة أباحوا القياس عليهما - صاحب «المغنى» فى الجزء الثانى ، عند الكلام على الأمر الثالث ، وهو آخر الصور الخاصة بالقاعدة الأولى من قواعد الباب الثامن . وكذلك صاحب «خزانة الأدب» ، ج ١ ص ٤٧ .

(راجع ما يختص بحكم هذا القياس وأمثاله فى كتابنا : اللغة والنحو ، بين القديم والحديث ، ص ٨٩) .

٢ - ألاَّ يكون مصغر^(١) اللفظ ؛ مثل : كُمَيْتٌ ، ودُرَيْدٌ ، وسُوَيْدٌ
(أعلام شعراء) . وكُعَيْتٌ (اسم البلبيل) .

٣ - أن يكون (يكون) معناه قابلاً للتصغير ؛ فلا تصغر الأسماء التي يلزمها التعظيم
كأسماء الله ، والأنبياء ، والملائكة . ونحوها . . . ، ولا لفظ : كل^(٢) أو بعض^(٣)
ولا أسماء الشهور^(٤) ؛ كصَفَر ، ورمضان ، ولا أيام الأسبوع ؛ كالسبت ، والخميس ،
ولا الألفاظ المحكية^(٥) ، ولا كلمة : غير ، وسوى^(٦) ، ولا البارقة^(٧) ، ولا غد^(٨) ،
ولا الأسماء المختصة بالنفي ؛ مثل : عَرِيب^(٩) ، ودَيَّار . ولا المشتقات التي تعمل

(١) إن كان الاسم غير مصغر حقيقة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاق جعله على وزن صيغة خاصة
بالتصغير - جاز تصغيره : نحو مُهَيِّمٌ ، اسم فاعل ، فعله : «هَيِّمَ» (بمعنى : راقب الشيء وسيطر
عليه) ، ونحو : مُسَيِّطِرٌ ، ومُسَيِّطِرٌ . . . وهما اسماء فاعل ، فعلهما : سَيَّطَرَ وسَيَّطِرُ . . . فتل هذه الأسماء
تصغر بحذف الياء الزائدة ، ويحل محلها ياء جديدة للتصغير ؛ فيبقى اللفظ في صورته الجديدة كما كان من
قبل هيئته السابقة . لكن بين صورتين فرق بالرغم من اتفاقهما التام في الصورة ، وهذا الفرق هو أن الاسم
المكبر منهما حقيقة ؛ تحذف ياءه الزائدة عند جمعه «تكسيراً» للكثرة ، فيقال : مهامن ، وماسطر ،
ومياطر ؛ بحذف الياء الزائدة . أما الاسم المصغر فلا يجمع - في الرأي الشائع ، كما في الصفحة الآتية -
جمع تكسير للكثرة ، وإنما يجمع جمع تصحيح ؛ فيقال : مهيمون ، مسيطرون ، مبيطرون ، لأنه
لو جمع تكسيراً للكثرة وهو مصغر لوقع التناقض بين الدلالة على الكثرة والدلالة على التصغير ، ولوجب
حذف ياء التصغير عند الجمع ؛ لبصير على وزن من أوزان الكثرة ؛ كالشأن في كل خماسي ثالثه حرف
زائد . - ولو حذفت ياء التصغير لالتبس الجمع المصغر بغير المصغر . ولهذا منعوا - أيضاً - تكسير الأسماء
المصغرة جمع كثرة ، ولم يذكروا في صيغ التكسير للكثرة صيغة مفرد لها مصغر . أما جمع المصغر جمع تكسير
للقلة - فيجوز ، (كما سيأتى في الصفحة التالية ، وفي رقم ٧ ص ٧٠٩) .

(٢) لدلالته على العموم والشمول ؛ وهي دلالة تناقض التصغير .

(٣) لأنه يدل بنفسه على التقليل ، فليس محتاجاً إلى التصغير الذي يفيد التقليل .

(٤) لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة ، لا تقبل الزيادة ولا التقليل .

(٥) لأن الحكاية تقتضي ترديد اللفظ بحالته من غير تغيير يطرأ عليه ، والتصغير يناقض هذا ؛ إذ

يوجب التغيير .

(٦) لأن «غير» ، و«سوى» التي بمعناها تقتضي المغايرة والمخالفة التامة ، التي تدل على أن شيئاً

ليس هو شيئاً آخر ؛ والمغايرة بهذا المعنى لاصلة لها بالتقليل ولا بالتكثير .

(٧) لأنها تدل على الليلة التي قبل يومك الحاضر . وهذه الدلالة لا تحتل القلة ولا الكثرة .

(٨) لأنه يدل على يوم مقبل ، فلا يحتل القلة ولا الكثرة .

(٩) ما في البيت عريب أوديار ، أى : مافيه أحد .

عمل فعلها بالشروط والتفصيلات التي سبقت عند الكلام عليها^(١) ، ومن تلك الشروط عدم تصغيرها^(٢) ، إلا كلمة : رُوَيْدًا^(٣) ، ولا يصغر جمع تكسير للكثرة . ولا المركب الإسنادي ؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق - في الأغلب - على هذين ، إلا بعد حذف بعض حروفهما : وهذا الحذف يؤدي إلى اللبس ، وخفاء أصلهما^(٤) ؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة يعارض التقليل الذي يدل عليه التصغير ، غالباً . فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صُغِرَ مفردة ، ثم جُمع جمع مذكر سالمًا ، أو مؤنث سالمًا على حسب المعنى .

أما جمع القلة فيصح تصغيره ؛ فيقال في أجمال : « أَجَسِمَال » ، وفي أنثه : أَنَسِيَهْر ، وفي فتيية : فُتَيَّيَّة ، وفي أعمدة : أَعَيِمْدَة . وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ؛ نحو : ركب ورُكَيْب ، ورَهْط ورُهَيْط . . .

* * *

نوعاه :

التصغير نوعان : أصلي ، وتصغير ترخيم^(٥) . ولكل منهما طريقة خاصة به . النوع الأول : التصغير الأصلي ، طريقته :

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون يكون ثلاثيًا ، أو ثنائيًا منقولًا عن أصل ثنائي ، أو رباعيًا ، أو أكثر من ذلك .

(١) (فإن كان ثلاثيًا^(٦) - مثل : سعد ، وحسن . . . وجب اتباع ما يأتي :

(١) في أول الجزء الثالث الأبواب الخاصة بالمشتقات ، وتفصيل الكلام عليها .

(٢) ويقولون في سبب هذا : إن التصغير يقربها من الأسماء ، ويبعدها من الأفعال التي تعمل عملها ؛ لقربها منها . والعللة الصحيحة هي عدم تصغير العرب للأسماء العاملة .

(٣) تفصيل الكلام عليها في ص ١٤٩ .

(٤) هذه علة نحوية قد يسهل رفضها في بعض جموع التكسير - مثل : فُعِل - فإنه عند تصغيره تنطبق عليه إحدى الصيغ الثلاث . ولم أجد فيما لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السماعي في ذلك .

(٥) سيجيء في ص ٧١٠ .

(٦) وهذا يشمل الثلاثي أصالة وعرضاً ؛ - طبقاً لما سيجيء في ص ٦٩٢ - . ويدخل في حكم الثلاثي ما ختم بـ تاء زائدة للتأنيث ، مسبقة بأحرف ثلاثة أصلية ؛ كما سيجيء .

١ - ضم أوله ، وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد الثاني مباشرة : تسمى : « ياء التصغير » وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغَّر ، مضبوطاً على حسب الموضع الأعرابي . نحو : سَعِيدٌ وحُسَيْنٌ نبيلان ، وإن سَعِيداً وحُسَيْناً نبيلان . . . وبهذا التغيير الطارئ يصير الاسم على وزن : « فُعَيْلٌ » وينطبق عليه قولهم : (إن الثلاثي يُصَغَّر على « فُعَيْلٌ » ، أو : إن صيغة « فُعَيْلٌ » هي المختصة بالاسم الثلاثي المصغر) .

فإن كان الاسم الثلاثي الأصول مضعفاً ؛ (نحو : قِطٌّ - عَمٌّ - دُرٌّ . . .) وجب فكّ الإدغام ، ثم تطبيق الحكم السالف .

فليس من المصغر الثلاثي كلمة : زُمَيْلٌ ^(١) ولا لُغَيْزِيٌّ ^(٢) ؛ لأن الحرف الثاني منهما ساكن مدغم في نظيره ، باقٍ على إدغامه ، ولأن الياء الساكنة رابعة ^(٣) . . .

وإن كان الثلاثي الأصول قد زيد على حروفه الثلاثة : « تاء التأنيث » مثل : شجرة - ثمرة . . . ؛ فإنه يعتبر في حكم الثلاثي مع وجودها ، فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثي الخالي منها .

٢ - إن كان الثلاثي قد حذف منه بعض أصوله وبقي على حرفين ^(٤) وجب عند التصغير رد المحذوف ؛ فيقال في : كُئِلٌ ^(٥) ، وبيعٌ ^(٦) ، ويدٌ ^(٧) وأشباهها إذا صارت أعلاماً : أُكَيْلٌ ، وُبَيْيَعٌ ، وَيُدَيٌّ . . .

ويسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف منه بعض أصوله ؛ وعوض عنه تاء التأنيث ؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف ، فكأنها غير موجودة ؛

(١) جبان ضعيف . (٢) لُغَزٌ .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : التصغير :

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ : نَحْوُ : قُدَيٍّ : فِي قَدَا - ١

القُدَي : الجسم الصغير - كالهباء - الذي يقع في العين فيؤلمها . وتصغيره : قُدَيٌّ ؛ بإرجاع الألف إلى أصلها الياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها .

(٤) قد يكون أحدهما : « هاء السكت » ، وذلك إذا حذف من الثلاثي حرفان وبقي واحد ؛ فينضم إليه هاء السكت وجوباً ، نحو : رَهٌ ، وقِهٌ ؛ أمران : من رأى ، ووقى .

(٥) محذوف الفاء . (٦) محذوف العين . (٧) محذوف اللام .

نحو : عِدَّةٌ وَسَنَةٌ - عامين ، وأصلهما : وعدٌ ، وسنَوٌ ، أو سَنَةٌ ، فعند التصغير : يرجع للأول فإؤه المحذوفة ، والثاني لامه المحذوفة ، فيقال : وُعَيْدٌ ، وسُنَيْيَةٌ أو سُنَيْيَةٌ . وهذه التاء الموجودة بعد التصغير هي للتأنيث ، وليست كالسابقة - للتعويض لأن تاء العيوض لا تبقى بعد رجوع المعوض .

وما حذف لامه الأصلية وعُوض عنها تاء التأنيث : « بنت وأخت » ؛ فيرد المحذوف منهما عند التصغير ؛ فيقال : بُنَيْيَةٌ ^(١) ؛ وأُخْيَيْيَةٌ ، والأصل : بُنْيَوَةٌ وأُخْيَوَةٌ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ^(٢)

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف ؛ نحو : هَادٍ وهُوَيْدٌ ، ودَاعٍ ودُوَيْعٌ .

٣ - وإن كان الاسم ثنائى الأصل ؛ (لأنه منقول مما وضع في أصله ^(٣) على حرفين) ، وأريد تصغيره فإن كان ثانيهما صحيحاً - مثل : هلٌ ، وبلٌ ، ولمٌ . أعلاماً - وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتتوسط بينهما ، وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : (هُلَيْيَلٌ ، أو هُلَيْيٌ) - (بُلَيْيَلٌ ، أو : بُلَيْيٌ) - (لُمَيْيَمٌ ، أو لُمَيْيٌ) ففي هذه الأمثلة زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشرة ،

(١) هذه التاء التى فى التصغير للتأنيث ، وليست للمعوض - ومثلها التى فى : سُنْيَةٌ ، أو سُنَيْيَةٌ - ؛ إذ ليس فى الكلمة محذوف الآن تكون عوضاً عنه . بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل هو : « سَنَوٌ » - فى رأى الشائع - فالنوعان مختلفان ؛ فليس فى وجودها عند التصغير جمع بين المعوض والمعوض عنه . ومثلها : « أُخْيَيْيَةٌ » وأصلها قبل التصغير : « أُخْوٌ » .

(٢) وفى تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك :

وَكَمَّلَ الْمُنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَخُ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا ؛ كـ « مَا » - ١٧ -

يريد بالمنقوص هنا : ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف . ومثل له بكلمة « ما » وأصلها : ماء ولكن الهزة حذفت لأجل الشعر .

(٣) الاسم الأصيل لا يكون موضعاً على حرفين فى أول أمره ؛ لكن يصح أن يكون منقولاً مما وضع فى أصله على حرفين . .

ويتحرك الحرف الذى يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة ؛ لأن الاسم فى هذه الحالة يصير معرباً .

وإن كان ثانيهما معتلاً وجب تضعيفه ، وزيادة ياء التصغير بين حرفي التضعيف ؛ فمثل : لو - كى - ما - أعلما - يقال فيها بعد التضعيف ، وقبل التصغير : لو - كى - ماء^(١) . . . ويقال فى تصغيرها : لُؤى^(٢) - كُئى^(٣) - مَؤى^(٤) ، بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين . والاسم فى هذه الصورة معرب أيضاً ، تجرى حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير .

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائياً - يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحذوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل ؛ نحو : ابن ، وأسم . . . فتحذف همزة الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحذوف ؛ فيقال : بُنى ، وسُمى .

٤ - إن كان الثلاثى المصغر اسماً دالاً على المؤنث وحده - أى : ليس دالاً على المذكر ، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر - وجب عند أمن اللبس زيادة تاء فى آخره ؛ لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقياً على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين ، وسن ، . . . أم كان بعض أصوله محذوفاً ؛ نحو : يد ، وأصلها : « يدئى » ؛ حذفت لامها تخفيفاً ؛ فيقال فى تصغير تلك الأسماء

(١) لأن تضعيف الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستحيل التعلق بهما ؛ فتقلب الثانية منهما همزة ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه (فى ص ٦٠٣) . هو ألف التأنيث الممدودة . وقيل : إن الهمزة نجي من أول الأمر من غير قلب .

(٢) أصلها ؛ لويو ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لقواعد الإعلال) .

(٣) بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانية ، للتصغير ، والثالثة الزائدة للتضعيف . .

(٤) فالألف الأصلية - التى هى الحرف الثانى فى كلمة : « ما » - انقلبت واواً ؛ لأنها مجهولة الأصل ؛ ومجهولة الأصل تقلب واوا - كما سيجى فى ص ٧٠٨ - ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانية المزيدة للتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها . ولم تهمز ؛ لزوال علة إبدالها همزة - كما قالوا - وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائدة .

أما كلمة « ماء » وهو الذى يشرب ، فتصغيره : مَؤيه ، لأن ألفه مبدلة من واو ؛ إذ أصله : مَوّه ؛ بدليل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ماه ، ثم انقلبت الهاء همزة ؛ سماعاً على غير قياس ؛ فصار : ماء . فعند تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله .

وأشباهها : دَوِيرَة - أُذَيْنَة ^(١) - عُمَيْسَنَة - سُنَيْسَنَة - يُدَيْسَة . وسواء أكانت ثلاثيتها أصيلة (كهذه الأمثلة) أم طارئة ^(٢) ؛ مثل : « سُمَيْسَة » وستأتى :

فإن أوقعت زيادة التاء فى لبس وجب تركها ؛ كما فى تصغير : شجر و بقر ؛ - عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعى - فلا يقال فى تصغيرهما : شُجَيْرَة ، ولا بُقَيْرَة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : « شجرة وبقرة » المكبرتين . وكذلك لا يقال : خميسة ولا سبعة ، فى تصغير : خمس وسبع ، الذاثنين على معدود مؤنث . ومثلهما باقى الأعداد المؤنثة للدلالة على معدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها تؤدى إلى اللبس ، إذ يقع فى الظن أنها لمعدود مذكر ، مع أنها لمعدود مؤنث .

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره والنطق به دالاً على مذكر ولو كان فى أصله لمؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية عند النطق به ، وليس لدلالاته السابقة ؛ فلو سمينا مذكراً بأحد الأسماء المؤنثة السابقة : (- دار - أذن - عين - سين - . . .) أو بغيرها ، كسعد ، حسن ، وهند ، ومى - أعلام مذكر - لم يصح مجيء تاء التأنيث عند تصغيره ^(٣) .

وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثى ^(٤) ، نحو : زينب ،

(١) لهذا كان من الخطأ أن يقال فى تسمية بعض أجزاء القلب : « الأذين الأيمن - والأذين الأيسر » فى تصغير كلمة : « الأُذُن » ، مع أنها محضة التأنيث . والصواب فى تصغيرها : « الأذينة اليمنى ، - والأذينة اليسرى » .

(٢) يلحق بالثلاثى أيضاً كل رباعى ثالثه حرف مد ، ورابعه حرف علة بحسب أصله ، نحو : سماء وسمية . ومثل الرباعى ما زاد عليه ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة ؛ خامسة أو سادسة ؛ فيجوز (كما سيأتى فى ص ٦٩٨ و ٦٩٩) إلحاق التاء به ، كجبارى حيث يجوز تصغيره بإبقاء الألف . أو بحذفها ، أو حذفها مع زيادة التاء ؛ تعويضاً عنها ، فيقال حُبَيْرَى ، أو حُبَيْرَة . ومثل لُغَيْرَى . فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال لُغَيْرَى ، أو لُغَيْرِيَّة . (المجمع ج ٢ ص ١٨٩) . وانظر رقم ١ من ص ٦٩٨ .

(٣) جاء فى كتاب سيبويه (٢ ص ١٣٧) : « بانصه : (إذا سميت رجلاً بعين أو أذن فتحقيقه بغيرها - أى : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث - وتدع الهاء ههنا ، كما أدخلتها فى : « حجر » اسم امرأة ، ويونس يدخل الهاء ويحتاج بأُذَيْنَة . وإنما سمي بمحقر) . ١ هـ

وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له والمذكر : مثل : نَصَف ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال : رجل نَصَف وامرأة نصف . . .

(٤) (إلا فى تصغير الترخيم فيصح مجيئها فى المؤنث - كما سنعرف عند الكلام عليه ص ٧٢٢ .

وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زينة ، ولا سَعِيدَة . . .

فشرط زيادة تاء التأنيث : أن يكون المصغر ثلاثياً ، مؤنثاً وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادتها . ولا فرق في الثلاثي بين الباقي على ثلاثيته وغير الباقي الذي نقص منه شيء ، ولا بين ما ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة . ومن أمثلة الطارئة : سُمِّيَّة^(١) : علم مؤنث ، وهى تصغير : « سَمَاء »^(٢) المؤنثة الممدودة . جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضمُّ أولها ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة ؛ وهى ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهى التى أصلها المدَّة فأدغمتا ، ثم رجعت الهمزة إلى أصلها « الواو » — لام الكلمة — . وانقلبت الواو ياء ، طبقاً لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سُمِّيَّة . فاجتمع في آخر الكلمة ثلاث ياءات ؛ هى ياء التصغير ، تليها الياء التى أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التى أصلها الواو لام الكلمة . . . فوقع في الآخر بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا يقع في فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولاهما تطبيقاً للضوابط العامة في هذا الباب — كما سيحىء^(٣) — فصارت : سُمِّيَّة . بياء مشددة تُعْتَبَر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التأنيث ؛ لتكون كأصلها دالَّة على المؤنث ، فصارت : سُمِّيَّة .

ويجب فتح الحرف الذى قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : « فُعَيْل »^(٤) ؛ لأن تاء التأنيث تستوجب فتح الحرف الذى قبلها فى جميع حالات اللفظ الثلاثى وغير الثلاثى المختوم بها ، سواء أكانت خاتمة اسم مصغر ، أم غير مصغر — كالأمثلة السالفة — وسواء أكانت خاتمة فعل ، أم حرف ؛ نحو ؛ قامت — كتبت — رُبَّت — ثُمَّت . (وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير فى صيغة « فُعَيْل » وهى الصيغة المقصورة على

(١) من كل رباعى ، ثالثة مدة ولامه حرف علة بحسب أصلها . — كما فى رقم ٢ من هامش الصفحة السابقة —

(٢) سبقت الإشارة إليها ، وإلى بيان يخصها ، فى رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ .

(٣) فى رقم ٥ من ص ٧٠٨ وفيها إيضاحه وشرطه .

(٤) أما فى غير هذه الصيغة فلها حكم آخر يحىء فى هامش ص ٧٠١ .

تصغير الاسم الثلاثي وحده . أما الحرف الذي يلي ياء التصغير في غير هذه الصيغة ، بأن يقع بعد ياء التصغير في صيغتي : « فُعْيَعِيلٌ وَفُعْيَعِيلٌ » ، فيكون مكسوراً ، وله حالات يبق فيها على حركته التي كانت له قبل التصغير . وسيجيء بيان هذا في موضعه المناسب ^(١) .

وقد ورد في الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت في التذكير أو التأنيث . ما سبق تقريره ؛ فهي شاذة لا يقاس عاينها ^(٢) . . . كشذوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد تصغيرها على غير صيغة : « فُعْيَعِيلٌ » ^(٣) .

٥ - إن كان ثاني الاسم المصغر حرف لين ^(٤) - نحو : باب وقيمة - وجب إخضاع هذا الثاني للضابط العام الذي يَسْرِي على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثياً أم غير ثلاثي . وسيجيء ^(٥) هذا الضابط . وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثي .

* * *

(ب) إن كان الاسم الذي يراد تصغيره رباعياً ^(٦) ؛ مثل : « جعفر وبُندُق »

(١) في ص ٧٠١ .

(٢) فيما سبق من زيادة تاء التأنيث عند تحقق الشروط - يقول ابن مالك :

واخْتَمَ « بتا التأنيث » ما صَغَّرْتَ مِنْ مُؤَنَّثٍ عَارٍ ، ثَلَاثِيٍّ ؛ كَسِنٌ - ١٩
بِمَا لَمْ يَكُنْ « بالتاء » يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسِينَ - ٢٠
وَشَذَّ تَرْكُ دُونَ لَبْسٍ . وَنَدَرَ لَحَاقُ « تاء » فِيمَا ثَلَاثِيَّاهُ كَثَرٌ - ٢١

(كَثَرٌ - بفتح التاء - بمعنى ؛ فاق . وثلاثياً : مفعول به مقدم للفعل : كثر) ومعنى البيتين الأولين واضح ، وهو يقرر في البيت الأخير ؛ أن ترك التاء مع أم : اللبس شاذ مع تحقق بقية الشروط الأخرى - وأن من النادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة ، وزاد عليها ؛ (أى إذا كان رباعياً فأكثر) ، ومن هذا النادر الذي لا يقاس عليه تصغيرهم : وراء ، وأمام ، وقُدَّام ... على : وَرَيْثَةٌ ، وَأُمِّيَّةٌ ، - بتشديد الياء فيهما - وقد يدعى . . .

(٣) كتصغيرهم : « رجل » على : « رُوَيْجِيلٌ » ، و« مغرب » على : مُغْيَرِيَان .

(٤) في ص ٦٦٢ معناه . والمراد هنا حرف العلة . (٥) ص ٧٠٤ .

(٦) لافرق في الرباعي بين ما حروفه أصلية ؛ نحو : جعفر ، وما حروفه أصلية وزائدة ؛ نحو : بندق . فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطة .

وجب ضم أوله وفتح ثانيه — إن لم يكونا كذلك من قبل — وزيادة ياء ساكنة بعد ثانيه (وهي التي تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء^(١)، إن لم يكن مكسوراً من قبل^(٢)؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : « فُعَيْعِل » ؛ نحو : جُعَيْعِفِر . وَيُسَيِّدِق . وهذه التغييرات التي طرأت على الرباعي عند تصغيره هي التغييرات التي طرأت على الثلاثي عند تصغيره كذلك . مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير في الرباعي — كالمثاليين السالفين . — إلا في بعض حالات استجىء^(٣) .

والكسر بعد ياء التصغير في الاسم الرباعي يوجب تغييراً آخر لا بد منه ؛ يتلخص في أنه لو وقع بعدها حرف مد^(٤) فالواجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير ؛ (تطبيقاً لما تقضى به الضوابط العامة في مثل هذه الحالة التي تقع فيها « ياء » بعد ياء التصغير^(٥)) فيقال في : (كتاب ، وسحاب ، ومقام — كُتَيْب ، وسُحَيْب ،

(١) إلا إن كان الحرف الذي بعد ياء التصغير مشدداً فإنه يظل ساكناً بسبب الإدغام وتظل قبله ياء التصغير ساكنة كذلك ؛ لأن ياء التصغير لا تتحرك ؛ في مثل كلمتي : الخاص والخاصة نقول : في تصغيرهما : الخُوَيْص — والخُوَيْصَة (كما قال القاموس في مادة : « خص ») وفي مثل هذا التصغير يلتقي ساكنان ، وهو التقاء جائز فيه . ويجوز بعض النحاة التخلص منه بتحريك السكون الناشئ من الإدغام حركة خفيفة ماثلة إلى الكسرة في النطق ، دون أن تكون الكسرة خالصة في النطق ؛ أي : أنه يبيح في الحرف الأول الساكن المدغم في مثله أن يتحرك عند النطق حركة قريبة من الكسرة ولا يصح تحريكه بالكسرة الواضحة في النطق .

(٢) مثل قِرْمِز (لنوع من الصبغ الأحمر) ، قِشِير (للصفوف الرديء) .

(٣) في ص ٧٠١ .

(٤) فيكون هو الحرف الثالث في الاسم قبل مجيء ياء التصغير .

(٥) من هذه الضوابط ما جاء في الهمع (٢٠ ص ١٨٦) خاصاً بالواو ، ونصه بإيضاح يسير : « إن ولي ياء التصغير واو قلبت ياء .

١ - وجوباً إن سكنت هذه (الواو) ، كمجوز وعُجَيْر .
أو أُعِلَّتْ - بأن قلبت شيئاً آخر ، كألف مثلاً - كعُيَام ؛ فإن أصله : مُقَوِّم ، فيقال : مُقَيِّم .

أو كانت لا ما ؛ كعَزَو وعُزَي ، وعُزَوَة وعُزَيَّة ، وعَشَوَا بالقصر - وعُشَيَّا .

ب - وجوباً إن تحركت الواو في إفراد وتكسیر ولم تكن لا ماً فيهما ؛ كأَسود وأَسود ، وجدول وجداول ، فيقال في التصغير : أَسِيد وأَسِيد ، وجدِيل ، وجدِيل ، فيجوز قلب الواو ياء ، وإدغامها في ياء التصغير ، (عملاً بقاعدة الإعلال من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون) =

وَمُسْعِيٍّ وفي : (صبور ، وعجوز ، وبعوض - صبيير ، وعجيز ،
وبعيض) وفي : (جميل ، وسَمير ، وسعيد - جُمَيْل ، وسَمِير ،
وسُعَيْد) . وهذا معنى قول النحاة :

(الاسم الرباعي يُصَغَّر على : « فُعَيْعِل » . وإن كان حرفه الثالث قبل
التصغير حرف مد وجب قلبه ياء تدغم في ياء التصغير . . .) .

* * *

(ح) إن كان الاسم الذى يراد تصغيره خماسياً فأكثر :

١ - فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب - فى أغلب الحالات ^(١) - حذف
بعض أحرفه الضعيفة ^(٢) ؛ ليصير رباعياً يمكن تصغيره على صيغة : « فُعَيْعِل »
الخاصة بالرباعي ، بالطريقة التى شرحناها عند الكلام عليها . فيقال فى سَفَرَجَل :
سُفَيْرَج ، وفى فرزدق : فُرَيْزِد ، أو : فَرَيْزِق ، وفى حيزون : حُزَيْبِن ،
وفى مستنصر : مُسْنِصْر ، وفى محرنجم : حُمرَيْجَم .

٢ - فإن كان رابعه حرف لين وجب - فى أغلب الحالات كالسابق -
حذف بعض أحرفه الضعيفة . وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ،
فإنتهى تصغير الاسم إلى « فُعَيْعِل » بوجود ياء قبل آخر الصيغة - وهذه الياء هى
التي كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رابعاً - تقول فى تصغير سِرْحَان :
سُرَيْحِن ، وفى عُصْفُور : عُصْفَيْر ، وفى قِنْدِيل : قُنَيْدِيل . وهذا معنى
قول النحاة : (يجرى تصغير الخماسى فما فوقه - بشرط ألا يكون الحرف الرابع
ليناً - على الطريقة التى جرى بها تصغير الرباعى . كلاهما على وزن « فُعَيْعِل »
فإن كان الحرف الرابع (فى الخماسى وفيما زاد على الخماسى) حرف لين وجب قلبه

= كما يجوز إبقاء الواو بغير قلب ، إجراء لها على حدها فى التكسير ، (لأن التصغير والتكسير من باب
واحد ؛ فى الأعم الأغلب - .)

فإن تحركت الواو فى الأفراد والتكسير وهى لام وجب قلبها ياء فى التصغير ، بغير نظر إلى التكسير ؛
نحو : كَرَوَان وكُرَيَّان ، وجمعه كراوين » ٥١ - ثم انظر ص ٧٧٩ فى الكلام على قلب الواو ياء - .

(١) فى الصفحة ٦٩٨ حالات لا يصح فيها الحذف .

(٢) سبق فى رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ ، بيان المراد من الحرف القوى والضعيف .

ياء ؛ ليكون تصغير الاسم على « فَعْيَعِيل » وجوباً ؛ بظهور ياء قبل الآخر .

وإذا حذف من الحماسى فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادة ياء قبل آخره لتكون عوضاً عن المحذوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ (فيقال فى سفارج : سَفَيْرَج وسَفَيْرِيج) - (وفى فرزدق : فَرِيَزْدُ وفَرِيَزِيدُ أوفَرِيَزِق وفَرِيَزِيْق) - (وفى حمير بنون : حَزِيْسِين أو حَزِيْسِيْن) - (وفى مستنصر : مُنْصَيَصِر أو مُنْصَيَصِير) . . . وهكذا . ولا يصح الجمع بين هذه الياء وما حذف ؛ لئلا يجتمع العوض والمعوّض ^(١) عنه .

ولا بد من كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير فى الصيغتين : (فَعْيَعِيل ، وفَعْيَعِيل) إلا فى مواضع سيجىء النص عليها ^(٢) .

والذى يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيراً ؛ بحيث يبقى الحرف الأقوى الذى له المزية على غيره . فإن ساءى غيره فى الأفضلية جاز حذف أحدهما بغير تفضيل - كما عرفنا ^(٣) - .

فتصغير الاسم الحماسى فما فوقه يقتضى - فى الغالب - من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيره على : « فَعَالِيل ، وفَعَالِيل » وما ضاهاهما فى الهيئة ؛ كمفعّل ومفعّاعيل ، وفواعل وأفاعيل . . .

وما جاء مخالفاً لهذا فهو شاذ هنا ؛ كشدوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثى ؛ كتصغيرهم رجل على : رُوَيْجَل ، ومَغْرِب على : مُغْيَرِبَان ، ولسيلة على : لُيَيْلِيَّة ، وإنسان على : أُنَيْسِيَان . . . مع أن القياس فيما سبق هو : رُجَيْل - مُغْيَرِب - لُيَيْلِيَّة - أُنَيْسِيَان إن كان جمعه للتكسير هو : أُنَاسِيْن ^(٤) . . .

* * *

(١) كما سيجىء فى رقم ٤ من ص ٧٠٨ . (٢) فى ص ٧٠١ .

(٣) بيان مزاياء الحروف فى رقم ٣ من هامش ص ٦٦٦ .

(٤) انظر رقم ٣ هامش ص ٦٥٩ ،

وفى تصغير الرباعى وما زاد عليه ، وفى الوسيلة لذلك أحياناً من حذف بعض الأحرف كما تحذف فى =

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير - بالرغم من أنهما في بعض الصور قد يحذفان عند التكسير - فيصغر الاسم كأنه رباعي مع ترك الحروف التي تجيء بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه . ومن هذه الأسماء :

١ - الاسم المختوم بألف تأنيث ممدودة^(١) بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ نحو : « قُرْفُصَاء » ؛ فيقال في تصغيرها : قُرَيْفِصَاء ، بتصغير الكلمة كأنها رباعية ؛ ثم يلحق بها الهمزة والألف التي قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود الهمزة والألف التي قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه . أما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة - كصُغْرَى وكُبْرَى - فإنها تبقى وجوباً ، يقال في تصغيرهما : صُغَيْرَى وكُبَيْرَى . وإن كانت سادسة

= التكسير . . . ، يقول ابن مائت .

« فُعَيْعِلٌ » مَعَ « فُعَيْعِيلٍ » لِمَا فَاقَ ؛ كَجَعَلَ : دِرْهَمٌ ، دُرَيْهَمًا - ٢

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ - ٣

وتقدير هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تريد تصغير أمثله . يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذي يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع . ثم قال بعد ذلك في الوصول إلى صيغة فُعَيْعِيلِ :

أَ وَجَائِزٌ تَعْوِيْضٌ « يَا » قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ - ٤

ثم بين أن ماخالف المذكور في البابين (باب تصغير الثلاثي ، و باب تصغير غيره) خارج عن القياس :

وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمًا - ٥

(١) سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها في ص ٦٠٣ ومنه يفهم أن ألف التأنيث الممدودة - في الأرجح - هي في أصلها ألف زائدة للتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائدة للدد ، فتقلب ألف التأنيث همزة . فالهمزة في « قرفصاء » ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث ممدودة ؛ لاقصورة . فهي علامة مدها ، و متممة لها .

أو سابعة حذفت وجوباً ؛ مثل : لُغَيَّزَى^(١) ولُغَيَّغِيزَ^(٢) ، وبرْدَرَايا^(٣) وبرِيدَر^(٤) . . . وكذلك إن كانت خامسة وليس في الأحرف السابقة عليها حرف مدّ زائد ، كقَرَقَرَى^(٥) وقُرُقِرَى .

فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ؛ أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ؛ نحو : حُبَّارَى^(٦) وحُبَّيْرَى ، أو حُبَّيْرَ ، ونحو : قَرِيْشَى^(٧) وقُرَيْشَى (بحذف ياء المد التي بعد الراء) أو قُرَيْشَ ؛ بحذف ألف التأنيث المقصورة ، وإدغام « ياء المد » في « ياء » التصغير . . . فلألف التأنيث المقصورة ثلاث حالات : الحذف وجوباً ، والبقاء وجوباً ، وجواز الأمرين .

٢ - الاسم المختوم بتاء تأنيث مسبوقة بأربعة أحرف أو أكثر ؛ نحو : جوهرة ، وحنظلة ، فيقال في تصغيرهما : جَوِيْهَرَة ، وَحَنْظِلَة ؛ بإبقاء التاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها .

٣ - المختوم بياء النسب ، نحو : عَبَقَرَى ، جوهريّ ، فيقال في تصغيرهما : عَبَقِرَى وجَوِيْهَرَى .

٤ - المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس مثنى ، وكذا المختوم بعلامتي تشبيه ؛ كزعران ، ومؤمنان - ومؤمنين ؛ وتصغيرها : زَعَرَان مؤيْمِنَان - مؤيْمِنَيْن .

٥ - المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، نحو : أحمدون ، وأحمدين ، وزينبات . والتصغير : أَحْمِدُونُ وَأَحْمِدَيْنُ وزَيْنِبَاتٌ . . .

(١) بمعنى : اللغز - كما سبق - .

(٢) ويصح زيادة تاء التأنيث ، للتعويض ، فيقال : لُغَيَّغِيْزَة . بشرط أن تكون الألف

المحذوفة رابعة أو خامسة - كما سبق في هامش رقم ٢ من ص ٦٩٢ - . (٣) اسم موضع .

(٤) حذفت ألف التأنيث ؛ فصارت الكلمة : بريدرأى ، ثم حذفت الألف والياء ؛ لأنها زائدتان (راجع الصبان) . (٥) اسم موضع .

(٦) اسم طائر . ويجوز « حُبَّيْرَة » بزيادة التاء عوضاً عن ألف التأنيث كما سبق في رقم ٢

من هامش ص ٦٩٢ .

(٧) نوع من التمر ، وقد يد ، فيصح على اعتباره مقصوراً للممدود كتابته بالألف أيضاً .

٦ - عَجَزُ المركبين : « الإضافي ، والمرجى » ؛ نحو : ظَهَرَ الدِّينُ ^(١) ،
وَأَنْدَرَسْتَانُ ^(٢) وتصغيرهما : ظُهُيرُ الدين ، وَأَنْسِيدِرَسْتَانُ ^(٣) .

فالأشياء السابقة - كلها - تثبت في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها
ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث الممدودة ، أو تاؤه ، أو غيرهما مما
جاء بعدهما - لأوقع الحذف في لبس لا ندرى معه أكان الاسم المصغر مشتملا
على المحذوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك
الأشياء والاسم الخالي منها . وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك
الأسماء جمع تكسير - إلا المركب الإضافي فإن تكسيره وتصغيره سواء - ولذلك
تحذف تلك الأحرف السابقة في التكسير ؛ فيقال في تكسير قُرْفُصَاءَ : قَرَأَفَصَ
- وفي جوهرة : جواهر ، وفي عبقرى : عباقر - وفي زعفران زعافر ... أما المركب
المرجى فلا يكسر - في الرأي الشائع - كما مرّ في باب : جمع للتكسير ^(٤) .

* * *

(٢) اسم بلد فارسي .

(١) علم شخص .

(٣) وفي المواضع التي تبقّى فيها الحروف عند تصغير الخماسي فا فوقه يقول ابن مالك :

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَاوُهُ : مُنْفَصِلَيْنِ ، عُدًّا - ٨

كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ - ٩

وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ؛ كَوَغَفَرَانَا - ١٠

وَقَدَّرَ انْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَةٍ ، أَوْ جَمَعَ تَصْحِيحٍ جَلًّا - ١١

(جلا : أى : أظهر . وهو مطوف على الفعل : دل . يريد . قدر انفصال ما دل على تثنية أو جلا

جمع تصحيح ، وكلمة : « جمع » مفعول للفعل جلا . ثم قال :

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعٍ لَنْ يَثْبُتَا - ١٢

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ « حُبَارَى » خَيْرٌ بَيْنَ الْحُبَيْرَى - فَادِرٍ - وَالْحُبَيْرِ - ١٣

(انظر رقم ٢ من هامش ص ٦٩٢) .

(٤) ح ، ص ٦٧٨

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير في :

« فُعَيْعِل » و « فُعَيْعِيل » كما كانت قبل التصغير :

عرفنا ^(١) أن تصغير الاسم على صيغة : « فُعَيْعِل ، أو فُعَيْعِيل » يقتضى كسر الحرف الذى يلي ياء التصغير مباشرة ؛ (نحو : دُرَيْهَم وجُوهَر) .
و (سُفَيْرَج ، أو سُفَيْرِج - وفُرَيْرِد وفُرَيْرِد ، وفُرَيْرِزِق ، أو فُرَيْرِزِق) فى تصغير : (دِرْهَم وجوهر) و (سفرجل وفرزدق) وأشباهاها من كل اسم تزيد أحرفه على الثلاثة قبل تصغيره .

ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالى ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير . ومن هذه المواضع ^(٢) :

١ - الحرف الذى يليه ألف التأنيث المقصورة ، نحو : صُغْرَى وصُغَيْرَى - كُبْرَى وكُبَيْرَى . بخلاف الحرف الذى يلى ألف اللاحق المقصورة فيكسر ؛ نحو : أَرَطَى وأَرِيطَ ^(٣)

٢ - الحرف الذى يليه - مباشرة ^(٤) - ألف التأنيث الممدودة (وهى الهزمة التى أصلها ألف التأنيث وقبلها ألف المد الزائدة) ؛ نحو : حُمْرَاء - خُمْرَاء - صُفْرَاء . . . ويقال فى تصغيرها : حُمَيْرَاء - خُصَيْرَاء - صُفَيْرَاء . . . بخلاف

(١) فى : « ب » من ص ٦٩٤ ، وما بعدها

(٢) ليس من المواضع الآتية المختوم بـ « التأنيث » ؛ لأنها هنا (أى : فى غير الثلاثى) تكون مسبقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لىاء التصغير ؛ إذ تكون مفصولة منه بحرف نحو : دُحَيْرَجَة فى تصغير : دَحْرَجَة ، والشرط فى فتح الحرف التالى لىاء التصغير فى الاسم المختوم بـ « التأنيث » ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلى ياء التصغير ؛ كالتمثال المذكور ، وكحَنْظَلَة وحَنْظِلَة ؛ وفى هذه الحالة لا تكون تام التأنيث فى آخر اسم ثلاثى . أما التى فى آخر الاسم الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٦٩٠ و ٦٩٢ وهى المقصودة فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك (رقم ١٧) .

(٣) قلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة ، ثم تحذف الياء عند تنوين الاسم .

(٤) فإن فصل بينهما فاصل وجب الكسر ؛ نحو : جُحَيْرَاء ، تصغير « جُحْنَاء »

لنوع من الجراد والحذافس .

الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ؛ نحو : علباء وعُلَيْبٌ^(١) ؛ فيجب كسر الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيهما .

٣ - الحرف الذى يليه ألف : « أفعال » . (بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن : « أفعال » ؛ مثل : أفراس ، وأبطال . . . ؛ فإذا صُغِرَ وقعت ألف : « أفعال » بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : « أفعال » ، وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير) ؛ نحو : أُفَيْرَاس وأُبَيْطَال .

٤ - الحرف الذى يليه ألف : « فُعْلَان » - ثلاثى^(٢) الفاء ، ساكن العين - اسماً كان أم وصفاً . بشرط ألا يكون جمع « فُعْلَان » هو : « فَعَالِين »^(٣) عند التكسير ؛ ففي تصغير : فَرَحَان ، وَعُثْمَان ، وعِمْرَان ، نقول : فُرَيْحَان وعُدَيْثِمَان ، وعُمَيْيْرَان ، بفتح الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقيق الشرط ، وهو أن المفرد : فُعْلَان (مطلق الفاء) لا يجمع تكسيراً على فَعَالِين ؛ فلا يقال : فراحين - عثمانين - عمارين . . .

فإن كان « فُعْلَان » مما يجمع على : « فَعَالِين » وجب كسر الحرف ، الذى يلي ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسِرْحَان وسراحين ؛ وريحان ورياحين . فيقال فى تصغيرها ؛ سُلَيْمِيطِين ، وسُرَيْحِين ورِيَيْحِين^(٤) . . .

(١) تحذف الهزئة من الممدود ، وتقلب ألف الإلحاق ياء لأجل الكسرة . وتعل إعلال المنقوص (مثل : وال - داع - هاد) فيقال : « عُلَيْب » بالكسر والتنوين .

(٢) أى : مضمومها ، ومكسورها ، ومفتوحها .

(٣) وبشرط زيادة الألف والنون ، وألا يكون مؤنثه بالياء .

(٤) أو : رُوَيْحِين ؛ لأن بعض اللغويين يقول : الياء فى : رِيْحَان ، أصلها واو ، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رُوَيْحِين . وكانت قبل التصغير : رِيْوَحَان (بياء ساكنة ، بعدها واو مفتوحة) ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ، وخففت الكلمة بحذف الياء المتحركة ، فصارت : رِيْحَان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة . وترجع الياء المحذوفة المنقلبة عن حرف أصل ؛ هو الواو .

وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشتمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا إدغام ، بدليل جمعها على رِيْحَان ، فهى مثل شيطان وشياطين ، وتصغيرها : رِيْيْحِين ؛ كشَيْيَطين - راجع المصباح المنير ، مادة : راح) .

٥ - الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي ، نحو : تصغير : جُعَيْفَرَسْتَان ، اسم بلد فارسي .

ففي المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغة فُعَيْعِل ، أو فُعَيْعِيل^(١) . . .

٦ - الحرف المشدد بعد ياء التصغير ، بالإيضاح الذي سبق تفصيله^(٢) . . .

* * *

(١) فيما سبق من المواضع الخمسة يقول ابن مالك :

لِتِلْدُو «يا» التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ ، أَوْ مَدَّتِهِ - الْفَتْحُ انْحَتَمَ - ٦

كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ : «أَفْعَالٌ» سَبَقَ ، أَوْ مَدَّ سَكْرَانٌ ، وَمَا بِهِ التَّحَقُّ - ٧

(لتلو . . . «يا» أي : لتالي «يا» التي للتصغير ، وهو الحرف الذي يليها ، ويحيى بعدها .

علم : علامة) .

وتقدير الكلام : الفتح انحتم لتالي ياء التصغير من قبل علامة تأنيث ؛ وهي التاء ، والألف المقصورة . أما المدودة فهي التي أشار إليها بقوله : أو مدته) . وكذلك الفتح انحتم قبل ما سبق مدة «أفعال» ، يريد به : الحرف الذي قبل ألف «أفعال» ؛ لأن هذه الألف للمد . وكذلك الحرف الذي قبل «ألف» سكران . وما ألحق بسكران ما هو على وزن : «فعلان» مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكون العين في الحالات الثلاث ، بشرط ألا يكون تكسيه على «فَعَالَيْنَ» - كما شرحنا - وبشرط أن تكون ألفه ونونه زائدين . وأن يكون مؤنثه بغير التاء غالباً ؛ فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كحسان من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سَيِّفَانَةٌ . كما خرج : سِرْحَان ، لأن جمعه سِرَاحِين .

(٢) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

بعض أحكام عامة في تصغير الأسماء الثلاثية ، وما فوقها :

١ - إذا كان ثاني الاسم حرف لين^(١) - ألفاً ، أو واواً ، أو ياء - منقلباً عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه ؛ كما في الأسماء التالية :

الاسم الذي ثانيه : لين	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	البيان
باب	بُؤَيْبُ	الأصل : بَوَّبٌ ؛ بدليل جمعه على : أبواب ، فالألف منقلبة عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : باب . ومثلها ؛ مال وباع ^(٢) - وهذا أحد المواضع الأربعة ^(٥) التي تقلب فيها الألف واواً في التصغير إذا كانت ثانية .
مال باع ^(٢)	مُؤَيْلُ بُؤَيْعُ	الأصل : نَبِيْبٌ ؛ بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف منقلبة عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : ناب ^(٦)
ناب ^(٦) (بمعنى سن)	نُؤَيْبُ	وثل : ناب ، كلمتا : عاب ^(٣) ، وذام ^(٤) .
عاب ^(٣) ذام ^(٤)	عُؤَيْبُ ذُؤَيْمُ	

(١) سبق إيضاح معنى حرف اللين ، وحرف العلة في رقم ٣ من هامش ص ٦٦١ - والمراد هنا : حرف العلة .

(٢) الباع : مقياس قدره المسافة التي بين الكفين عند بسطهما وامتدادهما ، وإحداها متجهة يميناً ، والأخرى متجهة شمالاً . وهو مذكر واوى ، بدليل جمعه على : أبواع .

(٣) عيب . (٤) ذم .

(٥) ملخصة في رقم ٢ من ص ٧٠٧ . (٦) انظر الرأي الآخر في أول ص ٧٠٧ .

البيان	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	الاسم الذي ثانيه : لين
الأصل : مِوزَان ، (اسم آلة الوزن ؛ فعلها : وَزَن . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمة إلى : مِيزَان التي تجمع تكسيرا على موازين .	مُوزِنِينَ	ميزان
الأصل : دِوْمَة ، من الدوام . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ؛ فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : دِيمَة .	دُؤِيمَة	ديمة
والأصل : قِوْمَة ، لأنها من القَوَامِ (والفعل : قام -- يقوم فهو واو) . وقعت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : قِيمَة	قُؤِيمَة	قيمة
الأصل : « مُيْتَقِن » ؛ لأن الفعل هو : أيقن . واسم الفاعل هو : مُيْتَقِن ؛ وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : مُوَقِن .	مُيْتَقِن	مُوقن
الأصل : مُيْسِر ؛ لأن الفعل هو : أيسر أى : صار . ذا يُسَّر - واسم الفاعل منه هو : مُيْسِر ، وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واواً ، وانتهت الكلمة إلى : مُوسِر .	مُيْسِر	مُوسِر
ومثل موسر كلمة : مُوْنَع ، الفعل . أئنع .	مُيْسِر	مُونع

هذا هو الأصل العام الذي يجب مراعاته ، وما ورد مخالفاً له فشاذاً لا يقاس عليه ؛ كالذي سمع من تصغيرهم كلمة : « عِيد » على : عَيْيْدٌ ؛ والقياس : « عَوِيد » لأن الفعل : عاد يعود . فالأصل واو .

فإن كان ثاني الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقي الثاني على حاله ولم يرجع لأصله — في الرأي الأرجح — نحو : مُتَّعِدٌ^(١) وأصلها : مُوْتَعِدٌ ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء في التاء ، وانتهت الكلمة إلى : مُتَّعِدٌ ، فيقال في تصغيرها : مُتَّعِدٌ ، لا مُوْتَعِدٌ .

وإن كان ثاني الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان منقلباً عن همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله ، وانقلب واواً ، نحو آدم ؛ فإن ثانيه حرف لين منقلباً عن همزة ، والأصل : أَدَم (بهمزة مفتوحة ، فهمزة ساكنة) قلبت الهمزة الثانية ألفاً ؛ لوقوعها ساكنة بعد فتحة ، فيقال في تصغيرها : أَوَيْدِم ، بقلب الثانية « واواً » لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة — وهذا موضع من المواضع التي يقلب فيها الثاني واواً ، وسيجيء — .

أما إن كان الثاني ليناً مبداً من حرف صحيح غير همزة ، أو مبداً من همزة لم تسبقها همزة ؛ فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دِنَارٌ وقِرَاطٌ — بتشديد النون والراء . بدليل جمعهما على : دنائير وقاراريط — فيقال في تصغيرهما : دُنَيْيِرٌ . وقُرَيْرِيطٌ ؛ بإرجاع ثانيهما — وهو : الياء — إلى أصله النون والراء . ونحو : ذيب ورِيمٌ ؛ وأصلهما : ذَيْبٌ ورَيْمٌ^(٢) فيقال في تصغيرهما دُؤَيْبٌ ورُؤَيْمٌ^(٣) . . .

(١) بمعنى : مُوْتَعِدٌ . (٢) الرِّثْمُ : الظبي الأبيض الخالص البياض .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَارْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لَيْنًا قَلْبُ فَقِيْمَةً صَيَّرَ : «قُوَيْمَةً» تُصَبُّ - ١٤
وَشَدَّدْ فِي عِيدٍ عَيْيْدٌ . وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمٌ - ١٥

يقول : اردد إلى الأصل كـا حرف ثان ، لين ، انقلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضاً ، اكتفاء بالمثال الذي ساقه ، وهو : قيمة ؛ وتصغيرها : قُوَيْمَةٌ . فالثاني حرف لين منقلب عن لين . وبين بعد ذلك : أن تصغير : « عِيد » على : « عَيْيْد » شاذ ، لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو — كما شرحنا — وبين أن هذا الإرجاع يراعى في جميع التكسير أيضاً كما روعي في التصغير .

هذا ، والكوفيون يميزون في الألف المنقلبة عن ياء ، في مثل : ناب ، وفي الياء الأصلية التي في مثل : شَيْخ ، قلبهما عند التصغير واواً ؛ فيقولون : نُؤَيْب ، شُؤَيْخ . ورأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة^(١) . ومن الشاذ ما سمع من تصغير : « بَيْضَة » على : « بُؤَيْضَة » بالواو .

٢ - إذا كان ثاني الاسم حرفاً زائداً (ليس منقلباً عن أصل) ، نحو : فاهم - عالم . . . ، أو كان مجهول الأصل ؛ ومنه : صاب^(٢) ، وعاج ، وراف^(٣) ، وجب قلبه واواً ؛ فيقال في التصغير : فُؤَيْهَم - عُؤَيْلِم - صُؤَيْب - عُؤَيْج ، رُؤَيْف . . .

(وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واواً) .
فالحالات أربع : الألف التي أصلها الواو - الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة الألف الزائدة - الألف المجهولة الأصل - الألف الثانية الزائدة (أى ؛ غير المنقلبة عن أصل) .

أما الياء فتبقى ياء في موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء^(٤) ؛ نحو : شَيْخ وشُؤَيْخ - كما تقدم .

٣ - إن كان آخر الاسم حرفاً منقلباً عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : مَلْهَى ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء . فألف : « مَلْهَى » أصلها الواو ، لأنه من اللهو . وهمزة : « ماء »

(١) تقدم الرأي الأرجح في ص ٧٠٤ . لكن وافق جميع اللغة العربية على استعمال المذهب الكوفي ؛ طبقاً لما جاء في ص ١٥٤ من كتابه الجمعي الذي أصدره سنة ١٩٦٩ ، ونص قراره تحت عنوان : (تصغير ما ثانيه حرف علة) هو : (ما ثانيه ألف ، أو واو ، أو ياء ، من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير ، ويجوز فيها أصل ثانيه الياء أن يقلب واواً عند التصغير أخذاً بمذهب الكوفيين فيه ، وتجوز ابن مالك له ، ولورود السماع به ؛ وصدر القرار في مؤتمر دورة سنة ١٩٦٧ وعلى هذا يجوز في تصغير : عين وشيخ وليفة ، وشي . . . أن يقال : عُؤَيْتَة ، وشُؤَيْخ ، ولُؤَيْفَة ، وشُؤَيْه) ، هـ .

(٢) اسم نبات مُرّ .

(٣) اسم بلد .

(٤) وفي هذا يقول النازم :

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا . كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ - ١٦

أصلها الهاء ، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه . وهمزة : « سقاء » ، أصلها : الياء لأنه من السَّقَى . فيقال في تصغير مَلْهَى : « مَلْهَى » بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ؛ فتصير : مَلْهَى ... ، وعند التنوين : مَلْهَى . ويقال في تصغير ماء : مَوْيَه ، وفي تصغير : سقاء : سَقَى ، بتشديد الياء ...

٤ - إذا حذف من الاسم الحماسى فما فوقه - بسبب التصغير - بعض أحرفه ، جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ تعويضاً عن المحذوف . بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء . ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه ؛ فيقال في سفرجل : سَفْرَج ، بغير تعويض ، أو : سفريج بالتعويض ، ويقال في مستنصر : مُسْتَنْصِر . و : منيصير (وقد سبقت الإشارة لهذا)^(١)

٥ - إذا ولي ياء التصغير ياءان^(٢) وجب حذف أولاهما ؛ فيقال في : « سماء » عند تصغيرها : سُمَيْيَة (طبقاً لما أوضحناه من قبل)^(٣) ، وفي سِقَاء : سَقَى . وفي عَشِيَّة : عَشِيَّة ، كما يقال في : « ثُرَيَّا » عند جمعها جمع مؤنث سالم : « ثُرَيَّات »^(٤) وفي « عَشِيَّة » المصغرة : عَشِيَّات . والأصل قبل حذف الياء : ثُرَيَّيَّات ، وعَشِيَّيَّات .

(١) في ص ٦٩٦ : وإلى التعويض في جمع التكسير ، وفي التصغير أشار ابن مالك بقوله السابق .

وجائز تعويض : « يا » قبل الطرف إن كان بعض الاسم فيها انحذف

(٢) بشرط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف ، متوالية ، وبعد عين الكلمة ، فلا يرد تصغير :

« مِهْيَام » على : « مِهْيَم » و « حَى » على : « حَيَّ » « الصبان » .

(٣) في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥ و ص ٦٩٣ وليس من هذا التصغير : « كَى » وقد تقدم

في ص ٦٩١ .

(٤) أصل المفردة : ثُرَوَى ، مؤنثة ؛ بألف التانيث المقصورة ؛ من قولهم : امرأة ثُرَوَى ؛

أى ذات مال . والتصغير : « ثُرَيَوَى » . اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت

الواو ياء (طبقاً لقواعد الإعلال والإبدال) وأدغمت الياء في الياء ، فصارت الكلمة : « ثُرَيَّا » بياء

مشددة بعدها ألف التانيث المقصورة . فإذا أريد جمع : « ثُرَيَّا » جمع مؤنث سالم وجب قلب هذه

الألف الخامسة ياء ، (طبقاً لقواعد هذا الجمع) ، فيقال : « ثُرَيَّات » ، بثلاث ياءات ، الأولى

منها باء التصغير ، وبعدها ياءان . فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : « ثُرَيَّات » ... بالاختصار على

ياء التصغير وواحدة أخرى مدغمة فيها . (وقد سبق بيان تام لهذا في رقم ٤ من هامش ص ٦١٥

وبعده عرض لمذهب كوفى ، في رقم ١ من هامش ص ٦١٦)

٦ - إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفاً للتخفيف ، كما في : دُوَيْبَّة ، وشُوَيْبَة ، تصغير : دابة وشابّة ، فيقال دَوَابَّة وشَوَابَّة . والأحسن قصره على السماع . أما الطريقة القياسية والنطق بالكلمة المشددة بعد تصغيرها فقد سبقت (١)

٧ - الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها - كما سبق (٢) - تعارض القلة المفهومة من التصغير . وأيضاً ، لعدم وجود صيغة للكثرة تلائمها عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامة التي تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ؛ ولهذا لا يصح تكسيه كما لا يصح تصغير الاسم المجموع جمع تكسير للكثرة . أما المجموع جمع قلة - فيصح - كما تقدم (٣) - .

٨ - الاسم المصغر ملحق بالمشتق ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ؛ ولهذا يصح وقوعه نعتاً ، وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق .

٩ - التصغير يؤدي إلى منع الاسم من الصرف أحياناً ، أو إلى عدم منعه طبقاً للبيان المفصل الذي سبق في باب الممنوع من الصرف (٤)

١٠ - التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأشياء التي مرت في مواضع متفرقة من هذا الباب .

١١ - الأصح أن العلم إذا صغر لا تزول علميته (٥) .

(١) في رقم ١ من هامش ص ٦٩٥ .

(٢) في ص ٦٨٢ و ٦٨٨ .

(٣) راجع التصريح والجمع وحاشية الصبان أول الباب عند الكلام على شرط التصغير وقد سبقت

الإشارة لهذا في رقم ٨ من ص ٦٨٢ و ص ٦٨٨ .

(٤) ص ٢٧٥ .

(٥) لأن التصغير أمر عرضي ، يفيد معنى طارئاً على العلم ، كما يفيد النعت أو غيره من التوابع

والقيود أمراً عرضياً لا يفقد العلم بسببه علميته - وقد أشرنا لهذا في باب العلم ، ج ١ م ٢٣ ص ٢٣٦ -

المسألة ١٧٦ :

النوع الثاني ^(١) : تصغير الترخيم ^(٢) ، وطريقته

هو : « تصغير الاسم ^(٣) الصالح للتصغير الأصلي ، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة » . فلا بدّ من : صلاحه . . . ، واشتماله قبل تصغير الترخيم على بعض الزوائد . ولا بد من حذفها قبل إجرائه .

وله صيغتان ، إحداهما « فُعَيْلٌ » ؛ لتصغير الاسم ثلاثي الأصول . والأخرى « فُعَيْعِلٌ » لتصغير الاسم رباعى الأصول .

(١) فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صُغِرَ على صيغة : « فُعَيْلٌ » ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماها ومدلوله الحالى مؤنثاً ؛ فيقال في حامد : حُمَيْدٌ ، وفي مِعْطَفٍ : عُطَيْفٌ ، وفي شادن (لأنثى) : شُدَيْسَةٌ . كما يقال في فُضْلَى ، وحمراء ، وحُبَلَى : فُضَيْلَةٌ ، وحُمَيْرَةٌ ، وحُبَيْلَةٌ ؛ بزيادة تاء التأنيث فيهن . وإنما تزداد هذه التاء في المؤنث للترقية بين مصغره ومصغّر المذكر . إلا إذا كان المصغر وصفاً في الأصل من الأوصاف المختصة بالإناث فلا يصح مجيء التاء . فيقال في تصغير حائض وطالق : حُيَيْضٌ وطُلَيْقٌ ؛ بحذف ألفهما ، وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما ، التي هي في أصلها وصف لمذكر ^(٤) . . .

وكما يقال في تصغير « حامد » : حُمَيْدٌ ، يقال كذلك في تصغير : أحمد . ومحمود . وحمّاد ، ومحمدون . . . فجَمِيعُها يصغر على : حُمَيْدٌ ، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التي تُميز كل واحد - وتمنع اللبس .

(١) أما النوع الأول فقد سبق في ص ٦٨٨ .

(٢) أصله : من الترخيم ، بمعنى الضعف ، بسبب ما فيه من الحذف .

(٣) سواء أكان علماً ، أم وصفاً مشتقاً ، نحو : وريق ، في تصغير أورك .

(٤) قال الصبان في إيضاح هذا ما نصه : « (هي في الأصل صفة لمذكر ، والأصل : شخص حائض ، وشخص طالق ؛ فضعفت عن نحو : « سوداء وسعاد » في اقتضاء التاء ؛ فروعى فيها الأصل ولولا ذلك للحقته التاء ؛ لأنه مؤنث ثلاثى في المال ، وذلك إذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبل .) » اهـ .

(ب) وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صغراً على صيغة : « فُعَيْعِل » ، فيقال في قِرطاس وعُصفور : قُرَيْطِس وعُصَيْفِر ، (١)

(ح) لا مجال في تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة : « فُعَيْعِل » لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة ؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتوياً على أحرف زائدة ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم .

(د) الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التّصغير الأصلي . وقد يكون الدافع إليه : التودد ، أو التدليل ، أو الضرورات الشعرية .

(١) وفي تصغير الترخيم يقول ابن مالك :

وَمَنْ بَتَرُخِيمٍ يُصَغَّرُ اكْتَفَى بِالْأَصْلِ ؛ كَالْعُطِيفِ ، يَعْنِي : الْمِعْطَفَا

زيادة وتفصيل :

إذا أريد تصغير : « إبراهيم وإسماعيل » تصغير ترخيم فالقياس عند سيبويه أن يقال بُرَيْهَيْم ، وَسُمَيْعِيل^(١) . . . بحذف زوائدهما فقط ؛ وهي الهمزة ، والألف والياء^(٢) . وعند غيره : أَبَيْرَه ، وَأَسْمِيع ، لأن الهمزة عندهم أصيلة ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصلية^(٣) ، وهي لا تزداد في أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول ، فيحذفون الألف والياء الزائدين ، والخامس الأصلي ودو الميم ، واللام ؛ لأن بقاءه يُخلّ بالصيغة .

ويجوز هذا ، الخلاف أيضاً في التصغير لغير الترخيم في جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بُرَيْهَيْم ، وَسُمَيْعِيل ، وإبراهيم ، وإسماعيل ، بحذف الزوائد المحلّة بالصيغة ، وهي الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر وعند غيره : أَبَيْرَه ، وَأَسْمِيع ، وأبَارِه ، وأسَامِيع ؛ بحذف خامس الأصول : لإخلاقه بالصيغة ، وبحذف الياء قبله ، لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها ليناً قبل الآخر .

(١) انظر الخضرى .

(٢) أما الميم واللام فأصليتان عنده ، إذ لا تنطبق عليهما أوصاف زيادتهما .

(٣) ويحيز الكوفيين : براهم وسماعل ، بلا ياء ؛ وبراهمة ، وسماعة ، بتمويض الهاء عن الياء .

(وقد سبق الكلام على هذا التمويض : (ج ص ٦٧٢) .

النسب

يَتَضَحُّ معناه مما يأتي :

لاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئاً ؛ كمحمد ، وفاطمة ، ومصر ، ومكة ، وبغداد ، ودِمَشْق ، وحديد ، وكتاب ... ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مُسَمَّاه . أى : على الشيء الذى سُمِّيَ به — كما عرفنا^(١) .

لكن لو زدنا فى آخر الاسم ياء مشددة قبلها كسرة ، (فقلنا : محمدى ، أو : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : بغدادى ، أو : دِمَشْقى ...) لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركباً من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ (كقراءة ، أو صداقة ، أو نشأة ، أو صناعة ... أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات) ؛ فنسمع لفظ : « محمدى » ، لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معاً ؛ هما : « محمد » الدال على مسمى ، وشيء آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقة من طرق الاتصال ، (كالقراءة أو الصداقة ، أو التعلم ، أو غيره — كما قلنا —) وكذلك من يسمع لفظ : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : ما هو على شاكلتها ، لا بد أن يفهم الأمرين معاً فى سرعة ووضوح . ولهذا تُسمى تلك الياء : « ياء النسب » ، لأنها الرمز الدال فى اختصار بالغ على أن شيئاً منسوباً لآخر . فبدلاً من أن نقول : شيء منسوب لمحمد ... نقول : « محمدى » . وبدلاً من أن نقول : شيء منسوب لفاطمة ... نقول : « فاطمى » . وهكذا ... ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره : « المنسوب إليه » ، كما يسمى الشيء الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : « المنسوب » .

(١) سبق بيان هذا فى موضعه الخاص (ج ١ ص ٢١٥) . ودلالة الاسم على مسماه إنما تتحقق إذا كان فى جملة ، وبدونها لا يدل على شيء ، فيكون مجرد صوت ...

فكل لفظ مشتمل على هذه الياء — مما سبق ، ومن نظائره — هو معها في الوقت نفسه منسوب ومنسوب إليه بانضمامها له ؛ فهما معاً شيئان محتفظان بالدلالة السابقة ، برغم الاختصار اللفظي المبين .

وبسبب الأثر المعنوي السالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤولاً بالمشق^(١) — أى : في حكمه — لتضمنه معنى المشتق ؛ إذ معناه : « المنسوب إلى كذا » ، بشرط أن تكون الياء المشددة زائدة لإفادة النسب وقت الكلام ، (ويسمى النسب المتجدد^(٢)) ، وليست من بنية الاسم ؛ ككركسى ، ولا للنسب بحسب أصلها السابق لا بحسب حاضرها الدال على إهمال النسب ، وعلى أنها لا تؤدي معنى مستقلاً ، وإنما هي بمنزلة حرف من بنية الكلمة ، كمن اسمه : بدوى ، أو : مكى ومثل : مَهْرَى وبُخْتِى . . . (٢) فالياء في هذه الكلمات ليست للنسب المتجدد .

وله أحكام^(٣) لفظية نعرض لها فيما يلي :

أحكامه اللفظية :

(١) لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم « المنسوب إليه » ، (ولا تزداد إلا في آخر اسم) . ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعاً لحال الجملة . ولا بد أيضاً أن يكون قبلها كسرة . ومن الأمثلة قول أحد الرحالين : (لا يشعر العربيُّ بالغرابة فوق أرض عربية ؛ فالحجازيُّ في الشام ، كالشاميُّ في

(١) فيصلح للمواضع التي تحتاج إلى مشتق (كالنعت . وقد يرفع اسماً بعده كما يرفعه المشتق ، مثل : هاشمٌ عربيُّ أبوه . وهذا أثر حكى من آثار النسب الحكيمة . — انظر رقم ٤ من الهامش التالي — . وقد يخصص كالمشتق ويوضح (كما نص على هذا صاحب الحاشية على التصريح) ومعلوم أن كلا من « التخصيص والتوضيح » ، ينطوي على أغراض تدعو إليه ؛ كالملاح ، والذم ، والتقرير ،

(٢ ، ٢) سبق بيان النسب المتجدد وغير المتجدد ، وتوضيحه بالأمثلة في ص ٦٥٩ وهامشها .

(٣) جرى سبويه على تسمية هذا الباب : بالإضافة ، أو : النسبة ، وعقد له في كتابه (ج ٢ ص ٦٩) باباً مستقلاً عنوانه : (هذا باب الإضافة ، وهو : باب النسبة) ، كما سمي الياء المشددة الخاصة بالنسب : (ياء الإضافة) ، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : (غلام على) يحمل الغلام موالِ المضاف « وعلى » هو المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : (عَلسَوِيٌّ) يحمل : « عليا » هو المنسوب إليه وقد تقدم . والياء المشددة للنسب قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهو : الغلام .

الحجاز ، وهما في مصر ، كالمصريّ عند هما ، والمغربيّ يلقى المشرقّ في موطنه أيام الحج ، ويجوس دياره ؛ فلا يُحسّ وحشة ولا اغتراباً . وحيثما يتنقل العربيّ في مواطن العروبة يجد أهلاً بأهل^(١) ، وجيراناً بجيران^(٢)

— (ب) لا بد من إجراء تغييرات لفظية في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب ، وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر^(٣) وأشهر التغييرات اللفظية التي تطرأ على الآخر الذي تتصل به هذه الياء مباشرة^(٤) — ما يأتي :

١ - حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء في الأصل للنسب ؛ (نحو : يمنيّ - أفغانيّ - شافعيّ . . . ، أعلام رجال) أم كازت لغير النسب ؛ (نحو : كرسيّ - كرّكيّ^(٥) -

(١) الباء بمعنى : بدل ، أي : أهلاً بـ أهل . . .

(٢) وفي هذا يقول ابن مالك في أول الباب وعنوانه : « النسب » :

« ياءٌ » كَيْاءُ « الكرسيّ » زَادُوا فِي النَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَ - ١

يقول : إن العرب - ومن نطق بلغتهم - زادوا عند إرادة النسب ياء كياء « الكرسيّ » في أنها مشددة ، وفي أنها آخر الاسم ، وأن الحرف الذي قبلها لابد أن يكون مكسوراً ، - أي : أنها تلي حرفاً مكسوراً دائماً - غير أن ياء النسب زائدة على آخر الاسم ؛ بخلاف ياء « الكرسيّ » .

(٣) وهذه يجيء تفصيلها في ص ٧٢٨ .

(٤) عرض النحاة بشيء من التفصيل لما يحدثه « النسب » من تغيير ، فقالوا : إن أهم التغييرات التي يحدثها ثلاثة :

أولها : تغيير معنوي ، بأن يجعل اللفظ المشتمل على ياء النسب اسماً لشيء لم يكن اسماً له من قبل ، بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسماً للمنسوب ؛ بعد أن كان من غير ياء النسب اسماً للمنسوب إليه .

ثانيها : تغيير حكمي بأن يجعل الاسم المختوم بياء النسب في حكم الصفة المشبهة ؛ فيعامل معاملتها في رفعه الظاهر والمضمر باطراد (كما تقدم في بابها - ٣ - ٢ - ٣ - وكما أشرنا في هامش الصفحة السالفة) . ويتصل بهذا دلالاته على « التخصيص والتوضيح » طبقاً لما صرح به صاحب الحاشية على التصريح وما ينطوي عليه كلاهما من الأغراض التي أشرنا إليها في رقم ١ من هامش ص ٧١٤

ثالثها : تغيير لفظي ، سيجيء بيانه الآن ، ثم في ص ٧٢٨ حيث التعميرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الآخر .

فما سلف يتبين المراد من قول النحاة : إن النسب يحدث تغييرات ثلاثة . - (راجع التصريح ، والأشموني ، والصبان ، في أول هذا الباب .)

(٥) اسم طائر .

مَرْمِيٍّ^(١)... ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة ؛ لتحل محلها ياء النسب الزائدة :
 فيصير اللفظ في صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان في صورته الأولى
 بغير أن يتغير مبناه الظاهر^(٢) - بالرغم من تنكير معناه - ، فيقال في النسب إلى
 الكلمات السالفة : يَمْنَى^(٣) - أَفْغَانِي - شَافِعِي - كَرْسِي - كَرْكِي - مَرْمِيٍّ . .

(١) أصلها : مَرْمُوءِيٍّ (اسم مفعول ، فعله : رَمَى) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها
 بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، ثم قلبت الفضة كسرة لتتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة
 هي : مَرْمِيٍّ . فالياء المشددة الأخيرة ، ياءان : إحداها زائدة ، وهي الأولى ، والأخرى أصلية ؛ لأنها
 لام الكلمة . فالياء المشددة في آخر هذه الكلمة مختلفة في نوعها اختلافاً واسعاً عن التي في آخر
 الكلمات التي قبلها . وسيجيء - في الصفحة التالية - لهذه الكلمة وأمثالها - حكم خاص .

(٢) قد يقال : ما الداعي لحذف ياء مشددة موجودة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن
 يظهر فرق لفظي في الصورتين ؟ غير أن الحقيقة الواقعة قد تختلف الشكل الظاهر أحياناً . ففى مثل :
 « بُخَشِي » (وهو نوع من الإبل) يجمع على : « بُخَشَاتِي » ، وهذه « صيغة منتهى جموع » ، يمتنع
 معها صرف الاسم . فإذا سمي شخص باسم « بُخَشَاتِي » وجب منع الاسم من الصرف ، مراعاة للأصل
 السابق ، وحالة الجمعية القديمة ؛ (أى : لأنه الآن علم جاء على صورة : « منتهى الجموع ») .
 أما عند حذف يائه المشددة في أصل هذه الصيغة ، وإحلال ياء النسب محلها ، فإنه لا يمنع من الصرف ؛
 لأن الياء المشددة التي حذفت من تلك الصورة كانت آخر أحرف بنيتها ، وجزءاً من مادته التي يصير
 بسببها داخلاً في صيغ منتهى الجموع . أما ياء النسب التي طرأت وحلت في موضع المحذوفة فزائدة عليه ،
 وليست معدودة من حروف بنيتها التي ينتهي العلم بانتهائها ؛ ولهذا لا يمنع من الصرف .

ومثل هذا يقال في : « كَرَسِي » ، فالتى آخرها ياء النسب تنون ، والتى آخرها ياء ليست للنسب
 لا تنون ، لأنها صيغة منتهى الجمع - بخلاف الأولى - ؛ ولهذا ينصرف ، نحو : « مَهْـآلِبَةٌ وَمَسَامِعَةٌ »
 إذا حذفت التاء ودخلت عليها ياء النسب ، وكذلك : « مَسَـآجِدِي وَمَدَائِي » ؛ لأن الياء فيهما ليست
 جزءاً من الكلمة وإنما هي طارئة زائدة للنسب غير ملازمة لصيغة الكلمة ، وغير ثابتة في آخرها . -
 وقد سبقت إشارة متممة لهذا في « د » من ص ٢١٣ . وكذلك في ص ٢٠٨ وهامشها رقم ٣

(٣) من العرب من يقول : « اليَمَّـآنِي » - يباء واحدة ساكنة في الآخر - في النسبة إلى :
 « أَمِين » بدلا من أن يقول : « اليَمَّـمَنِي » فهو يحذف الياء الأولى الساكنة ، من الياء المشددة التي في :
 « اليَمْنَى » ، ويأتى بالفتحة عوضاً عنها بعد الميم ، فتصير الكلمة : « اليَمَّـآنِي » (يسكون الياء الأخيرة)
 على صورة المنقوص . وتحذف هذه الياء عند تنوينه إذا تجرد من « أل » ومن « الإضافة » كالشأن
 في المنقوص . وقد سمي بعض الأشخاص وغيرهم بهذه الكلمة . . فا الحكم لو أردنا النسب إلى كلمة
 « اليَمَّـآنِي » هذه ؟ أتحدف الألف التي جاءت بعد الميم عوضاً عن الياء الأولى الساكنة المحذوفة - كما سبق -
 وتحذف معها الياء الباقية ليتم بحذفها حذف الياء المشددة كاملة (بقسمها) قبل مجيء ياء النسب الجديدة
 المشددة ؟ لأن هذه الألف مع الياء الباقية في المنقوص هما معاً بمنزلة الياء المشددة التي في آخر الاسم
 الذي يراد النسب إليه ، والتي يجب حذفها لتحل محلها ياء النسب . إن الحكم هو الاختصار على بقاء
 الألف والياء الثانية ، وعدم حذفهما ؛ فوجودهما معاً يدل على النسب ويغني عن الياء المشدودة .
 (انظر ما يتصل بهذا في ص ٧٤٦) .

من غير تغيير في هيئتها الظاهرة - بالرغم من تغير معناها كما قلنا - وهذا هو الحكم الذي يجب الاقتصاد عليه .

ومن العرب من يقول في النسب إلى مثل مَرْمِيٍّ : « مَرْمَوِيٍّ » ؛ فيحذف من المشددة ياء الأولى الساكنة الزائدة ، ويقلب الثانية واواً قبلها فتحة - للتخفيف - بشرط أن تكون إحدى الياءين - في المشددة - زائدة ، والأخرى ، منقلبة عن أصل^(١) ؛ ويزيد بعدها ياء النسب . وبهذا الشرط تكون نوعاً آخر مختلفاً عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى . وهذه اللغة ضعيفة^(٢) . . .

هذا إن كانت الياء المشددة التي في آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر - كما تقدم - فإن كانت مسبوقة بحرفين ؛ مثل : عَدَيٍّ ، وقَصَيٍّ ، وجب حذف الأولى منهما (وهي الساكنة) ، وقلب الثانية المتحركة واواً مكسورة ، قبلها فتحة ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : عَدَوِيٍّ ، وقَصَوِيٍّ . . .

وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحدة ؛ مثل (طَيٍّ - رَيٍّ - غَيٍّ - حَيٍّ - بَيٍّ^(٣) - عَيٍّ^(٤)) . وجب قلب الياء الثانية واواً مكسورة قبل ياء النسب ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واواً ، وتركها ياء إن كان الياء ، مع فتح ثاني الاسم في الحالتين ، فيقال : (طَوَوِيٍّ - رَوَوِيٍّ - غَوَوِيٍّ) (حَيَّوِيٍّ - بَيَّوِيٍّ - عَيَّوِيٍّ)^(٥) . . .

(١) لأن أصل : « مَرْمِيٍّ » هو : « مَرْمَوِيٍّ » ؛ فالواو : هي التي تزداد في صيغة اسم المفعول من الثلاثي ، والياء هي المنقلبة عن حرف أصل ، هو الألف المرسومة ياء في آخر الفعل : رَمَى .

(٢) لا يقاس عليها عند أكثر النحاة ؛ فهي شاذة ، وفيها يقول الناطم :

وقيل في المَرْمِيٍّ مَرْمَوِيٍّ واختير في استعمالهم مَرْمِيٍّ - ٨

أى ، أن المختار في استعمال العرب ، أو عند النحاة هو : مَرْمِيٍّ ، بحذف الياء المشددة كلها ، قبل زيادة ياء النسب ، ثم زيادة ياء النسب ، وليس المختار الاكتفاء بحذف الأولى الساكنة ، وقلب الثانية واواً ، ثم زيادة ياء النسب . (٣) أَلْبَيٍّ : الرجل الخسيس .

(٤) مصدر : عَوَى . (٥) وفي هذا يقول الناطم في ألفيته :

وَنَحْوُ حَيٍّ فَتَحُ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارِدُهُ وَآوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ - ٩
ويفهم من هذا أن الثاني الذي ليس أصله واواً - بل أصله ياء - يبقى على =

٢ - حذفه إن كان تاء التأنيث ؛ نحو : مكى - كوفى - حبشى ؛ فى النسبة إلى مكة ، وكوفة ، وحبشة (١) . . .

٣ - حذفه إن كان ألفاً خامسة فصاعداً ، سواء أكانت ألف تأنيث ؛ مثل : حُبَارَى (٢) وحُبَارَى ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حَبَرَكَى (٣) وحَبَرَكَى ، أم منقلبة عن أصل ؛ نحو : مُصْطَفَى ، ومصطفى (٤) .

وكذلك يحذف إن كان ألفاً رابعة ، بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركاً ، ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرباعى الذى رابعه ألف تأنيث ؛ نحو : جَمَزَى وجَمَزَى (٥) . ! فإن كانت الألف رابعة والحرف الثانى ساكناً ، جاز حذفها وقلها واواً ؛ سواء أكانت زائدة للتأنيث ، أم الإلحاق ، أم منقلبة عن أصل ؛ مثل : حُبَلَى ، وأرطى (٦) ومكسهى . . . فيقال فى النسب : (حُبَلَى ، أو :

= حاله ياء مع فتح ما قبله أيضاً . وسبب الفتح فيها هو التخفيف ، بعدم وقوع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين ؛ منعاً لاستيلاء الكسرة على أكثر أحرف الكلمة معها ، وهذا مما تكرهه العرب .

(١) وإذا كان المنسوب مؤنثاً زيدت تاء تأنيث بعد ياء النسب ، لتدل على تأنيثه ، لا على تأنيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاة البارة عربية قاهرة . (وستجىء الإشارة لهذا آخر الباب ص ٧٤٦ - ٥ - ...) .

«ملاحظة» يشيع فى هذه الأيام استعمال كلمة : «الوَحدة» المفردة أصالة (أى : بغير نظر إلى جمعها بالألف والتاء الزائدتين ، - انظر «ج» من ص ٧٢٦ -) بمعنى : «التوحد والتجمع ، وعدم التفرق» ؛ مثل : (إنى من أنصار وَحدة الأم العربية ، فى وَحدتها قوتها ، وغناها ، وهيبها . وبغير هذه الوحدة تفقد أعظم وسيلة للعظمة ، والسلطان ، والسلامة من كيد أعدائها . . .) وهذا الاستعمال صحيح فصيح . لكن الخطأ الشائع كذلك هو ما يجرى على ألسنة كثيرين عند النسب إلى تلك الكلمة المفردة التى لا ينظر مطلقاً إلى جمعها المؤنث - لداع معنى ؛ كعدم وجود وحدات متعددة . . . - فينسبون إليها نسباً لا يمت إلى الصواب بصلة ، فيقولون : «وَحدوى» بزيادة واو قبل ياء النسب فى هذه الكلمة المفردة أصالة ، (أى : التى يقتضى المعنى وصحته النسب إليها ، دون نظر ولا اعتبار إلى أنها المفردة لجمع مؤنث سالم) مع أن زيادتها هنا على الوجه السالف خطأ لا سند له من صحة ، أو تصويب . وقد حاول أحد الباحثين أن يسلك سبيلاً لتصحيحه فلم يوفق لما أراد .

ومن المفيد الرجوع إلى «ج» من ص ٧٢٦ لأهميتها حيث بيان التوجيه الصحيح لاستعمال : «وَحدوى» وأمثالها بمعنى الواو قبل ياء النسب (٢) اسم إحدى الطيور .

(٣) من معانيه : الطويل الظهر ، القصير الرجلين ، والقرَاد .

(٤) لأنه من الصفوة ؛ فألفه أصلها الواو .

(٥) يقال : هذه فرس جمزى ، أى : سريعة .

(٦) اسم شجره .

حُبْلَاوِيَّ) - (وَأَرْطِيَّ ، أَوْ : أَرْطَوِيَّ) ، (وَمَلْنَهِيَّ ، أَوْ : مَلْنَهَوِيَّ) ،
والأحسن في ألف التأنيث الحذف ، وفي غيرها القلب .

وإذا قلبت الألف الرابعة - بأنواعها الثلاثة السابقة - واواً جاز شيء ثالث
أيضاً - هو : زيادة ألف قبل الواو ، فنقول : حُبْلَاوِيَّ - أَرْطَاوِيَّ -
مَلْنَهَاوِيَّ^(١) .

أما إن كانت الألف ثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب واواً ؛ نحو : فَتَيَّ -
وَفَتَوِيَّ - رَبَاوِيَّ - رَبَاوِيَّ - عَلَاوِيَّ^(٢)

٤ - إن كان الآخر همزة الممدود وجب^(٣) بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ؛
نحو : قَرَّاءَ وَقَرَّائِيَّ ، وَبَدَّاءَ وَبَدَّائِيَّ .

(١) راجع حاشية ياسين على التصريح وكذا الأشموني . . .

(٢) يقول ابن مالك في حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث
ومدته (ويريد هنا بالمدّة : ألف التأنيث المقصورة) :

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ . وَ « تَا » تَأْنِيثٌ ، أَوْ مَدَّتُهُ - لَا تُثَبِّتَا - ٢

(احذف مثله - والضمير للمذكر ، وهو حرف الياء ، وقد أعاد الضمير عليها مرة أخرى مؤنثاً ، يريد
به : « الكلمة » التي هي الياء أيضاً . مما حواه ، أى : احذف مثل ياء الكرمي المشددة من الاسم الذي
يجوؤها عند النسب إليه) . ثم قال : لا تثبت تاء التأنيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه ، بل
احذفهما . ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت للتأنيث ، وثاني الاسم ساكناً ، فحكم بجواز حذفها
وقلبها واواً . - وترك أمراً ثالثاً زدها في الشرح - قال :

وإن تَكُنْ تَرْبِعُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَاوًا وحذفها حَسَنٌ - ٣

(تربع ، أى : تكون رابعة) ، ثم بين بقية أنواع الألف التي تشبهها في الحكم السالف ، وهي
ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل ؛ فقال :

لِيَسْبِهَا : الْمَلْحَقِ ، وَالْأَصْلِيِّ مَا لَهَا . وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى - ٤

(يعتمى : أى : يختار . المراد بالأصليّ : المنقلب عن أصل ؛ لأن الألف لا تكون أصلية
إلا في الحرف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : « ما » الانشائية) . وبين حكم الألف الزائدة على الأربعة
فقال :

وَالْأَلْفُ الْجَائِزَةُ أَرْبَعًا أَرْبَعًا ٥

« الجائز أربعاً » : الذي جاوزها ، وزاد عليها . وبقية البيت تتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية .
(٣) في الرأي المعتمد .

ووجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوى ، وخضراء وخضراوى .
ويجوز بقاؤها وقلبها واواً إن كانت منقلبة عن أصل (سواء أكان الأصل
واواً ، أم ياء ، أم غيرهما ^(١)) أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائى
أو كساوى - وفى بِنَمَاء : بنائى أو بناوى - وفى عِلْسَاء : علبائى أو علباوى . . .
أى : أن همزة الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنية ^(٢) . . .

٥ - حذفه إن كان ياء منقوص خامسة أو سادسة ، نحو : (مهتدٍ ،
ومقتدٍ) و (مستعلٍ ومستغنٍ) فيقال فى النسب إليها : (مهتديّ - مقتديّ -
مستعلّى - مستغنّى) .

فإن كانت الياء رابعة فالأحسن حذفها . ويصح - بقلة - قلبها واواً مسبقة
بفتحة ^(٣) ؛ نحو : (راعٍ وراعىّ ، - وراعٍ - وراعىّ) - (وهادٍ وهادىّ ، وهادٍ وهادىّ .
وإن كانت ثالثة وجب قلبها واواً مسبقة بفتحة ؛ ^(٣) نحو : (شَجٍ ^(٤)
وشَجَوِيّ - (رضٍ ^(٥) ورضَوِيّ) - (عَظٍ ^(٦) وعَظَوِيّ) - (عَمٍ وعَمَوِيّ) .
ولا بد من فتح ما قبل الواو - تخفيفاً - فى جميع الحالات التى تنقلب فيها
ياء المنقوص واواً ؛ نحو : راعٍ وراعَوِيّ ، وشَجٍ وشَجَوِيّ ^(٧) . . .

(١) ليست كلمة : « ماء » من نوع « الممدود » عند النحاة ، (طبقاً لتعريفه عندهم وقد سبق
فى ص ٦١٠) ولكن بعضهم يذكرها هنا ليدل على أن المسموع فى النسب إليها هو : ماءً ، وماوى ،
مع أن همزتها مبدلة من هاء .

(٢) وقد سبق حكمها فى ص ٦١٧ - وفى همزة الممدود يقول الناظم :

وهمزُ ذى مدٍّ يُنَالُ فى التَّنَسُّبِ مَا كَانَ فى تثنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبُ - ١٥

(ينال ؛ بالبناء للسجول ، أى : يعطى ، أو : بالبناء للمعلوم ، أى : يصيب) .

(٣ و ٣) يفتح ما قبل هذه الواو ؛ لكيلا تقع ياء النسب بعد كسرتين متواليتين فى المنقوص ،
وهذا مما يستثقله العرب ، ويفرون منه قدر الاستطاعة .

(٤) حزين . (٥) بمنى : راضٍ .

(٦) عَظِيّ الحبل ؛ فهو : عَظٍ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : العُظْطُوان .

(٧) وفى حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناظم فى البيت الخامس السابق :

كذلك « ياء » المنقوص خامساً عُزِلَ - ٥

(عزل : أى : طرح بعيداً وحذف) . ويقول فى ياء المنقوص الرابعة : إن حذفها أولى من قلبها واواً . =

فإن كان الآخر مخنومًا بواو رابعة فصاعدًا ، وقبلها ضمة ، حذفت الواو فيقال في النسب إلى : تُنْدُوَّة^(١) وَقَلَنْسُوَّة : تُنْدِيَّ وَقَلَنْسِيَّ . فإن كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت الواو عند سيبويه فيقال في «عَدُوَّة» : عَدَوِيَّ ، بفتح الدال التي هي عين الكلمة ، وحذف الواو الأولى . وإنما فتحت الدال قبلها لتصير الكلمة على وزن : «فَعَلِيَّ» لأن «سبويه» لا يفرق بين «فَعُولَة» و «فَعِيلَة» عند النسب ، بشرط وجود التاء في آخرهما ، فيجعلهما على وزن «فَعَلِيَّ»^(٢) ، فإن لم توجد التاء فلا حذف عنده ؛ فيقال : «عَدَوِيَّ» . أما غير سيبويه فيجعل «فَعُولَة وفَعُول» — أى : بالتاء وبغير التاء — خاضعين عند النسب لحكم واحد ، هو عدم حذف شيء منهما ؛ فيقول في (عَدُو وعَدوة) عَدَوِيَّ ، بتشديد الواو ، وضم ما قبلها^(٣) . . .

* * *

= أما الثالثة ، فقبلها واوًا محتوم . ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو .
وَالْحَذْفُ فِي «الْيَا» رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ وَحْتَمُ قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعْنِ ٦ -
(يعن ، بالنون الساكنة للشعر ، وأصلها شدة : عَنَّ يَعْنِي ؛ بمعنى : ظهر) ، ثم قال في فتح ما قبل الواو :
وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا ... وَ «فَعِلٌ» وَ «فُعِلٌ» عَيْنُهُمَا افْتَحَ ، وَ «فَعِلٌ» ٧ -
أى : اجعل صاحب هذا القلب والياً فتحاً . والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذى انقلب عن أصل ، ويريد به الواو المنقلبة عن ياء رابعة ، وأن هذه الواو لا بد أن تلى فتحاً ، أى : تقع بعده . فالحرف الذى قبلها مباشرة واجب الفتح . وبقيّة البيت ؛ وهى : (وفعل ...) يختص بحكم آخر سيجىء في مكانه الأنسب — ص ٧٢٨ - .

(١) ثدى .

(٢) ثم تزداد التاء في المؤنث ، عملاً بالقاعدة العامة .

(٣) راجع الصبان عند الكلام على النسب إلى «فعيلة» ، ثم عند الكلام على النسب إلى الجمع .

زيادة وتفصيل :

(١) عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والممدود ، والمنقوص . فما حكم النسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحیح ؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشمل على الياء ، أو الواو ، وليست مما سبق ؟ .

١ - معتل الآخر الشبيه بالصحیح^(١) هو : ما آخره واو أو ياء ، إما مشددتان ، وإما مخففتان قبلهما ساكن ؛ نحو : مَرَمَى^(٢) ، ومَجَلَوْ - وظَبْنَى ، ودَلَوْ ... والذي يعنينا هنا : الاسم الثلاثي الذي ثالثه ياء أو واو ، وقبلهما سكون ، وليس بعدهما تاء التأنيث ، نحو : ظَبْنَى وَغَزَوْ ، فلا يحذف منهما شيء عند النسب ، ويقال فيهما : ظَبْنِيَّ وَغَزَوِيَّ . فإن جاءت بعدهما تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ؛ فيقال في ظَبْنِيَّة ، وغَزَوِيَّة ، وتزاد تاء التأنيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثاً ، - طبقاً للقاعدة العامة ، حين يكون المنسوب مؤنثاً - فيقال : ظَبْنِيَّة وَغَزَوِيَّة .

ومن المسموع : قَرَوِيَّ ؛ نسبة إلى : « قَرِيَّة » حيث قلبت الياء واواً قبلها فتحة ، ولا يقاس على هذا في الرأي الأرجح .

٢ - فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غاية وراية^(٣) ... فأقوى الآراء : قلب الياء همزة بعد حذف التاء ، فيقال : غَائِي ورَائِي ؛ ويجوز - بقلة - غَائِي ورَائِي ، بغير قلب ؛ كما يجوز - بقلة - غَاوِي ورَاوِي ، ولكن الاقتصار على الأقوى أفضل ؛ لقلة الوارد من غيره ، ثم تزداد تاء التأنيث إن كان المنسوب مؤنثاً^(٤) ...

٣ - وأما نحو : سقاية ، وحولايا (لموضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزة بعد حذف تاء التأنيث رأف التأنيث المقصورة ؛ فيقال فيهما : سَقَائِي ، حولَائِي . والآخر : قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلب الهمزة واواً لوقوعها

(١) سبقت الإشارة التي توضحه في رقم ٢ من هامش ص ٥٨ .

(٢) سبق تفصيل الكلام - في ص ٧١٥ و ٧١٦ - على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها .

(٣) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحیح ، لأن حرف العلة ليس في آخر الكلمة .

(٤) لهذا الحكم اتصال بما يجيء في ص ٧٦٦ بعنوان : « ملحوظة » - آخرها - .

متطرفة بعد ألف زائدة — طبقاً لقواعد الإبدال — فيقال سِقَاوِيّ وَحَوَلَاوِيّ .

٤ — وأما نحو: شَقَاوَة^(١) فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب .

(ب) كيف ننسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؛ مثل : (أَرَسْطُو ، نِهَرْو ، سَفَو ، كَلَمَنْصُو ؛ رَزُو ، شَو ...) (كَنْغُو — طوكيو ...) ؟ وكل هذه أسماء شائعة في عصرنا^(٢) .

لم أصادف فيما لدى من المراجع نصّاً يصلح جواباً عما سبق . ولعل السبب — كما أسلفنا — في تركهم النص هو أن الأسماء العربية الأصلية خالية من الاسم المعتل الآخر بالواو . حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضعة كلمات محدّدة نقلوها عن غيرهم . منها : سَمَنْدُو وقَمَنْدُو ... ، لهذا ترك النحاة — فيما أعلم — الكلام على طريقة إعرابه ، وتثنيته ، وجمعه ، والنسب إليه ...

غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر : لشيوع هذا النوع بيننا ، وعدم الاستغناء عن استعماله . وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية إعرابه ، وتثنيته وجمعه ... في الأبواب الخاصة بها . أما في النسب فقد استرشدت بالحكم الخامس الذي سبق^(٣) ، واستلهمت نظائر له ، وراعت اعتبارات أخرى . وانتهيت إلى رأى قد يكون أنسب ؛ هو أنه يحسن حذف الواو إن كانت خامسة فأكثر . وتبقى إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة . وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانية . فيقال في النسب إلى أَرَسْطُو ، وكَلَمَنْصُو : « أَرَسْطِيّ » ، وكَلَمَنْصِيّ . ويقال في النسب إلى كَنْغُو : (كَنْغُوِيّ ، أو : كَنْغِيّ) ... ومثله : نِهَرْو ويقال : سَفَوِيّ وَرَزَوِيّ ، في النسب إلى « سفو » و« رزو » (علمدين) ويقال : شَوِيّ ، في النسب إلى « شو » .

ويجب كسر ما قبل ياء النسب في كل الأحوال . كما يجب التخفيف في النسب إلى الثلاثي بعدم توالي كسرتين قبلها ؛ فتفتح الأولى منهما .

* * *

(١) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس في آخر الكلمة .

(٢) الستة الأولى أعلام أشخاص ، وبعدها علمان بلدين .

(٣) في ص ٧٢١ .

٦ - حذف الآخر إن كان علامة تثنية^(١) في آخر ما سُمي به من مثني وملحقاته ؛ وصار علماً معرباً بالحروف ؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيميين . . . والنسب إليهما : الإبراهيمي . وكذا : الرشيدان والرشيدتين . والنسب إليهما : الرشيدتي . أى : أن النسب يكون للأصل المفرد^(٢) بعد حذف علامة التثنية من العَلَم . وهنا يلتبس النسب إلى المثني العَلَم بالنسب إلى مفرده ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما^(٣) .

أما النسب إلى المثني الحقيقي (الذي ليس علماً مسمًى به) فيُنسب إلى مفرده . ولا يخلو من لبس كذلك^(٣) . فتزيله القرائن . . .

٧ - حذف الآخر إن كان علامة جمع مذكر سالم^(٤) ، سُمي به أو بما ألحق به ، وصار علماً معرباً بالحروف^(٥) نحو : خَلْدُون ، وَحْمَدُون ، وَصَالِحِينَ وَسَعْدِينَ . . . (وهي أعلام قديمة) فيقال في النسب إليها : خَلْدِي ، وَحْمَدِي وَصَالِحِي ، وَسَعْدِي . . . أى : بالنسب إلى مفردها ؛ واللبس في النسب بين العَلَم الجمع ومفرده تزيله القرينة التي تعين أحدهما دون الآخر^(٥) .

(١) وهي الألف والنون رفعاً ، والياء والنون نصباً وجرّاً ؛ إلا عند وجود ما يقتضى حذف النون كالإضافة . . . ؛ فالنون أحد حرفين تتكون منهما معاً علامة التثنية .
(٢) بحجة الفرار من وجود علامتي إعراب في المثني العلم ؛ إذ توجد فيه علامات المثني عند من يعربه كالمثني ، وهو في الوقت نفسه - مع اعتباره علماً لواحد - ، يعرب بالحركات على ياء النسب . فيجتمع على الاسم الواحد إعرابان ، إعراب بالحروف وإعراب بالحركات في ياء النسب . - طبقاً لما جاء في « التصريح » - .

(٣ و ٣) واللبس محقق واضح في النسب إلى لفظ المثني في مثل الأعلام الآتية المشتهرة قديماً وحديثاً : (سَلْمَان - مَهْرَان - زَيْدَان - حَمْدَان - جَبْرَان - مُحَمَّدَيْن - حَسَنَيْن - البحرين ؛ إقليم . وهذا اللبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثني المعرب بالحروف - كالرأى الشائع في إعرابه - أما على الآراء الأخرى التي تعربه بالحركات الظاهرة على النون - وقد سبقت في الجزء الأول - فينسب إليه على لفظ المثني ؛ فلا يقع لبس . وحذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التي لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثرة النحاة لا تترضيها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة . وأن الفرار من اللبس غرض لغوي واجب ، ولا سيما الفرار إلى ما لا يعارض أصلاً من أصول العربية .

(٤) بحجة الفرار من اجتماع علامتي إعراب على الاسم لواحد ؛ هما : الحروف والحركات - كما قلنا هنا - رقم ٢ - في العلم المثني . فقلنا عن « التصريح » .
(٥ و ٥) إنما يقع اللبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقاً للرأى الشائع . أما -

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته^(١) ، وليس علمًا مسمًى به ، فيكون بالنسب إلى مفردة أيضًا ، فإن أوقع في لبس وجب الفرار منه باتباع الرأي الذي يبيح النسب إلى لفظه المجموع ؛ بالرغم من رأى المعارضين في هذا ؛ لأن الفرار من اللبس — إن أمكن — والحرص على توقيه ، غرض أصيل في لغة العرب ، وأصل من أقوى أصولها التي تقوم عليها .

٨ — حذف الآخر إن كان علامة لجمع مؤنث سالم^(٢) بشرط مراعاة التفصيل الآتي :

(أ) إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته (أى : لم ينقل إلى العسمية مع بقائه على صيغة الجمع) وليس وصفاً^(٣) ونحوه ، مما يجيء فى : « ج » — وجب النسب إلى مفردة فى جميع الحالات ، نحو : وَرْدَةٌ — تَمْرَةٌ — زَيْنَبٌ — عَائِشَةُ ، سُرَادِقٌ ، والجمع : وَرَدَاتٌ — تَمَرَاتٌ — زَيْنَبَاتٌ — عَائِشَاتٌ — سُرَادِقَاتٌ — والنسب هو : وَرْدَى — تَمْرَى — زَيْنَبَى — عَائِشَى — سُرَادِقَى ... بالنسب إلى المفرد فى كل ما سبق وأشباهه .

(ب) إن كان هذا الجمع مسمًى به . (بأن صار علمًا) وجب حذف العلامة الدالة على الجمع (وهى : الألف والتاء) وينسب إليه على لفظه الباقي بعد الحذف ، ولا ينسب إلى مفردة ؛ فيقال فى النسب إلى المجموع السالفة إذا كان كل جمع علمًا : وَرْدَى وَتَمْرَى ، (بفتح ثانيهما)^(٤) — زَيْنَبَى — عَائِشَى — سُرَادِقَى ... فليس بين الصورتين فرق إلا فى مثل : وَرْدَةٌ وَتَمْرَةٌ ،

= عند إعرابه بالحركات على النون — على رأى ما سبق فى الجزء الأول — فلا لبس . ونقول هنا ما قلناه فى النسب إلى المؤنث (رقم ٣ السالف) إن الفرار من اللبس غرض هام واجب .

(١) أى : الذى لم يتركها إلى العلمية والتسمية به .

(٢) وعلامته هى : الألف والتاء الزائدتان على المفرد .

(٣) أى : ليس مشتقاً ، كضخمات . فالمراد بالوصف هنا : الاسم المشتق ؛ كضخمات وضخمات . ويقابله الاسم الجامد ، وهو ما ليس مشتقاً ؛ كسعاد ، وهند . . . وجميعها جمع مؤنث سالماً هو : سعادات وهندات .

(٤) لأنه مفتوح فى الجمع ، تطبيقاً للقاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين — وقد سبق شرحها فى ص ٦٢٢ — وهذا الفتح فى النسب إلى « وردة وتمرة » ، وأمثالها ، يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث ؛ أهو مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هو مفرد لجمع مؤنث سالم شتى به وصار علمًا .

مما تحرك ثانيه الساكن لأجل الجمع .

(ج) إن كان وصفاً ، أو اسماً جامداً . والثاني فيهما ساكن ، وألف الجمع رابعة نحو : ضَخْمَات ، وصَعْبَات ، وهندآت . . . (والمفرد ، ضَخْمَةٌ ، صَعْبَةٌ ، هند) جاز عند النسب حذف العلامة (بحرفيها : الألف والتاء) ، وجاز الاختصار على حذف التاء وحدها ، مع قلب الألف واوا ، فيقال في النسب : ضَخْمَى ، أو ضَخْمَوَى - صَعْبَى ، أو : صَعْبَوَى - هِنْدَى ، أو هِنْدَوَى ^(١) ويصح زيادة ألف فاصلة قبل هذه الواو ؛ فيقال ضَخْمَاوَى . . . و . . .

« ملاحظة » : الكلام على النسب إلى جمع التكسير وما في حكمه يجيء في : ب من ص ٧٤١ .

٩ - إرجاعه إن كان لاماً محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التي ستأتي ^(٢) عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله .

١٠ - تضعيفه إن كان ثانياً معتلاً : في اسم ثنائى الحروف - قبل النسب - مثل : لو - كى - لا . . . ؛ فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال : لوَى - كيَوَى - لائى . فأما : « لو » فقد ضعّفنا واوها الأصلية ، وأدغمنا الواوين ، بجعلهما واواً مشددة ، وزدنا ياء النسب وكذلك : « كى » ؛ ضعّفنا ياءها وأدغمنا الياءين ؛ بجعلهما ياء واحدة مشددة : فصار الاسم قبل النسب « كى » . وهو اسم مختوم بياء مشددة مسبوقة بحرف واحد ؛ فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتنقلب الثانية « واواً » ، وتجيء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كيَوَى .

(١) انظر « الملاحظة » التي في رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لأهميتها .
وفي حذف علامتى التنبيه والجمع يكتفى الناظم ببيت واحد لا تفصيل فيه ولا إبانة ، هو :

وَعَلِمَ التَّنْبِيْهُ اِخْذِفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيْحٍ وَجَبَ - ١٠

(علم : علامة . وتقدير البيت : واخذف للنسب علامة التنبيه . . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جمع التصحيح ، بنوعيه ؛ المذكر والمؤنث) . ولم يذكر التفصيل الخاص بهذا الحذف ، وقد أوضحناه .

(٢) في ص ٧٣٣ .

وأما: « لا » فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية. لكن لا يمكن إدغامهما، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام، فتقلب الثانية همزة؛ عملاً بقواعد القلب. وقيل: إن الهمزة تزد من أول الأمر مباشرة؛ فيقال: « لا ئى »^(١). فإن كان ثانيه صحيحاً - والكلمة ثنائية وضعاً (أى: لم يحذف منها شيء) - جاز فيه التضعيف وعدمه. ففي النسب إلى: « كم » يقال: كمئى أو كمئى، بتشديد الميم أو تخفيفها^(٢).

* * *

(١) في شرح الكافية للرضى (ج ٢ ص ١٤١) ما يفيد أن الاسم الثنائى، المعتل الثانى، (مثل: لا، وكى، ولو...) إذا اقتضى الأمر تضعيف ثانيه - قد يفنى عن التضعيف زيادة همزة بعد الثانى مطلقاً؛ فنقول فى: لا، وكى، ولو. إذا كانت علماً أريد إعرابها: لاء، وكى، ولوه، وعند النسب: لا ئى، وكئى، ولئوى. وقد صرح بأن التضعيف هو الأولى، فيحسن الاختصار عليه. وفى تضعيف الثانى المعتل يقول الناظم:

وَضَاعِفُ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كـ«لا»، وَلَا ئِي - ٢٢
يريد: مثل: « لا » وتضعيفه: لا ئى، بياه النسب المشددة، ولكنها خففت هنا للشعر، وذو اللين هنا: المعتل.

(٢) فى هذا الحكم خلاف؛ كما يقول الصبان هنا، ونص كلامه:
« (١-أ) علم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً للفظ، وقصد إعرابها، شدد الحرف الثانى منها؛ سواء أكان حرفاً صحيحاً أم حرف علة؛ نحو: أكثر من الكم، ومن الهل، ومن اللو...، لتكون على أقل أوزان المعربات.

« ب- وأما إذا جعلت علماً لغير اللفظ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً؛ نحو: جاءنى كم، ورأيت مناً؛ لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معاً، من غير ضرورة.
« فإن كان الثانى حرف علة؛ كلو، وفى، ولا... زيد حرف من جنسه، وإن لزم منه التغيير فى اللفظ والمعنى معاً؛ للاضطرار إلى الزيادة؛ لأن عدمها يؤدى إلى سقوط حرف العلة، لا لبقائه ساكناً مع التنوين؛ فيبقى المعرب على حرف واحد، وهو مرفوض فى كلامهم.

« ح- وإن جعلت علماً للفظ أو لغيره، ولم يقصد إعرابها فيها. فلا زيادة أصلاً. هذا ملخص ما فى الرضى، وشرح الباب للسيد، مع زيادة. فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله: (فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه) فيه نظر، إذ الثنائى الذى جعل علماً للفظ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه، صحيحاً أو معتلاً. فيجب حينئذ فى النسب إليه التضعيف. والثنائى الذى جعل علماً لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً؛ فيجب حينئذ فى النسب إليه عدم التضعيف... ويمكن الاعتذار بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين. لكن مر عن الفارضى فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثانى المجهول علماً للفظ بما إذا كان حرف علة؛ فى المسألة (خلاف)». ١. هـ. كلام الصبان - وهذه المسألة بما فيها من خلاف صلة قوية بما سبق فى ج ١ ص ٢٩ -

أشهر التغيرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير ، بسبب ياء النسب .

١ - وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين ؛ سواء أكانت فاؤه مضمومة ، أم مفتوحة ، أم مكسورة . فمن المضمومة : (دُئِل ، وقُدِر ، وبُهِر . . .) ، والثلاثة أعلام - والنسب إليها : دُوْكَيْ - قُدْرَيْ - بُهْرَيْ . ومن المفتوحة : (نَمِر ، وخَشِن ، ومَلِك ، والنسبة إليها : نَمَرَيْ - خَشَنَيْ - مَلَكَيْ) . ومن المكسورة : (إِبِل ، وبِلِيل^(١) ، والنسبة إليهما : إِبَلِي - بِلِيلِي) .

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه المتقدم فلأن العرب تستثقل في النوع السالف استيلاء الكسرة على أكثر حروف الكلمة المختومة بياء النسبة ؛ إذ تقع فيه الياء بعد كسرتين متواليتين أو ثلاثة ، فتفتر العرب من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى فتحة^(٢) .

٢ - وجوب التخفيف أيضاً إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغم فيها ياء ساكنة قبلها . والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة - سواء أكانت هي الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر - ففي النسب إلى^(٣) : (طَيِّب وليّين) و (هَيَّيْن ، وجَيِّد) و (غَزَيِّل ، تصغير غزال ، ومُسيِّد ، تصغير : أسود) يقال : (طيِّبِي ، وليّتي) (هَيَّيْ ، جيدي) (غَزَيِّلِي ، أَسَيِّدِي) .

(١) من معانيه : القصيرة ، والمرأة الضخمة .

(٢) بشرط أن يكون الكسر هو المتغلب على أحرف الكلمة ؛ فلا قلب في النسب إلى مثل : قَمَر - جَرَس ... ، وإلى هذا يشير الناظم في بيت سبق ذكره (في ٧٢١) لمناسبة تتعلق بأوله ؛ هو :

(وأوّل ذا القلب انفتاحاً) و « فَعِل » و « فَعِل » عَيْنُهُمَا افْتَحَ و « فَعِل » - ٧ -

والذي يعنيها هنا : الأوزان الثلاثة وما يقرره من فتح العين في كل منها عند النسب - كما شرحنا -

(٣) تعدد الأمثلة الآتية هوليّان أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التي أصلها ياء ؛ كالأولين ، والتي أصلها واو كاللّذين بعدهما ، والتي تزيد على ثلاثة ؛ كالآخرين ، وشذ قولهم : « طائي » في النسب إلى : طيء . والقياس : « طيّي » . وفي هذا التخفيف يقول ابن مالك :

وثالثٌ من نَحْوِ : « طَيِّبٍ » حُذِفَ وَشَذَّ « طَائِيٌّ » مَقُولًا بِالْأَلِفِ - ١١ -

فلا تحذف الياء الثانية في مثل : هَبَّيْنِخ^(١) لعدم كسرها ، ولا في مثل : مُهَيِّم^(٢) ؛ تصغير مِهْيَام ، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء المكسورة ، وآخر المنسوب إليه .

٣- حذف ياء ، « فَعِيلَة » - بفتح فكسر - وحذف تاء التأنيث معها ، وفتح ما قبل الياء التي حذفت (أى : فتح عين الكلمة) . كل هذا بشرطين : أن تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ؛ فتصير الكلمة بعد التغيير السَّالِف على وزن : « فَعَلِيَّ » ؛ فيقال في النسب إلى حَنِيفَة ، وَفَهِيْمَة ، وَسَمِيرَة ... : حَنَّفِيَّ ، وَفَهَمِيَّ ، وَسَمَرِيَّ . ومن المسموع الشاذ : سَلِيْقِيَّ ، وَسَلِيْحِيَّ : في النسب إلى : سَلِيْقَة^(٣) ، وَسَلِيْحَة^(٤) .

هذا رأى أكثر النحاة . وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين^(٥)

(١) الغلام السمين .

(٢) بمعنى : فطرة وطبيعة .

(٤) اسم قبيلة عربية .

(٥) هو الأستاذ الراهب أنستاس الكرمل - رحمه الله - العضو السابق بالجمع اللغوى القاهرى

فقد نشر بحثاً بمجلة : المقتطف (عدد يوليو ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) عرض فيه أمثلة من الصيغتين - وهما : « فَعِيلَة ، وَفَعِيل » - في الكلام الذى يحتج به مع استيفائهما الشرطين ، قائلا مانصه : « أنت ترى من هذا التتبع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى « فَعِيل وَفَعِيلَة » بقولهم فَعَلِيَّ (بالتحريك) إذا كان غير مشهور ؛ علماً كان أم نكرة ؛ بل (فَعِيل) بإثبات الياء على أصلها » ا هـ . ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٣) (ثلاثة بعد المائة) وأكد أن هذه الشواهد ليست هى كل الوارد ، وأنه اكتفى بها مسرعاً ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقي الذى يقطع بوجوده .

ومع أن الشواهد التى عرضها عشرات تكفى وحدها للأخذ برأيه من غير تردد ، ولا حاجة إلى تأييد آخر ، نراه استند أيضاً في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الديندورى في كتابه : « أدب الكاتب » ص ١٠٧ طبعة أوربا ، ونصه : (إذا نسبت إلى : « فَعِيل ، أو : فَعِيلَة » من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء ؛ مثل : ربيعة ، وبجيلة ، وحنيفة ؛ فتقول : ربعة ، وبجلى ، وحنى . وفي تقييف ثَقَنَى ، وعَتَيْك عَتَكَى . وإن لم يكن الاسم مشهوراً - علماً كان أم نكرة - لم تحذف الياء في الأول (أى : في فَعِيل) ولا في الثانى (أى : فَعِيلَة) ... اهـ وقد خلص الباحث إلى أن الحذف قديماً لم يكن إلا في المشهور شهرة فياضة .

وجاء في كتاب : « الصحاح » للجوهري - ج ٢ ص ٢١٨ - ، في النسب إلى كلمة : « مَدِينَة » مانصه : « (إذا نسبت إلى مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم قلت : « مَدَنِيَّ » وإلى مدينة المنصور قلت : « مَدِينِيَّ » وإلى مدائن كسرى قلت : مدائني .) » ا هـ .

المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة، لوجود عشرات مسموعة، من نظائرها الفصيحة، وعرض تلك العشرات، وانتهى من بحثه إلى أمرين :

أولهما : أن النسب إلى « فَعْعِيلَة » هو : « فَعْعِيلِيٌّ » قياساً مطرداً :

ثانيهما : أنه يجوز النسب إليها على : « فَعْعَلِيٌّ » — بحذف الياء — كما يرى بعض القدماء بالشرطين السالفين ، وبزيادة شرط ثالث عليهما ؛ هو : اشتها الاسم المنسوب إليه شهرة فياضة تمنع الخفاء واللبس عن مدلوله إذا حذفت ياء « فَعْعِيلَة » للنسب . فتنى اجتمعت الشروط الثلاثة صحح حذف الياء جوازاً ، لا وجوباً . وما عرضه هذا الباحث من الأدلة قوى غير مرجوح . ورأيه حسن . والأخذ به أولى ^(١) .

فإن كانت العين مضعفة : مثل ؛ رقيقة ولبيبة ، أو كانت معتلة مع صحة اللام ؛ مثل : طويلة ، وعَوَيْصَة — لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا حذف تاء التأنيث ؛ فيقال ؛ رقيق — ولبيبي ، وطويل — وعَوَيْصِيٌّ . وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف والتغيير ؛ فيقال : في طَوِيَّة : طَوَوِيٌّ ^(٢) . . .

٤ — حذف ياء : « فَعْعِيل » — بفتح فكسر — بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لاهم المعتلة وأواً مع فتح ما قبلها وجوباً ؛ كغَسَّيٍّ وعَسَّوِيٍّ — وعَلَّيٍّ وعَلَّوِيٍّ — وصَفَّيٍّ وصفَّوِيٍّ — وعَدَّيٍّ وعدَّوِيٍّ .

فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميل وجميلي ، وعَقِيل وعَقِيلِي ^(٣) .

(١) وقد أخذت به لجنة « الأصول » في مجمع اللغة العربية بالقاهرة — طبقاً لما جاء في ص ٢٤٦ من مجلة المجمع المشتملة على البحوث والمحاضرات الخاصة بالدورة الخامسة والثلاثين لسنة ١٩٦٨-١٩٦٩ — (٢) — « تكملة » : بقى من الصور أن تكون العين صحيحة ، واللام معتلة — ؛ مثل : صفِيَّة ، وسَنِيَّة ؛ فهذه الياء المشددة تنقلب وأواً قبل ياء النسب ؛ فيقال : صفَّوِيَّة ، وسنَّوِيَّة ، طبقاً للبيان السابق (في ص ٧١٧) خاصاً بالثلاثي الذي آخره ياء مشددة ، مع اعتبار تاء التأنيث في حكم غير الموجود . (٣) انظر ما يتصل بهذا ويتممه في رقم ٥ من هامش ص ٧٢٩ ون النسب المسموع : ثَقَفِيٌّ في النسب إلى ثَقِيف .

٥ - حذف ياء : « فُعَيْلَة » - بضم ، ففتح ، فسكون - وحذف تاء التأنيث معها ، بشرط أن تكون العين مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة . فتصير الكلمة بعد التغير السالف على وزن : « فُعَلِي » ، فعند النسب إلى : قُرَيْظَة ، وَجْهَيْنَة ، وَحْدَيْفَة ، يقال : قُرَظِي ، وَجْهِنِي ، وَحْدَنِي . . .

فإن كانت العين مضعفة لم تحذف الياء ؛ كما في قُلَيْمَة وقُلَيْمِي ، وَجُدَيْدَة وَجُدَيْدِي . وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام ، كما في لُؤَيْزَة ولُؤَيْزِي ، وَلُؤَيْزَة وَلُؤَيْزِي .

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حَيْيَة وَحَيْوِي . . . (١)

٦ - حذف ياء « فُعَيْل » - بضم ، ففتح ، فسكون - بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لاهمه المعتلة واواً قبلها فتحة ؛ نحو : قُصِي وقُصُوِي ، وَفُتِي وفُتُوِي .

فإن كان : « فُعَيْل » صحيح اللام لم تحذف الياء - في الأرجح - نحو : سُعَيْد وسُعَيْدِي ، وَرَدَيْن ورْدَيْنِي (٢) . . .

(١) وفي الحذف الخاص بصيغتي : « فَعِيلَة » وفُعَيْلَة ، يقول الناظم :

و « فَعَلِي » في : « فَعِيلَة » التَزِم و « فَعَلِي » في فُعَيْلَة حَتَم - ١٢
ويقول :

وَأَلْحَقُوا مَعْلَ لَامٍ عَرِيَا مِنْ الْمَثَالَيْنِ بِمَا « التَّاء » أُولِيَا - ١٣

وَتَمَمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ - ١٤

(عَرِي : خلا - من المثالين ، يريد هما : صيغتي : فَعِيلَة ، وفُعَيْلَة السالفتين - أولي : أتبع وجاء بعد شيء سبقه . والألف التي في آخر الشطر الأول والثاني زائدة لوزن الشعر) .

يريد : أن النحاة أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خالياً من التاء ، معتل اللام - بما وليته التاء منهما ، أي : جاءت بعده وفي آخره . حيث يجب - عنده - حذف الياء في الملحق كالمُلْحَق به .

(٢) ومن النسب السماعي : قُرَشِي ، وَهَذَلِي ؛ في النسب إلى : قُرَيْش ، وَهَذِل . ويرى المبرد أن هذا قياسي ؛ أكثرته .

٧ - حذف واو : « فَعُولَة » - بفتح فضم - ومعها التاء^(١) ؛ بشرط أن تكون عين اللفظ صحيحة ، وغير مضمعة . وفي هذه الصورة يفتح الحرف الذي كان مضموماً قبل حذف الواو . ومن الأمثلة : شَنْوَة^(٢) ، وَسَبُوحَة^(٣) ، فيقال في النسب إليهما : شَنْشَيْ ، وَسَبَحَيْ . . .^(٤) فلا تحذف الواو في مثل : قَوْلَة وصَوْلَة^(٥) ، لاعتلال العين ، ولا في مثل : « مَلْوَة » لتضعيفها .

« أما فَعُول » بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو ؛ ملول وملولى ، وعدو وعدوى . . .

(١) يلاحظ أن الأغلب في صيغة : « فَعُول » إذا كانت وصفاً بمعنى « فاعل » ، ألا تدخلها التاء الدالة على التأنيث المحض وحده (طبقاً للبيان الخاص بهذا في ص ٥٩١) أما في غير هذه الصورة فقد تلحقها التاء . ويقال : إنه لم يرد عن العرب علم على وزن : « فَعُولَة » ونسبوا إليه على : « فَعَلَيْ » إلا : « شَنْوَة » حيث قالوا : « شَنْشَيْ » . - كما سيجيء في رقم ٤ - .

(٢) علم قبيلة عربية .

(٣) علم على مكة ، أو على ماء قريب منها .

(٤) هذا رأى سيوييه . أما غيره فينسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند العرب سوى شَنْشَيْ ، في النسب إلى شَنْوَة ، فهي كلمة واحدة حكمها الشذوذ . وهذا الرأى هو الأعلى ، والأجدر بالاعتصار عليه .

(٥) ويصح قلب واوها هزة ، فيقال : قثولة وصثولة .

النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

(١) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو عين الكلمة وجب رده في حالتين :
 الأولى : أن يكون عيناً لاسم ثلاثي مضعف^(١) . مثل : « رُبَّ » . وأصله :
 « رُبَّ » الحرفية الجارّة ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفاً^(٢) ، فإذا صار بعد التخفيف
 علماً وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنة المحذوفة وإدغامها في
 نظيرتها ، كما كانت قبل الحذف ؛ فيقال : رُبِّي ، ومثلها : « قَطُّ » على اعتبار أن
 أصلها : قَطُّ^(٣) - بتشديد الطاء - ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة ، تخفيفاً ؛ فإذا نسب
 إلى المخففة وجب إرجاع العين المحذوفة . وإدغامها في نظيرتها : فيقال : قَطِّي ...
 الثانية : أن يكون عيناً لاسم معتل اللام ، نحو : يَرَى (علماً منقولاً من
 المضارع ، وأصله : يَرَأَى . نقلت فتحة الهمزة . إلى الراء الساكنة قبلها ،
 وحذفت الهمزة ؛ فصار اللفظ : يَرَى) . فإذا سمى به ، وأريد النسب إليه ؛
 قيل : « يَرَرِّي » ، بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء ؛ مراعاة لضبطها الطارئ
 الذي كانت عليه بعد حذف الهمزة^(٤) .

(١) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ؛ مثل : عدّ - قطّ - رُبّ ...
 ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين . إذا كانت مدغمة في نظيرها ، وهو الحرف الواقع لام الكلمة .
 (٢) ومن التخفيف قوله تعالى (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لو كانوا مُسْلِمِينَ) .
 (٣) ظرف زمان يستعمل - في الأغلب - بعد كلام منقوع المعنى في الزمن الماضي . (وتفصيل
 الكلام عليه في ج ٢ م ٧٩) .

(٤) هذا رأى سيبويه - كما سيجيء أيضاً في رقم ٧٣٥ - وهو يوجب في الاسم
 الذي ترجع لامه المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل
 النسب . فإذا ما عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذي كان أصلاً لها من قبل ؛ وإنما
 تظل على الفتحة الطارئة عليها . فإذا رجعت الهمزة المحذوفة هنا - صارت الكلمة : « يَرَأَى » - بثلاث
 متحركات مفتوحة ، فألف ساكنة ، مكتوبة ياء - وعند النسب تحذف هذه الألف (لأنها رابعة في
 اسم ثانيه متحرك ، كما تقرر من قبل في ص ١٨) ، فيقال : « يَرَرِّي » وهذا الرأى هو الأرجح الذي
 يؤيده السماع الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة إرجاع العين إلى سكونها الأصلي
 السابق ، وعدم الاعتماد بالفتحة الطارئة . فعند إرجاع الهمزة يصير الاسم : « يَرَأَى » والنسب إليه =

(ب) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو : « فاء » الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام ؛ نحو : شَيْبَة^(١) والنسب إليها : وشَوَيّْ ، بكسر الواو الأولى وفتح الشين^(٢) — تليها الواو الثانية المكسورة عند النسب —

فإن كانت اللام صحيحة لم يجوز ردّ المحذوف ؛ فيقال في عَيْدَة^(٣) : عَيْدِيّ

= هو : « يَرَأَوِيّ » أو : « يَرِيّ » ؛ طبقاً لما تقرر — في ص ٧١٨ — من أن ألف الرباعي الساكن الثاني — تحذف أو تقلب واواً .

وما سبق يتضح رأيان في المجرور برد اللام عند النسب ؛ فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت ساكنة في الأصل . وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولاً ، وإرجاعها لأصلها .

(١) علامة .

(٢) أصلها : « وشَيّْ » (بكسر الواو ، فسكون الشين . وردد النحاة وصاحب « المصباح الميزر » النص على كسر الواو ، ولم يذكروا السبب في كسرها) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة ؛ فصارت الكلمة : « شَيْبَة » . بفتح الياء ؛ لتناسب التاء . فعند النسب إليها ترجع فاء الكلمة (وهي الواو المكسورة) ، وتبقى الشين على حركتها العارضة ، وهي الكسرة ؛ عملاً بمذهب سيبويه السالف — في الصفحة الماضية وهاءشها — ؛ فتصير إلى : وشَيْيّ (بواو وشين مكسورتين) ثم تنقلب كسرة الشين فتحة ، عملاً بالقاعدة التي تقدمت في ص ٧١٨ و ٧٢٨ . (ومضمونها : أن الاسم الثلاثي المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً . سواء أكان الحرف الأول مضموماً أم مفتوحاً أم مكسوراً . . .) فتصير الكلمة بغير ياء النسب إلى : « وشَيْيّ » . تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة : « وشَيّْ » . بكسرففتح ، فألف مقصورة تقلب عند النسب واواً ؛ لأنها ثالثة ؛ فيقال : « وشَوَيّْ » .

أما عند غير سيبويه من لا يعتد بحركة الشين الطارئة ويتمسك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف — فيقول — وشَيْيّ : وقد عرفنا رجحان رأي سيبويه .

وكلا الرأيين — في أمر النسب إلى ما حذف ، كما أوضحناه في حالات ونوضحه في باقيها — يدعو للذهن ؛ ففيه من التحليل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع ، ما يكدر الذهن ، ويرهق العقل ، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه ، أو يدور بخجله أفصحهم .

وبالرغم من هذا نسأل : أيمن هنا — فقط — وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخيالية ؟ يبدو أن الجواب : لا . وفي الكلام على « شية » وما في حكمها يقول الناظم :

وإن يكن كَشِيَّة ما « الفاء » عَدِمَ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمُ - ٢٣

(عدم ، أي : زال ، بمعنى : حذف . — جبره : إرجاعه عند النسب)

(٣) مصدر الفعل : وعد . حذفت الفاء ، وعوض عنها تاء التأنيث .

وفي جِدَّة^(١) : جِدِيّ . .

(ح) إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو « لام » الكلمة ، وجب إرجاعه في حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتلة ؛ مثل : « شاة » وأصلها : « شَوَهَة »^(٢) — بسكون الواو — حذفت لام الكلمة (الهاء) للتخفيف ، فصارت الكلمة : شوة — بسكون الواو — ثم تحركت الواو بالفتحة^(٣) . فصارت : شَوَة ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فانقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة ، شاة ، والنسب إليها في الرأي الأرجح هو : شاهي^(٤) .

(١) بمعنى : غنيّ . أصلها : وجَد ، مصدر الفعل : وجَد ، حذفت الفاء وعوض عنها التاء .
(٢) الكلمة واوية العين بدليل جمعها على : « شِيَاء » التي أصلها : شواه . قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة .

(٣) لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث في كل الحالات ، على الوجه الذي سبق في ص ٦٩٣
(٤) وهذا رأي سيبويه ، وقد سبق بيانه في رقم ٤ من هامش ص ٧٣٣ ؛ ومنه يعلم أنه يستبقى — عند النسب — حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها الأول الأصيل إذا رجع المحذوف الذي كان سبباً في تغيير حركات بعض الأحرف تغييراً طارئاً . وعلى هذا تبقى فتحة « شَوَة » — وهي فتحة طارئة — ويبقى ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفاً . وعند النسب ترجع الهاء المحذوفة التي هي لام الكلمة ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال : « شاهي » .

أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصيل الذي كان قبل حذف أحد أصول الكلمة ، فيقول : « شَوَهِي » — بفتح فسكون — ذلك أن أصل الكلمة هو : شَوَهَة . بسكون الواو قبل حذف اللام التي هي : « الهاء » ، والتي أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة ؛ إذا صارت « قبل تاء التأنيث » مباشرة . فمند رجوع اللام المحذوفة — وهي الهاء — ترجع الواو إلى ضبطها الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفاً ؛ لعدم تحركها ويصير النسب كما سبق : « شَوَهِي » .

وفي هذا الموضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين ، يصرح النحاة بأن النسب إلى : « ذو » و : « ذات » هو : « ذَوِيّ » فيما ؛ لأن لاهما محذوفة ، وعينهما معتلة ويقولون إن أصلهما : « ذَوِيّ » ويعددون أنواعاً معقدة من الفروض والخيالات يجر بعضها بعضاً ؛ كمن يصلوا من وراثتها إلى إثبات هذا الأصل . وقد كدّوا ، وداروا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريده الواقع ، والرأي السديد . ومن شاء أن يرى بعض الفروض المهرقة فليرجع إلى كتاب سيبويه وشرحه (ج ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدها في الباب الذي عنوانه : « ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » ، والباب الذي عنوانه : « الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين » . وهو يريد « بالإضافة » : النسب —

الثانية : أن تكون اللام المحذوفة قد رجعت - في الكلام المأثور - في التثنية ، أو جمع المؤنث السالم^(١) ؛ مثل : « أب . وأخ » ، وتثنيتهما : « أبوان وأخوان » ، فالنسب إليهما : « أَبَوَيَّ وَأَخَوَيَّ » . بإرجاع الواو المحذوفة منهما . ومثل : « سِنَّة » ، وأصلها : سنة أو سَنَوٌ ، حذفت لام الكلمة ؛ (وهى : الهاء : أو الواو) وجاءت تاء التأنيث عوضاً عنها ، وهذه التاء تحذف في جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحذوفة ، فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال في النسب : سَنَهَيَّ ، أو سَنَوَيَّ . بإرجاع اللام المحذوفة كما رجعت في جمع المؤنث .

والنسب إلى : « أُخْتُ وَبِنْتُ » ؛ هو : « أَخَوَيَّ وَبَنَوَيَّ » ، لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن . وهذا يوقع في لبس قَوِيّ دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة ، وتحميم النسب على لفظهما ؛ فيقول : أُخْتِي وَبِنْتِي ؛ ورأيه حَسَنٌ . جدير بالمحاكاة . مع صحة الرأي الأول وقوته^(٢) .

* * *

= كما أشرنا من قبل في رقم ٣ من هاش ص ٧١٤ ، ويكرر هذا) . وفي التصريح وحاشيته : وحاشية الصبان سلسلة متشابكة من تلك الخيالات ، وكان الخير في ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذَوَوَيَّ ؛ مراعاة للمسموع .

على أنه قد جاء في حاشية : « القطر » عند الكلام على معنى : « ذات » ما يأتي : (لها ثلاث استعمالات : الإشارة بها ، ومعنى : صاحبة ، ومعنى : التي . وبقى لها استعمال رابع . وهو جعلها اسماً مستقلاً ؛ نحو : ذات الشيء : بمعنى : حقيقته وماهيته . وقد صار استعمالها بمعنى نفس الشيء عرفاً مشهوراً ؛ حتى قال الناس ذات متميزة ، وذات مُحَدَّثة ، ونسبوا إليها على لفظها من غير تغيير . والله يقول : « والله عليم بذات الصدور » أى : ببواطنها وخفياتها . فالكلمة عربية ، ولا التفات لمن أنكر عربيتهما ، وخطأ علماء الكلام في قولهم : « الصفات الذاتية » مع أنهم - أى : علماء الكلام - مصيبون) . ١ هـ . ومثل هذا في المصباح « المنير » مع الاشتراك في كثير من الألفاظ السالفة ويمكن الرجوع إليه في مادة : « ذَوَوَيَّ » .

(١) لم يذكروا جمع المذكر السالم اكتفاء بالتثنية ؛ لأنه على غير آراها - كما سبق في بابها - فإرجع في التثنية يرجع في جمع المذكر السالم .

(٢) يقولون في تأييد الرأي الأول : إن صيغة : « أُخْتُ وَبِنْتُ » كلها للتأنيث . والتاء للإخاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفة ؛ وهى لإخاق الكلمتين بقُفْعُلٍ وَجِدْعٍ ؛ إلحاقاً للشأنى بالثلاث ، فيجب رد صيغة أُخْتُ وَبِنْتُ إلى صيغة المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت في النسب إلى مكة ؛ فقيل : مَكِّيٌّ =

ما يجوز فيه عند النسب ردّ لامه المحذوفة وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المحذوفة إلى الاسم عند النسب بشرط أن تكون
عينه معتلة ، أو أن تكون لامه مما يرجع في تشنية أو جمع مؤنث سالم .
فإن لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه ، ففي مثل : يَدٌ^(١) ودَمٌ^(٢) ، وشَقَّةٌ^(٣)

= وفي جمع المؤنث السالم ؛ فقييل : في مؤنثة مؤنثات . . . لثلا تقع تاء التأنيث حشوا . . .
وكلام كثير آخر أساسه مجرد الجدل . وقد تناوله بعض القدماء بالرد والرفض (على نحو ما نقله شرح
التصريح في هذا الموضع) . ونحن في غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزيادة الجدل القديم بجدل جديد ؛
وكلاهما لا خير فيه ؛ إذ حسناً إباحة الرأيين ، واستحسان الرأي القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى
قديم لبعض كبار النحاة . ومنهم : يونس بن حبيب البصري المتوفى حول سنة ١٨١ هـ ، وهو من أشهر
أئمة اللغويين النحاة في عصر سيبويه ، وله مؤيدون .
وفي إرجاع اللام جوازاً ووجوباً يقول الناظم :

واجبُ بردِ اللَّامِ ما مِنْهُ حُذِفَ جَوَازاً أَنْ لَمْ يَكْ رَدُّهُ أَلِفٌ : - ١٩
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّشْنِيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهِذَى تَوْفِيَةٍ - ٢٠
وَبَأَخٍ أَخْتًا ، وَبَابِنِ بَنْتًا أَلْحَقُ . وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءُ - ٢١

يقول : اجبر برد اللام ما حذف منه اللام جبراً جائزاً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التشنية أو
جمع التصحيح لمذكر أو لمؤنث ، ففي هذه الحالة يستحق المجبور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفية
وجوباً بإرجاع لامه إليه . ثم قال : ألقُ أَخْتًا بِأَخٍ في رد اللام المحذوفة ، وكذلك ألقُ بَنْتًا بِابْنٍ في ردها
من غير إبقاء التاء فيها . على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقها . وقد شرحنا الرأيين . . .

(١) أصل : « يد » هو : يَدِيٌّ - بسكون الدال - حذفت اللام بغير تعويض ؛ تخفيفاً ،

وتحرّكت الدال الساكنة . والنسب إليها هو : يَدِيٌّ ، بغير رد اللام ، أو : يَدَوِيٌّ ، بردها ، وقلبا
وأو قبلها الفتحة الطارئة لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملاً برأى سيبويه ، أو قبلها السكون السابق ؛
عملاً برأى غيره . ورأى سيبويه هو الأرجح - كما عرفنا - في رقم ٤ من هامشي ص ٧٣٣ و ٧٣٥ .

(٢) أصل : « دم » هو : دَمَوٌ - بسكون الميم في الأصح - حذفت الواو ، تخفيفاً بغير
تعويض ، وتحركت الميم الساكنة ، وعند النسب يقال : دَمِيٌّ ، بغير رد ، أو : دَمَوِيٌّ بالرد مع فتح
ما قبل الواو ؛ لأن ما قبلها يُفتح لها - كما سبق - أو إرجاعه إلى سكونه الأصلي ؛ كما سبق : في يد .

(٣) أصل : شَقَّةٌ ، هوشَقَّةٌ (بسكون الفاء ، وبهاؤه ، بدليل ظهور الهاء في الجمع : شَفاه)
حذفت الهاء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها ؛ فصارت شَقَّةٌ . فعند النسب يقال :
شَقِّيٌّ ، بغير رد الهاء ، أو شَقَّيٌّ بردها مع بقاء الفاء قبلها على فتحها العارضة ، أو : إرجاعها إلى
سكونها الأول . ومن يرى أن اللام المحذوفة واو ، وليست هاء يجيز في النسب : شَقِّيٌّ وشَقَوِيٌّ
ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المحذوفة هاء .

يقال عند النسب : يَدَيَّ أَوْ يَدَوَيَّ - دَمَيَّ أَوْ دَمَوَيَّ - شَفَهَيَّ . أَوْ شَفَهَيَّ وَيَصَحُّ : شَفَوَيَّ . . . وقد حذفت اللام في يد ، ودم بغير تعويض .
أما في شفة فقد زيدت تاء التأنيث عوضاً عن الهاء المحذوفة .

وإذا حذفت اللام وعَوَّض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو عدمه دون الجمع بين اللام المحذوفة وهمزة الوصل ؛ منعاً للجمع بين العَوَّض والمَعَوَّض عنه . ففي مثل : (ابن واسم) يقال : (ابْنِيَّ أَوْ بَنَوِيَّ ، واسمي : أَوْسِيَّ - يَوِيَّ)^(١) ولا يصح أن يقال : ابنويَّ واسمويَّ . . .

* * *

(١) الكثير المسموع ضم السين أو كسرهما . أما الميم ففتوحة على رأي سيبويه ؛ لأن الفتحة طارئة على الثاني للنسب فتبقى - كما عرفنا - .

أحكام عامة في النسب

(وتشمل : حكم النسب إلى المركب بأنواعه المختلفة - وإلى جمع التكسير ، وما ألحق به - صيغة : فعّال « للنسب - النسب المسموع ، وبعض ألفاظ منه ، - زيادة تاء التأنيث في المنسوب)

(١) النسب إلى المركب ^(١) :

١ - إن كان المركب إضافياً عَلَمًا - بالوضع أو بالعلبة - فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال في خادم الدين ، وفوز الحق ، وعابد الإله . . . (والثلاثة أعلام) : خادمي - فوزي - عابدي . . .

ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعَجَز .

الأولى : أن يكون « المركب الإضافي » العَلَم كنية ، نحو : أبو بكر ، وأم كُلسُوم فيقال في النسب : : بكري ، وكلشومي .

الثانية : أن يكون هذا « المركب الإضافي » معرفاً صدره بعجزه ^(٢) ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر . . . فيقال في النسب إليها : عباسي ، ومسعودي ، ونُعمري .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤدياً إلى اللبس ، بعدم معرفة « المنسوب إليه » حقيقة ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد (والثلاثة أعلام) فيقال في النسب إليها : منافي ، وشمسي ، ومجدي ؛ إذ لو نُسِبَ إلى الصدر ففيل : عبدى ، وناصري - لم يُعرَف « المنسوب إليه » .

(١) سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم (في مكانه المناسب من الجزء الأول ص ١٢٨

م ١٠ وص ٢٧٠ م ٢٢ باب العلم .)

(٢) بأن يكون صدره نكرة ، وعجزه معرفة ، بها يتعرف الصدر . وقد يشتهر المركب بعد هذا

فيدخل في عداد العلم بالعلبة - (وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب : العلم ، ومن

أمثله : ابن عباس ، وابن عمر . . .)

فإن كان المركب الإضافي ليس علماً (لا بالوضع ، ولا بالغلبة) ، نحو : كتاب زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، أو للمضاف إليه وحده على حسب المراد .

٢ - المركب الإسنادي وملحقاته^(١) . وينسب إلى صدره في النسب إلى : نصّر الله ، وجاد الحق ، وحامد مقبل^(٢) (والثلاثة أعلام) يقال : نصريّ ، وجاديّ ، وحامديّ^(٣)

٣ - المركب المزجي - ومنه الأعداد المركبة ؛ كأحد عشر . . . - والشائع أنه ينسب إلى صدره أيضاً مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر أم صحيحاً ، نحو : (مُجْدِيْ شَهْرِيّ ، وَقَالِيْقَلَا) (وحضرموت وبندر شاه) وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مُجْدِيّ وَقَالِيّ - بحذف حرف علتها ووضع ياء النسب مكانه^(٣) - وحضرموت وبندريّ ، هذا هو الرأي الشائع .

ومن النحاة من يميز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بحذفه ، ومنهم من يميز النسب إلى الصدر وإلى العجز معاً بزيادة ياء النسب في آخر كل منهما ، مزيلاً تركيبهما ، فيقول : مُجْدِيّ شَهْرِيّ بإدخال ياء النسب على كل منهما . ومنهم من ينسب إلى المركب باقياً تركيبه بإدخال ياء النسب على العجز وحده مع ترك الصدر قبله على حاله ؛ فيقول : مُجْدِيْ شَهْرِيّ - وَقَالِيْقَلَا - (والياء آتى في صدر المركب حرف علة وليست للنسب) - وحضرموت - وبندر شاهي . . .

(١) ستجىء ملحقاته في رقم ٢ .

(٢) يلحق به في الحكم السالف بعض ألفاظ ، ليست مركبات إسنادية ، ولكنها مثله في النسب إلى الصدر ، منها : لولا - حيثاً - لوما - أينما - . . . فيقال في النسب إليها : لوريّ ، بالتخفيف - حَيْثِيّ لَوْمِيّ ؛ بالتخفيف - أَيْيّ .

(٣) الصدر في الكلمتين كما لا هو مُجْدِيّ . . . وقال . . .) وفي النسب إلى « مُجْدِيّ . . . » يقال : مُجْدِيّ بحذف ياء العلة ، أو : مُجْدَوِيّ ؛ بقلبها واواً ، وذلك أن حذف العجز يجعل الياء في آخر الصدر ، وهي ياء رابعة في اسم أصله منقوص ، وحكم الياء الرابعة في المنقوص جواز حذفها عند النسب ، وهو الأحسن ، أو قلبها واواً قبلها فتحة (كما عرفنا في رقم ٥ من ص ٧٢٠) . ومثل هذا يقال في النسب إلى : « قال . . . »

وهكذا . وحجته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه ، ولا يقع في لبس . وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم .

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم ، وقد حكموا عليها بالشذوذ . ومنع القياس عليها ؛ كصوغهم : وزن «فَعْلَل» (بفتح فسكون ففتح . . .) من المضاف والمضاف إليه ^(١) معا . والنسب إلى تلك الصيغة ، كقولهم في : تَسِيمُ الآلات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكندي . وعبد القيس ، وعبد شمس . . . تَسِيمَ لِي - عَبْدَ رِي - مَرْقَسِي - عَبَقَسِي - عَبَشَمِي ^(٢) .

* * *

(ب) النسب إلى جمع التكسير ^(٣) ، وما في حكمه .

١ - إذا أريد النسب إلى جمع التكسير . الباقي على دلالة الجمعية فالشائع ^(٤) هو النسب إلى مفردة ؛ فيقال في النسب إلى : بساتين ، وكتبة ، ومدارس ، وحقول . . . - : بُسْتَانِي ، وكاتبِي ، ومدرسي ، وحقلِي .

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية : بأن صار علماً على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على صيغته في الحالتين - وجب النسب إليه

(١) وهذا نوع مما يسمى : النحت .

(٢) وفي النسب إلى المركب يقول الناظم :

وَأَنْسَبُ لَصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَأً ، وَلِثَانٍ تَمَّما : - ١٦

إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِابْنٍ أَوْ أَبٍ أَوْ مَالِهِ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ - ١٧

المراد بالجملة : المركب الإسنادي ، فإن كان جملة صدرها فعل ، فهي فعلية ، أو اسم فهي اسمية . وقد تبين باختصار أن النسب الشائع للمركب الإسنادي يكون لصدره ، وكذلك للمركب المزجي . وأن النسب يكون للثاني (أى : للعجز) إذا كان متمماً لمضاف هو : كلمة ؛ ابن ، أو أب ، أو غيرها مما يستفيد التعريف من الثاني ؛ أى : من المضاف إليه على الوجه الذي شرحناه - ثم صرح بأن النسب في المركب الإضافي عند أمن اللبس يكون للصدر في غير ما نص عليه أنه للعجز ، قال :

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبْنِ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفَ لَبْسُ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ - ١٨

(٣) أما النسب إلى جمع المذكر السالم ، أو جمع المؤنث السالم ، أو المثني ، فقد سبق الكلام

عليه مفصلاً في ص ٧٢٤ وما بعدها .

(٤) عند البصريين - كما سيجيء - .

على لفظه وصيغته ؛ فيقال في النسب إلى الجزائر - وهى الإقليم العربى المعروف فى بلاد المغرب - وعُلماء ، وقُراء وأخبار ، وأهرام ، وجبال ، وتُلول . . . (وكلها أعلام مشهورة فى وقتنا) جزائرى ، عُلَمائى ، وأخبارى ، وأهرامى ، وجبالى ، وتُلولى . كما يقال فى النسب إلى جماعة اسمها : أنصار الدفاع ، وأخرى اسمها : الأبطال ، ودولة اسمها : الممالك . . . - أنصارى ، وأبطالى . وماليكى ، ولا يصح النسب إلى المفرد ؛ منعاً للإبهام واللّبس ؛ إذ لو قلنا : (الجزيرى أو الجزرى ، وعالمى ، وقارئ ، وخبرى ، وهرمى ، وجبلى ، وتلمى ، وناصرى ، وبطلى ، ومملوكى ، . . .) لالتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع .

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد - فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عبّاديد ، وشمّاطيط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة) والنسب إليهما : عباديدى ، وشمّاطيطى .

هذا هو المذهب البصرى الشائع . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته مطلقاً^(١) . وحجتهم : أن السماع الكثير يؤيد دعواهم - وقد نقلوا من أمثله عشرات - وأن النسب إلى المفرد يسوّغ فى اللبس كثيراً ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى^(٢) . فعندنا مذهبان صحيحان ؛

-
- (١) أى : سواء أكان اللبس مأموناً عند النسب لمفرده ؛ (نحو أنهارى ، فى النسبة إلى : نهر) أم غير مأمون ، (نحو : جزائرى ، فى النسبة إلى بلاد « الجزائر » المعروفة) .
 (٢) جاء فى الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع فى دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان رئيسه : يقول :

« قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز ، ونحو ذلك : رأى المجمع فى هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أبين وأدق فى التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد . بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المرخصين فى إباحة النسبة إلى الجمع ؛ توضيحاً وتبييناً » . ١ هـ .

وقد تضمنت الصفحتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الدور الأدلة العلمية والدواعى للقرار السالف وجاء فى ختامها ما نصه :

لا يفضل أحدهما الآخر في سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا أمِن اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر في الوارد الفصيح .

٢ - وإذا أريد النسب إلى ما في حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه ؛ ولا أن تسمى باسمه ، أو تلحق به - وجب النسب إلى لفظها ؛ فيدخل في هذا اسم الجمع ^(١) : كقوم . ورهط . والنسب إليهما : قومي ورهطي . ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعي ^(٢) : الذي يُفترق بينه وبين واحده بالياء المشددة أو بالتاء . كتـرك . وروم . وشجر وورق والنسب إليهما : تركي . ورومي . وشجري . وورقي . . . وهذا نسب يقع في لبس ؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع . فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التي توضح نوع المنسوب إليه . وتحدده ^(٣) . . .

* * *

(ح) كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فَعَعَال » للدلالة على النسب ^(٤) - بدلا من يائه - وكثر هذا في الحِرَاف ؛ فقالوا : حدّاد ؛

= (أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع برده إلى واحد ؛ فيجوزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحد ؛ فلا يغير الوضع . وهذا هو الأصل العام ، وفيه إبداء لإرادة المتكلم ؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحد ؛ فيقال مثلا في النسبة إلى الملوك : الملوكي ، وفي النسبة إلى الدُّوَل : الدُّوَلِي ، وفي النسبة إلى الكُتُب : الكُتُبَانِي ، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحد .) ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ؛ فثلا قيل : الدوانيقي ، لأن جعفر المنصور الخليفة العباسي ، وقيل لغيره : الكرابيسي ، والأنماطي ، والحاملي ، والشعالي ، والجواليقي ، . . . واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . والجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ؛ كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع . . .)

(١) سبق تعريفه في ص ٦٨٠ .

(٢) عند من يعتبره قسما مستقلا عن جمع التكسير . - وقد سبق تعريفه في ح من ص ٦٨١ .

(٣) فيما سبق من النسب إلى جمع التكسير يقول ابن مالك :

وَالوَاحِدَ إِذَا كُرَّ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إِنَّ لَمْ يَشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ - ٢٤

والمراد بمشابهته للواحد بالوضع : أن يكون علما على واحد ؛ كأنمار وذئاب ، أو يشتهر في جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها ؛ كالأنصار . - وهم أهل المدينة من أنصار الرسول عليه السلام - فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علما عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصاري .

(٤) جعلوا منه قوله تعالى : (وما ربك بظلام للعبيد) ، أي : بمنسوب إلى الظلم . وحجتهم أن =

لمن حِرْفته : « الحِدَادَة » ، وَنَجَّارٌ ؛ لمن حرفته : « النَّجَّارَة » . وكذا لِسَبَّان ،
وبَقَّال . وَعَطَّارٌ ؛ وَنَحَّاسٌ ، وَجَمَّالٌ ، ونحوها من كل منسوب إلى صناعة
معينة^(١) . . .

والأحسن الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا في النسب إلى الحِرَف . لأن
الكثرة الواردة منه تكفي للقياس .

ومن الجائز أن يزداد على آخره التاء للدلالة على المفردة المؤنثة . أو الجماعة ،
فيقال : الحِدَادَة . والنَّجَّارَة . واللَّبَّانَة . والبَقَّالَة . والعَطَّارَة . والنَّحَّاسَة ،
والجَمَّالَة . وكل هذا على إرادة المفردة المؤنثة . أو إرادة الجماعة ، المقصود منها
الجماعة الحِدَادَة . . . أو غيرها . . . لأن الجماعة مؤنثة . . .

ومن المسموع القليل في النسب صيغة . فاعِلٌ . وفَعِّلٌ (بفتح فكسر) مراداً
بهما : صاحب كذا . . . فيقال تامر . وكاسٍ . وصانِعٌ . وحائكٌ ، بمعنى :
صاحب تمرٌ ، وصاحب كِسَاء ، وصاحب صِياغَة ، وصاحب حِيَّيَاكَة . . .^(٢)
ويقال : (طاعِمٌ ، أو : طَعِيمٌ) ، (ولايِنٌ ، أو : لَبَّيْنٌ) ، بمعنى : صاحب
طعام . وصاحب لَبَّيْنٌ . ويقال : نَهِيرٌ ، (أَيْ : صاحب نهار) . ومنه قول
الشاعر :

== صيغة : « فَعَّالٌ » هنا لو كانت للمبالغة لكان النفي منصباً على المبالغة وحدها ؛ فيكون المعنى : وما ربك
بكثير الظلم ، فالنفي هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى فاسد ، لأن الله لا يظلم
مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً

ومن قال بقياسية صيغة « فَعَّالٌ » « المبرد » من البصريين ، ومعه فريق منهم ، وفريق آخر من
الكوفيين ، خلافاً لسيبويه . وبرأى القياسيين المخالفين لسيبويه أخذ جميع اللغة العربية بالقاهرة .

(١) وقد شاع اليوم استعمال : « فَنَّانٌ » في المنسوب إلى « الفن » الذي يراد به بعض الحِرَف
المعينة ؛ كالرسم ، والتصوير ، والغناء ، والتمثيل . . . ، ولا بأس بهذا الاستعمال ، وإطلاق كلمة :
« فَنَّانٌ » على من يمارس بعض هذه الفنون صناعة ، ويتخذ حرفة له . ولا مانع من استعمال الكلمة أيضاً
في بعض معانيها اللغوية الأخرى ، كالمبالغة وغيرها . . . مما يوافق اللغة ، ويناسب السياق .

(٢) الأماي ، ج ١ ص ١٨٥ . ونقل صاحب المزهري - ج ٢ ص ١٧٥ باب : « فاعِلٌ » ،
بمعنى : صاحب كذا - ألفاظاً أخرى ، منها : خابِزٌ ، وتارسٌ ، وفارسٌ ، وماحضٌ ، ودارعٌ ، ورايحٌ ،
ونابِلٌ ، وناعِلٌ . . . ، ومعناها : صاحب خبزٍ ، وتُرْمُسٌ ، وفرسٌ ، ومحضٌ (أَيْ : لبن خالص) ودرعٌ ،
ورمحٌ ، ونَبِيلٌ ، ونَعْمَلٌ . . .

لَسْتُ بِمِلْيَئِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ لَا أَدْلُجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكَرُ
والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين . دون القياس
عليهما : لقلة الوارد منهما ، واختفاء المعنى معهما (١) ...

* * *

(د) في النسب المسموع كثير من الأمثلة المخالفة للضوابط والأحكام
السالفة . ويترتب على هذا أمران واجبان .

أولهما : الحكم بشذوذهما ؛ وعدم القياس عليها . ومنها : دَهْرِيٌّ في
النسب إلى : دَهْرٌ - ومَرْوَرِيٌّ . في النسب إلى مدينة « مَرْو » - الفارسية -
وجَمَلُولِيٌّ في النسب إلى . « جَمَلُولَاء » (اسم مدينة) ورازِيٌّ ، في النسب إلى مدينة :
الرَّيِّ (٢) . وصنعاني في النسب إلى مدينة : صنعاء اليمنية - وأُمَيْتِيٌّ في النسب إلى
أُمَيْتَةٍ . وفوقاني وتحتاني في النسب إلى فوق وتحت ، ورقباني وشعراني ؛ لعظيم
الرقبة . وكثير الشعر

لكنهم قالوا إن الكلام الفصيح المأثور يتردد فيه كثيراً زيادة ألف ونون قبل
ياء النسب في بعض الكلمات ؛ للدلالة على النسب ومعه شيء آخر ؛ هو زيادة
معنى الكلمة قوة ، والمبالغة فيه ؛ ومن تلك الكلمات لِحْيَانِيٌّ . لطويل اللحية ،
وجُمَانِيٌّ لطويل الجُمَةِ ، ورقبَانِيٌّ لطويل الرقبة . وشعرَانِيٌّ لطويل الشعر (٣) ...

(١) وفي استخدام الصيغ الثلاث في النسب بدلا من يائه يقول ابن مالك :

وَمَعَ «فَاعِلٍ» ، «وَفَعَّالٍ» ، «فَعِلٌ» في نَسْبِ أَغْنَى عَنْ «أَلْيَا» ؛ فُقْبِلَ - ٢٥
وتقدير البيت : «وفَعِّل» أغنى عن الباء في نسب ، فُقْبِلَ من فَعَّالٍ ، وفَعَّالٌ ... فكلمة «فعل» مبتدأ ، خبره
الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي : «أغنى» ومن فاعله . وكلية : «مع» حال من هذا الفاعل .
والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعال . . . أن هاتين الصيغتين مع في هذا الحكم ، أي : يشتركان معه فيه ،
وليس المراد أن الثلاثة تجتمع في وقت واحد وجملة واحدة لتدل على النسب مجتمعة .

وفهم مما سبق أن الناظم يقبل قياسية الثلاثة في الدلالة على النسب ، ولكن رأيه ليس بالأرجح .

(٢) إحدى البلاد الفارسية قديماً ، في القسم المسمى : بالعراق العجمي .

(٣) جاء في المقتضب - ٣ ص ١٤٤ في الهامش ما نصه : «(في سيبويه ج ٢ ص ٨٩

» باب : ما يصير إذا كان عاما في الإضافة (أي : في النسب) على غير طريقته . . فن ذلك قولهم في
الطويل الجُمَةِ : جُمَانِيٌّ ، وفي الطويل اللَحِيَةِ : اللَحْيَانِيٌّ ، وفي الغليظ الرقبة : رَقَبَانِيٌّ . فإن سميت برقبة =

ومن النسب المسموع^(١) الخاضع للحكم السالف نوع آخر : يتميز بأن خففوا فيه ياء النسب المشددة : فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين : وأتوا بدلها بألف لتعويض عنها قبل لام الكلمة : فقالوا في يعني : يمانى^(٢) . وفي شامى : شامى : يباء واحدة فيهما ساكنة . ويصير الاسم بهذا منقوصاً : تقول قام اليماني ، ورأيت اليماني ، ومررت باليماني . وتحذف الياء عند تنوينه^(٣) . . . وهكذا . ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجتمعان إلا شذوذاً في ضرورة الشعر^(٤) .

ثانيهما : إذا سُمِّيَ باسم شذت العرب في النسب إليه — كبعض أمثلة الأمر الأول — ، فخرج باستعمالهم عن نطاق الضوابط العامة التي تراعى في النسب القياسي — وجب إخضاعه لهذه الضوابط القياسية وحدها متى صار علمياً يراد النسب إليه ، ولا اعتبار للنسب المسموع فيه قبل العلمية . . .^(٥)

(هـ) إن كان المنسوب مؤنثاً وجب الإتيان بقاء التأنيث بعد ياء النسب ، للدلالة على تأنيثه — إن لم يوجد مانع آخر — ؛ فيقال : قرأت بحوثاً علمية وأدبية عميقة لفتيات عربيات ، فيهن العراقية ، والمصرية ، واللبنانية . والسورية . . .^(٦)

= أو جُسمَة أو حية ، قلت : رَقَبَتِي ، وَجُمُوعِي ، وَلَحَوِيَّتِي . وذلك أن المعنى قد تحول . إنما أردت حيث قلت : « جُسمَانِي : الطويل الجُسمَة ، وحيث قلت : « اللَحَوِيَّتَانِي » : الطويل اللحية . فلما لم تكن ذلك أجرى مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى ، وقال في ص ٧٠ : « فهذا كَبَحَرَانِي وشبهه »^(١) .

ثم جاء بعد ذلك مباشرة قول المحقق الذي أشرف على إخراج « المختضب » ما نصه :
(وفي « المختص » أمثلة كثيرة لهذا النوع من النسب) ثم ذكر بعضاً منها ودل على مراعيتها في المختص . والمفهوم من كل ما سبق أن تلك الزيادة لتحقيق الغرض المقصود منها كثيرة كثيرة قد تبيح القياس عليها . ولهذا أثر عدم الالتجاء إليها إلا حيث تشتد الحاجة للأخذ بها لتحقيق الغرض من الزيادة .

(١) وفي النسب الشاذ وجوب الاختصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول الناطم في

ختام الباب :

وغيرُ مَا أَتَدَلَّنْتُهُ مُقَرَّرَا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصَرَا

التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذي ينقل منه . أى : على الذي ورد منقولا عن العرب ، مسموعاً عنهم ، ولا يزداد عليه بالمحاكاة أو القياس .

(٢) الأحسن الاختصار فيما يأتي على المسموع فقط .

(٣) هذه الكلمة بيان مفيد رقم ٣ من هامش ص ٧١٦ .

(٤) راجع المجمع ص ٢٠٩٨ . (٥) راجع الأشموني .

(٦) سبق الإشارة لهذا في رقم ١ من هامش ص ٧١٨ لمناعبه هناك .

التَّصْرِيف

تعريفه :

يراد به هنا : (التغيير الذى يتناول صيغة الكلمة وبشئيتها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف ، أو صحة ، أو إعلال ، أو إبدال ^(١)) ، أو غير ذلك من التغيير الذى لا يتصل باختلاف المعانى .

فليس من التصريف : عند جمهرة النحاة ، تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لتؤدى معانى مختلفة ، (كالتصغير ، والتكسير ، والتنثية ، والجمع ، والاشتقاق ...) ولا تغيير أواخرها لأغراض إعرابية ، فإن هذا التغيير وذلك التحويل يدخلان فى اختصاص « النحو » ، وبحوثه عند تلك الجمهرة .

موضوعه :

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية ، ولا بالأسماء العربية المبنية ؛ كالضماير ، ولا بالأفعال الجامدة ، كعسى وليس . ولا بالحروف بأنواعها المختلفة .

وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه قد حذف . مثل : يد ، وقيل ، ومُ الله ^(٢) ... والأصل : يدئى ، وقول . وأيؤمن الله ... وهذا هو المراد من قوهم : لا يوجد التصريف فى كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة فى أصلها ، قبل حذف شئ . منها ^(٣) ...

* * *

(١) للإعلال والإبدال باب خاص - فى ص ٧٥٦ - .

(٢) يذكر هذا فى القَسَم . وأصله : أَيْمَنَ الله ؛ جمع : يمين .

(٣) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التصريف » :

حَرْفٌ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وما سواهما بِتَصْرِيفِ حَرَى - ١

المراد : شبه الحرف : الأسماء المبنية ، والأفعال الجامدة ؛ لأن هذين النوعين يشبهان الحرف فى الجود والبناء . وكلمة : « برى » أصلها : برئ ؛ بمعنى : خلا وابتمد . وحرى ، أصلها : حرى - أو حرر ، بمعنى : جدير ومستحق . ثم قال :

وليس أدنى من ثلاثى يرى قابل تصريف سوى ما غيرا - ٢

المجرد والمزید من الأسماء والأفعال :

ينقسم الاسم إلى مجرد ومزید ؛ فالمجرد : (ما كانت أحرفه أصلية . ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك : « سألتُمُونِها ») ولكل منها علامة يعرف بها ، - وستجىء -

والمزید : (ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .) ويُعرّف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً . أما الأصلي فلا يمكن الاستغناء عنه ؛ إذ لا تؤدي الكلمة معنى مقصوداً بعده - في الأغلب ^(١) - والاسم المجرد قد يكون ثلاثياً ، نحو : حَجَرٌ ، وقد يكون رباعياً ، نحو : جَعْفَرٌ ، أو خماسياً ، نحو : سَفَرَجَلٌ . ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة أحرف . والاسم المَزِيد ^(٢) قد تكون زيادته حرفاً واحداً على أصوله الثلاثة ؛ كالألف في : كتاب ، وقد تكون حرفين ؛ كالألف والميم في : مُكَاتِبٌ . وقد تكون ثلاثة : كالإم ، والسين والتاء في : مستكتب ، وقد تكون أربعة ؛ كالحمزة ، والسين ، والتاء والألف . في : استكتاب . ولا يتجاوز الاسم المزید سبعة أحرف ^(٣) . . .

والزيادة التي تدخل الأسماء الحامدة مقصورة - في الغالب - على السماع الوارد عن العرب .

أما الفعل فمجرده إما ثلاثي ؛ نحو : خرج ، وإما رباعي ، نحو : دحرج . وليس للرباعي وزن آخر ، ولا يتجاوز المجرد هذا .

ومزید الفعل ^(٢) قد تكون زيادته حرفاً على ثلاثي الأصول ؛ نحو : خارَجَ ، أو حرفين نحو : تسَخَّرَجَ ، أو ثلاثة ؛ نحو : يتخارجُ . وقد تكون زيادته حرفاً على رباعي الأصول ؛ نحو : يدحرج ، أو حرفين ، نحو : يتدحرج ، ولا يتجاوز

(١) قد تؤدي أحياناً بعد الحذف معنى ، ولكنه معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحذف ، كحذف الجيم ، أو الفاء من : جعفر . . .

(٢ ، ٢) ملاحظة : تجيء حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنا هذا تفصيلاً ، وسردنا تلك المعاني في الجزء الثاني - باب : تعدى الفعل ولزومه م ٧١ ص ١٥٢ - وما بعدهما . (٣) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ أَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزْدَ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا - ٣
(أى : فاجاوز سبعا) .

الفعل بالزيادة ستة^(١) أحرف .

والزيادة التي تدخل الأفعال المختلفة ، وأنواع المشتقات لأداء معنى معين ،
فينسب بالطريقة التي تشير اللغة بها .

* * *

أبنية الاسم الثلاثي المجرد (أى : صِيغُهُ) ، والفعل الثلاثي المجرد .

(١) الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضموم ، أو مكسور ، ولا يكون ساكنًا ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحًا ، أو مضمومًا ، أو مكسورًا ، أو ساكنًا . فالصور العقلية التي تحدث من هذا : اثنتا عشرة صورة ، لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور أربع أخرى . وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتنشأ صور أربع أيضًا ، فجموع هذه الصور اثنا عشر ، كما قلنا : أما آخر الثلاثي فلا صلة له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته .

وجميع هذه الصور العقلية واقعية ؛ أى : لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها ، إلا صورتان . إحداهما ممنوعة في الرأي الأرجح - وهى الصورة التي يكون فيها أول الاسم مكسورًا وثانيه مضمومًا . والآخرى قليلة ، وهى عكس السألفة (أى : يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني ، مثل : دُئِلَ ؛ اسم قبيلة) وما عدا هاتين صحيح فصيح . نحو : (فَرَسٌ - عَضُدٌ - كَبِيدٌ - صَخْرٌ) . ونحو : (صُرْدٌ - عُنُقٌ - دُئِلٌ - قُفْلٌ) - ونحو (عِنَبٌ - حَبْلٌ^(٢) - إِبِلٌ - عِلِمٌ ...)^(٣)

(١) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُزَدَ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا - ٧

- وسيعاد البيت في ص ٧٥٠ ، لمناسبة هناك .

(٢) هذه هى الصيغة المرجح أنها المنوعة أو المهملة . وقيل منها : الحَبْلُ - بكسر فظم - جمع : حَبَائِكُ ، لنوع من الحبال القوية . ودروع الحديد ، وطرق النجوم .

(٣) يقول ابن مالك :

وغيرُ آخرِ الثَّلَاثِيّ افْتَحَ ، وَضُمَ وَاكْسِرَ ، وَزُدَ تَسْكِينًا ثَانِيَةً تَعْمُ - ٤

(ب) أما الفعل الماضي الثلاثي المجرد فأبنيته أربعة ، لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً
فالثلاثة المبنية للفاعل هي : (فَعَلَّ كَسَطَرَ) ، (وَفَعَّلَ كَسَلَّمَ) (وَتَعَلَّلَ كَحَسَّنَ وَشَرَّفَ) . وأما الصيغة التي يبنى فيها للمجهول فهي : فُعِّلَ ، كَعُرِّفَ (١)

* * *

أوزان الاسم الرباعي المجرد (ولا بد أن يكون ثانيه ساكناً) .
له ستة أوزان :

- (أ) فَعْلَلَّ - بفتح ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : جعفر .
(ب) فِعْلَلَّ - بكسر ، فسكون ، فكسر - ؛ نحو قِرْمِز .
(ح) فُعْلَلَّ - بضم ، فسكون ، فضم - ؛ نحو : بُرْثَن .
(د) فِعْلَلَّ - بكسر ، فسكون ، ففتح - ؛ نحو : دِرْهَم .
(هـ) فِعْلَلَّ - بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام - ؛ نحو : هِزْبَر .
(و) فُعْلَلَّ - بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى ؛ نحو : جُنْدَب (٢) .

* * *

= غير آخر الثلاثي ، هو : أوله وثانيه ؛ فيجوز في كل منهما الفتح ، والضم ، والكسر ، ويزيد الثاني بجواز تسكينه . ثم قال :

وَفِعْلٌ أَهْمَلٌ ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ - هـ
أى : أن العكس قليل ؛ لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفعل ؛ أى : بالفعل الماضي ،
الثلاثي ، المبنى للمجهول .

(١) يقول ابن مالك :

وَأَفْتَحْ ، وَضُمْ وَكَسِرِ الثَّانِي مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوَ : ضَمِنْ - ٦
ثم ساق بعد هذا بيتاً سبق شرحه - في ص ٧٤٩ - . وهو :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا ٧
أما الفعل الرباعي المجرد فليس له إلا وزن واحد - كما سبق - هو فَعْلَلَّ ؛ مثل : دَحْنَج ،
ودَرْج ، بمعنى : ذل
(٢) للطويل الرجلين ، واسم حشرة .

أو زان الاسم الخماسى المجرد أربعة :

(ا) فَعْلَلَّ - بفتح ، ففتح ، فلام مشددة ، فأخرى غير مشددة - ،
نحو : سَفَعَرَجَل .

(ب) فَعْلَلَّ - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه . وكسر رابعه
ثم لام بعده . نحو : جَحْمَرَش^(١) .

(ح) فَعْلَلَّ - بفهم أوله ، وفتح ثانيه ، فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها
المكسورة . فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قُدَّعَمِل^(٢) .

(د) فَعْلَلَّ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد
الآخيرة - نحو : قِرْطَعَب^(٣) .

هذا والحرف الأصلى هو الذى يلزم فى جميع تصرفات الكلمة ، ولا تؤدى
المعنى المقصود بدونيه ، والزائد هو الذى يمكن الاستغناء عنه -- كما سبق^(٤) .

* * *

كيفية الوزن :

لا تَقِيلْ أصول الاسم الخالى من الحذف عن ثلاثة أحرف ، نحو : قَمَر ،
يرمز لكل منها برمز يسمى به . فيسمى الأول منها : « فاء الكلمة » ، والثانى :
« عين الكلمة » ، والثالث : « لام الكلمة » ، فيقال فى قَمَر : إنها على وزن :

(١) العجوز ، والأفعى الضخمة . . .

(٢) الضخم من الإبل .

(٣) للشئ الحقيق .

(٤) فى ص ٧٤٨ . وفى أوزان الرباعى والخماسى المجردين يقول ابن مالك :

لاسمٍ مجرّدٍ رباعٍ فَعْلَلُ وفَعْلَلُ وفَعْلَلُ وفَعْلَلُ - ٨

ومع فِعْلٍ فَعْلَلُ ، وإنَّ عَلَا فمع فَعْلَلٍ حَوَى فَعْلَلًا - ٩

كَذَا فَعْلَلُ وفَعْلَلُ وَمَا غَايَرَ ، لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقِصِ انْتَمَى - ١٠

والحرفُ إنَّ يلزم فَاَصْلُ . والذى لا يلزم : الزَّائِدُ ، مثلُ : « تا » احتَذَى - ١١

وقد سبقت الإشارة إلى معنى البيت الأخير فى أول الباب - ص ٧٤٨ .

فَعَمَلٌ ؛ فإن بقي بعد هذه الثلاثة حرف أصليّ عبّر عنه رمزاً باللام أيضاً ، وتكرّر اللام على حسب الأصول التي بعد الثلاثة الأولى . وإن كان في الكلمة حرف زائد عبّر عنه بنصه ولفظه ، مع مراعاة ترتيبه . وبناء على هذا يكون وزن : قُفِّلَ ، هو : فَعَمَلٌ . ووزن جعفر ، هو : فَعَمَلٌ ، ووزن فُسْتُقٌ ^(١) ، هو : فَعَمَلٌ . أما وزن جوهر ، فهو : فَيَوْعَلٌ . ووزن خارج ، هو : فاعِلٌ ، ووزن مستخرج ، هو : مستفَعِلٌ .

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفاً مكرراً لحرف أصليّ وجب النطق بالحرف الأصلي المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه . فتقول في وزن كرم : فعَلٌ . وفي وزن اغند ودن : افْعَوَعَلٌ ، بالتعبير الرمزيّ عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول ، ولا يصح أن يقال فيهما : فَعَمَلٌ ، ولا افْعَوَدَل ^(٢)

وإذا كان المكرر في رباعيّ فائوه ولا منه الأيلى معاً من جنس واحد ، وعينه ولا مه الثانية معاً من جنس آخر ، ولم يكن أحد الأحرف المكررة صالحاً للسقوط — فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة ، وليس فيها زائد . ومن الأمثلة له : سَمْسَمٌ ، وَضَمَضَمٌ ^(٣) فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط (نحو : لَمَلَمٌ ، وَكَفَكَفٌ ؛ أمران ماضيهما : لَمَلَمَ وَكَفَكَفَ ، حيث يصح أن يقال : لَمَ ، وَكَفَ . . . بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية) ، ففي الحكم عليه خلاف لا يعني ^(٤) . . .

* * *

(١) على اعتبار حروفه كلها أصلية .

(٢) وهذا هو المراد من قول ابن مالك :

بِضْمَنِ فِعْلٍ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي وَزائدٌ بلفظه اكْتُفِيَ ١٢
وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ كراءٍ : « جَعْفَرٍ » ، وقاف « فُسْتُقٍ » ١٣
وقوله :

وإن يكُ الزائدُ ضِغْفَ أَصْلِي فاجعل له في الوزن ما لِلْأَصْلِ ١٤
(٣) علمَ (٤) يقول ابن مالك :

واحْكُمُ بِنَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسَمٍ ونحوه . والخلف في : « كَلَمَلَمٍ » ١٥

أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد ، وبيان المعنى الذى يؤديه :

(١) أحرف الزيادة عشرة يجمعها لفظ : «سألتمونيها» - كما عرفنا - ولكل منها علامة تساعد على معرفة أنه زائد .

فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر - راغب . فإن صاحبت أصليين فليست زائدة^(١)

ويُحْكَمُ بزيادة الياء والواو إذا صاحبت بكل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، نحو : صَيَّرَفَ ، وَجَوَّهَرَ ، وَيَسْمَعُلُ^(٢) ، وَعَجَّوزَ . ويستثنى من هذا : الثنائى المكرر ؛ مثل : يُؤَيُّوُ^(٣) ووَغَوَّعَ^(٤) فإنهما فيه أصليتان^(٥)

ويحكم بزيادة الهمزة والميم إن تصدَّرتا ، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، مثل : أَبْرَعَ ، وَمَعَدَنَ . فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثة أو أكثر فالهمزة والميم أصليتان ؛ نحو إِبِلَ ، وإِصْطَبِيلَ^(٦) .

ويُحْكَمُ على الهمزة - أيضاً - بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقه بثلاثة أصول ، أو أكثر نحو : حمراء - خضراء - عاشوراء . فإن تقدم على الألف حرف أصلى أو حرفان فالهمزة ليست زائدة^(٧) ؛ نحو : ماء - هواء . . .

وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوقه بثلاثة أصول أو

(١) يقول ابن مالك :

فَالِيفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ زَائِدٍ ، بغير مَيْنٍ - ١٦
(المين = الكذب) .

(٢) الجمل القوى على العمل . (٣) اسم طائر . (٤) مصدر : وَغَوَّعَ .

(٥) ويقول ابن مالك :

وَالْيَا كَذَا ، وَالْوَاوُ ، إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا فِي : يُؤَيُّوُ ، وَوَغَوَّعَا - ١٧
(٦) وهذا معنى قول ابن مالك :

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا - ١٨
(٧) يقول ابن مالك :

كَذَلِكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ - ١٩

أكثر ؛ فحكمها في هذا حكم الهمزة ، نحو : عثمان ، زعفران - طيلسان . إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحَسَّان وعِقيَّان ، فالنون فيهما تحتل الأصلة والزيادة .

ويحكم على النون - أيضاً - بالزيادة إذا ترسّطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو عَضَنْفَر ، وعَقَنْفَل^(١) . . .

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعة ، أو للاستفعال وفروعه . أو للمطاوعة ، نحو : فاضلة ، تقوم - تستغفر . . . - ونحو : علّمته فتعلم ، ودحرجته فتدحرج . . .^(٢) .

وتزاد « السين » باطراد مع التاء في صيغة « الاستفعال » وفروعه . أما في غيره فسماعية^(٣) .

وتكون الهاء زائدة في الوقف في حالات ؛ منها : الوقف على « ما » الاستفهامية المجرورة ؛ نحو : لِمَهْ ؟ والوقف على فعل الأمر المحذوف الآخر ، في نحو : رَهْ ؛ بمعنى انظر (وماضيهم هو : رأى) ، والوقف على المضارع المحذوف الآخر للجزم ؛ في نحو : لم ترَهْ . وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة ؛ فاللازمة نحو : كيفه ، وهُوَهْ . والطارئة كالتي في المبنى الذي يضاف وقد انقطع عن الإضافة ؛ مثل : قبلُ ، وبعْدُ ، وكالتي في اسم « لا » ، والمنادى المبني ، لأن حركة البناء في هذه الأشياء عارضة . لسبب قد يزول . ويحكم بزيادة اللام في أسماء الإشارة ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهنالك . . .^(٤)

(١) من معانيه : الوادى الكبير المتسع ، والرمل المتراكم . يقول ابن مالك :

وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ : غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُنْفَى - ٢٠

التقدير : كنى النونُ أصالة بمعنى : استكنى وامتلأ .

(٢) يقول الناظم :

وَالتَّاءُ فِي التَّانِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ : الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ - ٢١

(٣) ومن المسوغ زيادتها في « قُدْبُوس » ، بمعنى عظيم . وفي أسطاع يَسْتَطِيعُ بهمزة القطع -

بمعنى : أطاع يطيع .

(٤) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَالْهَاءُ وَقْفًا ؛ كَلِمَةً ؟ وَلَمْ تَرَهْ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَهَرَةِ - ٢٢

هذا ، ويقول النحاة : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصالته ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة ؛ ومن ذلك سقوط همزة : « شمأل » في بعض الأساليب الصحيحة التي منها : شمكت الريح شمولاً ؛ بمعنى : هبت شمألاً ، ومن ذلك سقوط نون « حنظَل » في قولهم : حظمت الإبل إذا أضرها أكل الحنظَل ، ومنها ، سقوط تاء الملكوت^(١) في كلمة : الملك ...^(٢)

(ب) لكل حرف من حروف الزيادة معنى يؤديه ، وفائدة يجلبها معه^(٣) ؛ فزيادة الهمزة في أول الفعل الثلاثي قد تفيد نقل معنى الفعل إلى مفعوله ، ويصير بها الفاعل مفعولاً ؛ مثل ختفى القمر ، وأخفى السحاب القمر . وتضعيف عين الفعل الثلاثي - غير الهمزة - قد تفيد التكرار والتهمل ، نحو : علمت الراغب ، وبصرته بالحقائق . وتحويل الفعل إلى صيغة : « فاعَل » قد تفيد الدلالة على المشاركة . وزيادة السين والتاء على الفعل الثلاثي قد تفيد الطلب ، أو الصيرورة ، أو النسبة إلى شيء آخر . . إلى غير هذا مما سبق بيانه الهام مفصلاً في موضعه المناسب ...^(٣)

= وتقدير الشطر الثاني : واللام المشتهرة في الإشارة ، أي : زيادتها مشتهرة في الإشارة . فاللام مبتدأ . (المشتهرة مبتدأ ثان ، خبره الحار والمجرور ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، أي : واللام زيادتها المشتهرة كائنة في الإشارة) .

(١) العز والمملكة . (٢) وفي هذا يقول الناظم خاتماً باب : التصريف :

وامنع زيادة بلا قيد ثبت إن لم تبين حجة ؛ كحظلت - ٢٣
تبين - أي : تبين .

(٣ و ٣) أشرنا إلى هذا في رقم ٢ من هامش ص ٧٤٨ بعنوان : « ملاحظة » حيث قلنا هناك ما نصه (تجيء حروف الزيادة في الأسماء والأفعال لتجلب معها بعض المعاني الجديدة التي لم تكن قبل مجيئها . وقد شرحنا هذا تفصيلاً ، وسردنا تلك المعاني في باب : « تعدى الفعل وزومه » ، ج ٢ م ٧١

المسألة ١٨١ :

الإعلال والإبدال^(١)

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه . وهذه الأربعة هي : الإعلال - القلب - الإبدال - العيوض . وفيما يلي البيان :

١ - الإعلال ، والمراد به : تغيير يطرأ على أحد أحرف العلة الثلاثة (و-ا-ي)

(١) ملاحظة هامة : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة . والإلمام بها عظيم النفع ، جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة . غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات ولهجات عربية قديمة متعددة ، حمل السماعُ الصحيحُ إلينا كثيراً من ألفاظها الخارجة على تلك القوانين ، وليس هذا يعجيب في لغة كلغتنا كانت أداة تفاهم بين قبائل متباعدة ، وجماعات متباينة في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتوم . وليس هذا الاختلاف مقصوراً على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة ؛ كالتكسير ، وأبنية المصادر ، والصفات المشبهة وواجب الحرص على لغتنا ، والعمل على أن تكون أداة قوية ناهضة بمهمتها في البيان الخلق ، والتوحيد اللغوي الهام -- يقتضينا أن نأخذ بالمطرّد ، ونقيس عليه وحده ، من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سعي -- في المراجع والمطولات -- وراء المسموع لنتزعه من مخابته ، ونستعمله على الوجه الوارد به ، دون الانزفاج بالمطرّد ، وبالقياص عليه ، فإن السعي وراء المسموع للاعتداد عليه وحده في الاستعمال ، دون أخذ ما يقتضيه القياص المطرد -- عبث وخطة عرجاء ، بل فاسدة ؛ يقصرُ الجهد والوقت دون العمل بها . ويتعذر اليوم تطبيقها ، والنجاح فيها . فليس من الخير الانصياع لها . إنما الخير كله في الأخذ بالرأى الحكيم النافع الذي ينادى باستخدام القاعدة ، ما دامت قاعدة ، وبتعميمها ، سواء أعرّف المتكلمُ الحكمَ السامعي المخالف لها أم لم يعرفه -- وما أكثر الذين لا يعرفون -- وتكليفهم معرفته دائماً تكليف بما لا استطاع . لكن إذا عرف المتكلم الأمر السامعي المخالف للقاعدة المطردة جاز أن يكتفى به ، ويقصر عليه مع تركه القاعدة ، وجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير التي ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السماع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعدة المطردة موجودة ، والحكم العام قائماً . وبغير هذا نسي إلى لغتنا ، ونحمل الراغبين فيها على التفور منها ، وننسى أو نجهل الأساس الذي قام عليه الإطراد والقياص ، ونقضى على الحكمة منها . وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ؛ لأهمية الأمر ، وجلال شأنه ، وسردنا أدلة الأئمة المعارضين والموافقين ، واثبتينا في الترجيح إلى الرأى السالف المدون في مواطن مناسبة ، ولا سيما الجزء الثالث -- باب أبنية المصادر -- م ٩٨ - .

هذا وقد سبق هنا -- في ص ٦٣٤ -- بيان معنى المطرد ، والكثير والغالب وما يصح من تلك الأشياء أن يقاس عليه ، وما لا يصح -- وكذلك معنى القلة والكثرة ، وتحديداهما عددياً

وما يلحق بها - وهو : الهمزة - بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة ، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة ، يجب مراعاتها . ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل : « قال » وهو : « مَقُولٌ » . والأصل : مَقُول (بضم الواو الأولى) . نقلت الضمة إلى الساكن قبلها . وهذا يسمى : « إعلالاً بالنقل » وترتب عليه تسكين حرف العلة الأول . واجتماع حرفين ساكنين متواليين لا يصح اجتماعهما ؛ فحُذِفَ الأول منهما : وهذا يسمى : « إعلالاً بالحذف » ؛ وصارت الكلمة إلى : مَقُول ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شروطهما .

وكالفعل : « قال » ، وأصله : « قَوَلَ » بفتح الواو ، قلبت ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قَال ، وهذا : « إعلال بالقلب » .

وفما يلي بيانه :

٢ - القلب ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها ؛ بحيث يكتفى أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقاً لضوابط محددة يجب الخضوع لها ، كقلب الواو ألفاً في المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة في مثل : صِيَام ، والأصل : صَوَام . وكقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة . نحو : بِنَاء ، والأصل : بِنَاءى . . . و . . .

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع - في الأغلب - لقواعد عامة يجرى على مقتضاها ، فإذا عُرِفَت أمكن الوصول إلى قلب الحرف الذى تنطبق عليه ، وسهّل الاهتداء إلى أصله إن كان منقلباً عن غيره . وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصود على السماع .

٣ - الإبدال . ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر في مكانه ، بحيث يكتفى الأول ، ويحل في موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة - كالأمثلة السالفة - أم كانا صحيحين ، أم مختلفين . فهو أعم من « القلب » ؛ لأنه يشمل « القلب » وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب . ومن أمثلة الصحيحين قول

بعض العرب في : (وَكُنْتَهُ ^(١) ، وَرَبْعٌ ، وَتَلَعْتُمْ) ... وَفُتْنَةٌ ، وَرَبِيعٌ ، وَتَلَعْتُمْ .
 بقلب الكاف قافاً ، والعين حاء ؛ والثَّاء ذالاً . وأغلب هذا النوع من إبدال
 الحروف الصحيحة مقصور على السماع ؛ لقلته . والأمر في معرفته موكل إلى
 المراجع اللغوية وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ، ولا قاعدة مطردة . وقليل منه
 قياسيٌ : كإبدال الدال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجيء ^(٢)

ومثال المختلفين قولهم : كَسَبَاءٌ ، وَخَطَبَايَا ^(٣) . والأصل : كَسَبَاءُ . وَخَطَبَاءُ . قلبت
 الواو همزة في المثال الأول ، وقلبتم همزة ياء في المثال الثاني ؛ طبقاً لقواعد
 عامة مضبوطة — في الأغلب — تختص بهذا النوع . ومن الممكن أن يعتمد عليها
 من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذي اختفى ، وحلَّ
 غيره محله ، وهذا النوع من الإبدال قياسيٌ مطرد ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا
 الباب أيضاً .

وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة ، أو لهجات قليلة لبعض
 العرب ، أو مهجورة ... أو غير هذا مما لا يعنيناهنا . فالذي يعنيناهو : « الإبدال الشائع » ،
 أى : المطردة ، الواجب إجراؤه بين حروف معينة ، وهو القياسي الذي
 يخضع للضوابط والقواعد العامة ، ويسمونه اصطلاحاً : « الإبدال الصرفي الشائع » ،
 أو : « الإبدال الضروري ، أو : اللازم » ، أى : الذي لا بد من إجرائه متى
 تحققت ضوابطه وشروطه . ويكتفون بتسميته : « الإبدال » لأنه ؛ المقصود وحده
 عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب إجرائه . ففى ذكر اسمه من
 غير تقييد كان هو المراد ، وكان فى ذكره غنى عن ذكر : « القلب » .

٤ — العِوَضُ ، أو : التعويض ، ومعناه : حذف حرف ، والاستغناء عنه
 بحرف آخر من غير تقييد فى أحدهما بحرف ، بلين ، ولا اشتراط أن يحل العوض
 فى المكان الذى خلا بحذف الأصيل ؛ فقد يكون فى موضعه ؛ كزيادة الياء قبل
 الآخر فى تصغير : « فَرَزْدَقٌ » عوضاً عن الدال ، حيث يقال : فَرَزْدَقٌ
 — جوازاً — ومثل : « عِدَّةٌ » ، وأصلها : وَعَدٌ ؛ حذف الواو من الأول وجاءت

(١) عش الطائر . (٢) فى ص ٧٩٢ و ٧٩٣ .

(٣) يجرى على هذه الكلمة ونظائرها عدة تغيرات ستجىء فى ص ٧٦٧ .

تاء التأنيث في آخر الكلمة؛ عوضاً عنها . ومثل : « اسم » ، وأصلها : سُمُو^(١) .
حذفت الواو من آخر الكلمة ، وجاءت همزة الوصل عوضاً منها في أولها . . . وهكذا .
والمعول عليه في معرفة العِوَض والمعَوِّض عنه هو المراجع اللغوية المشتملة على
الألفاظ التي وقع فيها التعويض السماعي الوارد عن العرب ؛ إذ ليس للتعويض
قواعد مضبوطة تدلّ عليه .

لكن مما يكشف عن التعويض في حروف الكلمة ويرشد إليه ؛ الرجوع إلى جموع
التكسير ، أو المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا . . . مما يرد الأشياء إلى أصولها —
وقد سبق النص على كل منها في بابها الخاص — كالاهتداء إلى أن همزة : « ماء »
منقلبة عن « الهاء » من الرجوع إلى جمع تكسيرها ؛ وهو : مياه ، وأمواه ؛ حيث
ظهرت فيه « الهاء » فكان ظهورها دليلاً على أنها أصل للهمزة في : « ماء » . . . و
وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة . ونصوص
ألفاظها ؛ فن العسير الاسترشاد في أمر التعويض بغير النصوص اللغوية .

* * *

الملخص :

من كل ما سبق يتبين :

١ — أن العِوَض ؛ لا يتقيد بحرف علة أو صحيح ، ولا بمكان معين من
الكلمة . والإبدال القياسي يتقيد بموضع المحذوف ، والإعلال القياسي يتقيد بأحرف
العلة . والقلب نوع من الإعلال .

٢ — وأن الإبدال الصرفي الشائع (أى : القياسي) والإعلال ضوابط وقواعد
عامة ، يمكن — في الأغلب — الاعتماد عليها في إجرائهما إجراءً مطرداً واجباً ،
وفي معرفة نوع الحرف الذي تغير بسببهما . أما التعويض وبعض أنواع الإبدال
غير الشائع (أى : غير القياسي) فالاعتماد في فهمهما مقصور على المراجع اللغوية ؛
إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة .

٣ — وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقيد هو ما يسمى : « الإبدال
الصرفي الشائع ، أو الضروري ، أو اللازم . » وسيجيء بيانه .

* * *

زيادة وتفصيل :

١ - من المصلحات التي تتردد في هذا الباب وفي غيره - وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : - (أحرف العِلَّة ، والمدّ ، واللين) - (المعتل والمُعْتَلّ) - (المعتل الجارى مجرى الصحيح .)

فأما أحرف العِلَّة فتلاثة ؛ هي : الألف ، والواو ، والياء . فإن سكن أحدها وقبله حركة تناسبه فهو حرف : (علة . ومدّ ، ولين) نحو : قام ، يقوم ، أقيم . وإن سكن ولم يكن قبله حركة تناسبه فهو : - في المشهور - (حرف علة ولين) ؛ نحو : قَوْل - بَيِّن ... وإن تحرك فهو حرف : (علة) فقط ؛ نحو : حور ، وهَيْسَف . والألف لا تكون إلا حرف عِلَّة ، ومدّ ، ولين ، دائماً .

٢ - اللفظ المعتل عند النحاة ، هو : الذي لامه ^(١) حرف علة ، وأما عند الصرفيين فيغلب إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره . أما المُعْتَلّ عند الصرفيين - فهو المشتمل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير ؛ نحو : صام ، وهام ؛ فإن أصلهما ؛ صَوَم وهَيْسَم ، ثم انقلبت الواو والياء ألفاً .

٣ - وأما المعتل الجارى مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددتين (نحو : مَرْمِيّ - كُرْسِيّ - مغزوّ - وَمَجْلُوّ ...) أم مخففتين ؛ (نحو : ظَبْي - حَلَو - ...) فيدخل في المشدد ما كان محتوماً بياء مشددة للإدغام : نحو مَرْمِيّ ، أو للنسب ، نحو : عربيّ ، أو لغيرهما نحو : كُرْكِيّ (اسم طائر) ... ^(٢)

(١) حرفه الأخير .

(٢) سبقت الإشارة لأنواع السالفة وأحكامها (في هامش ص ٦٦١ و ٧٢٢) وفي واضع متعدد من أجزاء الكتاب ، (منها ج ١ ص ١٢١ م ١٥ ، ج ٢ ص ٨٦ م ٦٨ ...) .

المسألة ١٨٢ :

أحرف الإبدال . وضوابطه

ينحصر «الإبدال الصرفيّ اللازم»^(١) في تسعة أحرف ؛ يُبَدَّلُ بعضها من بعض ؛ هي : (الهاء — الدال — الهمزة — التاء — الميم — الواو — الطاء — الياء — الألف) . وقد جمعها بعض النحاة في قوله : (هَدَّ أَتَ مُوْطِيَا)^(٢) . ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخل معه في هذه المجموعة . على التفصيل التالي :

إبدال الهاء :

تُبَدَّلُ الهاء من تاء التأنيث المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء في قوله تعالى : (فقد جاءكم بينةٌ من ربكم وهدى ورحمةٌ) فيقال في حالة الوقف : بَيِّنَةٌ ، ورحمته ، بالهاء بدلاً من التاء المربوطة .

* * *

إبدال الهمزة من الواو ، والياء ، والألف :

تُبَدَّلُ من الأوليَّتين وجوباً في خمسة مواضع :

١ — وقوع أحدهما في آخر الكلمة وقبله ألف زائدة ؛ نحو : سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودُعاو ، وبنأى ، وظباى . . . (بدليل سموت — دعوت — بنيت — ظبئ) . قلبت الواو والياء همزة لوقوعهما متطرفتين^(٣) بعد ألف زائدة .

ولا يُخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكر تاء عارضة لتفيد التأنيث ، بشرط أن تكون غير ملازمة له^(٣) . فيقال في : بنأى وبنأية ،

(١) تعريفه وإيضاحه في ص ٧٥٧ .

(٢) معنى هداً : تركت التحرك إلى السكون . ومعنى : « موطيا » ، (وأصلها : موطأً ، وهي حال من التاء) . اسم فاعل من : أوطأت الفرائس ؛ جعلته ليناً سهلاً مهداً . وإليها أشار الناطم في الشطر الأول من أول البيت في باب : الإعلال ، وسيجيء في ص ٧٦٥ .

(٣) (٣ و٣) تطرفهما إما : « حقيق » ، ومعناه : وقوع كل منهما آخر الكلمة ، ليس بعده حرف =

بتشديد نونهما : بنَاء ، وبنَاءة ؛ بالتشديد أيضا ، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، من غير اعتبار لهذه التاء الطارئة التي عرضت للتأنيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحيانا ، كما في الحالة الخاصة بالمذكر - بخلاف التاء الدالة على التأنيث مع ملازمتها الكلمة ، وعدم استغناء الكلمة عنها ، نحو : هداية ، رماية ، إداوة ، حلاوة . فإن الحرفين (الياء والواو) في هذه الكلمات - وأشباهاها - لا ينقلبان همزة ؛ إذ تاء التأنيث هنا ليست عارضة ، ولا مؤقتة ، وإنما هي حرف من أحرف الكلمة ، دخل في صياغتها وتكوينها من أول أمرها (ليس طارئا عليها بعد التركيب) ثم هو يلازمها في كل الحالات ؛ فبنيت الكلمة على مؤنث ولم تُبْنِ على مذكر^(١) . ويعتبر الحرفان في هذه الحالة غير متطرفين ؛ كشأنهما في مثل : « قاوَل وبايَع .. » حيث توسَّط فبقيا من غير قلب .

وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف ، نحو : غزو ، وظبي ، أو كانت الألف التي قبلهما أصلية ، نحو : واو ، وآى ، جمع آية^(٢) . . .

٢ - وقوع أحدهما عيناً لاسم فاعل ، وقد أعل^(٣) في عين فعله ، نحو صائم - هائم ، وفعلهما . صام وهام . وأصلهما : صوم ، وهيم . فعَيْنُ الفعل حرف علة (واو أو ياء) تحرك وانفتح ما قبله ، فانقلب ألفاً - كما سيجيء - فاسم الفاعل هو : صاوم ، وهائم . ثم قلبت الواو والياء همزة .

فإن كانت العين غير معلة في الفعل لم يصح الإبدال ؛ نحو : عَيْن

= فيها . وإما « حُكْمِي » (أو : تقديري) ويراد به : وقوع كل من هذين الحرفين خاتمة كلمته أيضاً ، ولكن يليه فيها حرف عارض لغرض طارئ ؛ كالتاء التي تزداد بعد الآخر لإفادة التأنيث ، وكعلاوة التشية ، أو غيرها مما يطرأ بعد الآخر حيناً ، ويزول حيناً ، دون أن يلزم آخر الكلمة ملازمة دائمة في أحوالها المختلفة . وإما سمي هذا النوع « حُكْمِيَا ، أو تقديرياً » لأن تاء التأنيث ونحوها في تقدير الانفصال ، وفي حكمه .

(١) شرح « الصبان » المراد من هذا ؛ فقال المقصود : (أن الكلمة لم تُصَغِّغْ بغير تاء لذلك من المعنى ؛ بأن لم تُصَغِّغْ لذلك أصلاً ؛ كهداية ، أو صيغت له من معنى آخر ؛ كإفائية ؛ فإن السقاء جلد السحلة المهيأ للماء أو اللبن ، كما في القاهوس ، وهو غير معنى السقاية ، الذي هو محل السقي ..) « ١٥٠ . (٢) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي . في ص ٧٦٥ .

(٣) أى : أصابه الإعلال ، ويراد به هنا : قلب حرف العلة (ويلحق به : الهمزة كما سبق في ص ٧٥٦) ، حرفاً آخر من نظائره التي للعلة أيضاً ، أو ، الهمزة بالشروط الخاصة بالقلب .

الرجل^(١) فهو : عاين ، وعور^(٢) فهو عاور^(٣) . . .

٣ - وقوع أحدهما في جمع التكسير بعد ألف : « مَفَاعِيل » وما شابهه في عدد الحروف وحركاتها ؛ كفعائل وفواعل^(٤) . . . بشرط أن يكون كل من الحرفين مدّة ثلاثة زائدة في مفردة - ومثلها الألف في هذا - ، نحو : عجائز ، وصحائف ، وقلائد . . . ومفردهما : عجوز ، وصحيفة ، وقلادة ، فلا إبدال في مثل : قَسَاوَر ومعايش ، لأنهما أصليّان في المفرد ، وهو : قَسُور^(٥) ، ومعيشة^(٦) . ومن الشاذ المسموع منائر ، ومصائب ؛ لأن مفردهما ؛ : منارة ومصيبة ، فالحرفان فيهما أصليّان^(٧) .

٤ - وقوع أحدهما ثاني حرفي علّة بينهما ألف : « مَفَاعِيل » أو مُشَابِهه ، دون مفاعيل وما يشبهه - سواء أكان الحرفان ياعين ؛ نحو : نياثف ، جمع نَيْثَف^(٨) أم ، كانا واوين ، نحو : أوائل : جمع أوّل ، أم كانا مختلفين ، نحو :

(١) اتسع سواد عينه واشتد .

(٢) صار أعور ؛ (لذهاب البصر من إحدى عينيه) .

(٣) وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي . في ص ٧٦٥ .

(٤) سبق بيان المراد من هذه المشابهة في ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

(٥) القسور والقسورة : الأسد .

(٦) لأن فعلها : عاش . فوزن : « معايش » هو : « مَفَاعِل » ، ولا تنقلب الياء فيها همزة عند الجمهور ، لأن الياء أصلية ، وقيل إن الفعل هو : « مَعَش » ؛ فالميم أصلية ، والياء زائدة ، ووزن « معايش » هو : فعائل ؛ فتتنقلب الياء الزائدة همزة ؛ وهذا قرأ بمض القراء الآية الكريمة : (وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ) بالهمزة . (راجع المصباح المنير - مادة عاش .)

لكن يجمع اللغة العربية بالقاهرة ومؤتمره العام اتخذ قراراً آخر ، (بناء على مذكرة قدمتها إليه لجنة الأصول الجمعية) قصد به إلى التيسير ، مخالفاً رأى الجمهور . وقد صدر قراره في الجلسة الثامنة من مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ - ونص هذا القرار (كما جاء في الكتاب المجعّل الصادر سنة ١٩٦٩ باسم : « كتاب في أصول اللغة » ص ٢٢٦) وكما قدمته تلك اللجنة ، وتمت عليه الموافقة هو : (استعمال « مَفَاعِيل » بقلب الياء همزة مكائد ومكائد . . - ترى اللجنة جواز إلحاق المد الأصلي في صيغة « مفاعل » بالمد الزائد في صيغة « فعائل » وعلى هذا يجوز في عين « مَفَاعِيل » قلبها همزة سواء أكان أصلها واوا أم ياء ؛ فيقال : مكائد ومكائد ، ومغاوير ومغاير) . اهـ بالرغم من هذا القرار ، وما اعتمد عليه من أدلة في ص ٢٣٦ أرى الاقتصار على رأى الجمهور وحده .

(٧) وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث . الآتي في ص ٧٦٥ .

(٨) وهو العدد الزائد على المقد إلى أول المقد الذي يليه . فعله الشائع : ناف يثيف . . .

سيائد ، جمع سيّد^(١) والأصل : نيايف ، وأوَّاول ، وسيَّآود . قلب حرف العلة المتأخر (وهو الواقع بعد الألف الزائدة) همزة كما سبق^(٢) . . . فلو توسطت بينهما ألف «مفاعيل» وما هو على هيئته لم ينقلب الثاني منهما همزة ؛ نحو : طواويس . هـ - اجتماع واوين في أول الكلمة ، والثانية منهما إما متحركة ، وإما ساكنة ، أصيلة في الواوية^(٣) ؛ فتقلب الأولى منهما همزة . ويتحقق الاجتماع في صورتين : إحداهما : أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة ، كما إذا أريد جمع : وثاقه ، أو : واصلة ، أو : واقعة . . . جمع تكسير على صيغة . «فتواعيل» فيقال فيها ، ووَّاثِق - ووَّاصِل - ووَّاقِف ؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى - وجوباً - همزة ؛ فيصير الجمع : أوَّاثِق - أوَّاصِل - أوَّاقِف . . .

ثانيتها : في نحو : أوَّلى : - وهى مؤنث كلمة : أوَّل ، المقابل لكلمة : آخر - وأصلها : وُولى ، بواوين ، السابقة منهما مضمومة ، تليها الساكنة الأصيلة في الواوية ، وقلب الأولى همزة - وجوباً - فصارت : أوَّلى . فلا يجب القلب بل يجوز في مثل : واسى - والى - وافى . . . إذا بنيت هذه الأفعال للمجهول ؛ فيقال فيها : ووَّسى - ووَّلى - ووَّفى ، لأن الواو الثانية ليست أصيلة ، إذ هى منقلبة عن الألف الزائدة التى فى ثانى الماضى ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة . . . ويصح أن يقال فيها : أوَّسى - أوَّلى - أوَّفى . . . لأن قلب الواو الأولى وإبقاءها جائز - كما أسلفنا^(٤) .

(١) أصله : سيَّود ؛ على وزن : فَيَّيمِل ، لأن فعله : ساد يسود . . . (اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية) .

(٢) وهذه الحالة التى أشار إليها الناظم فى بيته الرابع . فى ص ٧٦٥ .

(٣) بآلا تكون منقلبة عن حرف آخر .

(٤) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله فى البيت السادس . . . - وسيأتى لمناسبة أخرى فى ص ٧٧٠ .

(واواً) . وَهَمْزاً أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدْءٍ غَيْرِ شَبْهِ : وَوَفَى الْأَشْدُّ - ٦

(الأشدُّ - بتخفيف الدال هنا للشعر - : القوة . فلان ووفى الأشدُّ : بلغ القوة . وهى بين الثامنة عشرة والثلاثين . وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعاً فى الرأى الشائع . والفعل : رُدُّ : ماض مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جملة فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب فى : ووفى ، مع أنه ليس بواجب . - «والدال» مخففة للشعر -

وكذلك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، في مثل : «وُلّى» - بواو مضمومة تليها أخرى ساكنة - وأصلها للتفضيل ، وفعلها هو : «وَالَّ» بمعنى : لجأ ، تقول : وَالَّ الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه . واسم التفضيل منه للمذكر هو : أوَال . والمؤنث هو : وُؤَلَّى (على زنة : فُعِلَّى) . ويصح التخفيف بقلب الهمزة الثانية واواً ساكنة ، فتصير الكلمة : «وُلّى» فيجتمع في أولها واوان ، أولاهما متحركة ، والثانية ساكنة ، غير أصيلة في الواوية ؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجباً ؛ وإنما هو : جائز ؛ فيقال أولّى ، أو : «وُؤلى» .

ولا يصح القلب مطلقاً إذا اجتمع الواوان في آخر الكلمة كما في نحو : هَوَوِيّ ونَوَوِيّ في النسبة إلى ، هَوَى ونَوَى ، طبقاً لقواعد النسب التي مرّت في بابه ^(١) ...

(١) ص ٧١٧ مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة . وزائدة في آخر الكلمة . وفي بيان الأحرف التي يقع فيها «الإبدال» . ومواضع إبدال الهمزة من الواو والياء يقول ابن مالك في باب عنوانه : «الإبدال» ما نصه :

أحرفُ الإبدالِ : «هَدَأَتْ مُوْطِيَا» فَأَبْدِلِ الهمزةَ من واوٍ ويا : - ١
آخِرًا ، إِثْرَ أَلْفٍ زَيْدَ . وفي فاعِلٍ ما أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتُنِيَ - ٢

(ذا اقتنى : اتبع وروعى) سرد في هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها في أول شطر إلى مواضع إبدال الهمزة من الواو والياء ؛ فذكر موضعين في البيت الثاني ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة - ، أى : عقب ألف زائدة - ووقعهما عينا معلة في صيغة «فاعل» يريد اسم الفاعل . فن فعل ثلاثى معتل العين بأحدهما . ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهمزة منهما ومن الألف . فقال :

والمَدُّ زَيْدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ : كَالْقَلَائِدِ - ٣

يريد : أن أحد أحرف العلة إذا كان حرف مد - وهو حرف العلة الذى قبله حركة تناسبه - ثالثاً : زائداً في المفرد وجب قلبه همزة . ولم يُفصل الشروط ؛ اعتماداً على المثال ، الذى يجمعها ، وهو : القلائد . والكاف في : «كالقلائد» إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : «مثل» ، توكيداً لفظي بالمرادف لكلمة : «مثل» التى قبله . - ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبها ؛ فقال :

كَذَاكَ ثَانِي لَيِّنِينَ اسْتَنْفَا مَدَّ : «مَفَاعِلٍ» كَجَمْعٍ نَيْفًا - ٤

(يريد باللين هنا حرف العلة المتحرك ، والشائع عند غير الناطم أن حرف اللين هو حرف العلة الساكن الذى قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة ومد ولين ، وإن تحرك =

« ملحوظة » : تُبَدَّل الهمزة - أيضاً - وجوباً من الألف في نحو : حمراء وخضراء - فالأصل - على الرأي الشائع - هو حَمَرَى ، وخَضَرَى . بألف التأنيث المقصورة فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانية همزة .

وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضمّاً لازماً لا يفارقها ، نحو : وُجوه ، أَدُور (جمع : دار) فيصح فيهما أجوه ، وأدُور . كما تبدل من الوارلزماء عند بعض القبائل في مثل : وشاح ووسادة ، فيقال فيهما : إشاح وإسادة ، وقيل إن هذا القلب جائز .

وتُبدَّل جوازاً أيضاً في مثل : رائى ، وغائى ؛ نسبة إلى راية وغاية ، والأصل رايى وغايى . بثلاث ياءات ؛ خُففت الأولى بإبدالها همزة^(١) .

* * *

إبدال الواو والياء من الهمزة (وهذه الحالة عكس التى قبلها) :

يتحقق هذا الإبدال في ناحيتين :

الناحية الأولى - الجمع الذى على وزن : « مفاعيل » وما شابهه^(٢) ، بشرط أن تكون الهمزة عارضة^(٣) بعد ألف تكسيرم ، وأن تكون لام مفردة :^(٤) إما همزة

= حرف العلة فهو حرف علة فقط - كما سبق بيان هذا في ص ٧٦٠ وغيرها - اكتنفا : أحاطا . . .) وجمع - بالتثنية - مصدر ، فاعله محذوف ، ومفعوله هو كلمة : نيف . والمراد : كجمع شخص نيفاً ، فحذف الفاعل المضاف إليه ، وزن المضاف وهو كلمة : جمع . وبقيت « نيفاً » منصوبة مفعولاً للمصدر . وسيتكلم ابن مالك في البيت السادس - وقد سبق في هامش ص ٧٦٤ - على الحالة الخامسة من حالات إبدال الواو همزة .

(١) هذا الحكم - مع صحته وجوازه - قليل ؛ طبقاً لما سبق في رقم ٢ من ص ٧٢٢ - باب : « النسب » - .

(٢) من كل جمع تكسير يماثل : « مفاعيل » - كما قلنا - في عدد الحروف وضبطها ، وإن لم يماثله في وزنه الصرفى ؛ فيدخل في هذا : فواعل ، وفعال ، وأفاعل . . . وغيرها مما يسمى : صيغة منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا في جمع التكسير ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

(٣) غير أصيلة .

(٤) وصفنا « الهمزة ، والواو ، والياء » ، فيما يأتى بأنها أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا أصلية - بقصد المبالغة في الإيضاح .

أصلية ، وإما حرف علة أصلياً ؛ واوا أو ياء . . فإذا تحقق المطلوب^(١) وجب قلب كسرة الهمزة فتحة ، وقلب الهمزة بعد ذلك ياء في ثلاث صور ، وواواً في صورة واحدة ، وقلب الحرف الأخير بعدهما ألفاً .

فَتَقَلَّبَ ياء :

(١) إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو : خطيئة وخطايا - بريئة^(٢) وبرايا - دنيئة^(٣) - ودنايا . . فوزن : خطايا ، هو : « فَعَائِل » . والأصل : خطايي^٤ ، ثم انقلبت الياء التي بعد ألف الجمع همزة (طبقاً لما سبق في حالات قلب الياء) فصارت : خطايي^٤ ، ثم قلبت الهمزة الأخيرة ياء مفتوحة : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا . . هذا هو الأصل ، وما مرّ فيه باختصار^(٤) .

(١) وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكسير . ولام المفرد : إما همزة أصلية وإما أحد حرفي العلة (الواو والياء الأصليتين) .

(٢) مخلوقة . (٣) رذيلة ونقيصة .

(٤) أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا ، وبرايا ، ودنايا - وأشباهاها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع - قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصورة . وهي مراحل تخيلية محضة ، ولكنها مفيدة هنا ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها . وقصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطاً محكماً يستطيع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يبتدى في يسر وصحة إلى جموعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجموع وحدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب . وفيما يلي المراحل الخمس - بغير اختصار - في كلمة : « خطايا » ونظائرها .

١ - المفرد : خطيئة (على وزن ، فَعَمِيلَة ، والفعل : خَطَيْمَ ، فالهمزة أصلية) فقياس تكسيروها هو : فعائل . فيقال : خَطَيْمِي^٥ ؛ لأن الياء الزائدة في المفرد تزداد في الجمع أيضاً بعد ألف « مفاعل وفعائل » وأشباهاهما . ثم يجب قلب هذه الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف التكسير في هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم في ص ٧٦٣ ، فتصير الكلمة : خطائي^٥ .

ب - إبدال الهمزة الأخيرة ياء ، لوقوعها متطرفة بعد همزة ، طبقاً لقواعد القلب التي ستأتى في ص ٧٧٢ فتسير : خطايي^٥ .

ج - قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة ، بدعى التخفيف ؛ فتصير الكلمة : خطائي^٥ .

د - قلب الياء التي في آخر الجمع ألفاً ؛ لتحريكها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطاءا . (وحق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف) .

ه - قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين . والهمزة قريبة الشبه بالألف (كما يتخللون) ، فتقلب ياء ؛ فرأى من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر ؛ فتصير الكلمة : خطايا ولم تقلب واواً ، لأن الياء أخف نطقاً ، والقلب إليها أكثر .

ومثله يقال في : برايا ، ودنايا ، ونظائرهما . — فالأصل : برأيي ؛ ودناي ، قلبت الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة ، ثم انقلبت هذه الهمزة المكسورة — بعد تغيرات — ياء مفتوحة وبعدها ألف ؛ فصارتا : برايا ودنايا .

(ب) إذا كانت لام ذلك المفرد ياء للعلة ، أصلية (أى : ليست منقلبة عن شئ .) ، نحو : هديّة وهدايا — وقضية وقضايا . . . فوزن هدايا ، وقضايا — وأمثالهما — هو : فعائل . وأصلهما : هداي ، وقضائي ، جرى عليهما القلب الذى فى الحالة الأولى « ما عدا قلب همزة الآخر ياء ، لأن (لامهما ليست همزة) وانتهى بهما الأمر إلى : فعائل ^(١) .

(ح) إذا كانت لام المفرد ياء للعلة ولكنها منقلبة عن واو : نحو : عَشِيّة ومطية ، وأصلهما ^(٢) عَشِيّوّة ومَطِيّوّة ؛ وجمعهما : عَشَايا ومَطَايا وهذا الجمع

= « تكلّة » : بمناسبة الكلام هنا على كلمة : « خطيّة » نعيد ما ذكرناه (فى الجزء الثالث — باب أبنية المصادر ، م ٩٨ ص ١٥٥) خاصاً بهذه الصيغة ، وما يجوز فيها ، ونصه :

(إن كان الفعل الماضى الرباعى — الذى على وزن : فعّل — مهموز اللام فصدره « التفعيل » أو « التفعلة » — وهذه هى الأكثر — نحو : برّاً تبريراً وتبرئة-جبرّاً تجزيراً — هنا تهنيتاً وتهنئة-خطّاً تخطيلاً وتخطئة . .) ثم جاء فى هامش تلك الصفحة ما نصه : (يجوز فى الكلمات : تبريراً — تجزيراً — تهنيتاً — تخطيلاً . . أن يقال فيها فى أشباهها : تبريراً — تجزيراً — تهنيتاً — تخطيلاً . . فقد جاء على هامش القاموس فى مادة « خطأ » ، عند الكلام على « خطيّة » قوله :

« عبارة الجوهرى « خطيّة » هى : « فَعِيلَة » ولك أن تشدد الياء — (يريد : أنك تقول : « خطيّة » بقلب الهمزة ياء ، ثم إدغام الياءين) — لأن كل ياء ساكنة قبلها كسرة ، أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق . ولا هما من نفس الكلمة — فإنك تقلب الهمزة بعد الواو واواً ، وبعد الياء ياء ، وتدغم : فتقول فى مقروه : مقروء ، وفى خبي : خبيء . .) « اهـ

(١) جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت فى الحالة الأولى ؛ وهى :

أ — هدايى ، وقضايى ، ثم هداي وقضاي . ب — هداي ، وقضاي .

ج — هدا ، وقضا . د — هدايا وقضايا .

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتى سبقت ؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة . متطرفة تقلب ياء .

(٢) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (طبقاً لما تقتضى به قواعد الإقبال — كما سيجى هنا) .

على وزن : فعائل ، بَعَدَ خمسة أنواع من القلب كالتى مرّت فى الحالة الأولى : « ١ » ... (١)

أما الصورة التى تُقلب فيها كسرة الهمزة فتحة ، ثم تقلب الهمزة واواً بعدها ألف - فحين تكون لام المفرد واواً ظاهرة سلمت فى هذا المفرد ؛ نحو : هِرَاوَة (٢) وإِدَاوَة (٣) وجمعها : هَرَآوَى ، وأدَاوَى ، على وزن : «فَعَائِل» بعد أن مرّت كلتاهما بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التكسير النهائية ، وهذه الخمسة هى :

(أ) قلب الألف التى فى المفرد همزة فى الجمع بعد ألف التكسير ؛ فيقال : هَرَائِو ، وأدَائِو ... (٤) (لأن مفردهما :- هِرَاوَة ، وإِدَاوَة) .
(ب) قلب الواو ياء ، لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فتصير الكلمتان : هَرَائِى ، وأدَائِى .

(ح) قلب كسرة الهمزة فتحة - طبقاً لما سلف - فتصيران : هَرَآى وأدآى .

(د) قلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هَرَآَا ، وأدآَا .

(هـ) قلب الهمزة واوا - ليشابه الجمع مفرده ، فتصيران : هَرَآَوَى

(١) والأنواع الخمسة هى :

١ - المفرد عَشِيَوَة ومَطِيَوَة (بدليل : مَطَا ، يَمْطُو ، مَطَوْا ، بمعنى : أسرع . وعشا يمشو عشوا ، بمعنى : ساء بصره ...) .

والجمع : عَشَايَو ، ومَطَايَو ، قلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، فصارتا : عَشَايِ ومَطَايِ .

ب - قلبت الياء بعد ألف التكسير همزة - طبقاً لما تقدم - فصارتا - : عَشَائِ ومَطَائِ .

ح - قلبت كسرة الهمزة فتحة ، فصارتا : عَشَاءِ ومَطَاءِ .

د - تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفاً ؛ فصارتا : عَشَا ومَطَا .

هـ - قلبت الهمزة ياء - لما سبق - فصارتا : عَشَايا ومَطَايا . فأنواع القلب الخمسة هنا هى التى سبقت

فى الحالة الأولى تماماً ، إلا أن الواو المتطرفة ؛ هنا تقلب ياء فى نظير الهمزة المتطرفة هناك .

(٢) الهِرَاوَة : العصا الضخمة . (٣) إِنْاء للماء ، يشتهر الآن باسم : الزمزية .

(٤) أما هذه الألف المذكورة فى الجمع فهى التى تزداد فى صيغة : «مفاعل» .

النحو الوافى - رابع

وأداوى - مع كُتابة الألف الأخيرة ياء ؛ طبقاً لما تقضى به قواعد رسم الحروف^(١) .

من الصور السالفة^(٢) يتبين أن الهمزة تبقى في مثل : المَرَّاءِى (وهى جمع : مِرَّاءَة)^(٣) . فلا تنقلب في التكسير ياء ؛ لأنها همزة أصلية في المفرد ، وفي الجمع ، وليست طارئة^(٤) ؛ وكذلك تبقى بغير قلب في مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد - وهو : صحيفة ، وعجوز ، ورسالة - ليست همزة ، ولا أحد حرفى العلة (الواو الياء) . فلم تتحقق فى الكلمات الثلاث - وأشباهاها - شروط قلب الهمزة واوا أو ياء^(٥) . . .

الناحية الثانية^(٦) - اجتماع همزتين فى كلمة واحدة - فخرج ، نحو : أنت ؟ لأن الاجتماع فى كلمتين ؛ (إذ همزة الاستفهام كلمة) وهذا بالتفصيل التالى ، مع ملاحظة أن الثانية هى التى تُقلب دائماً دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين .

(١) فى وسط هذا الجمع ألفان ، إحداهما التى كانت زائدة فى المفرد ، والأخرى التى زادت فى التكسير ، والأولى هى التى تقلب هزة بعد ألف التكسير .

(٢) « ملاحظة » : بين هذه الصور واحدة قد تقلب همزتها واوا - جوازاً - فى موضع سبقت الإشارة إليه بعنوان : « تكلة » فى هامش ص ٧٦٨ .

(٣) يصح كتابتها هكذا : (مرآة) لكن إثبات الهمزة هنا وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مءة فوق ألف .

(٤) فالمفرد : مِرَّاءَة على وزن مِفْعَمَلَة ، والفعل : رأى ، والمصدر : رؤىة ، فالهمزة أصلية . ومن الموسوع الشاذ جمعها على « مرايا » .

(٥) وإلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله : (فى بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة ٧٦٤) .

وافْتَحْ ، وَرُدَّ الهمَزَ « يا » فيما أَعْلَى لَماً . وفى مِثْلِ هِرَاوَةِ جُعِلْ - ٥

وَأَوَّ ٦ -

يقول : افتح الهمزة ، (زيرزا) بها الهمزة الطارئة بعد ألف صيغة منتهى الجموع على الوجه الذى شرحناه) وردها ياء على الجمع الذى مفردة معتل اللام بالياء . أما معتل اللام بالواو فتقلب واوا . . . وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقة المراد . وقد وفيناه . أما بقية البيت السادس فيتصل بقاعدة أخرى ؛ سبقت فى ص ٧٦٤ . (٦) سبقت الأولى فى ص ٧٦٦ .

(أ) فإن كانت الأولى هي المتحركة - بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة - والثانية هي الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة ما قبله ، (أى : ألفاً بعد الفتح ، واواً بعد الضم ، وياء بعد الكسر) ، نحو : آمَنَ الرجل . . . أومِنَ - إيماناً . والأصل أأمِنَ - أؤمِنَ - إئماناً . . . قلبت الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : (أخَذَ - أُؤخِذَ - إِيخاذاً) ، و(أَزَرَ - أؤزِرَ - إيزاراً) و(أَلَمَ - أؤلِمَ - إيلاماً) و(آآفَ - أولَفَ - إيلافاً) (١) .

(ب) وإن كانت الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة - وهذا النوع لا يقع فيه في موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداء - فإن كانتا في موضع العين وجب إدغام الأولى في الثانية ؛ نحو : سَمَّالٌ (٢) ، ورَأْسٌ (٣) ، ولَأَلٌ (٤) .

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صيغة على وزن : «قِمَطَرٌ» من الفعل : قَرَأَ ؛ فيقال : قِرَأُيٌّ . والأصل : قِرَأُأٌ - بتسكين الهمزة الأولى ، وتحريك الثانية - قلبت الثانية ياء أوقوعها طرفاً بعد الهمزة الساكنة (٥) .

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَ الهمزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ ؛ كَأَثَرٍ ، وَاتَّسَمِينَ - ٧
يريد : اقلب ثاني الهمزتين المجتمعتين في كلمة - مَدَّة . وهذا يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية الساكنة واواً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفتح ، وياء بعد الكسرة ؛ لأن المدة هي حرف علة ساكن ، قبله حركة تناسبه . وأشار بالمثال : «اتَّسَمِينَ» إلى أن الهمزة الأولى قد تكون همزة وصل ، كالتى في أصل هذا الفعل ؛ فأصله : «اتَّسَمِينَ» ، فعند النطق به ابتداء من غير أن يسبقه شيء تبدل همزته الثانية ياء ؛ فيقال : «اتَّسَمِينَ» . هذا هو المراد . وبعبارة الناطق لا تكشف عنه ولا سيما مع الواو : فلو قال : «كأثر» - «اتَّسَمِينَ» . لكان واضحاً .

(٢) على وزن : «فَعَالٌ» ؛ لكثير السؤال . وقد اخترت كتابة الهمزة على هذه الصورة ، منعاً للالتباس . (٣) بائع الرووس . (٤) بائع اللؤلؤ .

(٥) كان القياس أن تدغم الأولى في الثانية كما أدغمت في : سَأَلَ ، ورَأْسَ ، ولَأَلَ ... لولا أن الهمزة الثانية هنا وقعت طرفاً ، والأطراف أولى بالتغيير - في الأغلب - ولذا قدم القلب هنا دون هناك . ويقول النحاة : إن الهمزتين اللتين في موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً ؛ أى : سواء أكانت طرفاً كالمثال السالف ، أم كانت غير طرف كما في بناء صيغة خيالية على وزن : «سَفَرَجَلٌ» من الفعل : قرأ ؛ فيقال : قَرَأُيًّا ، بإسكان الهمزة الأولى ، وفتح الياء بعدها . والأصل : قَرَأُأٌ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وسلمت الأولى والثالثة . والأغلب في هذه الأمثلة أنها خيالية للتدريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر مأثورة في فصيح الكلام .

(ح) وإن كانتا متحركتين فلهما صور تخيلية ؛ قصد بها في الأعم الأغلب مجرد التدريب ، ولا يكاد يعرف لها نظائر مأثورة ، في فصيح الكلام ، ولا تنجح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن أشهر تلك الصور الوهمية :

١ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، في موضع اللام ؛ فتقلب الثانية ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر) . كبناء صيغة على وزن : جعفر ، أو : قِرْمِز^(١) ، أو : بُرْثُنْ ، من الفعل : قرأ ، فيقال : قَرَأَ « وقِرْئِي » ، وقِرْؤُؤُ ؛ بهمزيْن متواليتين ، تقلب الثانية منهما ياء لاواو ؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف ؛ فنقول : في قَرَأَ - مما قبلها مفتوح - قرَأَى . وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فنقلبُ ألفا ، وتصير : قَرَأَى ، وهى اسم مقصور .

ويقال في : قِرْئِي مما قبلها مكسور - : قِرْئِي ؛ بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقال : قِرْءٍ ، بحذف الياء التي في آخرها كما تحذف من المنقوص ؛ وذلك بحذف حركة الياء أولاً ، لاستئصال الحركة عليها ، ثم حذف الياء ، لالتقاءها ساكنة مع التنوين ؛ كما يحذف في مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ ، ونظائرها من المنقوص . وبهذا تصير كلمة : قِرْءٍ من المنقوص الذى حذفت لامه .

ونقول في : قِرْؤُؤُ - مما قبلها مضموم - : قِرْءٍ أيضاً ؛ ذلك أن الهمزة الثانية تقلب ياء ، لاواو - لما تقدم - فتصير الكلمة إلى : قِرْؤُؤِي ، ثم تقلب الضمة التي قبلها كسرة ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قِرْئِي ، ثم تحذف حركة الياء لاستئصالها عليها ، ثم تحذف الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين ، وتنتهى إلى : قِرْءٍ - وتصير منقوصة ، مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ .

٢ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام ، وحركة الثانية كسرة . فتقلب الثانية ياء مطلقاً (أى : بعد همزة مفتوحة أو مكسورة ، أو مضمومة ؛ فهى في حكمها كالصورة السالفة) - كبناء صيغة من الفعل : « أم » تكون على وزن : « أَصْبِيع » بفتح الهمزة ، أو بكسرهما ، أو بضمهما ، مع كسر الباء

في الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزة المفتوحة : أُمِّمٌ ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقاب بعده الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم - فتصير الكلمة : أُمِّمٌ .

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : ائْمِمٌ ، بهمزتين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتها : سَاكِنَةٌ ، فنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب في الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير الكلمة : لُمِّمٌ .

ويقال بعد الهمزة المضمومة : أُؤْمِمٌ بهمزتين ؛ مضمومة فساكنة ، ثم تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزة الثانية - بعد كسرها - ياء ، وتصير الكلمة : أُيْمِمٌ .

٣ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام ، والثانية مضمومة ؛ فتقلب واوا بعد همزة ؛ إما مفتوحة ، وإما مكسورة . وإما مضمومة . فثال المضمومة بعد مفتوحة : أُؤَبُّ (١) ، والأصل : أُأَبُّبٌ - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعد الإدغام : أُأَبُّ ، وقلبت الهمزة الثانية واواً بعد انتقال الضمة إليها ؛ لأن الواو هي المناسبة للضمة ؛ فصارت الكلمة : أُؤَبُّ .

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل « أَمَّ (٢) » على وزن : إَصْبُعُ - بكسر الهمزة وضم الباء - فيقال : ائْمِمٌ ؛ بكسر ، فسكون ، فضم . نقلت حركة الميم إلى الهمزة - قبلها ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعده إؤُمٌ - بكسر ، فضم ، فميم مشددة - . قلبت الهمزة الثانية حرفاً من جنس حركتها ؛ وهو الواو ، فصارت : إؤُمٌ .

ومثال المضمومة بعد ضمة : بناء صيغة على وزن : أُبْلُسُم (٣) . من الفعل : أَمَّ ؛

(١) يفتح ، فضم ، فباء مشددة - ، جمع : أَبٌّ ، - بفتح الهمزة وتشديد الباء - ، وهو : المرعى

(٢) بمعنى : قصد . (٣) من معانيه : غليظ الشفتين ، ونوع من النبات ...

النحوالوحي - رابع

فيقال : أُؤْمَمُ - بضم ، فسكون ، فضم - تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : أُؤْمَمُ ، - بضميتين متواليتين - وتقلب الهمزة الثانية المضمومة حرفاً من جنس حركتها ، وهو الواو - فتصير الكلمة : أُؤُمُ .

٤ - أن تكون الهمزتان المتحركتان ، في غير موضع اللام ، والثانية مفتوحة مطلقاً ؛ (أى : بعد همزة مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة) فتقلب واواً . فمثال المفتوحة بعد مفتوحة : أَوَادِمُ ^(١) ، والأصل بهمزيين مفتوحين بعدهما ألغ ، قلبت الهمزة الثانية واواً ؛ طبقاً لقواعد الإبدال ، التي تقضى بقلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة - واواً ، دائماً : سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم غير مفتوح .

ومثال المفتوحة بعد مضمومة : أَوَيْدَمُ ؛ (تصغير : آدم) ، والأصل : أَوَيْدِمُ ، قلبت الهمزة الثانية واواً عملاً بالقاعدة السالفة .

(١) يقول ابن مالك في حكم الهمزة المفتوحة (وقبلها فتحة أو ضمة) وأنها تقلب واواً في الحالتين ، وتقلب ياء إن كان قبلها كسرة ، كما يجيء بعد هذا : -

إِنْ يَفْتَحْ أَثَرَ ضَمٍّ أَوْ فَتَحْ قَلْبَ وَآوًا . وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ - ٨
(إن يفتح : أى : الهمز الثانى ، بمعنى : الهمزة) . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهمزة الثانية المكسورة وقبلها حركة ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء أسبقها ضمة ، أم فتحة ، أم كسرة) . كما صرح بأن الهمزة المضمومة (بعد حركة) يجب قلبها واواً مطلقاً ، بشرط ألا تكون الهمزة الثانية آخر الكلمة ؛ فإن كانت آخرها وجب قلبها ياء . - كما سبق في الشرح . يقول :

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا . وَمَا يُضَمُّ وَآوًا أَصْرًا ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ - ٩
فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَاءَ . وَأَوْمٌ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ . أَمْ - ١٠
(كذا . أى : ينقلب ذو الكسر مطلقاً كهذا - مشيراً إلى ما قبله مما ينقلب ياء - وأن الهمزة المكسورة تقلب ياء مطلقاً ، سواء أكان ما قبلها مكسوراً أم غير مكسور . وأَمْ ، أصلها : « أَمْ » بتشديد الميم ، بمعنى : اقصد . أى : اتجه بهذا الحكم والعمل به) .

أما ما انضم من ثانى الهمزتين فيصير واواً مطلقاً (سواء أكان ما قبله مضموماً أم غير مضموم) بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة . فإن كان آخرها فهو ياء مطلقاً . و « جاء » أى : جاء في كلام العرب ياء . وختم البيت العاشر بالإشارة إلى الهمزة الثانية التي يجوز قلبها واواً وإبقاؤها وقد شرحناها .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : « أَمَّ » ، على وزن : إصْبَحَ - بكسر الهمزة ، وفتح الباء - فيقال : أَمَّمْ ، بكسر ، فسكون ، ففتح . تُنْقَل حركه الميم الأولى (وهي الفتحه) للهمزة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمة : إأمَّ ، بكسر ، ففتح ، فميم مشددة . وتقلب الهمزة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة في حشو الكلام ؛ فتصير الكلمة : إيسمَّ ، بهمزة مكسورة ، وياء مفتوحة ، وميم مشددة .

« ملاحظة » : إذا كانت الهمزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم في صدر فعل مضارع جاز في الثانية منهما قلبها وبقاؤها من غير قلب ، نحو : أؤم ، وأئين (مضارعى : « أم » بمعنى : قَصَدَ . . . و « أن » بمعنى : تألم .) ويجوز أؤم ، وأئين . . .

* * *

إبدال الياء من الألف :

تُقْلَب الألف ياء في موضعين ؛ أولهما : وقوعها بعد كسرة ؛ كما في تكسير سلطان ، ومصباح ، ومنشار - ونحوها - على : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير . . . وكما في تصغيرها على : سَلَيْطِينَ ، وَمُصَيَّبِيح ، وَمُسَيِّشِير . . . ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير في مثل : كُتَيْب ، وَسُحَيْب ، وَغُلَيْم . . . في تصغير : كُتَاب ، وسحاب ، وغلाम .

والسبب : أن ما بعد ياء التصغير لا بد أن يكون متحركاً ، والألف لا تقبل الحركة ، وياء التصغير لا تكون متحركة . فقلبت الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين ، ولم تُقْلَب حرفاً آخر ؛ لأن هذا هو الوارد عن العرب ^(١) .

* * *

(١) في الموضعين السالفين يقول ابن مالك :

وياء أقْلَبْ أَلْفاً كَسْراً تَلَا أو ياء تَصْغِير ١١ -

التقدير : واقلب ألفاً تلا كسراً - ياء ، أو تلا ياء تصغير . يريد : اقلب حرف الألف ياء إذا وقع بعد كسرة أو بعد ياء تصغير . وأكمل البيت بتكلمة تتصل بقاعدة جديدة ستجيء في البيت الذي بعده مباشرة .

إبدال الياء من الواو :

تقلب الواو ياء في نحو أحد عشر موضعاً :

١ - أن تقع متطرفة بعد كسرة ؛ كما في نحو : رَضِيَ ، وقَوِيَ ، والراضى ، والسَّامِى . والأصل : رُضِيَ ، وقَوِيَ^(١) والراضِو ، والسَّامِو ، لأن هذه الكلمات - ونظائرها - واوية اللّام ، بدليل ظهور الواو الأصلية في بعض تصاريف الكلمة ؛ مثل : الرضوان - القوة - السمو . . . ؛ ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التأنيث بعد الواو ؛ لأن تاء التأنيث بمنزلة كلمة مستقلة ، نحو : رَضِيتُ - قَوِيتُ - الراضية - السامية . فتعتبر الواو التي تليها هذه التاء في حكم المتطرفة التي يجب قلبها ياء بعد الكسرة .

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف وزون زائدتين بعد الواو المتطرفة التي قبلها كسرة ، لأن هذين الحرفين - هنا - في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . ومن الأمثلة : الإتيان بصيغة على وزن : « فَعْلَان » - بفتح فكسر - من الغزو ، والشجو ؛ فيقال : غَزَوْاَن وشَجَّيَوَان ، بالواو التي قبلها كسرة ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغة : غَزَيَان ، وشَجَّيَيَان « فالواو » واقعة في الطرف تقديراً وقبلها كسرة ، فعُومِلت معاملةً لها إذا وَقَعَتْ في الآخر حقيقة^(٢) . . .

٢ - أن تقع عيناً لمصدر ، مُعْيَلَّت^(٣) ، في فعله ، وقبلها في هذا المصدر

(١) هذه الكلمة : (قَوِيَ) صالحة للإدغام ؛ لانطباق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه .

(٢) والألف والذون هنا زائدتان - كما سلف - وليستا للثنائية - وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

..... بواوٍ ذا أَفْعَلًا - ١١

في آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ « تاء » التَّأْنِيثِ ، أَوْ زِيَادَتِي « فَعْلَان » . . . - ١٢

يقول : فاعل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف بعد الكسرة ، بشرط أن تكون الواو في الآخر أو بعدها تاء التأنيث ، أو زيادتا « فَعْلَان » على الوجه الذي شرحناه . وليس المراد أن يكون على « فَعْلَان » بضبطها ، وإنما المراد أن تكون الواو بعد كسرة ، وقبل زيادتي الحرفين الآخرين (الألف والذون) لأنها لا تقلب ياء في « فَعْلَان » ساكن العين . أما أول البيت الحادى عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها في هامش (ص ٧٧٥) كما أن آخر البيت الثانى عشر مختص بقاعدة ستجيء بعده مباشرة .

(٣) أى : كانت حرف علة منقلباً عن غيره . وهذا هو المراد بالمعلّ هنا .

كسرة ، وبعدها ألف . (فالشروط أربعة) . ومن الأمثلة : صام صياماً - قام قياماً - رادرياداً - حاك حياكاً وحياكة ، والأصل : صِوَام . وقِوَام ، وروَاد ، وحوَاك ؛ قلبت الواو ياء لتحقيق الشروط الأربعة السالفة . فلا قلب في مثل : سيوَار لانتفاء المصدرية ، ولا في مثل : حاوِر حِوَاراً ؛ لأن الواو غير مُعَلَّمة في الفعل (أى : غير منقلبة عن حرف آخر) ولا في مثل : حال حِوَالاً ، لعدم وقوع ألف بعدها . على حسب الرأى الغالب ^(١) ...

٣ - أن تقع عيناً لجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى مُعَلَّمة في مفردة . ومن أمثلتهم : جمع دار على دِيَار ، وحيلة على حِيَال ، ودِيمة على دِيَم ، وقِيمة على قِيَم ، وقامة على قِيَم ، أيضاً . والأصل : دِوَار - حِوَل - دِوَم - قِوَم ، ومن الشاذ ، حاجة وحِوَج .

فإن كانت اللام معتملة وجب تصحيح الواو ؛ فيقال في جمع : رِيَان ^(٢) وجوْ : رِوَاء ، وجِوَاء ، بترك الواو بغير قلب .

٤ - أن تقع عيناً لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهى في مفردة شبيهة بالمُعَلَّمة : في أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها في الجمع ألف ، نحو : سوْط وسيَاط ، وحوْض وحِيَاض ، وروْض وريَاض - ... والأصل : سيَاط - حيَواض - ريَواض . . . فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كُوز وكِوزة ، وعوْد ^(٣) وعِوْدَة ، كما تصحح إن كانت متحركة في المفرد ؛

(١) وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك في آخر البيت الثانى عشر وفى البيت الذى يليه . يقول :

..... دَا أَيْضًا رَأَوُا : ١٢ .

فِي مُصَدَّرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا . وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ؛ نَحْوُ الْحَوْلِ - ١٣

يريد : أن النحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل مُعَلَّل العين . وبعدها ألف ، نحو : صام صياماً ... كما شرحنا . وأشار بقوله : والفعل منه صحيح ... إلى أن المصدر إذا كان على وزن : فِعْل (بكسر بفتح) وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حَوَل ، مصدر : حال .

(٢) مُرْتَوٍ بالماء (ضد عطشان) .

(٣) الذى زاد عمره من الإبل على سبع سنين .

نحو : طَوِيلٌ وَطَوَالٌ . . . (١)

٥ - أن تقع طَرَفًا في ماضٍ وهى رابعة أو أكثر بعد فتحة ، بشرط أن تكون منقلبة ياء في المضارع نحو : أعطيت وزَكَيْتُ ، وأنا أعطيت وأزَكَيْتُ . وفعلهما : عطا يَعْطُو ؛ بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزَكَّوتُ ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك في اسم مفعولهما ؛ وهو : معطيان ومزكَّيان (٢) . . .

٦ - أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات . والأصل : مِوزان ، ومِوعاد ، ومِوقَات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت . فلا يصح القلب في مثل : سِوَار ، وصِوَان ، لعدم سكون الواو . ولا في : اجْلِوَاذ (وهو مداومة السير مع الإسراع) لتشديد الواو .

٧ - أن تقع لامًا لصفة على وزن : فُعْلَى (بضم فسكون ففتح) نحو : دُنْيَا وَعُلْيَا ، وأصلهما : دُنُوْى وَعُلُوْى ... ، (بدليل دَنُوتُ دُنُوًّا ، وَعُلُوتُ عُلُوًّا) قلبت الواو ياء . ومن الشاذ المسموع : قُصُوْى (٣) .

(١) وفي النورين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ-١٤
(عَنْ ، أصلها : عَنْ ، بالتشديد ؛ خففت النون بالسكون ، للشعر . ومعنى : عَنْ ، ظهر وعرض) ثم قال :

وَصَحَّحُوا : «فِعْلَةٌ» . وفي : «فِعْلٌ» وَجْهَان . وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى كَالْحِجْلِ-١٥

يريد : أن الواو السالفة الذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع ، وكان على وزن فِعْلَةٍ (بكسر ففتح) - فإنها تصح وتبقى ؛ نحو كُوزٌ وكِوَرَةٌ ، وعودٌ وعودَةٌ ... فإن كان الجمع على وزن فِعْلٍ (بكسر ففتح) - جاز عند ابن مالك الإعلال - وهو الأَوَّلَى - والتصحيح ؛ نحو : حاجةٌ وحِوَجٌ أو حِجِيجٌ - وحيلةٌ وحِوَلٌ . ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأولى . أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ، ويقتصر على الوارد المسموع منه . وهذا هو الرأي الأقوى . ويجب الاقتصاد عليه .

(٢) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ «يَا» انْقَلَبَ كَالْمُعْطِيَانِ بِرَضِيَانِ . (وَوَجَبَ ...)-١٦

التقدير : انقلبت الواو . حالة كونها لا ما بعد فتح - ياء) كالياء في المعطيان ورضيان ؛ فأصلها الواو . أما الفعل : «وجب» فلا صلة له بهذا ؛ وإنما صلته بالبيت السابع عشر الآتي في هامش ص ٧٨٣ . (٣) وهى لغة قريش .

فإن كانت فُعَلَتِي اسماً (وليست وصفاً) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو :
حُزَوِي ، اسم موضع ... (١)

٨ - أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة (٢) بشرط ألا يفصل بينهما فاصل ،
وأن يكون السابق منهما أصيلاً (أى : غير منقلب عن غيره) وساكناً سكوناً
أصلياً غير عارض . فإذا تحققت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء ، وإدغامها في
الياء ، سواء أكانت الياء هي السابقة ؛ نحو : سَيِّد ومَيِّت (وأصلهما ، سَيِّوِد ومَيِّوِت
كما سبق) أم كانت الواو هي السابقة ؛ نحو : طَيِّ ، ولى ، وأصلهما : طَوَّيْ ،
وَأَوَّيْ ؛ بدليل : طَوَّيت وَأَوَّيت ... فالواو في الأمثلة السالفة قلبت ياء ، وأدغمت
في الياء .

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى وائل .
ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما
متحركاً ، نحو : طويل وغَيُور ، أو كان السابق غير أصيل ، نحو : كُويْتَب
في تصغير : كاتب ، أو كان سكونه غير أصيل ، كقولهم في « قَوَّي » الماضي ،
المكسور الواو أصالة : قَوَّيْ ، بسكون الواو ، للتخفيف .

وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم - لا وصف - مشتمل على واو
متحركة ، وتكسيره على : مَقَاعَل - وما يوازنه (٣) - جاز قلب الواو بالطريقة

(١) وفي الموضع السابع يقول ابن مالك . في فصل مستقل يحىء بعد ، ولا يشتمل إلا على بيتين
أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء ، وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو . ونصهما تحت عنوان :
« فصل » :

مِنْ لَامٍ «فَعَلَى» اسماً - أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ ، كَقَوَّيْ - غَالِباً جَاذَا الْبَدَلُ - ١
(أى : جاء هذا البديل ، وسيماد البيت لمناسبته في ص ٧٨٥) .

يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعة لأم لاسم على وزن « فَعَلَتِي » - بفتح ، فسكون ، ففتح مع
مد - نحو : تَقَوَّيْ ... وهذه الصورة الثالثة من الصور التي سيجيء شرحها في موضعها الأنسب ، عند
الكلام على قلب الياء وأو (ص ٣٨٣) . أما الذي يعيننا هنا وهو العكس ، (أى : قلب الواو ياء)
فهو البيت الثاني آخر الفصل ، ونصه :

بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ «فَعَلَى» وَصَفَاً وَكَوْنُ : «قُصَوَى» نَادِراً لَا يَخْفَى - ٢

(٢) أو ما يشبهها ، وينطبق عليه حكمها - كما سيجيء في ص ٧٨٠ -

(٣) سبق بيان ما يوازنه في ص ٦٦٤ و ٦٧١ .

السالفة وتصحيحها ، نحو : جداول ، والتصغير^(١) : جُدَيْل ، أو : جُدَيْوَل ، بالقلب وعدمه ، ونحو : أَسْوَد - للحية - وأَسَاوِد ، والتصغير : أَسَيْد ، أو أَسَيْوِد . والإعلال أحسن في كل ذلك .

فإن كان المفرد المصغّر وصفاً تعيّن الإعلال ؛ نحو : أَلَيْسَم ، تصغير : أَلْوَم ، (اسم تفضيل ، فعله : لَامَ) . وكذلك إن كانت الواو في المفرد غير متحركة نحو : عجوز وعمود ، وتصغيرهما عَجِيْزٌ وَعُمَيْدٌ . ولا إعلال إن كانت الواو في المفرد عارضة ؛ نحو رُويّة ، تخفيف رُويّة ، ونحو : بُويج ، لأن أصلها ألف...^(٢)

ومما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة - مع أنه ليس بواحدة - جمع المذكر السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء صاحبِيّ والأصل : صاحبون لي . حذفت النون للإضافة ومعها اللام ؛ فصارت الكلمة صاحبِيّ ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها .

٩ - أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ، ثلاثي ، على وزن : فَعِلَ - بفتح فكسر - نحو : رضِيَ فهو مَرَضِيّ ، وقَوِيَ فهو مَقْوِيّ . والأصل : مرضُوّ ومَقْوُوّ (على وزن مفعول) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . وكُسِر ما قبلها بدلا من الضمة ؛ لكيلا تقلب الياء واوا بعد الضمة .

فإن كان الماضي غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : مغزُوّ ومدْعُوّ وفعلهما : غزا ، ودعا . وأصلهما ، غَزَوَ ، ودَعَوَ ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، قلبت ألفا ، فصار : غزا ودعَا^(٣) .

(١) راجع ما سبق خاصاً بهذا في « التصغير » ، هامش ص ٦٩٥ - رقم ٥ -

(٢) وفي هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك في بحث مستقل عنوانه : « فصل » ، نص البيت الأول والثاني منه - وهما الخاصان بموضوعنا - :

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَا ، وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا - ١
فِيَاءِ الْوَاوِ أَقْلَيْنِ مَدْعَمَا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا - ٢
(عرى = خلا . رُسِمَ = عَيِّنَ وحدد بوضوح) .

(٣) ويصح أن يبقى الفعلان على أصلهما بنير قلب الواو ، بقصد الملاج ، أو التعجب ، بشرط =

١٠ - أن تكون لاماً لجمع تكسير وزنه : فَعُول (بضم فضم) ، نحو :
 (عصا ، وجمعها : عَصِيّ) ، (ودكّو ، وتكسيره : دَلِيّ) . والأصل : عَصُوءٌ ،
 ودَلُوءٌ ؛ اجتمع واوان - واجتماعهما ثقيل - أولاهما زائدة في الجمع ، والأخيرة
 أصلية (لام الكلمة) قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ فصارتا إلى : « عَصْرِي ، ودَلْوِي »
 اجتمعت الواو والياء ؛ وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء
 في الياء ، وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عَصِيٌّ ودَلِيٌّ . ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛
 لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل . ومن النحاة
 من يميز التصحيح في جمع التكسير السالف ، ولكن الأرجح عدم التصحيح . . .
 فإن كان « فَعُول » مفرداً وجب التصحيح ؛ نحو : عَتُوٌّ - عَدُوٌّ -
 سَمُوٌّ - ذَمُوٌّ . . (١)

١١ - أن تكون عيناً لجمع تكسير على وزن : « فَعْعَل » صحيح اللام
 مع عدم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صَيِّمٌ ، ونَيِّْمٌ ، وأصلهما : صُومٌ
 = أن يكون كل منهما على وزن « فَعْعَل » - بفتح فضم - وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب في بابه
 الخالص (ج ٣ ص ٢٦٩ م ١٠٩) .

(١) وإلى الموضعين (التاسع والعاشر) يشير ابن مالك - في فصل مستقل ، أوله :
 إن يسكن السابق من واو وياء ، . . . قائلاً في البيتين الثامن والتاسع :

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَعْوٍ : « عَدَا » وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا - ٨
 يريد بنحو : « عدا » الماضي الثلاثي غير المكسور العين إذا كان واوى اللام حيث يجب التصحيح في الرأي
 الأجود ؛ فتقول : عدا ، وغزا ، ودعا . . . واسم المفعول ، معدُوٌّ ، ومغزُوٌّ ، ومدعوٌّ . أما غير الأجود
 فيجرى فيه القلب ؛ فيقال : معدِيٌّ - مغزِيٌّ - مدْعِيٌّ . ومن هذا قول عبد يغوث الحارثي من شعراء الجاهلية :
 وقد علمت عِرْسِي مُلِيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيَا
 يريد : مَعْدُوًّا عليه . . . ، وجاء في المحتسب (ج ٢ ص ٢٠٧) أن أبا حاتم قال : إن الواو المشددة
 أبدلت ياء للتخفيف ، وسرد لهذا أشباهها .
 ثم قال ابن مالك :

كَذَلِكَذَا وَجَّهَيْنِ جَا « الْفُعُولُ » مِنْ ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنُ - ٩
 (يعن = أصلها : يعن . بالتشديد ، أى : يظهر) . والرأى عند ابن مالك أن « الْفُعُولُ » جاء فيه
 عن العرب الوجهان ؛ سواء أكان جمعاً أم مفرداً . وغير ابن مالك يحتم الرأي الذي شرحناه ، ويحكم بالضعف
 على غيره . - وسنجد إشارة للبيتين السالفين في مناسبة أخرى ص ٨٠٣ .

ونُومٌ ، بواوين قبلهما ضمة ، وهذا ثقيل ؛ فعُدل عن الواوين إلى اليامين
لخفتهما ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صُومٌ ، ونُومٌ . (١) فإن لم تكن
اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو شَوَوِيَّ وغَوَوِيَّ (٢) ... (بضم أولهما ، وتشديد
ثانيهما المفتوح المنوّن ، وهما جمع : شاوٍ ؛ وغاوٍ ، اُسْمِيَّ فاعل من : شَوَوِيَّ
وغَوَوِيَّ) . كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو : صُومًا ونُومًا ،
ومن الشاذّ نُيَّامٌ . (٣)

* * *

(١) وفي هذا يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

وشاعَ نحو : «نُيِّمٌ» في : نُومٍ ونَحْوٍ : «نِيَامٌ» شذُوذُهُ نَمِي - ١٠
(نَمِي = نسب . أى : أنه نسب للشذوذ - وستجىء الإشارة لهذا البيت في مناسبة أخرى ص ٨٣٠) .
(٢) أصلهما : شَوَوِيَّ ، وغَوَوِيَّ ، على وزن : فُعْلٌ ؛ كركعٌ ، وسجدٌ ؛ بضم الأول ، وتشديد
الثاني مع فتحه - تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً ؛ فالتقى ساكنان هما هذه الألف والتنوين ،
فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين .

(٣) «تكملة وبيان» :

ورد في كتب اللغة ما يسائر هذه المسألة في بعض نواحيها ، ويزيد عليها في بعض آخر ؛ فهو أعم
منها . جاء في «لسان العرب» مادة : «صاغ» ما نصه : «(صاغ مصوغاً . وصياغة ، وصيغة ،
وصيغة ، والأخيرة عن الأسحاف ... ورجل صائع ، وصَوَّاعٌ ، وصَيَّاعٌ ؛ معاقبة في لغة أهل الحجاز .
قال ابن جني : إنما قال بعضهم «صَيَّاعٌ» لأنهم كرهوا التقاء الواوين ، ولا نسيما فيما كثر استعماله ،
فأبدلوا الأول من العينين ياء ، كما قالوا في : «إِما» «أَيِّمًا» ، ونحو ذلك ؛ فصار تقديره : «الصَيَّوَّاع» .
فلما التقت الواو والياء على هذا أبدلوا الواو الثانية ياء ، لالياء قبلها ، وأدغموا الياء في الياء ؛ فقالوا :
«الصَيَّاع» فإبداهم العين الأولى من «الصَوَّاع» دليل على أنها الزائدة ؛ لأن الإعلال بالزائد أولى منه
بالأصل) ١ هـ . ومثل هذا تمامًا في كتاب : «الإبدال» ، لأبي الطيب اللغوي - ج ٢ هامش ص ٤٧٨ -
وجاء أيضاً في اللسان في مادة : «قام» ما نصه :

رجل قائمٌ ، من رجال قَوْمٍ ، وقِيَمٍ . وقِيَمٍ ، وقِيَامٍ ، وقَوَامٍ ... ١ هـ .
ومثل هذا في مادة : «صام» .

وسايرة لما سبق من اللغة الحجازية وغيرها يتبين صحة الاستعمال الشائع اليوم في مثل قِيَمَتُ الشيء
فتَقِيَمَ ، وأصله : قَوْمَتُهُ فتَقَوَّم وهذا أفصح . ومن معانيها : حددت الشيء قيمته . وقد صحح مجمع اللغة العربية
بالقاهرة ودؤمره ذلك الاستعمال الشائع ، اليوم معتمداً في تصحيحه على ما أسلفناه من بعض لغات العرب .
وقد صدر قراره بالتصحيح في الجلسة الثامنة من جلسات مؤتمر الدورة الرابعة والثلاثين لسنة ١٩٦٨ - طبقاً
لما هو مدون في ص ٢٢٨ من الكتاب الذي أخرجه المجمع سنة ٦٩ باسم : «كتاب في أصول اللغة» =

إبدال الواو من الألف :

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واواً ، سواء أكان هذا في اسم ، أم فعل ؛
فمثال الاسم : لَوَيْعِب ، ومُؤَيَّهَر ، وهما تصغير : لاعب وماهر ، ويشترط
لقلب الألف واواً في التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى فى : « نَاب » (بمعنى :
السن) فإنها فى التصغير ترجع إلى أصلها الياء - كما تقدم^(١) فى بابها - فيقال :
نَئِيَّيْبٌ .

ومثال الفعل : رُوجِعَ - عُوْمِلَ - بُويع ... وهى أفعال ماضية مبنية
للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجعَ - عاملَ - بايَعَ ...^(٢)

* * *

إبدال الواو من الياء :

يقع هذا فى أربعة مواضع :

١ - أن تكون الياء فى لفظ غير دال على الجمع ، مع سكونها ، ووقوعها
بعد ضمة ، وعدم تشديدها . نحو : يُوقِن ومُوقِن ، يُؤنِّع ومُننِّع - يُوقِظ
ومُوقِظ - يُوسِر ومُوسِر ... قلبت الياء واواً فى المضارع واسم الفاعل ، وهكذا ...
والأصل : أيقِن الرجل يُيَقِن ؛ فهو مُيَقِن - أبيع الثمر يُيَبِّع ؛ فهو
مُيَبِّع - أيقِظ الصياح النَّائم يُيَقِظُ ؛ فهو مُيَقِظ - أيسر النسيط يُيسِّر ؛
فهو مُيسِّر . فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعاً : نحو : بيض وهيم ،
(تقول : هذا ورق أبيض وورقة بيضاء والجمع فيهما بُيُض^(٣) بضم الباء ،

= مشتقاً على مجموعة القرارات التى أصدرها المجمع من الدورة التاسعة والعشرين إلى الدورة الرابعة والثلاثين
مدعومة بالبحوث والأدلة التى اعتمد عليها فى إصدار تلك القرارات

(١) فى ص ٧٠٤ .

(٢) وإلى هذه الحالة أشار ابن مالك فى آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله :

..... وَوَجَبَ - ١٦

إِبْدَالُ واوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفٍ ١٧

أما صدر البيت الأول فخاص بقاعدة سلفت فى ص ٧٧٨ وأما بقية الثانى فخاص بقاعدة ستجىء
بعد هذه مباشرة .
(٣) قياس تكسيرهما : فُعْمَل .

ثم يجب كسرها في هذه الصورة : لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . وتقول : هذا جمل أهيم^(١) . وناق هيماء ، والجمع فيهما : هييم ، بضم الهاء ، ثم تُكسر الهاء : وجوباً . لما سبق .

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركة ، نحو : هييام^(٢) ، - بضم ، ففتح بغير تشديد - أو كانت غير مسبوقة بضممة . نحو : خييل وجيل . . . أو كانت مشددة : نحو غييب^(٣) . . . (٤) .

✓ ٢ - أن تكون لاماً لفعل : وقبلها ضمة ؛ (كالأفعال اليائية : نهى - قَضَى رَمَى . . . إذا أردنا تحويلها إلى صيغة « فَعْل » لغرض ؛ كالتعجب ..)
نحو : نهو الرجل ، أو : قَضَوْ . أو رَمَوْ . . ؛ للتعجب من نههته
- أى : عقله - أو من قضائه . أو رمية ، وهذه الألفاظ تؤدي معنى التعجب ، أى : ما أنهاء ! - ما أقضاه ! - ما أرماه ! ... فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التي سبق الكلام عليها في بابه^(٥) .

✓ وقد تكون لاما لاسم مخنوم بقاء تأنيث بعدها تلازم الكلمة ؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغة على وزن « مَقْدُرة » - بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح - من الفعل ، رمى ؛ فتكون ، مَرْمُوة ، والأصل : مَرْمِية - بكسر الميم الثانية - قلبت الياء واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة .

(١) شديد العطش . (٢) مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو جبه .

(٣) جمع غائب .

(٤) وفي هذا الموضع من قلب الياء واواً وقلب الضمة كسرة في مثل : يبيض ، وهيم ، ونحوهما ...

يقول ابن مالك في البيت السابع عشر الذي سبق صدره :

و « يا » كموقن بذانها اعترف - ١٧

يريد : أن الياء التي كانت في أصل كلمة : « موقن » يجب قلبها واواً ، كما انقلبت الألف في الحالة السالفة واواً . فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين - الألف والياء - واواً . ثم قال في قلب الضمة كسرة :

ويكسر المضموم في جمع كما يقال : « هيم » عند جمع : أهيماء - ١٨

(والألف التي في آخر : « أهيماء » زائدة للشعر .) ومثل أهيم : هيماء ، وما شاهبها مما يجتمع فيه

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب ، ووجب ترك الياء على حالها ، نحو : « تَمَادِيَّة » ؛ وهى مصدر دال على المرة ، وفعله : تَمَادَى : وأصل المصدر : تَمَادُيًّا — بضم الدال — لأن المصدر القياسى للفعل الذى على وزن : « تَفَاعَل » هو : « تَفَاعَل » . ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوا . ثم جاءت التاء الدالة على الوحدة بعد انقلاب الضمة كسرة .

وقد تكون لاماً لاسم مخنوم بالألف والنون الزائدتين ؛ كبناء صيغة من الفعل : رمى على وزن : سَبَّعَان (بفتح ، فضم ، ففتح مع مد . . . اسم موضع) فيقال : رَمَوْان (١) .

٣ — أن تكون لاماً لاسم على وزن : فَعَلَمَى — بفتح ، فسكون ، ففتح مع المد — نحو : تقوى ، وشَرَوَى ، وفَتَّوَى . . . والأصل : تَقَيَّا ، وشَرَيَّا ، وفَتَّيَّا . . بدليل : تَقَيَّيْتُ ، وشَرَّيْتُ ، وفَتَّيَّيْتُ ؛ فأبدلت الياء واوا فى الثلاثة ، وفى نظائرها من الأسماء المحضة ، لا . الأوصاف . (٢) .

٤ — أن تكون عيناً للكلمة على وزن : فَعَلَمَى — بضم ، فسكون . ففتح مع المد — بشرط أن تكون الكلمة اسماً محضاً ، أى : خالصة من شائبة الوصفية ؛ نحو : « طُوبَى » (٣) ، التى هى اسم خالص الاسمية ، للجنة ، أو لشجرة فيها — فإن لم تكن اسماً محضاً وكانت صفة محضة ، — أى : خالصة من شائبة الاسمية — وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ؛ لكى تسلم من قلبها واوا ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع

(١) وفى هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَوَاوًا أَثَرُ الضَّمِّ رُدَّ « الياء » مَتَى أُلْفِيَ لَامٌ فِعْلٌ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ : « تا » — ١٩

كَتَا بَانَ مِنْ : « رَمَى » كَمَقْدَرَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبَعَانَ صَيَّرَدَ — ٢٠

(ألفى = وُجد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصورة . .

(٢) وفى هذا يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٧٧٩ تحت عنوان « كصل » ونصه :

مَنْ لَامٌ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوَ بَدَلُ يَاءٍ ؛ كَتَقَوَى — غَالِبًا — جَاذًا الْبَدَلُ — ١

(٣) وأصلها : طُيَّبَى . بالياء ، — لأن فعله : طاب يطيب — قلبت الياء واوا . (انظر رقم ٥

فى الهامش الآتى) .

— كما قالوا — إلا كلمتان هما : ضَيْرَى^(١) وحِيَكَمَى^(٢) ، وأصلهما^(٣) : ضَوْزَى ، وحَوْكَى ، بالواو الساكنة فيهما ، المسبوقه بضمة . قلبت الواو ياء ساكنة ، وقلبت الضمة قبلها كسرة .

فإن كانت الصفة غير محضة — لجريانها مجرى الأسماء^(٤) ، جاز في الرأي الأنسب^(٥) القلب والتصحيح ، وفي الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل ، لأنها مؤنث « أفعَل » الدال على التفضيل أيضاً ، ومن أمثلتها : (طُوبَى^(٦) أو : طَيِّبَى ، مؤنث أطيب) — (كُوسَى أو : كَيْسَى ؛ مؤنث أكيس) — (ضَوْفَى أو : ضَيْفَى ، مؤنث : أضيق) — (خَوْزَى ، أو خَيْرَى ، مؤنث : أخير) ...

* * *

إبدال الألف من الواو والياء :

إذا وقعت الألف عينا للماضي الثلاثي ، أو لاماً ، فلا بد أن تكون منقلبة

(١) يقال : قِسمة ضَيْرَى ، أى : جائزة ظالمة (ضازَه ، يَضُوزُه ويضيزه ... ، جار عليه ، وبخسه) ...

(٢) يقال : مِشْيَة حِيَكَمَى إذا تحرك فيها المنكبان . (حاك في مشيه يحوك ويحك ، إذا حرك منكيه) .

(٣) أصلها عند كثير من النحاة : « ضَوْزَى . وحَوْكَى » ؛ فهما واويان . وهذا يخالف لما يدل عليه « القاموس وتاج العروس » من أنهما واويان ويائيان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هي التي في أصلها ...

(٤) ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف .

(٥) وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين مسموعان عن العرب ، ويخالفه سيبويه وكثرة النحاة ؛ فقطعوا بقلب : ياء « فُعَلَى » واوا إذا كانت اسماً ؛ كطُوبَى الاسمية ، أو وصفاً غير محض ، وبعدم قلبها إذا كانت وصفاً محضاً ، وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك مسجلاً رأيه ، قاصداً « فُعَلَى » الجارية مجرى الأسماء :

وإن تَكُنْ عَيْنًا لِفُعَلَى وَضَفًا فَذَٰلِكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى — ٢١
(يلنى = يوجد — كما سبق —) .

(٦) كلمة : « طُوبَى » قد تكون اسماً محضاً كالتى هي اسم الجنة ، أو اسم شجرة ، وقد تكون وصفاً إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : « أطيب » الدال على التفضيل ، كما عرفنا .

عن واو أو ياء : نحو : (صام - باع) - (سما - جرى) والأصل : صوم - بيع - سمو - جرى . . . بفتح الواو والياء في كل ذلك . والدليل على هذا الأصل : المصادر - أو غيرها - إذ نقول : صوم ، بيع ، سمو ، جرى . . . فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال ألفاً . كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضاً ، ولا يقع هذا القلب في الأفعال ولا في الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط :

أولها : أن يتحركا . فإن لم يتحركا لم يقع القلب ، كما في (قول ، صوم) ، (بيع ، عين) .

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات التي لا تلازمهما ؛ فلا قلب في نحو : جَسَل ، وتَوَم (وأصلهما : جَسَلٌ^(١) ، وتَوَمٌ^(٢)) ، نقلت حركة الهمزة - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها ، عند من يبيع هذا التخفيف إنْ أَمِنَ اللبس . ولا في مثل قوله تعالى : (تَسْبُلُونُ^(٣)) في أموالكم وأنفسكم) ، وقوله : (ولا تنسوا الفضل بينكم) . . .^(٤) ثالثها : أن يكون ما قبلهما مفتوحاً ؛ فلا قلب في مثل : العِوَض - الدُّوَل - الحَيْكَل .

رابعها : أن تكون الفتحة التي قبلهما متصلة بهما - مباشرة - في كلمة واحدة ؛ فلا قلب في مثل : حضر وفدٌ ليس يزيدُ فيه .

خامسها : أن يتحرك ما بعدهما إن كانا في أصلهما غير لامين ؛ (كأن يكونا فاعين ، أو عينين للكلمة) ، وألا يقع بعدهما ألف ، ولا ياء مشددة إن كانا لامين ؛ فلا قلب في مثل : (تَوَالِي ، وَتِيَامَن) ، (وَخَوَرُنُق^(٥)) ، وطويل وبيان ، وغيور) ؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاعين أو عينين . ولا في مثل : (جَرِيَا ، وَسَمَوَا ، وَفَتِيَمَان ، وَعَصَوَان) : لوقوعهما لاما للكلمة وبعدهما ألف . ولا في مثل : (عَلَوِيَّ وَحَسِييَ^(٥)) لوقوع ياء مشددة بعدهما ،

(١) اسم للضعف .

(٢) المولود ومعه غيره في بطن واحد ، فكل منهما تووم ، وهما : توومان ، والأكثر : توائم .

(٣ و ٤) حركة وار الجماعة هنا عارضة ؛ للتخلص من التقاء الساكنين .

(٥) اسم قصر قديم بالعراق للنعمان . (٥) صاحب حياء .

وإنما قُلَيْبًا في سَمَاءَ، ودَعَاءَ، ومَشَى، وسَعَى - مع وقوعهما لا ما؛ لعدم وقوع ألف ولاياء مشددة بعدهما . ولهذا السبب نفسه قُلَيْبًا في مثل : « يَخْشَوْنَ ، وَيُدْعَوْنَ » مع وقوعهما لا ما ؛ (إذ أصلهما : يَخْشَيُونَ ، وَيُدْعَوُونَ . تحركت الياء والواو ؛ وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبتا ألفًا ؛ فالتقى ساكنان ؛ حُذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار اللفظان : يَخْشَوْنَ وَيُدْعَوْنَ) .

وما سبق يتبين أن القلب ممتنع إذا كانا لا ميين ، بعدهما الألف أو الياء المشددة . أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين ^(١) فالقلب واجب على الأرجح ^(٢) ... سادسها : ألا تكون إحداهما عيناً لفعل ماضٍ على وزن : « فَعِلَ » - بفتح فكسر - والصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن : « أَفْعَلُ » ^(٣) ؛ نحو هَيِّفَ : فهو أَهْيَفُ ^(٤) - وَغَيِّدُ ^(٥) ؛ فهو : أَغْيَدُ - وَحَوَّلَ : فهو ؛ أَحْوَلُ - وَعَوَّرَ ؛ فهو أَعْوَرُ ...

(١) يلاحظ أن الياء المشددة هي ياءان ، أولاها ساكنة :

(٢) يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة (وهي : التحرك ، وأصالته ، وفتح ما قبل الواو والياء ، واتصالهما بالفتحة التي قبلها مباشرة في كلمة واحدة ، وتحرك ما بعدها ...) في الفصل المستقل الذي أشرنا إليه في رقم ٢ من هامش ص ٧٨٠ فيقول بعد البيتين الأولين منه ، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الوجه الذي سبق شرحه - يقول ما نصه :

مِنْ وَاوٍ ، أَوْ ياءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا أَبْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ - ٣

إِنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سَكَّنَ كَفْ إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفَ - ٤

إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ ياءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ - ٥

(أَصْلُ = تَأَصَّل ، وليس عارضاً ، كف = منع . ألف = عرف وشاع في الكلام المأنور الفصح) وتقدير البيت الأول : أبدال ألفاً بعد فتح متصل - من واو ، أو ياء . ووصوفين بتحريك متأصل فيهما : وأوضح في البيت الثاني أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك التالى بعدهما . أما إن سكن ما بعدهما فإن السكون يكف إعلال غير اللام . أى : يمنع قلب الواو والياء الواقعتين في غير اللام (وغير اللام هو : الفاء والعين) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها ، بشرط أن يكون الساكن حرفاً غير الألف وغير الياء المشددة ، (لأن الياء المشددة تكون من ياءين الأولى منهما ساكنة - كما سبق في رقم ١) .

(٣) تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضي لازماً مكسور العين دالاً على لون ، أو عيب ، أو شيء فطرى ، أو وصف ظاهر في الجسم - وقد تقدم الكلام على هذا في باب الصفة المشبهة ٣ ص ١١٤ م ١٠٤ .

(٤) الهَيِّفُ ، مصدر : هَيِّفَ - كَفَرَحَ - وهو ضمور البطن ودقة الخاصرة ، ويد من الصفات المدحجة . (٥) الْغَيِّدُ ، مصدر : غَيِّدَ - كَفَرَحَ - وهو : فعمومة الجسم .

سابعها : ألا تكون إحداهما عيناً لمصدر الفعل الماضي السالف ؛ ولهذا يقال :
سَيَف ، وَغَيَّيْد ، وَحَوَّل ، وَعَوَّر ... ، بغير قلب ... (١)

ثامنها : ألا تكون الواو عيناً لفعل ماض على وزن : « افْتَعَلَ » دال على
المفاعلة (٢) ؛ فلا قلب في نحو : اجْتَوَرُوا واشْتَوَرُوا ، بمعنى : جاور
بعضهم بعضاً ، وشاور بعضهم بعضاً . فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب ؛
نحو : اجْتَنَز ، واجْتَنَزَ ؛ بمعنى : جازَ ، (أى : قطع) وخان ، وهذا الشرط خاص
بالواو دون الياء ، ولهذا وقع القلب في استافوا ، (أى : تسافوا ، بمعنى :
اشتركوا في ضرب السيوف) ، والأصل : استيفوا . قلبت الياء ألفا بالرغم من
الدلالة على المفاعلة . ومثلها : امتازوا وابتاعوا : بمعنى تمايزوا ، وتبايعوا .
والأصل : امْتَيَّزُوا وابتَيَّعُوا .. (٣)

تاسعها : ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا ؛ لثلا يجتمع
في كلمة قلبان متواليان بغير فاصل ، وهو ممنوع ، في الأغلب . فإن وقع بعدهما
حرف يستحق هذا القلب وجب - في الأكثر - قلبه ، وتصحيح السابق ، اكتفاء
بقلب المتأخر : نحو : « الحَسِيَّتَا » ، مصدر الفعل : حَسِيَّ ، « والهَوَى » : مصدر
الفعل : هَوَى . « والحَوَى » : مصدر الفعل : جَوَى (والأفعال الماضية الثلاثة
على وزن « فَعِلَ » ، بفتح فكسر ، ومصادرها على وزن : « فَعَلَ » بفتح ففتح (٤)

(١) وفي الشرطين : « السادس والسابع » يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

وَصَحَّ عَيْنُ « فَعَلٍ » وَفَعِلًا ذَا « أَفْعَلٍ » ؛ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلًا - ٦

المراد بفَعَلٍ : مصدر الثلاثي « فَعِلَ » . والمراد بصاحب أَفْعَلٍ : الماضي الثلاثي اللازم الذي تكون
الصفة المشبهة منه على وزن « أَفْعَل » ؛ وضرب له مثالين ، هما : أَغْيَدٌ وَأَحْوَلٌ - كما في الشرح .
(٢) وهي المشاركة من فريقين في الفاعلية والمفعولية ، وكما تسمى « المفاعلة » تسمى أيضاً :
« التفاعل » .

(٣) وقد سدا يتكرر ابن مالك :

وإن يَبْنِ « تَفَاعُلٌ » مِنْ « افْتَعَلَ » والعَيْنُ وَأَوْ - سَلِمَتْ وَلَمْ تَعَلْ - ٧

(٤) لأن فعلهما الماضي كَفَرَحَ ، فالمصدر هو : فَرَحَ ، على وزن : فَعَلَ (بفتح ففتح)
فصدرهما كذلك على وزن ؛ فَعَلَ .

فأصل المصادر : حَيَّيْ - هَوَّيْ - حَوَّوْ^(١) ؛ ففي كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفاً ، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله . فجرى القلب على الثاني منهما ؛ لأنه في آخر الكلمة ، والأطراف محل القلب والتغيير غالباً ، وسَلِمَ الأول .

وقد وقع القلب على الأول في بعض كلمات مسموعة لا تكفى للقياس عليها ومنها : كلمة : آيَة ، وأصلها - في رأي من عدة آراء - أَيْسِيَة ، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحة . قلبت الأولى ألفاً وسلمت الثانية^(٢) ...

عاشرها : ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة محتومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء ؛ كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة .. فلا قلب في مثل : الحَوَّلَان^(٣) ، والهَيَّيْمَان^(٤) ، والصَّوَرِي^(٥) ، والنَّحْيَيْدِي^(٦) ونحوها ...^(٧)

* * *

لإبدال الميم من الواو ، ومن النون :

(١) تبدل الميم من الواو وجوباً في كلمة : « فَو »^(٨) غير المضافة . وأصلها : فَوّه ؛ حذفت الهاء تخفيفاً ؛ فيقال فيها بعد الإبدال : فَم ، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع : أفواه . والتكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها .

فإن أضيفت كلمة : « فَو » إلى اسم ظاهر أو : مضمّر جاز لإبقاء الواو - وهذا

(١) لأن هذا من الحَوَّة (وهي : سمرة محمودة قديماً في الشفتين) ولقولهم في تشبيته : حَوَّوْ أَنْ .

(٢) وإلى هذا الشرط وورود السماع بما يخالف في بعض كلمات يقول ابن مالك في الفصل

المشار إليه :

وإنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتُحِقَّ صَحِّحٌ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ - ٨

يريد : إن استُحِقَّ هذا الإِعْلَالُ (القلب) لحرفين - بسبب تحقق شروطه في كل منهما فأولهما يصح ويسم من القلب ، وثانيهما يقلب ، وقد يقع العكس قليلاً .

(٣) مصدر : هام على وجهه : إذا سار على غير هدى .

(٤) التنقل .

(٥) - بفتحات - باسم بقعة بها ماء . (٦) بمعنى : المائلة أو السمعة النشطة .

(٧) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْإِسْمَ رَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا - ٩

(٨) إحدى الأسماء الستة .

هو الأكثر — وجاز قلبها ميمًا. فيقال: فوك، أو: فو التنظيف، طيب الرائحة، ويصح فك، أو فم التنظيف طيب الرائحة.

(ب) وتبدل الميم من النون بشرطين: أن تكون النون ساكنة، وأن يقع بعدها الباء؛ سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين؛ نحو: انبعث البريد، ونحو: مَنْ بَعَثَ الرسالة؟. ويلاحظ أن قلب النون ميمًا مقصور على النطق فقط، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها... (١)

* * *

إبدال التاء من الواو، والياء:

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا «فاء افتعال»، أو فاء أحد مشتقاته^(٢)، وكانا غير مبداين من همزة، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته، وعدم انقلابهما عن همزة). وجب قلبهما تاء — كما قلنا — وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته. فعند بناء صيغة على وزن: «افتعل» — مثلاً — من الماضي: وصل، أو: يسر، يقال: أوْصَل — اَيْتَسَّرَ، ثم تقلب الواو والياء تاء، وتدغم في التاء الموجودة، وتصير الصيغتان: اتصل، واتسَّر^(٣)، ويقال في المضارع قبل القلب: يَوْصِل، وَيَسَيِّتَسَّر، ويصير بعد القلب والإدغام: يَتَّصِل وَيَتَسَّر... (٤) ومثل هذا يقال في الأمر، وباقي مشتقات «الافتعال».

(١) وفي إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتماً الفصل السابق:

وَقَبْلَ «بَا» أَقْلِبْ «مِيمًا» — النَّوْنَ إِذَا كَانَ مُسَكِّنًا؛ كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذًا — ١٠

وتقدير البيت: واقلب حرف النون ميمًا إذا كان النون مسكناً قبل باء. وساق لهذا مثالا حوى صورتي النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة؛ مثل: انبذا — والأصل: انبذن، بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً؛ للوقف — أو في كلمتين مثل: مَنْ بَتَّ. أي: قطع. ومعنى الجملة: من قطع مودته فأنبذه، أي: أطرحه، واتركه، ولا تبال به.

(٢) الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول... إلخ.

(٣) بمعنى: لعب الميسر، وهو القمار، أو: اغتنى.

(٤) يصح أن يقال: «أوْصَل» قلبت الواو ياء لوقوعها بعد الكسرة، فصارت الكلمة:

«ايتصل»، ثم قلبت الياء تاء للافتعال؛ فصارت: اتصل. والنتيجة في الحالتين واحدة؛ هي قلب الواو تاء؛ إما بعمل واحد كالأول، وهو الأحسن للاختصار. وإما بعملين وهو المسائر لقاعدة قلب الواو ياء. نعم، إن الياء المنقلبة عن الهمزة لا يصح قلبها تاء افتعال، لكن الياء هنا منقلبة عن واو، فيجوز قلبها تاء، كما يجوز قلب الواو — دون الهمزة — تاء افتعال. (راجع التصريح والصبيان).

التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبدلين من الهمزة .

فإن كان أحدهما مبدلاً من الهمزة لم يجز القلب — في أشهر اللغات — فلا تقلب الياء تاء في مثل : « اَيْتَكِل » ، وهي صيغة « افْتَعَل » من أَكَل ؛ لأنَّ ياءها في الأصل همزة ، وقعت بعد همزة مكسورة ؛ فانقلبت الثانية ياء ؛ طبقاً لما تقدم^(١) .

ولا تقلب الواو تاء في مثل : أَوْتَمَن ؛ لأن هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية التي وقعت بعد ضمة ؛ إذ الأصل أُؤْتُمِن ، قلبت الثانية واوا لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة — كما عرفنا^(١) — فوجب عدم القلب ...^(٢)

* * *

إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب « تاء الافتعال » ومشتقاته « طاء » بشرط أن تكون هذه التاء — في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق^(٣) ؛ (وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء) وبعده هذه التاء . فإذا أريد بناء صيغة على وزن : افْتَعَلَ — مثلاً — من : صَبَرَ ، أو : ضَعِنَ^(٤) ، أو : طَلَعَ ، أو : ظَلَمَ ... قيل : اصْتَبَرَ — اضْمَغِن — اظْطَلَمَ . ثم تقلب التاء طاء في اصْتَبَرَ ؛ فيقال : اضْطَبَرَ . وتقلب التاء طاء في : اضْمَغِن ؛ فيقال : اضْطَغِن — بطاء ظاهرة في النطق والكتابة . وكذلك تقلب التاء في اظْطَلَعَ ؛ فيقال اظْطَلَعَ ، ثم تدغم الطاءان وجوباً ؛ فيقال : اظْطَلَعَ ... وتقلب في اظْطَلَمَ ؛ فيقال : اظْطَلَمَ . وفي مثل هذه الصورة التي تبدل فيها « تاء

(١ ، ١) في ص ٧٧٠ وما بعدها .

(٢) وفي هذا القلب يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين ، أولهما :

ذواللَّيْنِ «فا» — «تا» في «افْتَعَال» أَبْدِلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ : ائْتَكَلَا - ١

يريد بذى اللين : حرف العلة الواو والياء . وأما الآلت فلا تكون فاء كلمة مقعدة الست : ذو اللين حالة كونه فاء في صيغة « افْتَعَال » أبدل تاء . وشد هذا الإبدال في صاحب الهمز ، أي : في الحرف المبدل من همزة ؛ نحو : اَيْتَكِل ، من الأكل ، فلا يقال فيه : ائكل ، إلا شذوذاً في رأى ابن مالك ؛ لأنها لغة قليلة .

(٣) لأن اللسان عند النطق بها يطبق بأعلى الفم . (٤) ضغين قلب المدر : امتلاء حقداً .

الافتعال « طاء بعد الظاء . يجوز ثلاثة أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والظاء على حالهما ؛ فيقال : اظلم - كما سبق - وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها في الظاء ؛ فتصير الكلمة : اظلم . وإما قلب الظاء طاء وإدغامها في الطاء ؛ فتصير الكلمة : اظلم .. (١)

* * *

إبدال الدال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من « تاء الافتعال » ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال ، أو الذال ، أو الزاي ، وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة ، فإذا أريد بناء صيغة على وزن : « افعل » - مثلاً - من : دغم ، أو : ذخّر ، أو زجر . . . قيل ادّغّم - ادّخّر - ازّجّر - ثم تقلب التاء في كل ذلك « دالا » فيقال : ادّغّم ، بإدغام الدال في الدال وجوباً . وادّخّر ، ويصح قلب الدال دالا وإدغامها في الدال الأصلية ، فيقال : ادّخّر ، كما يصح - مع القلة - قلب الدال الأصلية دالا وإدغامها في الدال ؛ فيقال : : ادّخّر ، فهذه ثلاث لغات أقواها الأولى فالتانية .

ويقال : ازدجر ... (٢)

(١) في إبدال الطاء من « تاء الافتعال » والدال منها يقول ابن مالك :

« طاء » - « تاء » افتعالٍ ردٌّ إثر مُطبّق في ادّان ، وازدّد ، وادّكر دالاً بقى - ٢

(مُطبّق = حرف من حروف الإطباق ؛ وهي الأربعة التي ذكرناها . رد = صير - بقى = صار) ، يقول : صير « تاء الافتعال » طاء بعد حرف الإطباق . كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا في مثل : ادان ، وازدد ، وادكر ، أى : في الكلمات التي فاؤها دالا أو زايًا ، أو ذالا ، وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة . فالببت تضمن في شطره الأول إبدال الطاء من الافتعال ، وتضمن في شطره الثاني إبدال التاء منها .

(٢) أشار ابن مالك لهذا في البيت الذي في أول هذا الهامش .

المسألة ١٨٣ :

الإعلال^(١) بالنقل

معناه :

نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته مع تجرده من الحركة ، أو ينقلب حرفاً آخر . وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقاً . ومن الأمثلة : يَصُوم . فأصله : يَصُومُ^(٢) - بفتح ، فسكون ، فضم . . . - نقلت حركة حرف الواو (وهى : الضمة) إلى الساكن الصحيح قبلها ، مع إزالة سكونه ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَصُوم » بواو ساكنة ، وقد بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها . ومثله : (يَقُوم - يعُود - يَقُول - يعُوم) .. فيجربى فى كـا . مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره : « يَصُوم » . ومن الأمثلة : يَسْبِيع . وأصله : يَسْبِيع - بفتح ، فسكون ، فكسر^(٣) - نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يَسْبِيع » بياء ساكنة ، بقيت صورتها ساكنة بعد نقل حركتها .

ومن الأمثلة أيضاً : يَخَاف . أصله : يَخَوف - بواو مفتوحة - نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفاً ، لا اعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف . ومثله : (ينام^(٤) - يزال^(٥) - يكاد^(٦) - يحار^(٦)) . . . حيث جرى على كل مضارع من هذه

(١) راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ٧٥٦ وهامشها .

(٢) لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فَعَلَ يَفْعُل ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ .

(٣) لأنه من باب : « ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

(٤) أصله : « يَنُوم » لأنه من باب « تَعِبَ يَتَعَبُ » ثم دخله إعلال النقل ، وإعلال القلب ...

(٥) أصله : « يَزِيلُ » لأنه من باب : « تَعِبَ يَتَعَبُ » . ثم دخله الإعلالان ، كسابقه .

(٦ و ٦) من باب : تَعِبَ يَتَعَبُ . دخل الإعلالان المضارع .

الأفعال ما جرى على المضارع : « يخاف » ؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفاً .

فترى مما سبق أن حرف العلة (الواو والياء) قد يبقّى على صورته السابقة بعد نقل حركته (مثل : يصوم - يقوم . . .) وقد ينقلب حرفاً آخر ؛ (مثل : يخاف - يحار) .

لكن ، ما الضابط العام الذى يخضع له حرف العلة ، ليبقى على صورته من غير حركة ، أو ينقلب حرفاً آخر ؟

الضابط هو : أن حرف العلة إن كان فى أصله متحركاً بحركة تجانسه ^(١) - أى : تناسبه - وجب بقاء صورته ساكنة بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما فى : (يَصُوم - يَقُوم . . .) وكما فى : (يبيع - يهيم) وإن كان فى أصله متحركاً . ركة لا تناسبه وجب - بعد نقل حركته - أن ينقلب حرفاً جديداً مناسباً لحركته الأصلية السابقة التى نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالفتوح يصير ألفاً ، والمضموم يصير واواً ، والمكسور يصير ياء ومن الأمثلة : (أقام وأبان) ، فأصلهما : (أَقْوَمَ وَأُبَيِّنَ) ^(٢) بفتح حرف العلة ؛ نقلت حركة الواو والياء للساكن الصحيح قبلها . ثم قلب حرف العلة ألفاً ، لأن الألف هى التى تناسب الفتحة ؛ فصار الفعلان : أقام وأبان . وفى مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل . وانفتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلب ألفاً ^(٣) . ويجرى ما سبق على نحو : (أُقِيمَ وَأُبَيِّنَ . . .) وأصلهما : أَقْوَمَ وَأُبَيِّنَ دخلهما إعلال النقل وإعلال القلب .

(١) الحركة التى تجانس حرف العلة ؛ هى : الضمة للواو ، والكسرة للياء - أما التى لا تناسب فالكسرة أو الفتحة للواو . والضمة أو الفتحة للياء .

(٢) لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين . فالأول واوى العين ، والثانى يائهما .

(٣) يقال هذا تمليل للقلب ، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطردة ؛ هى : أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفاً على الوجه الذى سبق شرحه فى هذا الباب ص ٧٨٦ و . . .

مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع ، يكون حرف العلة في كل منها عين الكلمة ، ومتحركاً . .

أولها : أن يكون حرف العلة (الواو ، أو الياء) عيناً متحركة لفعل ؛ نحو : يَصُول ، وَيَغْيِب . والأصل : يَصُولُ وَيَغْيِبُ ، بضم الواو وكسر الياء ، ثم نُقِلَت حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وبقي كل منهما بعد ذلك على صورته — طبقاً لما قدمناه — فيصير الفعلان : يَصُول — يغيب .

ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها . ولا مَصْوِغاً للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه ^(١) . فلا يقع الإعلال بالنقل في مثل : (قاوم وبائع ، وعوّق وبين) ؛ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح . ولا في مثل : (ابيض واسود) ؛ لتضعيف لامه ، ولا في مثل : (أهوى وأحيا) ؛ لاعتلاها ، ولا في مثل : (ما أقومسه ! وما أبينه ^(٢) !! وأقوم به !! وأبين به !!) لأن الفعل مَصْوِغ على صيغتي التعجب القياسيتين ... ^(٣)

(١) ومثل التعجب : « اسم التفضيل » ؛ نحو : هذا أقومُ طريقةً وأبينُ منهجاً ؛ فلا يصح الإعلال بالنقل في كلمتي ؛ أقوم ، وأبين . — وقد سبق بيان الحكيم في بابي : « التعجب والتفضيل » ، ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٣٣ و ١١٢ م ٣٩٣ —

(٢) وقولهم : ما أحوجُ الجبان إلى أن يسمع ويرى عجائب الشجعان .

(٣) كما سبق في بابه ج ٣ م ١٠٨ ص ٣٣٣ ومثل التعجب : « التفضيل » (انظر رقم ١ من

هذا الهامش .

« ملاحظة » : ورد في المسموع كلمات كثيرة تخالف الضابط السابق حتى قيل عنه إنه غير محكم — والبيان المفصل الخاص بهذا مدون في ج ٣ م ١٠٦ ص ٣١٦ ، باب : « اسم الزمان والمكان » وهناك رأى المجمع اللغوي .

وفي هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك ، في فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله :

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التحريكُ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ ؛ كَأَيْنٍ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٍ وَلَا كَابِيضٍ أَوْ أَهْوَى ، بِلَامٍ عُلَّا =

ثانيها : أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في اسم يشبه المضارع في وزنه^(١) فقط دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه ، بشرط أن يكون في الاسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين . فالأول : نحو : مَقَامٌ - بفتح الميم - فإن أصله : « مَقُومٌ » ، (بفتح ، فسكون ، ففتح) - وهو على وزن المضارع : « يَمْعَلُمُ » . نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم قلبت ألفاً ؛ طبقاً لما سلف - فصار الاسم : مَقَامٌ . وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال ، وهى الميم في أوله . ومثله : مَقِيمٌ ، ومُسِينٌ .

ومثال الثانى : بناء صيغة من : « البيع » أو : « القول » على مثال : تَحْلِي^(٢) وهذه صيغة خاصة بالاسم . فيقال : تَبِيعَ ، وتَقُولَ (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فيها) - نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله ، وقلبت الواو ياء^(٣) ؛ فصارت الكلمتان : تَبِيعَ وتَقِيلَ بكسرتين متواليتين في كل ، وبعدها ياء .

فإن اختلف الاسم عن المضارع في الأمرين معاً ، أو شابهه فيهما معاً - وجب التصحيح ؛ فمثال الأول : مِخْيَيط^(٤) (بكسر ، فسكون ، ففتح) لأن المضارع لا يكون - فى الأغلب - مكسور الأول ، ولا مبدوءاً بميم زائدة ، فالصيغة مختصة بالاسم ، ولذا وجب التصحيح ومثلها : مِيفْعَالٌ ؛ كِمِخْيَاطٌ . ومثال الثانى : أَقْدُومٌ ، وَأَبْيَيْنٌ - بفتح ، فسكون ، ففتح - وهما شبيهان

= فقد جمع فى البيتين الشروط المطلوبة . (أبينٌ ، أصلها : أبْيَيْنٌ ، فعل أمر من أبان ، « علَّل » : صار حاوياً حرف علة) .

(١) بأن يكون مشابهاً له فى مجرد عدد الحرف ، مع مقابلة الساكن بمثله ، والمتحرك بمثله ، من غير نظر للاسمية والفعلية .

(٢) بكسر فسكون ، فكسر ، فهمزة متطرفة ، وهو : القشر الذى يظهر على الجلد حول منابت الشعر .

(٣) قلبت الواو ياء لأن حركتها وهى الكسرة - غير مجانسة لها ، فيجب قلب الواو حرفاً مجانساً الحركة ، طبقاً لما سلف أول الباب . بخلاف الياء فإنها حركتها هنا مجانسة لها فلا تنقلب . فنى : « تَقِيلُ » إعلاناً ؛ أحدهما بالنقل ، والآخر بالقلب . أما « تَبِيعُ » ففيها إعلال واحد .

(٤) اسم أداة الخياطة .

بالمضارع : أَعْلَمَ وَأَفْهَمَ . . ، في وزنه وفي الزيادة التي في أوله ، فوجب
لهما التصحيح ... (١)

ثالثها : أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط
أن يكون فِعْله على وزن : «أفعلَ» ، أو : «استفعلَ» نحو : أقام ، واستقام . وأصلها
قبل التَّغْيِير : أَقَوِّمَ ، واستقوم . ومصدرهما : إِقْوَامٌ ، واستقوام . فيجب فيهما
الإعلال بالنقل كما جرى في فعليهما ؛ فتنقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما ،
وتقلب الواو ألفاً - طبقاً للقاعدة التي سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما
معاً ؛ فتحذف الثانية منهما ، وتجيء تاء التأنيث - في الأغلب - عوضاً عنها ،
فيقال إقامة ، واستقامة .

ومثل هذا يقال في : «أبانَ واستبانَ» . فأصلهما : «أَبَيَّنَ ، واستَبَيَّنَ» ،
ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفاً : فصارا : أبان ، واستبان .
ومصدرهما : إِيْبَانٌ واستبيان ، نقلت حركة الياء كما نقلت في الفعل ،
وقلبت الياء ألفاً فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر ، حذفت الثانية منهما ،
وزيدت تاء التأنيث عوضاً عنها ؛ فصار المصدران : إِبَانَةٌ ، واستبانة . وحذفُ
هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : (وإِقام الصلاة) ، أي : إقامة
الصلاة (٢)

(١) أما نحو : يزيد (عَلِمَ) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نقله للسمية . وفي الموضع
الثاني يقول ابن مالك :

ومِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الإِعْلَالِ اسْمٌ ضَاهِي مُضَارِعاً ، وفيه وَسْمٌ - ٣ -
(ضاهي = شابه . وسم = علامة) ، ثم قال :

ومِثْلُ صَحَّ كَالْمِفْعَالِ ٤ -

يشير بهاتين الصيغتين - وهما مختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً .
وترك بقية التفصيلات التي سردناها . والنصف الثاني من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة ، وإنما شأنه
متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة .

(٢) وفي الموضع الثالث وما يتصل به من ألف «إفعال» ، و «استفعال» وتاء التأنيث ، يقول

ابن مالك :

رابعها : أن يكون حرف العلة المتحرك عيناً في صيغة « مفعول » من الفعل الثلاثي المعتل العين بالياء أو الواو ، كصوغ « مفعول » من قال وبيع . . . فيجب فيه ما وجب في « إفعال واستفعال » السابقين ، ولا يقتصر الأمر على هذا ، بل تجرى عليهما تغييرات ؛ طبقاً للبيان الشامل الذي سيجيء في الحالة الرابعة الأخرى^(١) . . .

وَأَلَفَ الْإِفْعَالَ وَاسْتِفْعَالَ : - ٤
 أَزَلْ لِيَذَا الْإِعْلَالَ ، وَ«التَّاءُ» الزَّمَّ عَوَضَ وَحَذَفُهَا بِالنَّقْلِ رِيْماً عَرَضَ
 (بالنقل ، أى : النقل عن العرب ، وهو السماع الوارد عنهم) .
 (١) ص ٨٠٢ .

المسألة ١٨٤ :

الإعلال بالحذف^(١).

الإعلال بالحذف يكون قياسياً مطرداً في المسائل الآتية . أما في غيرها فمقصود على السماع :

الأولى : الهمزة الزائدة في أول الماضي الرابعي . فإنها تحذف في مضارعه ، واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أَكْرَمَ - يُكْرِمُ - أَكْرَمُ - مُكْرِمٌ - مَكْرَمٌ . . . بحذف الهمزة في كل ذلك وجوباً ، ومثل هذا همزة الأفعال الماضية الرابعة : أَفْهَمَ - أَخْبَرَ - أَحْسَنَ . . . ونظائرها ، حيث يجب حَذْفُ الهمزة ، من مضارعها ، واسم فاعلها ، واسم مفعولها . كما قلنا . والأصل في كل ذلك قبل حذفها : يُؤَكِّرِمُ - مُؤَكِّرِمٌ - مؤَكْرِمٌ . وكذا الباقي . . .

الثانية : الواو التي هي « فاء » فعل ثلاثي مفتوح العين في الماضي^(٢) مكسورها في المضارع مثل : وَعَدَ ، فيجب حذف هذه الواو في المضارع ، وأمره ، ومصدره ، بشرط : أن يصير هذا المصدر على وزن فِعْلَةٍ (بكسر ، فسكون ، ففتح) لغير الهيئة ، وبشرط أن تكون التاء في آخره عوضاً عن الواو المحذوفة . فيقال : يَعِدُ - عِدَ - عِدَّة^(٣) ، ومن هذا قول الشاعر :

(١) في هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف العلة . أما الهمزة التي تنطبق عليها بعض الأحكام الآتية أو السابقة فبمنزلة حروف العلة في كثير من المواضع .
(٢) لأن الماضي المضموم العين لا تحذف فاء مضارعه ؛ نحو : وَضُوْ ، وَيَوْضُوْ ، أما مكسورها فإن كسرت عين مضارعه حذفت فاء هذا المضارع ؛ نحو : وَرِثَ - يَرِثُ - وَثِيقٌ يَثِيقُ ، ومنه قول الشاعر :
ولا يواتيك فيما ناب من حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ثَقَةٍ . فانظر بمن تَثِيقُ
فإن فتحت عين مضارعه فقد تحذف الفاء من هذا المضارع ؛ نحو : وَسَبَّحَ - يَسَبِّحُ - أَوَّلًا تحذف : نحو :
وَجَلَّ - يَجْلُوْ ، وَيَسْبَحُ - يَسْبَحُ . وجواز الحذف وعدمه في هذه الصورة مرجعه وموده للسمع وحده - طبقة للرأي المشهور - وإن استعملت عينه بالفتح والكسر جاء حذف الفاء من هذا المضارع وعدم حذفها ؛ كَوَلَّه : فإنه جاء من باب « تَبَّعَ » فلم تحذف فاء مضارعه ، ومن باب « وَعَدَ » في لغة قليلة فحذفت - كما في المصباح - راجع الصبان في الموضع .
(٣) أصل عِدَّة : وَعَدَ - بكسر الواو وسكون العين - حذفت الواو ، وحركت العين بالكسرة =

متى وعدتُكَ في ترك الهوى عِدَةً فاشهدْ على عِدَّتِي بالزور والكذب وقولهم في الحكمة : لا تَعِدْ عِدَةً لا تثق من نفسك بإنجازها ، ولا يغرنك المرتقى وإن كان سهلاً ، إذا كان المنحدر وعراً .

كما يقال : يَصِفُ - صِفَ - صِفَةً . . . (بشرط ألا يكون المصدر لبيان الهيئة كما سبق) ،

ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرطين ؛ أن يكون حرف المضارعة مفتوحاً وأن تكون عينه مكسورة ؛ نحو : أَعِدْ - نَعِدْ . فلا حذف في مثل يؤكِّد ، ويؤَضُّؤُ . . (١)

الثالثة : إذا كان الماضي ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولاؤه من جنس واحد - مثل : ظَلِمْتُ (٢) - جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك . وهي إبقاؤه على حاله مع فك لإدماغه وجوباً ، كالمثال السابق : (ظَلَمْتُ) أو : حذف عينه دون تغير شيء في ضبط ما بقي من الحرف : مثل : ظَلِمْتُ . أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ؛ مثل : ظَلِمْتُ .

فإن كان الفعل المضارع المكسور العين مضارعاً أو أمراً ، واتصلا بنون النسوة جاز إبقاؤهما على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوباً ، وجاز حذف العين ونقل حركتها - وهي الكسرة - إلى الفاء ؛ فنقول :

= حركة الفاء ، فصارت دليلاً على الفاء المحذوفة . وجاءت تاء التأنيث عوضاً عن الفاء المحذوفة . ومن الشاذ اجتماعهما معاً .

(١) في المسألين الأولين يقول ابن مالك في فصل مستقل هو آخر الفصول في ألفيته : وليس بعده إلا باب : « الإدغام » .

« فَا » أمر ، أو مضارع من : كَوَعَدَ احْذِفْ . وفي : كَعِدَةٍ ، ذَاكَ اطرَدَ - ١ وحذف همز « أَفْعَلْ » استمرَّ في مضارع ، وبِنَيْتِي مُتَّصِف - ٢

(بنيتي متصف ، أي صيغتي شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لأنهما الدالتان على ذات متصفة . . .

(٢) تقول : ظَلِمْتُ أعمل كذا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل . والفعل « ظل » : عَسِمَ يَعْلَمُ غالباً .

(النسوة يقررن^(١) أو يقررن) . (واقررن يا نسوة ، أو قررن) ... وسمع فتح القاف في : قرن^(٢) ...

الرابعة : أن يكون حرف العلة عيناً في اسم المفعول ؛ كفعله . وفي هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل — هو حذف الواو من : «مفعول» إن كان الفعل واوى العين ، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يائى العين . فمثال الفعل الواوى العين : «صام يصوم» . واسم المفعول منه هو : «مَصْووم» ، تنقل الضمة — وهى حركة الواو — إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان ، هما : الواوان . فيجب حذف أحدهما — والأرجح أنه الثانى^(٣) لزيادته وقربه من الطرف — فيصير اسم المفعول : مَصْوومٌ . ومثل هذا يقال في اسم المفعول من : قال ، ورام ، وحاط . . . وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مَقْوُول ، وَمَرْوُوم ، وَمَحْوُوط ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويليه الإعلال بالحذف \ ومن النادر الذى لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل العين بالواو ؛ كقولهم : ثوب مصوون ، والقياس مَصْوون^(٤) .

ومثال الفعل اليائى العين : باع^(٥) يبيع . واسم المفعول منه هو : مَبْيُوع .

(١) قَرَرَّ بالمكان يقرّر ، بمعنى سكن واستقر فيه . وأصلهما الشائع : قررَ يقرر .

(٢) في هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك في ختام الفصل :

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّلْتُ اسْتَعْمِلَا وَقَرَّنْ فِي : اقْرِرَنَّ . وَقَرَّنَ نَقَرَلَا - ٣

(٣) إن كانت المحذوفة هى الثانية الزائدة ، طبقاً للرأى الأشهر ، فاسم المفعول على وزن : «مَفْعُل» — يفتح ، فضم ، فسكون ... — وإن كانت المحذوفة هى الأولى التى هى عين الكلمة فوزن اسم المفعول : «مَفْعُول» ، لأن عين الكلمة حذفت هنا ، وبقيت هناك . ولا أثر للخلاف بين الرأيين إلا في هذا الوزن الصرفى .

(٤) وقد ورد السماع أيضاً مطابقاً للقياس في قول درعبيلى — وهو ممن يحتج بكلامهم — واصفاً حكيم يزد بن معاوية :

بناتُ يزيدٍ فى القصور مصونةٌ وآلُ رسولِ الله فى الفلوات

(٥) لهذا الفعل الثلاثى رباعى مبدؤه بالهمزة هو : «أباع» ؛ فيكون اسم المفعول للرباعى هو : «مُباع» . (وقد ورد النص على هذا كله فى مجلة مجمع اللغة العربية القاهرى — الجزء ٢٧ عدد فبراير سنة ٧١ ص ٢٣١ .

تنقل حركة الضمة وهي حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فيلتقى بعد هذا النقل ساكنان ؛ هما : الياء والواو ، فيجب حذف أحدهما ؛ وهو الواو - على الأصح ، لما سبق - فيصير اسم المفعول : مَبَّيْعٌ ، بياء ساكنة قبلها ضمة ، فنقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مَبَّيْعٌ بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف وقلب الضمة كسرة . ومثل هذا يقال في اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم - شاد يشيد - غاب يغيب . . . وأمثالها - حيث يكون اسم المفعول هو : مهَيُومٌ - مشِيدٌ - مغَيُوبٌ . . . ثم يدخله الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ، ثم قلب الضمة كسرة . وهذا هو الأوضح في المعتل العين بالياء ، ويحسن الاختصار عليه . وتتم تجيز تصحيح هذا النوع اليائي ، فتقول ثمر مَبَّيْعٌ ، وثوب مخيُوط ، وسفيه مديون^(١) وهكذا^(٢) .

(١) ومريض مَبَّيْعٌ ، أى : مصاب بالعَيْن (يريدون بها : الحسد . والفعل : عان يعين) وبلغتهم قال الشاعر :

قد كان قومك يحسبونك سيدا وإخخال أنك سيد معين
(٢) يقول ابن مالك في النوع الرابع وما فيه من الإعلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما ينذر :

وَمَا لِأَفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَوِينَ -

يقول : ما ثبت لإفعال (واستعمال كذلك . وقد سبق الكلام عليهما) من الإعلال بالنقل والحذف فقيمين به (أى : جدير به) المفعول به أيضاً من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهُذَيْنِ ، وبين أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال :

نَحْوُ : مَبَّيْعٍ وَمَصُونٍ ، وَنَدَرُ تصحيح ذى الواو ، وفي ذى الياء اشتهر - ٧

(ص ٧٨١ وما بعدها) ونتم بها الفصل السابق ، ونصبا :

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ : عَدَا وَأَعْلَلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا - ٨
كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا «الْفُعُول» مِنْ ذِي الْوَاوِ لَا مَجْمَعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنُ - ٩
وَشَاعَ نَحْوُ : نِيَمٍ فِي : نَوْمٍ وَنَحْوُ : نِيَامٍ شَذُوذُهُ نَمَى - ١٠

النَّحْوُ الوَافِي

مَعَ رَبِّطِهِ بِالْأَسَالِيبِ الرَّفِيعَةِ ، وَالْحَيَاةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمُبْتَدَةِ

الجزء الرابع

القسم الموجز لطلبة الدراسات النحوية والصرفية بالجامعات
والمفصل للأساتذة والمتخصصين
مشتملاً على الضوابط والأحكام التي قررتها المجامع اللغوية ومؤتمراتها الرسمية

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

* * *

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

الطبعة الثالثة



دار المعارف بمصر

النحو الوافى

أربعة أجزاء ، تستوعب جميع الأبواب النحوية والصرفية . وفى صدر الجزء الأول : « مقدمة الكتاب ، ودستور تأليفه » .

ومن موادّ هذا الدستور : إعداد كل مسألة إعداداً مُحْكَمًا مستقلاً ، يناسب طلبة الدراسات « النحوية والصرفية » ، ومناهجها بالجامعات ، ثم تعقيب كل مسألة بعد ذلك مباشرة — قبل الانتقال إلى مسألة جديدة — بزيادة وتفصيل يناسبان الأساتذة والمتخصصين . مع العناية فى أكثر المسائل بتسجيل أرقام الصفحات التى تشتمل على ما له صلة بالمسألة المعروضة ، وتدوين تلك الأرقام فى الهوامش ؛ ليتيسر للراغب جمع ما تفرق من أحكامها فى مواضع متعددة ، لدواعٍ ومناسبات مختلفة .

وتتبنّى صفحات « الزيادة والتفصيل » برمز فى أعلاها ؛ يدل عليها وحدها ، ويميزها من غيرها ؛ وهو : سطر ، أو سطران ، من النقط الأفقية المتقاربة .

الفهرس

١ - بيان الأبواب العامة التى يشتمل عليها هذا الجزء :

رقم الصفحة :	عنوان الباب :	رقم الصفحة :	عنوان الباب :
١	النداء ، وكل ما يتصل بأحكامه	٥١٢	أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع :
٧٧	الاستغاثة		(لولا - لوما - هلا - ألا - ألا...)
٨٩	الندبة	٥١٧	العدد
١٠١	الترخيم	٥٦٨	كنايات العدد : (كم - كأمين - كذا - كنايات أخرى)
١١٨	الاختصاص	٥٨٥	التأنيث
١٢٦	التحذير والإغراء	٦٠٥	المقصود والممدود ، وتنسيبهما ، وجمعهما تصحيحا .
١٤٠	أسماء الأفعال	٦٢٥	جمع التكسير
١٦٢	أسماء الأصوات	٦٨٣	التصغير
١٦٧	نونا التوكيد	٧١٣	النسب
١٨٥	إسناد الفعل إلى الضمائر	٧٤٧	التصريف
٢٠٠	ما لا ينصرف	٧٥٦	الإعلال ، والإبدال ، والقلب .
٢٧٧	إعراب المضارع : ١ - (نواصبه)	٧٩٤	الإعلال بالنقل
٤٠٥	ب - جواز المضارع	٨٠٠	الإعلال بالحذف
٤٨٢	اجتماع الشرط والقسم		
٤٨٩	١ - توالى شرطين أو أكثر ،		
٤٩٠	ب - توالى الاستفهام والشرط .		
٤٩١	لَوْ		
٥٠٤	أما الشرطية		

* * *

ب - تفصيل المسائل والموضوعات التى يشتمل عليها كل باب من الأبواب العامة السابقة ، مع ملاحظة أن العناوين المكتوبة فى الفهرس بخط صغير هى بعض الموضوعات الواردة فى : « الزيادة والتفصيل » ، والهوامش .

باب النداء ، وما يتصل به :

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

رقم الصفحة : الموضوع : رقم الصفحة : الموضوع :

المسألة ١٢٨ : ٩

المسألة ١٢٧ : ١

أقسام المنادى الخمسة ،

النداء :

وحكم كل .

تعريفه .

القسم الأول :

أحرفه ، موضع استعمال كل

المفرد العلم . - تعريفه ،

حرف .

١٠ ما يلحق به - أحكامه

ألفاظ لا تكون إلا منادى ، وأخرى

المختلفة ، البناء على الضم ...

لاتصلح منادى .

١١ العلم والمعازف المبينة قبل النداء .

٣ ١ - حذف حرف النداء

١٤ طريقة بناء العلم المنقوص ، والمنون .

ومواضعه .

١٥ طريقة بناء العلم المقصور .

ب - مواضع لا يصح فيها

١٦ حكم نداء المثني ، والجمع ، وإثنا عشر ،

حذف الحرف : « يا »

١٨ صورة من العلم المفرد يجوز

٤ ح - مواضع يقل فيها حذفه .

فيها أمران ...

هل يصح نداء الضمير ؟

المنادى وغير المنادى الموصوف بكلمة :

ما المراد باسم الجنس المعين وغيره .

ابن ، أو ابنة ، أو بنت ، أشباهها .

٥ ما تمتاز به : « يا »

متى تحذف همزة الوصل منها -

مناداة القريب بما للبعيد ،

٢٠ جواز أمر ثالث - التعليل للثلاثة

والعكس .

٢٥ القسم الثاني : النكرة المقصودة

النداء الحقيقي وغير الحقيقي .

- تعريفها - حكمها .

٦ دخول حرف النداء على غير

٢٦ الفرق في التعيين بين النكرة المقصودة والعلم

الاسم .

٢٨ متى تبنى على الضم وجوباً ، أو جوازاً .

هل يحذف المنادى ؟

وحكمها إذا كانت موصوفة ؟

٧ د - نوع الجملة الندائية

ما لإعراب الجملة بعد النكرة المقصودة ؟

فعلية إنشائية . لا يصح أن تكون خبراً

ولا سيما المنقولة من مقصور أو منقوص .

نيابة حرف النداء عن العامل

٣٠ عودة إلى الفرق بين التعيين في العلم

حرف النداء من أحرف المعاني. أقر ذلك

٣٠ حكم المعارف التي ليست أعلاماً ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٣١	القسم الثالث : التَّكْرِيرُ غير المقصودة
	تعريفها ، وحكمها .
	القسم الرابع : المضاف ، تعريفه ، وحكمه .
٣٢	القسم الخامس : التشبيه بالمضاف
٣٣	حكم نداء الأعداد المتعاطفة .
٣٤	حكمها أيضاً

٣٦	المسألة ١٢٩ :
	الجمع بين حرف النداء و «أل» .
	الكلام على : « اللهم » وهمزة « الله » .
٣٧	نعمته . معاني : اللهم .
٣٨	مقى تصير همزة الوصل للقطع ؟

٤٠	المسألة ١٣٠ :
	أحكام تابع المنادى .
١ -	أحكام تابع المنادى المنصوب
	حكم الضمير المصاحب للتابع ،
٤١	مناقشة النحاة في حكم البدل وعطف النسق . . .
٤٢	وجوب جر التابع
٤٣	ب - تابع المنادى المبني على الضم .
	(١) ما يجب نصبه - كيفية إعراب فاقد الشروط .
٤٥	حركة شكلية صورية في بعض التوابع
٤٥	(٢) ما يجب رفعه :
رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٨	نداء « أَيْ » ، « وَأَيَّة » ، واسم الإشارة . . .
٤٩	الكلام على أَيْ ، وأَيَّة ، ونعتها ، والمطابقة وعدمها ، والإفراد وفروعه .
٥٠	نعت اسم الإشارة المنادى .
٥١	المراد « بالمجهول » في المنادى وغيره
٥٢	جواز الرفع والنصب .
٥٣	(٤) التابع المستقل : (البدل وعطف النسق) .
	ح - ما يصح نصبه وبنائوه على الضم .
٥٤	اسم زائد لا يوصف بإعراب ولا بناء ، ملخص أحكام توابع المنادى
٥٧	***
٥٨	المسألة ١٣١ :
	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم .
	حكم صحيح الآخر ، وشبهه ، أحرف اللد ، واللين ، والعلّة .
٦٢	تاء التأنيث توجب فتح ما قبلها .
	الكلام على : يَا أَبَت - يَا أُمّت .
٦٥	حكم معتل الآخر وما ألحق به
٦٧	حكم الأسماء الخمسة عند نداءها

٦٨	المسألة ١٣٢ :
	أسماء لا تكون إلا منادى .
	بيانها تفصيلاً . . . (أبت - أُمّت - اللهم - قل . . .)
	أسماء لا تكون منادى .
٧٣	صيغة « فعال » لسبب الأثني ، ولذا مر
٧٦	نداء المجهول اسمه . . .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب الاستغاثة :

رقم الصفحة :	الموضوع :
المسألة ١٣٣	رقم الصفحة :
٧٧	الاستغاثة .
٧٨	تعريفها - أسلوبها ، وأركانها
٨٠	حكم « يا » .
	حكم المستغاث ، ولامه ، وتوابعه
	رأى في إعراب المستغاث العرب والمبني
٨٣	رقم الصفحة :
٨٤	حكم المستغاث له .
	بعض أحكام عامة .

٨٦	المسألة ١٣٤ :
	النداء المقصود به التعجب ،
٨٧	أسلوبه . أحكامه .

باب الندبة

٨٩	المسألة ١٣٥ :
	تعريفها ، ركناتها ،
٩٠	١ - الأحكام الخاصة بحرف
	النداء .
٩٩	« ب » المندوب ، والأحكام الخاصة به
٩١	هل هو منادى حقيقى ؟
٩٤	زيادة الألف فى آخر المندوب
٩٦	زيادة هاء السكت فى آخره
٩٧	المندوب المثنى والجمع ،
	توابع المندوب

	المسألة ١٣٦ :
٩٩	المندوب المضاف لياء المتكلم
١٠٠	المندوب المضاف لمضاف لياء
	المتكلم .

باب الترخيم

١٠١	المسألة ١٣٧ :
	تعريفه - أقسامه -
	القسم الأول : ترخيم المنادى
	كثرة الترخيم فى بعض ألفاظ معينة .
١٠٢	شروطه .
١٠٥	ما يحذف جوازاً من آخر
	المنادى المرخم .
	حرف العلة ، واللين ، والمد
١٠٩	عودة إلى همزة الوصل التى تصير همزة
	قطع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
١١١	كيفية ضبطه على لغة من	١١٥	الكلام على : يا صاح ...
	ينتظر ومن لا ينتظر .		***
١١٤	أى الطريقتين أفضل ؟ لماذا ؟	١١٦	المسألة ١٣٨ :
			القسم الثانى : ترخيم الضرورة

باب : الاختصاص

١١٨	المسألة ١٣٩ :	١٢٥	إعراب الجملة التى تحوى
	توضيحه بالأمثلة — تعريفه .		المختص .
١٢٠	الغرض منه .		الجملة الاعتراضية لا محل لها
١٢١	حكمه .		من الإعراب .
١٢٢	أوجه التشابه والتخالف بين		
	الاختصاص والنداء .		

باب التحذير والإغراء

١٢٦	المسألة ١٤٠ :	١٣٢	ملخص الأحكام السابقة .
	١ — التحذير	١٣٣	عامل التحذير .
	تعريفه — أساليبه الاصطلاحية		العامل المقدر ليس أمراً يتعبد بنصه
١٢٧	الأول : حكمه .	١٣٥	ما يجوز فى الواو
١٢٨	الثانى والثالث ، وحكمهما .		نوع أسلوب التحذير
١٢٩	الرابع . حكمه .	١٣٦	ب — الإغراء — تعريفه ، وحكمه
١٣٠	الخامس . حكمه .	١٣٨	بعض الأمثال المسموعة بالنصب
			وأشباهاها .

باب أسماء الأفعال

١٤٠	المسألة ١٤١ :	١٤٢	الرأى القائل إنها خالفة . . .
	معناها ، تعريفها .	١٤٣	تقسيم هذه الأسماء بحسب
١٤٢	مزيتها .		نوع أفعالها —

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٤٥	لغتان في : هَلُم ، معنى : هَلُم جَرًّا .
١٤٦	شتان
١٤٧	تقسيمها بحسب أصالتها في
	الدلالة : إلى مرتجل ومنقول .
١٥٠ و ١٤٩	تفصيل الكلام على «رويد» و «بله»
١٥٣ ✓	أهم أحكامها :
	نوع قياس .
	السماع — الجمود — البناء —
	التنوين وعدده .
	العمل .
١٥٤ ✓	المراد من تعريفها وتنكيرها .
١٥٦	نوع فاعلها
	الكلام على : هيت ،
١٥٧	حاجة اسم الفعل إلى الفاعل دليل اسميته
١٥٨	رقم الصفحة :
١٥٩	الكلام على : هاؤم ،
١٥٩	تأخر المعمولات
	امتناع نون التوكيد .
١٦٠	هل اسم الفعل مع فاعله جملة ؟
١٦٠	قسم تلحقه الكاف سماعاً .
١٦١	سرد بعض أسماء الأفعال المتناثرة في
	الكلام العربي الفصيح

١٦٢	المسألة ١٤٢ :
	أسماء الأصوات .
	تعريفها وتقسيمها .
١٦٣	أشهر أحكامها .

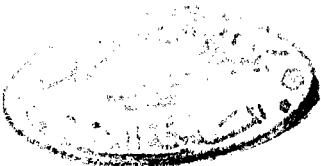
باب نونا التوكيد

١٦٧	المسألة ١٤٣ :
	بيانها — أثرهما المعنوي .
١٦٩	آثارهما اللفظية ، والأحكام
	المرتبة عليهما .
	بناء المضارع على الفتح
١٧٠	بناء الأمر على الفتح
١٧١	أحوال توكيد الأمر والمضارع ،
١٧٢	متى تحذف « لا » النافية وتُلحظ

١٧٩	الأحكام الأربعة التي تختص
	بها نون التوكيد الخفيفة .
١٨٠	متى يصح التقاء الساكنين ؟

باب إسناد الفعل

١٨٥	المسألة ١٤٤ :
	إسناد المضارع والأمر إلى
	ضماير الرفع البارزة بغير توكيد
	ومع التوكيد . . .
١٨٦	أولا — ١ — المضارع
	صحیح الآخر .
	دفاع عن الحذف والتقدير هنا
	شرط توالي الأمثال المنوع .



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
١٨٩	تلخيص إسناد المضارع صحيح الآخر
١٩١	« ب » إسناد المضارع معتل الآخر
١٩٧	تلخيص إسناد المضارع معتل الآخر
١٩٩	ثانياً — الكلام على الأمر

باب مالا ينصرف

٢٠٠	المسألة ١٤٥ :
	الاسم المعرب من حيث التنوين
	قسمان :
	معنى الصرف ، تقسيم الاسم
	الذي لا ينصرف
	قد يعبر عن الصرف قديماً
	« بالإجراء » و . . .
٢٠٤	العلامة الدالة على منعه ،
	والعلامتان .
	ما يمنع صرفه لعلّة واحدة أو
	لعلتين .
	مناقشة رأى النحاة في العلة والعلتين .
٢٠٥	أصل يمان ، وشام ، وثمان . . .
٢٠٥	١ — لعلّة واحدة : ألف التانيث
	بنوعيتها ، حكمها .
٢٠٧	أصل الممدودة .
	شرطان للمنع من الصرف
٢٠٨	صيغة منتهى الجموع ،
	تعريفها
	هل منها مثل كلمة : أرادب
٢٠٩	حكمها .
٢١٠	موازنة بين المنقوص المفرد والمجموع
	وحكم المنقوص منها
٢١١	حكم المضارع المعتل الآخر بالواو ،
	أو الياء ، عند التسمية كحكم المنقوص
٢١٤	حكم ملحقاتها .
٢١٦	ب — ما يمنع صرفه لعلتين معاً .

٢١٧	المسألة ١٤٦ :
	الكلام على الاسم الممنوع
	من الصرف للوصفية وما ينضم
	إليها من إحدى العلل الثلاث .
	الوصفية مع زيادة الألف والنون .
	معنى الوصفية هنا « فَعْلَان فَعْلَتِي »
	تأنيثه بالتاء . صحة صرفه وجمعه
	تصحيحاً ، وكذا فَعْلَتِي .
٢١٨	الوصفية مع وزن الفعل .
٢٢٢	الوصفية مع العدل .
	تعريف العدل ، وتقسيمه ، وفائدته .
	رأى فيه ، الكلام على : أحاد ، وثناء ، . . .
٢٢٤	الكلام على : آخر

٢٢٧	المسألة ١٤٧ :
	الكلام على الممنوع من
	الصرف للعلمية مع إحدى
	العلل السبع .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، التفصيل ، الهامش

رقم الصفحة : الموضوع :

٢٥٦ العلمية مع العدل .

كلمة عن العدل وتقسيمه وفائدته . . .

٢٥٦ وزن : « فَعَلَ » في ألفاظ التوكيد .

٢٥٧ وزن : « فَعَلَ » علم مفرد مذ كر .

٢٥٨ الكلام على : سحتر . . .

٢٥٩ الكلام على رجب وصفر -

وزن : فَعَالَ ، أنواعه ،

وحكم كل .

٢٦١ أمس .

٢٦٣ حكم العلم المبني إذا سمي بهو :

الإعراب والصرف .

٢٦٤ أحكام عامة في المنوع من

الصرف :

(١) المنوع من الصرف لا

يدخله تنوين الألفية .

المنوع من الصرف أحد

عشر نوعاً . قد يمنع لسبب

أو لاثنتين .

٢٦٦ (٣) حكم المنوع من الصرف

المنقوص .

٢٦٧ وزن « أَفْعِيلٌ » ليس خاصاً بالوصف .

٢٦٩ (٤) متى يجب تنوين المنوع

من الصرف ، ومتى يجوز ؟

٢٧٠ يجوز الصرف وعدمه في حالتين .

معنى التناسب ، والسجع ، والفواصل .

رقم الصفحة : الموضوع :

٢٢٧ العلمية مع التركيب المزجي ،

معناه .

٢٣٠ نوع منه منقوص ينصب بالفتحة المقدرة دائماً

٢٣١ حكم الأعلام المركبة تركيب إضافة ،

أو إسناد ، أو عدد . أو أحوال ، أو ظروف .

٢٣٣ العلمية مع زيادة الألف والنون

٢٣٦ العلمية مع التأنيث .

« ا » ما يمنع صرفه وجوباً .

هاء التأنيث هي تاء التأنيث

٢٣٨ « ب » ما يمنع صرفه جوازاً

٢٣٩ أشياء - كأسماء القبائل والأماكن والأحياء -

تصرف أولاً تصرف .

٢٤٢ العلمية مع العجمة .

معنى اللفظ الأعجمي - قد يدخله

تغيير عند نقله إلى لغة العرب - الفرق

بين العرب والأعجمي .

٢٤٥ حكم أسماء الملائكة ، والأنبياء ، وإبليس .

كيف يعرف الاسم الأعجمي ؟

٢٤٧ العلمية مع وزن الفعل وصوره

المختلفة . . .

تصير همزة الوصل في الأعلام المنقولة همزة قطع

٢٤٩ ضابط عام في صرف الاسم الذي على

وزن المضارع .

٢٥٣ العلمية مع ألف الإلحاق

المقصورة (مثل : عِلْمِيّ -

أَرْطِيّ . . .)

كلمة عن الإلحاق .

٢٥٥ حكم كلمة : تَسْتَرَى .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٢٧١	يجوز التنوين للضرورة ، وما في حكمها .
٢٧٤	قد تكون الضرورة في غير الشعر .
٢٧٥	أثر التصغير والتكبير في الصرف وعدمه .
	معنى الضرورة وموضعها ؟
	(٥) ما يجوز في الضرورة الشعرية .

* * *

١- باب إعراب المضارع : (نواصبه)

٢٧٧	المسألة ١٤٨ :
	١ - نواصبه
٢٩٠	بقية أنواعها : (المخففة من الثقلة - الصالحة للمصدرية ، وللتخفيف - الزائدة - الجازمة - الضمير - المفسرة)
٢٩٢	دخول « لَمَّا الحينية » على المضارع
٢٩٨	إظهار النون وعدم إظهارها قبل « لا » .
٢٩٩	الثاني : لن ، معناها وأحكامها
٣٠٠	الثالث : كي . معناها وأحكامها
٣٠١	حكم الفصل بينها وبين المضارع بحرف النفي : لا ، أو : ما ، أو بهما .
	الفرق بينهما وبين : « أن » المصدرية .
٣٠٣	أنواعها : المصدرية .
	سبب استعمال المصدر المنسبك .
	التعليلية - الصالحة للأمرين - الاستفهامية .
٣٠٥	وصل كي « بلا » النافية وفصلها .
٣٠٧	الكلام على : « كما » في بيت قديم
٢٧٨	عدد النواصب
٢٧٩	للمضارع المبني المجرد محل إعرابي
٢٨١	الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :
	الأول : أن .
٢٨٢	أحكامها : إشارة إلى المصدر المؤول .
	ولماذا نلجأ إليه . قد يكون سبكه بغير سابق
٢٨٤	حالات إظهارها وإظهارها ، وجوبا وجوازا (بيان السبب في ص ٣٧٨ ، ٩٩٩)
٢٨٩	« أو » قد تكون حرف استئناف كالواو ، والفاء ، وثم .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة : الموضوع :
عملها .

الحال الحقيقية والماضية ، والمستقبلية .
إشارة إلى « حتى » العاطفة ، وحتى
الابتدائية

معنى « حكاية الحال الماضية » .
حالات المضارع بعد « حتى »

٣٣٨ حكم المضارع بعدها

— الفصل بينها وبين المضارع

٣٤٧ ملخص حالات المضارع بعد « حتى »

٣٥٠ أمثلة يعرضها النحاة لها .

٣٥٢ رابعها : فاء السببية الجوابية .

معناها ، ودلالاتها ، شرط
النفي والطلب قبلها .

٣٥٤ عملها . معنى النفي

إشارة إلى الاستفهام الحقيقي والتقريري

٣٥٧ كيفية تأويل المصدر المنسبك

هنا .

٣٥٨ معنى العطف على المعنى

والتوهم .

٣٥٩ صور من تسلط النفي على ما قبل

الفاء ، وما بعدها معاً وعلى أحدهما فقط .

٣٦٥ ب — الطلب بنوعيه (المحض

وغير المحض) . الأمر —

النهي — الدعاء — الاستفهام

— العرض — التحضيض —

— التمني — الترجي —

معنى كل وحكمه

٣٦٦ الأمر ، معناه ... صيغته ...

رقم الصفحة : الموضوع :

٣٠٨ إذن : مادتها — معناها —

أحكامها — كتابتها .

٣١٣ حكمها بعد الواو والفاء .

٣١٥ تضمنها معنى الشرط أحياناً

وما يترتب على هذا .

٣١٦ هل يجوز إهمالها مع استيفاء

الشروط ؟

* * *

٣١٧ المسألة ١٤٩ :

الأدوات الخمس التي ينصب

بعدها المضارع بأن مضمرة

وجزياً .

أحكام هامة تختص بهذه الأدوات

أولها : لام الجحود ، معناها

شروط عملها .

٣٢١ نوعها ، الحرف الزائد المحض وغير

المحض .

٣٢٤ الفرق بين لام التعليل ولام الجحود .

هل تحذف اللام أو فعل الكون ؟

٣٢٦ ثانيها ، أو : العاطفة التي

بمعنى : حتى ، أو : إلا .

المراد من ذلك كله .

إعراب : « أو » وما بعدها ؟

٣٣١ سبب الالتجاء إلى : « أو »

ونصب المضارع بعدها .

٣٣٣ ثالثها : حتى الجارة ، معناها

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٣٦٧	النهى .	٣٨٧	المسألة ١٥٠ :
٣٦٨	الدعاء - الاستفهام .		حكم المضارع إذا لم توجد قبله فاء السببية .
٣٦٩	العرض . التحضيض . التبعي	٣٨٨	أداة الشرط لاتدخل على النهى .
٣٧١	جمل خبرية في معنى الأمرية	٣٩٠	الاستثنا البياي وغير البياي .
٣٧٢	حكم المضارع الذي اختفت من صدره « فاء السببية » - انظر ص ٣٦٦	٣٩٥	جواب الأمر ، والترجي
٣٧٣	مسائل يجوز فيها نصب المضارع بأن مضرة وجوباً ، وعدم نصبه -	٣٩٨	كيف نعرب « لا » الناهية التي فقدت الدلالة على النهى
٣٧٥	الجواب والمجاب عنه لا يتوافقان ؛ بل يجب تخالفهما . . .		المسألة ١٥١ :
٣٧٦	خامسها : واو المعية ، فائدتها . ومعناها .	٤٠٠	حذف « أن » والنصب بها في غير المواضع السابقة ، الفرق بين حذفها وإضمارها .
٣٧٦	عملها - حكم المضارع بعدها		المسألة ١٥٢ :
٣٧٨	التشابه والتخالف بين فاء السببية ، وواو المعية	٤٠٢	السبب في إضمار : « أن » وجوباً وجوازاً
٣٧٩	واو الصرف .		
٣٨٣	الفرق بين واو المعية والواو العاطفة . .		
٣٨٤	صور « للواو » يختلف فيها المعنى والإعراب		
٣٨٥	« ثم » قد تكون كواو المعية ؛ وقد تكون للاستئناف . . .		

ب - باب إعراب المضارع : (جوازمه)

٤٠٥	المسألة ١٥٣ :	٤٠٨	« لا الطلبية » ، معناها ، وأحكامها .
٤٠٦	ب - جوازمه	٤١٢	« لا الطلبية » ، معناها ، وحكمها
	عوامل جزمه ثلاثة أنواع ، وبيان سبب التسمية . إشارة إلى موضع الكلام على : جزم المضارع في جواب الطلب	٤١٣	الجزم بعد « لا » النافية .
	النوع الأول : ما يجزم مضارعاً واحداً أربعة .		« لم ولما » . ما يشتركان فيه وما تنفرد به كل .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

- رقم الصفحة : الموضوع :
- ٤٢٧ المسألة ١٥٥ :
- الأمور التي تختلف فيها تلك الأدوات .
ناحية الاسمىة والحرفية .
ناحية الاتصال « بما » .
ناحية المعنى واختلافه ...
- ٤٣١ إشارة لبعض الفوارق بين « إذا » الشرطية وغيرها ، كأن وأخواتها
ناحية التعليق .
- ٤٣٣ « إن » الوصلية ، وإشارة لباقي أنواع « إن » .
هل يقترن جواب إن الشرطية « باللام
- ٤٣٦ « إن » التفصيلية .
- ٤٣٧ دخول « إن » الشرطية على « لم » .
- ٤٣٨ إعراب أدوات الشرط الجازمة وأدوات الاستفهام المحض .
- ***
- ٤٤٠ المسألة ١٥٦ :
النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازما : إذا - كيف - لو
- ***
- ٤٤٤ المسألة ١٥٧ :
الأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب إذا كانت الأداة جازمة ، أو ...
- رقم الصفحة : الموضوع :
- المراد من الاستفهام التقريرى .
- ٤١٤ ما تنفرد به « لم »
ما الذى يجزم المضارع المسبوق بلم وقبلها أداة شرطية جازمة
- ٤١٧ ما فى حيز الجواب لا يتقدم على الجواب .
ما تنفرد به « لما »
- ٤٢٠ الفرق بين « لما » الجازمة والحينية ، والتي بمعنى « إلا » . ومن هذه : أنشدك الله لما فعلت - كذا ... والمراد منها
- ***
- ٤٢١ المسألة ١٥٤ :
النوع الثانى : الذى يجزم مضارعين معاً ، أو ...
أدواته : الأسماء منها والحروف - أشهر الأمور التي تتفق فيها .
الفرق المعنوى بينهما
- ٤٢٢ معنى فعل الشرط وجوابه .
« من وما » الشرطيتين والموصولتين
- ٤٢٣ هل تقع الجملة الشرطية حالا ؟
- ٤٢٥ لا بد من دخولها على فعل ،
صدارتها ،
عدم حذفها .
عدم دخولها على : « لا الناهية » .
- ***

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

رقم الصفحة :- الموضوع :	رقم الصفحة :- الموضوع :
٤٦٥ هل تجتمع « الفاء وإذا ؟ »	أولاً - أحكام الشرطية .
٤٦٦ ذكر لام القسم المحذوف غير واجب .	هل تسمى جملة ؟
هل يصح الاستغناء عنهما ؟	٤٤٥ اجتماع المبتدأ وأداة الشرط .
٤٦٧ هل يقترن الجواب بالفاء في غير تلك	إعرابهما .
المواضع ؟ متى تجيء الفاء في الجواب	٤٤٩ ثانياً - أحكام الجوابية ...
المنى بلا ؟	٤٥٠ حذف الجواب . إشارة إلى
٤٦٩ تنزيل الظرف منزلة الشرط ، وأثر ذلك	دخول « إذا » الفجائية على
في جلب الفاء ...	الجواب
قد يجزم المضارع بعد الصلة والصفة .	٤٥١ تقديم ما يدل عليه ، وشرط هذا :
قد يكون للظرف جواب .	« هل » الاستفهامية لا تدخل على : « إن »
٤٧١ أحكام عامة تختص بحملتي	الشرطية ، ولا على ما تضمن معنى « إن »
الشرط والجواب معاً :	بخلاف الهمزة الاستفهامية .
٤٧٢ أثر الإعراب المحلى	مواضع يتعين فيها أن تكون بعض
٤٧٤ ما يختص بهما من ناحية رفع	الأسماء موصولات ، لا شرطية ، اسم
المضارع في الجواب وجزمه	الزمان لا يضاف لجملة شرطية .
٤٧٥ إعراب المضارع المرفوع ، في جملة الجواب	اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا
٤٧٦ حكم جواب الشرط إذا تقدم	المضاف ، وحرف الجر .
عليه مبتدأ	٤٥٨ اقتران الجواب بالفاء .
٤٧٧ عطف مضارع على آخر في	قد تحل في بعض المواضع
جملة الجواب أو في جملة	« إذا » الفجائية محل الفاء .
الشرط ، وتفصيل ذلك .	هل يقترن جواب « إن » باللام ؟
٤٧٨ إعراب المضارع المتوسط بينهما	٤٦١ بعض الأحرف والأدوات التي لها الصدارة
٤٨٠ حذفهما معاً ، و ...	٤٦٣ عودة إلى اقتران جواب « إن » باللام

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش
باب اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما .

رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٨٢	المسألة ١٥٨ :
القسم الاستعطافي وغير الاستعطافي .	اجتماع الشرط والقسم وحاجة كل إلى جواب ، ونوعه .
٤٨٥	حذف جواب الشرط أو القسم عند اجتماعهما .

* * *

باب : توالى شرطين أو أكثر ، وتوالى شرط واستفهام	
٤٨٩	المسألة ١٥٩ :
(ب) - توالى الاستفهام والشرط .	(أ) توالى شرطين ، أو أكثر

* * *

باب : « لو » الشرطية بنوعها	
٤٩٨	المسألة ١٦٠ :
لام التوقيف .	أ - الشرطية الامتناعية ، معناها وأحكامها .
٥٠٠	حذف فعل شرطها وحده .
حذف الجملة الشرطية .	٤٩٤
حذف فعل الجواب .	ب - الشرطية غير الامتناعية معناها ، وأحكامها .
حذف جملته .	٤٩٦
٥٠١	حذف الجملتين .
٥٠٢	إشارة إلى أنواع أخرى من « لو » .
٤٩٧	كلاهما لا بد له من جواب .

* * *

باب : أمّا الشرطية ، وأنواع أخرى .	
٥٠٨	المسألة ١٦١ :
تقديم بعض المعمولات على الفاء الداخلة في الجواب .	أ - صيغتها ، ب - معناها .
٥٠٩	حذف « أمّا » . والكلام في مثل : (وربك فكبير ، ...)
٥١١	أشهر أنواع « أمّا » - مع الإشارة إلى « أمّا - العاطفة »
٥٠٦	ح - أحكامها النحوية .
٥٠٧	وجوب اقتران جوابها بالفاء

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

باب : أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع

رقم الصفحة :	الموضوع :
٥١٢	المسألة ١٦٢ :
٥١٣	لولا - لوما - هلا - ألا - ألا -
	لو .
رقم الصفحة :	الموضوع :
٥١٢	المسألة ١٦٢ :
٥١٣	لولا - لوما - هلا - ألا - ألا -
	لو .

• • •

باب : العدد

٥١٧	المسألة ١٦٣ :
٥١٨	أقسامه الاصطلاحية ،
	وكيفية إعرابها .
	ما يدل عليه لفظ العدد .
	(١) المفرد - صحة كتابة
	« مئة » من غير ألف ،
	وفصلها عن : « ثلاث » في
	الأعداد المفردة .
	الكلام على لفظي : بضع ونيف
٥٢٠	ضبط « شين » عشرة .
	(٢) المركب .
	معنى الصدر والعجز والنيف
٥٢١	صحة إظهار الواو بين جزأى
	المركب المزجي العددي . . .
٥٢٢	ضبط الشين في « عشرة » في
	الأعداد المركبة .
	(٣) العقد ، معناه ،
٥٢٣	وحكمه . لم كان اسم جمع
	مذكر وليس جمعاً مذكراً ؟
٥٢٣	(٤) العدد المعطوف ، معناه
	وحكمه .
٥٢٥	المسألة ١٦٤ :
	تمييز العدد .
	١ - الأعداد المفردة .
٥٢٨	وقوع العدد نعناً مؤولاً ،
	أو بدلاً ، وعطف بيان
٥٢٩	ب - تمييز بقية أقسام العدد
٥٣٠	نعت تمييز العدد المركب ،
	والعقد ، والمعطوف
٥٣٢	قد يضاف العدد إلى غير تمييزه .
٥٣٣	المراد من المائة والألف .
	متى يصلح أن تميزا ؟

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٤٣٤	الاستغناء عن التمييز أيضاً .	٥٤٨	الثالث : تذكير العقود .
٥٣٥	الفصل بين العدد وتمييزه .	٥٤٩	الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها .
٥٣٦	المسألة ١٦٥ :	٥٥٣	المذكر والمؤنث من أسماء الشهور العربية .
	تذكير العدد وتأنيثه، وما يراعى فيه .		متى تُذكر كلمة : « شهر » قبلها ؟
	الأول : الأعداد المفردة ومائة وألف .		***
٥٣٧	ثلاثة وعشرة وما بينهما الكلام على « ثمان » .	٥٥٤	المسألة ١٦٦ :
٥٣٩	العرب قد تغلب التأنيث على التذكير		١ - صياغة العدد على وزن « فاعل » وأنواعها، والأغراض منها بدون ذكر كلمة :
٥٤٠	تفصيل الكلام على المفرد الذي يراعى في التذكير والتأنيث		« عشر » بعده، أو عقد آخر
٥٤٢	قد يكون تمييز العدد المضاف غير جمع حقيقي	٥٥٨	ب - صياغته مع ذكر كلمة « عشر » بعده ،
	ما الذي يراعى في المعداد إن كان اسم جمع ، أو اسم جنس جمعياً	٥٦٢	ح - صياغته وبعده عقد آخر
٥٤٥	متى يجوز تأنيث العدد وتذكيره .		***
٥٤٦	وقوع العدد نعتاً . أو بدلاً وعطف بيان	٥٦٤	المسألة ١٦٧ :
٥٤٦	ما الحكم إن كان المعداد صفة نافية عن المحذوف ؟	٥٦٥	التأريخ بالليالي والأيام
٥٤٧	التأنيث : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها .		الرأى في مجيء نون النسوة وتاء التأنيث في مثل سبع ليال خلون أو خلّت ...
		٥٦٦	تعريف العدد وتذكيره .
			قراءة الأعداد المعطوفة على العقود المختلفة وعلى عشرة .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة ، والتفصيل ، والهامش

باب كنايات العدد

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٥٦٨	المسألة ١٦٨ :	٥٧٣	حكمها — وحكم تمييزها .
(كم ، وكأى ، وكذا . . .)		إعرابها .	
و كنايات أخرى منها : كيت ،		٥٧٦	موازنة بين النوعين .
وذيت .		٥٧٧	الثانية : كأين .
معنى الكناية		لغاتهما — أحكامها	
الأولى : كم .		التشابه والتخالف بينهما وبين « كم	
١ — معنى الاستفهامية		الخبيرية » .	
٥٦٩	أشهر أحكامها — لفظها مفرد ، دون	٥٨٠	الثالثة : كذا .
مدلولها . طريقة إعرابها . ضابط لإعرابها		٥٨٣	كنايات أخرى عن الحديث
٥٧٢	ب — الخبرية ، معناها —	كيت — ذيت .	
		٥٨٤	أصل الكلمات السالفة .

* * *

باب التأنيث

٥٨٥	المسألة ١٦٩ :	٥٩٢	قد تدل على المبالغة مع التأنيث
التأنيث ، المراد منه .		الفرق بين المعرب والأعجمي ،	
المؤنث والمذكر من جسم الإنسان		مالا يتميز مذكرة من مؤنثه	
٥٨٧	أنواعه . وحكم كل .	رأى جديد في إلحاق التاء	
٥٩٠	علامات التأنيث ثلاث .	بصيغة : « فعول » .	
العلامة الأولى : تاء التأنيث		٥٩٧	شروط وتفصيلات أخرى تختص
(وتسمى : تاء النقل)		بدخول التاء على بعض المشتقات	
خوطها على بعض المشتقات ، دون		٦٠٠	العلامة الثانية : ألف التأنيث .
بعض .		المقصورة وأوزانها .	
٥٩١	دلالتها على معان أخرى غير	٦٠٣	العلامة الثالثة : الممدودة
الفصل بين المذكر والمؤنث		وأوزانها .	

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

١ باب المقصور والممدود، وتثنيتهما، وجمعهما تصحيحاً

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٠٥	المسألة ١٧٠ :	٦١٣	المسألة ١٧١ :
	هل يطلقان على الاسم العرب والمبني؟		كيفية تثنية المقصور والممدود
	تعريف المقصور، وحكمه.		وجمعهما تصحيحاً. وكذلك
	صورة مما ناب فيه حرف عن		المنقوص.
	حركة.		(١) تثنية المقصور
	إشارة لمكان المنقوص		المراد من الجمع الصحيح أو السالم
٦٠٦	(١) المقصور القياسي والسماعي		وبقية الأسماء الأخرى من الصحيح.
٦٠٩	أشياء أخرى في المقصور		وشبهه، والمنقوص. ضابط لإرجاع
	القياسي.		اللام المحذوفة، حكم المعتل الآخر بالواو
٦١٠	(ب) الممدود - تعريفه -		وطريقة تثنيته وجمعه.
	القياسي منه.	٦١٧	ب - تثنية الممدود
٦١١	الممدود السماعي.		سبب قلب الهمزة وعدم قلبها،
٦١٢	قصر الممدود، وعكسه.		إشارة إلى الإلحاق
	السماعي منه	٦١٨	ج - جمع المقصور جمع
			مذكر سالماً

* * *

٦١٩	د - جمعه جمع مؤنث سالماً	١ - إرجاع لامه في بعض
٦٢٠	هـ - جمع الممدود جمع مذكر سالماً	حالات.
	و - جمعه جمع مؤنث سالماً	٢ - حذف تائه التي للتأنيث
٦٢٠	بعض أحكام عامة فيما يراد	٣ - اتباع عينه فاءه
	جمعه جمع مؤنث سالماً.	

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٥٦	(١٩) فَعَالِي ...	٦٧٢	١ - زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها
٦٥٧	(٢٠) فَعَالِي .		زيادة تاء التأنيث .
٦٥٨	(٢١) فَعَالِي .	٦٧٥	٢ - تشنية جمع التكسير وجمعه
٦٦٠	(٢٢) فَعَالِيل، معنى النسب المتجدد .	٦٧٥	٤ - تشنية أنواع المركبات . وجمعها .
٦٦٠	٦٦٠ متى يحذف الحرف الأصلي الرابع أو الخامس عند الجمع على : فَعَالِل .		(أ) المركب الإضافي .
	حروف الزيادة - متى يحذف الحرف الشبيه بالزائد		(ب) المركب الإسنادي .
٦٦١	٦٦١ متى يحذف حرف العلة ، وحرف المد وحرف اللين		(ج) المركب المزجي .
٦٦٤	٦٦٤ (٢٣) شبه فَعَالِيل (ويشمل « مفاعل ، ومفاعيل .. »		(د) المركب التقييدي .
٦٦٦	٦٦٦ الحرف القرى (الفاضل) والحرف الضعيف		الفرق بين جمع التكسير واسم الجمع ، واسم الجنس الجمعي
	صحة جمع مفعول على مفاعيل قياساً	٦٨٠	ب - اسم الجمع
٦٧٠	٦٧٠ حذف إحدى اليامين من مثل : أمانى ، أغانى - أثنانى .	٦٨١	اسم الجنس الجمعي
	***		التكسير يرد الأشياء إلى أصولها
٦٧١	٦٧١ المسألة ١٧٤ : أحكام عامة .	٦٨٢	صيغة منتهى الجموع
			المصغر لا يكسّر للكثرة

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

باب : التصغير

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٦٨٣	المسألة ١٧٥ :	٧٠٤	بعض أحكام عامة في التصغير
	تعريفه : الغرض منه .		(قلب الحرف الثاني) —
	تصغير التقريب	٧٠٨	زيادة ياء أحياناً في الخماسي
٦٨٥	شروطه :		الأصل فما فوقه .
	أنواع مسموعة		حذف أولى ياءين بعد ياء
٦٨٨	عودة إلى أن المصغر لا يجمع		التصغير .
	تكسيراً للكثرة .	٧٠٩	— الحرف المشدد بعد ياء
	نوعاه :		التصغير — المصغر لا يكسر
	(أ) طريقة تصغير الثلاثي		للكثرة — كما سبق —
٦٩٤	(ب) تصغير الرباعي	٧٠٩	المصغر ملحق المشتق .
٦٩٦	(ح) تصغير الخماسي وما جاوزه		التصغير يرد الأشياء إلى أصوله
٦٩٧	أنواع من التشابه والتخالف		***
٦٩٨	أسماء لا تحذف منها الزوائد	٧١٠	المسألة ١٧٦ :
٧٠١	مواضع لا يكسر فيها الحرف		تصغير الترخيم معناه —
	بعد ياء التصغير في فُعْيَعِيل	٧١١	الغرض منه حكمه
	وفُعْيَعِيل .		

* * *

باب النسب :

٧١٣	المسألة ١٧٧ :	٧١٥	(ب) ما يجب تغييره في آخر
	معناه . اعتباره نوعاً من المشتق .		الاسم بسبب ياء النسب
٧١٤	أحكامه اللفظية :		— حذف الياء المشددة —
	النسب المتجدد وغير المتجدد	٧١٨	حذف تاء التأنيث —
	— معناه عند سيبويه :		النسب إلى كلمة : « وَحْدَة »
	الإضافة المعكوسة .		متى يقال « وحْدَى »
	(أ) زيادة ياء النسب		حكم ألف المقصور والممدود

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم للصفحة :	الموضوع	رقم الصفحة :	الموضوع
٧١٩	الألف لا تكون أصلية إلا في الحرف أو ما يشبهه	٧٣٠	حذف ياء : فَعِيل
٧٢٠	حكم ياء المنقوص .	٧٣١	حذف ياء فُعَيْلة ...
٧٢٢	حكم النسب إلى معتل الآخر الشبيه بالصحيح .	٧٣٢	حذف ياء : فُعَيْل
			حذف واو فَعُولَة ...

٧٢٣	ولإلى معتل الآخر بالواو ، ولإلى ألفاظ أخرى .	٧٣٣	المسألة ١٧٨ :
٧٢٤	حكم علامة التثنية ، والنسب للمثنى		النسب إلى ما حذف بعض أصوله :
٧٢٥	حكم علامة جمع المذكر السالم ، والنسب إليه	٧٣٤	محذوف العين .
	حكم علامة جمع المؤنث السالم ، والنسب إليه	٧٣٥	محذوف الفاء :
٧٢٦	إشارة إلى موضع النسب إلى جمع التكسير	٧٣٥	محذوف اللام .
	لإرجاع المحذوف من الأصول تضعيف آخر الثنائي ...	٧٣٥	النسب إلى : « ذو » ، و « ذات »
	ومنه الثنائي المعتل	٧٣٧	ما يجوز فيه رد اللام وتركها

٧٢٨	التغييرات الطارئة على الحرف الذي قبل الأخير بسبب النسب .	٧٣٩	المسألة ١٧٩ :
	التخفيف بقلب الكسرة فتحة		أحكام عامة في النسب .
٧٢٩	التخفيف بحذف إحدى ياءين .	٧٤١	١ - النسب إلى أنواع المركب ، وملحقاته .
	حذف ياء : فَعَيْلة ...		ب - النسب إلى جمع التكسير ، وما في حكمه
		٧٤٣	ج - صيغ أخرى للنسب ، منها
			فَعَال - فاعل - فَعِيل ...

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :	رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٤٥	د- بعض النسب المسموع -	٧٤٦	كيف نسب للمنسوب إليه الشاذ في بعض الصور
	ومنه بمان وشآم		ه- تأنيث المنسوب .
	صيغة منتهى الجمع .		

باب : التصريف

٧٤٧	المسألة ١٨٠ :	٧٥٠	أوزان الاسم الرباعي المجرد
	معناه ، موضوعه	٧٥١	أوزان الاسم الخماسي المجرد
٧٤٨	المجرد والمزبد -		كيفية الوزن .
٧٤٩	أبنية الثلاثي المجرد من الأسماء والأفعال	٧٥٣	أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد .
		٧٥٥	إشارة إلى معنى الحرف الزائد

* * *

باب : الإعلال والإبدال والقلب

٧٥٦	المسألة ١٨١ :	٧٦١	المسألة ١٨٢ :
	المصطلحات الأربعة المشهورة ، بيانها .		أحرف الإبدال وضوابطه
	(الإعلال - القلب - الإبدال - العوض) .		إبدال الهاء .
	معنى الإعلال		إبدال الهمزة من الواو ، والياء والألف
	ملاحظة هامة في السماع والقياس .		إبدال الواو والياء من الهمزة
٧٥٧	القلب ، الإبدال	٧٦٦	إبدال الواو والياء من الهمزة
٧٥٨	التعويض ، أو : العِوض .	٧٦٧	مما وقع فيه هذا الإبدال :
٧٥٩	الملخص		خطايا - قضايا - هدايا -
٧٦٠	أحرف العلة ، والمد ، واللين		غشايا - هراوى . . .
	معنى كل من المعتل ، والمعل ، والمعتل الجارى مجرى الصحيح .	٧٦٨	الكلام في مثل : تبرى ، تبرى ، وخطيئة وخطيئة ، ونجى ونجى ، ومقروء ومقروء

* * *

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة، والتفصيل، والهامش

رقم الصفحة :	الموضوع :
٧٧٥	إبدال الياء من الألف .
٧٧٦	إبدال الياء من الواو .
٧٨٣	إبدال الواو من الألف .
	إبدال الواو من الياء .
٧٨٦	إبدال الألف من الواو والياء .
٧٩٠	إبدال الميم من الزاو ومن النون
٧٩١	إبدال التاء من الواو والياء .
٧٩٢	إبدال الطاء من تاء الافتعال .
٧٩٣	إبدال الدال من تاء الافتعال
	* * *
٧٩٤	المسألة ١٨٣ :
	الإعلال بالتحذف
	معناه ،
٧٩٦	مواضعه .
	* * *
٨٠٠	المسألة ١٨٤ :
	الإعلال بالتحذف
	مواضعه .
	ومنها : حذف الواو من مثل : وعد
٨٠٢	صحة : باع الرجل ، وأباع
	واسم المفعول مبيع ومُباع .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية

تحت رقم ١٩٧٤/٥٥٢٧

مطابع دار المعارف بمصر - ١٩٧٤

١/٧٣/١٧٤